الجمهورية العراقية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
إحياء التراث الإسلامي

الأيضاح في شرح المفصل

للشيخ
ابي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوى
٥٧٠ هـ ـ ٦٤٦ هـ

الجزء الاول

تحقيق وتقديم
الدكتور موسى بناي العليلي

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسرني أن أقدم النص المحقق مع تقدمة لكتاب (الايضاح في شرح المفصل لابن حاجب) ، وكنتُ قدمتُ له دراسةً في سنة ١٩٧٦ وطُبعت الدراسة في مطبعة المجمع العلمي الكردي ، وقد وعدت القارئ في نهاية الدراسة بأني سوف أتبعهُ بالنص المحقق مع فهارس عامة للآيات الكريمة والاحاديث الشريفة ، والامثال والاقوال ، والاشعار والارجاز ، والاعلام ، وكانت صعوبات الطبع في ذلك الوقت مانعاً دون تحقيق ما وعدتُ ، ولكن هذه الصعوبات أمكن التغلب عليها بالجهود التي بذلتها وزارة الاوقاف في نشر كتب التراث .

المحقق

الدكتور موسى بناي العليلي

ابن الحاجب

هو ابو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس : الكردي الدويني الاسنائي المالكي الفقيه الاصولي القارئ النحوي ، المعروف بـ (ابن الحاجب[1]) ، من اسرة كردية كانت تسكن في الجهة الشمالية الشرقية من العراق ، في بلدة دوين ؛ ومن اجل ذلك جاءت نسبته الى (دوين) ، ثم انتقلت اسرته مع الايوبيين الى بلاد الشام ، ثم انتقلت معهم الى مصر ، وكانت ولادته في بلدة إسنا في الصعيد الاعلى غربي النيل في أواخر سنة (٥٧٠هـ[2]) ، وهي المدينة الثانية التي انتسب اليها ، ويكنى بابن الحاجب ؛ لأن أباه كان حاجبا للامير عز الدين موسك الصلاحي خال صلاح الدين الايوبي ، وبعد ولادته توجه به أبوه الى القاهرة، حيث أكمل دراسته فيها على يد اشهر علمائها ، امثال : الشاطبي ، والبوصيري ، والغزنوي ، وأبو الجود ، وغيرهم ، واصبح من ابرز العلماء في عصره في الفقه والاصول والنحو ، وقد اتضح من اماليه انه قام بجولة الى القدس وغزة ودمشق والكرك ، كان يملي على طلابه خلالها في كل مكان يحل فيه ، وقد استفاد منه كثير من الطلبة في مختلف للعلوم[3] ، ثم رجع الى القاهرة، ودرس فيها بالمدرسة الفاضلية مكان استاذه الشاطبي، وذهب الى الاسكندرية ، ولم تطل اقامته فيها ، فقد ذهب الى جوار ربه في نهار الخميس للسادس والعشرين من شهر شوال سنة (٦٤٦هـ) ، ودفن فيها خارج باب البحر .

---

(١) كانت وظيفة الحاجب من الوظائف المهمة في ذلك الوقت ، انظر مصر في القرون الوسطى ، تأليف الدكتور ابراهيم حسن ص٣٤٧ ، ٣٦٢ .

(٢) انظر ترجمته في : الذيل على الروضتين ص١٨٢ ، ابن خلكان ٤١٣/٢ ، الطالع السعيد ص١٨٨ ، الديباج المذهب ص١٨٩ ، غاية النهاية ٥٠٨/١ ، النجوم الزاهرة ٣٦٠/٦ ، مفتاح السعادة ١١٧/١ ، دائرة المعارف الإسلامية ط ١٩٢٣م ٤٢٦/٢ .

(٣) ترجمت لاساتذته وطلابه ومصنفاته ترجمة واسعة في قسم الدراسة انظر ص ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٥ .

تقديم التحقيق

ان لذي يتتبع سير الدراسات النحوية يلاحظ أن القرن الثالث الهجري قد هدأت فيه النزاعات المذهبية التي كانت قائمه بين البصريين والكوفيين ، وظهر مذهب أصحاب الاختيار (المذهب البغدادي) ، وان الدراسات النحوية في ذلك القرن كان مفروغا من وضع اصولها ، ولذا فقد وجد المتأخرون الاصول قد وضعت والنتائج قد استنتجت ، كما وجدوا أمامهم امهات الكتب المهمة ، وفي مقدمتها كتاب سيبويه قد كملت .

ونظرا الى ان كتاب سيبويه أول كتاب في النحو فقد اعجب به النحاة وأضفوا عليه صفة التقديس ، وقالوا عنه انه قرآن النحو (١) ، وكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه هل ركبت البحر ؟ تعظيما له واستصعابا لمادته ، وكان المازني يقول : « من أراد أن يعمل كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح(٢) » ، وروى المبرد عن المازني قوله : « قرأ على رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة فلما بلغ آخره ، قال لي أما أنت فجزاك الله عني خيراً، وأما أنا فما فهمت منه حرفاً(٣) » . وقال ابن كيسان: « نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ووجدنا الفاظه تحتاج الى عبارة وايضاح ، لانه كتاب الف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الالفاظ فاختصر على منهبهم(٤) » . وكلام ابن كيسان يظهر الاتجاه الداعي الى شرح المصنفات السابقة والتعليق عليها ويظهر أن اهتمام النحويين في هذه الفترة كان منصبا على تعليلات القواعد النحوية وتبرير

---

(١) خزانة الأدب ١/١٧٩ .
(٢) اخبار النحويين البصريين ص ٥٠ .
(٣) انباه الرواة ١/٢٤٨ .
(٤) خزانة الأدب ١/١٧٩ .

الظواهر اللغوية وتعريف الابواب النحوية كما كان منصبا في الاستدراك على النحويين السابقين ، ومن هذا المنطلق بدأت حركة شرح مؤلفات السابقين والتعليق عليها ؛ وقد ابتدأت ظاهرة الشرح والتعليق على كتاب سيبويه ، وقد ابتدأ هذه الحركة المازني المتوفي سنة (٢٤٨هـ) ، بوضعه تفسير كتاب سيبويه(٥) ، وابو الحسن علي بن سليمان الاخفش (ت ٣١٥هـ) ، شرح سيبويه وتفسير رسالة سيبويه(٦) ، وشرحه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) وأبو بكر محمد بن علي مبرمان (ت ٣٤٥هـ)(٧) ، وشرحه السيرافي (ت ٣٦٨هـ)(٨) ، وسار النحاة على هذا المنوال في الشروح والحواشي على الكتب التي اشتهرت في زمانهم ، والذي يبدو لي أن الاقبال على شرح الكتب دافعه اشتهار شخصية مؤلفها الى جانب أهميتها كما هي الحال في كتاب سيبويه ، وأما في القرن الرابع والخامس الهجري فقد تغير هذا الاتجاه ، وأصبح الاقبال على الشروح والحواشي دافعه تقديس شخصية المؤلف ، والايمان بعصمته ، كما هي الحال في ايضاح الفارسي ، وجمل الزجاجي ، فالايضاح والجمل ، يمتازان بوضوح العبارات وسهولة المادة فلا يحتاجان الى توضيح وتبيين ، ومع ذلك فقد تسابق النحويون الى شرحهما بشروح كثيرة ومطولة ، وبذلك يمكن القول بأن الغرض من شرحهما تقديس شخصية الفارسي والزجاجي ٠

ومما جعل الاهتمام بالشروح والحواشي يكون كثيرا ، اهتمام العلماء بشرح كتبهم والتعليق عليها ، فالزمخشري مثلا بعد أن أكمل المفصل(٩) شرحه ، وابن الحاجب جريا على هذه القاعدة الف متن الكافية ، ثم شرحه وبعد ذلك نظم المتن بقصيدة أسماها الوافية في نظم الكافية ، وشرح النظم

---

(٥) كشف الظنون ١٤٢٧/٢ ٠

(٦) بغية الوعاة ص٣٣٨ ، كشف الظنون ١٤٢٧/٢ ٠

(٧) بغية الوعاة ص٤٤ ، ٧٥ ، كشف الظنون ١٤٢٧/٢ ، ١٤٢٨ ٠

(٨) بغية الوعاة ص ٢٢٢ ٠

(٩) منه نسخة بليدن تحت رقم ١٦٤ ، انظر بروكلمان ٢٩٠/١ ٠

بكتاب أسماه شرح الوافية نظم الكافية ، ونتيجة لهذه الظاهرة كان الاقبال على شرح المفصل والكافية كبيرا .

ومما تقدم نستنتج بأن شرح ابن الحاجب على المفصل كان الدافع له هدفين : أحدهما : الاتجاه السائد بين النحاة في الشروح والحواشي ، والثاني : أهمية المفصل بين النحاة ، واشتهار شخصية الزمخشري النحوية والفقهية واللغوية .

لم يلق كتاب الايضاح في شرح المفصل من الاهتمام كما لقي متن الكافية والشافية من الباحثين ، حتى خيل للقاريء أنه لم يكن لابن الحاجب كتاب في مادة النحو والصرف غيرهما .

ولعل عدم اهتمام الباحثين بكتاب الايضاح يرجع – حسب اعتقادي – الى سببين : أحدهما حجم الكتاب الكبير الذي يستغرق وقتا طويلا وصبرا متواصلا كي يتم اخراجه . والثاني كثرة نسخه المخطوطة وتفرقها في مختلف المكتبات ، فكان بعد هذه النسخ يحول دون اقدام الباحثين على تحقيقه . وقد عاينت فعلا من السببين المذكورين في أثناء التحقيق .

وعند قيامي بمهمة التحقيق ، كان أمامي سبع نسخ من نسخه ، منها ثلاث في معهد المخطوطات المصورة بالجامعة العربية ، ونسختان بدار الكتب المصرية في القاهرة ، ونسختان في العراق أحداهما بمكتبة الاوقاف والاخرى في مكتبة المتحف . وبعد ذلك علمت بوجود نسخة بمكتبة (اميونخ) في المانيا الغربية ، ونسخة بمكتبة (برلين) في المانيا الشرقية ، ونسخة بمكتبة (بانكى بور) في الهند ، واخرى (بالمكتبة القومية) في تونس ، وقد صورت نسختي (اميونخ) و (الدار القومية) ، وكان جواب مكتبة (برلين) بأن النسخة المذكورة اما أن تكون قد احترقت ، أو سرقت في اثناء الحرب العالمية الثانية ، وجواب مكتبة (بانكى بور) بأن النسخة المذكورة غير موجودة .

وبعد مقارنة المخطوطات بعضها ببعض اتضح أن نسخة مكتبة الاوقاف في بغداد تكرار لنسخة مكتبة الدار القومية في تونس ، ولما كانت نسخة مكتبة الاوقاف قد تلف قسم من أوراقها ، واختفى قسم آخر بسبب شريط من الصمغ ، اكتفيت بنسخة (الدار القومية) • ووجدت نسخة (المتحف)في العراق مكررة عن النسخة (التيمورية) بدار الكتب المصرية ، ونظرا لنقصان نسخة مكتبة المتحف في موضع ، واختلاف الخط بصورة يشعر بأن قسما منها كتب حديثا ، اكتفيت بنسخة المكتبة التيمورية •

وبعد إسقاط النسختين المذكورتين أصبحت النسخ المعتمدة سبعا ، وقد اخترت من بينها نسخة مكتبة (سوهاج) أصلا، لأن هذه النسخة أفضل النسخ التي حصلت عليها واقدمها •

وبعد أن أكملت التحقيق حصلت على نسخة أخرى ، هي نسخة مكتبة (مجلس شوارى ملى) في ايران ، كانت قد صورتها بعثة الجامعة العربية مؤخرا ، فاصبحت النسخ المتعمدة في التحقيق ثماني نسخ • وقد بذلت جهدا متواصلا كي يخرج نص كتاب الايضاح كاملا وسليما •

(وصف النسخ)

قبل وصول نسخة مكتبة (مجلس شوراى ملى) من ايران ، كنت قد اعتمد ت نسخة مكتبة (سوهاج) ، لقدمها وقلة السقطات فيها ، ولما وصلت نسخة مكتبة (مجلس شوراى ملى)، غيرت الاصل لميزات فيها سوف أذكرها في اثناء وصف النسخة المذكورة •

١ ـ نسخة مكتبة (مجلس شوراى ملى) (ايران)

وهي نسخة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية ، صورت عن (مكتبة مجلس شوراى ملى تحت رقم ١٦٣٠) ، وناسخها أبو بكر بن علي بن محمد ، ولم أتمكن من الحصول على ترجمة للناسخ في كتب

التراجم التي اطلعت عليها ، وقد انتهى الناسخ من نسخها في شهر ربيع الاول سنة (٦٥٦هـ) ، وعدد أوراقها (١٨١) ورقة ، ومتوسط سطور الصفحة الواحدة (٢٧) سطرا ، ومتوسط كلمات السطر الواحد (٢٠) كلمة. وهي نسخة جيدة مخطوطة بخط نسخي واضح ، ويوجد فيها ترميم في قسم من حواشي أوراقها لم يؤثر على كتابتها .

كتب في وجه الورقة الاولى : « الايضاح للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي » ، وفي ظهرها كتب « بسم الله الرحيم وبه نستعين » ، وابتدأ الناسخ بقوله : « قال أحمد على طريقة اياك نعبد ... الخ » . وكتب في ظهر الورقة (٥٦) : « وقع الفراغ من تحرير هذا النصف الاول من شرح مفصل الزمخشري ، في شهر محرم المكرم سنة ست وخمسين وستمائة هجرية » .

وكتب في نهاية المخطوطة : « فرغ من تحرير هذا الكتاب بعون الله وحسن توفيقه أضعف عباد الله تعالى أبو بكر بن علي بن محمد في شهر ربيع الاول ، سنة ست وخمسين وستمائة هجرية ، والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله » .

العلامات المميزة لهذه النسخة :

أ ـ اختلاف بالخط بين الورقتين الاولتين ، وبقية أوراق النسخة .

ب ـ حدث اختلاف في الترقيم حيث تأخرت عشر ورقات ، أي ابتداء من الورقة (٥٣ و) الى الورقة (٦٣ و) ، وتقدمت عشر ورقات بمكانها وحدث عن ذلك تغير في تسلسل الارقام .

جـ ـ وكذلك حدث تغير في تسلسل الارقام بين الاوراق (٩٣ و الى ٩٦ و) ، وبين الورقتين (١٠٠ و الى ١٠١ و) من جهة التقديم والتأخير -

د ـ النسخة مقسمة الى قسمين : ينتهي القسم الاول منها عند انتهاء الممدود والمقصور مع المحافظة على أقسام الكتاب الاربعة ، أي (الاسماء ، الافعال ، الحروف ، المشترك) ٠

الاسباب الموجبة لاختيار هذه النسخة كي تكون أصلا :

من أهم الاسباب التي دفعتني الى اختيار هذه النسخة وجعلها أصلا دون غيرها ، هي ما يأتي :

أ ـ كمالها: حيث انها لم يسقط منها شيء، بعكس النسخ الاخرى٠

ب ـ وضوحها : تتميز عن بقية النسخ بخطها النسخي الواضح ، وتحريك أكثر كلماتها ٠

جـ ـ قدمها: النسخة قديمة اذا قيست الى النسخ التي حصلت عليها، فانها تبعد عن سنة وفاة المصنف بعشر سنوات ، الا أن الناسخ لم يشر الى أنها نسخت عن نسخة المصنف أو قوبلت عليها ، والذي اعتقده أنها أخذت عن نسخة المصنف لقربها منه ، ولاجل ذلك اتخذتها أصلا ، ولم أجعل لها رمزا كبقية النسخ ، وانما اكتفيت بالاشارة اليها في اثناء التحقيق بكلمة (الاصل) ٠

٢ ـ نسخة مكتبة سوهاج : (مصر)

قد رمزت الى هذه النسخة بالحرف (و) ، نسبة الى (سوهاج) ، وهي نسخة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية برقم (٣٠) نحو ، وقد صورت عن مكتبة (مكتبة سوهاج برقم (٥) نحو) ، عدد صفحاتها (٥٤٦) صفحة ، وتاريخ الانتهاء من نسخها في يوم الخميس الخامس عشر من شهر ذي الحجة سنة (٧٠٩هـ) ، متوسط عدد سطور الصفحة الواحدة (٢٥ سطرا ، ومتوسط كلمات السطر الواحد (١٦)كلمة٠ وهي مكتوبة بخط الرقعة ، وقد اختفى بعض سطورها بسبب التعليقات والهوامش الكثيرة ، وأكثر هذه التعليقات صعبة القراءة ، وهي من النسخ المعتمدة وقد اتخذتها أصلا قبل وصول نسخة مكتبة (مجلس شوراى ملى)٠

كتب في وجه الورقة الاولى كلمات تصعب معرفتها بسبب التصوير ، وكتب في ظهر الورقة نفسها : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، ومقابلها كتب « وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب » ، وكتب في ابتداء السطر الاول : « الله احمد على طريقة اياك نعبد ... الخ » ، وكتب في خاتمة المخطوطة « وقع الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الخميس الخامس عشر ذو الحجة سنة تسع وسبعمائة ، على يد الضعيف المحتاج الى رحمة الله تعالى كمال بن محمد السيواسي غفر الله له ولجميع المسلمين » ولم اعثر له على ترجمة في كتب التراجم .

العلامات المميزة لهذه النسخة :

أ - تتميز هذه النسخة بكثرة التعليقات والحواشي التي طغت على النص وشوهته ، حتى كان من الصعوبة قراءة أكثر سطور المخطوطة .

ب - سقطت ورقة منها بين صفحتي (٧٩ - ٨٠) .

جـ - في صفحة (٨٣) ، قال صاحب الحواشي محمد الطبلاوي :

« هذا ما أردت ايراده وكنت بسطت القول عليه أولا ، ثم عزا لي التلخيص واختصار المطلوب » ، بعد ذلك أصبحت التعليقات والحواشي أقل من السابقة ، وهذه التعليقات لا يمكن الاستفادة منها لصغر كلماتها وخفائها . أما صاحب التعليقات فهو محمد بن سالم الطبلاوي ، من علماء الشافعية بمصر عاش نحو مائة سنة ، توفي سنة ٩٦٦هـ ، وقد انفرد في كبره باقراء العلوم الشرعية ، ولم يكن في عصره احفظ لهذه العلوم منه ، له شرحان على البهجة الوردية ، وهي خمسة آلاف بيت لعمر بن مظفر بن الوردي في فقه الشافعية ، نسبته الى طبلية من قرى المنوفية (١٠) .

---

(١٠) انظر ترجمته في الضوء اللامع لاهل القرن التاسع (للسخاوي ت٩٠٢ نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٣هـ) ٢١٢/١١ ، شذرات الذهب ٣٤٨/٨ ، كشف الظنون ٦٢٧/١ ، الاعلام ٤/٧ .

د ـ فيها تقديم وتأخير ، ابتداء من صفحة ٩٥ الى صفحة (١١٢) .

هـ ـ من ابتداء المخطوطة الى نهاية صفحة (٣٠٤) ، يستعمل الناسخ كلمة قال الشارح ، خلافا لبقية النسخ ، وفي بقية المخطوطة يستعمل كلمة (قال الشيخ) وقد يحذفها .

و ـ المخطوطة مرقمة حسب الصفحات .

٣ ـ نسخة المكتبة القومية التونسية (تونس)

وهي نسخة جيدة مكتوبة بخط الرقعة ، وقد رمزت لها بحرف (ت) نسبة الى تونس، وتاريخ نسخها سنة (٧١٤هـ)، ويبلغ عدد أوراقها (٢٦١) ورقة ، ومتوسطة عدد سطور الصفحة الواحدة (٢٩) سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر (١٢) كلمة ، وقد كتب في وجه الورقة الاولى : « هذا كتاب شرح المفصل للمولى العلامة البارع الكامل أبي بكر عثمان بن الحاجب المالكي تغمده الله برحمته ، وفي الورقة كتابة تبين بيع الكتاب من قبل محمد الطيب الى مصطفى ابن حمزة الارنوي بالمبايعة الشرعية بالقسطنطينية سنة (١٢٨٥) بمبلغ قدره أربعون ريالا ، وفيها أختام وتملكات غير واضحة ، وفي ظهر الورقة الاولى كتب: « بسم الله الرحمن الرحيم ، رب انعمت فزد » .

في نهاية المخطوطة كتب : « وقع الفراغ من كتبته يوم السبت من صفر ختم الله بالخير والظفر ، في تاريخ سنة أربع عشرة وسبعمائة هجرية » ، وفي الاسفل ختم غير واضح ، واسفل منه ختم دار الكتب الوطنية بتونس .

العلامات المميزة لها :

تتميز هذه النسخة عن النسخ الاخرى بمميزات هي ما يلي :

أ ـ أوراقها غير مرقمة .

ب ـ في أخيرها فهرس للموضوعات يقع في ورقتين .

ج ـ حذفت كلمة «قال» في المتن ، وفي الشرح ، وبقيت كلمة «الشيخ» والمقصود بها ابن الحاجب ·

د ـ فيها ورقة ساقطة في موضوع اسماء الافعال ·

هـ ـ أكثر كلماتها غير معجمة ، والاعجام فيها في الكلمات التي يقع فيها الالتباس ·

٤ ـ نسخة مكتبة اميونخ : (المانية الغربية)

وقد رمزت اليها بالحرف (ل) نسبة الى (المانيا) ، وهي موجودة بمكتبة اميونخ برقم (٦٩٣) نحو ، وتاريخ نسخها سنة (٧١٧هـ) ، ولم يذكر اسم ناسخها ، عدد اوراقها (٢٣٧) ورقة ، متوسط عدد سطور الصفحة الواحدة (٢٦) سطرا ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٥) كلمة ، وهي مكتوبة بخط النسخ وأكثر كلماتها محركة · كتب في وجه الورقة الاولى « كتاب شرح ابن الحاجب على المفصل » ، وفيها عدة تملكات غير واضحة ، وكتب في ظهرها « بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، رب يسر واعن يا كريم » ·

وكتب في آخر المخطوطة : « تم الكتا ب بحمد الله وتوفيقه ، وقع الفراغ منه في شهر ذي الحجة من شهور سنة سبع عشرة وسبعمائة » ، والى جهة اليسار منها كتابة صغيرة ذكر فيها « فرغت من القراءة في شهر ربيع الآخرة ، في السابع منه سنة أحدى وعشرين وسبعمائة » ·

العلامات المميزة لها :

أ ـ ظهر الورقة الاولى كتب بخط يخالف بقية الاوراق مما يدل على ان الورقة الاولى ساقطة ومكملة من نسخة اخرى ·

ب ـ فيها زيادات كثيرة على بقية النسخ ، وسبب هذه الزيادات أن الشارح أغفل بعض الفقرات من المفصل ولم يناقشها في كتا ب الايضاح ،

وقد ناقشها في أماليه على المفصل ، فنقلها الناسخ من الامالي وادخلها في الايضاح ، وقد تتبعت هذه الزيادات في الامالي وأشرت اليها في الحاشية ، ففي موضوع المفعول به في الايضاح ٣٠ و ، في أمالي ابن الحاجب ص١٥٢ ، وفي توابع المنادي في الايضاح ٣٢ و ، في الامالي ص١٤٦ ، وفي التمييز في الايضاح ٤٥ و ، ٤٥ ظ ، الامالي ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، وفي لتمييز أيضا ، في الايضاح ٤٦ و ، الامالي ١٣٦ ، وفي الخبر والاسم في بابي كان وان الايضاح ٥٠ و ، الامالي ١٣٨ ، وفي موضوع المنصوب بلا النافية للجنس ، الامالي ١٣٨ ، في الايضاح ٥٠ ظ ، وفي موضوع خبر ما ولا ، الايضاح ٥٢ ظ ، الامالي ١٤٤ ، وفي موضوع الحال ، في الايضاح ٤٣ ظ ، الامالي ١٣٣ ، الايضاح ٤٤ ظ الامالي ١٣٤ ، اما الزيادات التي لم اعثر عليها في الامالي وهي قليلة فقد ذكرتها في الحاشية ٠

ج ـ أعاد ابن الحاجب كتابة قسم من الاسم الثلاثي والاسم الرباعي والاسم الخماسي ، وهذه الاقسام المعادة موجودة في جميع النسخ ، وساقطة من ل ٠

لقد استدرك الشارح في هذه الاعادة ما أغفله سابقا من معاني الكلمات اللغوية ، وأضاف بعض الفقرات التي لم تذكر اولا ، وذكر بعض الفصول التي لم يتسن له ذكرها سابقا ٠

ففي فصل الزيادة الواحدة قبل الثاء (١١) ، ذكر كلمة «تدرأ» علق عليها ولم يذكر معناها اللغوى ، وفي الاعادة قال : «تدرأ» هي المدافعة في حرب أو خصومة ، وفي كلمة «تتفل» وهو الثعلب والانثى تتفلة ، ويقال تَتْفُل وتُتْفَل فيغنى عنهما تَتْفِل وتَتْفَل وتَتْفُل وتُتْفَل ، فأما تَنْضُب وتَدْرَأ فينبغي أن يضبط على الوجهين الباقيين ليحصل المثالان، ويستمر في استدراك معاني الكلمات الى آخر الفصل(٢١) ٠

(١١) الايضاح ٩٥ و ٠
(١٢) انظر لايضاح ٩٦ و ، ٩٦ ظ ٠

وما بين الفاء والعين الى آخره . ذكر في الاعادة بعض المعاني اللغوية التي أغفلها سابقا ، قال : « الشامل » الشمأل والشمال من الريح ، و « الضيغم » وهو من نعوت الاسد ، و « العنسل » وهو السريع ، ويستمر في بقية الفصول في اعطاء المعاني اللغوية التي اغفلها سابقا(١٣) .

وقد أغفل فصل « المجتمعة قبل الفاء في مستفعل » ، واستدركه في الاعادة قال : « في مستفعل بكسر العين وفتحها فينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان(١٤) » .

وفي الاسم الرباعي استدرك ما أغفله أولا ، من ذلك : « قال الاصول جعفر وزبرج وهو الذهب وقيل الاحمر ، وقيل السحاب الرقيق ، وبرثن وهو للسبع وللطائر كالاصبع للانسان ، ودرهم ، فطحل ، والفطحل اسم زمان تزعم العرب ان الحجارة فيه رطبة . قال رؤبة :

فَقُلْتُ لو عُمِرتُ عُمْرَ الحِسْلِ
أو عُمْرَ نوحٍ زَمَنَ الفِطَحْلِ(١٥)

والفصل الذي جاء بعد هذا الكلام ذكره ، ولم يعلق عليه ، لانه علق عليه سابقا(١٦) .

وقد أغفل الفصل الذي بعد هذا الفصل ، واستدركه في الاعادة : « قوله وبعد الفاء في قنفخر ، قال : القِنْفَخْر والقُنْفُخْر والقفاخري الفائق في نوعه ، وكَنْتال وهو القصير ، وكَنَهْبَل وهو ضرب من الشجر(١٧) » . واستمر في بقية فصول الرباعي يضيف ما أغفله سابقا(١٨) .

---

(١٣) انظر الايضاح ٩٦ ظ .
(١٤) انظر الايضاح ٩٧ ظ .
(١٥) الايضاح ٩٨ و .
(١٦) الايضاح ٩٤ و .
(١٧) الايضاح ٩٨ و .
(١٨) انظر الايضاح ٩٨ و ، ٩٨ ظ .

وفي الاسم الخماسي استدرك ما أغفله سابقا ، فقال : « خزعبيل وهو الباطل من كلام مزاح ، وعضرفوط وهي دابة ، ويستعور موضع بالحجاز ، ويقال ذهب في اليستعور أي في الباطل وقوله :

عَصَيْتُ الآمري بِصَرْمِ لَيْلَى
فَطَاروا في عِظَاة اليستُعورِ

يحتمل الامرين ، وقرطبوس وهي الداهية أو النار الشديدة ، وقبعثرى وهو الجمل الضخم الشديد الكثير الوبر (١٩) » ٠

ونظرا لكون هذه الاعادة مكملة لما ذكره سابقا اثبتُها كي يتكامل المعنى ٠

د ـ في نهاية قسم الاسماء كتب « تم الجزء الاول من جزئين ، وافق الفراغ منه دبر شهر شوال سنة سبع عشرة وسبعمائة ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة على النبي وآله(٢٠) » ٠

وفي ظهر الورقة (١٢٧) كتب « الجزء الثاني من شرح المفصل ، وهو الشرح الكبير تأليف الشيخ الامام العالم الزاهد جمال العلماء مفخر الفضلاء جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب رحمه الله ورضي عنه » ٠

ويظهر أنّ الكتاب في هذه النسخة مقسم الى جزئين الجزء الاول ينتهي في نهاية قسم الاسماء ، والجزء الثاني يشمل بقية الاقسام الاخرى من الكتاب ٠

وقد قسمنا الكتاب الى جزئين اعتماداً على هذه النسخة ٠

---

(١٩) الايضاح ٩٨ ظ ٠
(٢٠) انظر الايضاح الهامش ٩٨ ظ ٠

هـ ــ أوراق المخطوطة مرقمة بالأرقام الانكليزية .

و ــ بعد الورقة الاخيرة كتب بنفس الخط « الفصل الاول أسماء الليالي وأسماء الشرب واسماء قداح الميسر » وبعده بخط مغاير لخط المخطوطة « هذا دعاء ... الخ » وهذه الكتابة ليس لها علاقة بالنص وهي من صنع الناسخ .

٥ ــ نسخة مكتبة جامع الشيخ ابراهيم باشا (مصر)

وهي مخطوطة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية برقم (٩٨) نحو ، صورت عن مخطوطة بـ (جامع الشيخ ابراهيم باشا برقم ١٨ نحو)، وقد رمزت لها بحرف (ش) نسبة الى جامع الشيخ ، وهي مكتوبة بخط مغربي رديء ، وناسخها عبدالله بن نصر الكسائي ، سنة كتابتها سنة (٧١٧هـ) ، عدد اوراقها (١٤٣) ورقة . متوسط عدد سطور الصفحة (٢٩) سطراً ، متوسط كلمات كل سطر (١٥) كلمة .

كتب في وجه الورقة الاولى « شرح المفصل للشيخ الامام العالم أبي عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب » ، وفي ظهر الورقة الاولى كتب ، « بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب الدمشقي الله احمد ... الخ » .

العلامات المميزة لها :

أ ــ كتبت بخط رديء صعب القراءة .

ب ــ أكثر كلماتها غير معجمة .

ج ــ ناقصة في أماكن مختلفة ، وقد أشرت الى ذلك في اثناء التحقيق، مثال ذلك سقوط عشر ورقات في ٨٧ظ ، ورقتين في ١٠٧ و ، اربع ورقات في ١١٩ ظ ، ورقة في ١٧٠ ظ ، خمس عشرة ورقة في الاخير ، أي أنها انتهت في (١٧٢ و) ، من الاصل .

٦ ـ نسخة دار الكتب المصرية (القاهرة)

رمزت الى هذه النسخة بالحرف (ب) نسبة الى دار الكتب ، وهي مخطوطة موجودة بدار الكتب في القاهرة ، تحت رقم (١٨٥٥) نحو ، كتبت سنة (٧٣٧هـ) بخط عبدالحليم بن محمد ، عدد أوراقها (٢٧١) ورقة ، متوسط سطور كل صفحة (٢٧) سطرا ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر (١٣) كلمة . وهي مكتوبة بخط الرقعة وكلماتها مشكولة ، الورقة الاولى فيها ساقطة ، وفي نهايتها كتب « وقع الفراغ من انتساخ هذا الكتاب ، وهو المسمى بشرح المفصل لابن الحاجب المغرب في يوم الاربعاء ، في شهر الله المبارك الاصم رمضان ، سنة سبع وثلاثين وسبعمائة هجرية ، حامدا الله ومصليا على نبيه محمد وآله على يدي العبد الضعيف المحتاج الى غفران الملك اللطيف عبدالحليم بن محمد ، اللهم اغفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات برحمتك يا أرحم الراحمين » ، ولم أعثر للناسخ على ترجمة في كتب التراجم .

العلامات المميزة لها :

أ ـ جميع اوراقها غير مرقمة .

ب ـ فيها تعليقات قليلة في الهوامش .

ج ـ فيها تقديم وتأخير بين الورقتين ١٥ ، ١٦ .

د ـ فيها ثلاثة أختام غير واضحة في الاخير .

٧ ـ نسخة مكتبة البلدية (الاسكندرية)

وهي نسخة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية برقم (٢٩) نحو ، وقد صورت عن (مكتبة البلدية الاسكندرية برقم ٥٤٥ب) عدد أوراقها (٣١٩) ورقة ، ومتوسطة سطور كل صفحة (٢٥) سطرا ، وفي كل سطر (١٢) كلمة تقريبا ، كتبت سنة (٧٨١هـ) ، وقد رمزت لها بالحرف (س) نسبة الى الاسكندرية .

العلامات المميزة لهـا :

أ ـ سقطت فيها ورقتان من الأول ، وورقتان في ٤٦ ظ من الاصل ، وقد أشرت اليها في اثناء التحقيق ٠

ب ـ الاوراق الثمانية الاولى يختلف فيها الخـط عن بقيـة اوراق المخطوطـة ٠

جـ ـ اوراقها خالية من الهوامش والتعليقات وغير مرقمة ٠

د ـ لم يذكر اسم ناسخها ٠

٨ ـ نسخة المكتبة التيمورية (القاهرة)

وهي مخطوطة موجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٢٨٦) نحو تيمورية ، مكتوبة بالخط المغربي ، عدد اوراقها (٢٢٤) ورقة ، ومتوسط عدد سطور كل صفحة (٢٩) سطرا ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر (١٦) كلمة ، وقد رمزت لها بالحرف (ر) نسبة الى تيمور ٠

وقد كتب على وجه الورقة الاولى : « كتاب الايضاح في شرح المفصل تصنيف الامام العلامة ذي التصانيف المنيفة أبي عمرو المعروف بابن الحاجب المالكي رحمه الله المتوفي سنة (٦٤٦هـ) ٠

وكتب تحت العنوان بخط أحمر : « جاء الكسائي الى باب امير من الخلفاء ، فاخبره الحاجب ، فكتب الى الكسائي :

للنحوِ وقـتٌ وهـذا الوقتُ للكأسِ
وللريـاحـينِ ثمَّ الـوردِ والآسِ

فأجابه الكسائي :

فلو علمتَ بما في النحوِ من طـربٍ
تَبهتـكَ لذتـهُ عـن لـذةِ الـكأسِ

وفي وجه الورقة الثانية كتب بيت من الشعر :

العمرُ مضى وفاتني المطلوبُ
لا القلبُ طاوعني ولا المحبوبُ

وكتب تحته : « دخل في ملك الفقير عبدالرحمن الاقسرائي » ، وختم كُتِبَ فيه وقف أحمد بن اسماعيل بن محمد تيمور بمصر (١٣٢٠هـ)، وكتب تحته « قال ابقراط : حسن الصوت والعقل لا يجتمعان » . وتحته كتب « من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام » :

قال المنجمُ والطبيبُ كلاهما
لَنْ يحشَرَ الاموات قلتُ اليكما
انْ صحَّ قولكما فَلستُ بخاسرٍ
أو صحَّ قولي فالخسارُ عليكما

وكتب في ظهر الورقة الثانية ، « بسم الله الرحمن الرحيم رب وفق ويسر وسهل » ، وفي نهاية المخطوطة كتب ، « صار ملك العبد الضعيف المحتاج الى نعمة العلي محمد علي الديلمي الرزوقي » ، والى جانبه ختم أحمد اسماعيل بن محمد تيمور . وقد جعلت هذه النسخة في أخير النسخ لعدم وجود تاريخ فيها يدل على وقت نسخها .

العلامات المميزة لها :

أ ـ لم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .

ب ـ الورقة الاخيرة فيها ، خطها مخالف لبقية خط أوراق المخطوطة .

ج ـ ناسخها كثير السقطات بسبب انتقال نظره بين الكلمات المتشابهة ، مثال ذلك ما جاء في الورقة (٨٩ و) من الاصل ، حيث تكررت فيها كلمة « معيوبة » ، فانتقل نظره واسقط سطرا كاملا ، وكذلك الورقة

(٥٦ ظ) من الاصل فيها تشابه بين مجـرى الصوت ومجـرى الاصوات ، فانتقل نظره فاسقط سطرا كاملا ٠ وفي نفس الورقة أسقط سطرا بسبب انتقال نظره بين كلمة « وهو مصدر وقياس » وبين وهو مصدر « افتعل » وعلى هذه الطريقة يستمر في أماكن كثيرة من المخطوطة ٠

الاتفاق والاختلاف في بعض الملاحظات العامة

بعد مقابلتي للنسخ المخطوطة التي حصلت عليها ،اتضح لي أن جميع النسخ مختلفة فيما بينها ، وقد بينت ذلك في نهاية وصف كل نسخة ، وقد دفعني هذ االاختلاف الى ان استبعد ان تكون احدى النسخ أخذت عن الاخرى ، وكذلك استبعدت ان تكون مجموعة من النسخ أخذت عن أصل واحد ، وقد تتفق نسخة مع اخرى في صفة الا انها تختلف اختلافا كبيرا في صفات اخرى ، مثال ذلك النسخة (ل) والنســخة (ش) يتفقـان بتاريخ النسخ ، ويختلفان اختلافا واضحا بصفات اخرى كما هو مبين في وصف كل منهما ، وقد يتفق قسم من النسخ ويختلف في بعض الملاحظات العامة التي يحتمل ان تكون شائعة بين النساخ في ذلك الوقت منها :ـ

أ ـ اشباع الهمزة وقلبها الى (ياء) ، وتتفق في ذلك الاصل ، و ، ب ، س ، مثل خصائص ، بئس : خصايص ، بيس ٠

ب ـ تتفق الاصل مع ل ، ب ، س ٠ في وضع علامة مد على الالف التي تسبق الهمزة نحو جاء ، انتفاء ، الياء ، اسماء ، البناء ، جآ ، انتفآ ، اليآ ، أسمآ ، البنآ ٠

جـ ـ تنفرد الاصل في بعض الاحيان باضافة الف بعد الواو في الفعل المضارع المسند الى الضمير المفرد مثل : يخلو : يخلوا ٠

د ـ تنفرد (ل) باضافة الفاصلة (⫶) بعد انتهاء الموضوع ، ووضع هذه الاشارة (×،) ، قبل وبعد بيت الشعر ٠

هـ ـ تنفرد (ت) بعدم اعجام حروف المضارعة والكلمات التي لا لبس فيها نحو يضرب ، يكتب ، نعرف ، الخليل ، سيبويه ، نصيب ، البصريين، يضرب ، يكتب ، يعرف ، الخليل ، سيبويه ٠

و ـ الاصل وبقية النسخ ، اذا احتملت الكلمات الالتباس تعجم واذا لم تحتمل الالتباس لا تعجم ٠

(توثيق نسبة الكتاب)

نسبة الكتاب الى مصنفه من المسائل المهمة التي تتطلب من الباحث الدقة والتأني ، اذا علمنا أن بعض الكتب قد تنسب الى غير مصنفيهـا امـا للاشتباه في الاسماء المشتركة واما للتصحيف والتحريف ٠

أما الاشتراك في لاسماء فلا يوجد شرح من شـروح المفصل اسـمه الايضاح ، يشارك ايضاح ابن الحاجب الا الكتاب الذى ذكره حاج خليفة بعد ذكر ايضاح ابن الحاجب وحاشية الجاربردي عليه ، قال : « وشـرحه ـ أي المفصل ـ الشيخ أبو البقاء عبدالله بن الحسـين العكبري وسـماه الايضاح أيضا وهو شـرح كبير ، وفي اسانيد خواجة محمد انه أسـماه المحصل(٢١) » ، وعند الاطلاع على المخطوطة المذكورة وجدت أن اسـمها (المحصل في شرح المفصل) ، وليس الايضاح كما ذكـر صاحب كشـف الظنون ، وهي مخطوطة كبيرة تتكون من ثلاثة اجزاء والموجود منها في دار الكتب في القاهرة الجزء الثاني ، وقد فقد الجـزء الاول والثالث(٢٢) . وكتابه شرح الايضاح هو الذي شرح به الايضاح والتكملة للفارسي ، ومنه

---

(٢١) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤ ٠

(٢٢) المحصل في شرح المفصل للعكبري ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٢٩٢ نحو ، الموجود منه الجزء الثاني فقط ٠

نسخة بدار الكتب المصرية (٢٣) . ومن جهة اشتراك اسماء شراح المفصل فلا يوجد اسم من اسماء شراحه يشبه اسم ابن الحاجب وبذلك تنتفي شبهة الاشتراك في الشروح وفي الاسماء .

وأما التصحيف والتحريف فالتفرقة بينهما بالغة الصعوبة ، وقد ذكر ابن حجر الفرق بينهما بقوله : « ان كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق ، فان كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف وان كان بالنسبة الى الشكل فالمحرف(٢٤) » ، وقد ذهب الى هذا التفريق برجستراسر(٢٥) ، والذي يفهم من كلامه أن التصحيف يقع في الحروف المتشابهة بالشكل ، مثل الطاء ، والظاء ، والحاء ، والخاء ، والجيم ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، وعند النظر الى هذه الحروف نجدها متشابهة في الصورة ولا يفرق سوى وجود التنقيط في بعضها وعدمه في البعض الآخر ، فاذا فقدت النقطة من الحروف المنقوطة ، أو زيدت الى غير المنقوطة فعند ذلك يحصل التصحيف ، مثال ذلك ما ذكره العسكري « قال: توفى ابن لبعض المهالبة فاتاه شبيب بن شبة يعزيه وعنده بكر بن حبيب السهمي ، فقال شبيب : بلغنا أن الطفل لا يزال محبنظيا ـ بظاء معجمة ـ على باب الجنة يشفع لابويه ، فقال بكر بن حبيب انما هو محبنطيا(٢٦)» .

واما التحريف فينتج عن الحروف المتقاربة الرسم بغض النظر عن النقاط ، نحو الدال ، واللام ، والميم ، والنون ، والزاي ، والفاء ، والغين ،

---

(٢٣) شرح الايضاح والتكملة للعكبري ، مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠٧ نحو ، الموجود منه الجزء الاول والثاني والثالث مفقود .

(٢٤) شرح ابن حجر على متن نخبة الفكر في مصطلح أهل لاثر له (مطبعة السعادة القاهرة ١٩٠٩م) ص ٢٢ .

(٢٥) اصول نقد النصوص ونشر الكتب (اعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري مطبعة دار الكتب ١٩٦٩ م) ص ٨١ .

(٢٦) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، (تحقيق عبدالعزيز احمد مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ١٩٦٣م) ص ٢٧ .

مثال ذلك العدد والعدل، فاذا كانت اللام قصيرة فانها تبدو للناسخ كالدال، واذا كان رأس الدال طويلا فانها تبدو للناسخ كاللام ، وهكذا في بقية الحروف المتقاربة ٠

واذا استعرضنا شروح المفصل وشراحه لم نجد بينها تقاربا لا من حيث الشروح ولا من حيث الشراح ، كي يدخله التحريف والتصحيف وبذلك تنتفى شبهة التحريف والتصحيف عن كتاب الايضاح ومصنفه ٠

وقد يتسائل بعضهم اذا كان كتاب الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، فلماذا لم يبتدئه بمقدمة كما هو المتعارف بين النحاة ؟ والجواب عن ذلك هو ان قسما من النحاة لم يقدموا لكتبهم كما فعل سيبويه في الكتاب ، والكسائي في (ما تلحن فيه العوام)(٢٧) ، والفراء في كتابه (المنقوص والممدود) ، وابن قتيبة الف كتاباً بدون مقدمة ومقدمة بدون كتاب ، قال ابن خلكان : « والناس يقولون : أن أكثر أهل العلم يقولون : ان أدب الكتاب خطبة بلا كتاب ، واصلاح المنطق كتاب بلا خطبة ، قال : وما أظن حملهم على هذا القول الا أن الخطبة طويلة والاصلاح بغير خطبة(٢٨)»، وابن الحاجب جريا على هذه العادة في التقديم وعدمه سار في مصنفاته ، فنراه يبتدىء متن الشافية بمقدمة قصيرة(٢٩) ، ويترك متن الكافية دون أن يقدم له(٣٠) ، ويبتدىء شرح الوافية بمقدمة قصيرة(٣١) ، ويترك شرح الكافية بدون مقدمة(٣٢) ، فاذا ترك الايضاح في شرح المفصل بدون

---

(٢٧) كتاب ما تلحن فيه العوام للكسائي (تحقيق عبدالعزيز الميمني المطبعة السلفية القاهرة) ٠
(٢٨) ابن خلكان ٢/٢٤٧ ٠
(٢٩) شرح الشافية للرضى الاستراباذي ١/١ ٠
(٣٠) متن الكافية مع شرحها لابن الحاجب ص٦ ٠
(٣١) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ١ ظ ٠
(٣٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص٦ ٠

تقديم ، فانه ترك قسما من منصفاته الاخرى بدون مقدمة أيضا ، وبذلك تنتفي شبهة عدم ابتداء الكتاب بمقدمة ، واذا اتضح ذلك فاننا نعود مرة أخرى ونقدم بعض القرائن التي تؤكد نسبة الكتاب لابن الحاجب وهي ما يلي :

١ ـ ان جميع فهارس المخطوطات التي ذكرت نسخ مخطوطة الايضاح نسبتها الى ابن الحاجب ، ولم يخالف أحد من أصحاب الفهارس في هذه النسبة .

٢ ـ جميع كتب التراجم التي ذكرت الايضاح في شرح المفصل في اثناء ترجمتها لابن الحاجب، نسبته اليه بدون خلاف. مثل البداية والنهاية(٣٣). وحسن المحاضرة(٣٤) ، وهدية العارفين (٣٥) ، وبغية الوعاة(٣٦) .

٣ ـ النحاة المتأخرون حينما تعرضوا لآراء ابن الحاجب ، ذكروا قسما من آرائه منسوبة الى كتاب الايضاح ، وعند معارضة الآراء التي ذكرها النحاة مع ما موجود في شرح الايضاح وجدتها متفقة مع ما ذكره النحاة ، مثال ذلك قول ابن هشام : « وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان المفعول المطلق يكون جملة ، وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق ، وفي أنبأت زيدا عمرا فاضلا ، الاول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق(٣٧) » ، وعند ملاحظة ذلك في الايضاح وجدته ، واذا قلت : حدثني زيد عمرو منطق هو الذي صح وقوعه مصدرا ، ومثال ذلك قلت زيد منطلق ، اذا قلت ان قال غير متعد فالحديث الواقع بعد القول بهذا الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث في أنبأت وأخبرت(٣٨) . » فكان ما ذكره ابن هشام مماثلا لما هو موجود في الايضاح . ونقل الصبان عن الدماميني في

(٣٣) البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي ١٣/١٧٦ .
(٣٤) حسن المحاضرة ١/١٩٤ .
(٣٥) هدية العارفين ١/١٥٤ .
(٣٦) بغية الوعاة ٢/١٣٤ .
(٣٧) المغني ٢/١٨٢ .
(٣٨) الايضاح ١٦٢ظ .

اعراب المخصوص في المدح والذم بقوله » ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه ما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدأ ، وهو كثير شائع (٣٩) · « وعند معارضته مع ما في الايضاح وجدته » وهذا الثاني أولى من وجهين لفظا ومعنى ، أما للفظ فلأن المبتدأ اذا كان خبره فعلا فالوجه أن لا يتقدم عليه ، والمعنى أن الابهام يناسب التفسير ، واذا جعل زيد خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققا ، وهو المفهوم منه ، واذا جعل مبتدأ لم يكن ذلك محققا فظهر الوجه هو الثاني(٤٠) ·

وفي الخزانة كل النصوص التي ذكرها البغدادي كانت موافقة لمقابلتها في الايضاح ، مثل قوله : « قال ابن الحاجب في الايضاح : أصله لا تفعل كذا جدا ، لان الذي ينفي الفعل عنه يجوز أن يكون بجد منه ويجوز أن يكون من غير جد فاذا قال جدا فقد ذكر أحد المحتملين(٤١) » ، وفي الايضاح « أصله لا تفعل كذا جدا ···· أحد المحتملين(٤٢) » ، وذكر البغدادي في المنادى « قال ابن الحاجب في الايضاح : نداء المضمر شاذ وقد قيل انه على تقدير يا هذا أنت ويا هذا اياك أعني(٤٣) ، وجاء في الايضاح » حيث وقع لفظ المضمر المخاطب محله حين كان المعنى عليه وان كان شاذا وقد قيل انما أراد يا هذا أنت ، ويا هذا اياك اعني(٤٤) ، قال البغدادي : « ورابعها قال ابن الحاجب في الايضاح : ان سيبويه استدل بانشاد هذا المصراع بانفراده على ما رواه الثقات ممن لم يعلم تتمته(٤٥) » ، وجاء في الايضاح « وأجيب عنه بأمرين : احدهما الاستدلال بانشاد هذا النصف على انفراده ، وان

---

(٣٩) حاشية الصبان على شرح الاشموني ٣/٣٧ ·
(٤٠) الايضاح ١١٤ظ ·
(٤١) الخزانة ١/٢٦٢ ·
(٤٢) الايضاح ٢٨ ظ ·
(٤٣) الخزانة ١/٢٨٩ ·
(٤٤) الايضاح ٣١ و ·
(٤٥) الخزانة ١/٣٣٠ ·

كان غير شاعر على ما رواه الثقات ممن لم يعلم ما تتمته(٤٦) » ، وجاء في الخزانة «قال ابن الحاجب في الايضاح : وزعم قوم أن ابن ثعلبة بدل وقصده أن يخرجه عن الشذوذ ، وهو بعيد لان المعنى على الوصف ، وأيضا فان خرج عن الشذوذ باعتبار لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا(٤٧)»، وجاء في الايضاح « وزعم قوم أن ابن ... استعمال ابن بدلا(٤٨) » . وجاء في الخزانة « قال ابن الحاجب في شرح المفصل النداء انما هو باللفظ فلو حمل الاسم على اللفظ لاختل المعنى(٤٩) » ، وفي ايضاح ابن الحاجب « النداء انما .... لاختل المعنى(٥٠) » . وفي موضوع (بل) قال السيوطي : « وتابع ابن الحاجب صاحب البسيط فقال في شرح المفصل : ابطال الاول واثباته للثاني ان كان في الاثبات في باب الغلط فلا يقع مثله في القرآن(٥١)»، وجاء مماثله في الايضاح « فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو ، فقد أضربت عن نسبة المجيء الى زيد واثبته لعمرو ، فهو اذن من باب الغلط فلا يقع مثله في القرآن(٥٢) » .

٤ ـ اتفاق جميع نسخ مخطوطة الايضاح التي حصلت عليها على نسبة الكتاب لابن الحاجب دون خلاف ، ومنها نسخة الاصل التي تبعد عن وفاته بعشر سنوات ، وبذلك تثبت نسبة الكتاب المصنفة .

---

(٤٦) الايضاح ٣٤ و .
(٤٧) الخزانة ١/٣٣٢ .
(٤٨) الايضاح ٣٣ ظ .
(٤٩) الخزانة ٢/٢٢٠ .
(٥٠) الايضاح ٦٥ و .
(٥١) الاتقان في علوم القرآن ١/١٥٩ ، ١٦٠ .
(٥٢) الايضاح ١٣١ ظ .

(منهج التحقيق)

ان الغاية من تحقيق النصوص هي اخراج نص سليم كما وضعه مصنفه دون أن يدخل معه شيء لم يقصده المؤلف ، ولما كان ذلك يتطلب مني جهداً متواصلاً وصبراً طويلاً نظراً لكبر حجم الكتاب وكثرة نسخه ، فقد بذلت ما في وسعي من طاقة للحفاظ على النص مراعياً في ذلك ما يتطلبه العمل من الدقة والامانة ، كي يخرج النص سالماً من النقص والزيادة على وجه يجعلني قانعاً بصوابه ، ولاجل ذلك التزمت في تحقيق الكتاب بالقواعد التالية :

١ ـ التزمت في اثناء التحقيق بالمحافظة على صورة النص كما ورد عن المؤلف ولم أتدخل فيه الا بزيادة حرف أو كلمة للسياق ، أو بكلمة أو كلمتين من النسخ الاخرى بعد التأكد من أنها ساقطة في الاصل ، واشير اليها في الحاشية بعد حصرها بين معقوفين .

٢ ـ وضحت الاختلافات التي وردت في جميع النسخ وأشرت الى ماهو زيادة من النساخ أو تحريف أو تصحيف .

٣ ـ أشرت الى الكلمات والعبارات الساقطة في غير الاصل في الحاشية، فاذا كانت هذه العبارات الساقطة طويلة لا يمكن ذكرها في الحاشية فعند ذلك احصرها بين قوسين متميزين وأشير اليها في الحاشية .

٤ ـ أرجعت الآراء التي ذكرها المؤلف الى مصنفات أصحابها ، مثل كتاب سيبويه ، ومقتضب المبرد ، وايضاح الفارسي ، وجمل الزجاجي وايضاحه ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ، والانصاف لابن الانباري ، وكذلك الآراء اللغوية الى كتاب العين للخليل ، وصحاح الجوهري ، وجمهرة ابن دريد ، اما اذا لم يتيسر لي الحصول على مصنفات اصحابها أرجعها الى كتب النحو المعتمدة التي تعتني بتلك الآراء كشرح ابن يعيش على المفصل ، ومغني ابن هشام وشرح التصريح للازهري،

وشرح الاشموني على الالفية ، وحاشية الصبان على الاشموني ، وشروح كافية وشافية ابن الحاجب وهمع الهوامع للسيوطي وغيرها ٠

٥ ـ أرجعت الاحاديث الشريفة الى كتب الحديث المعتمدة كصحيح البخاري وصحيح مسلم ، ومسند ابن حنبل وسنن النسائي وغيرها ٠

٦ ـ حصرت الآيات القرآنية الشريفة بين قوسين متميزين وأشرت في الحاشية الى اسم السورة ورقم الآية ، وضبطتها على المصحف الشريف ٠

٧ ـ اعتنيت بتخريج القراءات من كتب القراءات وكتب التفسير مثل الحجة في القراءات للفارسي ، ومعاني القرآن للفراء وكشاف الزمخشري ، وغيث النفع في القراءات السبع ، وتقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، واتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربع عشر وغيرها ٠

٨ ـ وضعت الامثال بين قوسين متميزين وخرجتها من كتب الامثال المعتمدة كمجمع الامثال للميداني ، وجمهرة الامثال للعسكري ، والفاخر للمفضل ، وفرائد اللآلىء وغيرها ٠

٩ ـ خرجت الشواهد الشعرية من دواوين قائليها ، وان لم أتمكن من الحصول على دواوين أصحابها أرجعها الى الكتب التي تعنى بالشواهد وشرحها ، كالخزانة للبغدادي ، وشواهد العيني ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي، وشرح شواهد المغني للسيوطي، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، وباعتبارها شواهد نحوية ارجعتها الى كتب النحو المعتمدة مثل كتاب سيبويه ، ومقتضب المبرد ، وجمل الزجاجي ، وايضاح الفارسي، وخصائص ابن جني ، والانصاف لابن الانباري وغيرها ، والى كتب الامالي نحو أمالي ابن الشجري ، وامالي المرتضى ، وأمالي القالي ، وامالي ابن الحاجب ، والى المعاجم اللغوية مثل كتاب العين للخليل ، وصحاح الجوهري ، ولسان العرب ، وتاج العروس ، وجمهرة ابن دريد ، والى كتب المجامع الشعرية كالمفضليات وديوان الحماسة للمرزوقي والتبريزي وغيرها ٠

وقد اعتنيت بذكر الروايات المختلفة والاشارة اليهـا في الحاشية ، وتكملة أنصاف الابيات ونسبة غير المنسوب منها الى أصحابها ، كما وضحت بعض المعاني الصعبة بصورة موجزة وأشرت الى موضع الشاهد اذا لـم يذكره المؤلف .

١٠ـ عرفت بايجاز باعلام النحاة واللغويين والفقهاء والقراء الذين ورد ذكرهم في الكتاب ، معتمدا في ذلك على كتب التراجم المعتمدة .

١١ـ وضحت بعض الكلمات اللغوية الصعبـة وذلـك بالرجوع الى المعاجم المعتمدة ، كالصحـاح ، واللسان ، والتـاج ، والجمهرة ، وأساس البلاغة وغيرها .

١٢ـ ضبطت أواخر الكلمات ، وحركت الكلمات التي يقع فيها لبس، وكذلك الآيات والاحاديث والامثال والابيات بصورة خاصة .

١٣ـ ذكرت في الحاشية محل الشـاهد في الابيـات التى لـم يذكر الشارح فيها محل الشاهد ، واهملت ذكر محل الشاهد في الابيات التي ذكر الشارح محل شواهدها في الشرح .

الإيضاح

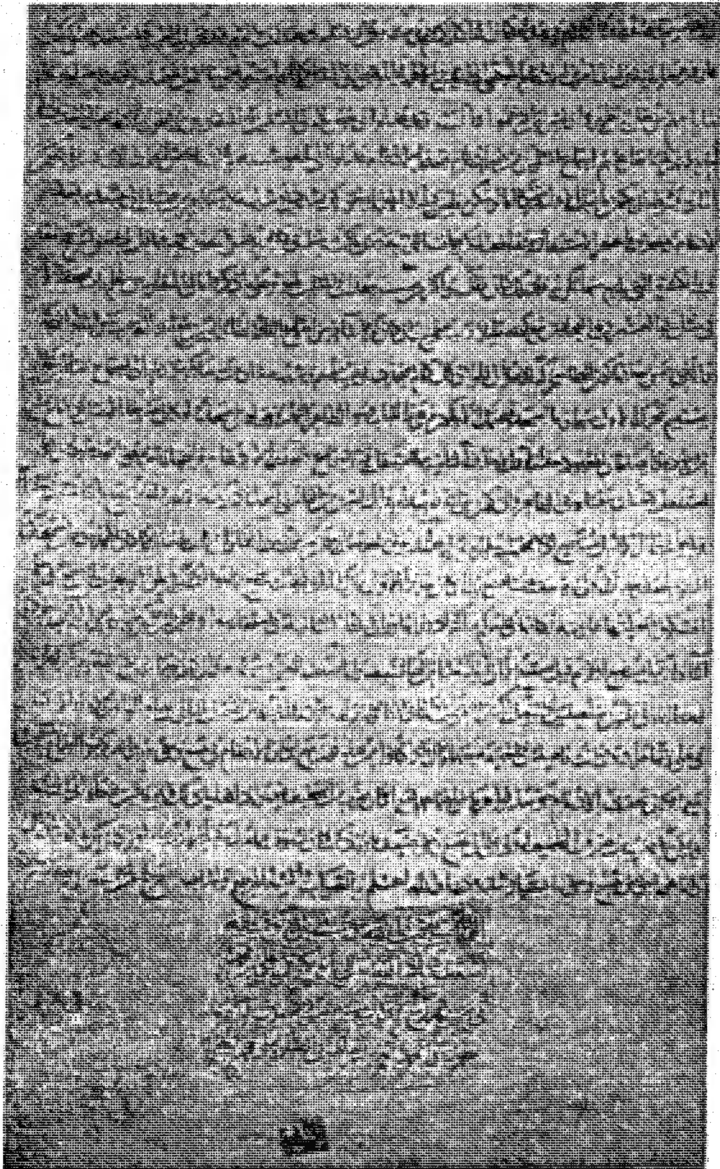
للشيخ ابو عمرو عثمان بن علي المعروف بابن الحاجب النحوي

صفحة العنوان من نسخة مكتبة (مجلس شوراي ملي) - الأصل

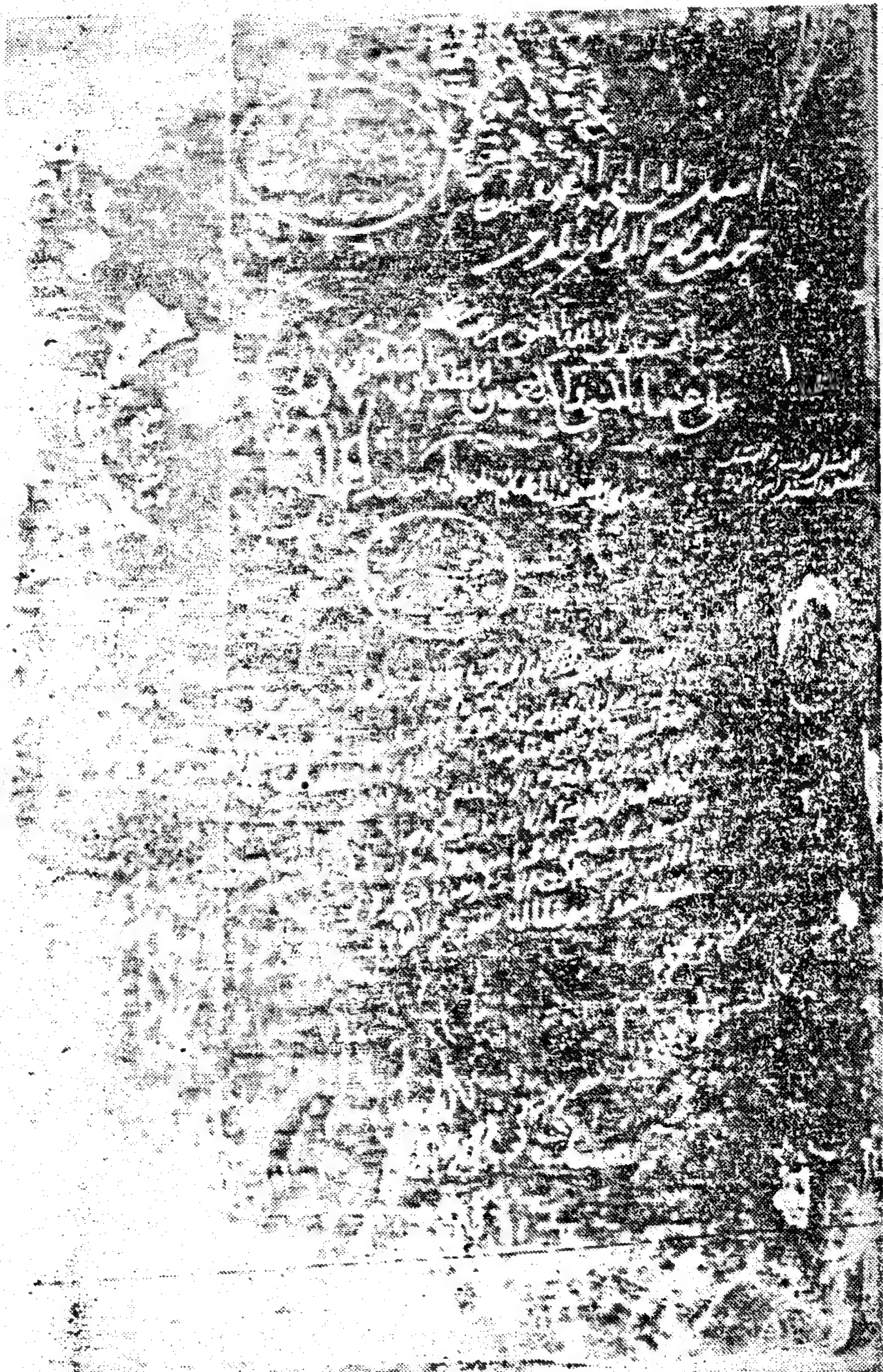
الورقة الاولى من نسخة مكتبة (مجلس شوراي ملي) ـ الاصل

الورقة الثانية من نسخة مكتبة (مجلس شوراي ملي) ـ الأصل

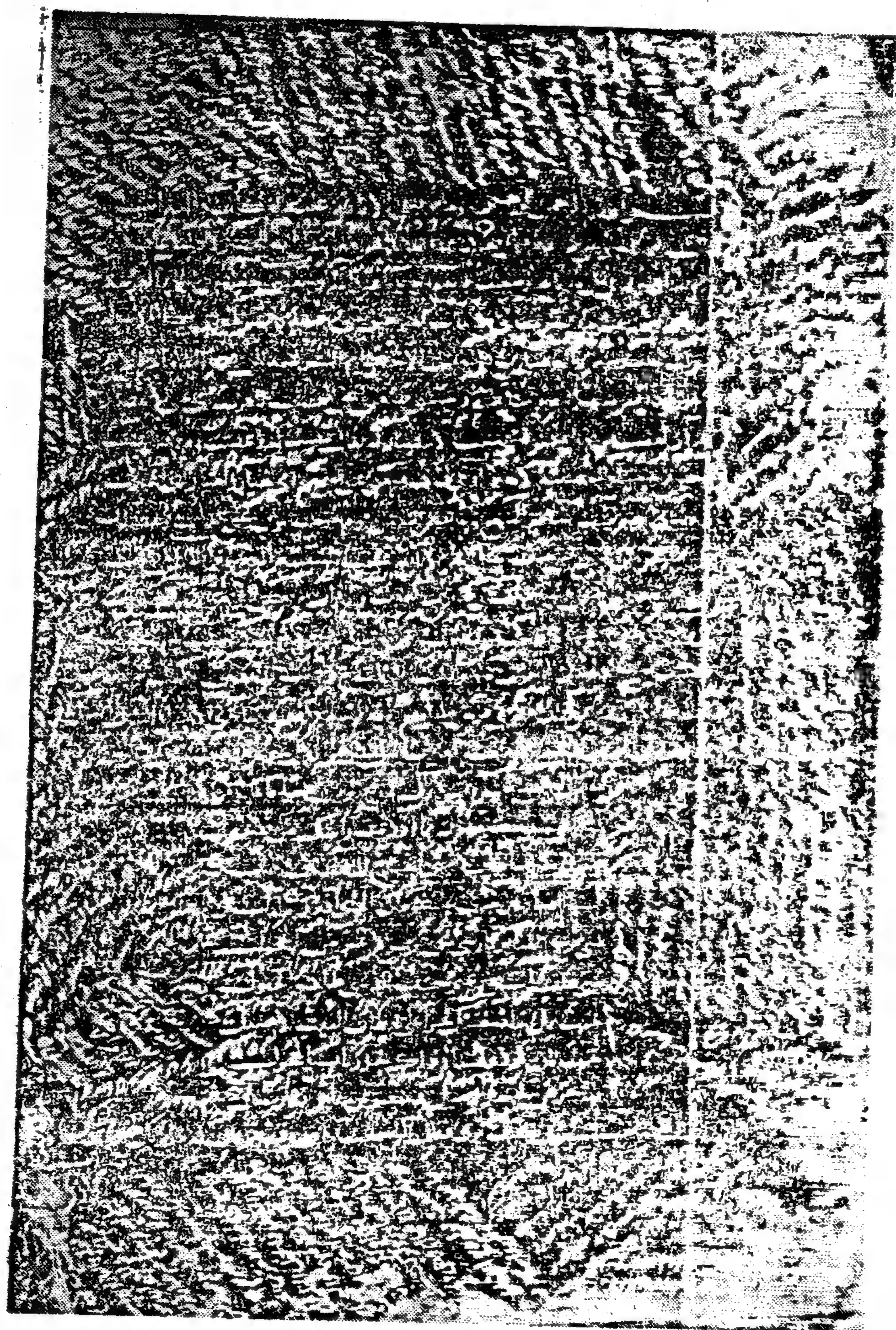
وجه الورقة الاخيرة من نسخة مكتبة (مجلس شوراي ملي) ـ الاصل



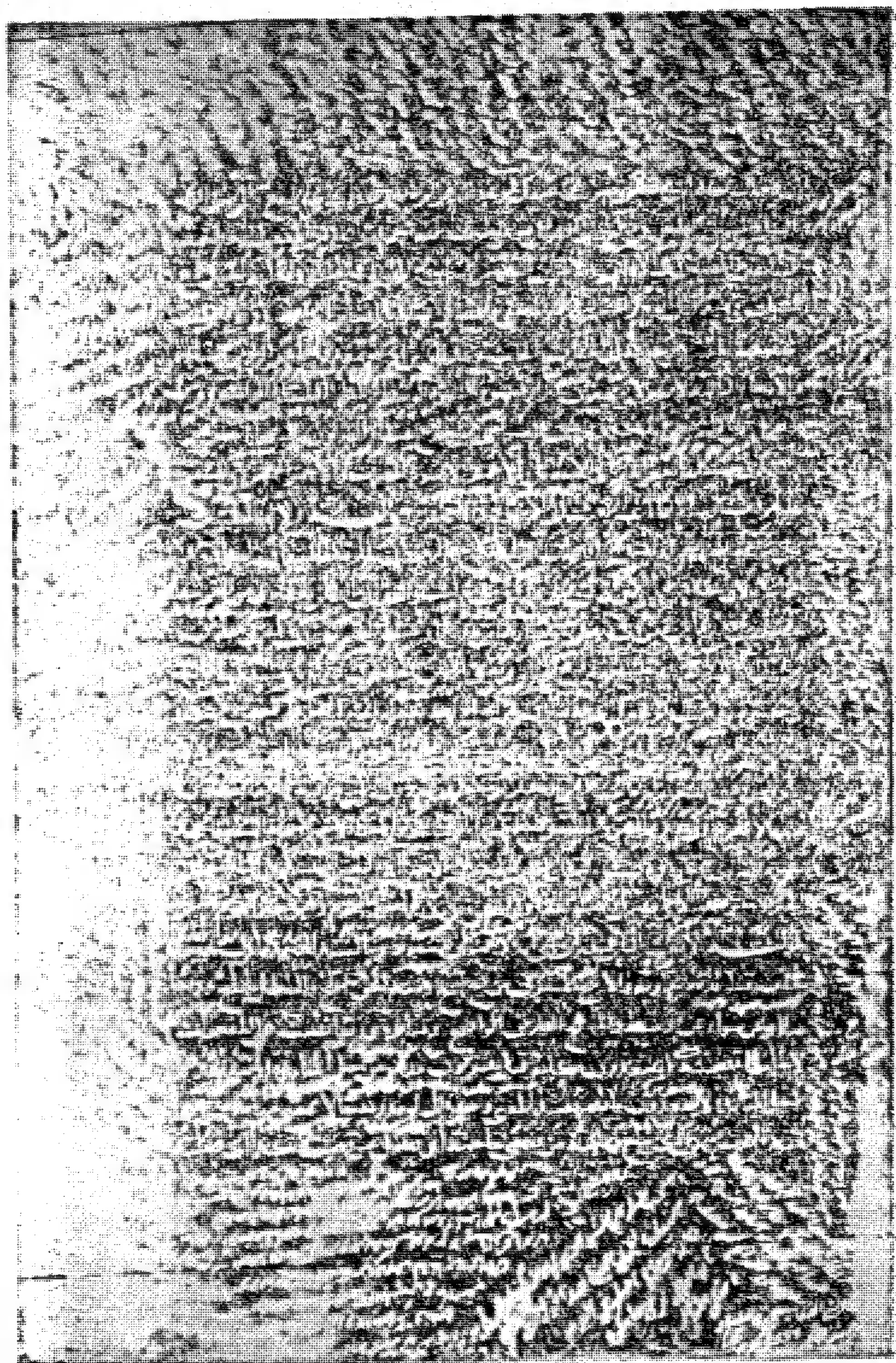
ظهر الورقة الاخيرة من نسخة مكتبة (مجلس شوراي ملي) الاصل



صفحة العنوان من نسخة مكتبة سوهاج ـ و



وجه الورقة الاولى من نسخة مكتبة سوهاج - و



ظهر الورقة الاولى من نسخة مكتبة سوهاج ـ و

الورقة الاخيرة من نسخة مكتبة سوهاج – و

الاصطلاحات الواردة في التحقيـق

اولا : رموز النسخ

١ ـ الاصل : نسخة مكتبة مجلس شوراي ملي في ايران .

٢ ـ و : نسخة مكتبة سوهاج في مصر .

٣ ـ ت : نسخة المكتبة القومية التونسية .

٤ ـ ل : نسخة اميونخ ، المانية الغربية .

٥ ـ ش : نسخة مكتبة جامع الشيخ ابراهيم باشا ، مصر .

٦ ـ ب : نسخة دار الكتب المصرية ، القاهرة .

٧ ـ س : نسخة مكتبة البلدية بالاسكندرية .

٨ ـ ر : نسخة المكتبة التيمورية بالقاهرة .

ثانيا : الاقـواس

١ ـ [ ] يستعملان لحصر الكلام الزائد على ما في الاصل والذي اخـذ من النسخ الاخرى .

٢ ـ « » يستعملان لحصر الكلام الذي اخذ من المفصل في اثناء الشرح.

٣ ـ | | يستعملان لحصر الحديث الشريف .

٤ ـ { } يستعملان لحصر الامثال العربية .

٥ ـ ﴿ ﴾ يستعملان لحصر الآيات الشريفة .

٦ ـ < > يستعملان لحصر الكلمة التي تضاف للسياق .

٧ ـ ( ) يستعملان لحصر الكلام الساقط في النسخ الاخرى .

الأيضاح في شرح المفصل

وبه نستعين[1] [١ ظ]

قال [الشيخُ الامامُ العالمُ جمالُ الدين أبو عَمرو عثمان بن عُمر بن أبي بكر المعروفُ بابن الحاجب[2] قولهُ] : « الله أحْمَدُ » علَى طريقةِ إيَّاكَ نَعْبُدُ تقديماً للأهمِ ، وما يُنْقَلُ أنَّهُ للحصرِ لا دليلَ عليهِ ، والتمسكُ فيهِ بمثلِ ، بلِ اللهَ فاعبدْ ضعيفٌ ، لأنَّهُ قد جاءَ فاعْبُدِ اللهَ ، [3] و « جَعَلَني » [4] جَعلَهُ « مِن عُلماءِ العَرَبيةِ » نعمةٌ محمودةٌ لما فيها من فهمِ مَعَاني كتابِ اللهِ تعالى على وجههِ ، وفهمِ معاني كلامِ رسُولهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلمَ ، والتوصلِ بها الى إدراكِ الاحكامِ الشرعيةِ التي[5] بها السعادةُ الأخرويةُ ، هذا وإنَّ كلَّ علمٍ مفتقرٌ اليهِ وكلُّ عليهِ . « وجَبَلَني » : طَبَعَني ، « على الغَضَبِ للعَرَبِ » أي على الانتصارِ لهمْ ، لأنَّ الغضبَ من أجلِ هضمِ الشيءِ سببُ الانتصارِ لهُ ، يُقَالُ غَضبَ لهُ وغضبَ بهِ ، وقيلَ غضبَ لهُ حياً وبهِ ميِّتاً . « والعَصَبيَّةُ » : الاحتماءُ ، « وأَبَى لي » أي مَنَعَني ، « عن صَميمِ » : أي خيار ، « وامْتَازَ » : أعْتَزِلَ ، « وأَنضَوى » أَنضَمُ ، « لَفِيفُ » : أَخلاطُ ، « الشُعوبيَّةُ » بضمِ الشينِ قومٌ متعصِّبُونَ على العربِ مُفضِلُونَ عليهم العجمَ ، وإنْ كانَ الشعوبُ جيلَ العَجَمِ إلاَّ أنَّه غلبتِ النسبةُ

---

(١) في و (وما توفيقي إلاّ باللهِ عليهِ توكلتُ واليهِ أُنيبُ) . وفي ل (ربِّ يسرْ وأعن يا كريمْ) . وفي ت (ربِّ أنعمتَ فزد) . وفي د (ربِّ وفقْ ويسرْ وسهلْ) .

(٢) ما بينَ القوسينِ المعقوفينِ : زيادة عن ش واثباتها أحسن .

(٣) في ل : (واعبدوا) .

(٤) في ل ، ب ، س : (جعلَ) .

(٥) في ر : (تحصل) .

اليه لهذا القبيل . ويقال إن منهم معمر[1] بن المثنى ، وله كتاب في مثالب العرب ، وقد أنشد بعض الشعوبية الصاحب[2] بن عباد يمدحه شعراً : [3]

١ ـ غنينا بالطبول عن الطلول
وعن عنس عذافرة ذمول

فلست بتارك إيوان كسرى
لتوضح أو لحومل فالدخول

وضب بالفلا ساع وذئب
بها يعوي وليث وسط غيل

إذا ذبحوا فذلك يوم عيد
وإن نحروا ففي عرس جليل

---

(١) هو معمر بن المثنى التيمي تيم قريش بالولاء ، وكان عالماً باخبار العرب وأيامهم ، وهو أول من صنف غريب الحديث ، آخذ عن يونس وأبى عمر ، وآخذ عنه أبو عبيد ، وابو حاتم، والمازني ، وعمر بن شبة ، وكان أبو نؤاس يفضله على لاصمعى، توفى سنة (٢١٠هـ) ، أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٧ ، مراتب النحويين ص ٤٤ـ٤٦ ، نزهة الالباء ص ٦٨ ، بغية الوعاة ٢/٢٦٤ ، الاعلام ٨/١٩١ .

(٢) هو اسماعيل بن عباد بن العباس بن عباد الملقب بالصاحب ، تقلد الوزارة لمؤيد الدولة الحسن بن بويه ، كان أديباً وكاتباً ، ولد سنة (٣٢٦هـ) وتوفي سنة (٣٨٥) . انظر إنباه الرواة ١/٢٠١، ٣٠٣ ، معجم الأدباء ٦/١٦٨ ، ٣١٧ ، وفيات الأعيان ١/٢٠٦ ، بغية الوعاة ١/٤٤٩ .

(٢) قصيد الشعوبي وقصيد بديع الزمان الهمذاني موجودتان في كتاب الصاحب ابن عباد حياته وأدبه للشيخ محمد حسن آل ياسين (مطبعة المعارف بغداد ١٩٥٧) ص ٦٥ ، والصاحب بن عباد الوزير

[يَسَلُّونَ السُّيُوفَ لرأسِ ضَبٍّ
حِرَاشاً بالغَدَاةِ وبالأصيلِ][1]

بأيَّةِ رتبةٍ قدَّمْتُموها
على ذي الأصْلِ والشَّرفِ الأصيلِ

أمَا لَوْ لَمْ يكُنْ للفرسِ[2] إلا
نجَارُ الصَّاحبِ العدلِ[3] الجليلِ

لكانَ لَهُمْ بذلكَ خيْرُ عزٍّ
وَجِلُّهُمُ لذلكَ خيْرُ جيلِ

فقالَ لهُ الصاحبُ : قَدْكَ ، ثمَّ قالَ لبديعِ الزمانِ أجبْهُ ، فأجابَهُ مرتجلاً :

٢ ـ أراكَ على شَفَا خَطَرٍ مَهُولِ
بِما أوْدَعْتَ رأيَكَ مِنْ فضُولِ

طَلَبْتَ على مكارمِنَا دَليلاً
مَتَى احْتَاجَ النهارُ الى دَليلِ ؟

الاديب العالم للدكتور بدوى طبانة (مطبعة مصر) ص ١١٨ ، مظاهر الشعوبية في الادب العربي للدكتور محمد نبيه حجاب (مطبعة نهضة مصر القاهرة ١٩٦١) ص١٢ ، بلوغ الارب في معرفة احوال العرب محمود شكرى الالوسى ، (تحقيق محمد بهجت الاثرى المطبعة الرحمانية مصر ١٩٢٤) ١/١٦١ .

(١) البيت ساقط من : الاصلِ ، ل .
(٢) في الاصلِ : (في الفرسِ) ، وهو تحريف .
(٣) في ل : (الملك) ، وما اثبتناه افضل .

أَلَسْنا الضَّارِبينَ جِزْيَ عَلَيْكُمْ ؟
وإنَّ الجِزْيَ أَقْعَدُ بالذَّلِيلِ

متى قَرَعَ المنابرَ فارسيٌّ ؟
متى عَرَفَ الأَغَرَّ منَ الحَجُولِ ؟

متى عَلِقَتْ - وأنْتَ بها زَعيمٌ -
أَكُفُّ الفُرْسِ أَعْرافَ الخُيُولِ ؟

فَخَرْتَ بِمَلْءِ ما ضَغَيْتُكَ فخراً
على قَحْطانَ والبَيْتِ الأَصيلِ

فَخَرْتَ بأنَّ مأكُولاً ولَبْساً
وَذلكَ فَخْرُ رَبَّاتِ الحِجُولِ

فَفَاخِرْهُنَّ في خَدٍّ أَسِيلٍ
وَشَعْرٍ عَنْ مَفارِقِها رَسِيلِ

فقالَ الصاحبُ : للشعُوبِي ، كَيْفَ تَرَى ؟ فقالَ : لَوْ سَمِعْتُ مَا صَدَّقْتُ . ثمَّ قالَ لهُ : جَائِزَتُكَ جَوازُك[1] إنْ وَجَدْتُكَ بعدَها في مَمْلَكَتي ضَرَبْتُ عنقَكَ . لَمْ يُجْدِ عليهمْ » أَيْ لَمْ يأتِهِمْ بِجَدْوى أي بِنَفْعٍ ، « الرَّشْقُ » : الرَّمْيُ بالنبلِ ، « والمَشْقُ » : الطَّعْنُ . وقولُهُ : « وإلى أَفْضَلِ هوَ على طَرِيقَةِ اللهِ[2] أَحْمَدُ ، في تقديمِ المفعولِ لتعظيمِهِ ، « والسَّابِقِينَ والمُصَلِّينَ » : أَيْ الأوَّلينَ والآخرينَ ، أَخَذَهُ مِنَ السابقِ والمصلي في الحلبةِ ، والحابةُ الخيلُ تجتمعُ للسباقِ ، ومنهُ

(١) هنا خرم في (س) بقدرِ ورقتين من الاصلِ .
(٢) في نسخةِ ب خرمٌ ابتدأَ في الاولِ وانتهى هنا .

قيلَ أبو بكرٍ السابقُ ، وعمرُ المصلّي » « أَفْضَلُ صَلَواتِ المُصَلّينَ » أي أفْضَلُ دُعاءِ الدّاعِينَ » « المَحْفُوفُ » : المستدارُ حولهِ ، لأنّ الحفافَ الجانبَ ، « وعَدْنانُ » ابنُ أُدٍّ أبو مَعَدٍّ ، « والجَماجمُ » : الرؤوسُ والسادةُ ، « والارجاءُ » : الثابتةُ لأنّهمْ لا يحبونَ غيرَ أرضِهمْ « والسُّرّةُ » : الوسَطُ «والبطحاءُ» : المَسِيلُ الواسعُ ، وقريشُ البطحاءِ من نزلَ بطنَ مكةَ [حرسَها الله تعالى[1]] ، وقريشُ الضواحي من خَرجَ عنها ، والنازلونَ البطحاءَ خيرُهمْ ، والنازلونَ وَسطَها خيرُ الخيرِ ، « الى الأسودِ والأحمرِ » : الأسودُ : العربُ والأحمرُ : العجمُ ، لأنّ الشقرةَ عليهمْ أغْلَبُ ، ومنهُ حديثهُ عليهِ أفضلُ السلامِ | بُعِثْتُ الى الأحمرِ والأسود[2] | . وقولهُ : « ولآلهِ الطيّبينَ » على طريقةِ الله أحْمَدُ ، وأصلهُ الأهْلُ وغلبَ على الاتباع[3] ، « بالرضوانِ » : بالرضاءِ ، « الشّقاقُ » : العداوةُ والمجانبةُ ، لأنَ كلاً منْهَا يكونُ في شقٍ ، وفي عدوةٍ : في جانبٍ ، « والعُدْوانُ » : الظلمُ ، « يغضّونَ من العربيةِ » : يحطّونَ من قدرِها من غَضّ أي نَقَصَ ، « من مَنارِها » : من قدرِها ، وأصلهُ العَلَمُ يُهْتَدى بهِ في الطريقِ ، ثمّ قيلَ لكلِّ ذي قَدْرٍ مشهورٍ ، « ورفيعُ المنارِ » : ويَعني بالذينَ يغضّونَ عُلَماءَ ناحيتهِ ، لأنّهُ غالبٌ في كثيرٍ منْهُمْ ، « حيثُ لَمْ يَجْعَلْ » أي يغضّونَ من أجلِ ذلكَ جعَلهُ الحاملَ لهُمْ على الغضّ ، « لا يَبْعُدُونَ » خبرُ لعلّ ، لَعَمْري[4] لقد بالغَ حتّى ناقضَ ؛ لأنّ ذلكَ يكونُ كفراً ومراوغةً [٢ و] وقد أخبرَ بأنّهم

---

(١) (حرَسَها الله تعالى) : ساقطةٌ من الأصلِ .

(٢) الحديث الشريف اورده الامام احمد بن حنبل في مسندهِ (المطبعة الميمنية مصر ١٣١٣هـ) ٤/٤١٦ .

(٣) الأتباع : الأصحاب .

(٤) (ولعمرى) : ساقطةٌ من غير لاصل .

لا يَبعدونَ عن الشُّعوبية فأثبتَ لَهمْ الكفرَ ثمَّ جَعلَهمْ بهِ دونَ الشُّعوبيَّة ، وإنَّما يَغضون مِنهَا لأَنَّهمْ يرونَ غَيْرَهَا أهمَّ [مِنْهَا[1]] ، « والخِيرَةُ - بفتحِ الياءِ - اسمُ المختَارِ ، وأصلهُ الاختيارُ ، يُقَالُ محمدٌ صَلى اللهُ عليهِ وسلمَ خِيَرةُ اللهِ أي مختاره ، قالَ تعالى : ﴿ مَا كَانَ لَهُمُ الخِيَرَةُ ﴾[2] أي الاختيارُ ، والخِيْرَةُ بسكونِ الياءِ معنى الخيرِ ، » وخَيرُ كُتبِهِ ، أي أفْضَلُ وأصلهُ أفْعَلُ ، وكذلكَ يُقَالُ : هما خيرُ القَومِ وهُمْ خَيرُ القومِ ، وقولهُ[3] :

٣ - ألا نَعَبَ النَّاعي بِخَيْرِي بَني أسَدْ
بِعَمْرو بنِ مَسْعُودٍ وبالسَّيِّدِ الصَّمَدْ

مُؤوَّلٌ بخيرٍ فَخُفِفَ ، « مُنَابَذَةً »[4] : مُحَارَبَةً ، « والأبْلَجُ » : المُشرِقُ من بَلَجَ يَبلُجُ ، ومنهُ { الحَقُّ أبْلَجُ والبَاطِلُ لَجْلَجُ }[5] ، « وزَيغاً » مَيلاً ، « عَن

---

(١) (منها) : ساقطةٌ هي الاصل .
(٢) سورة القصص الآية : ٣٨ .
(٣) البيتَ منسوبٌ لابى القمقام الأسدي ، الصمد : الذي يُصْمَدُ اليهِ في الحوائجِ وهو من صفاته تعالى ، وروايةُ اللسان واماليِ القالى وأعراب ثلاثين سورة (بَكرَ) مكان (نعبَ) ، وفي مجاز القرآن (لقد) مكان (الا) ، والبيت منسوب في معاني القرآن ٣/٢٦٨ ، مجاز القرآن ٣/٢٦٨ ، مجاز القرآن ٢/٣١٦ ، وغير منسوب في أمالي القالى ٢/٢٨٨ ، اللسان (صمد) ٣/٢٥٨ ، اصلاح المنطق ص٤٩ ، إعراب ثلاثين سورة ص ٢٢٩ .
(٤) المنابذةُ أو الانتباذُ : تحيّز كُلّ واحد من الطرفين في الحربِ . اللسان (نبذَ) ٣/٥١٢ .
(٥) مثلٌ يُضْرَبُ في صاحبِ الحَقِ ، ابلجُ : واضحٌ بحجتِهِ ظاهرٌ حقُه كشروقِ الشمسِ ، لَجْلَجٌ : ترددَ صاحبُ الباطلِ ، فهو مُتَلَجلجٌ في حجتهِ . الصحـاح للجوهـري ١/٣٠٠ ، اللسان (بلج) ٢/٢١٥ ، فرائد اللآل في مجمع الامثال ١/١٧١ .

سَوَاءٌ » : عَنْ وَسَطَ ، « المَنْهَج : الطريقُ الواضحُ ، ومنابذةً وزيغاً نُصِبَ عَلى المفعولِ من[1] أَجلهِ ، لِتَضَمُّنهِ[2] معنى لا يبتعدون كأنه قال : يقربون منهم من أجلِ المنابذةِ أو انتفى بعدهم من أجل المنابذةِ لا يبتعدونَ ، فانَّه يُفسدُ المعنى ، وكذلكَ لو قدَّرتَه حالاً بمعنى مُنابذين ، « يُقْضَى منه العَجَبُ ، يُنْهَى : أي يبلغُ نهايتهُ من قَضَى حاجتَهُ ، أو يَفْعَلُ من قضيتُ كذا أي فَعَلْتُهُ أوْ يحكمْ منهُ بالعجبِ من قَضَيْتُ كَذا أي حكَمْتُ بهِ ، والعجبُ يكونُ للتعجُّبِ ولِمَا يكونُ منهُ التَّعجُّبُ ، وقولُ الأَصْمَعي[3] : العربُ تقولُ : ما كُدْتُ أَقْضِي العجبَ ، والعامةُ تقولُ : قَضَيْتُ العجبَ لم يُوافِقْ عليه ، والتحقيقُ يأْباهُ < سواءً >[4] كانَ النفيُ مثبتاً بعدَ كادَ أو لم يكُنْ ، « وحالٌ » أفصحُ من حالةٍ ، وتأنيثُ الحالِ أكثرُ ، ويُقالُ : حالةٌ أيضاً لواحدةِ الحالِ كحاجَّةٍ وحاجٍ ، « الانصافُ » ، النصفةُ وهو اعطاءُ الحقِّ من النِّصْفِ ، كأنَّهُ لزمَ النصفَ المخصوصَ ، ولذلكَ سُمِّيَ إنْصَافاً قالَ الشاعرُ : [5]

---

(١) في ر : (لاجلهِ) ، واثبتنا (المفعول من أجله) لأن الشارح استعمله اثناء الشرح في الموضوع المعنون له في الكتاب .

(٢) في ر : (لما تضمنه) .

(٣) وهو عبدالملك بن قريب بن أصمع الباهلي ، روى عن ابي عمرو بن العلاء ، وقرة بن خالد ، ونافع بن نعيم ، روى عنه ابن اخيه وابو عبيد بن القاسم والسجستاني والرياشي واليزيدي ، ولد سنة (١٢٣هـ) وتوفي سنة (٢١٦هـ) ، مراتب النحويين ص٤٦ ، اخبار النحويين ٦٧ ، نزهة الالباء ص٧٤ ، انباه الرواة ٢/١٩٧ ، بغية الوعاة ٢/١١٢ .

(٤) (سواء) : زيادة يقتضيها السياق .

(٥) البيت للفرزدق ، ورواية الديوان (عدلاً) مكانَ (نصفاً) ونصفاً معناها انصافاً أو عدلاً ، الديوان ٢/٨٤٤ ، الكتاب ١/٣٩ ، المقتضب ٤/٧٤ ، الجمل ص١٢٧ ، إيضاح الفارسي ص٦٨ ، الانصاف ١/٨٧ ، ابن يعيش ١/٧٨ .

٤ ـ وَلكِنَّ نِصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي
[بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ من مَنَافٍ وَهاشِمِ](١)

« والفرطُ » : تجاوزُ الحدِّ ، « والجورُ » : الميلُ عن القصد ، « والإعتسافُ » : سلوكُ غيرِ الطريق ، « لاَ يدْفَعُ » لاَ ينكَرُ ، « لا يَتَقَنَّعُ » : لا يَتَستَّرُ ، « مَشْحُونَةٌ » مَمْلُوءَةٌ ، « والاستظهارُ » : الاستعانةُ ، « والتَّشبُّثُ » : التَّعلّقُ ، « بأهْداب » : بأطرافٍ ، جَمعُ هَدْبٍ وهَدْبَةٍ وهي الخمْلَةَ ، « مُنَاقَلَتهُمْ » : مُفَاعَلَة من النقلِ : أي تُنْقَلُ اليهمْ وينقلونها « وَمُحَاوَرَتُهمْ » : مُراجَعَتُهمْ ، « والمناظرةُ » إمَّا من قولِهمْ : دورٌ مُتَنَاظِرَةٌ : أي مُتقَابِلة ؛ لأنَّهما مُتَقَابِلانِ ، وإمَّا من النَّظَرِ وهو البحثُ ، لأنَّ كلاًّ ينظرُ فيما ينظرُ فيه الآخرُ ، وإمَّا من النظر وهو الرؤيةُ ، وإمَّا من النظيرِ وهو المثلُ ، « والصُّكُوكُ والسِّجِلاَّتُ » (٢) : الكُتبَ ، « ملتبسونَ » : متصلونَ ، وأصلهُ الأختلاطُ ، « أيَّةَ سلكوا » : أيَّ وِجْهَةٍ سَلكوا ، « أينَما وُجِّهوا » : أيَّ موضعٍ تَوَجَّهُوا ، « كَلٌّ » : عيالٌ وثِقلٌ ، « حيْثُ سيروا » : أي سَارُوا ، « في تَضَاعيفِ ذلكَ » ، في أثناءِ ما ذكَرْتُ في مواضعِ إسْتعْمالهم العربيَّةَ ، « يجحدونَ فضلَها » : وصفٌ لهمْ إمَّا بالبله والغفلةِ ، وإمَّا بانكارِ الحقِّ معَ العلمِ بهِ ، « الخَصْلُ » : ما يُراهَنُ عليه في الرَّمي ، ثمَّ غلبَ في الفضلِ والغلبة لكونه عنهُ ، « ويذهبونَ عن توقيرِها » : أي يُفارقونَ تَعْظيمَها أو يَغْفَلونَ ، « ويمزقونَ أديمَها » أي يخرقونَ جلدَها ، لِذمِّهمْ لها ، « ويمضغونَ لحمَها » إمَّا كنايةٌ

---

(١) عجز البيت : زيادَةٌ عن ر ، وفيها (قالَ الفرزدقُ) مكانَ (قالَ الشاعرُ) .

(٢) الصكوكَ : جمعٌ مفردها صكٌ ، وهو الكتاب فارسي معرب ، والصك الذي يكتب للعهدة . لسان العرب مادة (صكك) ، ١٠/٤٥٧ .

عن الذمِّ مثلُ يأكلُ لحمَهُ فكونُ مثلُ يمزقونَ أديمَها وإمّا كنايةٌ عن الانتفاع . والمثلِ السائرِ في ذمِّ المحسنِ : (الشعيرُ يؤكلُ ويُذمُ)[1] ، وكذلكَ { يجري بُلَيْقٌ ويُذمُ }[2] ، « وقطّعتِ الاسبابُ بيني وبينه » ، إستعارةَ في إزالة الوصلةِ ، « فيَطْمسوا » : فيمحوا ، نفضتُ غبارَ كذا عنّي إستعارةً عن ذهابه البتةَ ، « وفي الفرقِ بين إنْ وأنْ »[3] يعني في مثل أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدارَ وأنْ دخلتِ الدارَ[4] ، ويقال إنَّ الكسائيَّ[5] سألَ أبا يوسف[6] بحضرةِ الرشيد ولفظَ بأن مفتوحةً ، فقالَ : تطلقُ إنْ دخلتْ ، فقالَ الكسائيُ : أخطأتَ وبيّنَ أنّها للتعليلِ ، و « محمد

---

(١) ويُقالُ : خبزُ الشعيرُ يوكلُ ويُذمُ ، مجمع الامثال للميداني ٢٤٧/١ ، فرائد اللآل في مجمع الامثال ٣١٣/١ .

(٢) بُلَيْقٌ : اسمُ فرسٍ كانَ يسبقُ الخيلَ ومعَ ذلكَ يُعابُ ، وكذلكَ المثلُ يُضربُ في ذمِ المحسنِ فرائد اللآل في مجمع الامثال ٣٦٣/٢ ، المزهر للسيوطي ٤٩١/١ .

(٣) انظر منازل الحروف للرماني ص ٧٧ .

(٤) سقطت (الدار) من ل .

(٥) هو عليّ بن حمزة بن عبدالله أبو الحسن الكسائي امام الكوفيين في النحو واللغة والقراءات وهو أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن حمزة الزيات وسمع من سليمان بن ارقم وبن عياش ودرس على معاذ الهراء توفي سنة (١٨٩هـ) ، غاية النهاية ٥٣٥/١ – ٥٣٩ ، نزهة الالباء ص ٤٢ – ٤٧ ، بغية الوعاة ١٦٢/٢ – ١٦٣ .

(٦) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس الانصاري الكوفي البغدادي صاحب الامام ابي حنيفة كان فقيهاً عالماً درسَ على أبي حنيفة وسمعَ أبا اسحاق الشيباني وسليمان التميمي ويحيى بن سعد والاعمش وهشاماً وعطاء وروى عنهُ محمد بن الحسن الشيباني وبشر ابن الوليد وأحمد بن حنبل ، ولي القضاة وسمي بقاضي القضاة ولد سنة ١١٣ هـ وتوفي سنة (١٨٢هـ) ، وفيات الاعيان ٤٢١/٥ – ٤٣١ ، الاعلام ٢٥٢/٩ ، النجوم الزاهرة ١٠٧/٢ .

بنُ الحسنِ الشَّيْباني ،[1] صاحبُ أبي حنيفةِ [2] ، لــهُ كتــابٌ في الأيمانِ فيهِ مسائلُ كثيرةٌ بناها على العربيةِ ، ومن غريبها أنَّــهُ قال : لو قالَ : إنْ دَخَلَ داري هذه أحدٌ فأنْتِ طالِقٌ فدخلها هـــو لـــم يحنثْ ، ولو[3] قالَ : هذهِ الدارُ فدخلها حنثَ ، فَجعَلَ الاضافـــةَ اليه قرينةً تُخصصُ أحداً وتخرجهُ منْهُمْ . ومنْها أنَّهُ لو قالَ : لا بَلْ هذهِ فدَخلَتِ الاولى طُلِّقَتا معاً ، ولو دَخلَت الثانيةَ فَقَطْ لم تُطْلَقْ واحدةٌ منْهما ، وهو صحيحٌ إنْ لــم يكنْ عـــرفٌ ولا نيّةٌ[4] . « لم يتَــراطَنوا » : لم يتَكلَّموا بالعُجْمَةِ ، « وحلَّقَ »

---

(1) هو محمدٌ بنُ الحسن بن فرقد الشيباني بالولاءِ الفقيهِ الحنفي ، درسَ على أبي حنيفة وتأثر بهِ ، وتفقهَ على أبي يوسف ، ودرسَ الحديثَ على سفيان الثوري ، والاوزاعي ، ومالك بن أنس ، وليَ القضاءُ بالرقةِ ، وصنفَ كتابَ الجامعِ الكبيرِ والجامعِ الصغيرِ ، ولد سـنة (١٣٥هـ) ، وتوفي سـنة (١٨٩هـ) . وفيـات الاعيـان ٣/٣٢٤ـ٣٢٥ ، النجوم الزاهرة ٢/١٣٠ ، دائرة المعارف الاسلامية ١٣/٤٥٠ ، الاعلام ٦/٣٠٩ .

(2) هو النعمانُ بنُ ثابت الامام الفقيه الكوفي مولى تيم الله بن ثعلبـة أدركَ أربعةً من الصحابة ولم يأخذ عن أحد منهم ، أخذ الفقه عن حمّاد ، وسمعَ عطاءَ بن ابي رباح ومحارب بن دثار ونافعاً مولى عبدالله بن عمر ، أخذَ القراءةَ عن الاعمش وعاصم وابن ابي ليلى ، وروى عنهُ عبدالله بن المبارك ووكيع بن الجراح وابو يوسف ومحمد ابن الحسن الشيباني ولد سنة (٨٠هـ) وتوفي سنة (١٥٠هـ) ، غاية النهاية ٣/٣٤٢ ، وفيات الاعيان ٥/٣٩ ـ ٤٧ ، النجـوم الزاهـرة ٢/١٢ ـ ١٥ دائرة المعارف الاسلامية ١/٣٣٠ ـ ٣٣٢ ، الاعـلام ٩/٤ ـ ٥ .

(3) في ل (وإنْ) .

(4) في (و) و (ل) (إنْ لَمْ يكُنْ نيّةٌ ولا عـرفٌ) ، وما أثبتنـاه الصحيح لتذكير الفعل مع النصين .

جَمْعُ حَلْقَةٍ وهو نادرٌ ، وعن أبي عَمرو[1] حَلَقَــةٌ وحَلَقٌ ، وعن الأصمعي حَلْقَةٌ وحلَقٌ كَبدْرَةٍ وبَدرٍ ، « والأبَّهــةُ » العظمةُ ، «والهزءُ» : ما يَهزأُ بهِ والهَزاءُ الذي يَهزأُ كضُحكَــةٍ وضُحكَةٍ ، « هذا » أي خُذْ هذا الذي ذكرتُ •

ثمَّ اِبتدأَ في أمرٍ آخرَ[2] ، فقالَ : « وإنَّ الاعرابَ » فيجوزُ أنَّ بالفتحِ ، أو هذا باب [٢ ظ] ثم ابتَــدأَ في بابٍ آخَرَ فيــهِ • « أجْدى » : أنفعُ ، « من تَفاريقِ العَصا »[3] : مثلٌ يُضرَبُ في كثرةِ المنافعِ لكثرةِ مَنافعِها ، لأنَّها يُنْتَفعُ بها عَصاً فتُنْكَسرُ فيتَّخذُ منها ساجُورٌ ، فتَكْسَرُ فيتَّخذُ منها وتدٌ ، فيَنْكَسرُ فيتَّخذُ منهُ عِرانُ وهو عودٌ يُجْعَلُ[4] في أنْفِ البَخْتي ، فيَكْسَرُ فيتَّخذُ منــهُ نوديَّةٌ ، وهو عودُ التَمريَّة • وأصْلُه أنَّ امرأةً كانَ لَهــا ابــنٌ يُجرَحُ كثيراً فتأخذُ أرشَهُ حتَّى استَغْنَتْ ، فقالتْ :

٥ ـ أَحْلِفُ بالمَــروَةِ ثمَّ بالصَّفَــا
إنَّكَ أَجْدَى مِــنْ تَفَاريقِ العَصَــا

---

(١) وهو أبو عَمرو بنُ العلاء بن عمار المازني أحدُ القراءِ السبعةِ وإمام أهلِ البصرةِ في القراءةِ واللغةِ والنحوِ ، قرأ القرآنَ على سعيد بن جبير ، ومجاهد وروى عن أنس بن مالك وعطاء قرأ عليه اليزيدي وعبدالله بن المبارك ، وعنه أخذَ يونسُ بن حبيب توفي سنة ١٥٤ • مراتب النحويين ص ١٣ ـ ٢٠ ، أخبار النحويين البصريين ص٢٨ ، نزهة الالباء ص ١٥ـ١٩ بغية الوعاة ٢/٢٣١ ـ ٢٣٢ •

(٢) في ل (فيهِ) •

(٣) في مجمع الأمثال للميداني قالت ارجوزةً بعدما أخذتَ الارشَ : أحْلفُ بالمَرْوَةِ حقاً والصَفا إنَّكَ خيرٌ مِنْ تفاريقِ العَصا وكذلكَ في الصحاح للجوهري ذكره باختلاف بسيط وهو (أشهدُ) مكان أحلف الصحاح ٤/١٥٤٠ (فرَقَ) مجمع الامثال ١/٢٤ ، فرائد اللآل ١/٣٣ •

(٤) (يجعل) ساقطة من (ل) •

« والعَديدُ » : العَدَدُ ، « فاجْتَرِأَ » : فاقْدِمَ ، « وتَعاطي » : الشيء الأخذُ فيه ، « والعمياءُ » العَمايةُ وهو الباطِلُ ، « العشواءُ » : النّاقةُ التي لا تبصرُ قدّمَها فتخبطُ كلَّ شيءٍ فَقيلَ لكلِّ من ركبَ أمراً من غير بصيرةٍ : خَبَطَ خَبْطَ عَشْواء ، « والتَّقَوُّلُ » والافتراءُ » : الكَذِبُ ، « الهَراءُ » : القولُ الخطأُ ، « وبَراءُ » : بمعنى بَريءٌ ، وهو مصدرٌ وُصِفَ بهِ ، « وَهَوَ » أي الاعرابُ ، المَرْقاةُ » : الدَرَجةَ بفتحِ الميم وكسرها ، فالفتحُ على الموضعِ ، والكسرُ على الآلة . « الى علمِ البيانِ » وهو العلمُ بالمَعاني الحاصلةِ عن الاعرابِ ، « والمُطَّلِعُ والكافِلُ والموكِلُ » : صفاتٌ لعلمِ البيانِ لأنَّ تلكَ المَعانيَ الحاصلةَ عن الاعرابِ هي المُطَّلعةُ على نُكَتِ نظمِ القرآنِ ، « الكافِلُ » : الضّامِنُ ، « المتوكِّلُ » : المَجْعُولُ وكيلاً بهِ ، « المَعادِنُ » : مَواضِعُ الذهبِ والفضةِ فاستعارهُ لذلكَ ، « ونكَتِ نظمِ القرآنِ » : المَعاني الدقيقةُ المفهومةُ منهُ ، « فالصَّادُّ عنهُ » : الصارِفُ عن الاعرابِ ، « والمُريدُ » : أي وكالمُريدِ [1] ، « والمَوارِدُ » جمعُ مَوْرِدٍ ، وهو موضعُ وردِ الماءِ أي بمَوارِدِ الخيرِ ، « أن تعاف » : أي تتْركَ ، « ندَبَني » : دَعاني « من الأَرَبِ » : من الحاجةِ ، « الشَفَقَة » : الحنو والرقة « الحدبِ » : العطف ، « الاشياعِ » : الاتباع ، « والحفدة » : الخدم جَمْعُ حافِدٍ ، « والانْشاءُ » : الاخْتراعُ ، « محيطٌ » : جامعٌ كأنّهُ قد أحدَقَ به ، « الترتيبُ » : وضعُ كلِّ شيءٍ في رتبته أي منزلته ، « الأمَدُ » : الغايةُ ، « وأقربُ السعي » : أدناهُ ، « سجالَهُم » : دلاؤهُمْ .

(١) (وكالمريد) ، عطفاً على (كالسادّ لطريق الخير) في المفصل .

وهذا تصريحٌ منهُ بافتقارِ الناسِ قبلَ كتابهِ الى تعلُّمِ العربيةِ بكتابٍ صالحٍ للتعليمِ ، « فأنشأتُ » : أي فكانَ مما تقدَّم سبباً للانشاءِ ، « النصابُ » : الاصلُ ، « والمركزُ » : الموضعُ ، « الايجازُ » : الاختصارُ غيرُ المخلِ بقصدهِ ، (لأنَّهُ لا يكادُ ينفكُّ عنهُ ، « والتلخيصُ » : التبيينُ[1] غيرُ المخلِ لطولهِ)[2] ؛ لأنَّهُ لا يكادُ ينفكُّ عنهُ ، « لمقتبسهِ » لمستفيديهِ ، يقالُ أقبستُهُ علماً وقبستُهُ ناراً فاقتبسهُ ، وقيلَ : اللغتانِ معاً « مَلِيٌّ بكذا » : أي قادرٌ عليهِ ، والهاءُ في « لهُ » للكتابِ في فأنشأتُ هذا الكتابَ أو للطالبِ لتقدمِ ما يدلُّ عليهِ .

معنى الكلمةِ والكلامِ

(فصلٌ) قالَ الزمخشريُّ رحمةُ اللهِ عليهِ : الكلمةُ هي اللفظةُ الدالةُ على معنىً مفردٍ بالوضعِ .

قالَ الشيخُ : قدَّمَ هذا الفصلَ قبلَ الشروعِ في الأقسامِ ، لكونهِ خليقاً بالمشتركِ باعتبارِها ، وتقدمتهُ أولى لتنجُّزِ الحاجةِ اليهِ قبلَها ؛ لأنَّ الكلامَ في الأنواعِ وتركيبِها متوقفٌ على معرفةِ الجنسِ ، واللفظُ : ما لفظَ به الانسانُ قلَّتْ حروفهُ أو كثُرتْ . وقولهُ : « اللفظةُ » إنْ أرادَ أقلَّ ما ينطلقُ عليهِ اللفظُ كضَرْبَةٍ ففاسدٌ ؛ لأنَّ أقلَّهُ حرفٌ واحدٌ ، وإنْ أرادَ بهِ[3] عدداً مخصوصاً ينتهي اليهِ فليسَ مُشعراً بهِ ، وإنْ أرادَ معنى اللفظِ كانَ اللفظُ أولى للاختصارِ ورفعِ الاحتمالِ . وقولهُ : « الدالُّ على معنىً » كديزٍ[4] ، فإنَّها لفظةٌ ولا تدلُّ على حذراً مما لا يدلُّ على معنىً

---

(١) (التبيينُ) ساقطة من (ل) .
(٢) ما بينَ القوسينِ ساقطٌ من (ر) .
(٣) (بهِ) : ساقطةٌ من ر .
(٤) في و ، ل ، ب ، ت ، س ، ش : (وشبهه) .

معنى . وقوله : « مفرد » حذراً مما يدل على معنى مركب ملفوظ بجزئه أو بجزئيه نحو قام زيد ، وقم ، واقعد ، فهذا عنده ليس بكلمة . وقوله : « بالوضع » حذراً مما يدل على معنى مفرد بالعقل وذلك أنا لو سمعنا لفظة (ديز) من وراء جدار لعلمنا بالعقل أن هذه اللفظة قامت بذات ، فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع .

قوله : وهي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم ، والفعل ، والحرف .

قال الشيخ : فالجنس هو الذي تدخل تحته أنواع مختلفة بحقيقة كلية ، فالكلمة تطلق على الاسم والفعل والحرف ، فهي بهذا الاعتبار جنس لشمولها لكل واحد منها ، وكل واحد منها نوع ، إذ حقيقة الجنس فيه موجودة وهي الكلمة[1] ، والدليل على الحصر أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أولا ، والثاني الحرف ، والأول إما أن يدل على الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة أولا ، والثاني الاسم وقد علم بذلك حد كل واحد منها ، ومعنى قوله : « في نفسه » انه يستقل بالمفهومية والحرف لا يستقل بالمفهومية ، ومعنى ذلك أن نحو (من والى) مشروط في وضعها دالة على معناها الافرادي ذكر متعلقها ، ونحو الابتداء والانتهاء وابتداء وانتهاء غير مشروط فيه ذلك ، وقد أورد على ذلك نحو (ذو ، وأولو ، وأولات ، وقاب ، وقيس ، وأي ، وبعض ، وكل ، وفوق وتحت ، وأمام ، وقدام ، وخلف ووراء) ،

---

(١) في ل : (وهذا حقيقة الجنس اذا قسم الانواع) .

[٣ و] فانّها لا تُستَعمل الا كذلكَ فيجبُ أن تكونَ حروفاً. والجوابُ أنّها وإنْ لم يَتفقْ استعمالُها إلا كذلكَ لعارضٍ إلا أنّها[1] غيرُ مشروطٍ في وضعها دالةً (على)[2] ذلكَ لأنَّ وضعَ (ذو) بمعنى صاحب فالتزمَ ذكرُ المضافِ اليهِ لكونها وضعتْ ليتوصلَ بها الى الوصفِ بأسماءِ الاجناسِ ، ووضعَ (فوقُ) بمعنى مكانٍ لهُ علو على غيره ، فالتُزِمَ ذكرُ المضافِ اليهِ[3] ليتضحَ ذكرُ المستعلى على غيرهِ كأفْعَلَ بالنسبةِ الى المفضَّلِ عليهِ ، وكذلكَ البواقي ، ونحو عنْ وعلى والكاف في الاسميَّةِ رده الى ذلكَ بعدَ ثبوتِ الاسميَّةِ بخصائصها ، وإنْ لَمْ يقوَ هذا التقديرُ إجْراءً للبابينِ على ما عُلِمَ من لُغَتِهم فيها .

قولهُ : والكلامُ هو المركَّبُ من كلمتينِ أُسْنِدَتْ احداهما الى الأخرى .

قالَ الشيخُ : يريدُ بالاسنادِ اسناداً لهُ إفادةٌ ، [وهو أنْ يُحكَمَ بشيءٍ على شيءٍ يقصدُ بذلكَ إفادةَ السامع][4] لا إخباراً بدليلِ قولِهم هَلْ زيدٌ قائمٌ ؟ فإنَّ الاسنادَ موجودٌ ، ولَيْسَ بخبرٍ .

قولهُ : وذلكَ لا يتأتى إلا في أسمينِ ، أو في فعلٍ واسمٍ .

قالَ الشيخُ : والدليلُ على الحصرِ فيما ذكرهُ أنّا علمنا من كلامهم ، ما يُخبَرُ بهِ أو يُخبَرُ عنهُ فسمَّيناه أسماً ، (وما يُخبَرُ بهِ ولا يُخْبَرُ عنهُ فسمَّيناه فعلاً ، وما لا يُخْبَرُ بهِ ولا يُخْبَرُ

---

(١) (غير) : ساقطة من و ، ل ، ش ، س ، ب ، ت ، ر .
(٢) (على) : زيادة من ر . وبقاؤها اصلح .
(٣) (اليه) : ساقطة من ل .
(٤) ما بينَ القوسينَ المعقوفين : زادة من ل وبها يستقيم الكلامُ .

عنهُ فسمَّيناه حرفاً)[1] ، فإذا عرفنا ذلكَ من كلامِهم تعيَّنَ ذلكَ ، وذلكَ لأنَّ القسمةَ ستةٌ [قسمانِ مفيدان وأربعةٌ غيرُ مفيدةٍ[2]] اسمٌ واسمٌ ، وفعلٌ وفعلٌ ، وحرفٌ وحرفٌ ، واسمٌ وفعلٌ ، واسمٌ حرفٌ ، وفعلٌ حرفٌ ، فالاسمُ معَ الاسمِ أحدُ القسمينِ ، والفعلُ معَ الفعلِ لا يستقيمُ لعدمِ المخبرِ عنهُ ، والحرفُ معَ الحرفِ لا يفيدُ لعدمهما جميعاً ، والاسمُ معَ الفعلِ هو القسمُ الآخرُ ، والاسمُ معَ الحرفِ لا يستقيم لعدمِ المخبرِ عنه[3] ، والفعلُ معَ الحرفِ لا يفيدُ لعدمِ المخبرِ عنه[4] ، فإنْ أُوردَ يا زيدُ وهو حرفٌ معَ اسمٍ قد أفادَ[5] . فالجوابُ أنَّ « يَا » قامتْ مقامَ الجملةِ على قولِ أكثرِ النحويين ، وعلى قولِ بعضِهم إنَّ « يَا » اسمٌ للفعلِ فعلى كِلا القولينِ لا يردُ على ما ذكرناه ، وقد أُوردَ على قولِ النحويينَ : إنَّ الحرفَ لا يُخْبَرُ عنهُ أنَّهُ تهافتٌ ، لأنَّ قولَهمْ لا يُخْبَرُ عنهُ خبرٌ عنهُ ، وكذلكَ قولهم : الحرفُ أحدُ أنواعِ الكلمةِ وذلكَ كثيرٌ وكثرَ الخبطُ فيهِ . والجوابُ أنَّ المرادَ أنَّ نفسَ صيغِ الحرفِ مستعملةٌ في معناها لا يكونُ مخبراً عنها ولا توجدُ لفظةُ (من) ولا غيرها من نوعِ الحروفِ مستعملةً في معناها وهي مخبرٌ عنها فاندفعَ الاشكالُ ، وهذا هو الجوابُ في أنَّ الفعلَ لا يُخْبَرُ عنهُ . قولهُ : « وتُسَمَّى الجملةُ » يجوزُ أنْ يكونَ بالياءِ والتاءِ وضابطهُ أنَّ كلَّ لفظتينِ وضعتا لذاتٍ واحدةٍ واحداهما مؤنَّثةٌ والأخرى مذكرةٌ ، وتوسطهما ضميرٌ جازَ تأنيثُ الضميرِ وتذكيرهُ والتأنيثُ[6] هنا أحسنُ ، لأنَّ الجملةَ مؤنثةٌ وهي خبرٌ عنها .

---

(١) في ر : (وما يُخْبَرُ بهِ ولا يُخْبَرُ عنهُ فسمّيناهُ حرفاً) ، وهو تحريف .
(٢) ما بينَ القوسينِ المعقوفينِ زيادةٌ عن ل : وبها يستقيمُ الكلامُ .
(٣) (عنهُ) : ساقطةٌ من ل .
(٤) (عنهُ) : ساقطةٌ من ل .
(٥) في و ، ل ، ش ، ب ، ت ، س : (هو يفيدُ) .
(٦) (الضمير وتذكيره والتأنيث) : ساقطة من ر وهو سهو .

القسمُ الأولُ من الكتابِ وهو قسمُ الاسماءِ

قالَ الشيخُ : ثم أخذَ يتكلمُ على الأقسامِ الأربعةِ فأولها قسمُ الأسماءِ ، وسُمِّيَ هذا النوعُ اسماً من السُمو وهو العلو كأنَّهُ رُفِعَ أو علا كالعلمِ عليهِ أو لأنَّهُ رفعَ مسماهُ عندَ ذكرِهِ الى الاذهانِ • وعندَ الكوفيينَ من السمَةَ [1] وهي العلامةُ وتصغيرهُ على سُمَيٍّ ، وجمعهُ على أسماءَ حجَةٌ واضحةٌ للبصريينَ • ثم قالَ في حدِّ الاسمِ « ما دلَّ على معنىً في نفسهِ دلالةً مجردةً عن الاقترانِ » • فالحدُّ لابدَّ أنْ يكونَ مركباً من جنسٍ وفصلٍ ، فالجنسُ يَحْصُرُ المحدودَ وغيرهُ ، والفصلُ يفصلهُ عن غيره [2] • وقولهُ : « ما دلَّ على معنىً » يَحْصُرُ الاسمَ ، والفعلَ والحرفَ • وقولهُ : « في نفسهِ » فَصَلَ الاسمَ والفعلَ عن الحرفِ وقولهُ : « دلالةً مجردةً عن الاقترانِ » فَصَلَ الأسمَ عن الفعلِ •

قالَ الشيخُ : هذا الحدُّ يردُ عليهِ أمورٌ : أحدُها أنَّ العَيُوقَ والصَبُوحَ لا يدخلُ في هذا الحدِّ لدلالته على الزمانِ وهو [٣ ظ] من قبيلِ الاسماءِ بالاتفاق • والجوابُ أنَّهُ لا يدلُّ على زمانٍ من الازمنة الثلاثة ، وإنَّما يدلُّ على الزمانِ الذي هو أوَّلُ النهارِ وآخرُهُ [3] ، وقد قيَّدنا الازمنةَ بالماضي والحاضرِ والمستقبلِ فيجبُ دخولهُ في الحدِّ ، فإنْ قيلَ فالأفعالُ المضارعة لا دلالةَ لها على أحدِ الزمانينِ بعينهِ فهي تحتملُ الحالَ والاستقبالَ كالعيُوقِ [4] والصَبوحِ

---

(١) في الانصاف « الوسم » ٦/١ •
(٢) في ل : (ولمَّا بعدُ) •
(٣) في ر : (وقدْ) ساقطة ، وهو سهو •
(٤) هنا انتهى الخرمُ في س •

في احتماله بالنسبة الى الأزمنة الثلاثـة فليكن كالعيوق والصبوح فيدخل في أحد الاسماء وهي أفعال بالاتفاق • والجواب أن الفعل المضارع يدل على أحد الزمانين ولا ينطق العربي ولا مـن يتكلم بكلامه إلا وهو قاصد به دلالته على أحد الزمانين ، وإنما اتفق أن دلالته مشتركة بينهما فيقع اللبس عند عـدم القرائن على السامع فيتوهم متوهم أنه لا دلالة له وليس كالعيوق والصبوح فانهما لا دلالة لهما على أحد الازمنـة الثلاثـة البتة لا بتعين ولا بالاشتراك وإنما احتمالهما للازمنة احتمال وجودي وغرضنا الدلالـة اللغويـة لا الاحتمالات الوجودية •

قال الشيخ : وأشكل ما يرد على هـذا الحد الافعال التي لا تتصرف مثل : نعم وبئس وليس وحبذا وعسى ، فانها تدل على معنى في نفسها من غير زمان فيجب دخولها في حد الاسم وهي أفعال عند البصريين[1] • والجواب أن هذه الأشياء دالة على الازمنـة في أصل الوضع تقديراً في بعضها وتحقيقـاً في بعضهـا ، والألفاظ إذا خرجت عن دلالتها الاصلية لغرض آخر من الدلالة لا يخرجهـا ذلك عن حدها واعرابهـا ، ألا ترى أنك إذا قلت : بعت وأنـت تريد الانشاء ، فانه لا دلالة على زمان أصلاً ، ومع ذلك فانـك تحكم بأنه فعل ماض ، وكذلك إذا قلت : ما أحسن زيداً ! ، فانك تقول : ما مبتدأ وأحسن فعل ماض وفاعل (زيداً) مفعول بوقـوع الفعل عليه ، ولا يصح ذلك إلا بتقدير أصل كان فيه كذلـك وإلا فهو بعد إرادة التعجب لا يفهم منه هذا المعنى أصـلاً ، إذ ليس

(١) انظر الانصاف ١/٩٧ •

لكَ غرضٌ في[1] أنْ تخبرَ أنَّ شيئاً حسّنَ زيداً بلْ قصدُكَ الى التعجّبِ لا غيرَ ، وإنّما ذلكَ شيءٌ يُقدَّرُ أصلاً له[2] ثم نُقِلَ عنهُ الى هذا المعنى ، فبقي إعرابُه بعدَ النقلِ الى هذا المعنى كما كانَ في الأصل ، وكذلكَ قولَ من يقولُ : إنَّ أصلَهُ استفهامٌ أو اسمٌ موصولٌ ، ومن ثم كانَ المختارُ أنَّهُ لا يلزمُ من كلِّ مجازٍ أن تكونَ له حقيقةٌ ، ولمّا قامت الدلالةُ على فعليتِها بالخصائصِ كانَ هذا التقديرُ أحقَّ لثبوتِ مثلِه[3] ، وكذلكَ إذا قلتَ : ضاربٌ فانّهُ يدلُّ على معنىً في نفسهِ من غيرِ زمانٍ ، وقد يُستعمَلُ دالاً على الزمانِ كقولهم مررْتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ومعَ[4] ذلكَ فلم يخرجْهُ عن الاسميّةِ ، لأنَّ أصلَ وضعه لا دلالةَ فيهِ على الزمانِ ، وكذلكَ هذهِ الأفعالُ أصلُ وضعِها الدلالةُ على الزمانِ ثم استُعْمِلَتْ لمعانيها الخاصةِ مجردةً عن معاني الزمانِ فلا يخرجُها ذلكَ عن حقيقةِ الفعليةِ كما لم يخرجَ ضارباً دلالتُه على الزمانِ عن حقيقةِ الاسمِ .

وقد أوردَ على حدِّ الاسمِ قولَهم المستقبلُ والماضي ونحوُه فانّها تدلُّ على الحدثِ والزمانِ ، فأُجيبَ بأمرينِ : أحدهما أنَّ المستقبلَ والماضي يُرادُ بهما نفسُ الزمانِ ، وإذا قيلَ الفعلُ مستقبلٌ فالمعنى مستقبلٌ زمانُه ثمَ حذفَ للكثرةِ . الثاني سلّمنا أنّهُ للفعلِ لكن لا دلالةَ له[5] على الزمانِ بالوضعِ وإنّما لزمَ الزمانَ المستقبلَ من حيثُ المعقولُ كقولكَ : الاستقبالُ والماضي والانتظارُ ونحوُه ؛ لأنَّ المستقبلَ إنّما يدلُّ على ما يدلُّ قولكَ : متعلقٌ للاستقبالِ فلو كانَ له دلالةٌ على [٤ و] الزمانِ لكانَ للاستقبالِ ، والكلامُ على قولهم : في

---

(١) في ل : (انشاءُ هذهِ الامثلة) ، ولا يستقيم معه المعنى .
(٢) (له) : ساقطةٌ من ل .
(٣) في ل : (مثلها) ، وهو وهم .
(٤) في ل : (إلاّ أنّ وضعَ) ، ولا معنى له .
(٥) (لـه) : ساقطة من ل ، س ، وهو سهو .

نفسه الضميرُ فيما دلَّ على معنىً في نفسه يرجعُ الى معنىً ، أي ما دلَّ على معنىً باعتباره في نفسه وبالنظرِ اليه في نفسه لا باعتبارِ أمرٍ خارجٍ عنهُ ، كقولكَ : الدارُ في نفسها حكمُها كذا أي لا باعتبار أمرٍ خارجٍ ، وكذلكَ قيلَ في الحرفِ ما دلَّ على معنىً في غيرِه ، أي باعتبارِ متعلقه لا باعتبارِه في نفسه ، ومن قالَ : [الضميرُ](١) في نفسه يرجعُ الى ما دلَّ أي اللفظُ الدالُ على معنىً بنفسه من غيرِ ضميمةٍ يُحتاجُ اليها في دلالته الافراديَّةِ بخلافِ الحرفِ فانَّهُ يُحتاجُ الى ضميمةٍ في دلالته على كمال معناهُ الافرادي ، يردُ عليهِ أنَّ في لا تُستَعمَلُ بهذا المعنىَ وأنَّ المقابلَ وهو الحرفُ لا يجري فيهِ النقيضُ ، فانَّهُ إذا قيلَ الحرفُ ما دلَّ على معنىً في غيرِه بعدَ أنْ يُجعَلَ في غيرِه تتمةً لقولكَ : (ما دلَّ) فيكونُ المعنى ما دلَّ بغيرِه ، أي بلفظٍ آخرَ معَهُ على معنىً ، وإذا جُعِلَ في غيرِه صفةً لمعنىً كانَ المعنى ما دلَّ على معنىً حاصلٍ في غيرِه ، أي باعتبارِ متعلقِه فيتطابقُ الحدانِ في مقصودِ التقابلِ ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ .

قولهُ : ولهُ خصائصُ .

قالَ الشيخُ : الفرقُ بينَ الحدِّ والخاصةِ أنَّ الحدَّ لابدَّ أنْ يكونَ في جميعِ آحادِ المحدودِ والخاصَّةَ هي التي تكونُ في بعضِ آحاده خاصةً(٢) ، قولهُ : « منْها جوازُ الاسنادِ اليهِ » . يريدُ بالاسنادِ اليهِ ههنا الاخبارَ عنهُ بأنْ يقعَ مبتدأً وما هو في معناهُ ، لأنَّ يُخبَرَ بهِ وعنهُ(٣) واختصَّ بلامِ التعريفِ ليختص فيفيد الاخبارِ عنهُ(٤) ، وقولُ الشاعرِ :

(١) (الضميرُ) : ساقطةٌ من الاصلِ .
(٢) في ل (كالضحك وما أشبههُ) .
(٣) في ل : (لتُخبَرُ عنهُ لا لتُخبَرَ بهِ) .
(٤) (عنهُ) : ساقطةٌ من ل ، وهو سهو .

٦ ـ مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ
وَلَا الأَصِيْلِ وَلَا ذي الرَّأيِ وَالجَدَلِ[١]

ونحوُهُ مردودٌ لا يُعْتَدُّ بهِ ، كأنَّهُ لمَّا رأى اللامَ ههنا بمعنى الذي وصلَها بِما يُوصَلُ بهِ الذي ٠

قالَ الشيخُ : لأنَّ الألفَ واللامَ مُنزلةٌ بمنزلةِ الصفةِ ، والدليلُ على أنَّها بمنزلة الصفةِ أنَّكَ إذا قلْتَ : رجلٌ ثمَّ قلْتَ : الرجلُ فلولا معهودٌ بينَكَ وبينَ المخاطبِ لم يكنْ ذلكَ كلاماً ، والصفاتُ لا تكونُ إلا للاسماءِ ، والدليلُ [على أنَّ الصفاتِ لا تكونُ إلا للاسماءِ][٢] أنَّ العرب وَضَعَتِ الاسماءَ وضعاً عاماً ، وهو كونها يُخْبَرُ بها وعنها ، وَوُضِعَتْ ما سواها ـ أعني الافعالَ ـ وضعاً خاصاً ، فلمْ يحتجْ الى ذلكَ فيهِ ، وإنَّما اخْتُصَّ بحرفِ الجرِ[٣] لأنَّ المضافَ اليه مخبرٌ عنهُ من حيثُ[٤] المعنى ، والافعالُ وُضِعَتْ لِيُخْبَرَ بها لا لِيُخْبَرَ عنها ، فلو أضَفْتَ اليها لأخْرَجْتَها عن وضعِها الأصلي ، والتنوينُ أيضاً من الخواصِ كَما ذُكِرَ والاضافةُ كذلكَ إلا أنَّه لم يُرِدْ بها الاضافةَ مُطلقاً فإنَّ أسماءَ الزمانِ (قد

(١) هذا البيت للفرزدق مما ذكر ابن الانباري يهجو به رجلاً من بني عذرة فضّل عليه جريراً ، أمامَ عبدالملك بن مروان ، وروايةُ الانصافِ (ولا البَليغِ مكانَ (ولا الاصيلِ) ، الاصيلُ : صاحبُ الحسبِ ، الجدلُ : شدةُ الخصومةِ ، والبيتُ غيرُ موجودٍ في الديوانَ ٠ انظر الانصاف ٥٢١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣/١ ، المقرب ١٦٠/١ ٠

(٢) ما بينَ القوسينِ المعوفين : ساقطٌ من الاصلِ ٠

(٣) في ل : (قالَ وإنَّما كانَ ذلكَ) ٠

(٤) في ل ، و ، ش ، ت ، ب ، س : (في) ، ولا يستقيم معها الكلام ٠

أضيفت الى الافعال ، وإذا أرادَ المضافَ صحت إرادة الاطلاق ، لأن الفعل)[١] إنّما يضافُ اليهِ بتأويله بالمصدر .

ومن أصنافِ الاسمِ اسمُ الجنسِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهو ما عُلّقَ على شيءٍ وعلى كُلِّ ما أشبَهَهُ .

قالَ الشيخُ : هذا الحدُّ مدخولٌ فإنَّ المعارفَ كلّها غيرِ العلمِ تدخلُ في هذا الحدِّ إذ تصلحُ للشيءِ ولكلِّ ما أشبَهَهُ ، والصحيح أنْ يُقالَ هو ما عُلّقَ على شيءٍ لا بعينه . قولهُ : « وكِلاهما منقسمٌ الى اسمِ عينٍ واسمِ معنى » ، يعني باسمِ العينِ ما يقومُ بنفسهِ كرجلٍ ويعني باسمِ المعنى خلافَهُ كعلمٍ وهو ما لا يقومُ بنفسهُ وهي عند النحويينَ مُسماةٌ بالمعاني ولا يسمونها صفاتٍ . وقولهُ : « وكِلاهما ينقسمُ الى اسمٍ غيرِ صفةٍ واسمٍ هو صفةٌ » ، يعني : كليهما اسم المعنى واسمَ العينِ ، فالاسمُ غيرُ الصفةِ من الاعيانِ « رجلٌ فرسٌ » ومن المعاني « علمٌ وجهلٌ » ، والصفةُ من الاعيانِ « راكبٌ وجالسٌ » ومن المعاني « مفهومٌ ومضمرٌ » ، ونعني بالصفةِ ما وُضعَ لذاتٍ باعتبارِ معنىً هو المقصودُ ، والاسمُ غيرُ الصفةِ بخلافهِ ، فحصلَ من ذلكَ أربعةُ أقسامٍ ، مثّلَ لكلِّ قسمٍ بمثالينِ .

ومن أصنافِ الاسمِ العلمُ

قالَ صاحبُ الكتابِ : هو ما عُلّقَ على شيءٍ بعينهِ غيرِ مُتناولٍ ما أشبهَهُ .

---

(١) كذا في ل ، و ، ش ، ت ، ب ، س ، وفي الاصل : (تضاف الى الفعل ، وانما أرادَ المضافَ وارادَ الجميعَ لأنه)، وما أثبتناهُ أصح .

قالَ الشيخُ : فلو اقتصرَ على قولــه : « ما عُلّقَ على شـــيءٍ بعينه » لدَخَلتْ عليه المعارفُ كلُها ، فميَّزه بقوله [٤ ظ] « غير متناول ما أشبَههُ » ، وهذا مما يؤكدُ ورودَ الدخول عليه في حـــدّ اسم الجنس . ثمّ قالَ : العلمُ ينقسمُ الى ثلاثة أقسام : الى الاسم ، والكنية ، واللقب ، والدليلُ على حصرها أنّه لا يخلو هـــذا العلمُ ، إمّا أنْ يكونَ مُضافاً اليه أبٌ أو أمٌ أو لا ، فان كان فهو الكنيـة ، وإلا فلا يخلو إمّا أنْ تكونَ فيه دلالةٌ على مدحٍ أو ذمٍّ أو لا ، فان كانَ فهو اللقبُ وإلا فهو الاسمُ .

قولهُ : وينقسمُ الى مفردٍ ومركبٍ ومنقولٍ ومرتجلٍ .

قالَ الشيخُ : ظاهرُ كلامه أنّ العلمَ ينقسمُ الى أربعةِ أقسامٍ ، ولَيْسَ كذلكَ بَلْ المرادُ أنّ العلمَ ينقسمُ الى مفـــردٍ ومركبٍ . ثمّ شَرعَ بتبيينِ أنّ العلمَ ينقسمُ الى أمرٍ آخرَ ، وهو كونهُ منقولاً ومرتجلاً ، فالمفردُ ما كانَ من كلمةٍ واحدةٍ ، والمركبُ ما كانَ أكثرَ من ذلكَ ، وهو لا يخلو إمّا أنْ يكونَ إرتباطٌ قبلَ التسميةِ أوْ لاَ ، فا نْ كانَ بينهما ارتباطٌ قَبلَ ذلكَ فـــلا يخلـو إمّـــا أنْ يكـــونَ إرتباطُهما حملياً أو لا ، فا نْ كاَ حملياً فهو نحوَ برقَ نحرَهُ وتأبطَ شراً وذَرَّى حبّاً وشابَ قرناها وما شاكلهُ ، وإنْ كانَ غـــيرَ حملي فهو تركيبُ الاضافةِ كغلامِ زيدٍ ، وإنْ لم يكُنْ بينهما إرتباطٌ قَبْلَ ذلكَ فهو مثلُ بعلبكّ ومعد[1] يكرب ، وهو التركيبُ المذكورُ في بابِ منعِ الصرفِ . وقولُ الشاعرِ :[2]

(١) في ل : (رام هرمز) .

(٢) البيتُ نسبهُ العيني لرؤبة ولم أعثرُ عليهِ في ديوانه ، بنو يزيد تجار كانوا بمكة يبيعونَ البرودَ واليهم تُنْسَبُ البرودَ اليزيدية، وقد بين الشارح موضع الشاهد فيه ، وهو موجود في ابن يعيش ٢٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/٢ ، الاشموني ١٣٢/١ ، الخزانة ١٣٠/١ ، العيني ٣٨٨/١ ، أمالي ابن الحاجب ١٠٣ و .

٧ ـ نُبِّئْتُ أخْوالي بَني يَزِيدُ
ظُلْماً عَلَيْنا لَهُمُ فَدِيدُ

قالَ : لا يخلو يزيدُ إمَّا أنْ يكونَ منقولاً من قولكَ يزيدَ المالُ أو من قولكَ : المالُ يزيدُ ، فانْ كانَ من الأوّلِ ، فهو مفردٌ[1] وَجبَ أنْ يُعْرَبَ إعرابَ المفرداتِ [في بابِ منعِ الصرفِ][2] ، ولمْ يُفْعَلْ بهِ ذلكَ ههنا ، فدلَّ على أنَّهُ منقولٌ من الثاني[3] ، فيكونُ جملةً ، والجملةُ إذا سُمِّيَ بها وجبَ حكايتُها ، والدليلُ على (وجوبِ حكايتِها)[4] أنَّ كلَّ اسمِ علمٍ مركبٍ حكمُهُ بعدَ التسميةِ في الاعرابِ والبناءِ حكمُهُ قَبْلَ التسميةِ ما لم يمنعْ مانعٌ ، وهذا قبلَ التسميةِ جملةٌ ليسَ لها إعرابٌ باعتبارِ الجمليةِ (فوجبَ بقاؤُها ، وإنَّما كانتِ الجملُ لا اعرابَ لها باعتبارِ الجمليةِ)[5] لأنَّ المقتَضي للاعرابِ مفقودٌ وذلكَ أنَّ المقتَضي للاعرابِ اعتوارُ المعاني المختلفة على المفرداتِ ، والجملُ ليستْ كذلكَ ، ووجهٌ ثانٍ وهو أنَّ المسَمى بالجملة المنقولة غرضُهُ بقاءُ صورةِ الجملةِ فيها ولو أُعْرِبَتِ الجملةُ خَرَجتْ عن صورتِها ، ووجهٌ ثالثٌ وهو أنَّهُ متعذرٌ إعرابُها ، لأنَّها لو أُعْرِبَتْ لم يخلُ إمَّا أن يُعْرَبَ الاولُ أو الثاني أو هما جميعاً ، وباطلٌ إعرابُ الاوّلِ ، لأنَّهُ في المعنَى بمثابةِ الزّاي من زيدٍ ، والاعرابُ لا يكونُ وَسَطاً ، وباطلٌ إعرابُ الثاني ،

(١) في و ، ل ، ش ، ب ، س : (نقلته من قولكَ يزيدُ المالُ كانَ مفرداً) ، وهو حشو .
(٢) (في بابِ منعِ الصرفِ) : زيادةٌ عن و ، ل ، ش ، س ، ب ، والاحسن اثباتها .
(٣) في و ، ل ، ش ، ت ، ب : (قولكَ المالُ يزيدُ) بدلاً من الثاني ، وهو خطأ .
(٤) في ل : (على أنَّ الجملَ إذا سُمِّيَ بها تُحْكَى) مكانَ (وجوب حكايتها) ولا يستقيم معها الكلام .
(٥) ما بينَ القوسينِ : ساقطٌ من ر ، وسقوطها سهو .

لأنَّه يؤدي الى أنْ يكونَ الأوَّلُ معرباً مبنيّاً وباطلٌ إعرابهما جميعاً ، لأنَّ إعراباً واحداً في وجهٍ واحدٍ لا يستقيمُ أنْ يكونَ لشيئينِ •
وقولهُ : « بَني يزيدَ » لا يحسنُ أنْ يكونَ بدلاً ، لأنَّ البدلَ هو المقصودُ بالذكرِ ، ولو جعلهُ بدلاً لاحتاجَ الى موصوفٍ مقدَّرٍ وهو الاخوالُ وما يقُوم مقامهُمْ ، ولا حاجة[1] الى هذا التقديرِ معَ الاستغناءِ [عنهُ][2] فتعيَّنَ أنْ يكونَ صفةً ، وقد يجوزُ البدلُ على قبحهِ •
قوله : « عَلَيْنا لهُمُ فديدُ » جملةٌ في موضعِ المفعولِ الثالثِ لنُبِّئْتُ ، وظلماً في موضعِ المفعولِ من أجله ، والعاملُ فيهِ لهمْ ، ومعنَى « علينا لهُمْ فديدُ » أي[3] يفدونَ لأجلِ الظلمِ ، أي يصيحونَ وقد يكونُ في موضعِ نصبٍ على الحلِ على ضعفه[4] فيها ، لأنَّ العاملَ فيها بمعنَى فَعَلَ ، وقد أُجيزَ أنْ يكونَ ظلماً مفعولاً ثالثاً بمعنَى ظالمينَ ، وقد يكونُ ما بعدهُ كالتفسيرِ لهُ ، وكان نحوَ برقَ نحرُهُ ، لهُ بريقٌ فَقيلَ برقَ نحرُهُ فغلبَ ، وتأبط شراً جعلَ سيفَهُ تحتَ أُبْطهِ يوماً وخرجَ ، فَسُئلَتْ أمهُ عنهُ فقالتْ لا أدْري إلا أنَّهُ تأبطَ شراً وخرجَ فسُمِّيَ تأبطَ شراً ، وذَرَّى حبّاً كانَ يُذَرِّي الحبَ فغلبَ عليه ذلكَ ، قالَ الشاعرُ[5] :

٨ - إنَّ لَهَا مُرَكَّباً أرزبا
كأنَّهُ جَبْهَةُ ذَرَّى حَبّا

---

(١) في ل : (فائدة في) ، وما أثبتناهُ احسن •
(٢) في ل : (أنهم) ، وهو تحريف •
(٣) (عنهُ) : زيادةٌ عن ل ، لأجل السياق •
(٤) في ل : (قبيحة) ، وهو تحريف •
(٥) نسبه سيبويه لرجل من طهيَّة والرواية فيه (مركناً) مكان (مركباً) وفي ابن يعيش لركباً المركب : أعلى الفرج ، والأرزَبُ : الغليظ ، ذَرَّى حبّاً : اسم رجل • والشاهد فيه (ذَرَّى حبّا) منقولة على الحكاية • الكتاب ٢/٦٤ ، المقتضب ٤/٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٧٩ ، ابن يعيش ١/٢٨ ، الجمهرة ١/٢٥٥ ، اللسان ١/٢٨٧ •

وشَابَ قَرْناها سُمِّيت بذلكَ لقولِ الشاعرِ في أبنائِها[1] :

٩ ـ كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لا تَنكِحُونَها
بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وتَحْلُبُ

أي بَنِي التي شَابَ جانبا رأسِها في الصَّرِّ والحلبِ كعادة الراعيات فَغَلَبَ عَلَيْها ذلكَ ، وقولُ بعضِهِمْ : إنَّما هو نُبِّئْتُ أخْوالي بَنِي تزيدُ بالتاءِ تَنَطَّعُ عنهُ وتَبَجُّحُ بأنَّهُ قد عَلِمَ أنَّ في العربِ تزيدُ بالتاء وإليه تُنْسَبُ البرودُ التزيديَّةُ ، وهو [٥ و] مردود من وجهين : أحدهما أنَّ الروايةَ هنا بالياءِ ، والثاني أنَّ تزيدَ بالتاءِ مفردٌ في كلامِهِمْ لا جملة قالَ الشاعرُ :

١٠ـ يَعْثُرْنَ في حَدِّ الظُّبَاتِ كأنَّما
كُسِيَتْ بُرُودَ بَنِي تَزِيدَ الأذْرُعُ[2]

---

(١) البيت نسبه أبو عبيدة في مجاز القرآن للاسدى ولم يسمه ١/٤٧ ، قرناها : ظفيرتاها ، صرَّ الناقة : شد عليها الصرارَ ، وهو خيط يُشدّ فوق الخلف لئلا يرضعها ولدها ، وهو غير منسوب في الكتاب ١/٢٥٩ ، ٢/٧ ، ابن يعيش ١/٢٨ ، المقرب ١/٦٥ ، المقتضب ٤/٩ ، ابن عقيل ١/١٢٥ ، الخصائص ٢/٣٦٧ •

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، ورواية ديوان الهذليين (يزيد) مكان (تزيد) وقال العسكري قرأته على بن دريد بياءٍ تحتها نقطتان ، الظباتُ : جمعُ ظُبَة وهي طرفُ النصلِ ، والضمير يعودُ على حمرِ الوحش ، برودُ بني تزيد : برود منسوبة الى تزيد بن عمران في قضاعة • ديوان الهذليين ١/١٠ ، ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٣٢٨ ، الخصائص ١/٣١٤ ، المصنف ١/٢٧٩ •

فاستعمالُه كالجملةِ خَطَأٌ ، ومثلُ يزيدُ في الجملةِ ما أَنْشَدَ ثعلبُ[1] :

١١- بَنُــو يَــدِرُ إذا مَشَــى
وَبَنُــو يَهــزُ علَى العَشَــا[2]

وعمرويه وسيبويه فيهِ وجهان : أكثرهما البنـاءُ على الكسرِ ، كأنَّهُمْ أجْرَوهُ مَجرى الصوتِ لمَّا أشبَهَهُ أو لمَّا كانَ أعْجَميـاً لا معنَى لهُ عندَهُمْ ، أوْ ليُفرِّقوا بينَ التركيبِ معَ الأعجَمي وبينَهُ معَ العربي ، واليهِ أشارَ سيبويه[3] ، والثاني أنْ يُعْـرَبَ آخـرهُ إعرابَ بعلبكٍّ .

قولهُ : والمنقولُ على ستةِ أنواعٍ .

قالَ الشيخُ : المنقولُ ما كانَ موضوعاً لشيءٍ قَبْـلَ ذلكَ ثـمَّ سُمِّيَ بهِ ، والدليل على حصرهِ في ستةِ أنواعٍ أنَّهُ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ منقولاً عن مفردٍ أوْ لا ، والثاني هو القسمُ السادسُ وهو المركبُ

---

(١) هو أبو العباس احمد بن يحيى بن زيد بن سياد الشيباني النحوى المعروف بثعلب امام الكوفيين في النحو واللغة ، سمع عن ابراهيم بن المنذر الخرامي وابن سلام الجُمحي وابن زياد الاعرابي وسلمة بن عاصم والزبير بن بكار ، روى عنه اليزيدي وعلي بن سليمان الاخفش وابن الانباري ، ولد سنة (٢٠٠هـ) وتوفي سنة (٢٦١هـ) ، نزهة الالباء ص١٥٧ ، انباه الرواة ١/١٣٨ ، بغية الوعاة ١/٣٩٦ .

(٢) البيت لم اعثر عليه على الصورة التي ذكرها الشارح ، والذي وجدته في كتاب الاضداد يختلف عنه بعض الشيء ، قال وانشدنا ابو العباس عن سلمة عن الفراء عن الكسائي :

أعَيْرُ بَنِي يَدِبَ إذا تَعشَّى
وَعَيْرُ بَنِي يَهزِ على العَشاء

قال جعل يَهزِ وَيدِبَ اسمين . الاضداد ص ٥ .

(٣) انظر الكتاب ٢/٧ .

على اختلاف أنواعه كقولكَ : تأبطَ شراً وذَرَّى حبّاً وشابَ قرناها ، وعبدُ اللهِ وما أشبَهَهُ ، وإنْ كانَ منقولاً عن مفردٍ فلا يخلو إمّا أنْ يكونَ اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، وقد تقدم حصرها فلا حاجةَ الى ذكره[1] ، فانْ كانَ اسماً فلا يخلو إمّا أنْ يكونَ صوتاً أوْ لا ، فالصوتُ هو القسمُ الخامسُ كَبَّةَ ، وإنْ كانَ غيرَ صوتٍ فلا يخلو إمّا أنْ يكونَ صفةً أوْ لا ، فانْ كانَ فهو القسمُ الثالثُ ، وإنْ كانَ غيرَ صفةٍ ، فلا يخلو إمّا أنْ يكونَ اسمَ عينٍ أوْ اسمَ معنًى ، فانْ كانَ اسمَ عينٍ فهو القسمُ الأولُ ، وإلا فهو القسمُ الثاني ، والفعلُ هو القسمُ الرابعُ ، والحرفُ لم يحدّهُ فلم يذكرهُ .
ونائلةُ اسمُ صَنَمٍ فاعلةٌ من نالَ يَنالُ أو يَنُولُ ، وأياسُ مصدَرٌ في الاصلِ من اسهُ اوْساً أو أياساً أي أعطاهُ ، ولا يحسنُ أن يكونَ من ايسَ مقلوبَ يَئِسَ ؛ لأنَّ مصدَرَ المقلوبِ إنّما يأتي على الأصلِ ، ولولا أنَّ أصلَ أيسَ يَئِسَ للزِمَ أنْ يُقالَ : آس . وفي العربِ شمَّرُ قالَ الشاعرَ :

١٢- فَهَلْ أنَا ماشٍ بَيْنَ شَوْطٍ وَحَيَّةٍ
وَهَلْ أنَا لاقٍ حي قَيْسِ بنِ شَمَّرا[2]

وهو غيرُ مُنصرفٍ بالاتفاق . وقولُهُ : « كَعْسَبَ » ، [كَعْسَبَ][3] الرجلُ إذا مَشى مشياً متقارباً خطاهُ ، وهو منصرفٌ

---

(١) في ل : (والدليل على الحصر ظاهر فلا حاجة الى ذكره هنا) .
(٢) البيت لامرئ القيس ، ورواية الديوان (شرط) مكان (شوط) ، شوط وحيّة جبلان في بلاد بني طيء . ديوان امرئ القيس ص٧٥ .
(٣) (كَعْسَبَ) : زيادة عن ل ، واثبتها لأن (كعسب) الاولى من كلام الزمخشري ، وليس معها (الرجل) ، والثانية تتفق مع السياق الذي ساقه ابن الحاجب .

عندَ سيبويه وأكثرِ النحويينَ خلافاً[1] لعيسى بن[2] عمر النحوي وسنذكُر مذهبَهُ فيما بعدُ .

قولهُ : عن أمرٍ كأصمِتَ .

قالَ الشيخُ : اسمٌ لبريةٍ من صَمَتَ يَصْمُتُ واستشهادهُ بالبيت[3] يستقيمُ[4] على وجهينِ : أحدهما أنَّ فَعَلَ يجيءُ على يَفْعُلُ ويَفْعِلُ . والوجهُ الثاني أنْ يثبتَ صَمَتَ يَصْمِتُ ولا يستقيمُ على غيرِ ذلكَ ، وقولُ بعضِهم يجوزُ أنْ يكونَ أصلهُ أصْمُتْ ثمَّ غُيِّرَ إثباتٌ لبابه[5] بغيرِ نبتٍ ، وأصلهُ أنَّ رجلاً قالَ لصاحبهِ فيها أصْمُتْ تخويفاً فسُمِّيَتْ به ، وقد قيلَ إنَّ وحش أصْمِتُ علمٌ على كلِّ مكانٍ قفرٍ كأُسامةَ ، وإنْ كانَ وحش في أصله بمعنَى خلاً ، ولا يخرجُ بذلكَ عن أنْ يكونَ أصْمِتْ علماً منقولاً كَبَذَرَ أو مرتجلاً كحمارِ قبَّان ونحوهُ من المضافاتِ ، يقولُ : « أَشْلَى » أي الكلابَ كلبةً أو كلاباً سلُوقيَّةً باتَتْ هي

---

(١) انظر الكتاب ٢/٧ ، وفيه . العدو الشديد مع تداني الخطا .

(٢) هو عيسى بن عمر الثقفي البصري المقرىء ، حجة في القراءات ، أخذ عن عبدالله بن أبي اسحاق وغيره ، وأخذ عنه الخليل ، توفي سنة (١٤٩هـ) ، مراتب النحويين ص٢١ ، اخبار النحويين ص ٣١ ، انباه الرواة ٢/٣٧٤ ، نزهة الالباء ١٢ .

(٣) البيت من قصيدة للراعي النميري ـ عبدالله بن حصين ـ مدح بها عبدالله بن معاوية :

آشْلَى سَلوقيَّةً باتَتْ وَباتَ بِها
بِوَحْشِ إصْمَتَ في أَصْلابِها أَوَدُ

أشلى : دَعا ، أَوَدَ : اعوجاج . الديوان ص٤٦ ، ابن يعيش ١/٣٣، الاشموني ١/١٣٣ ، الخزانة ٣/٢٨٤ .

(٤) في ل ، س : (مستقيم) ، وما أثبتناه أرجح .

(٥) في و ، ر : (لباب) وهو تحريف ، لأن الضمير في (لبابه) يعود على الفعل الذي نقل منه .

أي الكلبة ، و بات أيضاً هو بها ، أي بوحش أصمت ، وأضمره لأنّه متقدم في المعنى لأشلى أو لبات الاولى في أصلابها أود أي في ظهورها إعوجاج وهو دليل القوة(١) ، (ويجوز أن يكون وحش أصمت لكل مكان قفر بمعنى مثل وحش أصمت ، وكذلك قولهم بلد أصمت وبلدة أصمت)(٢) . وقوله :

١٣- علَى أَطْرِقَا بالِيَاتُ الخِيَا
م إلاَّ الثُّمَامُ وإلاَّ العِصِيّ(٣)

قالَ الشيخُ : وقبلهُ :

عَرفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدُّوي
يُزَبِرُهَا الكَاتِبُ الحِمْيَرِي

على أطرقا فأطرقا اسم لبقعة معروفة أيضاً ، يقال أصله أنَّ رجلاً قالَ لصاحبه فيها أطرقا تخويفاً فسمّي به . وباليات الخيام حال من الديار ، وإلا الثمام إستثناء منقطع ، وإلا العصي معطوف عليه ، وبعض الناس ينشده(٤) بالياتُ الخيامُ بالرفع(٥) يجعلونه مبتدأً ، وبعضهم ينشده(٦) إلا الثمامُ والا العصيُّ بالرفع

---

(١) (القوة) : ساقطة من ب ، ش ، ر ، وهو سهو .

(٢) في ل : (ويكون مرتجلاً ، والمرتجل هو المخترع وهو على قسمين كما ذكرنا قياسي وشاذ ، فالقياسي ما كان على قياس كلام العرب ، والشاذ ما ليس كذلك) ، وما أثبتناه أرجح .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . أطرقا : اسم موضع ، الباليات : الخلقات ، الثمام : نبت يحشى به فرج البيوت ، العصي : جمع عصا وهي قوائم الخيمة . الدوي : الدواة ، ديوان الهذليين ١/٦٤ ، ٦٤ ، أمالي ابن الحاجب ١٠١ و ، ابن يعيش ١/٣١ ، الاشموني ١/١٣٢ ، العيني ١/٣٩٧ الصحاح (زبر) ٢/٦٦٢ .

(٤) في ل : (يرويه) .

(٥) (بالرفع) : ساقطة من س ، ل ، ب ، ت .

(٦) (وبعضهم ينشده) : ساقطة من ل .

وليسَ بصوابٍ وإنّما يجوزُ(١) بناءً على وجهينِ : أَحدهما أنّهُ يجوزُ الاتباعُ [٥ ظ] فتقولُ : أعجبني ضربُ زيدٍ العاقلُ بالرفعِ . والثاني إمّا على قولهم ما جاءني أَحدٌ إلا حِمارٌ محمولٌ على اللغةِ التميميةِ ، وإمّا على أنَّ إلا بمثابةِ غيرٍ(٢) . وقولُه : « باليآتُ الخيامِ » فكانت الخيامُ مرفوعةً من حيثُ المعنى ، فكأنّهُ قالَ : بالياتٌ خيامها ، فيكونُ قولُه : إلا الثُمامُ على اللغةِ التميميةِ ، وإمّا على أنَّ إلا بمثابةِ غيرٍ وكلٌّ ضعيفٌ ، أمّا أعجبني ضربُ زيدٍ العاقلُ ، فلأنَّ زيداً معربٌ والتوابعُ إنّما تجرى على متبوعاتها على حسبِ إعرابها ، وأمّا ما جاءني إلا حِمارٌ فلأنَّ ذلكَ إنّما ثبتَ في النفي معَ أنّهُ فيهِ ضعفٌ ، لأنَّ الحمارَ ليسَ من جنسِ(٣) الأحدينِ فلا يكونُ بدلاً لا بعضاً ولا كلاً ولا اشتمالاً ، لأنَّ بدلَ(٤) الاشتمالِ إنّما يكونُ بينهُ وبينَ المبدلِ منهُ ملابسةً ، وهذا ليسَ كذلكَ فصارَ بمثابةِ بدلِ الغلطِ ، فلا يخفى سقوطهُ . وأما كونُ إلا بمثابةِ غيرٍ فشرطهُ في الفصيحِ أن تكونَ تابعةً لجمعٍ منكّرٍ غيرِ منحصرٍ وذلكَ مفقودٌ ههنا. ويردُ على استشهادهِ « بأَطْرقا » إنَّ كلَّ تقسيمٍ ذُكِرَتْ فيهِ أنواعٌ باعتبارِ صفاتٍ مصححةٍ للتقسيمِ يجبُ أن تكونَ صفةُ كلِّ قسمٍ منتفيةً عن بقيةِ الاقسامِ ، وإلا لم يصحِ التقسيمُ باعتبارِها . مثالُ ذلكَ إذا قلتَ : الجسمُ ينقسمُ الى حيوانٍ وغيرِ حيوانٍ فيجب أن تكونَ الحيوانيةُ منتفيةً عن بقيةِ الاقسامِ الأُخَرِ ، وههنا التقسيمُ قد ذُكِرَ فيهِ المركبُ فيجبُ أن يكونَ التركيبُ منتفياً عن بقيةِ

---

(١) في ل : (على ضعف ظاهر وبيانه) ، ولا يستقيم معها الكلام .
(٢) (وإما على أن إلا بمثابة غير) : ساقطة من و ، ت ، ب ، ش ، وما ذكرناه أرجح .
(٣) في ل : (جملة) ، وهو وهم .
(٤) (لأن بدل الاشتمال) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

الاقسام ، فتمثيلُه بقوله أطرقا في غير قسم المركب ليس بمستقيم . و بَبَّة « حكايةُ » صوت الصغير يقالُ إنّ أمّه قالتْ وهي ترقّصه طفلاً :

١٤ـ لأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ جاريةً خِدَبَّهْ[1]
مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ تَجِبُ أهلَ الكعبهْ

فغلبَ عليه .

قولهُ : والمرتجلُ على ضربين الى آخره .

قال الشيخُ : القياسُ ما كانَ عليه قياسُ كلام العرب ، والشاذُّ ما ليس كذلكَ فَعَطَفانُ نظيره نَزَوانُ ، وعِمْرانُ نظيره سِرحانُ ، وحَمْدانُ نظيره سَكْرانُ ، ونظير فَقْعَس جعفر وإنْ صحَّ ما قيلَ من فَقْعَس فَقْعَسَةً أي ذَلَّ كانَ منقولاً ، ونظير حَنْتَف عَنْسَل"[2] أو جعفر ، والشاذُّ نحو مَحْبَب ومَوْهَب ومَوْظَب ومَكْوَرَة وحَيْوَة . أمَّا مَحْبَبُ فقياسه الادغام'[3] لأنَّ كلَّ مَفْعَل عينهُ ولامهُ من جنس واحد يجبُ أدغامهُ ، فكانَ يجبُ أن يقالَ مَحَبٌّ ، وأمَّا مَوْهَبٌ ومَوْظَبٌ فكانَ ينبغي أنْ يقالَ بالكسر ، لأنَّهُ ليسَ في كلام العرب مَفْعَل فاؤهُ واوٌ ، ومَكْوَرَة كانَ يقتضي أنْ يُقالَ بالالف لأنَّ كلَّ مَفْعَلة عينها واوٌ أو ياءٌ يجبُ قلبها ألفاً ، وحَيْوَةُ يقتضي أن تكونَ

(١) الرجز نسب لهند بنت أبي سفيان قالته وهي ترقص ولدها عبدالله ابن الحرث بن نوفل ، تجب : بمعنى تغلب نساء قريش ، وببّه : لقب عبدالله ، خدبة : كاملة الخلق . المصنف ١٨٢/٢ ، ابن يعيش ٣٢/١ ، العيني ٤٠٣/١ ، الصحاح (سبب) ٨٩/١ ، اللسان (ببب) .

(٢) في و ، ش ، ل ، ت (أو جعفر) .

(٣) في ر : (كادغام) ، وهو تحريف .

حَيَّة َ ، لأنَّه ُ إذا اجتمعت ِ الياء ُ والواو ُ وسُبِقَت ْ احداهما بالسكون ِ قُلِبَت ِ الواو ُ ياءً وأُدْغِمَت ْ فيها[1] ، ومَوْظَب ُ اسم ُ مكان ٍ .

(فصل) قوله ُ : وإذا اجتمع َ للرجل ِ اسم ٌ غير ُ مضاف ٍ ولقب ٌ أُضِيف َ أُسمه ُ الى لقبه ِ الى آخره ِ .

قال َ الشيخ ُ : لمَّا ذكر َ العلم َ بِما هو علم ٌ ، شرع َ يتكلم ُ في أحكام ِ العلم ِ ، وكان َ ينبغي أن يذكر َ ما بعد َ هذا الفصل ِ عقيب َ ذكره ِ العلم َ ، لأنَّه ُ نوع ٌ منه ُ وإنَّما فصل ُ بينهما بهذا الفصل ِ لأن َّ هذا الحكم ُ لا يكون ُ إلا للعلم ِ المذكور ِ بعده ُ[2] ، فلمَّا كان َ بينه ُ وبين َ الاول ِ ملازمة َ[3] ذكره ُ عقيبه ُ .

قال َ الشيخ ُ : ذكر َ اللقب َ مطلقاً ، والمُراد ُ به ِ اللقب ُ الذي هو غير ُ صفة ٍ ، لأن َّ الالقاب َ الصفات ِ لا تضاف ُ اليها موصوفاتها ، وسنذكر ُ تعليل ُ إمتناع ِ إضافة ِ الصفة ِ الى موصوفها والموصوف َ الى صفته ِ في المجرورات ، وترك َ تقييده ُ إعتماداً منه ُ على التمثيل ِ فانَّه ُ لم يمثِّل ْ إلا بغير ِ الصفات ِ . وقوله ُ : « أُضِيف َ » ظاهر ٌ في وجوب ِ الاضافة ِ ، كما إذا قيل َ الفاعل ُ مرفوع ٌ وهو ظاهر ُ كلام ِ البصريين َ[4] ، وقد أجاز َ الزجاج ُ[5] الاتباع َ ، وروى الفراء ُ[6] قيس َ قُفَّة َ ، ويَحْيَى

---

(١) في ل : زيادة بمقدار أربعة اسطر ، لا يستقيم معها الكلام .
(٢) في ل : (أولاً) .
(٣) في ل : (الملائكة) .
(٤) انظر الاشموني ١/١٣٠ .
(٥) هو أبو اسحاق ابراهيم بن السري المعروف بالزجاج ، أخذ النحو عن المبرد وأخذ عنه الفارسي . توفي سنة (٣١١هـ) نزهة الالباء ص ١٦٧ ، انباه الرواة ١/١٥٩ ، بغية الوعاة ١/٤١١ .
(٦) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله المعروف بالفراء امام الكوفيين

عيان بالاتباعِ ، وهو رجلٌ كانَ ضخمُ العينينِ فلُقِبَ ، وقد جاء بنُ قيسِ الرقياتِ منوناً عطفَ بيان أو بدلاً ، فيكونُ تركُ تقييدِه إمَّا اعتماداً منهُ على ظهورِ [٦ و] الوجهِ الآخر ، فذكرَ الوجهَ المشكلَ خاصةَ وتركَ ذلكَ الوجهَ الظاهرَ عندهُ ، وإمَّا لأنَّهُ مذهبُهُ ، ووجهُ إشكاله أنَّهما اسمان لذاتٍ واحدة (١) ، فيتعذرُ إضافةُ أحدهما الى الآخر ، ودليلهُ اتفاقُهمْ على منعِ أسدِ السبعِ أو سبعِ الاسدِ وشبههِ وسببُ الامتناعِ أنَّ الاضافةَ جيءَ بها لغرضِ تخصيصِ الأولِ أوْ تعريفهُ فاذا كانا لشيءٍ واحدٍ تعذَّرَ أن يتخصص أحدهما بالآخر أوْ يتَّضحَ (٢) ووجهُ صحة الاضافةِ في هذا الكلامِ أمرانِ : أحدهما أنَّ اللفظَ قد يُطْلَقُ ويُرادُ بهِ نفسُ اللفظِ ، ويطلقُ ويُرادُ بهِ المدلولُ ، دليلهُ قولكَ ذاتُ زيدٍ ، فالذاتُ للمدلولِ وزيدُ للفظِ ، فكذلكَ يجوزُ أنْ يُقالَ إنَّ زيداً قصدَ بهِ ههنا قصدَ الذاتِ ، وقُفَة قَصدَ به قصدَ اللفظ فكأنَّه قالَ : مُسَمى هذا اللفظِ الذي هو قُفة ، وبهذا الاعتبار تغايرَ المدلولان فيه فتصحُ الاضافةُ فيصيرُ بمثابةِ قولكَ غلامُ زيدٍ . والوجهُ الآخر أنَّهُ لمَّا توهمَ التنكيرَ في زيدٍ عند قصدِ إضافته للاختصار صارَ بمثابةِ قولكَ كلٌ وغلامٌ ، فأُضيفَ لتبيينِ والتعريفِ كما أُضيفَ كلُ غلامٍ ، وهذا يشبهُ زيدُ المعاركِ من حيثُ إنَّهُ إضافةٌ للعلمِ ، إلا أنَّ هذا لازمٌ أو أولى ، وذلكَ ضعيفٌ باتفاقٍ ، ولزمَ عندَ الاضافةِ إضافةُ الاسمِ الى اللقب فلا

= بعد الكسائي ، أخذ النحو عن الكسائي وروى عن قيس بن الربيع ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم ، توفي سنة (٢٠٧هـ) ، مراتب النحويين ص ٨٦ ، غاية النهاية ٢/٣٧١ ، نزهة الالباء ص٦٥ ، بغية الوعاة ٢/٣٣٣ .

(١) في ل : (والاسمان المتصلان لذات واحدة) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : (تتضح به صحة الاضافة) ، ولا يستقيم بها الكلام .

يجوزُ العكسُ ، لأنَّ اللقبَ إنَّما يكونُ لقباً عندَ اشتهارهِ ، وإضافةُ غيرِ الاشهرِ الى الأشهرِ هو الوجهُ .

قولهُ : وإنْ كانَ مضافاً أو كنيةً أُجْرِيَ اللقبُ على الاسمِ فقيلَ هذا عبدُ اللهِ بطةُ وهذا أبو زيدُ قُفةُ .

قالَ الشيخُ : يتعيَّنُ الوجهُ القياسيُ[1] إمَّا عطفُ بيانٍ وإمَّا البدلُ وتتعذرُ الاضافةُ ، ووجهُ تعذُّرها أنَّكَ لو أضفتَ لم يخلُ إمَّا أنْ تضيفهما أو أحدهما ، وكلاهما باطلٌ ، وبيانُ تعذُّرِ اضافتهما من وجهينِ : من حيثُ اللفظُ ومن حيثُ المعنَى ، أمَّا اللفظ فلأنَّ المضافَ حقُّهُ أن يتعوره الاعرابُ لاختلافِ العواملِ ، فاذا أضفْتَهما جميعاً في موضعِ الرفعِ فيجبُ أنْ ترفعَهما جميعاً لاستحقاقهما ذلكَ باعتبارِ الفاعليةِ فيكونُ الثاني مرفوعاً مخفوضاً وهو ممتنعٌ ، ومن حيثُ المعنَى هو أنَّ الاسمَ إنَّما يُضافُ الى الاسمِ المعرفةِ لتعريفهِ فيتعذَّرُ اضافتهما جميعاً الى أمرٍ آخرَ لكونِ الثاني لا فائدةَ فيهِ إذ إضافةُ الأول الى الثالثِ[2] يُسْتَغْنَى بها عن الثاني[3] ، ووجهٌ ثالثٌ وهو[4] أنَّ الشيئينِ إنَّما يضافان بواسطةِ الاشتراكِ بحرفِ العطفِ ، ولو جئتَ بحرفِ العطفِ ههنا لامتنعتِ العلميةُ . [ووجهٌ رابعٌ وهو أنَّ المضافَ إنَّما يُضافُ باعتبارِ خصوصيةٍ بينهُ وبينَ المضافِ اليهِ ليستْ لغيرهِ ، فلو أضفتهما الى الثالثِ للزمَ أنْ يكونَ بينَ الأولِ والثالثِ اختصاصٌ ليسَ لغيرهِ في ذلكَ المعنَى وذلكَ مؤدٍّ الى التناقضِ ، وبيانهُ هو إنَّكَ إذا أضفتَهُ الى الثالثِ لزمَ هذا أيضاً

(١) في ل : (المشهور) ، وما اثبتناه ارجح .
(٢) في ر : (الثاني) ، وهو خطأ .
(٣) في ر : (الثالث) ، وهو خطأ .
(٤) في ل : (وهو) ساقطة ، وهو سهو .

فكأنَّكَ قلتَ لهُ بالثاني خصوصيّةٌ في هذا المعنَى دونَ غيرِه ونـــهُ بالثالثِ خصوصيةٌ في المعنَى بعينِه دونَ غيرِه ، فكأنَّكَ قلتَ لهُ بــه خصوصيةٌ ما لهُ به خصوصيةٌ وأيضاً فانَّهُ][1] لا يجوزُ إضافـــةُ الأوَّلِ ، لأَنَّهُ بعضُ الاسـمِ ، وبعضُ الاسمِ لا يُضافُ وكذلك الثاني .

(فصل) قولهُ : وقد سَمَّوا الى آخرِه .

قالَ الشيخُ : أعوجُ فحلٌ من الخيلِ كانَ لكندة أشهرَ خيلهم وأكثرها نسلاً واليه تَنْتَسِبُ بناتُ أعـوجَ الاعوَجيات ، ولاحقٌ في الخيلِ كثيرٌ لمعاويةَ .وعليّ وزيدِ الخيلِ ، وشدقَمُ فحـــلٌ مــن الأبل كانَ للنعمانِ بنِ المنذر ، وعَلَيَّـــانُ لِكُلَيب بن وائـــل[2] ، وخُطَّـــةُ عنزةُ سوءٍ ، وفي المثلِ { قَبَّـحَ اللهُ معْزَى خيرُهـــا خُطَّةُ }[3] ، وهيلةُ وكذلـكَ ، وضمرانُ كلبٌ للنابغةِ وكســـابُ كلبٌ للبيد .

(فصل) قولهُ : وما لا يُتَّخَذُ ولا يُؤلَفُ فيَحتاجُ الى التميزِ بينَ أفرادِه الى أخرِه .

قالَ الشيخُ : هذا الفصلُ يردُ إشكالاً على حدِّ العـــلمِ ، لأنَّ حدَّ العلمِ هو[4] الموضوعُ لشيءٍ بعينِه غيرِ متناولٍ ما أشبههُ وهـــذا

---

(١) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل ، وباثباتها يستقيم الكلام .

(٢) في ل : (بكر) بكر أحد أجداده ، وهو مشهور بكليب بن وائل . انظر مختلف القبائل ومؤتلفها ص٢١ .

(٣) يضرب مثلاً لمن له أدنى فضيلة الا أنها خسيسة ، وخُطَّةُ : اسم عنزة كانت عنزة سوء مجمع الامثال للميداني ٨٥/٢ ، جمهرة الامثال لأبي هلال العسكري ١٢٣/٢ .

(٤) (هو) : ساقطة من ل ، ب ، وهو سهو .

وُضِعَ لشيءٍ ، ولمّا أشبهه فقد فُقِدَتْ منه الحقيقةُ العلميةُ[1] .
وأُجيبَ عن ذلك بأجوبةٍ منها : أنّهُ موضوعٌ للجنسِ بأسرهِ ، وإذا كانَ موضوعاً للجنسِ بأسره فهو غيرُ متناولٍ ما أشبههُ ، ولو كانَ الأمرُ كذلكَ لكانَ الجوابُ مستقيماً ولكنّهُ موضوعٌ للجنسِ بكمالِه وموضوعٌ لكلِّ واحدٍ من آحادِه ، فإذا وُضِعَ لكلِّ واحدٍ من آحادِه فهو وجهُ الاشكالِ .

والجوابُ المرضيُّ فيهِ أنْ يُقالَ إنَّ العربَ وَضَعتْ هذهِ الالفاظَ وعاملَتْها معاملةَ الاعلامِ في منعِ الصرفِ ، فما اجتمعَ فيهِ معَ العلميةِ علةٌ أُخرى ومُنِعَ [دخولُ][2] الألفِ واللامِ والاضافةِ[3] ، فلابدَّ من التّخيلِ في تقديرِها اعلاماً . قالَ سيبويه[4] :

كلاماً معناهُ أنَّ هذهِ الالفاظَ موضوعةٌ للحقائقِ المعقولةِ المتحدةِ في الذهنِ ومثّلهُ [٦ ظ] بالمعهودِ في الذهنِ بينكَ وبينَ مخاطبِكَ ، وإذا صحَ أنْ تضعَ اسماً بالالفِ واللامِ للمعهودِ[5] الذهني فلابدَّ أنْ تضعَ العلمَ لهُ . قولُهُ : إذا قُلْتَ هذا أُسامةُ فكأنّكَ قُلْتَ هذا الذي من صفتهِ كيتَ وكيتَ ، يعني في الذهنِ ، وهو الذي أرادهُ الزمخشري بقوله « فإذا قُلْتَ أبو براقشَ فكأنّكَ قُلْتَ الضربَ الذي من شأنهِ كيتَ وكيتَ » ، وإذا تحققَ أنّهُ لمعهودٍ في الذهنِ فإذا أطلقوهُ على الواحدِ في الوجودِ فإنّما أرادوا بهِ الحقيقةَ المعقولةَ في

---

(١) في ل : (العلم) ، وهو تحريف .
(٢) (دخول) : زيادة عن ل ، وبها يكمل المعنى .
(٣) في ل : (مثل أسامة وثعالة) .
(٤) انظر حاشية الصبان على شرح الاشموني ١/١٣٦ .
(٥) في ل : (موضع المعهود) ، وما أثبتناه أحسن .

الذهنِ ، وصحَّ إطلاقُه على الواحدِ لوجودِ الحقيقةِ ، وجاءَ التعددُ باعتبارِ الوجودِ لا باعتبارِ موضوعه ، ولا مشاحةَ في أنَّ الحقيقةَ الذهنيةَ مغايرةٌ للوجودِ ، فاذا أُطْلِقَ على الوجودِ أُطْلِقَ لغيرِ ما وُضِعَ له لأنَّا علمنا أنَّهمْ عاملوا الامرينِ[١] في التسميةِ معاملة واحدة بدليلِ قولكَ : أكَلْتُ الخبزَ وشربْتُ الماءَ وأشباههُ ولا معهودَ ، وإرادةُ الجنسِ باطلةٌ بدليلِ صحةِ قولكَ الانسانُ حيوانٌ ناطقٌ ، فالحدُّ الذهني ، وشرطه صحته على الوجودي . إمَّا لمطابقةِ كلٍّ واحدٍ منهما الآخرَ في المعقوليةِ ، وإمَّا على التوهمِ أنَّهما لأمرٍ واحدٍ ، والفرقُ بينَ قولكَ أسدٌ وأسامةُ أنَّ أسداً موضوعٌ لواحدٍ من آحادِ الجنسِ في أصلِ وضعهِ ، وأُسامةُ موضوعٌ للحقيقةِ المتحدة في الذهنِ فاذا أطْلقْتَ أسداً على واحدٍ أصلِ وضعهِ ، وإذا أطْلَقْتَ أُسامةَ على واحدٍ فانَّما أردتَ الحقيقةَ ، ولزمَ من إطلاقه على الحقيقةِ باعتبارِ الوجودِ التعددِ فجاءَ التعددُ ضمناً لا مقصوداً ، باعتبارِ أصلِ الوضعِ .

قولهُ : ومن هذهِ الاجناسِ ما لهُ اسمُ جنسٍ واسم علمٍ .

قالَ الشيخُ : يَعْني بالاجناسِ الاشياءَ التي لا تُتَّخَذُ ولا تُؤْلَفُ منها ما له اسمُ جنسٍ واسمُ علمٍ ، فأسدٌ اسمُ جنسٍ موضوعٌ لواحدٍ لا بعينهِ بأصلِ وضعهِ وأسامةُ علمٌ [موضوعٌ][٢] للحقيقةِ على ما تقدَّمَ .

قولهُ : وما لا يُعْرَفُ لهُ اسمٌ غيرَ العلمِ نحوَ ابنِ مقرضِ وحمارِ قبَّانَ .

---

(١) في ل : (التسميتين) .

(٢) (موضوع) : زيادة عن ل ، وبها يستقيم السياق .

قالَ الشيخُ : استغنوا باسمِ العلمِ عن اسمِ الجنسِ لمَّا علموا أنَّهُ وضعَ للواحدِ باعتبارِ الحقيقةِ فيصيرُ مؤدياً في المعنى ما يؤديه اسمُ الجنسِ باعتبارِ الوجودِ فاستغنوا بهِ عن اسمِ الجنسِ[1] ، وكما وضعوا للاعلامِ من الآدميينَ اسماً وكنيةً وضعوا لهذه أيضاً اسماً وكنيةً[2] ، والمضافُ اليهِ في هذهِ الأعلامِ كلّها مُقَدَّرٌ في كلامِهم علماً[3] يُعامَلُ معاملتهُ في منعِ الصرفِ إنْ كانَ فيهِ علّةٌ أُخرى ومنعِ اللامِ إلا أنْ يكونَ سُمِّيَ بهِ[4] وفيهِ اللامُ ، كأنَّهم لمّا أجروهُ بعدَ العلميةِ مجرى المضافِ والمضافِ اليهِ في الاعرابِ وهو معرفةٌ ، قدَّروا الثاني علماً ليكونَ على قياسِ المعارفِ في الاصلِ الذي جرى مجراهُ إذ لا تُضافُ معرفةٌ الى نكرةٍ ، فلذلكَ مُنِعَ صرفُ قَتْرَةَ في ابنِ قَتْرَةَ ونحوهُ وامتنعت اللامُ في طَبَقٍ في بنتِ طبقٍ ونحوهُ ، وإنْ لم يقعْ على انفرادهِ مستعملاً علماً ، ولذلكَ قالَ شاعرُهم[5] :

١٥ـ وإنَّ تميماً وافتخاراً بسَعْدِها
بِما لا ترى مِنْهُمْ بِغَوْرٍ ولا نَجْدِ

كأمِّ حُبَيْنٍ لَمْ ترَ الناسُ غَيْرَها
وغابَ حُبَيْنٌ حيْنَ غابَتْ بَنُو سَعْدِ

---

(١) في ل : (اسماء الاجناس) ، وهو تحريف .
(٢) في ل : (وبقية النصل لا اشكال فيه) .
(٣) في ل ، ت : (معامل) ، وهو تحريف .
(٤) (بـه) : ساقطة من ل ، وهي سهو .
(٥) الشعر للطرماح نسبة في اللسان ، أم حبين : دويبة على خلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن . اللسان ١٣/١٠٥ ، ١٠٦ .

وقولُهم : بناتُ الأوبرِ في بنات أوبرٍ ، وهو علم لضربٍ من الكماة وأمُّ الحُبيْن . قال الشاعر(١) :

٩٦ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَسَاقِلاً
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوبرِ

وقال الشاعر(٢) :

٩٧ ـ تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالقَرَنْبَى
إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا المَلِيلِ

يَقُولُ المُجْتَلُونَ : عَرُوسُ تَيْمٍ
سِوَى أُمِّ الحُبَيْنِ وَرَأْسِ فِيلِ

إمَّا على أنَّه أصلٌ كأُمِّ الحرثِ كأنَّهم وضعوها معا ، وإمَّا على تأويلِ التنكيرِ كالزيدِ ، وإمَّا على الضرورةِ ، وقال الكوفيون

---

(١) البيت لم يعرف قائله ، جنيتكَ : جنيتُ لكَ ، عَساقِلُ : جمع عسقولٍ نوعٌ من الكماة ، بناتُ الاوبرِ : كمأة صغار مزغبة في لون التراب . المقتضب ٤/٤٨ ، الخصائص ٣/٥٨ ، الانصاف ١/٣١٩، الازمنة والامكنة ١/٢٤٤ ، الاشموني ١/١٨٢ ، المغنى ١/٥٢ ، ابن عقيل ١/١٥٦ ، اوضح المسالك ١/٦٢ ، العينى ١/٤٩٨ مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ص٦١ .

(٢) الشعر لجرير يهجو التيم والفرزدق ، القَرَنْبَى : دويبةٌ شبيهة بالخنفساء أو أعظم منها قليلاً طويلة الرجلِ . وعَصا المليلِ : العَصا التي يُحركُ فيها الخبزُ . ام الحبين دويبة لها بطن ، ورأس فيلٍ : أي رأسها كبير ، الديوان ٢/٤٤ ، ابن يعيش ١/٣٧ ، لسان العرب ١٣/١٠٥ مادة (حبن) .

اللامُ زائدةٌ[1] ، وأبو براقشَ طائرٌ يتلونُ ، قالَ الشاعر[2] :

١٨ـ كأبي برَاقِشَ كُلَّ يَوْمٍ
لَوْنُهُ يَتَحَوَّلُ

ومنهُ برقشتُ الشيءَ أي لونتهُ . وابنُ دايةَ الغرابُ ، قالَ الشاعرُ[3] :

١٩ـ ولمَّا رأيْتُ النَّسْرَ عزَّ ابنُ دأْيةٍ
وعَشَّشَ في وكْرَيهِ جاشَتْ له نَفْسي

لمَّا كانَ يقعُ على دايةِ البعيرِ كثيراً سُمِّيَ بذلكَ . وابنُ قترةَ : حيَّةٌ قصيرةٌ خبيثةٌ ، وقيلَ ذكرُ الأفاعي . وبنتُ طبقٍ : حيَّةٌ إذا نامَتْ كانتْ كالطبقِ ، وبها كنَّوا عن الداهيةِ ، فقالوا : أخذتْهُ بناتُ طبقٍ ، وابنُ مقرضٍ : قتَّالُ الحمامِ ، وحمارُ قبَّان : دويبةٌ قالَ الشاعرُ[4] :

---

(١) الانصاف مسألة ٤٣ .
(٢) البيت لم يعرف قائله ، والرواية في غير الايضاح هي (كل لونٍ) مكان (كل يومٍ) . أبو براقش : طائرٌ يتلون في النهار ألواناً مختلفة . ابن يعيش ١/٣٦ ، الصحاح ٣/٩٩٥ مادة (برقش) ، اساس البلاغة ١/٢٤ .
(٣) البيت لم يعرف قائله ، ابن دايه : الغرابُ سُمِّيَ بذلك لأنه يقع على داية البعير فينقرها ، الصحاح ٦/٢٣٣٣ مادة (دأى) ، ولسان العرب ١٤/٢٤٨ مادة (دأى) .
(٤) البيت لم يعرف قائله ، رواية ابن خالويه (لقد رأيت يا لقومي عجبا) حمار قبّان : دويبة أصغر من الخنفساء ، المقتضب ٤/٤٤ ، الخصائص ٣/١٤٨ ، ابن يعيش ١/٣٦ ، اعراب ثلاثين سورة ص ٣٤ ، شرح شواهد الشافية ١٦٧ ، الصحاح ١/١٩٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٤ ، العيني ٤/٣٥٧ .

٢٠ـ يَا عَجَباً لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبَا
حِمَارَ قَبَّانٍ [٧ و] يَسُوقُ أَرْنَبَا

وَأبو صُبَيْرَةَ : طائرٌ يشبهُ لونَ الصَّبْرِ ، وأمُّ رباحَ : طائرٌ في ظهرِهِ حمرةٌ يأكلُ العنبَ .

(فصل) قوله : وقد أجروا المعاني في ذلكَ مجرَى الأعيانِ .
قالَ الشيخُ : وضعُوا للأعْيَانِ أعلاماً ، ووضعوا للمعاني أعلاماً ، وهي في المعنَى بمنزلتِها في بابِ أُسَامَةَ ؛ لأنَّهُ يصلحُ لكلِّ فردٍ منهُ باعتبارِ ما تقدَّمَ .

قولهُ : فسمَّوا التسبيحَ بسُبْحَانَ .

قالَ الشيخُ : هذا ليسَ بمستقيمٍ وبيانهُ أنَّ سُبْحَانَ ليستْ أسماً للتسبيحِ ، لأنَّ التسبيحَ مصدرُ سبَّحَ ، ومعنَى سبَّحَ قالَ سُبْحَانَ اللهِ فمدلولُ لهُ لفظٌ ، ومدلولُ سُبْحَانَ تنزيهٌ لا لفظٌ ، فبيَّنَ أنَّهُ ليسَ أسماً للتسبيحِ . وأُجيبَ بأنَّهُ لو لم يردَ التسبيحُ بمعنَى التنزيه لكانَ كذلكَ ، وأمَّا إذا وردَ بهذا فلا إشكالَ ، والذي يدلُّ على أنَّهُ علمٌ قولُ الشاعرِ (١) :

٢١ـ قَدْ قُلْتُ لمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ
سُبْحَانَ مَنْ عَلْقَمَةُ الفَاخِرِ

---

(١) البيت للاعشى ميمون بن قيس من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل الديوان ١٤٣ ، الكتاب ١/١٦٣ ، المقرب ١/١٤٩ ، المقتضب ٣/٢١٨ ، الخزانة ٢/٤١ ــ ٤٤ ، ابن يعيش ١/٣٧ .

ولولا أنَّهُ علمٌ لوجبَ صرفهُ ، لأنَّ الالفَ والنونَ في غيرِ الصفاتِ إنَّما تُمْنَعُ معَ العلميةِ ولم يُسْتَعمَلْ سُبْحَانَ علمـاً إلا شاذاً ، وأكثرُ استعماله مضافاً ، وإذ اكانَ مضافاً فليسَ بعلمٍ ، لأنَّ الاعلامَ لا تُضَافُ وهي اعلامٌ ، لأَنَّها معرفةٌ والمعرفةُ لا تُضَافُ ، وقيـلَ إنَّ سبحانَ في البيتِ في تقديرِ[1] حذفِ المضافِ اليهِ ، وهـو مرادٌ للعلمِ بهِ ، وقولهُ[2] :

٢٢ـ سُبْحَانَهُ ثمَّ سُبْحَاناً نَعُوذُ بهِ
وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

مصروفٌ عندَ سيبويه[3] للضرورةِ . وقولهُ : « والمنيـةُ بشَعُوبَ » يدلُّ على كونه علماً امتناعُ صرفهِ ، ولا يؤثرُ التأنيثُ المعنـويُّ في منعِ الصرفِ إلاّ معَ العلميةِ وامتناعِ اللامِ والاضافـةِ . وقولُـهُ : « وأمُّ قشعمَ » يدلُّ على كونه علـماً ، امتناعُ دخولِ الالفِ واللامِ عليهِ لا تقولُ : أمّ القشعمَ ، ولو لم يكنْ علماً[4] لعـرِّنَ بالالفِ

---

(١) في (في تقدير) ساقطة من ل ، س ، وفي بن (على حذف) .

(٢) البيت لامية بن أبي الصلت في ديوانه والرواية فيه (يعود له) بدلاً من (نعوذ به) ، الجوديُّ : جبل في الجزيرة ، والجُمْدُ : جبل في مكة ، وابو عبيدة نسب البيت لزيد بن عمرو بن نفيـل ، مجـاز القرآن ١/٢٩٠ ، الديوان ص ٣٠ ، الكتـاب ١/١٦٤ ، المقتضب ٣/٢١٧ ، ابن يعيش ١/٣٧ ، الخزانة ٢/٣٧ ، وقد نسبه صاحب الخزانة لورقة بن نوفل في ٢/٣٩ .

(٣) هو أبو عمرو بن عثمان بن قنبر ، أخذ النحو عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر ، وأخذ اللغات عن الاخفش الكبير أبي الخطاب ، توفي سنة (١٨٣هـ) . انباه الرواة ٢/٣٤٦ ـ ٣٦٠ ، اخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، مراتب النحويين ص ٦٥ ، بغية الوعاة ٢/٢٢٩ ، نزهة الالباء ص ٣٨ ـ ٤٢ .

(٤) في ل (كذلك لقيل) ، وهو خطأ .

واللام كما قِيلَ في ابنِ لَبُون وابنِ اللبُون . وقولُـه : « والغَـدرُ »(١) . قولـه : والمبرَّةُ بكَيْسَانَ ، والقولُ فيه كالقولِ في بَبرَّة ، قالَ [الشاعر](٢) :

٢٣- نَحْنُ اقْتَسَمْنَا خُطَّتَينا بَيْنَنَا
فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

والدليلُ علَى كونِها علماً منعُ صرفِها وليسَ فيها إلاَّ التأنيثُ والتأنيثُ لا يُعْتَبرُ في منعِ الصرفِ إلاَّ معَ العلميةِ ، وهو كَشَعُوب وقولُه : « والفَجرَةُ بفَجَارِ » يدلُّ علَى أنَّـهُ علَم"(٣) ، أنَّ مدلولَهُ مدلولَ الفَجرَةِ ، والفجرةُ معرفـةٌ فوجبَ أنْ يكـون فَجَارِ معرفةً ، وإذا كانَ معرفةً فتعريفهُ لا يخلو أنْ يكونَ بآلـةٍ أو بالقصدِ ، والآلةُ معدومةٌ ، فوجبَ أنْ يكونَ بالقصدِ ، وهو الذي نَفَى بهِ العلميةَ .

ووجهٌ آخرُ ، وهو أنَّ فَعَالِ المبني الذي ليسَ بصفةٍ لم يأتِ إلاَّ علماً كَحَذَامِ وقَطَامِ ، وهذا كذلكَ فوجبَ أنْ يكونَ علمـاً

---

(١) في ل قدم بيتين من الشعر الى هذا المكان .

(٢) البيت للنابغة الذبياني يخاطب به زرعة بن عمرو الكلابى لأنه عرض عليه أن يغدر ببني أسد ، بَرّهُ : اسم علم لجميع البرّ ، فَجار : اسم لجمع الفَجْرَة ، الكتاب ٣٨/٢ ، الديوان ص ٩٨ ، الجمل ٢٣٤ ، ابن يعيش ٣٨/١ ، الاشموني ١٣٧/١ ، والخزانة ٦٥/٣ ، العيني ٤٠٥/١ ، الصحاح ٥٨٨/٢ مادة (برر) .

(٥) في ر (على أن فجار علم) ، وما أثبتناه أحسن .

إذا أُمكنَ • وأَمَّا علَى لغةِ بَني تَميم فواضحٌ • وقولنا : الذي ليسَ بصفةٍ إحْتراز من الصفة ، كقولكَ فَسَاق فانَّها ليستْ باعلام • وقوله : « والكلِيَّةَ بزَ وْبَرَ » ، يدلُ علَى كونها علماً مُنعَ صرفُها وليسَ فيها إلاَّ التأنيثُ المعنويُ ، فوجبَ أنْ تكونَ العلميةُ معَهُ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ بزَ وْبَرَ متروكاً صرفهُ للضرورةِ لأَنَّهُ لو كانَ كذلكَ لكانَ ممنوعاً من غيرِ علَّةٍ[1] وهو لا يجوزُ باتفاقٍ ، وإنَّما موضعُ الخلافِ فيما إذا كانتْ فيهِ علَّةٌ واحدةٌ ، وبيانُ أنَّهُ يلزمُ أنْ يكونَ ممنوعاً من الصرفِ بغيرِ علَّةٍ • أنَّ التأنيثَ المعنويَّ مشروطٌ في كونه علَّةً بالعلميةِ[2] ، فاذا قدَّرنا انتفاءَ العلميةِ زالَ كونَ التأنيثِ علَّةً لزوالِ شرطهِ ، وصدرُ البيتِ[3] وهو لابنِ أحمر[4] :

٢٤ـ وإنْ قَالَ غَاوٍ منْ تَنُوخَ قَصيدَةً
بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرا

(١) (وهو) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ب ، ت ، وهو سهو •

(٢) في و ، ب : (العلمية) ، وهو تحريف •

(٣) في ل : هذا البيت متأخر ، وهو وهم •

(٤) اختلفَ في نسبة البيت ، فنسبه الزمخشري في المفصل ص ٧ الى الطرماح ، وتابعه ابن يعيش في شرح المفصل ٣٨/١ ، ونسبه ابن الانباري في الانصاف ٤٩٥/٢ الى الفرزدق ، ونسبه الشارح لابن أحمر ، وتابعه صاحب لسان العرب في مادة (زبر) ، (غاو) • وهو في ديوان الفرزدق ٢٥٥/١ ، ٣٦٦ ، وروايته في الديوان : (من مَعَدّ) بدلاً (من تنوخ) ، (وكانت) بدلاً من (عدت) ، ورواه في مكان آخر من الديوان (اذا قال راوٍ) •

وبعدَ قوله (١) :

٢٥ـ إذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ

إذَا كُنْتَ في سَعْدٍ وأُمُّكَ مِنْهُمُ
غَرِيباً فَلاَ يَغْرُرْكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدِ

فَإِنَّ ابنَ أُخْتِ القَوْمِ مُصْغًى إِنَاؤُهُ
إذَا لَمْ يُزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَلْدِ

قولُه : وقالوا في الأوقاتِ الى آخرِهِ .

قالَ الشيخُ : وَضَعُوا للاوقاتِ أعلاماً كَمَا وضعوا للمعاني الموجودةِ وَإِنْ لَمْ تكُنِ الاوقاتُ شيئاً موجوداً إجراءً لهـا مجرَى الامورِ الموجودةِ . ثُمَّ مثَّلَ « بغَدْوَةَ » ، والدليلُ علَى أَنَّه (٢) علمٌ قولهم سِيرَ عَلَى فرسه غُدْوَةُ ، فغُدْوَةُ غيرُ منصرفٍ ولَوْ لَمْ يكُنْ علماً لوجبَ صرفُهُ إِذْ ليسَ فيه (٣) إلاَّ التأنيثُ اللفظي بالتاء لا يكونُ علَّةً إلاَّ معَ العلمية ، وقد يُسْتَعْمَلُ [٧ ظ] نكرةً ، فعُرِّفَ باللامِ كغيرِهِ . وأَمَّا « بُكْرَةَ » فقد استُعمِلَ معرفةً و « نكرةً » ، كما استُعمِلَ غُدْوَةَ إلاَّ أَنَّهُ لَمْ يَتَصرَّفْ كتصرفِ غُدْوَةَ . فلا تقولُ سِيرَ علَى فرسك (٤) بُكْرَةُ ولا

---

(١) وتمام البيت الاول :
كانت كهولهم الى الغدْرِ أدنى مِنْ شَبابِهِمِ المُرْدِ
الأبيات للنمر بن تولب مذكورة في ديوانه ص ١٢٥ قالها في أخواله بني سعد ، وكانوا قد أغاروا على إبله ، وكذلك نسبه للنمر بن تولب ابن يعيش ٣٨/١ ، الجاحظ في كتابه الحيوان ١٣٧/٣ ، وفي الصحاح ٦٩٨/٢ مادة (شَطَرَ) الى حسان بن وعلة ، وفي الجمل نسبه للنابغة ص ٣٣٤ ، وفي المفصل غير منسوب ص ٧ .

(٢) في ل (على أنَّ غُدْوَةَ علم استعمالهم لها معرفة ونكرة ، فاذا قلتَ : رأيتُ غُدْوَةَ كان نكرة، ولو قلت) ، ولا يستيم معه المعنى .

(٣) في ل (فيها) ، وهو خطأ .

(٤) في ش ، س (فرسه) .

بِكْرَة ، لأنَّهُ غيرُ متصرفٍ ، ومعنى قولنا مُتَصَرِّفَة إنَّها تُسْتَعمَلُ ظرفاً وغيرَ ظرفٍ ، وغيرُ المتصرفةِ لا تُستَعمَلُ إلاَّ ظرفاً ، وأمَّا سَحَرَ فيُسْتَعمَلُ معرفةً ونكرةً (فاذا استُعمِلَ معرفةً[1] كانَ غيرَ منصرفٍ ، وإذا استُعمِلَ نكرةً[2] كانَ مُنصرفاً)[3] ، والذي يدلُّ على أنَّهُ علمٌ صحةُ قولهم : خرجْتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ غيرَ منصرفٍ ، وليسَ فيه ما يمنعهُ من الصرفِ إلاَّ أنْ تقدَّرَ العلميةَ معَ العدلِ ، ولو قيلَ إنَّهُ مبنيٌّ لتضمّنهِ معنى الالفِ واللامِ لَمْ يَبعدُ عن الصوابِ ، كَما أنَّ أمسِ على لغةِ أهلِ الحجازِ مبنيٌّ لتضمّنه معنى الالفِ واللامِ ولا يكونُ علماً على هذا ، لأنَّ العلمَ إنَّما يكونُ علماً بالقصدِ لا بتقديرِ حرفِ تعريفٍ • وأمَّا • فَيْنَةٌ ، فتُسْتَعمَلُ معرفةً ونكرةً ، فاذا استُعملتْ معرفةً امتنعتْ من الصرفِ للتعريفِ والتأنيثِ وامتنعَ تعريفُها باللامِ ، وإذا استُعْمِلتْ نكرةً صرفتَها وجازَ تعريفُها باللامِ •

ووضعُ الاعلامِ للأوقاتِ كوضعِها في بابِ أسامةَ لا كوضعِها في بابِ زيدٍ وعَمرٍو ، لأنَّها يصحُّ استعمالُها لكلِّ فردٍ من الأوقاتِ المخصوصةِ كَما يصحُّ إستعمالُ أسامةَ لكلِّ فردٍ من الآسادِ ، ولو كانتْ من بابِ زيدٍ لاختصتْ بواحدٍ واحتاجت في الثاني الى وضعٍ ثانٍ ، وقعَ في بعضِ النسخِ وقالوا : في الاعداد ستةٌ ضعفُ ثلاثةٍ وثمانيةٌ ضعفُ أربعةٍ ، والظاهرُ أنَّهُ كانَ أثبتهُ ثُمَّ أسقطهُ لضعفهِ ، ووجهُ أثباته أنَّ ستةَ مبتدأٌ فلولا أنَّهُ علمٌ لكنتَ مبتدِئاً

(١) في الاصل (نكرة) وهو وهم •

(٢) في الاصل (معرفة) وهو وهم أيضا •

(٣) في ر (فاذا استعمل نكرة كان منصرفا واذا استعمل معرفة كان غير منصرف) •

بالنكرةِ من غيرِ شرطٍ ، وأيضاً فانّها مرادٌ بها كلّ ستةٍ ، فلولا أنّها علمٌ لكنتَ مستعملاً مفرداً نكرةً في الاثباتِ للعمومِ ، وإذا كانَ علماً وجبَ منعُ صرفِه ، ووجهُ ضعفه أنّهُ يؤدي الى أنْ تكونَ أسماءُ الاجناسِ كلُّها أعلاماً إذْ مَا من نكرةٍ إلاّ يصحّ استعمالُها كذلكَ في مثلِ (رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ) ونحوهُ ، وهو باطلٌ ، ويلزمُ أنْ يمنعَ الصرفَ في امرأةٍ ، في (رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ) ، ومن تمرةٍ وجرادةٍ في نحو قولهم : تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ ، والمسموعُ خلافهُ ، وإنّما صحّ الابتداءُ لكونهِ بمعنى كلّ تمرةٍ وذلكَ في كلّ نكرةٍ قامتْ قرينةٌ على أنّ الحكمَ غيرُ مختصٍ في جنسها حتى جازَ ذلكَ في غيرِ المبتدأ مثلُ قولهِ تعالى : {عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ}[1] ونحوهُ وهذا مِمّا يتعلقُ بهذا الفصلِ[2] .

(فصل) قولهُ : ومن الاعلامِ الامثلةُ التي يُوزَنُ بِهَا في قولكَ فَعْلاَنَ الذي مؤنثه فَعْلَى وأَفْعَل صفةً لا ينصرفُ .

قالَ الشيخُ : هذهِ الأمثلةُ إنّما وقعتْ في إصْطِلاحِ النحويينَ ، وضعُوها لموزوناتِها أعلاماً على طريقِ الايجازِ والاختصارِ ، وهي في الاعلامِ لموزوناتِها بمنزلةِ بابِ أسامةَ على قولِه ثمّ لا يخلو إمّا أنْ يُسْتَعمَلَ وزناً للافعالِ على حدّيها أوْ لغيرِ ذلكَ ، فانْ استُعْمِلَتْ للافعالِ كانَ حكمُها حكمَ موزوناتِها ، تقولُ : استَفْعَلَ حكمهُ كذا وكذا . وإنْ وُضِعتْ لغيرِ الافعالِ فلا تخلو إمّا أنْ تُوضَعَ لجنسِ ما يُوزَنُ بِهَا أوْ لا ، فانْ وُضِعتْ لجنسِ مَا يُوزَنُ بِهَا سواءٌ كانتْ للاسماءِ أو للاسماءِ والافعالِ

(١) سورة التكوير الآية : ١٤ .
(٢) (وهذا ما يتعلق بهذا الفصل) ساقطة من ر ، وسقوطها سهو .

كانَ حكمُها حكمَ نفسِها ، فإنْ كانَ فيهَا ما يمنعُ الصرفَ مُنِعَتْ[1] وإلاَّ صُرِفَتْ[2] . وإنْ (لَمْ تُستَعمَلْ[3] لجنسٍ) ما يُوزَنُ بهَا فلا تخلو إمَّا أنْ توضَعَ في الكلامِ كنايةً عن موزوناتِها أوْ لاَ ، فإنْ وُضِعَتْ كنايةً عن موزوناتِها كانَ لها حكمُ موزوناتِها لا حكمَ نفسِها على الأكثرِ[4] ، وإنْ لَمْ تكنْ كذلكَ وكانتْ موزوناتُها مذكورةً معَها ، كقولِكَ : وزنُ قائمةٍ فاعلةٌ فللنحويينَ فيها مذهبانِ : منهمْ من يُجريها[5] مجرَى الأوّلِ فيُجعَلُ لهُ حكمُ نفسه ، ومنهم من يجعلْ حكمَها حكمَ الثاني ، فتقولُ : على المذهبِ الأوّلِ وزنُ قائمةٍ فاعلةٌ ؛ لأنَّ فيهِ علّتينِ العلميةَ والتأنيثَ ، وهو مذهبُ صاحبِ الكتابِ . وتقولُ على المذهبِ الثاني وزنُ قائمةٍ فاعلةٌ مصروفاً ، لأنَّ موزونَهُ مصروفٌ ، وقالَ صاحبُ الكتابِ في تمثيله « فَعْلاَنَ الذي مؤنثه فَعْلَى وأَفْعَلُ صفةٌ لا ينصرفُ » فوصفَ فَعْلاَنَ بالصفةِ التي تمنعُ موزونهُ الصرفَ ليخبرَ عنه بقولهِ لا ينصرفُ ، [٨ و] لأنَّ غرضَهُ أنْ يبيِّنَ[6] كيفَ استعمالُ هذه الاوزان في كلامِ النحويينَ ، وكذلكَ تقييدُهُ أَفْعَلَ بكونه صفةً وأَخبَرَ عنْهما جميعاً بخبرٍ واحدٍ واستغنَى به عن خبرِ الآخرِ فيقدَّرُ مثلَهُ للاوّلِ ، فلو قالَ فَعْلاَنَ الذي تدخله الهاءُ ينصرفُ لكانَ في التمثيلِ مستقيماً ، إلاَّ أنَّ وقوعَ الاوّلِ في كلامهم أكثرُ فلذلكَ خصّصه[7] . أمّا وجهُ

---

(١) في ل (لم تصرفْ) ، وما أثبتناه أحسن .
(٢) (وإلا صرفت) ساقطة من ر ، وسقوطها سهو .
(٣) في ل (استعمل لا لجنس) .
(٤) (على الأكثر) ساقطة من ل .
(٥) في ر (يجريه) .
(٦) في ل (أن يريك) .
(٧) في ل (ولكل وجه) .

< المذهب >[1] الأوّل فهو إنّه لمّا كانَ علماً باعتبار الجنس كأُسامة فينبغي أن يصحّ اجراؤُه على كلّ واحدٍ من مفرداته كما يَجرى أُسامةُ ، فاذا أطلقتَه على واحدٍ من مفرداته كانَ علماً ، كما إذا أَطلقتَ أُسامةَ على واحدٍ من الآساد كانَ اسماً[2] علماً له[3] . ووجهُ المذهبِ الثاني أَنّ بابَ أُسامةَ في جريهِ علماً على كلّ واحدٍ من المشكلاتِ التي تتحيّرُ فيها الافهامُ لكونِها في المعنى نكرةً ، وحكمها حكمُ الاعلامِ حتّى أُحيلَ في استقامتِها بأَنْ قُدِّرتْ أَعلاماً للحقائقِ المعقولةِ ، وصحّ اجراؤُها على الآحادِ لوجودِ الحقيقةِ فيها ولولا أَنّ العربَ منعتْ صرفَ أُسامةَ عند جريهِ على الواحدِ لَمْ يُرتَبْ في أنّه نكرةٌ ، وإذا كانَ بابُ أُسامةَ خارجاً عن بابِ الاعلامِ[4] ، فاذا وضعَ النحويونَ الفاظاً ، فاعطاؤُها حكمَ الاعلامِ القياسيةِ أَوْلَى من اعطائها حكمَ أُسامةَ الخارجِ عن القياسِ ، فعلى هذا لا يكونُ إفْعَلَ في قولكَ وزنُ إصْبَعٍ[5] إفْعَلَ علماً . ويردُ على هؤلاءِ أنّه إذا لمْ يكنْ علماً وجبَ أَنْ يكونَ نكرةً ، فيجبُ أَنْ يُقالَ وزنُ طَلْحَةَ فَعْلَةَ إذ ليس فيه ما يمنعُ الصرفَ أَصلاً ، لأَنّ العلميةَ مفقودةٌ ، وتاءُ التأنيثِ شرطُها في التأثيرِ العلميّةُ فلا علّةَ أَصلاً . والجوابُ عنهُ أَنْ يُقالَ هذا وإنْ لم يكنْ علماً فليسَ اللفظُ مقصوداً في نفسه وإنّما الغرضُ بهِ معرفةُ موزونهِ فأُجري مجرى موزونهِ . وممّا أَوردهُ

---

(١) (المذهب) زيادة للسياق بدلالة ما بعدها .

(٢) (اسماً) ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) (لهُ) : ساقطة من و ، ل ، ش ، وما أثبتناه أرجح .

(٤) في ل (فيتقدّرُ هذا الوجه الملتبس لماذا ؟ والاعلام كلها على خلافها ، لأنه لا ينطق إلاّ على معيّن) ، وهي لا تستقيم مع المعنى .

(٥) الاصبع يذكر ويؤنث وفيه خمس لغات: إصْبِع، أُصْبَع، أَصْبُع، إصْبَع ، أَصْبِع .

سيبويه[١] كُلُّ أَفْعَل إذا كانَ صفةً لا ينصرفُ ، وقالَ : قلتُ لـهُ ـ يعني الخليلَ ـ كيفَ تصرفهُ ؟ وقد قلتَ لا أصرفه ، فقالَ : أَفْعَل ههنا ليسَ بوصفٍ[٢] وإنّما زعمتَ أنَ ما كانَ على هذا المثالِ وكانَ وصفاً لا ينصرفُ فظنَّ بعضُ النحويينَ أنَّهُ لمّا قالَ إنَّهُ ههنا ليسَ بصفةٍ فينصرفُ ، أنَّ كلَّ وزنٍ ليسَ بصفةٍ ينصرفُ ، ولـم يرِدْ هذا وإنّما أرادَ نفي التخيّلِ في هذا المحلِ المخصوصِ ، لأنَّهُ لمّـا قالَ : كلُّ أَفْعَل لم يتخيّلِ العلميةُ لدخولِ كـلٍّ ووزنُ الفعـلِ متحققٌ فلا يبقي تخيّلٌ في منعِ صرفهِ إلاّ بتقديرِ الصفةِ • فأجابَ بنفي هذا التخيّلِ لتحقيقِ صرفهِ فلا يلزمُ على هذا أن لا يمنع مـن الصرفِ في الاوزانِ إلاّ ما كانَ صفـةً ، ولهـذا التخيّلِ قـالَ المازني[٣] : في قولِ سيبويه بعدَ ذلكَ أَفْعَل وأتى بهِ غيرَ منصرفٍ أخطأَ سيبويه ويجبُ عليهُ أنْ يصرفَهُ لأنَّـهُ غـيرُ صفةٍ وإلاّ ينتقضُ جميعُ ما قالهُ • قالَ أبو علي[٤] : لـم يصنعُ المـازني شيئاً ، وأرادَ بهِ أبو علي أن المازني تخيّلَ ذلكَ التخيّلَ المتقدّمَ ذكرهُ •

(فصل) قولهُ : وقد يغلبُ بعضُ الاسماءِ الشائعةِ على حـدٍّ المُسمّى بهِ •

---

(١) الكتاب ٢/٥ ، نص كتاب سيبويه ذكره الشارح بتصرف •

(٢) في ل (فجيب أن يكون مصروفاً) ، والارجح ما أثبتناه •

(٣) هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب المعروف بالمازني ، أخـذ عن أبي عبيدة والاصمعي ، وأخذ عنه المبرد والمفضل بن محمد ، وهـو بصري المذهب ، توفي سنة (٢٤٨هـ) ، انباه الرواة ١/٢٤٦ـ٢٤٧ ، نزهة الالباء ص ١٢٤ ـ ١٢٥ ، بغية الوعاء ١/٤٦٣ ـ ٤٦٦ •

(٤) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار أبو علي الفارسي ، النحـوي المقرىء المشهور أخذ عن الزجاج وابن السراج وروى القراءة عرضاً عن مجاهد ، وأخذ النحـو عنه ابن جنى وعلي بن عيسى الربعي ، توفي سنة (٣٧٧هـ) غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٠٦ ، انبـاه الرواة ١/٢٧٣ ـ ٢٧٤ ، نزهـة الالبـاء ، ص ٢١٦ ، بغية الوعـاء ١/٤٩٦ ـ ٤٩٧ •

قالَ الشيخُ : غرضهُ في هذا الفصلِ أَنْ يذكرَ وضعِ الاعلامِ وأَنَّها تنقسمُ قسمينِ : قسمٌ يضعهُ واضعٌ ، وقسمٌ يغلبُ عليهِ ، والحكمُ فيها واحدٌ ، وأكثرهُ الأوّلُ ولذلك قالَ : وقد يغلبُ فأتى بحرفِ التقليلِ ، وإنَّما ذكرهُ لئلا يتوهمَ متوهمٌ أَنَّهُ لا يكونُ علماً إلاَّ بوضعِ واضعٍ مخصوصٍ .

وقولهُ « الاسماءُ الشائعةُ » يريدُ الاسماءَ التي تصلحُ أَنْ توضعَ على آحادٍ متعددةٍ باعتبارِ معناها ، ولا يعني أنَّها تكونُ نكرةً ، لأَنَّ الاسماءَ المضافةَ الى المعارفِ مشروطٌ في استعمالِها أنْ يكونَ المعهودُ بينَ المتكلمِ وبينَ المخاطبِ باعتبارِ تلكَ النسبةِ كما يُشترطُ في المعرّفِ باللامِ أَنْ يكونَ كذلكَ ، فابنُ عُمر قبلَ غلبتهِ كانَ صالحاً للاطلاقِ على كلِّ واحدٍ من أَولادِ عُمرَ بشرطِ أَنْ يكونَ بينَ المتكلمِ والمخاطبِ فيمن يطلقهُ عليهِ معنًى بالنسبةِ اليهِ يتخصّصُ بقصدهِ كما في قولكَ الرجلَ والغلامَ ، إمَّا باعتبارِ الوجود وإمَّا باعتبارِ الذهنِ كما تقدّمَ في نحو أكلتُ الخبزَ وشربْتُ الماءَ ، فاذا غلبَ على أحدهم صارَ علماً عليهِ غيرَ منظورٍ فيهِ الى تفصيلِ باعتبارِ [٨ ظ] جزْئيْهِ ، ولا الى نسبةِ أحدهما الى الآخرِ ، بل يصيرُ كلُّ واحدٍ من جزئيهِ كآحادِ حروفِ جعفرٍ .

وقولُ النحويينَ في مثلِ غُلامِ زيدٍ إنَّهُ بمعنًى غلامٍ لزيدٍ غيرِ مستقيمٍ على ظاهرهِ ، فانَّ غلامَ زيدٍ معرفةٌ باتفاقٍ ، وغلامٌ لزيدٍ نكرةٌ باتفاقٍ ولا يستقيمُ أَنْ يكونَ اللفظانِ بمعنىً واحدٍ أحدهما معرفةٌ والآخرُ نكرةٌ ، وإنَّما قصدوا أَنْ يُبيّنُوا أَنَّ عاملَ الخفضِ في المضافِ اليهِ راجعٌ الى ذلكَ وأَنَّهُ مشتملٌ على ذلكَ المعنَى وزيادة ، والفرقُ بينهما في المعنَى أَنَّكَ إذا قلتَ : غلامٌ لزيدٍ فمعناهُ واحدٌ من الغلمانِ المنسوبينَ الى زيدٍ ، فاللفظُ صالحٌ لواحدٍ لا بعينهِ من جميعِ الغلمانِ المنسوبينَ الى زيدٍ ، وإذا قلتَ : غلامُ زيدٍ ،

فإنّما تعني به واحداً مخصوصاً من الغمان باعتبار عهد بينك وبين مخاطبك تخصصه به كما في قولك الرجل والغلام على ما تقدم ، وكما صحّ إطلاق الرجل والغلام على الواحد باعتبار العهد الذهني صحّ إطلاق المضاف الى المعرفة بذلك .

(فصل) قوله : وبعض الاعلام يدخله لام التعريف ، وهو على نوعين : لازم وغير لازم .

قال الشيخ : الاعلام باعتبار الالف واللام على قسمين : ضرب لا يدخله وضرب يدخله ، فالذي يدخله على ضربين : ضرب يدخله لزوماً وضرب يدخله جوازاً ، فأمّا الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه الف ولام في أصل وضعه كرجل سمّيته بأسد أو جعفر أو ما أشبهه ، وأمّا الذي يدخله وجوباً فهو كل اسم (غلب باللام مطلقاً أو سمّي باللام وليس بصفة ولا مصدر)[1] . وأمّا القسم الذي يدخله جوازاً فهو كل ما وضع صفة في الأصل أو مصدراً كأمثلته . ومنهم من قال : الاعلام على ضربين : ضرب لا يدخله وجوباً ، وضرب يدخله وجوباً ، فالذي لا يدخله وجوباً هو كل اسم سُمّي بغير الف ولام ، والذي يدخله وجوباً كل اسم سُمّي ، وفيه الف ولام وليس عند هؤلاء جوازاً أصلاً ، وليس بمستقيم لعلمنا بأنّهم يقولون الحسن وحسن لمسمّى واحد ، ولو كان على ما ذكروه لم يجز[2] أن يقال فيه إلاّ إمّا الحسن وإمّا حسن ، وقد علمنا أنّهم يقولون فيه[3]

(١) في ل : (جُعل علماً وفيه الالف واللام كيفما اتفق على أن صفة كان من غلبة أو وضع) ، وما أثبتناه أوضح .
(٢) في ل : (لم يحسن) ، وهو خطأ .
(٣) في ل : (تارة كذا وتارة كذا أعني فيما ذكر من المثال بالحسن وحسن) ، ولا يستقيم معه المعنى .

بالوجهين ، فدلَّ على أنَّ دخولَها جائزٌ ، وأمّا من يقولُ : إنَّ نحوَ حسنٍ يجوزُ فيهِ اللامُ فإنْ سُمّيَ بالحسنِ كانتْ لازمةً فيه فليس ببعيدٍ ، والفرقُ بينَ من غلبَ عليهِ الصَّعِقُ وبينَ من سُمّيَ بالصَّعِقِ في لزومِ اللامِ في الأوّلِ وجوازِها في الثاني أنّها في الصَّعِقِ في الغالبِ في أصلِها مرادةٌ مقصودةٌ للعهدِ فلزمتْ كلزومِ أصلِها ، والمُسمّى بالصَّعِقِ كانَ مستغنياً عن اللامِ فلم تجيءْ فيه مقصودةً لأمرٍ لازمٍ ، وإنّما جاءَتْ للمحِ معنى الصفةِ وليسَ ذلكَ بلازمٍ في اعلامٍ غيرِ صفاتٍ فجازَ حذفُها ، والفرقُ بينَ الاسمِ والصفةِ إذا سُمّيَ بهما وفيهما الالفُ واللامُ في لزومِ الأوّلِ وجوازِ الثاني أنَّ اللامَ في الاسمِ ليستْ على ما ذُكِرَ في الصفةِ فلوْ لم تكنْ مقصودةً قصدَ الجيمِ من جعفرٍ لم يؤتَ بها . وقولُهُ « وكذلكَ الدَّبَرانُ والعَيُّوقُ والسِّماكُ والثُّريا لأنّها غلبتْ على الكواكبِ المخصوصةِ من بينَ ما يوصفُ بالدُّبورِ والسُّموكِ والثَّروةِ » يوهمُ أنّها صفاتٌ غالبةٌ كالصَّعِقِ وليسَ الأمر كذلكَ وإنّما هي أسماءٌ موضوعةٌ باللامِ في الاصلِ أعلاماً لمسمياتِها ولا تجري صفاتٍ فلزمتِ اللامَ لذلكَ ولمّا عُرِفَ أنَّ ذلكَ ملبسٌ قالَ بعدَهُ « وما لم يُعرَفْ باشتقاقٍ من هذا النوعِ فملحقٌ بما عُرِفَ » .

(فصل) قولهُ : وقدْ يتأوَّلُ العلمُ بواحدٍ من الأمةِ المسماةِ به الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : تأولُ العلمِ هذا التأويلِ قليلٌ ولذلكَ أتى بقدْ التي تدلُّ على التقليلِ معَ الفعلِ المضارعِ ، وقد صرَّحَ بهِ في آخرِ الفصلِ بقولهِ « وهو قليلٌ » ، قالَ والدليلُ على ضعفه أنَّ العلمَ إنّما وُضِعَ لشيءٍ بعينه غيرِ متأولٍ ما أشبهَهُ فاذا نكّرتَهُ فقد [٩ و] استعملتَهُ على خلافِ ما وُضِعَ لهُ ، ووجهُهُ ما ذكرهُ من أنَّهُ لمّا

وضعه الواضع لمسمّى ثم وضعه آخر لمسمى آخر صارت نسبته الى الجميع بعد ذلك نسبة واحدة ، فأشبه رجلاً فان نسبته الى مسمياته نسبة واحدة أجري مجراه . ومضر وربيعة وأنمار أبناء نزار بن معد بن عدنان أضيف كل واحد الى ما ورثه من أبيه ورث مضر الحمراء وهي الذهب ، وربيعة الخيل وأنمار الغنم[1] .

(فصل) قوله : وكل مثنى أو مجموع من الاعلام فتعريفه باللام الا نحو أبانين الى آخره .

قال الشيخ : أدخل الفاء في خبر المبتدأ تنبيهاً على أن تثنية العلم وجمعه سبب لادخال لام التعريف عليه فلا يكون مثنى أو مجموع من الاعلام الا وفيه اللام وما ذكره الامام من أن الاعلام اذا قصدت تثنيتها وجمعها وجب تنكيرها ، ثم إن قصد تعريفها عرفت باللام غير مستقيم ، فانهم لم يستعملوها مثناة ومجموعة نكرات أصلاً ، والذي حمله على ذلك علمه بأن العلم انما يكون معرفة على تقدير أفراده لموضوعه ، لأنه لم يوضع علماً الا منفرداً فان قصد الى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية منه فحكم على أنهم استعملوه نكرة ثم عرفوه اذا قصد تعريفه ، ولا شك أن تثنية الاعلام وجمعها على خلاف القياس من وجهين : أحدهما ما ذكر ، والثاني[2] أن التثنية في الاسماء الحاق الاسم الزيادة المعلومة ليدل على أن معه مثله من جنسه ، ولا شك أن الاعلام وإن تعددت مدلولاتها ليست

---

(١) في ل (والامثلة المذكورة في اصل الكتاب ظاهرة فلا حاجة الى ذكرها) ، وهذه زيادة لا يفيد ذكرها .

(٢) في ل : (والآخر) . وما أثبتناه ارجح .

موضوعةً لَهَا وضعاً واحداً حتَّى تكونَ تثنيتُها تدلُّ على شيئَينِ من جنسٍ واحدٍ ، لكنَّ العربَ لمَّا وضعَتِ الاسمَ المثنى والمجموع للايجازِ والاختصارِ كراهةَ تكريرِ اللفظِ الواحدِ مراراً متعددةً[1] ، ورأوا أنَّ العلمَ أحقُّ بذلكَ لكثرتِهِ اغتفروا أمرَ خروجِهِ بالوجهينِ المتقدمينِ لمَّا قصدُوا فيهِ الاختصارَ المقصودَ في التثنيةِ والجمعِ ، ثم التزموا ادخالَ اللامِ فيهِ تعويضاً عمَّا ذهبَ من العلميةِ من مفرديهِ ، وهذهِ اللامُ هي لامُ التعريفِ التي للعهدِ ، وذلكَ أنَّ العلمَ في الحقيقةِ موضوعٌ لمعهودٍ إلاَّ أنَّهُ لمَّا كانَ موضوعاً لهُ بأصلِ وضعهِ لم يحتجْ الى زيادةٍ تجعلهُ لهُ ، ولمَّا كانَ نحو رجلٍ وغلامٍ موضوعاً لواحدٍ من أجناسهِ احتاجَ عندَ جعلهِ لمعهودٍ أنْ يُزادَ فيهِ ما يجعلهُ لهُ ، ولمَّا فُقِدتْ خصوصيةُ الافرادِ عندَ تثنيةِ العلمِ وبهِ كانتْ دلالتُهُ على ذلكَ المعهودِ ، أدخلُوا لامَ العهدِ باعتبارِهما جميعاً ، ولَمْ يستعملوا العلمَ بعدَ تثنيتهِ إلاَّ كذلكَ لئلا يؤديَ الى إخراجهِ عن وضعهِ من كلِّ وجهٍ ، فهذا معنىً مناسبٌ يقتضي لزومَ اللامِ لهُ ، وعليهِ جاءتْ لغتُهمْ ، فالحكمُ على لغتهم باستعمالِ العلمِ مثنىً أو مجموعاً نكرةً على لغتهم من غيرِ ثبتٍ وذلكَ غيرُ جائزٍ ، نعمْ يجوزُ الاتيانُ بهِ منكَّراً على اللغةِ الضعيفةِ في الزيدِ وزيدِكم ، فاذا ثُنِّي زيدٌ بعدَ تنكيرهِ قيلَ زيدانِ ، وليسَ الكلامُ على هذهِ اللغةِ هنا . وقولهُ « الا نحو أبانينِ » استثناءٌ منقطعٌ ، ألا ترى أنَّ أبانينِ ليستْ تثنيةً لشيئينِ كلُّ واحدٍ منهما أبانٌ كما كانَ قولكَ الزيدانِ ، وإنَّما هو اسمٌ لجبلينِ ، أحدهما أبانُ والآخرُ متالعُ ووضعُوا لهما جميعاً أبانينِ ، فهو اسمٌ لفظهُ لفظَ التثنيةِ ووُضعَ علماً لهذينِ الجبلينِ كما لو سمَّيتَ رجلينِ (بزيدانِ) من أولِ الأمرِ ، ولا يستقيمُ أنْ يُقالَ يكونُ تثنيةً على تقديرِ أنْ يكونَ الاسمَ

(1) في ل : (كثيرة) ، وذكرها في النص لا يفيده .

الآخرُ أباناً فانَّهُمْ فعلُوا نحوَ ذلكَ في قولِهم العُمرانِ والقَمرانِ ، وهذا مثنىً ، وإنْ كانَ مفرداهُ ليسا في التحقيقِ على ما تقدَّمَ ، ولكنَّهُ جعَلَ كلَّ واحدٍ منهما كأنَّهُ بعُمر(١) ، لأنَّا نقولُ : لَوْ كانَ كذلكَ لوجبَ أنْ يُقالَ الأَبانان علَى ما هو قياسُ لغتِهم في مثلهِ ، وإذا أُحتملَ الشيءُ تقديرينِ أحدهما لا يؤدي الى محذورٍ ، والآخرِ يؤدي الى محذورٍ فارتكابُ ما لا يؤدي الى المحذورِ [٩ ظ] هو الواجبُ ، ولمَّا كانَ هـذا التقديرُ يؤدي الى تقديرِ « الأبانينِ » وليسَ بجائزٍ كانَ مؤدياً الى ما لا يجوزُ فوجبَ أنْ يُجعلَ إستثناءً منقطعاً ثمَّ لو قُدِّرَ صحةُ ذلكَ في « أَبانين » فهو ممتنعٌ التقديرِ في مثلِ أذرعاتٍ ، لأنَّهُ ليسَ معنَى أَذْرِعَةَ وأَذْرِعَةَ وأَذْرِعَةَ فجمعناها أذرعات ، بَلْ لا شيءَ اسمهُ أَذْرِعَةَ وإنَّما وُضِعَ أذرعاتٌ وضعاً أولاً لموضعٍ مخصوصٍ وكذلكَ عرفاتُ ، فإنْ قيلَ فعرفاتٌ يُقالُ فيهِ عَرفَةَ فما المانعُ مِنْ أنْ يكونَ عرفاتُ جمعاً لهُ(٢) . فالجوابُ أنَ عَرفَةَ وعرفاتٍ جميعاً علمٌ لهذا المكانِ المخصوصِ ، فلو كانَ جمعاً لهُ(٣) لوجبَ أنْ يكونَ لهُ أحادٌ كلُّ واحدٍ منْهَا أسمهُ عَرَفَةَ وليسَ ثَمَّ أمكنةٌ متعددةٌ اسمُ كلِّ واحدٍ منها عَرَفَةَ ثمَّ جُمِعَتْ عرفاتٌ ، بَلْ عَرَفَة وعرفاتٌ مدلولها واحدُ فعُلِمَ بذلكَ أنَّهُ ليسَ جمعاً لهُ وإنَّما استثناهُ وإنْ

---

(١) لم يوضح الشيخ لماذا غلب أحد الاسمين على الآخر في التثنية المذكورة ، والتغليب إما أن يغلب فيه أحد الاسمين لشرفه نحو الأبوين ، أو لشهرته كالقمرين فان القمر أشهر من الشمس لرؤيته في الليل والنهار وتذكيره . أو للخفة نحو العُمرين . فان لفظة عُمر اخف من لفظة أبى بكر ولفظة أبان أخف من لفظة متالع ، ومن ذلك يتضح بأن الاسم الذى يغلب في التثنية لابد له من مزية كي يتغلبَ على الآخر .

(٢) (لـه) ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) (له) ساقطة من ل ، وفي ر (لها) ، وما ذكرناه في النص أصح .

كانَ منقطعاً تنبيهاً على أنَّ هذه الالفاظَ وإنْ كانَ فيها الفاظُ المثنَى ، والمثنى والمجموع لايجوزُ دخولُ الالف[1] واللامِ عليها وإن كانَ واجباً فيما تَقَدَّمَ ، لأنَّها في الحقيقةِ غيرُ مثناةٍ ولا مجموعةٍ ، ولو قيـل أرادَ بقوله : وكلُ شيءٍ ممَّا لفظهُ مثنَى فيندرجُ فيه[2] نحو أَبانينِ ثُمَّ استثناهُ من دخولِ اللامِ لكانَ وجهاً ، والمختارُ في نحو القمرينِ والعُمرينِ ونحوهُ مما جاءَ باللامِ أنَّهُ علـى بابِ الزيدينِ لا علـى بابِ أَبانينِ وإنْ أشبهَهُ من جهةِ اختلافِ أسْمَى مُسمَّاهُ ويُقدَّرُ أنَّ الآخرَ مُسمَّى بالاسمِ الملحقِ علامة المثنى ، لأنَّ وضعَ الاعلامِ مثناةً لمختلفي الاسمِ ولمتفقيه نادرٌ ، ولو كانَ في أَبانينِ اللامُ لألحِق به ، ولَوْ قيلَ إنَّ نحوَ العُمرينِ علمٌ عليهما كأَبانينِ لكنَّهُ وُضِعَ في[3] أصله باللامِ لَمْ يكُنْ بعيداً لأنَّ التثنيـةَ باعتبـارِ اسمين مختلفينِ لم تثبتْ . « وعَمَايتَانِ » : جبَلانِ ، و « أذرعاتْ » : بلدٌ بالشامِ ، ثُمَّ مثَّلَ ببعضِ ما وقعَ في كلامِ العربِ مِنْ مُثنَى الاعلامِ وجمعِها ، وإنَّهُ لَمْ يُستَعمَلْ إلاَّ باللامِ وهو قولـهُ « الخالدانِ والكعبانِ والعامرانِ والتيسانِ والمحمدونَ والطلحاتُ » ، ثُمَّ وقـعَ في المفصلِ « قيسُ بنُ هزَمَة » بفتحِ الهاءِ والزاي ، وإنَّما هـو قيسُ بنُ هَذَمَة ، بذالٍ معجمةٍ مفتوحةٍ ، والمحمدونَ محمدُ بن جعفر ، ومحمدُ بن أبي بكر ومحمدُ بن حاطب ، ومحمدُ بن أبي حذيفة[4] ، كانَ عُمرُ رضيَ اللهُ عنهُ يُكرِمُهم لتسميتهِمْ بمحمد صلَى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، فأتيَ بحللٍ فأرادَ إعطاءَها لهُمْ فدعاهُمْ ، فلَمـا حضروا قيلَ لهُ « هؤلاءِ المحمدونَ بالبابِ » فأمرَ لهم بِهـا ، فاختارَ

---

(١) (الالف) ساقطة من : ل ، وهو سهو .
(٢) (فيه) ساقطة من ل ، وهو سهو .
(٣) (في) ساقطة من ل ، وهو سهو .
(٤) (محمد بن ابي حذيفة) ساقطة من ل ، ت وهو سهو من الناسخ .

زيدُ بنُ ثابت لمحمدِ بنِ حاطب خيرَها لكونهِ ربيبَهُ فتمثّلَ عُمرُ بقولهِ (١) :

٢٦ـ أَسَرَّكَ لمَّا صرَّعَ القومَ نَشْوَةً
خُرُوجي (٢) مِنْهَا سَالِماً غَيْرَ غَارِمِ

صَحِيحاً (٣) كأنّي لَمْ أَكُنْ قَطُّ (٤) فيهِمُ
ولَيْسَ الخِدَاعُ (٥) مُرْتَضىً في التّنَادمِ

ثمّ أمرهُ (٦) بردّها وخلطِها وتغييبِها ثمّ يدخلُ يدَهُ فيخرجُ واحدةً قيسٌ نساءٌ اسمَ كلِّ واحدةٍ

« طلحةُ الطلحاتِ » طلحةُ بنُ عبدِ اللهِ الخزاعي ، لأنّهُ فاقَ في الجودِ خمسةَ أجوادٍ اسمُ كلِّ واحدٍ منهم طلحةُ ، وهُمْ طلحةُ الخيرِ ، وطلحةُ الفياضِ ، وطلحةُ الجودِ ، وطلحةُ الدراهمِ ،

---

(١) البيتان من قصيدة لعمارة بن الوليد بن المغيرة كان خمارا فخطب امرأةً من قومه وكان يحبها فطلبت منه أن يترك الخمر فحلف لها بتركه وتزوجها ، ثم عاود الخمر فعاتبته فقال القصيدة ، والرواية (غانم) مكان (غارمِ) ، والبيت الثاني : (بريئاً كأنّي قبلُ لمْ أكُ) ، والمعنى اذا تصرَّعَ القوم في نشوةِ الخمرةِ فأخرج سالماً غير غارمٍ ، وكلام عمرَ (رض) نشوة الخلافة لا تجعلهُ غارماً ولا ظالماً . دلائل الاعجاز ص ١٠ ، حسن الصحابة ١/٣٢١ .

(٢) في ل : (أتخرج) .

(٣) في ر : (بريئاً) .

(٤) في ر : (قبلَ) .

(٥) في ت ، ش : (من تَصافي التنادمِ) .

(٦) في ل : (وان يردها بخلطها) .

وطلحةُ النَّدَى[1] • وَقِيلَ كانَ في أَجدادهِ جماعةٌ اسمُ كُلِّ واحدٍ منهم طلحةُ •

« وابنَ قيسِ الرُقياتِ » عبدُالله • قالَ الأَصْمَعي : نَكَحَ قيسٌ نساءً اسمُ كلٍّ واحدةٍ منهنَّ رُقَيَّة ، وقِيلَ كانَ لهُ جداتٌ كذلكَ ، وقِيلَ كانَ يُشبِّبُ بثلاثٍ كذلكَ ، والاستشهادُ على الوجهِ الضعيفِ في إضافتهِ على ذلكَ فأمَّا إذا جعلَ الرقياتِ لقباً قيسٌ نساءً اسمَ كلٍّ واحدةٍ منهنَّ رُقيَّة ، وقيلَ كانَ لهُ جداتٌ على الأفصحِ كما تقدَّمَ ، وروايةُ تنوينِ قيسٍ تقوِّي الوجهَ الثاني[2] • وقولهُ[3] :

٢٧– قُلْ لابنِ قيسٍ أَخي الرُّقَيَّاتِ
مَا أَحْسَنَ العِرفَ[4] في المُصِيباتِ

يقوِّي الوجهَ الاوَّلَ ، وإنَّما لَمْ يستثنِ نحوَ عبدِاللهِ وأَبي بكرٍ إذا ثُنِّيَ لكونه لا يدخلهُ اللامُ لمَّا عُلِمَ أَنَّ المثنَّى والمجموعَ هو الاسمُ الاوَّلُ وأَنَّهُ مضافٌ الى علمٍ كَمَا تقدَّمَ ، فإنَّ أَحكامَ الاضافةِ باقيةٌ عليهِ وكانَ كالمعلومِ •

---

(١) كذا في ل : وفي الاصل (في الاضافة على الأصل) • وفي ت (في الاضافة الى ذلك) •

(٢) انظر كلام الاصمعي في خزانة الادب للبغدادي ٣/٢٦٦ •

(٣) لم يعرف قائله ، وسُمِّيَ قيس الرقيات : لزواجه لنسوةٍ اسم كل واحدةٍ منهن رقية ، وقيل شَبَّبَ بثلاثٍ اسم كُلّ واحدةٍ رقية ، العِرف : بالكسر : الصبر • الخزانة ٣/٢٦٥ ، أساس البلاغة ٢/٦٢ •

(٤) في و : (الصبر) ، وهو حسن •

ثُمَّ قالَ : وكذلكَ « الأُسامَتانِ ، والأُسامَاتُ » يعْني أنَّ الاعلامَ الموضوعةَ بإزاءِ المعاني الذهنيةِ تجْري مجرَى الاعلامِ الموضوعةِ بإزاءِ الأشخاصِ في وجوبِ إدخالِ [١٠ و] اللامِ عِنْدَ تثنيتِها وجمعِها لأنَّهُمْ لمَّا أجرُوها أعلاماً بالتقديرِ الذي نبَّهَ عليهِ سيبويه وأَوجَبَهُ ما عُلِمَ من اعطائهم إيَّاها حكمَ الاعلامِ أجروْها أيضاً في التثنيةِ والجمعِ مجراها لأنَّها عِنْدَهم أعلاماً مثلها وكَما أنَّها في الافرادِ حكمُها حكمَ الاعلامِ ومعناها معناها بالتأويلِ المذكورِ ، وَجَبَ أنْ تكونَ في التثنيةِ كذلكَ .

(فصل) قولهُ : وفلانُ وفلانةُ وأَبو فلان الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : يَعْني أنَّها وُضِعَتْ أعلاماً لاعلامِ الأَناسي ، والدليلُ على أنَّها اعلامٌ منْعُ فلانةَ من الصرفِ ، فلولا تقديرُ العلميةِ لَمْ يجزْ منعُ صرفهِ فَوَجَبَ تقديرُها لذلكَ ، وإذا وَجَبَ تقديرُها في فلانةَ وَجَبَ تقديرُها في فلان ؛ لأنَّ نسبةَ فلانةَ الى المؤنثِ نسبةُ فلان الى المذكرِ ، والتذكيرُ والتأنيثُ لا أثرَ لهُ في منعِ العلميةِ ولا اثباتِها ، وإذا لَمْ يكنْ لَها أثرٌ في ذلكَ وقد وَجَبَ لفلانةَ العلميَّةُ وَجَبَ لفلان أيضاً العلميةُ . الثاني هو أنَّهُمْ امتنعُوا مِنْ دخولِ الالفِ واللامِ [1] عليهما ، فولا العلميةُ لجازَ دخولُ اللامِ عيهما ، وإذا ثبَتَ أنَّها أعلامٌ فليسَتْ كوضعِ زيدٍ وعمروٍ وإنَّما هي كوضعِ أُسامةَ وبابهِ ، والدليلُ على صحةِ [ذلكَ][2] إطلاقُها كنايةً عن كلِّ علمٍ ، وكذلكَ بابُ أُسامة بخلافِ زيدٍ وعمروٍ ومدلولهما أعلامُ الأَناسي ، وأَعلامُ الأناسي

---

(١) في ل : (هُنا) ، وهي زيادة من الناسخ .
(٢) (ذلكَ) : زيادة عن ل .

لَها حقيقةٌ كحقيقةِ الأَسدِ ، فكَما صحَّ أَنْ يوضعَ لتلكَ الحقيقةِ علمٌ صحَّ أَنْ يوضعَ لهذهِ الحقيقةِ علمٌ ، ولَمْ يثبتْ استعمالُها الاَّ حكايةً ؛ لأَنَّها اسمُ اللفظِ الذي هو علمٌ لاسمِ مدلولِ العلمِ ، فلذلكَ لا يُقالُ جاءني فلانٌ ، ولكن يُقال قالَ زيدٌ : جاءني فلانٌ ، قالَ اللهُ تعالَى : { يَا لَيْتَني أتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً ، يَا ويْلَتي لَيْتَني لَمْ أَتَّخِذْ فُلاناً خلِيلاً }[1] فهو اِذن اسمُ الاسمِ .

قولهُ : واِذا كَنَّوا عنْ أَعلامِ البهائمِ أَدخلُوا اللامَ ، فقالوا : الفلانُ والفلانةُ .

قالَ الشيخُ : كأَنَّهم أَرادُوا أَنْ يفرِّقُوا بينَ كناياتِ أَعلامِ الاناسي وكناياتِ أَعلامِ البهائمِ بهذهِ الزيادةِ ، وكَانتْ هذهِ أَوْلَى لوجهينِ أَحدَهما أَنَّ تلكَ أَكثرُ وهذهِ أقلُّ ، فناسبَ أَنْ تكونَ الزيادةُ في الأَقلِّ . والاخرُ[2] أَنَّ تلكَ هي الاصلُ المحتاجُ اليهِ في التحقيقِ ، وهذهِ محمولةٌ عليها واِذا كانَ كذلكَ والاعلامُ تُنافي الالفَ واللامَ فاذا اضْطُرِرْنَا الى دخولِها على أَحدِ القسمينِ ، فادْخَالُها علي الفرعِ أَولَى من ادخالِها على الاصلِ ، وزادُوا الالفَ واللامَ دونَ غيرِها ، لأَنَّها معرفةٌ فلمَّا اضْطُرُّوا الى زيادةِ أمرٍ للفرقِ زادْوا عليهِ ما لا ينافي معناهُ في التعريفِ ، أَلا ترى أَنَّهُ في المعنَى كالنكرةِ ، فلمَّا كانَ كالنكرةِ في المعنَى وقصدُوا الى زيادةِ أَمرٍ للفرقِ بينهُ وبينَ أَعلامِ الاناسي ، كانَ الاوْلَى به دخولَ اللامِ التي كانَ مقتضاهُ في المعنَى دخولها منعُ الصرفِ الذي ذكَرْنَا أَنَّ تقديرَ العلميةِ لاجلهِ . وقولهُمْ يَافُلْ ليسَ ترخيماً لفلانٍ عِنْدَ

---

(١) سورة الفرقان الآية : ٢٧ ، ٢٨ .
(٢) في الاصل (الآخـر) .

سيبويه(١) ، وإنْ اختصَّ استعْمَالهُ بالنداءِ إلاَّ على شذوذٍ للضرورةِ كقولهِ (٢) :

٢٨ـ في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَنَاً عَنْ فُلِ

وإنَّما هو اسمٌ مخففٌ عَنْ فلانٍ بالحذفِ كَدَمٍ ، لأَنَّـهُ لو كانَ عَنْ فلانٍ لكانَ يَافُلاَ وَلَمْ يقُل يافُلْ ، فجـازَ يافلَ بالفتحِ على المختارِ ، والكوفيُونَ [على أَنَّهُ ترخيمٌ لفلانٍ](٣) على غيرِ قياسٍ ولذلكَ قالوا : ولا يقولُ يَافُلاَ خُذْ عَنِّي على القَياسِ .
وَأَمَّا « هَنْ وهَنَةٌ » فليسَ بعلمٍ ، وإنَّما هـو اسمٌ يوضعُ بازاءِ المستقبحاتِ . وقوله « كنايةٌ » في هَنٍ وهَنَةٍ ليس كقوله « كنايةٌ عن أَسماءِ الأعلامِ في فلانٍ » ، لأَنَّ ذلكَ علمٌ موضوعٌ دالٌ علـى اسمِ علمٍ ، وهذا اسمٌ موضوعٌ بازاء مدلول اسـمٍ آخـرَ ، لأَنَّ مدلولَهُ اسمٌ ، ولذلكَ نقولُ كانتْ بَيْنَهُمْ هَنَاتٌ ، وليسَ الهناتُ الفاظاً وإنَّما تَعْني أَشياءَ قبيحةَ ولذلكَ يُكَنَّى بهَنٍ عَـنْ نفسِ الفرجِ لا عَنْ لفظِ الفرجِ ، وإنَّما صحَّ أن يقولَ كنايةَ لأنَّهُ يقولُ عن ذلكَ اللفظ الى هذا ، لما في ذلكَ مـنَ الاستهجانِ والاستقباحِ ، فهذا الذي سوَّغَ اطلاقُ الكنايةِ عليهِ ، وإنَّما أَوردَهُ ليعلمَ أَنـهُ ليسَ من قبيلِ [١٠ ظ] الاعلامِ ولو كانَ علماً لوجبَ منعُ صـرفِ هنةٍ ، ولوجبَ أنْ لا تُضافَ ، وأنْ لا يدخلَهُ الالفُ واللامُ ، ولا

---

(١) الكتابُ ١/٣٣٣ .
(٢) وصدره : « تَضِلُّ مِنْهُ إبلي بالهَوْجَلِ » . لَجَّةٍ : الجَلَبَة واختلاط الاصوات بالحرب ، أمسك فلانـا عن فُلِ : أي احْجِزْ فلاناً عن فلان ، وهو منسب لأبي نجم العجلي في الكتاب ١/٣٣٣ ، الجمل ص ١٧٦ ، وغير منسوب في المقتضب ٤/٢٣٨ ، ابن يعيش ١/٤٨ ، ابن عقيل ٢/٢١٧ ، الخزانة ١/٤٠١ ، وفيها منسوب لأبي نجم أيضـاً .
(٣) (على أنه ترخيم لفلانٍ) زيادة عن ر .

خلافَ في صحة إضافته وإدخالِ اللامِ عليه كالنكراتِ ، وقد يُكنّى بها عمّا لا يُرادُ التصريحُ به لغرضٍ ، كقوله يخاطبُ حسنَ بنَ زيدٍ[1] :

٢٩ـ أَللهُ أَعطاكَ فَضْلاً مِنْ عَطِيَّتِه
عَلَى هَنٍ وَهَنٍ فِيمَا مَضَى وهَنِ

يَعْني عبدَالله وحسناً وابراهيمَ بني حسنٍ[2] ، كأنَّهُمْ[3] كانُوا وعدوهُ شيئاً فوفّى به حسنٌ .

ومن ثمَّ قالَ بعضُهُمْ يُكَنَّى به عن الاعلامِ أيضاً ونحوُهُ ، قولهُمْ في النداءِ للمذكرِ يا هناهُ وللمؤنثِ يا هنتاهُ ، والهاءُ في يا هناهَ بدلٌ عن الواوِ عندَ البصريينَ ، كأنَّ أصلَهُ فعال ، وهاءُ السكتِ عندَ الكوفيينَ ضُمَّتْ لمّا وُصلَتْ .

ومن أصنافِ الاسمِ المعربُ[4]

قالَ الشيخُ : قَدَّمَ قبلَ الشروعِ اعتذاراً عن ذكرِه في قسمِ الاسماء من حيثُ كانَ حقُّهُ أنْ يذكَرَ في المشتركِ ، لأنَّ المشتركَ لكلِّ حكمٍ فيه ثلاثةُ أقسامٍ أو اثنانِ منها ، والأعرابُ قد اشتركَ فيه اثنانِ منها ، فكانَ حقُّهُ أنْ يُذكَرَ في المشتركِ ، واعتذرَ عنه باعتذارينِ أحدهما قولهُ : « إنَّ حقَّ الاعرابِ للاسمِ في أصله

(١) البيت لابن هرمة يخاطب حسن بن زيد ، انظر الخزانة ٢٥٩/٣ ، همع الهوامع ٧٤/١ ، الدرر اللوامع ٤٨/١ .
(٢) كذا في (ت) وفي الاصل وفي ل (ابن حسن) ، وهو وهم .
(٣) في ر (كأنَّهم) ساقطة .
(٤) في و : (قال صاحب الكتاب) .

والفعلُ إنّما تَطفّلَ عليه بسبب المضارعة » ، وهذا اعتذارٌ غيرُ قويّ فإنّ فيه تسليمَ الاشتراكِ ولَمْ يفرّقْ بينهما إلاّ باعتبارِ كونِ ذلكَ أصلاً ، وهذا فرعاً وقد وقعَ في المشتركِ مثلُ ذلكَ ، فإنّ الاعلالَ أصلٌ في الأفعالِ وفرعٌ في الاسماءِ ، ومعَ ذلك فقد ذُكِرَ في قسمِ المشتركِ ، ومُقتضَى هذا أنْ يُذكَرَ المعتلُ من الأفعالِ في الأفعالِ ، لأنّها أصلٌ فيه ، والمعتلُ من الاسماءِ في الاسماءِ ، لأنّه فرعٌ كَما ذكَرَ ذلكَ في الاعرابِ . الوجهُ الثاني الذي ذكرهُ أنّهُ لا بدَّ من تقدُّمِ معرفةِ الاعرابِ للخائضِ في سائرِ الابوابِ ، يَعْني أنْ الحاجةَ لمّا كانتْ لمَنْ يشتغلُ بهذا العلمِ داعيَةً الى تقدّمِ معرفةِ الاعرابِ ، اقتَضى ذلكَ تقدُّمَهُ وإنْ كانَ من قَبيلِ المشتركِ ، وهذا أيضاً غيرُ سديدٍ ، فانّهُ لو كانَ كذلكَ لوجبَ أن يقدِّمَ أيضاً إعرابَ الافعالِ ، لأنّ الحاجةَ اليه كالحاجةِ الى إعرابِ الاسماءِ ، ويَعْني بقولهِ : « في سائرِ الابوابِ » ، لأنَّ بابَ المعربِ خرجَ ، ولأنّ بابَ المشتركِ خرجَ واستُعمِلَ سائرَ بمعنَى جميع ، وإنْ كانَ قليلاً (لأنّهُ لا حكمَ في كلامِهم إلاّ بتركيبِ جملةٍ ، ولا تركيبَ إلا باعرابٍ)[1] ، وكانَ الاولَى أنْ يعلّلَهُ[2] بغيرِ ذلكَ ، وذلكَ أنّ الاعرابَ في الاسما ليسَ هو الاعرابُ في الافعالِ في المعنَى ، وإنْ اشتركا في تسميةِ الاعرابِ وفي الفاظه ، وذلكَ لأنّ الاعرابَ في الاسماءِ موضوعٌ بازاءِ معانٍ يدلُّ عليها ، فالرفعُ علمٌ على الفاعليةِ ، والنصبُ علمٌ على المفعوليةِ ، والجرُّ علمٌ على الاضافةِ ، وليسَ الاعرابُ في الافعالِ موضوعاً بازاءِ معانٍ فلم يكُنْ بينهما اشتراكٌ من حيثُ المعنى فلذلكَ ذكرَ كلَّ إعرابٍ في موضعهِ .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ .
(٢) في ت ، س ، ر (تعليله) وهو تحريف .

اعتذارٌ ثانٍ وهو أنَّ الاعرابَ المقصودُ منهُ معرفــةُ عواملِهِ ، فاذا كانَ المقصودُ هي العواملُ فلا مشاركةَ بينَ الأسماءِ والافعالِ في العَوامل ، وإذا وجبَ ذكرُ عواملِ كلِّ قسمٍ في موضعِه وجبَ ذكــرُ إعرابه ، لأنَّهُ أثرُه ولا يُفرَّقُ بينَ ذكرِ الأثرِ وذكرِ المؤثــرِ فاقتضى ذلكَ أن يذكرَ كلَّ إعرابٍ في موضع الآخر ، وهو إنَّ مــن جملة إعرابِ الاسماءِ الجرِّ ولا مشاركةَ بينَ الافعالِ والاسماءِ فيهِ ، فاذا وجبَ ذكرُ الجرِّ في الاسماء لأنَّهُ لا مشاركةَ فيهِ ، وجبَ ذكرُ أخويه معَه[1] ، لأنَّه لا تحسن التفرقــةُ بينَ أنواعِ الاعرابِ ، والجرُّ نوعٌ من أنواعه ، فاذا وجبَ ذكرُهُ وجبَ ذكــرُ أخويــه معَه[2] ، ثمَّ شرع في ذكرِ حدِّ المعربِ فقــالَ ق ما اختلفَ آخرُه باختلافِ العواملِ لفظاً بحركةٍ أو حــرفٍ ، أو محــلاً ، وقــد[3] أعتُرِضَ على هذا الحدِّ بأنَّهُ حدُّ الشيءِ بِمَا هو متوقفٌ على حقيقتِه وذلكَ أنَّهُ إنَّما يختلفُ آخرُه لاختلافِ العوامل بعدَ فهمِ كونه معرباً ، فاذا توقفَ اختلافُ آخرِه على معرفةِ كونــه معربــاً توقفَ كونُه معرباً على معرفةِ اختلافِ آخرِه لكونه عرَّفَ حقيقتَه به ، توقفَ[4] كلُّ واحدٍ منها على الآخرِ ، ويحققــهُ أنَّــكَ إذا علمتَ المفرداتِ وكيفيَّةَ التركيبِ ثُمَّ ركَّبتَ ، فمَا لَــمْ تعــرفْ أنَّ الاسمَ من قبيلِ المعربِ تعذَّرَ عليكَ أنْ تحكمَ باختلافِ آخرِه فتحقَّقَ [١١ و] أنَّ اختلافَ الآخرِ لا اختلافَ العاملِ متوقفٌ على فهمِ كونهِ معرباً فتعريفهُ به دورٌ لا يُقالُ ، فلعلَّهما يحصلان معــاً فلا دورُ ، لأنَّا نقولُ : قد بيَّنا توقفَ التقدمِ[5] ، وأيضاً فانَّ ذلــكَ

---

(١) في ل : (بعد) ، وهو خطأ ·

(٢) (معه) : ساقطة من ل ، سهو من الناسخ ·

(٣) (وقد) ساقطة من ر ، وهو سهو من الناسخ ·

(٤) في ل : (فوقف) ، وفي ت (توقفه) ·

(٥) في ل : (نقدم الوقف) ·

لا يستقيم في الحدود ، لاستلزامه نفي التعريف ، لأنَّ التعريف يستدعي سبق المعرَّف على المعرِّف . فان قيل نحن نعقل إختلاف الآخر لاختلاف أمر مع الذهول عن حقيقة المعرب . قلت المقصود اختلاف يصح لغة ، وذلك متوقف وإنما أوقعه في ذلك أمران (١) : أحدهما أنَّ المعرب يستلزم الاعراب ، والاعراب ما يختلف الآخر به من حركة أو حرف ، فتوهم أن حقيقة المعرب ما حصل به ذلك ففسر به ، ولو كان الأمر كذلك لوجب أن يكون معرِباً بكسر الراء لا معرباً . الثاني أنَّ المعرب اسم مفعول من أعربت الكلمة إذا جعلت ذلك فيها فتوهم أنه يصح تفسيره بذلك كغيره ، وهو غلط فان مفعول أعربت يغاير المعرب لقباً ، بدليل صحة ما أعربْتَ الكلمة وهي معربة ، فمن قال ضرب خالدْ جعفرْ باسكانهما وبالعكس في هؤلاء ، ولو كان كذلك تناقضاً ، نعم سُمِّي المعرب المقصود معرباً لاستلزامه ذلك في وضع اللغة ، ويجب أنْ نفرِّق (٢) بين حقيقة الشيء وبين تعليل تسميته فقد تُسمي الشيء باعتبار لازم يتوقف على الحقيقة وبغير ذلك ممَّا لا يصح تفسيره به ولا يؤخذ في تعليل التسميات حقائق المسميات ولا لوازمها ، نعم لو فُسِّرَ المُعْرَب الذي هو مفعول أعربت حقيقة بذلك لكان مستقيماً كغيره لأنَّه مسماه ، والاولى في حده ذو تركيب نسبي غير مشبهة مبني الأصل ففي التركيب تنبيه على السبب ، وفي الباقي تنبيه على المانع ، فالذي وُجِدَ فيه موجب الاعراب بأيِّ التفسيرين شئت ، وهو التركيب وانتفى عنه المانع وهو الملقب بالمعرب في الاصطلاح ، والاعراب يُطْلَق مصدراً لأعربت وهو واضح ، ويُطْلَق على ما يختلف آخر المعرب به من حركة أو

(١) في ر : (شيئان) .
(٢) في ل (يعرف) .

حرف وهو المقصود في الاصطلاح وقد فسره كثير باختلاف الآخر للعامل ، فان أرادوا ما أردناه فلا مشاحة في التعبير ، وإن أرادوا خلافه ، فغير مستقيم ، لثبوت ما ذكرناه وفساد ذلك من وجهين : الأول الاتفاق على أن أنواعه رفع ، ونصب ، وجر ، وإن الضمة في قام زيد رفع ، والفتحة في ضربت زيداً نصب ، والكسرة في مررت بزيد جر . ونوع الجنس[1] يستلزم حقيقته فوجب ما ذكرناه . الثاني أن الاختلاف أمر معقول لا يحصل إلا بعد التعدد ، فيجب ألا تكون الحركة الاولى في التركيب الأول في كلمتها إعراباً إذ لا اختلاف في حال واحدة . وهو باطل ، ولو قدر صحته فتعسف مستغنى عنه ، قالوا : الاتفاق على أنها حركات الأعراب وحروف الاعراب وعلامات الاعراب يدل على أنها غيره ، قلنا هذا في اضافة الاعم الى الاخص ، لأن الحركات والحروف والعلامات تكون إعراباً وغيره ، فأضيفت الى الاعراب تخصيصاً[2] وبياناً بأنه المراد لا من إضافة الشيء الى نفسه وذلك جائز باتفاق ، وقد اعترض على حد المعرب أيضاً بأمور مزيفة[3] أحدها أنه حده بحد يدخل فيه الفعل ، لأنه قال ما اختلف آخره باختلاف العامل ، والفعل أيضاً يختلف آخره باختلاف العامل . الثاني أنه قد يختلف آخره باختلاف العامل كقولك منو ومنا ومني ، وليس بمعرب باتفاق . الثالث أن نحو هذين وهذان يختلف للعوامل اختلاف رجلين وليس عند المحققين معرباً .

وأجيب عن الأول أنه لم يقصد إلا الاسم فكأنه قال : هو الاسم الذي اختلف آخره ، وعن الثاني بأنه لم يرد إلا اختلافه

(١) كذا في الأصل وفي ر ، وفي بقية النسخ : (الشيء) .
(٢) كذا في ل ، وفي الأصل ب ، ت (تلخيصاً) ، وهو تحريف .
(٣) في و ، ت ش ، ب : ر (قريبة) ، وهو تصحيف .

باختلافِ العواملِ في لفظِ المتكلمِ بهِ لا في لفظِ غــيرهِ ، واختلاف (مَنُو وَ مَنَا و مَني) ليسَ[1] بعواملَ في لفظِ المتكلمِ بهَا ، وإنَّما هي لقصدكَ أنْ تحكيَ إعرابَ[2] ما استفهمتَ عنهُ ، وعن الثالثِ بأنَّ اختلافَهُ ليسَ للعاملِ بدليلِ قيامِ موجبِ البناءِ فوجبَ أن تحمَلَ على أنَّها صيــغٌ مختلفــةٌ للمرفوعِ والمنصوبِ في أصلِ وضعِهــا كالضمائرِ ، فكَما لا يحسنُ في الضمائرِ أنْ يُقالَ اختلفَ لاختلافِ العاملِ فكذلكَ هذهِ بعدَ ثبوتِ موجبِ البناءِ . قولهُ : « لفظــاً أو تقديراً » تقسيمٌ لاختلافٌ ، فصارت بعد تمام [١١ ظ] الحدِّ فلا يضرُ وإنْ كانَ ذاوٍ ، لأنَّهُ بعدَ أن تمَّ الحدُّ . وقولــهُ : « بحركةٍ أو حرفٍ » تقسيمٌ لفظيٍ . وقولهُ : « أو محلاً » معطوفٌ على « لفظــاً » تقسيمٌ للاختلافِ ، وصارتْ ثلاثةَ أقسامٍ لفظيٌ بحركةٍ ، ومحليٌ . ثُمَّ شرعَ في ذكرِ كلِّ واحدٍ منها .

قولهُ : واختلافهُ لفظاً بحركةٍ في كلِّ ما كانَ حرفُ إعرابــهِ صحيحاً أوْ جاريــاً مجراهُ .

قالَ الشيخُ : ونَعْني بالصحيحِ ما ليسَ آخرهُ ألفاً ، ولا ياءً ، ولا واواً ، والجاري مجراهُ قسمانِ : قسمٌ يجري مجراهُ في جميــعِ وجوهِ الاعرابِ ، وهو كلُّ ما كانَ آخرهُ واواً أو ياءً قبلَها ساكنٌ ، وقسمٌ يجري مجراهُ في بعضِ وجوهِ الاعرابِ دونَ بعضٍ ، وهــو ما آخرهُ ياءٌ قبلَها كسرةٌ ، كقولكَ قاضٍ وغازٍ ، فهــذا في النصبِ يجري مجرَى الصحيحِ في كونهِ معرباً بحركةٍ لفظاً ، تقولُ : رأيت

(١) في ل : (باختلاف العوامل) ، وما أثبتناه أحسن .
(٢) في ر (الاعراب) ، ولا يستقيم معه السياق .

غازياً وقاضياً ، وفي الرفع والجرّ معربٌ تقديراً على ما سيأتي ، ولم يتعرَّضْ لتمثيل مجراه ، لأنّه سيذكره مفصَّلاً مبيَّناً في صنف الاعتلال . ثمّ قال : « واختلافه لفظاً بحرف » وهو القسمُ الثاني فقال « في ثلاثة مواضع في الاسماء الستة مضافة » وذكرَها الى اخرها ، وهذه رفعُها بالواو ونصبُها بالألف وخفضُها بالياء ، ولم يذكرْ ذلكَ اتّكالاً على أنّه معروفٌ لمن شرعَ في قراءة مثل كتابه .

قالَ الشيخُ : اختلفَ الناسُ في هذه الحروف ، فمنهم من يقولُ : هي حروفُ إعراب ، ومنهم من يقولُ : ليستْ حروفَ إعراب ولا يتحققُ ذلكَ إلاّ بالتفصيل ، فحرفُ الاعراب يطلقُ على الحرفِ الذي يعوره الاعرابُ لفظاً أو تقديراً كالدال من زيد والألف من عصاً ، ويُطْلَقُ على الحرفِ الذي يتغيرُ للاعراب ، وظاهرُ مذهب سيبويه أنّ له اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف ، كأنّه(١) قدر الحركةَ وأنّهم ضمّوا ما قبلَها للاتباع ثمّ سكّنوا للاستثقال ، وقالَ في الواو علامةُ الرفع ، فعلى هذا تكونُ حروفَ إعراب بالاعتبارين معاً وهو ضعيفٌ ، لأنّه خارجٌ عن قياس كلامهم لتقدير لم يعهدْ مثلهُ [وهو اجتماعُ](٢) إعرابين في كلمة . وقال أبو الحسن الربعي(٣) : أصله أبوكَ نُقلَت الحركةُ الى ما قبلها استثقالاً ونُقلَتْ في الجرّ وقُلبَتْ ياءً ، ونُقلَتْ في النصب

---

(١) كذا في ل ، وفي بقية النسخ (لأنه) .
(٢) (وهو اجتماع) : زيادة عن ر .
(٣) هو علي بن عيسى بن فرج بن صالح الربعي النحوي ، أخذ عن ابى سعيد السيرافي ثم لازم أبا علي الفارسي مدة طويلة وتوفي في شيراز سنة (٤٢٠هـ) . نزهة الالباء ص ٢١٣ ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/١١٨ .

وقُلِبَتْ الفاً[1] ، وهو أضعفُ مِمَّا تقدَّمَ ، لأنَّ فيه زيادةَ أنَّ الاعرابَ بالحركاتِ على غيرِ الآخر ، وتكونُ حروفُ إعرابٍ بالاعتبارين نظراً الى الاصل والحالِ ، وبالاعتبارِ الثاني دونَ الاول نظراً الى الحالِ . وقالَ أبو عثمانَ[2] : الاعرابُ بالحركاتِ والحروفُ لاشباعها ، وهو ضعيفٌ ، إذْ لم يعهدْ بمثلِ ذلكَ فصيحاً ، فليستْ حروفَ إعرابٍ بالاعتبارينِ معاً . وقالَ الفراءُ والكسائيُّ : الضمةُ إعرابٌ بالحركةِ ، والواوُ إعرابٌ بالحرف[3] ، وهو ضعيفٌ لم يُعْهَدْ مثلهُ ، وتكونُ حروفَ إعرابٍ بالاعتبارِ الثاني فقط والصحيحُ أنَّها بالحروفِ الاصليةِ أو بحروفٍ تدلُّ عليها ، كاعرابِ التثنيةِ والجمعِ بحرفي التثنيةِ والجمعِ ، وإنَّما أُعْرِبَتْ بالحروفِ لشبهها بالتثنيةِ والجمعِ على حدِّها من حيثُ كانَ التعددُ لازماً لهـا ، وآخرُها حروفُ علَّةٍ يمكنُ أنْ تتغيَّرَ لتغيرِ العاملِ كالتثنيةِ وجمعِ السلامةِ ، ولا نعرفُ خلافاً لمحقق في التثنيةِ والجمعِ ، وما يُحكَى عن الفراءِ أنَّها حروفُ إعرابٍ في نيةِ الحركةِ إنْ أرادَ أنَّ الحركةَ مقدرةٌ عليها تقديرَها في عصاً ، وجبَ أنْ يكونَ أصلُها ياءً ، أو واواً والفُ الحرف[4] لا أصلَ لها بالاتفاقِ ، وأيضاً فانَّه يوجبُ[5] أنْ تنقلبَ الياءُ في النصبِ والجرِّ الفاً ، وأيضاً فانَّهُ لم يثبتْ تقديرُ

---

(1) رأى الربعي : اذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، واذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، واذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب . الانصاف ١/١٧ .

(2) رأى المازني : الاعراب على الحرف الاخير وهذه الحروف نشأت عن إشباع الحركات الانصاف ١/١٧ .

(3) رأى عامة الكوفيين ، وهو الاعراب من مكانين . الانصاف ١/١٧ .

(4) الالف المشبعة ليس لها أصل ، لأنَّ الالف اما ان تكون منقلبة عن واو أو منقلبة عن ياء .

(5) (يوجبُ) ساقطة من ل .

في معربٍ ، والاختلافُ فيه حاصلٌ ، فصحَّ تشبيههُ بالتثنيةِ وبطلَ قولُ المخالفِ . وما يُحكى عن الزجاجِ لو كانَ الالفُ دليلَ الاعرابِ وهي علامةُ التثنيةِ لوجبَ أن يكونَ أنتما وهما معرباً لوجودِ علامةِ التثنيةِ ، قولٌ لم يصدرْ عن فطانةٍ ، وقولُ سيبويه أنّها حروفُ اعرابٍ[1] ، محمولٌ على الاعتبارِ الثاني وذلكَ واضحٌ من كلامهِ لا على الاولِ كما حُكيَ عن الفراء صريحاً وقد تقدَّمَ بطلانهُ ، وأمّا من يجعلُ التثنيةَ بالالفِ أبداً فهي حرفُ إعرابٍ على هذهِ اللغةِ لتقديرِ الاعرابِ عليها قالَ[2] :

٣٠ـ تَزَوَّدَ منّا بينَ أُذْناهُ ضَرْبَةً
دَعَتْهُ الى هابي التُّرابِ عَقيمُ

وأبو العباس[3] ينكرُ[4] هذهِ اللغةَ ، فإنْ قيلَ إذا جعلتمْ حرفَ العلَّةِ زائداً للاعرابِ أدَّى الى أنْ يكونَ في كلامِ العربِ اسمٌ متمكنٌ على حرفٍ واحدٍ ، والجوابُ عنهُ من أوجهٍ : أحدها أنَّ

(١) الانصاف ١/٣٧ .
(٢) البيت نسبه الرماني وابن منظور الى هوبر الحارثي ، ومجهول القائل في بقية المصادر ، ورواية الرماني : (سحيق) مكان (عقيمُ) ، ورواية ابن يعيش (طعنةً) مكان (ضربةً) ، انظر توجيه عراب ابيات ملغزة ٢/٧٨ ، الصاحبي ص ٤٩ ، ابن يعيش ٣/١٢٨ ، ابن عقيل ١/٥٩ ، همع الهوامع ١/٤٠ ، اللسان ٢٠/٢٢٦ .
(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الاكبر الازدي الثمالي ابو العباس المعروف بالمبرد ، قرأ كتاب سيبويه على الجرمي والمازني ، وروى القراءة عن المازني وروى عنه ابو طاهر الصيدلاني ونفطويه والصولي ، ولد سنة (٢١٠هـ) ووفي سنة (٢٨٥ أو ٢٨٦هـ) اخبار النحويين ص ٩٦ ـ ١٠٧ ، انباه الرواة ٣/٢٤١ ـ ٢٥١ ، غاية النهاية ٢/٢٨٠ ، نزهة الالباء ص ١٤٨ـ١٥٧ ، بغية الوعاة ١/٢٦٩ .
(٤) الانصاف ١/٣٥ .

ذلكَ إنّما يكونُ إذا لم يكنْ فيه بدلٌ منه ، ألا ترى أنّكَ إذا قلتَ : فمٌ كانت الميمُ بدلاً والواوُ في أخوكَ أيضاً بدلٌ ، وإنْ وافقتِ الحرفَ الاصلي في اللفظ بدليلِ ما تقدَّمَ ، ولا يبعدُ أنْ يكونَ الشيءُ جيءَ بهِ لمعنىً معَ أنّهُ بدلٌ ، ألا ترى أنَّ التاء في أُخْتِ للتأنيثِ معَ كونها بدلاً عن المحذوفِ ولا يبعدُ أن تكونَ [١٢ و] (أخوكَ) للاعرابِ معَ كونِها بدلاً كما أنَّ الالفَ في (الزيدانِ) حرفُ إعرابٍ مع كونِها للتثنيةِ فظهرَ الفرقُ بينهُ وبين ما أُلْزِمَ من أنْ يكونَ على حرفٍ واحدٍ . والوجهُ الثاني أنَّ ذلكَ إنّما ذُكِرَ في المعربِ بالحركاتِ وهذا ليسَ معرباً بالحركاتِ ، ولأنّهُ مُعارضٌ ، لأنَّ القولَ بهِ يؤدي الى أنْ يكونَ في كلامِ العربِ ما آخرهُ واوٌ وقبلَها ضمةٌ في اللفظِ ، وهو مرفوضٌ في الأسماءِ بالاتفاقِ . وقولهُ : « مُضافةٌ » إحترازٌ مِنْهَا مفردةً فإنَّ حكمَها على غيرِ ذلكَ ، وبعضُهم يقولُ : مكبرةٌ إحترازاً من التصغيرِ ، وقول العجاج[1] :

٣١ـ خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا

مردودٌ عليهِ . ومن قالَ إنَّ قولَهُ[2] :

٣٢ـ هِيَ مَا كَنَّتِي وَتَزْ
عُمُ أنِّي لَهَا حَمُو

---

(١) البيت في ديوان العجاج ص ٨٢ـ٨٤ ، وتمامه : (صهباءَ خرْطُوماً عقاراً قَرْقَفَا) ، قال البغدادي : والتقدير (وفاها) ، فحذف المضاف ، الخزانة ٢/٦٢ ، وانظر المقتضب ١/١٤٠ ، شرح الجمل ٢/٢٤٦ ، العيني ١/١٥٢ .

(٢) هذا البيت ذكره الجوهري ونسبه الى رجل من ثقيف ، الصحاح ٦/٢٣١٩ مادة (حَمَى) ، وفي تاج العروس لفقيد ثقيف ، ١٠/٩٨ (حَمُو) .

مثله غلطٌ فإنَّ الواوَ ههنا واضحةٌ في الاطلاقِ فلا تُحمَلُ علَى ما لم يثبت ، وهَنُوكَ عِنْدَ البصريينَ منها ، فلذلكَ ذكرهُ ، وكثيرٌ على أنَّها كَيَدٍ ، وحَمُوكِ بكسرِ الكافِ ، لأنَّ الأحماء أقاربُ زوجِ المرأة فالمخاطبُ بذلكَ النساءُ ، ولهذهِ الاسماءِ فصلٌ يأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالَى .

قولهُ : وفي كِلاَ مضافاً الى مضمرٍ .

< قالَ الشيخُ >[1] : اختلفَ الناسُ في أصلِ كِلاَ هَلْ أصله الواوُ ، أوْ أصلهُ الياءُ[2] . فمنْهمْ مَنْ قالَ : أصلهُ الواوُ ، والدليلُ عليه قولهمُ : كِلتَا ، والواوُ تبدَلُ منها التاءُ كثيراً ، وقولُ بعضِهمْ : إنَّها تاءُ تأنيثِ كتاءِ قائمةٍ مردودٌ بأنَّ تلكَ لا تكونُ وَسَطاً ، وقولُ بعضِهمْ : للالحاقِ مردودٌ بما يلزمُ مِنْ كِلْتَوِيّ ، ومنهمْ من قالَ : أصلُها الياءُ والدليلُ عليهِ إمالتُهمْ إيَّاها ، إذْ لا يميلونَ اسماً ثلاثياً على غيرِ الشذوذِ إلاَّ ما كانَ مِنْ ذواتِ الياءِ . ثمَّ لها[3] جهتانِ : احداهما الاضافةُ الى الظاهرِ ، فإذا أُضيفَتْ[4] اليهِ فاعرابُها بالحركاتِ تقديراً ، والدليلُ عليهِ أنَّها اسمٌ مفردٌ آخرهُ الفٌ فوجبَ أنْ يُعْرَبَ بالحركاتِ تقديراً كعَصَا ورحَى ، والدليلُ على أنَّهُ مفردٌ أنَّ حقيقةَ التثنيةِ والجمعِ فيهِ مفقودةٌ ، وأيضاً فإنَّ الفصيحَ كِلاَ الرجلينِ جاءَني ، ولو كانَ مثنَّى لوجبَ جاءاني ، قالَ تعالَى : { كِلْتَا الجنَّتَينِ آتَتْ

---

(١) (قالَ الشيخُ) زيادة للسياق .
(٢) انظر الانصاف ٢/٤٣٩ .
(٣) في ل (لكِلاَ) .
(٤) في ل (أُضيفَ) .

أَكُلُهَا }[1] ، وأيضاً فانَّهُ كانَ يجبُ أنْ يُقالَ : رأيتُ كلي الرجلين بالياء • وقالَ الكوفيونَ[2] : مثنَى فانْ أُريدَ مدلوله فصحيحٌ ، وإنْ أُريدَ أنَّه زيدَ في آخره ليدلَ[3] كالمثنى لفظاً ففسدٌ ، فانَّهُ لا يُعْرَفُ كِلْ ولا كِلتْ من كلامهم لشيءٍ مفردٍ ، ولو سُلِّمَ فكانَ يلزمُ أنْ يكونَ للاثنين من المُسمَّى بكلٍ وكلتٍ ، وإمَّا قوله[4] :

٣٣ـ في كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلامَى واحِدَهْ
كِلْتَاهُمَا قَدْ[5] قُرِنَتْ بِزَائِدَهْ

فمردودٌ ، فلو سُلِّمَ فالمرادُ كِلتى[6] ، والمعنى عليه والمطلوبُ كِلْتَا الواحِدَهْ ولو سُلِّمَ لكانَ يلزمُ أنْ يكونَ معرباً بالحروف مطلقاً ، والاخرَى إذا أُضيفَتْ الى المضمرِ وهو الذي ذكرهُ ، وفيه لغتان أَقْيَسهما وهيَ أَقَلُهمَا إجراؤهُ مجرَى عصاً ورحىً ، كالحكم إذا أُضيفَتْ الى الظاهرِ ، والأخرَى وهي أكثرُها أنْ تجْرَى مجرَى المثنَى فيعربُ بالحروفِ ، ووجههُ أنَّها أُضيفَتْ الى مثنى

---

(١) سورة الكهف الآية : ٣٣ •

(٢) انظر الانصاف ٢/٤٣٩ ، اتحاف فضلاء البشر ، وواحد كِلتا كِلتٌ وهو مذهب الكوفيين ص ٢٩٠ •

(٣) (ليدلَ) ساقطة من ب ، ت ، ش •

(٤) انشده الفراء ونسبه لبعض العرب ، والعيني قال : قائله راجز من الرجّاز لم أقف على اسمه ، رواية الفراء (مقرونةٌ بواحِدَةٌ) ورواية الانصاف والعيني (مَقْرونَةٌ بزائدَةٌ) ، والسلامة : العظم الذي يكون بين مفصلين ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٠ ، معاني القرآن ٢/١٤٢ ، الانصاف ٢/٤٣٩ ، الخزانة ١/٦٢ ، الاشموني ١/٧٧ ، العيني ١/١٥٩ •

(٥) في س ، ر (كِلْتاهُما مقرونةٌ بزائدة) ، وما أثبتناه يتفق مع ما ورد في المصادر •

(٦) في ل ، س : (كِلْتا) •

مُتَّصلٍ صارَ كأنَّهُ معهُ ككلمةٍ واحدةٍ ، فقوَى فيها أَمرُ التثنيةِ لفظاً ومعنىً فأُجرِيَتْ مجرَى المثنَّى في الاعرابِ • وقالَ أكثرُ البصريينَ : معربٌ تقديراً مطلقاً وقُلِبَتْ ألفهُ في النصبِ والجرِّ ياءً تشبيهاً لَها بألفِ لدى وعلى في لفظِها ولزومها الاضافةُ ، ولم يُقْلَبْ في الرفعِ ، لأنَّ لدَى وعلَى لا يقعانِ في الرفعِ فبقيتْ علَى حالِها[1] وهو جيدٌ ، لأنَّ ما ذكرناهُ أوْلى لقوةِ المناسبةِ المذكورةِ على ما ذكروهُ ، ولأنَّ قلبَ الالفِ في لدَى وعلَى على خلافِ القياسِ ، وأيضاً فانَّها الفٌ في مبني فلا يلزمُ مثلهُ في المعربِ ، ولأنَّهُ اسمٌ معربٌ اختلفَ آخرهُ عندَ اختلافِ العاملِ فوجبَ أنْ يكونَ إعراباً كغيره ، وكانَ ينبغي أنْ يذكرَ لفظَ اثنينِ في أنَّ حكمَهُ[2] هذا الحكمُ أيضاً ، ولا يستقيمُ تركه ، فانَّهُ لا يدخلُ في بابِ المثنَى ؛ لأنَّهُ ليسَ بمثنَى إذْ حقيقةُ المثنَّى مفقودةٌ فيهِ وهو مع ذلكَ معربٌ إعرابَ المثنَى وكذلكَ البواقي • ثمَّ ذكرَ القسمَ الثالثَ فقالَ : « وفي التثنيةِ والجمعِ علَى حدِّها » • ويعْني بقوله : « علَى حدِّها » الجمعَ الصحيحَ ، وإنَّما كانَ علَى حدِّها ؛ لأنَّهُ يُسلمُ فيه بناءُ الواحدِ كَما يسلمُ في المثنَى ، وذلكَ لأنَّ المثنَى لا يكونُ إلاَّ كذلكَ فالجمعُ انقسمَ قسمينِ : قسمٌ كذلكَ وقسمٌ ليسَ كذلكَ فعرَّفَ ما هو كذلكَ بأنَّهُ الذي علَى حدِّ التثنيةِ وجعَلهُما قسماً واحداً ، وإنْ كانا في الحقيقةِ قسمينِ ، لاشتراكهما فيما ذكرهُ من أنَّهما يُزادُ علَى الواحدِ منْهُمَا تلكَ الزيادةُ [١٢ ظ] وإلاَّ فهما مختلفانِ في الحقيقةِ معنَىً وإعراباً ، وكانَ ينبغي أن يذكرَ لفظةَ (أُلُو) لأنَّهُ يرْفَعُ بالواوِ وينْصَبُ ويُخفَضُ بالياءِ ولا يدخلُ في قسمٍ من أقسامهِ ، لأنَّهُ ليسَ بجمعٍ ولا مثنَى وكذلكَ كانَ

(١) انظر الانصاف ٢/٤٥٠ •

(٢) (حكمَه) : ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ •

ينبغي أنْ ينبّهَ علَى عشرينَ وبابه لأنّها ليستْ جمعاً لمَا اتصلتْ به الزيادةُ ، أمَّا في عشرينَ فواضحٌ وأمّا في غـيره فليستِ الثلاثون ثلاثاً مجموعةً لِمَا يلزمُ من صحة إطلاقِهـا على تسعةٍ وكذلـكَ البواقي •

قولهُ : واختلافهُ محلاً في نحوَ العَصَا وسُعْدَى •

قالَ الشيخُ : فالاختلافُ المحلي يكـونُ تارةً للتعذّرِ وتارة للاستثقالِ ، فالتعذّرُ في مكانينِ : أحدهما ما آخرهُ ألفٌ فيكونُ معرباً تقديراً في جميعِ وجوهه ؛ لتعذّرِ الحركة على الالفِ • والقسمُ الآخرُ ما آخرهُ ياءٌ متكلّمٍ ، وهو معربٌ بالحركاتِ تقديراً كقولـكَ غُلامي ودَلْوي ، فهذا قد استحقَ ما قبلَ الياءِ فيه الكسرُ قبـلَ مجيءِ الاعرابِ ، فلمَّا جاءَ الاعرابُ وجدَ محلّهُ يُنَـافي وجودَهُ فوجبَ تقديرهُ كالالفِ إذْ لا يمكنُ أن يكونَ الحـرفُ الواحدُ مضموماً مكسوراً ، ولا مكسوراً بكسرتينِ ، ولمّـا تعذّرَ ذلـكَ وجبَ تقديرهُ ، ومن زعمَ أنّهُ مبنيٌ غلطَ فإنَّ الاضافـةَ الى المضمرِ لا توجبُ بناءً ، ولا يجوّزهُ على قياسِ لغتِهمْ ، ومن زعمَ أنّهُ في حال الخفضِ معربٌ لفظاً وفي غيره تقديراً فعمدتهُ وجودُ الكسرةِ ، ويبطلهُ أنَّ تحققَ المفردِ ثابتٌ قبلَ التركيبِ وقد سبَقَتْ للمفردِ كسرةٌ لموجبٍ فلا أثرَ لموجبٍ طارىءِ والمعربُ محلاً لاستثقال ما في آخره ياءٌ قبلَها كسرةٌ وذلكَ في حال الرفعِ والجرِّ كقولكَ جاءَني قاضٍ ومررتُ بقاضٍ ، وكانَ يمكنُ أن يُقـالُ جاءَني قاضيٌ ومررتُ بقاضيٍّ إلاّ أنّـهُ مستثقلٌ فرفِضَ لاستثقاله وحُذفَت الضمـةُ والكسرةُ عن الياءِ فالتقى ساكنانِ هي التنوينُ بعدَها فحُذفَتْ لالتقاء الساكنينِ ، فصارَ قاضٍ في الرفعِ والجرِّ جميعاً ، ولا أعرفُ أحـداً

ذكرَ الاعرابَ المحلي بالجرِ ، وهو ثابتٌ مِنْ غيرِ شكٍّ في مثلِ ضاربي ونحوه في حال الرفعِ ، وبيانه أنَّ أصلَه ضاربوني باتفاقٍ فحُذفَت النونُ للاضافةِ ثُمَّ قُلبَت الواوُ ياءً على ما يقتضيه أصلُ الاعلالِ في مثلِها ، ثُمَّ أُدْغِمَتْ فتعذَّرَ اللفظُ بحرفِ الاعرابِ للاستثقالِ ، وهذا معنى المعربِ ، تقديراً بالحركاتِ ، وأيضاً فلو لم يكنْ معرباً تقديراً وجبَ أن يكونَ معرباً لفظاً أو مبنياً وذلكَ منتفٍ باتفاقٍ •

(فصل) قولهُ : والاسمُ المعربُ على نوعين : نوعٌ يستوفي حركاتِ الاعرابِ والتنوينِ ويُسمَّى المنصرفُ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : ظاهرُ كلامهِ وكلامِ النحويين أنَّ هذهِ القسمةَ في كونهِ منصرفاً وغيرَ منصرفٍ حاصرةٌ لجميعِ المعربِ ، وتفسيرهُمْ كلَّ واحدٍ من القسمينِ ينفي الحصرَ وذلكَ أنهم فسَّروا المنصرفَ ، بأنَّهُ الذي تدخلُه الحركاتُ الثلاثُ والتنوينُ لعدمِ شبهِ الفعلِ ، وفسَّروا غيرَ المنصرفِ بأنَّهُ الذي يُخْتَزَلُ عنهُ الجرُّ والتنوينُ لشبهِ الفعلِ ، ويُحرَّكُ بالفتحِ في موضعِ الجرِّ ، فعلى هذا تبقى أسماءٌ كثيرةٌ لا تدخلُ تحتَ واحدٍ منهما ، منها جمعُ المذكرِ السالمِ ، فانَّهُ لا تدخلهُ الحركاتُ الثلاثُ والتنوينُ فلا يكونُ منصرفاً ولا يُخْتَزَلُ عنهُ الجرُّ والتنوينُ ولا يُحرَّكُ بالفتحِ ولا يكونُ غيرَ منصرفٍ ، فلم يدخلْ تحتَ واحدٍ منهما وكذلكَ جميعُ ما أُعرِبَ بالحروفِ فانَّهُ لا يدخلُ فيما ذُكِرَ ، فدلَّ على أنَّهمْ لم يريدُوا الحصرَ وإنَّما أرادُوا أن الاسماءَ المعربةَ منْهَا ما هو منصرفٌ ، ولم يتعرَّضُوا لما عداهما لمَّا كانَ المقصودُ إنَّما هو المنصرفُ وغيرُ المنصرفِ ، أمَّا لو قيلَ المنصرفُ ما ليسَ فيه علتانِ من التسعِ وغيرُ

المنصرف ما فيه علتان وتأثيرهما فيما لولا هي لكان فيه ثلاث حركات وتنوين التمكين كان حصراً فيكون على هـذا رجلان اسم امرأة غير منصرف ورجلان تثنية رجل منصرف . ووقع في بعض النسخ بعد قوله : « كأحمد ومروان الا اذا أضيف ، أو دخله لام التعريف » ، وهو مستقيم غير مستغنى عنه ، وهو استثناء من قوله : « يختزل عنه الجر والتنوين » أي في جميع الاحوال الا في هذه الحالة ، فانه لا يختزل عنه الجر باتفاق ، ثم اختلف في كونه منصرفاً أو غير منصرف بناء على أن تأثيرهما ذهاب الجر والتنوين أو ذهاب التنوين وكان الجر تبعاً لذهاب التنوين فيهما فلما زال التنوين بغير ذلك فقد فقد موجب زوال الجر [١٣ و] . فذهب الزجاج ومتابعوه الى أنه منصرف ، لأن ذلك من خواص الاسماء فبعده من شبه الفعل فكان مانعاً ، فرد الى أصله وقد ألزم اذا وقع فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف خفض . وأجيب بأن هذه في المعنى العوامل فلا بد من انضمامها الى ما ذكر لتنصرف فاذا انفردت لم تؤثر . وأيضاً فان اللام والاضافة يقومان مقام التنوين ، فكأنه منون بخلاف غيرهما ، وأيضا فان ذلك يتغير به نفس المدلول ، والعوامل لا تغيره عن مدلوله ، وذهب جماعة الى أنه غير منصرف كما تقدم ، وقال أبو علي : لا أقول منصرف لوجود العلتين ولا غير منصرف ؛ لأن التنوين لم يذهب بهما ، وقول أبي علي قول من لم يدر ما هو المنصرف وغير المنصرف .

(فصل) قوله : والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنتان من أسباب تسعة أو تكرر واحد الى آخره .

قالَ الشيخُ : كلُّ واحدٍ من هذه الأشياءِ يُسمَّى سبباً في إصطلاحِ النحويينَ ، وإنْ لَمْ يكُنْ مستقلاً في إثباتِ الحكمِ . والذي يدلُّ عليه [1] قولهم إذا اجتمعَ فيه سببان ، ولَوْ لَمْ يكنْ كلُّ واحدٍ يُسمَّى لم يقلْ فيه سببان [2] ثُمَّ أَخذَ يذكرها واحداً واحداً . قالَ : وهي العلميةُ وقد تقدَّمَ معناها ، وهي سببٌ لا شرطَ لهُ بَلْ [3] أي علّةٍ اتفقَ وجودُها معَها أثّرتْ ، والتأنيثُ اللازمِ لفظاً أو معنىً ، يعني باللازمِ الذي لا يفارقُ الكلمةَ بوجهٍ ، وذلكَ إنّما يكونُ إذا كانَ ألفاً مقصورةً أو ممدودةً ، أو كانَ معَ العلميةِ ، فإنْ لَمْ يكنْ كذلكَ لَمْ يكُنْ سبباً بدليلِ قولهِم : مَرَرْتُ بامرأةٍ قائمةٍ ، فلو كانَ التأنيثُ لمجرَّدهِ سبباً لامتنعَ قائمةٌ ههنا [4] من الصرفِ ، لأَنَّ فيه التأنيثَ والصفةَ ، ولكنَّهُ لمّا كانَ غيرَ لازمٍ لم يُعْتَدَّ به ، ومعنى انتفاء لزومه أَنَّكَ تقولُ : قائمٌ للذاتِ التي قامَ بها القيامُ ، كما تقولُ : قائمةٌ للذاتِ التي قامَ بها القيامُ أيضاً فصارت التاءُ تثبتُ وتُحذَفُ والمعنى بحاله . فلو سميتَ رجلاً أو امرأةً بقائمةٍ لكانَ التأنيثُ معتداً به ، لأَنَّهُ صارَ لازماً للعلميةِ فصارَ اللزومُ إنّما يحصلُ في مثلِ ذلكَ بالعلمية [5] ، وإنّما امتنعَ الاسمُ من الصرفِ عندَ اجتماعِ سببينِ من هذهِ الاسبابِ ، لأَنَّ هذهِ الاسبابَ كلّها فروعٌ ، فإذا اجتمعَ في الاسمِ سببانِ صارَ بهما فرعاً من جهتينِ . أحدهما أَنَّ الاسمَ يُخْبَرُ به ويُخْبَرُ عنه ، والفعلُ يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنهُ ، وما أُخْبِرَ به وأُخْبِرَ عنه كانَ أَصلاً ، لأَنَّهُ يستقلُ كلاماً فلو لَمْ تكنْ الافعالَ لأستقلتِ

---

(١) في و (على) ، وهو تحريف .
(٢) في ب تأخر حوالى ثمانية اسطر ، وتقدم المتأخر مكانها .
(٣) بَلْ ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .
(٤) (ههنا) ساقطة من ش ، وهو سهو .
(٥) في ش ، س ، ز سبعة أسطر مقدمة على بعضها .

لذلك[1] ، وأمَّا فرعيةُ هذه الأسبابِ ، فالتعريفُ فرعُ التنكيرِ معنًى ولفظاً (ثُمْ من تعرفهُ مسبوقٌ بجهله ، واللفظ واضحٌ ، والتأنيثُ فرعُ التذكيرِ معنىً ولفظاً)[2] ، أمَّا المعنَى فلتغلبِ المذكرِ ، وإنْ شيئاً يُطلَقُ على الأشياءِ كلِّها واللفظُ واضحٌ كقولكَ قائمٌ ثُمَّ تقولُ قائمةٌ ، ووزنُ الفعلِ فرعٌ على وزنِ الأسمِ والوصفُ وما بعدَهُ واضحٌ[3] ، والوجهُ الثاني أنَّ الأفعالَ مشتقةٌ من الأسماءِ ، والمشتقُ فرعٌ من المشتقِ منهُ ، فلمَّا كانَ فرعاً من جهتينِ أَشْبهتْهُ الاسماءُ التي هي فرعٌ من جهتينِ فتُطعَتْ عمَّا قُطِعَتْ عنهُ الافعالُ وهو الجرُ والتنوينُ ، أَو قُطِعَ عن التنوينِ وتبعهُ الجرُ ، لأَنَّهُ ملازمهُ فإذا انتفَى من غيرِ عوضٍ انتفَى معَهُ • فإنِ قيلَ كونُ الاسمِ عاملاً[4] فرعٌ على الفعلِ فينبغي على هذا إذا انضمَ الى الاسمِ العاملِ سببٌ آخرُ أنْ يمتنعَ من الصرفِ • فالجوابُ عنهُ من وجهينِ : أَحدهما أنَّا[5] لا نسلِّمُ الفرعيةَ ، بَلْ هما سواءٌ (في اِقتضاء العمل ، والعملُ إنَّما هو[6] باقتضاء الكلمة في المعنىَ ، وكما أَنَّ الفعلَ[7] يقتضي متعلّقاً فالاسمُ المقتضي متعلّقاً كذلكَ)[8] ألا ترى أَنَّ ضارباً في اقتضاء ضاربٍ ، ومضروبٍ كَضَرَبَ في اِقتضاء ذلكَ • الثاني سلّمنا أَنَّ كونهُ عاملاً فرعٌ إلاَّ أَنَّهُ لم يُعْتَبَرْ إلاَّ

---

(1) في ر أخّر أربعة أسطر الى ما بعد (فافترق البابان) ، والتقديم والتأخير كثير في هذه النسخة •
(2) ما بين القوسين : ساقطة من ت ، ب ، س ، وهو سهو من الناسخ•
(3) في ب أعاد السقط السابق ، أي الذي سقط في رقم (2) •
(4) (عاملاً) : ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ •
(5) في ل : (أنّهُ) ، وهو تحريف •
(6) في ر : (باقتضاء) ، ساقطة •
(7) في ر : (يعملُ لأنّهُ) ، وما اثبتناه أحسن •
(8) ما بين القوسين : ساقط من ت ، وه وسهو من الناسخ •

معانٍ يصيرُ الاسمُ بِهَا فرعاً عن غيرِه لا معانٍ يشتركُ فيهَا الاصلُ والفرعُ ، ألا ترى أنَّ العُجمةَ إنَّما اعتُبِرتْ ، لأنَّ الاسمَ إذا قامتْ بهِ العُجْمةُ صارَ أعجمياً فيكونُ فرعاً على العربيةَ ، فالذي الاسماءُ بالدلالةِ فهو مستغنٍ والفعلُ غيرُ مستغنٍ ، أوْ لأنَّها لَمَّا وُضعتْ للأخبارِ بِهَا خاصةً على جهةِ الايجازِ والاختصارِ فيمَا يُسْتَقَلُ بهِ الاسماءُ كانتْ داخلةً عليها بعدَ استقلالِها وكانتْ فرعاً أُعْتُبِر إنَّمَا هي معانٍ [٣١ ظ] فروعٌ تقومُ بالاسمِ فيصيرُ فرعاً على أنَّ[١] ذلكَ المعنَى غيرُ موجودٍ فيهِ وما ذكرتموهُ إنَّما هو معنًى اشتركَ فيهِ الاسمُ والفعلُ جميعاً فلَمْ يتحققْ فيهِ كونُ الاسمِ فرعاً عمَّا ليسَ ذلكَ فيهِ ، بَلْ فرعٌ عمَّا ثبتَ ذلكَ فيهِ[٢] فافترقَ البابانِ[٣] .

(والمعنوي كذلكَ كقتيل للمؤنث فانَّهُ لا يكونُ معتبراً فيه التأنيثُ إلاَّ معَ العلميَّةِ فثبتَ أنَّ التأنيثَ اللفظي بالتاءِ ، والمعنوي مشروطٌ سببيتهُ بالعلميةِ فلو سمَّيتَ مذكَراً باسمٍ موضوعٍ في الأصلِ لمؤنثٍ مجرَّدٍ عن التاء علماً أو غيرَ علمٍ زائداً على ثلاثةٍ نحوَ زينبَ وعنَاقٍ ، لم تصرفْهُ بخلافِ رجلٍ سمَّيتَ بربابٍ ، لأنَّهُ ليسَ للمؤنثِ في الاصلِ ، لأنَّهُ اسمٌ للسحابِ ، وكذلكَ حائضٌ وطالقٌ ونحوهُ ، لأنَّهُ مذكرٌ في الأصلِ وُصفَ بهِ مؤنثٌ ، فانْ كثُرَ استعمالهُ لمذكرٍ كراعٍ ساغَ الوجهانِ وفي نحو شمالٍ وجنوبٍ وجهانِ بناءً على أنَّها صفاتٌ وأسماءٌ مؤنثةٌ)[٤] .

---

(١) في ل : (أمرٌ) ، وهو وهم .
(٢) (فيهِ) : ساقطة من ر .
(٣) في ر : أعاد أربعة الأسطر التي أخرت في رقم (١) في الورقة السابقة .
(٤) ما بين القوسين ساقط من ش ، وهو سهو من الناسخ .

قولهُ : ووزنُ الفعلِ الذي يغلبُ عليهِ في نحو أَفْعَلَ فإنَّهُ فيهِ أكثرُ منهُ في الاسمِ .

قالَ الشيخُ : هذا قولُ المتأخرينَ ، وأَمَّا المتقدمونَ فيقولونَ المعتبرُ إمَّا زنةُ الفعلِ التي أَولها زياداتٌ من زياداتِ الافعال كأَحمرَ أو المختصةُ وهذا أَولَى ، لأَنَّا إذا أَخذنا الغلبةَ فلا تثبتُ لنا أَنَّ (أَفْعَلَ) في الافعال أكثرُ منهُ في الاسماء ، بَلْ ربَّما ثَبَتَ عكسُ ذلكَ ، فإنَّ (أَفْعَلَ) اسماً يُبْنَى من كلِّ فعلٍ ثلاثي للتفضيلِ فيمَا ليسَ بلونٍ ولا عيبٍ ، ويُبْنَى من الالوانِ والعيوبِ لغيرِ التفضيلِ ، وقد يكونُ من غيرِ فعلٍ كأَرْنَب وشبهه ، وأَفْعَلَ ، الفعلِ إنَّما يكونُ عن بعضِ أَوْزَانِ فَعَلَ وليس بالأكثرِ ، ويكونُ من غيرِ فعلٍ نادراً قليلاً كقولكَ أَشكلَ وأغدَّ ، فثبتَ أَنَّ (أَفْعَلَ) في الاسمِ أكثرُ منهُ في الفعلِ ، وقد اعتُبِرَ اتفاقاً ، وأيضاً فإنَّ فاعَلَ في الاسماء قليلٌ نادرٌ كخاتَمٍ ، وفي الافعال كثيرٌ كضارَبَ وقاتَلَ ولم يُعْتَبَرْ باتفاقٍ ؛ فإنَّكَ لو سمَّيتَ رجلاً بخاتمٍ صرفتهُ باتفاقٍ . قولهُ : « أَوْ يخصُّهُ في نحو ضَربَ إنْ(٥) سُمِّيَ بهِ » ، لأَنَّهُ لا يدخلُ في الاسماء إلاَّ بجعله علماً منقولاً ، وإلاَّ فليسَ مخصوصاً بالفعلِ ، فامَّا ما جَاءَ في نحو دُئِلَ : سمُ دويبةٍ تشبهُ ابن عرسٍ ، وقد جَاءَ في شعرِ كعبِ بن مالكٍ يصفُ جيشَ أَبي سفيانَ حينَ غزَا المدينةَ بعدَ بدرٍ بمائتي راكبٍ :

٣٤ـ جَاءُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ
مَا كَانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ[1]

عَارٍ مِنَ النَّصْرِ والدُّثَاءِ[2] وَمِنْ
أَبْطَالِ أَهْلِ النكاءِ والأسَلِ

فتسميتُهُ للجيشِ بِمَا نُقِلَ ، عن الفعلِ فغيرُ معتدٍ[3] بهِ لشذوذه ، وأَمَّا اسمُ القبيلةِ فلا يردُ كضُرِبَ لو سُمِّيَ بهِ ، وأَمَّا بَذَّرَ وعَثَّرَ وخَضَّمَ فاعلامٌ منقولةٌ عن الفعلِ ، وأَمَّا بَقَّمُ فاسمُ جنسٍ أعجمي ولو سمِّيت بهِ لمْ ينصرفْ للعلميةِ ووزنِ الفعلِ لا للعجمة ، فقدْ ذهبَ عيسى بن عمر[4] الى كونهُ فعلاً في الاصلِ معتبرٌ في الاسبابِ كَضَرَبَ وعَلِمَ إذا سُمِّيَ بهِ واحتج بقولِ سحيم :

---

(١) البيتان لكعب بن مالك في الديوان ورواية الديوان (مَبْرَكُهُ) مكان (مُعْرَسُهُ) ، (إلا كَمَفْحَصِ) مكان (كَمُعْرَسِ) ، (الدعاءُ) ، (والبطحاءُ) مكان (النكاءَ) ، مَعْرَسُهُ : المكان الذي ينزل فيه الجيش . الدُّئِل : دويبة شبيه ابن عرس . رواية شواهد الشافية (عار من النسل والثراء) وفسّرَ النسل بالولد ، ولا يستقيم معه المعنى . الديوان ص ٢٥١ ، ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري ص ٤٧٧ ، اخبار النحويين للسيرافي ص ١٤ ، المصنف ١/٢٠ ، ابن يعيش ١/٣٠ ، شواهد الشافية ١٤ ، المبهج في تفسير اسماء شعراء الحماسة ص ٧ ، الصحاح ٤/١٦٩٤ ، العيني ٤/٥٦٢ .

(٢) في ل (الرأى) ، وما اثبتناه اصح .

(٣) في ل وزادَ على جهة ، وهو وهم .

(٤) انظر الكتاب ٢/٧ .

٣٥ـ أَنَا بنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا
مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعرِفُوني[١]

وهو عِنْدَ سيبويه محمولٌ على تقديرِ الجملة[٢]، إمَّا محكيَّةً صفةً لمقدَّرٍ: أي رجلٍ جَلاَ أو مُسمَّى بِهَا، والمعتبرُ في وزنِ الفعلِ الصفةُ حتَّى لو غيرت على وجهٍ يخرجُ بهِ عن العلميةِ والاختصاصِ لم يُعْتَبَرْ كَما لو سُمِّيَ بِضَرْبٍ بعدَ تخصيصه بإسكانِ الراءِ، وكَما لو سُمِّيَ بقِيلَ وبِيعَ ورُدَّ ونحوِهِ، لأنَّ المعتبرَ الصيغةُ التي لا اسمَ عليهَا، وقدْ رُجِعَ بالإعلالِ الى زِنةِ الاسماءِ بخلافِ نحوَ يَهَبُ، وأَشَدَّ، وأَحْسَنَ، أمَّا (يَهَبُ) فلأنَّهُ لم يرجعْ بالاعلالِ الى زنةِ اسمٍ، وأمَّا أشَدَّ وأَحْسَنَ فلأنَّ المعتبرَ زنةُ أَفْعَلَ أولهُ زيادةٌ كزيادته وذلكَ باقٍ، لأنَّ الادغامَ والتصغيرَ في ذلكَ سائغٌ وهو فَعَلَ، ونحوُ أسَرُ ويأسِرُ ويسعُ ويهودُ ونحوُهُ إنْ جعلتَ أولَهُ زيادةً لم تصرفْهُ وإلاَّ صرفتهُ، ولو سُمِّيَ بأسْجَارَ لبقلةٍ أو أَرْدَبَ لم تصرفْهُ، لأنَّهما مثلُ إحْمَارَ واحْمَرَّ، ولو سُمِّيَ بأُعطِيَ بضمِ الهمزةِ ماضياً أو مضارعاً لم ينونْ في حالِ الرفعِ والجرِّ على قولِ سيبويه، ولو سُمِّيَ باضْرِبْ ونحوهِ قطعتَ الالفَ ليكونَ مماثلاً للاسماء كاثْمِد بخلافِ ابنِ وامرِىءٍ علماً • قوله: « والوصفيةُ في نحو أَحْمَرَ » المرادُ بالوصفيةِ كونُ الاسمِ موضوعاً لذاتٍ باعتبارِ معنىً هو المقصودُ، وقد تغلبُ

---

(١) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي جاهلي، الثّنايا: جمع ثنيةٍ وهي الطريق في الجبلِ، طلاّعُ: مبالغة في القوة على ركوب الصعاب، الكتاب ٢/٧، ابن يعيش ١/٦١، المقرب ١/٢٨٣، شرح الجمل ٢/١٦٢، المغنى ١/١٦٠، الخزانة ١/١٢٣، العينى ٤/٣٥٦، الاشمونى ٣/٢٦٠ •
(٢) الكتاب ٢/٧ •

بعضُ الصفاتِ في إستعماله اسماً مطَّرحاً وصفيتهُ فتكونُ الوصفية الأصليةُ معتبرةً كقولهم : أَدْهمُ للقيدِ [١٤ و] وأَرقمُ للحيةِ . قالَ سيبويه : لم يختلف العربُ في منعِ صرفهما[1] ، وأَسودُ : للحيةِ منهما في التحقيقِ ، وأمّا أَجْدَلُ للصقرِ وأَخْيَلُ لطائرٍ فيه خيلان ، وأَفْعى[2] للحية ، فقدْ نقلَ سيبويه أنَّ بعضَ العربِ تركَ صرفهُ ، وهو وهمٌ لأنَّها ليستْ بصفاتٍ في الاصلِ فتُوهمتْ الوصفيةُ لكونِ أَجْدَلَ من الجدلِ وهو القوةُ ، وأَخْيَلَ للخيلانِ ، وتُوهمَ أنَّ أفعى بمعْنَى : خبيث ، وأَخْيَلَ ذُو خيلان . وجرَى الخلافُ في (أَوْلَ) بناءً على أنَّهُ (أفعَل) كقولِ سيبويه أو (فَوْعَل) كقولِ بعضهم ، والفرقُ بينَ أَرْمَلَ وأَسْود اسماً للحية خلافاً لسعيد الاخفش[3] أنَّ أرملاً إمّا اسمٌ في الأصلِ وُصِفَ[4] به كأَرْبَعٍ بخلافِ أَسْوَدَ ، أو أنَّهُ وصفٌ في الاصلِ قابلٌ للتأويلِ فكانَ كيعمل فإنْ أُورِدَ أَسْوَدُ للحيةِ الأُنثَى ، أُجيبَ بأنَّها طارئةٌ بعدَ استعمالِه اسماً .

قولهُ : والعدلُ خروجهُ عن صيغةٍ الى أُخرى في نحو عُمرَ وثلاث .

قالَ الشيخُ : والعدلُ على ضربين : ضربٍ تُعْلَمُ عدليتهُ بالنظرِ اليهِ في نفسهِ ، وضربٍ لا تُعْلَمُ إلاَّ بحكمِ منعهم صرفَهُ .

---

(١) الكتاب ٢/٥ .

(٢) (أفعى) ساقطة من ت ، وهو سهو من الناسخ .

(٣) هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة المشهورة بالاخفش الاوسط ، من مشاهير نحاة البصرة ، قرأ النحو على سيبويه ، روى عنه ابو حاتم السجستاني توفي سنة (٢١٠هـ) . أخبار النحويين ص ٥٠ ، ٥١ ، انباه الرواة ٢/٣٦ ، ٤٤ ، نزهة الالباء ص ٩١ ، بغية الوعاة ١/٥٩٠ ـ ٥٩١ .

(٤) كذا في ر ، وفي الاصل : (وصفه) .

فمن الأول قولهم : آحادُ وثُناءُ [١٤ و] وثلاثُ ورباعُ وموحدُ ومَثْنَى ومثلثُ ومربعُ ، فهذا تُعلَمُ عدليته لأنَّ الاصلَ في أسماءِ الاعداد والالفاظ المشهورة ، وهي واحدٌ واثنانٌ وثلاثةٌ ، فكان قياسُ ذلكَ أنْ يقالَ ثلاثةَ ثلاثةً فلمَّا غيروا الصيغةَ كانَ عدلاً محققاً ، وقد أجازه قومٌ ، الى عُشارِ فقالُوا يصحُ قياساً على أنَّهُ قَدْ جاءَ في شعرِ الكميتِ[١] :

٣٦ـ وَلَمْ يَستَريثُوكَ حتّى
رَمَيتَ فَوقَ الرِّجالِ خِصالاً عُشارا

وفي شعرِ خداش[٢] :

٣٧ـ تَظَلُّ الطَيْرُ عاكِفَةً عليه
مُرَنَّقَةً وأَنْجِحَةً عُشارا

وزعمَ قومٌ أنَّهُ يقالُ وَحدانِ الى عَشْرانِ ، وزعمَ قومٌ أنَّ المانعَ[٣] في ذلكَ تكريرُ العدلِ ، لأنَّهُ معدولٌ في اللفظِ عن اثنينِ ، وفي المعنَى عن اثنينِ اثنينِ . وقولُ بعضِهم : إنَّها معرفةٌ لامتناعِ اللامِ . وقولُ آخرينَ إنَّهُ جمعٌ لزيادةِ معناهُ على الواحدِ رديءٌ ، ومنها فُعَل في التأكيدِ كَجُمَع وكُتَع وبُصَع وبُتَع ، أمَّا عن

(١) البيت من قصيدة للكميت يمدح بها أبانَ بن الوليد ، ويبيّنَ بانه بلغ مبلغ الرجال في سن الحداثة وعلاهم بعشر خصالٍ ، الخصائص ١٨١/٣ ، مجاز القرآن ١١٦/١ ، ابن يعيش ٦٢/١ ، ادب الكاتب لابن قتيبة ص ٤٥٨ ، الخزانة ٨٢/١ ، اللسان مادة (عشر) همع الهوامع ٢٦/١ ، الصحاح مادة (عشر) ٧٤٧/٢ .

(٢) وقفت الطير مقابلة له وهي صافة اجنحتها لا تمضي عنه على هيئة جماعات كل جماعة عشار ، عشار ، انظر اساس البلاغة ٧٥/٢ ، ٢٣٩ .

(٣) في ل (من) ، وهو خطأ .

جُمَع وكُتَع فإنَّه قياسُها على قول إذ مُفردها جَمْعَاء كحَمْرَاء وحُمْر ، وإمَّا عن جمعاوات إذ مُذكَّرهُ أَجْمَعُونَ ، واعتراضُ أبي علي على أنَّهُ لا يستقيم أنْ يكونَ عن جُمع لأنَّ فعلاء المجموعُ مذكره بالواو والنون ليس قياسه فعلاً واضحٌ .

ومنها أُخَر وهوَ جمعُ الأُخرى ، والأُخرى تأنيث آخَر ، وآخر من باب أفعل التفضيل ، وقياسُ جميع[1] بابه إذا قُطِعَ عن الاضافة أنْ لا يُستعمَلَ إلاّ باللام فاستعماله بغير لام عدولٌ عمَّا فيه اللامُ ، واعتراضُ أبي عليٍّ بأنَّهُ لو كانَ كذلكَ لوجبَ أَنْ يكونَ معرفةً[2] كسَحَرَ وغيره ظاهرٌ ، وأُجيبَ بأنَّهُ لا بُعْدَ في استعماله نكرةً بعدَ حذف اللام المانعة ، والأَوْلى أَنْ يكونَ معدولاً عن آخر من كذا ، لأنَّهُ قياسُ ما قُطِعَ عن اللام والاضافة ويندفعُ الاعتراضُ . وجميعُ البابِ معدولٌ عن الاوَّل ؛ ولكنَّهُ لم يؤثر إلاَّ في آخر لكون غيره لا يقبلُ التأثيرَ ، أو يقبلُ ولكن فيه علتانُ غيرُه . وجميعه معدولٌ عن الثاني إلاَّ آخر للمفرد ، فانَّه باقٍ على صيغته ، ومجردٌ من حذفِ مَنْ لا يوجبُ عدلاً ، وآخرُ بابه لِمَا فيه من الاشتقاقِ اقتضى وضعه أَنْ يكونَ بعدَ ذكرِ متقدِّمٍ ، والتزموا أنْ يكونَ من جنسه ، ولمَّا كانَ المتقدِّمُ هو المرادُ منه ، لو أتوا بها لكانوا في غنىً عنها فالتزموا حذفَها لذلكَ ، ولمَّا التزموا[3] حذفها[4] ، عاملوهُ معاملةَ ما ليسَ فيه من الصفاتِ[5] .

---

(١) في ش (جمعه أنه) ، وفي ل (أجمع) ، وفي ت جميعه .

(٢) شرح ابن الحاجب على كافيته ص١٢ .

(٣) في ل (لذلك) .

(٤) (لذلك ولما التزموا حذفها) ساقطة في ل ، وسقوطها سهو من الناسخ .

(٥) في ل زيادة على بقية النسخ حوالي سطرين ، ولما كانت هذه الزيادة منقولة من أمالي ابن الحاجب ـ كما ذكرت في الدراسة ـ لذلك لم اذكرها هنا .

والثاني مِن المعدولِ وهو الذي لا يُعرَفُ إلاَّ بمنعهم صرفَه ، نحو قولهم عُمَر وزُحَل وشبهه فنحو ذلكَ لا مجالَ للقياسِ فيه ، وإنَّما يُمنَعُ مِن الصرفِ ما مُنِعَ منه ويُصْرَفُ ما صُرِفَ ، فاذا مُنِعَ حُكِمَ عليه فيه بالعدل ليكونَ على قياسِ لغتهم في منعِ الصرفِ لسببينِ وليسَ فيه ما يمكنُ تقديرُه معَ العلميةِ من الاسبابِ سوى العدلِ ، وذلكَ ظاهرٌ ولَوْ لَمْ يُقدَّرْ لوجبَ أنْ يكونَ السببُ الواحدُ مانعاً من الصرفِ ، وهو خرمُ قاعدةٍ معلومةِ الاطرادِ أوْ صرفُه وهو خلافُ لغةِ العربِ ، وإذا صُرِفَ وجبَ أنْ يُقدَّرَ أَصلاً غيرَ معدولٍ ، إذْ تقديرُ المعدولِ يفسد[1] معَ الاستغناء عنهُ ، والأكثرُ في لغتهم منعُ صرفِ فُعَل علماً ، وَجاءَ الصرفُ قليلاً كقولهم : هذا أُدَدٌ مصروفاً وكذلكَ لُبَدُ اسمُ النسرِ المعروف ، وأمَّا قُزَحُ اسمُ رجلٍ أو موضعٍ بالمزدلفة ، وقوسُ قُزَحَ فغيرُ مصروفٍ [١٤ ظ] سُمِّيَ بِفُعَل ما ليسَ مُسمًّى به في لغةِ العربِ ولم تثبتْ كيفيةُ استعماله فقيلَ الأَوْلَى منعُ صرفه إجْرَاءً له على الأكثرِ ، وقيلَ الأَوْلَى صرفُه لأنَّهُ القياسُ وتقديرُ العدل على خلافِ القياسِ ، وفي كلامِ سيبويه ما يدلُ على أَنَّهُ إنْ كانَ مشتقاً من (فَعْل) مُنِعَ وإلاَّ صُرِفَ .

ومنها سَحَرُ وهو معدولٌ عن السَحَر الذي هو قياسُ تعريفِ مثله مِن النكراتِ قبلَ العلميةِ ، وجُعِلَ علماً كأمسِ عِنْدَ بني تميم في الأمرينِ . وأَمَّا أَهلُ الحجازِ فبَنَوا أَمسِ لتضمنِه معنَى لامِ التعريفِ ووجبَ تقديرُ ذلكَ للاحكامِ الدالة عليه في اللغتين ، ولو قيلَ في سَحَرَ أَنَّهُ مبنيٌ كأمسِ لم يكُنْ بعيداً وإنْ اختَلَفتِ

(١) في و ، ب ، س (تغيير) .

الحركتان . وأما نحو سَحَراً وضحىً وعَشاءً وعَتْمَةً ومَساءً ، وأنْتَ تريدُ ضحى يومِكَ وعشيَّتَه وعتمةَ ليلتِكَ ومساءَها وسَحَراً بعينه ، فلو قُصِدَ فيهِ الى تضمّنه معنى الحرفِ لبُني ، ولو قُصِدَ فيه الى العلمية مع العدلِ لمُنِعَ مِنَ الصرفِ ولكنَّهم جعلوهُ معدولاً عمَّا فيه الألفُ[1] واللامُ لا علماً فلذلكَ انصرف وإنَّما لم يُقَدَّرِ العاميةُ دونَ العدلَ لِما يلزمُ من منعِ صرفِ عَشيَّةَ وعَتْمَةَ للعلميةِ والتأنيثِ وهي مصروفةٌ باتفاقٍ . ومن ثَمَّ لم يقلْ إنَّ المانعَ في جُمَعَ وبابهِ العدلُ والتعريفُ لِما يلزمُ مِنْ منعِ صرفِ عَشيَّةَ على كلِّ تقديرٍ ، ولذلكَ اشترطَ المحققونَ أنْ يكونَ التعريفُ بالعلميةِ ، والمانعُ عِنْدَنا العدولُ والصفةُ الاصليةُ المقدرةُ فيهِ كأنَّ أصلَهُ بمعنى مُجْتَمِع[2] . وقولُ الخليلِ[3] في جُمَعَ هو معرفةٌ بمنزلةِ كُلِّهم يعني أنَّ الأضافةَ في المعنى مقدرة بياناً لصحة جريه على المعرفة توكيداً لا بياناً للمانعِ مِنَ الصرفِ ، فإذا سُمِّيَ[4] بجُمَعٍ وأُخَرَ فعَنْ سيبويه منعُ الصرفِ[5] ، وعَنْ الاخفشِ والكوفيينَ الصرفُ بناءً على اعتبارِ عدله الاصلي أولاً ، وإنْ سُمِّيَ بسَحَرَ فعَنْ سيبويه صرفهُ عكسُ ما تَقَدَّمَ .

قولُهُ : وإنْ يكنْ جمعاً ليسَ على زنةِ واحدٍ كمَساجِدَ ومصابيحَ .

قالَ الشيخُ : فالأَولَى أنْ يُقالَ والجمعُ الذي هو صيغةُ منتهى الجموعِ من غيرِ تاءِ التأنيثِ ليَخْرُجَ ما على زنتهِ واحدٌ

---

(١) (الالف) ساقطة من ر .
(٢) في ت (مجتمعين) .
(٣) انظر الكتاب ٢/١٤ .
(٤) في ر (نحو) .
(٥) قال سيبويه : (جمع وكتع مصروفان في النكرة) الكتاب ٢/١٤ .

بتاء التأنيث كَفَرَازِنَة ، لأنَّـهُ بالتـاء يكونُ على زنة كَرَاهِيَة فيشبهُ المفردَ فيضعفُ قوةَ صيغةِ منتهَى الجموعِ • وقولـهُ : « وإنْ يكُنْ جمعاً ليسَ على زنته واحدٌ » من قولِ سيبويه وإنَّمـا لَـمْ يَنْصَرِفْ لأنَّهُ ليسَ شيءٌ يكونُ واحداً على هذا البناءِ (١) ، ومراد سيبويه وإنَّما لم يَنْصَرِفِ الجمعُ الذي هو صيغةُ منتهَى الجموعِ ، لذلكَ يخرجُ نحو فَرَازِنة ، وفُهِمَ ذلكَ منهُ في موضـعٍ آخرَ ، وإلاَّ فيردُ على من جعلَ ذلكَ بمجردهِ هو العلَّةُ النقضُ بنحـو أَفْعُل وأَفْعُلَةَ فانَّهُ ليسَ على زنتِها واحـدٌ • فالجوابُ عـن أَفْعُل بقولهم أَصْبُع ضعيفٌ ، لاتفاقِهم على أَنَّهُ لا يكونُ زنتـه واحدٌ فلم يُعْتَدَّ بهِ لشذوذه كما تَقَـدَّمَ في دُئِـل ، والجـوابُ بالأَثْمُد اسم مكان في قولهِ (٢) :

٣٨ـ تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ

وبأَذْرُح اسمُ مكان في قولهِ (٣) :

٣٩ـ وَإِنَّ أَبَا مُوسَى عَشِيَّةَ أَذْرُحَ

---

(١) الكتاب ٢/١٥ •

(٢) وتمامه : « وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ » الأثمُد : اسمُ موضعٍ ، البيت لامرىء القيس وهو ديوانه ص ٩٢ ، وفي كتابِ نزهة ذوى الكيس وتحفة الأدباء في قصائد امرىء القيس ص ٤٧ ، مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ص ٢٥ ، العينى على الاشمونى ١/٢٣٦ •

(٣) الشطر لم اطلع على نسبته ولا على تكملته فيما اطلعت عليها من المصادر • أذْرُح : على وزن أذْرُعُ مدينة تلقاء الشراة من أدنى الشام ، وقيل في فلسطين • معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع للبكرى (طبعة القاهرة) ١/١٣٠ •

أَضْعَفُ فإنّهُ كالمساجد لَوْ سُمِّيَ بِهِ . والجواب بأَنْمُلَة وأَبْلُمَة لأَنَّ ذلكَ لغةٌ فيهما أَضعفُ ، لأَنَّ الهاءَ إذا لم تُعْتَبر في ذلكَ وجبَ أَنْ لا تُعْتَبرَ في كَرَاهِيَة ، وأَمَّا الجوابُ بأَنْك وأَرزٌ وأَشُدَّ فَأَضْعفُ ، لأَنَّ أَنُكًا أَعْجَمِيٌّ ، وأيضاً فليسَ جمله أَفْعُلاً بأَوْلى من فَاعُلٍ وأَرُزٌ أَعْجَمِيٌّ وأيضاً فرُزٌ يعرضهُ وأَشُدَّ جمعُ شدَّة بدليلِ قولهِ[1] :

٤٠ـ بَلَغْتُها واجتمعَتْ أَشُدِّي

ونظائرِهِ ، ولكونِ هذهِ العِلَّة لم تبلغْ غيرِها في القوةِ جَاءَ صرفُهَا كثيراً في الشعرِ وفي الكلامِ للفواصلِ في مثلِ { قَوارِيراً[2] }[3] الأول وللتناسبِ مثلْ { سَلاسِلاً وأَغْلالاً وَسَعِيراً }[4] ، ومثلُ قَوارِيراً الثاني حتّى توهّمَ بعضُهم أَنَّ منعَ الصرفِ بِهَا غيرُ

---

(١) البيت من ارجوزة لأبي نخيلة واسمه يعمر وهو من بني حمار بن كعب بن سعد ، يمدح بها هشام بن عبدالملك ، ذكر البغدادي خمسة ابيات قبله ، وروايته :

بَلَغْتُها مُجتَمَعَ الأشَدّ   فانهَلَّ مَا قُمْتُ صَوْبَ الرَّعْد

الأشُدّ : جمع شدّة على غير قياس وهو القوّة ، وفيها الشاهد ، والهاء في بلغتها يعود على الخلافة ، شرح الكافية للرضى ٤٢/١ ، الخزانة ٧٨/١ .

(٢) قوله تعالى : (كانَتْ قَوَارِيرَا ، قَوارِيرَا مِنْ فِضَّةٍ) سورةُ الانسان الآية ١٥ ـ ١٦ .

(٣) قرأ نافع وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر بتنوينهما معاً لأنّهما كَسَلاسل جمعاً وقرأ ابنُ كثير وخلف بالتنوين في الأول وبدونه في الثاني ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحفص وروح بغير تنوين فيهما ووقفوا على الاول بالالف لأنه رأس آيةٍ . اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربع عشر ص٤٢٩ .

(٤) سورة الانسان الآية : ٤ .

محتمٍ . (قالَ ابنُ بابشاذ[1] : وقَدْ[2] جَمعَتِ العربُ هذا الجمعَ ثانياً تناهياً ومبالغةً ، فقالوا : | صَوَاحِباتُ يُوسف |[3]

٤١ـ قد جَرَى الطَّيرُ أَيَامِنِينَا[4]

جمعَ أَيَامن فكأنَّهُ نُزِّلَ منزلةَ الآحادِ تقديراً قبلَ أَنْ يُجْمَعَ لفظاً وفي ذلكَ بعضُ العذرِ لِمَنْ صرفَ سَلاسِلاً وقَواريراً وهذه طريقةُ أبي علي الفَسَوي[5])[6]. وصفةُ هذا الجمعِ المانعِ أنْ يكونَ ثالثُهُ ألفاً وبعدَ الألفِ حرفانِ فصاعداً ، وحرفٌ مشددٌ ليسَ بعدَ ذلكَ تاءُ التأنيثِ .

قولُه : إلاَّ ما اعتلَّ آخرُه في نحو جَوَارٍ وشبهِهِ .

---

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري ، إمام عصره في علم النحو من مؤلفاته المقدمة في النحو ، شرح الجمل للزجاجي شرح الاصول لابن السراج ، توفي سنة (٤٦٩هـ) . وفيات الاعيان ٢/١٩٩ ، معجم الادباء ١٢/١٧ ، النجوم الزاهرة ٥/١٠٥ ، الاعلام ٣/٣١٨ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ نسخة مخطوطة بدار الكتب برقم ٥٦٧ . ورقة ٢١٥ .

(٣) الحديث كما جاء في سنن النسائي : (أنكن لأنتن صواحبات يوسف) سنن النسائي ١/١٣٣ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ورقة ٢١٥ ، شرح الكافية للرضى ١/٤٢ .

(٤) هذا الرجز لم يعرف قائله وتمامه :
(قالَتْ وكُنْتَ رَجُلاً فَطِينا هذا لَعَمْرُ الله اسْرائينا)
والشاهد فيه جَمَعَ يميناً على أيمان ثم جَمَعَ أيماناً على أيامين .
انظر المقرب ٢/١٢٨ ، اللسان (يمن) ١٧/٣٥١ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ورقة ٢١٥ .

(٥) هو ابو علي الفارسي وترجمته في ص ٩٥ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ل .

قالَ الشيخُ : لا خلافَ في لفظهِ في حالِ الرفعِ وفي حالِ النصبِ ، وأمّا في حالِ الخفضِ فأكثرُ العربِ يقولونَ : مررت بجوارٍ ، ومنهم من يقولُ : مررتُ بجواري واختارَ ذلكَ سيبويه والكسائي وقدْ جاءَ على هذهِ اللغةِ قولُ الفرزدق[1] :

٤٢ـ فلَوْ كانَ عبدُالله مَوْلَىً هَجَوْتُهُ
وَلَكِنَّ عبدَالله مَوْلَى مَوَالِيَا

[١٥ و] فأمّا حالُ النصبِ فواضحٌ ، لأنَّ قولكَ : رأيتُ جواريَ مثلُ قولكَ : رأيتُ مساجدَ ، فلا أشكالَ ولا خلافَ ، وحالُ الخفضِ في اللغةِ الضعيفةِ واضحٌ أيضاً ؛ لأنّهم قدَّروهُ في أوّلِ الأمرِ[2] غيرَ منصرفٍ فوقعتْ حركتهُ فتحةً فاحتملها كما يحتملها في النصبِ ، وحالُ الرفعِ وحالُ الجرِّ في اللغةِ الفصيحةِ مختلفٌ في تقديرِ ها ، فمنهم من يقولُ : أصلهُ جواريٌ ومررتُ بجواريٍ ؛ لأنَّ أصلَ الأسماءِ الصرفُ ثم الاعلالُ قبلَ النظرِ في منعِ الصرفِ ، فلمّا أُعلَّ صارَ كقاضٍ ثمَّ نُظِرَ فلم توجدْ زنتهُ على الزنةِ [التي][3] فُسِّرَتْ أوّلاً فبقي منصرفاً لانتفاءِ مانعِ الصرفِ ؛ لأنَّ لفظَهُ كلفظةِ سلامٍ وكلامٍ فانصرفَ مثلهُ ، ونُقِلَ عن سيبويه[4] أنَّ أصلهُ جواريَ بغيرِ تنوينٍ حُذِفَتِ الياءُ لعلتينِ [الضم][5]

---

(١) قاله الفرزدق في هجاء عبدالله بن أبي اسحاق لما لحّنه في بعض أبياته ، والبيت غير موجود في الديوان ، وهو في الكتاب ٢/٥٨ ، المقتضب ١/١٤٣ ، ابن يعيش ١/٦٤ ، الخزانة ١/١١٤ ، العيني ٤/٣٧٥ ، همع الهوامع ١/٣٦ .

(٢) في ر (أمره) ، وما أثبتناه ارجح .

(٣) (التي) : زيادة عن ر .

(٤) شرح الاشموني ٣/٢٤٥ .

(٥) (الضم) : زيادة من ش ، ل .

معَ الاستثقالِ بحرفِ العلّة ثمَّ عُوِّضَ عن الياءِ التنوينُ ، وهو ضعيفٌ يستلزمُ الوجهَ الضعيفَ في الجرِّ ؛ لأنَّهُ يلزمُ أنْ يُقدّرَ (جَوَارِيَ) كالمنصوبِ ، فلا وجهَ لتغييره كالمنصوبِ . ونُقِلَ عن أبي العباس[1] أنَّ أصلَهُ (جَوَارِيْ) باسكانِ الياءِ ثُمَّ عُوِّضَ التنوينُ عن الاعلالِ فالتقى ساكنان فحُذِفَتِ الياءُ ، والتنوينُ تنوينُ العوضِ ، وهو أضعفُ . ومنهم من يقولُ : أصلهُ جَوَارِيُ ومررْتُ بجَوَارِيَ ، فأُعِلَّ كما تَقَدَّمَ في الأوّلِ ثُمَّ مُنِعَ من الصرفِ بعدَ الاعلالِ ، لأنَّهُ على وزنِ ما لا ينصرفُ تقديراً ، فحُذِفَ منهُ تنوينُ الصرفِ وعُوِّضَ عن الاعلالِ تنويناً آخرَ فامتنعَ تحريكُ الياءِ في الجرِّ لحذفِها لالتقاءِ الساكنينِ ، وفي الرفعِ واضحٌ ، فهو عندَ الجميعِ غيرُ منصرفٍ ، والتنوينُ تنوينُ العوضِ ، وعلى الوجهِ الأوّلِ منصرفٌ والتنوينُ تنوينُ الصرفِ ، وليسَ بصحيحٍ[2] ، وقولهم : إنَّهُ ليسَ على زنةِ الجمعِ غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ المقدَّرَ فيهِ كالموجودِ الذي يدلُّ عليهِ وجوبُ كسرِ الراءِ ونحوها في حالِ الرفعِ ، ولو كانَ [نحوَ][3] سلامٍ وكلامٍ لقيلَ جَوَارٌ كما يُقالُ كلامٌ ، فلمَّا لمْ يُقَلْ دلَّ على إرادتِها ، وتقديرِها باعتبارِ الاحكامِ اللفظيةِ ، وما نحنُ فيهِ [حكمٌ][4] لفظي ، ولَوْ كانَ ما ذكروه[5] صحيحاً لوجبَ أنْ يُقالَ في أعلَى أعْلاً بالتنوينِ ، لأنَّ أصْلَهُ أعْلَيُ فاعتلت الياءُ بقلبِها ألفاً وحُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنينِ وكانَ ينبغي على قولهم أنْ يُخرَجَ

---

(١) شرح الاشموني ٣/٢٤٥ .

(٢) في و (وهو الصحيح) ، ولا يستقيم مع كلام الشارح .

(٣) (نحوَ) زيادة عن ش ، ر .

(٤) (حكمٌ) زيادة عن ر .

(٥) في ش (ذكره) ، وهو تحريف .

عن زنة الفعل بذهاب الألف فيصير مثل زيدٍ ، ولمّا اعتُبِرت الياءُ معَ حذفِها لفظاً حتّى مُنعَ الاسمُ من الصرفِ وجبَ إعتبارُها في جَوارٍ ، والذي يدلُّ على أنَّ التنوينَ عوضٌ عن إعلالِ الياءِ لا تنوينَ الصرفِ إطباقهم في تصغيرِ أعْلَى على أنّه[1] هو أعيلِ منْكَ وشبهه ، وقد ثبتْ أنَّ التصغيرَ في أفْعَل غيرُ مضرّ[2] في منعِ الصرفِ ، بدليلِ إجماعِهم على هو أُفَيْضِلُ منْكَ غيرَ منصرفٍ ، وقد ثبتَ أنَّ حروفَ العلّةِ في أفْعَل في حكمِ الموجودة بدليلِ هو أعْلَى منْكَ فلولا أنَّ التنوينَ تنوينُ عوضٍ ، لوجبَ أنْ يُقالَ هو أُعَيْلَى منْكَ ومررْتُ بأُعَيْلَى منْكَ لوجودِ علّةِ منعِ الصرفِ ، وهو الصفةُ ووزنُ الفعلِ ، ولا أثرَ لتصغيرٍ ولا لاعلالِ الياءِ ، لأنّا قد بيّنّا الغاءَها .

قولهُ : حضاجر وسَرَاويلُ .

[قالَ الشيخُ][3] يردُ إعتراضٌ على هذا الجمعِ من وجهينِ : أحدهما قولهُ : « لا نظيرَ لهُ في الآحاد »[4] ، والآخرُ قولهم : إنَّ علّةَ منعه من الصرفِ الجمعيةُ فأجابَ عنها جميعاً بجوابٍ واحدٍ ، وهو أنّهما في التقديرِ جمعٌ ، والجمعُ المقدَّرُ كالجمعِ المحقق ، ويدلُّ عليه أنّكَ [لو][5] سمّيتَ رجلاً بمساجدَ ، لمنعتهُ من الصرفِ للجمعِ المقدَّرِ في الاصلِ ، وهو جوابٌ ظاهرُ الصحةِ في

(١) في ل ، ت (أنه) ساقطة ، وهو سهو من الناسخ .
(٢) في ل (مؤثر) ، وهو تحريف .
(٣) (قال الشيخ) ساقطة من الاصل .
(٤) في ل هذه الجملة متأخرة عن التى بعدها .
(٥) (لَوْ) زيادة عن ش ، ر .

حَضاجِر لأَنَّهُ جمعٌ محققٌ سُمِّيَتْ به الضبعُ[1] ، وهو جمعُ حضجر فهو كمَساجِدَ لو سُمِّيَ بِهِ ، وأَمَّا سَرَاوِيلُ فَلا يجبُ أَنْ يكونَ مثله ، لأَنَّهُ نكرةٌ والنقلُ في مثلِ ذلك[2] إِنَّما جاءَ في الاعلام ، لا في الأجناسِ فلذلكَ اخْتَلَفَتْ أَجوبةُ العلماءِ فيه .

فمنهم من يقولُ : هو أَعْجَمِيٌّ منصرفٌ فلا يردُ عليهِ السؤالانِ[3] لأَنَّهُ يقولُ أَرَدْتُ بِقَوْلي لا واحدَ على زنته في أَوزانِ العربِ وهذا أَعْجَمِي فلا يدخلُ تحتَ العمومِ ولا يردُ عليهِ منعُ الصرفِ ، ومنهم من يقولُ أَعْجَمِيٌّ غيرُ منصرفٍ ، فينفصلُ عنِ السؤالِ الأوَّلِ بِمَا انفصلَ به من قبله [١٥ ظ] وينفصلُ عنِ السؤالِ الثاني بأَنَّ هذه اللفظةَ لمَّا أُشْبِهتْ من كلامِ العربِ الممتنعِ منَ الصرفِ أُجريتْ مجراهُ ، فقيلَ لهم فالمانعُ الجمعُ وما أَشبهَ الجمعَ فالتزموهُ ، ومنهم من يقولُ : عَرَبيٌّ منصرفٌ ، فينفصلَ عن الأول بكونه شاذّاً لا اعتدادَ بهِ كما تقدَّمَ في دُئِل ، ولا يردُ[4] منعُ الصرفِ ، والجوابُ[5] عن شَرَاحِيلَ وَبَرَاقِش وَمَعافِر كحضاجر ، وعن مَلاكِنَ أَنَّهُ مرتجلٌ لصيغةِ الجمعِ ، وكانَ كالجمعِ ، وفي حِمَارٍ حَزَابٍ (تذكيرُ حَزَابِيَه وجهانِ بناءً على أَنَّهُ كَيِمَانٍ ، أَوْ جمعَ ، فَيُقَالُ ركبتُ حِمَاراً حَزَابِياً على)[6] الأوَّلِ ، وحَزَابيَ على الثاني ، وإذا سُمِّيَ بنحو

---

(١) قال سيبويه : وانما جُعِلَ اسماً للضبع لسعة بطنها ، الكتاب ١٦/٢ .

(٢) في و ، ب ، ت : (هذا) ، وما أثبتناه ارجح .

(٣) (السؤلانِ) عن ل ، وفي و (السؤالُ) .

(٤) في ر : (عليه) .

(٥) في و ، ب : هذا المقطع يأتي بعد جملة (وذلك على التوهمِ) .

(٦) ما بين الوسين : ساقطة من و ، ب ، ت ، ش ، س .

مَسَاجِدَ ، فسعيدُ الاخفشُ[1] يقولُ : بصرفِهِ وليسَ بمستقيمٍ ، أمَّا إذا صُغِّرَ العلمُ منهُ فالقياسُ صرفهُ إلاَّ أنْ يكونَ مؤنثاً كَسَرَاوِيلَ للعلميةِ والتأنيثِ ، وقد يكونُ الاسمُ منصرفاً مكبَّراً أوْ مصغَّراً (أوْ غيرَ منصرفٍ فيهما ، ومنصرفاً مكبَّراً خاصةً)[2] وعكسهُ كَيَزِيدَ وأَحْمَدَ وتخاصمَ وعُمَرَ ، وأمَا رَبَاعٍ وثمانٍ ويَمَانٍ وشَآمٍ فياؤهُ للنسبِ وزيدَ الفاً عوضاً من إحدَى يائي النسبِ وقدْ جاءَ ثَمانيَ في النصبِ شاذّاً . قالَ الشاعرُ[3] :

٤٣- يَحْدُو ثَمَانيَ مُولَعاً بِلَقَاحِهَا
[حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الارْتَاجِ][4]

وذلكَ على التوهمِ . ومنهمْ من يقولُ : هو عَرَبيٌ غيرُ منصرفٍ ، فلا جوابَ إلاَّ ما ذكرهُ الزَمَخْشَري ، وهو ضعيفٌ كما تقدَّمَ ، وإنَّما يقوَى بعدَ ثبوتِ كونهِ عربياً ، وكونه[5] غيرَ منصرفٍ لِمَا يؤدي من منعِ الصرفِ بغيرِ عِلَّةٍ هو معلومُ الامتناعِ ، فكانَ إرتكابُ ذلكَ لازماً ، ونُقِلَ عن سيبويه أنَّ سَرَاوِيلَ اسمٌ أعْجَمي أُعْرِبَ كما أُعْرِبَ الآجُرُ إلاَّ أنَّهُ أشْبَهَ من كلامِهِم ما لا

(١) جاء في شرح الاشموني : (وعن الاخفش القولان) اي جواز الصرف ومنع صرف الذى يُسَمَّى بِمَسَاجِدَ ٣/٢٤٩ .
(٢) ما بين القوسين ساقطة من ر ، وهو سو من الناسخ .
(٣) البيت منسوب لابن ميادة ، وهو من شواهد سيبويه ، الزيغةُ : الميل الى الازلاق ، الارتاج : الأغلاق ، أي همن بالميل مما في أرحامها من الاجنة ، الشاهد فيه ترك صرف ثُماني تشبيهاً لها بما جُمِعَ على زنة مفاعل ، انظر الكتاب ٢/١٧ ، شواهد التوضيح ص ٤٩ ، الشنتمرى ٢/١٧ ، الاشمونى ٣/٢٤٨ ، العينى ٤/٣٥٢ .
(٤) ما بين المعقوفين : زيادة عن ر ، س .
(٥) (وكونه) : ساقطة من ش .

ينصرفُ • ثُمَّ قالَ : فإنْ حَقَّرتَها[1] اسمَ رجلٍ لم تصرفْهَا كما تصرفُ عَناقَ اسمَ رجلٍ[2] فقيلَ ظاهرهُ أنّهُ عندهُ غيرُ منصرفٍ ، وهو الصحيحُ ، وقيلَ بالعكسِ من قوله كما أعْربُ الأجرُ وهو منصرفٌ وهو فاسدٌ[3] ، لأنّهُ قالَ أولاً وقيلَ من قوله : فإنْ حقّرتَها علماً لم تصْرفها وهو ضعيفٌ ، لأنَّ الغرضَ بيانُ أنَّ الجمعَ خلفهُ غيرهُ •

قولهُ : والتركيبُ في نحو معد يكرب وبعلبكَّ •

قالَ الشيخُ : التركيبُ الذي يُعْتَبَرُ في منعِ الصرفِ ما ليسَ باضافي ولا اسنادي كقولكَ بعلبكُّ ، ولا يكونُ إلاّ معَ العلميةِ ، لأنَّ المركباتِ من هذا البابِ لا تجامعُ إلاّ معَ العلميةِ ، وإنَّما جاءَ في نحو خمسةَ عشرَ وياسين إذا سُمِّيَ بهما البناء[4] أيضاً بناءً على حكايةِ أصلهما ، وسيأتي الكلامُ على لغاتِ بعلبكَّ في بابِ البناءِ •

قولهُ : « الالفُ والنونُ المضارعتانِ لالفي التأنيثِ [ومضارعتهما كونهما زائدتينِ في آخرِ الاسمِ يمتنعُ دخولُ تاءِ التأنيثِ][5] عليهما ،

---

(١) في الاصل : (جعلتها) •
(٢) انظر الكتاب ٢/١٦ •
(٣) وقد خالف الشيخ رأيه هذا في مصنفاته الاخرى حيث يقول : واذا صَرفَ فلا إشكال على ما ذكرناه الجمعَ المانعَ شرطه صيغةُ منتهى الجموع ، وقد فقدها هنا كونه جمعاً فلا أثر للشرط عند فقدان السبب ، وأما من قال العلّةُ كونه لا نظير له في الآحاد فلا إشكال عليه صرف أو لم يصرف • شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٥ شرح الوافية ٩ ظ •
(٤) (البناء) : ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ •
(٥) ما بين المعوفين : ساقط من الاصل واثباته يستقيم معه الكلام •

ثمَّ الاسم الذي هما فيه إمّا أنْ يكونَ صفةً ، وإمّا أنْ يكونَ غير صفةٍ ، فإنْ كانَ صفةً نُظِرتْ فإنْ كانَ مما جاءَ له فَعْلَى في مؤنثه امتنع من تاء التأنيثِ وامتنع من الصرفِ كسكران وغضبان ، وإنْ كانَ مما جاء فَعْلانَةَ صرفته ، لأنَّهُ لم يُمْنَعْ من دخول تاء التأنيث كندمان ، وإنْ كانَ مما لم يثبت واحدةٌ منهما فقد اخْتُلِفَ فيه ، فمنهم من لم يصرفْهُ وهم الاكثرونَ نظراً الى امتناعِ دخولِ التاء ، ومنهم من صرفَ نظراً الى أنَّهُ من قياسِ فَعْلانَة لامتناعِ فَعْلَى في مؤنثه ، ومثالهُ قولكَ : اللهُ رحمنُ رحيمُ ، وإنْ كانَ غيرَ صفةٍ لم يخلُ من أنْ يكونَ علماً أو غيرَهُ ، فغيرُ العلمِ لا يكونُ إلاَّ منصرفاً ، لأنَّهُ لا يتفقُ اجتماع علّةٍ أخرى معه[1] ، وإنْ كانَ علماً امتنعَ من الصرفِ لوجودِ علتينِ ، فعلَى ذلكَ لو سمَّيتَ رجلاً بندمان لامتنعَ من الصرفِ إذْ بعدَ العلميةِ يمتنعُ دخولُ التاءِ عليهِ فامتنعَ من الصرفِ لوجودِ علتينِ ، وإذا امتنعَ ندمان من الصرفِ بعدَ التسميةِ فنحو سكرانَ وعمرانَ أجدرُ ، وإذا احْتَمَلَتِ النونُ بعدَ[2] الالفِ الزيادةَ ، والاصالةَ وسُمّيَ به علماً جازَ معاملتهما بالامرينِ كحسان علماً[3] فانَّهُ يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ من الحُسنِ والحَسَّنِ ، وزمانُ من زمَّ أو من زَمَنَ أي أقامَ ، وشيطانُ من شاطَ أي هلكَ ، وشَطَنَ أي بعُدَ .

قولهُ : والعُجمةُ في الاعلامِ خاصّةً .

قالَ الشيخُ : شرطُ العجمةِ في إعتبارها سبباً العلميةُ الاصليةُ في كلامِ العجمِ حتَّى لو كانَ الاسمُ أعجمياً ، ولكنَّهُ اسمُ جنسٍ ثمَّ

(١) (معه) : ساقطة من ر ، وهو سهو من الناسخ .
(٢) في ر : (معَ) ، وهو تحريف .
(٣) (علماً) : ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .

طرأتْ عليه العلميةُ لم تعتبرِ العجمةَ كما لو سُمّيَ بديباجٍ وإبريْسَمٍ أو لجامٍ [١٦ و]، فإنّه ينصرفُ، وإنْ كانَ أعجمياً وإنّما اشتُرِطَتِ العلميةُ فيها، لأنّهُ إذا كانَ اسمُ جنسٍ امتزجَ بكلامهم في أحكامٍ متعددةٍ فضعفَ أمرُ العجمةِ، وإذا كانَ مع العلميةِ لم تعتورْهُ تلكَ الأحكامُ فاعتُبِرَتِ العجمةُ حينئذٍ لقوتِها، وأكثرُ النحويينَ يشترطُ في اعتبارِ العجمةِ الزيادةَ على الثلاثةِ [أو تحريكَ الوسطِ][1]، وهؤلاءِ لا يجيزونَ في نوحٍ ولوطٍ إلاّ الصرفَ، والأكثرُ على أنّهُ لا اعتدادَ بتحريكِ الوسطِ وبعضُهم يعتبرُهُ، وهو الصحيحُ ويدلُّ عليه اعتبارُ سَقَرَ[2] اتفاقاً. وقولُ سيبويه[3] كلُّ مذكرٍ سُمّيَ بثلاثةِ أحرفٍ من غيرِ حرفِ تأنيثٍ مصروفٌ أعجمياً كانَ أو عربياً إلاّ أنْ يكونَ فعلاً نحو يجدُ ونحوَ ضربَ فهو منقوضٌ بسَحَرَ وليسَ مما استثناهُ، وقولهم: التأنيثُ أقوى ملغىً بأنَّ العدلَ المقدّرَ أضعفُ العللِ، لأنّهُ أمرٌ تقديريٌ يتوقفُ على منعِ الصرفِ ولذلكَ جاءَ مماثلُهُ مصروفاً، وإذا اعتُبِرَ في نحوِ سَحَرَ، وبابِ عُمَر فاعتبارهُ في العجمةِ أولى[4]. والاسمُ الأعجمي إذا وافقَ لفظُهُ عربياً وقُصِدَ إليه بالتسميةِ فلا اعتدادَ بالعجميةِ كما لو سُمّيَ بإسحاقَ وقُصِدَ المصدرُ أو يعقوبَ وقُصِدَ بهِ ذَكَرُ الحَجَلِ ونحو ذلكَ، فإنْ قيلَ فيجبُ أنْ يكونَ اعتبارُ العجمةِ في نوحٍ[5] ونحوهِ مِمّا سَكَنَ

---

(١) (وتحريك الوسط) : زيادة عن ل .
(٢) اي اعتبار تحريك الوسط في كلمة (سَقَر) الممنوعة من الصرف اتفاقاً .
(٣) انظر الكتاب ٢/١٣ .
(٤) في ل : متأخرة حوالي خمسة أسطر ، عن لفظة (أولى) .
(٥) في و ، س ، ش ، ت : (ولوط) .

وسَطَه أَولَى كمذهبِ المصنفِ ، لأَنَّه اعتُبِرَ في نحو هنـدٍ •
قلتُ : قدْ ثبتَ الفاءُ قوةِ التأنيثِ معَ التحريكِ ، ولا يلزمُ من الغاءِ
قوتِها معَ التحريكِ الغاؤُها [معَ السكونِ لضعفِ السكونِ ، لكونِ
الكلمة في أَعلَى درجاتِ الخفـةِ ولذلكَ لـم يجيء بابُ نوحٍ إلاَّ
مصروفاً وثبتَ في هذهِ الوجهانِ][1] ومذهبُ صاحبِ الكتـابِ أَنَّ
العجمةَ تَمْنَعُ جوازاً مـعَ سكونِ الاوسطِ كالتأنيثِ المعنوي علَى
ما سيأتي في آخرِ البابِ • قولهُ : « إلاَّ إذا اضطرَّ الشاعرُ فصرف »
مستثنى من قوله والاسمُ يمتنعُ من الصرفِ ، وكـلُّ ما لا ينصرفُ
يجوزُ صرفهُ للضرورةِ رداً الى أصله ، وقد منـع الكوفيونَ صرفَ
باب أَفعَل منكَ للضرورةِ ، واستدلوا بأَنَّهُ لـم يُسْمَعْ مـعَ
كثرته وعُلِلَ بأَنَّ (منْكَ) قويتْ بهـا العلَّةُ لمعاقبتها الـلام
والاضافة اللذين يعاقبان التنوينَ ، ولا يندفعُ بخيرٍ منكَ[2] ، فانـه
لا موجبَ لحذفِ التنوينِ وأمَّا ما ليسَ فيه سببٌ فلا يجوزُ منـعُ
صرفه للضرورةِ بحالٍ • وأمَّا ما فيه سببٌ واحدٌ فمختلفٌ في منعِ
صرفه للضرورةِ ، فالبصريونَ يمنعونَ جـوازَ المنـعِ ، والكوفيونَ
يجيزونَ منعَ الصرفِ للضرورةِ • وقولهُ : « وما تعلقَ بهِ الكوفيونَ
في إجازةِ منعه في الشعرِ ليسَ بثبتٍ » ، أي : ليسَ بحجةٍ ، والذي
تعلقَ بهِ الكوفيونَ قولُ الشاعرِ[3] :

٤٤ـ فَمَا كَانَ حِصْنٌ ولاَ حَابِسٌ
يَفُـوقَـانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَـعِ

(١) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل وإثباته احسن •
(٢) (منك) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، واثباتها أوضح •
(٣) البيت للعباس بن مرداس من قصيدة قالها حين قسمَ الرسول (صلى الله عليه وسلم) غنائمَ حنين بين المؤلفة قلوبهم واعطاه دونهم ، انظر الانصاف ٢/٥٠٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٩ ، الخزانة ١/٧١ ، العيني ٤/٣٦٥ •

فإنّهُ أرادَ[1] أنّهُ ليسَ بحجةٍ لأنَّ الروايةَ « يفوقانِ شيْخي في مَجْمَعِ »[2] كما يقولُ : بعضُ البصريين[3] في ردّهِ فليسَ بمستقيمٍ ، وإنْ صحّتْ هذهِ الروايةُ ، لأنَّ الروايةَ الأخرى صحيحةٌ منقولةٌ في الكتبِ الصحاحَ كصحيحِ مسلمٍ وغيرهِ ، ويكفي في التمسك به روايةٌ صحيحةٌ ، وإنْ رُوِيَ[4] غيرها من جهةٍ أخرى فلا يضرُّ إذْ ليسَ بينهما تعارضٌ ، وإنْ أرادَ بقولهِ : ليس بحجة ، لأنّهُ علَى خلافِ القياسِ ، واستعمالِ الفصحاءِ ، فمستقيمُ عندَ الأكثرينَ ، وقد استعملَ ذلكَ في غيرِ موضعٍ وفيهِ نظرٌ ، وقولُ من قالَ : إنَّ ثبوتَ روايةِ شيْخي ينافي روايةُ[5] مرداس فدلَّ دلَّي بطلانه مستدلاً بأنّهُ لو كانَ جائزاً لم يَعْدِلْ عنهُ الى شيْخي ، لكونه أقعدَ منهُ في المعنى ضعيفٌ ، فإنَّ الشاعرَ الفصيحَ يعدلُ عن مثله كراهةَ ارتكابِ الضرورةِ ، وقد استدلَ الكوفيون أيضاً بقولِ ذي الاصبعِ[6] :

٤٥ـ وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ
ذُو الطُّولِ وَذُو العَرْضِ

---

(١) في ش (بهِ) .

(٢) الانصاف ٢/٥٠٠ .

(٣) رواية المبرد انظر حاشية الانصاف ٢/٥٠٠ .

(٤) (رُوِيَ) : ساقطة من ر .

(٥) (رواية) ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .

(٦) البيت من قصيدة لذى الاصبع العدواني في الديوان ص ٤٨ ، الانصاف ٢/٥٠١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٠ ، ابن يعيش ١/٦٨ ، ابن عقيل ٢/٢٦٥ ، العيني ٤/٣٦٤ .

وليس يثبت أيضاً ، لصحة حمله على القبيلة ، واستدلوا أيضاً بقول الرقيات[1] :

٤٦ـ ومُصْعَبٌ حين جَدَّ الأَمْرُ أَكْثَرُهَا وأَطْيَبُهَا

وليس يثبت ، لقول الاصمعي رحمه الله فيه : أفسدت الحضرية لغته :

قوله : وأَمّا أَحدٌ بسببه أَوْ أَسبابه العلمية الى آخره .

قالَ الشيخُ : إِنَّمَا انصرفَ ما ينكَّرُ مِمَّا لا ينصرفُ إذا كانَ فيه العلميةُ قبلَ التنكير ، لأَنَّهُ لا يتفقُ ما فيه عللٌ أَحدها العلميةُ وهي مؤثرةٌ إلاَّ وهي شرطٌ في جميعها ، أَوْ فيما سوى واحدة منها ، وذلكَ أَنَّ العللَ تسعٌ : أحدها العلميةُ بقيتْ ثمانيةٌ[2] ، الوصفُ لا يكونُ معَ العلمية، لتضادهما ، والتأنيثُ شرطهُ العلميةُ إنْ كانَ بالتاء أَوْ معنوياً ، وإنْ كانَ بالالف فلا أَثرَ [١٦ ظ] للعلمية ، فسقطَ التأنيثُ أيضاً ، والعجمةُ شرطُها العلميةُ والتركيبُ كذلكَ ، والجمعُ لا تؤثرُ معهُ العلميةُ فسقطَ أيضاً ، والالفُ والنونُ إنْ كانَ مِمَّا ليسَ مؤنثهُ فَعْلَى فشرطهُ العلميةُ وإلاَّ فلا يجامعُ العلميةَ فسقطَ أيضاً ، بقيَ العدلُ ووزنُ الفعلِ وهما لا يجتمعانِ وبيانهُ أن للعدلِ زناتٍ مخصوصةً ليسَ منها شيءٌ على وزنِ الفعلِ فلا يجتمعُ معَ وزنِ الفعلِ ، فاذا ثبتَ أَنَّهُ لا يكونُ

---

(١) البيت نسبه الشيخ للرقيات وهو في ديوانه ص٢١٨ ، وانظر الانصاف ٥٠١/٢، وابن يعيش ٦٨/١، المصعب : السيد ، والاسد . وتقول فلان مصعب من المصاعب كما تقول قرم من القروم .
(٢) (ثمانية) ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .

معَ العلميةِ مؤثر" إلاّ ما العلميةُ شرط" فيه ، أَوْ واحد" منَ العدلِ ووزنِ الفعلِ ولا يطرأُ بالتنكيرِ باعتبارِ ما لمْ يكنْ معتبراً إلاّ في بابِ أَحْمَرَ علَى خلاف ، وجبَ أَنْ يكونَ ما عداهُ إذا نُكِّرَ انصرفَ لبقائه بلا سَبَبٍ إنْ لم يكنْ فيهِ عدل" أو وزنُ فعلٍ أو علَى سببٍ إنْ كانَ فيه عدل" أَوْ وزنُ فعلٍ ، ولا يردُ رجل" سُمِّيَ بمساجد أو صَحْرَاء أو ما أشبههما لأَنَّ العلميةَ في مثلِ ذلكَ لا أثرَ لهـا ، والحكمُ ثابت" بالجمعِ علَى انفراده ، والالفُ علَى انفرادها فسقطَ إيرادهُ • قولهُ : « إلاّ نحو أَحْمَرَ » فانَّـهُ مستثنًى منْ هذهِ القاعدةِ عندَ سيبويه لوجوبِ اعتبار الصفةِ بعدَ التنكير[1] وجازَ عليها عنْدَ الأَخفش ، إذا سُمِّيَ بأَحْمَرَ وشبههُ مِمَّا فيهِ الصفةُ قبلَ العلميةِ ثم نُكِّرَ فسيبويه يمنعهُ الصرفَ والأَخفشُ يصرفهُ • ووجهُ قولِ الاخفش : إنَّ العلميةَ تنافي الوصفيةَ فاذا سمِّيَ ، فقد خرجَ عن الوصفيةِ وبقي ممنوعاً من الصرفِ للعلميةِ ووزنِ الفعلِ ، فاذا نُكِّرَ زالت العلميةُ وبقي على سببٍ واحدٍ فانصرفَ علـى قياسِ ما ذكرنا آنفاً ، ولذلكَ اتفقَ على منعِ صرفِ أَفْضَلَ إذا سُمِّيَ بهِ وصرفهُ إذا نُكِّرَ وهو على مثلِ أَحْمَرَ • ووجـهُ قولِ سيبويه : أَنَّ الصرفَ ومنعهُ من الاحكامِ[3] اللفظيةِ فيعتبرُ في أَمرها الوصفيةُ الاصليةُ كما اعتُبِرتْ في جمعه وادخالُ اللامِ عليهِ ، ولذلـكَ قالوا : في جمعِ أَحْمَرَ حُمْر : وإنْ كانَ علماً ، وقالوا : الأَحمـرُ فلولا اعتبارُ الوصفيةِ لم يجرِ ذلكَ فيهِ ، ولذلكَ لم يجزْ أَنْ يُقالَ في[4]

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢ •

(٢) في شرح الاشموني اجاز الاخفش منعه لجريه مجرى احمر لأنه صفة على وزنه ، ٣/٢٣٥ •

(٣) في ل (أحكام لفظية) ، وهو تحريف •

(٤) في ر (رجع) ، وهي حشو •

أَحْمَدَ حُمْدٌ ولا الأحمدُ ، بَلْ قالوا : أَحامِدُ ؛ لأَنَّــهُ ليسَ بصفةٍ فقد ثبتَ أَنهمْ يعتبرونَ الوصفيةَ الاصليةَ فيجبُ إِعتبارها أيضاً ههنا ؛ لأنَّها أحكامٌ لفظيةٌ مثلها والذي يحقق ذلــكَ ، منعهم صــرف أَدْهَمَ وأَرْقَمَ وأَسْوَدَ بعدَ خروجه عن الوصفية الى الاسمية ، فلولا اِعتبار الوصفيةِ الاصليةِ لــم يستقمْ ذلكَ(١) ، وكــانَ يجبُ صرفهُ فاجماعهم علَى منعِ صرفهِ دليــلٌ واضحٌ في بابِ أَحْمَرَ إذا نُكِّرَ على مذهبِ سيبويه(٢) . وقولهم : توافقنا في أَفْضَلَ العلمِ ، وهو مثلهُ مغالطةٌ فانَّهُ ليسَ مثلهُ ، لأَنَّ أَفْضَلَ لا يكونُ صفــةً حينئذٍ حتّى يتصلَ بهِ (مِنْ) وعندَ ذلكَ نحنُ وهمْ متفقونَ علَى أَنَّهُ اِذا نُكِّرَ لم ينصرفْ(٣) ، فما جعلوهُ حجةً لهمْ اِنَّما هو حجةٌ عليهمْ . قالوا : لو كانتِ الوصفيةُ الأَصليةِ يصحُّ اعتبارها في منــعِ الصرفِ لصحَّ اعتبارها معَ العلميةِ كما يصحُّ اعتبارُها في الجمــعِ والالفِ واللامِ معَ العلميةِ ، ولمَّا لم يصحْ لم يصح(٤) وبيانُ أَنَّــهُ لم يصحْ أَنَّكَ لو سمَّيتَ رجلاً بضاربٍ وما أشبههُ من الصفــاتِ لانْصرفَ بالاجماعِ . ولو اعتُبِرَتِ الوصفيةُ الاصليةُ لوجبَ أَنْ يكونَ غيرَ منصرفٍ فلمَّا لم يصحْ اعتبارُها مــعَ العلميةِ لــم يصحْ اعتبارُها بعدَ التنكيرِ ؛ لأَنَّهُ اِذا نكِّرَ نفسَ العلمِ بعدَ إِنتفاءِ اعتبارِ الوصفيةِ ، فلا وجهَ لاعتبارِ ها بعدَ ذلكَ ، وهو مشــكلٌ . والجوابُ عنهُ أَنَّهُ لم يعتبرِ الوصفيةَ معَ العلميةِ في حكمٍ واحدٍ لتنافي ثبوتهــما في التحقيقِ فكرهوا تقديرَ شيئينِ متنافيينِ يُثبتانِ(٥) حكماً واحــداً

---

(١) (ذلك) ساقطة من ل ، ت ، سهواً .

(٢) انظر الكتاب ٢/٢ .

(٣) في ل (اذا لم ينكَّرْ لم ينصرف) ، وما اثبتناه افضل .

(٤) (لم يصحْ) ساقطة من ب ، س ، سهواً .

(٥) (يثبتان) ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .

بخلافِ الجمعِ ودخولِ الالفِ واللامِ ، فانَّهُ حكمٌ باعتبارِ الوصفيةِ (لا مشاركةَ للعلميةِ [التي كانتْ][1] معها[2] فيهِ فاذا نُكِّرَ نحو أَحْمَرَ فقد زالتِ العلميةُ التي كانَ يتعذَّرُ إِعتبارُ الوصفيةِ معها في الحكمِ)[3] الواحد[4] وهو منعُ[5] الصرفِ ، ولم يتعذَّرْ إِعتبارُ الوصفيةِ بعدَ التنكيرِ ، لأَنَّهُ حينئذٍ صارَ مثلُ أَحْمَرَ في الجمعِ ، ودخولُ الألفِ واللامِ بخلافِ ما قبلَ التنكيرِ ، فظهرَ الفرقُ بينَ الوصفيةِ معَ العلميةِ وبينهما بعدَ التنكيرِ .

قولهُ : وما فيهِ سببانِ من الثلاثي الساكنِ الحشوِ كنوحٍ ولوطٍ منصرفٌ في اللغةِ الفصيحةِ التي عليها التنزيلُ .

قالَ الشيخُ : أَكثرُ الناسِ على صرفِ نوحٍ ولوطٍ وجوباً [١٧ و] كما تقدَّمَ في إِشتراطِ الزيادةِ ، أو تحرّكِ الأوْسَطِ على الأَصحِ ، وإنْ كانَ الأكثرُ على اشتراطِ الزيادةِ تعيناً ، وخالفهم الزمخشريُّ فيهما معاً لشبهةٍ ، وهو أَنَّهمْ متفقونَ على جوازِ صرفِ نحو دَعْدٍ وَهِنْدٍ ومنعهِ الصرفَ ، وجوازُ صرفهِ لمقاومةِ السكونِ أَحدَ السببينِ ، ومتفقونَ على وجوبِ منعِ الصرفِ في مَاهَ وجُورَ ، فلو كانتِ العجمةُ لا أثرَ لها في الساكنِ الاوسَطِ ؛ لكانَ حكمُ مَاهَ وجُور حكمَ هندٍ ودعدٍ في منعِ الصرفِ وجوازهِ ، ولمَّا تخالفا دلَّ على إِعتبارِ العجمةِ في الساكنِ الاوسَطِ ، فثبتَ أَنَّ نحو هندٍ كنوحٍ ولوطٍ ، وهو قويٌّ جداً بالنظرِ الى المعنى الاَّ أَنَّهُ لم يُسمَعْ منعَ

---

(١) (التي كانت) زيادة عن ش ، ل ، ر .
(٢) (معها) ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .
(٣) ما بين القوسين ساقط من ت ، وهو سهو من الناسخ .
(٤) (الواحد) ساقطة من و ، س ، ب ، وما اثبتناه أصح .
(٥) في س (فلو مُنِعَ الصرفُ) ، ولا يستقيم معه المعنى .

صرفِ نحو نوحٍ ولوطٍ معَ كثرةِ استعماله ، والمختارُ منعُ صرفِ باب هندٍ ، فوجبَ أخذُ قيدهِ في العجمةِ ، وهو أنْ يشترطَ في اعتبارِ ها الزيادةَ والحركةَ على القولِ الآخرِ ، وحينئذٍ يقعُ الفصلُ بينَ نوحٍ ، وبينَ هندٍ . والجوابُ عن ماهَ وجُورَ ، هو[1] أنَّ السكونَ إنَّما يقاومُ التأنيثَ بشرطِ ألاَّ يتقوَّى بالعجمة ، ولا يلزمُ من كونِ العجمة مقوِّيةً في امتناعِ مقاومةِ السكونِ أنْ يكونَ سبباً فيما سكنَ وسطهُ ، فتندفعُ بذلكَ الشبهةُ .

قولهُ : والتكرّرُ في نحو بُشْرَى وصَحْرَاءَ ومساجدَ ومصابيحَ .

قالَ الشيخُ : اللامُ في التكرّرِ لتعريفِ العهدِ لِما تقدّمَ في أوّلِ الفصلِ من قولِه : أو تكرّرٌ واحدٌ ؛ لأنَّ المعنى : أو حصلَ تكرّرٌ ، ويكونُ ذلكَ في موضعينِ : أحدهما ألفُ التأنيثِ المقصورةِ ، أو الممدودةِ ، نزّلوا لزومَها في الكلمةِ منزلةَ تأنيثٍ مكرّرٍ ، والثاني الجمعُ المقدّمُ[2] صفته وهو صيغةُ منتهى الجموعِ ، ألا ترى أنّكَ تقولُ : كلبٌ وأكلبٌ ، ثمَّ تجمعُ أكلباً على أكالبَ ثم لا تجمعُ أكالبَ ، لأنّهُ قد جُمعَ مرتينِ فيتكرّرُ فيه الجمعُ فلذلكَ قامَ مقامَ علتينِ ، (وحُمِلَ مساجدُ وشبههُ عليه لمشاكلته في وزنه وامتناعِ جمعه وإنْ لم يكنْ جُمعَ[3] مرتين[4] فكُرِّرَ فيه الجمعُ جمعينِ محققينِ تنزيلاً له منزلتهُ للمشاكلةِ المذكورةِ فلذلكَ قامَ مقامَ علّتينِ واللهُ أعلمُ)[5] .

---

(١) (هو) : ساقطة من ل سهواً .
(٢) في ب (المقدّر) ، وهو تحريف .
(٣) (جمع) ساقطة من ل . سهواً .
(٤) في ر (جمعين) ، وما اثبتناه أرجح .
(٥) ما بين القوسين ساقط من ت ، وهو سهو من الناسخ .

القولُ في وجوه إعرابِ الاسم

قولهُ : والفاعلُ واحدٌ ليسَ إلاّ .

قالَ الشيخُ : يريدُ أنَّ نسبةَ الفعلِ الى الفاعلِ على جهةِ الاسنادَ ، والاسنادُ لا يختلفُ فلذلكَ لم يتعددِ الفاعلُ ، ونسبة الفعل الى المفعول ليستْ على جهة الاسناد وإنّما هي على جهةِ التعلّقِ [1] ، والتعلّقُ يختلفُ [2] فتارةً يتعلّقُ بهِ على أنّهُ الذي فُعِلَ ، وهو المفعولُ المطلقُ ، وتارةً يتعلّقُ به على أنّهُ الذي فُعِلَ بهِ ، وهو المفعولُ بهِ ، وتارةً يتعلّقُ بهِ على أنّهُ الذي فُعِلَ فيهِ ، وهو المفعول فيهِ ، وتارةً يتعلّقُ به على أنّهُ الذي فُعِلَ من أجلهِ وهو المفعولُ من أجلهِ ، وتارةً يتعلّقُ به على أنّهُ فُعِلَ معهُ وهو المفعولُ معهُ ، فلذلكَ لم يجيء الفعلُ إلاّ (بفاعلٍ واحدٍ وقد جاء بمفاعيلَ متعددةٍ) [3] .

قولهُ : وأمّا التوابعُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : اختلفَ الناسُ في عاملِ التوابعِ ، فمنهم من يقولُ ينسحبُ حكمُ العاملِ على القبيلينِ جميعاً [4] أعني التابعَ والمتبوعَ . ومنهم من يقولُ : يُقدَّرُ عاملٌ مثلهُ في المتبوعاتِ كلّها . ومنهم من يقولُ : هو في البدلِ والمعطوفِ بالحرفِ مقدَّرٌ ، وفي غيرهِ منسحبٌ ، والفرقُ أنَّ البدلَ حكمِ تكرارِ العاملِ بدليلِ مجيء ذلكَ صريحاً

---

(١) في ل (التعليق) ، وهو تصحيف .

(٢) (يختلف) : ساقطة من و ، ش ، ب ، ت ، س ، ل ، وهو سهو .

(٣) في ل (لفاعلٍ واحدٍ وقد يجيء لمفاعيلَ) .

(٤) في ل (معاً) ، وفي ت (جميعهما) ، وما أثبتناه ارجح .

في قوله تعالى : { لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ }[1] ، والعطفُ بالحرفِ فيهِ ما يقومُ مقامَ العاملِ ، فكأنَّهُ موجودٌ ولذلكَ فرَّقَ بينَ هذينِ القسمينِ وبينَ ما عداهما . وقيلَ العاملُ فيهما كونها[2] صفةً ، وقيلَ العاملُ عاملُ الصفةِ والموصوفِ معاً وكذلكَ بقيةِ التوابعِ . والصحيحُ الاولُ ، لأنَّهُ بهِ يتقوَّمُ المعنى المقتضي للاعرابِ ، ولأنَّ المعنى عليهِ بدليلِ اشتريتُ الجاريةَ نصفَها وجاءني غلامُ زيدٍ وعمروٍ ، ألا ترى أنَّهُ لو قُدِّرَ الاولُ فسدَ المعنى ، وفسادُ غيرِ البدلِ والعطفِ أَوْلى ، وبهِ تبيَّنَ فساد القولِ الثالثِ . ومن صحَّحَ الثاني بدليلِ أعجبني قيامُ زيدٍ وعمروٍ ، وقيامُ زيدٍ لا يُنْسَبُ الى عمروٍ مردودٌ بأنَّ القيامَ لم يُنْسَبْ الى عمروٍ بعدَ نسبتِه الى زيدٍ وإنَّما نسبهُ المتكلمُ في أولِ الأمرِ اليهما معاً ، مثل قامَ الزيدونَ ، وإذا وجبَ صحةُ ذلكَ في غيرِ تقديرٍ وجبَ صحةُ الآخرِ ، ومن صحَّحَ الثالثَ بنحو { لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ }[3] ، يُجابُ بأنَّ حروفَ الجرِّ [١٧ ظ] في نحو ذلكَ للتأكيدِ ، وضعفَ الرابعُ بلزومِ إعرابٍ واحدٍ وبأنَّهُ ليسَ بهِ يتقوَّمُ المعنى المقتضي للاعرابِ ، والخامسُ قريبٌ ، (وتركَ ذكرِ المفعولِ الذي لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ لأنَّهُ عندَهُ فاعلٌ)[4] ، وتركَ ذكرَ المرفوعِ في بابِ كانَ ، لأنَّهُ عندَهُ فاعلٌ ، لأنَّهُ منسوبٌ اليه الفعلُ ، ومَنْ قالَ : ليسَ بفاعلٍ لأنَّ أفعالها لا دلالةَ لها على الحدثِ يلزمُ منهُ أنْ لا تكونَ أفعالاً ، وسُمِّيَ الرفعُ رفعاً لاستعلاء الشفتينِ عندَهُ ، كما أنَّ الخفضَ يُسمَّى خفضاً لنزولِ الشفتينِ عمَّا كانتْ

---

(١) سورة الأعراف الآية : ٧٥ .

(٢) في ش (كونه) ، وتحريف .

(٣) سورة الزخرف الآية : ٣٣ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ .

عِنْدَهُ ، والجرُّ إمَّا لأنَّهُ بمعنَى الخفضِ من جرِّ الجبلِ وهو أسفلهُ ، وإمَّا لأنَّهُ يدلُّ على جرِّ معنَى الفعلِ الى الاسمِ - أي ايصالهُ - فسُمِّيَ باسمِ مدلولهِ ، وأمَّا النصبُ ، فلأنَّهُ من الألفِ التي الانتصابُ من صفتها •

ذكرُ المرفوعاتِ

الفاعلُ

قولهُ : الفاعلُ هو ما كانَ المسندُ اليهِ مِن فِعْلٍ أو شبههِ مقدَّماً عليهِ أبداً •

قالَ الشيخُ : قولهُ : « هو ما كانَ المسندُ اليهِ من فعْلٍ أوْ شبههِ » لم يقتصرْ على قولهِ : « هو المسندُ اليهِ من فعلٍ أو شبههِ » ؛ لئلا يردُ عليهِ مثلُ قولكَ : زيدٌ قامَ فانَّهُ مسندٌ اليهِ وليس بفاعلٍ • فقالَ : « مقدَّماً عليهِ » ليخرجَ ذلكَ عنهُ ، وهو في الحقيقةِ غيرُ لازمٍ ، لأنَّ زيداً في قولكَ : زيدٌ قامَ ليسَ بمسندٍ اليهِ الفعلُ أو شبهُ الفعلِ ، وإنَّما أُسْنِدَ معَ ما أُسْنِدَ اليهِ الفعلُ ، فالفعلُ وشبههُ مسندٌ الى ما هو مؤخرٌ وهو الضميرُ ، وهما جميعاً مسندانِ الى زيدٍ ، وإنَّما اتفقَ أنَّ الضميرَ الذي في قامَ أوْ في قائمٌ في قولكَ : زيدٌ قائمْ هو في المعنَى : زيدٌ فتوهمَ أنَّهُ واردٌ وليستْ هذه دلالةً لغويةً وإنَّما هي دلالةٌ عقليةٌ ، ولذلكَ لم يختلفْ في أنَّهُ مسندٌ الى الضميرِ لا الى زيدٍ ، ويُجابُ عن ذلكَ باعتبارِ لفظِ هذا الحدِّ ، فانَّ قولَهُ من فعلٍ أو شبههِ لم يأتِ به قاصداً الى أنَّهُ من جملةِ الحدِّ لِما فيه من الترددِ الذي هو منافٍ للحدودِ ، وإنَّما أتى بهِ كالفضلةِ مبيناً أقسامَ المسندِ ، فلمَّا لم يكنْ ذلكَ مقصوداً في الحدِّ

دخلَ عليهِ لو اقتصرَ عليه زيدٌ قامَ وزيدٌ قائمٌ أبوهُ وشبهُهُ لأنَّـهُ مسندٌ اليهِ ، فلو اقتصرَ على قوله : هو المسندُ اليهِ ؛ لدخلَ ذلكَ في الحدِّ فاحتاجَ الى أنْ يقولَ : مقدَّماً عليهِ أبداً ، أمَّا من قالَ : الفاعلُ هو المسندُ اليهِ الفعلُ أو شبهُهُ فقد جعلَ[1] ذكرَ الفعلِ وشبهِهِ من جملة حدِّهِ ، وعندَ ذلكَ لا يحتاجُ الى ذكرِ وجوبِ التقديمِ لمـا تبينَ أنَّهُ لا يكونُ الاّ كذلكَ ، ثمَّ مثَّلَ باسنادِ الفعلِ وشبهِهِ ، لمـا قصدَ الى ذكرهما أولاً وسيأتي ذكرُ ما تنزَّلَ منزلةَ الفعلِ في ذلـكَ في آخرِ قسمِ الاسماءِ .

قالَ الشيخُ . ومفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه عندَهُ فاعلٌ والذي يدلُّ عليهِ أنَّهُ داخلٌ في حدهِ ، وأنَّهُ لم يذكرْهُ في المرفوعاتِ ، فدلَّ على أنَّهُ داخلٌ في حدِّ الفاعلِ إذْ لا يصحُّ دخولُهُ معَ غيرِهِ بوجهٍ وأنَّهُ قد صرَّحَ بذلكَ في بعضِ فصولِ كتابهِ . وهو قولُهُ : وتضافُ الصفة الى فاعلها كقولكَ : معمورُ الدارِ ومؤدبُ الخَدامِ ، ومن لم يجعلْهُ فاعلاً احتاجَ في حدِّ الفاعـلِ الى حدٍّ لا يدخلُ هـو فيه[2] ، فتوقلُ : هو ما أُسْنِدَ الفعلُ اليهِ وقُدِّمَ عليهِ على طريقةِ فَعَلَ أو على طريقةِ القيامِ بهِ .

قولهُ : وحقهُ الرفعُ .

قالَ الشيخُ : وأرادَ أنَّ ذلـكَ لأمرٍ يناسبهُ لا على أنْ تُخْبِرَ بأنَّهُ مرفوعٌ ؛ لأنَّ ذلكَ قد عُلِمَ من أصلِ كلامـهِ في

(١) في ل (دخلَ) ، وهو تحريف .
(٢) في ل (ما لم يُسَمَّ فاعلُه) ، وهو وهم .
(٣) (ان ذلكَ) ساقطة من ل ، وهو سهو .

المرفوعات . الوجهُ الثاني استحقَ بهِ الرفعُ أنّهُ لمّا احتيجَ الى الاعرابِ للمعاني الجاريةِ على الاسماءِ وكانَ الفاعلُ متحداً غير متعددٍ وغيرهُ متعددٌ كانَ المفردُ أولى بالحركةِ المستثقلةِ ليقلَّ الثقلُ ، والمتعدد أولى بالحركةِ الخفيفةِ لذلكَ ، وقيلَ لأنّهُ الأولُ فأُعطيَ الأثقلُ قبلَ الكلامِ [1] بما بعدهُ . قولهُ : ورافعهُ ما أُسندَ اليهِ ، يعني : الفعلَ وشبهَهُ ويعني : برافعهِ ما يُسمّى عاملاً في إصطلاحِ النحويينَ ، ومعنى العاملِ : هو الامرُ الذي يتحققُ بهِ المعنى المقتضي للاعرابِ ، ومعلومٌ أنّ مقتضى الاعرابِ في الفاعلِ هو الفاعليةُ على ما تقدّمَ ، ولا تتقوّمُ الفاعليةُ وتحققُ إلاّ بمسندٍ من الفعلِ ، أو شبهه ، فعُلِمَ أنّ ما أُسنِدَ اليهِ هو الفاعلُ ولا فرقَ في الفاعلِ بينَ أنْ يكونَ مثبتاً ، أو منفياً ، فزيدٌ في قامَ زيدٌ فيما نحنُ فيهِ مثلهُ في ما قامَ [١٨ و] زيدٌ ؛ لأنّهُ إنّما كانَ فاعلا باعتبارِ ذكرِ الفعلِ معهُ دالاً على من هو لهُ وهو كذلكَ أثبتَ أو نُفيَ ، قولهُ : « والأصلُ فيهِ أنْ يليَ الفعلَ » لأنّهُ أحدُ جزئي الجملةِ المفتقرةِ الى ذكرِهما ، وقد وجبَ تقديمُ الفعلِ فينبغي أنْ يليهِ الجزءُ الآخرُ المفتقرُ اليهِ لا غيرهُ من الفضلاتِ إذْ المفتقرُ اليهِ أولى بالذكرِ من المستغنى عنهُ ، قولهُ : « فاذا قُدّمَ عليهِ غيرهُ كانَ في النيةِ مؤخراً » وهو أثرُ ما تقدّمَ ثمّ استدلَ على ذلكَ بمسألتينِ : أحدهما جائزةٌ والأخرى ممتنعةٌ ، ولا وجهَ للتفرقةِ بينهما إلاّ باعتبارِ ما تقدّمَ ذكرهُ ، ووجهُ الدلالةِ هو أنّهُ قد عُلِمَ أنّ الضميرَ لا بدّ لهُ من عودةٍ على مذكورٍ متقدّمٍ إمّا لفظاً ومعنىً وإمّا لفظاً لا معنىً وإمّا معنىً لا لفظاً ، فانْ كانَ غيرُ عائدٍ على شيءٍ من ذلكَ كانَ ممتنعاً وقد جازَ ضربَ غلامَهُ زيدٌ ، وامتنعَ ضربَ غلامُهُ

---

(1) في ل ، ب (الكلالُ) ، وهو تحريف .

زيداً ، فلو كانَ كلُّ واحدٍ منهما على سواء ؟ لجازتِ المسألتانِ ، أو امتنعتا ، ولمَّا جازتْ أحداهما وامتنعت الأُخرى ، ولا مصححُ سوى ما ذكرناه وهو مناسبٌ وجبَ التعليلُ بهِ • وأمَّا قولُ الشاعرِ[1] :

٤٧ـ جَزَى رَبُّهُ عنّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وقَدْ فَعَلْ

فمردودٌ عِنْدَ المحققينَ ، (وأرادَ رب الجزاءِ المدلول عليه بقولِهِ جزَى)[2] • ومنهُ قولُ سَليطِ بن سعدٍ[3] :

٤٨ـ جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغَيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ
وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

---

(١) البيت مختلف فيه ، قال العيني : قيل هو للنابغة الذبياني ، وقال ابو عبيدة : قاله عبدالله بن همارق أحد بني عبدالله بن عطفان ، وحكي الاعلم انه لأبي الاسود يهجو عدي بن حاتم ، وقال ابن كيسان : احسبهُ مولداً مصنوعاً ، وروايةُ الطوسي ان في صدره خلاف ، فقد ورد في ديوان النابغة : صدر البيت (جزى اللهُ عَبْساً عبس آل بغيضٍ) ، وهذا غير البيت الذي ذكره الشارح ، انظر شواهد العيني على الخزانة ٢/٤٨٧ ، ونسبهُ البغدادي للنابغة ثم نسبه لأبي الاسود الدؤلي ، وذكر رواية العيني الخزانة ١/١٣٤ ، ١٣٦ ، وهو غير منسوب في الجمل ص ١٣١ ، ابن يعيش ١/٧٦ ، ابن عقيل ١/٤٢١ ، وفي ديوان النابغة صدره مختلف عن البيت الذي ذكره الشارح ، الديوان ص ٢١٤ •

(٢) ما بين القوسين ساقط من ل •

(٣) أبا الغيلان : كنية رجل ، وسِنِمَّارُ : اسم رجل رومى بنَى الخورنق الذى بظهر الكوفة للنعمان فلما كملَ القاهُ النعمان من فوقه فماتَ • ابن عقيل ١/٤٢٢ ، الخزانة ٢/١٣٥ ، العينى ٢/٤٩٥ ، همع الهوامع ١/٦٦ •

ومن يُجيزُ ضربَ غلامُهُ زيداً يحتجُ بهِ ، وهو ضعيفٌ .

(فصل) قولهُ : ومضمرهُ في الاسنادِ اليهِ كمظهرهِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : يريدُ أنَّهُ يصحُ وقوعُ المضمرِ (فاعلاً كما يصحُ وقوعُ الظاهرِ)[1] وهذا وإنْ كانَ غيرَ مُلبسٍ إلاَّ أنَّهُ ذكرهُ لاشتماله على مسألةٍ تُلبسُ على المبتدئينَ وهي مثلُ زيدٌ قامَ ، ولذلكَ أُشبعَ الكلامُ فيها واستدلَ عليها[2] ، ولأنَّ غرضَهُ أنْ يسوقَ بابَ الفعلينِ الموجهينِ الى شيءٍ واحدٍ ، فاحتالَ علَى الاتيانِ بهِ بذكرِ الفاعلِ المضمرِ ليجرَهُ الذكرُ باعتبارِ إحدى مسائلهِ ، ثم يسوقُ المسائلَ كلَّها وكذلكَ فعلَ .

قولهُ : وتقولُ زيدٌ ضَرَبَ فتنوي في ضَرَبَ فاعلاً ، وهو ضميرٌ يرجعُ الى زيدٍ ، الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وغرضهُ أنْ يُثْبتَ أنَّ زيداً في (زيدٌ ضَرَبَ) ليسَ بفاعلٍ ، ولمَّا فُقِدَ شرطُ الاستتارِ ، ولا بدَّ من الفاعلِ ، يتوهمانِ فاستدل على ذلكَ بوجوبِ أنا ضربتُ وأنتَ ضربتَ فلو كانَ زيدٌ فاعلاً ؛ لوجبَ أنْ يكونَ أنا فاعلاً ، ولو كانَ فاعلاً ؛ لوجبَ جوازُ أنا ضَرَبَ ، ولمَّا لم يجزْ دلَّ على أنَّهُ ليسَ بفاعلٍ ، وكذلكَ لو كانَ الفاعلُ محذوفاً في (زيدٌ ضربَ) لجازَ حذفهُ في (أنا ضَرَبَ) ولمَّا لم يجزْ للعلمِ باستوائهما في مصححِ الجوازِ والامتناعِ ، ولا يجوزُ اضمارهُ مستتراً في (أنا ضَرَبَ) لفقدانِ شرطِ الاستتارِ (في الماضي ، وشرطهُ أنْ يكونَ لمفردٍ غائبٍ ، وهذا

(١) في ل (كما تقدّمَ من أن الظاهر يقعُ فاعلاً) .
(٢) (عليها) ساقطة من ل ، وهو سهو .

ليسَ بغائبٍ ، ولمَّا فُقِدَ شرطُ الاستارِ)[1] ولا بـدَّ من الفاعلِ ، وجبَ ذكرهُ على حسبِ ما يقتضيهِ الوضعُ لهُ ، والذي وُضعَ لـه لفـظٌ بارزٌ فوجبَ أن يؤتى بـهِ وسيأتي الكـلامُ في المضمراتِ بتفاصيلهِ .

(فصل) قولهُ : ومن اضمارِ الفعلِ قولكَ : ضَربني وضربتُ زيداً الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : الاضمارُ في هذهِ المسألةِ من هـذا الفصلِ ليسَ على بابِ الاضمارِ المتقدّمِ ، بلْ هو إضمارٌ قبـلَ الذكرِ ، ولذلكَ نبَّهَ عليه[2] ، ولكنَّهُ لمَّا كانَ إضماراً صحَّ الاتيانُ به إذا كانَ[3] كلامهُ في مثله باعتبارِ الاضمارِ ، ولمَّا ساقَ هـذهِ المسألةَ وتكلَّمَ عليها (باعتبارِ توجيهِ فعلها معَ فعلٍ آخرَ ظاهرٍ بعدَها ، ذكرَ ما كانَ مثلها من بابِ التوجيهِ ، فجرَّ ذكرُ الاضمارِ احدى المسائلِ وجـرَّ ذكرُ المسألةِ)[4] باعتبارِ أمرٍ اشتملتْ عليه من بابٍ آخرَ ، ذكـرَ جميعَ تلكَ المسائلِ ، وهذا البابُ ضابطهُ أنْ يُذكَـرَ فعـلانِ أوْ شبههما موجهينِ في المعنى الى شيءٍ واحدٍ ذُكِرَ بعدَهما ظاهراً ، فقد يكونُ توجيههما على جهـةِ الفاعليةِ ، وقـد يكونُ علـى جهـةِ المفعوليةِ[5] ، وقد يكونُ الاولُ على الاولِ والثاني على الثاني ، وقـد يكونُ على العكسِ ، مثالُ ذلكَ : قامَ وقعدَ زيدٌ ، ضربتُ وأكرمتُ زيداً ، وقامَ وأكرمتُ زيداً [١٨ ظ] ، وضربتُ وقامَ زيـدٌ ، فإنْ أُعمِلَ الثاني في الظاهرِ فلا يخلو الاولُ من أنْ يكونَ موجهاً علـى

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ل ، وهو سهو من الناسخ .
(٢) (عليه) ساقطة من ل ، وهو سهو .
(٣) (كانَ) ساقطة من ل .
(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ .
(٥) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٨٣/١ .

جهة الفاعلية أو جهة المفعولية ، فإنْ كانَ موجهاً على جهة[1] الفاعلية وهي عينُ المسألة التي هي أصلُ الفصلِ ، وجبَ الاضمارُ فيه على مطابقة ذلكَ الظاهرِ عندَ المحققينَ ، فتقولُ : ضربانِي وضربتُ الزيدينِ وشبهه ، وامتنعتْ على مذهبِ الفراءِ ، وجازتْ من غيرِ إضمارٍ على مذهب الكسائي[2] . والدليلُ على جوازِها ورودُ مثلِها في كلامِ العربِ كقوله[3] :

٤٩- جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

ونظائرها ، وإذا ثبتَ جوازُها ، وجبَ الاضمارُ لئلاَ يؤدي الى فصل من غيرِ ذكرِ الفاعلِ ، وليسَ ذلكَ من لغتهم فثبتَ ما ذكره المحققونَ . وأمّا مذهبُ الفراءِ ، فإنّهُ لمّا رأى المسألةَ لا تخلو من أحد أمرينِ كلٌ واحدٍ منهما على خلاف الاصولِ حكمَ بمنعها[4] ؛ لأنّهُ إنْ أضمرَ ، أضمرَ قبلَ الذكرِ ، وإنْ حذفَ حذفَ الفاعلَ ، فأوجبَ إعمالَ الاولِ فيهما . وقالَ : في نحو قامَ وقعدَ زيدٌ العاملُ في زيدٍ الفعلانِ معاً ولا ضميرَ في واحدٍ منهما ، ويجيبُ عن مثل « جَرَى فَوْقَهَا » بأنّهُ على خلاف القياسِ واستعمال الفصحاء ، وأمّا الكسائيُ فإنّهُ لمّا ثبتَ عندَهُ الجوازُ رأى أنّهُ يلزمْ من

---

(١) (جهة) : ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .
(٢) حاشية الصبان على شرح الاشموني ٢/١٠٤ .
(٣) البيت لطفيل الغنوي ، وصدره : « وكُمْتاً مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها » استشعرت : جعلت شعارها ، مُذْهَب : التمويه بالذهب ، وهذا البيت جاء على مذهب الكسائي ، لأن الضمير في الفعل الاول غير بارز ومخالف لمذهب الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير ، الكتاب ١/٣٩ ، المقتضب ٤/٧٥ ، الجمل ١٢٧ ، الايضاح للفارسي ٦٨ ، الانصاف ١/٨٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤ ، ٤٥٤ ، ابن يعيش ١/٧٨ ، الاشموني ٢/٢٤ ، اساس البلاغة ١/١٤٩ ، أمالي ابن الحاجب ١٥٤ظ .
(٤) شرح الاشموني ٢/١٠٣ .

الاضمارُ قبلَ الذكرِ ، فرأى أنَّ الحذفَ أقربُ"(١) ، وهو بعيدٌ ، فإنَّ الاضمار قبلَ الذكرِ قد ثبتَ في مواضعَ وحذفَ الفاعلِ لم يثبتْ بحالٍ ، فإذا لم يكنْ بدٌّ من أحدهما فالاضمارُ أقربُ ، وإن كانَ الاولُ يحتاجُ الى مفعولٍ وجبَ حذفُه كقولك : ضربتُ وضربَني الزيدونَ ، ولا تقولُ : ضربتهمْ وضربني الزيدونَ لأنَ الوجبَ للاضمارِ مفقودٌ ، وهو كونهُ فاعلاً ، وأمَّا المفعولُ ففضلةٌ في كلامهم يجوزُ حذفه فلذلكَ وجبَ الحذفُ لئلا يؤدي الى الاضمارِ قبلَ الذكرِ من غيرِ ضرورةٍ • وقد استدلَ على ذاكَ بالمفعولِ الثاني من باب علمتُ في ظنَّني وظننتُ زيداً قائماً ، فانّهُ يجبُ ذكرهُ ظاهراً ؛ لأنَّهُ إنْ أُضْمِرَ أُضْمِرَ مفعولٌ قبلَ الذكرِ ، وإنْ حُذفَ حُذفَ مفعولٌ لا يستغنَى عنهُ وفيه نظرٌ ، فإنَّ ذلك كخبرِ المبتدأ فإذا جازَ حذف خبرِ المبتدأ للقرينة جازَ حذفُ ذلكَ ، وإنْ أَعملَ الأولُ فلا يخلو الثاني من أنْ يكونَ الفاعلُ أو المفعولُ ، فإنْ كانَ الفاعلُ وجبَ الأضمارُ باتفاقٍ ، وليسَ إضماراً قبلَ الذكرِ ، فتوهمَ امتناعهُ كقولكَ : ضربتُ وضربوني الزيدينِ ، لأنَّ الزيدينِ معمولُ الفعلِ المتقدمِ ، **فهو في المعنَى متقدّمٌ على الفعلِ** الثاني فكانَ الضميرُ عائداً على غيرِ(٢) مذكورٍ في المعنَى ، وإنْ كانَ للمفعولِ فالاحسنُ أنْ يضمرَ ، ويجوزُ حذفهُ وإنَّما حسنَ الاضمارَ ، لأنَّ الحذفَ يؤدي الى لبسٍ ، والاضمارُ ينفيهِ ، وبيانُ ذلكَ مثلُ قولهِ(٣) :

---

(١) شرح الاشموني ٢/١٠٢ •

(٢) (غير) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، وسقوطها يفسد المعنى•

(٣) البيت لامرىء القيس وصدره : « ولَوْ أنَّ ما أسْعَى لأَدْنَى مَعيشةٍ » انظر الديوان ص٣٩ ، الكتاب ١/٤١ ، المقتضب ٤/٧٦ ، الايضاح للفارسي ص٦٧ ، شرح الجمل ١/٤٥٨ ، الانصاف ١/٨٤ ، ابن يعيش ١/٧٩ ، المغنى ١/٢٥٦ •

٥٠ كَفَاني وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[١]

يوهم أنْ يكونَ أطلبُ القليلَ ويجوزُ أنْ يكونَ لغيرِه ، ولو قالَ : ولم أطلبْه لأنتفي ذلكَ اللبسُ ، فلمّا كانَ كذلكَ وليسَ فيه إضمارٌ قبلَ الذكرِ كانَ أحسنَ من الحذفِ ، وهذا جارٍ في غيرِ هذا البابِ ، لو قلتَ : قامَ زيدٌ وضربتُ ، (ضرب) مفعولُه زيدٌ لكانَ الاحسنُ أن تقولَ : وضربه فكذلكَ ههنا ، وجازَ الحذفُ من حيثُ كانَ المفعولُ فضلةً يستغنَى عنه فلا حاجةَ تلجيء الى ذكره ، وقد استدلَ على ذلكَ بالمفعولِ الثاني إذا كانَ غيرَ مطابقٍ للمذكورِ آخراً ، نحو ظننتُ وظنّاني قائماً الزيدينِ فانّهُ يضمر ولا يُحذَفُ ، أمّا الأولُ فلتعذرَ الاضمارُ لأنّكَ إنْ قلتَ : وظنانيه جعلتَ ضميرَ المفردِ للمثنى ، وإنْ قلتَ : وظنانيهما جعلتَ المفعولَ الثاني مثنى والاوّلَ مفرداً ، وأمّا الثاني فلأنّهُ مفعولٌ لا يُستغنى عنهُ فلا يُحذَفُ وفيهِ نظرٌ ، وأمّا الاوّلُ فلأنّ الاضمارَ قد يأتي على المعنى المقصود وإنْ اختلفا فيما ذُكرَ كما في قوله تعالى[٢] : { وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً }[٣] لمّا كانَ المعنَى المقصودُ الوارثَ فلا بعدَ فيهِ ههنا ، لمّا كانَ المعنى نسبةَ القيامِ [الى زيدٍ][٤] ، وأمّا الحذفُ فكما تقدّم لقيامِ القرينةِ كخبرِ المبتدأ كقولك : زيدٌ والعمرانِ قائمانِ ، ولا خلافَ أنّ إعمالَ كلَ واحدٍ من الفعلينِ جائزٌ على ما ذكرناهُ ، وإنْ كانَ البصريونَ يختارونَ إعمالَ الثاني

---

(١) (من المال) : ساقطة من ل ، سهواً .

(٢) سورة النساء الآية : ١١ .

(٣) اتحاف فضلاء البشر في القرآن الاربع عشر . قرأ نافع وابو جعفر بالرفع على إتمامِ كانَ والباقون بالنصبِ ص ١٨٧ .

(٤) (الى زيد) : زيادة من ل ، وبها يكمل المعنى .

[١٩ و] والكوفيونَ [إعمالَ][١] الاول [٢] ، والدليلُ على ما ذهب اليه البصريون[٣] مجيء ذلكَ في القرآنِ في مثـلِ قولـهِ تعـالى : { آتُوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً }[٤] ، وقولهِ : { هَاؤُمُ اقْرَؤوا كِتَابِيَهْ }[٥] ، ولو كانَ العملُ للاولِ [٦] لقالَ : [هاؤمُ[٧]] اقرؤوه كِتَابِيَهْ • ووجهُ الاستدلالِ هو إنَّـهُ لو أَعمـلَ الاولَ لكـان الاحسنُ اقرؤوهُ ، ولم يأتِ اقرؤوهُ ، فدلَّ على أنَّـهُ لـم يُعمِلِ الاولَ ، ولا يستقيمُ أنْ يُقالَ جاءَ على أحدِ الجائزينِ ، فانَّا لـم نختلفْ في الجوازِ وربَّما اختلفنا في الاحسنِ ، واذا ثبتَ أنَّ إعمـالَ الاول ليسَ بأحسنَ وجبَ أنْ يكونَ إعمالُ الثاني أحسـنَ ، إذ لا قائلَ بثالثٍ ، ولو كانَ فالكلامُ معهم لا معَ غيرِهم ، ولا يستقيمُ أنْ يُقالَ جاءَ محذوفاً منهُ الضميرُ ، وإنْ كانَ على غـيرِ الاحسـنِ ، والاعمالُ للاول [٨] فانَّهُ يؤدي الى أنْ يكونَ الاجماعُ علـى قراءةٍ ليستْ بالاحسنِ [٩] ، ومثلُ ذلكَ لم يأتِ في القراءةِ المجمعِ عليهـا أصلاً ، فثبتَ أنَّ ما صارَ اليهِ البصريونَ أَوْلَى • ومن حيثُ المعنى هو إنَّ أصلَ المعمولِ أنْ يليَ عاملَهُ وهذا الظاهرُ[١٠] يلي الثاني ، فكانَ أَوْلَى بأنْ يكونَ عاملاً لهُ مما فصلَ بينَـهُ وبينَهُ فاصلٌ •

---

(١) (إعمال) : زيادة عن ر •

(٢) الانصاف ١/٨٣ ، ٨٦ •

(٣) الانصاف ١/٨٧ ، ٩٢ •

(٤) سورة الكهف الآية ٩٦ •

(٥) سورة الحاقة الآية ١٩ •

(٦) في الاصل ، ر : (الثاني) وهو وهم •

(٧) (هاؤم) ساقطة من الاصل ، وهو سهو من الناسخ •

(٨) (للاول) : ساقطة من ل •

(٩) (بالاحسنِ) : ساقطة من ل ، وهو سهو •

(١٠) في ل : (العاملُ) •

وأنشد سيبويه مستدلاً على أنّ الأول يُحذَف، أو يُضمَر استغناءً عنه بقوله (١) :

٥١ـ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وهو واضح وبقوله (٢) :

٥٢ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

(١) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه طبعة لايبزك ص٤٥ ، وطبعة بغداد ص ٨١ ، وكذلك في الكتاب ١/٣٨ ، ونسبه أبو عبيدة والبغدادي لعمرو بن امريء القيس الخزانة ٢/١٥٩ ، ونسبه ابن الانباري الى درهم بن يزيد الانصاري الانصاف ١/١٩٥ ، انظر المقتضب ٣/١١٢ ، ٧٣٤ ، معاني القرآن ٣/٧٧ ، مجاز القرآن ١/٣٩ .

(٢) قائله ضابيء البُرْجُمِي من أبيات قالها حينما حبسه الخليفة عثمان بالمدينة ، وقيّار اسم فرسه وقيل جمله ، ورواه سيبويه بنصب (قيار) بعطف قيار على لفظ اسم ان ومن عطفه على المحل رفعه . الكتاب ١/٣٨ ، الانصاف ١/٩٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٣ ، مجاز القرآن ١/١٧٢ ، معاني القرآن ١/٣١١ ، المغنى ٢/٤٧٥ ، مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ص١١ ، همع الهوامع ٢/١٤٤ ، الاشموني ١/٢٨٦ ، الخزانة ٤/٣٢٣ .

وبقول ضَابيءُ البُرْجُمي[1] :

٥٣ـ رَمَاني بأمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدي
بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَاني

ويقولُ الفرزدقُ[2] :

٥٤ـ إنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَاني مَاجَنَى
وأَبي وكَانَ وكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ

واعتُرِضَ بأنَّهُ لا ينهضُ لأنَّ فَعِيلاً وفَعُولاً صالحٌ للمتعددِ ، فلا حاجةَ الى تقديرِ الحذفِ ، ويقوي مذهبَ الكوفيينَ أنَّهُ يلزمُ من خلافهِ الاضمارُ قبلَ الذكرِ ، وهو ضعيفٌ فكانَ ضعيفاً . ثُمَّ قالِ : « وتقولُ على المذهبينِ قَامَا وقعدَا أَخَوَاكَ وقَامَ وقعدَا أخواكَ »[3] ، فذكرَ المسألةَ الاولى على اختيارِ البصريينَ ، والثانيةَ

(١) نسبه الشيخ لضابيء البرجمي ، وهو وهم حيث إن البيت الذي قبله لضابيء البُرجمي والبيت نسبهُ سيبويه لابن أحمر وتبعه ابن عصفور، ونسبه أبو عبيدة للازرق بن طرفة الباهلي، انظر الكتاب ٣٨/١ ، مجاز القرآن ١٦١/٢ ، اصلاح المنطق ص ٨٨ ، شرح الجمل ٢٨٤ ، معاني القرآن ٤٥٨/١ ، همع الوامع ١١٦/١ .

(٢) نسبه الشارح للفرزدق تبعاً لسيبويه والفراء ولم أجد البيت في ديوان الفرزدق وكذلك نسبه ابن الانباري في الانصاف للفرزدق ، الكتاب ٣٨/١ ، معاني القرآن ٧٧/٣ ، الانصاف ٩٥/١ .

(٣) قامَ وقعدَا اخواكَ ساقطة من ر ، وهو سهو من الناسخ .

على اختيارِ الكوفيينَ ، وليسَ يعني أنْ المسألتينِ جميعاً علـى المذهبينِ جميعاً ، وإنَّما جمعهما في الذكرِ وقصدَ الى التفصيلِ . قالَ :

وليسَ قولُ امريءِ القيس :

كَفَاني ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

الى آخرِهِ . وهذا البيتُ أنْشدهُ سيبويه ، وقالَ : ولو نصبَ فسدَ المعنى[1] ، وأوردهُ صاحبُ الايضاحِ[2] مستدلاً به على مذهبِ الكوفيينَ ، وما ذكرهُ سيبويه أظهرُ ، وبيانُ ذلكَ أنَّ (لَـوْ) تدلُّ على امتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرِهِ من حيثُ التقديرُ ، وإذا وجبَ أنْ يكونَ ذلكَ مقدَّراً وجبَ أنْ يكونَ غيرَ حاصلٍ فيجبُ على هذا أنَّ ما يذكرُ بعدَها منفيٌ ، إنْ كانَ مثبتاً ، ومثبتٌ إنْ كانَ منفياً ، فاذا قلتَ : لو أكرمتني أكرمتُكَ فالاكرامانِ منفيانِ ، وإذا قلتَ : لَـوْ لَمْ تكرمْني لم أكرمْكَ فالاكرامانِ حاصلانِ ، وإذا ثبتَ ذلكَ كانَ قولهُ : « فلَو أنَّ ما أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشةٍ » موجباً أنْ يكونَ سعيهُ لأدْنى معيشةٍ غيرَ حاصلٍ لأنَّهُ مثبتٌ في سياقِ (لَو) ، فلَو كانَ (لَمْ أَطلبْ) موجهاً الى (قليلٍ) وهو داخلٌ في سياقِ جوابِ (لَو) ، لوجبَ أن يكونَ طالباً للقليلِ ، فيكونُ في صدرِ البيتِ إنَّهُ لا يطلبُ القليلَ ، وفي عجزِهِ إنَّهُ طالبٌ للقليلِ ،

---

(١) الكتاب ١/٤١ .

(٢) قال الفارسي ومن إعمال الاول قولهُ : وذكر البيت ، الايضاح العضدي ص ٦٧ .

وهو متناقضٌ ، وأيضاً فإنَّهُ قالَ بعدَه[1] :

٥٥ـ ولكنَّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ

وفُهِمَ من سياقِ كلامه أنَّـــهُ لا يطلبُ إلاَّ الملكَ ولا يستقيمُ أَنْ يكونَ (لَمْ أَطْلُبْ) موجهاً الى (القليلِ) لأنَّـــهُ يلزمُ أنْ يكونَ طالباً للقليلِ فيكونُ قائلاً في البيتِ الذي بعدهُ (ما أطلبُ إلاَّ الملكَ) ، وفي هذا البيتِ أنَّهُ يطلبُ القليلَ ، وهو متناقضٌ ، وإذا ثبتَ أنَّـــهُ ليسَ موجهاً للقليلِ ثبت أنَّهُ ليسَ من هذا البابِ ، إذْ شرطُه أَنْ يكونَ انفعلانِ موجهينِ الى شيءٍ واحدٍ ، فهذا الذي قصدهُ سيبويه[2] وجرى الزمخشريُّ على ما أرادهُ ، وأَمَّا صاحبُ الايضا فلظاهرِ أنَّهُ قصدَ[3] جهةَ أخرى ، وهو أنَّهُ لَمْ يعطفْ (لَمْ أطلبْ) على قولهِ (كَفَاني) فيلزمُ ما تقدَّمَ ، ولكنَّهُ جعلها واوَ الحـالِ ، وإذا كانتْ واوُ الحالِ لم يلزمْ أَنْ يكونَ الطلبُ مثبتاً ، بَلْ يجبُ أَنْ يكونَ منفياً على ظاهرهِ فكأنَّهُ قالَ : لَوْ كنتُ ساعياً لأدْنَى معيشةٍ دنيئةٍ لكَفَاني القليلُ غيرُ طالبٍ لهُ[4] ، فيكونُ الفعلانِ موجهينِ الى القليلِ بهذا الاعتبار وبهذا التقديرِ ، فصحَّ أنْ يكونَ من هذا الباب ، ويكونُ [١٩ ظ] قد أعملَ الأولَ ، والظاهرُ مـــع سيبويه ، إذْ استعمالُ واو العطفِ أكثرُ ، وأيضاً فإنَّهُ قد فُهِمَ من سياقِ كلامِ

---

(١) البيت لامرىء القيس ، المجدُ المؤثلُ : المجدُ الثابتُ الوطيدُ ، وعجزهُ : « وقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمْثالِي » الديوان ص ٣٩ ، الانصاف ١/٩٣ ، ابن يعيش ١/٧٩ ، المغني ١/٢٥٦ ، الخزانة ١/١٥٨ .

(٢) الكتاب ١/٤١ .

(٣) (قصدَ) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٤) (لهُ) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

الشاعر أنَّهُ لم يقصدْ إلاّ الى نفي طلبِ الملكِ في سياقِ (لَوْ) لقوله : « ولكنَّما أسْعى لِمَجْدٍ مُؤثَّلٍ » ، وكأنَّهُ تفسيرٌ المفعولِ الذي حذفهُ في قولهِ : « ولَمْ أطلبْ » ولو كانَ من هذا البابِ لاقتضى أنْ يكونَ إعمالُ الاولِ أوْلى ، لأنَّ الفصيحَ قد عَدلَ عن اعمالِ الثاني معَ إمكانه الى إعمالِ الاولِ على وجهٍ يستلزمُ ضعفاً ، فلولا أنَّهُ أولى ما اغتُفِرَ من أجله الضعفُ الذي لزمهُ ، وهو حذفُ الضميرِ منْ (ولَمْ أطلبْ) ، وإذا أضمرتَ في نحو كسوتُ وكَساني إيَّاها أو كَسانيها زيداً جبةً ، فانْ كانتِ الجبةُ واحدةً فلا إشكالَ ، وإنْ كانتْ متعددةً ، وجبَ أنْ يكونَ التقديرُ مثلَها وحذفَ المضافَ للعلمِ بهِ ، لأنَّ التقديرَ وكَساني جبةً ، والضميرُ لها لما يلزمُ من كونِ الضميرِ نكرةً ، وهو بعيدٌ . وأيضاً فإنَّهُ يؤدي الى أنْ يكونَ الضميرُ لغيرِ من يعودُ عليهِ ، وإضمارُ (منطلقٍ) في قولكَ ظننتُ وظنَّني إيَّاهُ أو ظنَّنيهِ زيداً منطلقاً أشكلُ لأنَّ الظاهرَ لغيرهِ ، وفيه ضميرُ غيرهِ ، وإضمارهُ يوجبُ تعينهُ . والجوابُ أنَّهُ لمَّا لَمْ يكُنْ مقصوداً بهِ الذاتَ ، وأُضمرَ مجرداً عن الضميرِ صحَ جعلهُ لغيرهِ مضمراً ، والمتعدي الى ثلاثةٍ لَمْ يجيءْ في هذا البابِ مسموعاً فمنعهُ الجرميُ(١) وأجازهُ آخرونَ(٢) . وقالوا : في لعلَّ وعسى زيدٌ أنْ يخرجَ إنَّهُ على إعمالِ الثاني ، لصحةِ لعلَّ زيداً أنْ يخرجَ ، وذلكَ يستلزمُ حذفَ معمولي (لعلَّ) للقرينةِ .

---

(١) هو صالح بن اسحاق أبو عمر الجرمي البصري ، أخذ النحو عن الاخفش ويونس واللغة عن الاصمعي وابي عبيدة مات في سنة (٢٢٥هـ) . نزهة الالباء ص ٩٨ ، أنباه الرواة ٢/٨٠ ، بغية الوعاة ٢/٨ .

(٢) في ل : (قال) ، وهو تحريف .

وقالوا : لو أُعمِلَ الاولُ ، لقيلَ لعلَّ[1] وعسى زيداً خارجٌ ، وليسَ بواضحٍ إذْ لا يُقالُ : عسى زيدٌ خارجاً ، وهو أيضاً يستلزمُ حذفَ منصوبِ عسَى .

قولهُ : ومن إضمارهِ قولهم : إذا كانَ غداً فأتني .

قالَ الشيخُ : وهذا اضمارٌ جائزٌ لقيامِ قرينةٍ دلتْ عليهِ ، وليسَ إضمارٌ قبلَ الذكرِ ، لأنَّ القرائنَ قائمةٌ مقامَ تقدمِ الذكرِ ، فانْ تقدَّمَ أمرٌ أو حالٌ جازَ أنْ يكونَ في كانَ ضميرهُ كما لو قالَ : يكونُ كَذا غداً ، وكانَ فعلٌ مخصوصٌ بذلكَ الوقتِ وإلاَّ فالمعنى إذا كانَ ما نحنُ عليهِ من السلامةِ وهو الذي فسَّرهُ بهِ ، لأنَّهُ مستغنٍ كما تقدَّمَ عن القرائنِ فلذلكَ فسَّرهُ بقولهِ : « إذا كانَ ما نحنُ عليهِ غداً » ، ولو رفعَ غداً لكانَ جائزاً وتعيَّنَ أنْ يكونَ فاعلاً ، وإنَّما جاءَ وجوبُ الاضمارِ ضرورةَ نصبِ غدٍ ، ويجوزُ أنْ يكونَ غداً متعلقاً بكانَ فتكونُ التامةَ ، ويجوزُ أنْ يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنْ تكونَ كانَ الناقصةَ .

(فصل) قولهُ : وقد يجيءُ الفاعلُ ورافعهُ مضمرٌ .

قالَ الشيخُ : إنَّما ذُكِرَ الفعلُ لتعلقِ الفاعلِ بهِ إذْ لَمْ يعقلْ حقيقتهُ إلاَّ بذكرهِ ، فلمَّا فرغَ من ذكرِ المقصودِ ذكرَ حكمَ ما يتوقفُ عليهِ ، وهو الفعلُ ولم يذكرْ وقوعَهُ ظاهراً للعلمِ بهِ ، وإنْ كانَ ذلكَ مفهوماً من قولهِ : « وقد يجيءُ » ، وحذفُ الفعلِ على ضربينِ : واجبٌ وجائزٌ ، فالواجبُ أنْ تقومَ قرينةٌ تدلُ على

---

(1) (لعلَّ) : ساقطةٌ من ل .

خصوصية الفعل ، ويكون معه ما يمنع مجامعته للفعل . والجائز فيما عدا ذلك) وهو يعني بالاضمار في الافعال الحذف ، أي يأتي الفاعل ورافعه محذوف بخلاف الاضمار في الأسماء)[1] ، ثم ذكر من الجائز قوله : { يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ }[2] ، وقراء : « وليُبْكَ يزيدُ » وشبهه ، وذلك أنه لما قيل « يُسَبَّح » علم أنّ ثَمّ مُسَبِّحاً فكأنه دال عليه ، فلما قيل بعد ذلك « رجال » علم أنّ المرادُ يسبحه رجال ، وكذلك « ليُبْكَ يزيدُ » ، وتقديره فاعلاً أحسن من تقديره خبر مبتداء ، لأنّ القرينة فعليّة فكانت بتقدير الفعل أولى [وإنّما قلنا أولى ، لأنّه يجوز أنْ يكونَ الرجالُ مرفوعين على خبر المبتدأ المحذوف فتقدير الفعل أولى][3] والبيت[4] :

٥٦ـ لِيُبْكَ يَزِيدٌ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ
وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

---

(١) ما بين الوسين : ساقط من و ، ش ، ت ، ب ، س .

(٢) سورة النور الآية : ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن ل ، ومعها يستقيم الكلام .

(٤) البيت لنهشل بن حري يرثي أخاه ، ونسب للحرث بن نهيك ، الضارع الذليل ، الكتاب ١/١٤٥ ، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري ص٢٠٨ ، المقتضب ٣/٢٨٢ الخصائص ٢/٣٥٣ ، المغنى ٢/٦٢٠ ، شرح الجمل ١/٣٨٥ ، الخزانة ١/١٤٧ ، ابن يعيش ١/٨٠ ، مجاز القرآن ١/٣٤٩ ، الاشموني ٢/٤٩ ، العيني ٢/٤٥٤ ، اساس البلاغة ٢/٤٦ مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ص٢٤، أمالي ابن الحاجب ١٥٥ .

والضارِعُ الذليلُ ، والمختبطُ السائلُ ، لأنَّهُ كانَ يَجيرهُما . وقوله : « ممَّا » متعلقٌ بمختبطٍ ، أي إبتداؤهُ من ذلكَ ، ومختبطٌ من أجلِ ذلكَ ، والطوائحُ جمعُ مطيحةٍ على غيرِ قياسٍ كلواقحِ جمعُ ملقحةٍ وقبلهُ[1] :

سَقَى جَدَثاً أمْسَى بِدُومَةَ ثَاوِياً

مِنَ الدَّلْوِ والْجَوْزاءِ غَادٍ ورَائِحُ

ويُروى : « لِيَبْكِ يزيدَ » بفتحِ الياءِ وكسرِ الكافِ ونصبِ (يزيدَ) ، وهو واضحٌ ويخرجُ بذلكَ عن الاستشهادِ بهِ ، وكذلكَ إذا قلتَ في جوابِ قولِ : من ضربَ ؟ زيدٌ ، فانَّهُ يُفهَمُ أنَّ المعنى : ضربَ زيدٌ ، وكذلكَ ما أشبههُ ، وذكر من الواجبِ ، هَلْ زيدٌ خرجَ ؟ وإنْ كانَ موهماً أنَّ المسألةَ [٢٠ و] لا شذوذَ فيها وأنَّها سائغةٌ مثلها في : أزيدٌ خرجَ ؟ وليسَ الامرُ كذلكَ ، بَلْ هَلْ زيدٌ خرجَ ؟ شاذٌ ، وهو على شذوذهِ مقدَّرٌ على ما ذكرهُ ، وإنَّما لم يحسنْ عندهم هَلْ زيدٌ خرجَ ؟ وشبههُ ، إمَّا لأنَّ (هَلْ) بمعنى (قَدْ) على ما يقولهُ سيبويه[2] فكانتْ بالفعلِ أوْلى ، فاذا وقعَ بعدها الاسمُ كانَ كوقوعهِ بعدَ (قَدْ) ولا يسوغُ ذلكَ فلا يسوغُ هذا ، وإمَّا لأنَّ (هَلْ) موضوعٌ للاستفهامِ ، والاستفهامُ مقتضٍ[3] للفعلِ في المعنى ، فكانَ ذكرُ الفعلِ بعدَهُ لفظاً هو القياسُ ،

---

(١) البيت ذكره البغدادي حينما عرض للبيت الشاهد ، انظر الخزانة ١/١٥٠ .

(٢) الكتاب ١/٥١ .

(٣) في ب : (يقتضى) ، وهو خطأ .

ولا يردُ عليهِ أَزيدٌ خرجَ ؟ ، فإنَّ الهمزةَ تصرفوا فيها ما لم يتصرفوا في (هَلْ) ولذلكَ جازَ أَزيداً ضربتَ ؟ ولم يجزْ هَلْ زيداً ضربتَ ؟ ولذلكَ حسنَ إنْ زيدٌ أكرمني أكرمتُهُ ، ولم يحسنْ متى زيدٌ أكرمني أكرمتُهُ ، ولا في غيرها من أدواتِ الجزمِ إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ كقولهِ [1] :

٧٥ـ صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ في حَائِرٍ
أَيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

وقالَ [2] :

٥٨ـ فَمَتَى وَاغِلٌ يَزُرْهُمْ يُحَيُّو
هُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

والمرفوعُ بعدَ إذا الشرطية جائزٌ فيهِ عندَ سيبويه الامرانِ [3] ، فإذا

---

(١) البيتُ لكعب بن جُعيل، يصف امرأة شبَّهَ قدها بالصعدةِ، الصعدةُ : القناةُ التي تنبتُ مستوية ، والحائر القرار من الارض يستقر فيه الماء ، الكتاب ١/٤٥٨ ، المقتضب ٢/٧٥ ، الانصاف ٢/٦١٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٢ ، الخزانة ١/٤٥٧ ، العيني ٤/٤٣٤ ، الصحاح ١/٤٩٥ مادة (صعد) .

(٢) البيت لعدي بن زيد العبادي ، الواغل : الداخل على الشراب من غير أن يدعوهُ ، ورواية سيبويه والانصاف (يُنَبِّئهمْ) مكان يَزُرْهُمْ ، الكتاب ١/٤٥٨ ، الانصاف ٢/٦١٧ ، الخزانة ١/٤٥٦ ، ٣/٦٣٩ ، عدي بن زيد الشاعر المبتكر بقلم محمد علي الهاشمي ص١٩٣ .

(٣) الكتاب ١/٥٤ .

ثبتَ ذلكَ وجاءتْ هذه المسألةُ على وجهٍ شذوذٍ ، فحملها على وجهٍ مستقيمٍ أوْلى من حملها على وجهٍ آخرَ مـــن الشذوذِ ، فتقديرهـــا بالفعلِ ، أوْلى من تقديرها بالابتداءِ ، فإنَّهُ إذا قُدِّرَ الفعلُ وفَّـرَ عليها ما يقتضيه ، وإذا قُدِّرَ الابتداءُ لم يوفّرْ عليها ما يقتضيه لا لفظاً ولا تقديراً ، فكانَ ذلكَ أوْلى ، ونُقِلَ عن الجرمي أنَّـــهُ مبتدأٌ ، ونُقِلَ عن سيبويه جـــوازُ الامرينِ ، ومذهبُ سيبويه في (أزيـــدٌ خرجَ ؟) جوازُ الامرينِ[1] وهو الصحيحُ ، وعنـهُ في إذا الشرطية جوازُ الامرينِ أيضـــاً ، وكذلكَ لـو أنَّكَ جئتني { لَـوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ }[2] ، والمختارُ أنَّهُ فاعلٌ في الجميعِ ، ومن ذلكَ قولهُ تعالى : { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ }[3]، فإنَّهُ قد دلت القرينةُ على خصوصيةِ الفعلِ ، ووقعَ معهُ[4] ما لا يصحّ ذكرُ الفعلِ معهُ ، وهو الفعلُ المفسِّرُ ، لأنَّهُ لو ذُكِرَ لأدّى الى الجمعِ بينَ المفسِّرِ والمفسَّرِ ، فيصيرُ الثاني مفسَّراً غيرَ مُفسِّرٍ والاولُ مفسِّراً غيرَ مفسَّرٍ ، وقد صححَ بعضُهمْ كونهُ مبتدأً ، وكذلك قولهُ تعالى : { وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا }[5] وهـــو كـلٌّ موضوعٍ وقعتْ (أنَّ) المفتوحةُ فيهِ بعدَ (لَوْ) وإنَّما وجبَ حذفهُ ؛ لقيامِ القرينةِ الدالة عليهِ وهو ما في (أنَّ) من معنى الثبوتِ ، ومعهُ ما هو في المعنى مُفسِّرٌ وكانَ مثلُ : « اسْتَجَارَكَ » في قولهِ تعالى : { وَإِنْ أَحَدٌ

---

(١) قال سيبويه : ولو قلتَ : آزيدٌ ذهبَ ؟ لم يكن الا الرفع وهو خلاف ما ذكره الشيخ ، الكتاب ١/٥٣ .

(٢) سورة الاسراء الآية : ١٠٠ .

(٣) سورة التوبة الآيـة : ٦ .

(٤) (معهُ) : ساقطةٌ من ل .

(٥) سورة الحرات الآية : ٥ .

مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ }[1] ، ولذلك لَوْ قيلَ ولو صبرهُمْ لم يجزْ ، ولو قيلَ ولو أنَّهُمْ صَبَرُوا ، لكانَ جائزاً ، فهذا مِمّا يدلكَ على أنَّ قصدهمْ فيه الى الفاعلِ ، وقد راعت العربُ في خبرِ (أنَّ) ههنا أنْ يكونَ فعلاً إنْ أمكنَ محافظةً على صورةِ الفعلِ من حيثُ اللفظُ ، فيقولونَ : لَوْ أنَّ زيداً قامَ قمتُ ، ولا يقولونَ : لو أنَّ زيداً قائمٌ قمتُ ، فاذا لم يكُنْ اغتفروه، لأنَّهُ راجعٌ الى أمرٍ لفظي واعتبارُ المعنى أجدرُ ، فيقولونَ : لو أنَّ زيداً أخوكَ لأكرمتُكَ ، ومنهُ قولهُ تعالى : { وَلَوْ أنَّمَا في الأرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقْلامٌ }[2] ، وسيأتي حكمها في ذلكَ في فصلِ الحروفِ ، ومنهُ قولهُمْ (لَوْ ذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْني)[3] ، ويُحتَملُ أنْ تكونَ « لَوْ » للتمني وأنْ تكونَ شرطيةً ، ولا يخرجهُ عن التمثيلِ ، وإذا قُدِّرَتْ شرطيةٌ قُدِّرَ جوابُها محذوفاً ، فاذا قُدِّرَتْ للتمني ، لم يحتجْ الى تقديرٍ ، وهو مثلٌ للكريمِ يجني عليه لئيمٌ ، كانَ أصلهُ إنَّ رجلاً شريفاً لطمتهُ أمَةٌ ، فقالَ : ذلكَ على معنى لكنتُ محتملاً[4] ، فتكونُ شرطيةٌ أو على معنى التمنِّي فتكونُ للتمني[5] .

---

(1) سورة التوبة الآية : ٦ .

(2) سورة لقمان الآية : ٢٧ .

(3) ورواية الاصمعي (لَوْ غيرُ ذاتِ سِوارٍ لَطَمَتْني) والمثلُ كما فسّرهُ الشيخ وهو في جمهرة الامثال لأبي هلال العسكري ١٦٨/٢ ، مجمع الامثال للميداني ٨١/٢ ، فرائد اللآل ١/ ١٤٣ ، الصحاح ٢٠٣٠/٥ (لطم) ، المقتضب ٧٧/٣ .

(4) كذا في ل ، ت ، ر ، وفي الاصل (محتمه) وهو تحريف .

(5) (فتكون للتمني) : ساقطة من ت .

قولهُ : ومنهُ (إلاَّ حَظِيَّةٌ فَلاَ أَليَّةٌ)[1] .

قالَ الشيخُ : يُروى هذا المثلُ منصوباً ومرفوعاً فإذا نُصِبَ فليسَ من هذا البابِ ؛ وإنَّما يكونُ من بابِ خبرِ كانَ المحذوفِ عاملهُ على ما سيأتي ، وإذا رُفِعَ كانَ من هذا البابِ ، ويجبُ حذفهُ ؛ لأنَّ القرينةَ في أصلِ المثلِ دلتْ على المرادِ ، وقد اشتملتْ على أمرٍ لا يجوزُ مجامعةُ[2] الفعلِ معهُ وهو كونهُ مثلاً وتقديرهُ أنْ لا تكُن لكَ حظيَّةٌ ، ويجوزُ [٢٠ ظ] تقديرُ كانَ تامةً وناقصةً إذ لا يخلُ ذلكَ بالمعنى ، ويُقالُ : إنَّ أصلَ ذلكَ أنَّ رجلاً كانَ[3] لا تحظَى عندهُ امرأةٌ ، فلمَّا تزوَّجَ هذهِ لم تألُ جهداً في أنْ تحظَى عندَهُ ، فطلَّقَها ولم تحظَ ، فقالتْ : (إلاَّ حَظِيَّةٌ فَلاَ أَليَّةٌ) ، أي : إنْ لَمْ تثبتْ لكَ[4] حَظِيَّةٌ فما الوتُ جهداً في قصدِ الحظوةِ ، وإنْ لم تكن لكَ حَظِيَّةٌ وإذا نصبتَ فالتقديرُ : وإنْ لم أكنْ حَظِيَّةً فتكونُ ناقصةً لا غيرَهُ ، وقولهُ : « فَلاَ أَليَّةٌ » إنْ نُصِبَ فظاهرٌ ، ويكونُ نصبهُ كنصبِ حَظِيَّةٍ بكانَ مقدَّرةً ، وإذا رُفِعَ جازَ أنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرهُ فأنا غيرُ أليَّةٍ إلاَّ أنَّهُ وضعُ لاَ موضعَ غيرٍ من غيرِ تكرارٍ وذلكَ قليلٌ ، وساغَ لكونهِ مثلاً ، وإنَّما جازَ ذلكَ فيها معَ التكرارِ ، ويجوزُ أنْ لا يكونَ لا بمعنى ليس وخبرُها محذوفٌ ، أي لا أليَّةٌ حاصلةٌ وهو أيضاً قليلٌ .

---

(1) وهو مثلٌ يُضربُ لمدارة الرجلِ للناسِ ليدركَ ما يحتاجُ اليه منهم ، والاليَّة : من الألو بمعنى التقصير ، والمثلُ موجودٌ في جمهرة الامثال ١/٤٥ ، مجمع الامثال ١/١٣ ، فرائد اللآل ١/١٩ ، الصحاح ٦/٢٣١٦ (حظا) ، اللسان ١٤/١٨٥ ، معجم مقاييس اللغة ١/١٢٨ .

(2) في ت : (معاملة) .

(3) (كانَ) : ساقطةٌ من ل ، واثباتها أحسن .

(4) (لكَ) : ساقطةٌ من ش ، وهو سهو .

[المُبتدأ والخبر]

قوله : هما الاسمان المجردان للاسناد .

قال الشيخ : حدّ المبتدأ والخبر بحدّ واحد بعد ذكرهما بخصوصية اسميهما ، ومثل ذلك غير مستقيم ، إذ لا يستقيم أن يُحدّ مختلفان بحقيقة واحدة ، فكما يمتنع أن يقال : الانسان والفرس جسم متحرك ويقصد[1] به تحديدهما فكذلك هذا ، فإن زعم أنّه حدّ باعتبار ما اشتملا عليه من الأمر العام ، وهو كون كل واحد منهما مجرداً عن العوامل لم يستقم إلاّ على تقدير أن يذكرا باسميهما من تلك الجهة العامة ، مثال ذلك أن[2] تقول : الحيوان جسم متحرك فيدخل فيه الفرس الانسان فإن اطلاق الأخص باعتبار مجرد الأعم خطأ كاطلاق الانسان على الفرس باعتبار كونه حيواناً ، لأنّها دلالة تضمن ، وهي غير مستعملة ، ويمكن ههنا أن يقال : المرفوعان بالابتداء هما الاسمان المجردان للاسناد ، وإنّما ارتكب ذلك لعلمه بما يرد عليه لو أفرد ، وذلك أنّه لو أفرد المبتدأ ، وقد علم أنّ النحويين إنّما يميزونه بكونه مسنداً اليه لورد عليه أقائم الزيدان ؟ فإنّه اسم ليس مسنداً اليه ، وهو مع ذلك مبتدأ عندهم فخرج عن الحدّ ما هو منه فلا ينعكس ، وكذلك إذا حُدّ الخبر بكونه مسنداً به ورد عليه أقائم الزيدان ؟ لأنّه مسند به ، وليس بخبر فلا يطّرد فلمّا لم يمكنه[3] إفرادها لذلك ولم

---

(١) (به) : ساقطة من ل .

(٢) (أن) : ساقطة من ل .

(٣) في ل : (يكن يمكن) ، وهو تحريف .

يرد الخروجَ عن اصطلاحهم جمعهما بحدٍّ واحدٍ ، لئلا يردُ عليه ذلكَ فيه ، وكانَ يمكنُه أنْ يحدَّهُ بكونه مسنداً اليه ويردفهُ القسم الآخرَ وهو الصفةُ التي بعدَ حرفِ النفي ، وحرفِ الاستفهامِ رافعهُ الظاهرُ إلاَّ أنَّهُ كرِهَ التنويعَ في الحدِّ ، والتحقيقُ أنَّ المعنى الذي كانَ به المبتدأ مبتدأً معنىً واحداً ، وهو كونهُ اسماً مجرداً عن العواملِ لهُ صدرُ الكلامِ في الاصلِ ، فهذا هو المعنى الذي سُمّيَ باعتبارِه مبتداً ، وإنَّما عدلَ النحويونَ عن تعريفه به ؛ لئلا يؤدي اليهِ من الدورِ في حقِّ المبتديء ، لأنَّهُ لا يعرفُ أنَّ المبتدأَ[1] لهُ صدرُ الكلامِ في الأصلِ حتَّى يعرفَ كونهُ مبتداً ، فاذا لم يعرفْ كونهُ مبتداً إلاَّ بذلكَ كانَ دوراً فعدلوا عنهُ لقلةِ فائدتهِ الى كونه مسنداً اليهِ ، وإنْ لزمَ منهُ تركُ قسمٍ منهُ لما فيه من الفائدة للمتعلِّم ؛ لأنَّ ذلكَ القسمَ في حكمِ العدمِ لقلته وندوره ، وخبرُ المبتدأ وإنْ كانَ يكونُ فعلاً وجاراً ومجروراً ، أو جملةً أسمية راجعٌ الى كونه اسماً[2] في التقديرِ ، ولذلكَ اغتُفِرَ قولهُمْ فيه إنَّهُ اسمٌ ، لأنَّهُ في المعنى مفردٌ يُحكَمُ به على المسند اليه ، والمفردُ إمَّا أنْ يكونَ فعلاً ، وإمَّا أنْ يكونَ اسماً وامَّا أنْ يكونَ حرفاً ، لا جائزٌ أنْ يكونَ حرفاً لما تقدَّمَ (من أنَّهُ لا يكونُ أحدُ جزئي الجملة ولا أنْ يكونَ فعلاً)[3] من أنَّ الفعلَ إنَّما يُسنَدُ الى ما بعدهُ فوجبَ أنْ يكونَ اسماً وإنَّما جازَ وقوعُ غيرِه في الصورةِ ، لأنَّهُ بتأويله لأنَّ الفعلَ الذي وقعَ خبراً بتأويلِ الاسم .

---

(١) (المبتدأ) : ساقطة من ل ، ت ، وهو سهو .

(٢) (اسماً) ساقطةٌ من ل ، وهو سهو .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ش .

(٤) في ل : (الضرورةِ) وهو تحريف .

قوله : والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإنّ وحسب وأخواتها .

قال الشيخ : قد ذكر أجناس العوامل اللفظية الداخلة على المبتدأ والخبر ، ثم بيّن أنّ دخولها عليها مما يخرجها عن ذلك لكونهما يرجعان معمولين لهما ، وقال : « تلعّبت بهما ، وإن كان أكثرهما يتلعّب بأحدهما إمّا على إرادة أنّ الرفع الحاصل بعد دخولهما غير الرفع الذي كان فيهما [٢١ و] ، وإمّا على معنى إرادة التفصيل بعد الاجمال ، أي بعضها يتلعّب بالاول ، وبعضها بالثاني ، وبعضها بهما وذلك جائز ، تقول : الزيدان ضربا العمرين فلا يلزم أن يكون كل واحد منهما ضرب الاثنين جميعاً ، بل يجوز ذلك ويجوز أن يكون كل واحد منهما ضرب واحداً وعليه قوله تعالى : { وقالوا لن يدخل الجنّة إلاّ من كان هوداً أو نصارى }[1] ، { وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحبّاؤه }[2] ، قال : « وإنّما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الاسناد » ، لأنّه المعنى الذي به حصل التركيب المقتضي للاعراب ، إذ لولا ذلك لكان على ما ذكر حكمهما حكم الاصوات التي لا اعراب فيها ، وشبهها بالاصوات في كونها غير معربة ، لانتفاء مقتضي الاعراب ، ثم ذكر في الاصوات في البناء ما يقتضي أن بناءها كان لمانع كغيرهما من المبنيات فجاء من ذلك تناقض ظاهر ، وهو أن يكون نفي الإعراب لانتفاء السبب لوجود المانع ، وانتفاء السبب ينافي وجود المانع ، ويجوز أن يكون أراد

(١) سورة البقرة الآية : ١١١ .
(٢) سورة المائدة الآية : ١٨ .

بالاصواتِ التي ينطقُ بها من غيرِ تركيبٍ مثلُ ألف باء وأشباههما من المفرداتِ التي لا يُقصدُ فيها تركيبٌ تندفعُ الاعتراضُ .

ثمَّ ذكرَ العاملَ فقالَ : « وكونهما مجردينِ للاسنادِ هو رافعُهما » ، وقد تقدَّمَ أنَّ العاملَ هو المعنى الذي يتحققُ بهِ مقتضى الاعرابِ ، وللنحويينَ في تعيينهِ ههنا مذاهبُ ، فذهبَ البصريون المتأخرونَ الى ما ذكرهُ ، وهوَ كونهما مجردينِ للاسنادِ ، وذهبَ المتقدمونَ منهُمْ الى أنْ يكونَ المبتدأ مجرداً عن العوامل[1] للاسنادِ رافعٌ لهُ ، وهو المبتدأ بجميعاً رافعانِ الخبرَ[2] ، وذهبَ الكوفيونَ الى أنَّ المبتدأ عاملٌ في الخبرِ ، والخبرُ عاملٌ في المبتدأ[3] ، فوجهُ الاولِ أنَّهُ معنى اقتضى الامرينِ جميعاً اقتضاءً واحداً في تحققِ ما بهِ ثبتَ الاعرابُ ، فوجبَ أنْ يكونَ هو العاملُ فيهما كما في ظننتُ ، ولا بدَّ من أخذِ التجريدِ باتفاقٍ ، لأنَّهُ لولا التجريدُ لانتفى ذلكَ المعنى الذي يكونُ هذا الاعرابُ منهُ فوجبَ اعتبارُه . ووجهُ الثاني أنَّهُ عدمي فوجبَ ألاّ يُصارَ اليهِ على انفرادهِ إلاّ لضرورةٍ ، ولا ضرورةَ تلجيءُ باعتبارِ الخبرِ ، فوجبَ أنْ يكونَ المبتدأ معهُ جزءً في[4] العملِ ، وهذا ليسَ بشيءٍ في التحقيقِ فانَّهُ وإنْ كانَ عدمياً ففيهِ اعتبارُ الوجودِ ، وهو الاسنادُ فلم يكنْ عدماً صرفاً بلْ[5] معهُ وجودٌ فصارتِ الزيادةُ التي اعتبروها لأجلِ الوجودِ لا معنى لها ، ولو قُدِّرَ[6] عدماً فليسَ هو ههنا موجباً ولا سبباً في التحقيقِ ، وإنّما هو

(١) (عن العواملِ) : ساقطة من ل .
(٢) الانصاف ١/٤٦ .
(٣) الانصاف ١/٤٤ .
(٤) في ل : (مِنْ) ، وهو تحريف .
(٥) (بَلْ) : ساقطةٌ من ل .
(٦) في ل : (قدرنا) ، وهو تحريف .

كالعلامة للشيء ، وقد تكون العلامة عدماً ثم تخصيص الخبر بزيادة مع استواء الاسناد اليهما تحكم محض فلو صح أخذ المبتدأ عاملاً في الخبر ، لصح أن يكون الخبر عاملاً في المبتدأ . ووجه قول الكوفيين إن كل اوحد منهما لا يكون مسنداً ومسنداً اليه إلا باعتبار أخيه ، فوجب أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر ، إذ لا يتحقق ذلك المعنى إلا به ، وهذا ليس بمستقيم ، فان المعنى الذي اقتضى أن يكون أحدهما المبتدأ ، هو المعنى الذي اقتضى أن يكون الآخر خبراً فصار المصحح لمقتضى الاعراب فيهما واحداً ، فيجب أن يكون هو العامل فيهما أصله ظننت زيداً قائماً ، فانا متفقون على أن العامل في المفعولين ظننت لما كان هو المقتضي لهما جميعاً الاقتضاء الذي به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهذا كذلك ، وأيضاً فان هذه العوامل كالعلامات ، وإذا جعل كل واحد منهما علامة على رفع الآخر ، أدى الى أن تكون العلامة متأخرة عن المعلم عليه وهو خلاف القياس العقلي . فان قيل فقد عمل « أياً » في « تدعو » و « تدعو » في « أياً » في نحو قوله تعالى : { أياماً تدعو }(1) ، وأجيب بأن أسماء الشروط إنما عملت من جهة تضمنها معنى أن ، وكانت معمولة من جهة معنى الاسمية فاختلفت الجهتان . وأيضاً فانا قاطعون بوجود ما ذكروه في مثل كان زيد قائماً ، وكأن زيداً قائم ، فيجب أن يكونا مرفوعين على ما كنا عليه ؛ لوجود الرافع لكل واحد منهما ، ولا يستقيم أخذ التجريد(2) لهم في ذلك ، لأن من مذهبهم [٢١ ظ] أن « قائم » مرفوع على ما كان مرفوعاً به قبل دخول كان ولا عمل لكان فيه ، ولو أخذوا التجريد(3) قيداً مع ما ذكروه ، لانتفى عنهم هذا الاعتراض ، والذي

(1) سورة الاسراء الآية ١١٠ .

(2) (3) في ت : (التجرُّد) ، وهو تحريف .

جَمَلَهم على أنْ لا يأخذوه[1] كونهم توهموا أنَّه عدمٌ محضٌ فتركوه لذلك فلزمهم ما ذكرناه • ثمَّ شرعَ يشبههما بالفاعلِ على ما تقدَّمَ من أنَّ الموفوعات كلَّها مشبهةٌ بالفاعل فشبَّه المبتدأَ من حيثُ كونه مسنداً اليه ، وشبَّه الخبرَ من حيثُ كونه جزءاً ثانيا من الجملةِ ، وقد شبههما بافتقارِ كلٍّ واحد منهما الى جزءٍ ينضمُ اليه (كافتقارِ الفاعلِ الى جزءٍ ينضمُ اليهِ)[2] وكلُّ ذلكَ قريبٌ •

(فصل) قوله : والمبتدأُ على نوعينِ معرفةٌ وهو القياسُ •

قالَ الشيخُ : لأنَّه محكومٌ عليهِ ، والحكمُ على الشيءِ لا يكونُ إلاَّ بعدَ معرفته[3] • وقوله : « ونكرةٌ » يعني نكرةً مقربةً من المعرفةِ ، وتقريبُها من المعرفةِ بوجوهٍ منها أنْ تكونَ موصوفةً لأنَّها إذا وُصفَتْ تخصصتْ فقربتْ من المعرفة[4] ، ومثَّلَ بقوله تعالى : { وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ }[5] ، والمرادُ كلُّ عبدٍ مُؤْمِنٍ ، ومثلُ ذلكَ ليستِ الصفةُ فيهِ بمصححةٍ للابتداء ، بَلْ مثلُها في قولكَ : في الدارِ رجلٌ عالمٌ ، والذي يصححُ ذلكَ صحةُ قولكَ : رجلٌ خيرٌ من إمرأةٍ ، وقولَهمْ : تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ ، وذلكَ جارٍ في كلِّ نكرةٍ لم يُقْصَدْ بها واحدٌ مختصٌ فكانَ في معنى

---

(1) في ل : (لم يأخذوه) ، وهو تحريف •

(2) ما بين القوسين : ساقط من و ، ل ، ر •

(3) في ل : (وإذْ المجهول لا يُحكَم عليهِ بشيء) ، وما اثبتناه أفضلُ •

(4) قال سيبويه : ولو قلتَ رجلٌ ذاهبٌ لم يحسنْ حتَّى تعرِّفهُ بشيءٍ فتقول راكب من بني فلان الكتاب ١/١٦٥ •

(5) سورة البقرة الآية : ٢٢١ •

العموم ، وذلكَ مصحح مستقبل ، وأمّا غيرُ موصوفةٍ كالنكرةِ الداخلةِ عليها همزةُ الاستفهامِ وأمْ المتصلةُ ، فانّها إذا دخلت عليها دلّت على أنَّ المتعلمَ عالم بإثباتِ الحكمِ لأحدهما إلاّ أنّه لا يعلمه بعينه فهو يسألُ عن المتعين[1] ، وإذ كانَ الحكمُ معلوماً صار الخبرُ في المعنى كوصفٍ فكانت في المعنى كنكرةٍ موصوفةٍ ، وإمّا نكرة في سياقِ النفي كقولهم : ما أحد خير منكَ ، فانَّ النكرةَ في سياق النفي تعمُ ، وإذا عمّت كانت للجميع ، فكانت في المعنى كالمعرفة ، وإمّا أنْ تكونَ في كلامٍ[2] مقدرٍ بالفاعلِ ، كقولهم : { شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ }[3] ، فانَّ معناهُ ما أهرَّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ ، وإذا كانَ في معنى الفاعل صحَ الابتداءُ بهِ لأنَّ الفاعل محكوم عليهِ قبلَ ذكرهِ ، فكأنّهُ موصوف ، فالوجهُ الذي صحَ الاخبارُ به عن الفاعلِ هو المصححُ للابتداء بالنكرةِ التي في معنى الفاعلِ ، ومنهُ : { شرٌّ يُجيئُكَ الى مُخّةِ عرقوبٍ }[4] يُضرَبُ في شدة الضرورة المحوجةِ الى ما لا يليقُ ، ومنهُ : { مأْرُبَةٌ لاَ حفَاوَةٌ }[5] ، أي : حاجةٌ جاءت بكَ لا عنايةٌ

(1) في ت : (التعيينُ) ، وهو تحريف .
(2) في ل : ت (كلافهم) وهو تحريف ، وفي س : ساقطة .
(3) أصل المثل ان العرب سمعت هريرَ الكلبِ في وقتٍ لا يهرُ في مثله إلاّ لسوء فقالوا ذلك فيه الكتاب ١/١٦٦ ، فرائد اللآل في مجمع الامثال ١/٣٠٦ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٤ .
(4) في مجمع الامثال شرٌّ ما يجيئكَ الى مُخّةَ عرقوب) والمثلُ يُضرَبُ للمضطر ، مجمع الامثال ١/٢٤٣ .
(5) المثل يُضرَبُ للذى يتملقُ : لاجلِ قضاء حاجته ، والمأْربةُ : الحاجةُ ، والحفاوةُ : الاهتمامُ ومأْرُبةٌ يجوزُ فيه الرفعُ مأربةُ عظيمةٌ ، والنصبُ فعلتُ هذا مأربةً ، فرائد اللآل في مجمع الامثال ، ٢/٢٧٣ .

بينا ، وذلك جارٍ في كلِّ نكرةٍ أُخْبِرَ عنها بجملةٍ فعليةٍ على ما ذُكِرَ في المعنى ، وقد قيل إنَّ المصحح كونُه موصوفاً في المعنى ، أي : شرٌ عظيمٌ ، ومأربةٌ عظيمةٌ ، وقيل لِما فيه من معنى التعجبِ • وقالَ سيبويه[1] : قد ابتدأوا بالنكرةِ على غيرِ هذا ، وذلكَ قولهم : (أَمْتٌ في حَجَرٍ لا فيك)[2] أي على غيرِ بابٍ (شَرٌ أَهَرَّ ذا نابٍ) ، وسلامٌ عليكمْ ، لأنَّهُ ليسَ على معنى شَرٍّ ، ولا بمعنى الدعاء وإنَّما المعنى مدحهُ بأنَّهُ لا اعوجاجَ فيهِ ، قالَ : وهو شاذٌ ، وإمَّا نكرةٌ قد تقدَّمَ عليها خبرُها ، وهو ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ ، وقد كثرَ كلامِ الناسِ في مثلهِ ، فعامةُ البصريينَ لا يجيزونَ (رجلٌ في الدار) ، واتفقوا على تجويزِ (في الدارِ رجلٌ)، فأمَّا الكوفيونَ فقالوا : فاعلٌ مثلَ في الدار زيدٌ ، عندهمْ أيضاً بالفعلِ المقدَّرِ ، وقد ردَّهُ البصريونَ بجوازِ أنَّ في الدارِ زيداً ، وبجوازِ في دارهِ زيدٌ ، لأنَّ الضميرَ يوجبُ أنْ يكونَ التقديرُ زيدٌ في دارهِ ، وذلكَ يمنعُ كونهُ فاعلاً ، وقال البصريونَ : هو مبتدأٌ ثمَّ اختلفوا في تعليلهِ ، وقالَ قومٌ : إنَّما جازَ في الدارِ رجلٌ ، لأنَّهُ تعيَّنٌ للخبريةِ ، ولم يجزْ رجلٌ في الدارِ ، لاحتمالِ أنْ يكونَ صفةً ، فينتظرُ السامعُ الخبرَ ، فلا يلزمُ من جوازِ في الدارِ رجلٌ مع نفي الاحتمالِ ، جوازُ[3] رجلٍ في الدارِ مع بقاءِ الاحتمالِ[4] ، وهذا غيرُ مستقيمٍ ، لأنَّ مثلَ هذا لا يمنعُ بدليلِ قولهم : زيدٌ القائمْ ، فانَّهُ خبرٌ لهُ بالاتفاقِ معَ أنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ صفةً ، ويجوزُ أنْ يكونَ خبراً فينتظرُ السامعُ الجواب ، فلم يكنْ هذا

---

(1) الكتاب ١/١٦٦ •

(2) المثل في كتاب سيبويه ١/١٦٦ •

(3) في ر : (نفى) ، وهو خطأ •

(4) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ١/٥١ ـ ٥٥ •

الاحتمالُ بمانعٍ . الثاني أنَّ الغرضَ أنْ يُبيِّنَ قربَ النكرةِ من المعرفةِ . وقالَ قومٌ : إنَّما جازَ في الدارِ رجلٌ لأنَّ الخبرَ في معنى الصفةِ ، لأنَّا حكمنا عليه [٢٢ و] قبلَ ذكرِه فلم يأتِ إلاَّ بعدَ أنْ صارَ كأنَّهُ موصوفٌ ، ألا ترى أنَّ الفاعلَ لمَّا كانَ الحكمُ عليهِ مقدَّماً جاءَ معرفةً أو جاءَ نكرةً ، ويردُ عليه جوازُ قائمٌ رجلٌ على أنَّهُ خبرٌ مقدَّمٌ ويُجابُ إمَّا بكثرةِ تصرفِهم في الظروفِ ، وإمَّا بقوةِ معنى الفاعلِ[1] فيه حتَّى قالَ كثيرٌ : إنَّ الفعلَ مقدَّرٌ مرادٌ ، وإمَّا بكونِ الظرفِ يتعيَّنُ بتقديمِه للخبريةِ .

قولُه : والخبرُ على نوعين : مفردٌ وجملةٌ ، فالمفردُ على ضربينِ : خالٍ من الضميرِ ومضمرٌ لهُ .

قالَ الشيخُ : الخبرُ الذي يتضمنُ الضميرَ ، هو كلُّ اسمٍ من أسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ ، والصفاتِ كلِّها ، وإنَّما احتاجتْ الى ضميرٍ ، لأنَّها تعملُ عملَ أفعالِها ، فانْ كانتْ في الحقيقةِ للمبتدأ أُسنِدَتْ الى ضميرِه في المعنى ، وإنْ كانتْ لغيرِه فلا بدَّ من تعلقِ ذلكَ الغيرِ بضميرِه ، وإلاَّ كنتَ مخبراً بالأجنبي عن الاولِ ، وأمَّا غيرُها فلا عملَ لها فلم يحتجِ الى ضميرِه ، وزعمَ الكوفيونَ أنَّ كلَّ خبرٍ لمبتدأٍ فيهِ ضميرٌ ، ويتأولونَ غيرَ المشتقِ بالمشتقِ[2] ، وهو تعسفٌ غيرُ محتاجٍ اليهِ .

قولُهُ : والجملةُ على أربعةِ أضربٍ ، قالَ : وإنَّما هي على ضربينِ كما تقدَّمَ في أولِ الكتابِ ، ولكنَّهُ قسَّمَ الفعليةَ ، فالمجردةُ عن الشرطِ والجزاءِ سمَّاها فعليةً ، والمتضمنةُ للشرطِ سمَّاها

---

(١) في ل ، ب (الفعلُ) ، وما اثبتناه ارجح .
(٢) الانصاف ١/٥٥ .

شرطيةً ، والمتضمنةُ للظرف سماها ظرفيةً ، والأكثرُ على أنَّ المتعلقَ المحذوفَ في الظرفِ فعلٌ كما اختارهُ ، وتقديرهُ استقرَ فيها لأنَّ أصلَ التعلقِ للأفعالِ ، فاذا وجبَ التقديرُ فالأصلُ أقربُ . واستدلَّ بأنَّهُ يقعْ صلةً فوجبَ تقديرُ الفعلِ ليكونَ جملةً . وأُجيبَ بأنَّهُ تعيَّنَ الفعلُ لأنَّ الصلةَ لا تكونُ إلاَّ جملةً بخلافِ غيرها ، وزعمَ قومٌ أنَّ المتعلقَ باسمَ تقديرهُ مستقرٌ ، لأنَّهُ خبرُ مبتدأ ، والاصلُ فيهِ أنْ يكونَ مفرداً ، وكانَ أولى ، والذي يضعّفهُ الاتفاقُ على صحةِ دخولِ الفاء في مثلِ كلِّ رجلٍ في الدارِ فلهُ درهمٌ ، والوقوفُ فيها في مثلِ كلَّ رجلٍ عالمٍ في الدارِ فلهُ درهمٌ ، ثمَّ الاكثرُ على أن الظرفَ تضمَّنَ الضميرَ ، ومنعَ الاستقرار لمَّا صارَ نسياً منسياً لا يُذكَرُ ، واستدلَّ أبو علي على ذلكَ بامتناعِ « قائماً زيدٌ في الدارِ » ، وشبَّههُ بقولهم كلَّمتُهُ[1] فاهُ الى فيَّ ، وبينتهُ باباً باباً في أنَّ الاصلَ جاعلاً ومفصلاً[2] ، ولكنَّهُ مرفوضٌ فاهُ وباباً باباً حتَّى صارَ الضميرُ فيهِ ، واستدلَّ أيضاً بقولِ كُثيِّرٍ[3] :

٥٩ـ فانْ يَكُ جُثْماني بأَرْضٍ سِواكُمُ
فَانَّ فُؤادي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

إذا قُلْتُ : هذا حينَ أَسْلو ذَكَرْتُها
وَظَلَّتْ لَهَا نَفْسي تَتُوقُ وتَنْزِعُ

---

(١) (كلمتهُ) ساقطةٌ من ش ، وهو سهو .
(٢) أمالي بن الحاجب ١٦٣ و .
(٣) البيت لجميل بثينة ، وهو جميل بن معمر العذري ، الديوان ص ٣٨ ، وكذلك منسوب في الدرر اللوامع ١/٧٥، وغير منسوب في المغني ٢/٤٤٣ ، الاشموني ١/٢٠١ ، الامالي لأبى علي القالي ١/٢١٧ ، همع الهوامع ١/٩٩ .

وتقديرُ أنَّهُ لو كانَ الفعلُ مقدَّراً لكانَ الضميرُ محذوفاً معهُ فيكونُ أجْمعُ مؤكداً لغيرِ مذكورٍ ، واستدلَّ بأنَّهُ كانَ يجبُ أنْ يرتفعَ زيدٌ[1] في الدارِ زيدٌ بالفاعليةِ لا بالابتداءِ ، واتفقوا على أنَّه لا يُخبَرُ بظرفِ الزمانِ عن الجثثِ لوضوحه فلا فائدةَ بخلافِ ظرفِ المكانِ ، وبخلافِ المعاني ، وقولهمْ : الليلةَ الهلالُ متأولٌ ، أي حدوثُ الهلالِ ، وكذلك قوله[2] :

٦٠ـ أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ

وأمَّا مثلُ قولهِم : اليومَ يومُكَ ، فوجههُ ، أنَّ المعنى اليومَ حصولُ الحينِ المنسوبِ اليكَ ؛ لأنَّهُ قد يُطلَقُ اليومُ بمعنى الحينِ ، مثلُ : أتيتُكَ يومَ فُلانٌ أميرٌ ، ونحوهُ ما أجازَ الكوفيونَ من اليوم عشرونَ يوماً ، أي : حصولُ عشرينَ يوماً ، وأمَّا ما أجازهُ بعضُ البصريينَ من قولهم : اليومَ الجمعةُ ، اليومَ السبتُ بتأويلِ الاجتماعِ ، والسكونِ من معنى الجمعةِ والسبتِ فضعيفٌ يأباهُ المعنى ، وإجازةُ بقيةِ الأيامِ أضعفُ ، ثمَّ قالَ : « ولابدَّ في الجملةِ الواقعةِ خبراً عن المبتدأ من ضميرٍ يعودُ اليهِ » ، وإنَّما كانَ كذلكَ ؛ ليحصلَ ربطٌ بينَ الخبرِ والمُخبَرِ عنهُ ، وإلاَّ كانَ أجنبياً ، وقد يكونُ الضميرُ معلوماً لكثرةِ ذلكَ النوعِ من الكلامِ ، فيستغنى عن التصريحِ بهِ كما مثَّلَ .

---

(1) (زيدٌ) ساقطة من ش .

(2) عجزه : (يَلْقَحُهُ قَوْمٌ وتَنْتِجُونَهُ) الشاعر يصف به قوماً بالشجاعةِ والشدةِ ، أي كلّ ما القح الاعداءُ انعامَهمْ يغزوهم ويأخذوا الانعامَ وتنتج عندهم والبيت غير منسوب في الكتاب ١/٦٥ ، الانصاف ١/٦٢ ، مجاز القرآن ١/٣٦٢ ، شواهد التصحيح والتوضيح ، ص ٩٥ ومنسوب في الخزانة الى قيس بن حصين بن يزيد الحارثي ١/١٩٦ .

قولهُ : ويجوزُ تقديمُ الخبرِ على المبتــدأ ، كقولكَ : تميمي أنا ، ومَشْنُوٌّ من يَشْنَؤُكَ .

قالَ الشيخُ : إنّما حَسُنَ تقديمُ الخبــرِ على المبتــدأ ؛ لأنَّ المتكلمَ إذا قالَ : زيدٌ[1] قائمٌ تعلّقَ بنفسِ السامعِ احتمالاتٌ شتّى، من أنّهُ قائمٌ أو قاعدٌ ، الى ما لا تُحصى كثرةً ، فاذا قدّمَ الخبرُ ارتفعَ هذا الاشكالُ . وقولُ الكوفيينَ : لايجوزُ تقديمُ [ظ] الخبرِ[2] في غيرِ ما أوجبهُ ، إستفهامُ ونحوهُ مردودٌ بقولهِم : تَميميٌّ أنـا ، وَمَشْنُوٌّ مــن يَشْنَؤُكَ ، وَسواءٌ محياهُم ومماتهم ، ومثّــل بقولــه تعــالى : { وَسَــواءٌ عَلَيْهِــمْ أأنْذَرْتَهُــمْ أَمْ لَــمْ تُنْذِرْهُمْ }[3] في تقديمِ الخبرِ ، وقالَ : المعنى : سَــواءٌ عَلَيْهِم الانذارُ وعدمهُ ، وإنمّا ينهضُ مثالاً لما ذكرهُ إذا جعلَ (سَــواءً) خبرَ مبتدأٍ مقدّمٍ ، وأمّا إذا جعلَ (سواءً) خبــرَ أنَّ ، وأنذرتهمْ أمْ لَمْ تنذرهمْ فاعلٌ لها خرجَ عن هذا البابِ ، وهو قولُ كثيرٍ من الناس[4] ، ولكنَّ الذي ذكرهُ هو قولُ الأكثرِ وهو الصحيحُ ، لأنَّ (سواءً ليسَ بصفةٍ في أصلِ وضعه فاجراؤهُ على بابِ الأسميةِ أوْلى من اجرائه على بابِ الوصفيةِ ، ولــو كانَ صفــةً في الاصــلِ لكانَ تقديرهُ فاعلاً أحسنَ ، ألا ترى أنَّ قولكَ : مررتُ برجــلٍ قائمٍ أبوهُ ، أحسنُ من قولكَ : مررتُ برجلٍ قائمٌ أبوهُ ، وقولــكَ : مررتُ برجلٍ سواءٌ هو وأبوهُ أحسنُ من قولكَ : مررتُ برجــلٍ سواءٍ هو وأبوهُ ، وكذلكَ ههنا إذا جعلتهُ غيرَ فاعلٍ فيكونُ ســواءٌ

---

(1) في ش ، ر : (من زيدٍ) .
(2) الانصاف ١/٦٥ .
(3) سورة ياسين الآية : ١٠ .
(4) انظر الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي ١/١٩٨ .

خبراً مقدماً كانَ أَوْلى من جعله فاعلاً ، فيكونُ سواءٌ خبرَ (أنَّ) .
وأمَّا قولهُ : أأنْذَرْتهم أَمْ لَمْ تُنْذِرهمْ فهو فعلٌ مقدَّرٌ بالمصدرِ ، وأصلهُ كما مثَّلَ : وإنَّما عدلَ بهِ عن أصلهِ تقويةً لمعناهُ في غرضِ التسويةِ ، فإنَّ همزةَ الاستفهامِ وأَمْ نصٌّ في استواءِ ما وقعَ بعدَهما ، فلمَّا قصدَ الى تقديرِ معنى الاستواءِ استعملَ ذلكَ اللفظَ مجرداً عن معنى الاستفهامِ منقولاً للاستواءِ خصةً ، وهم ينقلونَ الكلامَ ، وإنْ كانَ في الاصلِ لمعنىً الى معنىً آخر ؛ لأجلِ بعضِ ذلكَ المعنى ، ألا ترى أنَّهمْ يقولونَ أمَّا أنا فافعلُ كذا أيُّها الرجلُ لا يعنونَ النداءَ وإنَّما يقصدونَ الاختصاص لما في النداء من معنى الاختصاصِ ، وتشبيهُ بذلكَ معَ (تَميميٌّ أنا) يشعرُ بأنَّهُ عندَهُ من قبيلِ الجائزِ ، ولأنَّهُ قطعَهُ عن قوله ، وقد التُزِمَ حيثُ ذكرهُ قبلهُ ، والظاهرُ أنَّهُ ممَّا التُزِمَ فيهِ التقديمُ ، لأنَّهُ لَمْ يُسمعْ خلافهُ معَ كثرته ، وسرَّهُ ما فُهِمَ من المبالغةِ في معنى الاستواءِ حتَّى فعلوا ما ذكرناهُ من التغيرِ فتناسبَ تقديمهُ تنبيهاً على المبالغةِ ، وعلى التغييرِ ، وقولُ أبي علي : سواءٌ مبتدأٌ ؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ مبتدأً مردودٌ بأنَّ المعنى سواءٌ عليهم الانذارُ ، وعدمهُ ، وبأنَّهُ كانَ[(١)] يلزمُ عودُ الضميرِ اليهِ ، ولا ضميرَ يعودُ اليهِ في هذا البابِ كلهِ ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على تقديمِ الخبرِ على[(٢)] المبتدأ ، إذا كانَ ظرفاً أو جاراً أو مجروراً . وأمَّا قولهُ : « سلامٌ عليكمْ ، وويلٌ لهُ » فأوردهُ إعتراضاً على قوله : « وقد التُزِمَ تقديمهُ فيما وقعَ المبتدأُ فيهِ نكرةً ، والخبرُ ظرفاً » فهذا نكرةٌ وخبرهُ ظرفٌ ، ولم يلزمْ تقديمهُ ، فقالَ هذا المصححُ للابتداء بهِ غيرُ التقديمِ ، كما أنَّ المصححُ لقولكَ : رجلٌ عالمٌ في الدارِ غيرُ

(١) (كانَ) ساقطةٌ من ر .
(٢) (علَى) ساقطةٌ من و ، ر .

التقديم ، ثم بيّنَ المصحح فيه لكونه لم يتقدَّم ذكره ، وإن كانَ بابه ما تقدَّمَ ، وبيّنَ أنَّ المصحح كونه في المعنى[1] بمنزلة المصدر المنصوب ، وإذا كانَ في المعنى بمنزلة المصدر المنصوب ، كانَ معلوماً نسبته الى فاعل فعله فتخصَّصَ ؛ لأنَّ معنى سلاماً : سَلَّمْتُ سلاماً عليكَ ، فالسلامُ المذكورُ سلامُ فاعلِ الفعل المقدَّر ، وهو في الرفعِ على ذلكَ المعنى فهو مخصَّصٌ في المعنى ، إذْ تقديره سلامي أو سلامٌ منّي ، فقد صارَ مقرَّباً من المعرفةِ لذلكَ .

ثمَّ قالَ : « وفي قولهم : أَيْنَ زيدٌ ؟ ، وكَيْفَ عَمروٌ ؟ ، ومَتَى القتالُ ؟ » عطفَه[2] على قوله فيما وقعَ في قوله : وقد التُزِمَ تقديمه فيما وقعَ فيه المبتدأُ نكرةً ، والخبرُ ظرفاً ، هذا مما التُزِمَ فيه تقديمُ الخبرِ على المبتدأ ولا يكونُ إلاَّ مقدماً ، ولا يكونُ إلاَّ خبراً ، وإنّما كانتْ مقدمةً ؛ لأنّهُ قسمٌ من أقسامِ الكلام ، وكلُّ بابٍ من أبوابِ الكلامِ ، فالقياسُ أن يتقدمَ أوّلَهُ ما يدلُّ عليه كحرفِ الشرطِ والاستفهامِ والنفي والتمني والترجي والعرضِ[3] والتنبيه والدعاء[4] ، والنداء ، وإنّما كانَ كذلكَ لأنهمْ قصدوا تبيينَ القسمِ المقصودِ بالتعبيرِ عنهُ ليعلمهُ السامعُ من أوّلِ الأمرِ ليتفرغَ فهمهُ لما عداهُ ، لأنّهُ لو كانَ مؤخراً لجوّزَ السامعُ عِنْدَ سماعهِ أوّلَ كلمةٍ أنْ يكونَ ذلكَ من كلِّ واحدٍ من أقسامِ الكلامِ فبقيَ في حيرةٍ واشتغالِ خاطرٍ ، وإنّما كانت خبراً ، لأنّكَ إمّا أن تجعلَ أينَ مبتدأً وزيداً الخبرَ أوْ لاَ ؟

---

(١) في ش : (في المعنَى كونه) ، وهو خطأ .
(٢) في ت : (عطفَ) وهو تحريف .
(٣) (والعرض) : ساقطةٌ من ل ، ب ، ت .
(٤) (الدعاء) : ساقطةٌ من ل ، ب ، ت .

باطلٌ أنْ تكونَ هيَ وأمثالُها مبتـــدأً ، لأنَّ المبتـــدأَ والخبرَ شيءٌ واحدٌ ، والمبتدأُ يكونُ مرفوعاً ، ومحالٌ أنْ تكونَ الأينيَّةَ هـــي زيدٌ ، وزيدٌ هو الأينيَّةُ ، وإذا ثبتَ ذلكَ فلا يجوزُ إلاَّ أنْ يكونَ خبراً ، وإذا كانَ خبراً كانَ ظرفاً متعلِّقاً [٢٣ و] بمحذوفٍ ، وذلكَ المحذوفُ هو في المعنَى ذلكَ المبتدأُ المذكورُ .

قالَ : ويجوزُ حذفُ أحدهما .

قالَ الشيخُ : الحذف على قسمينِ : واجبٌ وجائزٌ ، فالجـائزُ أنْ تقومَ قرينةٌ لفظيةٌ أو حاليةٌ على الحذفِ [١] ، فمن حذفِ المبتدأ إذا قامتْ عليهِ القرينةُ قولُ المستهلِ الهـلالَ واللهِ ، وذلكَ عِنْـدَ تراثي الناسِ الهلالَ ويشبههُ . والحذفُ الذي يكونُ واجباً ، وستأتي أمثلةٌ تدلُ على ذلكَ . ثمَّ قالَ : حذفِ الخبرِ قولـــهُ : خرجتُ فإذا السبعُ ، (إذا) ههنا للمفاجأة ، وهي تدلُ على الوجودِ فلا تخلُو إمَّا أنْ تريدَ وجوداً مطلقاً ، أو لا تريدُ ذلكَ ، فإنْ أردتَ ذلـك الوجودَ المطلقَ جازَ حذفُ الخبرِ ، وإنْ لم تردِ الوجودَ ولكـــن أردتَ قياماً أو قعوداً أو ما أشبهُ ذلكَ فلابدَّ من ذكرهِ إذْ ليسَ فيهِ ما يدلُ عليهِ ، كما إذا قلتَ زيدٌ في الدارِ فإمَّا أنْ تريدَ الوجودَ ، أو أمراً آخرَ كما تقدَّمَ ، فإنْ أردتَ الوجودَ فلا تأتي بـهِ ، وإنْ أردتَ غيرَهُ لم يكنْ بدٌ منهُ إذْ ليسَ فيهِ ما يدلُ عليهِ . وقولـهُ عزَّ وجل : { فَصَبْرٌ جَمِيلٌ } [٢] يحتمِلُ الأمرينِ ، يعني من حذفِ المبتدأ أو حذفِ الخبرِ .

---

(١) في ل : (ومثل بقوله) ، وما اثبتناه أصح .
(٢) سورة يوسف الآية ١٨ .

قالَ الشيخُ : إلاّ أنْ حذفَ المبتدأ أوْلى من أوجه : أحدهما ، أنّ حذفَ المبتدأ أكثرُ وحملُ الشيءِ على الأكثرِ أوْلى من حمله على الأقلِ ، الآخرُ أنّ الكلامَ سبقَ للمدحِ بحصولِ الضميرِ لهُ ، فجعْلُ المبتدأَ محذوفاً يحصلُ هذا المعنَى ، وجعْلُ الخبرِ محذوفاً لا يحصلهُ ، لأنّهُ غيرُ مخبرٍ بأنّ الصبرَ الجميلَ أجملُ بمن قامَ به ؛ ولذلكَ يقولُ المتكلمُ : الصبرُ الجميلُ أجملُ ، ولم يرزقْ منهُ شيءٌ . الثالثُ أنّ المصادرَ المنصوبةَ إذا ارتفعتْ ينبغي أنْ تكونَ[1] على معناها وهي منصوبةٌ ، وهي في النصبِ إذا قلتَ : صبرتُ صبراً جميلاً ، فأنتَ في حالِ النصبِ مخبرٌ بالصبرِ ، وإذا جعلتَ المبتدأَ محذوفاً في حالِ الرفعِ كنتَ مخبراً بالصبرِ فهو موافقٌ للمنصوبِ ، فكانَ[2] أوْلى . والآخرُ هو أنّ المبتدأَ إذا كانَ محذوفاً كانتْ قرينةً حاليةً[3] ، وهي قيامُ الصبريةِ دليلاً على المبتدأ المحذوف فحسنَ حذفهُ ، وإذا كانَ الخبرُ هو المحذوفُ ، وليسَ ثمّ قرينةٌ لفظيةٌ ولا حاليةٌ تدلُّ على خصوصيةِ الخبرِ المحذوف ، فكانَ ما ذكرهُ من حذفِ المبتدأ أوْلى . ثمّ قالَ : « وقد التُزِمَ حذفُ الخبرِ[4] في قولهم : لولا زيدٌ لكانَ كذا ؛ لسدّ الجوابُ مسدّهُ » ، وقد تقدّمَ ضابطُ ذلكَ ، وقد قيلَ في المرفوعِ بعدَ لولا أنّهُ فاعلُ فعلٍ مقدّرٍ ، أي : لولا حصولَ أو وُجِدَ ، وليسَ ببعيد ، والاستدلالُ لهمْ بأنّهُ لو كانَ مبتدأً لكانتْ (أن) مكسورةً لا ينهض ، لأنّهم إنّما أوقعوها موقعَ الاسمِ المجردِ لمّا كانَ الخبرُ ملتزماً حذفَهُ ،

---

(1) في ت : (يكونُ) وهو تصحيف .
(2) في ت ، ب ، س : (فهو) ، وما اثبتناه اولى .
(3) في ت ، ل : (هو) ، وهو تحريف .
(4) في و (المبتدأ) وهو سهو .

والاستدلالُ عليهم بأنّهُ لو كانَ فاعلاً لم تدخل (أنْ) لا ينهض، لأنّها عندهم حينئذٍ واقعةٌ موقعَ الفاعلِ، لأنّها دخلتْ على الفاعلِ.

قالَ: ومِمّا التُزِمَ فيهِ حذفُ الخبرِ لسدّ غيرِه مسدَّهُ، قولهمْ: أقائمٌ الزيدانِ؟

قالَ الشيخ: ليسَ هذا من بابِ المُبتدأ المحدود على الحقيقةِ كما تقدَّمَ الكلامُ عليهِ في أوّلِ المبتدأ، وإنّما سماهُ مبتدأً لما تقدمَ من المبتدأَ في التحقيقِ الاسمُ المجردُ الذي لهُ صدرُ الكلامِ، ولا يحتاجُ في التحقيقِ الى خبرٍ، لأنّهُ في معنى أيقومُ الزيدانِ؟ فقائمٌ مخبرٌ به، كالاخبارِ بالفعلِ والزيدانِ فاعلٌ مثلهُ في يقومُ الزيدانِ، وإنّما ذكرَ الحذفَ على سبيلِ المسامحة تقريباً على المبتدئينَ والتحقيقُ فيه ما ذكرناهُ، ونحو: أقائمٌ زيدٌ؟ يجوزُ أنْ يرتفعَ على المبتدأ فيكونُ زيدٌ فاعلاً ولا ضميرَ فيهِ، ويجوزُ أنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ مقدماً ففيهِ ضميرٌ لزيدٍ، وأمّا نحو: أكرمُ منكَ زيدٌ، فلا يكونُ مبتدأً وزيدٌ فاعلاً، لأنّهُ لا يرفعُ الظاهرُ ولكن خبراً متقدماً على زيدٍ، أو مبتدأً خبرهُ زيدٌ، وعلى الوجهينِ يَحتملُ أكرمُ منكَ الزيدانِ أيضاً؛ لصحةِ الاخبارِ بأكرمِ منكَ عن التثنيةِ والجمعِ وغيرهِما، وأمّا من جوّزَ مررتُ برجلٍ خيرٍ منكَ أبوهُ بالخفضِ في خيرٍ فيجوزُ أنْ يكونَ أكرمُ منكَ زيدٌ من بابِ أقائمٌ الزيدانِ، واختُلفَ في مثلِ إنَّ قائماً الزيدانِ، فأجازهُ أبو الحسن[1]، أمّا من منعَ قائمٌ الزيدانِ فلا وجهَ لجوازهِ، لأنّهُ فرعهُ، وأمّا من أجازهُ فيُحتَملُ الجوازُ لكونهِ مبتدأً، ويُحتَملُ المنعُ لأنّهُ[2] في

(١) انظر شرح الاشموني على الالفية ١/٢٢٠ .

المبنيَ الخبرُ عن الزيدين ، ومن حذف الخبر لزوماً ، قولهم : لعَمرُكَ لأفعلنَّ ونحوهُ ، وتقديرهُ قَسَمي او يميني لسدّ الجواب مسدَّهُ [٢٣ ظ] كما ذُكِرَ في (لولا) .

وقولهُ : ضربي زيداً قائماً وأخواتها .

قالَ الشيخُ : ضابطُ هذا البابِ[1] أنْ يتقدمَ مصدرٌ ، أو ما هو في معنى المصدرِ منسوباً الى فاعلهِ أو مفعولهِ وبعدهُ حالٌ منهما أو من أحدهما على معنى يُستغنى فيهِ بالحالِ عن الخبرِ ، وللنحويينَ فيهِ ثلاثةُ مذاهبَ : أحدها ، وهو مذهبُ أكثرِ المحققينَ من أهلِ البصرةِ ، أنَّ التقديرَ ضربي زيداً حاصلٌ إذا كانَ قائماً[2] ، حُذِفَ متعلقُ الظرفِ على القياسِ المعروفِ ، وهو أنَّ الظرفَ إذا وقعَ صلةً لموصولٍ ، أو صفةً لموصوفٍ ، أو حالاً لذي حالٍ أو خبراً لمخبرٍ [عنهُ][3] تعلّقَ بمحذوفٍ اذا كانَ متعلقهُ عاماً ، وهو مطلقُ الوجودِ ثمَّ لمَّا كانَ في الحالِ شَبَهٌ بالظرفِ حُذِفَ لدلالتهِ عليهِ فبقيَ ضربي زيداً قائماً ، المذهبُ الثاني : وهو مذهبُ[4] الكوفيينَ ، أنَّ التقديرَ ضربي زيداً قائماً حاصلٌ[5] ، فعلى هذا يكونُ الحالُ عندهم من تتمةِ المبتدأ ، وعلى القولِ الأولِ تكونُ الحالُ من تتمةِ الخبرِ المقدَّرِ ، والمذهبُ الثالثُ : وهو مذهبُ بعضِ المتأخرينَ واختارهُ الأعلمُ ، أنَّ التقديرَ عندهُ ضربتُ زيداً قائماً ،

---

(١) (البابُ) ساقطةٌ من ت ، ل ، وهو سهو .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٥ .
(٣) (عنهُ) : ساقطةٌ من الاصل ، ل ، ت .
(٤) في س : (أكثر) ، وما اثبتناه الصحيح .
(٥) انظر همع الهوامع ١/١٠٦ ، شرح الكافية ٢٥ .

فضربي ههنا ، وإنْ كانَ مصدراً قائمٌ مقامَ الفعلِ ، فاستقلت[1] الجملةُ بهِ وبفاعله كما استقلتْ في أقائمٌ الزيدانِ ؟ ، والمذهبُ الصحيحُ هو الأوّلُ ، وبيانهُ أنَّ المعنى في قولِكَ : ضربي زيداً قائماً ، ما ضربتُ زيداً إلاّ قائماً ، وكذلكَ إذا قلتَ أكثرُ شربي السويقَ ملتوتاً فإنَّ معناهُ[2] ما أكثرُ شربي إلاّ ملتوتاً ، وهذا المعنى لا يستقيمُ كذلكَ إلاّ على تقديرِ مذهبِ البصريينَ ، وبيانهُ أنَّ المصدرَ المبتدأَ أُضيفَ وإذا أُضيفَ عمَّ بالنسبة الى ما أُضيفَ اليه كأسماء الأجناسِ التي لا واحدَ لها ، وجموعُ الأجناسِ التي لها واحدٌ إذا أُضيفتْ أيضاً عمّتْ ، ألا ترى أنّكَ إذا قلتَ : ماءُ البحارِ حكمُهُ كذا عمَّ جميعَ مياهِ البحارِ ، وكذلكَ إذا قلتَ : علمُ زيدٍ حكمُه كذا عمَّ جميعَ علمِ زيدٍ ، فقد وقعَ المصدرُ أولاً عاماً غيرُ مقيّدٍ بالحالِ ، إذ الحالُ من تمامِ الخبرِ ، ثمَّ أُخبرَ عنه بحصوله في حالِ القيامِ ، فوجبَ أنْ يكونَ هذا الخبرُ للعمومِ لما تقرّرَ من عمومه ؛ لأنَّ الخبرَ عن جميعِ المخبرِ ، فلو قدرتْ بعض ضربِ زيدٍ ليس في حالِ القيامِ ، لم تكنْ مخبراً عن جميعهِ ، وإذا تقررَ ذلكَ كانَ معناهُ ما ضربي زيداً إلاّ في حالِ القيامِ ، وعلى مذهبِ الكوفيينَ تكونُ الحالُ من[3] تمةَ المبتدأ ، فيكونُ المخبرُ عنه مقيداً بالقيام[4] ؛ فيتخصصُ ، ويكونُ المعنى الاخبارُ عن الضربِ في حالِ القيامِ أنّهُ حاصلٌ ولو قدّرتَ ضرباً في غيرِ حالِ القيامِ لم يكنْ متناقضاً إذا لمْ تخبرْ إلاّ عن ضربٍ في حالِ القيامِ بالحصولِ وإخباركَ عن شيءٍ عامٍ ، أو خاصٍ بالحصولِ لا يمنعُ إخباركَ عن

---

(1) في ت : (استقل) ، وهو خطأ .
(2) (ما) : ساقطة من ل ، وهو خطأ .
(3) (من) : ساقطة من و ، وهو سهو .
(4) همع الهوامع ١/١٠٦ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٥ .

غيره بإثبات الحصول أو نفيه ، وأيضاً فإنَّه إذا قال القائل : أكثر شربي السويق ملتوتاً ، وجعلنا ملتوتاً من تمة الشرب ، صار المعنى الأخبار عن أكثر شرب السويق الملتوت أنَّه حاصل ، فيجوز على هذا أن يكون أكثر شربي السويق غير ملتوت إذا لم نخبر إلاّ عن أكثر شرب سويق ملتوت بالحصول ، وأكثر شرب سويق ملتوت إذا كان حاصلاً ، لا يمنع حصول سويق غير ملتوت أضعافه ، ويوضحه أنَّا لو قدرنا أنَّه شرب سويقاً ملتوتاً عشر مرات وسويقاً غير ملتوت ألف مرة ، فإذا أراد أن يخبر عن تسع[1] من الأول بالحصول ، لقال : أكثر شربي السويق ملتوتاً حاصل[2] ، فتبين بذلك ما ذكرناه وعلى المذهب الأول الأخبار عن أكثر الشرب غير مقيد[3] باللت مخبراً عنه بحصوله ملتوتاً ، فلو قدرت أكثرية أخرى غير ملتوت ، لكان مناقضاً وعليه المعنى ، وأيضاً فإنَّه يخرج عن هذا الباب ؛ لأنَّ الاتفاق على أنَّ الحال المتعلقة بالمصدر المبتدأ ، لا تمنع من ذكر الخبر إذ لا خلاف في جواز ضربي زيداً قائماً خير من ضرب عمرو ونحوه ، فلا يكون مما التزم فيه حذف الخبر ، وكذلك ضربي زيداً قائماً يوم الجمعة ، فإن قلت : فهذا يصح على كل تقدير ، قلت : إنَّما يصح عندنا إذا كان يوم الجمعة متعلقاً بقائم ، لا أن يكون خبراً . وفساد المذهب الثالث من وجهين : من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ، أمَّا من حيث اللفظ ؛ لأنَّه لو كان المبتدأ قائماً مقام الفعل لاستقل بفاعله كما استقل اسم الفاعل بفاعله في[4] قولك : أقائم

(١) في و ، ت ، ل ، س : (تسعة) ، وهو غير صحيح لأن العدد للمؤنث .
(٢) (حاصل) : ساقطة من ل ، ب ، وهو سهو .
(٣) في ت (مقدر) ، وهو خطأ .
(٤) (في) : ساقطة من و .

الزيدان ؟ ، [لا يستقل[1]] إذْ لو قلتَ : ضربي أوْ ضَربي زيداً لم يكنْ كلاماً . وأمَّا من حيثُ المعنى فإنَّ الأخبارَ يقعُ بِضَرْبِ على زيدٍ[2] في حال القيامِ ، ولا يمنعُ هــذا [٢٤ و] المعنى من أنْ يكونَ ثمَّ[3] ضربٌ في غير حال القيامِ ، (ألا ترى[4] أنَّكَ إذا قلتَ : ضُرِبَ زيدٌ قائماً ، لم يمنعْ مــن أنْ يكونَ ضُرِبَ قاعداً[5]) ، وهو عينُ ما ذكرناهُ في بطــلان مذهبِ أهلَ الكوفة ، وقد ذكرَ بعضُ النحويينَ لبعضِ هذه المسائل وجهاً رابعاً وهو[6] أَخطبُ مايكونُ الأميرُ قائماً وشبهها ، فزعم أَنَّ ما يجوزُ أَنْ تكونَ ظرفيةً فيكونُ أَخطبُ زماناً ضرورةً ، لأنَّ أَفْعَلَ لا يُضافُ إلاَّ الى ما هو بعضٌ لــهُ ، وأنْ يكونَ الخبرُ إذن نفسَ إذا المقدرةَ من غيرِ متعلَّقٍ ، لأنَّهــا هي المخبرُ بها ، كما لو قلت : أخطبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجمعــة بالرفعِ في يومِ الجمعةِ ، ولو قيلَ هذا المذهبُ في جميــعِ المســائل ، لاستقامَ على تقديرِ حذفِ مضافٍ ، وتقديرهُ زمان ضَرْبي زيــداً قائماً ، فلا يحتاجُ الى حاصلٍ على هذا وإنَّما خصُّوهُ بمــا فيه[7] ما لكثرةِ وقوعِ ما المصدرية ظرفاً ، ولم يجيزوهْ في غيرِ ما فيه ما لقلة وقوعِ المصادر ظروفاً ، فإنْ قيلَ لعلَ قائماً خبرُ كانَ ، والجــوابُ عنهُ من وجهينِ : أحدهما أنَّهُ لو كانَ خبراً لجازَ تعريفهُ ، وهــو لا يجوزُ تعريفهُ ، والآخرُ أنَّهُ لو كان خبراً لكانَ لم تكنْ فيــه

---

(١) (ولا يستقل) : زيادة عن ش ، س ، ب ، وفي ل : (وليسَ كذلكَ) ، وما ذكرناه ارجح .

(٢) في د ، ت (المتكلم) ، وما ذكرناه أصح ، بدلالة ما بعده .

(٣) في ل ، ت : (ثم) ساقطة ، وهو سهو .

(٤) (ترى) : ساقطة من ت ، وهو سهو .

(٥) ما بين الوسين : ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ .

(٦) (هي) : في ل ، س ، ب ، ت ، وهو خطأ .

(٧) (ما) : ساقطة من ش ، وهو سهو

دلالةٌ على الظرفِ ، والحالُ لهُ دلالةٌ عليهِ وقد أُجيزَ في قولهِ[1] :

٦١ـ الحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتَيَّةٌ
تَسْعَى بِزِينَتِهَا لِكُلِّ جَهُولِ

أربعةُ أوجهٍ[2] رفعُ أوّلُ وفتيّةٌ ونصبهما ، ورفعُ الأوّلُ ونصبُ الثاني ، وعكسه وأشكلُها نصبهما[3] . والوجهُ أنْ نجعلَ تسعى الخبرَ ، وأوّلَ ظرفاً ، وفتيّةً حالا من الضميرِ في تكونَ ، وقولهُ : كلُّ رجلٍ وصنعتهُ أي : وحرفتهُ ، فيه مذهبانِ : أحدهما أنّ الخبرَ محذوفٌ ، ويكونُ الواوُ ههنا بمعنى معَ ، فدلّ على المقارنةِ ، فيكونُ معناهُ مقرونانِ . والآخرُ أنّهُ ليسَ ثمّ خبرٌ محذوفٌ أصلاً ، بل هذهِ الواوُ بمعنى معَ فكما أنّكَ إذا قدّرتَ معَ لم تحتجِ الى الخبرِ فكذلكَ ههنا . فإنْ قيلَ لِمَ لَمْ يَنْتَصِبْ ؟ فالجوابُ أنّها إنّما تَنْتَصِبُ إذا كانَ قبلَها فعلٌ ، أو معنى فعلٍ ، ولا فعلَ ولا معناه فلا نَصْبَ ، وكانَ ينبغي أنْ يمثّلَ في حذفِ الخبرِ لزوماً بمثلِ لعمرُكَ لأفعلَنّ أيضاً ، وقالوا : في أنْتَ أعلمُ وربكَ إنّهُ منّهُ ، وإنّ التقديرَ وربكَ مُجازيكَ ، كأنّهُ جرى مجرى المثلِ ، فاستغنى بأعلم الاولى ، ولمّا كانَ المعنى في المقدّرِ المجازاةَ فسّرَ بهِ .

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب يصفُ الحربَ بهِ ، ويصفُها بأنّها تغرّ من لم يجربها بزينتها فتهلكه ورواية سيبويه (ببزتها) ، الكتاب ١/٢٠٠ ، المقتضب ٣/٢٥١ ، التمام في تفسير اشعار هذيل لابن جنى ٦٧ ، أمالي ابن الحاجب ٢٥٨ .

(٢) في ب (يصحّ) ، ولا يستيم معها الكلام .

(٣) ذكرَ سيبويه ثلاثةُ أوجه ولم يذكرْ الوجه الرابع ، وهو نصبُ الاول والثاني الذي قال عنه الشارح بانه اشكلَها . الكتاب ١/٢٠٠ .

(فصل) قوله : وقد يقعُ المبتدأُ والخبرُ معرفتينِ معاً ، كقولكَ : زيدٌ المنطلقُ ، واللهُ الهُنا ، ومحمدٌ نبيُنا .

قالَ الشيخُ : يُرَدُّ على هذا أنَّ الاخبارَ هي محطُ الفوائدِ ، وذلكَ لا يحصلُ إلاَّ بما يجهلهُ المخاطبُ ، أمَّا إذا كانَ معرفةً ، فالاخبارُ به لا فائدة فيهِ إذْ هو حاصلٌ عندَهُ[1] ، والجوابُ أنَّ الاخبارَ ههنا لم يقعُ بالحكمِ الذي هو القيامُ ، وإنَّما وقع بالذاتِ ، وفائدتهُ إخبارهُ عمَّا كانَ يجوزُ أنَّهُ متعددٌ ، وأنَّهُ واحدٌ في الوجودِ ، وهذا إنَّما يكونُ إذا كانَ المخاطبُ قد عرفَ مسمَّيينِ في ذهنه ، أو أحدهما في ذهنهِ ، والآخرُ في الوجودِ ، فيجوزُ أنْ يكونا متعددينِ ، فاذا أخبرهُ المخبرُ بأحدهما عن الآخرِ كانَ فائدتهُ أنهما في الوجودِ ذاتٌ واحدةٌ ، وهذا فيما كانَ متغايرَ اللفظ ، نحو قولكَ : زيدٌ المنطلقُ ، وإنْ كانَ لفظهُ لفظاً واحداً ، فلا يستقيمُ فيه هذا التقديرُ ؛ وإنَّما يستقيمُ فيهِ حذفُ مضافٍ[2] باعتبارِ حالينِ كقولكَ : « شعْري شعْري »[3] ، وأنا أنا وتقديرهُ : شعْري الآنَ مثلُ شعْري فيما تقدَّمَ ، أي : المعروفُ المشهورُ بالصفاتِ التامةِ وبعدَهُ :

(١) في ل: (والاخبار بالحاصلِ محالٌ) ، وهي زيادةٌ لامبرر لها .

(٢) في ل : (الذي هو مثلٌ) ، وهو وهم .

(٣) هذا جزء من شطرِ من الرجز لأبي النجم العجلي وهو « أنا أبو النجمِ وشعْري شعْري » وقد ذكر الشارحُ التكملةَ بعدَ ذلكَ ، والرجزُ مذكورٌ في التوجيه للرماني ص١٨٤ ، المنصف لابن جني ١/١٠ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/١٠٣ ، الخزانة ١/٢١١ ، مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ص ٥٩ ، المفصل ص ١٦ .

٦٢- للهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي

تَنَامُ عَيْنِي وَفُؤَادِي يَسْرِي

مَعَ العَفَارِيتِ بِأَرْضٍ قَفْرِ

وكذلكَ قولُهم : الناسُ الناسُ ، أي الناسُ الذي تعرفُ .

(فصل) قوله : وقد يَجيءُ للمبتدأ خبرانِ فصاعداً كقولكَ : هذا حُلوٌ حامضٌ .

قالَ الشيخُ : إنْ قيلَ كيفَ يصحُّ الاخبارُ بأمرينِ متضادينِ في حالةٍ واحدةٍ ؟ فالجوابُ أنَّهُ[1] حامضٌ من كلِّ وجهٍ ، أو حلوٌ من كلِّ وجه ، وإنَّما أرادَ أنَّ فيهِ طرفاً من هـذا وطرفاً من ذلكَ ، وهذا ليسَ بمتنافٍ ، ولذلكَ وقعُ في بعضِ النسخِ ويجمعُهما قولكَ : مُزٌّ ، ولاخبار المتعددةُ على قسمين[2] : قسمٌ لا يستقلُّ المعنى فيه[3] إلاَّ بالمجموعِ ، وقسمٌ يستقلُّ بكلِّ واحدٍ منهما ، فنبَّهَ على القسمينِ ، وما يُورَدُ على نحو حلوٌ حامضٌ من أنَّهُ إنْ كانَ في كلِّ واحدٍ منهما ضميرٌ ففاسدٌ ، لأنَّهُ لا يؤدي الى أنْ يكون كلُّ [واحدٍ][4] خبراً على حيالهِ ، وإنْ كانَ في أحدِهما فتحكمٌ وإنْ لمْ يكنْ ففاسدٌ . فالجوابُ نقولُ : بالقسمِ الاوَّلِ ، ولا يلزمُ أنْ

---

(١) في ل : (لا يخلو إمَّا أنْ يريدُ) ، والمعنى والسياق يستقيم بغيرها .

(٢) في ل : (نوعين) ، وهو خطأ .

(٣) (المعنى) : ساقطة من و ، ب ، ت ، س ، ل ، وما ذكرناه ارجح .

(٤) (واحدٍ) : زيادة عن ت ، ب .

يكونَ كلٌّ خبراً على حيالِهِ ، لأنَّ المقصودَ جمعُ الطعمين ، والضميرانِ على أصلهما ، والمعنى أنَّ فيه حلاوةً وفيهِ حموضةً ، وكانَ القياسُ جمعهما بالعطفِ إلاّ أنَّ خبرَ المبتدأ من نحو [٢٤ ظ] عالمٍ[1] وعاقلٍ سائغٌ فيهِ الامرانِ معَ الاستقلالِ فكانَ هذا أجدرَ ، وتضمُّناً باعتبارِ معنى مزٍّ ضميراً آخرَ عائداً على المبتدأ ، واستشهدَ بقوله تعالى : { وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ، ذُو العَرْشِ المَجِيدُ ، فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ }[2] على أنَّ المبتدأ لهُ خبرانِ ، لأنَّ هو مضمرٌ فلا يكونُ موصوفاً ، فتعيَّنَ أنْ يكونَ ما بعدَهُ خبراً عنهُ فقد مثَّلَ بِما هو متعينٌ لِما ذكرَ .

(فصل) قولهُ : وإذا تضمَّنَ المبتدأُ معنى الشرطِ الى آخرِهِ .

قالَ الشيخُ : إنَّما تضمَّنَ المبتدأُ معنى الشرطِ في هذهِ الصورةِ التي ذكرها من حيثُ كانتْ دالةً على معنى[3] العمومِ ، لأنَّ الذي في قولكَ : الذي يأتيني فلهُ درهمٌ ، للعمومِ لا للعهدِ ، وكذلكَ النكرةُ في كلِّ رجلٍ يأتيني فلهُ درهمٌ ، وقولُهُ : « إذا كانتِ الصلةُ أو الصفةُ فعلاً أو ظرفاً » ، لأنَّ الفعلَ يُشعِرُ بالسببيةِ ، وكذلكَ الظرفُ ، لأنَّهُ يتعلقُ بالفعلِ على القولِ الصحيحِ ، ثمَّ مثَّلَ بقولهِ تعالى : { الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ }[4] وبقولهِ تعالى : { وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ }[5] .

---

(١) (و) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، واثباتها وحذفها سيّان.
(٢) سورة البروج الآية : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .
(٣) (معنى) : ساقطة من ش ، وهو سهو .
(٤) سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .
(٥) سورة النحل الآية : ٥٣ .

قالَ الشيخُ : فيها إشكالٌ من جهةِ أنَّ الشرطِ وما شُبِّهَ به ، يكونُ الاولُ فيهِ سبباً للثاني ، تقولُ أَسْلِمْ فتدخلُ الجنةَ فالأسلامُ سببٌ لدخولِ الجنةِ ، وههنا على العكسِ ، وهو أنَّ الاول استقرارُ النعمةِ بالمخاطبينَ ، والثاني كونها من اللهِ فلا يستقيمُ أنْ يكونَ الاولُ فيهِ سبباً للثاني من جهةِ كونهِ فرعاً عنهُ ، وتأويلهُ أنَّ الآيةَ جيءَ بها لاخبارِ قومٍ استقرتْ بهم النعمةُ وجهلوا مُعْطيها ، أو شكُّوا فيهِ فاستقرارُها مشكوكةً أو مجهولةً ، سببُ الاخبارِ لكونِها من اللهِ فيتحققُ إذن[1] أنَّ الشرطَ والمشروطُ على بابهِ[2] ، وأنَّ ذلكَ صحَّ من حيثُ أنَّ جوابَ الشرطِ لا يكونُ إلاَّ جملةً ، ويكونُ معنى الشرطِ فيه ، إمَّا مضمونُها وإمَّا الجوابُ بها ، فمثالُ المضمونِ قولهُ تعالى : { الَّذِيْنَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللَّيْلِ والنَّهارِ[3] } الآية ، ومثالُ الخطابِ بها قولكَ : إنْ أكرمتني اليومَ فقد أكرمتُكَ أمسِ ، والمعنى بالمضمونِ معنى نسبةِ الجملةِ ، كقولهِ تعالى : { فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ }[4] ، فثبوتُ الأجرِ لهمْ هو مضمونُ الجملةِ ، وهو سببٌ عن الانفاقِ ، والمعنى بالخطابِ بها أنْ يكونَ نفسُ الاعلامِ بها هو المشروطُ لا مضمونها ، ألا ترى أنَّكَ ، لو جعلتَ مضمونَ قوله : فمن اللهِ هو المشروطُ ؛ لكانَ المعنى أنَّ استقرارها سببٌ لحصولِها من اللهِ فيصيرُ الشرطُ سبباً للمشروطِ ، ومن ثمَّ وهمَ من قالَ : إنَّ الشرطَ قد يكونُ مسبباً ، وإذا جعلنا الخطابَ[5] بنفسِ الجملةِ هو المشروطُ ، ارتفعَ الاشكالُ .

---

(١) (اذن) : ساقطة من ب .
(٢) في ل : (وهو أنَّ جوابَ الشرطِ تارة قد يكون جملة وقد يكون معنى الشرطِ فيهِ) .
(٣) سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .
(٤) سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .
(٥) في ر : (الاخبارية) .

قوله : فإنْ دَخلتْ ليتَ ، أوْ لعَلَّ لم تدخلِ الفاءُ بالأجماعِ ، وفي دخولِ أنّ خلافٌ بينَ الاخفشِ[1] وصاحبِ الكابِ .

قالَ الشيخُ : فحجةُ صاحبِ الكتابِ أنْ يُقالَ إنّهُ حرفٌ يمتنعُ دخولهُ على الشرطِ ، فلا يدخلُ على ما أشبهَ الشرطَ[2] قياساً على ليتَ ولعلَّ ، وتقريرهُ أنَّ الشرطَ لا يعملُ فيه ما[3] قبلهُ ، لأنّهُ قسمٌ من أقسامِ [ما لهُ صدرُ][4] الكلامِ[5] ، وأنَّ إنَّ لا يليها إلاّ معمولها ، فلو دخلتْ على الشرطِ فلا يخلُو إمّا أنْ تعملَ أوْ لا ، وكلاهما ممتنعٌ[6] ، ووجهُ امتناعه[7] ظاهرٌ ، وأيضاً فانَّ كلاً منهما لهُ صدرُ الكلامِ فيتنافيانِ . وقالَ الاخفشُ : دخولها في خبرِ أنَّ جائزٌ[8] والدليلُ عليهِ ورودُ ذلكَ في القرآنِ وكلامِ العربِ ، فالواردُ في القرآن قولُهُ تعالى : { إنَّ الّذينَ فتَنُوا المُؤمنينَ والمُؤمناتِ الى قوله فلَهُمْ عذابُ جهَنّمَ }[9] ، وما احتجَّ بهِ سيبويه[10] ، إنّما يصحُّ إنْ لو اعتبرهُ الواضعُ ، ولمّا لمْ يعتبرهُ ، دلَّ على أنّهُ ملغىً ، وليسَ لمذهبِ الأخفشِ ردٌّ ، وعلّةُ الأصلِ على مذهبِ الاخفشِ غيرُ ما ذكرهُ سيبويه ، وهو أنَّ ليتَ

---

(1) همع الهوامع ١/١١٠ .
(٢) (الشرطُ) : ساقطة من ل ، وهو سهو .
(٣) (ما) : ساقطةٌ من ل ، وفي ب : (فيما) ، وما اثبتناه أحسن .
(٤) (ماله صدرُ) ، زيادة من : ل ، وبها يكمل المعنى .
(٥) في ش ، ر : (وقد تقدم) .
(٦) في ر : (باطلٌ) ، وهو خطأ .
(٧) في ر : (بطلانهَ) ، وهو خطأ .
(٨) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٥ .
(٩) سورة البروج الآية : ١٠ .
(١٠) الكتاب ١/٤٥٣ ، شرح الكافية ص٢٥ .

ولعلَّ إنشاءان وما يقعُ خبراً لهما غيرُ محتملٍ للصدقِ والكذبِ ، فلا يجوزُ الجمعُ بينَ قضيتينِ متناقضتينِ من وجهٍ واحدٍ ؛ لأنَّهُ يؤدي الى أنْ يكونَ ما وقعَ بعدَ الفاء محتملاً غيرَ محتملٍ ، وعلَّةُ سيبويه في الاصلِ المقيسِ عليهِ أنَّهما حرفانِ يقتضي كلُّ واحدٍ منهما أنْ يكونَ لهُ صدرُ الكلامِ ، فلا يجتمعانِ ؛ لأنَّهُ يؤدي الى التناقضِ . والجوابُ أنَّ ذلكَ ليسَ في المشبَّه بالشروطِ فلا يلزمُ معَ أنَّهُ قد ثبتَ الفاؤهُ . واعتُذِرَ لسيبويه عن قولهِ تعالى : { قُلْ إنَّ المُوْتَ الَّذي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإنَّهُ مُلاقِيكُمْ }[1] باعتذاراتٍ ثلاثةٍ : أحدها قالوا : إنَّ الفاءَ زائدةٌ ، وهذا ليسَ بشيءٍ ، لأنَّ سيبويه لا يقولُ بزيادةِ الفاءِ ، فكيفَ يحتجونَ لهُ بشيءٍ لا يقولُ بهِ . الثاني أنَّ إنَّ لم تدخلْ على الذي ، ونحنُ كلامُنا في أنَّ التي تدخلُ على الذي[2] ، وليستْ أيضاً بشيءٍ لأنَّ الصفةَ والموصوفَ كالشيءِ الواحدِ فلا فرقَ [٥٢ و] بينَ أنْ تدخلَ على الموصوفِ ، أو تدخلَ على الصفةِ . الثالثُ أنْ قالوا : إنَّ الفاءَ ليستْ بزائدةٍ ، وإنَّما هي عاطفةٌ جملةٌ على جملةٍ ، ويكونُ خبرُ (أنَّ) قد تمَّ بقولهِ : قُلْ إنَّ الموتَ الذي تَفِرونَ منهُ ، واهذا أقواها[3] ، وهذا كلهُ بحثُ المتأخرينَ ، والظاهرُ أنَّهُ مبنيٌّ على نقلِ الزمخشري ، وقد أوضحهُ معللاً في غيرِ المفصلِ ، وهو بعيدٌ من جهةِ النقلِ والفقهِ . أمَّا النقلُ فقد استشهدَ سيبويه في كتابهِ[4] بعدَ قولهِ : { الَّذينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ }[5] بقولهِ : { قُلْ إنَّ الموتَ } ،

---

(١) سورة الجمعة الآية : ٨

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣/١٥٦ .

(٣) (أقواها) : ساقطة من و ، وهو سهو .

(٤) الكتاب ١/٤٥٣ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .

وأمَّا الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات وقد يُورَدُ على مثل : { قُلْ إنَّ الموتَ الذي } ، إنَّ الفرارَ ليسَ سبباً للموتِ فكيفَ أُجيبَ به ؟ ، وأُجيبَ من وجهين : أحدهما أنَّ المعنى : أنَّ الفرارَ المظنون سبب للنجاة ، وسببُ الاخبار بملاقاة الموت معه كما ذُكِرَ في غيره . والثاني أنَّ ما يلزمُ على كلِّ حالٍ يحسنُ أنْ يُبنى جزءً على أبعد الاحوال فجيء الباقي[1] من طريقِ الاولى ، مثلُ : { نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يخفِ اللهَ لَمْ يعصهِ }[2] ، وقولهُ[3] :

٦٣ـ وَمَنْ هابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَهُ
وَإِنْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ

وإذا جازَ ذلكَ في صريحِ الشرطِ فالمشبَّه به أَوْلى ، وفي دخولِ نحو المكرمِ لي فانّي أُكْرِمُهُ في هذا الباب نظرٌ ، وكذلكَ كلُّ رجلٍ مكرمٍ فانّي أُكْرِمُهُ ، ونحو مِمَّا وصِلَ باسمِ فاعلٍ ، أو مفعولٍ أو نحوهما .

---

(١) في ل : (الثاني) وهو تحريف .

(٢) هذا ليس حديثاً ، وإنّما هو من كلام عُمر (رض) ، وحديثه (ص) كما رواه أبو نعيم في الحلية في سالم مولى أبي حذيفة (أنّه شديدُ الحبِ لله لَوْ كانَ لا يخافُ اللهَ ما عَصاهُ) ، ورواية الأشموني (نعمَ المرءُ) . انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١ ، للرضي ٢/٤٣٢ ، الاشموني ٤/٣٦ ، الصبان ٤/٣٦ ، همع الهوامع ٢/٦٥ .

(٣) البيت من معلقة زهير بن أبي سُلْمَى . ورواية الديوان (وَلَوْ نَالَ) مكانَ (وان رامَ) ، ورواية الخصائص (وَأَنْ يرقَ) ، الديوان (طبعة دار صادر) ، أسْبابَ السماءِ : مراقيها الخصائص ٣/٣٢٤ . الديوان صنعة ثعلب (ط . دار الكتب) ص ٣٠ ، (ط . دار صادر) ص ٨٧ . شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ص ٣٤٨ .

قالَ صاحبُ الكتابِ : خبرُ أنَّ وأخواتها ، ثمَّ قالَ : هو المرفوعُ في قولِكَ : إنَّ زيداً أخوكَ ، ولعلَّ بشراً صاحبُكَ .

قالَ الشيخُ : إنَّما لم يحدَّ خبرَ (أنَّ) ؛ لأنَّهُ إمَّا أنْ يُحَدَّ باعتبارِ المعنى ، أو باعتبارِ اللفظِ ، فأمَّا باعتبارِ المعنى ، فقد تقدَّمَ ما يرشدُ إليهِ ، وهو خبرُ المبتدأ ، وأمَّا من حيثُ اللفظُ ، فقد قالَ : هو المرفوعُ والعاملُ عندَ البصريينَ هو (أنَّ)[1] ودليلهُم[2] أنَّهُ شيءٌ اقتضى شيئينِ اقتضاءً واحداً فكانَ عاملاً كعملتُ ، والكوفيونَ يقولونَ هو مرتفعٌ بما كانَ مرتفعاً به قبلَ دخولِ (أنَّ)[3] ، وحجتهم أنَّ زيداً كانَ عاملاً في أخوكَ لاقتضائه إيَّاهُ وذلكَ أنَّ الاقتضاءَ باقٍ ، وهذا فاسدٌ ، لأنَّ الاقتضاءَ في (أخوكَ) باقٍ أيضاً في زيد ، فلو كانَ الاقتضاءُ قبلَ دخولِ (أنَّ) باقياً على حالهِ لوجبَ ألاَّ ينتصبَ زيدٌ بأنْ ، وقد انتصبَ ، فدلَّ على أنَّهُ ليسَ بباقٍ ، قالوا : إنَّ ضعيفةٌ عن معاني الأفعالِ ، فلا تعملُ في الجزئينِ عملَ الأفعالَ وبيانُ ضعفها كقولهِ[4] :

٦٤ـ لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا
إنِّي إذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ١/١٧٦ .
(٢) كذا في ش : وفي بقية النسخ (دليله) وهو تحريف .
(٣) الانصاف ١/١٧٦ .
(٤) البيت لم يُعرف قائله ، الشطيرُ : البعيدُ أو الغريبُ ، والشاهدُ إعمالُ إذَنْ مع كونها معترضةً ، وقد أوَّلها الفراء على حذفِ خبرِ أنَّ ، الانصاف ١/١٧٧ ، المقرب ١/٢٦١ ، المغني ١/٢٢ ، همع الهوامع ١/٧ ، الخزانة ٣/٥٧٤ ، العيني ٤/٣٨٣ ، الصحاح ٢/٦٩٨ ، أساس البلاغة ١/٢٥٩ .

بنصب أهلكَ ، وقولهم : إنَّ بِكَ زَيْدٌ مأخوذٌ . ومثل(١) :

٦٥ـ كأنَّهُنَّ فتياتٌ لُعْسُ
كأنَّ في دِيارِهِنَّ الشمسُ

ومثال(٢) :

٦٦ـ إنَّ للهِ دُرَّ قومٍ يَزيدُونَكُمْ
بِالبِيضِ والشقاءُ شقاءُ

وقد أُوِّلَ إذَنْ أهلكَ على معنى أنِّي أقولُ ، والقولُ يُحذَفُ كثيراً ، أو على حذفِ إذَنْ ، والباقي على ضميرِ الشأنِ .

وإنَّما قُدِّمَ منصوبها على مرفوعها لاوجهٍ ثلاثةٍ : أحدها للفرقِ بينها وبينَ ما شُبِّهَتْ بهِ ، وشبهُها بالأفعالِ ظاهرٌ فلم يُحتَجْ الى ذكرهِ ، والثاني أنَّ الفعلَ الذي شُبِّهَتْ بهِ لهُ عملانِ : عملٌ أصلي ، وعملٌ فرعي ، فالأصلي أنْ يتقدَّمَ مرفوعهُ على منصوبهِ ، والفرعي أنْ يتقدَّمَ منصوبهُ على مرفوعهِ ، وهذا فرعٌ فعملَ عملَ الفرعِ . الثالثُ أنَّهُ إنَّما قُدِّمَ لئلا يؤدي الى محذورٍ ، وهو الاضمارُ في الحروفِ ؛ لأنَّكَ لو قلتَ : إنَّ

---

(١) البيتُ لعمارة بن عقيلَ بن بلال بن جرير ، والرواية (آطْلالهنَّ) مكانَ (ديارهنَّ) قال عليّ بن حمزة : وهذا ممَّا أجمع أهلُ العلمِ على لحنه فيه وتغيير روايته . وإنَّما الرواية (تَحارُ في آطْلالهنَّ الشمسُ) ، ولم يذكر البيتَ كاملاً في كتابِ التنبيهاتِ ، التنبيهات لعلي بن حمزة ص١٦٠ .

(٢) البيت لم اعثر عليه فيما اطلعت عليه من المصادر .

قائمٌ[1] زيداً ، فقيل اجْعَلْ مكانَ زيدٍ ضميراً لكنتَ إمَّا أنْ تأتي بهِ متصلاً أو منصلاً ، وكلاهما فاسدٌ فالذي يؤدي اليهِ فاسدٌ[2] ، وبيانه أنَّكَ لَوْ أتيتَ به متصلا لم يخلُ من[3] أنْ تكونَ صورتهُ ضميرَ النصبِ أو الرفعِ ، فإنْ كانَ ضميرَ الرفعِ فهو فاسدٌ لأنَّهُ يؤدي الى الاستتارِ في الحروفِ ، وإنْ أتيتَ به منصوباً لم يستقمْ لوضعكَ المنصوبَ موضعَ المرفوعِ ، وإنْ كانَ منفصلاً لمْ يخلُ إمَّا أن يكونَ مرفوعاً ، أو منصوباً ، فالمرفوعُ لا يستقيمُ ، لأنَّ المضمرَ إذا ولي عاملَهُ وجبَ أنَّ يكونَ متصلاً ، والمنصوبُ فاسدٌ من الوجهينِ جميعاً .

(فصل) قولهُ : وجميعُ ما ذُكرَ في خبرِ المبتدأ من أصنافهِ وأحوالهِ وشرائطهِ ، قائمٌ فيهِ ما خلا جوازِ تقديمهِ إلاَّ إذا وقعَ ظرفاً .

قالَ الشيخُ : يعني بأصنافهِ كونهِ معرفةً ونكرةً ومفرداً وجملةً ، وبأحوالهِ كونهُ مقدماً ومؤخراً ومحذوفاً ، وبشرائطهِ أنَّهُ إذا كانَ ظرفاً [٢٥ ظ] إذا كانَ جملةً فلابدَّ لهُ من ضميرٍ ، والمبتدأُ نكرةٌ فلابدَّ من تقدُّمِ الخبرِ . فإنْ قيلَ يلزمُ من قولهِ : « وجميعُ ما ذُكرَ في خبرِ المبتدأ من أصنافهِ وأحوالهِ وشرائطه قائمٌ فيهِ » أنْ يُجيزَ أنَّ زيداً أضْرِبْهُ ؟ لأنَّهُ يجوزُ زيدٌ[4]

---

(١) في ب ، ل : (إنَّ قائماً زيدٌ) ، وهو خطأ .
(٢) ذكرَ الشيخ هذه المسألة في شرحه للكافية وناقشها بصورة موجزة في متن الكافية ص ٢٦ .
(٣) (من) : ساقطةٌ من ش ، وهو سهو .
(٤) في ت (زيداً) ، وهو خطأ .

اضْرِبْهُ . فالجوابُ عنهُ من وجهين : أحدهما أنَّهُ لمْ يذكرْ ذلك أصلاً ، وإذا لم يذكرْهُ فإنَّما حكم باشتراكهما فيما ذُكِرَ لا فيما لم يذكرْهُ . فقولهُ : « وجميعُ ما ذُكِرَ » إنَّما أرادَ وجميعَ ما ذكرتُهُ لا أنَّهُ أرادَ : وجميعَ ما يصحُّ أنْ يكونَ خبراً للمبتدأ يصحُّ أنْ يكونَ خبراً لإنَّ . الثاني وهو الأقوى لشمولهِ الجوابَ عن هذهِ الصورةِ وغيرِها أنَّهُ لمْ يردْ بقولهِ : « وجميعُ ما ذُكِرَ الى آخرهِ » إلاَّ أنَّ خبرَ إنَّ مشاركٌ لخبرِ المبتدأ في الأحكامِ بعدَ أنْ ثبتَ كونهُ خبراً لإنَّ بشرائطه ، وانتفاءُ موانعه ، لأنَّ كلَّ موضعٍ صحَّ أنْ يكونَ خبراً للمبتدأ يصحُّ أنْ يكونَ خبراً لإنَّ ، ولذلكَ[1] لا يلزمهُ أنَّ أينَ زيداً ، ولا أنَّ مَنْ أبوكَ ؟ وإنْ جازَ أينَ زيدٌ ؟ ومَنْ أبوكَ ؟ مبتدأً وخبراً بالاتفاقِ . فإنْ قيلَ فهذا يؤدي الى الدورِ ؛ لأنَّهُ قصدَ الى تعريفِ خبرِ أنَّ ، إذا لم يُعرَفْ خبرها إلاَّ بعدَ دخولِها ، ودخولُها لا يُعرَفُ إلاَّ بعدَ تحقيقِ صحةِ كونِ الخبرِ خبراً لها كانَ دوراً سلَّمنا إنَّهُ ليسَ بدورٍ إلاَّ أنَّهُ تبطلُ فائدةُ التعريفِ ، لأنَّهُ إذا قُصِدَ الى تعريفِ خبرِ (إنَّ) بكونهِ خبراً للمبتدأ ، وكانَ خبرُ المبتدأ منقسماً باعتبارِ خبرِ (إنَّ) في صحةِ بعضه ، وامتناعِ بعضه كانَ تعريفاً للأخصِّ بالأعمِّ . فالجوابُ أنَّهُ لا يتوقفُ كونهُ صالحاً لأنْ يكونَ خبرِ (إنَّ) ، بل يُعرَفُ ذلكَ قبلَ دخولِ (إنَّ) ، بأنْ يُقالَ كلُّ مبتدأ وخبرٍ لا منافاةَ بينهما ، وأنْ تصالحَ أنْ يكونَ خبرُ المبتدأ خبراً لأنَّ ، فينتفي الدورُ ، وأمَّا الثاني فإنَّما يلزمُ لو كانَ قُصِدَ الى التعريفِ به ، ولا أحدَ يُعرِّفُ خبرَ إنَّ بذلكَ ، وإنَّما عرَّفهُ بكلامٍ معناهُ أنَّ الخبرَ الذي يصحُّ دخولُ إنَّ عليهِ وعلى مبتدئه ، بقولهِ هو

---

(1) في ش (وكذلك) ، وهو تحريف .

المرفوعُ في قولكَ : إنَّ زيداً أخوكَ ، ولعلَّ بشراً صاحبُكَ ، فما لم يثبتْ أنّهُ خبرٌ لا نَ ، لا يلزمْ إعطاؤهُ أحكامَ الخبرِ من حكمهِ لأنّهُ إنّما حُكِمَ بأحكامِ خبرِ المبتدأ بعدَ صحةِ كونهِ خبراً لا نَ ، وأمّا موضعٌ يمتنعُ[1] فيهِ أنْ يكونَ خبراً لا نَ من أصلهِ فلا يُحكَمُ عليهِ بشيءٍ .

قولهُ : وقد حُذِفَ في نحو قولهم : « إنَّ مالاً وإنَّ ولداً » الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وهذا ظاهرٌ على ما بيّناهُ وأما قولُ الاعشى[2] :

٦٧ـ إنَّ محلاً وإنَّ مُرتَحلاً

وإنَّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوا مَهَلاَ

فواضحٌ أيضاً ، أي : إنَّ لنا محلاً ، وهو موضعُ استشهادهِ ، أي : إنَّ لنا محلاً في الدنيا ومرتحلاً عنها الى الآخرةِ[3] ، وإنَّ في السفرِ للراحلينَ عنها مهلا ، أي : إمهالاً ، أي : طولاً ، ورُويَ مثلاً ، أي : لنا فيهم مثلاً ، وقد رُويَ في كتابِ سيبويه وإنَّ في السفرِ ما مَضَوا مَهلا ، فتكونُ ما مصدريةٌ تقديرهُ مضيهم ، فيكونُ التقديرُ بدلَ اشتمالٍ ، وبعدَ قولهِ إنَّ مَحلا :

---

(١) (يمتنعُ) : ساقطةٌ من ت ، وهو سهو .

(٢) ورواية الديوان (ما مضى) وكذلك سيبويه . الكتاب ٢٨٤/١ ، الديوان ص ٢٣٣ المقتضب ١٣٠/٤ ، الخصائص ٣٧٣/٢ ، ابن يعيش ١٠٣/١ ، المغنى ٨٢/١ ، المقرب ١٠٩/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٤/١ ، الخزانة ٣٨١/٤ ، امالي ابن الحاجب ١٠٦ظ .

(٣) في و : ورقة ساقطة .

اسْتَأْثَرَ اللهُ بِالْبَقَاءِ وَبِالْعَـ
ـدْلِ وَوَلَّى الْمَلامَةَ الرَّجُلا[1]

وتقولُ إنَّ غيرها إبلاً وشاءً لمن رأى لكَ أمتعةً أو خيلاً أو غير ذلك ، فقالَ : هلْ لكَ غيرها ؟ فتقولُ : إن غيرها إبلاً وشاءً ، أي إنَّ لنا غيرها ويحتمل أنْ يكونَ إبلاً منصوباً على لتميز من غيرها أو بدلا من غيرها أو موصوفاً لغيرها ، وقد تقدمَ عليه فلابدَّ أيضاً من تقدير تقديمِ الخبرِ ، لئلا يؤدي الى أنْ يلي (أنَّ) ما ليسَ باسمها ولا ولا خبرها . وقالَ[2] :

٦٨ـ يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وللناس فيه ثلاثةُ مذاهبَ : أحدها وهو مذهبُ البصريينَ ، أنَّ رواجعا منصوبٌ على الحالِ ، وخبرُ (ليتَ) محذوفٌ تقديرهُ « ليْتَ أيَّامَ الصِّبا لَنا رَواجِعا » ، فيكونُ حالاً من الضميرِ في لنا[3] ، أي : يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبا مستقرَّةٌ لنا في حالِ كونها رَوَاجِعاً[4] . ومذهبُ الفراءِ أنَّ (لَيْتَ) تنصبُ الاسمين جميعاً

---

(١) البيت السابق أول القصيدة التي يمدحُ بها سلامة ذا فائش الحميري وهذا البيتُ الثاني في الديوان ص ٢٣٣ ، وكذا في الخزانة ذكرهُ بعد البيت الاول . الديوان ص٢٣٣ ، الخزانة ٤/٣٨٤ .

(٢) هذا الرجز نسب الى العجاج ، وهو موجود في ملحقات ديوانه ٢/٣٠٦ ، وهو غير منسوب في الكتاب ١/٢٨٤ ، ابن يعيش ٨/٨٤ ، المفصل ص ١٦٤ ، الاشموني ١/٢٧٠ ، الخزانة ٤/٢٩٠ .

(٣) ذهب سيبويه الى نصب « رَوَاجِعَا » على الحال والخبرُ متقدر لنا ، الكتاب ١/٢٨٤ .

(٤) الخزانة ٤/٢٩٠ .

على لغــةِ بعضِ العربَ[1] ؛ لأنَّ (ليت) بمعنى (تمنيتُ) ، وهمْ يقولونَ : تمنيتُ زيداً قائماً ، كذلك[2] هذهِ . ومذهبُ الكسائي أنَّ (واجماً) منصوبٌ باضمارِ (يكونُ) ، فيكونُ من بابِ ما أُضْمِرَتْ فيهِ (كانَ)[3] . قالَ : ومذهبُ البصريينَ أوْلى إذْ ثبتَ حــذفُ الخبرِ معَ إرادته وهو عينُ ما حملوهُ عليه[4] ، وأمَّا مذهبُ الفراءِ فلم يثبتْ أنَّ (ليتَ) عاملةٌ نصباً في الجزئينِ فيُحمَلُ عليهِ البيتُ ، ولا يثبتُ مثلُ ذلكَ إلاَّ بثبتٍ . وأمَّا مذهبُ الكسائي وإنْ كــانَ خيراً من مذهبِ الفراءِ لثبوتِ إضمارِ كانَ (في مواضــعَ ، إلاَّ أنَّ مذهبَ البصريينَ أوْلى لكثرةِ حذفِ الخبرِ [٢٦ و] ، وقلةِ إضمارِ كانَ)[5] .

وقد وقعَ في بعضِ النسخِ ، وقد التُــزِمَ حذفهُ في قولهــم : لَيْتَ شعْري ، والظاهرُ أنّهُ أرادَ اثباتَ ذلكَ في كتابهِ ثمَّ رجعَ عنهُ ، وهذا الكلامُ بمجردهِ غيرُ مستقيمٍ إذْ لم يُسمَعْ عن العربِ ، ولا يستقيمُ أنْ يقولَ أحدٌ : لَيْتَ شعْري مقتصراً من غيرِ انضمامِ شيءٍ آخرَ اليهِ وإنَّما المعروفُ لَيْتَ شعْري أيُّ الرجلينِ عندكَ أو أزيدٌ عندكَ أمْ عمروٌ ؟ ونحو ذلك . وقوله[6] :

(١) الخزانة ٤/ ٢٩٠ .
(٢) (كذلكَ) : ساقطةٌ من ش .
(٣) في ل (جَرى فيه على أصله ، لأنه أخذهُ من طريق السماع عن العرب فهنا من باب ما أُضْمِرَتْ فيه كانَ وحذفَ الخبر في باب إنَّ إنَّما تكون اذا قامتْ قرينةٌ حالٍ أو مقال على ما تقدمَ في المبتدأ) .
(٤) في س : (وهو غير ما حكموهُ عليهِ) ، وهو خطأ .
(٥) ما بين القوسين : ساقطٌ من ش ، وهو سهو من الناسخ .
(٦) البيتُ لأبي طالب عم النبي (ص) من أبيات يرثي بهـا أبا عمرو ، قال الشنتمري : هو رجلٌ من قريش بن عبد شمس =

٦٩ـ لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرَ بنَ أبي
عَمْرٍو ولَيْتَ يَقُولها لَمَحْزُونْ

محمولٌ على الحذفِ للقرينةِ والمعنى ، أَتجتمعُ أمْ لاَ ؟ أو أتعودُ كَما كنتَ ؟ ونحوهُ ، لأنَّهُ يرثيهِ ، ونُصِبَ مسافرٌ على النداءِ ، ومعنى لَيْتَ شِعْرِي من أبوكَ ونحوهُ ، لَيْتَ علمي متعلِّقٌ بِمَا يُجابُ به هذا القولُ ، ألا ترى الى مثل ذلك في كلامهم كقولهم[١] : علمتُ مَنْ أبوكَ ؟ ولا خلافَ أنَّ مَنْ هنا استفهامٌ ويُرادُ ههنا علمتُ ما يُجابُ به هذا الاستفهامِ ، فرأى أنَّهُ من قبيلِ ما حُذِفَ خبرهُ وقامَ كلامٌ آخرُ مقامَهُ ، ومثلُ لولا زيدٌ لكانَ كذا فأثبتَهُ فيما حذفَ منهُ الخبرَ ، ثمَّ رأى أنَّهُ يصلحُ أنْ يُطلقَ عليهِ الخبريةَ كما يُطلَقَ على الجارِ والمجرورِ أنَّهُ خبرٌ ، لدلالته على المتعلِّقِ الذي لابدَّ منهُ ، فكأنَّهُ مذكورٌ[٢] فأسقطهَ ، أو يكونَ الأمرُ بالعكسِ .

قولهُ : خبرُ لا التي لنفي الجنسِ ، هو في قولِ أهلِ الحجاز : لا رجلَ أفضلُ منكَ ولا رجلَ خيرٌ منكَ .

قالَ الشيخُ : لا يدلُّ على إثباته عندَ الحجازيينَ إذ يَحتملُ أنْ يكونَ صفةً على محلِّ (لاَ) ، وكونُـهُ يُجعلُ على مذهبِ الحجازيينَ خبراً ، وعلى مذهبِ التميميينَ صفةً تحكمٌ وإنَّما يثبتُ

= ابن عبد مناف ، مات غريباً وكان صديقاً لأبي طالب فرثاه ، والبيت من شواهد سيبويه ذكره ولم ينسبه ، الكتاب ٣٢/٢ ، الشنتمري ٣٢/٢ ، الخزانة ٣٨٦/٤ ، وفيها ايضاً نسبه البغدادي لأبي طالب عم النبي (ص) .

(١) في ل : (كقولكَ) .
(٢) في ش : (مسقوط) ، وهو خطأ .

مذهبُ الحجازيينَ إذا كانَ المنفيُ مضافاً أو مطــولاً فإنَّــهُ يكونُ منصوباً ولا عملَ لهُ إذْ ليسَ بمبني ، ويقعُ بعدَهُ مرفوعٌ ، فذلكَ الدليلُ الواضحُ على أنَّ لها خبراً مرفوعاً ، ولو كانَ صفــةً لــكانَ منصوباً على جميعِ المذاهبِ ، والذي يوضِّحُ ذلكَ جوابــهُ باحتمالِ الصفةِ في قوله : « ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ » ، وهــو[1] مَــا استُشهِدَ به لأهلِ الحجازِ ، وبعضُهمْ يقولُ : لحاتم ، والجرميُ يقولُ : لأبي ذويب ، وقبلهُ[2] :

٧٠ـ هَلاَّ سَأَلتِ هَدَاكِ اللهُ مَا حَسَبِي
عِنْـدَ الشِّتَاءِ إذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً
في الرَّأسِ مِنْهَـا وفي الأَصْلابِ تَمْلِيحُ

إذَا اللِّقاحُ غَـدَتْ مُلْقَىً أَصِرَّتُهـا
وَلاَ كَرِيـمَ مِـنْ الولدانِ مَصْبُـوحُ

(١) في ش : (مثلُ) .
(٢) الابياتُ الثلاثةُ من أبياتٍ أربعةٍ ذُكِرتْ في ديـوان حـاتم الطـائي لرجلٍ من النبت اجتمـع هو وحاتم الطائي والنابغة الذبياني عند ماوية بنت عفزر خاطبين لها فقدمت حاتماً عليهم وتزوجتهُ ، فانشدَ النبتي الأبيات ، ورواية الديوان (النبتيين) مكان هداكَ ، وفي البيت الثاني (واردهمْ) مكانَ (جازرهمْ) (والأسلاء) مكانَ (الاصلاب) ، الحرفُ : الناقة الضامر ، المصبوحُ : المُسْقَى صباحاً ، انظر الديوان ص ١٥ ، الكتاب ٣٥٦/١ ، المقتضب ٣٧٠/٤ ، الايضـاح للفارسي ص ٢٤٠ ، الاشموني ١٧/٢ ، ابن عقيل ٣٥٢/١ ، العيني ٣٦٨/٢ .

وفي كلامِ سيبويه ما يدلُّ على أنَّ رفعَ خبرِ (لاَ) بالأبتداءِ الذي كانَ رافعاً قبلَ دخولِ (لا) ؛ لأنَّ[1] (لا) وما عملتْ فيهِ في موضعِ رفعٍ[2] ، وهو ضعيفٌ لازمٌ في أنَّ . وذُو الفَقَارِ سيفٌ كَانَ لمنبِّه بن الحجاج ، فأخذهُ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ يومَ بدرٍ ، وذُو الفَقَارِ وعلي في قولهِ[3] :

٧١ـ لاَ سَيْفَ إلاَّ ذُو الفَقَارِ وَلاَ فَتَى إلاَّ عَلي

لا يصحُّ أنْ يكونَ خبراً ، لأنَّهُ مستثنى من مذكورٍ ، والمستثنى كذلكَ لا يصحُّ أنْ يكونَ خبراً عن المستثنى منهُ ، لأنَّهُ لم يُذْكَرْ إلاَّ ليتبيَّنَ بهِ ما قُصِدَ بالمستثنى منهُ .

---

(١) (لا) : ساقطة من ل ، ش ، ب ، ت ، س ، ولا يستقيم المعنى بغيرها .

(٢) الكتاب ١/٣٥٦ .

(٣) هذا البيت ذكرهُ أبو الفداء في البداية والنهاية ، قال : قال الحسنُ بن عرفةَ : حدثني عمّار بن محمد عن سعيد بن محمد الحنظلي عن أبي جعفر محمد بن علي ، قال : نادى منادٍ في السماءِ يومَ بدرٍ يُقالُ لهُ رضوان وذَكَرَ الرجزَ . والفقارُ : جَمْعُ فقرة ، قال الأصمعي : رأيتُه مع الرشيد وفيه ثماني عشرةَ فَقارة ، وقد دفعهُ الرشيد الى يزيد بن مزيد اثناء محاربته للوليد بن طريف ، وقال له إنّكَ سوف تنتصرُ عليه ، وقال فيه الشاعر مسلم بن الوليد الانصاري :

أذْكَرْتَ سَيْفَ رَسُولِ اللهِ سنتهُ
وَبأسَ أوّلَ مَنْ صَلّى وَمَنْ صَامَا

البداية والنهاية لأبي الفداء ٧/٢٢٤ ، وفيات الاعيان لابن خلكان ٦/٣٢٩ ـ ٣٣٠ .

قالَ الشيخُ : لم يتعرَّضْ لحدِّهِ في ظاهرِ كلامهِ استغناءً عنهُ بما دلَّ عليه من اسمه في قوله : « المفعولُ المطلقُ » ؛ لأنَّ معنى المفعولِ المطلقِ هو[1] الذي فُعِلَ على الحقيقةِ من غيرِ تقييدٍ ، فلمَّا كانَ الاسمُ يدلُّ على الحقيقةِ استَغْنَى عنهُ ؛ لأنَّهُ لو ذكرهُ لـم يزدْ عليه . ثمَّ قالَ : « هو المصدرُ » فذكرَ اسماً من الأسماءِ التي هي أشهرُ أسمائه عندَ النحويينَ ولا سيما المتأخرونَ ، فإنَّهم لا يكادونَ يقولونَ إلاَّ المصدرَ ، ولا نكادُ نسمعهم يقولونَ : المفعولُ المطلقُ ، ويجوزُ أنْ يكونَ خصهُ بهذا الاسمِ تنبيهاً على الردِّ على مذهبِ الكوفيينَ في أنَّهُ مشتقٌ من الفعل[2] ؛ ولذلكَ تعرَّضَ بعدَ قوله[3] : هو المصدرُ فقالَ : سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّ الفعلَ يصدرُ عنهُ ، وإذا كانَ هو وغيرهُ سواء في تفسيره وترجح هذا الاسمِ بمعنى مقصودٍ ، وإنْ لم يكنْ متعلقاً بما هو فيه كانَ أَوْلى من غيرهِ لزيادته بفائدةٍ مخصوصةٍ[4] مقصودةٍ . ثم ذكرَ بعدَهُ الأسماءَ التي ليس فيها ما تقدَّمَ ، وهو الحدثُ والحدثانِ . ثمَّ ذكرَ بعدَهما الاسمَ الذي هو أقلهما ذكراً ، وهو قولهُ : « الفعلُ » ومقتضى مذهبِ الكوفيينَ أن يُسمَّى المصدرُ صادراً والفعلُ مصدراً ، لأنَّ المصدرَ محلُّ الصدورِ ، وهو عندَهم الفعلُ ، والصادرُ من حصلَ لهُ الصدورُ[5] ؛

(١) (هو) : ساقطة من ل ، ت ، ب ، س ، وهو سهو .

(٢) الانصاف ١/٢٣٥ .

(٣) انتهى الخرم في نسخة و .

(٤) (مخصوصة) ساقطة من ب ، سهو .

(٥) (الصدورُ) ساقطة من ل ، وهو سهو .

وهو المصدرُ عندَهم • وأجابَ ابن[1] الانباري بأنَّهُ مصدرٌ بمعنى مفعولٍ ؛ لأنَّهُ أُصْدِرَ عن الفعلِ مثلُ مركبٍ فانَّــهُ بمعنـــى : مركوب [٢٦ ظ] ، ومشربٌ بمعنى : مشــروب[2] ، وأُجيبَ بأنَّــهُ لم يجيء مفْعَل بمعنى : مفعولٍ ، ولو سلمَ فنــادرٌ بعيدٌ • وقــالَ بعضُهم : المصدرُ ما حصلَ به الصدورُ (كمـا حصـلَ الصدورُ للمحلِّ المصدورِ عنهُ حصلَ للصادرِ[3]) ، وأُجيبَ عنــه[4] بأنَّهُ تخليطٌ لاسمِ المكانِ بالفاعلِ ، وقيــلَ سُمِّيَ مصـدراً لأنَّهُ ذُو صدورٍ وأُجيبَ بأنَّهُ يلزمُ أنْ يُسمَّى الفاعلَ مفعولاً لأنَّــهُ ذُو فعلٍ ، وهـذا بحثٌ لفظي ، وقـد استدلَّ البصريونَ ، بأنَّ معنـى الاشتقاقِ موافقـةُ لفظينِ في حروفهما الاصول[5] ، ومعنـى الاصلِ ، فاذا جُعِلَ الفعلُ أصلاً لم يستقمْ لأنهما لم يتفقـا في معنى الاصلِ ، وإنْ جُعِلَ المصدرُ أصلاً استقامَ ، وإذا لـمْ يُشتَرطْ في اللفظينِ معنَى الاصلِ ، لمْ يستقمْ معنى الاشتقاقِ ، لأنَّــهُ إمَّـا أنْ يُعتَبر معنى أي : معناهُ كانَ ، أو لا يُعتَبرَ معنى أصلاً ، وكلاهمـا ظاهـرُ الفسادِ ، واستدلَّ الزجاجُ بأنَّهُ لو كانَ الأمرُ كما زعموا لـم يكنْ

---

(١) هو عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن ابي سـعيد الانباري الملقب بالكمال النحوي ، قرأ على أبي منصور الجواليقي وابن الشجري ، من مؤلفاته الانصاف ولد سنة ٥١٣ وتوفي سـنة ٥٧٧هـ • أنباه الرواة ٢/١٦٩ ، بغية الوعاة ٢/٨٦ ، الانصاف ١/١ ـ ٥ •

(٢) الانصاف ١/٢٤٣ •

(٣) ما بينَ القوسينِ ساقطٌ من ل ، وهو سهو •

(٤) (عنــهُ) ساقطةٌ من ل ، ت ، وهو سهو •

(٥) الانصاف ١/٢٣٧ •

مصدراً إلاَّ وله فعلٌ ؛ لكون المصدر فرعه[1] ، وليس بواضح ؛ لأنَّه مشتركُ الالزام إذْ يُقالُ لو كانَ الأمرُ بالعكس لكانَ كلُّ فعلٍ له مصدرٌ لكون الفعلِ فرعه ، ونحو نِعمَ وبِئسَ وليس أفعالٌ ولا مصدرَ لها . واستدلَّ ابنُ السراج[2] لو كانت المصادرُ مشتقةً من الافعالِ لم تختلفْ كما لم تختلفْ أبنيةُ الفاعلين ، والمفعولينَ ونحوهما[3] وهو ضعيفٌ ، ومشتركُ الالزام . واستدلَّ الكوفيونَ بأنَّ المصدرَ أُعِلَّ لاعلال الفعل فكانَ فرعاً[4] وأُجيبَ بأنَّهُ لا يلزمُ من فرعيته في الأعلالِ فرعيةُ أصله فأنَّ يُكرِمُ فرعُ اعلالِ أُكرِمَ ، وأعدُ فرعُ أعلالِ يعدُ وليس فرعاً في غيره . قالوا : أُكدَ به والتأكيدُ فرعٌ[5] ، وأُجيبَ بما تقدَّمَ قالوا : عَمِلَ في المصدرِ والمعمولُ فرعٌ[6] ، وأُجيبَ بأنَّ الحرفَ عاملٌ ، وليسَ معمولهُ فرعاً لهُ . ثمَّ قالَ : « وينقسمُ الى مبهمٍ وموقتٍ » ، ويعني بالمبهمِ ما لا يدلُّ على أكثرِ مما دلَّ عليه الفعلُ ولا يفيدُ سِوى التأكيدِ ، ويعني بالموقَّتِ ما استُفيدَ منهُ زيادةٌ لم تُستَفدْ من الفعلِ ، وهي على ضربينِ : ضربٌ يُستَفادُ منهُ النوعُ ، وضربٌ يُستَفادُ منهُ العددُ .

قولهُ : وقد يُقرَنُ بالفعلِ غيرُ مصدرهِ مِمَّا هو بمعناهُ الى آخرهِ .

---

(1) الايضاح في عللِ النحو للزجاجي ص ٥٨ .
(2) هو ابو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج ، أخذ النحو عن المبرد ، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني . توفى سنة ٣١٦هـ . نزهة الالباء ص ١٧٠ ، معجم الادباء ١٨/١٩٧ ، أنباه الرواة ٣/١٤٥ .
(3) الايضاحُ في علل النحو للزجاجي ص ٥٩ .
(4) الانصاف ١/٢٣٥ .
(5) الانصاف ١/٢٣٦ .

قالَ الشيخُ : نبّهَ على أنّهُ لا يُشترطُ في المفعولِ المطلقِ أنْ يكونَ مطابقاً للفعلِ الذي يُنتصَبُ بهِ في اللفظِ ، بَلْ يجوزُ ذلكَ ، ويجوزُ خلافهُ ، ولذلكَ كانَ الحدُّ شاملاً للمعنيينِ جميعاً ، ولكنَّ المُشترَطَ فيهما جميعاً المعنى[1] . ثمَّ تمّلَ : وذلكَ على نوعينِ : مصدرٌ وغيرُ مصدرٍ ، فثبتَ اسمَ المصدرِ لأنواعِ المصدرِ ونفاهُ ، ولا يستقيمُ أنْ يُذكَرَ نوعُ الشيءِ ويُنفى اسمُ جنسهِ عنهُ ، والجوابُ أنَّ المصدرَ الثاني لم يُردْ بهِ ما أُريدَ بالمصدرِ في أولِ البابِ من قولهِ : « هو المصدرُ » ، والمصدرُ يطلَقُ باعتبارينِ : أحدهما كلُّ اسمٍ ذُكِرَ بيناً لما فعلَهُ فاعلُ فعلٍ فيُطلَقُ ويُرادُ بهِ كلَّ اسمٍ لحدثٍ[2] لهُ فعلٌ اشتُقَ منهُ ، كقولكَ : ضربتُ ضرباً ، وقتلتُ قتلاً ، فالأوّلُ هو الذي يُقصَدُ في المنصوباتِ ، والثاني هو الذي يُقصَدُ بالذكرِ في بابِ إعمالِ المصادرِ ، فاذا ثبتَ ذلكَ فقولهُ : وهو[3] على ضربينِ[4] : مصدرٌ يعني بهِ المصدرَ[5] الذي لهُ فعلٌ اشتُقَ منهُ فجازَ أنْ يُنتفى المصدرُ عن بعضِ أقسامِ الأول ؛ لأنّهُ لم يُطلَقْ باعتبارِ المصدرِ الاولِ ، فثبتَ أنَّ الذي نفاهُ غيرُ الذي أثبتهُ ، والتناقضُ إنّما يلزمُ إذا كانَ عينُ ما أُثبتَ هو عينُ ما نُفيَ ، وأمّا اتفاقُ اللفظِ في المثبتِ والمنفي فغيرُ ضارٍ ، ولا يلزمُ منهُ تناقضٌ باتفاقٍ . ثمَّ قسمَ المصدرَ بالاعتبارِ الثاني الى قسمينِ : قسمٌ يكونُ الفعلُ المذكورُ[6] معهُ موافقاً لهُ في أصلِ الاشتقاقِ ، وقسمٌ ليسَ كذلكَ ، فالاولُ نحو قولهِ تعالى : { واللهُ

---

(١) (المعنى) : ساقطةٌ من ت .
(٢) في ل : (يحدثُ) ، وهو تحريف .
(٣) (وهو) : ساقطةٌ من ل .
(٤) في ل : (على نوعين) ، وما ذكرناه ارجح .
(٥) (المصدر) : ساقطة من ش .
(٦) في ش : (فيهِ) .

أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً[1] } ، وقولهُ تعالى : { وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً[2] } لأنَّ (تَبْتِيلاً) وإِنْ كَانَ لهُ فعلٌ يجري عليه فليسَ بمصدرٍ لتَبَتَّلْ) ولكنَّهُ يُلاقيهِ في أصلِ الاشتقاقِ ، إِذِ الجميعُ من بابٍ واحدٍ ، وهو الباءُ والتاءُ ، واللامُ ، وكذلك (أَنْبَتَكُمْ من الأَرْضِ نَبَاتاً) ، وفي مثله قولانِ : أحدهما أنَّ (تَبْتِيلاً) بمعنى (تَبَتُّلاً) ، وهو ظاهرٌ . قولهُ : مما هو بمعناهُ ، وكذلكَ (أَنْبَتَكُمْ من الأَرْضِ نَبَاتاً) . والثاني أنَّهُ لمَّا كانَ تَبَتَّلَ مُطاوِعَ بَتَّلَ كان متضمناً لهُ ، وكذلكَ (أَنْبَتَ) وإنْ كانَ على العكسِ من (تَبَتَّلَ) ، ويلزمُ على الاولِ الوقوفُ على المسموعِ ، فلا يُقالُ كَسَرتهُ إِنكساراً ولا انكَسَرَ كسراً ، إذا لم يثبتْ كونهُ بمعناهُ ، (وعلى الثاني لا يلزمُ)[3] ، والثاني نحو[4] قعدْتُ جلوساً ، وحبستُ منعاً ، لأنَّ جلوساً [٢٧ و] وإنْ كانَ لهُ فعلٌ مشتقٌ منهُ فليسَ بمصدرٍ لقعدْتُ ولا يلاقيهِ في الاشتقاقِ ، ولكنَّهُ بمعناهُ[5] لأنَّ ذلكَ مشروطٌ في جميعِ البابِ . ثم قالَ : « وغيرَ المصدرِ » ، وقد تبيَّنَ أنَّهُ أرادَ بغيرِ المصدرِ المفعولَ المطلقَ الذي ليسَ لهُ فعلٌ يجري عليه مذكورٌ ولا غيرُ مذكورٍ كقولكَ : ضربتهُ أنواعاً من الضربِ ؛ لأنَّ الانواعَ ليستْ مصدراً باعتبارِ أنَّ لها فعلاً تجري عليهِ إذِ النوعُ إنَّما هو موضوعٌ لقسمٍ من أقسامِ الشيءِ على أي صفةٍ كانَ ؛ ولكنَّهُ استُعملَ في هذا المحلِّ المخصوصِ مراداً بهِ ضربٌ[6] مخصوصٌ بياناً لِما فعلهُ الفاعلُ ،

---

(١) سورة نوح الآية : ١٧ .
(٢) سورة المزمل الآية : ٨ .
(٣) في ت (ولا يلزم على الثاني) .
(٤) (نحو) ساقطةٌ من ش .
(٥) في و (معنًى) ، وهو تحريف .
(٦) في ل الضربُ ، وهو خطأ .

فوجبَ أنْ يكونَ مفعولاً مطلقــاً ، لاشتماله على الحقيقةِ التي كانَ بها كذلكَ أي ضربٍ وأيّما ضَرْبٍ . ثمَّ قالَ : « ومنهُ رجعَ القَهْقَرى » فنبّهَ على أنّهُ نوعٌ من غيرِ المصدرِ بالتفسيرِ المذكورِ من حيثُ كانَ اسماً من أسماءِ الفعلِ لا ينطلقُ على غيرهِ بخلافِ قولكَ أنواعٌ إذِ الأنواعُ تكونُ للفعلِ وغيره ، وبينَ النحويين اختلافٌ في أنَّ نصبَ القهْقَرى وشبههِ على كونه مفعولاً مطلقاً ، هلْ لكونهِ اسماً من أسماءِ الفعلِ قُصِدَ بهِ ههنا بيانُ ما فعله فاعلُهُ ، أو صفةً لرجوعٍ مخصوصٍ حذفَ موصوفها وأُقيمَتْ مقامهُ فانتصبتْ نصبهُ وعُومِلَ معاملتهُ ، والاختيارُ الاولُ ، ولذلكَ نبّهَ عليهِ فقالَ : لأنّها أنواعٌ من الرجوعِ والاشتمالِ والقعودِ ، والذي يدلُّ عليهِ استعمالها كذلكَ مجردةً عن موصوفها مطلقاً ، ولو كانتْ صفةً لجرتْ على موصوفها إمّا لازماً وإمّا جائزاً ، ولمّا[1] لمْ تجرِ على موصوفٍ كانتْ كالأسماءِ التي ليستْ بصفاتٍ . ثمَّ قالَ : « ومنهُ ضربتهُ سوطاً » ؛ تنبيهاً على أنَّ هذا يخالفُ ما تقدَّمَ من حيثُ إنَّ وصفهُ للآلةِ المخصوصةِ الجسميّةِ إلاَّ أنّهُ أُستُعمِلَ في هذا المحلِّ المخصوصِ لضربهِ به بياناً لما فعلهُ فاعلُ الفعلِ ، فوجبَ أنْ يكونَ مفعولاً مطلقاً لذلكَ . قالَ : « والمصادرُ المنصوبةُ بأفعالٍ مضمرةٍ ، منها ما يُستعمَلُ إظهارُ فعله وإضمارهُ ، ومنها ما يُستعمَلُ إظهارُ فعلهِ » . تركَ ذكرَ المنصوباتِ بفعلٍ مظهرٍ لتقدّمِ ذكرهِ بالتمثيلِ في جميعِ ما تقدَّمَ ، فلم يبقَ إلاَّ المنصوباتِ بفعلٍ مضمرٍ ، وذكرَ ثلاثةَ أقسامٍ . قالَ : « ما يُستعمَلُ اظهارُ فعله » الى آخرهِ ، وليسَ بالجيّدِ فانَّ القسمينِ الأولين شاملان[2] لجميعِ المقسومِ ، والحصرُ معلومٌ من النفي والاثباتِ ، وليسَ بينهما درجةٌ ثالثةٌ

---

(1) (ولمّا) ساقطةٌ من و ، ل ، ت ، ب ، سهواً .
(2) في ت ، ل (يشملان جميعَ) وما ذكرناهُ ارجح .

فنجْعَلُ لها قسماً ؛ لأنَّ هذا القسمَ الثالثَ إمَّا أنْ يُستعمَلَ إظهارُ فعله (١) فيكونُ من الاول ، وإمَّا أنْ لا يُستعمَلَ فيكونَ من الثاني ، ولعلَّهُ أرادَ بالثاني ما لا يُستعمَلُ إظهارُ فعلهِ ولـهُ فعلٌ مشتقٌ منهُ فيكونَ الثالثُ ما لا يُستعمَلُ إظهارُ فعلهِ ولا فعلَ لـهُ مشتقٌ منهُ وتمثيلهُ في التقسيمِ يدلُّ عليهِ ، لأنَّهُ مثَّلَ في النوعِ الثـاني بأمثلة(٢) كلها لَها أفعالٌ مشتقةٌ منها ، ولم يمثِّلْ في النوعِ الثـالثِ إلاَّ بما لا فعلَ لهُ مشتقٌ منهُ كقولكَ : ذَفْراً وبَهْراً وشبههُ ، فدلَّ ذلكَ على أنَّهُ مقصودٌ . فانْ قيلَ هذا يفسدُ من وجهٍ آخرَ ، وهو أنَّهُ يلزمُ من كلِّ ما لا فعلَ لهُ مشتقٌ منهُ وهو منصوبٌ على المصدرِ ألاَّ يجوزَ إظهارُ فعلهِ ، ومعلومٌ أنَّ ضربتهُ سوطاً من ذاكَ ، وإظهارُ جائزٌ باتفاق (٣) ، فالجوابُ أنَّ هـذا غيرُ لازمٍ ، لأنَّ النوعينِ قسماً ما لا(٤) يُستعمَلُ إظهـارُ فعلهِ ، ولا يلزمُ أنْ يكونَ منهما ما يظهرُ فعلهُ ، وما ذكرَ يكونُ من القسمِ الاولِ ، وهو الذي يُستعمَلُ إظهارُ فعلهِ واضمارهُ فثبتَ أنَّهُ غـيرُ لازمٍ ولا يستقيمُ أنْ يكونَ أرادَ بقولهِ : وما(٥) يُستعمَلُ إظهارُ فعلهِ ممَّا لهُ فعلٌ ينصبهُ ، وما لا يُستعمَلُ إظهارُ فعله ممَّا لا فعلَ لَـهُ ينصبه فانَّهُ فاسدٌ من جهةِ أنَّهُ لا مصدرَ إلاَّ ولـهُ فعلٌ ينصبهُ في التقديرِ ، فالنوعُ الاولُ كقولكَ للقادمِ من سفرهِ خيرَ مقدمٍ ، وهو ما قامتْ فيهِ قرينةٌ تدلُّ على الفعلِ المحذوفِ من غيرِ زيادةٍ ، ولِمنْ يُقَرْمِطُ في عداتهِ أي يردْدُ فيهـا ولا يفي « مَواعيدَ

(١) (يُستعملُ إظهارُ فعله) ساقطةٌ من ر .
(٢) في س : (امثلةٌ) ساقطة .
(٣) في ل : (بالاتفاقِ) .
(٤) (لا) : ساقطة من و .
(٥) في ش : (لا) .

عُرقُوبٍ » ، وعُرقُوبٌ من العمالقة سأله أخوهُ شيئاً فاستمهله الى إطلاع نخله فلمَّا طلعتْ ، سأله فقالَ حتَّى تبلحَ ثمَّ حتَّى تزهيَ ثمَّ حتَّى ترطبَ ثمَّ حتَّى تصيرَ تمراً ، فلمَّا صارَ تمراً جذَّهُ ليلاً ، ولم يعطه شيئاً فضُربَ مثلاً في إخلافِ الوعدِ ، قالَ الشَّماخُ[1] :

٧٢ـ ووَاعَدْتَني مَا لاَ أُحاوِلُ نَفْعَهُ
مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ

[٢٧ ظ] وقالَ الاشجعي[2] :

٧٣ـ وَعَدْتِ وكَانَ الخُلْفُ منْكِ سَجِيَّةً
مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَتْرَبِ

وقالَ[3] :

٧٤ـ كَانَتْ مَواعِيدُ عُرْقُوبٍ لَهَا مَثَلاً
[وَمَا مَواعِيدُهَا إلاَّ الأَبَاطِيلُ][4]

---

(١) البيتُ وردَ في ملحقاتِ ديوان الشماخ ، والرواية في الديوان ص٤٣ وفي كتاب سيبويه وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (يثرب) بالثاء ، وفي بقية المصادر بالتاء كما ذكر الشيخ ، الكتاب ١/١٣٧ ، ابن يعيش ١/١١٣ ، الخصائص ٢/٢٠٧ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٣٠٦ .

(٢) بيتُ الأشجعي وردَ (بيترب) بدون خلافٍ ، يتربُ : موضعٌ قربُ اليمامةِ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٣ ، الصحاح للجوهرى ١/٩١ مادة (ترب) ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٣٠٦ ، مجمع الامثال للميدانى ٢/١٧٧ .

(٣) البيت لكعب بن زهير بن أبي سُلْمَى ، عُرقوب : هو عُرقوب ابن نصر رجل من العمالقة نزل بالمدينة قبل أن ينزلها اليهود ، وكان صاحبُ نخلٍ . لسان العرب مادة (عرقب) ، شرح ديوان كعب بن زهير ص ٨ .

(٤) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة من ب ، ش ، ت ، س .

ويَثْرب بتاءٍ بنقطتين وفتحِ الراءِ : موضعٌ قريبٌ باليمامةِ ، وأنكرَ أبو عبيدةَ على من قالَ : بِيَثْرِب بالثاء المثلثة ، لأنَّ العمالقةَ لم تكنْ بالمدينةِ[1] • { وغَضبَ الخيلُ على اللُّجُمْ }[2] ، يقال لمن غضب على من لا يبالي به ، لأنَّ الخيلَ لا يبالي بغضبها على اللجم • وقوله : { أو فَرَقاً خيراً من حُبٍّ }[3] ، مثلٌ لمن يحصل منه المقصودُ بالخوف دونَ غيرِه ، ويُقالُ { رَهْبَاكَ خيرٌ من رَحْمَاكَ } ، { ورُبَّ فَرَقٍ خيرٌ من حُبٍّ }[4] ، ويُقالُ إنَّ الحجاجَ لمّا حبسَ الغضبانَ بنَ القَبَعْثَرى ثمَّ جاءَ كتابُ عبدِ الملكِ بأنْ يُطلقَ كلَّ مسجونٍ ، أحضره[5] فقالَ له : إنّكَ لسمينٌ ، فقالَ له ضيفُ الأميرِ يَسْمَن[6] ، فقالَ : أنتَ القائلُ لأهلِ العراقِ : { تَعَشَّوا الجَدْيَ قبلَ أنْ يَتَغَدَّاكمْ }[7] ، فقالَ : ما نفعتْ قائلَها ولا ضرّتْ من قيلتْ فيه ، فقالَ : تحبُّني يا غضبانُ ، فقالَ : « أوَ فَرَقاً خيراً من حُبٍّ » ، فذهبَ مثلاً ، وإذا ثبتَ أنَّ المثلَ جرى كذلكَ ضعفَ إظهارُ الفعلِ في مثله ، والفرقُ بينَهُ وبينَ مَواعيدَ عُرقوبٍ إنَّ لفظَ مَواعيدَ عُرقوبٍ لم يجرِ مثلاً ، وإنّما يُذكَرُ معَ فعلِهِ أو

(1) انظر شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري ص٢٣٧•

(٢) المثلُ موجودٌ في مجمع الامثال للميداني ٢/٢ ، فرائد اللآل في مجمع الامثال ٢/٤٩ ، لسان العرب ٦٤٩/١ مادة (غضبَ) •

(٣) ، (٤) انظر الفاخر للمفضل بن سلمة ص٢٩١ ، ٢٩٦ ، فرائد اللآل في مجمع الامثال ٦٠/٢ •

(٥) في ل (أحضره) : ساقطة •

(٦) في ر : (لاحملنكَ على الآدم ، فقال : مثلُ الأميرَ يركبُ على الأدم والاشهب) •

(٧) انظر الفاخر للمفضل بن سلمة ص٢٩١ ، ٢٩٦ ، فرائد اللآل في مجمع الامثال ٦٠/٢ •

معَ عدمه [1] على سبيلِ التمثيـــلِ ، والفرقُ بينـــهُ وبينَ غَضَبَ الخيْلُ أنَّهُ يُقالُ غَضَبَ غضبَ الخيلِ ، (ثمَّ اُختصِرَ فقيلَ غَضَبَ الخيلُ فجازَ الوجهانِ ، ولـــو ثبتَ أنَّ المثـلَ في أصلِهِ غَضَبَت الخيلُ) [2] ، لكانَ [3] القياسُ حذفَ الفعلِ أيضاً . والنوعُ الثاني هو الذي يجبُ إضمارُ فعلِهِ ولكنَّهُ لهُ فعلٌ [4] نحـــوَ سقياً ورعياً الى آخرهِ . وأكثرَ من تمثيلِ هذا القسمِ من جهةِ أنَّ أمرَهُ سماعي ، وليسَ لهُ ضابطٌ كليٌّ يضبطُ ما انتشرَ وما طريقةُ ذلـكَ وليسَ [5] في الحقيقةِ من النحوِ ، وإنَّما هـو مـن اللغـةِ . وإذا تعلَّقَ بالنحوِ أمرٌ من اللغةِ على ذلكَ أكثرَ النحويونَ من تمثيله ليكونَ قد حصلَ لهم منهُ طرفٌ جيِّـــدٌ من المعرفةِ بخـــلافِ ما يُعرَفُ بالضوابطِ والقوانينِ ، فإنَّ الضابطَ يغني عن كثرةِ التمثيلِ ، وكلامُ سيبويه يُشعرُ بأنَّ علَّةَ [6] الحذفِ في هـذه المواضعِ [7] كثرتهُ في كلامهم حتَّى قامت الكثرةُ مقامَ ذكرهِ [8] ، إلاَّ أنـــَّهُ لا يصحُ أنْ يكونَ ضابطاً نحوياً لأنَّهُ يحتاجُ الى النظرِ في كلِّ لفظةٍ أكثرتْ أمْ لَمْ تكثرْ ؟ وذلكَ من حظِّ اللغـوي ، واستدلَّ سيبويه على وجوبِ الحذفِ في مثله بما معناهُ أنَّهُ سَمِعَ كثيراً من العربِ مع كثرةِ تصرفهِمْ في كلامهِم لاحتياجهِم الى الاوزانِ والقوافي وغيرِ ذلـكَ ، ولم يظهرِ الفعلُ في كلامٍ واحدٍ منهم ، فلو كانَ من الجائزِ لقضتِ العادةُ بجريانه في كلامٍ واحدٍ منهمْ ، ولو جرى لنُقِلَ عادةً لكثرةِ المستقرئينَ لذلكَ ولم يُنْقَلْ فلم يُسمَعْ فلم يجزْ إظهارهُ .

---

(1) في ل : (اربع عدات) ، وهو خطأ .
(2) ما بين القوسين : ساقطة من ب .
(3) في ل : ش ، ت : (فكانَ) ، وهو خطأ .
(4) (لهُ فعلٌ) : ساقطة من ل .
(5) (وليس) : ساقطة من ل .
(6) في و ، ل ، ت ، ش ، س (كثرة) وهو خطأ .
(7) في ل : (هذا الموضع كثر) ، وما ذكرناه ارجح .
(8) الكتاب ١/١١٨ .

وقوله : جدعاً ، بالجدع : قطع الأنف ، وقطع اليد أيضاً ، وقطع الأذن أيضاً[1] ، وقطع الشفة أيضاً ، وعقراً من قولهم : عقر الله جسده ، وحلقاً من قولهم : حلقه ، أي : أصاب حلقه ، وبؤساً من بئس إذا افتقر ، وسحقاً من أسحقه الله فسحق سحقاً ، أي : أبعده ، وحمداً وشكراً من حمدت الله وشكرته ، وعجباً من عجبت ، وكرامة ومسرة من أكرمته وسررته ، ويقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين ونعمة العين : قرتها من نعمت عينك ، وكذلك نعام عين ونعامة عين ، ونعمى عين ، ويقول الراد : لا أفعل ذلك ولا كيداً ولا هماً ، أي : لا أكاد ولا أهم ، أي : لا أقاربه ، ويقال : ولا كوداً ولا مكادة . ويقول الراد على الناهي لأفعلن ذلك ورغباً وهواناً ، من رغم أنفه رغماً ورغماً . ثم قال : ومنه مشيراً الى النوع الاصلي وفصله من نوعه لأنه يعرف بضابط يجري عليه بما لا يسمع من مفرداته وهو قوله : ما أنت إلا سيراً سيراً واستثنى بالتمثيل ، وأتى فيه بما يوهم أنه من الضابط وليس بمشترط وهو تكرار (سيراً سيراً) فانه قد يسبق الى الذهن أن التكرار قام مقام ذكر الفعل كما هو ثابت باتفاق في مثل (زيد سيراً سيراً) ، وقولك : الطريق الطريق ، وقد نقل الثقات أن العرب تقول : ما أنت إلا سيراً من غير تكرير كما تقوله مكرراً في أنهم لا يظهرون الفعل أبداً ، فان قلت : يندفع هذا الوهم بقوله : ما أنت إلا سير البريد ، وليس فيه تكرار ، قلت : قد يتوهم المتوهم أنه يشترط إما التكرار وإما الاضافة [٢٨ و] لأنه لفظ زائد فيه ، فكأنه قام مقام المحذوف ، والضابط لهذا

---

(١) (وقطع الأذن أيضاً) : ساقطة من ب .

القسم أنْ يتقدَّمَ نفي أو ما هو في معنى[1] النفي[2] داخلٌ على اسمٍ وبعده إثباتٌ لا يصحُّ أنْ يكونَ ما بعدَ الاثباتِ خبراً عن الأولِ ، فعندَ ذلكَ إذا نصبتهُ على المصدرِ وجبَ الحذفُ ، ولو فُقِدَ شرطٌ[3] مما ذكرناه لم يلزمْ هذا الحكمُ فلو لم يوجدِ النفيَ ، وقلتَ : أنْتَ سيراً أو أنْتَ سيرَ البريدِ لم يجبْ حذفُ الفعلِ ، بل تقولُ : أنْتَ تسيرُ سيراً باتفاقٍ ولو لم يكنْ بعدهُ اسمٌ لم يكنْ منصوباً بفعلٍ مضمرٍ أصلاً ، كقولكَ : ما تسيرُ إلاَّ سيراً ، ولو لم يكنْ ممَّا لا يصحُّ أنْ يكونَ خبراً عن الأولِ لم يصحْ نصبهُ باتفاقٍ[4] كقولكَ : ما سيرُكَ إلا سيرٌ ، وقيلَ أو بمعنى نفي ليندرجَ نحو إنَّما أنْتَ سيراً ، ونحوهُ زيدٌ أبداً سيراً ، وزيدٌ سيراً سيراً . ثم قالَ : ومنهُ قولهُ تعالى : { فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً }[5] ، وفصله ليبيِّنَ أنَّهُ نوعٌ ثالثٌ من النوع الأصلي وهو أيضاً بابٌ لهُ ضابطٌ يُحملُ عليه أشباههُ ، وضابطهُ أنْ تتقدَّمَ جملةٌ متضمنةٌ فوائدَ ، فإذا ذُكِرتْ فوائدُها بألفاظِ المصادرِ ، وجبَ حذفُ أفعالِها فحذفوا الفعلَ لقيامِ القرينةِ الأولى ، وهي الجملةُ التي هذهِ فوائدها ، والتزموهُ ؛ لأنَّ اللفظَ الأولَ قد وقعَ موقعَ الفعلِ فاستغنى عنهُ لفظاً ومعنىً ، كقولهِ تعالى : { فَشُدُّوا الوَثَاقَ[6] } ، فإنَّ شدُّوا الوثاقَ متضمنٌ لفوائدَ وجوديةٍ مِنْ مَنٍّ ، أو استرقاقٍ ، أو فِداءٍ ، أو قتلٍ ،

---

(1) في ب : (معياه) ، وهو خطأ .
(2) (النفي) : ساقطة من ت .
(3) في ر : (شيء) ، وهو تحريف .
(4) في ش ، س : (باتفاقهم) ، وهو تحريف .
(5) سورة محمد الآية : ٤ .
(6) سورة محمد الآية : ٤ .

فلمَّا ذُكِرَتْ تلكَ المعاني بألفاظِ المصادرِ لم تُذكَرْ أفعالها ، وقيلَ فإمّا مَنًّا وإمّا فِداءً ، ولو قيلَ في مثلهِ فإمَّا تمنون مَنًّا وإمّا تفدون فِداءً لم يجزْ ، ومنه مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ ، وهو أيضاً قسمٌ قياسيٌّ ، وضابطُه أنْ تتقدَّمَ قبلَ المصدرِ جملةٌ مشتملةٌ على اسمٍ بمعناهُ وعلى من هو منسوبٌ إليهِ في المعنى كقولكَ : لِزيدٍ صوتٌ صوتَ حمارٍ ، فقولكَ : لزيدٍ صوتٌ جملةٌ على الصفةِ المذكورةِ استغنى عن الفعلِ بما في قولكَ : صوتٌ من الدلالةِ عليه ، ووقعَ موقعَهُ لفظٌ ، فأغنى عنه لفظاً ومعنىً ، ولو قلتَ : في الدارِ (صوتٌ صوتَ حمارٍ كانَ ضعيفاً لأنَّ الفعلَ الذي تقدره لابدَّ أنْ يُنسَبَ إلى[1]) فاعلهِ ، وهو غيرُ معلومٍ فذلكَ ضعفَ ، ولو قلتَ : لزيدٍ ثوبٌ صوتَ حمارٍ لم يجزْ لفقدانِ ما يدلُّ على الفعلِ [وبقيةُ الأمثلةِ مثله][2] ، وقالَ سيبويه : لأنَّكَ مررتَ به في حالِ تصويتٍ[3] ومعالجةٍ يعني أنَّهُ دالٌّ على الحدوثِ كالفعلِ ، فكان قولكَ : لهُ صوتٌ بمنزلةِ فإذا هو يصوِّتُ ، فظاهرُ كلامه أنَّهُ منصوبٌ بمعنى قولكَ : لهُ صوتٌ لأنَّهُ بمعنى يصوِّتُ ، والصحيحُ أنَّهُ منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ دلَّ ذلكَ عليه أي : يصوِّتُ صوتاً مثلَ صوتِ الحمارِ ، ويجوزُ رفعهُ على الصفةِ أو البدلِ ، أي : مثلُ صوتِ حمارٍ ، وأمَّا نحوله علمٌ علمُ الفقهاءِ فالوجهُ الرفعُ لِما تقدَّمَ من فهمِ[4] المعالجةِ الدالةِ على الفعلِ ؛ لدلالتها على الحدوثِ بخلافِ العلمِ فانَّهُ يُمدَحُ بهِ كالخصالِ الثابتةِ كاليدِ والرأسِ ، ألا ترى أنَّ معنى قولكَ : لهُ علمٌ علمُ الفقهاءِ وهدْىٌ هدْىُ الصلحاءِ إنَّما

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ت .

(٢) (وبقية الامثلة مثله) : زيادة عن و ، ل ، ب ، ر ، ش .

(٣) الكتاب ١٧٨/١ .

(٤) في ر ، ل ، ت : (فقد) ، وهو خطأ .

تريدُ ثبوتَهُ واستقرارَهُ ، ولم تردْ ماذا هو يفعلُ ؟ كما أُريدَ في فاذا لهُ صوتٌ صوتَ حِمارٍ ، فأمَّا نحولهُ صوتٌ (صوتٌ حسنٌ ، فقال سيبويه الرفعَ[1] وجعلَ الثاني تأكيداً وحسنٌ صفـةٌ وكذلكَ لـهُ صوتٌ مثلُ صوتِ الحمارِ ، ولهُ صوتٌ أيَّما صوتٍ ، وقـد أجازَ الخليلُ لهُ صوتٌ صوتاً حسناً[2] على المصدرِ أو الحـالِ ، وكذلك مثلُ أيَّما وقد قالَ رؤبة[3] :

٧٥- فيهَا ازْدِهَافٌ أَيَّما ازْدِهَافِ

بالنصبِ معَ أنَّهُ لم يذكرْ صاحبَهُ فكانَ أضعفَ[4]) .

قولهُ : ومنه ما يكونُ توكيداً لغيرِهِ ، كقولكَ : هذا عبدُاللهِ حقاً والحقُّ لا الباطلُ ، وهذا أيضاً موضعٌ يُعرَفُ بالقياسِ وضابطُهُ أنْ تتقدَّمَ جملةٌ قبلَ المصدرِ لَها دلالةٌ عليهِ فانْ احتملتْ غيرَهُ فهـو توكيدٌ لغيرِهِ ، وإنْ لم تحتملْ في المعنى غيرَهُ فهو توكيدٌ لنفسـهِ ، وسُمِّيَ توكيداً لغيرِهِ ؛ لأنَّهُ جيءَ بهِ لأجلِ غيرِهِ ليرفعَ احتمالَهُ وسُمِّيَ الثاني توكيداً لنفسهِ ، لأنَّهُ لا معنى لغيرِهِ فلم يبقْ سـواهُ ومدلولهُ هو مدلولُ الاولِ ، ثمَّ مثَّلَ في النوعِ الاولِ بقولهِ : هـذا عبدُاللهِ حقاً لأنَّ المخبرَ عن شيءٍ بشيءٍ يحتملُ أنْ يكونَ الأمرُ على

---

(1) الكتاب ١/١٨٢ .
(2) الكتاب ١/١٨٢ .
(3) البيت في الديوان والرواية فيه (فيه) مكان (فيها) ، وصدره : (قَوْلَكَ أَقْوالاً مَعَ التَحْلافِ) ، ازدهاف : استخفاف ، الديوان ص ١٠٠ ، الكتاب ١/١٨٢ ، سر صناعة الاعراب ١/٢٠١ .
(4) ما بينَ القوسين : ساقطٌ من ل .

ما ذكره ، ويحتمل أن يكون على خلافه ، فاذا قال حقاً فقد ذكر أحد المحتملين فلذلك كان توكيداً لغيره ، وكذلك قوله : الحق لا الباطل بعد قولك : هذا عبدُ الله وشبهه ، وهذا زيد غير ما تقول ؛ لأن المخبر بقوله : هذا زيد ، يجوز أن يكون موافقاً لقول مخاطبه [1] ويجوز أن يكون مخالفاً ، فاذا قال : غير ما تقول فقد جعله [٢٨ ظ] لأحد المحتملين فكان توكيداً لغيره . وقوله : أجدَّك لا تفعل كذا أصله لا تفعل كذا جداً ؛ لأن الذي ينتفي الفعل عنه يجوز أن يكون بحدٍّ منه ويجوز أن يكون من غير حدٍّ ، فاذا قال : جداً فقد ذكر أحد المحتملين ثم أدخلوا همزة الاستفهام إيذاناً بأن الأمر ينبغي أن يكون كذلك على سبيل التقدير ، فقدم المصدر من أجل همزة الاستفهام فصار أجدَّك لا تفعل كذا ، ثم لمّا كان معناه تقدير أن يكون الأمر على وفق ما أُخبر صار في معنى تأكيد كلام المتكلم فيتكلم به من يقصد الى التأكيد ، وإن كان ما تقدم هو الأصل الجاري على قياس لغتهم ، ويجوز أن يكون [2] معنى أجدَّك في مثاه أتفعله جداً (منك على سبيل الانكار لفعله جداً) [3] . ثم نهاه عنه ، وأخبر عنه بأنه لا يفعله فيكون أجدَّك تأكيداً [4] لجملة مقدرة ، دل سياق الكلام

(١) (مخاطبه) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت ، س .

(٢) في ل : (في) .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٤) (تأكيداً) : ساقطة من و ، ل ، ش .

عليها ، ومِمَّا يدلُّ على أنَّهم يقولونَ : أفعله جداً قول أبي طالب[1] :

٧٦ـ إذَنْ لاتَّبعْناهُ علَى كلِّ حالةٍ

مِنَ الدَّهْرِ جداً غيرَ قوْلِ التَّهازلِ

ومن التأكيدِ لغيرهِ فعله البتّةَ ، ثمَّ مثَّلَ في انوعِ الثاني بقولهم : له عليَّ الفُ درهمٍ عرفاً ، أي إعترافاً ، ومعلومٌ أنَّ من قالَ لـه عليَّ الفُ درهمٍ فقد اعترفَ ولا يحتملُ غيرهُ ، فاذا قالَ إعترافاً فقد ذكرَ ما دلَّ عليهِ الاولُ ، وتعيَّنَ لهُ فكانَ توكيداً لنفسه على ما تقدَّمَ تفسيرهُ ، ومنهُ قولُ الأحوص البيت[2] ، لأنَّ أنَّ توكيدُ الجملةِ ، والقسمَ توكيدٌ للجملةِ المقسمُ عليها ، فاذا قيلَ إنَّني أميْلُ فقد

---

(١) لم أعثر على هذا البيت في كتب الشواهد إلا في خزانة الادب ، قال : قال ابن كثير : هذا البيت من قصيدٍ تُعَدُّ من المعلقات وأفضل من المعلقات . والتهازلُ : بمعنى الهزل . الخزانة ٢٥١/١ ، والسيرة لابن هشام ذكره ضمن قصيدة طويلة ١٧٨/١ ، ومنسوبٌ فيها لأبي طالب .

(٢) بيت الاحوص هو :

إنَّي لأَمْنَحُكَ الصُّدودَ وَإنَّني

قسَماً إليْكَ معَ الصُّدُودِ لأمْيَلُ

والبيت في شرح ابن يعيش ١١٦/١ ، المقرب لابن عصفور ٢٥٦/١ .

عُلِمَ أنَّهُ أكدُ ، فإذا قالَ قسماً فإنَّما[1] ذكرَ ما تعيَّنَ بالجملةِ الاولى ، وهو معنى قولِهِ : توكيداً لنفسِهِ • ومنهُ قولهُ تعالى : { صُنْعَ اللهِ[2] } بعدَ قولِهِ : { وَتَرَى الجِبَالَ[3] } ؛ لأنَّ ذلكَ معلومٌ ممَّا تقدَّمَ ، ومنهم من يزعمُ أنَّهُ توكيدٌ لِما تقدَّمَ قبلَ ذلكَ من قولِهِ : { وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَنْ شَاءَ اللهُ[4] } ، وكيفَ ما قدَّرَ فهو توكيدٌ لنفسِهِ ، وقولهم : اللهُ أكبرُ دعوةَ الحقِّ كأنَّهمْ كانوا يتداعونَ بها لِيَنحازَ سامعُها من أهلِ الحقِّ اليهم فيصحُّ أنْ يكونَ توكيداً لنفسه • قالَ : ومنهُ ما يكونُ مثنى هذا النوعُ لهُ جهتانِ : سماعيةٌ وقياسيةٌ ، فالسماعيةُ أنْ يُسمَعَ كونهُ مثنى بهذا المعنى فلا يُقاسُ عليهِ فيثنى غيرَ ما سُمِعَ والقياسيةُ أنَّ كلَّ ما جاءَ مثنى حذفَ فعلهُ وجوباً من غيرِ أنْ يحتاج الى سماعٍ ، ومعنى التثنيةِ في ذلكَ : التكريرُ والتكثيرُ • وقالَ الخليلُ[5] : في حنانَيْكَ معناهُ كلما كنتَ في رحمةٍ منْكَ فيكنْ موصولاً[6] بآخرَ ، ولَبَّيْكَ من ألبَّ على كذا أي : أقامَ فكانَ المعنى أدُوم دواماً بعدَ دوامٍ على طاعتكَ ، وقد يأتي وسَعْدَيْكَ معَ لبيكَ خاصةً بمعنى مساعدةٍ بعدَ مساعدةٍ ،

---

(1) في ل : (فانه) ، وهو تحريف •

(2) سورة النمل الآية : ٨٨ •

(3) سورة النمل الآية : ٨٨ •

(4) سورة النمل الآية : ٨٧ •

(5) الكتاب ١/١٧٤ ، ١٧٥ •

(6) (فلتكن موصولة باخرى) : في ل ، ش ، س ، ب ، وما أثبتناه احسن •

ودَواليْكَ من المداولةِ أي : مداولةٌ بعدَ مداولةٍ ، قالَ[1] :

٧٧- إذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ
دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسُ

وهَذَا ذَيْكَ من هَذَّ أي أسرعَ أي هَذّاً بعدَ هَذٍّ . قالَ[2] :

٧٨- ضَرْباً هَذَاذَيْكَ وَطَعْناً وَخْضَا

قالَ : ومنهُ ما لا يتصرَّفُ ، ووقعَ في بعضِ[3] النسخِ ما لا ينصرفُ وهو غلطٌ ، وإنَّما غلطَ فيهِ من جهةِ التمثيلِ بسُبحانَ ، وقد ذكرَ أنَّ سُبحانَ غيرُ منصرفٍ فتوهمَ أنَّهُ ذُكِرَ من هذه الجهةِ[4] ، وليسَ كذلكَ ولا يُقالُ في سُبحانَ ههنا إنَّهُ غيرُ منصرفٍ ، وإنَّما ذلكَ إذا تكلمَ بهِ مفرداً على ما تقدَّمَ في بابِ سُبحانَ ، ثمَّ لو صحَّ في سُبحانَ تعذَّرَ في معاذَ ، وعمركَ وقعدكَ ،

---

(١) البيت لسحيم عبد بني الحساس ، ورواية الديوان (بالبُردِ برقعٌ) ، (كلنا غير لابسِ) ، الديوان ١٦ ، الكتاب ١/١٧٥ ، الخصاص ٣/٤٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٤ ، ابن يعيش ١/١١٩ ، الاشموني ٢/٢٥٢ ، الخزانة ١/٢٧١ ، العيني ٣/٤٠١ ، الصحاح ٢/٥٧٣ ، مادة (هذذ) اساس البلاغة ١/١٥١ .

(٢) البيت للعجاج في ديوانه وصدره : « حَتَّى تَقَضَّى القَدَرُ المُقَضَّى » وهو من قصيدةٍ يمدحُ بها الحجاج بن يوسف الثقفى ، الهَذّ : السرعة في القَطعِ ، الوخض : الطعن الذى ينزل الى الجوفِ . الكتاب ١/١٧٥ ، الجمل ص ٢٩٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣١ ، الاشموني ٢/٢٥٢ ، الخزانة ١/٢٧٤ ، العيني ٣/٣٩٩ ، الديوان ١/١٤٠ .

(٣) (بعضُ) ساقطةٌ من ل ، ر .

(٤) في ل (الجملةُ) وهو تحريفٌ .

وإنَّما أرادَ أنَّهُ لا يتصرَّفُ أي لا يُستَعملُ إلاَّ منصوباً على المصدرِ ، كالظروفِ غيرِ المتصرِّفةِ ، وهي التي تلزمُ الظرفيةَ ، وأرادَ أنَّها لا تستعملُ إلاَّ مضافةً[1] غيرَ مقطوعٍ عنها في اللغةِ الفصيحةِ ، وإلاَّ فقد استُعمِلَ سُبحانَ في قولِهِ :

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةُ الفَاخِرِ

وهو شاذٌ ، ومعنى سُبْحَانَ اللهَ أي : سبحتُ اللهَ تسبيحاً ، أي : نزَّهتُهُ تنزيهاً ، ويكون سبَّحتُ ههنا بمعنى نزَّهتُ لا بمعنى قلتُ سُبْحَانَ اللهَ ، وعن أبي العباس أبرِّيهِ من السوءِ براءةً[2] ، وعن أبي عبيدةِ جاءتني امرأةٌ فقالتْ : أتكتبُ لي ؟ قلتُ نعمْ ، فقالتْ : أُكتبْ « سُبْحَانَ[3] شَهْلَةَ بنتَ عدفٍ من أينُقٍ ادعَاها عليها أختُها » ، تريد بريتْ شهلةَ ، ومن كلامهم سُبحانَ اللهَ وريحانَهُ ، والمعنى استرزاقهُ ، أي : واسترزقهُ استرزاقاً من الروحِ ، لأنَّهُ رزقُ اللهِ ، وجاءت الياءُ إمَّا لأنَّ أصلهُ فَيْعَلانِ ، وإمَّا لقلبِ الواوِ ياءً تخفيفاً ، وعمركَ اللهَ مصدرٌ عندَ سيبويه وتقديرهُ أنَّ معنى عمركَ اللهَ عمرتُكَ اللهَ[4] أي : سألتُ اللهَ عمركَ ، وإذا صحَّ أنَّ عمركَ اللهَ بمعنى [٢٩ و] عمرتُكَ وجبَ أنْ يكونَ مصدراً ، وقد ثبتَ أنَّهم يقولونَ : عمرُكَ اللهَ وعمرتُكَ بمعنىً فيكونُ اسمُ اللهِ منصوباً بعمركَ على قولٍ ، وبالفعلِ المقدرِ على قولٍ ، وفيهِ معنى السؤالِ ولذلكَ يُجابُ بما يُجابُ بهِ قسمُ السؤالِ ، وقيلَ منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ ، أي : سألتُ اللهَ عمركَ أي :

---

(١) في الاصل ، و ، ب : مضافاً ، وما أثبتناه أحسن .
(٢) قال المبرد : براءةُ اللهِ من السوءِ ، المقتضب ٣/٢١٧ .
(٣) في ر (الله) .
(٤) الكتاب ١/١٦٢ .

بقاءَكِ وفُتِحَتِ العينُ في القَسَمَ تخفيفاً ، والفرقُ بينهُ وبينَ قولِ سيبويهِ : وإنْ كانَ بمعنى سألتُ اللهَ تعالى بقاكَ ، أنَّ عمرَكَ على مذهبِ سيبويه بمعنى عمرتُكَ الملتزمِ حذفهُ ، وهو الناصبُ لهُ ، واسمُ اللهِ تعالى المفعولُ الثاني ، وعلى الآخرِ عمرُكَ واسمُ اللهِ مفعولانِ لسألتُ المقدَّرِ وأجازَ الأخفشُ عمرُكَ اللهُ برفعِ اسمِ اللهِ أي : أسألُ بأنْ يعمرَكَ اللهُ ليرتفعَ بعمرِكَ ، حيثُ كانَ المعنى كذلكَ . وقعدكَ اللهَ عندَ سيبويهِ مثلُ عمركَ اللهَ يجعلهُ منصوباً[1] بمعنى فعلٍ مقدَّرٍ معناهُ سألتهُ أنْ يكونَ حفيظكَ ، وإنْ لم يتكلمْ بهِ ، كأنَّهُ قيلَ حفيظكَ اللهَ ، من قولِهِ تعالى : { عَنِ اليَمينِ وعَنِ الشِّمالِ قَعيدٌ }[2] ، أي : حفظٌ ووضحَ ذلكَ في عمركَ اللهَ ، لاستعمالِ فعلهِ ، وإذا تحققَ أنَّ معنى قعدكَ اللهَ معنى الفعلِ المقدَّرِ المذكورِ وضحَ أيضاً . ويُقالُ أيضاً قَعيدكَ اللهَ بمعناهُ ، وفيهِ أيضاً معنى السؤالِ كعمركَ اللهَ . قالَ :

٧٩ـ قَعيدَكِ أَنْ لا تُسْمِعيني مَلامَةً

وَلا تَنْكَئِي الفُؤادِ فَيَيْجَعا[3]

---

(1) (منصوباً) ساقطةٌ من ل ، ب .

(2) سورة ق الآيـة : ١٧ .

(3) البيت من قصيدةٍ للمتم بن نويـرة ذُكِرتْ في المفضليات عدتُها خمسونَ بيتاً ، يرثي بها أخاهُ مالك بن نويرة ، نكئى القرح : قشرة ، ييجعا : يوجعُ ، المقتضب ٢/٣٣٠ ، المفضليات ص ٢٦٩ ، الخزانة ١/٢٣٤ ، ٤/٢١٤ ، الصحاح للجوهرى ١/٧٨ مادة نـوأ .

والنوعُ الثالثُ[1] نحو دفراً ، وبَهْـراً ، وأفّـةً[2] ، وتُفَّـةً ، وَوَيْحَكَ[3] ، وهو النوعُ الثالثُ من الذي يلزمُ إضمـارُ فعله ، ولا فعلَ لهُ مشتقٌ من لفظه بخلاف القسمِ الذي قبلَهُ ، فإنَّ لـهُ فعلاً من لفظه على ما تقدَّمَ • ثمَّ مثَّلَ الأمثلةَ المذكورةَ فكلّها على ما ذكرهُ من وجوبِ الاضمارِ ، ولا فعلَ لها من لفظهـا ، وبَهْـراً بمعنى : تَبّاً هو المرادُ لا بهراً من بهرهُ اللهُ ، أي : لعنهُ ، ولا من بهرهُ أي : غلبهُ ، كقولِ الشاعرِ[4] :

٨٠ـ تَفَاقَدَ قَوْمي إذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتي

بِجَارِيَـةٍ بَهْـراً لَهُـمْ بَعْدَهـا بَهْـراً

ودَفْراً[5] أُفَّةً وتُفَّةً بمعنى : تَبّاً ، وليسَ كذلكَ (فعـل) ، وويحكَ وويسكَ وويلكَ وويبكَ كلها بمعنى : الويل ثمَّ كثرتْ حتَّى صارتْ تُستعمَلُ من غيرِ قصدِ دعاءٍ ، وقيلَ ويحكَ وويسكَ

---

(1) في ب (الثاني) ، وهو خطأ •

(2) (آفّةَ) ساقطةٌ من ل ، وهو سهو •

(3) في ر (وويسكَ) •

(4) البيت لابن ميادة ـ (الرماح بن آبرد) ـ ورواية اللسـان (ألا يا لقومي) ، بهرا : تعساً ، وتفاقدَ : فقد بعضهم بعضاً ، الكتاب ١/١٥٧ ، الكامل (ط • نهضة مصر) ٢/١٤٥ ، أمالي المرتضى ١/٣٤٦ ، الانصاف ١/٢٤١ ، اللسان مادة (فقـد) ٤/٨٢ ، الصحاح مادة (فقدَ) ١/٥١٧ ، اساس البلاغة ١/٣٨•

(5) في ر : (وفسرهُ أبو عمرو فقال بهراً أي : تعساً وهو قريبٌ من قولهِ تبّاً) ، ولا يستقيم معه المعنى •

ترحمٌ ، وما يُنْشَدُ من قولِه[1] :

٨١ـ فَمَـا والٍ ولاَ واحٍ ولاَ واسٍ أبُو هِنْـد[2]

مجهولٌ .

قولهُ : وقد تجري أسماءٌ غيرَ مصادرَ ذلكَ المجرى .

قالَ الشيخُ : وقد ذكرَ في هذا الفصلِ أسماءَ غيرَ مصـادرَ في الأصلِ نُصِبتْ على المفعولِ المطلقِ ، وقد تقدّمَ ذكرُ ذلكَ في أولِ هذا البابِ ، ولكنّهُ ذكرها لغرضٍ آخرَ ، وهو كونها انتصبتْ نصب المصادرِ ، ويلزمُ إضمارُ أفعالها الناصبة لها فالوجهُ الذي ذكرها لأجله ههنا غيرُ الوجهِ الذي ذكرها من أجله أولاً ، إذْ لم يذكرْها أولا باعتبارِ أنَّ فعلَها محذوفٌ ، بلْ ذكرها مظهراً فعلَها في مثلِ قولك : رجعَ القَهْقَرى ، وضربتهُ سوطاً ، وذكرها هنا باعتبارِ لزومِ إضمارِ الفعلِ ، وهو معنى قولِه : ذلكَ المجرى ، إشارة الى ما تقدّمَ من لزومِ إضمار الفعلِ . ثم قسّمها قسمينِ : الى ما هـو في الأصلِ اسـمٌ لأجسامٍ ، والى ما هو موضوعٌ وضعَ الصفاتِ ، ثم قصدَ بها الى قصد مدلول الفعلِ ، فوجبَ أنْ يكونَ مفعولاً مطلقاً لذلكَ ، فالنـوعُ الأولُ نحو تُرْباً وجَنْدَلاً[3] ، ومعلومٌ أنَّ ذلكَ في الأصلِ اسمٌ

---

(1) البيتُ مجهولٌ كما ذكره الشيخُ ، وروايةُ ابن خالويه (فما والٍ وما واحٍ وما واسٍ أبو زيدٌ) . قال : وأما هذا البيت المعمول فلا تلتفتنَّ اليه فانّه مصنوعٌ خبيثٌ . إعراب ثلاثين سورة ص١٧٩ ، وروايةَ ابن جني في المنصف كرواية الشيخ . المنصف ١٩٨/٢ ، شرح التصريح ٣٣٠/١ .

(2) في ل : (أبو لبد) ، وهو تحريف .

(3) الكتاب ١٥٨/١ .

لهذه الأجسام المعروفة ، إلاّ أنّ المتكلمَ بقوله : تُرْباً في الدعاءِ لمْ يُرِدْ به إلاّ الدعاءَ ، وإذا عُلِمَ ذلكَ وجبَ أنْ يكونَ مصدراً إذْ لا فرقَ بينَ قوله خَيْبَةً وبينَ قوله تُرْباً ، وكذلكَ جندلاً معناهُ هلاكاً ، وإذا عُلِمَ ذلكَ وجبَ أنْ تحكمَ بالمصدريةِ ، وكذلك قولهُ : « فَاهاً لفِيكَ » هذا في الأصلِ اسمٌ للفمِ ، والضميرُ للداهيةِ ، وقولُ القائلِ : فَاهاً لفِيكَ داعياً لم يردْ به الفمَ وإنّما قصدَ الخيبةَ وإصابةَ الداهيةِ كأنّهُ قيلَ ذهبتَ دهاءً ، وإذا عُلِمَ ذلكَ وجبَ الحكمُ بالمصدريةِ ، وقيلَ أصلهُ جعلَ اللهُ فاهاً لفِيكَ ثمّ كثرَ حتّى صارَ عبارةً عن إصابتها . والنوعُ الثاني نحوَ قولهُ : هَنِيئاً مَرِيئاً[1] ؛ لأنّ أصلهُ صفةٌ ، إذْ هو من قولكَ : هَنَأَ ومَرأَ فهوَ هنيءٌ ومريءٌ ، فاذا قلتَ : هَنِيئاً مَرِيئاً فانّما قصدتَ هَنَأهُ[2] اللهُ ومَرَّأَهُ ، كقوله[3] :

الكتاب ١/١٥٩ .

(١) قولهُ: «هنيٌ ومريءٌ» يدل على أن هنيئاً اسم فاعلٍ وُضع موضعَ المصدرِ جوازاً ، وقد ذهبَ ابنُ الشجرى تبعاً لابن جنّي على أنهُ حالٌ قامَ مقامَ الفعل ، قال : مما حُذِفَ منهُ الفعلُ وقامت الحال مقامَهُ قولهم : هنيئاً لكَ قدومكَ ، قال أبو لفتح في قولِ أبي الطيّب :

هَنِيئاً لكَ العِيدُ الذي أنْتَ عِيدُهُ
وَعِيدٌ لِمَنْ سمّى وَضَحّى وَعَيّدا

العيدُ مرفوعٌ بفعله وتقديرُهُ ثبتَ هَنِيئاً لكَ العيدُ ، فحُذِفَ الفعلُ وقامتِ الحال مقامه ، فرفعَتِ الحالُ العيدَ كما أنّ الفعلَ يرفعهُ ، وقال أبو العلاء المعرّى : هَنِيئاً يُنتَصبُ عِنْدَ قومٍ على قولهم : ثبتَ لكَ هَنِيئاً ، وقيلَ هو اسمُ فاعلٍ وضعِ موضعَ المصدر . ومن ذلك يتضحُ لنا أنّ هَنِيئاً لا تقتصر على المفعولية المطلقة كما ذهب الى ذلك ابن الحاجب . أمالى ابن الشجري (طبعة حيدر آباد) ١/٣٤٦، ٣٤٧ .

(٣) البيتُ من شواهد سيبويه ، وعجزُهُ في همع الهوامع (وللآكلينَ التمرِ مخمسُ مخمسا) العزبُ : الذي لا زوجَ له ، البيت لم ينسب الى قائلٍ ، الكتاب ١/١٦٠ ، همع الهوامع ١/٢٦ ، الدرر اللوامع ١/٧ .

٨٣- هَنِيئاً لأَرْبابِ البُيوتِ بُيُوتُهمْ
وَللعَزَبِ المِسْكِينِ ما يَتَلَمَّسُ!!

أي : هَنَّأَهُمْ اللهُ ، وإذا عُلِمَ ذلكَ وجب الحُكمُ بالمصدرِ ، وقولهم : أقائماً وقدْ قعَدَ الناسُ ؟ اسمُ فاعلٍ في الأصلِ ، من قام يقومُ ولكنَّهُ لم يقصدْ ههنا إلاَّ معنى أتقومُ وقد قعدَ الناسُ ، وإذا عُلِمَ أنَّهُ واقعٌ موقعَ الفعلِ وجبَ الحكمُ بالمصدرية [٢٩ ظ] ، وقولهُ : أقاعداً وقد سارَ الركبُ ؟ (مثلهُ في المعنى ، أتقعدُ وقد سارَ الركبُ[1]) .

وقولهُ : ومن إضمارُ المصدرِ قولهم : عبدُاللهِ أظنهُ منطلقٌ ، أي : أظنُّ ظنّي .

قالَ الشيخُ : هذا الاضمار على قياسِ بابِ المضمراتِ لتقدُّمِ ما يدلُّ عليهِ ، وهو الفعلُ فحقهُ أنْ يُذكَرَ ، ثمَّ ليسَ مما يتعلقُ بالاضمارِ في الاسماء مخصوصٌ بذلكَ البابِ ، والذي حسَّنَ ذكرهُ ههنا التنبيهُ على أنَّهُ يصحُ أنْ يَنتصبَ نصبَ المفعولِ المطلقِ مع كونه مضمراً ، لأنَّهُ يسبقُ الى الوهمِ خصوصيَّةَ ذلكَ بالظاهرِ ، ثمَّ مثَّلَ بقوله : عبدُالله أظنهُ منطلقٌ وذلكَ أنَّ الضميرَ في (أظنَّهُ) لا يجوزُ أنْ يكونَ راجعاً الى عبد اللهِ ، لأنَّهُ لو رجعَ اليهِ لكانَ منصوباً على أنَّهُ مفعولٌ أوَّلُ فيجبُ أنْ يكونَ منطلقاً منصوباً على أنَّهُ مفعولٌ ثانٍ ، وهو مرفوعٌ فبطلَ أنْ يكونَ الضميرُ

---

(١) ما بين القوسين : ساقطٌ من ر ، وهو سهو .

لعبدِ اللهِ ، وإذا بطل أنْ يكونَ لعبدِ اللهِ تعيَّنَ [أنْ يكونَ][1] ضميرَ المصدرِ ، ويكونُ عبدُ اللهِ مبتدأً ومنطلقٌ خبرُهُ ، والظنُّ ملغى ، ويجوزُ إلغاءُ الظنِّ إذا توسطَ أو تأخرَ ، وهذا متوسطٌ فجازَ إلغاؤهُ ، وإضمارُ المصدرِ لا يمنعُ الإلغاءَ ؛ لأنَّ للمفعولينِ متعلقاً[2] آخرَ سواهُ ، ولا يزيدُ الفعلُ بذكرِ المصدرِ مفعولاً ولا ينقصُ ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : أعطيتُ إعطاءً زيداً ثوباً ، وأعطيتُ زيداً ثوباً كانَ تعدِّيهِ معَ المصدرِ كتعديهِ معَ عدمِهِ ، فصحَّ أنْ يكونَ الضميرُ في أظنُّهُ ضميرَ المصدرِ على ما تقرَّرَ . نعمْ الغاءُ بابِ الظنِّ معَ ذكرِ المصدرِ ضعيفٌ ، لأجلِ كونِهِ تأكيداً ، وإنَّما حسَّنَهُ كونُهُ مضمراً فلم يقوَ قوةَ الظاهرِ ، وأمَّا قولُهُ : { واجْعَلْهُ الوارثَ منّا }[3] محتملٌ على ما ذكرناهُ ، وإنَّما قالَ فيهِ محتملٌ ولم يقلْ في الأولِ ، لأنَّ الأوَّلَ متعينٌ بخلافِ الثاني ، وبيانُ الاحتمالِ أنَّ قولَهُ : واجْعَلْهُ يجوزُ أنْ يكونَ ضميراً للمفعولِ الاولِ راجعاً الى ما تقدَّمَ من ذكرِ الأسماعِ والأبصارِ ، ويكونُ الوارثُ هو المفعولُ الثاني ، ويدلُّ عليهِ أمرانِ : أحدهما ما رُوِيَ من قولِهم : واجْعَلْ ذلكَ الوارثَ منّا ، وهذا تفسيرُهُ وهو مفعولٌ أوَّلُ راجعٌ الى ما ذكرناهُ . والثاني أنَّ المقصودَ أنْ تكونَ هذهِ الأعضاءُ المذكورةُ لازمةً لهُ عندَ موتهِ لزومَ الوارثِ ، لأنَّهُ لمَّا قالَ : متعنا اللهمَّ بأسماعِنا وأبصارِنا ، قرَّرهُ بأنْ تكونَ كالوارثةِ

(1) (ان يكون) : زيادة من س .

(2) في ل : (لان المفعول متعلق آخر) ، وهو خطأ .

(3) هذا دعاءٌ ، ذكره الشيخ في الامالي بقوله : وقال في الدعوةِ المرفوعةِ : واجعله الوارثَ منّا ، وذلك بعد قولهم : اللهمَّ متّعْنا باسماعِنا وأبصارِنا أبداً ما حيّيْتنا » الامالي ص١٥١، ابن يعيش ١/١٢٤ .

في لزومها واستقرارها باعتبار العادة فهــذا يُبيِّنُ إحتمــالَ كونِ الضميرِ لغيرِ المصدرِ ، وإنَّما فرَّ قومٌ عن عودهِ الى المفعولِ وجعلوهُ للمصدرِ لأمرينِ : أحدهما وهو أنَّ الأسماعَ والأبصارَ جمعٌ ، ولا يصحُّ عودُ الضميرِ المفردِ الى الجمعِ ، ولو كانَ لها لكانَ الصحيحُ أنْ يقولَ : واجْعَلْهُنَّ أو واجعلها فلما قالَ : واجعله دلَّ علــى أنَّهُ ليسَ لهُ . الثاني وهو أنَّــهُ يلزمُ أنْ يكونَ الوارثُ مفعولاً ثانياً ولا يستقيمُ في الظاهرِ أنْ تكونَ هــذه وارثــةً ولا مثــلَ الوارثةِ . قولهم : إنَّهُ أرادَ بهِ الملازمةَ ، جوابهُ أنَّهُ قد[1] تقدَّمَ ما يدلُّ على ذلكَ وهو قولهُ : « متعنا » فَجَعْلُهُ لمعنى آخرَ من غيرِ تأويلٍ أوْلى من تكريرِ المعنى الاول بوجهٍ من التأويلِ ، وهــو أنْ يكونَ الضميرُ ضميرَ المصدرِ ، والوارثُ مفعولاً أوَّلَ ، ومنَّــا في موضعِ المفعولِ الثاني على معنى ، واجعلِ الوارثَ من نسلنا لا كلالةً خارجاً عنَّا ، وهذا[2] معنىً مقصودٌ للعقلاءِ والصالحينَ ، ومنهُ قولهُ تعالى[3] : { فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِــنْ آلِ يَعْقُوبَ }[4] وإذا كانَ كذلكَ كانَ الضميرُ ضميرَ المصــدرِ على ما تقرَّرَ ، فمن أجلِ ذلكَ حَمَلَ صاحبُ الكتابِ الضميرَ على المصدرِ ، وقد أُجيبَ عن عودِ الضميرِ المفردِ الى الجمعِ بأنَّهُ على

---

(١) (أنَّهُ قَدْ) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٢) في ب ، ش ، س ، ر : (وهوَ) ، وما أثبتناه ارجح .

(٣) سورة مريم الآية : ٥ ، ٦ .

(٤) اختُلِفَ في (يرثُني ويرثُ) فابو عمرو والكسائي يجزمها فالاول على جواب الدعاء أو جواب الشرط ، والثاني عطفٌ عليه والباقونَ بالرفع فيهما ، الاول صفة لوليًّا أي وارثاً ، والثاني عطفٌ عليه ، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر من ٢٩٧ .

معنى واجْعَل المذكورَ كما صحَّ أنْ يُشارَ إليه بذلكَ ، وقوي بقوله : { وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا في بُطُونِها }[1] ، وهذا وإنْ كانَ شائعاً إلاّ أنّهُ ليسَ بالظاهرِ ، وقولُه تعالى : (نُسْقِيكُمْ مِمَّا في بُطُونِهَا) ليسَ الانعامُ عندَ سيبويه فيهِ بجمعٍ ، وإنّما هو اسمُ جمعٍ ، فعلى ذلكَ جاءَ الضميرُ في بطونه .

المفعولُ بـه

قولُه : هو الذي يقعُ عليه فعلُ الفاعلِ .

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ : أرادَ بالوقوعِ التعلقَ المعنوي للمفعول[2] ، لا الأمرَ الحسّي ، إذ ليسَ كلُّ الافعالِ المتعدية واقعةً على مفعولِها حساً كقولكَ : علمتُ زيداً ، وأردتُه ، وشافهتُه وخاطبتُه ، وما أشبهَ ذلكَ . والتعلقُ المعنويُّ هو الذي يشملُ الجميعَ فوجبَ حملهُ عليهِ . كما قالَ : وهو الفارقُ بينَ [٣٠ و] المتعدي من الافعالِ وغيرِ المتعدي ، وذلكَ أنَّ الفعلَ المتعدي هو الذي لهُ متعلقٌ تتوقفُ عقليتهُ عليهِ ، فما كانَ متعدياً إلاّ باعتبارِ هذا المتعلّقِ ، وهو الذي يُسمّى مفعولا بهِ ، وإذا كانَ كذلكَ وجبَ أنْ يكونَ هو الفارقُ بينَ المتعدي وغيرِ المتعدي ، ألا ترى أنّكَ لو[3] قطعتَ النظرَ عنهُ كانتِ الافعالُ كلُّها سواء في عدمِ التعدي ، ولو قدرتَها جميعاً كذلكَ كانتْ كلُّها[4] متعديةً ، وإنّما انقسمتْ

---

(١) سورة المؤمنون الآية ٢١ .

(٢) (للمفعول) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) في ب : (اذا) .

(٤) (كلها) ساقطة : من ل .

باعتبار أنَّ بعضَها له هذا التعلُّق ، وبعضَها عَرِيٌّ عنه فما ثبت له هذا التعلُّق ، فهو متعدٍ ، وما عَرِيَ عنه فهو غير متعدٍ ، فهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي على التحقيق ، وسُمِّي هذا المتعلَّق المفعولَ به ؛ لأنَّه أوقعَ الفعلَ به أو تعلقَ[1] به أو لأنَّه جوابٌ من فُعِلَ به هذا الفعل ، والكلام في كونه مفعولاً وفي نصبه في مثل ما ضربتُ زيداً كالكلام في الفاعل .

قالَ : ويكون[2] واحداً فصاعداً الى الثلاثة على ما سيأتيك[3] .

وذلك أنَّ الفعلَ تتوقف عقليته تارةً على متعلقٍ واحدٍ فيجب أن يكونَ متعدياً الى واحدٍ ، كقولكَ : أكلتُ ، وشممتُ ، ولمستُ ، وتارةً يتوقفُ على اثنين ، فيجب أنْ يكونَ متعدياً الى اثنين ، كقولكَ : أعطيتُ وكسوتُ وخلتُ وحسبتُ وزعمتُ وعلمتُ ، وتارةً تتوقفُ على ثلاثةٍ فيكونُ متعدياً الى ثلاثةٍ كقولك : أَعلمتُ إذا قصدتَ تصييرَه عالماً بالمركباتِ ، وليسَ في الافعالِ ما تتوقفُ عقليته على أكثرِ من ذلكَ .

قولهُ : ويجيء منصوباً بعاملٍ مضمرٍ مستعملٍ إظهارهُ أو لازمٍ إضمارهُ .

قسَّمَ عاملَ المفعولِ الى ظاهرٍ ومضمرٍ ، والذي تقدَّمَ يمثّلُ للظاهرِ واستغنى عن ذكره على ما هو عادته في الاستغناء ، وذكر

---

(١) (أو تعلقَ به) : ساقطة من ل .
(٢) في س ل (يجيء) وهو تحريف .
(٣) (على ما سيأتيك) : ساقطة من ل ، س .

المضمرَ لكونِه لم يتقدَّمْ لهُ ذكـرٌ ، وقسَّمه[1] الى ما يجوزُ إظهارهُ ، والى ما لا يجوزُ[2] ، والذي يجوزُ إظهارهُ هو أنْ تكون معه قرينةٌ تُشْعِرُ بخصوصيةِ ذلكَ الفعلِ المحذوفِ مجرداً من غيرِ وقوعِ لفظٍ آخرَ في موضعهِ ، أو ما يقومُ مقامَهُ ، مثل أهلاً وسَهْلاً كالنائبِ عنهُ . ثمَّ مثَّلَ بأمثلةٍ ، فمنهُ قولهم : لِمَنْ أخذَ يضربُ القومَ ، أو قالَ : اضْربْ شرَّ الناسِ زيداً ؛ لأنَّ آخرهُ قرينةٌ حاليةٌ تُشْعِرُ بمقصودهِ في قصدِ الفعلِ . قولهُ : المنصوبُ بالمستعملِ إظهارهُ ، هو في الحقيقةِ راجعٌ الى كلِّ موضعٍ قامتْ فيه قرينةٌ تدلُّ على خصوصيةِ الفعلِ المحذوفِ ، وليسَ في موضعِ الفعلِ لفظٌ يقومُ مقامَهُ ، ولا كثرةٌ بلغتْ مبلغاً يُستغنى بها عن الفعلِ ، ثمَّ شرعَ يمثِّلها بما ذكرهُ . قالَ : هو قولكَ لِمَنْ أخذَ يضربُ القومَ ، فالقومُ مفعولٌ بيضربُ الملفوظِ بها ، والمثالُ إنَّما هو (زيداً) ولا يستقيمُ أنْ يكونَ القومُ مثالاً للمنصوبِ بالفعلِ المحذوفِ لأمرينِ : أحدهما أنَّهُ ليسَ معنى[3] قبلَ قولهِ : أو شيءٌ يصلحُ أنْ يكونَ ما بعدها معطوفاً عليهِ . والثاني أنَّهُ لو كانَ ذلكَ للزمِ أنْ يكونَ المثالُ أحدَ الأمرينِ لا الامرانِ جميعاً[4] ، لا يُجابِ ، أو هذا المعنى والأمرُ بخلافهِ ؛ لأنَّ الغرضَ التمثيلُ بأنواعٍ كلِّها من البابِ ، لا أنَّ أحدها من البابِ . وأفاعيلُ البخلاءِ يعني : من منعٍ وإغلاقِ بابٍ وتضييقٍ ونحوهِ ، وأفاعيلُ : جمعُ أفعالٍ ، ولِمَنْ زكَنْتَ ، أي تقولُ : عن من زكَنْتَ ، وكذلك لِمَنْ سَدَّدَ سهماً وللمستهلّينَ ، وإلاَّ كانَ التفسيرُ تريدُ ،

---

(1) في ب : (قسَّمَ) ، وهو تحريف .
(2) في ل : (الى ما لا يجوزُ إظهارهُ) .
(3) في ز : (المعنى) ، وما اثبتناه أحسن .
(4) (لا الامرانِ جميعاً) : ساقطةٌ من ر ، وهو سهو .

وتصيبُ ، وأبْصَرتم ، بالخطابِ ، ومعنى زكَنْتَ : علمتَ بالقرائنِ ، ويقعُ في بعضِ النسخِ وما شراً ، أي : ما رأيتُ شراً ، وإضمار الفعلِ بعدَ النفي من غيرِ تفسيرٍ ضعيفٌ ، وهو في قولِ سيبويه[1] وما شرٌ . ومثّلَ بالقرائنِ الحاليةِ والمقاليةِ ثمَّ أوردَ البيتَ ، وهو[2] :

٨٣- لَنْ تَرَاهَا وَإنْ تَأمَّلْتَ إلاَّ
وَلَهَا في مَفَارِقِ الرَّأسِ طِيبا[3]

وقرينته لفظيةٌ ؛ لأنَّهُ لمّا أثبتَ بعدَ النفي ونصبَ بعدَ الأثباتِ علمَ أنَّ المرادَ إثباتُ الفعلِ المنفي أولاً ، وهو (ترَى) والتقديرُ إلاَّ وترى لها ، وأبو العباسِ ينكرُ بيتَ (لَنْ تَرَاهَا) ، وقالَ هو مجهول . ومنهُ قولهم : « كاليومِ رجلاً » والقرينةُ ههنا تقديريةٌ في الأصلِ ، ثم كثرَ استعمالهمْ لها حتّى صارَ كأنَّ القرينةَ فيه موجودةٌ ، وليْسَ ذلكَ بمنزلة ما لزمَ فيهِ الحذفُ إذْ لم يبلغْ عندهمْ ذلكَ المبلغ ، ورجلاً منصوبٌ بالفعلِ المقدّرِ فهو الممثّلُ به في مقصودِ البابِ[4] ، وكاليومِ في موضعِ نصبِ صفةٌ في الأصلِ قدِّمَتْ فصارتْ منصوبةً على الحالِ ، وتقديرُها [٣٠ ظ] كرجلٍ

---

(١) (سيبويه) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س ، وهو في الأصلِ و (ل) .

(٢) البيت لابن الرقيات ورواية الديوان ص ١٧٦ ، (لو تأملتَ منْها) بدلاً من (إلاّ) ، مَفارق الرس : الفروقُ التي بين الخصلِ ، الكتاب ١/١٤٤ ، المقتضب ٣/٢٨٤ ، التوجيه ص ٣٤ ، ابن يعيش ١/١٢٥ ، الخصائص ٢/٤٢٩ ، المغني ٢/٦٠٧ .

(٣) في ل : (العجز) : ساقط .

(٤) في ل زيادة على بقية النسخ حوالى سبعة أسطر . وقد أخذها الناسخ من أمالي ابن الحاجب انظر ص١٥٢ .

اليومِ ثم حُذِفَ رجلٌ المخفوضُ بالكافِ ثُمَّ[1] قُدِّم مع خافضهِ قبلِ المفعولِ وحُذِفَ الفعلُ على ما هو المقصودُ من البابِ، ويجوزُ أنْ يكونَ كاليومِ هو المنصوبُ بالفعلِ نصبَ المفعولِ، أي: ما رأيتُ رجلاً مثلَ رجلِ اليومِ، حُذِفَ الموصوفُ وأُقيمتِ الصفةُ مقامَه فصارَ ما رأيتُ كاليومِ، ثمَّ فُسِّرَ (رجلاً) إمّا تمييزاً وإمّا عطفَ بيان، والظاهرُ ما تقدَّمَ لِما فيما بعدهُ من كثرةِ التقديراتِ، ومنه قولُه[2]:

٨٤ـ حتّى إذا الكَلاّبُ قالَ لَها
كاليَوْمِ مَطْلُوباً ولاَ طَلَبا

ذَكَرَ القِتالَ لَها فَراجَعَها
عَنْ نَفْسِهِ ونفوسِها نَدَبا

قالَ سيبويه: هذه حججٌ سُمِعَتْ [عن العرب][3] ودلَّ على أنَّهم لم يلتزموهُ، أنَّهمْ قد يظهرونهُ فيقولونَ اللهمَّ أجْمَعْ فيْها أو اجْعَلْ فيها، وقولُ بعضِ العربِ، وقيلَ له لِمَ أفسدتم مكانكمْ؟ فقالَ الصبيانَ بأبي أي: لُمِ الصبيانَ، إمّا لِما تضمَّنَهُ (لمَ أفسدتمْ) من معنى اللومِ، وإمّا لِما فُهِمَ من قرينةِ الحالِ، وقيلَ لبعضهم أما بمكانَ كَذا وَجْذٌ؟ فقالَ بلى وَجاذاً، لأنَّ معنى ذلكَ

---

(١) في ل: (ثم أُقيمَ الظرفُ الذي هو يعاملهُ صفةٌ لرجلٍ مقامَه، لأنَّ تقديره كرجلٍ أراهُ اليومَ فالخفضُ لكانَ).

(٢) البيتان لاوس بن حجر من قصيدةٍ عدتها أربعةٌ وعشرونَ بيتاً في الديوان ص٣، الكَلّابُ: الذي يرسلُ كلبَ الصيدِ، والبيت الاول في أمالي المرتضى ٢/٧٣، المفصل ص ٢٠، ابن يعيش ١/١٢٥.

(٣) (من العربِ)، زيادة من (ر).

أما تعرفُ ؟ فقالَ بلى أعرفُ ، والوجذُ(١) : الموضعُ الذي يستنقعُ فيهِ الماءُ ، وكانوا يسألونَ عن ذلكَ ليردوهُ .

المنصوبُ باللازمِ اضماره
« منهُ المُنادَى »

قالَ الشيخُ رحمهُ الله : لَمْ يحدَّهُ لاشكالهِ ، وذلكَ لأنَّهُ إنْ حدَّهُ باعتبارِ المعنى وردَ عليهِ قولُ القائلِ : مخاطبتي معكَ وأنتَ المرادُ بهذا الخطابِ وما أشبههُ ، وإنْ حدَّهُ باعتبارِ اللفظِ وردَ عليهِ المندوبُ والمخصوصُ في قولكَ : أفعلُ كذا أيُّها الرجلُ ، ونحنُ نفعلُ كذا أيُّها القومُ ، والتحقيقُ أنْ يُقالَ في حدِّهِ : هو المطلوبُ إقبالهُ بحرفٍ نائبٍ منابَ أدعو لفظاً أو تقديراً ، فالمطلوبُ إقبالهُ جنسٌ لهُ ولغيرهِ (وبحرفٍ نائبٍ منابَ أدعو فصلٌ ، وخرجَ المندوبُ عنهُ بأصلِ الجنسِ فانَّهُ ليسَ مطلوباً إقبالهُ)(٢) وسيأتي ذكرهُ بحدِّهِ . وممَّا يدلُّ على أنَّه إشكالٌ عليه حَدَّهُ ، أنَّهُ جعلَ المندوبَ منادَى لمَّا فصَّلَ أحكامَ المنادَى في الأعرابِ والبناءِ ، فقالَ في آخرِ الفصلِ أو مندوباً كقولكَ : يا زيداه ، وقد اختلفَ النحويونَ في المنادَى هَلْ هو مفعولٌ بهِ بفعلٍ التُزِمَ إضمارهُ ؟ فيكونُ من هذا البابِ وعليهِ الاكثرون ، أو هو مفعولٌ باسمِ فعلٍ ، وهو يَا وأيَا وهيَّا ، فجعلَ هؤلاءِ حروفَ النداءِ أسماءَ أفعالٍ ، والمنادَى منصوبٌ بها لفظاً أو محلاً على ما يقولهُ المحققونَ في النصبِ اللفظي والمحلي . والوجهُ القولُ(٣) الأولُ

---

(١) في ر : (هوَ) .
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل ، وهو سهو .
(٣) في ر : (المعقولُ) ، وهو تحريف .

لوجهين : أحدهما أنَّهُ لا يستقيمُ أنْ تكونَ هذهِ الكلماتُ أسماءَ أفعالٍ ، لأنَّ أسماءَ الافعالِ لا بدَّ لها من موفوعٍ ، ولا مرفوعَ ههنا فوجبَ أنْ لا تكونَ أسماءَ الأفعالِ ، فانْ زعمَ زاعمٌ أنَّ الفاعلَ مضمرٌ فيها ، مثلهُ في رُويدَ زيداً وأشباههُ فغيرُ مستقيمٍ لأنَّها[1] لا تخلو إمَّا أنْ تكونَ لمتكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ ، لا جائزٌ أنْ تكونَ لغائبٍ إذْ لم يتقدَّمْ لهُ ذكرٌ وليسَ المعنى أيضاً عليه ، ولا جائزَ أنْ تكونَ لمتكلمٍ ؛ لأنَّ ضميرَ المتكلِّمِ لا يكون[2] مستتراً في أسماءِ الافعالِ . ولا جائزَ أنْ تكونَ لمخاطبٍ ؛ لأنَّهُ ليسَ المعنى عليهِ إذْ لم يردْ أنَّ المخاطبَ هو الداعي ، وإنَّما المرادُ أنَّهُ المدعُو ، فلا يستقيمُ أنْ يكونَ فاعلاً مع كونهِ واقعاً عليهِ الفعلُ . الوجهُ الثاني هو إنَّ أسماءَ الافعالِ ليسْ فيها ما هو أقل من حرفينِ ، وهذه الحروفُ من جملتُها الهمزةُ وهي حرفٌ واحدٌ ، وإذا بطلَ أنْ تكونَ الهمزةُ اسمَ فعلٍ بطلَ البواقي إذْ لا قائلَ بالفرقِ ، ولأنَّ الجميعَ في معنىً واحدٍ باتفاقٍ ، فاذا وجبَ أنْ يكونَ بعضها ليسَ باسمِ فعلٍ وجبَ أنْ يكونَ البواقي كذلكَ ، وأمَّا من قالَ : إنَّ حرفَ النداءِ معَ المنادَى نفسهُ استقلَ كلاماً ، وليستْ أسماءَ أفعالٍ ولا فعلٌ يُقدَّرُ . فقولهُ ليسَ بمستقيمٍ ، لأنَّا إذا علمنا أنَّ الجملةَ هي التي تتركبُ من كلمتينِ أُسندَتْ إحداهما الى الأخرى ، وعلمنا أنَّ وضعَ الحرفِ لأنْ لا يُسندَ ولا يُسْندَ اليهِ علمَ بهاتينِ المتقدمتينِ أنَّ الحرفَ والاسمَ لا ينتظمُ منهما كلامٌ ، وإذا ثبتَ هذانِ الأصلانِ باتفاقٍ ، فلا وجهَ لمن يقولُ : إنَّ الحرفَ معَ الاسمِ كلامٌ لأنَّهُ مخالفٌ لِما عَلِمَ ثبوتهُ إذْ يلزمُ منهُ أنْ يكونَ الحرفُ

(١) في ل ، ب : (لأنَّه) ، وهو تحريف .
(٢) في ل : (لايكونُ إلاَّ مستتراً) ، وما اثبتناه احسن .

مسنداً اليه ومسنداً به وكلاهما باطل ، أو يلزم أن يكون كلام[1] من غير اسناد ، وهو باطل ، فلمّا لزم منه بطلان أحد الأصلين [٣١ و] المذكورين المتفق عليهما عُلم أنّه باطل إذ ما أدّى الى الباطل فهو باطل ، وقول من قال : إنّه ليس بجملة ولكنّه بعض جملة يتبع ما بعده من كلام إذ المنادى إنّما ينادى بكلام يذكره بعد ندائه ، فالجملة هو ما يذكره بعد النداء ، والنداء معه كالفضلات التي تكون في الجمل وهذا قول بعض أصحاب الأصول وليس بمستقيم فانّه محتمل من جهة اللفظ والمعنى ، أمّا من جهة المعنى فانّا نقطع بأنّ القائل يا زيد قد تمّ كلامه ، فاذا قال بعد ذلك عمرو منطلق ، أو جاءني زيد ، أو يفعل كذا كان جملة مستقلة مثلها في قولك : أفعل كذا من غير قولك : يا زيد . وقد يقول القائل : يا زيد لا ليخبره بشيء ، بل ليعلم حضوره أو غيبته ، ولذلك قال المحققون : إنّ الوقف على الجملة الندائية جائز لأنّها جملة مستقلة وما بعدها جملة أخرى ، وإن كانت الاولى لها تعلّق من حيث كانت تنبيهاً في المعنى ، وأما من جهة اللفظ فهو إنّ الاسم لا بدّ له من إعراب من جهة التركيب ، وجهات التركيب محصورة ولا يدخل في واحد منها على تقدير أن يكون جزءً فبطل أيضاً لذلك .

فالوجه ما قاله النحويون في أنّه منصوب بفعل مقدر دلّ عليه هذا الحرف المسمى حرف النداء ، وأنّه كان الأصل يا أدعو زيداً ، وأُنادي زيداً ، أو ما أشبهه على معنى الانشاء ، فلمّا كثر

---

(١) كذا في و ، وفي الاصل كلاماً .

استعمالُه حذفوا الفعلَ تخفيفاً واقتصروا عليه فكانَ الموجبُ لحذفه كثرةَ استعماله ، ووقوعَ حرفٍ يدلُّ عليه في محله ، وحَذْفُ الفعلِ لما يدلُّ عليه ليسَ ببدعٍ في اللغة ، بل واقعٌ كثيراً كما سيأتي في مواضعَ ، وليسَ المعنى بكثرةِ الاستعمالِ في ذلك ، وفي مثله أنَّهم تكلَّموا به على الأصلِ ثم خففوهُ ، لأنَّ ذلكَ يستلزمُ وجودَه في كلامهم كذلكَ كثيراً ، وإنَّما المعنى أنَّهمْ علموا أنَّهُ يكثرُ استعمالُه ففعلوا ذلكَ به من أوَّلَ مرةٍ . إنْ قلنا اتَّهم الواضعون باصطلاحهمْ ، وإنْ قلنا إنَّ اللهَ عزَّ[(1)] وجلَّ علمهم ذلكَ فأوضحُ ،

وإذا تقررَ معنى وضع[(2)] المنادَى في نفسه فالكلامُ بعدَ ذلكَ يتعلَّقُ باعرابه وبنائه ، والأصلُ فيه أنْ يكونَ منصوباً لأنَّهُ مفعولٌ به إلاَّ أنْ يعرضَ ما يوجبُ بناءَهُ على الضمِّ أو بناءَهُ على الفتحِ أو إعرابُه بالخفضِ ، فأمَّا ما يوجبُ خفضهُ فدخولُ لامِ الاستغاثةِ ، وأمَّا دخولُ لامِ التعجبِ فليستْ في التحقيقِ داخلةً على المنادَى ، لما تقرَّرَ أنَّ المنادَى هو المطلوبُ إقبالُه ، والتحقيقُ إنَّ المنادَى في قولهم يا للماءِ ، ويا للدواهي ليسَ الماءَ ولا الدواهيَ وإنَّما المرادُ يا قومُ أو يا هؤلاءِ أعجبوا للماءِ وللدواهي ، ولذلكَ سُمِّيَتْ لامَ التعجبِ بخلاف المستغاث به فانَّهُ في الحقيقة مطلوبُ الأقبال كما إذا قلتَ يا زيدُ ، وإنَّما أدخَلوا اللامَ عليه تنبيهاً على أنَّهُ مستغاثٌ به وليسَ يتحققُ مثلُ ذلكَ في الماءِ والدواهي ، إذ لا معنى للطلبِ من مثلِ ذلكَ . وأمَّا الموضعُ الذي يبنى فيه على الضمِّ فهو أنْ يكونَ مفرداً معرفةً ، وإنَّما بنيَ على الضمِّ لطروءِ سببٍ أوجبَ

(1) في و ، ش ، ل : (تعالى) ، وما اثبتناه أحسن .
(2) (وضع) : ساقطة من و . وهو سهو .

البناءَ ، وهو مناسبة ما لا تمكنَ لهُ في الاعرابِ ، وهو شبههُ بالمضمرِ ، ألا ترى أنّكَ إذا قلتَ يا زيدُ فأصلهُ في المعنى أدعوكَ وأناديكَ ، لأنّهُ مخاطبٌ ، ووضعُ المخاطبِ يكونُ بضميرِ الخطابِ ؛ فلمّا عدلُوا عن ذلكَ المعنى الى الظاهرِ كانَ وضعاً لهُ موضعَ المضمرِ ، فلمّا أشبهَ المضمرَ كانَ سبباً موجباً للبناءِ ، ألا ترى الى قولِ بعضِ العربِ : يَا إيّاكَ ، وقولُ ابن دارة[1] :

٨٥ـ يَا مُرَّ يَا ابْنَ واقعٍ يَا أَنْتَا
أَنْتَ الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

(حيثُ أَوْقعَ لفظَ المضمرِ المخاطبِ محلهُ حينَ كانَ المعنى عليهِ ، وإنْ كانَ شاذاً وقد قيلَ إنّما أرادَ يا هذا أَنْتَ وما هذا إيّاكَ ، أعْني كما تقولُ : يا زيدُ أنتَ فعلتَ كذا ، ويا زيدُ إيّاكَ ضربتُ)[2] .

ثمَّ من النحويينَ من يزيدُ قيداً آخرَ وهو كونهُ مفرداً ، ويجعلُ السببَ لموجبَ للبناءِ شبههُ بالمضمرِ لفظاً ومعنىً[3] ، فلا يردُ عليهِ

---

(١) البيتُ من ارجوزةٍ عدتها خمسة ابياتٍ لسالم بن دارة يهجو بها مرة بن واقع الفزاري ، ورواية ابن عصفور في شرح الجمل والمقرب (يا أبْجَرَ بن أبْجَرِ) وقد صحح البغدادي رواية ابن الحاجب في الخزانة . الانصاف ١/٣٢٥ ، ابن يعيش ١/١٣٠ ، شرح الجمل ٢/٤٩ ، المقرب ١/١٧٦ ، الخزانة ١/٢٩٠ ، الدرر اللوامع ١/١٥١ .
(٢) ما بين القوسين : ساقطٌ من ل .
(٣) انظر الانصاف ١/٣٢٤ـ٣٢٥ .

المضافُ ولا الطويلُ ولا النكرةُ ، لأنّهُ إنْ وردَ المضافُ والطويلُ ، أُجيبَ بأنّهُ ليسَ مفرداً فَقَدْ فُقِدَ منْهُ[1] أحدُ جزئي العلّةِ ، ومن النحويينَ من يقتصرُ على العلةِ المعنويةِ . فإذا أُوردَ عليهِ يا عبدَ اللهِ ويا رفيقاً بالعبادِ وشبههُ . أجابَ بأنَّ فيهِ مانعاً مع السبب [٤٤ ظ] وقد ينتفي الحكمُ[2] لانتفاء السببِ ، وقد ينتفي لوجودِ المانعِ ، ويُجعَلُ المانعُ وجودَ الأضافةِ التي هي من خواصِ الاسماءِ ، وهي مناسبةُ لقوّةِ الاعرابِ وثبوتهِ ، فلم يقوَ السببُ لاثباتِ ما ينافي الاضافةِ من البناءِ ، ومثالهُ عندهُمْ بناءُ لا رجلَ وإعرابُ لا غلامَ رجلٍ ، وليسَ [هنا[3]] إلاّ الافرادُ والاضافةُ ، فالذي منعَ البناءَ في غلامِ رجلٍ معَ وجودِ السببِ ، هو الذي منعَ البناءَ في يا غلامَ زيدٍ معَ وجودِ السببِ . وقد رُدَّ عليهم بأنَّ المبنياتِ لا يغيّرها الاضافةُ ودخولُ الألفِ واللامِ عن بنائِها ، وإذا كانَ كذلكَ (كانَ فيما ذكرتمْ خلافُ ما عليهِ اللغةُ ، والذي يدلُ عليهِ الاجماعُ على قولكَ : خمسةَ عشرَ والخمسةَ عشرَ و[4]) خمسةَ عشركَ كلهُ مبنيٌ أضفتهُ أو أدخلْتَ عليهِ اللامَ أو أفردتهُ ، وإذا كانَ كذلكَ فلا معنى لاثباتكمْ ذلكَ مانعاً من البناءِ معَ وجودِ البناءِ معهُ في جميعِ ما يُضافُ من المبنياتِ ، وما يدخلهُ الالفُ واللامُ . وقد أُجيبَ عن ذلكَ بأنَّ البناءَ فيهِ أصليٌ بسببٍ قويٍ ، والبناءُ ههنا عارضٌ لشبهٍ بعيدٍ فلا يلزمُ من منعِ المانعِ عمل[5] السببِ الضعيفِ منعهُ عملَ السببِ القوي ، وقرّروا ذلكَ

---

(1) (منْهُ) ساقطةٌ من ل .

(2) (الحكمُ) : ساقطةٌ من و .

(3) (هنا) : زيادةٌ عن و .

(4) ما بين القوسين : ساقطٌ من و ، وهو سهو .

(5) (عمل) ساقطة من ر .

بما تقرَّرَ من بناءِ لا رجلَ ، وإعرابِ لا غلامَ رجلٍ ، وقالوا : السببُ في المواضعِ كلِّها قويٌّ إلاَّ أنَّهُ اتفقَ في بعضِها[1] استمرارُهُ فكنَ البناءُ لازماً لملازمةِ سببِهِ واتفقَ في بعضِها انتفاؤُهُ في بعضِ[2] الصورِ فانتفى مسببُهُ ، ولا يُوصَفُ السببُ بالقوةِ والضعفِ لوجودِهِ تارةً وانتفائِهِ أُخرى ، كما لا يُوصَفُ بالقوةِ لكونِهِ دائماً ، وربَّ سببٍ قويٍّ يتفقُ وجودُهُ تارةً وعدمُهُ أُخرى ، وربَّ سببٍ ضعيفٍ يتفقُ إستمرارُهُ ودوامُهُ ، وقد ثبتَ أنَّ الاضافةَ لا تخلُّ بالبناءِ ولا تعارضُ السببَ الموجبَ لهُ بما ذكرناهُ من أنَّ كلَّ مبنيٍّ يصحُّ دخولُ ذلكَ عليهِ غيرَ حملِ النزاعِ ، وما ذكرتموهُ من أنَّهُ ضعيفٌ أيضاً من جهةِ كونِ الشبهِ بعيداً ليسَ بمستقيمٍ فانا نعلمُ أنَّ أسماءَ الاشارةِ مشبهةٌ بما لا تمكّنَ لهُ بوجهٍ بعيدٍ ، ومعَ ذلكَ فانَّ الاضافةَ لا تخلُّ ببنائِها بدليلِ وجوبِ ذلكَ في قولكَ : رأيتُ[3] غلامَ هؤلاءِ ، وما ذكروهُ من الأصلِ في لا غلامَ ولا غلامَ رجلٍ ، ليسَ المانعُ عندَنا ذلكَ ، بلْ المانعُ أمرٌ آخرُ ، وهو أنَّهُ لو بُني لأدَّى الى امتزاجِ ثلاثِ كلماتٍ ، وهم لا يفعلونَ ذلكَ ، فانْ زعمَ زاعمٌ أنَّهُ كذلكَ في يا غلامَ زيدٍ لم يستقمْ لهُ ذلكَ لِما في (لا) من معنى ما بُنِيَ لهُ رجلٌ وهو إضمارُ الحرفِ فيهِ بخلافِ يا غلامَ زيدٍ ، فانَّهُ لا يحتاجُ الى (يا) في ذلكَ ، ويدلكَ على ذلكَ جوازُ حذفِ « يا » وامتناعُ حذفِ « لا » ، وأيضاً ممّا يضعفه إنَّ لا غلامَ السببُ فيهِ تضمّنُهُ معنى الحرفِ ، وهو أقوى الأسبابِ فبطلَ أنْ يقالَ إنَّ سببَ البناءِ ضعيفٌ ، فلذلكَ قابلتهُ الاضافةُ . وأُجيبِ

(١) في ر (الصورة) ، وهو خطأ .
(٢) (في بعض الصور) ساقطة من ر .
(٣) (رأيتُ) : ساقطة من ر .

بأنَّ المعنى بضعفه كونه بُني في هذا الموضع خاصة ، ولم يثبت مثل ذلك في لغتهم في المضاف ، وما ذكرتموه مبني بالاصالة في كل موضع ، وما ذكرتموه من (غلام هؤلاء) لا يفيد ، فإنَّ الكلام في المضاف لا في الثاني ، وما ذكرتموه في لا غلام[1] من التركيب بعيد مع أنَّه مستغنى عنه بتضمن الحرف ، وما ذكرتموه[2] من أنه امتنع في (غلام رجل) من التركيب[3] ، كراهة تركيب ثلاث كلمات مردود على مذهبهم بمثل لا رجل ظريف ببنائهما معاً ، وهو واضح في أنَّهم لم يركّبوا إلاَّ مع رجل ، وإذا لم يركّبوا بطل ما ذكرتموه وتعين ما ذكرناه ، والأمر في ذلك كله قريب .

وقول الفراء : إنَّما أرادت العرب يَا زَيْدَهُ ثم حذفته[4] ؛ وهو كالمضاف فكان كقبل وبعد ، ولمَّا قام الاسم الثاني مقام الزيادة نصبته ، إذ ليس بمنصوب بفعل ولا أداة ، إذ لو كان بفعل لصحت منه الحال ضعيف ، وامتنعت الحال ؛ لأنَّ المعنى دعاؤه على كلّ حال ، وقول الخليل[5] : إنَّما نصبُوا المضاف كما نصبُوا (قبلك) حين طال ورفعُوا المفرد كقبل وبعد أضعف .

وقول الكسائي : رفعوا المفرد بغير تنوين فرقاً بينه وبين المرفوع بعامل صريح ، ونصبوا المضاف حملاً له على أكثر الكلام[6] للفرق بينه وبين المفرد أضعف ، والاتفاق على أنَّه إذا اضطر

---

(1) في و : (معَ) ، وهو تحريف .
(2) في و : (في) ، وهو تحريف .
(3) (من التركيب) ليس في ل .
(4) انظر الانصاف ٣٢٣/١ .
(5) الكتاب ٣٠٣/١ .
(6) انظر الانصاف ٣٢٣/١ .

الشاعرُ في المفردِ نوّنه . وقالَ الخليلُ [٣٢ و] وسيبويه والمازنيُّ : مضموماً[1] ، وقالَ عيسى بن عمر[2] ، ويونس[3] : منصوباً ، ردّاً له في الأصلِ[4] . وأنشدَ سيبويه[5] :

٨٦- سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا
وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ

---

(١) في الكتاب قال الخليلُ : أمّا العربُ فأكثرُ ما رأيناهم يقولون : يا زيدُ والنضرُ ١/٣٠٥ ، وقال المبرد في المقتضب : أمّا الخليلُ وسيبويه والمازني فيختارونَ الرفعَ ٤/٢١٢ .

(٢) (أبو عمر) : في و ، وهو خطأ .

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، البصري ، أخذَ عن أبي عمرو بن العلاء وسمع من العرب ، وأخذ عنهُ سيبويه والكسائي والفراء ، توفي سنة ١٨٣هـ ، أخبار النحويين البصريين ص٣٣ ، مراتب النحويين ص٢١ ، نزهة الباء ص٣١ ، بغية الوعاة ٢/٣٦٥ .

(٤) قال المبرد : وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارونَ النصبَ وهي القراءة العامة . المقتضب ٤/٢١٢ .

(٥) البيت للاحوص – محمد بن عبدالله بن عاصم – يخاطب رجلاً اسمه مطر ، الكتاب ١/٣١٣ ، المقتضب ٢/٣٤٣ ، الانصاف ١/٣١١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٨ ، شرح شواهد الشافية ٤/٣٥ ، المغني ٢/٣٤٣ ، ابن عقيل ٢/٢٠٥ ، الخزانة ١/٢٩٤ ، العيني ١/١٠٨ ، اصلاح الخلل ١١٣ .

فقالَ : لم يُسْمَعْ من العربِ من يقولُ : يا مَطَـراً[1] . واستدلَ الناصبُ بقولِهِ[2] :

٧٨ فيَا راكِباً إمّـا عَرَضْتَ فبلِّغَنْ
نَدامايَ مِنْ نَجْرانَ أنْ لا تَلاقِيـا

وقد صرّحَ الفراءُ والكسائيُّ : بتجويزِ يا رجلاً[3] راكبـاً لمعيّـن جعلوهُ من المشبهِ بالمضافِ ، ومن ثمَّ أجازَ يا راكباً لمعيَّن ، وفي كلامِ سيبويه ما يشعرُ بجوازهِ وفيهِ اشكالٌ[4] ، فانّهُ يستلزمُ جوازَ لا رجلاً راكباً . وأمّا نحوَ[5] :

٨٨ـ أيَا شاعِراً لا شاعِرَ اليَوْمَ مِثْلَهُ

(١) الكتاب ١/٣١٣ .

(٢) البيتُ من قصيدةٍ لعبدِ يغوث الحارثي في المفضليات مستنجدا باحبته حينما وقع في الأسر ، والشاهد في البيت نصب راكبا لأنه منادى منكر ، الكتـاب ١/٣١٢ ، المقتضب ٤/٢٠٤ ، المفصل ص ٢١ ، شرح المفضليات ٣١٥ ، الجمل ص ١٥٨ ، ابن عقيل ٢/٢٠٢ ، الخزانة ١/٣١٣ ، امالى ابن الحاجب ١٥٣ و .

(٣) الخزانة ١/٣١٣ .

(٤) الكتاب ١/٣١٢ .

(٥) البيتُ من قصيدةٍ للصلتان العبدي عـددُ أبياتهـا ثلاثـةٌ وعشرونَ بيتاً ذكرها البغدادي ، حكم فيها للفرزدق بالشـرف ولجرير بالشاعرية ، وعجـزه : (جَرِيرٌ ولـكنْ في كُلَيْبٍ تَواضُعُ) ، الكتاب ١/٣٢٨ ، المقتضب ٤/٢١٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٧٥ ، امالى القالى ٢/١٤١ ، الخزانة ١/٣٠٤ ، الصاحبي ١٤٩ .

ويا رجلاً يضربُ عمراً[1] باتفاق[2]، والفرقُ بينهُ وبينَ لا رجلَ يضربُ عمراً أنَّهُ في يا رجلاً تعذَّرَ جعلهُ منادًى مفرداً، لأنَّ يضربُ لا يصحُّ صفةً، ولا يجوزُ الحالُ بخلافِ لا رجلَ، وأيضاً فإنَّهُ قد ثبتَ جعلُ الاسمينِ في النفي كاسمٍ واحدٍ، بدليلِ لا رجلَ منطلقَ بالفتحِ فيهما .

وأمَّا الموضعُ الذي يُبنَى على الفتحِ فيهِ، فأنْ تدخلَ[3] ألفُ الاستغاثةِ، كقولكَ : يا زيداه، وهذهِ الألفُ تدلُّ على أنَّ الاسمَ مستغاثٌ بهِ كدلالةِ اللامِ في قولكَ : يا لزيدٍ ولذلكَ لا يُجْمَعُ بينهما فيُقالُ : يا لزيدا، ووجبَ البناءُ على الفتحِ ضرورةَ أنَّ الألفَ لا يكونُ ما قبلها إلاَّ مفتوحاً، وإلاَّ فالضمُّ بهِ واجبٌ لولا الالفُ، ألا ترى أنَّكَ لو حذفتها لوجبَ ضمُّها، ولم يحتجْ الى ذكرِ نحوِ يا هؤلاءِ ويا حذامِ، لأنَّهُ مبنيٌّ فلا يتغيرُ بالنداءِ ولا الى ذكرِ يا غلامي، كانَ معرباً أو مبنياً على القولينِ فيهِ .
وقالَ صاحبُ الكتابِ : تمثيلاً للمبني على الفتحِ[4]، « أو مندوباً كقولكَ : يا زيداه » وليسَ بمستقيمٍ لمَّا تقرَّرَ من أنَّ المندوبَ ليسَ بمنادًى فلا ينبغي أنْ نذكرَ حكمَهُ في بابِ المنادَى وإنْ وفقَ بعضُ ألفاظهِ لفظَ المنادَى، ولذلكَ ذكرَ المندوبَ على حيالهِ في فصلٍ برأسهِ، فالتمثيلُ بما ذكرناهُ هو الوجهُ .

---

(1) في و : (زيدا)، وما اثبتناه احسن .

(2) في ل، ش، س : (باتفاق) وهو تحريف .

(3) في و، ب : (الالف)، وهو خطأ .

(4) في ل : (الضم)، وهو تصحيف .

(فصل) قوله : توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حُمِلت على لفظه ومحله .

قال الشيخ رحمه الله : ذكر توابع المنادى الموصوف بالصفة المذكورة في باب النداء ، وإن كان للتوابع باب مفرد فكان حقها أن تذكر فيه ، لأن ما[1] ذكره منها مخالف لحكم التوابع باعتبار النداء فكان ذكره في باب النداء أولى ؛ لأنه من آثاره في التحقيق . فقال : « توابع المنادى المضموم » احترازاً من المنادى المنصوب فإن تابعه على قياس باب التوابع[2] . وقال : غير المبهم احترازاً من المبهم فإنه لا يكون فيه ما ذكره من الحكمين على المختار كقولك : يا أيها الرجل وأيهذا الرجل ، ولو لم يحترز منه لكان داخلاً في أن تابعه يجوز فيه الوجهان ، وليس كذلك إلا عند[3] بعض النحويين ، وليس بالجيد وسيأتي ذكره .

وقوله : إذا أفردت تقييد للتوابع ، فإنها قد تكون مفردة ، وقد تكون مضافة ، والحكم الذي ذكره مختص بالمفرد ، ولذلك وجب تقييدها به[4] ، قال « حُمِلت على لفظه ومحله » فذكر الحكم الذي يكون لهذه التوابع المخصوصة ، أمّا حملها على محلها

---

(١) في ل : (ما ذكرناه) ، وهو خطأ .

(٢) في ل : زيادة حوالي أربعة أسطر على بقية النسخ . وهي من الامالي انظر ص١٤٦ .

(٣) في ل : ذكر حوالي ثلاثة أسطر . وهي من الامالي . انظر ص ١٤٦ .

(٤) في ل : ذكر حوالي أربعة أسطر . وقد أخذها الناسخ من الامالي ص ١٤٦ .

فهو القياس لأنه مفعول منصوب المحل فوجب أن يكون تابعه منصوباً كجميع[1] المبنيات ، كقولك : ضربت هؤلاء الرجال لا يجوز غير ذلك[2] ، وأمّا حملها على لفظه فلأنه لمّا كان فيه البناء عارضاً أشبه الاعراب في عروضه ، وأشبه موجبه عامل الاعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة المشبّهة بحركة الاعراب في متبوعه ، لأنهم لمّا شبّهوا موجب هذه الحركة بالعامل لشبهها بحركة الاعراب في متبوعه ، أجروا التوابع مجرى توابع المعرب ، فكان حكم ذلك المشبهة بالعامل في الانسحاب على التابع حكم العامل المحقق في الانسحاب على التابع ، كما شبهت الحركة في يا زيد بحركة جاء زيد شبه الموجب لها وهو « يا » في (يا زيد) بالموجب لها في (زيد) ، فكذلك شبّهوا التابع في يا زيد العاقل بالتابع المعرب المحقق في (جاء زيد العاقل) ، وهو من مشكلات أبواب النحو من حيث كان تابعاً [٣٢ ظ] معرباً أُعرب بحركة متبوعه المبني مع استحقاقه إعراباً مخالفاً له وإيضاحه بما ذكرناه فانّما لم يلزم أنّ الرفع في العاقل على هو العاقل ، وإن كان وجهاً مستقيماً لما ثبت في يا تميم[3] أجمعون فعلم جواز الرفع فيه على الاتباع ، ووقع الاتفاق على أنّ هذه التوابع معربة[4] ، وإن كانت على لفظ المتبوع المبني لعدم الموجب للبناء فيها فلم يختلف لذلك في إعرابها .

---

(١) في و ت ، : (لجميع) وهو تحريف .

(٢) في ل : زيادة على بقية النسخ حوالى تسعة أسطر ، اخذت من الامالي ص١٤٦ .

(٣) في س (تهم) وهو تحريف .

(٤) (معرفة) : في و ، وهو تحريف .

ووجهُ ما تقدَّمَ ذكرُه من التشبيهِ المذكورِ ، والفرقُ بينَه وبينَ المتبوعِ هو أنَّ المتبوعَ وُجِدتْ فيه علةُ[1] البناءِ فوجب بناؤُه ، والتابعُ لم توجد[2] فيه فلم يجزْ بناؤُه ، ولا يلزمُ من بناءِ المتبوعِ بناءَ التابعِ إذا فُقِدَتْ علَّةُ البناءِ منه . ألا ترى أنَّك تقولُ : جاءني هذا العاقلُ فيكونُ المتبوعُ مبنياً لوجودِ علَّةِ البناءِ فيه والتابعُ معرباً لفقدانِ العلَّةِ باتفاقٍ ، وإنْ كانَ هو في المعنى المشارُ إليه ، فكذلكَ إذا قلتَ : يا زيدُ الطويلُ بُنِيَ زيدٌ لكونه واقعاً موقعَ المضمرِ المخاطبِ باعتبارِ ما ذكرناهُ ، ولم يبنِ الطويل لأنَّهُ لم يردْ ذلكَ الورودَ ، وإنَّما قصدَ به التوضيحَ[3] والتبيينَ ، كما في قولكَ : جاءني هذا العاقلُ ، ولا اعتبارُ بكونه هو الذاتُ المنادَاةُ في المعنى كما لا اعتبارَ بمثلِ ذلكَ في الطويلِ في قولكَ : هذا الطويل[4]؛ لأنَّ هذه الصفاتِ لم يقصدْ بها قصدَ الذاتِ ، فتكونُ واقعةً ذلكَ الموقعَ ، وإنما قصدَ بها المعاني خاصةً ولذلكَ خرجتْ عن المعنى الموجبِ للبناءِ في متبوعاتها ، وقد اعتُرِضَ على ذلكَ بأنَّهم قد بنوا الصفةَ لبناءِ موصوفِها في قولكَ : لا رجلَ ضاربَ في الدارِ ، فلم لا تكونُ هذه الصفةُ أيضاً مبنيةً بناءَ ضاربِ في قولكَ : لا رجلَ ضاربَ في الدارِ ، وفرَّقَ بينهما بأنَّ المرادَ هنا نفيُ رجلٍ على هذه الصفةِ لا نفي رجلٍ مطلقاً فلم ينْتَفِ رجلٌ مطلقاً[5] أولاً ثمَّ وُصِفَ وإنَّما نُفِيَ رجلٌ موصوفٌ بهذه الصفةِ ، فصارا بهذا الاعتبارِ كأنَّهما شيءٌ واحدٌ ، لأنَّ النفيَ لهما جميعاً بخلافِ يا زيدُ الطويلُ ، فإنَّهُ قد تمَّ النداءُ في قولكَ : يا زيدُ ، ولو قلتَ : ثمَّ

---

(1) في و : (العلة) وهو خطأ .
(2) (لم توجد فيه) مكرّر في و ، وهو سهو .
(3) في ب : (التبيينَ والتوضيحَ) .
(4) في ر : (هذه الضفات) ، وهو خطأ .
(5) (فلم ينتفَ رجلٌ مطلقاً) : ساقطة من ل .

لا رجلَ هو المقصودُ لاختلفَ المعنى ، ألا ترى أنَّ نفيَ رجلٍ ضاربٍ لا يلزمُ منهُ نفيَ رجلٍ مطلقاً فيختلُ المعنى عند تقديرك أنَّ النفي داخلٌ على رجلٍ مطلقاً ثمَّ تصفهُ فيصيرُ معمماً مخصصاً ، وهو باطلٌ بخلافِ قولكَ : يا زيدُ الطويلُ[1] فانَّكَ تعلمُ أنَّ المنادَى (زيدٌ) ولا يختلفُ المعنى بانضمامِ الطويلِ اليه وحذفهُ في كونهِ هو المنادَى حتَّى يصحَّ تقديرهُ جزءٌ معَهُ . فانْ قلتَ فَمَا ذكرتَ من المعنى يمكنُ مثلهُ في مثلِ قولِهم :

أَيَا شَاعِراً لا شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلَهُ
جَرِيرٌ ولكِنْ في كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ ٨٨

وشبههُ من المنادَى الموصوفِ على هذا النحو ؟ لأنَّهُ لم يقصدِ الى النداءِ أولاً ، ثمَّ يُوصَفُ بعدَ تمامهِ ، وإنَّما قصدَ الى نداءٍ محققٍ بالوصفِ قبلَ النداءِ فصارتِ الصفةُ والموصوفُ في قصدِ المنادَى مثلها في قصدِ النافي في قولكَ : رجلَ ضاربَ في الدارِ . فالجوابُ أنَّ الارتباطَ فيهما حاصلٌ مثلهُ فيما تقدَّمَ إلاَّ أنَّهُ بالطولِ فاتَ الموجبُ للبناءِ فوجبَ الاعرابُ ، لأنَّ المنادَى إذا كانَ مضافاً أو طويلاً وجبَ إعرابهُ لفواتِ علَّةِ البناءِ ، فتفقَ أنَّ هذا الربطَ الحاصلَ لزِمَ منهُ فواتُ علَّةِ البناءِ فوجبَ إعرابهُ ، ولو كانتْ علَّةُ البناءِ قائمةً لوجبَ البناءُ فيهما لما ذكرتهُ حتَّى أنَّهُ لو لم يبنَ لكانَ نقضاً مبطلاً لما ذكرناهُ ، ويتخيَّلُ في جوابٍ عنهُ . فانْ قيلَ لو كانت الصفةُ توجبُ طولاً للمنادَى لوجبَ نصبُ مثلِ قولكَ : يا رجلُ إذا وَصفَ بالجملةِ ، وليسَ كذلكَ . وأُجيبَ بالتزامه كما تقدَّمَ وبالفرقِ بينَ ما وُصفَ بالمفردِ وبينَ ما وُصفَ

---

(1) في ل : زيادة حوالى ثلاثة أسطر .

بالجملة ، لأنَّهُ إذا وُصِفَ بالمفرد أمكنَ تمامُ الاول دونه وعُرِفَ الثاني وجُعِلَ وصفاً لهُ ، وإذا كانَ جملةً لم يستقمْ إلاَّ أنْ تكونَ من تمته ، لأنَّهُ لو قُدِّرَ استقلالُ الاول دونه وُصِفَت المعرفةُ بالجملة التي هي نكرةٌ ، وهو باطلٌ . والخليلُ وسيبويه يختاران في باب يا زيدُ والحارثُ الرفعَ [٣٣ و] ، وأبو عَمرو ويونس يختاران النصبَ ، وأبو العباس إنْ كانت اللامُ كلامِ الحسَنِ فكالخليل وإلاَّ كأبي عَمرو(١) . ثمَّ مثَّلَ بالتوابعِ التي أرادها ثمَّ استثنى البدلَ ونحو زيدٍ وعمروٍ من باب المعطوفاتِ .

(وقولهُ : ونحو زيدٍ وعمروٍ من المعطوفاتِ)(٢) ، يعني به كلَّ معطوفٍ أمكنَ أنْ يدخلَ عليه حرفُ النداء ، وإنَّما اختص بابُ البدلِ وهذا النوعُ من المعطوفات بذلكَ ، لأنَّ البدلَ في حكمِ تكرارِ العاملِ فكانَ كأنَّهُ موجودٌ في الثاني فأُجري مجرى المستقلِ بنفسه إنْ قلنا : إنَّ البدلَ يخالفُ التوابعَ في حكمِ تكرير العاملِ ، وإنْ قلنا : إنَّهُ مثلها فإنَّما خالفها في ذلكَ لأنَّهُ المقصودُ بالذكرِ ، والاولُ كالتوطئةِ لهُ فكرهوا أنْ يجعلوا ما هو المقصودُ غيرَ محكومٍ لهُ بحكمِ المقصودِ ، ويجعلوا غيرَ المقصودِ محكوماً لهُ بحكمِ المقصودِ مع كونه أولى في الدلالة على الغرضِ ، وأمَّا المعطوفُ المخصوصُ بما ذُكِرَ ، فلأنَّ حرفَ العطفِ كالقائمِ مقامَ العاملِ فصار بمنزلته ، فكأنَّهُ مذكورٌ ، فجعلَ حكمَهُ حكمَ المذكورِ معَهُ ، أو لأنَّ المعطوفَ والمعطوفَ عليه بالواوِ وأخواتها في المعنى مشتركانِ متساويانِ فكرهوا أنْ يجعلوا لأحدِ المتساويينِ شأناً ليسَ لمساويهِ ، وهذا ثابتٌ في الواوِ ، والفاءِ ، وثمَّ ، وحتَّى ، ثمَّ

---

(١) انظر المقتضب ٤/٢١٢ ـ ٢١٣ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٣٠ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

أُجْرِيَتْ بقيتها مجراها لكونها من بابٍ واحدٍ ، ثمَّ مثَّلَ في البدلِ بقوله : يا زيدُ زيدٍ ، وليسَ بمستقيمٍ ، وقد مثَّلَ بهِ أبو علي الفارسي[1] ، وهذا إنَّما هو من بابِ التأكيدِ اللفظي (والأَوْلى أنْ يمثَّلَ بغيرهِ ، فيقالُ يا رجلُ زيدُ أو يا زيدُ عمرُو على تقديرِ أنْ يكونا اسمين لهُ ، فإنْ قلتَ : فإذا كانا من بابِ التأكيدِ اللفظي بطلَ)[2] أنْ يكون التوابعُ غيرَ البدلِ ، ونحو زيدٍ وعمروٍ معربة لفظاً ومحلاً فإنَّ هذا مبنيٌّ ، فالجوابُ أنَّا لم نقصدْ بالتأكيدِ المتقدِّمِ إلاَّ التأكيدَ المعنوي لا التأكيدَ اللفظي ، وأمَّا التأكيدُ اللفظي فقد عُلِمَ أنَّ حكمَهُ حكمُ الأوَّلِ حتَّى كأنَّه هو ، ألا ترى أنَّك تقولُ : يا زيدَ زيدَ اليعملات فتأتي به على هذه الصفة فكذلكَ ههنا ، ولو بيَّنَ ذلكَ واستثناه[3] معَ البدلِ ونحو زيدٍ وعمروٍ ، لكانَ أنفى للَّبْسِ وأبْيَنَ للحكمِ فيهِ .

ثمَّ ذكرَ القسمَ الآخرَ من التوابعِ للمنادَى المقيَّدِ المذكورِ أولاً ، وهو المضافُ فقالَ : وإذا أُضيفَتْ فالنصبُ ، وإنَّما نُصِبَتْ ؛ لأنَّ متبوعَها منصوبٌ وإنَّما وجبَ النصبُ ولم يجزْ الاجراءُ على اللفظِ كالتوابعِ المفردةِ ؛ لأنَّها جازَ ذلكَ فيها إجراءً مجرى منادَى[4] انسحبَ حكمُ حرفِ النداءِ عليهِ تقديراً وتشبيهاً لهُ بعواملِ الاعرابِ ، ومعلومٌ أنَّهُ لو قُدِّرَ منسحباً عليها كانتْ حركتُها حركةَ المتبوعِ فلمَّا شُبِّهَ بعاملِ الاعرابِ جُعِلَتْ حركتهُ الاعرابيةُ حركتهُ التي كانتْ تكونُ[5] له لو باشرهُ هذا

(١) انظر الايضاح العضدى ص٢٣١ .
(٢) ما بين القوسين : ساقطٌ من ل .
(٣) في ش ، س ، ت : (لاستثنى) ، وهو تحريف .
(٤) في و : (المنادى) ، ولا يستقيم معه الكلام .
(٥) في و : (يكون) وهو تصحيف .

المفرد عاملاً ، وإذا كان مضافاً لم يكن ذلك فيه ، ووجب له النصب على كل تقدير ، إذ تقديره على أصل التوابع للمبنيات يوجب نصبه وتقديره على أنه منسحب عليه حكم ما شبه بالعامل يوجب له أيضاً النصب ، إذ المضاف إذا قدر عليه حرف النداء ، لا يكون إلا منصوباً فوجب له النصب على تقديره . ثم مثّل بالتوابع المتقدمة ، وما استثنى ههنا بدل ولا غيره لأنه إذا وجب النصب في غير البدل ، ونحو زيد وعمرو من المعطوفات إذا كانت مضافة مع كونها كان يجوز فيها الرفع إذا كانت مفردة ، فلا يجب النصب في البدل ، ونحو زيد وعمرو إذا كان مضافاً مع كونه كان في حكم المنادى ، إذا كان مفرداً من طريق الاولى ، وتمام قوله (١) :

٨٩- أَزَيدُ أَخَا وَرْقاءَ إنْ كُنْتَ ثَائِراً

فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ

ومثّل بقولهم : يا تميمُ كلكم أو كلهم ، وأتى بحرف الخطاب فجعله مخاطباً تارة وغائباً أخرى ، لأنه باعتبار المعنى مخاطب ، فجاز الاتيان بضمير الخطاب لذلك (وباعتبار اللفظ هو ظاهر كالغائب فجاز الاتيان بضمير الغائب لذلك)(٢) وهو أصل مطّرد في كل مكان له جهتان من حيث المعنى واللفظ ، كقولك : أنت

---

(١) البيت لا يعرف قائله ، والشاهد فيه نصب (أخا) على محل زيد ، ورقاء : حيّ من قيس ، الثائر : الذي يطلب بدمه ، أحناء : جوانب ، لكتاب ٣٠٣/١ ، ابن يعيش ٤/٢ ، المفصل ص ٢٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ر .

الذي فعلتَ كَذا ، وأنْتَ الذي فعلَ كَذا ، والاعتبارُ بالمعنى أقوى إذا كانا في حكمِ الجزءِ الواحدِ لأنَّهُ المقصودُ [٤٣ ظ] ، واللفظُ متوسَّلٌ بهِ اليهِ في التحقيقِ فكانَ الوفاءُ بالاهمِ أولى ، ولذلكَ كانَ قولهم : يا تميمُ كُلُّكُمْ أولى ، فانْ قلتَ : ينبغي على هذا أنْ يكونَ أنْتَ الذي فعلتَ كَذا من أنْتَ الذي فعلَ كَذا ، والأمرُ بخلافهِ فانَّهم لم يختلفوا في أنَّهُ ضعيفٌ . فالجوابُ أنَّ هذا[1] جزءٌ مستقلٌ ، وأنْتَ جزءٌ آخرُ مستقلٌ ، وليسَ كذلكَ يا تميمُ كُلُّكُمْ فانَّهُ توكيدٌ لهُ وهما جميعاً كجزءٍ واحدٍ فصارَ هذا كالغائبِ لفظاً ومعنى باعتبارهِ في نفسه لأنَّهُ مستقلٌ[2] . فانْ قُلتَ فلو قدرتهُ تتمةً للاول لا أنْ يكونَ جزءاً وجبَ فيهِ على هذا ما وجبَ في يا تميمُ كُلُّكُمْ من اختيارِ الخطابِ . قلتُ لو أمكنَ ذلكَ لكانَ ولكنَّهُ لا يمكنُ فانَّهُ لا يصلحُ المضمرُ المخاطبُ أنْ يكونَ موصوفاً ولا مبدلاً منهُ بدلَ الكلِّ وليسَ بمعطوفٍ ولا مؤكدٍ فبطلَ جميعُ التوابعِ فيهِ فلم يبقَ إلاَّ أنْ يكونَ مستقلاً فمن ثمَّ جاءتِ المخالفةُ بينهُ وبينَ يا تميمُ كُلُّكُمْ .

قالَ صاحبُ الكتابِ رحمهُ اللهُ : والوصفُ بابنٍ وابنةٍ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ : وإنَّما ابنُ وابنةُ حكمهُ في نفسهِ واحدٌ ، وإنَّما يوجبُ حكماً فيما قبلهُ إذا وقعا بينَ علمينِ صفةً ، والحكمُ هو تخفيفهُ وعلتهُ كثرتهُ في اللفظِ والاستعمالِ . أمَّا اللفظُ فلأنَّهُ كلماتٌ متعددةٌ في حكمِ كلمةٍ واحدةٍ ، وأمَّا

---

(١) في س ، ب : (الذي) ، وهو خطأ .
(٢) (مستقل) ساقطة من ل .

الاستعمالُ فلأنَّ الاتيانَ بابنٍ مضافاً الى العلمِ صفةً أكثرُ من مجيئه مضافاً الى غيره فلمَّا كثرَ من هذين الوجهين خففوهُ بابدالِ الضمة فتحةً ، وتحقيقُ (الخفة من وجهين : أحدهما أنَّ الفتحةَ أخفُّ من الضمة في نفسها ، والآخرُ أنَّ فيها إتباعاً ، والاتباعُ أخفُّ من مخالفة)[١] الحركاتِ ، والصحيحُ إنَّ حركةَ زيدِ بنَ عمروٍ حركةُ بناء ، وحركةَ ابنٍ على حالها . وزعمَ قومٌ أنَّهما حركتا بناءٍ ؛ كأنَّهُ (لما كَثُرَ صارَ عندهم كالكلمةِ الواحدةِ كخمسةَ عشرَ . وزعمَ قومٌ أنَّهما حركتا اعرابٍ كأنَّهُ لما كثرَ ذلكَ معهُ صارَ كأنَّه قيلَ)[٢] يا زيد عمروٍ ، ولمَّا ذكرَ حكماً تخفيفاً عندَ وقوعِ ابنَ بينَ علمينِ في المنادَى ، ذكرَ أيضاً حكماً تخفيفاً أوجبَ وقوعُ ابنَ بين علمينِ صفةً في غيرِ المنادَى ، وهو حذفُ التنوينِ ، ولعلَّة[٣] ما تقدَّمَ إلاَّ أنَّ الحكمَ ههنا حذفُ التنوينَ ، والحكمُ ثمَّ الفتحُ ، وشرطُ وجودِ الامرينِ جميعاً بأنْ يكونَ صفةً واقعةً بينَ علمينِ حتَّى لو انتفيا أو أحدهما لم يُخفَّفْ . فمثال انتفائهما قولكَ : زيدٌ ابنُ أخي ، ومثالُ إنتفاء الصفة قولكَ : زيدٌ ابنُ عمرو فهذا وإنْ كانَ واقعاً بينَ علمينِ إلاَّ أنَّهُ ليسَ بصفةٍ ، ومثالُ كونه صفةً وليسَ واقعاً بينَ علمينِ قولكَ : جاءني زيدٌ ابنُ أخي ، فهذا وإنْ كانَ صفةً فليسَ بينَ علمينِ ، ومثالُ حصول الشرطينِ قولكَ : جاءني زيدُ بنُ عمرو ، فيجبُ التخفيفُ لوجودِ الشرطينِ إلاَّ في ضرورةِ الشعر كقولهِ[٤] :

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من ر .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من ر .

(٣) في ل : (فيه) .

(٤) البيتُ من ارجوزةٍ للاغلب العجلي ، وروايةُ اللسان « كريمةٌ أخوالها والعَصَبَةْ » ورواية الشنتمري (كأنَّها خليةُ سيفٍ مُذهَبَة)، الكتاب ١٤٨/٢ ، المقتضب ٣١٥/٢، الخصائص=

٩٠ـ جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابْنِ ثَعْلَبَهْ
قَبَّــاءُ ذَاتُ سُــرَّةٍ مُقَعَّبَــهْ

وزعمَ قومٌ أنَّ (ابنِ ثعلبةَ) بدلٌ ، وقصدهُ أنْ يخرجهُ عن الشذوذِ ، وهو بعيدٌ لأنَّ المعنى على الوصفِ كغيرهِ ، وأيضاً فإنْ خرجَ عن الشذوذِ باعتبارِ التنوينِ لم يخرجْ باعتبارِ استعمالِ ابن بدلاً ، وظاهرُ كلامهِ يدلُّ على تحتمِ الفتحِ في المنادى إذا وقعَ ابنُ بعدهُ بينَ علمينِ وعليهِ بعضُ النحويينَ ، والصوابُ أنَّهُ ليسَ بمحتمٍ فيكونُ تركَ ذكرَهُ ، إمَّا لأنَّ هذا هو الأفصحُ ، وإمَّا لأنَّ ذلكَ كالمعلومِ . وأنشدَ سيبويه للعجاج[1] :

٩١ـ يَا عُمَرَ بنَ مَعْمَرٍ لاَ مُنْتَظَرْ

بالفتحِ ، ورُوِيَ قولهُ[2] :

٩٢ـ يَا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجَارُودْ

على الوجهينِ .

= ٢/٤٩١، ابن يعيش ٢/٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦١، المغني ٢/٦٤٤ ، المفصل ٢٢ ، الخزانة ١/٣٣٢ ، اللسان مادة (ثعلب) ، شرح ابيات سيبويه للنحاس ص٢٤٨ .

(١) وصدره : (مَنْ شَاهَدَ الأَمْصارَ مِن حَيَّي مُضَر) وعمر ابن معمر : هو عمر بن عبدالله بن معمر القرشي والى البصرة ، وكانَ العجاجُ يحثهُ على قتال الخوارج ، والبيت من قصيدةٍ مطولةٍ وردتْ في ديوانه ١/٧١ ، الكتاب ١/٣١٤ .

(٢) الكلامُ من ارجوزةٍ لرؤبة بن العجاج وعجزه: (أَنْتَ الجَوادُ ابنُ الجوادِ المَحْمُودْ) مدح بها (حكمُ) وهو من أولادِ المنذر بن الجارود كان والياً على البصرة من قبل عبدالملك بن مروان ، وهو غير منسوب في الكتاب ١/٣١٣ ، المقتضب ٤/٢٣٢، الاشموني ٣/١٤٣ ومنسوب لرؤبة في مجاز القرآن ١/٣٩٨ ، الصحاح (سردق) ، الديوان ص١٧٢ .

(فصل) قوله : والمنادى المبهم شيئان ، أيُّ واسم الاشارة الى آخره .

قال الشيخ رحمه الله : يجب في تابع المنادى المبهم الرفع عند المحققين من النحويين . وأجاز المازني[1] النصب قياساً[2] وليس بشيء ، وتوهم بعضهم الفرق بين يا أيُّها الرجلُ ، ويا هذا الرجلُ ، لجواز يا هذا فأجاز في يا هذا الرجل الوجهين ، فان أراد جواز النصب بتقدير أعني فمستقيم ، وأن أراد جوازه على الاتباع فليس بشيء ، وإنّما وجب الرفع لأنّه لمّا رأوه هو المنادى في المعنى وما قبله وصلة لذكره جعلوا حركته الاعرابية بحركته التي كانت تكون له لو كان مباشراً بالنداء تنبيهاً على أنّه هو المنادى في المعنى ، وعلى ذلك لا يستقيم قياسه على يا زيدُ الطويلُ [٣٤ و] لظهور الفرق بينهما بما ذكرناه . الوجه الآخر أن يقال لمّا كانت صفة المبهم مع المبهم كالشيء الواحد بخلاف صفة غير المبهم بدليل جواز مررت بزيد في الدار الكريم ، وامتناع مررت بهذا في الدار الكريم ، صار الرجل في قولك : يا أيُّها الرجل كأنّه منتهى الاسم فجعلوا حركته الاعرابية التي تكون له لو كان منتهى الاسم حقيقة .

قال : « واسم الاشارة لا يوصف إلاّ بما فيه الالف واللام » . وإنّما كان كذلك : لأنّ وصف اسم الاشارة أصله أن يكون بأسماء الاجناس ؛ لأنّه مبهم الذات فكان وصفه بما يدل على ذاتياته أولاً هو الوجه ؛ لأنّ الوصف بالمعاني الخارجية فرع

---

(١) في ل : (بعضهم) ، وهو خطأ .

(٢) انظر شرح الاشموني على الالفية ٣/١٥٠ .

على معرفةِ الذاتِ ، ولذلكَ كانَ المبهمُ مبتدأً بصحةِ الوصفيةِ بأسماءِ الاجناسِ دونَ غيره لما فيهِ من الابهامِ ، وإذا ثبتَ وصفه بأسماءِ الاجناسِ ، وهو معرفةٌ وجبَ تعريفها بالالفِ واللامِ .

وقولهُ : قالَ الشاعرُ[1] :

٩٣ـ يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ العَنْسِ
وَالرَّحْلِ وَالأَقْتَابِ وَالحِلْسِ

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ : أُورِدَ عليهِ أنَّهُ لا يستقيمُ رفعَ الضامرِ في المعنى ، لأنَّهُ عطفٌ على العنسِ ، قولهُ والرَّحْلُ والأقتَابِ ، فيصيرُ المعنى الضامرِ العنسِ والضامرِ الاقتابِ ، وهي لا تُوصَفُ بالضمورِ ، فإذَنْ ينبغي[2] يَا ذا الضامرِ بالخفضِ كما أنشدهُ الكوفيونَ[3] ، ويسقطُ الاستدلالُ ، لأنَّهُ يصيرُ من بابٍ آخرَ ليسَ من بابِ نداءِ المبهمِ . وأُجيبَ عنهُ بأمرينِ : أحدهما أنَّ الاستدلالَ بانشادِ هذا المصنفِ على انفرادهِ ، وإنْ كانَ غيرَ شاعرٍ متوقفٌ على ما رواهُ الثقاتُ مِمَّن لم يعلمْ ما تقدمهُ . والآخرُ

(١) البيت لخزر بن لوذان السدوسي ، العنس : الناقة الشديدة ، الضامر : المتغير ، والاقتاب : جمع قتب رحل صغير ، والحلس : كساء يجعل على ظهر الناقة ، الكتاب ١/٣٠٦ ، الخصائص ١/٣٢٩ ، المقتضب ٤/٢٢٣ ، ابن يعيش ٢/٨ ، المفصل ص٢٢ ، المقرب ١/١٧٩ ، أمالي الشجري ٢/٣٢٠ ، الخزانة ١/٣٢٩ .

(٢) في ل : (أَنْ يكونَ) .

(٣) انظر الخصائص ٣/٣٠٢ ، ٣٠٣ .

هو أنْ يكونَ (الرَّحْلِ) معطوفاً على (العنسِ)[1] على سبيلِ التجوزِ ؛ لأنَّ معنى (الضامرِ العنسِ) الذي ضعفَ أو بلي عنه فعطفَ (الرَّحْلِ) باعتبارِ المعنى كأنَّهُ قالَ : الذي ضعفَ أو بلي عنسهُ ورحلهُ ، وفي (الضامرِ العنسِ) إشكالٌ في وجوبِ رفعهِ مع كونهِ صفةً ، والصفةُ[2] المضافةُ تكونُ منصوبةً على ما تقررَ في أول المنادَى في الفصلِ الثاني . وأُجيبَ عنهُ بجوابين : أحدهما أنَّ (الضامرَ العنسَ) موصولٌ ، والموصولُ في حكمِ المفردِ ؛ لأنَّهُ كالمركبِ[3] فكأنَّهُ قالَ : الذي ضمرتْ عنسهُ ولو كانَ الذي ضمرتْ عنسهُ يقبلُ حركةً لم تكنْ إلاَّ رفعاً فكذلكَ ما كانَ مثلهُ . الآخرُ هو أنَّ الضامرَ العنسَ وقعَ صفةً لموصوفٍ[4] مفردٍ مرفوعٍ ؛ لأنَّ صفةَ اسمِ الاشارةِ لا تكونُ إلاَّ كذلكَ على ما تقدَّمَ فيجبُ أنْ يكونَ هذا الوصفُ معرباً باعرابهِ ، وإعرابهُ رَفعٌ ، فيجبُ أنْ يكونَ مرفوعاً ، والكلامُ على قولهِ يَا ذا المُخوِّفنا كالكلامِ في البيتِ المتقدمِ والاعتراضُ كالاعتراضِ والجوابُ كالجوابِ[5] وسببُ قولِ عبيد[6] :

٩٤ـ يا ذا المُخوِّفُنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ
حُجْرٍ تَمَنِّي صَاحِبِ الأَحْلامِ
لاَ تَبْكِنَا سَفَهاً ولاَ سَادَتَنَا
وَاجْعَلْ بُكَاءَكَ لابنِ أُمِّ قَطَامِ

---

(١) في و : (الاعنس) وهو خطأ .
(٢) (الصفة) : ساقطة من ر .
(٣) في ل : (كالمفردِ) ، وهو خطأ .
(٤) في ل : محذوف) .
(٥) في و : (الجوابُ) وهو تحريف .
(٦) البيتان لعبيد بن الأبرص من قصيدة يهجو بها امرأ القيس في ديوانه ص١٣٠ ، الكتاب ١/٣٠٧ ، الخزانة ١/٣٢١ .

أنَّ قومَ عبيد قتلوا أبا امرىء القيس حجراً وهــو ابنُ أُمِّ قطامِ ، فتوعدهمْ امرؤُ القيسَ ، فقالَ له ذلكَ وتمامه[1] : [2]

٩٥ـ ألا أيُّهذا الباخعُ الوَجْدُ نفسَهُ
لِشَيءٍ نَحتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقادِرُ

وجاءَ في الوجدِ الرفعُ على الفاعلِ والنصبُ على المفعولِ من أجلهِ ، وإذا أُجيزَ في مثلِ[3] :

٩٦ـ يا أيُّها الجاهلُ ذُو التَنزِّي

النصبُ فإنَّما هو على معنى الاتباعِ ؛ لأنَّ الجاهلَ يُرفَعُ على كل تقديرٍ .

قولُه : وقالوا : في غيرِ الصفةِ يا هذا زيدٌ وزيداً .

---

(١) في ش ، س ، ب (وتمام قولهِ)، الضميرُ يعودُ على الاعتراض.

(٢) البيت من قصيدةٍ لذي الرمة يمدح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الاشعري الباخعُ : المهلكُ ، الوجدُ : شدةُ الشوق، نحتهُ : صرفتهُ ، المقتضب ٢٥٩/٤ ، ابن يعيش ٧/٢ ، مجاز القرآن ٣٩٣/١ ، معجم مقاييس اللغة ٢٠٦/١ ، شرح الاشموني ١٥٢/٣ ، العيني ٢١٧/٤ ، اللسان مادة (نجع) ، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص٢٦٣ ، الامالي لابن الحاجب ١٦٦ .

(٣) وتمامهُ : (لا توعدَني حيَّةً بالنكزِ) ، التنزى : نزعُ الانسان الى الشر . النكزِ : لسع الحيةِ . الرجز لرؤبة بن العجاج ، الكتاب ٣٠٨/١ ، شرح الاشموني ١٥٢/٣ ، شواهد العيني على الاشموني ١٥٢/٣ .

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ : لا يخلو إمّا[1] أنْ يريدَ عطفَ البيانِ أو البدلَ ، فإنْ أُريدَ عطفُ البيانِ يجوزُ فيهِ الوجهانِ على اللفظِ وعلى المحلِّ أمّا اللفظُ فهو المفظُ التقديري ، وإن أُريدَ البدلُ فالضمُّ ليسَ إلاّ • وقولُه : يا هذا ذا الجمةِ ، على البدلِ لا غيرُ ، لأنَّهُ لا يصحُّ أنْ يكونَ توكيداً لا لفظاً ولا معنىً ، أمّا المعنى فبهي ألفاظٌ محفوظةٌ وليسَ هذا واحداً منها ، وأمّا اللفظُ فهو إعادةُ الاول بعينهِ ، وليسَ هذا كذلكَ ولا يصحُّ أنْ يكونَ عطفاً لا بياناً ولا نسقاً ، أمّا النسقُ فلعدمِ الحرفِ ، وأمّا البيانُ فانّهُ يكونُ بالاسماءِ الجوامدِ وهذا بمعنى المشتقِ ، ولا يصحُّ أنْ يكونَ صفةً ؛ لأنَّ أسماءَ الاشارة[2] لا توصفُ إلاّ بالألفِ واللامِ على ما تقدَّمَ فتعينَ أنْ تكونَ بدلَ كل من كلٍّ •

(فصل) قولُه : ولا ينادَى ما فيهِ الالفُ واللامُ إلاّ اللهُ وحدهُ •

قالَ الشيخُ : علَّلَ بعلتينِ : كلُّ واحدةٍ منهما جزءٌ واحدٌ[3] [٣٤ ظ] ، احداهما لزومها الكلمةَ والاخرى كونها بدلاً من المحذوفِ ، إذْ أصلُها الا لهُ فنُقلتْ حركةُ الهمزةِ الى اللامِ فصارَ اللاه فاجتمعَ المثلانِ فجازَ الادغامُ فصارَ اللهُ فصارت الالفُ واللامُ عوضاً من الهمزةِ ، ويُعلَّلُ أيضاً بأنَّهُ لو قيلَ يا أيُّها الله[4] أو يا هذا لأُطلِقَ لفظٌ لم يؤذنْ فيهِ ولم يستتمْ لهم في المعنى أنْ

---

(١) في و : (يكونُ) •
(٢) كذا في ل : ب، ت، ر، وهو الصحيح ، وفي الاصل و(الأجناس)•
(٣) في و : (جزء علة) •
(٤) (اللهُ) : ساقطةٌ من ل •

يشيروا الى ما تستحيل عليه الاشارة في التحقيق ، ولو قيل يالاه أو يا إله لغيّروا الاسم ولازالوا ما قصد به التعظيم .

قال صاحب الكتاب : قال[1] :

٩٧ـ مِنْ أجلكِ يا الّتي تيّمتِ قلبي
وأنتِ بخيلةٌ بالوصلِ عنّي

شاذٌ ؛ لأنّه ليس فيه الوجهان ، وإنّما حصل فيه وجهٌ واحدٌ ، وأمّا قول الشاعر[1] :

٩٨ـ فيا الغلامانِ اللّذان فرّا
إيّاكُما أنْ تكسبانا شرّا

فأكثرُ شذوذاً منه إذْ ليس فيه وجهٌ منهما لا لزومَ ولا عوضَ .

(فصل) قوله : وإذا كُرِّرَ المنادى في غيرِ حالِ الاضافةِ الى آخرهِ .

---

(١) البيتُ لم يعرف قائله ، ورواية سيبويه (بالودّ) مكانَ بالوصلِ ، تيّمتِ : أي ذلّلتِ واستعبدتِ ، الكتاب ١/٣١٠، ابن يعيش ٢/٨ ، المفصل ص ٢٣ ، همع الهوامع ١/١٧٤ ، ورواية الانصاف (فديتك) مكان أجلك ١/٣٣٦ ، الخزانة ١/٣٥٨ .

(٢) البيت لم يعرف قائلـه ، قال المبرد : وصوابـه (فيا غلامان اللّذان فرّا) ، والشاهد في البيت ادخالُ حرفِ النداءِ على النبي فيه الفٌ ولامٌ على رأي الكوفيين الانصاف ١/٣٣٦ ، المقتضب ٤/٢٤٣ ، ابن يعيش ٢/٩ ، المقرب ١/١٧٧ ، ابن عقيل ٢/٢٠٦ ، الاشموني ٣/١٤٥ ، الخزانة ١/٣٥٨ ، العيني ٤/٢١٥ .

قال الشيخ رحمه الله : وقع في بعض النسخ في حال الاضافة ، وهي ترجمة سيبويه ؛ لأنه قال : هذا باب تكرر فيه الاسم في حال الاضافة[1] وكلاهما مستقيم في المعنى ؛ لأن معنى التكرر ذكره مرة أولى ثم مرة ثانية ، وليس مخصوصاً بأحدهما فيصح تقيده باعتبار الاولى فقال : في غير حال الاضافة وباعتبار الثانية ، فيقال في حال الأضافة وتقوى ترجمة سيبويه أن المعنى واذا كرر المنادى ثانياً في حال الاضافة فتقيد المرة الثانية أولى ، لأنها المرادة والاسم مضاف فيها فكان في حال الاضافة أظهر ، وفيه وجهان : النصب والضم ، فالنصب وجهان : أحدهما أن يكون (تيم) الاول مضافاً الى عدي ، والثاني مؤكداً للمضاف فوجب نصب الأول ؛ لأنه مضاف ، ووجب نصب الثاني لأنه توكيد لمنصوب ، وهو مذهب سيبويه والخليل ، وشبهه بقولهم : لا أبا لك[2] ج أن اللام زيدت توكيداً ، ولولا زيادتها لقال لا أب لك . وبقوله[3] :

٩٩ـ يا بؤس للحرب التي
وضعت أراهط فاستراحوا

ولولا زيادتها لقال يا بؤسا للحرب . والوجه الثاني أن يكون كل واحد منهما نصب لأنه مضاف إلا أنه حذف المضاف اليه من

(١) الكتاب ١/٣١٤ .
(٢) الكتاب ١/٣١٥ .
(٣) البيت لسعد بن مالك البكري من قصيدة في الحرب التي نشبت بسبب مقتل كليب ، أراهط : قوم ، يا بؤس للحرب : يا تعسا للحرب . شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٠٠ ، المقتضب ٤/٢٥٣، المغني ١/٢١٦ ، الخصائص ٣/١٠٦ ، الخزانة ١/٢٢٤ ، اصلاح الخلل ١٣٢ .

أحدهما استغناءً عنه بالآخر وبقيت أحكام الاضافة فيه كقوله (١) :

١٠٠ـ إلاّ عُلالَةَ أو بُدَا هَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ

ومثاله علي نصف وربع درهم ، وما هو المحذوف منه فيه وجهان : أحدهما أنّ المحذوف منه المضاف اليه هو الاول ، وتيم الثاني مضاف الى عديّ ، وهذا هو الظاهر ، والدليل عليه أنّا لو قلنا : إنّ المضاف الى عديّ هو الاول لأدى الى أمرين محذورين : أحدهما التقديم والتأخير من غير فائدة . والآخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه . والمذهب الآخر أنّ تيم الأول مضاف الى عديّ المذكور ، وتيم الثاني مضاف الى عديّ المحذوف ، ووجهه أنّه لو لم يكن كذلك لأدى الى أن يكون المتأخر لفظاً ومعنى دالاً على متقدّم ، والمعقول أنّ المتقدم يدلّ على المتأخر . والجواب عن الأول أنّا لمّا حذفنا المضاف اليه من الثاني بقي الاسم غير تام فأخّر المضاف اليه الاول ليكون الثاني من حيث اللفظ ويكون الاول تاماً بما بعده ، وهما الاسمان جميعاً ، ألا ترى أنّك اذا قلت : « يا تيم عديّ تيم » لم يكن مستقيماً ، لأنّه لم يتم ولم يعوّض عن تمامه ، واذا أخرت فقلت : « يا تيم تيم عديّ » عوّضت عن عديّ المحذوف لفظاً ذاته وصار « تيم عديّ »

---

(١) البيت للاعشى من قصيدة يهجو بها شيبان بن شهاب الجحدري ، فالشاعر قد أضاف العلالة الى سابح مع الفصل بالبداهة ، ورواية سيبويه (قارح) مكان (سابح) ، الكتاب ٩١/١ ، ٢٩٥ ، المقتضب ٢٢٨/٤ ، الخصائص ٤٠٧/٢ ، الديوان ص ١٥٩ ، المقرب ١٨٠/١ ، معجم مقاييس اللغة ٢١٢/١ ، الخزانة ٨٣/١ .

بالنسبةِ الى الاولِ كالتمامِ[1] ؛ فلأجلِ ذلكَ كانَ التقديمُ والتأخيرُ ، وأمَّا الرفعُ فعلى أنْ يكونَ ناداهُ علماً مفرداً ثم أتى بالمضافِ إمَّا عطفُ بيانٍ وإمَّا بدلاً وأنشدَ بيتَ جريرٍ[2] :

١٠١- يَا تَيْمَ تَيْمَ عَديٍّ لاَ أَبَا لَكُمُ
لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ

على الوجهينِ يُريدُ عُمَرَ بنَ لجاءٍ يُحرِّضُ قومَهُ عليهِ ؛ لأنَّهُ يقولُ : أنا أهْجُوكُم بسببِهِ وبعدَهُ :

أَحِينَ كُنْتَ سِمَاماً يَا بَنِي لَجَأٍ
وَخَاطَرَتْ بي عَنْ أَحْسَابِهَا مُضَرُ

خَاطَرَتْ أي غالَبَتْ . فأجابهُ [٣٥ و] عُمرُ بنُ لَجاءٍ[3] :

---

(١) في ل : (تيم الاول حقيقةً والثاني لفظاً) ، وهو خطأ .

(٢) البيتان في الديوان ، وروايته (لا يُوقِعَنَّكُم) مكان (لا يُلْقِيَنَّكُمُ) من قصيدةٍ يهجو بها عمر بن لجأ التيمي ، الديوان ١/١٣٠ ، الكتاب ١/٣٦ ، ٣١٤ ، المقتضب ٤/٢٢٩ ، ابن يعيش ٢/١٠ ، الخصائص ١/٣٤٥ ، المغني ٢/٤٥٧ ، شرح الاشموني ٣/١٥٣ ، العيني ٤/٢٤٠ ، الخزانة ١/٣٥٩ ، ابن عقيل ٢/٢١١ ، مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ص٤١ .

(٣) الابيات من قصيدةٍ مطولة يهجو بها جريراً ، أوردها محمد بن المبارك في منتهى الطلب من أشعار العرب والرواية فيه (بَلْ أَنْتَ) مكان (أَلَسْتَ) و (لَنْ) مكان (لا) ، والرواية في (مِنْ حنمٍ) مكان (في نَتْرةٍ) ، النزوةُ : مصدرٌ من نَزا الذكرُ على الانثى ، وهي تكونُ في الحيواناتِ ، الخوارُ : ضعفُ العقلِ والقلبِ . منتهى الطلب جـ٥/٣٩ و ، الخزانة ١/٣٦١ ، اصلاح الخلل ورقة ١١٥ .

١٠٢- لَقَدْ كَذَبْتَ وَشَرُّ القَوْلِ أَكْذَبُهُ
مَا خَاطَرَتْ بِكَ عَنْ أَحْسَابِهَا مُضَرُ

أَلَسْتَ نَزْوَةَ خَوَّارٍ عَلَى أَمَةٍ
لاَ يَسْبِقُ الحَلَبَاتِ اللُّومُ والخَوَرُ

مَا قُلْتَ في مَرَّةٍ إلاَّ سَأَنْقُضُهَا
يَا بْنَ الأَتَانِ بِمِثْلِي تُنْقَضُ المِرَرُ

وكذلكَ يُنْشَدُ(١) :

١٠٣- يَا زيدُ زيدَ اليَعْمَلات الذُّبَّلِ
تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

والمبردُ يقولُ هو لابنِ رواحةٍ .

(فصل) قولهُ : وقالوا في المضافِ الى ياءِ المتكلمِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ : في ياءِ الاضافةِ قولانِ : أحدهما أنّ أصلَها الفتحُ ، وجاءَ السكونُ تخفيفاً وهو الأكثرُ والأظهرُ . والآخرُ

---

(١) نسبهُ سيبويه الى بعض ولد جرير ، والصحيح أنّهُ لعبدالله ابن رواحة كما قال المبرد وصححه البغدادي في الخزانة يخاطبُ زيد بن أرقم في غزوة مؤتة ، اليعملاتُ : جمعُ يعملة وهي الناقةُ القوية الحمولة ، الذُّبّلُ : جمعُ ذابل بمعنى ضامر . الكتاب ٣١٥/١ ، المقتضب ٢٣٠/٤ ، ابن يعيش ١٠/٢ ، المغني ٤٥٧/٢ ، ابن عقيل ٢١٣/٢ ، الاشموني ١٥٣/٣ ، اساس البلاغة ٤٨/٢ ، الخزانة ٣٦٢/١ ، العيني ٢٢١/٤ .

أنَّ أصلَها أنْ تكونَ ساكنةً وفُتِحَتْ تقويةً لها لضعفِها وخفائِها ، ودليلُ الوجهِ الاولِ أنَّها اسمٌ على حرفٍ واحدٍ فيجبُ أنْ تبنى على حركةٍ كسائرِ الاسماءِ التي هي على حرفٍ واحدٍ ، كالكافِ في ضربتكَ وما أشبههُ ولو قلنا : مضمرٌ على حرفٍ واحدٍ لكان أيضاً حسناً ، ويردُ على هذا القولِ إنَّ في الاسماءِ أسماءً مفردةً مبنيةً على السكونِ كالواوِ في ضربوا وشبههِ ، فنقولُ على هذا المضمرِ هو حرفُ مدٍّ ولينٍ ، فوجبَ أنْ يبنى على السكونِ قياساً على الواوِ في ضربوا ، ويمكنُ أنْ نفرّقَ بينهما من حيثُ إنَّ الواوَ تُستثقلُ عليها الحركةُ بعدَ الحركةِ وليسَ كذلكَ الياءُ ، ألا تراهم يقولونَ : رأيْتُ القاضيَ ولَنْ يشتريَ في الاسماءِ والافعالِ ، ولا يقولونَ : رأيْتُ قانسواً ، ولكن يقولونَ : لَنْ يدعُوَ في الافعالِ دونَ الاسماءِ ؟ لأنَّ الافعالَ تَحتمِلُ ما لا تحتمله[(1)] الاسماءُ ، فدلَّ على أنَّهُ لا يلزمُ في تحريكِ الياءِ تحريكَ الواوَ لِما ظهرَ من الفرقِ بينهما ، وقد توهمَ قومٌ أنَّ شرطَ الحذفِ في نحوِ يا غلامِ ألاَّ يكونَ بعدَهُ ما تحتملُ به ست[(2)] حركاتٍ ، وليسَ بمستقيمٍ ، ثمَّ تَعَلّلهُ بأنَّ اجتماعَ ذلكَ معدومٌ في كلامِ العربِ ، وهو غلطٌ ثانٍ ، ولو عُلّلَ بأنَّ حذفَ الياءِ من مثلِ ذلكَ أثقلُ من اثباتِها لكانَ للتعليلِ وجهٌ ، ولا يختلفُ في جوازِ عمر[(3)] ضَرَبَ فرَسَهُ وأكلَ عمر وشَرِبَ وهذهِ عشرُ حركاتٍ وإنَّما يمتنعُ خمسُ حركاتٍ

---

(1) في ب : (تتحملُ) ، وهو تحريف .

(2) في ل : (خمسُ) ، وهو وهم .

(3) في و : (ضَرَبَ عمر فَرَسَهُ) .

فصاعداً في الشعر لفوات الوزن[1] المقصود . وزعم سيبويه أنَّ بعضَ العرب يقولُ يا رَبَّ[2] ويا غلامُ ، ومرادهم يا ربِّ ووجهه أنَّهم لمَّا حذفُوا شابه المفردَ فجُعِلَتْ حركتُهُ حركتَهُ .

قوله : والتاءُ في يا أبَتِ ويَا أُمَتِ الى آخره .

قالَ الشيخُ رحمه الله : للناسِ فيها[3] مذهبان : مذهبُ أهلِ الكوفة أنَّ التاءَ للتأنيث ، وياءُ الاضافة مقدرةٌ بعدَها ، كأنَّهُ قالَ : يا أَبَتي ويا أمَتي ، ومذهبُ البصريين أنَّ تاءَ التأنيثِ عوضٌ عن ياءِ الاضافةِ ، واستدلوا بوجهينِ : أحدهما أنَّها تُقلَبُ هاءً ولو كانت ياءُ (الاضافة مقدرةً بعدَها لم يجزْ قلبها هاءً لأنَّها حينئذٍ متوسطةٌ والمتوسطةُ لا تُقلَبُ هاءً ، والآخرُ هو أنَّهُ لو لم يكنْ عوضاً)[4] لجازَ أنْ يجمعَ بينهما وبينَ الياءِ ، فيُقالُ يا أمتي كما يقولونَ : يَا ضاربتي ، ولمَّا لم يقولوا : يا أمتي دلَّ على أنَّها عوضٌ عنها ، ومن كسرَ التاءَ وهو الاكثرُ فلأنَّها مناسبةٌ للحرفِ المبدل منهُ التاءُ فكانتْ أوْلى[5] ، ومن فتحَ ، وهي عن[6] ابن عامرٍ[7] فلأنَّها حركةٌ

---

(1) في و : (وزن) ، وهو تحريف .

(2) الكتاب ٣١٦/١ .

(3) في ل : (في هذا) ، وفي ش ، ب ، ت ، س : (فيه) ، وما اثبتناه أصح .

(4) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(5) شرح الاشموني ١٥٨/٣ ، شرح التصريح ١٧٨/٢ .

(6) في ت (أبني عامر) ، وهو تحريف .

(7) هو عبدالله بن عامر بن زيد بن تيم بن ربيعة بن عامر بن عبدالله ابن عمران الحيصبي امام أهل الشام في القراءة ، وانتهت اليه مشيخة الاقراء فيها ، أخذ القراءة عن ابي الدرداء وعن المغيرة ابن شهاب ، ولي القضاء بدمشق ولد سنة ٨هـ ، وتوفي سنة ١١٨هـ ، غاية النهاية ٤٢٣/١ .

الحرفِ المبدلِ منه . وزعمَ قومٌ أنَّ يا أبتِ فرعٌ يَا أَبتا فحُذِفَ الالفُ وليس بشيءٍ .

وقولهُ : « وقالوا : يا ابنَ أُمِّي الى قولِهِ وجعلوا الاسمينِ كاسمٍ واحدٍ » يعني أنَّهم جعلوا ابنَ[1] المضافَ الى أُمّ ، وابنَ المضافَ الى عمٍّ لمَّا أضافوهما الى ياءِ المتكلمِ كاسمٍ واحدٍ أُضيفَ الى ياءِ المتكلمِ حيثُ عاملوها بالتخفيفِ معاملتها لمَّا كثرَ قولهم : يا ابنَ أُمِّي ويا ابنَ عمِّي بخلافِ يا غلامَ عمِّي ويا غلامَ أُمِّي لقلتهِ ، وجازَ الفتحُ في يا ابنَ عمَّ ويا ابنَ أمَّ لزيادةِ استثقاله فبُولِغَ في تخفيفه بأكثرِ من تخفيفِ يا غلام ، وزعمَ قومٌ أنَّهُ[2] فرعَ على يا ابنَ أمَّا فخُفِفَ بحذفِ الالفِ ، وهو تعسُّفٌ ، وقيلَ في تفسيرِ جعلوا الاسمينِ كاسمٍ واحدٍ ، يعني مزجُوا ابنَ معَ أُمّ أوْ عمّ وصيروهما واحداً ، فبُنِيتَا[3] كخمسةَ عشرَ ، ثم أضافوا كما أُضيفَ خمسةَ عشرَ وليس بشيءٍ ، وقيلَ جعلوهما كخمسةَ عشرَ حيثُ فتحوا آخرَ الاسمينِ ولم يفتحوا في بابِ[4] يا غلامُ فبنوهما معاً كما بُنِيَ خمسةَ عشرَ ، وكلُّ ذلكَ بعيدٌ عن الصوابَ ، لأنَّا قاطعونَ بأنَّ الحركةَ في يا ابنَ أمَّ بفتحِ الميمِ مثلها في يا ابنَ أُمِّي باثباتِ الياءِ[5] ، فكيفَ يستقيمُ أنْ يُبنى الاسمُ معَ التركيبِ بغيرِ موجبٍ ، فانْ زعمَ أنَّهمْ قالوا : (بَادي بدي ، أو ذهبوا أَيْدي سبَا) بالبناءِ مع أنَّ أصلَهُ [٣٥ ظ] معربٌ لمَّا صارَ الاسمانِ

---

(١) في ر : (وللابن) ، تحريف .
(٢) في و : (مرفوع) ، وهو تحريف .
(٣) (فبنيتا) ساقطة من و .
(٤) (بـاب) : ساقطة من و ، ش ، ل ، س .
(٥) (باثباتِ اليا) ساقطةٌ من ر .

كاسمٍ واحدٍ ، فكذلكَ هذا لمَّا صارَ ابنُ أمَّ عبارةً عن القربَ ، وإنْ لم يقصدْ اضافتهُ ، جرىٰ مجرى ذلكَ ، قيلَ لهُ لولا السكونُ في يَادي ، وأيْدي لم يقلْ أحدٌ بذلكَ لكنَّهم لمَّا سكَّنُوا أمكنَ أنْ يُقالَ ، وأيضاً فانَّ مثلَ ذلكَ موجبٌ لبناءِ الاولِ خاصةً فأينَ موجبُ بناءِ الثاني ؟

(فصل) المَنْدُوبْ .

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ : هو المتفجعُ عليه بياءٍ ، أوْ (وا) واختصَّ بـ (وا) وحكمهُ في الاعرابِ والبناءِ حكمُ المنادَى وتوابعه كتوابعهِ ، تقولُ : وازيدُ الظريفُ نصباً ورفعاً كأنَّهمْ أخرجوهُ مخرجَ المنادَى في اللفظِ ليكونَ أبلغَ في التفجعِ ، ولذلكَ[1] كانَ الأفصحُ الاتيانَ بالمَدةِ في آخرهِ . وإنَّما قالوا : الفٌ وقدْ يكونُ غيرَ ألفٍ ، لأنَّها الغالبُ ، وإنَّما يعدلُ الى غيرِها لغرضٍ ، ولا يخلو من[2] أنْ يكونَ آخرهُ حركةً أو سكوناً ، فانْ كانَ حركةً فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ إعراباً أو بنيةً فانْ كانتْ إعراباً فليسَ إلاَّ الالفَ كقولكَ : وازيداهُ واعبدَ المطلباهُ واغلامَ أحمداه ، بخلافِ مدةِ الانكارِ ، فانَّكَ تقولُ : فيها عبدَ المطلبيه ، ومدةِ التذكرِ أيضاً فانَّكَ تأتي بها على حسبِ حركةِ الآخرِ كائنةً ما كانتْ ، فانْ كانتْ حركةُ الآخرِ حركةَ بناءٍ أتبعتها مدةً من جنسها ، فقلتَ : في حَذامِ وا حَذامِيه ، وفي أميرِ المؤمنينَ وا أميرَ المؤمنيناه ، وفي غلامكِ للمرأةِ المخاطبةِ وا غلامكيه ، وإنْ كانَ آخرهُ ساكناً فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ مدةً أو غيرِ ذلكَ[3] ، فانْ كانتْ مدةً

(١) كذا في ل ، و (وكذلك) في الأصل .
(٢) (من) ساقطةٌ من ر .
(٣) في س : (غيرَ مدةٍ) ، وما اثبتناه اصح .

استُغني بِها فيقال فيمن اسمه اِضْرَبي واِضْرَبيهِ[1] ، وفي غلامهِ وا غلامهوه وفي غلامكما وا غلامكماه ، ولا فرقَ بين الواو المقدرة والمحققة فاذلك قلتَ في وا غلامكمْ (فيمن أسكنَ الميم وا غلامكموهُ ؟ لأنَّ الواوَ مرادةٌ عندَهُ ولذلكَ وجبَ الضمُ في قولكَ)[2] : غلامكمُ اليومَ رداً للميم الى أصلها كما وجبَ في مُذ اليومَ كذلكَ ، فأمَّا الحاقُ الالف في المعربات فلأنَّها أسماءٌ[3] بمنزلةِ زيدٍ وعمرٍو لا لبسَ[4] فيها فأُلحِقَت الالفاتُ في آخرها كما الحقت بزيدٍ وعمرٍو ، وأمَّا الحاقُ الياءِ والواوُ فلخوفِ الالتباسِ • ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ في غلامكَ واغلامكاه ؟ لالتبس المذكرُ بالمؤنثِ ، ولو قلتَ : في غلامكمْ وغلامكماه لالتبسَ المثنى بالمجموعِ ، ثمَّ أُجْرِيَ مبنيٌّ الآخرِ مجرىً واحداً ، وأمَّا اختيارهُمْ في واغلاميْ باسكانِ الياءِ واغلامياه (فلأنَّ أصلَهُ الفتحُ)[5] فردت اليهِ • وجوَّزَ المبردُ واغلاماه[6] وليسَ بجيدٍ وواغلاميه أوجهُ ، أمَّا بناءً على أنَّ أصلَها السكونُ فلا إشكالٌ ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ فيمن أسمهُ اضْربي أو اضربُوا لقلتَ : وا اضْرَبيهْ ووا اضْرَبوهُ ، وأمَّا بناءً على أنَّ السكونَ العارضُ كالاصلي في هذا البابِ ، بدليلِ أنَّكَ اِذا قلتَ : فيمن اسمهُ مثنًّى أو معلًّى لقلتَ : وا مثنّاه ووا معلاه ، ولا تردُّ الالفَ الى أصلِها فكذلكَ قياسُ الياءِ

---

(1) (اسمه اضْرُبي واضربيهِ) : ساقطةٌ من ل •

(2) ما بين القوسين ساقطٌ من ر •

(3) في ب : (اسم) ، وهو خطأ •

(4) في ر : (عدم) ، وهو خطأ •

(5) في ب : (فلأنّها في الاصلِ الفتحُ) ، وفي ل : (لاصلها)

(6) المقتضب ٤/ ٢٧٠ •

بعدَ سكونِها بخلاف التثنيةِ فإنّكَ تقلبُها[1] للزوم ألفِ التثنيةِ للاسمِ المثنى • وأمّا[2] قنسرونَ ، فقالَ سيبويه : واقنسروناه[3] ، وقالَ الكوفيونَ : واقنسريناه[4] وهما جائزانِ في التحقيقِ بناءً على أنَّ إعرابَهُ بالحروفِ أو الحركات ، ولو سمّيتَ باثني عشرَ ، فقالَ سيبويه : واثنا عشراه[5] ؛ لأنّهُ عندَهُ اسمٌ مفردٌ فوجبَ أنْ يكونَ حالهُ حالَ المرفوعِ ، وقالَ الكوفيونَ : وا اثني عشراه ؛ لأنّه عندَهمْ في حكمِ المضافِ ، فوجبَ أنْ يكونَ منصوباً ، والخلافُ جارٍ في (قنسرونَ) واثني عشرَ لحقتِ الالفُ أو لمْ تلحقْ •

قولهُ : « ولا تلحقُ الصفةُ عندَ الخليل[6] ؛ لأنَّ الاسمَ المتفجعَ عليهِ قد تمَّ ، والصفةُ ليستْ من جملتهِ ، وإنّما هي[7] اسمٌ آخرُ جيءَ به لمعنى آخرَ وهو التوضيحُ وليسَ كالمضافِ والمضافِ اليهِ ، لأنّهُ جُعِلَ أولاً على المسمّى بجملته ، فالمضافُ اليهِ معَ المضافِ كالدالِ من زيدٍ (فكما لحقتِ العلامةُ الدالَ من زيدٍ فكذلكَ هنا)[8] ، وليسَ كذلكَ الصفةُ ، وذهبُ يونس جواز ذلكَ[9] ، وقالَ : إنّهما كشيءٍ واحدٍ كالمضافِ معَ المضافِ اليهِ ، وقد ظهرَ الفرقُ بينهما • وقالَ الخليلُ : لو جازَ وازيدُ الظريفا لجازَ

---

(1) (تقلبها) ساقطة من ش •
(2) في ل : (مثلُ) ، وهو خطأ •
(3) الكتاب ١/٣٢٤ •
(4) الإنصاف ١/٣٢٤ •
(5) الكتاب ١/٣٢٤ •
(6) الكتاب ١/٣٢٤ وزعم الخليل هذا خطأ •
(7) كذا في ل ، و (هو) في الاصل •
(8) ما بين القوسين : ساقطة من و •
(9) الكتاب ١/٣٢٤ •

جاءَ زيدٌ الظريفاهُ ، وتقريرهُ أنَّهُ لو جازَ للحقتِ العلامةُ ما ليسَ باسمٍ مندوبٍ ، وإذا لحقت العلامةُ ما ليسَ بمندوبٍ جازَ الحاقها[1] في جاءَ زيدٌ الظريفاهُ ، وإنْ لم يكنْ مندوباً . وقد نقل عن يونس أنَّهُ يجيزُ وا زيدُ أنتَ الفارسُ البطلاهْ ، وهذا أبعدُ وقد احتج يونسُ بقولهم : وا جُمْجُمَتَيَّ الشاميتيناه[2] ، والجماجمُ والرؤوسُ والشاميتينَ صفة للجمجمتينِ ، وهذا لو صحَّ فشاذٌ لا يُحمَلُ عليهِ [٣٦ و] .

قولهُ : « ولا يُندَبُ إلاَّ الاسمُ المعروفُ » ، أي الدالُّ على المندوبِ بخصوصِ لفظه ، فأما النكراتُ وأسماءُ الاشارةِ فليستْ من هذا القبيلِ لأنَّ النادبَ غرضهُ الجوزُ بذكرِ من يتفجع عليه إمَّا لتعريفهِ وإمَّا لاقامةِ عذرهِ في ذلكَ ، ولا يحصلُ هذا المعنى إلاَّ أنْ يكونَ الاسمُ كما ذكرناهُ ، ولا فرقَ بينَ أنْ يكونَ علماً أو كالعلمِ وعلى ذلكَ نُزِّلَ وا من حفرَ بئرَ زَمزَماه منزلةَ قولكَ : واعبدَ المطلباه[3] ، قالَ الخليلُ : كما لا يُقالُ وا من لا يُعْنيني أمرهوهُ ، ولا يُعذَرُ من يتفجَّعَ بذاكَ ، لا يُعذَرُ من يتفجع بمبهم[4] ، يعني أنَّهُ لا يُعرَفُ من يعنيهِ .

(فصل) قولهُ : ويجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ عمَّا لا توصفُ بهِ أيٌّ .

---

(١) في و : (لحقها) ، وفي ل (لحوقها) وما ذكرناه ارجح .

(٢) الكتاب ١/٣٢٤ .

(٣) في ب : زيادة حوالي ثلاثة أسطر .

(٤) الكتاب ١/٣٢٤ ، المقتضب ٤/٢٦٨ .

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ : ذكرَ القيدَ ، وهو مشعرٌ بالعلّةِ • ووجهُ التعليلِ به (١) أنَّ قولكَ : يا رجلُ أصلهُ يا أيُّها الرجلُ ويا هذا الرجلُ ، أصلهُ يا أيُّهذا الرجلُ فحذفوا الالفَ واللامَ استغناءً عنها بِمَا فحذفوا أيّ ، لأنّهم ما أتوا بهـا إلاَّ وصلةً الى نداءِ ما فيهِ الالفَ واللامَ ، فبقيَ يا رجلُ فكرهوا أنْ يحذفوا حرفَ النداء فيخلوا بحذفِ أشياءَ كثيرةٍ ، وفي قولكَ : يا زيدُ ونحوهُ لم يُحذَفْ منهُ إلاَّ حرفُ النداءِ فلا يلزمُ من جوازِ حذفِ شيءٍ واحدٍ جوازُ حذفِ (٢) أشياءَ متعددةٍ • ومن الناسِ من قالَ : لم يجزِ الحذفُ في قولكَ : يا رجلُ لبقائهِ مبهماً وفي قولكَ : يا زيدُ جازَ لكونهِ غيرَ مبهمٍ فلا يلزمُ من جوازِ الحذفِ في الموضعِ (٣) الذي يعلمُ المنادَى (٤) فيهِ جوازُ الحذفِ في الموضعِ الذي لا يعلمُ ، (وأوردَ على هذا) (٥) قولهمْ : هذا (٦) فانّهُ فيه تعريفٌ يرشدُنا الى المقصودِ بالنداء فليجزْ كما جازَ قولكَ : زيـدٌ ، وأُجيبَ عنـهُ (إنّما قلنا ذلكَ ؛ لأنّهُ) (٧) إذا حُذِفَ بقيَ مبهماً ، وهذا هو مبهمٌ أيضاً ، ولذلكَ يسميهِ النحويونَ مبهماً وما ذلكَ إلاَّ لتردده بينَ (٨)

---

(١) في ل : (تعليلهُ) ، وهو تحريف •

(١) (حذفَ) ساقطة من ر •

(٣) في و : (المواضعُ) وهو تحريفٌ •

(٤) (فيـه) ساقطة من ل •

(٥) في ل : (ويرد على هذا القائل بهذا التعليلِ) •

(٦) (هذا) : ساقطة من و •

(٨) في ل : (انا قلنا لأنهُ) ، في ب : (انا قلنا إنه) ، في ت : (إنا قلنا انّما ذلك) ، في س : (بانا انما قلنا) ، وما اثبتناه أنسـب •

(٨) في و : (من) وهو تحريف •

أشياءَ متعددةٍ عندَ الاشارة ، وليسَ بشيءٍ ، لأنّا[1] نجوّزُ أنْ تقولَ : غلامُ هذا ، وإنْ كانَ أقلُّ تعريفاً من قولكَ : هذا ، لأنّهُ يتردّدُ بينَ المشارِ اليهم والغلمانِ جميعاً فكانَ بالمنعِ أوْلى ، ولمّا لم يمتنعْ دلَّ على أنَّ الجوابَ ليس بشيءٍ .

وأمّا { أَصْبِحْ لَيْلُ }[2] فأجريهِ مثلاً يُضرَبُ في شدّةِ طلبِ الشيءِ ، وقيلَ أولُ من قالهُ امرأةٌ طرقَها (امرؤُ القيسِ وكانَ مبغضاً فجعلتْ تقولُ أَصْبَحتَ يا فتى فيقولُ : لا فرجعتْ الى خطابِ الليلِ كأنّها)[3] تستعطفهُ لفرطِ تضجّرِها فقالتْ : « أَصْبِحْ لَيْلُ » ، { وافْتَدِ مَخْنُوقٍ }[4] مثلٌ للحضِ على تخليصِ النفسِ من الشدائدِ ، وأَطْرِقْ كَرَا ، مثلٌ لمن يتكلمُ وبحضرتهِ أوْلى منهُ بذلكَ[5] كانَ أصلهُ خطابَ الكروانِ (بالاطراقِ لوجودِ النعامِ ولذلكَ يُقالُ إتمامه[6] :

---

(1) (لأنّا) : ساقطة من و .

(2) المثل في جمهرةِ الامثال لأبي هلال العسكرى ١/١٣٨ ، فرائد اللآل ١/٣٤٠ ، المقتضب ، المقتضب ٤/٢٦١ ، مجمع الامثال للميداني ١/٢٧٣ . الكتاب ١/٣٢٦ .

(3) ما بين القوسين : ساقطٌ من و .

(4) مثل يُضرَبُ لكل مشفوق عليه مضطر . وهو في مجمع الامثال للميداني ٢/١٧ ، فرائد اللآل ٢/٦١ ، المقتضب ٤/٢٦١ ، المقرب ١/١٧٧ ، الكتاب ١/٣٢٦ .

(5) في ر : (كان منهُ بذلكَ) ، وهو خطأ .

(6) المثل في مجمع الامثال ١/٢٩٢ ، جمهرة الامثال للعسكرى ١/١٣٩ ، فرائد اللآل ٢/٦١ ، المقتضب ٤/٢٦١ ، المقرب ١/١٧٧ ، الكامل ٢/٥٦ ، لسان العرب ١٠/٢١٩ ، الكتاب ١/٣٢٦ .

أَطْرِقْ كَرَا [أَطْرِقْ كَرَا][1]
إِنَّ النَّعَامَةَ فِي القُرَى

ويُقالُ إِنَّ الكروانَ)[2] يخافُ من النَّعامِ ، وكَرَا مرخمٌ على لغةِ من يقولُ : يَا جَارُ بالضمِّ . وقولُ العجاج شاذٌ ، يُقالُ إِنَّهُ كانَ يصلحُ حلساً[3] لهُ ، فمرَّتْ بهِ جاريةٌ فألحتْ بالنظرِ اليهِ متعجبةً فقالَ[4] :

١٠٤ـ جَارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي
سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

وَحَذَرِي[5] مَا لَيْسَ بِالْمَحْذُورِ

عَذِيرِيَ مبتدأٌ خبرهُ ما بعدَهُ ، أو مفعولٌ تستنكري ، وما بعدَهُ إمَّا خبرٌ محذوفٌ ، أي : عَذِيرِيَ وإمَّا بدلٌ من عَذِيرِي المذكورِ . والتزموا حذفَهُ في اللَّهمَّ ، لأنَّ الميمَ عوضٌ عنهُ[6] عندَ

---

(١) (أطْرِقْ كَرا) زيادةٌ عن ل .
(٢) ما بين القوسين : ساقطٌ من ر .
(٣) في الاصل (لحساً) : وهو تصحيف .
(٤) الرجز للعجاج ، ورواية الديوان (سَعْبِيِي) مكان (سَيْرِي)، وجارى حذف منه حرف النداء ورخم ، العذير : العمل الذى يحاوله الانسان . الديوان ١/٣٣٢ ، الكتاب ١/٣٢٥ ، المقتضب ٢٧٧/٤ ، ابن يعيش ٢/٢٠ ، شرح شواهد الشافية ٤١٩/٤ ، المقرب ١/١٧٧ ، شرح الاشموني ٣/١٧٢ ، العيني على الاشموني ١٧٢/٣ ، الخزانة ١/٨٣ ، الصحاح ٢/٧٠٢ .
(٥) في ش (صبرى) ، وهو خطأ .
(٦) (عنـه) ساقطة من ل .

البصريين[1] ، فقال الفراءُ : أصلهُ يَا اللهُ آمنا بخيرٍ ثمَّ كثرَ حتّى خُففَ[2] وهو بعيدٌ جداً . وقوله[3] :

١٠٥- إنّي إذا مَا حَدَثٌ ألَمَّا
أقولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وقوله[4] :

١٠٦- ومَا عَلَيْكِ أنْ تَقُولي كُلَّمَا
سَبَّحْتِ أوْ صَلَّيْتِ يَا اللَّهُمَّا

أرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا
مِنْ حَيْثُمَا وكَيْفَمَا وأيْنَمَا[5]

---

(١) الانصاف ٣٤١/١ ، ٣٤٣ .

(٢) الجمل للزجاجي ص ١٧٧ .

(٣) البيتُ لم يُعرَفْ قائله ، الحدث : الحادث من الامور المكروهة ، قد جمع الشاعر بين حرف النداء والميم المشددة للضرورة . وهو بلا نسبة في الانصاف ٣٤١/١ ، ابن يعيش ١٦/٢ ، شرح الاشموني ١٤٦/٣ ، الخزانة ٣٥٨/١ ، لسان العرب مادة (أله) .

(٤) الابياتُ لم يعرف لها قائلٌ وهي غير منسوبة في الانصاف ٣٤٢/١ ، القوافي وما اشتقت القابها منه للمبرد) ص١٢ ، المقتضب ٢٤٢/٤ ، الجمل للزجاجي ص ١٧٧ ، معاني القرآن ٢٠٣/١ ، ابن يعيش ١٦/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٨١/٢ ، الخزانة ٣٥٩/١ .

(٥) (مِن حَيْثُما وَكَيْفَما وَأَيْنَما) ساقطٌ من ل وفي مكانه ما بعدهُ .

فَإِنَّا مِنْ خَيْرِهِ لَنْ نُعْدَمَا

محمولٌ على الضرورةِ مع كونهِ مجهولاً ، وفي جوازِ وصفِ اللَّهمَّ خلافٌ جعلهُ سيبويه لِمَا كانَ مخصوصاً بالنداءِ مثلُ يا هناهْ وجوّزَ قومٌ وصفهُ كما يوصفُ يَا اللهُ ، واستدلوا بمثلِ { قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ }[1] ، { قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ }[2] ، وحملهُ سيبويه على أنّهُ نداءٌ ثانٍ[3] .

الاختصاصُ

(فصل) قولهُ : وفي كلامهم ما هو على طريقةِ النداءِ ويُقصدُ بهِ الاختصاصُ لا النداءُ .

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ : أعلمْ أنَّ في كلامِهم جملاً لمعانٍ في الأصلِ ثمَّ ينقلونها الى معانٍ أُخرَ مع تجريدِها عن أصلِ معناها الأصلي ، وهذا في أبوابٍ : منها أنَّ أصلَ صيغةَ للأمرِ في الأصلِ ثمَّ نُقلتْ الى معنى التعجبِ كقولهِ تعالى : { أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ }[4] ، لم يقصدْ به ههنا الى أمرٍ وإنّما قُصِدَ التعجبُ ، وكذلكَ قولهمُ : ما أحسنَ زيداً ! أصلهُ إمّا خبرٌ وأمّا استفهامٌ على الخلافِ ثمَّ نُقِلَ الى التعجبِ ، وكذلكَ قولهم : أقمْتَ أمْ قعدتَ ؟ سؤالٌ عن تعينٍ مع التسويةِ بينهما ثمَّ نُقِلَ الى الخبرِ

---

(١) سورة آل عمران الآية : ٢٦ .
(٢) سورة الزمر الآية : ٤٦ .
(٣) انظر الكتاب ١/٣١٠ .
(٤) سورة مريم الآية : ٣٨ .

بمعنى التسوية عن غير سؤال كقولك : سواء [٣٦ ظ] علي أقمت أم قعدت ؟ ، وكذلك قولهم : أيتها الرجل أصله تخصيص المنادى(١) لطلب اقباله عليك ، ثم نقل الى معنى الاختصاص مجرداً عن معنى طلب الاقبال في قولك : أما أنا فأفعل كذا أيتها الرجل ، وكل ما ينتقل من باب الى باب فان اعرابه يكون على حسب ما كان عليه . فلذلك تقول في قولك : أكرم بزيد ، أكرم فعل أمر ، وتقول : في أيها(٢) الرجل [أي](٣) هنا منادى مفرد ، والرجل صفة له كما تقول : في المنادى الحقيقي ، ثم لفظ الاختصاص قد يكون اللفظ المختص بالنداء فيكون لفظه لفظ النداء ، كقولك : أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل ، ومنه ما ليس على لفظ النداء كقولك : نحن العرب ، فهذا لا يكون إعرابه إلا بما يقتضيه في نفسه ، لأنه لا يصح أن يكون منقولاً من النداء ، ومنه ما يحتمل الأمرين ، كقولك : إنا معشر العرب ، فجائز في إعرابه الأمران جميعاً إلا أن الأولى أن يقال منصوب نصب العرب إذ النقل على خلاف القياس فجعله أصلاً في نفسه مع صحته أولى من جعله منقولاً ، وقول أبي سعيد(٤) : أيتها الرجل (هنا مبتدأ والخبر محذوف)(٥) أي المراد أو خبر والمبتدأ

(١) في ل : (الرجل) .
(٢) في و : (يا أيها) .
(٣) (أي) : زيادة من ر .
(٤) هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي النحوي قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد ، واللغة على ابن دريد والنحو على ابن السراج توفي سنة ٣٦٨هـ . أنباه الرواة ٣١٣/١ ، غاية النهاية ٢١٨/١ ، نزهة الالباء ص ٢١١ ، بغية الوعاة ٥٠٧/١ .
(٥) قال السيرافي : عندي أن أيها الرجل وأيتها العصابة في موضع اسم مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبر محذوف المبتدأ . شرح السيرافي ٦١/٣ .

محذوف"[1] ، أي المرادُ الرجلَ وليسَ بشيءٍ ، ويقعُ في بعضِ النسخِ علامةَ قطعٍ بينَ قوله : إلاَّ أنفسهُمْ وبينَ ما كنُوا عنهُ ، وكأنَّ هؤلاءِ فهموا أنَّهُ استئنافٌ ، وخبره كأنَّهُ قيلَ[2] أي كأنَّهُ قيلَ فيه ، والذي حملهمْ عليهِ إنَّ عطفَهُ على أنفسهم يقتضي المغايرةَ وليسَ بمغاير ، ومَا[3] ارتكبوهُ مفسدٌ للمعنى ، لأنَّهُ يكونُ قولهُ : كأنَّهُ قيلَ تفسيرٌ لقولهِ : وما كنُوا عنهُ ، وليسَ هذا تفسيراً لهُ باتفاقٍ ، وإنَّما هو تفسيرٌ لقولهم : يَا أيُّها الرجلُ ، وإذا تبينَ جملهُ لما تقدَّمَ وجبَ العطفُ على غيرِ ظاهرهِ في المغايرةِ أو يُجعلُ وما كنُّوا عنهُ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، أي وهو ما كنَّوا [عنهُ][4] فيستقيمُ .

وقولهُ : « إلاَّ أنَّهم سوغُوا دخولَ اللامِ ههنا » ، يعني : بينَ غيرِ أنْ تذكرَ أيُّها يُريدُ ، ويلزمُ النصبُ على أصلِ البابِ ، وذكرَ اسمَ الله تعالى ليعلمَ أنَّ النصبَ لازمٌ فيما يجوزُ دخولُ (يَا) عليهِ وفيما لا يجوزُ إذا لم تدخلْ (يَا) ، وقيلَ قولُهُ[5] :

---

(1) ما بين القوسين : ساقطٌ من ر .
(2) (كأنَّهُ قيل أي) : ساقطة من ل .
(3) في ش (والذي) ، وهو خطأ .
(4) (عنه) زيادة عن ش .
(5) الأبياتُ من قصيدة لأمية بن أبي عائذ الهذلي ذكرت في ديوان الهذليين ١٨٣/٢ في وصفِ صيادٍ ، وعجزُ البيت الأول (وشُعْثاً مَراضيعَ مِثْلَ السَّعالي) ، الشعثُ : المتغيرات مفيدا : مستفيد من الصيد ، مصيدا : معتادا على الصيد ، ذكر سيبويه البيت الاول ، الكتاب ١٩٩/٢ ، ٢٥٠ ، معاني القرآن ٢١٦/٣ ابن يعيش ١٨/٢ ، المقرب ٢٢٥/١ ، الخزانة ٣٢٠/١ ، أمالي ابن الحاجب ١٠٠ظ ، اصلاح الخلل ٢٢ .

١٠٧- وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ

فَأَوْرَدَهَا مَرْصَداً حَافِظَاً
بِهِ ابْنُ الدُّجَى لا طِيَاً كَالطِّحَالِ

مُفِيداً مُعِيداً لأَكْلِ القَنِيـ
ـصِ ذَا فَاقَةٍ مُلْحِمَاً للعِيَالِ

ويأوي يعني أورَدَ العيرِ الأتن مرصداً أي مكاناً يرصدُ بـه الصائدُ الوحشَ حافظاً به ابنُ الدُّجَى أي الصائدُ ، ثم أخذ في صفته لاَ طِياً كالطِّحَالِ أي ملتصقاً بالأرضِ ليُخفى عن الصيدِ ، ثم وصفهُ بلزومه للصيد لفقرهِ ، وقولُ بعضهِم إنَّهُ قصدَ تقسيمَ النسوةِ الى عُطَّلٍ وشُعْثٍ يأباهُ النصبُ لأنَّهـا حينئذٍ في معنى الصفةِ الواحدةِ فلا يستقيمُ جَرْيُ احداهما وقطعُ الاخرى •

[الترخيمُ]

(فصل) ومن خواصِ النداءِ الترخيمُ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ : الترخيمُ من قولهِم رخَّمَ صوتَهُ إذا رقَّقهُ ، وكلامٌ رخيمٌ أي ضعيفٌ ، وعن الأصْمَعي قالَ[١] : قالَ لي الخليلُ ما اسمُ الصوتِ الضعيفِ ؟ قلتُ : الترخيمُ فعملَ بابَ الترخيمِ ، وقد ضعَّفَ قولَ الاصمعي بأنَّ قبلَ الخليلِ جماعةٌ من

---

(١) (قالَ) ساقطة من ل ، ب •

النجاة كأبي عمرو وابن أبي اسحاق(١) ، ولم يُنقلْ عنهم [اسمْ](٢) غيره ، فلا يضعف لمجرد ذلك ، نعم إنْ صحّ أنّهمْ تكلّموا فيه بهذا الاسم ، تبيّن ضعفه ، وإلا فيجوز أنّهم تكلّموا فيه بغير هذا الاسم ، أو ما تكلّموا فيه أصلاً ، وإنْ ثبتَ ما رُوي عن ابن عباس(٣) أنّهُ لمّا سمعَ قراءةَ ابن مسعود(٤) (وقالُوا يَا مَال(٥))(٦) ، قال : ما أشغلَ أهلُ النارِ عن الترخيم ؟ كانَ ضعفاً والاتفاقُ بعيدْ . وقوله : « إلاّ إذا اضطرّ الشاعرُ فرخم في غيرِ النداء » يعني فيجوزُ على الوجهينِ ، وهو مذهبُ سيبويه(٧) وأجازه المبردُ في الشعرِ على لغةِ يا حارُ بالضمِ خاصةً دونَ الاخرى

(١) هو عبدالله بن أبي اسحاق بن الحارث الحضرمي النحوي البصري كان مقرءاً أخذَ القراءة عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم ، وروى عنه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء مات سنة ١١٧هـ . أخبار النحويين ص٢٥ ، نزهة الالباء ص ١٠ ، أغاية النهاية ١/٤١٠ ، بغية الوعاة ٢/٤٢ .

(٢) (اسم) : زيادة من ش ، ر .

(٣) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم بحر التفسير وحبر الامة دعا له الرسولُ (ص) بقوله : (اللهمّ فقهه في الدين وعلمه التأويلَ) يُقال قرأ على علي بن أبي طالب (ع) ، عرضَ عليه القرآن مولاه درباس وسعيد بن جبير ، ولدَ قبل الهجرة بثلاث سنين وتوفي سنة ٦٨هـ ، غاية النهاية ١/٤٢٥ ، صفوة الصفوة لابن الجوزي ١/٣١٤ ، الاعلام ٤/٢٢٨ .

(٤) هو عبدالله بن مسعود بن الحارث بن غافل بن حبيب الهذلي المكي أحد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة ، ولي بيت مال الكوفة في زمن الخليفة عمر (رضي) ثم رجعَ الى المدينة وتوفي بها سنة ٣٢ هـ ، غاية النهاية ١/٤٥٨ ، صفوة الصفوة ١/١٥٤ ، الاعلام ٤/٢٨٠ .

(٥)

(٦) سورة الزخرف الآية : ٧٧ نص الآية : (وَنادَوا يامالِكُ) . قال الطبرسي : وفي الشواذ قراءة ابن مسعود ويحيى والاعمش (يا مالِ) ، وقال الفارسي : وقوله : يا مالِ على=

(٧)

وأنكرَ ما أجازهُ سيبويه وغيره[1] ، وأنشدَ سيبويه[2] :

١٠٨ـ أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا
وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

وهو واضحٌ فيما أدَّعاهُ وردَّهُ المبردُ[3] بأنَّ الروايةَ (وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا)[4] وهو من تعسُّفاتهِ ، وجاءَ أيضاً[5] :

١٠٩ـ إنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ
أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

= المذهب المألوف في الترخيم ، مجمع البيان في تفسير القرآن ط ١٣٧٩ طهران ، ٥٦/٩ .
الكتاب ٣٤٢/١ .

(١) شرح الاشموني ١٨٤/٣ .

(٢) البيت ورد في ديوان جرير وهو مطلع القصيدة ، وروايتهُ خلاف ما رواه سيبويه والذين اتّبعوهُ ومماثل لرواية المبرد . ورواية الديوان ٩٢/٢ :

أأصبحَ حَبْلُ وَصْلِكُم رِمَامَا
وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يا أُمَامَا

الكتاب ٣٤٣/١ ، الجمل ص ١٨٩ ، الانصاف ٣٥٣/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٥/٢ ، الاشموني ١٨٤/٣ ، التوجيه ص ٢٦٧ ، العيني ٢٨٣/٤ .

(٣) انظر المقتضب ٢٥٢/٤ ، الانصاف ٣٥٥/١ ، الشنتمري ٣٤٣/١ .

(٤) ما بين القوسين ساقطٌ من ش .

(٥) البيت لأوس بن حبناء التميمي ، وفيه رخّم حارثة في غير النداء وأبقى حركة الثاء على حالها ، الكتاب ٣٤٣/١ ، الانصاف ٣٥٤/١ ، المقرب ١٨٨/١ ، الاشموني ١٨٤/٣ .

ومَنْ كسرَ ونوَّنَ ونقَلَ الحركةَ تَعسَّفَ ، وقالَ عنترةُ[1] :

١١٠ـ يَدْعُونَ عَنْتَرُ والرماحُ كأنَّها
أَشْطَانُ بِئْرٍ في لَبَانِ الأَدْهَمِ

ويُروى بفتحِ الراءِ وضمها وليسَ بقويٍ لجوازِ أنْ يكونَ التقديرُ يا عنترُ فيسقطُ الاستدلالُ وقالَ[2] :

١١١ـ أَوْدَى ابْنُ جُلْهُمَ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ [٣٧ و]
إنَّ ابْنَ جُلْهُمَ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي

فانْ ثبتَ أنَّهُ اسمُ أبيهِ كما يقولُ سيبويه[3] نهضَ ، وإنْ ثبتَ أنَّهُ اسمُ أُمهِ كما يقولُ المبردُ لم ينهضْ ؛ لأنَّهُ حينئذٍ لا ينصرفُ للعلميةِ والتأنيثِ ، وأمَّا اللغةُ الاخرى فيهِ فباتفاقٍ .

---

(١) في ديوانه أحد أبيات معلقته ، الاشطانُ : حِبالُ البئرِ ، اللبانُ : الصدرُ ، الكتاب ١/٣٣٢ ، شرح ديوان عنترة ص ٢٣٦ ، المغني ٢/٤١٤ ، همع الهوامع ١/١٨٤ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ص٨٣٤ . شرح القصائد التسع المشهورات ص ٥٢٩ .

(٢) البيت للاسود بن يعفر ، الصرمة : قطعة من الابل ما بين الثلاثين الى الاربعين ، أضحى حية الوادي : كناية على أنه يحمي حماه ، ويتقيه الناسُ ، وهو في الكتاب ١/٣٤٤ ، الانصاف ١/٣٥٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٩٦ ، الخزانة ١/٣٧٤ ، اللسان : (جلهم) .

(٣) قال سيبويه : (فانما أرادَ أُمَّهُ جُلْهُمَ) ، وهو خلاف ما ذكر الشارح الكتاب ١/٣٤٤ .

قولهُ : ولهُ شرائِطُ الى آخرِهِ •

قالَ الشيخُ : [لهُ شرائطُ أربعةٌ][1] : منهـــا شرطانِ عامانِ في كلِّ شيءٍ ، وهو كونهُ غيرَ مضافٍ ، والآخرُ كونهُ غيرَ مستغاثٍ ولا مندوبٍ ، وشرطانِ خاصانِ في غيرِ ما فيهِ تاءُ التأنيثِ ، وهمـــا العلميةُ والزيادةُ ، (أمَّا كونهُ علماً فلأنَّ الأعلامَ كثُـــرَ تداوُلهـــا فناسبَ التخفيفَ)[2] ، وأمَّا كونـــهُ غيرَ مضافٍ ، فلأنَّ الاســـمَ المضافَ حكمهُ بعدَ التسميةِ حكمهُ قبلَ التسميةِ ، لأنَّهمـــا اسمانِ معربانِ بإعرابينِ مختلفينِ ، فلو رخَّمتَ فإمَّـــا أنْ ترخِّمْ الاولُ وأمَّا أنْ ترخِّمْ الثاني ، والاولُ لا يستقيمُ ، لأنَّ الترخيمَ يبقـى في وسطَ الكلمةِ من حيثُ المعنى ، وذلكَ على خلافِ الترخيمِ • والثاني لا يستقيمُ ، لأنَّهُ ليسَ بمنادَى ، لأنَّ الذي وقعَ عليهِ النداءُ لفظـاً هو الاولُ • وأمَّا المندوبُ والمستغاثُ ، فلأنَّ المقصودَ[3] بهما امتدادُ الصوتِ ، والترخيمُ يُضادُّ ذلكَ • وأمَّا الزيادةُ على الثلاثةِ فلأنَّهُ لو رخَّمَ الثلاثي لبقى على صورةٍ ليستْ[4] مثلهـا في المتمكناتِ إذْ ليسَ في كلامهمْ اسمٌ متمكنٌ على حرفينِ ولا سيما على لغةِ مـــن يقولُ : ياحارُ •

وقولهُ : « إلاَّ ما كانَ في آخرهِ تاءُ التأنيثِ » • فانَّ العلميـــةَ والزيادةَ على الثلاثةِ فيهِ غيرُ مشروطتينِ ، أمَّا العلميةُ فانَّها خلفَهـا غيرُها وهو التأنيثُ ؛ لأنَّ التأنيثَ يقتضي التخفيفَ لثقلهِ كما يقتضيهِ

---

(1) (لهُ شرائط اربعةٌ) زيادةٌ عن ل •
(2) ما بينَ القوسين ساقطٌ من ر •
(3) في ش : (المفضل) ، وهو تحريف •
(4) في ش : (في) ، وهو وهم •

العلمُ لكثرتهِ ، وأمّا كونه ليسَ زائداً على ثلاثةٍ ، فلأنَّ اشتراطَ ذلكَ إنّما كانَ لما يؤدي اليهِ الترخيمُ من الاخلالِ ، وأمّا ما فيهِ تاءُ التأنيث فانّما تُحذَفُ فيهِ التاءُ ، وحذفُ التاءِ لا يؤدي الى إخلالٍ ، لأنّها زائدةٌ فلا إخلالَ بالترخيمِ ، فلا حاجةَ الى الزيادةِ ، وقد أجازَ الفراءُ والكوفيونَ ترخيمَ العلمِ الثلاثي الذي تحرّكَ وسطهُ ، لأنّهُ يصيرُ مثلَ يدٍ فيقولونَ : فيمن اسمهُ كتفٌ وقدمٌ ياكتِ ويَاقدِ[1] ، وليسَ بالجيّدِ فانَّ نحو يدٍ إنّما صارَ كذلكَ بنوعٍ من الاعلالِ ، ولا يلزمُ منهُ جوازُ مثلهِ في الترخيمِ . ومن ثمَّ قالَ الفراءُ : في سعيدٍ ياسعِ وفي لَبيس يالَبِ بحذفِ الحرفينِ معاً . وقولهُ في قولِ أوس[2] :

١١٢- تَنكّرْتِ منّا بعْدَ معْرفَةِ لَمِي
وبَعْدَ التّصابي والشّبابِ المُكرمَ

إنَّ الياءَ للالحاقِ تحكمٌ . وكذلكَ قولهَ[3] :

١١٣- وقَالُوا تَعَالَ يَا يزي بنَ مُخَرّمٍ
فَقُلْتُ لَهُمْ إنّي حَليفُ صُداءِ

---

(١) انظر الانصاف ٣٥٦/١ ـ ٣٥٧ .
(٢) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ، لمي : مرخم لميس اسم امرأة ، الكتاب ٣٣٦/١ ، الديوان ص٤٨ ، الصاحبي ص١٩٤ ، شرح ابيات سيبويه للنحاس ص١٨٩ .
(٣) البيت ليزيد بن مخزم ، قال الشنتمري : وصفَ أنّه دُعيَ الى الحلفِ فأبى أن ينقضَ حلفهُ ، لصداء ، وصداء : حي من بني أسد الكتاب ٣٣٥/١ ، الشنتمري ٣٣٥/١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص١٨٩ .

إنَّهُ لا ياءَ فيه حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين ، ومن مذهبه أنَّ الساكنَ يُحْذَفُ معَ الآخرِ في [نحو][1] قِمَطْرٍ (فيُقالُ يَاقِمَ ، فيايَزي محذوفةٌ عندَ سيبويه لالتقاء الساكنينِ[2] ، وعندَ الفراءِ الياءُ محذوفةٌ معَ الدال[3] للترخيمِ كالطاءِ من قِمَطْرٍ)[4] .

وقولُه : الترخيمُ حذفٌ في آخرِ الاسمِ على سبيلِ الاعتباطِ ليخرجَ ما حُذِفَ لكونه حرفَ علَّةٍ لموجبٍ مثلُ قاضٍ ، أو للتخفيفِ ، مثلُ القاضي فيمن حذفَ ، وقالَ سيبويه : إنَّ نحو قائمةٍ وقاعدةٍ إذا كانَ غيرَ علمٍ لا يجوزُ ترخيمُه على لغةِ ياحارُ بالضمِ ، لئلا يلتبسَ بالمذكرِ ، والظاهرُ خلافُه فأمّا ثمي وبَنَي ، فلأنَّهُ كالأُحَقَى والأَدْلَى ، وكذلكَ يُقالُ في قَمَحْدُوَةٍ وَعَرْقُوَةٍ يَا قَمَحْدِي وَيَاعَرْقِي ، وفي قَطَوانَ[5] ، وكَرَوانَ يَاقَطَا وَيَاكَرَا كَعَصَا ، وفي سَنَّورٍ وبَرْذُونٍ ياسنا ويابرْذا ، وفي شاةٍ ياشاه بالهاءِ تردُّها الى أصلِها حينَ احتجتَ الى الردِّ إذْ ليسَ في كلامهم [اسمٌ][6] متمكنٌ على حرفينِ ثانيه الفٌ ، وقد ثبتَ ردُّها الى الاصلِ عندَ الاحتياجِ في مثلِ شويهةٍ وشياهٍ ، وفي المسمى بطيلسان يَاطَيْلِسُ ، وزعمَ أبو عثمان المازني[7] أنَّهُ لا يجوزُ ؛ لأنَّهُ ليسَ في كلامهم (فَيْعَل) في الصحيحِ ، قالَ : وسألتُ الاخفشَ فأخطأَ فنبَّهتُه فتنبَّهَ ، وقد أجازَ ذلكَ غيرُه ، إذْ لا يُعْتَبَرُ وجودُ نفسِ

---

(1) (نحو) : زيادةٌ عن ش .
(2) الكتاب ١/٣٣٥ .
(3) انظر شرح الاشموني على الالفية ٣/١٧٧ .
(4) ما بين القوسين : ساقطٌ من ل .
(5) الكتاب ١/٣٣٤ .
(6) (اسمٌ) : زيادة من س .
(7) (المازني) : ساقطة من ل ، ت ، س ، ر .

الزِّنَة ، وإنَّما أرادَ جريه على قياسِ كلامِهم وهـو الصحيحُ ، وكذلكَ قيلَ في ترخيمِ سَدوسٍ وفرزدقٍ وعُنْفُوان علماً يَاسَدي ويَافَرزْدَ ويَاعُنْفي ، وليسَ من أبنيتِهم ، وتقـولُ في شَـقاوة وحَمَراوان علماً يَاشَقاو يَاحَمْراءَ بالهمـزة ، وفي حَـولايا ياحَولاءَ بالهمزة ، وفي حَيْوة يَاحَيْوُ ، ولا يُدْغَمُ لِما ثبتَ من شذوذه ، وفيه نظرٌ ، وفي شيَّةٍ وديَّةٍ يَاوَشي وياوَدي [٣٧ ظ] ، لأنَّ الردَّ يلزمُ والعينُ مكسورةٌ فتبقى ، والأخفشُ يقولُ : ياوَشي وياوَدي بسكونِها[1] ردّاً الى الاصلِ ، وفي أَسْحَارَّ علماً ياأسْحَارَ بالفتح عندَ سيبويه على الفصيحةِ ، وبالكسرِ عندَ قومٍ ، وأمَّا نحـو يارادُّ ويافارُّ علماً فبالكسرِ لا غيرُ ، وأمَّا على اللغةِ القليلةِ فالضمُّ في البابينِ ، وقالوا : في (قاضُونَ) علماً ياقاضي باثبات اليـاءِ علـى اللغتينِ ، وفي نحو أَعلونَ يا أَعلَى باثباتِ الألفِ ، ولو قيلَ بحذفِ ذلكَ على اللغةِ الكثيرةِ ولم يبعدْ ، وقالوا : في محمرٍ علماًعن اسمِ فاعلٍ يامحمرْ بسكونِ الراءِ على الكثيرةِ ، والفراءُ يكسرُها عـن اسمِ فاعلٍ ويفتحُ في غيرِهِ ، وهو قياسُ من قالَ : في (قاضـونَ) ياقاضي باثباتِ الياءِ . والمرخَّمُ الذي يُحذَفُ منهُ حرفانِ كلُّ اسمٍ آخرهُ زيادتانِ زيدتا معاً أي لمعنى كالألفِ والنـونُ في سـكرانَ وعثمانَ أو حرفٌ صحيحٌ (وقبلهُ مدَّةٌ قبلَها[2] ثلاثـةُ أحـرفٍ فصاعداً وقد أُهْمِلَ قولَهُ : ثلاثةُ أحرفٍ قبلها[3] ؛ لأنَّهُ قـال وأمَّا حرفٌ صحيحٌ وقبلَهُ[4] مدَّةٌ) ولم يزدْ كأنَّهُ استغنى بمـا

---

(١) (بسكونها) : ساقطة من ء ، ش ، ت ، ب .
(٢) (قبلها) : ساقطة من ت .
(٣) (قبلها) ساقطة من ش .
(٤) ما بين القوسين ساقط من : ر .

مثّلَ به في مثل منصور وعمار وبما تقدّمَ في مثل يأموتُ ، ولولا تقدُّمُ تصريحه في أمود ونحوه بإثبات الواو لتوهم أنَّ مذهبه كمذهب الفراء ، وقد اختُلفَ في أسماءَ هل هي مما آخره زيادتان أو حرفٌ أصلي وقبله مدّةٌ ؟ فمذهبُ سيبويه أنّهما زائدتان ووزنه عنده فَعْلاء من الوسم انقلبَ الواوُ همزةً على غير قياس كما قلتَ : في أناة واحد ، وقد ذهبَ غيره الى أنَّ أسماءَ أفعالٌ جمعُ اسمٍ سُمِّيَ به المؤنثُ وامتنعَ من الصرف للتأنيث المعنوي والعلمية ، فعلى هذا يكونُ آخره حرفاً أصلياً وقبلَهُ مدّةٌ ، فيكونُ مثلَ قولِكَ : عمّار ، ومذهبُ سيبويه أقربُ الى المعنى ، ومذهبُ غيره أُجريَ على مقتضى الالفاظ وبيانُ المعنى أنَّ أسماءَ الاعلام أكثرُها صفاتٌ ولم يُسمَّ بالجمع إلاّ نادراً فاذا تردّدَ الاسمُ بينَ كونه جمعاً وبينَ كونه صفةً كانَ حمله على الوصفية أولى ، وعندَ سيبويه قلبُ الواو همزةً محافظةً على هذا المعنى ، وحجةُ غيره أنَّ قلبَ الواو همزةً إذا قُدِّرَ وسماءُ[1] على خلاف القياس ، كوعد ووجدَ ووردَ وأشباهه ، ولا ضرورةَ تلجيء الى ذلك وإذا لم تكن الواوُ منقلبةً وجبَ أنْ تكونَ أفعالا ، وهذا وإنْ كانَ قوياً فانّما خالفهُ سيبويه لكثرة التسمية بالصفات وقلته في الجموع فرأى أنَّ قلبَ الواو همزةً أقربُ من تسميتهم بالجمع .

وقولهُ : « وقبله مدّةٌ » يعني : زائدةً ، وإلاّ وردَ نحو مختار ، وترخيمهُ يامُختَا بإثبات الألف ، وأمّا المركبُ فانّهُ يُحذفُ آخرُ الأسمين بكماله[2] ، والفرقُ بينهُ وبينَ المضاف أنَّ المضافَ

---

(١) في ر : (وسما) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : (وعلة ذلك) ، وهو وهم .

معَ المضافِ اليهِ اسمانِ معربانِ باعرابينِ مختلفينِ فظهرَ التعددُ فيهما لفظاً ، والترخيمُ حكمٌ لفظي فلم يجزْ في المتعددِ لفظاً وأمَّا[1] معديكرب فلم يجزْ فيهِ التعددُ المفظي فجرى مجرى قولكَ : جعفرٌ وعمرانُ بدليلِ اعرابهِ اعراباً واحداً في آخرهِ ، فلمَّا لم يتعددْ تعدداً لفظياً جرى مجرى المفرداتِ وحُذفَ عندَ الترخيمِ[2] آخرُ الاسمينِ بكمالهِ ، لأنَّها كلمةٌ زيدتْ على الكلمةِ الأولى فاشبهتْ تاءَ التأنيثِ والفَ التأنيثِ ، وإذا قلتَ : يا خمسَه في خمسةَ عشرَ وقفتَ على الهاءِ على اللغتينِ ، وكذلكَ لو رخَّمتَ نحو (مسلمتانِ) قال سيبويه : لأنَّها تلكَ الهاءُ التي كانتْ في خمسةٍ ، وتقولُ : في « اثنا عشرَ » اسماً يااثنِ ويااثنُ ؛ لأنَّ عشرَ بمنزلةِ النونِ[3] حيثُ عاملوهُ معاملةَ (اثنانِ) فتبعَها الألفُ على قياسِ لغتهم ، وفيهِ نظرٌ من جهةِ أنَّ الثاني اسمٌ برأسهِ ، ومن جهةِ أنَّ الالفَ لا تتحققُ زيادتُها ، ومن قالَ : يااثني عشرَ بالياءِ فقياسُه يااثني على الكثيرةِ ويااثنا على القليلةِ ، وأمَّا تابطَ شراً فهو أشبهُ شيءٍ بالمضافِ مع المضافِ اليهِ ، لأنَّ التعددَ فيه مقصودٌ بعدَ التسميَّةِ ، ألا ترى أنَّ[4] شراً في قولكَ : تابطَ شراً منصوبٌ في أحوالهِ كلِّها فلمَّا كانَ العددُ باقياً تعذَّرَ [فيهِ][5] الترخيمُ كما تعذَّرَ في المضافِ والمضافِ اليهِ . وقالَ سيبويه : ولو رخَّمتَ تابطَ شراً لرخمتَ رجلاً يُسمَّى[6] :

---

(١) في ر : (نحو) ، وهو خطأ .
(٢) في و : (التركيب) ، وهو تحريف .
(٣) انظر الكتاب ٢/٥٥ ، ٥٦ .
(٤) في ل : (قولكَ) ، وسهو .
(٥) (فيهِ) زيادة عن ب .
(٦) البيت لعنترة العبسي وهو في ديوانه وعجزه : (وعِمي صَباحاً دارَ عَبْلَةَ واسْلَمي) وقد أورده سيبويه مثالاً كما ذكر الشارحُ . الكتاب ١/٣٤٢ ، الديوان ص ٢١٥ ، الحجة للفارسي ١/٥٧ . القصائد التسع المشهورات ص٤٥٦ .

١١٤ـ يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلَّمِي

وأمَّا قولُه[١] :

١١٥ـ فَأَجْزُوا تَأَبَّطَ قَرْضاً لاَ أَبَاً لَكُمُ

صَاعاً بِصَاعٍ فَإِنَّ الذُّلَّ مَعْيُوبُ

فشذوذٌ على شذوذٍ ، وما عدا القسمينِ المذكورينِ هو الذي يُحذَفُ منهُ حرفٌ واحدٌ ، وقد يُحذَفُ المنادَى على ما ذُكِرَ ، وقولُه : { أَلاَ يَا اسْجُدُوا }[٢] على قراءةِ الكسائي من ذلكَ ، لأنَّهُ يقفُ على ياءٍ ويبتديءُ أُسْجُدُوا [٣٨ و] بضمِّ الهمزةِ[٣] . وقولُه[٤] :

١١٦ـ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

أي جاراً حالٌ أو تمييزٌ أي على جيرتهِ[٥] .

---

(١) البيتُ لم اعثر عليه في المصادر التي اطلعت عليها ولا على قائلـه .

(٢) سورة النمل الآية : ٢٥ في المصحف (ألاّ يَسْجُدُوا) .

(٣) قرأ الكسائي ورويس وأبو جعفر بهمزةٍ مفتوحةٍ وتخفيفَ اللام على أنّ ألاَ للاستفتاح ، ثم قيل ياءُ حرفُ تنبيهٍ وجُمعَ بينهُ وبين (ألا) تأكيداً ، وقيل للنداء ، والمنادى محذوفُ ، ورُجِّحَ الاولُ لعدم الحذف ، والابتداءُ (آسْجُدوا) بهمزةٍ مفتوحةٍ فعل أمر ، وحُذفت همزةُ الوصل خطأ على مرادِ الوصل كما حُذفتْ لذلك في يبنؤُم أتحاف فضلاء البشر ص ٣٣٦ ، غيث النفع ص ٣١١ ، سراج القارىء المبتدىء ص٣١٢ .

(٤) البيت لم يعرف قائله ، وصدره : (يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهِم والصالحين برفع (لعنةُ) على الابتداء والجارُ والمجرورُ خبرٌ ، وعلى هذا يكونُ المنادى محذوفاً ، الكتاب ١/٣٢٠ ، الانصاف ١/١١٨ ، المغني ٢/٣٧٣ ، شرح الجمل ٢/٨٥ ، ابن يعيش ٢/٢٤ ، العيني ٤/٢٦٣ .

(٥) (على جيرتهِ) ساقطةٌ من ش .

(فصل) قولهُ : ومن المنصوبِ باللازمِ إضمارِهِ قولكَ : فـي التحذيرِ الى آخرِهِ .

قالَ الشيخُ : هذا ينقسمُ الى[1] قسمينِ : منهُ ما هـو سماعي وعلَّةُ حذْفِ فعلِهِ ما تقدَّمَ في قولكَ : رَعياً وسقياً وبابَهُ ، ومنهُ ما هو قياسي ، فالقياسي ما بدأَ بهِ في قولهِ[2] : إيَّاكَ والاسدَ ، وهو كلُّ موضعٍ كانَ الاسمُ فيهِ محذوراً وذُكِرَ المحذرُ منهُ[3] بعدَهُ بحرفِ العطفِ أو بحرفِ الجـرِّ ، كقولكَ : إيَّاكَ والاسـدَ ، وكقولكَ[4] : إيَّاكَ من الاسدِ ، وأصلهُ تَحْذَرُ ، إلاَّ أنَّ الضميرينِ إذا كانا لشيءٍ واحدٍ وجبَ إبدالُ الثـاني بالنفسِ في غيرِ أفعـالِ القلوبِ ، فصارَ التقديرُ نحِّ نفسكَ ثمَّ حُذِفَ الفعلُ بفاعلهِ فزالَ الموجبُ لتغييرِ إضمارِ الثاني فوجبَ رجوعـهُ الى أصلهِ إلاَّ أنَّـهُ لا يمكنُ الاتيانُ بهِ متصلاً ، لعدمِ ما يتصلُ بهِ فوجبَ أنْ يكـونَ منفصلاً ، وهذا المذكورُ بعدَهُ إنْ كانَ بحرفِ الجرِّ فظاهرٌ تعلّقهُ بالفعلِ المحذوفِ ، وإنْ كانَ بالواوِ فهو معطوفٌ على إيَّاكَ كأنَّكَ قلتَ نحِّ نفسكَ ونحِّ الاسدَ ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ : إيَّاكَ الاسدَ كما يزعمُ بعضُ النحويينَ ، ونصَّ سيبويه على ذلكَ[5] ، لأنَّهُ إنْ

---

(١) (إلى) ساقطةٌ من ل .

(٢) في ب ، ت ، س : (قولكَ) ، وهو تحريف .

(٣) في ل ، ت : (فيهِ) ، وهو تحريف .

(٤) (قولكَ) ساقطةٌ من ل ، ت .

(٥) انظر الكتاب ١٤١/١ .

كانَ عن قولِكَ : إيَّاكَ والأسدَ فلا يجوزُ حذفُ حرفِ العطفِ ، وإنْ كانَ عن قولكَ : إيَّاكَ من الأسدِ فحرفُ الجرِّ لا يُحذفُ في مثلِ ذلكَ . وأمَّا قولُه[1] : إيَّاكَ وأنْ تقومَ ، وإيَّاكَ ومن أنْ تقومَ فهذا جائزٌ أنْ تقولَ : إيَّاكَ أنْ تقومَ وحينئذٍ يجبُ حملُه على إيَّاكَ من أنْ تقومَ وحذفَ حرفُ الجرِّ ؛ لأنَّ حرفَ العطفِ لا يُحذفُ عن أنْ ولا عن غيرِها وقد جاءَ في الشعرِ شاذاً :

١١٧- إيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنَّهُ
إلى الشَّرِّ دعَّاءٌ وللشرِّ جالِبُ[2]

وحملَهُ الخليلُ على أنَّهُ منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ ، كأنَّهُ قالَ بعدَ تمامِ الكلامِ إحذَرِ المِراءَ ، وحملَهُ ابنُ أبي اسحاق على أنَّ أصلَهُ إيَّاكَ من المِراءِ[3] فحذفَ حرفَ الجرِّ لمَّا كانَ المِراءُ بمعنى أنْ تماري فحملَهُ عليهِ من حيثُ المعنى على شذوذِهِ ، ومنهُ { مَازِ رَأْسَكَ والسَّيْفَ }[4] ، ومَازِ ترخيمَ مَازِنٍ وقيلَ ترخيمَ مازني ، وفيهِ شذوذٌ من وجهينِ : ترخيمُ ما ليسَ بِعَلَمٍ وحذفُ حرفٍ[5] قبلَ ياءِ النسبِ ، والذي حملَهُ على ذلكَ

(١) (قوله) ساقطة من ت .
(٢) البيت للفضل بن عبدالرحمن القرشي ، المراء : مصدرُ ماريته أي جادلته ، الكتاب ١/١٤١ ، المقتضب ٣/٢١٣ ، الخصائص ٣/١٠٢ ، المغني ٢/٦٦٩ ، معجم الشعراء للمرزباني ٣١٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٩ ، ابن يعيش ٢/٢٥، شرح الاشموني ٣/٨٠ ، ١٨٩ ، الخزانة ١/٤٦٥ .
(٣) انظر الكتاب ١/١٤١ .
(٤) المثل في فرائد اللآل ١/٢٤٢ ، الكتاب ١/١٣٨ ، المقتضب ٣/٢١٥ .
(٥) (حرف) ساقطة من ت .

ما يُنقل أنّ كراماً المازني أسر بجيراً القشيري ، فجاء قَنْعَب اليربوعي ليقتل بجيراً فحال المازني دون أسيره ، فقال له : قَنْعَب : مازِ رأسك والسيف[1] ، فإن كان المثل متقدماً أو سمّاه مازناً باسم أبيه استقام ، وإلاّ فيركب الشذوذ لجريه مجرى المثل .

وقدّر سيبويه إيّاي والشرّ بفعل المتكلم[2] كأنّه آمرٌ لنفسه لأباعد نفسي عن الشر ولأباعد الشرّ عني ، وأنكره غيره ، وقال : المعنى على أنّه يخاطب غيره على معنى باعدني وإليه ذهب الزمخشري ، وكلا التقديرين مستقيم ، وقول عُمَر رضي الله عنه : { إيّاي وأنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ }[3] ، مثله وقد قدّره الزجاج بإيّاي وإيّاكم[4] ، وأراد عمر النهي عن حذف الارنب بالعصا ؛ لأنّ ذلك يقتلها فلا تحل ، فقال : « إذكِ لكم الأسل والرماح والسهام وإيّاي وأن يحذف أحدكم الارنب » ، فبالغ في نهيهم بأن قال : باعدوني عن حذفه فجعله من الأمر الذي يطلب منهم البعد عنه لعظمه أو يطلب من نفسه البعد عنه وهو أبلغ من أن يقال لا تحذفوا الارنب وما بعد ذلك سماعي .

وقوله : { أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ }[5] ، أي بادر أهلك وبادر الليل وأحضر عذرك تفسير سيبويه[6] ، وعاداه تفسير المفضّل من

---

(١) (رأسك والسيف) : ساقطة من ش .

(٢) انظر الكتاب ١/١٣٨ .

(٣) الكلام موجود في الكتاب ١/١٣٨ ، شرح الاشموني على الالفية ٣/١٩١ ، تاج العروس لمرتضى الزبيدي مادة حذف ٦/٦٦ .

(٤) انظر حاشية الصبان على شرح الاشموني ٣/١٩١ .

(٥) المثل موجود في الكتاب ١/١٣٨ ، المقتضب ٣/٢١٥ ، جمهرة الامثال للعسكري ١/١٤٠ ، لسان العرب ١١/٣٠ ، مادة (اهل) ، فرائد اللآل ١/٤٣ .

(٦) انظر الكتاب ١/١٣٨ .

سلمة(١) ، كأنّه استبعدَ أنْ يكونَ فَعِيلٌ مصدراً غيرَ صوتٍ كالنهيم ، والزئير ، والصليل ، والصرير ، ومنه { هَذا ولا زَعَماتِك }(٢) كأنَّ المخاطبَ وعد بأشياء فلم يفِ بها ثم رأى الموعودَ على حالٍ دونها ، فقال الموعدُ هذا أي : أرضى هذا ولا زَعَماتك أو ولا أتوهَّمُ زعماتك • وقولهم : { كِلَيْهِما وتَمْراً }(٣) ، مثل تُلْزِمُ حكايته كالامثال ، قيل أصله أنَّ عمراً الجعدي كانَ بين يديه قرصٌ ، وتمرٌ ، وزبدٌ فقالَ له رجل : أطعمني من قرصك وزبدك ، فقالَ عمرو : كِلَيْهما وتَمْراً ، أي : أطعمك كِلَيْهما وأزيدك تمْراً • فقال سيبويه : ومنهم من يقول : { كلاهُما وتَمْراً }(٤) ، أي : كلاهما ثابتان وأزيدك تمْراً ، وكذلك قالَ في : { كُلَّ شيءٍ ولا شَتيمةَ حُرٍّ }(٥) ، أي كُلَّ شيءٍ أمم ، والمشهورُ فيها النصبُ ، ومنه : { انْتَهوا خيْراً لكُمْ }(٦) ، قالَ سيبويه : لأنّكَ حينَ قلتَ انْتَه فأنْتَ تريدُ أنْ تخرجَه من أمرٍ وتدخله في آخر(٧) ، فكأنّه قالَ : وأْتِ خيراً لك(٨) ، وقالَ الفراءُ : المعنى انْتَهوا انتهاءً

---

(١) هو المفضل بن سلمة بن عاصم أبو طالب النحوي اللغوي الكوفي أخذ عن أبيه وعن ابن السكيت وثعلب توفي سنة ٢٩١هـ. بغية الوعاة ٢/٢٩٦ ، الفاخر للمفضل بن سلمة ص١ •

(٢) المثل ذكره سيبويه الكتاب ١/١٤١ ، الاشموني ٣/١٩٣ ،

(٣) المثل مذكور في جمهرة الامثال للعسكري ٢/١٣٧ ، فرائد اللآل ٢/١١٨ ، الفاخر ص ١٤٩ ، مجمع الامثال للميداني ٢/٦٥ ، الكتاب ١/١٤٢ •

(٤) انظر الكتاب ١/١٤٢ •

(٥) المثل مذكور في لسان العرب مادة (شتم) ١٢/٣١٨ ، الكتاب ١/١٤٢ ، شرح الاشموني ٣/١٩٤ حاشية الصبان على الاشموني ٣/١٩٤ •

(٦) سورة النساء الآية : ١٧١ •

(٧) انظر الكتاب ١/١٤٣ •

(٨) في ش : (لكم) ، وهو تحريف •

خيراً لكم ، وقول الكسائي : المعنى انتهوا يكن خيراً لكم ، وما ذكره [٣٨ ظ] سيبويه أظهر والمعنى عليه ، ولذلك أظهروه في مثل انْتَهِ (١) أَنْتَ أمراً قاصداً ، وقول الزمخشري : ومنه انْتَهِ أمراً قاصداً على أنَّه واجب فيه حذف الفعل غلط ، ومثل انْتَهِ أمراً قاصداً قوله :

١١٨ـ تَرَوَّحي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيلي (٢)

[ومنه](٣) : { وَرَاءَكَ أَوْسَعَ لَكَ }(٤) مثل في الزجر عن الاقدام على الشيء ، يقال إنَّ ابنَ الحمامة الشاعر أتى جريراً ولا الحطيئة فقال : السلام عليك (٥) ، فقال : كلمة تقال وليس لها جواب ، فقال : أألج ؟ فقال : (وَرَاءَكَ أَوْسَعَ لَكَ فقال)(٦) : أنا ابن الحمامة الشاعر ، فقال (٧) : { كُنْ مِنْ أَيِّ

---

(١) في و : (فَأَنْتَ تريد أن تخرجه من أمر) ولا يستقيم معها الكلام .

(٢) هذا صدر بيت لأحيحة بن الجلاح ، وتكملته : (غداً بجَنْبَي باردٍ ظَليلِ) وقد ذكر العيني بانه خطاب للفسيل في قوله : « تأبَّري يا خيرة الفسيلِ » وتروح النبات : إذا طال تقيلي : كناية عن النمو والزهو . الاشموني ٣/٤٦ ، العيني على الاشموني ٣/٤٦ ، الصبان على الاشموني ٣/٤٦ .

(٣) (منه) : ساقطة من الاصل ، ش .

(٤) المثل موجود في الكتاب ١/١٤٣ ، فرائد اللآل ١/٣٢٨ ، الفاخر ص ٣٠١ .

(٥) في ش : (عليكم) ، وهو تحريف .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ت .

(٧) (فقال) ساقطة من ش .

طَيْـرَ اللهِ شَنْتَ }[1] ، ومنه : { مَـنْ أَنْتَ زَيْـداً }[2] ، يُقالُ لمن ذكرَ عظيماً بسوءٍ ولمن شَبَّهَ نفسَه[3] برجلٍ عظيمٍ ، وذلكَ أنْ لا يتغيّرَ لفظُ زيدٍ ، وذلكَ أنْ تذكرَ اسمَ ذلكَ الرجل .

ومنهُ مَرحَباً الى آخرهِ ، وقد كثرَ ذلكَ حتّى صارَ بمعنى الدعاءِ ، فلو قيلَ إنّها منصوبةٌ على المصدرِ ، قالَ صواباً ، (وإنَّ تأتني فأهلَ الليلِ وأهلَ[4] النّهارِ)[5] ، أي فإنّكَ تأتي ومعناهُ الاكرامُ ، لأنَّ المرءَ يُكرَمُ في أهلهِ ليلاً ونهاراً ، ويجمعُ ذلكَ كلّهُ أنّـهُ كثـرَ حتّى صارَ معلوماً وجرى مثلاً أو كالمثلِ لكثرتهِ .

ما أُضمِرَ عاملُهُ على شريطةِ التفسيرِ

(فصل) قولُهُ : ومِن المنصوبِ باللازمِ إضمارهِ ما أُضْمِرَ عاملُهُ على شريطةِ التفسيرِ .

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ : ضابطهُ أنْ يتقدّمَ اسمٌ وبعدَهُ فعلٌ أو ما هو في معنى الفعلِ مسلطٌ على ضميرِ ذلكَ الاسمِ من[6] جهةِ المفعوليةِ ، أو ما يتعلقُ بضميرهِ لو سُلّطَ على الاولِ لكانَ معمولاً لهُ ، ومهما رفعتَ فعلى الابتداءِ ، وإذا نصبتَ فعلى تقديرِ فعلٍ ،

---

(1) رواية البغاخر : (كُنْ ابْنَ آيَ طَيْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلّ شئتَ) وهو تابعٌ لكلام الخطيئة لابن الحمامة ص٣٠٢ .
(2) مثلٌ يُقالُ لمَنْ يذكرُ عظيماً بسوءٍ ، شرح الاشموني ١٩٣/٣ ، الصبان على الاشموني ١٩٣/٣ .
(3) (نفسه) : ساقطة من و .
(4) (أهلَ) ساقطةٌ من ل ، ت .
(5) المثلُ موجود في شرح الاشموني ١٩٣/٣ ، حاشية الصبان على الاشموني ١٩٣/٣ .
(6) في ل : (على) ، وما أثبتناه أحسن .

فإذا نصبتَ في مثل زيداً ضربتُه فالتقدير ضَربْتُ زيداً ، وفي مثلِ زيداً مررتُ به جاوزتُ زيداً مررتُ[1] به ، وفي مثلِ زيداً ضربتُ أخاه أَهنْتُ [زيداً][2] ، وفي مثلِ زيداً سميتُ بـه لابستُ ، فَقِسْ على ذلكَ ، وزعمَ المبردُ أنَّ الرفعَ في قوله[3] .

١١٩ـ إذا ابْنُ أبي مُوسَى [بِلالٌ بلَغْتِهِ][4]

بتقديرِ فعلٍ رافعٍ ، كأنَّهُ قيلَ إذا بلغَ لا على الابتداءِ[5] ، ويلزمه أنْ يجيزَ مثلَهُ في غيرِه . ثمَّ هو ينقسمُ الى أقسامٍ : ما يُختارُ فيه الرفعُ ، وما يُختارُ فيه النصبُ ، وما يستوي فيه الامرانِ ، ومنه ما يجبُ فيه النصبُ ، فأمَّا الموضعُ الذي يُختارُ (فيه الرفعُ فأنْ يكونَ مجرداً عن القرائنِ التي يذكرُها في بابِ الاقسامِ ، كقولكَ : زيدٌ ضربتُه ، وأمَّا الموضعُ الذي يُختارُ فيه النصبُ)[6] فأنْ يقعَ بعدَ الاستفهامِ وحرفِ النفي ، وإذا ، وحيثُ ، وإنْ تعطفَ

---

(١) (مررْتُ بهِ) ساقطةٌ من ل ، ت .

(٢) (زيداً) زيادة عن ل ، واثباتها أحسَنُ .

(٣) البيت لذي الرمة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الاشعري يخاطب ناقته بها أي اذا بلغت به الممدوحَ يستغني عنها فتجزر ، الكتاب ٤٢/١ ، المقتضب ٧٧/٢ ، الخصائص ٣٨٠/٢ ، المغني ٢٦٩/١ ، الخزانة ٤٥٠/١ ، اساس البلاغة ٢٨٧/٢ ، الديوان ٣٩ . وعجزه : (فقامَ بفأسٍ بينَ وَصْليْكَ جازرُ) .

(٤) (بلال بلَغْتِهِ) زيادةٌ عن ل .

(٥) انظر المقتضب ٧٧/٢ .

(٦) ما بين القوسين ساقطٌ من ر .

هذه الجملةَ على [جملةٍ][1] فعلية[2] ، وأمّا الموضعُ الذي يستوي فيه الامران فان تعطف هذه الجملةَ على جملةٍ فعليةٍ[3] ذات وجهين ، كقولك : زيدٌ ضربتُهُ وعمروٌ أكرمتُهُ ، وأمّا الموضعُ الذي يجبُ فيه النصبُ فانْ تقعَ الجملةُ بعدَ حرفٍ لا يليه إلا الفعلُ ، كقولكَ : إنْ زيداً تكرِمْهُ[4] أُكرمْكَ ، فأمّا قولكَ : زيدٌ قامَ وزيدٌ ضربَ وشبهه فليسَ من هذا البابِ ، وليس فيه إلاّ الرفعُ ، لأنَّ الفعلَ لم يتسلطْ على الضميرِ على جهةِ المفعوليةِ وإنّما سُلِّطَ على جهةِ الفاعليةِ ، وإنّما أُختيرَ الرفعُ في القسمِ الاولِ ، لأنّهُ إذا ارتفعَ ارتفعَ بالابتداء ، وإذا انتصبَ انتصبَ بفعلٍ مضمرٍ دلَّ عليه ما بعدَهُ وليسَ معهُ قرينةٌ تقوّي أمرَ الاضمارِ فيه فكانَ حملُهُ على ما لا إضمارَ فيه أولى ، فلذلكَ كانَ زيدٌ ضربتُهُ أحسنَ من قولكَ : زيداً ضربتُهُ ، وإنّما حسنَ[5] النصبُ في الوجهِ الثاني ، لوجودِ قرائنَ تقضي تقديرِ الفعل[6] ، ليتوفرَ عليها ما تقتضيه ، وأولى من ذلكَ الاستفهامُ كقولكَ : أزيداً ضربتُهُ ؟ لأنَّ الاستفهامَ بالفعلِ أولى ، فكانَ تقديرُ الفعلِ[7] أولى فكانَ النصبُ أولى ، فكذلكَ كانَ أزيداً ضربتُهُ ؟ أحسنُ من قولكَ[8] : أزيدٌ ضربتُهُ ؟ وليسَ هلْ زيداً ضربتُهُ ؟ مثلَ أزيداً ضربتُهُ ؟ لا في الرفعِ ولا في

---

(1) (جملةٍ) زيادةٌ عن ل ، س .
(2) في ت ، ب : (على جملةٍ ذاتِ وجهين كقولكَ زيدٌ ضربتُ وعمروٌ أكرمته) ، وهو خطأ .
(3) (فعليةٍ) : ساقطةٌ من و ، ش ، س ، ت .
(4) في ش : (أكرمْهُ) ، وهو تحريف .
(5) في ل ، ب ، ت ، س : (اختيرَ) ، وما أثبتناه أصح .
(6) في ر (فكانَ تقديرُ الفعلِ) ، ولا يستقيم معها المعنى .
في ت ، ل (لتتوفرَ عليه أوليةَ ما يقتضيهِ أولى فكان تقديرُ
(7) الفعلِ أولى) ، وهو متناقض .
(8) (قولكَ) ساقطةٌ من : ش .

النصبِ ، لاقتضائِها لفظَ الفعلِ ، فلذلكَ كانَ[1] شاذاً بخلافهِ في الهمزةِ لتصرفهم فيها ، أو لأنَّ (هَلْ) في أصلِها بمنزلةِ (قَدْ) ، وأمثلةُ بقيةِ القسمِ سواء ، ومنهُ عطفُ الجملةِ المكانِ فيهـا على جملةٍ فعليةٍ ، وذلكَ أنكَ إذا قدَّرتَ الفعلَ[2] في الثانيةِ تناسبَ الجملتانِ في كونهما فعليتينِ ، (فكانَ تقديرُ الفعلِ أولى ليحصلَ التناسبُ فكانَ النصبُ أولى ، وإنّما حسنَ الرفعُ مـعَ [٣٩ و] ما تقدَّمَ معَ الجملةِ الفعليةِ)[3] ؛ لأنَّها انقطعَ ما بعدَها عمَّا قبلَها ، وكذلكَ (إذا) التي للمفاجأة ، وإذا نُصِبَ مثلُ قولهِ تعالى : { وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ }[4] على القراءةِ الشاذة[5] ، فالتقديرُ) وأمّا هدينا[6] ثمود فهديناهم) ، لأنَّ الفعلَ لا يليها ، ورُويَ قولهُ[7] :

١٢٠ـ فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بنُ مُرٍّ
فَأَلْفَاهُمُ القَوْمُ رُوْبَى نِيَامَا

---

(١) في ل (هَلْ) .
(٢) (الفعلُ في الثانية) ساقطة من ش .
(٣) ما بين القوسين ساقط من ر .
(٤) سورة فصلت الآية : ١٧ .
(٥) عن الحسن (وأما ثمودَ) بفتح الدال بلا تنوين وافقه المطوعي هنا خاصة بخلفة وعنه أيضا بالرفع والتنوين وافقه الشنبوذي فيه ، والجمهور على ضم الدال بلا تنوين على الابتداء والجملة بعده خبره ، وهو متعين عند الجمهور لأن أمّا لا يليها الا الابتداء فلا يجوز فيه الاشتغال الا على قلة كما قال السمين . اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨١ .
(٦) (هدينا) ساقطة من ت ، وفي ل ، ش : (فهديناهم) ، وفي ر : (فهديناهم فهديناهم) .
(٧) البيت لبشر بن أبي جازم ، وروى : الخثراء الانفس لمخالطة النعاس ، الكتاب ٤٢/١ ، نصوص في النحو العربي للدكتور يعقوب بكر ص ٣٣ ، اساس البلاغة ١٩٨/١ ، الديوان ص ١٩٠ .

بالرفعِ والنصبِ ، وقد توهَّمَ قومٌ النصبَ بعدَ أمَّا لاقتضائها الفعلَ لِما فيها من [معنى][1] الشرطِ ، وليسَ بشيءٍ ، لأنَّهُ يستلزمُ اختيارَهُ ، وهو ضعيفٌ مع تقدمِ الجملةِ الفعليةِ فهو في غيرِ ذلكَ أجدرُ . وأمَّا الموضعُ الذي يستوي فيه الامرانِ فأنْ تكونَ الجملةُ الاولى ذاتَ وجهينِ : مشتملةً على جملةٍ أسميةٍ وجملةٍ فعليةٍ فيكونَ الرفعَ على تأويلِ الاسميةِ ، والنصبَ على تأويلِ الفعليةِ ، فإنْ زعمَ زاعمٌ أنَّ هذا المعنى يقتضي تقابلها فيرجعُ الامرُ الى ما كانَ عليه وهو اختيارُ الرفعِ ، والجوابُ أنَّ قرينةَ النصبِ أقوى من قرينةِ الرفعِ لقربها من الثانيةِ ؛ لأنَّ الفعليةَ منهما هي التي تلي الثانيةَ فلمَّا ترجَّحتْ[2] عليها قابلَ ما فيها من الرجحانِ ذلكَ الاصلَ وقابلتْ هي باعتبارِ نفسها بالجملةِ الاسميةِ ، فاستوى الامرانِ لذلكَ ، فلذلكَ كانَ زيدٌ قامَ وعمرٌ أكرمتُهُ ، مستويانِ . وأمَّا القسمُ الرابعُ الذي يجبُ فيه النصبُ ، فلأنَّهُ وَلِيَ الجملةَ[3] ما لا يجوزُ أنْ يكونَ بعدَهُ إلاَّ الفعلُ فوجبَ تقديرُ الفعلِ بعدَهُ لِما يقتضيه ، وإذا وجبَ تقديرُ الفعلِ وجبَ النصبُ إذْ الرفعُ لا يكونُ إلاَّ بالابتداءِ ، وقد تبيَّنَ أنَّ الموضعَ موضعٌ لا يقعُ فيه المبتدأُ كقولكَ : إنْ زيداً أكرمتَهُ أكرمتُهُ ، ألا ترى أنَّكَ[4] لو رفعتَ المبتدأَ بعدَ حرفِ الشرطِ ، وهو غيرُ جائزٍ ، فوجبَ تقديرُ الفعلِ ، والفرضُ أنَّهُ متعدٍ فوجبَ تقديرهُ متعدياً اليه فوجبَ نصبهُ لتعلقهِ بهِ تعلقَ المفعوليةِ ، ولذلكَ وجبَ نصبُ مثلَ قولهِ[5] :

---

(١) (معنًى) زيادةٌ عن ر .
(٢) في ر : (الفعليّة) .
(٣) في ش : (فلا يجوز) ، وهو تحريف .
(٤) في و : (اذا قلتَ) ، وهو خطأ .
(٥) البيت للنمر بن تولب من قصيدة يصفُ بها نفسَهُ ويعاتبُ زوجتَهُ على لومها له وتمامه: (واذا هلكْتُ فعندَ ذلكَ =

١٢١ـ لاَ تَجْزَعي إنْ مُنْفِساً أهْلَكْتُهُ

وكَذلكَ هَلاَّ زيداً ضربتَه ! وما كانَ مثلَه ، وأمَّا قولُهم : زيدٌ قامَ وزيدٌ ضربَ ، فليسَ مِن هذا البابِ ، إذْ ليسَ متسلِّطاً على ضميرِ الاول ولا على ما يتعلقُ به تسلطَ المفعوليَّة ، وما كانَ كذلكَ فليسَ من هذا البابِ ، وحكمُه أنْ يكونَ مبتدأً إنْ لم يكُنْ قبلَه ما يُرجِّحُ به تقديرُ الفعلِ على المختارِ (١) ، وفاعلاً على الوجوبِ إنْ كانَ معَهُ ما يُرجِّحُ تقديرَه ، فالاولُ كقولكَ : زيدٌ قامَ ، والثاني كقولكَ (٢) : أزيدٌ قامَ ؟ والثالثُ كقولكَ : إنْ زيدٌ قامَ (٣) ، فالذي أوجبَ النصبَ على جهةِ المفعوليةِ في قولكَ : إنْ زيداً ضربتَه هو الموجبُ للرفعِ على الفاعليةِ في قولكَ : إنْ زيدٌ قامَ ، لأنَّ الموضعَ موضعٌ يجبُ فيه النصبُ بتقديرِ الفعلِ ، وإذا وجبَ تقديرُ الفعلِ كانَ الاسمُ معمولاً على حسبِ ما يقتضيه ، فلذلكَ يتعيَّنَ النصبُ إنْ زيداً ضربتُه ، وتعيَّنَ الرفعُ في إنْ زيدٌ قامَ .

حذفُ المفعولِ بهِ

(فصل) وحذفُ المفعولِ بهِ كثيرٌ ، وهو في ذلكَ على نوعينِ : الى آخرِه .

فاجزَعي) ، المقتضب ٧٦/٢ ، ابن يعيش ٨٢/١ ، المغني ١٦٦/١ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٧٢ ، ابن عقيل ٤٤١/١ ، العيني ٥٣٥/٢ ، الخزانة ١٥٢/١ ، الديوان ص ٧٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص٩٤ .

(١) (على المختار) ساقطةٌ من : ر .
(٢) في و : (إنَّ) وهو وهمٌ .
(٣) (والثالث كقولكَ إن زيدٌ قامَ) ساقطةٌ من ب .

قالَ الشيخُ : ذلكَ على نوعينِ : تارةً يُحذَفُ فيُعلَمُ من يرجعُ اليهِ ، وتارةً لا يُعلَمُ من يرجعُ اليهِ ، فالقسمُ الذي يُعلَمُ من يرجعُ اليهِ على ضربينِ : مضمرٌ وقد تقدَّمَ ما يقتضيهِ كالمضمرِ الواقعِ مفعولاً في صِلةِ الذي ، أو خبرِ المبتدأ ، أو صفةِ الموصوفِ ، أو حالِ ذي الحالِ ، أو مفعولٍ ظاهرٍ غيرِ مضمرٍ ، فلا يكونُ إلاّ في سياقِ النفي [فيعمُّ][1] كقولهِ تعالى : { لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَي اللهِ وَرَسُولِه }[2] ، لأنَّهُ إذا قُدِّرَ لا تقدموا شيئاً كانَ نكرةً في سياقِ النفي فيعمُّ الجنسَ ، والجنسُ معلومٌ .

وأمَّا القسمُ الثاني ، فهو على ضربينِ : ضربٌ يُقدَّرُ المفعولُ به من حيثُ الجملةُ كقولكَ : ضربْتُ ، فهذا لا يُعلَمُ لا بالتخصيصِ ولا بالتعميمِ ، ولكن تُقدِّرُ مضروباً لا غير . والقسمُ الآخرُ أنْ يكونَ المتكلمُ [٣٩ ظ] قصدَ الى نفسِ الفعلِ لا باعتبارِ وقوعهِ كقولهم : فلان يُعْطي ويمنعُ كأنَّهُ قالَ : يُوقِعُ الاعطاءَ ويُوقِعُ المنعَ فجعلَ المفعولَ بهِ نسياً منسياً كأنَّهُ من جنسِ الافعالِ غيرِ المتعديةِ .

المفعولُ فيهِ

قالَ : إنَّما لم يذكرْ حدَّهُ لِما في لفظِ المفعولِ فيهِ من الدلالةِ عليهِ فكأنَّهُ قالَ : المفعولُ فيهِ هو الذي فُعِلَ فيهِ الفعلُ ، قولهُ : « وكلاهما ينقسمُ الى مبهمٍ وموقتٍ » ، فقسَّمَ ظرفَ الزمانِ والمكانِ الى مبهمٍ وموقتٍ ، والذي يقعُ ظرفاً من المكانِ ليسَ إلاَّ المبهمُ ، فلا يستقيمُ تقسيمهُ الظروفَ الزمانيةَ والمكانيةَ مطلقاً الى مبهمٍ وموقتٍ ،

---

(١) (فيعمُّ) : زيادة من ش .
(٢) سورة الحجرات الآية : ١ .

ثمَّ اختلفتْ عباراتُ النحويينَ في تعريفِ المبهمِ والموقتِ[1] ، فمنهمْ من ظنَّ أنَّ المبهمَ هو النكرةُ والموقتَ هو المعرفةُ ، وهذا فاسدٌ ظاهرُ الفسادِ ، ووجهُ الفسادِ قولنا : باتفاقٍ ضربتُهُ مكانَكَ ، وهو معرفةٌ ، ولو كانَ موقتاً لم يصحَّ أنْ يقعَ ظرفاً ، ومنهم من ظنَّ أنَّ الموقتَ هو المحدودُ ، والمبهمَ غيرُ المحدودِ ، وهو غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ الفرسخَ والبريدَ وما أشبههما من الظروفِ محدودةٌ بقياسٍ مخصوصٍ ، وهو ينتصبُ انتصابَ الظروفِ بلا خلافٍ ، ولو كانَ الظرفُ الموقتُ هو المحدودُ لامتنعَ نصبُ هذهِ على الظروفِ ، ومنهمْ من قالَ : إنَّ الموقتَ هو الذي لهُ اسمهُ باعتبارِ ما هو داخلٌ في مسماهُ والمبهمَ ما لهُ اسمهُ باعتبارِ ما ليسَ داخلاً في مسماهُ ، وهذا هو الذي يطَّرِدُ ، فالدارُ على هذا موقتٌ والفرسخُ مبهمٌ ؛ لأنَّ الدارَ لها اسمها[2] منْ جهةِ ما دخلَ في مسماها من البناءِ والسقفِ وغيرِه ، والفرسخُ لـهُ اسمهُ باعتبارِ قياسٍ غيرِ[3] داخلٍ في مسماهُ ، ثمَّ لم يُستثنَ مـنَ الموقتِ في كونهِ يقعُ[4] ظرفاً إلاَّ قولهم : ذهبتُ الشامَ بلا خلافٍ ، ودخلتُ الدارَ[5] باعتبارِ كلِّ موقتٍ ، هذا قولُ أكثرِ النحويينَ ، وقالَ بعضُهمْ : بلْ الدارُ مفعولٌ بهِ[6] ، والخلافُ مبنيٌّ على أنَّ دخلتُ هلْ[7] هو متعدٍ أو غيرُ متعدٍ ، فمَنْ قالَ : هو غيرُ متعدٍ حكمَ بأنَّ الدارَ ظرفٌ ، ومَنْ قالَ : إنَّهُ متعدٍ حكمَ بأنَّ الـدارَ

---

(١) (والموقتَ) ساقطةٌ من : ش .

(٢) في ش : (اسمهُ) ، وهو خطأ .

(٣) في ر : (ليسَ) ، وهو خطأ .

(٤) (يقعُ) ساقطةٌ من و .

(٥) (الدارَ) ساقطةٌ من : ل .

(٦) (بـه) ساقطةٌ من : ر .

(٧) (هلْ) : ساقطةٌ من و .

مفعولٌ به ، فمَنْ قالَ : إنَّهُ غيرُ متعدٍ قالَ : لأنَّ ضدَّهُ خرجتُ ، وخرجْتُ غيرُ متعدٍ باتفاقٍ كذلكَ دخلتُ ، ومَنْ قالَ : إنَّهُ متعدٍ ، قالَ : المتعدي هو الذي لا يُعْقَلُ إلاَّ بمتعلَّقٍ وغيرُ المتعدي هو الذي يُعْقَلُ بنفسه من غيرِ متعلَّقٍ ، وهذا لا يُفْهَمُ إلاَّ بمتعلَّقٍ ؛ لأنَّكَ لو قدَّرتَ انتفاءَ المدخولِ اليه عن الذهنِ لم يُفهم معنى الدخولِ ، كما أنَّكَ لو قدَّرتَ انتفاءَ متعلَّقِ الضربِ عن الذهنِ لم يُفهمْ معنى الضرب بخلافِ القيامِ[1] ، فإنَّكَ لو قدَّرتَ انتفاءَ الموضعِ عن الذهنِ لفهمتَ معنى القيامِ[2] ، [3] ، فليسَ الموضعُ باعتبارِ القيامِ كالموضعِ باعتبارِ الدخول عندَ هؤلاءِ إذْ تُعقَلُ معنى القيامِ معَ الذهولِ عن الموضعِ ولم يُعقَلْ معنى[4] الدخولِ[5] مع الذهولِ عن الموضعِ فدلَّ على أنَّهُ متعدٍ .

ثمَّ قالَ : ومنها ما يُستعمَلُ اسماً[6] وظرفاً ، وهو ما جازَ أنْ تعتقبَ عليه العواملُ كما ذُكِرَ . ومنها ما لا يُستعمَلُ إلاَّ ظرفاً ولا يُعرَفُ إلاَّ بالسماعِ . ووجهُ الحكمِ عليه بأنَّهُ لا يُستعمَلُ إلاَّ ظرفاً هو أنَّهُ كثرَ في استعمالِهمْ ولم يجيءْ إلاَّ منصوباً على الظرفيةِ فدلَّ ذلكَ على أنَّهُ لو كانَ ممَّا يقعُ غيرُ ظرفٍ لوقعَ في كلامٍ ما غيرُ ظرفٍ فكما أنَّ سقياً ورعياً في المصادرِ كذلكَ ،

---

(١) في و : (القياس) وهو تحريف .
(٢) في و : (القياس) وهو تحريف .
(٣) في ش : (معَ الذهولِ عن الموضعِ) .
(٤) (معنى) ساقطة من ل ، ت ، ش .
(٥) في س : (الذهولِ) ، وهو تصحيف .
(٦) (اسماً) ساقطة من ر .

والأمثلة (١) ، قولُـهُ : « سِرنا ذاتَ(٢) مرةٍ » وشبهُهُ . وقولُـهُ : « ومثلهُ عِنْدَ وسِوى وسَوَاءٌ في الأمكنـةِ » ، إلاّ أنّ (عِنْدَ) تدخلُ عليها (مِنْ) فلم تلزمِ الظرفيةَ ، وأمّـا (سِـوى وسَواءُ) فللناسِ فيهما مذهبانِ : أحدهما أنّهُ بمعنى (غـيرٍ) ، فتُعـرَبُ كغيرٍ (٣) ، ومذهبُ سيبويه أنّها منتصبـةٌ على(٤) الظرفيةِ أبـداً ولا تُستعمَلُ غيرُ ظرفٍ (٥) والدليلُ على ذلكَ إنّ (سَواء) لم تجيءْ إلاّ منصوبةً إلاّ فيما شذَّ من قولهم(٦) :

١٢٢- وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوائِكَا

إذْ لم يُستعمَلْ إلاّ منصوبةً فذلكَ ما أوردناهُ مِـن كونِهـا غيرَ متصرفةٍ ، وسِوى مثلها ولا قائلَ بالفرقِ ، وبيانُ الظرفيةِ فيها هو أنّ العربَ تجري الظروفَ المعنويةَ المقدرةَ [٤٠ و] مجـرى الظروفِ الحقيقيةِ ، فيقولونَ : جلسَ فلانٌ مكانَ فلانٍ ، وأنْتَ عندي مكانَ

---

(١) في ل : (والامثلةُ مذكورة في الكتاب ، ولا يستقيم مع السياق والمعنـى .

(٢) في و : (مَرّةٌ مَرّةٌ) وهو وهم .

(٣) مذهبُ الكوفيين : إنّ سِوى تكون اسمـاً وتكون ظرفـاً ، ومذهبُ البصريينَ لا تكون إلاّ ظرفاً الانصاف ١/٢٩٤ .

(٤) (على) : ساقطة من و ، ش ، ل ، ت ، ب ، س .

(٥) قال سيبويه : سِوى لا يكون اسماً إلا في الشعر ، قال بعض العرب : لمّا اضطُرّ في الشعرِ جعلهُ بمنزلة غيرٍ ، الـكتاب ٢٠٣/١ .

(٦) البيت للاعشى في ديوانه وصدره : (تَجانَفَ عَنْ جُلِّ اليَمامَةِ ناقَتي) . تَجانَفَ : مالتْ ، أو انحرفتْ ، (جُلّ) في الديوان : أي جميعِ انحاءِ اليمامة ، وفي غيرهِ جَوّ : اسمُ مكانٍ . الكتاب ١٣/١ ، ٢٠٣ ، الديوان ص ٨٩ ، المقتضب ٣٤٩/٤ ، الاضـداد في اللغة ص ٣٣ ، ابن يعيش ٨٤/٢ ، الانصاف ٢٩٥/١ ، ما يقع فيه التصحيف ص ٢٩٧ ، اساس البلاغة ٧٣/١ ، الحجة للفارسي ١٨٧/١ .

فلان[1] ، ولا يعنون إلاّ منزلةً في الذهن مقــدرةً فينصبونه نصبَ الظروفِ الحقيقــةِ فكذلكَ إذا قالــوا : مررتُ برجــلٍ ســواك وســوائكَ ، إنّما يعنونَ مكانكَ وعوضاً منكَ من حيثُ المعنى فانتصبَ ذلكَ الانتصابُ ، وأمّا حجةُ من قالَ : إنّها بمعنى غــيرٍ يعتورُها الاعرابُ على اختلافِ وجوهه فالنقــلُ والمعنى ، أمّا المعنى فقولهم : مررتُ برجلٍ سِواكَ مثلُ قولهم : مررتُ برجلٍ غيركَ[2] ، وأمّــا النقلُ فقولُ الشاعرِ[3] :

١٢٣ـ وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العدْوَانِ
دِنَّاهُــمْ كَمَــا دانُــوا

وتقولُ : ما ضربتُ سِواكَ وما جاءني سِواكَ ، والجـوابُ ما ذكرناهُ من أنَّ سواءَ لا تستعملُ إلاَّ منصوبةً ، ومجيئُها لمعنى غيرِ منصوبةٍ[4] شاذٌ ، ولا قائلُ بالفرقِ بينه وبينَ سوى ، (وما ذكروهُ مـن المعنى مردودٌ ؛ لأنَّهُ يؤدي الى رفعِ سَواءَ[5])[6] ، ولم يُستعمل ، فردهُ الى الظرفِ أولى ليوافق كلامَ العربِ ، وإنْ كانَ مخالفاً للظاهرِ ،

---

(١) (وانت عندي مكان خلاف) ساقطة من ت .
(٢) الانصاف ١/٢٩٤ ، ٢٩٦ .
(٣) البيتُ للفند الزماني ـ شهل بن شيبان ـ من قصيدةٍ قالها في حرب البسوس ، دِنّاهمْ كما دانو : فعلنا بهم مثل فعلهم بنا ، فقد وردَ سِوَى فاعلٌ وبذلـك خـرج عن الظرفيـة ، الاشموني ٢/١٥٩ ، ابن عقيل ١/٥١٩ ، شرح التبريزي على ديوان اشعار الحماسـة لابي تمام ١/١٣ ، الخزانة ٢/٥٧ ، العيني ٣/١٢٢ ، مشاهد الانصاف ص ١٢٥ .
(٤) في ل : (استعمالُ ضمير المذكر اي منصوباً مجيئه منصوباً) .
(٥) في ل : (سِوَى) ، وهو تحريف .
(٦) ما بين القوسين ساقط من ش .

وأمَّا البيتُ وغيرُه من الكلامِ فهو صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ وذلكَ المحذوفُ هو الذي دخلَ عليهِ العاملُ ووجهُه ما تقدَّمَ لِمَا يلزمُ من رفعِ سَواء(١) وخفضِها ، ولم يأتِ فحملُه على وجهٍ يوافقُ استعمالَهم ، وإنْ كانَ بعيداً أولى من حملهِ على وجهٍ يخالفُ استعمالَهم ، وإنْ كانَ قريباً ولا خلافَ في هذا الأصلِ .

قولُه : ومِمَّا يختارُ فيهِ أنْ يلزمَ الظرفيةَ صفةُ الاحيانِ تقولُ : سيرَ عليهِ طويلاً .

قالَ : إنَّما اختيرَ فيهِ النصبُ ؛ لأنَّ في مخالفةِ النصبِ خروجاً عن القياسِ من وجهينِ : أحدهما حذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصفةِ مقامَه ، والآخرُ وقوعُه موقعَ الفاعلِ إذا قلتَ : سيرَ عليهِ كثيراً .

(فصل) وقولُه : وقد يُجعَلُ المصدرُ حيناً لسعةِ الكلامِ الى آخرِه . ثمَّ مثَّلَ بقولهِ : مقدمَ الحاجِ .

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ : مقدمَ الحاجِ عِنْدي لا يليقُ أنْ يمثلَ بهِ هنا ؛ لأنَّهُ يحتملُ أنْ يكونَ مصدراً ويحتملُ أنْ يكونَ زماناً بأصلِ وضعهِ ؛ لأنَّ مَفْعَلَ من يَفْعَلُ يكونُ للزمانِ ويكونُ للمصدرِ فجعْلُه ههنا للمصدرِ بالأصالةِ معدولاً عنهُ الى الظرفِ خروجٌ عن القياسِ ، والممثلُ بالمثالِ مستدلاً على حكمٍ إدَّعاهُ لا يمثلُ بما هو على خلافِ ما ذُكِرَ عنهُ ظاهراً ، بلْ ولا يُحتَملُ ، وهذا هو على حذفِ المضافِ مع كونهِ تجوزاً .

---

(١) في ل : (سِوَى) ، وهو تحريف .

(٢) في و : (لأنَّ) وهو تحريفٌ .

قولُهُ : وقد يُذهَبُ بالظرفِ عن أنْ يُقدَّرَ فيهِ معنى فـــي إتساعاً .

قالَ الشيخُ : إنَّما تَنْتَصِبُ على الظرفِ الاسماءُ الظاهرةُ دونَ المضمرةِ كقولكَ : خرجْتُ يومَ الجمعةِ ، ولا تقولُ : يومَ الجمعةِ خرجتُهُ على أنْ يكونَ الضميرُ ظرفاً ، وسرهُ هـو أنَّهم قصدُوا الى أنْ يكونَ في اللفظِ إشعارٌ بالظرفيةِ ، فعلى هـــذا إذا قلتَ : يـــومَ الجمعةِ خرجتُهُ كانَ جارياً مجرى المفعولِ بهِ على الاتساعِ ، ولا يُتَّسَعُ إلاَّ فيما كانَ لهُ شبهٌ ممَّا يتعدى الى مثلهِ ، فلذلكَ اتَّسعَ في غيرِ المتعدي تشبيهاً لهُ بالمتعدي الى واحدٍ ، فقيلَ اليـــومَ خرجتُهُ تشبيهاً بقولِكَ : زيداً ضربتُهُ ، وفي المتعدي الى واحدٍ تشبيهاً لـــهُ بالمتعدي الى اثنينِ ، فقيلَ اليومَ ضربتُهُ زيداً تشبيهاً بقولكَ : زيـــداً أعطيتُهُ درهماً ، ولم يُتَّسَعْ في المتعدي الى ثلاثةٍ فلا يُقـالُ : اليـومَ أعلمتُهُ زيداً عمراً قائماً ؛ لأنَّهُ ليس في كلامِهم متعدٍ الى أربعةٍ حتَّى يُشبَّهَ هذا بهِ في الاتساعِ ، واختُلِفَ في المتعدي الى اثنينِ هـــلْ يُتَّسعُ فيهِ في الظرفِ أو لا ؟ فأجازَ بعضُهم اليومَ أعطيتُهُ زيـداً درهماً ، تشبيهاً بقولِهم : زيداً أعلمتُهُ عمراً قائماً ، ومنعـهُ بعضُهم ؛ لأنَّ المتعدي الى ثلاثةٍ قليلٌ محصورٌ بخلافِ المتعدي الى واحـــدٍ أو اثنينِ فلا يلزمُ من إتباعهم فيما كانَ [٤٠ ظ] مشبَّهُهُ كثيراً إتساعهم فيما كانَ مشبهُهُ قليلاً . قولهُ : ويضافُ اليهِ (١) . [كقولكَ (٢) :

(١) (قوله ويضاف اليـه) سـاقطة من ش ، وفي ر (قوله ويضاف اليه المبتدأ) .

(٢) هذا الرجز لم أجد أحداً من النحويين كمّله أو نسبه ، وقـد ذكره سيبويه في كتابه ٨٩/١ ، ٩٠ ، ٩٩ ، وهو من إضافة سـارق الى الظـرف إتسـاعاً ، ابن يعيش ٤٦/١ ، الخزانة ٤١٥/١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٥٥/٢ ، الحجة للفارسي ١٤/١ .

١٢٤- يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدارِ][1]

قالَ : وهذا متمحضٌ للمفعولِ به إتساعاً ؛ لأنَّ المضافَ اليهِ إمَّا أنْ يكونَ فاعلاً أو مفعولاً بهِ ، ولو كانَ مفعولاً فيهِ لكانَ منصوباً فهذا مِمَّا يقوِّي استعمالهم مفعولاً به . قولُهُ : « ويُضمَرُ عاملُهُ على شريطةِ التفسيرِ » ، وضابطُهُ أنْ يتقدَّمَ ظرفٌ وبعدَهُ فعلٌ أو ما هو في معنى الفعلِ كقولِكَ يومَ الجُمعةِ أنتَ[2] ضاربٌ فيهِ ، مُسلطٌ على ضميرِ ذلكَ الظرفِ بإظهارِ « في » إذْ لو لم تظهرْ « في » لكانَ متسعاً فيهِ كما تقدَّمَ في الفصلِ الذي قبلَهُ[3] .

المفعولُ معَهُ

قالَ صاحبُ الكتابِ : هو المنصوبُ بعدَ الواوِ الكائنةِ بمعنى معَ .

قالَ الشيخُ : (قولُهُ هو المنصوبُ بعدَ الواوِ الكائنةِ بمعنى معَ)[4] إنَّما يكونُ معرِّفاً لِما هو موجودٌ فيما يتكلمُ بهِ متكلمٌ ، فامَّا اذا قصدَ تعريفَ حقيقتهِ ليتَميزَ عندَ المنشيءِ للكلامِ ليعطيهِ بعدَ تعقلهِ ما يستحقهُ من الاعرابِ أفضى ذاكَ الى الدورِ ؛ لأنَّهُ إنَّما يعطيهِ النصبَ بعدَ معرفةِ كونهِ مفعولاً معَهُ ، واذا جعلَ النصبُ حدّاً لهُ فقد توقفَ كلُّ واحدٍ منهما على الآخرِ ؛ لأنَّهُ لا يتعقَّلهُ حتَّى يكونَ منصوباً ، ولا يكونُ منصوباً حتَّى يتعقَّلهُ ، وإنَّما قالَ : هو المنصوبُ ؛ لأنَّ ثمَّ أشياءَ كثيرةً الواوُ فيها[5] بمعنى

---

(١) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن ل واثباتها احسن .
(٢) في ل : (خارجٌ) ، وهو خطأ .
(٣) في ل : زيادة سطر ونصف وهي من الحواشي .
(٤) ما بين القوسين ساقطٌ من ل .
(٥) (فيها) : ساقطةٌ من و ، ش ، ت ، ل .

معَ ، ومعَ ذلكَ ليسَ مفعولاً معَهُ[1] ، كقولكَ : كلُّ رجلٍ وضيعتَه ، وما شأنُ زيدٍ وعمرٍو .

قال : هو المنصوبُ ليتميزَ بهِ عن هذا .

قالَ الشيخُ : شرطُهُ أنْ يكونَ مشتركاً بينهُ وبينَ فاعلٍ قبلهُ إمّا لفظاً وإمّا معنىً ، فإنْ كانَ لفظاً فلا يخلو[1] إمّا أنْ يصحَّ العطفُ أوْ لا ، فإنْ صحَّ العطفُ جازَ الوجهانِ على السواءِ ، كقولكَ : خرجتُ أنا وزيدٌ ، وإنْ لم يصحَّ العطفُ فالنصبُ هوَ الوجهُ كقولكَ : خرجتُ وزيداً ، وإنْ كانَ معنىً فلا يخلو إمّا أنْ يصحَّ العطفُ أو لا ، فإنْ صحَّ العطفُ فهو أوْلى كقولكَ : ما لزيدٍ وعمرٍو ، وإنْ لم يصحَّ العطفُ فالنصبُ هو الوجهُ ، كقولكَ : مالكَ وزيداً ؟ وإنْ صحَّ العطفُ على ضعفٍ جازَ النصبُ على ضعفٍ[2] ، وقولُهُ تعالى : { فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ }[3] ، على قراءةِ الجماعةِ مفعولٌ معهُ باعتبارِ أنَّهُ في المعنى مشتركٌ بينَهُ وبينَ فاعلِ (اجمعُوا) ، وبيانُهُ من وجهينِ : أحدهما أنَّهُ لو لم يكنْ لكانَ معطوفاً على (أَمْرَكُمْ) ولو كانَ معطوفاً على (أَمْرَكُمْ) لكانَ التقديرُ (أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وأجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ)[4] ولا يُقالُ إلاّ أَجْمَعْتُ أَمْري ، وجمعتُ شركائي ، والآخرُ ما ثبتَ منْ قراءةِ يعقوبَ[5] (شُرَكاؤُكُمْ) ، بالرفعِ ، وإذا اجتمعَ

---

(١) انظر الانصاف ١/٢٤٨ .

(٢) (اجازة النصب على ضعفٍ) ساقطة من ر .

(٣) سورة يونس الآية : ٧١ .

(٤) ما بين القوسين ساقطٌ من ر .

(٥) فيعقوب قرأ برفع الهمزة عطفاً على الضمير المرفوع المتصل باجمعُوا ، وحسَّنَهُ الفصلُ بالمفعول ، ويجوز أن يكونَ مبتدأً حُذِفَ خبره والباقون بالنصبِ نسقاً على أمْرَكُمْ . اتحاف فضلاء البشر ص٢٥٣ .

قراءتان لاحداهما تأويلان : أحدهما موافق للقراءة الاخرى كان حمله على الموافق أولى لئلا يؤدي الى اختلاف المعاني والاصل اتفاقهما [والله أعلم بالصواب](١) •

المفعول له

قال صاحب الكتاب : هو علة الاقدام على الفعل •

قال الشيخ : قياس قوله في المفعول معه ان يقول : هو المنصوب لعلة الاقدام على الفعل لأنه اذا لم يقل المنصوب دخل تحته كل ما يكون علة ومن جملته المخفوض تفسد الحد ؛ لأن كلامنا في المنصوبات •

قال الشيخ رحمه الله : كلما يذكر مفعولاً من أجله فهو علة الاقدام على الفعل فاذا قلت : ضربته تأديباً ، فالتأديب سبب الضرب ، فان قلت : كيف يكون الضرب سبباً لشيء ، وذلك الشيء سبب له ونحن نقطع بأن الضرب سبب للتأديب ؟ فالجواب أن التأديب له جهتان : هو باعتبار احداهما سبب وباعتبار الأخرى مسبب ، فباعتبار عقليته ومعلوميته وفائدته سبب للضرب وباعتبار وجوده مسبب للضرب • فالوجه الذي كان به سبباً غير الوجه الذي كان به مسبباً ، وانما يتناقض أن لو كان سبباً مسبباً لشيء واحد من وجه واحد فكل فعل هو سبب لوجود أمر فان معقولية ذلك الامر سبب للاقدام على الفعل كقولك : أسلم تدخل الجنة ، فالاسلام سبب لدخول الجنة ، ومعقولية دخول الجنة(٢)

---

(١) ما بين المعقوفين : زيادة من و •
(٢) (معقولية دخول الجنة) : ساقطة من ش •

وفائدته سبب للاقدام على الاسلام ، وكذلك قولهم : ابن بناة تستظل به ، فالبناء سبب للاستظلال ومعقولية الاستظلال [٤١ و] هو الحامل على البناء .

قال صاحب الكتاب : وله ثلاث شرائط الى آخره .

قال الشيخ : وإنّما اشترط ذلك ليقوى معنى التعليل فيصح حذف الحرف الدال عليه ، فوزانه وزان الظرف باعتبار حذف « في » ، فشرطه أن يكون اسماً ظاهراً ليتقوى أمر الظرفية فيصح حذف « في » ، ووجه قوة التعليل عند وجود(١) هذه الشرائط أنّها الغالب في التعليلات فكان فيها تنبيه على التعليل ، فصح حذف اللام لما فيها من القوّة ، فاذا فات شيء منها ضعفت دلالة التعليل واحتيج الى حرف التعليل ، كما أنّه اذا غيّر اسم الزمان الظاهر بمضمر أو إشارة وجب الاتيان بحرف الظرف ، كقولك : يوم الجمعة خرجت فيه ، وخرجت في هذا اذا كانت الاشارة الى زمان ، ولو قلت يوم الجمعة خرجته لم يستقم إلاّ على الاتساع لا على الظرف .

الحــال

قال الشيخ : (قدّم شبه الحال على حدّه وأقسامه ولم يفعل ذلك في غيره ؛ لأنّه أول المشبّهات فنبّه على الابتداء بها فذكر الشبه أول الأمر لذلك)(٢) وحدّه بقوله : « ومجيئها لبيان هيئة

(١) (وجود) : ساقطة من ر .
(٢) في ل، ذكر مكان العبارة المحصورة بين القوسين كلاماً مخالفاً، لا يتفق مع المغنى .

الفاعلِ أو المفعول ، ؛ لأنَّ حدَّ الالفاظِ إنَّما هـو باعتبارِ موضوعِها ، فيه يتميزُ بعضُها عن بعضٍ ، ولمَّا كانَ موضوعُ الحال[1] على هذا المعنى صحَّ أنْ نجعلَهُ فصلاً لَها ، وإنْ كانتِ العبارةُ علـى غيرِ اصطلاحِ المتكلمينَ في نظمِ الحدودِ ، إلاّ أنَّهُ على التحقيقِ مستقيمٌ ، لأنَّ الغرضَ بالحدِّ تمييزُ المحدودِ وهو حاصلٌ بذلكَ حـولَهُ مـن نظمِ اصطلاحِ المكلمينَ ، واذا قُصِدَ مجيئُهُ على المصطلحِ ، قيـلَ الحالُ هو اللفظُ الدالُّ على هيئةِ فاعلٍ أو مفعولٍ ، وقـد اعتُرِضَ على مثلِ ذلكَ بأنَّهُ يدخلُ فيهِ الصفةَ فيكونُ غيرَ مطردٍ ، وبيـانُ دخولِها أنَّكَ اذا قلتَ : جاءني رجلٌ عالمٌ فهو لفظٌ دالٌّ على هيئـةِ فاعلٍ ، وأكرمتُ رجلاً عالماً فهو لفظٌ دالٌّ على هيئةِ مفعولٍ . فهذا وُجِدَ فيهِ الحدُّ ، وليسَ بالمحدودِ فحصلَ أنَّـــهُ غيرُ مانـــعٍ . وأُجيبَ عنهُ بأنَّ المرادَ من حدودِ الالفاظِ أنْ يكونَ اللفظُ دالاً على ما ذكروا ، واذا كانَ الحالُ هو الدالُّ على هيئةِ الفاعلِ باعتبارِ الوضعِ خرجتِ الصفةُ عن ذلكَ ، لأنَّ قولكَ : جاءني رجـلٌ عالمٌ لا يدلُّ إلاَّ على هيئةِ ذاتٍ ، وإنَّما أُخذَ كونـهُ فاعـلاً مـن غيرِ جهةِ دلالتِها بخلافِ الحالِ فانَّها موضوعةٌ دالةٌ على هيئةِ فاعلٍ أو مفعولٍ بنفسِها، وتبيَّنَ من ذلكَ بأنَّكَ تقولُ : زيدٌ رجلٌ عالمٌ[2]، فتجدُ دلالةَ عالمٍ في مثلِ ذلكَ كدلالتهِ في ما تقدَّمَ ، ولا[3] تقولُ : زيدٌ قائماً أخوكَ ، لانتفاءِ الفاعلِ والمفعولِ فثبتَ أنَّ وضـعَ الحالِ للدلالةِ على هيئةِ الفاعلِ دالاً عليهِ ، والصفةُ دالةٌ على هيئةِ ذاتٍ مطلقاً من غيرِ تقييدٍ ، وقد حدَّ بعضُهم الحالَ بأنْ قالَ : هو اللفظُ الذي يُبيِّنُ كيفيةَ وقوعِ الفعلِ وهـــو في[4] المعنى أيضاً مستقيمٌ ،

(١) (على) : ساقطة من ل ، ب ، س ، ت .
(٢) في ت : (رجلٌ زيدٌ عالم) ، وهو وهم .
(٣) في و : (وتقولُ) وهو وهم .
(٤) في و : (الوضعُ) والكلام غير مستقيم معها .

وإنْ كان الاول أوضح في باب الحدود لأنّه ذكر فيه الماهية باعتبار الوضع ، لأنّ ماهية الالفاظ الموضوعة إنّما هو باعتبار موضوعاتها ، وليس في هذا إلاّ ذكر اللازم ، وهو كيفية وقوع الفعل ، والحالُ في قولك : جاء زيدٌ راكباً ، ليس ماهيتها في الوضع بيان كيفية وقوع الفعل وإنّما موضوعها ذاتٌ قام بها المعنى المُشتقّةُ هي منه ، ولكنّهم وضعوها وضعاً مقيّداً بالفاعل خاصة فجاء ذلك من لازمها ، لا أنّه من ماهية موضوعها ، وأمّا قول بعض النحويين في حدّها كلّ نكرة جاءتْ بعد معرفة[1] قد تمّ الكلام دونها فممّا لا حاصل له ، لأنّ حدّ الالفاظ إنّما يكون باعتبار مدلولاتها حسب ما تقدّم ، وهذا الحدُّ عريٌ عن المعنى . وأمّا قوله : « قد تمّ الكلام » فليس أيضاً بمعنى يتعلّق بمدلول الحال ، وإنّما هو لأمرٍ آخر يكون تبع[2] الحال فتبيّن أنّ هذا الحدّ عريٌ عن مدلول [٤١ ظ] الحال من حيث هو ، ثمّ [هو][3] فاسدٌ حيث إنّا نجد كثيراً من الالفاظ موافقة لما ذكر ، وليس بحال ، كقولك : ضربتُ رجلاً وضربتُ يوماً وضربتُ تأديباً وأشباه ذلك ، فكلها نكرةٌ جاءتْ بعد معرفة قد تمّ الكلام دونها وليست بحال .

(فصل) قال الشيخ : نبّه في هذا الفصل على أنّ الفاعل المقيد فعله بحال قد يكون فاعلاً لفظاً ومعنى ، وقد يكون فاعلاً معنى لا لفظاً وكذلك المفعول . فقال : والعامل فيها إمّا فعلٌ أو شبهه من الصفات أو معنى فعل . فالفعل معروف وشبهه ، أعني به اسم الفاعل ، واسم المفعول والصفة المشبهة بهما والمصدر ، وهذه

---

(١) في ش : (و) .

(٢) في ر : (تبغ) وهو تصحيف .

(٣) (هو) زيادة عن ب .

مُنْزَلَةٌ منزلةَ الفعلِ في أنَّ الفاعلَ المفعولَ[1] بها لفظاً ومعنىً ، وأمَّا معناهُ فهو الذي يكونُ به صاحبُ الحالِ فاعلاً معنوياً ومفعولاً معنوياً لا لفظياً ، فمثالُ الفاعلِ قولكَ : زيدٌ في الدارِ قائماً ، فقائماً حالٌ من الضميرِ في (في الدارِ) ، لأنَّهُ في المعنى فاعلٌ فصحَّ أنْ يُقيدَ باعتبارِ ما هو في المعنى فاعلٌ لهُ وكذلكَ قولهُ تعالى : { فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ }[2] ؛ لأنَّ المعنى ما يصنعون (فمعرضين) حالٌ من الضميرِ باعتبارِ كونه فاعلاً في المعنى فصحَّ تقييدهُ لذلكَ ، ومثالُ المفعولِ قولهم : هذا زيدٌ قائماً ، { وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً }[3] ، فقائماً وشيخاً[4] حالٌ من المشارِ اليه ؛ لأنَّه مفعولٌ في المعنى فصحَّ تقييدهُ لذلكَ ، لأنَّ التقديرَ أُشيرُ اليهِ في حالِ كونه قائماً ، ولولا ذلكَ لم يستقمِ الحالُ ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : زيدٌ قائماً أخوكَ لم يستقمْ ، ولو قلتَ : هذا قائماً أخوكَ لاستقامَ ، ومثَّلَ[5] أيضاً في المعنوي بليتَ ولعلَّ وكأنَّ ، لأنَّها ليستْ بأفعالٍ ، وإنَّما هي مشبهةٌ بها ، واذا قُيِّدَ منصوبُها ومرفوعُها بالحالِ كانَ مقيداً باعتبارِ معناها الذي أَشْبَهَتْ بهِ الفعلَ ، فكانَ معنوياً لذلكَ ، فاذا قلتَ : كأنَّ زيداً الأسدُ راكباً ، كانَ (راكباً) حالاً من زيدٍ ، لأنَّ المعنى أُشْبِهُ زيداً [بالأسدِ][6] راكباً ، فلمَّا كانَ كذلكَ صحَّ تقييدهُ ، ولولا هذا المعنى لم يصحَّ ، ثمَّ حَكَمَ بأنَّ

---

(1) في ر : (يكونُ) .
(2) سورة المدثر الآية : ٤٩ .
(3) سورة هود الآية ٧٢ .
(4) عن المطوعي (شيخ) بالرفع خبرٌ بعد خبرٍ ، والجمهورُ (شيخاً) على الحال اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٩ .
(5) في ش (المفعولَ) وهو وهم .
(6) (بالاسدِ) زيادة عن س .

الفعلَ وشبهَهُ يجوزُ تقديمُ الحالِ عليهِ ، وأمّا المعنى فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ عليهِ ، وإنّما تقدّمَ على الفعلِ وشبههِ ؛ لأنّهُ الاصلُ في الفاعليةِ والمفعوليةِ ، وهذا مشبّهٌ بهِ ومحمولٌ عليهِ ، فلم يقوَ الفرعُ قوةَ الأصلِ ، ولأنّهُ عاملٌ متصرفٌ ، فتصرفَ في معمولهِ ، وهذا غيرُ متصرفٍ ، وقد اختلفَ في مثلِ (زيدٌ في الدارِ قائماً) فجوّزَ بعضُهم تقديمَهُ ، والظاهرُ أنّ المجوزينَ لهُ يذهبونَ الى أنّ العملَ لمتعلقِ الظرفِ ، وهو الاستقرارُ فالتقديرُ استقرَّ أو مستقرٌ ، واذا كانَ كذلكَ فهو معمولٌ لفعلٍ محققٍ أو شبهِ فعلٍ ، فيكونُ من القسمِ الاولِ ؛ والقائلونَ بالمنعِ يجعلونَ العملَ للظرفِ ، ويجعلونَ الفعلَ أو شبهَهُ على التقديرينِ نسياً منسياً ، وصارَ الظرفَ هو العاملُ عندهم في المعنى ، وكلا القولينِ مستقيمٌ ، والقولُ الاولُ أرجحُ من وجهينِ : أحدهما لم يثبتْ مثلُ (زيدٌ قائماً في الدارِ) في فصيحِ الكلامِ ، فدلَّ ذلكَ على أنّهُ من قبيلِ المعنى إذْ لو كانَ من قبيلِ ما تقدّمَ لوقعَ على كثيرهِ متقدماً كما في الاولِ ، والثاني أنّهُ إذا صارَ ذلكَ نسياً منسياً صارَ في حكمِ العدمِ وصارتِ المعاملةُ للنائبِ عنهُ فدلَّ على أنّ[1] العملَ من حيثُ المعنى لا من حيثُ اللفظُ ، ولذلكَ كانَ مذهبُ المحققينَ في قولهِ : سقياً زيداً منصوبٌ بـ (سقياً) لا بالفعلِ المحذوفِ ، لأنّهُ صارَ نسياً منسياً بخلافِ قولكَ : ضرباً زيداً فانّهُ منصوبٌ بالفعلِ المقدّرِ ، لا بالمصدرِ لصحةِ التلفظِ بهِ فرجحَ بذلكَ الوجهُ الاولُ[2] .

---

(١) (أنّ) ساقطة من ل .

(٢) في و ، ت ، ب : (الثانى) وهو خطأ

قولهُ[1] : وقد منعوا في مررتُ راكباً بزيدٍ أن يكونَ[2] حالاً من المجرورِ .

قالَ الشيخُ : تقديمُ الحالِ على المجرورِ اذا كانَ صاحبُ الحالِ هو المجرورُ مختلفٌ فيهِ فأكثرُ البصريينَ على منعهِ ، وكثيرٌ من النحويينَ على تجويزهِ[3] ، ووجهُ الجوازِ أنّهُ حالٌ عن معمولِ فعلٍ لفظيٍّ ، فجازَ التصرفُ فيهِ بالتقديمِ والتأخيرِ كسائرِ أحوالِ الأفعالِ ، فتمسكوا في جوازهِ بدخولهِ تحتَ مفرداتِ أحوالِ الأفعالِ [٤٢ و] ، وقد عُلِمَ بالاستقراءِ[4] جوازُ تقديمهِ ، ألا ترى أنّكَ اذا قلتَ : جاءني راكباً زيدٌ لم تحتجْ في جوازِ التقديمِ الى سماعٍ مخصوصٍ ، بلْ يُحكَمُ بالجوازِ[5] نظراً الى عموم القاعدة المعلومة من استقراءِ كلامهم كما في رفعِ جاءَ زيدٌ ، ونصبِ ضربتُ زيداً ، ووجهُ المنعِ هو أنّهُ كثُرَ الحالُ من المجرورِ في كلامهم ، ولم يُسمعْ من الفصحاء تقديمهُ ، ولو كانَ تقديمهُ جائزاً لوقعَ في كلامهم مقدماً ، فلمّا لم يقعْ دلَّ على امتناعهِ . وأجابَ على ما ذكرهُ

---

(١) في ل : زيادة حوالي تسعة أسطر : وقد أخذها الناسخ من أمالي بن الحاجب على المفصل . انظر الأمالي ص١٣٢ .

(٢) في المفصل (أنْ يجعلَ الراكبَ) .

(٣) أجاز الكوفيون اذا كان المجرور ضميراً أو كان الحال فعلاً ، شرح الاشموني ٢/١٧٨ ، حاشية الصبان على الاشموني ٢/١٧٦ ، ١٧٧ .

(٤) في و : (بالاستقرارِ) وهو تصحيفٌ .

(٥) في و : (بجوازِ) ، وهو تحريف .

المجوزونَ بأنَّ الحكمَ بما ذكروهُ من القياسِ[1] مشروطٌ[2] فيهِ ألاَّ تختلفَ الانواعُ بوجهٍ يصحُّ مخالفةَ الحكمِ بسببِهِ (وههنا معنى مناسبٌ ليسَ في الاصلِ فيصحُّ أنْ تخالفَ الاصلَ بسببِهِ)[3] وهو أنَّ حالَ المجرورَ صفةٌ لصاحبِها فهي معمولةٌ في المعنى لحرفِ الجرِّ[4] ، إلاَّ أنَّهم نصبوها[5] لغرضِ الفصلِ بينَ الصفةِ والحالِ[6] ، وكما أنَّ معمولَ الجارِّ لا يتقدَّمُ عليهِ ، ففرعُ معمولِ الجارِّ بأنْ لا يتقدمَ على الجارِّ أجدرُ ، فثبتَ أنَّ في هذا المعنى مناسباً يقطعهُ عن تلكَ القاعدةِ المذكورةِ من تقدمِ الحالِ ، واذا صحَّ ذلكَ انقطع الحاقهُ بذلك الى أنْ يثبتَ بوجهٍ آخرَ ، أو يمتنعَ ، وقد ثبتَ امتناعهُ بما ذكروهُ من الدليلِ السالمِ من الاعتراضِ فثبتَ أنَّ الوجهَ امتناعهُ .

(فصل) وقد يقعُ المصدرُ حالاً الى آخرِهِ .

قالَ الشيخُ : بيَّنَ في هذا الفصلِ أنَّهم استعملوا الفاظَ المصادرِ واقعةً في معنى الحالِ ، كما أوقعوا الفاظَ الاحوالِ واقعةً مصادرَ ، ثمَّ مثَّلَ بوقوعِ الاحوالِ مصادرَ كقولهم : قُمْ قائماً ، ومعناهُ قُمْ قياماً ؛ لأنَّ قائماً لا يستقيمُ أنْ يكونَ حالاً ، لتعذُّرِ تقديرِ الحالِ فيهِ ، لأنَّكَ اذا[7] جعلتهُ حالاً لم يكنْ إلاَّ من المضمرِ الفاعلِ في

---

(١) في ر : (قياسٍ) ، وهو تحريف .
(٢) (فيه) ساقطة من ش .
(٣) ما بين القوسين ساقط من ش .
(٤) في ر : (المبهم) .
(٥) في س : (نصبوا) ، وهو تحريف .
(٦) (والحال) ساقطة من ر .
(٧) في ل : (لو) .

قُمْ ، واذا جعلته حالاً من المضمر وجب أنْ يكونَ القيامُ مقيداً ، ولا يستقيمُ أنْ يكونَ قائماً مقيداً للقيامِ ، لأنَّهُ هو هو فكيفَ يكونُ مقيداً له ؟ فوجبَ أنْ يُعدَلَ بهِ الى معنى المصدرِ فيكونُ التقديرُ قُمْ قياماً ، والمصدرُ يؤتي بهِ الفعلِ فصحَّ تقديرهُ بهِ . وكذلكَ قولُـهُ :

١٢٥- وَلاَ خَارِجاً مِنْ فيَّ زُورُ كَلامِ[1]

تقديرهُ ولا يخرجُ خروجاً ، لأنَّ قولَهُ : ولا خارجاً معطوفٌ على قولهِ : لا أشْتِمُ ، وهو الذي حلفَ عليهِ فلا بدَّ أنْ تكونَ جملةً ، واذا وجبَ أنْ يكونَ المعطوفُ[2] عليهِ جملةً ، ولا يكونُ جملة الاَّ بتقديرِ ولا يخرجُ ، فوجبَ تقديرُ ذلكَ فصارَ مثلُ قولهم : قُمْ قائماً فوجبَ تقديرُ ذلكَ ، ولا يخرجُ خروجاً فصارَ المعنى حلفتُ لا أشْتِمُ مسلماً ولا يخرجُ مِنْ فيَّ زُورُ كلامٍ . ثمَّ أكدَ يخرجُ بخروجاً ، ثمَّ وضعَ خارجاً موضعَ خروجاً . وقد زعمَ بعضَ النحويينَ المتقدمينَ أنَّ خارجاً حالٌ على بابهِ ، وجعلَ قولَـهُ : ولا أشْتِمُ حالاً[3] من قولهِ : عاهدتُ ، أي عاهدتُ ربِّي ، وأنا على هذهِ الحالِ ، ثمَّ عطفَ الحالَ الأُخرى التي هي (خارجاً) ، فكأنَّهُ قالَ : عاهدتُ ربِّي في حالٍ كوني غيرَ شاتمٍ وغيرَ خارجٍ مِنَ فيَّ زُورُ كلامٍ ، والاولُ أظهرُ وهو قولُ سيبويه ، لأنَّ الثاني اذا جعلته

---

(١) البيت للفرزدق من قصيدة قالها حين تاب عن الهجاء في آخر عمره وصدره : (على حِلْفَةٍ لاَ أشْتِمُ الدَهْرَ مُسْلِماً) ، الكتاب ١/١٧٣ المقتضب ٣/٢٦٩ ، ابن يعيش ٢/٥٩ ، المغنى ٢/٤٥٠ ، شواهد الشافية ٤/٧٢ .

(٢) (المعطوف عليه) ساقطة من ر .

(٣) هو عيسى بن عمر انظر الكتاب ١/١٧٤ ، شواهد الشافية قال خارجاً حال ولا اشتمِ حالَ ٤/٧٣ .

حالاً كانَ[1] المحلوفُ عليهِ غيرَ مذكورٍ[2] وغرضُهُ أنْ يُبيِّنَ أنَّهُ عاهدَ على ما ذكرهُ من نفي الشتمِ ونفي قولِ الزورِ ، ولا يستقيمُ هذا المعنى اذا جُعِلَ حالاً ؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ أي أنا الآنَ على هذه الحالةِ فيجوزُ أنْ تكونَ المعاهدةُ عليهِ وعلى ضدهِ وعلى غيرهما ، ألا ترى أنَّهُ لو قالَ : عاهدتُ ربِّي في هذا الموضعِ في حالِ كوني الآنَ غيرَ شاتمٍ ولا قائلاً زوراً إنِّي بعدَ ذلكَ لا أتركُ الشتمَ لكانَ مستقيماً في القولِ ، وكذلكَ لو قالَ : عاهدتُ ربِّي وأنا في هذهِ الحالِ على الصومِ والصلاةِ أو غيرهما لكانَ مستقيماً[3] ، فدلَّ ذلكَ على أنَّ مقصودَ هذا القائلِ ذكرُ المعاهدِ عليهِ وأنَّهُ تركَ الشتمَ وقولَ الزورِ ؛ لأنَّهُ عاهدَ في هذهِ الحالِ على شيءٍ [٤٢ ظ] لا يذكرهُ ، فالوجهُ إذَنْ مذهبُ سيبويه .

ثمَّ مثَّلَ بالمصادرِ الواقعةِ أحوالاً ، وقد اختلفَ النحويونَ في هذه المصادرِ على وجهين : الوجهُ الاولُ هذه المصادرُ أنفسها استُعمِلَتْ بمعنى الحالِ أو هي على حذفِ مضافٍ . والوجهُ الثاني أنَّ هذه المصادرَ المستعملةَ هذا الاستعمالِ هَلْ هي قياسٌ أو مخصوصةٌ بما سُمِعَ منها ؟ فذهبَ الاكثرونَ الى أنَّها موضوعةٌ بمعنى الحالِ لا[4] على حذفِ مضافٍ ، فاذا قلتَ : جاءَ زيدٌ ماشياً فمعناهُ ماشياً لا على أنَّ التقديرَ ذا مشيٍ ؛ وهو مذهبُ المصنفِ ؛ لأنَّهُ صريحٌ بذلكَ وجعلهُ في هذا الموضعِ كالحالِ الواقعةِ مصدراً ، ولا خلافَ أنَّ الحالَ بمعنى المصدرِ نفسهِ لا على حذفٍ يُصَيِّرُهُ مصدراً . وذهبَ الاكثرونَ في الوجهِ الثاني الى أنَّها سماعيةٌ لا

---

(١) في ر : (الاول حالاً واذا كان حالاً كانَ) ، وهو خطأ .
(٢) الكتاب ١/١٧٣ .
(٣) في ر : (في القولِ وكذلك لو قال) ، وهو خطأ .
(٤) في و : (لأنَّ) وهو تحريف .

قياسيةٌ ، وذهبَ المبردُ[1] ومن تابعه الى أنَّها قياسيةٌ بشرطِ أن تكونَ في الفعلِ دلالةٌ عليها ، ومعنى دلالةِ الفعلِ عليها أنْ تكونَ في المعنى من تقسيماتِ الفعلِ ، كالمشي والركضِ والعدوِ بالنسبةِ الى المجيءِ ، فيجيزُ جاءني زيدٌ عدواً ومشياً وركوباً وجرياً وأشباهُ ذلكَ ، لأنَّها في معنى أقسامِ (المجيءِ ، ويمنعُ جاءَ زيدٌ ضحكاً وبكاءً وأكلاً وشرباً وما أشبهه ؛ لأنَّها ليستْ في المعنى من)[2] أقسامِ الفعلِ ، وكذلكَ أجازَ أتانا رجلةً وسرعةً ؛ لأنَّه[3] مثلُ قولكَ : أتانا مشياً ، ولم يجزه سيبويه لأنَّه مخصوصٌ عندَهُ بالسماعِ ولم يُسمعْ ذلكَ .

(فصل) قوله : والاسمُ غيرُ الصفةِ والمصدرِ بمنزلتِها في هذا البابِ .

قالَ الشيخُ : يعني بمنزلةِ الصفةِ والمصدرِ في صحةِ وقوعهِ حالاً ، وذلكَ تنبيهٌ منه على أنَّ المتوهمَ للحالِ كونها دالةً على هيئةٍ ، فلا[4] ينظرُ الى ما يقولُهُ كثيرٌ من النحويينَ من أنَّها مشتقةٌ ؛ ولذلكَ جازَ هذا بُسْراً أطيبُ منهُ رُطَباً ، ونظائرهُ من الاسماءِ الدالةِ على الهيئاتِ ، ومعنى هذا بُسْراً أطيبُ منهُ رُطَباً ، تفضيلُ هذه الثمرةِ في حالِ كونها بُسْراً عليها في حالِ كونها رُطَباً ، وقد اختلفَ النحويونَ في العاملِ في (بُسْراً)[5] ، فقال

---

(١) قال المبرد : وأعلم أنّ الاسماء التى تؤخذُ من الافعالِ تجرى هذا المجرى ، المقتضب ٣/٢٦٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من : ر .

(٣) في و : (لان) ، وهو تحريف .

(٤) في ل : (ولا) .

(٥) ينظرُ الكتاب ١/١٩٩، شرح الكافية لابن الحاجب ص٤٠، ٤١.

بعضُهم : العاملُ فيه الاشارةُ ، وقالَ بعضُهم : العاملُ فيه كانَ مقدرةً[1] متعلقة بظرفٍ ، كأنّهُ قيلَ هذا اذا كانَ بُسْراً أطيبُ منه اذا كانَ رُطَباً ، والعاملُ في (إذا) الاشارةُ . وقالَ بعضُهم : العاملُ في بُسْراً أطيبُ ، وقالَ بعضُهم : العاملُ كانَ والعاملُ في إذا أطيبُ . والخلافُ في الحقيقةِ هَلْ العاملُ اسمُ الاشارةِ أوْ أطيبُ ؟ وإذا قُدِّرَ إذا رجعَ الخلافُ في العاملِ في إذا هَلْ هو الاشارةُ أو أطيبُ ؟ وقد قالَ أبو علي الفارسي وكثيرٌ من النحويينَ : إنَّ العاملَ هذا[2] ، وذهبَ آخرونَ الى أنَّ العاملَ أطيبُ ، (وهذا هو الصحيحُ ، والقولُ الاولُ وهمٌ محضٌ ، والدليلُ على أنَّ العاملَ أطيبُ من وجوه : أحدهما أنّا متفقونَ)[3] على جوازِ (زيدٌ قائماً أحسنُ منهُ راكباً) ، وتمرةُ نَخْلَتي بُسْراً أطيبُ منهُ رُطَباً ، والمعنى فيه كالمعنى سَواء كانَ[4] في المفضَّلِ أو المفضلِ عليهِ ولا عامل سوى أطيبُ وأحسنُ ، وإذا وجبَ أنْ يكونَ أطيبُ هو العاملُ والمسألةُ الاخرى بمعناها وجبَ أنْ يكونَ العاملُ فيها أيضاً أطيبَ ، والوجهُ الثاني هو أنّهُ لو كانَ العاملُ هذا لوجبَ أنْ يكونَ في حالِ الخبرِ عنهُ بُسْراً ، لأنّهُ حالٌ من المشارِ اليه فوجبَ أنْ يكونَ في حالِ الاشارةِ اليه كذلك[5] ، ونحنُ قاطعونَ بأنّهُ يجوزُ أنْ يكونَ على غيرِ ذلكَ بدليلِ قولكَ : لهُ وهو رُطبٌ ، هذا بُسْراً أطيبُ منهُ رُطَباً ، وكذلكَ لو كانَ بلحاً . والوجهُ الثالثُ أنّهُ لو كانَ

(١) في و : (مقدّراً) ، وهو خطأ .
(٢) قال الفارسي : هذا بُسراً أطيبُ منه تمَراً . فبُسراً وتمراً انتصبا على الحال ومعنى الكلام هذا اذا كان بسراً أطيبُ منهُ اذا كان رُطباً . الايضاح ص٢٠١ .
(٣) ما بين القوسين ساقط من ر .
(٤) (كانَ) : ساقطة من ش .
(٥) في ش : (فوجبَ تقديرُ ذلكَ) ، وما ذكرناه احسن .

العاملُ فيه هذا لوجب أنْ يكونَ الخبرُ عن الذاتِ مطلقاً ، لأنَّ تقييدَ المشارِ اليهِ باعتبارِ الاشارةِ لايوجب تقييدَ الخبرِ [٤٣و] بدليلِ قولكَ : هذا قائماً أبي ، فالخبرُ بالأبوَّةِ وقعتْ مطلقةً عن الذاتِ المشارِ اليها وإذا ثبتَ ذلكَ وجبَ أنْ يكونَ الخبرُ بأحسن وقعَ عن المشارِ اليهِ مطلقاً كأنَّكَ قلتَ : هذا أطيبُ منهُ رُطَباً إذْ وجودُ الحالِ وعدمها إذا كانَ العاملُ الاشارةَ باعتبارِ الخبرِ على سَواء ، وإذا ثبتَ ذلكَ فسدَ المعنى ؛ لأنَّكَ فضَّلتَ شيئاً على نفسهِ من غيرِ تقييدٍ لهُ تحصلُ به الافضليةُ . والوجهُ الرابعُ أنَّهُ إذا لم يكنِ العاملُ أحسنَ[1] لم تكنِ الأحسنيةُ مقيَّدةً بالبسريةِ ، لأنَّ المقيدَ بالحالِ هو العاملُ فيها ، والعاملُ فيها هو المقيدُ بها ، وإذا لم تكنِ الأحسنيةُ مقيدةً بالبُسريةِ فسدَ المعنى ، لأنَّ الغرضَ تقييدَ الاحسنيةِ بالبسريةِ مفضلةً على الرُطبيةِ ، وهذا معنى العاملِ في الحالِ ، وإذا ثبتَ أنَّ الاحسنيةَ مقيدةْ بالبسريةِ وجبَ أنْ يكونَ معمولاً لأحسنَ ، فثبتَ بما ذكرناه أنَّ القولَ الصحيحَ قولُ من قالَ : إنَّ العاملَ أطيبُ ، فأمَّا من قال : إنَّ العاملَ هذا فشبهتهم أنَّهُ لو كانَ أحسنُ هو العاملَ في (بُسْراً) وقد ثبتَ أنَّهُ العاملُ في رُطباً ، لأدَّى الى أنْ يكونَ[2] الشيُ الواحدُ مقيداً بحالينِ مختلفينِ في الحالِ وهو محالٌ ، وهذا ليسَ بشيءٍ ، فانَّ الأحسنَ من جهتينِ ، لأنَّ معناهُ زادَ حسنهُ فيعملُ في (بُسْراً) باعتبارِ زادَ ويعملُ في (رُطباً) باعتبارِ الحسنِ ، حتَّى لو فككتَ هذا لقلتَ : هذا[3] زادَ بسراً في الطيبِ على طيبهِ في حالِ كونهِ رُطباً ، فيستقيمُ المعنى المطلوبُ فثبتَ أنَّ ما ذكروهُ

---

(١) في ر : (أطيبُ) استعمل كلّ الكلمات على هذا النمط .

(٢) في ر : (أنْ يكونَ) ساقطة .

(٣) (هذا) ساقطة من ر .

وهمٌ محضٌ ، وشبهةٌ أخرى قالوا : لا يتقدمُ معمولُ (أَفْعَلَ) عليهِ بدليلِ امتناعِ زيدٍ منكَ أحسنُ ، وإذا لمْ يتقدَّمْ منْكَ لمْ يتقدمِ الحالِ ، وإذا لم يتقدمْ فلعاملُ هذا إذْ لا عاملَ سواهُ ، وهذا عندْنا أيضاً غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ امتناعَ تقديمِ منْكَ بعدَ تسليمهِ إنَّما كانَ لأنَّهُ في معنى المضافِ اليهِ بدليلِ أنَّ قولَهم : زيدٌ أحسنُ منكَ كقولِهم : زيدٌ أحسنُ الناسِ في قيامِ أحدهما مقامَ الآخرِ[1] ، ولمَّا قامَ مقامَ المضافِ اليهِ لكونهِ المفضلَ عليهِ في المعنى كرهوا تقديمَهُ كما كرهوا تقديمَ المضافِ اليهِ على المضافِ ، لأنَّهُ خلافُ لغتِهم ، وإنْ كانَ ذلكَ من لغةِ غيرِهم فلا يلزمُ من امتناعِ [تقديمِ][2] معمولٍ هو كالمضافِ اليهِ امتناعَ المعمولِ الذي هو الحالُ معَ كونِ العاملِ من المشبهاتِ بالفعلِ ، وأيضاً فإنَّ للعربِ في الشيءِ إذا فضلوهُ على نفسهِ باعتبارِ حالينِ [من تقدمِ أحدهما على العاملِ ، وإنْ كانَ ممَّا لا يسوغُ لوْ لمْ يكنْ كذلكَ غرضاً في التنبيهِ بالتقديمِ على أنَّهُ المفضلُ وكذلكَ إذا فضَّلوا ذاتينِ باعتبارٍ ، وكذلكَ إذا شبَّهوا باعتبارِ حالينِ][3] ، فيقولونَ : زيدٌ قائماً أحسنُ منهُ قاعداً ، وزيدٌ قائماً أحسنُ منْكَ قاعداً ، وزيدٌ قائماً مثلهُ قاعداً ، وزيدٌ قائماً مثلكَ قاعداً ، ويقولونَ[4] : زيدٌ قائماً كعمرٍو قاعداً ، ولو جازَ تقدّمُ هذا المعمولِ على الكافِ التي هي أبعدُ في العملِ من بابِ أحسنَ ، فتقديمُ معمولِ (أحسنَ) أجوزُ وأيضاً فانَّهُ يجوزُ تقديمُ الظرفِ . وقولهُ : « جاءَ البرُّ قفيزينِ وصاعينِ » ذكرهُ في الاحوالِ ، والاوْلى أنْ يكونَ ذلكَ من قبيلِ الاخبارِ ، والذي يدلُّ

---

(١) في ل ، ت : (الثاني) ، وما اثبتناه احسن .
(٢) (تقديم) : زيادة عن س ، ر .
(٣) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .
(٤) في ر : (زيدٌ قائماً كهو قاعداً أو) .

عليه أنَّ الحالَ فضلة ، وقفيزينِ ههنا ليسَ على معنى الفضلةِ ، وإنَّما هو على معنى الصيرورةِ تقولُ[1] : أكلتُ البرَ فجاءَ قفيزينِ ، ويمكنُ أنْ يُقالَ نسبةُ المجيءِ الى البرِ على (معنى حصوله في نفسه ثمَّ أثبتَ لهُ حالاً من القفيزينِ والصاعينِ وأشباههما كأنَّه قالَ : حصلَ[2] البرُ)[3] على هذه الحالِ ، ولا يريدُ الاخبارَ عنه بذلكَ والاولُ هو الظاهرُ .

وقولهُ : « كلَّمتُه فاهُ الى فيَّ ، وبايعتُهُ يداً بيدٍ »[4] ، من أشكلِ مسائلِ النحو[5] ، لأنَّ الاصلَ كلمته فوهُ الى فيَّ ، وبايعتُهُ يدٌ بيدٍ بدليلِ أنَّ الجملَ تُستعملُ استعمالَ المفرداتِ ولا تنعكسُ . وأيضاً فانَّ الهيئاتِ غيرُ الجملِ لا تكونُ إلاَّ مفردةً كقولكَ : ضاربٌ وشبههُ سوى ما كُرِرَ [٤٣ ظ] للتفصيلِ نحوَ باباً باباً (وفاهُ الى فيَّ لم تُفهَمِ الهيئةُ إلاَّ من جميعهِ ، فدلَّ على أنَّهُ ليس من قبيلِ المفرداتِ في الاصلِ . والوجهُ الذي به انتصبَ (فاهُ) هو أنَّهُ كثرَ استعمالهُ حتَّى صارَ معنى المشافهةِ يُفهمُ منهُ من غيرِ نظرٍ الى تفصيلٍ ، بلْ صارَ فوهُ الى فيَّ بمعنى مشافهاً حتَّى يفهم ذلكَ من لا يخطرُ بباله فاهُ المتكلمِ ولا فاهُ [غيرِ][6] المتكلمِ ولا مدلولُ الحالِ[7] ، فلمَّا صارَ كذلكَ جُعلَ[8] كالمفرداتِ فأُعرِب

---

(١) (تقولُ) : ساقطة من ر .
(٢) في و : (الحصلُ) ، وهو تحريف .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٤) انظر الكتاب ١/١٩٥ ، ١٩٦ .
(٥) في ل : زيادة بمقدار سطرين .
(٦) (غير) : زيادة عن ش .
(٧) في و : (الجار) وهو تحريف .
(٨) (جُعِلَ) : ساقطة من ش .

ما يقبلُ منهُ إعرابَ المفرداتِ بإعرابِ الحالِ ، وهـو فاهُ فنصبوهُ وشبّهوهُ بقولهم[1] : باباً باباً فهذا وجهُ قولهم : فاهُ الى فيَّ ، وإذا كانوا قد[2] بنوا في قولهم : أيْدي سبَا وأفعلْ هذا بادي بدا مع كونه مضافاً لتنزّله بكثرة الاستعمال منزلةَ المفرداتِ[3] ، ولم يُستبعَدْ[4] من لغتهم إعرابُ ما نحنُ فيهِ بإعرابِ المفردِ ، وبايعته يداً بيدٍ مثلهُ وأصلهُ يدٌ بيدٍ كما ذكرناهُ ، وكذلكَ بعتُ الشاءَ شاةً ودرهماً[5] أصلهُ شاةٌ بدرهمٍ أي شاةٌ معَ درهمٍ ، ثمَّ كثر ذلكَ فنصبوا (شاةً) نصبَ (يداً) ، ثمَّ أبدلوا من باءِ المصاحبةِ واواً (وإذا أُبدلَتْ باءُ المصاحبةِ واواً)[6] وجبَ أنْ يُعربَ ما بعدها بإعرابِ ما قبلها كقولهم : كلُّ رجلٍ وضيعتهُ ، وقولهم : امرأً ونفسهُ .

وقولهُ : « وبيّنْتُ لهُ حسابَهُ باباً باباً » ، والمعنى بيّنْتُ لهُ حسابَهُ مفصلاً ؛ لأنَّ العربَ تُكرِّرُ الشيءَ مرتينِ ، فيستوعب[7] تفصيلَ جميعِ جنسه باعتبارِ المعنى الذي دلَّ عليهِ اللفظُ المكرَّرُ ، فإذا قلتَ : جاءَ القومُ ثلاثةً ثلاثةً فمعناهُ جاءوا مفصلينَ على[8] هذا العددِ المخصوصِ ، وإذا قلتَ : بينتُ لهُ الكتابَ كلمةً كلمةً فمعناهُ بينتُ لهُ مفصلاً باعتبارِ كلماتهِ ، وكذلكَ يفيدُ هذهِ الهيئةَ المخصوصةَ صحَّ وقوعهُ حالاً .

---

(1) ما بين القوسين : ساقطة من ر .
(2) (قد) : ساقطة من غير الاصل ، ل .
(3) في ب ، ت ، س ، ل ، ر : (المفرد) ، وهو تحريف .
(4) في و (ثم يستبعد) وهو خطأ .
(5) انظر لكتاب ١/١٩٦ .
(6) ما بين القوسين : ساقطٌ من ش .
(7) في و : (يستوجب) : وهو تصحيف .
(8) في ب : (باعتبار) ، وما أثبتناه افضل .

قوله : « ومن حقها أنْ تكونَ نكرةً »، وذلكَ من وجهين : أحدهما أنْ لا تُشبَّهَ بالصفة ، والثاني أنَّ الحالَ حكمٌ[1] كالخبرِ ، والأحكامُ يجبُ أنْ تكونَ نكراتٍ لأنَّ التعريفَ بالمعروفِ هـذرٌ عليه[2] ، ولذلكَ قالوا : في (زيدٌ القائمُ) إنَّهُ ليسَ بخبرٍ على الحقيقة ، وإنَّما الخبرُ مقدَّرٌ له[3] بقولك : زيدٌ محكومٌ عليه بالقائم[4] ، وذو الحالِ معرفةٌ ، لأنَّهُ مخبرٌ عنه ومحكومٌ عليه ، وذلكَ إنَّما يأتي بعدَ معرفةِ الشيءِ ولئلا يُشبِهَ بالصفة[5] أيضاً[6] في قولهم : رأيتُ رجلاً عالماً وأمَّا أرْسَلَها العراكَ[7] وأخواتها فاختلفَ النحويونَ فيها[8] ، فمذهبُ أبي عليّ الفارسي أنَّها ليستْ بأحوالٍ وإنَّما الاحوالُ الأفعالُ التي عملتْ فيها ، فقولهُ : أرْسَلَها العراكَ أي : أرسلها تعتركُ العراكَ[9] ، وكذلكَ بواقيها ، ومذهبُ سيبويه وهو إختيارُ الزمخشري في كتابه إنَّها مصادرُ معرفةٌ وُضعتْ موضعَ الاسماءِ النكراتِ[10] ولا بعدَ في كونِ الشيءِ يكونُ لفظهُ لفظَ المعرفةِ ومعناهُ معنى[11] النكرةِ بدليل

---

(١) (حكمٌ) : ساقطة من ش .
(٢) (عليه) : ساقطة من ل ، ب ، ت ، س ، ش .
(٣) (له) : ساقطة من ش .
(٤) زيادة في ل : بمقدار أربعة أسطر . وقد اقحمها الناسخ من الأمالي التي أملاها الشيخ على المفصل . انظر ص١٣٣ .
(٥) (بالصفة) ساقطة من ر .
(٦) (أيضاً) ساقطة من ت ، ر ، وفي ب متقدمة على الصفة .
(٧) انظر الكتاب ١/١٨٧ ، المقتضب ٣/٢٣٧ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٤٠ .
(٨) (فيها) ساقطة من ش .
(٩) انظر الايضاح العضدي ص٢٠٠ .
(١٠) الكتاب ١/١٨٧ .
(١١) (معنى) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س .

قولهم : مررتُ برجلٍ مثلكَ ، وضاربِ زيدٍ ، وقصدَ الى أنْ يَجعلَ الجميعُ مصادرَ استُعملتْ للاحوالِ النكراتِ ليكونَ لفظاً قد استعملَ في غيرِ موضعه الذي وُضعَ التعريفَ لهُ ، ولا بعدَ في أنْ يكونَ اللفظُ في الاصلِ معرفةً لشيءٍ ثمَّ نُقِلَ مجازاً لشيءٍ منكَّرٍ ، ويجوزُ أنْ يُقالَ إنَّ التعريفَ في هذهِ الاشياءِ ليس تعريفاً لمعهودٍ في الوجودِ ، وإنَّما هو لمعهودٍ في الذهنِ ، فالمعهودُ في الذهنِ يكونُ باعتبارِ الوجودِ في المعنى [٤٤ و] كالنكراتِ فجاءتْ هذه أحوالاً ، وإنْ كانَ لفظُها لفظَ المعرفةِ باعتبارِ الوجودِ ، (وهي معارفُ باعتبارِ الذهنِ كما أنَّ أُسامةَ معرفةٌ باعتبارِ الذهنِ ، نكرةٌ باعتبارِ الوجودِ)[1] كما تقدَّمَ ، وإنَّما وجبَ التقديمُ إذا كانَ صاحبُها نكرةً ، لئلا يلتبسُ بالصفةِ في قولكَ : ضربتُ رجلاً قائماً فحينئذٍ يقعُ اللبسُ ، وإذا قُدِّمتْ ارتفعَ اللبسُ ؛ لأنَّ الصفةَ لا تتقدمُ .

(فصل) قولهُ : « والحالُ المؤكدةُ » ، وحدها أن تكونَ صاحبها متضمناً معناها وتكونُ بعدها جملةً أسميةً لا عملَ لَها كما صرَّحَ بهِ ههنا كقولكَ : زيدٌ أبوكَ عطوفاً ، فانَّ الأبوةَ تتضمنُ العطفَ ، وكذلكَ الباقي وتقولُ : أنا فلانُ بطلاً شجاعاً كريماً جواداً ، ولا يجوزُ ذلكَ إلاَّ لمن اتصفَ بهذه الصفات ، وعُرِفَ بها وشُهِرَ بأمرها ، لتنزّلَ ذلكَ منزلةَ التضمنِ . قالَ : « ولو قلتَ : زيدٌ أبوكَ منطلقاً ، أو أخوكَ أحلتَ[2] إلاَّ اذا أردتَ التبنِّي والصداقةَ » ؛ لأنَّ الأبوةَ المحققة لا تقبلُ التقييدَ بحالٍ إلاَّ اذا ذكرها مجازاً وعنَى بهِ التبنِّي والصداقة .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ر .
(٢) (منطلقاً وأخوك أحلتَ) ساقطة من ش .

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ : يردُ على حدِّ الحالِ بالنظرِ [الى الحدِّ][1] المذكورِ ، الحالُ المؤكدةُ من وجهينِ : أحدهما أنَّ الحالَ بيانُ هيئةِ الفاعلِ والمفعولِ وهذهِ ليستْ بواحدٍ منْهما ، وجوابهُ أنَّها من مفعولٍ ، وهو ما في أحقهُ وأثبتهُ من العاملِ المقدرِ على ما ذُكِرَ آخراً ، والآخرُ أنَّ الحالَ تقيدٌ للفاعلِ والمفعولِ باعتبارِ فعله ، وهذهِ الجملةُ لا تخلو إمَّا أنْ تكونَ مقيدةً أو مطلقةً ، فإنْ كانتْ مطلقةً اختلَّ معنى[2] الحالِ من حيثُ مشابهتها الصفةَ ، وإنْ كانتْ مقيدةً اختلَّ معنى الكلامِ إذْ لا تكونُ أبوةٌ إلاَّ في حالِ العطوفيةِ وهو ممتنعٌ ، وأُجيبَ عنهُ بأنَّ من الافعالِ أفعالاً لا تقبلُ التقييدُ ، وهي أفعالُ العلمِ كقولكَ : تحققتُ الانسانَ قائماً فلم تجيء بقائمٍ لتقييدِ التحقيقِ (حتَّى ينتفي اذا قعدَ ، وإنَّما ذكرتهُ لتعرفهُ أنَّه كذلكَ كانَ عندَ)[3] التحقيقِ ، والتحققُ مستمرٌ ، واذا ثبتَ ذلكَ في هذهِ الافعالِ فلا فرقَ بينَ الحالِ التي يصحُ انتقالها والتي لا يصحُ ، وكذلكَ جاءتَ الحالُ في هذا البابِ غيرِ منتقلةٍ ، ومنهم من استشكلهُ فجعلَ الحالَ قسمينِ : كلٌّ واحدٍ منهما محدودٌ بحدٍّ ، وهو ظاهرُ كلامِ صاحبِ الكتابِ ، فاذا حدَّ الحالَ المؤكدةَ ، قالَ : هي تقريرٌ وتحقيقٌ لمضمونِ الخبرِ من الجملةِ الاسميةِ التي لا عملَ لواحدٍ منهما فيهِ ، والفرقُ بينهما وبينَ الحالِ المفيدةِ ، أنَّ الحالَ المقيدةَ تأتي لبيانِ الهيئةِ التي عليها الفاعلُ والمفعولُ عندَ تعلقِ الفعلِ بهِ خاصةً ، وهذهِ تأتي لتقريرِ ذلكَ المعنى لصاحبها مطلقاً من غيرِ تقييدٍ . ووجهٌ آخرُ من الفرقِ أنَّ العاملَ فيها إمَّا فعلٌ وإمَّا معنى

---

(1) (الى الحدّ) زيادة عن س .

(2) (معنى) ساقطة من ش .

(3) ما بين القوسين ساقط من ت .

فعل يجوزُ إظهارهُ ، والمؤكدةُ لا يكونْ عاملها إلاّ مقدراً لا يجوزُ اظهارهُ •

قولهُ : أنا عبدُالله آكلاً كما يأكلُ العبدُ •

قالَ الشيخُ : إنْ قصدَ العلميةَ لم يستقمْ أنْ تكونَ حالاً مؤكدةً ، لأنّ آكلاً ليسَ فيه تقريرٌ في أنّهُ عبدُالله [ولا في أنّ اسمَهُ غيرُ عبدالله إلاّ أنْ يكونَ قد اشتهرَ بأنّهُ يأكلُ كما يأكلُ العبدُ فيكونُ تقريراً ؛ لأنّهُ عبدُالله][1] ، وهو لم يردْ هذا المعنى ، وإنّما أرادَ معنى العبوديةِ من حيثُ الاضافةُ فكأنّهُ[2] قالَ : أنا عبدُالله آكلاً • قولهُ : « والجملةُ تقعُ حالاً الى آخرهِ » وإنّما كانَ كذلكَ ؛ لأنّها نكرةٌ والجملُ تقعُ مكانَ النكراتِ [فيصحُ وقوعُها أحوالاً ، ولا تخلو من أنْ تكونَ اسمية أو فعليةً][3] فإنْ كانت اسميةً فلا بدّ من الواوِ ويجوزُ اسقاطُ الضميرِ ، ويجوزُ عروُها من الواوِ على ضعفٍ ، ولا بدّ حينئذٍ من الضميرِ ، ولم يجئْ[4] في كتابهِ إلاّ الوجهَ الاولَ ، ولذلك تكلّمَ على لقيتهُ عليهِ جبةَ وشيٍ ، وتأولهُ بمستقرةٍ ، ولم يكنْ عندهُ عليهِ جبّةُ وشيٍ مبتدأ تقدّمَ عليهِ خبرهُ[5] ، قالَ [٤٤ ظ] : وإنْ كانتْ فعليةً[6] ، فإنْ كان مضارعاً مثبتاً فبغيرِ واوٍ لوقوعهِ موقعَ ضاربٍ وشبههُ بهِ ولا بدّ من

---

(١) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن و ، ل ، ت ، ب ، س •
(٢) (قال) : ساقطة من و ، س •
(٣) ما بين القوسين : زيادة من (ل) وبها يكمل المعنى •
(٤) في و : (لم يختر) ، وهو خطأ •
(٥) في ل : زيادة بمقدار سطرين • من الامالى ص١٣٤ •
(٦) في ل : زيادة بمقدار خمسة أسطر • مأخوذ من الامالى من قبل الناسخ انظر ص١٣٤ •

الضمير كما في ضارب ، وإنْ كانتْ منفيةً فلابدَّ له[1] من الضمير ، وأنتَ في الواو بالخيار ، أمَّا الضمير ، فلأنَّه كاسم الفاعل ولهذا كانَ اسمُ الفاعل لا بدَّ له فهذا أجدر ، وأمَّا جوازُ الاتيان بالواو فلأنَّ الحالَ في الحقيقة هو الانتفاء ، كقولكَ : جاءَ زيدٌ لا يتكلم ، معناه غيرُ متكلم ، فالحالُ هي انتفاءُ الكلام لا الكلامُ فلا يلزمُ من وجوب حذف الواو في الموضع الذي جرى فيه الفعلُ مجرى اسم الفاعل ، وجوبُ حذفها في الموضع الذي صارَ [فيه][2] الحكمُ للمنفي لا لاسم الفاعل ، وإنَّما جازَ حذفُ الواو معَ ذلكَ ، لأنَّ الفعلَ هو المصححُ للحالية والنفي جيءَ به لغرض كون النسبة منتفيةً ، ألا ترى أنَّ قولكَ : ضربَ زيدٌ وما ضربَ زيدٌ[3] سواءٌ بالنسبة الى رفع زيد باسناد الفعل اليه ، وإنْ كانَ في أحدهما مثبتاً وفي الآخر منفياً فثبتَ بذلكَ أنَّ المقوِّمَ للحالية هو الفعلُ وإذا كانَ لا واوَ فيه في الاثبات صحَّ أنْ يكونَ بغير واو في النفي لجريه مجراه فيما ذكرناه .

(فصل) وقوله : ويجوزُ اخلاءُ هذه الجملة عن الراجع الى ذي الحال . يعني بالجملة الجملةَ المذكورةَ لا الجملة من الفعل المضارع فانَّ ذلكَ لابدَّ له من ضمير ، وشبهها بالظرف لما تقدَّمَ[4] .

---

(1) (لـه) ساقطة من ب ، ت .

(2) (فيه) زيادة عن ر .

(3) (زيدٌ) : ساقطة من ش .

(4) (هذا الفصلُ) ساقط من ت .

(فصل) ومن إنْتصاب الحالِ [بدلٍ مضمرٍ][1] ، قالَ : ومنه أخذته بدرهمٍ فصاعداً[2] أي فذهبَ الثمنُ صاعداً ، وهذا[3] الكلامُ إنَّما يكونُ في شيءٍ ذي أجزاءٍ اشترى بعضَها بدرهمٍ وبعضَها بأكثرَ من درهمٍ ، فيقولُ : أخذته بدرهمٍ فصاعداً ، مثلُ أخذتُ الأردبَ من القمحِ بدرهمٍ فصاعداً ، والارادبُ متعددةٌ ، وإنتصابُ (فصاعداً) لا يستقيمُ أنْ يكونَ بالعطفِ على ما قبلهُ ، ولا بحالٍ على ما قبلهُ ، أمَّا العطفُ فلم يتقدَّمْ إلاَّ الفاعلُ والمفعولُ والدرهمُ ، وعطْفُ (صاعداً) على الجميعِ فاسدٌ لفظاً ومعنىً ، أمَّا عطفهُ على الفاعلِ فلا يستقيمُ لفظاً ولا معنىً ، وأمَّا على المفعولِ فلا يستقيمُ من حيثُ المعنى ، إذْ ليسَ الغرضُ أنَّكَ أخذتَ الثمنَ والصاعدَ ؛ لأنَّ الصاعدَ هو الثمنُ ولم تردْ أنَّكَ أخذتَ الثمنَ والثمنَ ولا يستقيمُ عطفهُ على درهمٍ لا لفظاً ولا معنىً أمَّا اللفظُ فواضحٌ ، وأمَّا المعنى فلأنَّهُ لم يردْ أنَّهُ أخذَ الثمنَ بدرهمٍ فصاعداً ، وإنَّما الغرضُ أنَّهُ أخذَ بعضَهُ بدرهمٍ وبعضَهُ بأكثرَ ، واذا جُعِلَ عطفاً صارَ مأخوذاً بالدرهمِ والزائدِ جميعاً ، ثمَّ لو قُدِّرَ أنَّهُ كذلكَ لم يستقمِ العطفُ بالفاءِ ؛ لأنَّها تؤذنُ بالتعقيبِ ، وبعضُ ثمنِ الشيءِ لا يكونُ باعتبارِ كونه ثمناً عقيبَ بعضٍ ، لو قلتَ : اشتريتُهُ بدرهمٍ فربعٍ لم يستقمْ فوجبَ أنْ يُحمَلَ على محذوفٍ ، ويكونُ تقديرهُ فذهبَ الثمنُ على هذهِ الحالةِ ، (والمرادُ فذهبَ الثمنُ في البعضِ الى هذهِ الحالةِ)[4] .

---

(1) ما بين القوسين : زيادة من ش .
(2) انظر الكتاب ١/١٤٧ ، المقتضب ٣/٢٥٥ .
(3) في س (وهوَ) ، وهو خطأ .
(4) ما بين القوسين : ساقط من ش .

وقولهُ : « أَتَميميّاً مرّةً وقيسيّاً أُخرى »[1] ، ذكره في الحالِ ، وليس بقويّ أنْ يكونَ حالاً إذْ لو كانَ حالاً[2] لكانَ المعنى تتحولُ في هذهِ الحالةِ ، ولم يردْ أنّهُ يتحولُ في حالِ كونهِ تميميّاً وإنّما أرادَ أنّهُ ينقلُ تنقلاً متعدداً كما في قولهِ[3] :

١٢٦- أَفي الوَلائمِ أَوْلاداً لواحدةٍ
وَفي العِيادةِ أَوْلاداً لعَلاّتِ

أي تتحولونَ هذا التحوّلَ وتتقلبونَ هذا التنقّلَ ، فانتصابه انتصابَ المصدرِ ، وكذلكَ قولهُ[4] :

١٢٧- أَفي السِّلْمِ أَعْياراً جَفاءً وَغِلْظَةً
وَفي الحَرْبِ أَشْباهَ النِّساءِ العَوارِكِ

---

(١) انظر الكتاب ١/١٧٢ ، المقتضب ٣/٢٦٤ .

(٢) (حالاً) : ساقطة من ش .

(٣) البيت مجهول القائل ، أولاداً لعلّات : أولاداً لاميات متفرقات ، الكتاب ١/١٧٢ المقتضب ٣/٢٦٥ ، توجيه الرماني ص ٢٢٠ ، المقرب ١/٢٥٨ .

(٤) البيتُ نُسِبَ لهند بنت عتبة بن ابي لهب ، العوارِكِ : الحيض ، أعيار : العيرُ الحمارُ . الكتابُ ١/١٢٧ ، المقتضب ٣/٢٦٥ ، المقرب ١/٢٥٨ ، الخزانة ١/٥٥٦ ، العيني ٣/١٤٢ .

[٤٥ و] يريدُ أنَّهم يتنقلونَ هذا التنقلَ ، فثبتَ أنَّهُ لم يردْ أنَّهُ يتنقلُ في حالِ كونهِ تميمياً وإنَّما أرادَ أنَّهُ تنقلَ هذا التنقلَ المخصوصَ من التميميةِ الى القيسيةِ فوجبَ أنْ يُحملَ على المصدرِ لا على الحال[١] ، وهو مذهبُ[٢] سيبويه في الجميعِ وهو الصحيحُ لِمَا ذكرناهُ .

التمييزُ

قالَ صاحبُ الكتابِ : ما يرفعُ الابهامَ المستقرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدرةٍ ، فقولهُ : يرفعُ الابهامَ يشملُ التميزَ وغيرَهُ . وقولهُ : المستقرَّ ليخرجَ به نحو قولكَ : عينٌ مبصرةٌ ؛ لأنَّهُ رفعَ الابهامَ عن ذاتٍ وليسَ بتمييزٍ ؛ لأنَّ الابهامَ فيهِ غيرُ مستقرٍّ بخلافِ قولكَ : عشرونَ ، فعشرونَ في أصلِ وضعهِ موضوعٌ لذاتٍ مبهمةٍ في أصلِ الوضعِ ، وعينٌ وُضعَ دالاً على كلِّ واحدٍ من مدلولاتهِ ، فانْ وقعَ إبهامٌ عمَّا هو عارضٌ فمن جهةِ خفاء القرائنِ على السامعِ في مرادِ المتكلمِ ، ولذلكَ يصحُّ إطلاقُ لفظةِ العينِ قاصداً بها الى الدلالة (على العينِ المبصرةِ وغيرِها من مدلولاتهِ ، ولو أطلقَ مُطلقَ عشرينَ)[٣] وأرادَ بهِ الدلالةَ على دنانيرَ ، أو دراهمَ كانَ مستعملاً اللفظَ في غيرِ ما وُضعَ لهُ فتبينَ أنَّ الابهامَ فيها مستقرٌّ وفي المشتركِ غيرُ مستقرٍّ .

قولهُ : « محتملاته » ، لا يصحُّ أنْ يُقالَ إلاَّ محتمَلاتهِ بفتحِ الميمِ ؛ لأنَّ محتمِلاتهِ[٤] بالكسرِ إنَّما هي التي انتصبَ عنها التميزُ ،

---

(١) في ل : زيادة بمقدار أربعة أسطر .
(٢) الكتاب ١/١٧٢ .
(٣) ما بين القوسين ساقط من ش .
(٤) في ش : (محتمِلات) ، وهو تحريف .

ألا ترى أنَّ قولكَ : عشرونَ وثلاثونَ وأربعــونَ محتمِلاتٍ ؛ لأنْ تكونَ مِن الدراهمِ والدنانيرِ فهي محتمِلاتٌ والدراهمُ والدنانيرِ التي تُذكَرُ هي المحتمَلاتُ بالفتحِ ؛ لأنَّهـا التي احتملها المنتصبةُ هــي عنهُ ، وهي المرادةُ بقولهِ : بالنصِ على أحدِ محتمَلاتهِ ، لأنَّهُ يريدُ التمييزَ فيجبُ أنْ يكونَ مفتوحاً[1] .

وقولهُ[2] : مذكورةٌ ومقدرةٌ تقسيمٌ للتمييزِ ، بأنَّهُ قدْ يكونُ عن ذاتٍ ذُكِرتْ[3] مبهمةً كعشرينَ ، أو قَدْ[4] يكونُ عن ذاتٍ مقدرةٍ ، وهي أيضاً مبهمةٌ كقولكَ : حسنَ زيدٌ أباً ؛ لأنَّ قولكَ : حسُنَ مسندٌ في اللفظِ الى زيدٍ وهو في المعنى مسندٌ الى مقدَّرٍ متعلقٍ بزيدٍ ، وذلكَ مبهمٌ لاحتماله متعلقاته كلها فاذا قلتَ : أباً فقــد رفعتَ لابهامَ في الذاتِ المقدرةِ أعني المتعلقَ كمــا رفعتَ الابهــامَ بقولكَ : درهماً عن عشرينَ في الذاتِ المذكورةِ ، والذاتُ المذكــورةُ لا تكونُ إلاَّ مفـــردةً باعتبارِ ابهامها كقولكَ : عشرونَ وثلاثــونَ ، وأكثرهُ فيما كانَ مقدراً من جهةِ أنَّ الغرضَ بالمقاديرِ تعيينُ المقدارِ ليجرى على كلِّ ما يُقدَّرُ ، فوجبَ أنْ تكونَ الذواتُ فيها مبهمةً فاحتاجتْ الى التمييزِ لذلكَ ، وقد يجيءُ فيما يشبَّهُ بها وهو كــلُّ اسمٍ باعتبارِ هيئةٍ ، فانَّهُ يجوزُ أنْ يُميَّزَ بجنسه كقولكَ : خاتمٌ حديداً أو بابٌ ساجاً ، (وإنْ كانَ الأكثرَ أنْ يُقالَ خاتمُ حديــدٍ

---

(١) في ل : زيادة بمقدار اربعة عشر سطراً . أخــذت من قبــل الناسخ من الامالي ص١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) في ل ، س ، ت : (قولنا) ، وهو وهم .

(٣) (ذكرت) ساقطة من ش .

(٤) (قَدْ) ساقطة من س .

أو بابُ ساجٍ)[1] ، والذاتُ المقدرةُ إنَّما تكونُ باعتبارِ النسبةِ ، وذلكَ في الجملةِ ومايضاهيها[2] من الصفةِ المنسوبةِ الى معمولها ، والمضافُ بالنسبةِ الى المضافِ اليهِ ، كقولكَ : في الجملةِ حسنَ زيدٌ أباً وفيما يضاهيها زيدٌ حسنٌ أباً ، وفي الاضافةِ يعجبُني حسنُ زيدٍ أباً ؛ لأنَّها جميعاً قُصِدَ فيها الى نسبةِ الحكمِ الى متعلقٍ بالمذكورِ ، وهو مبهمٌ فكانَ ما ذُكِرَ تفسيراً لهُ وتمييزاً كما في قولكَ : عشرونَ ، وإنْ كانَ عشرونَ ذاتاً مذكورةً وتلكَ ذاتاً مقدرةً وهذا الاسمُ الذي تُميِّزُ به هذهِ الذاتُ المقدرةُ إنْ كانَ صالحاً لأنْ يُجعَلَ لِما نُسِبَ اليهِ الحكمُ صحَّ أنْ يُجعَلَ لمتعلقٍ لهُ كقولكَ : حسنَ زيدٌ أباً ، فأبٌ صالحٌ لزيدٍ في المعنى فجائزٌ أنْ تكونَ أردْتَ به نفسَ زيدٍ فيكونُ الممدوحُ بحسنِ الأبوّةِ زيداً باعتبارِ أبوته لغيرِهِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ الممدوحُ أبا زيدٍ فتكونُ الأبوةَ الممدوحةُ ، الأبوةَ المتعلقةَ بزيدٍ ، وكذلكَ قولهُ[3] :
[د ٤ ظ]

١٢٨- أبْرَحْتَ جَارا

ونظائرهُ[4] وإنْ كانَ اسماً غيرَ صالحٍ لِما ذكرناهُ لم يكنْ إلاّ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ر ٠

(٢) في ل : (زيد حسن الصفة) ، ولا يستقيم معه الكلام ٠

(٣) البيت للاعشى ، ورد في ديوانه ، والمعنى أبرحَ ربَّك وابرح جارَكَ ، وأرادَ بالرب الممدوح ، والبيت بتمامه :
تقولُ ابنتي حينَ جَدَّ الرحيـ
ـلُ أبرَحْتَ ربًّا وأبرَحْتَ جارا
الكتاب ١/٢٩٩ ، الفاخر ص ٢٨٠ ، ديوان الاعشى الكبير ص ٤٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٧٤ ٠

(٤) في ل : زيادة بمقدار سطرين ٠ من الامالى ٠ انظر ص ١٣٥ ٠

للمتعلق خاصةً كقولكَ : حسنَ زيدٌ داراً ، ثمَّ لا يخلو هذا التميزُ في النسبِ ، إمَّا أنْ يكونَ اسمَ جنسٍ أوْ غيرَهُ ، فإنْ كانَ غيرَهُ طابقَ ما قُصِدَ مثنًّى أو مجموعاً ، وإنْ كانَ اسمَ جنسٍ كانَ مفرداً إلاَّ أنْ يُقصَدَ الانواعَ ، مثالُ الاولُ حسنَ زيدٌ أباً إذا قصدتَ الى أبوَّته لابنه أو أبوَّةَ أبيهِ خاصةً لهُ فإنْ قصدتَ أبوةَ آبائه قلتَ : حسنَ زيدٌ آباءً ، وكذلكَ اذا قلتَ : حسنَ الزيدانِ وقصدتَ الى مدحهما بأبوتهما لغيرهما قلتَ : حسنَ الزيدان أبوينِ ، وكذلكَ حسنَ زيدٌ داراً واحدةً ، ودارينِ ، ودوراً اذا قصدتَ اثنينِ وجماعةً . ومثالُ الثاني حسنَ زيدٌ ماءً وعسلاً وتمراً ، فهذا يجبُ إفرادُهُ إذا قُصِدَ الى الحقيقةِ لأنَّهُ يستقيمُ تثنيتهِ ولا جمعَ[1] فيهِ ، فإنْ قَصَدْتَ الى الانواعِ كانَ الأمرُ فيهِ كما تقدَّمَ من جوازِ التثنيةِ والجمعِ . وأمَّا تميزُ المفردِ فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ جنساً أو غيرهُ ، فإنْ كانَ جنساً أُفردَ إلاَّ أنْ يقصدَ الانواعَ فيُثنَّى ويُجمعُ ، وإنْ كانَ غيرَهُ جُمعَ لا غير ، تقولُ : في الاولِ عندي راقودٌ خلّاً ورطلٌ زيتاً ، فإنْ قصدتَ الانواعَ قلتَ : خلينِ [وخلولاً][2] وزيتينِ وزيوتاً ، وتقولُ : في الثاني عندي قنطارٌ أثواباً أو خواتمَ ، وما أشبهَ فيما ليسَ بجنسٍ فلابدَّ من جمعه ، وسببهُ أنَّ اسمَ الجنسِ لمَّا كانَ دالاً على الحقيقةِ أُغنيَ عن التثنيةِ والجميعِ وهذا لمَّا كانَ مفرداً[3] لا دلالةَ لهُ عن الجنسِ واختص بالدلالةِ على المفردِ عَدَلَ المفردُ[4] عن لفظ[5] إفرادهِ الى ما هو أدلُّ منهُ على الجنسِ فقيلَ قنطارٌ خواتمَ وقنطارٌ أثواباً .

(١) في ش : (وجمعه) ، وهو خطأ .
(٢) (وخلولاً) زيادة عن ر .
(٣) في و ، ل ، ت ، ب : (مفردةٌ) ، وهو خطأ .
(٤) (المفردُ) ساقطة من : ش .
(٥) (عن لفظِ افرادهِ) ساقطة من : ر .

قولهُ : وشبَّهَ التميزَ بالمفعولِ من حيثُ إنَّ موقعَهُ في هـذهِ الامثلةِ كموقعهِ في ضربَ زيدٌ عمراً الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : شبَّهَ إنتصابَ تميزِ الجملةِ بالمفعولِ لكونهِ بعدَ تمامِ الجملةِ وشبَّهَ إنتصابَ تميزِ المفردِ بما انتصب عن تمامِ المفرداتِ المشبَّهةَ بالجملِ كضاربانِ وضاربونَ ، فالعاملُ على ذلك في (دِرهماً) عشرونَ كما أنَّ العاملَ في (ضاربونَ) زيداً ضاربونَ ؛ لأنَّ العاملَ هو الذي يتقوَّمُ بهِ المعنى المقتضي للاعرابِ ، والمعنى المقتضي لنصبِ التميزِ شبَّههُ بالمفعولِ ، وشبَّههُ[1] بالمفعولِ إنَّما حصلَ لوقوعهِ من تتمةِ عشرينَ كما أنَّ عمراً من تتمةِ (ضاربونَ) فكما أنَّ عمراً معمولٌ لضاربونَ فدِرهماً معمولٌ لعشرونَ[2] .

(فصل) قولهُ : ولا ينتصبُ المميزُ عن مفردٍ إلاَّ عن تمامٍ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لم يخصَّ المفردَ ؛ لأنَّ تميزَ الجملةِ يكونُ عن غيرِ تمامٍ ، وإنَّما خصَّهُ لما يذكرُ بعدَ ذلكَ من جوازِ الاضافةِ المختصةَ بتميزِ المفردِ ، وإلاَّ فالتميزُ عن الجملةِ وعن المفردِ في كونهِ لا يكونُ إلاَّ عن تمامٍ سواء ، والذي يتمُّ بهِ أربعةُ أشياءٍ : التنوينُ ونونُ التثنيةِ ونونُ الجمعِ والاضافةُ . ثمَّ قسَّمهُ قسمينِ : زائلٌ ولازمٌ ، يعني بالزائلِ ما يجوزُ زوالهُ الى الاضافةِ ، ويعني باللازمِ ما لا يجوزُ العدولُ عنهُ الى الاضافةِ ، فالزائلُ التمامُ بالتنوينِ نونِ التثنيةِ ؛ لأنَّكَ تقولُ : في جميعِ البابِ رطلٌ زيتاً

(١) (وشبهه بالمفعول) ساقطة من : ر .

(٢) في ل : زيادة بمقدار تسعة أسطر . أخذها الناسخ من الامالى انظر ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

ورطلُ زيتٍ ومنوانِ سمناً ومنوا سمنٍ ، ولا يستثنى من ذلكَ إلاّ قولهم : مائةُ درهمٍ وألفُ ثوبٍ ومائتا درهمٍ وألفا ثوبٍ ، فإنّ الاضافةَ في ذلكَ هي الوجهُ وجُوِّزَ أنْ يُستعمَلَ التمامُ والنصبُ كقولهِ [1] :

١٢٩- إذا عاشَ الفَتَى مائتينِ عاماً

وإنّما اخترتَ الاضافةَ إمّا لكثرةِ العددِ في كلامهم ، والاضافة أخفُ فاخترتَ فيما كثرُ ، وإمّا لأنّ الاصلَ في تمييزِ العددِ الاضافة بدليلِ قولهم : ثلاثةُ أثوابٍ الى عشرةِ أثوابٍ ، وإنّما عُدلَ الى النصبِ فيما تعذّرَ فيهِ الاضافةُ فبقي ما عداهُ على الاصلِ ، واللازمُ التمامُ بنونِ الجمعِ ، والاضافةُ يعني لا يكونُ مميزهُما إلاّ منصوباً ولا يُعدلُ فيه الى الاضافةِ ، وإنّما كانَ لتعذُّرِ الاضافة فيه ، أمّا ما [كانَ][2] فيهِ نونُ الجمعِ فلا يكونُ إلاّ في الأعدادِ كعشرونَ وثلاثونَ ، وذلكَ لا يُضافُ البتّةَ لا الى التمييزِ ولا الى غيرهِ ، وإذا تعذّرَ [٤٦ و] اضافتهُ الى غيرِ تمييزهِ مع مسيسِ الحاجةِ في المعنى اليهِ كانَ تعذُّرَ اضافتهِ الى التمييزِ الذي يمكنُ استغناءُ الاضافة عنهُ أجدرَ ، وبيانُ تعذُّرِ الاضافة هو أنّهُ لو أُضيفَ لم يخلُ إمّا أنْ تثبتَ فيهِ النونُ أو تُحذفَ ، فلو ثبتَ لثبتتْ نونُ تشبهُ نونَ الجمعِ المحققِ فكما أنّ نونَ الجمعِ المحققِ لا يثبتُ ، فكذلك

---

(١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري وتمامه : (فقدْ ذهبَ المَسَرّةُ والفتاءُ) ، في سيبويه فقد أوْدَى . الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ ، المقتضب ١٦٩/٢ ، الجمل ص ٢٤٦ ، المقصور والممدود للفراء ص ١٧ ، ابن يعيش ٢١/١ ، المقرب /٣٠٦ ، اساس البلاغة ١٠٣/٢ ، الخزانة ٣٠٦/٣ .

(٢) (كانَ) زيادة عن ب ، س .

المشبَّهُ بهِ ، ولو حُذفَتْ لحُذفَتْ نونٌ ليستْ في الحقيقةِ نونَ جمعٍ ، فكرهوا الاضافةَ لاداتها الى أحدِ هذينِ الأمرينِ فالتزموا في تمييزهِ النصبَ ، وقد أوردَ على ذلكَ الزيدونَ حسنونَ وجوهاً ، فقيلَ هذا تمييزٌ عن اسمٍ تمٍ بنونِ الجمعِ ، وأنتَ في اضافتهِ بالخيارِ ، وقد تقدَّمَ من قولهِ : إنَّ كلَّ تمييزٍ عن تامٍ بنونِ الجمعِ لازمٌ نصبهُ ولا تجوزُ الاضافةُ اليهِ .

والجوابُ عن ذلكَ أنَّ هذا ليسَ من تمييزِ المفردِ في شيءٍ وإنّما ذلكَ من تمييزِ[1] ما يضاهي الجملَ ، وقد تقدَّمَ أنَّ حكمَ ذلكَ حكمُ تمييزِ الجملِ على الحقيقةِ ، لأنَّ الحسنَ منسوبٌ الى الضميرِ العائدِ الى المبتدأ وهو في المعنى لمتعلقهِ ، وهذا هو الذي فسَّرَ بهِ تمييزَ الجملةِ بخلافِ تمييزِ المفردِ ، والكلامُ الآنَ في تمييزِ المفردِ ، وإنّما قويَ الاعتراضُ بذلكَ لكونهِ لم يُفصِّلْ تمييزَ الجملِ ولم يبيِّنْهُ بما يدفعُ هذا السؤالَ ، وقد تقدَّمَ في الكلامِ عليهِ ما يندفعُ بهِ ذلكَ ، واللازمُ التامُ أيضاً بالاضافةِ كقولكَ : على التمرةِ مثلُها زُبداً ؛ لأنَّهُ تعذَّرتْ فيهِ الاضافةُ فلزمَ نصبهُ لذلكَ ، وبيانُ تعذُّرِ الاضافةِ هو أنَّهُ لو أُضيفَ لم يخلُ إمّا[2] أنْ يُضافَ المضافُ أو المضافُ اليهِ أو كلاهما ، ولا يمكنُ اضافةُ المضافِ من جهةِ اللفظِ ومن جهةِ المعنى ، أمّا من جهةِ اللفظِ فالمفاصلِ ، وأمّا من جهةِ المعنى ؛ فلأنَّ الغرضَ نسبةُ المثليةِ الى التمرةِ لا الى الزُبدِ ، ولو أُضيفَ الى الزُبدِ فسدَ المعنى ، ولا يمكنُ اضافةُ المضافِ اليهِ لفسادِ المعنى ، ألا ترى أنَّكَ اذا قلتَ : عندي مثلُ تمرةٍ زبدٍ[3] فأضفتَ[4] تمرةَ الى

---

(١) (تمييز) : ساقطة من ل .

(٢) في و ، ش ، س : (ميمّا) ،وهو تحريف .

(٣) في ر : (مِنْكَ تمرُ الى زبدٍ) ، وهو خطأ .

(٤) (أضفتَ) : ساقطة من ر .

زيدٍ لم يكنْ لهُ معنى إذْ ليسَ الغرضُ تبيينَ التمرةِ بالزبدِ ، وإنّما الغرضُ تبيينُ مثلِ التمرةِ بالزُبدِ فكذلكِ الاضافةُ تؤدي الى ما ليسَ بمقصودٍ في المعنى ، ولا يستقيمُ اضافتهما جميعاً لما تقدّمَ من إمتناعِ اضافة كلِّ واحدٍ منهما ، واذا امتنعت ضافةُ كلِّ واحدٍ منهما بما ذُكِرَ كانَ إمتناعُ اضافتهما جميعاً أجدرَ[1] .

(فصل) قولهُ : وتمييزُ المفردِ أكثرهُ فيما كانَ مقدّراً كيلاً كـ (قفيزانِ) الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وهذا كما ذكرَ ، لأنَّ المقاديرَ وُضعَتْ والمقصودُ فيها الخصوصيَّةُ على المقدارِ وحقائقِ الذواتِ لا دلالةَ لها عليها فاحتاجتْ الى التمييزِ باعتبارِ الدلالةِ على أجناسها ، ثم فسَّرَ ما جاءَ من تمييزِ المفرداتِ من غيرِ المقاديرِ بقولهِ : للهِ دُرُّهُ فارساً ، وحسبُكَ بهِ ناصراً ، وهو غيرُ مستقيمٍ من جهةِ أنَّ المعنى في للهِ دُرُّهُ فارساً : للهِ درُّ فروسيتهِ ، فهو مثلُ قولكَ : يعجبني حسنُ زيدٍ أباً ، والمعنى حسنُ أبوتهِ ، واذا كانَ كذلكَ فهو من بابِ تمييزِ الجملِ ؛ لأنَّهُ من بابِ تمييزِ النسبةِ الاضافيةِ ، قد تقدّمَ أنَّ ذلكَ ليسَ من باب[2] تمييزِ المفرداتِ ، وكذلكَ حسبُكَ بهِ ناصراً ؛ لأنَّ المعنى حسبُكَ بنصرتهِ ، واذا تبيَّنَ ذلكَ لم يكنْ لايرادهِ في تمييزِ المفرداتِ معنىً ، والاوْلى أنْ يُقالَ موضعهُ ، كقولكَ : عندي خاتمٌ حديداً أو بابٌ ساجاً ، وإنْ كانَ الاكثرُ في مثلِ ذلكَ الاضافةَ ، وقد جاءَ التمييزُ فيها منصوباً تشبيهاً لها بالمقاديرِ ، فهي تمييزٌ[3] عن مفردٍ فيما ليسَ بمقدارٍ .

---

(١) في ل : زيادةٌ بمقدار سبعة أسطر . مأخوذ من أمالي ابن الحاجب انر ص١٣٦ .

(٢) (باب) : ساقطة من ش .

(٣) في و : (التمييزُ) ، ولا يستقيم معها الكلام .

(فصل) قوله : ولقد أبى سيبويه تقدّم المميز الى آخره .

قال الشيخ : لا خلاف أنّ تقديم تميز[1] المفردات غير جائز عند الجميع ، فلا يجوز عندي درهماً عشرون وكذلك ما أشبه ، وإنّما الخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة ، كقولك : طاب زيد نفساً ، وحسن زيد أباً ، وأجاز المازني والمبرد التقديم[2] ومنعه سيبويه[3] ، وإنّما لم يجز تقديمه ؛ لأنّه في المعنى فاعل فكما أنّ الفاعل لا يقدّم على الفعل فكذلك هذا ، ألا ترى أن قولك[4] حسن زيد أباً معناه حسنت أبوّة زيد أو حسن أبو زيد .
والثاني أنّ تقديمه يخرجه عن حقيقة[5] التميز ، فكان في تقديمه إبطال أصله إذ[6] حقيقة التميز أن يميّز ما أُشكل ، وهو في المعنى تفسير والتفسير لا يكون إلاّ لمفسّر [٤٦ ظ] ، والمفسّر لابدّ في المعنى أن يكون مقدماً على التفسير ، وإلاّ لم يكن تفسيراً له وفي تقديم التميز إخراجه عن ذلك ، فوجب تأخيره ، وتمسكوا بأنّه معمول فعل متصرف فجاز تقديمه كسائر معمولات الافعال

---

(١) (تمييز) : ساقطة من س .

(٢) قال المبرد : وتقول راكباً جاء زيد ، لأنّ العامل فعل فلذلك أجزنا تقديم التمييز اذا كان العامل فعلاً وهذا رأى أبي عثمان المازني . المقتضب ٣/٣٦ ، الانصاف ٢/٨٢٠ .

(٣) قال سيبويه : ولا يقدم المفعول فيه فنقول : ماءً امتلأت ، الكتاب ١/١٠٥ .

(٤) في و ، ت ، ب ، س : (ان قولك) ساقطة ، وفي ز ، س : (أن) ساقطة .

(٥) في و : (لحقيقة) ، وهو خطأ .

(٦) في و : (آو) وهو تصحيف .

المتصرفة [1] ، وقوّوا ذلك بما أوردوه من قوله [2] :

١٣٠- وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

والجواب عمّا أنشدوه من وجهين : أحدهما أنّ [3] الرواية « وما كانَ نَفْسي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ » [4] ، وليس بالقوي ، والثاني أنّ ذلك على خلاف القياس ، واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود ، ولا يُحتَجُّ به ، وما ذكروه من المعنى لا ينهض ؛ لأنّـــه معارضٌ بمثله في المنع ، واذا تعارض المعنيان في الاجازة والمنع كان الاصل المنع حتّى يثبت الباب عندهم سماعاً ، فقد تبيّن أنّ ما لم [5] يُسمَع لا ينهض على ما نُسِبَ الى سيبويه .

وقوله : « وأعلم أنّ هذه **المميزات عن** آخرها أشياءٌ مزالةٌ عن أصلها » . وبيّن أنّ الاصل أنْ يكون التمييز موصوفاً بما انتصب عنه ، ألا ترى أنّ معنى قولك : عندي عشرون درهماً ، عندي دراهم

---

(1) في الاصل (منصوب) مكان (متصرف السابقة ، والمتصرفة) ولا يستقيم معه المعنى ، وقد قومنا العبارة واثبتنا (متصرف والمتصرفة) اعتماداً على نسخة (ل) .

(2) نُسِبَ للمخبل السعدي وقيل لاعشى همدان وصدره : أتهجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ، وقال الفارسي : في الايضاح: الرواية عن الزجاج، وما كانَ نَفْسِي بالْفِراقِ ...)، وكذلك ابن جنى وذلك لا حجة فيه ، المقتضب ٣٦/٣ ، الايضاح للفارسي ص٢٠٣ ، الجمل ٢٤٧ ، الخصائص ٣٨٤/٢، الانصاف ٨٢٨/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٨/٢ ؛ ابن يعيش ٧٤/٢ .

(3) (أنّ) : ساقطة من ش .

(4) انظر الانصاف ٨٣١/٢ .

(5) في ت : (لا) ، وهو خطأ .

عشرونَ ، وكذلكَ جميعُ تمييزِ المفرداتِ ، ثمَّ قرَّرَ تمييزَ الجملِ بكَونِها في المعنى منسوباً اليها الفعلُ ، فإذا قلتَ : حسنَ زيدٌ أباً ، فالمعنى نسبةُ الحسنِ الى الأبِ ، فكأنَّكَ قلتَ : أبو زيدٍ حسنٌ ، واذا ثبتَ[1] ذلكَ ثبتَ أنَّهُ في المعنى وصفٌ لهُ[2] إذْ لا فرقَ في المعنى بينَ الصفاتِ والأخبارِ ، وإنَّما يفترقانِ من جهةِ علمِ المخاطبِ وجهلهِ ، فسُمِّيَ الحكمُ باعتبارِ جهلِ المخاطَبِ لهُ خبراً وسُمِّيَ باعتبارِ علمهِ لهُ صفةً فتبيَّنَ أنَّ تمييزَ الجملةِ كتمييزِ المفردِ فيما قُصِدَ اليه ، وفي هذا الفصلِ تقريرُ الدليلِ على امتناعِ تقديمِ التمييزِ ؛ لأنَّهُ اذا قُدِّمَ خرجَ عن حقيقته[3] ؛ لأنَّهُ إنَّما كانَ تمييزاً بعدَ العدولِ عن هذا الاصلِ الذي حصلَ به التفسيرُ بالتمييزِ ، واذا قُدِّمَ خرجَ بتقديمهِ عن حقيقتهِ ، ثمَّ بيَّنَ[4] بعدَ ذلكَ المعنى الذي من أجلهِ غُيِّرَ عن أصلهِ بقولهِ : والسببُ في ذلكَ قصدهم الى ضربٍ من المبالغةِ والتأكيدِ ، يريدُ أنَّكَ اذا ذكرتَ الشيءَ مبهماً ثمَّ[5] (توفرت الدَّوعي الى طلب علمه ، فكانَ في ذلكَ مبالغةٌ وتعظيمٌ ، وأيضاً فانَّكَ اذا ذكرتهُ[6] مبهماً)[7] ثمَّ فسَّرتَهُ فقد ذكرتَهُ مرتينِ ، وما ذُكِرَ مرتينِ آكدُ ممَّا ذُكِرَ مرةً واحدةً ، فتبيَّنَ أنْ في العدولِ عن الاصلِ مبالغةً وتأكيداً .

---

(1) (ثبتَ ذلكَ) : ساقطة من و .
(2) (لـهُ) : ساقطة من ر .
(3) في و : (الحقيقة) ، وهو تحريف .
(4) في ت : (بيَّنَ) ساقطة .
(5) (ثم) : ساقطة من ش .
(6) في ش : (ذكرتَ الشيء) .
(7) ما بين القوسين ساقط من : ت .

قالَ الشيخُ : الترجمةُ ينبغي أنْ تكونَ بالمستثنى ، لأنَّهُ تفصيلٌ لما تقدَّمَ ، والذي تقدَّمَ إنَّما هو المستثنى حيثُ قالَ : المستثنى المنصوبُ ، والاستثناءُ مشكلٌ باعتبارِ عقليتهِ وحدهِ ، أمَّا بيانُ إشكالِ معقوليتهِ فانَّكَ اذا قلتَ : جاءَ القومُ إلاَّ زيداً ، لم يخلُ إمَّا أنْ يكونَ زيدٌ داخلاً في القومِ أو لا ، فإنْ كانَ غيرَ داخلٍ في القومِ لم يستقمْ ؛ لأنَّ إجماعَ أهلِ العربيةِ[1] في الاستثناءِ المتصلِ أنَّهُ إخراجٌ ما بعدَ (إلاَّ) ممَّا قبلَها ، وإجماعُ أهلِ العربيةِ مقطوعٌ به في تفاصيلِ العربيةِ ، وأيضاً فانَّا قاطعونَ اذا قالَ العربيُّ : لهُ عندي دينارٌ إلاَّ ثمناً ونصفَ ثمنٍ ، أنْ يُحسَبَ المذكورُ بعدَ إلاَّ ثمَّ يخرجهُ من الدينارِ ثمَّ يقطعُ بأنَّ المقررَ بعدَهُ هو الباقي ، وقد قالَ القاضي[2] : لا إخراجَ ، وقولُ القائلِ : لهُ عندي[3] عشرةٌ إلاَّ ثلاثةً موضوعةٌ بإزاءِ سبعةٍ حتَّى كأنهما عبارتانِ عن مُعبَّرٍ واحدٍ ، وقد تبيَّنَ بطلانهُ قطعاً ، وإمَّا أن نقولَ : الاخراجُ ثابتٌ ، وهو مشكلٌ ، فإنَّ المتكلمَ اذا قالَ : جاءَ القومُ وزيدٌ منهم فقد وجبَ نسبةُ المجيءِ اليهِ ، لأنَّهُ منهم[4] فاذا أُخرِجَ بعدَ ذلكَ فقد نفى عنهُ المجيءَ ، فيصيرُ مثبتاً باعتبارٍ واحدٍ فيؤدي الى أنْ

---

(1) في ش : (اللغة) ، وما اثبتناه ارجح .

(2) القاضي : هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن القاسم المعروف بالباقلاني درس على أبي الحسن الاشعري ، توفي سنة (٤٠٣هـ) . ترجمته في ابن خلكان ٣/٤٠٠ ، النجوم الزاهرة ٥/٢٣٤ ، اتحاف السادة المتقدمين بشرح اسرار علوم الدين ٢/٣ ، ٤ ، ٥ ، الاعلام ٧/٤٦ .

(3) (له عندي) : زيادة عن ل .

(4) في س : (مبهم) وهو تصحيف .

لا يكونَ الاستثناءُ في كلامٍ إلاّ وهو كذبٌ من أحدِ الطرفينِ وهو باطلٌ ، فانَّ القرآنَ مشتملٌ عليه ، قالَ اللهُ تعالى : { فَلَبِثَ فيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إلاّ خَمْسِينَ عاماً }(١) ، فلو جعلَ الالفَ بكمالها وقد نُسبَ اللبثُ اليها لوجبَ أنْ يكونَ اللبثُ في جميعِها ، ولم يصحّ بعدَ هذه النسبةِ إخراجُ شيءٍ منها ، ولهذهِ الشبهةِ فرّ القاضي الى مذهبهِ المذكورِ ، والصوابُ الذي يجمعُ [بينَ](٢) رفعِ الاشكالينِ أنْ نقولَ : لا نحكمُ بالنسبةِ(٣) إلاّ بعدَ كمالِ ذكرِ المفرداتِ في كلامِ المتكلمِ ، فاذا قالَ المتكلمُ قامَ القومُ إلاّ زيداً فَهِمَ القيامُ أولاً بمفردهِ ، وفُهِمَ القومُ بمفردهِ ، وإنَّ منهم زيداً ، وفُهِمَ إخراجُ [٤٧ و] زيدٍ منهم بقولهِ : إلاّ زيداً ثمَ حكمُ بنسبةِ القيامِ الى هذا المفردِ الذي أُخرجَ منهُ زيدٌ فحصلَ الجمعُ بينَ المسالكَ المقطوعِ بها على وجهٍ مستقيمٍ ، وهو أنَّ الاخراجَ حاصلٌ بالنسبةِ الى المفرداتِ ، وفيهِ توفيةٌ باجماعِ النحويينَ(٤) ، وتوفيةُ أنّكَ ما نسبتَ إلاّ بعدَ أنْ أخرجْتَ زيداً ، فلا يؤدي(٥) الى المناقضةِ المذكورةِ ، فاستقامَ الأمرُ(٦) في الوجهينِ جميعاً . وأمّا حدّهُ فمشكلٌ ، لأنَّ الاستثناءَ يجمعُ المتصلَ والمنقطعَ ، ولا يتميزُ المتصلُ إلاّ بالاخراجِ ، ولا إخراجَ في المنقطعِ ، وكلُّ أمرينِ فصلَ

---

(١) سورة العنكبوت الآية : ١٤ .

(٢) (بين) : زيادة من ل .

(٣) في س خرم بمقدار صفحتين .

(٤) (توفيه باجماع النحويين) : ساقطة من ش .

(٥) (فلا يؤدي) : ساقطة من ش .

(٦) في ش : (إلا) ، وهو تحريف .

أحدهما مفقودٌ في[1] الآخرِ يستحيلُ جمعهما في حدٍّ واحدٍ ، فالأَولى أنْ يُحَدَّ المتصلُ على حدته (والمنقطعُ على حدتهِ ، فيقول : في حد المتصلِ هو كـلُّ لفظٍ أُخْـرِجَ به شيءٌ من شيءٍ بإلاَّ)[2] وأخواتها ، فإذا أُورِدَ قولهُ تعالى : { فَاقْتُلُوا المُشْرِكِينَ }[3] ثمَّ قالَ : لا تقتلوا أهلَ الذمةِ ، قلنا : هذا ليسَ بإخراجٍ ، وإنَّما هو تبيينُ مرادِ المتكلمِ باللفظ[4] الاولِ ، كذلكَ لو قيلَ : قامَ القومُ إلاَّ زيداً فليسَ زيدٌ داخلاً في القومِ ، بَلْ هو بمنزلةِ قولكَ : قـامَ زيدٌ لا عمروٌ .

وقد اختُلِفَ في عاملِ الاستثناءِ ، فقالَ[5] قومٌ : إنَّ العاملَ (إلاَّ) نفسها ؛ لأنَّ معنى (إلاَّ) أستثني[6] ، وقد رُدَّ ذلك بأنَّهُ لو كانَ الأمرُ كذلكَ لوجبَ أنْ لا تنفكَ عن النصبِ ، (وقالَ قـوم : (إلاَّ) مركبةٌ من إنْ[7] ولاَ)[8] ، فالعاملُ إذا نَصَبْتَ (إنْ) ،

---

(1) في ل : (من) ، وفي ت : ساقطة ، وهو تحريف في (ل) .

(2) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(3) سورة التوبة الآية : ٥ .

(4) (اللفظ) ساقطة من ش .

(5) في ل : (فذهبَ منهمْ) ، وهو خطأ .

(6) في ل ، ت : (الاستثناءُ) ، وهو خطأ .

(7) هذا مذهب الكوفيين . الانصاف ٢٦١/١ .

(8) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ش ، ر .

واذا رفعتَ (لا) ، وهذا ليسَ بشيءٍ ؛ لأنَّهُ غيرُ مستقيمٍ[1] لفظاً ومعنىً ، وأمَّا اللفظُ فلأنَّكَ لو لفظتَ بهِ لم يستقمْ ، وأمَّا المعنى فعلى خلافِ ذلكَ . وقالَ قومٌ : العاملُ (إنَّ) بعد (إلاَّ) كأنَّكَ قلتَ : إلاَّ أنَّ زيداً[2] ، وهذا ليسَ بجيدٍ ، لأنَّ (إنَّ) لا تُضمرُ ، ولأنَّهُ كانَ يجبُ أنْ تكونَ ناصبةً أبداً . وقالَ قومٌ : العاملُ فيهِ ما قبلهُ بواسطةِ (إلاَّ)[3] (اذا كانَ فضلةً ، وهو المذهبُ الصحيحُ ، لأنَّكَ اذا قلتَ : جاءَ القومُ إلاَّ زيداً فقد وقعَ زيدٌ فضلةً ، وقد توصلتَ اليهِ في معنى الاخراجِ من قولكَ : جاءَ القومُ بإلاَّ فقد صارَ لقولكَ : جاءَ القومُ بواسطةِ إلاَّ)[4] في زيدٍ معنى هو معنى الاستثناء ، وهذا هو معنى العاملِ كما أنَّ قولكَ : ضربتُ وزيداً وقعَ زيدٌ فضلةً متوصلاً الى معناهُ على جهةِ المعيةِ معَ[5] ما قبلهُ بواسطةِ الواوِ فالذي أوجبَ أنْ تقولَ : في ضربتُ وزيداً ، العاملُ ما قبلَ الواوِ بواسطةِ الواوِ ، فكذلكَ تقولُ : ههنا ، وإنَّما قلنا : اذا وقعَ فضلةً ؛ لأنَّهُ اذا لم يقعْ فضلةً صارَ إمَّا أحدُ جزئي الجملةِ فيكونُ لهُ حكمهُ ، وإمَّا من بابٍ آخرَ غيرِ بابِ الاستثناءِ كقولكَ : ما ضربتُ إلاَّ زيداً . ويردُ عليهِ أمرانِ : أحدهما ، أنَّ العاملَ هو الذي يكونُ لهُ في المعمولِ اقتضاءٌ وليسَ في جاءَ وشبههِ اقتضاءٌ يخرجُ منهُ . فإنْ قيلَ اقتضاؤهُ كونهُ مخرجاً ممَّا نُسبَ اليهِ ، قيلَ قد تقدَّمَ أنَّ النسبةَ إنَّما حُكمَ بها بعدَ الاخراجِ وإلاَّ تناقضَ ولا يليق[6] بعدَ ذلكَ أنْ يُقالَ إنَّ في جاءَ اقتضاءً للمخرجِ

(1) ما بين القوسين ساقطٌ من ت .
(2) هذا مذهب الكسائي . الانصاف ١/٢٦١ .
(3) هذا مذهب البصريين . الانصاف ١/٢٦١ .
(4) ما بين القوسين : ساقط من ت .
(5) (معَ) : ساقطة من ر .
(6) في ش : (العامل) ، ولا يستقيم معه المعنى .

بالاعتبار ذُكِرَ ، والثاني أنَّ ثمَّ مسائلَ ليسَ فيها فعلٌ مثلُ القومْ إلاَّ زيداً أخوتُكَ ، فإنْ كانَ العاملُ هـو[1] الفعلَ بقتْ هذهِ المسائلُ بغيرِ عاملٍ ، فالوجهُ أنْ يُقالَ إنَّ العاملَ هو الذي (اقتضى المخرجُ منهُ وهو ما ذُكِرَ . ومنهم من يقولُ : إنَّ الاسمَ المتعددَ والمفردَ[2] الذي يتناولُ المستثنى)[3] هو الذي يقتضي صحةَ الاخراجِ منهُ فهو في المعنى العاملُ بواسطة (إلاَّ) ، وهذا يشملُ المواضعَ كلها وُجدَ الفعلُ أو لم يوجدْ فالتمسكَ بهِ أولى ، وإنَّما هذا في الاستثناءِ المتصلِ فأمَّا المنقطعُ[4] فالعاملُ فيهِ (إلاَّ) لأنَّها تعملُ عملَ (لكنَّ) ولها خبرٌ متدَرٌ على حسبِ المعنى المرادِ ، ومنهم من يقولُ : إنَّهُ يظهرُ ، ومنهم من يجعلهُ إذَنْ كلاماً مستأنفاً ، ثمَّ تكلَّمَ في الاعرابِ لأنَّهُ هو[5] المقصودُ .

فقالَ : « والمستثنى في إعرابهِ على خمسةِ أضربٍ : أحدها منصوبٌ أبداً ، وهو على ثلاثةِ أضربٍ : منها ما أستثنى بإلاَّ من كلامٍ موجبٍ » احترازٌ من كلامٍ غيرِ موجبٍ ، وهو القسمُ الثاني من الخمسةِ كما سيجيء[6] ، ولم يحترزْ عن الصفةِ وإنْ كانَ ما بعدَ (إلاَّ) لا يكونُ منصوباً لقولهِ : « ما استثنى » ، واذا كان صفةً لم يستثنْ بها ، ألا ترى أنَّ قولَهُ تعالى : { لَوْ كَانَ فِيهِما آلهَةٌ إلاَّ اللهُ }[7] لَمْ [٤٧ ظ] يقصدْ إخراجَ اللهِ من الالهةِ وإنَّما قصدَ

---

(١) (هو) : ساقطة من ش .
(٢) (المفردَ) : ساقطة من ش .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ت .
(٤) في ش ، ب : (المنفصلُ) ، وهو خطأ .
(٥) (في الاعراب لأنّه هو) : ساقطة من ش .
(٦) (يجيء) ساقطة من ل ، ت .
(٧) سورة الأنبياء الآية : ٢٢ .

الوصفَ والآلهة على حالهم ، ولو قصدَ الاخراجَ بالاّ لَمْ يكنْ مستقيماً وكانَ بمثابةِ قولكَ : لهُ عندي دراهمُ إلاّ درهماً ، وليسَ لهُ حينئذٍ فائدةٌ ، « وبَعَدا وخَلا بعدَ كلِّ كلامٍ » ولم يعتبرِ الخفضَ بعدَ عَدا وخَلا لشذوذهِ ، فجعلهُ ممَّا يكونُ منصوباً أبداً ولذلكَ ضعَّفَ ذلكَ القولَ فقالَ : « ولم يوردْ هذا القولَ سيبويه ولا المبردُ »[1] ونصبَهُ (بعَدا) على أنْ يكونَ فعلاً أُضمرَ فيها فاعلها مستتراً كما أُضمرَ في ليسَ ولا يكونُ ، وتقديرهُ عداً بعضهم زيداً ، أي : جانبَ بعضهمْ زيداً ، ولم يقدّرْ حرفاً كالاّ للزوم النصب[2] فيها بعدَ كلِّ كلامٍ ، وكذلكَ ليسَ ولا يكونُ ، فأمّا[3] اذا قلتَ : ما عدا وما خلا فلا يكونُ إلاّ النصبُ ، لأنَّها حينئذٍ يجبُ تقديرها أفعالاً من جهةِ أنَّ ما ههنا لا يستقيمُ أنْ يكونَ موصولةً ، فيصحُّ تقديرُ الجارِ بعدَها ، بَلْ يجبُ أنْ تكونَ مصدريةً ، فيجبُ أنْ يكونَ (عَدا) فعلاً ؛ لأنَّ المصدريةَ لا يليها إلاّ الفعلُ ، وإنَّما لم يصحْ أنْ تكونَ موصولةً ، لأنَّ الموصولةَ للصفةِ والموصوفِ جميعاً ، وههنا قد ذُكرَ الاسمُ فليسَ موضعَها ، ألا ترى أنَّكَ تقولَ : اشتريتُ الكتابَ الذي تعلمُ ، ولا تقولَ : اشتريتُ الكتابَ ما تعلمُ ، والآخرُ أنَّها لو كانتْ بمعنى الذي (لصحَّ أنْ يقعَ موضعُها (مَنْ) في قولكَ : جاءَ القومُ ؛ لأنَّها لمن يعقلُ ، والآخرُ أنَّها لو كانتْ بمعنى)[4] الذي لوجبَ أنْ يكون في الفعلِ ضميرٌ

---

(1) انظر الكتاب ١/٣٧٧ ، قال المبردُ : فما كان حرفاً سوى إلاّ فحاشا وخلا ، وما كان فعلاً فحاشا وخلا وإنْ وافقا لفظ الحروف وعدا ولا يكون المقتضب ٤/٣٩١ .

(2) انتهى الخرم الذي وقعَ في نسخة س .

(3) (فأمّا) : ساقطة من ش .

(4) ما القوسين : ساقط من ش .

يعودُ عليها ، فالضميرُ الذي ذكرنا ضميرَ بعضِ القومِ ، وأمّا كونها ليستَ من الأوجهِ البواقي فظاهرٌ فاذَنْ تقديرهُ جاءَ القومُ خلوَّهم من زيدٍ ، كأنّكَ قلتَ : وقتَ خلوّهم من زيدٍ ، فوجبَ هذا التقديرُ لمّا لَمْ يكُنْ ثمّ مقتضٍ للمصدرِ • والقسمُ الثاني من الثلاثةِ شرطهُ أنْ يتقدّمَ بعضُ الجملةِ كقولكَ : ما جاءني إلاّ أخاكَ أحدٌ ، لأنّهُ كالمفعولِ معَهُ عندَ المحققينَ فكما لا يتقدّمُ المفعولُ معَهُ فكذلكَ هذا • القسمُ الثالثُ من المنصوبِ أبداً ، هو المنقطعُ ، وهو كلُّ لفظٍ من الفاظِ الاستثناءِ لم يُرَدْ بهِ إخراجٌ سواءٌ كانَ من جنسِ الاول[1] ، أو من غيرِ جنسه ، فلو قلتَ : جاءَ القومُ إلاّ زيداً ، (وزيدٌ ليسَ من القومِ كانَ منقطعاً وكذلكَ اذا قلتَ : ما[2] جاءَ القومُ إلاّ زيداً)[3] لم يجزْ إلاّ النصبُ على مذهبِ أهلِ الحجازِ ، واستشهاده بقوله تعالى : { لا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلاّ مَنْ رَحِمَ }[4] ، حُمِلَ على أربعةِ أوجهٍ ، أحدها وهو المشهورُ لا معصومَ إلاّ الراحمُ وعليهِ يُبنى • والوجهُ الآخرُ[5] اثنانِ منها متصلٌ وليسَ فيهِ غرضٌ وقد قيلَ بهما واحدٌ مقطعٌ وهو لا عاصمَ الا المرحومُ ، ولم يقلْ بهِ ولو قيلَ به لم يكن بعيداً • والقسمُ الثاني من الخمسةِ وهو قولهُ : ما استثنى بالاّ من كلامٍ غيرِ موجبٍ الى آخرهِ •

---

(١) في ز : (المستثنى منه) •

(٢) (ما) : ساقطة في ، ل ، ت ، ب ، س •

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٤) سورة هود الآية : ٤٣ •

(٥) في ل : (الثاني) •

قالَ الشيخُ : كانَ ينبغي أنْ يقولَ : ذكرَ المستثنى منهْ ، وإلاَّ وردَ عليهِ ما ضربتُ إلاَّ زيداً ، فانَّهُ مستثنى من كلامٍ غيرِ موجبٍ ، وليسَ هو من هذا القسمِ ولا يصحُّ أنْ يُقالَ هو منهُ لتصريحه في القسمِ الخامسِ بهِ ، وأيضاً فانَّ الاتفاقَ على أنَّهُ مفعولٌ ، وأيضاً فانَّ البدليةَ لا تستقيمُ فيهِ إذْ شرطُ المبدلِ منهُ أنْ يكونَ مذكوراً ، والاختيارُ البدلُ لأنَّ النصبَ على الاستثناء في عقليةِ العاملِ فيه إشكالٌ ، فاذا أمكنَ غيرهُ[1] من الواضحِ كانَ أوْلى ، ووزانهُ وزانَ لمفعولٍ معهُ فانَّهُ اذا أمكنَ غيرهُ كانَ أوْلى ، ألا ترى أنَّ قولكَ : ما لزيدٍ وعمروٍ أحسنُ من قولكَ : (وعمراً) ما لكَ وعمراً ، لمَّا تعذَّرَ العطفُ رجعَ اليهِ كذلكَ ههنا لا ينبغي أنْ يُصارَ الى الاستثناء إلاَّ عند تعذُّرِ البدليةِ . وقولهُ عزَّ وجلَّ : { وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلاَّ امْرَأَتَكَ }[2] ، فيمن قرأَ بالنصبِ[3] من قولهِ : فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ .

قالَ الشيخُ : جعلَ القراءةَ بالرفعِ محمولةً على البدلِ من قولهِ : وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ، وقراءةُ النصبِ محمولةً على الاستثناءِ من الموجبِ من قولهِ : فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ، وهذا القولُ باطلٌ قطعاً ، فانَّ القراءتينِ ثابتتانِ قطعاً فيمتنعُ حملهما على وجهينِ : أحدهما باطلٌ قطعاً ، والقضيةُ واحدةٌ ، فهو إمَّا أنْ يكونَ سرَى بها

---

(٣) قرأ ابن كثير وابو عمرو بالرفع ووافقهما ابن محيصن واليزيدي والحسن ، على انه بدل من احد ، والباقون بالنصب مستثنى من بأهلك ، البيان في غريب اعراب القرآن ٢/٢٦ ، اتحاف فضلاء البشر ص٢٥٩ .

(١) في س : (العطفُ) .

(٢) سورة هود الآية : ٨١ .

أو ما سرَى بِها[1] ، فإنْ كانَ قد سرَى بِها[2] ، فليسَ مستثنى [٤٨ و] إلاّ من قوله : ولا يلتفتُ منكُمْ أحدٌ ، وإنْ كانَ ما سرَى بِها فهو مستثنى من قولِه : فأسْرِ بأهْلِكَ ، فقد ثبتَ أنَّ أحدَ التأويلينِ باطلٌ قطعاً ولا يُصارُ اليه في إحدى القراءتينِ الثابتتينِ قطعاً ، والاوْلى في هذا أنْ يكونَ إلاّ امرأتُكَ في الرفعِ والنصبِ ، مثلَ قوله : { مَا فَعَلُوهُ إلاّ قليلٌ منهُمْ }[3] [وإلاّ قليلاً][4] ، ولا يبعدُ أنْ يكونَ أقلُّ القراء على الوجهِ الأقوى ، وأكثرهم على الوجهِ الذي[5] دونَهُ ، بَلْ قد التزمَ بعضُ الناسِ أنَّهُ يجوزُ أنْ يَجتمعَ القراءُ على قراءةِ غيرِ الاقوى • والقسمُ الثالثُ من الخمسةِ يجبُ فيهِ الجرُّ وهو إمّا اسمٌ وإمّا حرفٌ ، فإنْ كانَ اسماً فما بعدَها مضافٌ اليهِ ، وإنْ كانَ حرفاً أعني[6] : حرفَ جرٍّ فما بعدَهُ مجرورٌ بهِ ، والكلامُ في غيرِ وسوى يأتي في فصلٍ بعدَ هذا ، والكلامُ في (حاشا) اذا نصبتَ بها على غيرِ المختارِ كالكلامِ في عدا وخلا على المختارِ وقد تقدَّمَ •

قولُه : والقسمُ الرابعُ جائزٌ فيهِ الرفعُ والجرُّ ، وهو ما استثنى بلا سيما •

---

(١) (بِها) : ساقطة من و •

(٢) في ر : فهوَ) ، وهو خطأ •

(٣) سورة النساء الآية : ٦٦ •

(٤) (وإلاّ قليلاً) : زيادة عن ل ، ت ، س •

(٥) في ش : (هو) •

(٦) في ش : (أو غير) ، وهو وهم •

قالَ الشيخُ : لا ينبغي أنْ يكونَ في الاستثناءِ ؛ لأنَّ الاستثناءَ إخراجُ شيءٍ من شيءٍ ، وإثباتُ ضدِّ الحكمِ لهُ ، وهذا ليس كذلكَ ، بلْ هو إثباتُ ذلكَ الحكمِ الاولِ بطريقِ الزيادةِ في معناهُ ، مثالهُ قولكَ : أحسنْ الى القومِ لا سيما عمروٍ وإنَّما أوردَهُ لمَّا كانَ بينهما مخالفةُ ما ؛ لأنَّ الثاني ثبتَ[1] لهُ زيادةٌ فكأنَّهُ غيرُ الحكمِ الاولِ ، ويجوزُ في الواقعِ بعدَ لا سيما الجرُّ وهو الأكثرُ ، والرفعُ وهو قليلٌ ، والنصبُ وهو الأقلُّ ولم يذكرْهُ ، وقد وقعَ في بعضِ النسخِ فأمَّا الجرُّ[2] فلهُ وجهانِ : أحدهما أنْ تكونَ ما زائدةً ، والاسمُ مجرورٌ بالاضافة ، فيكونُ التقديرُ جاءَ القومُ لا مثلَ زيدٍ ، والوجهُ الثاني أنْ تكونَ ما نكرةً بمعنى شيءٍ ، فيكونُ زيدٌ بدلاً منْها ، فيكونُ التقديرُ جاءَ القومُ لا مثلَ (رجلٍ زيدٍ ، والرفعُ على أنْ يكونَ ما بمعنى شيءٍ ، وزيدٌ مرفوعٌ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، فيكونُ التقديرُ جاءَ القومُ)[3] لا مثلَ شيءٍ هو زيدٌ ، ولو قُدِّرتْ مَا موصولةٌ وزيدٌ خبرُ المبتدأِ المحذوفِ والجملةُ صلةٌ لم يكنْ بعيداً . والقسمُ الخامسُ جارٍ على إعرابه قبلَ دخول كلمة الاستثناءِ ، وهذا لم يذكرْ لهُ ضابطاً وضابطهُ أنْ يكونَ ما قبلَ (إلاَّ) غيرَ موجبٍ ، ولا مذكورٍ معهُ المستثنى منهُ وسواء كانَ فاعلاً أو مفعولاً أو ظرفاً أو صفةً أو حالاً ، كلُّ ذلكَ واقعٌ ، وفائدةُ (إلاَّ) في المعنى كفائدتها لو ذُكرَ المستثنى منهُ في أنَّ الغرضَ حصرُ ذلكَ المعنى لمَّا ذُكرَ بعدَهُ .

قوله : وحكمُ غيرِ في الاعرابِ حكمُ المستثنى بإلاَّ .

---

(١) (ثبتَ) : ساقطة من و .
(٢) (فاما الجرُّ) : ساقطة من ر .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

قالَ الشيخُ : لمَّا وقعتْ غيرُ موقعَ إلاَّ ، وإلاَّ حرفٌ غيرُ معربٍ ، وغيرُ اسمٍ وجبَ أنْ يكونَ لها إعرابٌ فجعلَ إعرابَها الاعرابَ الذي يكونُ على الاسمِ الذي يكونُ بعدَ[1] (إلاَّ) وجعل ما بعدها هي مخفوضٌ بالاضافة ، لأنَّها اسمٌ يقبلُ الاضافةَ فوُفي بمقتضى الاسمين ، فاذا وقعتْ (إلاَّ) موقعَ غيرٍ في الوصفيةِ جُعِلَ إعرابُ ما بعدَ (إلاَّ) إعرابُ غيرِ نفسه وسيأتي ، ومثلَ ذلكَ لا اذا وقعتْ موقعَ غيرٍ جُعِلَ إعرابَ ما بعدَها إعرابُ غيرٍ لتعذُّرِ الاضافةِ ، فيقولونَ : جئتُ لا راكباً ولا ضارباً ، أي غيرُ راكبٍ ولا ضاربٍ ، وقالَ الشاعرُ[2] :

١٣١ـ فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ
وَلاَ ذَاكِرِ اللهَ إلاَّ قَلِيلاَ

وأمَّا (سِوى) فقد تقدَّمَ الكلامُ عليها في المفعولِ فيهِ •

(فصل) قولهُ : واعلمْ أنَّ إلاَّ وغيراً يتقارضانِ ما لكلٍّ واحدٍ منهما •

قالَ الشيخُ : سببُ حملِ كلٍّ واحدٍ منهما على صاحبهِ أنَّ ما بعدَ كلٍّ واحدٍ منهما مغايرٌ لما قبلها ، إلاَّ أنَّ غيراً وقوعها[3] موقعَ

(١) (بعدُ) : ساقطة من ش •

(٢) البيت لأبي الاسود الدؤلي ورد ضمن ستة أبيات في ديوانه ص ١٤٣ ، الفيته : وجدته ، مستعتب : طالبُ العتاب • الكتاب ٨٥/١ ، الانصاف ٦٥٩/٢ ، المقتضب ٣١٣/٢ ، مجاز القرآن ٣٠٧/١ ، ابن يعيش ٣٥/٩ ، الخصائص ٣١١/١ ، المغنى ٥٥٥/٢ ، الخزانة ٥٥٤/٤ •

(٣) في و ، ش ، ر : (اذا وقعت موقع الا كثير) وهذا التعبير غير مستقيم •

(إلاَّ كثيرٌ) ، ووقوعُ (إلاَّ) موقعَ غيرٍ قليلٌ ، وسببهُ أنَّ غيراً اسمٌ وتصرفهم في الاسماءِ أكثرُ مــن تصرفهم في الحروفِ ، واستشهاده بقوله تعالى : { لاَ يَسْتَوِي القاعدونَ }[1] الآية الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : فإنْ قيلَ (غيرُ) اذا أُضيفَ الى المعرفةِ فهـي نكرةٌ[2] ، فكيفَ جرتْ على المعرفةِ صفةً ؟ فالجـوابُ أنَّ غيرَ اذا كانتْ في تقسيمٍ حاصرٍ كانتْ معرفةً مثلُ قولـهِ تعـالى : { غَيْرِ الْمَغْضُوبِ }[3] ، فلذلكَ جرتْ كذلكَ ، وقولهُ تعـالى : { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ }[4] ، قالَ بعضُهم ليسَ على الوصفيـة [٤٨ ظ] ، وإنَّما على البدلِ ، وصحَّ ، لأنَّــهُ في معنى النفي ، لأنَّ معنى قولكَ : (لو كانَ فيها آلهةٌ إلاَّ اللهُ) ، ما فيها آلهةٌ إلاَّ اللهُ[5] ، فلمَّا كانَ معناهُ معنى النفي جرى في البدلِ مجراهُ ، وهـذا ضعيفٌ من أوجهٍ : أحدها أنَّهُ لو كانَ كذلكَ لجازَ أنْ يقولَ : لَوْ كانَ فيها إلاَّ اللهُ كما يقولُ : ما فيها إلاَّ اللهُ لأنَّــهُ بمنزلتهِ وليسَ الأمرُ كذلكَ ، الثاني أنَّهُ لا يجري النفي المعنوي مجرى النفي اللفظي ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : أبى القومُ إلاَّ زيداً بالنصبِ ليسَ إلاَّ ، ولو كانَ النفي المعنوي كاللفظي لجازَ أبى القومُ إلاَّ زيدٌ ، وكانَ المختــارَ ، وههنا أولى لأنَّ النفي محققٌ غيرُ مقدَّرٍ فيهِ إثباتٌ ، وفي (لَــوْ) مقدَّرٌ ما بعدَها الاثباتُ وإنَّما قُدِّرَ فيهِ النفي لمَّـا كانَ الاثبـاتُ

---

(1) سورة النساء : ٩٥ .
(2) انظر الانصاف ٢٨٧/١ .
(3) سورة الفاتحة الآية : ٧ .
(4) سورة الانبياء الآية : ٢٢ .
(5) في ل : (ما كان فيها آلهة) ، وهو خطأ .

تقديراً . والثالثُ أنَّهُ لو كانَ على البدلِ لكانَ معناهُ معنى الاستثناءِ ولو كانَ معناهُ معنى الاستثناءِ لجازَ أنْ نقولَ : إلاّ اللهَ بالنصبِ ولا يستقيمُ المعنى ، لأنَّ الاستثناءَ اذا سكتَ عنهُ دخلَ ما بعده[1] فيما قبله ، ألا ترى أنَّكَ لا تقولُ : جاءني رجالٌ إلاّ زيداً ، فكذلك لا يستقيمُ أنْ تقولَ : لو كانَ فيها آلهةٌ إلاّ اللهَ . وقوله[2] :

١٣٢- وكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ
لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاّ الفَرْقَدانِ

قالَ الشيخُ : فيه شذوذانِ : أحدهما أنَّهُ وَصَفَ المضافَ ههنا وهو كُلُّ ، والقياسُ أنْ يوصفَ المضافُ إليه في (كلّ) ، وهو مع ذلكَ جائزٌ ، وحمله على ذلك[3] ضرورةُ الردفِ بالألفِ فإنَّها لازمةٌ ، وهو المبنى الذي حمله على الوصفةِ ولو جازَ له أنْ يقولَ : إلاّ الفرقدينِ من غير ضرورةٍ تحمله لم يحملْ على (الخفضِ الذي هو ضعيفٌ ، ويحملُ على الاستثناءِ فالذي حمله)[4] أنْ يجعلَ (إلاّ) صفةً هو الحاملُ له على أنْ تكونَ صفةً لكلٍّ ، وإلاّ لم يحصلْ له غرضٌ ، والشذوذُ الثاني أنَّهُ فصلَ بينَ الصفةِ والموصوفِ بالخبرِ وهو قليلٌ .

---

(١) في ل : (قبلهُ) .

(٢) البيت نسبه سيبويه الى عمرو بن معد يكرب ٣٧١/١ ، المقتضب ٤٠٩/٤ ، توجيه الرماني ص ٢٧٥ ، مجاز القرآن ١٣١/١ ، ابن يعيش ٨٩/٢ ، المغني ٧٢/١ ، الاشموني ١٥٧/٢ ، الخزانة ٥٤/٢ ، همع الهوامع ٢٢٩/١ ، الحجة ١٦/١ .

(٣) (ذلكَ) : ساقطة من ش .

(٤) ما بين القوسين : ساقطة من ش .

(فصل) قالَ : وتقولُ : ما جاءني من أحدٍ إلاَّ زيدٌ فتحمل على البدلِ من الموضعِ لا من اللفظِ .

قالَ الشيخُ : إنَّما كانَ كذلكَ لتعذُّرِ الحملِ على اللفظ من حيثُ إنَّ (مِنْ) لا يصحُّ تقديرها بعدَ (إلاَّ) لأنَّها لا تزادُ إلاَّ في سياقِ النفي ، واذا بطلَ الحملُ على اللفظِ وجبَ الحملُ على المحلِّ ، والمحلُّ رفعٌ فوجبَ الرفعُ على المحلِّ لأنَّ تقديرَ جاءني زيدٌ مستقيمٌ ، وكذلكَ اذا قلتَ : ما رأيتُ من أحدٍ إلاَّ عبدَ اللهِ مستقيمٌ أيضاً . وقوله : « ولاَ أحدَ فيها إلاَّ عمروٌ » ، قال بعضُهم : إنَّما لم يصحَّ الحملُ على اللفظِ ؛ لأنَّهُ يؤدي الى تقديرِ دخولِ (لاَ) على المعرفةِ ، وهي لا تدخلُ عليها ، وهذا غيرُ مستقيمٍ فانَّهُ لَوْ قيلَ لا الهَ إلاَّ الهٌ واحدٌ لَمْ يكنْ (إلاَّ) كذلكَ فبطلَ تعليلهُ بذلكَ ، وإنَّما الوجهُ أنْ يُقالَ إنَّما امتنعَ لأنَّهُ يؤدي الى تقديرِ (لاَ) بعدَ (إلاَّ) ؛ لأنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ ، والعاملُ في الاولِ (لاَ) فوجبَ أنْ يكونَ كذلكَ في المبدلِ منه ، ولاَ يستقيمُ لفظاً ولا[1] معنىً ، أمَّا اللفظُ فانَّ « لاَ » لا يُلفَظُ بها بعدَ (إلاَّ) ، وأمَّا المعنى فانَّهُ يتناقضُ ، لأنَّ « إلاَّ » للاثباتِ و « لاَ » للنفي (فيتناقضانِ ، وأشكلُ ما يردُ عليهِ ليسَ زيدٌ شيئاً إلاَّ شيئاً لا يعبأُ بهِ ونظائرهُ[2] ؛ لأنَّهُ)[3] يُقلُ فليمتنعَ البدلَ ههنا ؛ لأنَّ النصبَ إنَّما يكونُ بعدَ النفي [بتقديرِ (ليسَ) بعدَ (إلاَّ)][4] ، وهو لا يتقدَّرُ بعدَ « إلاَّ » لفسادِ المعنى[5] إذْ الغرضُ

---

(١) في و : (ومَا) ، وهو خطأ .
(٢) انظر الكتاب ١/٣٦٢ .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ت .
(٤) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل ، ش ، ر .
(٥) انظر المقتضب ٤/٤٢٠ ، ٤٢١ .

اثباته شيئاً لا يعبأ به . فإنْ أُجيبَ بأنَّ قولَهم : لا الــهَ إلاّ اللهُ مستثنى من أحد الجزئين لا باعتبارِ أنّهُ الجــزءُ الآخرُ كمــا في قولكَ : ليس زيدٌ[1] شيئاً ، فليس بمستقيمٍ لأمرينِ : أحدهما لأنّه لا أثرَ لكونه من الاول ، والثاني ، لأنَّ العاملَ واحدٌ ، والآخــرُ بطلانهُ بقولكَ : ليسَ القومُ إلاّ عمروٌ منطلقينَ فهذا مستثنى مــن الجزءِ الاول ، وهو جائزٌ على البدلِ . فإنْ قيلَ المستثنى في لا الهَ إلاّ اللهَ مستثنى من مبني[2] وفي ليس مــن معربٍ ، فليس بمستقيمٍ أيضاً ، لأنّا نقولُ : لا فرقَ بينَ قولنا : لا الــهَ إلاّ اللهَ ، ولا الــهَ للناسِ إلاّ اللهَ . والجوابُ الصحيحُ أنْ يُقالَ : إنّما عملتْ (لا) لأجلِ النفي فلا تُقدَّرُ عاملةً إلاّ معَ النفي فيطــلُ تقديرُها عاملةً بعدَ (إلاّ) ؛ لأنَّ (إلاّ) للاثباتِ ولم تعمــلْ ليسَ لأجلِ النفي ، وإنّما[3] عملتْ لكونها فعلاً فهي بمثابةِ ما وكانَ جميعــاً ، (أي بمثابةِ هذا المجموعِ وهو قولنا : ما كانَ فانّهُ فعــلٌ ، وإنْ كانَ نفياً كذلكَ ليسَ)[4] ، ولو قلتَ : ما كانَ زيدٌ شيئاً إلاّ شيئاً لكانَ مستقيماً ؛ لأنَّ العملَ لكانَ ، وكانَ يصحُّ تقديرُها بعدَ إلاّ وليس لمّا كانتْ فعلاً معناهُ النفي توهمَ أنّهُ بمثابةِ (لا) في العملِ ، وليس الأمرُ كذلكَ ، بلْ عملهُ للفعليةِ ، والفعليةُ اذا قُدِّرَتْ [٤٩ و] مجردةً عن النفي لم تعذَّرْ ولكنَّ لمّا كانَ انفكاكُها عن النفي متعذراً لفظاً توهمَ أنَّ التقديرَ متعذِّرٌ كما تعذَّرَ في (لا) ، وسيجيء فــي بابِ الافعالِ الناقصةِ ، هذا واذا تحققَ أنَّ عملَها ليسَ لأجلِ النفي

---

(1) في ل : (وليسَ كذلكَ في قولكَ ليس زيدٌ) ، وما اثبتناه أصح .

(2) في ش : (مثنى) ، وهو تحريف .

(3) في ش : (فاذا) ، وما اثبتناه أصح .

(4) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ت .

بَلْ لأجلِ الفعليةِ تحقّقِ تجويزُ تقديرِ الفعليةِ بعدَ (إلاّ) مجردةً عنِ النفيِ ، وهذا السرُّ هوَ الذي جوّزَ أنْ تقولَ : ليسَ زيدٌ إلاّ قائماً ، ولم يجزْ ما زيدٌ إلاّ قائماً ، لأنَّ (ما) لا تعملُ إلاّ للنفي ولا تُقدّرُ بعدَ (إلاّ) فبطلَ العملُ ، وليسَ لم تعملْ لأجلِ النفي بَلْ لأجلِ الفعليةِ ، فكانَ عملها معَ (إلاّ) ومعَ غيرِ إلاّ على حدٍّ سواءٍ فيتحققُ الفرقُ على وجهٍ مستقيمٍ ، واذا تحققتَ ذلكَ علمتَ جوازَ ليسَ زيدٌ بشيءٍ إلاّ شيئاً بالنصبِ ، وامتناعُ ما زيدٌ بشيءٍ إلاّ شيئاً بالنصبِ ، لأنَّ عملَ (ما)[1] لأجلِ النفي ، فلو قدرتَها بعدَ (إلاّ) عاملةً لم تكنْ (إلاّ) نافيةً فيختلُ المعنى بخلافِ ليسَ فإنَّ عملَها ليسَ لأجلِ النفي ، فالوجهُ الذي هي نفيٌ فيهِ غيرَ الوجهِ الذي[2] هي عاملةٌ فيهِ .

(فصل) قولهُ : وإنْ قدّمتَ المستثنى على صفةِ المستثنى منه ففيهِ طريقانِ : أحدهما وهو اختيارُ سيبويه أنْ لا تكترثَ للصفةِ وتحملهُ على البدلِ[3] .

قالَ الشيخُ : يدلُ على صحةِ مذهبِ سيبويه أنّهُ غيرُ مستثنى ممّا تأخرَ عنهُ فلمْ يجبِ النصبُ ، وبيانُ أنّهُ غيرُ مستثنى[4] ممّا تأخرَ عنهُ أنَّ زيداً لم يخرجْ من الأحدينِ ، وهو متقدّمٌ و (خيرٌ)[5] إنّما جيءَ بهِ لبيانِ المرادِ بالأحدينِ ، فتقديمهُ وتأخيرهُ على حدٍّ واحدٍ (فوجبَ ألاّ يكونَ مستثنى متقدماً ، ووجهٌ آخرُ وهو أنَّ

---

(١) في ر : (شيئاً) ، وهو خطأ .
(٢) في و : (التى) وهو وهم .
(٣) انظر الكتاب ١/٣٧٢ ، المقتضب ٤/٣٩٩ .
(٤) في ت : (غيرُ مستقيمٍ) ، وهو تحريف .
(٥) (خير) من كلام الزمخشري في المفصل .

البدلُ مختارٌ في كلِّ كلامٍ غيرِ موجبٍ وهذا[1] مستثنى من كلامٍ غيرِ موجبٍ)[2] ، فوجبَ اختيارُ البدلِ ، وبيانُه أنَّكَ لو قلتَ : ما جاءني أحدٌ وسكتَّ كانَ كلاماً تاماً والصفةُ ليستْ جزءاً من الكلامِ ، وإنَّما يُقصَدُ بها بيانُ المرادِ بالموصوفِ وإذا كانَ كذلكَ ، فهو مستثنى من كلامٍ غيرِ موجبٍ ، فيجبُ اختيارُ الرفعِ[3] فيهِ ، كما يجبُ فيما لم يوصفْ ، وحجةُ المخالفِ أنَّهُ توهمَ أنَّ الصفةَ والموصوفَ امتزجا في المعنى ، ودلاَّ على شيءٍ واحدٍ فكانَ تقديمهُ على أحدهما كتقديمهِ عليهما فوجبَ النصبُ عندَهُ .

(فصل) قولهُ : وتقولُ : في تثنيةِ المستثنى ما أتاني إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً[4] .

قالَ الشيخ : يعني بتثنيةِ المستثنى تكريرَ المستثنى ، لا على الاصطلاحَ ؛ لأنَّ حكمَ المستثنى اثنى وغيره سواء ، ثمَّ مثَّلَ بقولهِ (ما أتاني إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً وإلاَّ عمراً إلاَّ زيدٌ)[5] ، ترفعُ الذي أُسندتَ اليهِ وتنصبُ الآخرَ ، فرفعُ أحدهما واجبٌ إذْ لابدَّ من الفاعلِ ، وتنصبُ الآخرَ ؛ لأنَّ التفريغَ لا يكونُ مِن جهةٍ واحدةٍ إلاَّ لشيءٍ واحدٍ ، ولو رُفِعَ الآخرُ لكانا مرفوعينِ مِن جهةٍ واحدةٍ ، وهو غيرُ مستقيمٍ . فإنْ قيلَ أرفعهُ على أنْ أُبْدلَ إلاَّ عمروٌ من قولكَ : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ من أحدٍ ، والمُخرَجُ منه زيدٌ[6] ،

---

(١) في ش : (الكلامُ) ، وهو زيادة بغير موجب .
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ت .
(٣) في ت : (الربعُ) وهو تحريف .
(٤) انظر الكتاب ١/٣٧٢ .
(٥) ما بين القوسين : ساقط من ش .
(٦) (زيدٌ) : ساقطة من ش .

فهو غيرُ مستقيمٍ من حيثُ لفظُ التفريغِ ، لأنَّ التفريغَ قد أخذ حقَّهُ فلم يبقَ إلاَّ أنْ نقولَ : إنَّ قولكَ : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ بمعنى تَرْكِ هؤلاءِ الاتيانَ ، فلذلكَ قالَ صاحبُ الكتابِ : لأنَّكَ لا تقولُ : تركوني إلاَّ عمروٌ وتعرَّضَ لموقعِ الشبهةِ ، وبيَّنَ أنَّكَ لو صرَّحْتَ بما هو معناهُ الذي رجعَ اليهِ لم يكنْ إلاَّ نصباً .
والمسألةُ الثانيةُ ما أتاني إلاَّ عمراً إلاَّ بِشراً أحدٌ[1] واضحةٌ بعدَ ما ذكرهُ ؛ لأنَّ نصبَ أحدهما على أنَّهُ مقدَّمٌ على المستثنى منه[2] ونصبَ الآخرَ على ما كانَ عليهِ لو كانَ متأخراً ، وهذا الثاني لمَّا تقدَّمَ ووضحَ لم يتَعرَّضْ لهُ ، والذي نَصَبَ لأجلِ التقديمِ تعرَّضَ لهُ ؛ لأنَّهُ هو الذي حدثَ لهُ النصبُ في هذه المسألةِ لأجلِ التقديمِ ، ولو قلتَ : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيداً إلاَّ عمروٌ كانَ جائزاً أيضاً ، ويكونُ قولكَ : عمروٌ بدلاً من قولكَ : أحدٌ إلاَّ زيداً ، فانْ قلتَ : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمرو[3] ، وأُجْعلَ (عمروٌ) بدلاً من قولكَ : أحدٌ فقد تقدَّمَ ما يدلُّ على دفعهِ ، وهو أنَّ هذا قد أخذَ بدلَهُ ، وهو فرعُ التفريغِ فلا يكونُ لهُ تفريغٌ آخرُ من جهةٍ واحدةٍ ، والذي قبلَهُ لم يأخذْ تفريغاً ؛ لأنَّ زيداً منصوبٌ فيهِ ، فأمَّا اذا قلتَ : ما أتاني إلاَّ زيداً أحدٌ إلاَّ بشرٌ لم يخلُ من أنْ تجعلَ بشراً هو البدلُ وزيداً استثناءً أو زيداً بدلاً ثمَّ قدمتهُ على المستثنى منهُ ، فانْ قدَّرتَ الاولَ كانَ رفعُ بشرٍ هو المختارُ ويكونُ قولكَ : إلاَّ زيداً [٤٩ ظ] استثناءً من قولكَ : أحدٌ إلاَّ بشرٌ ، ويجوزُ النصبُ أيضاً على الاستثناءِ ، وإنْ قدَّرتَ الثانيَ نصبتَ بشراً أيضاً على الاستثناءِ ، لأنَّ الذي كانَ يكونُ بدلاً قدْ قدمتهُ ،

(١) انظر الكتاب ٣٧٣/١ .
(٢) (منه) : ساقطة من ش .
(٣) في و : (إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً) ، وهو خطأ بدليل ما بعده .

وهو زيدٌ ويكونُ بشرٌ استثناءً من (أحدَ) فخرجَ منهم زيدٌ ، وأمَّا نصبُ زيدٍ فواضحٌ .

(فصل) قولُه : واذا قلتَ : ما مررْتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٌ خيرٌ منهُ[1] الى آخرِهِ .

قالَ الشيخُ : هذا راجعٌ الى الاستثناءِ المفرَّغِ باعتبارِ الصفاتِ ؛ لأنَّ التفريغَ جازَ في الصفاتِ وغيرِها ، قالَ اللهُ تعالى : { وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ }[2] ، والصفةُ قد تكونُ بالمفردِ والجملةِ وحكمُها واحدٌ في الصفة[3] فعلى هذا نقولُ : ما جاءني أحدٌ إلاَّ قائمٌ ، وما جاءني أحدٌ إلاَّ أبوهُ قائمٌ ، وكلُّ ذلكَ مستقيمٌ ، فإنْ قيلَ فالاستثناءُ المفرَّغُ معناهُ نفي الحكمِ عن كلِّ ما عدا المستثنى ، كقولكَ : ما جاءني إلاَّ زيدٌ ، وما ضربتُ إلاَّ يومَ الجمعةِ نفيتَ المجيءَ عن كلِّ واحدٍ وأثبتَهُ لزيدٍ ، ونفيتَ الضربَ في جميعِ الاوقاتِ ، وأثبتَهُ في يومَ الجمعةِ ، وهذا لا يستقيمُ في الصفةِ ، لأنَّكَ اذا قلتَ : ما جاءني[4] أحدٌ إلاَّ راكبٌ لم يستقمْ أنْ تنتفيَ جميعَ الصفاتِ حتَّى لا يكونُ عالماً وحيّاً وميِّتاً لا يستقيمُ أنْ ينفكَّ عنهُ ، فالجوابُ من وجهينِ : أحدهما أنَّ الصفاتِ لا ينتفي عنها[5] إلاَّ ما يمكنُ انتفاؤهُ ، وممَّا يُضادُّ المثبتَ ؛ لأنَّهُ[6] قد

(١) الكتاب ١/٣٧٤ .
(٢) سورة الشعراء الآية : ٢٠٨ .
(٣) في الأصل (الصفة) : وهو تحريف .
(٤) (جاءني) : ساقطة من ش .
(٥) في ت ، ل ، ر : (منها) .
(٦) (لأنَّهُ) : ساقطة من و .

عُلِمَ أنَّ جميعَ الصفاتِ لا يصحُّ انتفاؤُها ، وإنَّما الغرضُ نفـــيَ ما ضادَّ المذكورَ بعدَ (إلاَّ) لمَّا كانَ ذلكَ معلوماً فاغتُفِرَ استعمالُه بلفظِ النفيِ والاثباتِ المفيدِ للحصرِ ، والثاني أنْ يُقالَ إنْ هـــذا الكلامَ يردُ جواباً لمَن ينفي تلكَ الصفةَ ، فيُجابُ على قصدِ المبالغةِ والردِّ جواباً يناقضُ ما قالَه ، والغرضُ إثباتُ إظهـــارِ تلكَ الصفةِ ووضوحِها وإظهارِها دونَ غيرِها . وقولُه : « والا لغـــوَ في اللفظِ معطيهِ في المعنى فائدتُها ، مستقيمٌ » ، وقولُه : « جاعلةٌ زيداً خيراً مـن جميعِ من مررتَ بهم » ، غيرُ مستقيمٍ ، فانَّ ذلكَ مأخوذٌ من نفسِ خيرِ زيدٍ لا مِنْ (إلاَّ) ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : زيدٌ خيرٌ مـن جميعِهم كانَ هذا المعنى مُستفاداً منهُ وليسَ فيهِ (إلاَّ) وإنَّما معنى (إلاَّ) اثباتُ هذهِ الصفةِ للأحدينِ دونَ غيرِها على حسبِ الوجهينِ المتقدمينِ .

(فصل) وقولُه : وقد أُوقِعَ الفعلُ موقعَ الاسمِ المستثنى ، في الفاظِ الحلفِ على سبيلِ الاستعطافِ للاختصارِ كقولكَ : نشدتُكَ باللهِ ألاَّ فعلتَ وفيـــه اختصارانِ : أحدهما وضعُ الاثباتِ والمـرادُ معنى النفيِ ، والآخرُ وقوعُ الفعلِ موقعَ المصدرِ ، فقولُه : نشدتُكَ باللهِ معناهُ ما أطلبُ ، وقولُه : ألاَّ فعلْتَ معناهُ فعلكَ ، وجـــازَ ذلكَ ، لأنَّ بابَ القسمِ بابٌ أُتسِعَ فيـــهِ في الاختصارِ لكثرتهِ في الكلامِ فجازَ فيهِ ما لا يجوزُ في غيرهِ .

(فصل) قولُه : والمستثنى يُحذَفُ تخفيفاً .

قالَ الشيخُ : وإنَّما يكونُ ذلكَ عندَ قيامِ قرينةٍ دالةٍ علـــى خصوصيةِ المستثنى المحذوفِ ، وإلاَّ فلو قيلَ جاءَ القومُ إلاَّ لم يجزْ

ما يشعرُ بالمستثنى المحذوف ؛ لأنَّ ليسَ المضروبُ إلاَّ زيداً وكذلك فا ذا قلتَ[1] : ضربتُ زيداً ليسَ إلاَ فهذا جائزٌ ؛ لأنّهُ قـد تقدّمَ ليسَ غيرُ ؛ لأنَّ المعنى ليسَ المضروبُ غيرَ زيدٍ ، وليسَ الضمُ فـي ليسَ غيرُ رفعاً ، وإنّما هو بناءٌ لحذفِ المضافِ اليه منها[2] ، وسيأتي ذلكَ في الظروفِ المبنيةِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى ، فغيرُ في موضعِ خبـرِ ليسَ ؛ لأنَّ إعرابَها إعرابُ الاسمِ الواقعِ بعدَ إلاَّ ، والاسمُ الواقعُ بعدَ إلاَ ههنا نُصِبَ فكذلكَ غيرُ فلمّا حُذِفَ مضافُها بُنيتْ بنـاءَ الغاياتِ فلذلكَ ضُمّتْ .

الخبرُ والاسمُ في بابي كانَ وإنّ

قالَ : لمّا شُبِّهَ العاملُ في البابينِ بالفعلِ المتعدي الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : جعلَ معمولَي كانَ وإنَّ مشبهتينِ بالفاعلِ والمفعولِ ولم يذكرْ مرفوعَ كانَ في المشبهاتِ بالفاعلِ وهـذا الذي هو ظاهرُ كلامـه ههنـا في أنَّ مرفوعَ كانَ مشبهٌ بالفاعلِ مذهبُ كثيرٍ مـن النحويينَ ، واسقاطُه اسمَ كانَ منْ المشبهاتِ بالفاعلِ حيثُ لـم يذكرْهُ يدلُ على أنّهُ عنـدَهُ فاعلٌ[3] ، وذكـرُهُ ههنـا أنْ المعمولينِ[4] في بابي كانَ وإنَّ يدلُ على أنّهُ مشبّهٌ بالفاعلِ ، فأمّا أنْ يكونَ اختارَ المذهبَ الاولِ وهو أنّهُ فاعلٌ فلم يذكرهُ ، واختارَ

---

(١) (ضَرَبْتُ) : ساقطة من و ، ت ، ش ، س .
(٢) (مِنْها) : ساقطة من ش .
(٣) سيبويه سمّاهُ اسمُ فاعل ، يقول : باب الفعل الذى يتعدى اسمُ الفاعل الى اسم المفعول ، وقال المبرد : باب الفعل الذى يتعدى الى مفعولٍ ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ . الكتاب ٢١/١ ، المقتضب ٨٦/٤ .
(٤) في و : (المفعولين) ، وهو خطأ .

مهنا أنَّهُ مشبَّهٌ بالفاعلِ فجاءَ الاختلافُ في قولهِ : وأمَّا أنْ يكونَ هذا الكلام على خلافِ ظاهرِهِ فيُحمَلُ قولهُ : شبهُ العاملِ في البابين[1] بالفعلِ المتعدي أنَّ (إنَّ) شُبِّهَتْ بالفعلِ المتعدي باعتبارِ معمولِها جميعاً و (كانَ) شُبِّهَتْ به باعتبارِ منصوبها خاصةً [٥٠ و] ويكونُ قولهُ : شُبِّهَ ما عملَ فيه بالفاعلِ[2] ، يعني خبرَ (أنَّ) ، والمفعولِ يعني منصوبَ (إنَّ) ومنصوبَ (كانَ) جميعاً[3] ، فعلى هذا يكونُ مرفوعُ (كانَ) فاعلاً على ما تقدَّمَ ، ويكونُ قد تركَ ذكرَهُ في المرفوعاتِ ، لكونه دخلَ في حدِّ الفاعلِ ، ولم يذكرْ في هذهِ الترجُمةِ حدَّ اسمِ (إنَّ) ، ولا خبرَ (كانَ) ، وسببهُ أنَّ اسمَ (إنَّ) هو المبتدأُ في المعنى ، وخبرَ (كانَ) هو الخبرُ في المعنى ، وإنَّما نُسِبَ الى إنَّ وكانَ من حيثُ وجودهما معهما فاستغنى بذلكَ عن حدِّهما ، ثمَّ لمَّا كانَ خبرُ (كانَ) قد يكونُ محذوفاً منه عامله[4] جعلَ له فصلاً ، فقالَ : « ويُضمَرُ العاملُ في خبرِ كانَ في مثلِ قولِهم : الناسُ مجزيونَ بأعمالِهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ[5] » ، وهذهِ المسألةُ ونظائرُها يجوزُ فيها أربعةُ أوجهٍ : نصبَ الاولِ ورفعُ الثاني ، وهو أجودُها ، وعكسُها وهو أردؤُها ، ونصبهما جميعاً ورفعهما جميعاً ، وهما[6] متوسطان بينَ الاولِ والثاني ؛ وإنَّما أُختيرَ نصبُ الاولِ ورفعُ الثاني ، لأنَّا اذا نصبنا فالتقديرُ وإنْ كانَ عملهُ خيراً والمثنى عليهِ ، وجازَ تقديرُ (كانَ) ، لأنَّهُ فعلٌ

---

(١) في ر : (البائن) وهو تحريف .

(٢) في و : (العامل) ، وهو تصحيف .

(٣) هذا رأي البصريين حيث جعلوا الخبر كالفاعل والاسم كالمفعول به . الإنصاف ١/١٧٨ .

(٤) (عامله) : ساقطة من ش .

(٥) هذا قول ، انظر الاشموني ١/٢٤٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٤٨ ، حاشية الصبان على الاشموني ١/٢٤٢ ، همع الهوامع ١/١٢١ .

(٦) في ب : (هو) وهو خطأ .

دلَّ عليه سياقُ الكلامِ ، فكانَ حذفهُ جائزاً ، وضعفُ الرفعِ ؛ لأنَّكَ اذا رفعتَ فلابدَّ من تقديرِ رافعٍ ، ولا يُقدَّرُ اِلاَّ (كانَ) لكونِ المعنى عليه فامَّا أنْ تقدرَها تامةً أو ناقصةً ، فتقديرُها تامةً ضعيفٌ ، لأنَّ التامة قليلةٌ في الاستعمال ، وما قلَّ استعماله قلَّ حذفهُ ، وما كثُرَ استعماله قويَ[1] حذفهُ ، وأيضاً فانَّ تقديرَ التامة مخلٌ بالمعنى ؛ لأنَّهُ يصيرُ كأنَّهُ أجنبيٌ عن الاول[2] والمعنى على تعلُّقه به ، وذلكَ اِنَّما يكونُ الاولُ في الناقصةِ ، واِنْ قدَّرتَ التزامَ الناقصةِ وجبَ أنْ يكونَ الخبرُ مقدَّراً محذوفاً ليكونَ (خيرٌ) اسماً لَها ، ولا يمكنُ أنْ يُقدَّرَ اِلاَّ مثلُ قولِكَ : اِنْ كانَ في عمله خيرٌ • وما أشبههُ وهو ضعيفٌ لفظاً ومعنىً ، أمَّا اللفظُ فلكثرةِ ما يُقدَّرُ محذوفاً ، وأمَّا المعني ؛ فلأنَّهُ يرجعُ مخصوصاً وليسَ المعنى على الخصوصِ ، واِنَّما المعنى فيه على الأطلاقِ والتعميمِ ، واِنَّما كانَ رفعُ الثاني هو الوجهُ ، لأنَّهُ اِذا ارتفعَ كانَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ بعدَ فاء الجزاءِ ، والمبتدأُ بعدَ فاءِ الجزاءِ جائزٌ حذفهُ قياساً مستمراً ، اذا عُلِمَ[3] ، فهذا كذلكَ ، وضعفَ نصبهُ ؛ لأنَّهُ لابدَّ أنْ يُقدَّرَ له ناصبٌ ، ولا ناصبَ ينبغي أنْ يُقدَّرَ غيرُ (كانَ) ، واِذا قدَّرتْ (كانَ) فأمَّا أنْ يكونَ التقديرُ اِنْ كانَ عملهُ خيراً كانَ [جزاؤهُ][4] خيراً ، كما قدَّرهُ سيبويه ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّهُ يلزمُ منه حذفُ الفاءِ الثانيةِ في

---

(1) في س : (أكثر) ، وهو خطأ •

(2) في و : (كأنَّهُ الثاني كاجنبي عن الاول) ولا يستقيم معه المعنى •

(3) في ل : (من حسَّنني فحسن ، وإنْ تخالطوهم فاخوانكمْ) ، زيادة مقحمة •

(4) (جزاؤه) : زيادة عن ل •

المسألة ، وهو غيرُ مستقيمٍ ، وأيضاً فانَّهُ حذفَ الفعلَ على غيرِ قياسٍ ، وحذفُ المبتدأِ المذكورِ حذْفٌ على قياسٍ ، فكانَ أوْلى ، وأمّا أنْ يكونَ التقديرُ إنْ كانَ عملهُ خيراً فيكونُ جزاؤهُ خيراً ، فيضعفُ مِنْ حيثُ إنَّ مجيءَ الفاءِ معَ فعلِ المضارعِ قليلٌ ، وأيضاً فانَّهُ على غيرِ قياسٍ ، ورفعهُ على القياسِ على ما تقدَّمَ[1] ، ولم يذكرِ المصنفُ رفعَ الاولِ ، وذكرَ نصبَ الاولِ ورفعَ الثاني ونصبهما جميعاً ورفعهما جميعاً ، ويلزمُ من جوازِ نصبهما جميعاً ورفعهما جميعاً جوازُ رفعِ الاولِ ونصبِ الثاني ، وإنْ كانَ أضعفُ ، فيجوزُ أنْ يكونَ تركَ ذكرَهُ لضعفه ويجوزُ أنْ يكونَ تركَ ذكرَهُ ؛ لأنَّ في كلامهِ ما يرشدُ اليه[2] ، ثمَّ ذكرَ حذفَ كانَ في موضعٍ يجبُ فيهِ حذفها ، وهو مثلُ قولِهم : « أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ » ، وأصلهُ لأنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ ، فحُذفَتِ اللامُ على القياسِ الجائزِ في حذفها ، وحُذفَتْ كانَ للاختصارِ ثمَّ وجبَ أنْ يكونَ الفاعلُ المتصلُ منفصلاً لحذفِ ما يتصلُ به ، فصارَ أنْ أنتَ منطلقاً انطلقتُ ثمَّ عُوِّضَ من كانَ مَا زائدة لتكونَ دالةً على ذلك المحذوفِ معَ كونِها عوضاً فصارَ أنْ ما أنتَ منطلقاً انطلقتُ فأُدْغِمَتْ نونُ أنْ في مَا ؛ لأنَّ ادغامَ النونِ الساكنةِ في الميمِ واجبٌ فصارَ أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ ، وهذا التقديرُ وإنْ كانَ فيهِ استبعادٌ قريبٌ بالنظرِ الى ما يلزمُ لو لم يُقدَّرْ ولا يُستبعَدُ التأويلُ اذا كانَ تركهُ يؤدي الى ما هو أشدُّ منهُ ، وذلكَ أنَّكَ اذا لم تأوّلْ ذلكَ لم يستقمْ إعرابُ ذلكَ ، وخرجَ عن قياسِ كلامِهم وذلكَ معلومٌ البطلانِ فارتكابُ مستبعدٍ أجدرُ من ارتكابِ ما يخرجُ

(١) في ش : (وَلَوْ) ، وهو تحريف .
(٢) في ل : زيادة بمقدار أربعة أسطر . من الأمالي ص ١٣٨ .

عن القاعدة المعاومة[1] ، وقد رُوِيَ قولُه[2] :

١٣٣- إمَّا أَقَمْتَ وأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً
فَاللهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

بكسرِ الاول وفتحِ الثاني [٥٠ ظ] ، أمَّا كسرُ الاولِ ، فلأنَّهُ شرطٌ فوجبَ كسرهُ ودخولُ ما تليه كدخولها في قولكَ : إمَّا تُكْرِمْني أُكرِمْكَ ، وفتحُ الثاني واجبٌ ؛ لأنَّهُ مثلُ قولكَ : أمَّا أنتَ منلقاً وقد تقدَّمَ ذكرهُ ، وأمَّا قولهُ : فاللهُ يكلأُ ما تأتي وما تذرُ فجوابٌ للشرطِ ومعللٌ لقوله : أمَّا أنتَ مرتحلاً ، وصحَّ أنْ يكونَ لهما جميعاً من حيثُ كانَ الشرطُ والعلةُ في معنىً واحدٍ ، ألا ترى أنَّ قولكَ : إنْ أتيتني أكرمتكَ ، بمعنى قولكَ : أكرمْتُكَ لأجلِ اتيانكَ فاذا ثبتَ أنَّ الشرطَ والتعليلَ[3] بمعنىً واحدٍ صحَّ أنْ يُعطَفَ أحدهما على الآخرِ ويُجعَلَ الجوابُ لهما جميعاً في المعنى ، فصارَ مثلَ قولكَ : إنْ أكرمتني وأحسنتَ اليَّ أكرمتُكَ ، إلاَّ أنَّهُ وُضِعَ موضعَ (أحسنتَ اليَّ) لفظُ التعليلِ فصارَ كأنَّكَ قلتَ : إنْ أكرمتني لأجلِ إتيانكَ فأنا أكرمُكَ ، وذلكَ سائغٌ .

المنصوبُ بلا التي لنفي الجنسِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : هي كما ذكرتُ محمولةً على إنَّ .

قالَ الشيخُ : ينبغي أنْ يذكرَ ما يتميزُ بهِ المنصوبُ (بلا ؛ لأنَّهُ بوَّبَ لهُ : والاولى أنْ يُقالَ هو المسندُ اليهِ بعدَ دخولِ (لا) نكرة يليها مضافاً أو مشبهاً بالمضافِ ، ولكنَّهُ)[4] استغنى عن

(١) في ل : زيادةٌ بمقدار عشرة أسطرٍ . من الأمالي ص١٣٨ .
(٢) البيت لم يعرف قائلهُ وليس لهُ تكملةٌ ، ابن يعيش ٢/٩٩، المغني ١/٣٦ ، شرح شواهد المغني ص ١١٨ ، الخزانة ٢/٨٢.
(٣) في و : (التعليق) وهو تحريفٌ .
(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر .

ذلكَ بما ذكره في أثناء فصول الباب فلنمش معه . قال[1] : وذلكَ اذا كانَ المنفي مضافاً ، وإنّما لم يُنْتَصب إلاّ اذا كانَ مضافاً ؛ لأنَّه اذا كانَ مفرداً تضمَّنَ معنى الحروف ، فوجبَ بناؤه ، وبيانُ تضمُّنه معنى الحرف أنَّ قولَهم : لا رجلَ في الدارِ أبلغُ[2] في النفي من لا رجلٌ في الدارِ ، وليسَ رجلٌ في الدارِ ، ولا يمكنُ تقديرُ ما يكونُ به كذلكَ إلاّ بحرفٍ مؤكدٍ ، والحرفُ الذي يؤكدُ به النفي « مِنْ » فوجبَ تقديرُها ، هذا مع أنَّ الحكمَ منهُمْ ببناءِ لا رجلَ في الدارَ يوجبُ هذا التقديرَ ، ولو كانَ معناهُ كمعنى لا رجلٌ في الدارِ ، لأنَّ البناءَ في لغتهم إنّما يكونُ بمثلِ ذلكَ فإذا لم يكنْ ظاهراً وجبَ تأويله ، وأمَّا نصبهمْ بها فلأنَّها محمولةٌ على « إنَّ » من حيثُ إنَّها نقيضتُها وهم يحملونَ الشيءَ على نقيضه إمّا لأنَّهُ في أحدِ الطرفين كما كانَ الآخرُ في الطرفِ الآخرِ ، وإمّا لتلازمهما في الذهنِ ، وليسَ بينَ النفي والاثباتِ درجةٌ ، فلمّا تلازما وأعطيَ أحدها حكماً أُعطيَ الآخرُ الملازمُ مثلَه . وأمّا قوله[3] :

١٣٤ـ لاَ نَسَبَ اليَوْمَ وَلاَ خُلَّةَ

فعلى إضمارِ فعلٍ ، هذا الكلامُ وقعَ منهُ وهماً ، وإلاّ قولهُ : ولاَ خُلَّةَ مثلُ قولِهمْ : لا حولَ ولا قوةَ سواء ولا ضرورةَ في مثلِ

---

(١) في ل : زيادة بمقدار سطرين . من الأمالي ص١٣٨ .

(٢) (أبلغ) : ساقطة من ش .

(٣) وتمامه : (إتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقعِ) نسبه سيبويه الى رجل من بني سليم وهو أنس بن العباس السلمي ٣٤٩/١ ، والعيني على الاشموني ٩/٢ ، وهو غير منسوب في ابن يعيش ١٠١/٢ ، المغني ٢٢٦/١ ، ابن عقيل ٤٤١/١ ، شرح الاشموني ٩/٢ . همع الهوامع ١٤٤/٢ ، الدرر اللوامع ١٩٨/٢ .

ذلكَ وسنذكرُ أنَّ قولَهم[1] :

١٣٥- وَلاَ أَبَ وَابْنـاً

ولا حولَ ولا قوةَ إلاَّ باللهِ جائزٌ ، واذا كانَ مثلَهُ فلا حاجــةَ الى تكلفِ جعله ضرورةً ، وليسَ مثلَ قوله : (ألا رجــلاً)[2] ؛ لأنَّ هذا لا يمكنُ جعلهُ من بابِ لا حولَ ولا قوةَ ، بَلْ هو مثلُ قولكَ : لأرحلَ مفرداً ، وكما أنَّ قولكَ : لا رجلاً لا يكــونُ إلاَّ لضرورةٍ ، فكذلكَ ألاَّ رجلاً فلذلكَ حملَ الناسُ ألاَّ رجلاً على ذلكَ ، وأمَّا ولاَ خُلَّةَ فقد ذكرهُ الناسُ مستشهدينَ بهِ على لا حولَ ولا قوةَ .

قالَ : ومن حقهِ أنْ يكونَ نكرةً ، وإنَّما وجبَ تنكيرهُ ؛ لأنَّ الغرضَ بها نفيُ الجنسِ فلا حاجةَ الى التعريفِ ، لأنَّهُ لو عُرِّفَ لم يُعرَّفْ إلاَّ تعريفَ الجنسِ فكما يحصلُ ذلكَ بالمعرفةِ يحصلُ بالنكرةِ فيقعُ التعريفُ ضائعاً ، وأيضاً فإنَّ الغرضَ بها نفيَ الواحدِ المتعقَّلِ[3] في الذهنِ فيلزمُ منهُ نفيُ ما عداهُ وذلكَ لا يحصــلُ إلاَّ

---

(١) وتمامــه : مِثْلُ مَروانَ وابنِه
إذَا هوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرا
نُسِبَ الى الفرزدق ولم اعثر عليه في ديوانـه ، وهو غيرُ منسوبٍ في الكتاب ١/٣٤٩ ، الخزانة ٢/١٠٢ ، ابن يعيش ٢/١٠١ ، الايضاح للفارسي ص٢٤١ ، الاشموني ٢/١٣ ، وفي مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف منسوب للفرزدق ص ٤٣ ، امالي ابن الحاجب ١٤٢ .

(٢) هذه قطعة من بيت شعر ذكره سيبويه في الكتاب ١/٣٥٩ ، وابن يعيش ٢/١٠١ .

(٣) (المتعقّل) : ساقطة من ش .

بالتنكير[1] وقولكَ : لا رجالَ[2] في الدارِ نَسْبَةُ الجمعِ ههنا الى تفاصيلِ جعلِ الجنسِ رجالاً لا رجلاً كنسبةِ المفردِ في قولكَ : لا رجلَ ، ثمَّ استشهدَ بقول سيبويه (وأعلمُ الى آخره[3] ولا ينهضُ ؛ لأنَّهُ[4] لا يلزمْ اذا حَسُنَ أنْ تدخلَ على كلِّ ما تدخل عليه (رُبَّ) ألاَّ تدخلَ إلاَّ على نكرةٍ ، وإنْ كانتْ رُبَّ لا تدخلُ إلاَّ على نكرةٍ)[5] ، نعمْ لو قالَ : إنَّ كلَّ شيءٍ حَسُنَ أنْ تعملَ فيه (لا) حَسُنَ أنْ تعملَ فيهِ (رُبَّ) ، ورُبَّ لا تدخلُ إلاَّ[6] على نكرةٍ لنهضَ ، ثمَّ أوردَ إعتراضاً على هذا الاصلِ بقولهُ[7] :

١٣٦- لاَ هَيْثَمَ الليلةَ للمَطيِّ .

فعلى تقديرِ التنكيرِ السؤال هو أنَّ هيثمَ علمْ لحادٍ مشهورٍ وكذلكَ بصرةُ وأبو حسن وأُميةُ أعلامْ فقد دخلتْ عليها ، والجوابُ عن مثلِ ذلكَ أنْ يُقدَّرَ فيهِ لاَ مثلَ هَيْثَمَ ، وعلى ذلكَ يكونَ

---

(1) في ل : زيادة بمقدار ثلاثة أسطرٍ .
(2) في ت : (لا رجلَ) ، وهو تحريف .
(3) الكتاب ١/ ٣٥٠ . ان كل شيء حسن لك أن تعمل رب حسن لك أن تعمل فيه لا .
(4) في ر : (لا) ساقطة .
(5) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(6) (إلاَّ) ساقطة من و .
(7) البيت لم يعرف قائله . وتمامه : (ولاَ فتَى مثلَ ابنِ خَيْبَرِيِّ) ، هيثمُ : رجلٌ كان حسن الحداء ، وابن خيبري : قيل هو لامام علي (ع) نسب الى حصن خيبر . الكتاب ١/ ٣٥٤ ، المفصل ص٤١ ، الخزانة ٢/ ٩٨ ، امالي ابن للحاجب ١٣٩ ، شرح التسهيل لابن مالك (تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد طبعة القاهرة ١٩٧٤) ١/ ١٩٥ .

نكرةً ؛ لأنَّ مثلاً لا يتعرَّفُ بالاضافةِ ملفوظاً بهـا فلأنْ لا يتعرَّفَ محذوفه أجدرُ .

فصل : وتقولُ لا أبَ لكَ ولا غُلامين لكَ ولا ناصرين لكَ .

قالَ الشيخُ : وإنَّما أوردَ ذلكَ وإنْ كـانَ معلوماً[1] علـى القياسِ المتقدِّمِ لأجلِ اللغةِ الآخرةِ التي ذكرها بعدها[2] لكونهـا [٥١ و] على خلافِ القياسِ وهو قوله : وأمَّا قولهم : لا أبا لكَ ولا غُلامي لكَ ولا ناصري لكَ الى آخره .

قالَ الشيخُ : يعني أنَّ هذه اللغةَ[3] شاذةٌ ؛ لأنَّـهُ أعطـى أحكامَ الاضافةِ وفيهِ ما يأباها من اللفظِ والمعنى . وقولُه : « فمشبَّهٌ في الشذوذِ بالملامحِ » ، لأنَّ ملامحَ : جمعُ لمحةٍ وقياسه لمحات أو لِمَاح ، ومذاكيرُ جميعُ ذكرٍ وقياسهُ ذكورٌ ، ولـدُنْ غدوةً قياسهُ الخفضُ والنصبُ شاذٌ . وقولُهُ : « وقصدهم فيه الى الاضافةِ » يريدُ أنَّهُ مضافٌ على الحقيقةِ باعتبارِ المعنى ، وجعلَ أعطاءَهُ حكمَ المضافِ لذلكَ ثمَّ أكدَ كونَهُ مضافاً بأنْ جعلَ اللامَ إنَّما زيدتْ لتوكيدِ الاضافةِ ثم أبدى[4] معنىً آخرَ في مجيئها ، وهو ما يظهرُ بها من صورةِ الانفصالِ ، يريدُ أنَّهُ لمَّا تعذَّرَ قضاءُ حقِّ المنفي باعتبارِ المعنى في كونهِ نكرةً قضى حقَّهُ باعتبارِ اللفظِ بإدخالِ هـذه اللامِ ، وكلُّ ذلكَ مؤذنٌ من كلامهِ بأنَّهُ مضافٌ حقيقةً ثمَّ أكَّدَ ذلـكَ بقولهِ : « وقد شُبِّهَتْ في أنَّها مزيدةٌ ومؤكدةٌ بتيمِ الثاني في (يا تيمَ

---

(١) في و : (معلولاً) وهو تحريف .
(٢) في ل ، س : (نوردها بعده) .
(٣) (اللغة) : ساقطة من ر .
(٤) (أبدى) : ساقطة من و ، ل ت ، س .

تيمَ عَدِي) ، وذلكَ غيرُ مستقيمٍ[١] ، لأنَّـهُ لو كانَ مضـافاً لكانَ معرفةً[٢] ، ولو كانَ معرفةً لم يصحْ[٣] دخولُ (لاَ) عليـهِ على ما هو عليهِ من كونه لم يُكَرَّرْ ، وأيضاً فانَّ معنى لا أبا لكَ معنى لا أبَ لكَ ، ولا خلافَ في أنَّ لا أبَ لكَ نكرة فيجبُ أنْ يكـون لا أبا لكَ نكرةً[٤] ، لأنَّ التنكيرَ أمرٌ معنويٌ ، فاذا اتفقَ لفظانِ في الأمرِ المعنوي[٥] وأحدهما نكرةٌ وجبَ أنْ يكونَ الآخرُ كذلـكَ ، والاَّ لم يتفقا ، وأيضاً فانَّهُ لو كانَ مضافاً لكانَ معرفـةً ولو كـانَ معرفةً لكانَ مرفوعاً ، لأنَّ لا اذا دخلتْ على المعرفة بعدهـا وجبَ الرفعُ والتكريرُ على ما سنذكرهُ[٦] ، واذا ثبتَ أنَّهُ غيرُ مضـافٍ بطلَ جميعُ ما ذكرهُ بناءً على ذلكَ[٧] ، فنقولُ : انَّما أُعطيَ أحكامَ المضافِ على الوجه الشاذ ، لأنَّهُ أشبهَ المضافَ لمشاركته لـهُ في أصلِ معناهُ ، لأنَّ قولكَ : غلامُكَ وغلامٌ لكَ مشتركانِ في أصلِ النسبة[٨] ، وانْ كانا مختلفينِ في الأخصيَّة عنـدَ حذفِ الـلامِ ، والأعميَّة عندَ وجودها ، فلمَّا كانَ بينهُ وبينَ المضاف هـذه المناسبة أُعطِيَ حكمَ المضافِ لفظاً على هذا الوجه الشاذ ، ولذلكَ لم يقـل لاَ أبا فيها ولا رقيبي عليها ، لأنَّ في وعلى لا مدخلَ لهما في النسـبة الاضافية [لا][٩] الاخصيةَ ولا الأعميةَ فلذلكَ فارقتاهما وأشباههمـا

(١) في ل : (في المعنى لأمرين احدهما أنَّه) ، ولا يستقيم معه المعنى .
(٢) في ل : (في المعنى) .
(٣) في ل : (لم يجزْ) .
(٤) في ل : زيادة بمقدار ثلاثة أسطر من الامالي انظر ص١٤٠ .
(٥) في و : (المتعدى) وهو تحريف .
(٦) في و : (واذا ذكره بناءً يثبت) والعبارة على هذا غير مستقيمة .
(٧) في ل : (الاولى) أن يقالَ إنَّه في المعنى غير مضاف وإنَّما أُعطِيَ) ، زيادة مقحمة .
(٨) في ل : (وان كان في الحذف معنى زائد باعتبـار زيـادة خصوصية) . زيادة مقحمة .
(٩) (لا) : زيادة عن س .

ما جاءَ باللامِ فهذا هو الوجهُ السديدُ الذي لا يُطعَنُ عليه بمثلِ ما تقدَّمَ ولا غيرِه .

قالَ : والفرقُ بينَ المنفي في هذه اللغة وبينه في الاولى أنَّهُ في هذه معربٌ وفي تلكَ مبنيٌ . وهذا كما ذكَرَ وإنَّما يستقيمُ حق الاستقامة على الوجهِ الذي ذكرته ، وأمَّا على الوجهِ الذي ذكره فينبغي أنْ يكونَ مرفوعاً اذا كانَ معرَّفاً ؛ لأنَّهُ مضافٌ الى معرفةٍ وقد تعرَّفَ بذلكَ ، و (لا)[1] اذا دخلتْ على المعرفةِ وجبَ أنْ تكونَ مرفوعةً .

قولُه : فاذا فصلتَ فقلتَ لا يدينِ بها لكَ ، ولا أبَ فيها لكَ امتنعَ الحذفُ والاثباتُ عند سيبويه وأجازهما يونس[2] .

قالَ الشيخُ : ووجهُ قولِ سيبويه إنْ كانتْ علته أنَّهُ مضافٌ ، وإنَّ ذلكَ قد فصلَ بينهما فبعُدَ عن المضافِ ، والمعنى ما ذكرناه أنَّهُ مشبَّهٌ بالمضافِ على وجهٍ بعيدٍ فلا يلزمُ من شبهه به شبهه بما هو أبعدُ ، والفصلُ يبعدُ المضافَ فلأنْ يبعدَ البعيدَ أقربُ ، واذا قلتَ لا غلامينِ ظريفينِ لكَ لم يكنْ بدٌ من إثباتِ النونِ في الصفةِ والموصوفِ ، يعني أنَّكَ[3] اذا وصفتَ المنفي تمَّ نسبته باللامِ لم تعطه أحكامَ الاضافةِ ، إنَّما على قوله : فلأنَّهُ مضافٌ قد تعذَّرَ فيهما جميعاً ؛ لأنَّهُ لا يمكنُ اضافةُ الاولِ مع الفصلِ ولا اضافةُ الثاني ؛ لأنَّ الغرضَ به غيرُ الذاتِ فلا معنى لاضافته ، وإضافتها

---

(١) في ش : (ولا) ساقطة .
(٢) انظر الكتاب ١/٣٤٦ ، ٣٤٧ .
(٣) (انَّكَ) : ساقطة من ش .

على التشبيه بالمضاف فلأنَّه بالنسبة الى الاول بعيد وبالنسبة الى الثاني غير مستقيم فيه معنى الاضافة لما ذكرناه .

(فصل) قوله : وفي صفة المفرد وجهان : أحدهما أن يُبنى معه على الفتح .

قال الشيخ : لتنزلهما منزلة شيء واحد ، وليس صفة المنفي في الفضلة كغيرها من الصفات ، ألا ترى أنك اذا قلت : لا رجل في الدار كان النفي لجنس الرجال عموماً ، واذا قلت : لا رجل ظريف كان النفي لنوع الظرفاء خاصة بخلاف قولك : يا زيد الطويل ، فان الصفة لم تقدر إلا توضيحاً في المنادى خاصة ولم تجعله لنوع دون نوع . والثاني أن يعرب وهو القياس « أو محمولة على محله »(١) ، وهو القياس أيضاً من جهة أن الاعراب في التابع [٥١ ظ] والمحل والا في المحل بدليل وجوب جاءني هؤلاء الكرام ، ولا يجوز غيره وانما جاز الاعراب على اللفظ فيما كان من هذا القبيل لكون الحركة فيه عارضة شبهت لعروضها بحركة الاعراب كما قيل يا زيد الطويل والطويل ، الا أن النصب ههنا كالرفع ثم ، والرفع ههنا كالنصب ثم ، فان فصلت بينهما أعربت من جهة بناءه انما كان لتنزله معه كالشيء الواحد ، والفصل يأبى ذلك فتعين الاعراب ، فاذا أعربت فالوجهان « وليس في الصفة الزائدة عليها الا الاعراب » كراهة كثرة التركيب في الكلام ، إذ(٢) ليس من جنس لغتهم ، فان كررت المنفي جاز في

---

(١) (أو محمولة على محله) : ساقطة من س .

(٢) في ل : (قال : لئلا يؤدى الى بناء المتعددات وجعلها كالشيء الواحد) ، زيادة مقحمة .

الثاني الاعرابُ والبناءُ ، أمَّا الاعرابُ ؛ فلأنَّهُ تابعٌ فجازَ فيهِ الاعرابُ كالصفاتِ ، وأمَّا البناءُ فامَّا لأنَّهُ تأكيدٌ لفظيٌ والتأكيدُ اللفظي حكمهُ حكمَ المؤكدِ والبدلُ [حكمهُ حكمَ][1] المبدلِ منه بدليلِ يا زيدُ زيدُ بالضمِّ لا غيرُ .

قولهُ : « وحكمُ المعطوفِ حكمَ الصفةِ » ، يعني في الاعرابِ ، لأنَّهُ قالَ : إلاَّ في البناءِ وإنَّما جازَ الاعرابُ لفظاً ومحلاً كما جازَ في الصفةِ وكما جازَ في قولِكَ : يا زيدُ الطويلُ والطويلَ ، أو إنَّما لم يجزِ البناءُ ؛ لأنَّ البناءَ فيهِ لم يخلُ إمَّا أنْ يكونَ على وجهِ الاستقلالِ وإمَّا أنْ يكونَ على وجهِ التبعيةِ ، أمَّا على الاستقلالِ فلا يستقيمُ من جهةِ أنَّ شرطَ ذلكَ التلفظُ بلاَ ، ألا ترى لو قلتَ : ولا رجلَ في الدارِ ، وأنتَ تعني لا رجلَ في الدارِ لم يستقمْ[2] ، وأمَّا على التبعيةِ فلا يستقيمُ من جهةِ الفصلِ الحاصلِ بينهما بحرفِ العطفِ ومن جهةِ أنَّهما متغايرانِ ، ولا يلزمُ من بناءِ الصفةِ معهما لتنزلها منزلةَ شيءٍ واحدٍ بناءُ هذا التابعِ المغايرِ للمنفي الاول[3] ، قالَ : « فإنْ تعرَّفَ » يعني يتعرفُ[4] المعطوفُ لم يكنْ فيهِ إلاَّ الرفعُ « كقولِكَ : لا غلامَ ولا العباسُ » ، وإنَّما وجبَ الرفعُ ؛ لأنَّهُ إنْ جُعِلَ مستقلاً وجبَ رفعهُ كما يجبُ في قولِكَ : لا زيدٌ ولا عمروٌ عندنا ، وإنْ جُعِلَ تبعاً وجبَ ذلكَ ؛ لأنَّ النصبَ في قولِكَ : لا رجلَ ولا امرأةَ إنَّما جازَ إجراءً لحركةِ البناءِ مجرى حركةِ الاعرابِ فجُعِلَ المعطوفُ كأنَّ حرفَ النفي مباشرهُ ، فأُعطي

---

(١) (حكمه حكم) : ساقطة من و .

(٢) في ل : (لم يجزْ) ، وما اثبتناهُ أفضل .

(٣) في ل : زيادة بمقدار خمسة عشر سطراً . من أمالي ابن الحاجب على المفصل . انظر ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٤) (يعنى يتعرف) : ساقطة من ش .

الحركةُ التي كانتْ تكونُ لهُ فيهِ او باشره ، والمعرفـةُ او باشرها حرفُ النفي لم تكنْ إلاّ مرفوعةً ، فهي اذا كانتْ تابعـةً بذلـكَ أجدرُ .

قالَ : « ويجوزُ رفعهُ اذا كُرِّرَ » ، يعني ويجوزُ رفعُ ما بعدَ (لا) في الاولِ والثاني وما بعدَهما اذا حصلَ التكرارُ كقوله تعالى : { فَلاَ رَفَثٌ وَلاَ فُسُوقٌ }[1] ، وإنّما جازَ الرفعُ ، لأنّهُ مقدّرٌ جواباً لسؤالِ سائلٍ ، أرجلٌ في الدارِ أَمْ امرأةٌ ؟ فقيلَ لهُ لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ فحسنَ أنْ يكونَ مطابقاً وإنْ كانَ فيـه مخالفةٌ قياسيةٌ ، واذا جازَ دعني من تمرتان لذلكَ فهو[2] هنا أجوزُ ، إنّما قُدّرَ جواباً لسؤالٍ لذلكَ ولم يُقدّرْ لا رجلَ في الدارِ كذلـكَ لأمرينِ : أحدهما أنّهُ لو كانَ لا رجلَ في الدار جواباً لسؤالِ سائلٍ لكانَ لا تُغني وحدها ، ألا ترى أنّهُ اذا قيلَ أَفي الدارِ رجـلٌ ؟ فالجوابُ أنْ يُقالَ لاَ أوْ نعمْ ، بخلافِ قولكَ : أرجلٌ في الدارِ أَمْ امرأةٌ ؟ اذا لم يكنْ فيهـا أحدهما فلا يحصـلُ المقصودُ إلاّ قولكَ : لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ ، الثاني أنّ قولكَ : لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ ، اذا قدّرتهُ جواباً كانتْ فيـهِ المطابقةُ لشيئينِ ، وفي قولكَ : لا رجلٌ في الدارِ مطابقةٌ لشيءٍ واحدٍ فلا يلزمُ[3] مـن مراعاةِ شيئينِ مراعاة شيءٍ واحدٍ ، فانْ جاءَ مفصولاً بينـهُ وبينَ (لا) أوْ معرفةً وجبَ الرفعُ والتكريرُ . أمّا وجوبُ الرفعِ فلأنَّ العاملَ مشبّهٌ بمشبّهٍ وأصلهُ (إنَّ) ، واذا كانَ الاصلُ لا يستقيمُ

---

(1) سورة البقرة الآيـة : ١٩٧ قراءة الرفع والتنوين قراءة أبي جعفر المدني نقلا عن ابن عباس . انظر التيسـير في القراءات السبع للداني ط . استانبول ١٩٣٠ .

(2) (فهو هنا) : ساقطة من ش .

(3) في ب : (يلزمه) ، وهو تحريف .

الفصلُ بينهُ وبينَ منصوبهِ فالفرعُ أجدرُ ، فلذلكَ بطلَ العملُ عندَ الفصلِ فارتفعَ الاسمُ على الابتداءِ . وأمّا وجوبُ التكريرِ ، فإنَّهُ جوابٌ لمتكرّرٍ فيهِ ذلكَ ، والذي يحققُ كونهُ جواباً جوازُ الفصلِ بينَ لا وبينَ منفيّها ، ألا ترى أنّكَ لو قلتَ : لا في الدارِ رجلٌ لم يجزْ ، فأمّا كانَ السؤالُ كذلكَ والفصلُ ما جيءَ بهِ إلاّ لأجلهِ لازمَ التكريرَ المجوزَ للفصلِ فقيلَ : { لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يَنْزَفُونَ[1] }[2] وأشباهُ ذلكَ ، وكذا اذا كانَ المنفي معرفةً فإنّهُ يجبُ التكريرُ ، إمّا لأنّهُ جوابٌ على مثلِ ما ذُكِرَ ألا ترى أنّكَ لو قلتَ : لا زيدٌ في الدارِ لم يجزْ من جهةِ كونهِ لا يصحُ تقديرهُ جواباً إذْ لو كانَ جواباً لاستغنيتَ بلا ، وإنّما يُقدّرُ جواباً عندَ التكريرِ فوجبَ التكريرُ لذلكَ ، وإمّا لأنَّ [52] أصلَ (لا) أنْ تدخلَ على الأجناسِ ولمّا تعذّرتِ الجنسيةُ في المعرفةِ قُصِدَ الى مجيءِ التكرارِ ليكونَ كالقاضي من حقها في أصلِ وضعها لما في التكرارِ من التعددِ المشابهِ للاجناسِ ، وأمّا قولهم : لاَ نولُكَ أنْ تفعلَ كذا فبمعنى لا ينبغي ، فهو الذي حسّنَ ورودهُ من غيرِ تكرارٍ معَ كونهِ معرفةً تنزيلاً لهُ منزلةَ ما هو بمعناهُ وهو الفعلُ ، وقولهُ[3] :

---

(1) قرأ حمزة والكسائي بكسر الزاى في (يَنْزِفونَ) والباقون بالفتح . سراج القارىء المبتدىء ص335 ، غيث النفع في القراءات السبع ص 334 .

(2) سورة الصافات الآية : 47 .

(3) البيت نسبه سيبويه لرجل من بني سلول ، وهو بتمامه :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا
حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فاجعُ

الكتاب 1/358 ، المقتضب 4/360 ، ابن يعيش 2/112 ، الاشموني 2/18 ، الخزانة 2/89 ، المفصل ص 42 .

١٣٧- حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ

قولـه[١] .

١٣٨- أَنْ لاَ إِلَيْنَا رُجُوعُها

شاذٌ ، ووجهُ ورودِ [شذوذِ][٢] لاَ نَفْعٌ أنَّهُ نكرةٌ مرفوعٌ بعدَ لاَ ، ووجهُ ورودِ [شذوذِ][٣] أنْ لاَ إِلَيْنَا رُجُوعُها أنَّهُ معرفةٌ غيرُ مكررٍ ، (ومفعولٌ بينَ (لا) ومنفيِّها وهـــو غيرُ مكررٍ)[٤] ، « وقد أجازَ المبردُ في السعةِ أنْ يُقالَ لا رجلٌ في الدارِ ولا زيـــدٌ عِنْدَنا »[٥] ، يعني : في سعةِ الكلامِ ، فإنَّ غيرَهُ إنَّما يجيزُ ذلـك في الشعرِ للضرورةِ في المعنى ، وبذلكَ انفرادُ[٦] كلِّ مسألةٍ علـى حيالها وإلاَّ فهما على اجتماعهما جائزانِ في فصيحِ الكـلامِ باجماعٍ ، فأمَّا إذا انفردتْ كلُّ واحدةٍ منهما فقيلَ لا رجل فـي الدارِ ، ولا زيد فـي الدارِ على انفرادها فحينئذٍ يقعُ فيهِ الخلافُ علـى ما ذُكِرَ .

(فصل) : قالَ : « وفي لا حولَ ولا قوةَ ســـتةُ أوجـهٍ أنْ تفتحَهما » وهو أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما مستقلاً وعطفتَ إحدى

---

(١) البيتُ لـم يُعرف قائلـه ، وصـدره : قَضَتْ وَطَـراً واستَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائِبُها . آذَنَتْ : أشعرت وأعلمت ، الـكتاب ١/٣٥٥ ، المقتضب ٤/٣٦١ ، ابن يعيش ٢/١١٢ ، المقرب ١/١٨٩ ، المفصل ص ٤٢ ، الاشموني ٢/١٨ ، الخزانة ٢/٨٨ .

(٢) (٣) (شذوذ) : زيادة من و ، ش ، ر ، س .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من و ، ش ، س .

(٥) قال المبرد : فالتكرير لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ ، ولا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ ، والبناءُ لا رجلَ في الـدارِ ولا امرأة ، المقتضب ٤/٣٦٠ .

(٦) في و : (انفـراده) .

الجملتين على الاخرى وذلك واضح ، وإنّما الاشكال في الاستثناء بعده ، وهو في المعنى راجع إلى الجملتين ، والاستثناء إذا استعقب الجملتين إنّما يكون للثانية ، وأشبه ما يقال إنَّ الحول والقوة لمّا كانا بمعنى كان كأنّه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما لتنزّلهما منزلة شيءٍ واحدٍ . والوجه الثاني أنْ تفتح الاول[1] ، وتنصب الثاني على العطف على اللفظ كقوله : « لا أبَ وابناً » وتكون لا مزيدة للتأكيد . والوجه الثالث أنْ تفتح الاول وترفع الثاني ، ففتح الاول واضح ، ورفع الثاني على أنْ يكون معطوفاً على المحل كقوله[2] :

١٣٩ لا أُمَّ لِي إنْ كانَ ذاكَ ولا أبُ

والوجه الرابع أنْ ترفعهما على ما تقدّم من مناسبة السؤال بالجواب ، أو لأنّه لمّا كُرِّرَ صارَ في الظاهرِ كأنّه بُنِيَ مع الأول فكُرِهَ أنْ يوهم مَا ليسَ من لغتهم من تركيب المتعددات فعدلوا إلى وجهِ الجوازِ إلى الاصلِ ، والوجه الخامس أنْ ترفع

---

(١) في و : (وترفع) ، وهو خطأ .

(٢) وصدره : (هذا لَعَمْرُكُم الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ) نسبه سيبويه لرجلٍ من مذحج والصحيح لضمرة بن ضمرة ، وكان له أخٌ يؤثره أبوه عليه فانفَ من ذلك فقال قصيدة من ضمنها هذا البيت ، والشاهد فيه عطف الأبِ على موضع الأمِّ . الكتاب ١/٣٥٢ ، المقتضب ٤/٣٧١ ، الايضاح للفارسي ص ٢٤١ ، الجمل ص٢٤٣ ، الاشموني ٢/٩ ، المغني ٢/٥٩٣، ابن عقيل ١/٣٤٢ ، الخزانة نسبه لضمرة بن جابر ، ١/٢٤٤، العيني نسبه لضمرة بن ضمرة ٢/٩ .

الأولُ وتفتحَ الثاني وقد ذكرَ[١] الوجهَ في[٢] تعليلهِ • أمَّا الوجهُ السادسُ فلا حاصلَ لهُ ، لأنَّهُ جعلهُ[٣] عكسَ الخامسِ ، والخامسُ لا حَولُ ولا قوةَ [فعكسهُ لا حولَ ولا قوةُ][٤] ، وهو الثالثُ بعينهِ ، وإنَّما وقعَ ذكرهُ وهماً منهُ ، وقد توهمَ أنَّ ذلكَ وجهٌ سادسٌ باعتبارِ وجهِ الرفعِ فيكونُ الثاني في الثالثِ على غيرِ هذا الرفعِ ؛ لأنَّهُ ذُكِرَ في الخامسِ على أنَّ (لاَ) بمعنى (ليس) أو على مذهبِ أبي العباسِ[٥] ، وهذا الاعتبارُ ليسَ بشيءٍ ، فانَّهُ لم يقصدْ الى عدِّ الوجوهِ باعتبارِ توجيهها وإنَّما قصدَ الى عدِّها باعتبارِ اختلافِ لفظها ، ولا يزيدُ على خمسةٍ ، وعلى ما ذكرهُ هذا المتعذرُ يجبُ أَنْ يزيدَ على الستةِ ، لأَنْ رفعها جميعاً يجوزُ أَنْ يكونَ وعلى المناسبةِ وعلى كراهةِ وهمِ التركيبِ وعلى أنَّ لا بمعنى ليسَ ، وعلى مذهبِ أبي العباسِ ، وعلى أنَّ الاولَ بمعنى ليسَ ، والثانيةَ على مذهبِ أبي العباسِ ، وعلى العكسِ[٦] •

وقد حُذفَ المنفي في قولهم لا عليكَ أَي « لا بأسَ عليكَ » وعُلِمَ ذلكَ ، لأنَّهمْ يظهرونَ فيقولونَ لا بأسَ عليكَ فعُلِمَ أَنَّ المضمرَ من جنسِ المظهرِ •

---

(١) في و : (اللفظ) ، خطأ •

(٢) وجه تعليل الزمخشري : (ان يرفع الاول ويفتح الثاني على أن (لا) بمعنى (ليس)) •

(٣) (جعله) : ساقطة من ش •

(٤) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل •

(٥) انر المقتضب ٤/٣٦٠ •

(٦) في ل : (هذا وقع غلطاً وكثير ما يغلط العلماء في التقسيم) هذه الجملة الجلمة من أمالي ابن الحاجب ١٤٤ •

خبرُ ما ولاَ المشبهتينِ بليسَ

قالَ : هذا التشبيهُ لغةُ أهلِ الحجازِ[١] الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : النحويونَ يزعمونَ أنَّ لغةَ بني تَميم فِي ذلكَ هي القياسُ ويقولونَ : إنَّ الحرفَ إذا لم يكنْ لهُ اختصاصٌ بالاسمِ أوْ بالفعلِ ، لم يكنْ لهُ عملُ أحدهما ، ومَا ولاَ تدخلُ علَى القسمينِ ، فالقياسُ ألاَّ تعملَ فِي أَحدهما ، قلتُ : لاَ خلافَ فِي إعمالِ لاَ التي لنفيِ الجنسِ ، وإذا صحَّ إعمالُ (لاَ) بالاتفاقِ فلا بعدَ فِي إعمالِ (مَا) ، فإنْ زعمَ زاعمٌ أنَّ (لاَ) الناصبةَ غيرُ (لاَ) الداخلةِ علَى الفعلِ ، قيلَ لهُ فَما المانعُ من أنْ يكونَ (مَا) الرافعةُ غيرَ (مَا) الداخلةِ علَى الفعلِ •

وقولهُ : وأمَّا بنو تميم فيرفعونَ[٢] ما بعدَها على الابتداءِ ، ويقرؤُنَ { مَا هَذا بَشَرٌ }[٣] ، إلاَّ من درسَ كيفَ هي في المصحفِ •

قالَ الشيخُ[٤] : غيرُ مستقيمٍ لأنّهُ لا يحلُ أنْ يقرأَ القرآنُ علَى حسبِ إختلافِ اللغاتِ مَالمْ تُنقَلْ تواتراً ، « ويقرؤنَ

---

(١) في كتاب سيبويه : باب ما جرَى مجرَى ليسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصيرُ الى أصله ١/٢٨ •

(٢) قال سيبويه : أما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهلْ وهو القياس • الكتاب ١/٢٨ •

(٣) سورة يوسف الآية : ٣١ • الآية في المصحف : (قلْنَ حَشَ للهِ ما هَذا بَشَراً) •

(٤) في س : (يؤذنُ بأنّ القراءةَ كانت سائغةً ثم لمّا كُتِبَ المصحف لم يسغْ الا على ما يوافقه كلاهما) ، ولا يتفق مع كلام الشارح •

مَا هَذَا بَشَرٌ » يؤذنُ بأَنَّ لأَهلِ كلِّ لغةٍ أَنْ يقرؤُوا بلغتِهِم ، ويؤذن بأَنَّ هـذه القبيلـةَ كانتْ تفعـلُ ذلكَ ، وليس[1] ذلكَ بمستقيمٍ . وقولهُ « إلاَّ من درس كيفَ هي في المصحفِ » يؤذنُ بأَنَّ القراءَة كانتْ سائغةً/ثمَّ لمَّا [٥٢ظ] كُتِبَ في المصحفِ لم يسغْ إلاَّ علَى ما يوافقهُ وكلاهما غيرُ مستقيمٍ[2] .

قالَ : « فإذا انتقضَ النفي بإلاَّ أَوْ تقـدَّمَ الخبرُ بطـلَ العملُ » ، أَمَّا إذا انتقضَ النفيُ فإنَّما يبطلُ العملُ لأجلِ النفيِ ، فلو عملَ بعدَ الأثباتِ لتناقضَ ، أَلا ترى أَنَّكَ إذا قلتَ : ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ[3] فلو نصبتَ لوجبَ أَنْ تقدِّرَ « ما » بعـدَ (إلاَّ) ناصباً لقائمٍ ، ووجبَ أَنْ يكونَ قائماً مثبتاً لوقوعهِ بعـدَ (إلاَّ) فيجتمعُ النفيِ والاثباتُ في محلٍ واحدٍ بعدَ (إلاَّ) وهول محالٌ . وأَمَّا إذا تقدَّمَ الخبرُ ، فلأنَّ العـاملَ ضعيفٌ فلم يقوَ قوةَ الاصلِ فلمَّا رُوعِيَ التقديمُ تُرِكَ العملُ فقيلَ ما قائمٌ زيدٌ ، وأَمَّا إعمالُ (لاَ) هـذا العملَ فضعيفٌ من الاصلِ علَى ما تقـدَّمَ فِي المرفوعاتِ ، واستعمالُ (لاَ) ناصبةً للمضافِ ومبنياً معها المفـردُ ، وهو الوجـهُ ، وأَمَّا الرفعُ بها ونصبُ الخبرِ فضعيفٌ لا يجوزُ إلاَّ فِي الشعرِ إلاَّ علَى مذهبِ أبِي العباس[4] .

---

(1) (ذلك) : ساقطة من ش .
(2) في ل : زيادة بمقدار سطرين . من أمالي ابن الحاجب على المفصل ص ١٤٤ .
(3) في ل : (قائماً) ، وهو خطأ .
(4) انظر المقتضب ٤/٣٦٠ ، ٣٦١ .

(فصل) قولهُ : « ودخولُ الباءِ فِي الخبرِ فِي قولكَ : مَا زيدٌ بمنطلقٍ إنَّما يصحُ علَى لغةِ أهلِ الحجـازِ ، لأنَّكَ لا تقولُ : زيدٌ بمنطلقٍ » . قلتَ : هذا الاستدلالَ غيرُ مستقيمٍ لفقـدانِ النفيِ المصححِ دخولِ البـاءِ ، ألاَ ترى أنَّكَ تقـولُ : ما جاءنِـي مِنْ أحدٍ ، فدخولُ من لأجلِ النفيِ خاصةً ولا يلزمُ أنْ تقـولَ : جاءني من أحدٍ فكذلكَ هنا .

(فصل) قولهُ : ولاَ التي يكسعونها بالتاءِ هـي المشبهةُ بليسَ بعينِها ، ولكنَّهُمْ أبوا إلاَّ أنْ يكونَ المنصوبُ بِها حيناً الى آخرهِ .

قالَ الشيـخُ : قلتُ : اختلفَ الناسُ في (لاَ) التي تلحـقُ آخرها التاءُ ، فمنهم من قالَ : إنَّهـا بمعنى (ليسَ) ، وهـو مذهبُ البصريينَ[1] ، ومنهم من قالَ : إنَّها التي لنفي الجنسِ ، وهو مذهبُ الكوفيينَ[2] ، ومنهم من قالَ : هـذهِ التاءُ من حينَ ويجعلُ حـينَ وتحينَ لغتينِ ، فعلى هذا تكونُ التاءُ فيهِ للجنسِ ، وهو مذهبُ أبـي عبيدةَ[3] ، فأمَّا حجةُ الأولينَ فإنَّهُ دخلتهُ تاءُ التأنيثِ وهي مـن خواصِ الفعلِ ، فوجبَ أنْ تكونَ المشبهةَ بالفعلِ ، ليقوى وجـهُ دخولِ التاءِ[4] . وأمَّا وجهُ من زعمَ أنَّهـا لنفي الجنسِ فلأنَّهـا الكثـيرةُ في الاستعمالِ وتلكَ إنَّمـا تكـونَ في الشعـرِ فوجبَ أنْ يُحملَ القرآنُ على الوجـهِ الصحيحِ ، وأمَّا مذهبُ أبي عبيـدةَ فضعيفٌ[5] ، وقد رجَّحَ البصريونَ بأنَّهُ كانَ فصيحاً عندَ عـدمِ

(١) انظر الكتاب ١/٢٨ .
(٢) انظر المغني ١/٢٥٤ .
(٣) انظر المغني ١/٢٥٤ .
(٥) (التاء) : ساقطة من س .
(٤) (فضعيفٌ) : ساقطة من ش .

دخول التاء ، فأمّا عند وجودِها فليس بمستنكرٍ ، والحاقُ التاءِ بالنافيةِ للجنسِ بعيدٌ من حيثُ كانتْ مشبهةً بالحروفِ وهذهِ مشبهةٌ بالفعلِ فكانت التاءُ بها أولى ، وقد تمسّكَ الكوفيونَ بأنّهُ يلزم الاضمارُ في الحروفِ ولم يعهدْ بمثلِ ذلك ، ولو جازَ الاضمارُ في الحرفِ لجازَ زيدٌ ما قائماً وهو ممتنعٌ ، فأُجيبَ عن ذلكَ بأمرينِ . أحدهما أنّهُ ليسَ باضمارٍ وإنّما هو حذفٌ ، والحذفُ سائغٌ اذا دلّ عليهِ الدليلُ ، والثاني أنّ الاضمارَ في ذلكَ سائغٌ لجريهِ مجرى الفعلِ في الحاقِ التاءِ ولا يلزمُ من الاضمارِ فيما قويَ شبههُ بالفعلِ الاضمارُ فيما لم يقوَ ، وكِلا القولينِ جيدٌ .

المَجْرُوراتُ

قالَ صاحبُ الكتابِ : لا يكونُ الاسمُ مجروراً إلاّ بالاضافةِ وهي المقتضيةُ للجرِّ(١) كما أنّ الفاعليةَ والمفعوليةَ هما المقتضيانِ للرفعِ والنصبِ ، الى آخرِهِ .

قالَ الشيخُ : اختلفَ الناسُ في العاملِ في المضافِ(٢) اليهِ ، كقولكَ : غلامُ زيدٍ ، فمنهمْ مَنْ زعمَ أنّ العاملَ الحرفُ(٣)(٤) المقدّرُ ، ومنهمْ مَنْ زعمَ أنّ العاملَ معنويٌ ، [ومنهمْ مَنْ زعمَ أنّ العاملَ هو الاسمُ الاولُ](٥) ، فأمّا مَنْ قالَ : العاملُ الحرفُ المقدّرُ ، فوجههُ أنّهُ قد ثبتَ عملُ الحرفِ المجرّ ، فجعْلُ الحرف

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٠٩ .

(٢) في ش : (الاسمُ المضافُ) ، وما ذكرناه احسن .

(٣) انظر الاشموني ٢/٢٣٨ .

(٤) في و : (معنوي) مقدمٌ على الحرف ، المقدر ، وهو خطأ .

(٥) ما بين القوسين المعقوفين : ساقط من الاصل وفي (و) .

عاملاً ليكونَ ذلكَ باباً واحداً أولى مِنْ جعله مختلفاً ، والوجه الثاني أنَّ معنى قولكَ : غلامُ زيدٍ : غلامٌ لزيدٍ فوجب أنْ تكونَ اللامُ عاملةً ، وهذا لا يقوى ؛ لأنَّ إضمارَ الحرفِ ضعيفٌ بعيدٌ ، ولأنَّ ما ذكروهُ مِنَ المعنى غيرُ مستقيمٍ ، إذْ معنى قولكَ : غلامُ زيدٍ ليسَ كغُلامٍ لزيدٍ إذْ أحدهما معرفةٌ والآخرُ نكرةٌ ، وأمَّا مَنْ قالَ : العاملُ المعنى فوجههُ أنَّهُ قد بطلَ أنْ يكونَ الحرفُ عاملاً ، ولا وجهَ لعملِ الاسمِ ، لأنَّهُ على خلافِ القياسِ وليسَ بجيّدٍ ؛ لأنَّ المعنى في العملِ إنَّما يُصارُ اليهِ عندَ عدمِ عاملِ اللفظِ ولم يُعدَمْ ههنا ، وعملُ المعنى أبعدُ عن القياسِ من عملِ الاسمِ • وأمَّا مَنْ قالَ : العاملُ الاسمُ فوجههُ أنَّهُ اذا بطلَ المذهبانِ فقدْ تعيَّنَ •

وقولهُ : « أو معناهُ » يُحتَملُ أنْ يريدَ نفسَ المعنى فيكونُ المذهبَ الثاني ، ويُحتَملُ أنْ يريدَ أنَّ العاملَ الحرفُ المقدَّرُ ، وذكرَ المعنى لينبِّهَ بهِ عليهِ فلذلكَ قالَ : « أو معناهُ » ، يعني : معنى الحرفَ وهو أقربُ الى الصوابِ • وقولهُ [٥٣ و] : « لا يكونُ الاسمُ مجروراً إلاَّ بالاضافةِ » لِما تقدَّمَ من أنَّها أحدُ المقتضياتِ [٦٣ و] للاعرابِ ومقتضاها هو الجرُّ ، قولهُ : « والعاملُ هنا غيرُ المقتضي كما كانَ ثمَّ » ، لأنَّ العاملَ وما تتقوَّمُ بهِ المعاني المقتضيةُ فوجبَ أنْ يكونَ غيرها وهو ههنا حرفُ الجرِّ أو معناهُ يعني (في) للمضافِ اليهِ اذا كانَ اسماً كقولكَ : غلامُ زيدٍ فإنَّ المعنى على ما تقدَّمَ غلامٌ لزيدٍ ، والظاهرُ أنَّهُ لم يُرِدْ بقولهِ : أو معناهُ إلاَّ ما قدَّمنا ذكرَهُ من أنَّ المرادَ الحرفُ المقدَّرُ ؛ لاَ أنْ نجعلَ العاملَ معنوياً فإنَّهُ ليسَ مذهباً للبصريينَ إلاَّ في المبتدأ أو الفعلِ المضارعِ •

---

(١) هنا حدث تغيير في الترقيم بفرق عشر ورقات أي (٦٣ و ، بدلا من ٥٣ و) وسوف نشير الى الانتهاء في مكان آخر •

(فصل) قوله : وإضافةُ الاسمِ الى الاسمِ على ضربينِ : معنويّة ولفظيّة فالمعنويّةُ ما أفادَ تعريفاً أو تخصيصاً .

قالَ الشيخُ : يَرِدُ عليهِ مررتُ برجلٍ ضاربِ امرأةٍ ، فانَّ هذا أفادَ تخصيصاً ومعَ ذلكَ ، فليسَ بمعنويٍّ ، وجوابُه أنَّ هـذا لم يُفِدْ[1] تخصيصاً بالاضافةِ وإنَّما التخصيصُ حاصلٌ قبلَ الاضافةِ أصلُه ضاربٌ امرأةً فبقي على ما كانَ عليهِ ولو قيلَ ما أفادَ تعريفاً على تقديرِ أنْ يكونَ المضافُ اليهِ معرفةً لسلمَ مِنْ هـذا الاعتراضِ . وقولُه : « في الأمرِ العامِ » ، الأولى أنْ يحملَ على الاحترازِ من مثلِ قولكَ : ضاربُ[2] اليومِ ومكرُ الليلِ ، فانَّ هذا بمعنى (في) ولايقوى أنْ يُحمَلَ على مثلِ قولكَ ق عِنْدَ زيدٍ ، { مِنْ لَدُنْ حكيمٍ }[3] وشبهُهُ ، لأنَّ هـذهِ في الحقيقةِ بمعنى اللامِ ، وإنَّما امتنعَ تقديرُها ؛ لأنَّ بعضَ الالفاظِ لم تُستعمَلْ إلاَّ مضافةً فلمَّا أنسَ فيها عدمَ القطعِ جاءَ القطعُ فيها[4] متنافراً فتوهمَ أنَّها لا تُقدَّرُ ، وهي في المعنى مقدرةٌ باللامِ كما نقدرها في تحتَ وفوقَ وشبهها إن كانتْ[5] أيضاً لا تُستعملُ مقطوعةً ، لأنَّكَ تعلم أنَّ تحتَ زيدٍ بمعنى موضعٍ ، ونسبةُ موضعٍ الى زيدٍ نسبةً بمعنى اللامِ ، فتعلمُ أنَّ نسبةَ تحتَ الى زيدٍ بمعنى اللامِ أيضاً ، ويُعرَفُ ما كانَ بمعنى من أنْ يكونَ الاولُ نوعاً من الثاني ، ومعنى النوعِ أنْ يصلحَ إطلاقُ اسمِ الجنسِ عليهِ .

---

(١) في و : (يقدر) ، وهو تحريف .
(٢) في و : (ضرب) ، تحريف .
(٣) سورة هود الاية : ١ .
(٤) في و : (فيها) ساقطة .
(٥) في ر : (مضافة) ولا يستقيم معها المعنى .

قوله : « واللفظية أن تضاف الصفة الى مفعولها ، أو الى فاعلها ، ولو قيل هي التي تفيد[1] تعريفاً بتقدير تعريف الثاني ، لكان جيداً ليطابق تفسير المنوية على العكس ولو قيل فيها أيضاً عدول عن أصل في العمل الى لفظ الاضافة لافادة التخفيف لكان جيداً أيضاً ، ولا يكون ذلك إلاّ في اسم الفاعل بالنسبة الى مفعوله ، أو الصفة بالنسبة الى فاعلها مثل قولك : ضارب زيد وحسن الوجه ، وقوله في التمثيل : ومعمورة داره ، هذا ذكره بناء على ما قدّمه من أنّ مفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل ، ثمّ استدل على أنّه نكرة بوصف النكرة به وسيأتي ذلك .

(فصل) قوله : وقضية الاضافة المنوية أن يجرّد لها المضاف من التعريف الى آخره .

قال الشيخ : الاضافة المنوية فائدتها نسبة خصوصية بين الاول والثاني راجعة الى عهد بينك وبين مخاطبك فيه ، وهذا المعنى يفيده الالف واللام ، فالجمع بينهما لا حاجة اليه ولا يجوز تعريفه واضافته الى نكرة من طريق أولى ، وما يقبله الكوفيون هو منقول عن بعض العرب وليسوا بفصحاء[2] ، ووجهه أنّهم رأوا أنّ الخمسة والاثواب لذات واحدة في المعنى ، وإنّما جيء بالاول لغرض العدد[3] فلمّا فهموا اتحاد الذات عرّفوا الاول ؛ لأنّه محل التعريف ولم يخل الثاني ؛ لأنّه هو المقصود بالذات في الحقيقة فهذا وجهه وإن كان ضعيفاً ، وأمّا اللفظية فلم تقصد تلك النسبة المذكورة ولكنّ الأمر فيها على ما كان عليه في الانفصال ، فكما جاز تعريفه منفصلاً جاز[4] متصلاً لزوال المانع ، فتقول : هذان

(1) في ب : (الا) .
(2) الانصاف ٢/٤٣٧ .
(3) في ش : (المفرد) ، وما أثبتناه أحسن .
(4) في ل ، س : (تعريفه) ، وهو وهم .

الضاربا زيدٍ فتجمعُ بينَ الالفِ واللامِ والاضافةِ ، وأمّا الضاربُ زيدٌ فمن نظرَ الى أنَّ الالفَ واللامَ سابقةٌ (والتنوين زالَ لاجلها حكَمَ بمنعِ الاضافةِ لفواتِ الشرطِ الذي هو التخفيفُ ، ومن نظرَ الى أنَّ الاضافةَ سابقةٌ وقد حصلَ التخفيفُ بهـا بحذفِ التنوينِ جوَّزَ تعريفه ، والوجهُ [هو][1] الاولُ ، لأنَّ [٦٣ ظ] الالفَ واللامَ في أولِ الاسم[2] سابقةٌ على ما يشعرُ بالاضافةِ فوجبَ أنْ يكونَ حذفُ التنوينِ لهما ، لأنّهُ موجبٌ لهُ موجبانِ ، سبقَ أحدهما فثبتَ الحكمُ للسابقِ ، كما لو لمسَ ثمَّ بالَ فانتقاضُ الوضوءِ للمسِ السابقِ ولم يؤثرِ الثاني شيئاً إذْ لا يحصلُ الحاصلُ)[3] ، وأوْردَ الضاربَ الرجلِ وسيأتي ذكرهُ في بابِ الحسنِ الوجهِ .

(فصل) قولهُ : وإذا كانَ المضافُ اليهِ ضميراً متصلاً جاءَ ما فيه تنوينٌ أوْ نونٌ ، وما عدِمَ واحداً منهما شرعاً في صحةِ الاضافةِ .

قالَ الشيخُ : هذا يردُ اعتراضاً على مسألةِ الضاربِ زيدٍ إذ علّةُ منعها[4] موجودٌ هنا ، وفيها خلافٌ منهم من يقولُ : الكافُ في موضعِ نصبٍ فلا يُردُ على هـؤلاءِ هـذا الاعتراضُ ، ومذهبُ صاحبِ الكتابِ أنّهُ في موضعِ خفضٍ ، فاحتـاجَ الى أنْ يستدلَّ عليهِ بقياسه على الضاربكَ من جهةِ أنَّ الضاربكَ بالاجماعِ مضافٌ الى مضمرٍ ولم يُفدْ خفةً لأنّكَ لا تقولُ : الضاربانكَ ، فاذا وجبَ أنْ يكونَ الضاربكَ مضافاً ولا خفةَ فوجبَ أنْ يكـونَ الضاربكَ مضافاً وإنْ لم يكنْ فيهِ خفـةٌ ، وإنّما وجبتِ الاضافةُ في الجميـعِ لأنّهم لو اعتبروا تحقيقَ التخفيفِ لأدّى الى تناقضٍ إذْ لـو جوّزوا

---

(١) (هو) : زيادة عن س .
(٢) في و : (الاسم) ساقطة .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ت .
(٤) (منعها) ساقطة من و ، ل ، ت ، ش .

ضاربتك ليصحّ التخفيفُ في ضاربك وضاربانك ليصحّ التخفيفُ في الضاربك ، لأدّى الى الجمع بين ما يُشعرُ بالتمام ، وهو التنوين والنون ، وبين ما يُشعر بالاتصال ، وهو الضمير المتصل ، فلأجل ذلك كانَ لاسمِ الفاعلِ مع إضمير المتصل شأنٌ ليس له مع المظهرِ ، فلا يلزمُ من جوازِ إضافةِ اسمِ الفاعلِ (الى المضمر من غيرِ تخفيفٍ لأجلِ هذهِ العلّةِ جوازُ إضافةِ اسمِ الفاعلِ)[1] الى الظاهرِ مع انتفائها ، فحصل فرقٌ بين مسألةِ الضاربِ زيد والضاربك وحصل الدليلُ على أنّ الكافَ في موضعِ خفضٍ بالقياسِ الذي تقدّمَ . وقولُ صاحبِ الكتابِ : جاءَ ما فيه تنوينٌ يعني[2] (ضاربٌ) أو نونٌ يعني (الضاربانِ والضاربون) وهي الأصولُ التي قاسَ عليها .

وقولُهُ : « وما عَدِمَ واحداً منهما » يعني بقولهِ واحداً « منهما » التنوينَ خاصةً لأنّ التنوينَ لا يُعدمُ لأجلِ شيءٍ غيرِ الاضافةِ ، وكلامهُ فيه قبلَ تغييرِ الاضافة فلا وجهٌ لقوله وما عدمِ واحداً منهما الاّ التنوينَ ؛ لأنّهُ هو الذي يُعدمُ لأجلِ الالفِ واللامِ ؛ وقولهُ « شرعاً » معناهُ سواءٌ ، وأوردَ[3] :

١٤٠ـ هُمُ الآمرونَ الخيرَ والفاعلونَهُ

(١) ما بين القوسين : ساقط من ش ، ر .

(٢) (يعني) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت ، س .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، وقد ذكر سيبويه بأنه مصنوع ، وتمامه :
(اذا ما خشوا من محدث الامر معظما) ، والشاهد فيه الجمع بين النون والضمير في الامر . الكتاب ١/٩٦ ، ابن يعيش ٢/١٢٥ ، المفصل ص٤٤ ، همع الهوامع ٢/١٥٧ .

إعتراضاً على الأصلِ الذي ذكره، وأجابَ بأنَّه شاذٌ لا اعتدادَ بهِ .

(فصل) : وكُلُّ اسمٍ معرفةٍ يتعرَّفُ بهِ ما أُضيفَ اليهِ إضافةً معنويةً إلاَّ أسماءً توغّلتْ في إبْهامها فهي نكراتٌ وإنْ أُضيفَتْ الى المعارفِ .

قالَ الشيخُ : قد تقدَّمَ أنَّ تعريفَ الاضافةِ المعنويةِ بسببِ ما تحصلُ من خصوصيةِ النسبةِ باعتبارِ المعنى الذي عيَّنَ لهُ لفظُ المضاف ، فاذا كانتْ تلكَ النسبةُ لا تتخصصُ انتفى التعريفُ فيها بها ، فلذلكَ لم يحصلْ تعريفٌ في غيرهِ ، ومثلٌ لتعددِ النسبةِ وتعذُّرِ تخصُّصها ، فانْ فُرِضَتْ على الندورِ خصوصيةٌ لشهرةِ المضاف[1] أو مضادهِ ، جاءَ التعريفُ المذكورُ ولذلكَ ، قالَ : إلاَّ إذا شُهِرَ المضافُ بالمغايرةِ والمماثلةِ ، واستدلَّ على أنَّها نكراتٌ بدخولِ خصائصِ النكراتِ عليها من وصفِ النكراتِ بها ودخولِ رُبَّ عليها .

(فصل) والاسماءُ المضافةُ إضافةً معنويةً على ضربينِ لازمةٌ للاضافةِ وغيرُ لازمةٍ لها .

قالَ الشيخُ : اللازمةُ كلُّ اسمٍ لا يُعقَلُ مدلولُه إلاَّ بالنسبة الى غيره[2] ، فذُكِرَ معهُ ذلكَ الغيرُ على سبيلِ الاضافةِ ليُعرفَ مدلولُه على سبيلِ الوضوحِ ، وقد يتوهمُ أنَّ هذا المعنى يلزمُ بسببه الاضافةُ مطلقاً في كلِّ اسمٍ بهذهِ المثابةِ ، وليسَ الأمرُ كذلكَ ، فإنْ

---

(١) (المضاف) : ساقطة من ش .

(٢) في ل : (غيرها) ، وهو تحريف .

الأبَ والابنَ وما أشبههما لا يُعقَلُ إلاّ بالنسبةِ الى غيرِه ، ومعَ ذلكَ فانّهُ يُستعمَلُ نكرةً غيرَ مضافٍ نعمْ الاكثرَ في مثلِ هذهِ الاسماءِ أنْ يُستعمَلَ[1] مضافةً ، وقد التُزِمَ فيما ذُكِرَ لزيادةِ بيانٍ فيهِ ، وهذهِ الاسماءُ وإنْ التُزِمَ ذكرُ متعلقاتِها كما يُلتزمُ في الحروفِ في قولكَ : من زيدٍ والى عمروٍ ، وعلى الحصرِ فانّها تفارقها من حيثُ إنَّ وضعَهــا على أنْ تُفهَمَ تلك المعاني منهــا ، وذكرَ تلكَ التعلقاتِ لزيادةِ البيانِ بخلافِ الحرفِ ، فانّهُ لم يوضعْ دالاً على ذلكَ المعنى إلاّ باعتبارِ ذكرِ متعلقهِ معهُ ، وأيضاً فانا علمنا أنَّ للاسماءِ خصائصَ من دخولِ حرفِ الجرِّ ، وقد وجدناها بعينِها داخلةً علــى هذا القبيلِ فدلَّ على أنّها من قبيلِ الاسماءِ ، وإنَّ معانيها مفهومــةٌ منها ، وغيرُ اللازمةِ الأسماءُ التي تُعقَلُ في نفسِها مــن غيرِ توقّفٍ على متعلّقٍ لها ، وغيرُ ذلكَ ممّا استعملتهُ العــربُ مفــرداً باعتبارِ معناها خاصةً كما ذكرناهُ في الأبِ والابنِ .

(فصل) : وأيٌّ إضافتــهُ الى اثنينِ فصــاعداً اذا أُضيفَ الى المعرفةِ .

قالَ الشيخُ : الحكمُ الذي ذكرهُ في أيّ صحيحٌ إلاّ أنّهُ لـم يتبيّنِ المعنى في إضافتِها الى المعرفةِ المعنى في إضافتها[2] الى النكـرةِ [٦٤ و] فأمّا معناها إذا أُضيفَتْ الى المعرفةِ فسؤالٌ عن واحدٍ من المذكورِ بعدَها جنساً أو جمعاً معروفاً أو مثنىً معروفاً باضمارٍ أو لامِ جنسٍ أوِ عهدٍ أو اضافةٍ أو اشارةٍ ، فاذا قيلَ : جاءني أحدُ الرجلينِ قلتُ : أيُّ الرجلينِ ؟ وكذلكَ ما أشبههُ ، واذا أُضيفَتْ الى النكرةِ فمعناها السؤالُ عن عددٍ أُضيفَ اليــهِ واحــداً كانَ أو اثنينِ أو

---

(١) في و : (غيره) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٢) (الى المعرفة والمعنى في اضافتها) : ساقطة من ر .

جماعةً كقولك : اذا قالَ : جاءني أيُّ رجـــلٍ ، واذا قالَ : جاءني رجلان أيُّ رجلين ، واذا قالَ : جاءني رجالٌ أيُّ رجالٍ ، والمعنى في هذه تقديرُ الجنسِ رجلينِ رجلينِ أو جماعةٍ جماعةٍ ، ثم سـألهُ عن الواحدِ الملتبسِ عندهُ منها فهي في التحقيقِ في هـــذا مضافةٌ الى المسؤولِ عنهُ على طبعه ووفقه ، وفي الاول مضافةٌ الى شيءِ المسؤولِ عنهُ واحدٌ منهُ ، وإنَّما أضافوها الى عينِ المسؤولِ عنـهُ وإنْ كانت سؤالاً عن واحدٍ من أعدادٍ ، لأنَّهم لمَّا اضطروا الى السؤالِ عن مثلِ ذلكَ فهمْ إمَّا أنْ يضيفوها إلى جنسِ ذلكَ أوْ إليـه أوْ اليهما ، ولا تستقيمُ الاضافةُ اليهمـــا إذ لا يُضافُ إلى الاسـمينِ ولا إلى الجنسِ ، لئلا يوهمُ الوجــهُ الاولَ فأضـافوهُ إلى نكرةٍ مطابقٌ للمسؤولِ عنهُ ليحصلَ الغرضُ وكانَ في تنكيرِه مناسبةٌ للجنسيةِ في عدم الاختصاصِ وثبوتِ الصلاحيةِ وإذا كان في معنى الجنسِ مرادٌ[1] يجوزُ التصريحُ به كمـــا لو قلتَ : أيُّ من الرجـالات ؟ لأنَّكَ قدَّرت الجنسَ رجالاً رجالاً ، وأوردَ أيِّي وأيك إعتراضاً ، لأنَّه أضيفَ إلى المعرفةِ مفرداً . وأجابَ بأنَّهُ لم يُضفْ في التحقيقِ إلا إلى المتعددِ ، وإنَّما كُررتْ (أيُّ) لأمرٍ لفظيٍ وهو التزامهمْ أنْ لا يعطفوا على المضمرِ المخفوضِ إلا باعادةِ العاملِ كما قالوا : المـــالُ بيني وبينكَ فلـــم تذكر بينَ لامرٍ معنويٍ اقتضـــاها وإنَّما ذُكِرتْ[2] لِما ذكرناهُ من اللفظِ .

قـــال : ولا يُقالُ أيّاً ضربتَ وبأيٍّ مررتَ إلا حيثُ جرى ذكرُ ما هو بعضٌ منهُ .

---

(١) في و : (في المعنى الجنس مفردا) ، وهو تحريف .

(٢) في س : (كررت) ، وهو تحريف .

قالَ الشيخُ : يعني أنَّكَ لا تستعملُ أيّاً إلاَّ مضافةً فإذا حذفتَ المضافَ فلا بدَّ من قرينةٍ تدلُّ عليهِ . ومثّلهُ بقولهِ تعالى : { أَيّاماً تَدْعُوا }[1] ، إذْ قد تقدَّمَ أَدعوا اللهَ أو أدعوا الرحمنَ ، ثمَّ قالَ ما معناهُ إذا كانوا قد وفّروا عليها صورةَ الاضافةِ مع خروجها عن هذا المعنى الذي اقتضتْ به[2] الاضافة فهي أَحقُّ بالاضافةِ وهو قولهُ « ولاستجابةِ الاضافةِ إلى آخرهِ » .

(فصل) قولهُ : « وحقّْ ما يُضَافُ إليهِ (كِلا) أنْ يكونَ معرفةً ومثنىً أوْ ما هو في معنى المثنىَ » . وكِلاهما تجبُ إضافتهُ ؛ لأنَّ الغرضَ بوضعهِ المضافُ اليهِ لأنَّهُ كالتأكيدِ لهُ والتفصيلِ لاجزائهِ ككلٍ في الجمعِ ، وإنّما وجبَ أنْ يكونَ مثنىً ، لأن وضعَهُ كذلكَ كما كانَ وضعُ كلٍّ في الجمعِ ، وإنّما وجبَ أنْ يكونَ معرفةً ، لأنَّ وضعهُ للتأكيدِ فناسبَ أنْ يكونَ المضافُ اليهِ معرفةً كما في كلٍّ ، وإنّما أُضيفتْ كلٌّ في الصورةِ إلى نكرةٍ كقولكَ كلُّ رجلٍ لافادتهِ الجنسَ ، وكانَ في معنى المعرفةِ ولم يَضفْ كِلا كذلكَ لأنَّهُ للتثنيةِ فينافي ذلكَ معنى الجنسِ فلذلكَ امتنعَ إضافتهُ إلى نكرةٍ بخلافِ كلٍ وإنّما التفريقُ في المضافِ اليهِ ضعيفٌ ، لأنَّهُ موضوعٌ لتأكيدِ المثنىَ ، فنفسُ المثنىَ في المضافِ اليهِ فيهِ مقصودٌ كما أنَّ نفسَ الجمعِ في المضافِ اليهِ لكلٍ مقصودٌ فكما لزمَ التثنيةَ ههنا . والجوابُ في كلِ رجلٍ ههنا[3] كالجوابِ فيهِ فيما تقدَّمَ ، وفارقُ ذلكَ قولهم : إستوى الماءُ والخشبةَ ، وتضاربَ زيدٌ وعمروٌ ،

---

(1) سورة الاسراء الاية : ١١٠ .

(2) (به) : ساقطة من ر .

(3) (ههنا) : ساقطة من ش .

لأنَّه ليسَ الغرضْ ههنا إلاَّ أنْ يُنْسَبَ إلى متعددٍ فلا فرقَ بينَ يكونَ معطوفاً أحدها علَى الآخرِ وبينَ كونه مذكوراً بلفظٍ واحدٍ بخلافِ كلا وكلّ لِمَا ذكرناه من قصدِ المثنى والمجموعِ فيهما .

قالَ : وحكمهُ إذا أُضيفَ إلى الظاهرِ أنْ يجريَ مجرَى عصاً ورحىً ، وإذا أُضيفَ إلى المضمرِ أنْ يُجرَى مجرَى المثنى .

قال الشيخُ : فأمَّا اذا أُضيفَ إلى الظاهرِ فقياسهُ ما هو مستعملٌ فيه[1] لأنَّهُ اسمٌ مفردٌ (فوجبَ أنْ يكونَ إعرابهُ بالحركةِ وآخرهُ ألفٌ فوجبَ أنْ يكونَ إعرابهُ)[2] تقديراً ، وأمَّا إذا أُضيفَ إلى المضمرِ فقياسهُ أنْ يكونَ كذلكَ علَى ما هو مستعملٌ في اللغةِ الفصيحةِ[3] ، لأنَّهُ اسم مفردٌ[4]) فقياسهُ إذا أُضيفَ إلى المضمرِ أنْ يكونَ حكمُهُ حكمَهُ إذا أُضيفَ إلى الظاهرِ واستعمالهُ استعمالَ المثنى ، علَى ما هو في اللغةِ الفصيحةِ علَى خلافِ القياسِ ، ووجههُ أنَّهُ لمَّا كانَ معناهُ مثنىً وتأكدَ أمرُ التثنيةِ فيهِ يكونُ المضافُ اليه ضميراً متصلاً لأنَّ المضمرَ[5] المجرورَ لايكونُ [٦٤ظ] إلاَّ متصلاً[6] صارَ كأنَّهُ يضمرُ لاتصاله بكلمةٍ واحدةٍ فاشتدَ أمرُ التثنيةِ فيهِ لفظاً ومعنىً فناسبَ ذلكَ أنْ يُجرَى مجرَى المثنى فلذلكَ أُعربَ علَى اللغةِ بإعرابِ المثنى ، فقيلَ جاءني كلاهما ورأيتُ كليهما ومررتُ بكليهما ، وكذلكَ تقولُ : كلانا فعلَ ورأيتَ

---

(1) أنظر الانصاف ٢/٤٣٩ .
(2) ما بين القوسين : ساقط من س .
(3) في ل : (لانها) ، وهو خطأ .
(4) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(5) (المضمر) : ساقطة من و .
(6) في ش : مثلا ، وهو خطأ .

كلينا ومررتَ بكلينا ، لأنَّهُ ضميرٌ تثنيةٍ فحكمــهُ حكمُ غيرهِ من مضمراتِ المثنى وإنْ كانَ لفظـهُ موافقــاً لضمراتِ الجمعِ ، لأنَّ التكلمَ في المثنى والمجموعِ في جميعِ أبوابِ المضمرِ سواء .

فصل : وأَفعلُ التفضيلِ يُضافُ إلى نحوَ ما يُضافُ اليهِ أيُّ في المضمرِ والمظهرِ .

قال الشيخُ : يعني أنَّكَ إذا قصــدتَ التفضيلَ على معروفٍ أضفتها إلى معرفةٍ ووجبَ أنْ يكونَ الأولُ واحداً من المذكورينَ على حسبِ ذلكَ المعنى ، فإنْ قصدتَ تفضيلَ عددٍ مثلهِ من ذلكَ الجنسِ اضفتهُ إلى العددِ الذي قصدتهُ منكَراً كما فعلتَ في أي رجلٍ حين قلتَ : أي رجلين ؟ فتقولُ : الزيدانِ أفضــلُ رجلينِ ، والزيدون [٦٤ و] فأمَّا معناها اذا أُضيفتْ الى المعرفةِ فسؤالٌ عن واحدٍ من رجالٍ وعلتّه كعلتّهِ في أيٍّ ولذلكَ قالَ : « والمعنى في هـذا ، يعني اضافتكَ إلى النكرة إثباتَ الفضلِ على الرجالِ إذا فُضِّلوا رجلاً رجلاً واثنين إثنين وجماعةً جماعةً . ثمَّ قالَ : ولهُ « معنيان» فالأولُ ظاهرٌ وهو الكثيرُ المستعملُ ، والثاني أنْ يؤخذ مطلقاً لهُ الزيادة فيها إطلاقاً» . فقولهُ : « أنْ يؤخذ » يعني أفعلَ بإعتبارِ من دونه ، ففي يؤخــذُ ضميرٌ يعودُ على أفعل ، و (مطلقاً) حالٌ ، والزيادةُ مرفوعٌ بمطلقٍ وفيهــا ضميرُ الخصلةِ . ثمَّ قالَ : « ثمَّ يضــافُ لا للتفضيلِ بل للتخصيصِ » ، ومثل بقولهِ : «الناقصُ والأشجُ أعدلا بني مروان[1]» كأنَّه زعمَ أنَّهُ ليسَ في بني مروان عادلٌ غيرهما ، وإنَّما أضافهُ

(١) الناقص هو يزيد بن عبدالملك ، سمي بالناقص لأنه نقص من أعطيــات الجنــد بعد أن زادها سلفه . والأشج عمر بن عبدالعزيز ، وكانَ يقال له الأشج بسبب شجه حافر دابة في جبهته . وهو ويزيد من أعدل زمانهما .

للتخصيص ؛ لأنَّه لو لم يُقدَّرْ ذلكَ للزمَ أنْ يكونَ من الوجهِ الأول . ثمَّ قال : « فأنتَ علَى الاول يجوزُ لكَ توحيدهُ إلى آخرِ » يعني أنَّه ليسَ بواجبٍ وسيأْتي ذلكَ عندَ ذكرِ الاسماءِ المتصلةِ بالأفعال مبنياً في فصلٍ . ثمَّ قال : « وقد اجتمعَ الوجهانِ في قولهِ عليهِ السلام[(١)] إلى آخره » . فالظاهرُ أنَّهُ أرادَ بالوجهينِ المعنَى الأولَ والمعنَى الثاني وهو غيرُ مستقيمٍ باعتبارِه المعنَى ، وإنْ حُملَ الوجهانِ باعتبارِ قولهِ يجوزُ لأنَّ مضمونَهُ أنَّ فيهِ وجهاً آخرَ ، فهو أيضاً غيرُ مستقيمٍ ، لأنَّهُ غيرُ مقصودٍ ههنا إذ سيأْتي في بابهِ ، ولأنَّهُ آخرهُ بعدَ أنْ ذكرَ المعنَى الثاني ، والظاهرُ أنَّهُ لم يقصدْ إلاَّ المعنيينِ ، وتوهمَ أنَّ الجمعَ للوجهِ الثاني ، وهو غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ الجمعَ لا ينافي أنْ يكونَ في الوجهِ الأولِ ، فلذلكَ وقعَ في بعضِ النسخِ موضعْ يجوزْ ويجبُ ، وبيانُ أنَّهُ لا يمتنعُ أنْ يكونَ من الوجهِ الأول . قولُه : « أحاسنكمْ » للمخاطبينَ وهم المقصودونَ ، وقد اشتركوا في حسنِ الخلقِ ، وعلى تقديرِ أنْ يكونَ من الوجهِ الثاني ، لا يكونُ إلا حاسنٌ للمخاطبينَ ، ولكن من غيرِهم ولا يكونُ الاشتراكُ في الحسنِ لازماً وهو غيرُ جيدٍ فثبتَ أنَّ حملَهُ على المعنَى الثاني غيرُ مستقيمٍ . ثم مسألةُ « يوسفُ أحسنُ أُخوتهِ » ، وقد

---

(١) الحديث أورده الامام أحمد بن حنبل في مسنده : « ان أحبكم الي وأقربكم مني في الآخرة محاسنكم أخلاقاً وان ابغضكم الي وأبعدكم مني في الآخرة مساويكم أخلاقاً الثرثارون المتفيقهون المتشدقون » ١٩٣/٢ ، ١٩٤ وأورده في ٣٦٩/٢ . الا نبئكم بشراركم فقال هم الثرثارون المتشدقون ، ألا أنبئكم بخياركم أحاسنكم أخلاقاً » ، وقد جاء في مفصل الزمخشري مخالفاً بالالفاظ لما سبق حيث يقول : « ألا أخبركم بأحبكم الي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطؤن أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون ، ألا أخبركم بأبغضكم الي وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أساوئكم أخلاقاً الثرثارون المتفيقهون » المفصل ص ٤٧ ، شرح الاشموني على الالفية ٤٩/٣ .

أَوضحها ، وقالَ : ومنهُ قولُ من قالَ : « لنُصيبٍ[1] أنْتَ أَشْعرُ أهلِ جلدتكَ » ؛ لانَّ أهلَ جلدتهِ ليس هوَ هو منهم[2] فان أَضافَ أَشعرَ اليهم فقد أَضافهُ إلى شيءٍ ليسَ هو منهمُ وذلكَ إنَّما يكونُ على الوجهِ الثانِي .

(فصل) قولهُ : ويُضافُ الشيءُ الى غيرهِ بأدنى ملابسةٍ بينهما .

قالَ الشيخُ : يعني أنَّهُ لا يشترطُ في الاضافةِ ملكٌ فيما يملكُ ولا خصوصيةٌ في ذلكَ المعنى بالنسبةِ إلى المضاف إليه ولكنْ يكتفى بأدْنى ملابسةٍ فتحصلْ خصوصيَّةٌ مَا ، م مثَّله « بكوكب الخرقاء[3] » وبقولهِ[4] :

(1) هو نصيب بن رباح أبو محجن موالى عبدالعزيز بن مروان شاعر فحل مقدم في النسب والمديح ، كان عبد أسود لراشد بن عبدالعزي من كنانة ، اشتراه عبدالعزيز وأعتقه ، سئل عنه جرير فقال : (أشعر أهل جلدته) توفى سنة ١٠٨هـ ، النجوم الزاهرة ١/٢٦٢ ، الاعلام ٨/٣٥٥ .

(2) في ر : (مبهم) ، وهو تصحيف .

(3) هذا جزء من بيت وهو :

إذا كَوْكَبُ الخَرْقَاء لاحَ بِسَحْرَةٍ
سُهَيْلٌ أذاعتْ غَزْلَها في القَرَائِبِ

الخرقاء : المرأة التي في عقلها نقيصة . أذاعت : فرقت غزلها . والبيت مجهول القائل ، المقرب ١/٢١٣ ، ابن يعيش ٣/٨ ، المفصل ص ٤٧ ، العيني ٣/٣٥٩ .

(4) البيت لحريث بن عنّاب الطائي . قدني : حسبي ، التوجيه ١٨٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٢ ، ابن يعيش ٣/٨ ، المغني ١/١٠ ، أساس البلاغة ٢/٢٩ ، الخزانة ٤/٥٨٠ ، مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ص ٧٤ .

١٤١ إذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ حَلْفَةً
لَتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

وهذا البيتُ يحتملُ معنيين : أحدهما يريدُ إضافةَ الاناء إلى المخاطبِ والاناءُ ليسَ لهُ ، وإنَّما أضافهُ إليه[1] لملابسته لهُ في شربهِ فالضميرُ في ملابسته للمضاف اليه وفي له للاناءِ ، ويجوز العكسُ ، وفي شربهِ يجوزُ أنْ يكونَ للشاربِ والاناء واللبنَ ، والمعنى الآخرُ أنْ يكونَ موضعُ الاستشهادِ إضافةَ (ذا) إلى الاناء على معنى أنَّه صاحبهُ لمبستهِ اللبنَ والاناءَ . وقولهُ : وهو مساقي اللَّبن ، أي في الحقيقةِ وليسَ اللبنُ وهو ضعيفٌ ، لأنَّه قالَ : لملابسته لهُ في شربهِ ، واللبنُ ملابسٌ للاناءِ في شربهِ وفي غيرِ شربهِ يتوي الأولَ .

فصل : والذي أَبوهُ من إضافةِ الشيءِ إلى نفسهِ إلى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّ إضافةَ الشيءِ يفيدُ تعريفاً وتخصيصاً فإذا أضفتَ الشيءَ الى ما هو هو[2] لم يحصلْ تعريفٌ ولا تخصيصٌ فبطلتِ الاضافةُ . فأمَّا [دخ و] قولهُ « نحوُ جميعِ القومِ الى آخرهِ » . فانَّما جازَ لِما في الاولِ من الابهامِ فجازَ اضافتهُ للتخصيصِ كما في خاتمِ حديدٍ ، ويجوزُ أنْ يُقالَ في هذا إنَّ المرادَ بالاولِ الذاتُ وبالثاني اللفظُ كما في قولكَ : ذاتُ زيدٍ وسيأتي ذكرهُ .

(فصل) : ولا يجوزُ إضافةُ الموصوفِ الى صفتهِ ، ولا الصفةَ الى موصوفِها .

---

(١) (اليه) ساقطة في و ، ل ، ش ، ب .
(٢) (هو) : ساقطة في و .

قالَ الشيخُ : أمَّا[1] امتناعُ اضافةِ الموصوفِ الى صفته ، فلأنَّهُ يؤدي الى اضافةِ الشيءِ الى نفسهِ ، وأمَّا امتناعُ اضافةِ الصفةِ الى موصوفِها ؛ فلأنَّهُ أيضاً يخرجُها عن وضعِها بتقديمِها وخروجِها عن كونِها تابعةً ، وخروجُ متبوعِها عن أنْ يكونَ متبوعاً ، ولأنَّهُ يؤدي الى اضافةِ الشيءِ الى نفسهِ ، ثمَّ أَوْرَدَ اعتراضاً يوهمُ اضافةَ الموصوفِ الى صفته ، واعتراضاً يوهمُ اضافةَ الصفةِ الى موصوفِها ، وأجابَ عنهما[2] . أمَّا الاولُ فقولُهُ : « دارُ الآخرةِ الى آخرهِ » ، وجوابُهُ أنَّهُ مؤولٌ بحذفِ موصوفٍ للمضافِ اليهِ ليسَ هو المضافُ على ما بيَّنهُ ، والكوفيونَ يزعمونَ أنَّهُ اضافةُ الموصوفِ الى صفته [3] ، ويحملونه على ظاهرهِ . وأمَّا الثاني فقولُهُ : « عليهِ سَحْقَ عمامة الى آخرهِ » ، وأجابَ عنهُ بأنَّ هذه صفاتٌ في الاصل حُذِفَ موصوفُها فصارتْ موضوعةً للذاتِ ثمَّ رأوها مبهمةً كابهامِ خاتمِ حديدٍ[4] وشبههِ فأضافوها الى ما بيَّنها فصارتْ في الصورةِ كأنَّها مضافةٌ الى موصوفِها وليس الأمرُ كذلكَ وشبَّهه[5] بـ :

١٢٤- والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطَّيْرِ

لا من جهةِ الاضافةِ لكن من جهةِ أنَّكَ أجريتَ الطيرَ على العائذاتِ

---

(١) (أما) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش .
(٢) في ت ، ل ، ب (عنها) . وهو تحريف .
(٣) الانصاف ٤٣٦/٢ .
(٤) (حديد) : ساقطة من ر .
(٥) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه وتمامه :
(يَمْسَحُها رُكْبانُ مكَّةَ بينَ الغَيْلِ والسَّندِ) وهو من قصيدة مدح بها النعمان بن المنذر ، المؤمن : يريد الله أمن الطير في الحرم ، والعائذات : عاذت بالحرم . ابن يعيش ١١/٣ ، المفصل ٤٨ ، الخزانة ٣١٥/٢ ، الديوان ص ٢٠ مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ص ٣٦ .

عطفَ بيانٍ بعدَ أنْ أردتَ بالعائذاتِ نفسَ الذاتِ بحذفِ موصوفِها ، فلمَّا صارتْ مبهمةً جازَ بيانُها بموصوفِها ، فوجهُ تشبيهه بها[1] بالاول حذفُ الموصوفِ فصارَ مبهماً فقصدتَ الى تبينه الاَّ أنَّكَ بيّنتَهُ في الاول بالاضافةِ وههنا بعطفِ البيانِ والجميعُ تويلٌ"[2] ، لأنَّهُ ههنا أيضاً لو لم تأولْهُ لكانَ تقديماً للصفةِ على الموصوفِ ، وكما يمتنعُ اضافةُ الصفةِ الى الموصوف[3] فهنا[4] يمتنعُ تقديمُ الصفةِ على موصوفِها فهذا وجهُ الجمعِ بينهما .

فصل : وقد أُضيفَ المسمى الى اسمهِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : يعني أنَّكَ تأخذُ اللفظَ المرادَ بهِ بالذاتِ فتضيفهُ الى اللفظِ الذي لم يُرَدْ بهِ اِلاَّ اللفظَ ، كقولكَ : ذاتُ زيدٍ وسُمِّيَ الاولُ مسمىً لمَّا قُصِدَ بهِ الذاتُ وهو كذلكَ بلا خلافٍ ، وسمى الثاني اسماً لمَّا قُصدَ به اللفظُ ، وفي ذلكَ خلافٌ ، منهم من يقولُ : الاسمُ هو التسميةُ وهو مذهبُ المعتزلةِ [1] والنحويين

---

(١) في ش ، ر : (أنك أأردت) .

(٢) في س ، ش : (مأول) ، وما اثبتناه أفضل .

(٣) في ل : (موصوفها).

(٤) (فهنا) : ساقطة من ل .

(٥) المعتزلة : طائفة اسلامية مؤسسها واصل بن عطاء الملقب بالغزال ، أسسها حينما اختلف مع أستاذه الحسن البصري حول مسألة فقهية ، هي ان صاحب الكبيرة مؤمن أو كافر فأجاب عنها واصل بأنه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر ، فاعتزل واصل الى اصطوانة من اصطوانات المسجد فقال الحسن اعتزل عنا واصل فسمي أصحابه المعتزلة ، وعرف منهم أبو علي محمد الجبائي شيخ المعتزلة . اتحاف السادة المتقين بشرح أسرار علوم الدين للزبيدي ٢/٣ ، القاموس الاسلامي ١/١٣٠ .

وكثير من الفقهاء ، ومنهم من يقول : [الاسم][1] هو المسمى ، وهو مذهب الاشعري[2] ، ولا خلاف[3] أنه يطلق الاسم على المسمى وعلى التسمية ، وإنما الخلاف ، هل هو في التسمية مجاز وفي المسمى حقيقة أو بالعكس ؟ فالاول مذهب الاشعري ، والثاني مذهب المعتزلة ، وهو اختلاف لفظي لا يتعلق باعتقاد ولا بحقيقة ، وفي القرآن ظواهر في المذهبين ، قال الله تعالى : { مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً }[4] ، فظاهر هذا على مذهب الاشعري ، وكذلك : { سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ }[5] ونظائره ، وقال الله تعالى : { أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ }[6] ، وقال : { اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ }[7] ، وظاهر هذا على مذهب المعتزلة[8] ،

---

(1) الاسم) : زيادة عن ر .

(2) الاشاعرة : طائفة اسلامية مؤسسها أبو الحسن الاشعري ، علي بن اسماعيل حفيد ابي موسى الاشعري ، أخذ علم الكلام عن أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة ثم فارقه ورجع عن الاعتزال وأعلن ذلك في صلاة الجمعة ، ثم شرع بالرد عليهم حول قضية خلق القرآن ورؤية الله في يوم القيامة . اتحاف السادة المتقدمين بشرح أسرار علوم الدين ٢/٣ ، القاموس الاسلام ١/١١٧ .

(3) في ش : (في) .

(4) سورة يوسف الآية : ٤٠ .

(5) سورة الاعلى الآية : ١ .

(6) سورة البقرة الآية : ٣١ .

(7) سورة آل عمران الآية : ٣١ .

(8) قال الزمخشري في الآية : (وعلم آدم الاسماء) أي أسماء المسميات ، فحذف المضاف ... ، ورد ابن المنير بالحاشية يمثل رأي الاشاعرة . الكشاف ١/٥١ .

وفي ذاتِ يومٍ وشبهه تقديرٌ آخرُ ، وهو أنْ يكونَ من بابِ قولكَ : عينُ الشيءِ ونفسهُ ، على ما ذكرنا على التشبيهِ بخاتمِ حديدٍ .

فصل : وقالوا في نحو قولِ لبيدِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : أوردَ هذا الفصلَ اعتراضاً على اضافةِ اللفظِ الى المدلولِ ولا يستقيمُ [لهُ][1] استعمالُ الاسمِ بمعنى المسمى وهو خلافُ مذهبهِ فاختارَ أنْ يكونَ اسماً زائداً ، والمعنى على اسقاطه ليستقيمَ مذهبهُ ، ثمَّ قررَ ذلكَ بقولهِ[2] :

١٤٣- دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ المَاءِ مَبْغُومُ

والنداءُ إنَّما هو باللفظِ فلو حُمِلَ الاسمُ على اللفظِ لاختلفَ[3] المعنى الذي يجعلُ الاسمَ للمسمى في قولهِ[4] :

١٤٤- ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا

---

(١) (له) : زيادة عن س .

(٢) وصدره (لا ينعش الطرف الا ما تخونه) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥١٧ قاله في وصف ولد الظبي وتعهد أمه له بالرضاع ، الخصائص ٣/٢٩ ، المنصف ١/١٢٦ ، اصلاح المنطق ص ٢٧٣ ، ابن يعيش ٣/١٤ ، مراتب النحويين ص ١٧، الخزانة ٢/٢٢٠ .

(٣) في ل ، ب ، س (اختل) ، وهو تحريف .

(٤) والبيت بتمامه :

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السلامِ عَلَيْكُمَا
وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدْ اعْتَذَرْ

وهو من قصيدة للبيد بن ربيعة يخاطب بها ابنتيه وهو يعاني سكرات الموت ، الديوان ص ٧٥ مجاز القرآن ١/١٦ ، ابن يعيش ٣/١٤ ، المقرب ١/٢١٣ ، همع الهوامع ٢/٥٨ ، الخزانة ٢/٢١٧ ، العيني ٣/٣٧٥ مشاهد الانصاف ص ٧٥ .

يكونُ من باب ذاتِ يومٍ ، ويتأوّلُ قولهُ : « باسمِ الماءِ » على أنّ المرادَ بمسمّى هذا اللفظِ ويجعلهُ دالاً على قولكَ : (ماءٍ) ، وهو حكايةُ بغامِ الظبيةِ ، وقولكَ : شيبْ وهو حكايةُ مشافرِ الابلِ عندَ الشربِ ، ويقوّي ذلكَ استعمالهُ استعمالَ رجلٍ وفرسٍ بادخالِ اللامِ عليهِ وخفضهِ واضافتهِ ، ولولا تقديرهُ اسماً لذلكَ لم يجرِ هذا المجرى ، ثمّ قرّرَ صاحبُ الكتابِ زيادتها بايرادِ أسماءٍ وقعتْ زائدةً كقولهم : « حي زيدٍ ومقامُ الذئبِ الى آخرهِ » .

قالَ : وتُضافُ أسماءُ الزمانِ الى الفعلِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : أتسعُوا في ظروفِ الزمانِ حتّى أضافوها الى الجُملِ بتأويلِ مضمونها فقالوا : أتيتُكَ يومَ يقومُ زيدٌ ، وزمنَ الحجاجُ أميرٌ ، والمعنى قيامُ زيدٍ وإمارةُ الحجاجِ وقولهُ [٦٥ ظ] : ويُضافُ الى الفعلِ . ثمّ قالَ : ويُضافُ الى الجملةِ الابتدائيةِ يجوزُ أنْ يكونَ أرادَ في الموضعينِ الجملةُ على ما ذكرَ ، ويجوزُ أنْ يكونَ أرادَ بالاولِ الاضافةَ الى الفعلِ بتأويلِ المصدرِ ، وبالثاني تعينُ الجملةِ فلذلكَ فرّقَ بينَ العبارتينِ ، وقياسُ الاسماءِ ألاّ تُضافَ إلاّ الى المفرداتِ ، فلمّا خُولِفَ في هذهِ الاسماءِ القياسُ المذكورُ وأُضيفتْ[1] الى الجملِ كانتْ بتأويلِ مضمونِها ، وهو في المعنى مفردٌ ، قولهُ[2] :

(١) في و : (أن لا تضاف) ولا يستقيم معها الكلام .

(٢) البيت لشبيب بن جعيل التغلبي حين أسر يخاطب امهُ نوار بنت عمرو بن كلثوم وقيل لحجل بن نضلة حينما اسر نوار بنت عمرو بن كلثوم . وتمامه : (وبَدَا الذي كانتْ نوارُ أجَنَّتْ) ابن يعيش ١٧/٣ ، المغني ٥٩٢/٢ ، شرح شواهد المغني ٩١٩ ، الاشموني ١٤٥/١ ، العيني على الاشموني ١٢٥/١ ، الصحاح ٥٦١/٦ ، مادة (هنا) ، معجم مقاييس اللغة ١٤/٦ ، الخزانة ١٥٦/٢ ، همع الهوامع ٧٨/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٢/١ .

١٤٥ـ حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتْ

محمولٌ على الزمانِ لامورٍ : أحدهما أنَّ لاَ التي لنفي الجنسِ المكنوعة بالتاءِ لا تدخلُ إلاَّ على الاحيانِ ، والآخرُ أنَّ المعنى انكارُ الحنينِ بعدَ الكبرِ وذلكَ إنَّما يتحققُ بالزمانِ لا بالمكانِ ، والثالثُ أنَّهُ لم تصحْ اضافتهُ الى الفعلِ إذْ لم يُضَفْ(١) من أسماءِ المكانِ الى الافعال إلاَّ الظروفُ غيرُ المتمكنةِ كحيثُ ، وإنَّما لم تُضَفْ ظروفُ المكانِ الى الجملِ ، لأمرينِ : أحدهما أنَّ ظروفَ الزمانِ أكثرُ استعمالاً فاتسعُوا فيها لم لم يتسعوا في المكانِ لقلةِ استعماله ، والآخرُ أنَّ ظروفَ المكانِ في الجهاتِ ، والجهاتُ اذا أُضيفتْ الى الجملِ كانتْ في المعنى مضافةً الى المضمونِ فتصيرُ مضافةً الى المعنى فلا يستقيمُ المعنى إذْ لا يستقيمُ أنْ تقولَ : خلفَ علمِكَ وقدامَ علمِكَ بخلافِ الزمانِ فانَّ نسبتَهُ المقيدةِ في الحقيقةِ إنَّما هي الى المعاني فلذلكَ صحَّتْ اضافةُ الزمانِ الى الجملةِ ، ولم يصحْ اضافةُ المكانِ . قولهُ : « وممَّا يُضافُ الى الفعلِ آية » ، قد ذكرهُ مبيَّناً وقولهُ(٢) :

١٤٦ـ بآيةِ ما يُحِبُّونَ الطَّعاما

اذا جعلتَ (مَا) مصدريةً استغنيتَ عن تقديرِ آيةٍ مضافةً الى

---

(١) في و : (يوصف) وهو تحريف .

(٢) البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق الكلابي وصدره : (ألاَ منْ مُبلغٌ عنِّي تميماً) ، ما عند سيبويه زائدة وآية مضافة الى الفعل ، وعند الشارح مصدرية فتكون آية مضافة الى المصدر وليس الى الفعل ، ابن يعيش ٣/١٨ ، المغنى ٢/٤٢٠، شرح شواهد المغني ص ٨٣٦ ، همع الهوامع ٢/٦٣ ، الخزانة ٣/١٣٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٣١ . الكتاب ١/٤٦٠ ، ٤٦١ .

الجملِ ، وقولهم : { اذْهَبْ بِذي تَسْلَمْ } وفيه تأويلان كلاهما بمعنى صاحب إلاَّ أنَّ أحدهما للأمرِ على ما ذُكِر كأنَّه قالَ : بالأمرِ الذي هو صاحبُ سلامتكَ ، والآخرُ أنْ يكونَ للزمانِ كأنَّهُ قالَ في الزمانِ الذي هو صاحبُ سلامتِكَ ، واختارَ هذا كثيرٌ من الناسِ لِما فيهِ من التشبيهِ[1] بالظروفِ ، لاضافتهِ الى الجملةِ .

فصل : ويجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ اليهِ بالظرفِ في الشعرِ[2] .

قالَ الشيخُ : اذا أُوردَ على مذهبِ سيبويه أنَّهُ فصلَ بين المضافِ والمضافِ اليهِ بغيره[3] ، فجوابهُ أنَّ مثلَ هذا الفصلِ سائغٌ ، لاشتراكِ الفاصلِ معَ ما قبلهُ في النسبةِ الى المضافِ اليهِ ، فهذا هو الوجهُ الذي حَسُنَ منهُ ذلكَ [الفصلُ][4] ، وإنَّما الفصلُ ممتنعٌ اذا لم يكنْ كذلكَ ، ومذهبُ سيبويه أنَّ علالةَ مضافٌ الى (سابحٍ) المذكور آخراً وحذفُ المضافِ اليهِ ، فكأنَّهُ أرادَ أنْ يجعلَ الدالَّ على الحذفِ مقدماً في المعنى ، والدليلُ يجبُ أنْ يعتقلَ قبلَ المدلولِ[5] ، وإنَّما أُخِّرَ عنهُ ، لأنَّهُ لو وقعَ موضعهُ غيرهُ لجاءَ الثاني مضافاً ليسَ بعدهُ مضافهُ ولا ما يقومُ مقامَ مضافهِ ، فأخَّرهُ ليكونَ كالعوضِ من المضافِ اليهِ بداهةَ[6] لا سيما وهو في المعنى عينُ ما نُسِبَ اليهِ علالةَ[6] ، ومذهبهُ في (زيدٌ قائمٌ) أنَّ

---

(1) في ل : (شبهه) ، وهو خطأ .
(2) أنظر الانصاف ٢/٤٢٧ .
(3) الكتاب ١/٩١ .
(4) (الفصل) : زيادة عن س .
(5) في و : المذكور ، وهو خطأ .
(6) هاتان الكلمتان من بيت للاعشى وهو :
إلاّ علالةَ أو بُداهةَ سابحٍ نهدِ الجزارة
وقد سبق في الشاهد رقم (١٠٠) .

خبر الاول هو المحذوف والمذكور آخره هو خبر الثاني وهو عكس ما قاله ههنا ، والفرق بينهما أنه قد وضح ثم أمر أوجب التأخير مع تحقيق الذي أوجب التقديم ، وههنا لو كان خبراً عن الاول لوقع في موضعه من غير ضرورة وهو أنه يجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً واستدل على أن الخبر الثاني لا للاول بقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأيُ مُخْتَلِفُ ٥١

لو كان الخبر عن الاول لقيل راضون . وقوله في البيت[1] :

١٤٧ــ زَجَّ القَلُوصَ أَبي مَزَادَهْ

يرد في المعنى على قراءة ابن عامر ، وإنَّما ورَّك على الشعر قصداً لنفي الشناعة عنه في التصريح برد القراءة ، والنحويون أكثرهم ينكرون ذلك أيضاً[2] ، لأنَّه لم يثبت الفصل عندهم إلاَّ بالظرف ، وهذا ليس بظرف ، وقد ردَّه بعضهم بطريق آخر ، وهو أنَّ الفصل إنَّما يجوز في الشعر للضرورة ، وهذا لا ضرورة فيه إذ

---

(١) البيت لم يعرف قائله وصدره : (فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ) زججته : طعنته بالزج وهي حديدة في أسفل الرمح ، القلوص : الناقة ، أبو مزادة : كنية رجل ، الخصائص ٦٠/٢ ، ابن يعيش ١٩/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٢/٢ ، الانصاف ٤٢٧/٢ ، المقرب ٥٤/١ ، توجيه الرماني ص ٥٤ ، الاشموني ٢٧٦/٢ ، الخزانة ٢٥١/٢ .

(٢) الذين ينكرون البصريون ، أما الكوفيون فيجيزون . الانصاف ٤٢٧/٢ .

كأنَ يمكنه أنْ يقولَ : زَجَّ القلوصِ أبو مزادهْ ، فيضيفُ المصدرَ الى المفعولِ ويرفعُ بعدَهُ الفاعلَ ، وقد قالَ سيبويه في قولهِ[1] :

١٤٨ـ ثلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْداً
فَأَخْزَى اللهُ رَابِعَةً تَعُودُ

كلاماً معناهُ أنَّ الرفعَ في كلّهنَّ على الابتداءِ وحَذْفُ الضميرِ من الجملةِ التي وقعَتْ خبراً جائزٌ على السعةِ[2] ، وليسَ بضرورةٍ إذ لا ضرورةَ تلجئهُ الى الرفعِ ، وحذفِ الضميرِ لا مكانِ أنْ تقولَ : (ثلاثٌ كُلُّهن قتلتُ) ، وهذا وإنْ حملَ المقصودُ بكلامِ سيبويه [٦٦ و] من أنَّ الضرورةَ إنّما تكونُ عِنْدَ تعذُرِ الوجهِ الواسعِ ، فتمثيلهُ بالبيتِ ليسَ بمستقيمٍ ، إذْ لا وجهَ يمكنهُ إلاّ الرفعُ في (كلّهُنَّ) فهو مضطرٌ الى الرفعِ ، وبيانُ ذلكَ أنَّ (كلّهنَّ) اذا أُضيفَ الى المضمرِ لم يُستعملْ إلاّ تأكيداً أو مبتدأةً ، لا جائزَ أنْ يكونَ ههنا تأكيداً تعيَّنَ أنْ تكونَ مبتدأةً ، ولو نصبها لاستعملها مفعولةً ، وذلكَ لا يجوزُ[3] ، وإنّما كانتْ كلُّ اذا أُضيفتْ الى المضمرِ تُستعملُ إمّا تأكيداً وإمّا مبتدأةً ؛ لأنَّ قياسها أنْ تُستعملَ تأكيداً لما تقدَّمها لمّا اشتملتْ على ضميرهِ ، لأنَّ معناها أخذَ الشمولِ والاحاطةَ في أجزاءِ ما أُضيفتْ اليهِ ، ولمّا أُضيفتْ الى مضمرٍ كانتِ الجملةُ متقدماً ذكرها ، أو في حكمِ المتقدمِ إلاّ أنّهم استعملوها

---

(١) لم يعرف قائله وقد ذكره سيبويه في الكتاب ١/٤٤ . وقد ذكره النحاس في شرح أبيات الكتاب ، وقال : يريد قتلتهن بنية الهاء ولولا ذلك لقال ثلاثاً ص ٥٦ ، ٩٩ . أمالي ابن ابن الشجري ١/٣٢٦ .
(٢) الكتاب ١/٤٤ ـ ٤٥ .
(٣) في و : (أنا تكون) ولا يستقيم الكلام معها .

مبتدأةً حيثُ كانَ المبتدأ لا عاملٌ لفظي فيهِ يخرجها في الصورةِ عمّا هي لهُ ، فأجازوا ذلكَ لاتساعهم فيها ، ولم يجيزوا ذلكَ في غيرِ المبتدأ حيثُ كانت العواملُ فيها لفظيةً فيخرجُها عن صورةِ التأكيدِ ، فلذلك قالَ : { إنَّ الأَمرَ كُلَّهُ للهِ }[1] ، و { وإنَّ الأَمْرَ كُلُّهُ للهِ }[2] ، ولا يقالُ الأمرُ إنَّ كلَّهُ للهِ ، لِما فيهِ من اخراجِها عن صورةِ التأكيدِ بادخالِ العاملِ اللفظي عليها .

فصل : واذا أمنُوا الالباسَ حذفُوا المضافَ وأقاموا المضافَ اليهِ مقامَهُ وأعربوهُ باعرابهِ .

قالَ الشيخُ : ذهبَ القاضي الى أنَّهُ لا مجازَ في القرآنِ وأنَّ مثلَ قولهِ : { وَسْئَلِ القَرْيَةَ }[3] محمولٌ على أنَّ القريةَ تُطلَقُ للأهل والجدرانِ جميعاً على وجهِ الاشتراكِ[4] ، وليس بجيّدٍ ؛ لأنَّهُ معلومٌ أنَّ القريةَ موضوعةٌ للجدرانِ المخصوصةِ دون الاهلِ ، فاذا أُطلقتْ على الاهلِ لم تُطلَقْ إلاَّ بقيامِ قرينةٍ تدلنا على المحذوفِ ، ولو كانتْ مشتركةً لم تكنْ كذلكَ .

---

(١) سورة آل عمران الآية : ١٥٤ .

(٢) قرأ البصري وهو أبو عمرو بن العلاء برفع لام (كله) مبتدأ ولله خبره والجملة خبر أن ، والباقون بنصبه تاكيد الاسم أن . غيث النفع في القراءات السبع ص ١٨٤ .

(٣) سورة يوسف الآية : ٨٢ .

(٤) قال القاضي الباقلاني : (فأمّا الايجازُ فانّما يحسن مع ترك الاخلال باللفظ والمعنى فيأتي باللفظ القليل الشامل لامورٍ كثيرةٍ ، وذلك ينقسم الى حذفٍ وقصرٍ . فالحذفُ الاسقاطُ للتخفيف كقوله : وذكر الآية . قال ولحذف ابلغ من الذكرِ لأنّ النفسَ تذهبُ كلّ مذهبٍ من القصدِ) . وهذا خلافُ ما ذكرهُ الشارح . اعجاز القرآن ص ٣٩٧ .

وقولُه : وكما أعطَوا هذا الثابتَ حقَّ المحذوفِ في الاعرابِ فقد أعطوهُ حقَّهُ في غيرِه .

قالَ الشيخُ : فقولهُ فقد أعطوهُ حقَّهُ في غيرِه ، يعني في التذكيرِ والتأنيثِ والافرادِ والجمعِ ، فالتذكيرُ والتأنيثُ مثلُ قولهِ[1] :

١٤٩- بَرَدَى يُصَفَّقُ

لَوْ كانَ[2] (يُصَفَّقُ) بالتاءِ لكانَ عائداً الى بَرَدَى ، فلمَّا قالَ : (يُصَفَّقُ) بالياءِ أرادَ المحذوفَ ، ومثالُ الافرادِ والجمعِ قولُهُ تعالى : { وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ }[3] على ما للثابتِ والمحذوفِ جميعاً (أهلكناها) على الثابتِ و (أَوْ همَ قائلونَ) على المحذوفِ وفي إعادة الضميرِ على الثابت وجهان: أحدهما أنَّكَ أقمته مقامَ المحذوفِ ، فصارت المعاملةُ معهُ ، والآخرُ أنَّهُ يُقدَّرُ في الثاني حذفُ المضاف كما قُدِّرَ في الاول ، فاذا قلتَ : سألتُ القريةَ وضربتَها فمعناه وضربتُ أهلَها ، فحُذِفَ المضافُ كما حُذِفَ في الاولِ إذْ وجهُ الجوازِ قائمٌ .

---

(١) هذه قطعةٌ من بيت لحسان بن ثابت وهو :

(يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهمُ
بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ)

البريص : موضع بدمشق وقيل نهر بها ، الرحيقُ : الصافي من الخمرِ ، السلسل : السهل ، ابن يعيش ٣/٢٥ ، المفصل ص ٥٠ ، الاشموني ٢/٢٧٢ ، همع الهوامع ٢/٥١ ، الدرر اللوامع ٢/٦٤، الديوان ص٢٤٨، أمالي ابن الحاجب ص١٥٦.

(٢) في ش : (قالَ) .

(٣) سورة الاعراف الآية : ٤ .

فصل : وقد حُذِفَ المضافُ وتُرِكَ المضافُ اليهِ على اعرابهِ •

قالَ الشيخُ : أُختُلِفَ[1] في مثـــلِ ذلـــكَ ، فقالَ سيبويه وأصحابهُ : ليسَ عطفاً على عاملين[2] ، وهم[3] لا يجيزونَ العطفَ على عاملينِ مطلقاً وجعلوه[4] على حذفِ لمضافِ وتركِ المضافِ اليهِ على اعرابه ، واذا أُوردَ عليهم جوازُ وسألِ القريةَ بالخفضِ لــم يجيزوهُ وفرّقوا بينَهُ وبينَ هذا بأنْ يكونَ المضافَ مقدمـــاً مضافاً الى شيءٍ ثمّ يُذكَرُ بعدَ ذلكَ شيءٌ آخرُ هو في المعنى مضافٌ اليـــه مثلُ الاول ، فهذا شرطُ جوازِ تركِ المضاف اليه على اعرابهِ وغيرهم يجعلهُ من بابِ العطفِ على[5] عاملينِ ويجوّزُ العطفَ على عاملينِ مطلقاً ، وكثيرٌ من النحويينَ المحققينَ يجعله عطفـــاً على عاملين[6] ، ويجيزُ من العطفِ على عاملينِ ما كانَ مثلهُ وهو ما تقـــدّمَ فيـــه المجرورُ وتأخرَ عنهُ غيرهُ ثمّ يُؤتى بالمعطوفينِ على ذلـــكَ الترتيبِ كقولكَ : في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ ، وعلى هذا قولهُ تعـــالى عندهمْ : { واختلافِ الليلِ والنهارِ لآيـــاتٍ }[7] وآيـــات نصبـاً ورفعـاً ، وعليـــهِ قولـهُ عندهـمْ : { للذيـــنَ أحسَنُوا الحسنى

---

(١) في ل ، ت ، ب : (الناس) •

(٢) الكتاب ١/٣٢ ، ٣٣ ، قال المبرد وأما الخفضُ فيمتنع لأنّكَ تعطف بحرفٍ واحدٍ على عاملين فكأنّك قلت : زيدٌ في الدارِ والحجرة عمروٌ فتعطف على في والمبتدأ ، المقتضب ٤/١٩٥ •

(٣) في و : (مطلقاً وجعلوهُ) وهو غيرُ مستقيمٍ •

(٤) (مطلقاً وجعلوه) ساقطة من و ومما يدل أنّه فيها تقديم وتأخير •

(٥) في ش : خُرِم الى حد الاسماء الموصولة وسوف أشير اليه عند الانتهـاء •

(٦) قال المبرد : كان أبو الحســن الاخفش يجيـزه وقـد قـرأ واختلاف ••• آيات وهذا عندنا غير جائزٍ المقتضب ٤/١٩٥ •

(٧) سورة آل عمران الآيـة : ١٩٠ •

وَزِيَادَةٌ }(١) ، ثمَّ قالَ : { والَّذينَ كسبوا السَّيِّئَاتِ جَزاءُ سَيِّئَةٍ }(٢) ، فالذينَ كسبوا السيئاتِ في موضعِ خفضٍ عندهم وهذا هو الوجهُ المستقيمُ لظواهرِ القرآنِ وأشعارِ العربِ ولا حاجةَ الى التعسُّفِ ، وأمَّا الذينَ أجازوا العطفَ على عاملين مطلقاً فإنَّهم لمَّا رأوا جوازَ مثلِ هذهِ المسائلِ وظهورها ظنُّوا أنَّ البابَ واحدٌ فأجازوا الجمعَ ، وأمَّا سيبويه الذي هو المانعُ فإنَّهُ لمَّا ظهرَ لهُ امتناعُ زيدٍ في الدارِ وعمروٌ في الحجرةِ لفقدانِ ورودهِ وظهورِ علتهِ ظنَّ أنَّ البابَ واحدٌ فعمَّمَ المنعَ في الجميعِ ، وهو أنَّ الثابتَ علَى قوةِ الأصلِ فإذا لم يعملِ الأصلُ عملين فالثابتُ أولى .

وأمَّا استدلالُ سيبويه بقولهِ : ما مثلُ عبدِ اللهِ يقولُ ذلكَ [٦٦ ظ] ولا أخيهِ (٣) وأختها فعنهُ جوابانِ : أحدهما أنَّهُ قليلٌ شاذٌّ ، فلا وجهَ لحملِ غيرهِ عليهِ مما كثرَ وظهرَ . والثاني أنَّ قولَ العربِ مثلكَ لا يقولُ كذا ، وإنَّما يعنونَ في الحقيقةِ المخاطبَ فكأنَّهم أرادوا أنتَ لا ينبغي لكَ أنْ تقولَ : كذا وذكرَ المثلَ مبالغةً ، ولو كانَ المثلُ مقصوداً فعندَ ذلكَ يفسدُ المعنى ؛ لأنَّهُ لا يمتنعُ أنْ يكونَ المرادُ حينئذٍ مثلكَ لا يقولُ كذا ، ولكنَّكَ أنتَ تقولهُ كما تقولُ : غلامُ زيدٍ لا يقولُ كذا ، ولكنَّ زيداً يقولهُ لمَّا كانَ الغلامُ مقصوداً ، وإذا كانَ كذلكَ فالمرادُ هو الاسمُ المضافُ اليهِ مثلُ في الحقيقةِ والعطفُ عليهِ في المعنى ، وإذا كانَ كذلكَ فكأنكَ قلتَ : ما أبوكَ ولا أخوكَ يقولانِ ذلكَ . فالعطفُ في الحقيقةِ إنَّما هو على المضافِ اليهِ مثلُ ، ولكنْ لمَّا كانَ المثلُ غيرَ

---

(١) سورة يونس الآية : ٢٦ .
(٢) سورة يونس الآية : ٢٧ .
(٣) الكتاب ١/٣٣ .

مقصودٍ في المعنى صارتِ المعاملةُ مع المضاف اليه فجاز لذلك يقولانِ والعطفُ عليـه ، وإنْ[1] فصّلت كأنّك[2] ما أخبرت إلّا عن الجوازِ ، واستدلّ سيبويه في مسألة : { مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةً[3] } على أنّه ليس عطفاً على عاملين وإنّما هو اثنين في المعنى ، وما عطفت إلا على مرفوعٍ في المعنى ، فهذا وجهُ بتقدير كلٍّ ، وتقديره ولا كلُّ بيضاء ، فحـذف المضـاف وترك اليه على إعرابه[4] لا على أنّهُ معطـوفٌ علـى (سوداً) بقولهم : ما مِثلُ عبدالله يقولُ ذلكَ ولا أخيهِ ، فإنّ هذه محمولةٌ علـى أنّ المضافَ محذوفٌ والمضافَ اليهِ باقٍ علـى إعرابهِ فلايستقيمُ أنْ يكونَ ولا أخيهِ معطوفاً علـى عبدالله من وجهينِ : أحدهما أنْ المخفوضَ المعطوفَ لا يفصلُ بينهُ وبينَ ما عُطفَ عليـهِ بالاجنبي ، فـلا تقولُ : غلامُ زيدٍ ضاربٌ وعمروٍ ، ولَوْ كانَ ولا أخيـهِ معطوفاً على عبدِالله لكانَ كذلكَ الثانـيأنّ المعطوفَ الداخلَ عليه[5] لا إنّما يكونُ معطوفاً علـى ما دخلَ عليهِ الحكمُ المنفـي ، وههنا قد دخـل لا علـى فلو كانَ معطوفاً علـى عبدالله لكانَ قد دخلَ عليهِ حـرفُ النفي ، وليس معطوفاً علـى ما دخلَ عليهُ حرفُ النفي ، ألا ترى أنّكَ لا تقولُ في غلامِ لزيدٍ وعمروٍ ما جاءني غـلامُ زيدٍ ولا عمروٍ ، لأنّ عمراً ليسَ معطوفاً علـى ما دخلَ عليه حرفُ النفي ، وأيضـاً فإنّ المرادَ ما كلُّ واحدٍ منهما يقولُ ذلكَ ، ولو جعلنا أخيكَ معطوفاً علـى

---

(١) في ز : (كانَ) .

(٢) في ب : (قلت) .

(٣) مثل يُضرَبُ في موضع التهمة وفي اختلاف اخلاق النـاس وطباعهـم ، الفاخـر ص ١٩٥ ، الـكتاب ٣٣/١ ، المقتضب ١٩٥/٤ ، فرائـد اللآل ٢٤٤/٢ ، مجمـع الامثـال للميداني ١٥٦/٢ .

(٤) الكتاب ٣٣/١ .

(٥) في ل ، ت : (معه) ، وما اثبتناه أحسن .

أبيكَ لكانَ المعنىَ ما مثلهما جميعاً يقولُ ذلكَ فيفسدُ المعنىَ ، واستدلَ أيضاً بقوله : ما مثـلُ أبيكَ ولا أخيـكَ يقولانِ ذلكَ ، وهـذهِ لأوجهِ ثلاثة : أحدها دخولُ النفي وهو أحد الوجهينِ المتقدمينَ ، والآخرُ أنّهُ لو كانَ أخوكَ معطوفاً على أبيكَ لم يكنِ الاخبارُ[1] إلاّ عن مثلٍ ، وإذا كانَ الاخبارُ عن[2] مثلٍ وجب الافرادُ في الخبرِ ، فتقولُ : ما مثلُ أبيكَ ولا أخيكَ يقول ذلكَ كما تقولُ : ما غلام زيدٍ وعمروٍ جاءني ، ولو قلتَ جاءاني : لم يجزْ . الثالثُ أنّهُ لو كانَ معطوفاً علَى أخيكَ لفسدَ المعنىَ ؛ لأنَّ المعنىَ يكونُ ما مثلُ هذينِ الشخصينِ جميعاً يقولانِ ذلكَ ، وليسَ الغرضُ نفيَ القولِ عن المماثلِ للشخصينِ جميعاً بلِ المرادُ نفي القولِ عن مثلِ كـلِ واحدٍ منهما وهذا لا يستقيمُ إلاّ أنْ يكونَ معطوفاً علَى مثلِ إلاّ بتقديرِ مثلٍ ، وهو أحدَ الاوجهِ[3] المتقدمةِ .

(فصل) قولهُ : وقدْ حذفَ المضافُ اليهِ في قولهمْ : كانَ ذلكَ إذْ وحينئذٍ إلى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : كلُ هذه الأسماء لا تُستعمَلُ إلاّ مضافةً لابهامها فاذا استُعمِلتْ غيرُ مضافةٍ فلا بدَّ من قرينةٍ تدلُ علَى خصوصيةِ ذلكَ المضافِ اليهِ ، فلذلكَ حكمَ بحذفهِ وإرادته بخلاف قولكَ : رأيتُ ثوباً وحصيراً فانّه لا يحكمُ بحذفِ شيءٍ ، ثمَّ منها ظروفٌ وغيرُ ظروفٍ ، فالظروفُ تبنىَ عندَ الحـذفِ علَى ما سيأتي عليه في

---

(1) (إلاّ) : ساقطة من ر .
(2) (واذا كانَ الأخبارُ عن مثل) : ساقطة من ر .
(3) في و ، ت : (الوجه) وهو تحريف .

المبنيات ، وغيرُ الظروفِ لا تبنى ،ثمَّ قالَ وقد جاءا محذوفينِ معاً[1]، وذلكَ إنّما يكونُ عندَ وجودِ مضافِ اليـــه ثانٍ للمضافِ اليـــه ثالثٌ للمضافِ اليهِ فيُحذَفُ المضافُ أولاً ثمَّ يقامُ الثـاني مقامَه ثمَّ يُحذَفُ المضـافُ إلى الثالثِ ويُقامُ الثـالثُ مقامَهُ كقـولهِ في صفةِ البرقِ[2] :

١٥٠ أَسْأَلَ البِحَـارَ فَانْتَحِي لِلعَقِيقِ

تقديرهُ أسألَ سَقْيا سحابهِ ، فحُذِفَ الاولُ الذي هو سَقْيا فبقَي أسألَ سحابَةَ ثمَّ حذفَ سحابَةَ فوجبَ رفعُ الضميرِ لقيامهِ مقامهَ فوجبَ استارُهُ لأنَّهُ صارَ ضميراً مفرداً غائباً ولا يكونُ ذلكَ إلاَّ مستتراً ففي أسألَ ضميرٌ مرفوعٌ هو ذلكَ الضميرُ الذي كانَ مجروراً [٦٧و] في سحابةِ وكذلكَ قولهُ[3] :

١٥١ وقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ خَزِيمَةَ إصْبَعَا

أي ذا مسافةِ إصْبَعٍ فحـذفَ ذا وبقَى مسـافةَ إصْبَعٍ ثمَّ حذفَ مسافةَ فبقَى إصْبَعُ •

---

(١) (معاً) : ساقطة من و ، ر ، ش ، ت ، ب •

(٢) البيت لابي داود وهو حارثة بن الحجاج الايادي يصف برقا وصدره : (أيَا مَنْ رَأى لَي رَأى بُرَقٍ شَرِيقٍ) المفصل ص ٥١ ، ابن يعيش ٣/٣١ •

(٣) البيت للكلحبة بن عبدالله اليربوعي وصدره : (فَأَدرَكَ إبْقَاءَ العِرَادَةِ ظَلْعُها) العرادة : اسم فرس الشاعر ، وخزيمة : اسم رجل أغار على ابلِ الشاعر ، ظلعها : غمزها في مشيها • المفصل ص٥١ ، ابن يعيش نسباه للاسود بن يعفر ، وليس بصحيح • الاشموني ٢/٢٧٢ ، مشاهد الانصاف ص ٧٧ ، العيني على الاشموني ٢/٢٧٢ ، المغنى ٢/٦٢٤ •

(فصل) وقولُه : ومَا أُضيفَ الى ياءِ المتكلمِ فحكمُه الكسرُ[1] .

قالَ الشيخُ : إنَّما كُسِرَ إمَّا لأنَّهم أرادُوا أنْ يكونَ ما قبلَ الياءِ من جنسِها وإمَّا كراهةَ أنْ تنقلبَ الياءُ ألفاً لتحركِها وانفتاحِ ما قبلَها إنْ قلنا : إنَّ أصلَها الفتحُ وهو الصحيحُ ، وهذا الاسمُ عندَ المحققينَ معربٌ ؛ لأنَّ الاضافةَ الى المبنيِ لا توجبُ بناءً ولا تجوّزُه إلاَّ في الظروفِ ، وفيما أُجريَ مجراها كمثلِ وغيرِ فوجبَ أنْ يكونَ معرباً علَى أصلهِ إلاَّ أنَّ إعرابَهُ تقديري لتعذرِ اللفظي[2] واستثقاله ، والكسرة في قولكَ : مررتُ بغلامي في أصحِ القولينِ إنَّها كسرةٌ لاجلِ البناءِ لا كسرةَ اعرابٍ . والدليلُ علَى أنَّها ثابتةٌ قبلَ التركيبِ لو عددتَ فقلتَ : غلامي ثوبي لكانت ثابتةً ، وإذا وجبَ ثبوتُها قبلَ الاعرابِ فهي هي بعدَ ذلكَ ووجبَ أنْ تحكمَ بأنَّها ليستْ للاعرابِ فإنْ كانَ آخرُ الاسمِ ألفاً فانَّها تبقَى علَى حالِها ألفاً في اللغةِ الفصيحةِ ، لأنَّها لا يمكنُ تحريكُها بكسرٍ ولا غيرِه ، فوجبَ أنْ تبقَى الفاً ، ولو قُدِّرَ جوازاً تحريكُها لوجبَ أنْ تنقلبَ الفاً فوجبَ أنْ تبقَى الفاً ، وهذيلُ يقلبونها ياءً ، ووجهُه أنَّه لمَّا تعذَّرَ كسرُها لتناسبِ الياءِ بالكسرةِ قلبوها يا لتحصلَ المناسبةُ بالقلبِ ولا يفعلونَ ذلكَ في التثنيةِ لوجهينِ : أحدُها أنَّ ألفَ[3] التثنيةِ لم يكنْ مقدَّراً تحريكُها حتَّى يُعوّضَ عن كسرِها القلبُ فلم يقلبوها بخلافِ موسَى وعيسَى وشبهِه فانَّ حكمَه الكسرُ تقديراً ، فلمَّا تعذَّرَ الكسرُ لفظاً عوَّضوه القلبَ ، أما التثنيةَ

---

(1) انظر الكتاب ١/٣١٦ .
(2) في و : (لفظي) ، وهو تحريف .
(3) في و : الالف) ، وهو خطأ .

فليستْ كذلكَ . والثاني أنَّهم كرهوا أنْ يقلبوها ياءً لئلا يغيروا حرفاً جيءَ بهِ لمعنىً بخلافَ ألفِ موسَى وشبههِ ، فإنَّه لم يؤتَ بهِ على انفرادهِ لمعنىً فلا يلزمُ من جوازِ تغيرهِ تغييرُ ما ذكرناهُ ، وقالوا : جميعاً يعني [على[1]] اللغاتِ كلها لدَيَّ ولديهِ ولديكَ كما قالوا : عليَّ وعليهِ وعليكَ ، وانَّما قالوا : عليكَ وعليهِ إرادةَ أنْ يفرقوا بينَ الفعلِ والحرفِ إذْ لو أبقوهُ لألتبسَ ، ثمَّ أجروا ما كان آخرهُ ألفاً من الحروفِ والاسماءِ المبنيةِ المضافةِ هذا المجرى لشبههِ بهِ ، وأمَّا قولهم : علَى وإنْ لمْ يكنْ فيهِ لبسٌ فأجروهُ مجرى عليهِ وعليكَ لشبههِ بهِ . « وياءُ الاضافةِ مفتوحةٌ » يعني بعدَ الالفِ وأوردَ قراءةَ نافعٍ وقصدهُ تضعيفها . « وأمَّا الياءُ فلا تخلو إلى آخره » . لأنَّها إذا كانتْ ياءً وقبلها فتحةٌ أُدغمَتْ في أختها فبقيتْ ساكنةً بينَ مفتوحتينِ ، وكذلكَ إنْ كانتْ واواً وقبلها فتحةٌ قُلبَتْ ياءً وجُعلَتْ حكمُها حكمَ الياءِ فصارتْ أيضاً ساكنةً بينَ مفتوحينِ ، وإنْ كانتْ « ياءً » مكسوراً ما قبلَها في ياءِ المتكلمِ فصارتْ ياءينِ مكسورٍ ومفتوحٍ وكذلكَ أنْ كانتْ واواً وقبلها ضمةٌ فانَّها تُقلَبُ ياءً لاجتماعها معَ الياءِ ثم تُقلَبُ الضمةُ كسرةً لوقوعها قبلَ ياءٍ ساكنةٍ فتصيرُ ياءً أيضاً بينَ مكسورةٍ ومفتوحةٍ .

إضافة الاسماء الستة

(فصل) قالَ : والاسماءُ الستةُ متى أُضيفَتْ إلى ظاهرٍ أوْ مضمرٍ ما خلا الياءِ فحكمُها ما ذُكِرَ إلى آخره .

---

(١) (على) : زيادة عن و .

قال الشيخُ : هذه الأسماءُ إذا أُضِيفَتْ الى ظاهرٍ أو مضمرٍ غيرِ الياءِ فحكمُها ما ذُكِرَ من إعرابها بالحروفِ [1] ، وبيانُ سرِّ إعرابِها بالحروفِ [2] ، قد تقدَّم ، وهو على خلافِ القياسِ لمَّا حصلَ فيها من تشبيهها بالمثنى والمجموعِ لتعددها في المعنى لمضافِها، ولزومِ حروفِ العلةِ أواخرَها ، وأمَّا ذو فلا تُضافُ إلاَّ إلى أسماءِ [3] الاجناسِ ، لأنَّ وضعَها على أن يتوصلَ بها إلى الوصفِ بالاجناسِ ولا يدخلُ إلاَّ عليها ولذلكَ تُفردُ ، وأمَّا غيرها فيُضافُ الى المضمرِ والظاهرِ ويُفرَدُ ، فأمَّا حكمُها اذا أُضِيفَتْ الى غيرِ الياءِ فقد تقدَّمَ ، وأمَّا حكمُها اذا أُفْرِدَتْ فهوَ أنْ تُعربَ بالحركاتِ وتُحذَفَ حروفُ العلةِ ، فيُقالُ أخٌ وأبٌ وحمٌ وهنٌ ، ولمَّا تعذَّرَ ذلكَ في الفمِ أُبدِلَتْ من واوهِ ميمٌ ليلحقَ بأخواته ، وعلته أنَّهُ لو حُذِفَتْ واوهُ كأخواتِه لبقي على [٦٧ ظ] حرفٍ واحدٍ فيختلُّ ، ولو بقيتْ واواً لم يقبلِ الحركاتِ فأُبدِلَتْ منها الميمُ ليصحَّ فيقبلَ الحركاتِ وفي (حمٍ) لغاتٌ إحداها ما ذكرناهُ والاخرى إجراؤُها مجرى يدٍ ومجرى عصاً ومجرى كمٍ ومجرى دَلْوٍ . وفي هَنٍ لغتانِ : احداها ما ذكرناهُ والاخرى مثلُ يدٍ فاذا أُضِيفَتْ الى ياءِ المتكلمِ على اللغةِ الاولى حُذِفَتْ أواخرُها على ما فعلتهُ في الافرادِ فتقولُ : هذا أخي الى فمي ، إلاَّ أنَّ في الفمِ لغتينِ : احداهما فمي وهي أضعفُها ، والأخرى فيَّ وهي أقواها ، وأمَّا من قالَ : فمي فوجهه أنَّهُ قد ثبتَ إجراءُ هذهِ الكلماتِ معَ ياءِ المتكلمِ مجراها في الافرادِ ، وهذهِ في الافرادِ فمٌ فيجبُ أنْ يُقالَ فمي كما قيلَ في قولكَ : أخٌ وأخي ، ووجهُ من

---

(1) (بيان) : ساقطة من ل ، ت .
(2) (وبيان سر اعرابها بالحرف) : ساقطة من س .
(3) في و :(الاسماءُ) وهو تحريف .

قالَ : فيَّ في الاحوالِ الثلاثِ أنَّ العلةَ التي قلبناها ميماً [لاجلِها](١) مفقودةٌ ههنا وهو إداءُ الكلمةِ الى الاختلالِ وذلكَ لا يلزمُ عندَ الاضافةِ لامكانِ الادغامِ فكانَ القياسُ أنْ تتحركَ هذهِ الواوُ بالكسرِ ، لأنَّها بمثابةِ الخاءِ في (أخٍ) ولكنَّهُ كانَ تحريكها يؤدي الى قلبها الفاً وهي أجنبيةٌ عن الكسرةِ فلبوها حرفاً من جنسِ الكسرةِ وهي الياءُ ثمَّ كسروا ما قبلها لتصحَّ صورةُ الكسرةِ التي تعذَّرتْ على الواوِ ، ولتسلمَ الياءُ أو تقولُ : كانَ القياسُ أنْ يتحرَّكَ ما قبلَ الياءِ بالكسرِ فلمَّا تعذَّرَ حُرِّكَ ما قبلَ الواوِ ، وهي الفاءُ فانقلبت الواوُ ياءً ثمَّ أُدْغِمَتْ في الياءِ في الاحوالِ الثلاثِ . وأمَّا علةُ التزامِهم أخي وأبي في الاحوالِ الثلاثِ على الصحيحِ خلافاً للمبرد فانَّهم كرهوا أنْ يبقوا أحرفَ الاعرابِ فيؤدي الى الاعلالِ ، واعرابُهُ بالحروفِ فرعٌ غيرُ أصلٍ فلم يلزمِ المحافظةُ عليهِ كالاصولِ فردَّ الى صورته اذا أُعرِبَ بالحركاتِ فقيلَ أخي وقالَ المبردُ(٢) : يجوزُ أنْ تقولَ : أخي وأبي في الاحوالِ الثلاثِ ، ولو صحَّ لهُ النقلُ لكانَ لهُ وجهٌ ، ولكن ما استدلَّ به ضعيفٌ لاحتمالِ أنْ يكونَ جمعاً ، (وما يُستدلُّ به ويُجعَلُ أصلاً فانَّما يدلُّ اذا كانَ غيرَ محتملٍ لغيرِ ذلكَ ، فأمَّا اذا احتملَ أنْ يكونَ جارياً)(٣) على القواعدِ المستقرةِ واحتملَ المخالفةَ فاجراؤهُ على القواعدِ أوْلى ، وهو معنى قولهِ : وصحةُ محملهِ على الجمعِ ، في قولهِ(٤) :

---

(١) (لاجلها) : زيادة عن ل .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص٥٥ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٤) البيت لزياد بن واصل ـ شاعر جاهلي ـ وتمامهُ :
فلمَّا تبيَّنَّ أصواتنا ... بكَيْنَ
يصفُ نساءً سبينَ فارسلَ قومهن من يفديهن فبكينَ اليهم .
الكتاب ٢/١٠١ ، المقتضب ٢/١٧٤ ، الخصائص ١/٣٤٦ ، ابن يعيش ٣/٣٧ ، الخزانة ٢/٢٧٥ .

يدفعُ ذلكَ يعني اذا كانَ أنْ يُجمَعَ على أبينَ فمن المحتمل أنْ يكونَ قولهُ : وأبي أرادَ بهِ وأبيني ، ثمَّ حذفَ النونَ للاضافة فاجتمعت الياء التي للاعراب وياء المتكلم فأُدغمت فيها ، واذا احتمل ذلكَ وصحَّ كانَ جارياً على القاعدةِ المستقرةِ في مثلِها فلا وجهَ لحمله على ما يخالفُ ذلكَ مما لم يثبتْ .

التوابعُ (التأكيد)

قالَ صاحبُ الكتابِ : التوابعُ هي الأسماءُ التي لا يمسُّها الاعرابُ إلاَّ على سبيلِ التبعِ لغيرِها الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : قد تقدَّمَ أنَّ المذاهبَ ثلاثةٌ : أحدها الانسحابُ ، والآخرُ التقديرُ ، والآخرُ الفرقُ بينَ البدلِ والمعطوفِ وغيرِها ، وقد أخذَ من هذا الخلاف صحةُ الوقفِ على المتبوعِ على قولِ من قالَ بتقديرِ عاملٍ مثلُ الاولِ ؛ فاذا قلتَ : جاءني زيدٌ العاقلُ ، وكانَ تقديرهُ جاءني العاقلُ (كانَ جملةً مستقلةً فيستقيمُ الوقفُ دونها ، وهذا غيرُ مستقيمٍ فانهُ يؤدي الى ما لا يتناهى ؛ (لأنّهُ اذا كانَ التقديرُ جاءني العاقلُ)[1] كانَ تقديرُ العاقلِ في جاءني العاقلُ ، جاءني زيدٌ العاقلُ ، ثمَّ تقديرُ العاقلِ كذلكَ الى ما لا يتناهى)[2] ، فظهرَ فسادُ ذلكَ ، وأكثرُ الناسِ على أنَّهُ لا يجوزُ الوقفُ على المتبوعِ دونَ تابعهِ ، وهو الصحيحُ وتمسَّكَ القائلونَ بالانسحابِ في مثلِ قولكَ : جاءني غلامُ زيدٍ وعمروٍ ، قالوا : لو كانَ التقديرُ صحيحاً فسدَ المعنى إذْ يتعددُ الغلامُ وهو واحدٌ ، فوجبَ القولُ

---

(١) ما بين القوسين : من ر .
(٢) ما بين القوسين : من ت .

بالانسحاب ، وتمسك القائلون بالتقدير بقولك : أعجبني قيام زيد وعمرو إذ لولا التقدير لم يستقم المعنى ؛ لأن الغرض الواحد لا يقوم بمحلين ، فوجب أن يكون[1] التقدير قيام زيد ، وقيام عمرو ، ومن قال بالتقسيم تمسك في الانسحاب بما تمسك به أصحابه ، وتمسك في البدل والعطف بالتكرير صريحاً كقوله تعالى : { لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا }[2] الآية . والصحيح الانسحاب في الجميع وجواز التقدير في المعطوف مطلقاً ، (إن تعدد في المعنى وجوب الانسحاب)[3] إن اتحد المنسوب الى المعطوف عليه[4] ، وفي البدل بحرف الخفض ، والدليل عليه أنك تقول : في المعطوف ، قام زيد وقام عمرو لمّا كان ذلك متعدداً ، وتقول : جاءني غلام زيد وعمرو فيجب الانسحاب لمّا كان المنسوب متحداً ، وفي البدل تقول : عجبت من زيد من حسنه ، ولو قلت : أعجبني زيد أعجبني حسنه لم يستقم ، لأن الاعجاب ليس منسوباً الى زيد في المعنى ، بدليل أنه يصح نفيه عنه فيؤدي الى إثباته مع صحة نفيه عنه في الكلام الواحد . وأمّا ما يرد من قولهم : قيام زيد [٦٨ و] وعمرو وأنه لابد من التقدير لئلا يؤدي الى أن يكون قيام زيد منسوباً الى عمرو ، وهو محال . فالجواب أن هذه الاسماء وضعت لمعقولية مدلولها من غير نظر الى تعداد فصح نسبتها الى مفرد والى متعدد ، فاذا نسبت الى مفرد فهو[5] واضح ، واذا نسبت الى متعدد علم بمدلولها أن المراد جنسها ومعقولها كقولك : قيام الزيدان وما أشبهه ، لأن المراد نسبته باعتبار

---

(1) (أن يكون) ساقط من س .
(2) سورة الاعراف الآية : ٧٥ .
(3) ما بين القوسين : من ل .
(4) (عليه) : ساقطة من س ، وفي ت : (اليه) ، وهو خطأ .
(5) (فهو) ساقطة : من س .

خصوصيته بالمضاف اليه إذْ لم يردْ أنَّ قيامَ زيدٍ منسوبٌ الى عمروٍ ، ولكن نسبةَ القيام اليهما جميعاً مطلقاً ، كما لو قلتَ : قيامِ الزيدين ، وإنّما جاءَ التعدّدُ من ضرورةِ التعبيرِ ، ولم يذكرْ صاحبُ الكتاب حدَّ التوكيدِ ؛ لأنَّ غرضَهُ بسطُ المبني فيه فخصّص لَهُ فصلاً ، وهو قوله : وجدوى التأكيدِ . إذْ حدودُ الألفاظِ إنّما تحصلُ بمدلولاتها وجدواها . ثمّ قال : والتأكيد على ضربين : صريحٍ كما ذُكِرَ ، وقد يُجعلُ الصريحُ إذا كان اسماً بدلاً في كلامه وكلامِ غيره من النحويين ، وهو غيرُ بعيدٍ ، نظراً الى أنَّ المقصودَ بالمدلولِ هل هو الاول أو الثاني ؟ فإنْ كان المقصودُ هو الاولُ فالثاني تأكيدٌ وإلاّ فهو بدلٌ . والمعنوي بألفاظٍ محفوظةٍ وهي كلٌّ وكلا والنفس والعينُ وأجمعُ وأكتعُ وأبتعُ وأبصعُ ، وهي منقسمةٌ باعتبارِ لفظها قسمين : قسمٌ يختلفُ لمن هو لـه باعتبارِ المضافِ اليه ، وهو كلٌّ والنفسُ والعينُ وكلا ، وقسمٌ يختلفُ بصيغته ، وهو أجمعُ وأكتعُ وأبتعُ[1] وأبصعُ ، فلذلك تقولُ كلّهُ نفسُه عينُه كلاهما ، كلّهما ، نفسُهما ، عينُهما ، كلّهم ، أنفسُهم ، أعينُهم أنفسُهما أعينُهما كلّهنَّ أنفسهنَّ ، أعينهنَّ . وتقولُ : أجمعُ أكتعُ ، أبتعُ ، بصعُ . جمعاءُ ، كتعاءُ ، بتعاءُ ، بصعاءُ ، أجمعونَ ، أكتعونَ ، أبتعونَ ، أبصعونَ ، جُمَعٌ ، كُتَعٌ ، بُتَعٌ ، بصعٌ .

وهي تنقسمُ ثلاثةُ أقسامٍ : قسمٌ يؤكدُ به المثنى خاصةً وهو كلا ، وقسمٌ يؤكدُ به غيرُ المثنى وهو كلٌّ ، وأجمعُ ، وأكتعُ ، وأبتعُ ، وأبصعُ . وقسمٌ يؤكدُ بـه الجمعُ وهو النفسُ والعينُ ، فلذلك لا تقولُ كلا إلاّ في التثنيةِ ، ولا تقولُ كلهما ولا أجمعان الى آخرها ، وتقول : أنفسُهما وأعينُهما تجري على المذكورينَ ، لأجلِ إشتراكِ الضميرِ ، وإنّما لم يُؤكدِ المثنى بكلٍّ وأجمعَ الى آخرها ؛ لأنَّ

---

(١) (أبتع) : ساقطة من و .

قياسَهُ أنْ لا يؤكدَ بأمثالِها ، لأنَّهُ نصٌ باعتبارِ مدلولهِ في الاحاطةِ بما دلَّ عليهِ ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : جاءني الزيدانِ وأنتَ تريدُ واحداً لم يجزْ بخلافِ قولكَ : الرجالُ كلُّهم لجوازِ أنْ تريدَ البعضَ[1] . فانْ قلتَ فقياسُ الواحدِ أنْ لا يُؤكدَ ، فالجوابُ أنَّهُ لا يؤكدُ بما يدلُّ على الافرادِ لنصوصيته ، وإنَّما يؤكدُ بما يدلُّ على حقيقتهِ ، فانْ قلتَ : فجوِّزْ في المثنى كذلكَ قلتُ : كذلك[2] هو تقولُ : أنفسهما كما تقولُ : نفسهُ ، فانْ قلتَ : فقد قالوا اشتريتُ العبدَ كلَّهُ ، وهذا يدلُّ على أنَّهم يؤكدونَ المفردَ بكلٍّ فالتثنيةُ أولى ، قلتُ : إنَّما يُؤكَدُ العبدُ وشبهه بكلٍّ نظراً الى تقديرِ تفرقةِ[3] أجزائه بالنسبةِ الى ما وُجِّهَ اليهِ من شراءٍ[4] أو بيعٍ ، فلولا تقديرُ الاجزاءِ المقدرِ تفريقها لم يجزْ ، ولذلك أمتنعَ جاءني[5] العبدُ كلُّهُ ، وقامَ العبدُ كلُّهُ ، لامتناعِ تقديرِ تفريقِ الاجزاءِ . فاذا قلتَ : فجوِّزْ في المثنى ذلكَ باعتبارِ الاجزاءِ : قلتَ : هذا كانَ يلزمهمْ ولكنَّهمْ عوضوا عنهُ كِلاهما ، فيقولونَ : اشتريتُ العبدينِ كِليهما واستغنوا بها .

(فصل) قولهُ : ويُؤكَدُ المظهرُ بمثلهِ لا بالمضمرِ ، والمضمرُ بمثله وبالمظهرِ جميعاً الى آخرهِ .

---

(1) في س : (بعضهم) .

(2) في س : (هو كذلك) ، وما اثبتناه احسن .

(3) في ل : (معرفة) ، وفي س : (تفرق) ، وما اثبتناه احسن .

(4) في ل : (شركة) ، وفي س ، ب : (شرى) ، وما اثبتناه اصح .

(5) في ل ، س ، ب ، ت : (فانَّ) ، وهو خطأ .

قالَ الشيخُ : لا يُؤكَدُ المظهرُ بمضمرٍ ؛ لأنَّ التأكيدَ تكملةٌ ، والاولُ هو المقصودُ ولا يليقُ أنْ تكونَ التكلمةُ أقوى من المقصودِ ، فلذلكَ لم يُؤكَدِ المظهرُ بالمضمرِ • ثمَّ قالَ : ولا يخلو المضمرانِ من أنْ يكونا منفصلينِ أو متصلاً أحدهما والآخر منفصلاً • قلتُ : لا يكونُ الآخرُ إلاَّ كذلكَ من جهـةِ أنَّ القسمةَ تكونُ أربعـةً : متصلينِ ومنفصلينِ ، والاولُ متصلٌ والثاني منفصلٌ والعكسُ ، أمَّا المتصلانِ فلا يمكنُ ، لأنَّهُ اذا اتصلَ الاولُ تعذَّرَ اتصالُ الثاني ، والاولُ منفصلٌ والثاني متصلٌ لا يمكنُ من طريقِ الاولى ، لأنَّهُ لمَا فَصَلْتَ بينهُ وبينَ ما يتصلُ بالمنفصل[1] ، وكانَ الانفصالُ مـن أجلهِ تعذَّرَ الاتصالُ • بقيَ القسمانِ الآخرانِ •

فصل ثمَّ قالَ : ولا يخلو المضمرُ اذا أُكِدَ بالمظهـرِ مـن أنْ يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً •

قالَ الشيخُ : الاوْلى أنْ يقولَ المضمرُ المتصلُ وكذلـكَ أرادَ ثمَّ فرَّقَ بينَ المرفوعِ وبينَ المنصوبِ والمجرورِ ، في أنَّ المرفـوعَ لابدَّ من تأكيدهِ بمضمرٍ منفصلٍ قبلَ التأكيدِ [٦٨ ظ] بالظاهـرِ • وسرُّهُ هو أنَّـهُ لمَّـا اشتدَّ اتصالهُ وكانت النفسُ والعينُ في حـكمِ الاستقلالِ كُرِهَ جريها عليها إمَّا خوفُ اللبسِ بالمفعولِ لمَا ثبتَ من أنَّهُ لا يكونُ بعدَ الفعلِ والفاعلِ اسمٌ مستقلٌ غيرِ مفعولٍ ، وكانَ هذا أقوى من دلالةِ الاعرابِ في النفسِ والعينِ ، فكانَ خوفُ اللبسِ متَّجهاً ، وأمَّا المنصوبُ والمجرورُ فلا يوقعُ في لبسٍ ولـم يشـتدْ اتصالهُ ، وإمَّا كراهةُ أنْ يؤكدَ ما هو كالجزءِ بما هو مستقلٌ • ثمَّ قالَ في الفصلِ الذي يليه : « والنفسُ والعينُ مختصانِ بهذهِ التفصلةِ

---

(١) في ل : (وما) •

بين الضميرِ المرفوعِ وصاحبِه وفيما سواهما لا فصلَ في الجواز بين ثلاثتِها الى آخرِه » .

يعني بالتفصلةِ التفرقةَ بينَ المرفوعِ [وبينَ][1] المنصوبِ والمجرورِ في لزومِ المرفوعِ المضمرِ المنفصلِ بينَ المؤكدِ وبينَ المنصوبِ والمجرورِ في جوازِ التأكيدِ من غيرِ شريطةٍ . قال : « وفيما سواهما » ، يعني سوى النفسِ والعينِ لا فصلَ في الجوازِ[2] بينَ المرفوعِ وصاحبيه . ثمَّ مثَّلَ بكلٍّ في حالِ الرفعِ واستغنى عن تمثيلِ النصبِ والجرِّ ؛ لأنَّهُ يجيءُ من طريقِ الاولِ ، لأنَّهُ اذا كانت النفسُ والعينُ مستغنيةً في النصبِ فلأنَّ يستغنى كلٌّ في النصبِ والجرِّ معَ استغنائها في الرفعِ أوْلى . فأمَّا أجمعونَ وأخواتها فأكثرُ الناسِ لا يجيزونها اذا ذُكرتْ الاَّ مُرتبةً ، وتقديم أجمعين[3] واجبٌ عندهم ، وقد أجازَ بعضهُم حذفَ أجمعينَ مع ترتيبِ ما بعدها ، وأجازَ بعضهُم حذفُ أجمعينَ مع إنتفاءِ الترتيبِ وأجازَ بعضهُم حذفَ أجمعينَ معَ ذكْرِ أيِّها شئتَ ، ولم يجزْ أحدٌ معَ وجودِ أجمعينَ تأخيرها ، وسرُّ وجوبِ تقديمِ أجمعينَ عندَ الجميعِ أنَّهُ دلَّ على المعنى المقصودِ من هذه التواكيدِ فتقديمهُ أوْلى ، ومن نظرَ الى وجوبِ ترتيبِ غيرها لمحَ قريباً من هذا المعنى ، ومن نظرَ الى الجوازِ استضعفهُ في غيرِ أجمعينَ ، ومن جوَّزَ حذفَ أجمعينَ نظرَ الى أنَّهُ لا يجبُ تقديمها معَ كونِها أدلَّ الاَّ عندَ وجودها [واللهُ أعلمُ][4] .

---

(1) (بينَ) : زيادةٌ عن و ، ل ، ت ، ش .
(2) في و : (جوازُ) .
(3) في و ، ر : (أجمعونَ) ، وهو خطأ .
(4) (والله أعلم) ساقطة من الاصل .

(فصل) قالَ صاحبُ الكتابِ : الصِفَةُ هي الاسمُ الدالُّ على بعضِ أحوالِ الذاتِ الى آخرِه .

قالَ الشيخُ : الصِفَةُ تُطلَقُ باعتبارينِ : عامٍ وخاصٍ ، فالعامُ ما دلَّ على ذاتٍ باعتبارِ معنىً هو المقصودُ ، والخاصُ باعتبارِ التابعِ ، وهو أنْ يُقالَ تابعٌ على معنىً في متبوعِه من غيرِ تقييدٍ ، فقولنا تابعٌ يخرجُ منه الخبرُ ، إذْ الخبرُ ليسَ بتابعٍ وإنّما هو جزءٌ مستقلُ بخلافِ الصفة فإنّها ليستْ بمستقلةٍ ، وقولنا : من غيرِ تقييدٍ يخرجُ منه الحالُ ، فإنَّ الحالَ تدلُّ على هيئةِ فاعلٍ أو مفعولٍ . قلتُ : وحدُّ صاحبِ الكتابِ غيرُ[1] مستقيمٍ فإنّه ينتقضُ بالحالِ فإنّه يدلُّ على بعضِ أحوالِ الذاتِ وليس بصفةٍ ، بَلِ الحدُّ الصحيحُ ما تقدَّمَ . قالَ[2] : ويردُ على الحدِّ الاول أنْ يقالَ إنَّ أسماءَ الاجناسِ كلها تدلُّ على ذاتٍ باعتبارِ المعنى وليستْ بصفاتٍ ، فإنَّ رجلاً موضوعٌ لذاتٍ باعتبارِ الذكوريةِ والانسانيةِ ، والمرأةَ باعتبارِ الانوثةِ وكذلكَ جميعُ الاسماءِ . والجوابُ أنْ يقالَ إنَّ الصفاتِ المقصودُ بها المعنى لا لذاتِ الاسماءِ المقصودِ بها الذاتَ ، وقد احترزنا به في الحدِّ بقولنا : هو المقصودُ فإنْ قيلَ قولكم : جاءني هذا الرجلُ صفةٌ باتفاقِ النحويينَ المحققينَ ، وهو لفظٌ يدلُّ على ذاتٍ هي المقصودُ فيكونُ صفةً ما هو [غيرَ][3] صفةٍ ومدلولُه واحدٌ .

---

(١) في ل : (ليسَ) ، وهو خطأ .
(٢) القولُ : للشارح .
(٣) (غيرُ) : زيادة عن س ، ب .

والجوابُ عنهُ من وجهينِ : أحدهمـــا أنَّ الصفـــةَ تُطلَــقُ باعتبارينِ مختلفينِ لا يجمعهما حدٌّ واحدٌ ، فالحدُّ المذكورُ هو الحدُّ العامُ واذا قُصِدَ حدُّهُ حُدَّ بحدٍّ آخـرَ فقيـلَ هـي أسـماءُ[1] الاجناسِ الجاريةُ على الاسماءِ المبهمةِ ، والآخرُ أنْ تقولَ : هـــو مندرجٌ تحتَ الحدِّ الاولِ ، وبيانُ إندراجه هـــو إنَّ الرجـــلَ في قولكَ : جاءني هذا الرجلُ ولم يجيءْ إلاَّ بعـدَ ما تقـدَّمَ لفـظٌ[2] يدلُّ على ذاتٍ ثمَّ يُخيَّلُ إبهامُ في الحقيقةِ التي تميزُ بهـا الذاتُ فلم يأتِ رجلٌ ههنا إلاَّ لتبيينَ المعنى الذي يميزُ بهِ الذاتُ ، فهو لفظٌ يدلُّ على ذاتٍ في هذا الموضعِ باعتبارِ معنى هو المقصودُ ، وهو عـينُ ما ذكرناهُ في الحدِّ العامِ ، والذي يظهرُ ذلكَ أنَّهم يقولونَ : مررتُ بثلاثةِ رجالٍ فهو عندهم اسمُ غيرُ صفةٍ بلا خـلافٍ ، (ويقولونَ : مررتُ برجالٍ ثلاثةٍ ، فثلاثةٌ صفةٌ بلا خلافٍ[3]) ، فانظرْ الى الاسمِ الواحدِ كيفَ جاءَ صفةً لمَّا عُرِفَتِ الذاتُ ولم يقصدْ بـــهِ إلاَّ قصدَ المعنى .

(فصل) قالَ صاحبُ الكتابِ : وهي في الأمرِ [٦٩ و] العـامِ إمَّا أنْ تكونَ اسمَ فاعلٍ أو اسمِ مفعولٍ أو صفةً مشبهةً .

قالَ الشيخُ : قولهُ في الأمرِ العامِ حـــذراً من قولكَ : مررتُ برجلٍ أي رجلٍ وشبههِ . ووجهُ ذلكَ أنَّ الصفةَ تدلُّ على ذاتٍ باعتبارِ المعنى ، والمعاني هي المصادرُ والالفاظُ التي اشتقتَ من المصادرِ لتدلُّ على ذاتٍ باعتبارِ المعنى ، فهي الالفاظُ التي يســـميها النحويون

(١) في س : (الاسماءَ) .
(٢) في و : (لفظه) وهو تحريف .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

اسمَ فاعلٍ واسمَ مفعولٍ وصفةً مشبهةً ، إلاّ أنهم وضعوا الفاظاً تدلُ على ذاتٍ قائمٍ بها معنىً على غيرِ ذلكَ النحوِ ، وهي على قسمينِ : قسمٌ قياسيٌ ، وقسمٌ سماعيٌ ، فالقياسي بابُ المنسوبِ ، والسماعي ذو وأيٌ وجدٌ وحقٌ وصدقٌ وسوءٌ على النحوِ الذي ذكره ، ووجهُ استضعافهم مررتُ برجلٍ أسدٍ أنَّ أسداً ليس موضوعاً لذاتٍ باعتبارِ المعنى ، وإنَّما هو موضوعٌ لحيوانٍ مخصوصٍ فكانَ استعمالُهُ صفةً على خلافِ وضعه ، ووجهُ تجويزه ثمَّ مضافٌ محذوفٌ تقديرهُ مثلُ أسدٍ ، وحذْفُ المضافِ وإقامةُ المضافِ اليهِ مقامَهُ ليسَ بقياسٍ .

(فصل) قولهُ : ويُوصَفُ بالمصادرِ .

قالَ الشيخُ : بتأويلينِ : أحدهما أنْ يكونَ المصدرُ نفسهُ بمعنى اسمِ الفاعلِ أو المفعولِ ، وهو الصحيحُ ، والآخرُ أنْ يكونَ باقياً على بابهِ ويكونَ ثمَّ مضافٌ محذوفٌ تقديرهُ ذو عدلٍ ، وهو ضعيفٌ من وجهينِ : أحدهما أنَّهُ يلزمهُ أنْ يوصفَ بجميعِ المصادرِ على هذا النحوِ ، والآخرُ أنَّهُ يلزمهُ حذفُ مضافٍ على ما ذكرناهُ .

قولهُ : « ويُوصَفُ بالجملِ التي يدخلها الصدقُ والكذبُ » . وإنَّما كانَ كذلكَ من جهةِ أنَّ الصفاتِ كلها قبلَ العلمِ بها أخبارٌ في الحقيقةِ ، فاذا عُلِمَتْ سُمِّيَتْ صفاتٍ فكما أنَّ الخبرَ لا يكونُ(1) إلاّ محتملاً للصدقِ والكذبِ فكذلكَ الصفةُ .

---

(1) (لا يكون) : ساقطة من و ، ل ، ش .

قولهُ : « ولا يُوصَفُ بالجملِ إلاّ النكراتُ » ، وإنّما كانت الجملُ نكراتٍ[1] لأنّها تُقدَّرُ باعتبارِ الحكمِ ، والحكمُ في المعنى نكرةٌ ، فكانَ الاسمُ الذي ينسبكُ منها نكرةً ، وتقديرهُ أنّكَ تقولُ : في الفعليةِ مررتُ برجلٍ قامَ أبوهُ فتقدّرهُ بقائمٍ أبوهُ فتأخذُ الإسمَ من الحكمِ لا من المحكومِ عليهِ ، ولو كانتْ اسميةً كقولكَ : مررتُ برجلٍ أبوهُ قائمٌ لكانَ تقديرهُ مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوهُ فينسبكُ من الحكمِ الذي هو الثاني . فإنْ قيلَ فقد تكونُ بعضُ الاحكامِ معارفَ في قولكَ : زيدٌ القائمُ . فالجوابُ ليسَ القائمُ في زيدٌ القائمُ مخبرٌ عنهُ بالقيامِ ، بلْ لابدَّ أنْ يكونَ القيامُ معلومةً نسبتهُ الى صاحبهِ عندَ مخاطبهِ ، ولو كانَ الحكمُ بالقيامِ لوجبَ أنْ يكونَ مجهولاً وإنّما الخبرُ في المعنى الحكمُ بأنَّ هذهِ الذاتَ هي هذهِ الذاتُ ، واذا كانَ كذلكَ صارَ زيدٌ محكوماً عليهِ ، والذي يدلُّ على ذلكَ مررتُ برجلٍ أخوهُ القائمُ ، فإنْ[2] قيلَ أسْبِكْ منها قلتُ : برجلٍ محكومٍ عليهِ[3] بأنَّ أخاهُ القائمُ فانظرْ كيفَ سبكتهُ من قولكَ : محكومٌ ؟ لأنّهُ الحكمُ في الحقيقةِ كما سبكتهُ قائمٌ أبوهُ .

(فصل) قولهُ : وقد نزّلوا نعتَ الشيءِ بحالِ ما هو من سببهِ منزلةَ نعتهِ بحالهِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : إنّما كانَ كذلكَ من جهةِ أنّهُ لهُ في الحقيقةِ باعتبارِ نسبتهِ لا باعتبارِ أفرادهِ ، فاذا قلتَ : مررتُ برجلٍ قائمٌ أبوهُ

---

(١) (نكراتٍ) : ساقطة من و ، ل ، ش ، س ، ب .
(٢) في ل : (فاذا قيلَ لكَ) ، وهو وهم .
(٣) في ر : (والذي يدلك على ذلك مررتُ برجلٍ أخوهُ) ، وما اثبتناه افضل .

فالقائمُ أبوهُ هو الرجلُ وما وصفتهُ إلاّ بذلكَ ولمْ تصفْهُ بالقيامِ المجردِ فمن أجلِ ذلكَ صحَّ جريهُ صفةً عليهِ .

(فصل) قالَ الشيخُ : الصفةُ تتبعُ الموصوفَ في عشرةِ أشياء كما ذُكِرَ إلاّ أنّها اذا كانتْ لما هو من سببهِ نقصتْ خمسةٌ : وهي الافرادُ والتثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتأنيثُ ، وسرُّ ذلكَ أنَّ التذكيرَ والتأنيثَ إنَّما يكونُ في الاسمِ المشتقِ باعتبارِ فاعله وفاعلهُ في الحقيقةِ هو المتأخرُ عنهُ لا الموصوفَ فلأجلِ ذلكَ كانَ تذكيرهُ وتأنيثهُ باعتبارِ المتأخرِ لا باعتبارِ الموصوفِ ، وكذلكَ الافرادُ والتثنيةُ والجمعُ في الاسماء المشتقة إنّما هو باعتبارِ فاعلها ، فإنْ كانَ ظاهراً كانتْ مفردةً ، وإنْ كانَ مضمراً مثنىً كانتْ مثناةً ، وإنْ كانَ مضمراً مجموعاً كانتْ مجموعةً ، وفاعلُها ههنا لا يكونُ إلاَّ ظاهراً ، فوجب أنْ تكونَ مفردةً وأنْ لا تثنى ولا تجمعَ [٦٩ ظ] باعتبارِ الاولِ ، ولكن تُفردُ باعتبارِ الثاني على ما ذكرهُ . وأمّا الخمسةُ الأخرى وهي الاعرابُ والتعريفُ والتنكيرُ فأحكامٌ ليستْ من أحكامِ الأفعالِ ، وإنّما هي من أحكامِ الأسماءِ ، فوجبَ أنْ تجرى في الاسمِ الواقعِ صفةً باعتبارِ الاول ، لأنّهُ لهُ باعتبارِ الاسميةِ بخلاف الخمسةِ الأخر فإنّها لم تكنْ باعتبارِ الاسميةِ على ما تقدَّمَ بيانهُ .

(فصل) قولهُ : والمضمرُ لا يقعُ موصوفاً ولا صفةً الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : إنّما كانَ كذلكَ[1] إمّا لكونهِ لا يُوصَفُ فلوضوحهِ ولا يقعُ صفةً لفقدانِ معنى الوصفيةِ ، وهو الدلالةُ على

---

(١) (انما كان كذلك) : ساقطة من ل .

المعنى ، فإنَّ المضمراتِ لم توضعْ للدلالةِ على المعنى وإنّما وُضِعتْ للذواتِ ، ولذلكَ امتنعَ إضمارُ الحالِ ، والعلمُ لا يقعُ صفةً لفقدانِ المعنى المذكورِ ، ولكن يصحُّ وصفه لقبولِه الايضاحَ ويُوصَفُ ببقيةِ المعارفِ بشرطِ المعنى المذكورِ ، وصحَّ وصفهُ ببقيةِ أجناسِ المعارفِ ؛ لأنَّها أقلُ تخصيصاً إذْ لا أخصَ منهُ إلاَّ المضمرُ ، والمضافُ الى المعرفةِ مثلَ العلمِ فيهِ نظرٌ من جهةِ أنَّ قولكَ : غلامُ الرجلُ مضافٌ الى المعرفة فيلزمُ أنْ تصحَ صفتهُ بقولكَ : ضاربُكَ ، وهو أخصُ منهُ وقد صرَّحَ بأنَّكَ لو قلتَ : مررت[1] بالرجلِ ضاربكَ لم يجزْ في قولهِ : « والمعرَّفُ باللامِ » لا يُوصَفُ إلاَّ بمثلهِ وبالمضافِ الى مثلهِ ، واذا امتنعَ أنْ تقولَ : مررتُ بالرجلِ ضاربكَ ، فامتناعُ مررتُ بغلامِ الرجلِ ضاربكَ من طريقِ الاوْلى ، فعلى هذا ينبغي أنْ تقولَ : والمضافُ الى المعرفةِ يُوصَفُ بما هو أقلُ تخصيصاً بالنظرِ اليهِ إنْ كانَ غيرَ مضافٍ والى مضافهِ إنْ كانَ مضافاً .

ثم قالَ : والمبهمُ يُوصَفُ بالمعرَّفِ بالسلامِ اسماً وصفةً الى آخرِهِ .

قالَ الشيخُ : أمَّا وصفهُ باسمِ الجنسِ فقد تقدمتْ علةُ ذلكَ ، وهو أنَّ الغرضَ تبيينُ جنسهِ ، وإنَّما يتبينُ جنسهُ باسمِ جنسٍ ، وأسماءُ الاجناسِ كلها غيرُ مضافةٍ فوجبَ أنْ يكونَ اسمَ جنسٍ عُرِّفَ بالسلامِ ؛ لأنَّ الاولَ معرفةٌ ، وأمَّا امتناعُ وصفه بغيرهِ فواضحٌ لأنَّها أقلُ تخصيصاً ، وإنَّما الاشكالُ في وصفهِ بما أُضيفَ

---

(١) (مررتُ) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت ، ب .

الى المعرَّفِ باللامِ ، ووجهه أنَّ الغرضَ تبيينُ ذاتٍ وتبيينُ الذاتِ بأسماء الاجناسِ ، وأسماءُ الاجناسِ الجاريةُ عليها معرَّفةٌ باللامِ فالصفةَ الجاريةُ في الحقيقة إنَّما هي صفةٌ لاسمِ الجنسِ المقدَّرِ صفةَ له يدلُّ على المعنى الذي كانَ ذاتاً مخصوصةَ باعتباره ، فلذلك كانَ قولكَ مررتُ بهذا العاقلِ قوياً ، وكانَ قولكَ : مررتُ بهذا الابيضِ ضعيفاً ، لِما في العقلِ من الدلالةِ على معنى الجنسِ المخصوصِ ، والذي يدلُّ على أنَّ الغرضَ بصفةِ المبهمِ إنَّما هو المعنى الذي كانتْ به ذاتاً مخصوصةً أنَّهم صيَّروا اسمَ الاشارةِ واسم الجنسِ كالشيءِ الواحدَ ، من جهةِ أنَّ المقصودَ بهما جميعاً ما يُقصدُ بالاسماءِ ، ولذلكَ امتنعَ أنْ تقولَ : مررتُ بهذا يومَ الجمعةِ العاقلِ ، وجازَ مررتُ بزيدٍ يومَ الجمعةِ العاقلِ ، وامتنعَ مررتُ بهذين العاقلِ والطويلِ ، وجازَ مررتُ بالزيدينِ العاقلِ والطويلِ ، لأنَّ الصفةَ غيرُ أسماءِ[1] الاشارةِ ليستْ في الامتزاجِ كأسماءِ الاشارةِ . وقولهُ :

أنَا ابنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا
مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُوني (٣٥)

مذهبُ عيسى بن عمر هو أنَّهُ متى سُمِّيَ بالفعلِ كانَ كونهُ على صيغةِ الفعلِ سبباً[2] فيُجتَمعُ معَ العلميةِ فيمتنعُ من الصرفِ فلذلك يمتنعُ صرفُ قتلَ[3] وخرجَ اذا سُمِّيَ بهما ، لأنَّ فيه وزنَ الفعلِ والعلميةَ ، ومذهبُ سيبويه والخليل وجمهورِ الناسِ[4] أنَّ المعتبر في وزنِ الفعلِ إمَّا خصوصيةُ وزنٍ لا يكونُ إلاَّ في الفعلِ وإمَّا أنْ تكونَ

---

(١) في ر : (اسم) .
(٢) انظر الكتاب ٢/٧ .
(٣) في ل ، ب : (أخذ) .
(٤) الكتاب ٢/٧ .

في أول الفعل زيادة كزيادة الفعل سواء كان في الأصل اسماً أو فعلاً فلا فرق بين أرنب وأخرج ، اذا سُمّي بهما في أنهما غير مصروفين ، ولا فرق بين جبل وقتل اذا سُمّي بهما في أنهما مصروفان ، وهذا هو الصحيح الذي يدل عليه ما نقله الثقات عن العرب الفصحاء من صرف كَنَعْسَبٍ[1] ، وهو في الاصل فعل ، يُقال كَنْعَسَ الرجل اذا مشى باسراع مع تقارب الخطو ، وقد جاء في تفسير بعضهم مشى باسراع ، وجاء في تفسير آخرين مشى على بطء حتى ظنه قوم أنه من الأضداد ، وانما هو على ما ذكرناه . وجاء الوهم للفريقين من الاسراع وتقارب الخطو ، واذا ثبت أن كعسباً مصروف ثبت ما ذهبنا اليه ، وبطل مذهب عيسى ابن عمر ، وقد تمسك بقول الشاعر البيت . ووجه الاستدلال أن « جلا » اسم علم فلولا أن وزن الفعل معتبر لكان مصروفاً ، وقد جاء غير مصروف فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقاً [٧٠ و] غير ما ذكرتموه من التقييد ، واذا امتنع (جلا) امتنع (قتل) ولا فرق بينهما . والجواب ما أشار اليه سيبويه[2] في قوله : أنا ابن جلا ، ليس على ما توهمه عيسى بن عمر وفسّره[3] بأنه من حكايات الجمل كان جلا فيه ضميراً واذا كان فيه ضمير[4] وجب حكايته كقوله :

نُبِّئْتُ أَخْوالي بَني يزيدُ ٧

(١) انظر الكتاب ٢/٧ .

(٢) (سيبويه في قوله) : ساقطة من ت .

(٣) في و ، ر : (يشير الى أنه) .

(٤) (واذا كان فيه ضمير) : ساقطة من و ، ش ، ت .

وهذا وإنْ كانَ تأويلاً فوجبَ أنْ يُصارَ اليه لئلا يؤدي الى التناقضِ في كلامهم ، لأنَّهُ قد ثبتَ بالنقلِ المقطوعِ بهِ عدمُ اعتبارِ ذلكَ في نحو كَعْسَبٍ فلو اعتبرناهُ ههنا لأدَّى الى التناقضِ واذا كانَ كذلك وجبَ تأويلُ ما يقبلُ التأويلُ منهما ، ولا تأويلَ يحتملهُ كَعْسَبٌ ، وهذا يحتملُ أنْ يكونَ على ما ذكرناهُ . فوجبَ حملهُ عليهِ جمعاً بينَ الدليلينِ وفيهِ وجهٌ آخرُ من التأويلِ وهو أنْ يكونَ (جلاً) باقياً على فعليته ، كانَ أصلهُ أنا ابنُ رجلٍ جلا ثمَّ حُذفِ الموصوفُ وأُقيْمتِ الصفةُ مقامَهُ فيكونُ فعلاً باقياً على فعليتهِ فلا مدخلَ للصرفِ ولا لمنعهِ فيه ، وهذا الثاني هو الذي ذكرهُ الزمخشريُ في فصلِ حذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصفةِ مقامهُ [واللهُ أعلمُ][1] .

البَـدَلُ

قالَ الشيخُ : البدلُ تابعٌ مقصودٌ بالذكرِ ، وذُكِـرَ المتبوعُ قبلَهُ للتوطئةِ والتمهيدِ وقولنا : تابعٌ يجمعُ التوابعَ كلها ، وقولنا : مقصودٌ بالذكرِ يفصلُ الصفةَ والتأكيدَ وعطفَ البيانِ ، وقولنـا : ذُكِرَ المتبوعُ الى آخرهِ . يفصلهُ عن المعطوفِ فانّـهُ لـم يُذكَر للتوطئةِ ، وإنّما كلٌّ واحدٍ منهما مستقلٌ بنفسهِ وهـذا الحدُّ إنّما يكونُ شاملاً لغيرِ بدلِ الغلطِ إذْ بدلُ الغلطِ لم يُذكَرْ ما قبلـهُ لتوطئةٍ ولا لتمهيدٍ ، فإنْ قصدْتَ دخولَهُ في الحدِّ قلتَ : ذُكِـرَ المتبوعُ وليسَ هو المقصودُ ، وإنّما ذكرهُ النحويونَ في بابِ البـدلِ وإنْ كانَ الاولُ غلطاً ، والاغلاطُ لا ثبوتَ لها ؛ لأنَّ الكلامَ وقـعَ علي الثاني وليسَ بغلطٍ لمّا كانَ حكمهُ في الاعرابِ ولقصدِ حكمَ البدلِ بغلطٍ كانَ أقعدُ بأنْ يُذكَرَ ههنا ، وإنّما لم يَذكَرْ حدَّهُ في أولِ البابِ لأنْهُ سيذكرهُ ببسطٍ وتبيينٍ أبلغَ من الحـدِّ[2] ،

(١) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .
(٢) في ر : (الحـدود) .

والحدُّ فيه إختصار فأنَّه باب ملبس فلم يذكره إلاَّ مبسوطاً في الفصل الثاني • والدليلُ على حصرها في أربعةٍ هو أنَّهُ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ مدلوله مدلولَ الاول أولاً ، فإنْ[1] كانَ فهو بدلُ الكل من الكل ، وإنْ لم يكنْ مدلوله مدلولَ الاولِ فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ بعضاً أوْ لا ، فإنْ كانَ بعضاً فهو بدلُ البعضِ من الكل وإنْ لم يكنْ بعضاً ، فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ بينه وبينَ الاولِ ملابسة أوْ لا ، فإنْ كانتْ بينه وبينَ الاولِ ملابسة فهو بدلُ الاشتمالِ ، وإنْ لم يكنْ فهو بدلُ الغلطِ ، واختُلفَ في تسميةِ الاشتمالِ ، فقيلَ لأنَّ[2] الاولَ مشتمل على الثاني ، وقيلَ الثاني مشتمل على الاول وليس بمستقيمٍ • وقيلَ لاشتمالِ المعنى عليه فانَّكَ اذا قلتَ : أعجبني زيد حسنه فمعنى الكلامِ مشتمل على نسبةِ الاعجابِ الى الحسنِ فالمشتملُ عليه في المعنى هو البدلُ ، ولذلكَ سُمِّيَ بدل الاشتمال ، وهذا هو الوجهُ الصحيحُ • ويردُ عليه أنَّ الابدالَ كلها كذلكَ فانَّكَ إذا قلتَ : أعجبني زيد رأسُهُ ، فالاعجابُ بالنسبةِ الى الرأسِ مثلهُ في النسبةِ الى الحسنِ في اشتمالِ المعنى عليه • والجوابُ أنَّ مثلَ ذلكَ لا يضرُّ في الاصطلاحِ في التسميةِ فكمْ من مسمى سُمِّيَ باسمٍ جُعِلَ علماً عليه لمعنى ، وهو غيرُ مختص بذلكَ الاسم • وأمَّا المذهبانِ الاولانِ فلا يستقيمانِ ، لأنَّهُ لو كانَ لاشتمالُ الاولِ على الثاني لامتنعَ ضُرِبَ زيد غلامُهُ فإنَّ الغلامَ لا يشتملُ على زيدٍ •

(فصل) قولهُ : وليسَ بمشروطٍ أنْ يتطابقَ البدلُ والمبدلُ منهُ تعريفاً وتنكيراً الى آخرهِ •

---

(١) في ل : (إنْ) •

(٢) (أولا فان) : ساقطة من ل •

قالَ الشيخُ : هذا بخلافِ الصفةِ والتأكيدِ ؛ لأنَّ الصفةَ والتأكيدَ في حكمِ التبعِ ، فإذا كانَ الأولُ معرفةً أو نكرةً كانَ ما هو كالتتمةِ لهُ كذلكَ ، والبدلُ إمَّا أنْ تقولَ : في حكمِ تكريرِ العاملِ فيظهرُ الأمرُ ويصيرُ كالجملتينِ ، فلا يلزمُ التطابقُ ، وإمَّا أنْ تقولَ : عاملهُ العاملُ الأولُ ، ولكنْ لمَّا كانَ مقصوداً والأولُ كالتتمةِ لم يلزمْ مطابقتهُ كما لزمَ في التتمةِ لقوةِ ما هو أصلٌ وضعفِ ما هو فرعٌ ، والبدلُ أصلٌ لأنَّهُ مقصودٌ ، والصفةُ فرعٌ لأنَّها تتمةٌ وإنَّما لم يحسنْ إبدالُ [٧٠ ظ] النكرةِ من المعرفةِ إلاَّ موصوفةً ؛ لأنَّها إنْ كانتْ بدلَ الكلِّ من الكلِّ فهي هي في المعنى فلا يحسنُ[1] أنْ يؤتى بالمقصودِ من غيرِ زيادةٍ على ما هو غيرُ المقصودِ ، وإنْ كانَ غيرَ بدلِ الكلِّ من الكلِّ لزمَ أنْ يكونَ ثمَّ ضميرٌ يرجعُ إلى المبدلِ ، فإنْ كانَ متصلاً بهِ رجعَ معرفةً ، وإنْ كانَ منفصلاً عنهُ رجعَ موصوفاً بهِ ، (وما اتصلَ بهِ كقولكَ : أعجبني زيدٌ رأسهُ وحسنهُ)[2] ، وما انفصلَ عنهُ كقولكَ : أعجبني زيدٌ رأسٌ لهُ وحسنٌ لهُ ، فلأجلِ ذلكَ وجبَ ما ذُكِرَ ، وهذا في غيرِ بدلِ الغلطِ ، فأمَّا بدلُ الغلطِ فلا يجري فيهِ ذلكَ لفواتِ المعنى المذكورِ إذْ قد تغلطُ بذكرِ زيدٍ وأنتَ تعني حماراً ، وهذا مما يدلكَ على أنَّ بدلَ الغلطِ عندهم مطرحٌ .

(فصل) قولهُ : ويبدلُ المظهرُ من المضمرِ الغائبِ دونَ المتكلمِ والمخاطبِ .

قالَ الشيخُ : قولهُ دونَ المتكلمِ والمخاطبِ ليسَ على إطلاقهِ ، لأنَّهُ يجوزُ إبدالُ المظهرِ من ضميرِ المتكلمِ والمخاطبِ إذا كانَ بدلَ

---

(١) في و : (إبدالُ النكرةِ من المعرفةِ) وهو وهم .
(٢) ما بين القوسين ساقط من و .

اشتمال فتقول : أعجبني علمك وأعجبتك علمي ، ومن جوزه في بدل الاشتمال يلزمه تجويزه في بدل البعض ، لأنه في معنى بدل الاشتمال ، لأنك اذا قلت : أعجبتك لم يكن فيه تعرض لعلمك فكذلك اذا قلت : أعجبتك لم يكن فيه تعرض لوجهك في قولك : أعجبتني وجهك ، فالوجه الذي اقتضى بدل الاشتمال موجود في بدل البعض ، وإنما امتنع في بدل الظاهر من المضمر ، لأن الاول أخص من الثاني والمقصود من البدل البيان ، والمضمر أعرف الاسماء اذا كان أعرف المعارف كضمير المتكلم والمخاطب ، (وأما ضمير الغائب فليس هو في التعريف كضمير المتكلم والمخاطب)(١) ، فجاز فيه ما لم يجز فيهما . فان قيل فقد جوزتم ابدال النكرة من المعرفة فكيف منعتم ابدال المعرفة من معرفة وهي أعرف منها وكان ذلك في النكرة أولى ؟ فالجواب إنما جوزناه لاشعار صفة النكرة بمعنى لم يشعر به المبدل منه ، ولا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير المتكلم(٢) ، فيقال جوزه بشرط الصفة قلنا : لو جوزناه لأدى الى أن يوصف المضمر لأن البدل هو المبدل منه اذا كان بدل الكل من الكل ، واذا كان كذلك فكأنا وصفنا الاول المضمر اذا وصفنا الثاني فافترقا ، وشاهد بدل الاشتمال من ضمير المتكلم قول الشاعر(٣) :

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) في ر : (فان قيل) .

(٣) البيت لعدي بن زيد العبادي ، وقد نسبه سيبويه الى رجل من خثعم أو بجيلة ولم يسمه ، والصحيح ما ذكرناه حسب مانسبه الزجاج والفراء ، وهو في الكتاب ١/٧٨ ، ابن يعيش ٣/٦٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٣ ، معاني القرآن ٢/٧٣ ، التوجيه ١٩٩ ، شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠٧ ، ابن عقيل ٢/١٥٩ ، الخزانة ٢/٣٦٨ ، العيني ٤/١٩٢ ، عدي بن زيد الشاعر المبتكر بقلم محمد علي الهاشمي . البيت من قصيدة هجائية . ص٢٤١ .

١٥٣ـ ذَرِيني إنَّ أمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا
وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

وأمّا ابدالُ[1] المضمرِ من المظهرِ (فجائزٌ على كلِّ حالٍ ، لأنَّ الثاني هو المقصود وهو أعرفُ من الاولِ ، وأمّا المضمرُ من المضمرِ)[2] فجائزٌ لما فيه من التأكيد كقولك : رأيتكَ إيَّاكَ ، والأحسنُ في مثلِ هذا أنْ يُجعلَ تأكيداً لا بدلاً .

عطفُ البيانِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : هو اسمٌ غيرُ صفةٍ يكشفُ عن المرادِ كشفها الى آخره .

قالَ الشيخُ : ويُقالُ أيضاً تابعٌ غيرُ صفةٍ أُتيَ به لبيانِ الاول ، قالَ : والذي يفصله من البدلِ أمران : أحدهما قول المرّار[3] ، وهذا الاستشهادُ إنّما أوردهُ من يُسلِّمُ الامتناعَ في الضاربِ زيدٍ ، فأمّا من يجوزهُ فلا يردُ شاهداً ، لأنَّهُ يلزمه ، ومن

(١) (بدل) : ساقطة من و .
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ت .
(٣) قول المرّار هو :

أنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

والشاهد فيه كون بشر عطف بيان وليس بدلاً ، لأن البدل في حكم تكرير العامل ، لأنه لا يجوزُ التاركِ بشرٍ ، والذي يجوزُ ذلك لا يكونُ عنده البيت شاهداً . والبيت موجود في شرح الكافية لابن الحاجب ص٦٣ ، المفصل ص٥٩ ، المقرب لابن عصفور ٢٤٨/١ ، شرح الاشموني ٨٧/٣ ، همع الهوامع ١٢٢/٢ . ابن يعيش ٧٣/٣ .

لم يجوّزه فله أن يقول : ليس حكم التابع كحكم الاصل ورُبَّ تابع يجوز فيه ما لا يجوز في الأصل ، ألا ترى أنّا متفقون على جواز كلّ شاةٍ وسخلتها بدرهم ، ولو قلت : كلّ سخلتها لم يجز ، وتقول : رُبَّ رجلٍ وغلامه ، ولو قلت : غلامه لم يجز ، فعلى هذا لا يلزم من امتناع التارك بشرٍ تصريحاً امتناع التارك بشرٍ تقديراً . وجوابه أن يقال ليس البدل في حكم المعطوفات ولا بقية التوابع ، لأنّ البدل في حكم التكرير [1] في جميع أمثلته ، والمعطوف وإن كان في بعض المواضع في حكم التكرير فليس في كلّ المواضع ، وإذا كان كذلك فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم تكرير العامل جواز تابع في حكم تكرير العامل .

العطف بالحرف

قال صاحب الكتاب : هو نحو قولك : جاءني زيد وعمرو وكذلك اذا نصبت وجررت الى آخره .

قال الشيخ : حدّه تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، ثمّ العطف يطلق باعتبارين : أحدهما على عمل المتكلم هذا العمل المخصوص ، والآخر على نفس المعطوف . وقوله العطف الظاهر أنّه للمعطوف ؛ لأنّه تفصيل لما تقدم من قوله : تأكيد ، وصفة ، وبدل ، وعطف بيان ، وعطف بحرف ، فهو تفصيل التوابع فيجب أن يكون للمعطوف [٧١ و] ثمّ المعطوف عليه لا يخلو أن يكون ظاهراً أو مضمراً متصلاً أو مضمراً منفصلاً ، فان كان ظاهراً لم يخل المعطوف من الثلاثة

(١) في س : (في حكم تكرير العامل) .

أيضاً ، فيكونُ ثلاثةٌ في ثلاثةٍ تسعةً ، فاذا كانَ الاولُ ظاهراً والثاني ظاهراً جازَ العطفُ مطلقاً ، واذا كان الثاني مضمراً منفصلاً جازَ عطفهُ أيضاً ، ولا يكونُ إلاَّ في المرفوعِ والمنصوبِ إذْ ليسَ في المجرورِ منفصلٌ ، وإنْ كانَ الثاني متصلاً تعذَّرَ عطفهُ إذْ لا يتصلُ بحروفِ العطفِ ، فانْ قُصِدَ اليه وجبَ اعادةُ العاملِ ليتصلَ به إنْ كانَ ممَّا يمكنُ ، فهذه ثلاثةُ أقسامٍ ، وإنْ كانَ الاولُ مضمراً منفصلاً[1] وكانَ الثاني ظاهراً جازَ عطفهُ ، ولا يكونُ ذلكَ في المجرورِ لما ذكرناهُ فانْ كانَ الثاني مضمراً منفصلاً جازَ أيضاً ، وإنْ كانَ الثاني مضمراً متصلاً لم يجزْ عطفهُ البتةَ ، لأنَّهُ لا يتصلُ بحروفِ العطفِ ولا يمكنُ التخيُّلُ اليهِ ، لأنَّهُ اذا أُعيدَ الاولُ وجبَ أيضاً الانفصالُ ، فهذه ثلاثةُ أقسامٍ فانْ كانَ الاولُ مضمراً متصلاً وكانَ الثاني ظاهراً لم يخلُ الاولُ من أنْ يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فانْ كانَ مرفوعاً لم يُعطَفْ عليه إلاَّ بعدَ تأكيدهِ بمنفصلٍ على الفصيحِ ، وإنْ كانَ مجروراً لم يُعطَفْ عليه إلاَّ باعادةِ الخافضِ ، وإنْ كانَ منصوباً عُطِفَ عليهِ من غيرِ شريطةٍ[2] فانْ كانَ الثاني مضمراً منفصلاً (كانَ حكمهُ في الرفعِ بالتأكيدِ وفي النصبِ بغيرِ شريطةٍ ، ولا يقعُ في المجرورِ ، فانْ كانَ الثاني ضميراً متصلاً)[3] تعذَّرَ عطفهُ إلاَّ باعادةِ العاملِ على ما ذُكِرَ في غيرهِ ، فهذه ثلاثةُ أقسامٍ فصارت الجملةُ تسعةً ، وعلَّةُ امتناعِ العطفِ على المرفوعِ إلاَّ بشرطِ التأكيدِ بالمنفصلِ أو ما يقومُ مقامَ المنفصلِ ، وذلكَ أنَّهُ في حكمِ الجزءِ ، وهمْ لا يعطفونَ على الجزءِ فأتوا في الصورةِ بالمضمرِ المنفصلِ ليكونَ العطفُ عليه لفظاً ،

---

(١) في و : (وان) ، ولا يستقيم معه الكلام .
(٢) في ر : (ولا يقعُ المجرورُ كانَ) .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

وأمَّا المجرورُ فلا يُعطَفُ عليه إلاّ بإعادةِ الجارِ ، لأنَّ المجرورَ اذا كانَ مضمراً اشتدَّ اتصالهُ بهِ كاتصالِ المرفوعِ من حيثُ اللفظُ ومن حيثُ المعنى ، فامتنعَ العطفُ عليهِ كما امتنعَ في المرفوعِ ، ولم يكنْ لهُ مضمرٌ منفصلٌ ففُعِلَ فيهِ كما فُعِلَ في المرفوعِ فأعادوا العاملَ الاولَ ليكونَ في حكمِ الاستقلالِ ، ومنهم من قالَ المضافُ اليهِ اذا كانَ مضمراً صارَ بمنزلةِ التنوينِ ، وكما لا يُعطفُ على التنوينِ كذلكَ(1) لا يُعطفُ على هذا(2) المضافِ اليهِ ، وبيانَ كونهِ مشبَّهاً للتنوينِ أنَّهُ لا يستقلُ معهُ كلاماً كما أنَّ التنوينَ لا يستقلُ مع المنونِ كلاماً فكما لا يُعطفُ على التنوينِ [كذلكَ](3) لا يُعطفُ على المضافِ اليهِ (4) ، واخترتُ هذهِ العلَّةَ لأنَّهُ يردُ على الاولِ الزامُ تجويزِ مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ ، إذْ لا خلافَ أنَّهُ يجوزُ أنْ يُقالَ مررتُ بكَ أنتَ فيلزمُ أنْ يكونَ مصححاً لعطفِ المجرورِ كما كانَ مصححاً لعطفِ المرفوعِ ، فيجيبُ هؤلاءِ بأنَّ المجرورَ أشدُّ اتصالاً ؛ لأنَّ المرفوعَ معَ عاملهِ مستغنٍ والمضافُ معَ المضافِ اليهِ غيرُ مستغنٍ ، فلمَّا اشتدَّ اتصالهُ أكثرُ من الفاعلِ خولفَ بينهُ وبينهُ في العطفِ . ولو قيلَ إنَّهُ لا يلزمُ لم يكنْ بعيداً وذلكَ من وجهينِ : أحدهما(5) أنَّ قولكَ : مررتُ بكَ أنتَ مخالفٌ للقياسِ ، ولا يلزمُ من مخالفةِ القياسِ لغرضٍ مخالفتهُ في كلِّ موضعٍ ، الثاني سلَّمنا أنَّهُ غيرُ(6) مخالفٍ للقياسِ ولكن منعَ مانعٌ ههنا ، وهو إنَّهم لو قالوا : مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ لكانَ ههنا مخالفةٌ لفظيةٌ ومعنويةٌ ،

---

(1) (كذلك) : ساقطة من ل ، س .
(2) (هذا) : ساقطة من ل ، س .
(3) (كذلك) : زيادة من (ل) .
(4) (اليه) : ساقطة من ل ، ب ، ت .
(5) في ل : (الاول) .
(6) (غيرُ) : ساقطة من س .

وفي قولكَ : مررتُ بكَ أنتَ ليسَ فيهِ إلاَّ مخالفةُ التقديرِ ، ولا يلزمُ من مخالفةِ التقديرِ مخالفةَ اللفظِ والتقديرِ . ألا ترى أنَّ بعضهم يقولَ : إنَّهم أجمعونَ ، ولا أحدَ يقولُ : إنَّ القومَ أجمعونَ ، فهذا جوابُ من تمسَّكَ بالوجهِ الاولِ الذي يجعلهُ كالفاعلِ ولا يجعلهُ كالتنوينِ .

من أصنافِ الاسمِ المبني

قالَ صاحبُ الكتابِ : وهو الذي سكونُ آخرهِ وحركتهُ لا بعاملٍ .

قالَ الشيخُ : حدَّ المبني وجعلَ الفصلَ بينهُ وبينَ المعربِ العاملَ وهو الصحيحُ ، لأنَّهُ من حيثُ اللفظُ مثلُ الاعرابِ . ثمَّ أخذَ يتكلمُ في سببِ البناءِ ؛ لأنَّ الاصلَ في الاسماءِ الاعرابُ على ما تقدَّمَ . ثمَّ قالَ : وسببُ بنائه مناسبتهُ ما لا تمكّنَ لهُ ، فقالَ : مناسبةٌ ولم يقلْ : مشابهةٌ ، لأنَّ بعضَ المبنياتِ ليسَ مشابهاً لما لا تمكّنَ لهُ كالمضافِ الى المبني وكبابِ فَجارِ وفَساقِ على ما سيأتي في مكانهِ ، وقالَ : ما لا تمكنَ لهُ ليدخلُ الحرفُ والفعلُ الماضي والأمرُ ، ولو قالَ : مناسبةُ [٧١ ظ] الحرفِ لوردَ عليهِ نزالِ وفجارِ وأشباههما ، فانَّها لم تشبهِ الحرفَ ، فلذلكَ عدلَ الى ما يدخلُ فيهِ الفعلُ ثمَّ أخذَ في تفصلِ المناسبةِ فقالَ : « يتضمنُ معناهُ نحو أينَ وأمسِ » ، فيتضمنُ (أينَ) لمعنى همزةِ الاستفهامِ ، (وأمسِ) متضمنٌ [معنى][1] لامِ التعريفِ على مذهبِ أهلِ الحجازِ على ما سيأتي في موضعهِ أو شبهُ كالمبهماتِ ، أشبهتِ المبهماتُ الحروفَ

(١) معنى ساقطة من الاصل ، ب ، ت ، و .

لأحتياجها الى ما ينضم اليها من لفظ أو قرينة كذلك المضمرات ، أو وقوعه موقعه كنزال ، يعني وقوعه موقع انزل أو مشاكلته للواقع موقعه ، يعني مشاكلته لنزال وسيأتي ، أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم ، يعني وقوعه موقع المضمر المشبه للحرف ، مثل قولك : يا زيد ، ويا عمرو وشبهه ، أو اضافته اليه يعني الى ما أشبهه أو الى ما لا تمكن له ، فان حملناه على الاول ورد علينا قوله(١) ،

١٥٤- على حين عاتبت

فانه مضاف الى ما لا تمكن له وهو القسم الثاني ، وإن حملناه على الثاني ورد علينا يومئذ فانه مضاف الى ما أشبهه ، يعني أشبه ما لا تمكن له ، وكان الاولى أن يقول : أو اضافته اليه أو الى ما أشبهه ، ولعله أراد : أو اضافته الى ما أشبهه لتقدم ذكره ، وتوخذ اضافته الى ما لا تمكن له من طريق أولى .

(فصل) قوله : والبناء على السكون هو القياس .

قال الشيخ : لأنه أخف ولا يعدل عن الاخف الى الاثقل إلا لعارض ، فقال : والعارض ثلاثة أسباب : الهرب من التقاء الساكنين وهو ظاهر ولئلا يبدأ بساكن لفظاً وحكماً ، فاللفظ يعني به التشبيه ،

---

(١) البيت للنابغة الذبياني من قصيدة يعتذر بها الى النعمان بن المنذر في ديوانه ص٤٤ وتمامه :
(المشيب على الصبا وقلت : ألما أصح والشيب وازع) . الكتاب ٣٦٩/١ ، مجاز القرآن ٩٣/٢ ، الانصاف ٢٩٢/١ ، ابن يعيش ١٦/٣ ، ٨١ ، الاضداد ص ١٢١ ، الكامل ١٨٥/١ ، شرح الجمل ١٨/١ ، المنصف ٥٨/١ ، المقرب ٢٩٠/١ ، المغني ٥١٧/٢ ، الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ١١٤ ، ابن عقيل ٤٩/٢ ، اساس البلاغة ٥٥/٢ .

لأنَّها يصحُّ تقديمها أولَ الكلامِ كقولكَ : كزيدٍ أخوكَ فلو لم يبنَ على الحركة لأدّى الى الابتداء بالساكنِ وهو متعذّرٌ • وقولُه : « حكماً » يعني كافَ الضميرِ نحو قولكَ[1] : أكرمتُكَ ، فانَّ الكافَ اسمٌ مستقلٌ ، والاسماءُ المستقلةُ عرضةٌ للتقديمِ والتأخيرِ فهي في حكمِ ما يصحُّ تقديمُهُ وإنَّما عرضَ لهُ معارضٌ منع من تقديمِهِ ، فهذا معنى قولهِ حكماً ، « ولعروضُ البناءِ » يعني أنْ يكونَ الاسمُ معرباً ، وإنَّما يعرضُ لهُ البناءُ في موضعِ المعارضِ مبنيٌّ على حركةٍ تشبيهاً لهُ بالمعرباتِ •

المضمرات

قالَ الشيخُ : يُحدُّ المضمرُ بأنَّهُ ما كانَ لمتكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ بقرينةٍ ، فانْ اُعترِضَ عليهِ بأنَّ في الحدِّ « أوْ » ، فالجوابُ أنَّ الغرضَ التعريفُ ، فاذا حصلَ بأيِّ طريقٍ كانَ فهو المقصودُ ، وقد يُقالُ اذا قُصِدَ الحدُّ[2] في اصطلاحِ الحدودِ في[3] أنَّ الحدَّ لابدَّ لهُ من فصلٍ يجمعُ جملةَ أنواعهِ ويُوجدُ فيها دونَ غيرِها ، قيلَ المضمرُ ما وُضعَ لمداولهِ بقرينةٍ غيرِ الاشارةِ ، إلاَّ أنَّهُ يبقى فيهِ إبهامٌ لجملتهِ ، وفي ذاكَ تنبيهٌ للتفصيلِ الذي فيهِ وكلٌّ جيّدٌ •

قولُه : المستترُ ما نويَ كالذي في (زيدٌ ضربَ) •

قالَ الشيخُ : لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ الدالُّ على الفاعلِ الفعلُ نفسهُ من غيرِ تقديرٍ ، أو يُقدَّرُ مضمرٌ غيرَ الفعلِ ، فانْ كانَ لفظُ

---

(1) في ل : (كقولك) •
(2) في ل ، ت : (الجرى) ، وهو تحريف •
(3) (في) : ساقطة من و •

الفعل هو الدالُ فهو فاسدٌ من وجهين : أحدهما أنَّـهُ يؤدي الى أنَّ (ضربَ) ليسَ فعليته بأولى من اسميته ، لأنَّهُ كما دلَّ على حدثٍ مقترنٍ بزمانٍ ، فقد دلَّ على شيءٍ آخرَ ، وهـو ذاتُ الفاعلِ غـيرِ مقترنةٍ بزمانٍ ، فيشتملَ على حقيقةِ الاسمِ وحقيقـةَ الفعلِ وهمـا متضادانِ وهو فاسدٌ ، والآخرُ الاطباقُ على أنَّ الجملةَ مركبةٌ مـن لفظينِ منطوقٍ بهما أو مقدرينِ منسوبٍ أحدهما الى الآخرِ ، وعلى هذا لا يكونُ إلاَّ على[1] لفظِ الفعلِ إذْ[2] لا تقديرَ عندكمْ فبطلَ هـذا المذهبُ . وإنْ قيلَ إنَّ المضمرَ مقدرٌ فيجبُ أنْ يكـونَ محذوفاً ، وأنتم تقولونَ : إنَّ الفاعـلَ لا يُحـذَفُ وإلاَّ لزِمَ أنْ يكـونَ كالمفعولِ . والجوابُ أنَّ الفاعلَ عُلِمَ من لغتهِم أنَّهمْ لا يحذفونه ، والمفعـولُ عُلِـمَ مـن لغتِهِـمْ أنَّهـم[3] يحذفونـهُ ، وقد يطرأُ على المفعولِ المحذوفِ ما يجعلهُ في حكمِ الموجودِ ، وقـد يطرأُ على الفاعلِ ما يستغني عن[4] التلفظِ به ، مثالُ المفعولِ المذكورِ قولهُ تعالى : { وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ }[5] وشبههُ ، لأنَّـهُ لا بدَّ لهُ من ضميرٍ عائدٍ على الموصولِ ، ومثالُ الفاعلِ المذكورِ أنْ يكونَ بعدَ تقدُّمِ الذكرِ ، وكونُ الفعلِ الماضي لواحدٍ مذكـرٍ أوْ مؤنثٍ ، أو كونهُ مضارعاً مكلماً مطلقاً أو لغائبٍ مفردٍ أو لمخاطبٍ ، أو كونهُ أمراً لمخاطبٍ مذكرٍ . فهذه كلها قرائنُ استغنى لأجلها عن التلفظِ بألفاظٍ تدلُ على الفاعلِ والتُزِمَ الحذفُ فيها كمـا التُزِمَ حذفُ الفعلِ وغيرهِ في مواضعَ ، ولكنَّ لمَّـا كانَ المفعول باعتبـار مفعوليتهِ الحذفَ من غيرِ تقديرٍ ، قيلَ عندَ عدمِ التلفظِ بهِ محذوفٌ

(1) (على) : ساقطة من ل ، ت .
(2) في ل : (و) .
(3) (أنَّهم) : ساقطة من و .
(4) في و : (على) ، وهو تحريف .
(5) سورة الزخرف الآية : ٧١ .

في كلِّ موضعٍ ، ولمَّا [٧٢ و] كانَ الفاعلُ باعتبارِ فاعليته حكمُه الوجودُ غيَّرَ[1] عندَ عدمِ التلفظ بهِ بأنّهُ موجودٌ ، وإلاَّ[2] فالضميرُ في قولكَ : زيدٌ ضربَ في الاحتياجِ إليهِ كالضميرِ في قولهِ تعالى : { وفيهَا مَا تَشْتَهِيه الأنْفُسُ }[3] ، وإنْ كانَ أحدهما فعلاً والآخرُ مفعولاً فثبتَ أنَّ مذهبَ التقديرِ هو الصحيحُ ، والذي يدلُّ عليهِ من حيثُ اللغةُ علمنا بأنَّ كلَّ قسمٍ من أقسامِ الضمائرِ المخاطبِ خمسةٌ ، كأنْتَ وبابهُ ، وإيَّاكَ وبابهُ ، وضربتَ وبابهُ ، وضربكَ وبابهُ ، فلو لم يُجعَلِ المضمرُ مقدراً حينَ تقولُ : زيدٌ ضربَ ، وهندٌ ضربتْ ، وضربا وضربوا وضربنَ لم تكنْ خمسةً ؛ لأنَّ ضربَ في المذكرِ هو ضربَ في المؤنثِ ، فلو كانَ الدالُّ هو الفعلُ لم تكنْ مختلفةً ولم يُعَدُّ إلاَّ واحداً ، فإنْ قلتَ : تاءُ التأنيثِ لازمةٌ في أحدهما فعُدَّتْ باعتبارهِ فليسَ بمستقيمٍ ، لأنَّ تاءَ التأنيثِ لا مدخلَ لها في الضمائرِ ، والدليلُ عليهِ إنَّ واحداً لا يُعَدُّ ضربا وضربتا جميعاً إلاَّ قسماً واحداً ، وعلى ما ذكرتُ هما قسمانِ وهو فاسدٌ .

قولهُ : والحروفُ التي تتصلُ بإيَّا من الكافِ ونحوها الى آخرهِ .

---

(1) في س : (حكم) .

(2) (والا) : ساقطة من ب .

(3) اُختلفَ في (ما تَشْتَهِيهِ الأنفُسُ) فنافع وابن عامر وحفص ويعقوب بهاء بعد الياء تعود على ما الموصولة ، والباقون بحذفها لانه مفعول وعائده جائز الحذف . اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨٧ .

قالَ الشيخُ : اختلفَ الناسُ في إيَّاكَ ونحوها ، فقائلٌ ما ذكره وهُمْ المتأخرونَ ، وقيلَ إنَّ إيَّا اسمٌ أُضيفَ الى ما بعده كاضافة بعض وكلٍّ ، وهو مذهبُ المبرد[1] ، وقالَ بعضُهم : إيَّا اسمٌ مضمرٌ أُضيفَ الى الكاف ، ولا يُعرفُ اسمٌ مضمرٌ أُضيفَ الى الكاف غيره . وهو مذهبُ الخليل[2] . ومنهمْ من قالَ : هو اسمٌ ظاهرٌ أُضيفَ الى الكاف ، وهو مذهبُ الزجاجِ[3] ويشبهُ قولَ المبرد ، ومنهم من قالَ : إيَّا عمدةٌ والكافُ هو الضميرُ وهو مذهبُ الكوفيين[4] ، ومنهمْ من يقولُ : إيَّاكَ بكمالِه هو المضمرُ[5] ، والصحيحُ هو الاولُ . والدليلُ عليه أنَّها ألفاظٌ اتصلتْ مُبيِّنةً بما لفظهُ واحدٌ يتبيَّنُ بها من يرجعُ اليهِ الضميرُ ، فيجبُ أنْ تكونَ حروفاً كالتاء في أنتَ . وبُنيتِ المضمراتُ لوجهين : أحدهما أنَّها أشبهتِ الحروفَ في احتياجها الى غيرها كاحتياجِ الحروفِ الى غيرها ، والثاني أنَّها لم يوجدْ فيها سببُ الاعرابِ ، فإنَّ السببَ هو اختلافُ المعاني على الصيغةِ الواحدةِ ، وهذهِ صيغُها مختلفةٌ ، فيقومُ اختلافُ الصيغِ مقامَ الاعرابِ فلم يوجدْ فيها سببُ الاعرابِ .

(فصل) قولُه : ولأنَّ المتصلَ أخصرُ الى آخرِه .

قالَ الشيخُ : قد تقدَّمَ أنَّ المضمرَ متصلٌ أو منفصلٌ ، فالمنفصلُ لا يُصارُ اليهِ إلاَّ عندَ تعذُّرِ المتصلِ ؛ لأنَّ المتصلَ

---

(1) الانصاف ٢/٦٩٥ .
(2) الانصاف ٢/٦٩٥ .
(3) الانصاف ٢/٦٩٥ .
(4) الانصاف ٢/٦٩٥ .
(5) ذهب بعضهم الى أنَّ إيَّاكَ بكمالهِ هو الضميرُ ، الانصاف ٢/٦٩٥ .

أخصر ، ويتعذر المتصل في المرفوع والمنصوب وذلك أن يتقدم على عامله ، فلا يمكن اتصاله مع تقديمه أو يفصل بينه وبين عامله فاصل مقصود فلا يمكن اتصاله[1] للفصل ، أو لا يذكر له عامل لفظي ، فلا يمكن اتصاله مع عدم ما يتصل به ، ولذلك لم يقع المجرور إلا متصلاً لتعذر ما ذكر فيه ؛ لأنه لابد من اللفظ[2] بالجار متقدماً على المجرور فتعذر جميع ما تقدم من مجوزات الانفصال ، فوجب أن لا يكون الا متصلاً ، فمثال ما تقدم قولك : إياك أكرمت ، ومثال ما يفصل بينه وبين قولك[3] :

١٥٥- مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إِلاَّ أَنَا

وجاء عبدُالله وأنتَ ، ومثال ما لا يذكر له عامل لفظي هو ضرب ، والكريم أنت ، وقد جاء المتصل في الموضع الذي تعذر هو فيه للضرورة ، وجاء المنفصل في الموضع الذي لم يتعذر فيه المتصل ، فالاول مثل قولك[4] :

---

(١) في ل : (لاجل) ، وما اثبتناه افضل .
(٢) في س : (لفظ الجار) ، وهو تحريف .
(٣) البيت نسبه سيبويه لعمرو بن معدى كرب وصدره : (قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا) ، قَطَّرَ الفارس : صرعه على أحد جنبيه . وهو موجود في الكتاب ١/٣٧٩ ، شرح الجمل ٢/٧ ، المغني ١/٣٠٩ ، المفصل ص ٦١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٠٢ .
(٤) البيت لم يعرف قائله ، وتمامه : (وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلاَّ يُجَاوِرُنَا) والشاهد فيه آتى بالضمير المنفصل بعد إلاّ شذوذاً والقياس إلاّ إيَّاكِ . الخصائص ١/٣٠٧ ، ٢/١٩٥ ، ابن يعيش ٣/١٠١ ، شرح الجمل ١/٢٧٥ ، المغني ٢/٤٤١ ، ابن عقيل ١/٨٠ ، الخزانة ٢/٤٥٠ ، العيني ١/٢٥٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٨ .

١٥٦- إلاّكِ دَيّارُ

والثاني مثلُ قولهِ (١) :

١٥٧- حتّى بلغتْ إيّاكَا

وقولـهُ (٢) :

١٥٨- إنّما نقتُلُ إيّانَا

أوردهُ على أنّهُ وضعَ المنفصلَ موضعَ المتصلِ ، والقياسُ أنْ يُقالَ في مثلهِ نقتُلُ أنفُسَنا ، فإذنْ لم يضعْ إيّانا إلاّ موضعَ الانفسِ ، ولكنّهُ نظرَ الى القياسِ الاصلي المطرح ، وهو إنّ القياسَ أنْ يُقالَ نقتُلُنا ، فكأنّهُ وضعَ إيّانا موضعَ ذلكَ الضميرِ •

(فصل) قولهُ : واذا التقى ضميرانِ في نحـو قولهم الدرهمُ أعطيتُكهُ الى آخرهِ •

---

(١) البيت لحميد بن الارقط وتمامه : (آتتكَ عنسٌ تقطعُ الأراكا إليكَ) العنسُ : الناقةُ الشديد التي تقطع الطريق الطويل الذي يكثر فيه شجر الاراك • الضمير المنفصل في البيت موضع المتصل • الكتاب ١/٣٨٣ ، الخصائص ١/٣٠٧ ، الانصاف ٢/٦٩٩ ، شرح الجمل ٢/١٠ ، الخزانة ٢/٤٠٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٤ •

(٢) البيت لابي الاصبع العدواني ـ حرثان بن الحارث من قصيدة له وردت في ديوانه ص ٨٧ في قومه لأنهم تقاتلوا فيما بينهم وتمامه : (كأنّا يومَ قُرّى) • قُرّى : اسم موضع ، الكتاب ١/٢٧١ ، ٣٨٣ ، الانصاف ٢/٦٩٩ ، ابن الشجرى ١/٤٠ ، ابن يعيش ٣/١٠٢ ، اعراب ثلاثين سورة ص ٢٥ ، الخزانة ٢/٤٠٦ ، شرح التسهيل ١/١٦٤ •

قالَ الشيخُ : يعني ليسَ الاولُ منْهما مرفوعاً وبمثله يُرشَدُ اليه وإلاَّ وردَ عليه ضَرَبْتُكَ فانَّهما لا يأتيان إلاَّ متصلين • قولهُ : « جازَ في الثاني الاتصالُ والانفصالُ » فالاتصالُ لا مكانه والانفصالُ لبعده ، وشبْهه بالمتعذّر لادائه الى اجتماع ثلاث مضمرات في مثل قولكَ : أَعْطَيْتُكَهُ ، واذا جاءا متصلين فحكمهما ما ذكرَ من تقديم المتكلم على أخويه وتقديم المخاطب على الغائب تقديماً للاهم فالاهم ، واذا انفصلَ الثاني لم تراع هذا التركيب المذكورَ ؛ لأنَّ المنفصلَ كالظاهر [٧٢ ظ] في الاستبداد بنفسه فلم يُلزمْ فيه ما لزمَ في المتصل إلاَّ أنْ يكونا غائبين فانَّ الاختيار في الثاني الانفصال كراهةَ اجتماع الالفاظ المتماثلة وقد جاءَ متصلاً شاذاً في قوله (١) :

١٥٩- لَضَغْمَهُمَاهَا ...

واستشهدَ بالبيت ومعناه نفسهُ طابَتْ لاصابة الشدَّة من أجل أنَّ هذين القاصدين لهُ بالشدَّة أصابتهما مثلها وفي البيت إشكالٌ ، فانَّ الضغمَ عبارةٌ عن الشدَّة فاذا قدَّرْتَ اضافتَها الى المفعول وهو الظاهرُ وجبَ أنْ يكونَ ضميرها فاعلاً في المعنى ، ولا يستقيمُ

---

(١) هذه قطعة من بيت لمغلس بن لقيط الاسدي • وهو :

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسي تَطيبُ لَضَغْمَةٍ
لِضَغْمَهِمَاهَا يَقْرعُ العَظْمَ نابُهَا

من قصيدة يرثى بها أخاه أطيطا ، والضغمةُ : العضَّة يكنى بها عن الشدَّة ولذا قيل للاسد ضيغم ، الكتاب ١/٣٨٤ ، الايضاح للفارسي ص ٣٤، المفصل ص ٦٢، الاشموني ١/١٢١، العيني على الاشموني ١/١٢١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٧ ، ابن يعيش ٣/١٠٥ •

لوجهين : أحدهما أنَّها ليستْ من ضمائرِ الرفعِ ، والآخرُ أنَّ ضميرَ الفاعلِ لا يأتي بعدَ ضميرِ المفعولِ أبداً ، فالوجهُ أنَّ الضمَّ بمعنى الاصابةِ أُضيفَ الى الفاعلِ الذي هو ضميرُ التثنيةِ • ثم ذكرَ بعدَ ذلكَ المفعولَ فكأنَّهُ قالَ لاصابةِ هذينِ الشدةَ التي عبَّرَ عنها بالضغمةِ أولاً •

قالَ : والاختيارُ في ضميرِ خبرِ كانَ وأخواتها الانفصالُ • وإنْ كانَ الاولُ مرفوعاً ، لأنَّ خبرَ كانَ هو خبرُ المبتدأ في المعنى ، فكما أنَّ خبرَ المبتدأِ لا يكونُ الا منفصلاً فكذلكَ خبرُ كانَ ، والآخرُ أنَّ كانَ[1] ضعفَ عن بابِ الافعالِ فَقَصرتْ عن اتصالِ ضميرينِ كما قصرتْ إنَّ وأخواتها • ووجهُ ضعفِها أنَّ المنصوبَ فيها ليس مفعولاً في المعنى ، وأيضاً فانَّ أكثرَ النَّاسِ على أنَّها لا دلالةَ لها على الحدثِ •

(فصل) قولهُ : والضميرُ المسترُ يكونُ لازماً وغيرَ لازمٍ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : يعني بقولهِ اللازمُ أنَّ الفاعلَ لا يكونُ الاّ مضمراً متصلاً[2] ، ولا يكونُ ظاهراً ولا منفصلاً ، والدليلُ على أنَّهُ لم يردْ باللزومِ الاّ المتصلَ مستكناً كانَ أو بارزاً أنَّهُ مثَّلَ بما يصحُّ أنْ يكونَ فيهِ بارزاً مثلَ إفْعَلْ وتَفْعَلْ للمخاطبِ ؛ لأنَّكَ تقولُ : أفْعَلا وتفعلونَ فدلَّ على أنَّهُ لم يُرِدِ المستكنَ خاصةً كما وقعَ في بعضِ النسخِ • والدليلُ على أنَّهُ لم يُرِدِ المنفصلَ

---

(١) (كانَ) : ساقطة من ت •
(٢) (متصلاً) : ساقطة من و ، ش ، س ، ب •

أنَّ جميعَ أمثلته في اللازم ولا يستقيمُ أنْ يكونَ فيها المنفصلُ ، وأيضاً فإنَّهُ مثَّلَ في غير اللازم بالمنفصل بقوله : قامَ إلاَّ هو .

وقولهُ : « وتفعلُ للمخاطب » احترازٌ من تَفْعَلَ للغائبة فإنَّهُ لا يكونُ إلاَّ لازماً ، وهو يتكلمُ في اللازم ، وإنَّما لم يقع الفاعلُ في هذه المواضع الا مضمراً من جهة أنَّها ألفاظٌ موضوعةٌ بقرينة لازمة للمتكلم والمخاطب ، وهو موضعُ المضمر ، ألا ترى أنَّ المتكلمَ لا يقولُ عن نفسه : إلاَّ أنا وشبههُ ، ولا يقولُ للمخاطب : إلاَّ أنْتَ وشبههُ ، فلو وقعَ موضعها غيرُ مضمر لاختلَّ وضعُ باب المضمرات . وغيرُ اللازم في موضعين : أحدهما في فعل الواحد الغائب وفي الصفات[1] ، لأنَّ فعلَ الواحد الغائب والصفات[2] يكونُ[3] مضمراً بقرينة تُثْبَتُ وتُفْقَدُ ، فإنْ ثبتتْ وجبَ الاضمارُ وإلاَّ وجبَ الاظهارُ ، ولذلكَ جاءَ الوجهان بخلاف الافعال الاول ، فإنَّ قرائنَها لازمةٌ فلم يقعْ فاعلُها الا مضمراً فلذلك كانَ لازماً . ثمَّ ولم يكنْ لازماً ههنا ، ومن غير اللازم ما يستكنُ في الصفات لما ذكرناهُ من أنَّهُ كفعل الغائب باعتبار قرينة يجوزُ الخلو عنها ، فلذلكَ جاءَ[4] فيه الوجهانِ ، فاذا جرت الصفةُ على غير من هي لهُ جاءَ ضميرُ الفاعل منفصلاً ، ولا يكونُ متصلاً ، ويكونُ ذلكَ في الاخبار والصفات والأحوال والموصولات بالألف واللام ، فمثالُ الاخبار قولكَ : هندٌ زيدٌ ضاربتهُ هي ، ومثالُ الصفات مررتُ برجل ضاربهُ أنا ، ومثالُ الاحوال ركبتُ الفرسَ طاردهُ

(١) (وفي الصفات) : ساقطة من و ، ر .
(٢) (الصفاتُ) : ساقطة من ر .
(٣) في ر : (فيه) .
(٤) في ل ، ر : (جازَ) وهو تحريفٌ .

أنا ، ومثالُ الموصولاتِ بالالفِ واللامِ زيدٌ[1] الفرسَ الراكبُهُ هو .
ولهُ علّتانِ : أحدهما أنَّ أسماءَ الفاعلينَ تنقصُ في القوةِ عن الافعالِ
فلا يلزمُ من تحمُّلِ الافعالِ ضمائرَ ما ليستْ جاريةً عليهِ مع
قوّتِها تحمُّلُ هذهِ مع ضعفِها ، والثانيةُ أنَّ الافعالَ تتصلُ في
أكثرِها صيغُ الضمائرِ التي تُعرَفُ بها من هي لهُ ، لأنَّ أكثرَها
بارزٌ ، وأمّا أسماءُ الفاعلينَ فلا يتصلُ بها ضميرٌ بارزٌ ، وإنّما يكونُ
مستتراً ، فلا يلزمُ من تحمُّلِ الافعالِ هذهِ الضمائرَ (معَ وجودِها
بارزةً في الاكثرِ تحمُّلُ أسماءِ الفاعلينَ هذهِ الضمائرَ)[2] مع
ضعفِها ، فانْ قيلَ أسماءُ الفاعلينَ وإنْ لم تبرزْ ضمائرُها فالحروفُ
التي فيها تبيِّنُ من هي لهُ لفظاً كما تبيِّنُهُ الضمائرُ نفسُها ، فانَّكَ
اذا قلتَ : ضاربانِ عُلِمَ أنَّهُ للمثنى كما يُعلَمُ بيضربانِ وإنْ
اختلفتِ الالفانِ[3] ، وكذلكَ ضاربونَ مثلُ يضربونَ ، واذا حصلتِ
الدلالةُ فلا فرقَ بينَ أنْ يكونَ ضميراً [٧٣ و] أو غيرَ ضميرٍ .
فالجوابُ من وجهينِ : أحدهما أنَّ هذا وإنْ وجدَ في أحدِ الصورِ
فهو مفقودٌ[4] في أكثرِها ، ألا ترى أنَّ ضربتُ وضربتَ وشبهَها اسمُ
الفاعلِ منهُ ضاربٌ وإنْ اختلفتِ الضمائرُ ، فقد تحققَ في كثيرٍ من
الصورِ الدلالةُ في الافعالِ دونَ الصفاتِ . والثاني لو سلَّمنا أنَّ ذلكَ
في كلِّ الصفاتِ لكانتْ[5] هذهِ الحروفُ في الصفاتِ قرائنَ ، وهي
في الافعالِ أنفسُ الضمائرِ فلا يلزمُ من الاستغناءِ بما دلَّ عليهِ الشيءُ
نفسُهُ بوضعِهِ الاستغناءُ بما دلَّ عليهِ بقرينةٍ فحصلَ الفرقُ بينهما .

---

(1) (زيدٌ) : ساقطةٌ من ر .
(2) ما بينَ القوسينِ : ساقطٌ من ر .
(3) في ل : (الالفاظ) ، وهو تحريف .
(4) في ر : (مقصود) وهو تصحيف .
(5) في ل : (فكانت) وهو خطأ .

(فصل) قوله : ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها اذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة الى آخره .

قال الشيخ : شرط هذا الباب ما ذكره من الشروط[1] ، وشرط أن يكون الخبر معرفة ، لأنه لا يقع اللبس الا اذا كان [الخبر][2] معرفة ؛ لأنه اذا قال : زيد منطلق لا يلبس بأنه نعت ، ولم يشترط في المبتدأ أن يكون معرفة ، لأنه لا يكون الا معرفة ، وما يقع نكرة بتأويل لا يقع خبره معرفة . وقد قدم الخبر بالتعريف فعلم أنه مخصوص بأن يكون المبتدأ معرفة . وقوله : في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا ، انما عني[3] أفعل من كذا فلذلك مثل به ، فعلى هذا لا يجوز أن تقول : زيد هو غلام رجل ، وإن كان ممتنعاً دخول حرف التعريف عليه والفرق بينهما أن أفعل من كذا يشبه المعرفة شبهاً قوياً من حيث المعنى حتى أن معنى قولك : أفضل من كذا ، الأفضل باعتبار أفضلية معهودة ، ولذلك قام مقامه ، وليس غلام رجل كذلك ، فانه انما امتنع دخول التعريف عليه من جهة أن الاضافة قد تكون للتعريف ، واللام للتعريف فكره الجمع بينهما بخلاف أفضل منك . قال[4] : وهذه الضمائر لا تخلو اما أن

(١) انظر الكتاب ١/٣٩٤ ، ٣٥٩ ، الانصاف ٢/٧٠٦ ، ٧٠٧ .
(٢) (الخبر) : ساقطة من ل ، ت ، الأصل .
(٣) في ل : (يعني) ، وهو تحريف .
(٤) القول للشارح .

يكونَ لها موضع من الاعراب أو لا[1] < و >[2] باطل ألاّ يكونَ لها موضع من الاعراب[3] ، لأنها كلّها في التركيبات لها موضع من الاعراب ، فتعيّن أنْ يكونَ لها موضع من الاعراب ، فاذا كانَ لها موضع فلا يخلو من أنْ يكونَ رفعاً أو نصباً أو جراً ، ولا عامل لواحد منها ، وإنّما قلنا : إنّ لها موضعاً من الاعراب ، لأنّها مضمرة فتجري على قياس باب المضمرات ، أمّا النصبُ والجرُّ فغير مستقيم ، لأنّ لفظَهُ لفظُ المرفوع ، (وأمّا الرفعُ فلا يستقيم لأنّ عوامل الرفع اللفظيةَ كلّها منتفية ، والعامل المعنوي لا يصحّ ؛ لأنّهُ لو كانَ مبتدأً لارتفعَ ما بعدهُ ، وأنتَ تقولُ : كانَ زيدٌ هو المنطلقَ)[4] ، ولا يستقيمُ أنْ يكونَ حرفاً ، لأنّ الحروفَ تلزمُ طريقةً واحدةً ، وهذا يتغيّرُ باعتبار من هو لهُ بالتكلم والغيبة والخطاب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وهذه أحكامُ الضمائر ، فدلّ على أنّهُ ليس من قبيل الحروف . وقد أُجيبَ عن ذلكَ بأنّ تغيُّرهُ لا يمنعُ حرفيّته[5] بدليل تغيُّر الحرف (في أولئكَ ، ألا ترى أنّكَ تقولُ : أولئكَ وأولئكم وهو حرفٌ باتفاق . وأُجيبَ عنه بأنّ حرفَ الخطاب يتغيّرُ باعتبار المخاطب ، وهذا يتغيّرُ باعتبار المضمرات . وأُعتُذِرَ عنهُ بأنّ مثله قد جاءَ في إيّاهُ وإيّاها وإيّاكَ وإيّاهما في الخطاب وغير الخطاب ، وهي حروفٌ على المذهب الصحيح)[6] . وأُجيبَ عنهُ بأنّ هذه

---

(1) رأى البصريين ليس لها موضع من الاعراب . الانصاف ٢/٧٠٦ .
(2) (و) : زيادة للسياق .
(3) هذا رأى الكوفيين . الانصاف ٢/٧٠٦ .
(4) ما بين القوسين : ساقط من ت .
(5) هذا دليل البصريين . الانصاف ٢/٧٠٧ .
(6) ما بين القوسين : ساقط من ت .

على المذهبِ إنّما جيءَ بها حروفاً ليُبيّنَ صاحبَ المضمرِ الذي هو إيّا ، وأمّا حرفٌ جيءَ بهِ غيرُ مُبيّنٍ مختلفٌ كاختلافِ الضمائرِ فليسَ بمعهودٍ في اللغةِ . فالصحيحُ اذنْ أنّها ضمائرٌ وموضعها على حسبِ ما قبلها توكيداً ، فإنْ كانَ مرفوعاً فهو واضحٌ ، وإنْ كانَ منصوباً كانَ اللفظُ المرفوعُ واقعاً موقعَ المنصوبِ ولا يبعدُ أنْ يُؤكّدَ المنصوبُ بالضمائرِ المرفوعةِ بدليلِ قولهم : ضربتني أنا وضربتنا نحنُ .

وقولهُ : « وتدخلُ عليه لامُ الابتداء » فيهِ تسامحٌ ، لأنَّ الاصطلاحَ في هذهِ اللامِ أنْ تُسمّى الفارقةُ ، لأنّها تفرقُ بينَ أنَّ المخففةَ والنافيةَ ، ولكنّهُ سمّاها لامَ الابتداءِ ، وإنْ كنتْ لازمةً فارقةً نظراً الى أصلها ؛ لأنَّ أصلها الابتداءُ وتسميةُ أهلِ البصرةِ لهُ فصلاً[1] أقربُ الى الاصطلاحِ [٧٣ ظ] في أكثرِ الالفاظِ ، ولمّا كانَ المعنى في هذهِ الالفاظِ الفصلَ كانَ تسميتها فصلاً أوْلى من تسميةِ الكوفيينَ لها[2] عماداً[3] ، نظراً الى أنَّ السامعَ أو المتكلمَ أو هما جميعاً يعتمدانِ بها على الفصلِ بينَ الصفةِ والخبرِ فسمّوها باسمِ ما يلازمها ويؤدي الى معناها فكانتْ تسميةُ البصريينَ أظهرَ .

(فصل) قولهُ : ويقدّمونَ قبلَ الجملةِ ضميراً يُسمّى ضميرَ الشأنِ والقصةِ وهو المجهولُ عندَ الكوفيينَ[4] .

قالَ الشيخُ : وتسميةُ البصريينَ أقربُ لأنّهم سمّوهُ باعتبارِ معناهُ ، لأنَّ معناهُ الشأنُ والقصةُ[5] ، والكوفيونَ لا يخالفونَ في أنَّ

---

(١) انظر الانصاف ٢/٧٠٦ .
(٢) (لها) : ساقطة من ل .
(٣) الانصاف ٢/٧٠٦ .
(٤) والكوفي يسميه ضمير المجهول المغني ٢/٤٩٠ .
(٥) سيبويه سماه ضمير الحديث ١/٣٠٠ .

معناه ذلك ، وإنما سموه باسم آخر ملازم ، وهو كونه عائداً على غير المذكور أولاً ، ولكن على ما يفسره ثانياً فتسميته باسم معناه أولى ، ولا يخالف البصريون في أنه مجهول (ولا يخالف الكوفيون في أنه يفسر بالجملة ، وإنما وقع أولاً ؛ لأنه لو وقع آخراً عاد على ما تقدم ولم يحتج الى تفسير فيخرج عما نحن فيه ولا يكون الا في الموضع الذي تقع فيه الجملة)[1] ، لأن شرطه أن يفسر بالجملة ، وإنما وضعوه ليعظموا القصة المذكورة بعده ، لأن الشيء اذا ذكر مبهماً ثم فسر كان أوقع في النفس من وقوعه مفسراً أولاً ، (وإنما لم يأتوا بالشأن الذي هو المظهر موضع المضمر ، لأن المضمر أبهم من المظهر)[2] ، ويكون متصلاً ومنفصلاً فالمنفصل يجب أن يكون مرفوعاً بالابتداء غائباً . أما كونه غائباً فواضح ، وأما كونه مرفوعاً فلأنه لو كان منصوباً أو مرفوعاً بغير الابتداء لم يكن بد من عامل ، فلو كان له عامل لوجب اتصاله فيخرج عن الانفصال ، فاذن لا يكون الا منفصلاً عند عدم العوامل ، واذا عدمت العوامل وجب الرفع على الابتداء ، ويكون متصلاً في كل موضع كان ثم عامل في الجملة ، والعامل لا يخلو إما أن يكون ناصباً أو رافعاً ، فان كان ناصباً وجب أن يكون متصلاً بارزاً ، أما اتصاله فلتقدم عامل اتصل به ، وأما بروزه فان ضمائر النصب لا تكون الا بارزة ، كقولك : إنه زيد قائم ، ولا يجوز في سعة الكلام أن زيداً قائم ، لأنه ضمير منصوب فلا يجوز أن يستتر ، وليس الموضع موضع حذف فيحذف ، وقد جاء في الشعر محذوفاً لا مستتراً لأن الحرف لا يستتر فيه [شيء][3] ،

---

(١) في ل : يختلف عما موجود بين القوسين ، وهو (باعتبار المعنى وانما الخلاف فيما هو لقب وهو اختلاف لفظي ، وهذا الضمير لا يكون الا أول الكلام) .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ت .

(٣) (شيء) : زيادة عن س .

وفرقٌ بينَ المحذوفِ والمستترِ ، فإذا كانَ العاملُ رافعاً وجبَ أنْ يكونَ مستتراً لأنَّهُ ضميرٌ مرفوعٌ مفردٌ فيجبُ أنْ يكونَ مستتراً قياساً على سائرِ الضمائرِ مثلهُ ، وتقولُ : كانَ زيدٌ منطلقٌ فلو أبرزتهُ لم يجزْ ، لأنَّ الضميرَ المستترَ لا يظهرُ(١) ، ويكونُ مؤنثاً إذا كانَ في الكلامِ مؤنثٌ ، وكأنَّهم قصدوا الى المناسبةِ وإلاَّ فالمعنى سواءٌ مذكراً كانَ أو مؤنثاً ، قالَ اللهُ تعالى : { فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى القُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ }(٢) ، وقالَ : { أَوَ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيةٌ }(٣) ، على قراءةِ ابنِ عامرٍ ، أمّا على قراءةِ الجماعةِ(٤) فليسَ من هذا الفصلِ أصلاً ؛ لأنَّ آيةً خبرها ، وإنْ يعلمَهُ اسمُها ، وليسَ أيضاً من الحكمِ آخراً وهو التأنيثُ (لأنَّ قراءتَهم بالياءِ ، ولا تتحتمُ قراءةُ ابنِ عامرٍ على هذا التأويلِ(٥) ، بلْ يجوزُ أنْ يكونَ التأنيث)(٦) لأجلِ آيةٍ ، ويكونُ الخبرُ لهم لا أنْ يعلمهُ لئلا يؤدي الى أنْ يكونَ الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً ، ويكونُ أنْ يعلمهُ بدلاً من آيةٍ أو مستأنفاً خبرُ مبتدأٍ

---

(١) في ر : (قوله) .

(٢) سورة الحج الآية : ٤٦ .

(٣) سورة الشعراء الآية : ١٩٧ .

(٤) قرأ ابن عامر (تَكُنْ) بالتاء من فوقٍ و (آيةٌ) بالرفع فاعل تَكُنْ ، على أنها تامة ، ولهم متعلق بها ، وان يعلمه بدل من آيةٍ أو خبر محذوف أي أو لم يحدث لهم آيةٌ علم علماء بني اسرائيل ، فان كانت ناقصة فاسمها ضمير القصة ، وآية خبر مقدم ، وان يعلمه مبتدأ مؤخر والجملة خبر تَكُنْ ، أولهم خبر مقدم وآية مبتدأ مؤخر والجملة خبر تَكُنْ ، وان يعلمه إما بدل من آية أو خبرٌ مضمر أي هي ان يعلمه ، والتأنيث للفظ القصة أو الآية ، والباقون بتاء التذكير ونصب آية وان يعلمه اسمهما وآية خبرها .اتحاف فضلاء البشر ص٣٣٤ .

(٥) في ب : (لأنَّه) .

(٦) ما بين القوسين : ساقط من ر .

محذوف على جهة التفسير ، لأنَّ التقديرَ هو أنْ يعلمهُ ، وإنَّما حملَ النحويونَ قراءةَ ابنِ عامرٍ على هذا الوجهِ لِما يلزمهم من تعسُّفٍ ما في أنْ يلدَهُ ، ولأنَّهم في حمله بينَ بعيدٍ ومتعذرٍ ، أمَّا المتعذرُ فهو أنْ يكونَ خبراً ، وأمَّا البعيدُ فهو أنْ يكونَ بدلاً أوْ تفسيراً ، ومثلُ هذا الابدالِ قليلٌ والاضمارُ والتفسيرُ على خلافِ القياسِ ، وقولهُ تعالى : { كَادَ يَزِيغُ }[1] الى آخرهِ لا يستقيمُ[2]، أنْ يكونَ من بابِ قامَ وقعدَ الزيدانِ ، لأنَّكَ إنْ جعلتَ قلوبَ فاعلاً لتزيغَ وجبَ أنْ يكونَ في كَادَ ضميرُ القلوبِ ، وضميرُ القلوبِ في كَادَ وشبههِ لا يكونُ الا إمَّا مستتراً بالتاءِ وإمَّا بارزاً بالنونِ ، فكانَ يجبُ أنْ يكونَ كَادَتْ أو كِدنَ ، وإنْ جعلتَ قلوبَ فاعلاً لكادَ كُنْتَ مؤخراً لاسمِها عن خبرِها وهو خلافُ وضعها فوجبَ أنْ يكونَ في كادَ ضميرُ الشأنِ والجملةُ بعدَهُ مفسِّرةٌ لهُ .

(فصل) قولهُ : والضميرُ في قولهم : ربَّهُ رجلاً الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : اختلفَ الناسُ في هذا الضميرِ ، فالبصريونَ يفردونهُ في جميعِ وجوهه فيقولونَ : ربَّهُ رجلاً وربَّهُ امرأةً[3] ، والكوفيونَ يقولونَ : ربَّهُ رجلاً وربَّها امرأةً [وربهما رجلينِ][4]،

---

(١) سورة التوبة الآية ١١٧ . وتكملة الآية :
(قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ) .

(٢) قرأ حفص وحمزة بالياء على التذكير ، والباقون بالتأنيث . اتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٥ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٠ ، المقرب ١/٢٠٠ .

(٤) (وربهما رجلين) زيادة عن ل .

وربَّهم رجلاً(١) ، ومذهبُ أهلِ البصرةِ هو الجاري على القياسِ [٧٤ و] ؛ لأنَّهُ مضمرٌ مبهمٌ فيجبُ أنْ يتحدَ في جميعِ وجوهِهِ قياساً على الضميرِ في نعمَ ، وبيانُ أنَّهُ مبهمٌ هو إنَّ وضعَ رُبَّ ألاَّ تدخلَ إلاَّ على النكراتِ فوجبَ أنْ يكونَ هذا الضميرُ مبهماً لئلا يؤدي الى فواتِ وضعِها واذا وجبَ أنْ يكونَ مبهماً وجبَ أنْ يكونَ مفرداً على ما تقررَ في نعمَ ، والكوفيونَ إمَّا أنْ يقولوا : ليسَ بمبهمٍ فيخالفوا وضعَ رُبَّ ، وإمَّا أنْ يقولوا : هو مبهمٌ فيخالفوا وضعَ المبهماتِ ، فإذَنْ المذهبُ ما صارَ اليهِ البصريونَ ، وإنَّما لم يوصفْ لأمرينِ : أحدهما أنَّ الصفةَ إنَّما تكونُ بعدَ معرفةِ الذاتِ ، والذاتُ مبهمةٌ(٢) فوجبَ تفسيرُها بما يدلُّ عليها ثمَّ تكونُ الصفةُ لذلكَ التفسيرِ فيحصلُ المقصودُ من الصفةِ بوصفِ التفسيرِ ، والثاني إنَّهُ لمَّا كانَ صورتُهُ صورةَ الضمائرِ حُملَ على الضمائرِ في أنَّها لا توصفُ وإنْ لم يكُنْ فيهِ عينُ المانعِ من الصفةِ في المضمرِ ، لأنَّ الشيءَ قد يُحملُ على غيرِهِ لشبهٍ غيرِ المعنى الذي كانَ من أجلِهِ الحكمُ الاصليُّ ، ومثالُهُ أنَّ العربَ تقولُ : أُكرِمُ وأصلُهُ أأكرِمُ ، هذا معلومٌ وعلتُهُ واضحةٌ فحذفوا الهمزةَ الثانيةَ كراهةَ(٣) اجتماعِ الهمزتينِ ، ثمَّ أجروا يُكرِمُ وتُكرِمُ ونُكرِمُ مجرى أُكرِمْ في ذلكَ الحكمِ وهو حذفُ الهمزةِ ، وإنْ لم تكُنْ فيهِ تلكَ العلةُ وهو اجتماعُ الهمزتينِ ، ولكنَّهم أجروهُ مجراهُ لشبهٍ آخرَ وهو كونُهُ فعلاً مضارعاً مثلُهُ .

---

(١) وجوّز الكوفيون مطابقة الضمير لفظاً نحو ربها إمرأةً وربهما رجلين حاشية الصبان على الاشموني ٢/٢٠٨ .

(٢) في س : (مبهم) ، وهو خطأ .

(٣) في ل : (ولعله) ، وما اثبتناه اصح .

(فصل) قوله : واذا كُني عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى الى آخره .

قال الشيخ : القياس أنْ تأتي الضمائر فيها على قياس الضمائر وهو أنْ يقع بعد لولا الضمير المنفصل المرفوع وبعد عسى الضمير المتصل المرفوع ، وقد روى الثقات عن العرب وقوع صور الضمائر المجرورة بعد لولا وصور الضمائر المنصوبة بعد عسى ، واختُلِف في توجيه هذا المذهب القليل عن العرب ، فقال سيبويه : الضمائر بعد لولا مجرورة وبعد عسى منصوبة"[1] ، ولولا مع المضمر في هذه اللغة الضعيفة حرف جرٍّ ، وعسى مع المضمر في هذه اللغة حرف نصب ، وقال الاخفش : لولا وعسى على ما كانا [عليه][2] في المضمر بعد لولا ، وإنْ كان صورته صورة الجرِّ في موضع الرفع إلاّ أنّه حُمِل المرفوع على المجرور[3] ، والضمير بعد عسى في موضع رفع الا أنّه حُمِل المرفوع على المنصوب ، وحجة سيبويه أنّه يقول : هذه المسائل إمّا أنْ تكون التغيير (فيها في الكلمة الواقعة قبلها ، أو فيها نفسها باطل" أنْ يكون التغيير)[4] فيها نفسها فوجب أنْ يكون التغيير فيما قبلها ، وبيان أنّه لا ينبغي أنْ يكون التغيير فيها نفسها إنّا اذا جعلناها متغيرةً كانت تغيرات" كثيرة" تبلغ الى اثني عشر تغيراً ، واذا جعلنا التغيير فيما قبلها كان تغيراً واحداً تقديرياً ، وذكر لذلك ثانياً بتغيير العوامل . وحجة الاخفش أنّه يقول : الاولى أنْ يكون التغيير فيها ، لأنّ تغيير ما قبلها لا يُعرف إلاّ في

(١) انظر الكتاب ٣٨٨/١ .
(٢) (عليه) : زيادة عن ل .
(٣) انظر المقتضب ٧٣/٣ ، الانصاف ٦٨٧/٢ .
(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر .

مثل لَدَن ، وتعبيرُها نفسها لا يكاد ينحصر كتأكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات ، ووقوع[1] المرفوع موقع المجرور في قولهم : ما أنا كأنْتَ ، ووقوعُ المنصوب وعلامةُ نصبه الكسرة ، ووقوعُ المخفوض وعلامةُ خفضه الفتحةُ ، وكانَ تقديرُ ما كثرت أمثالهُ في كلام العربِ أولى من تقديرِ ما لم تكثرْ ، وليسَ ما ذهب اليه بقويٍّ ، أمَّا قياسهُ على ما أنا كأنْتَ فضعيفٌ لقلة استعماله وشذوذه بخلافِ ما حملَ عليه سيبويه فانَّهُ كثيرٌ ، وأمَّا وقوع المرفوعِ موقعَ المجرورِ في قولهم : مررتُ بكَ أنْتَ فضعيفٌ لأمرينِ : أحدهما أنَّهُ لم يقعْ موقعَ ضميرٍ آخرَ إذْ لا ضميرَ منفصلَ للجرِّ ، والآخرُ أنَّهُ موضعُ ضرورةٍ إذْ لا يمكنُ إلاَّ كذلكَ . وأمَّا وقوعُ المرفوعِ موقعَ المنصوبِ فليفرقوا بينَ التأكيدِ وبينَ البدلِ فاذا قالوا : ضربتهُ إيَّاهُ كانتْ بدلاً واذا قالوا : ضربتُهُ هو كانَ تأكيداً فصارَ إنَّما وقعَ هذا الموقعُ ضرورةَ المفرقِ بينَ البدلِ والتأكيدِ ، فبقي قولُ سيبويه سالماً .

(فصل) قولهُ : وتُعمَدُ ياءُ المتكلمِ اذا اتصلتْ بالفعلِ بنونٍ قبلها صوناً لهُ من أخي الجرِّ .

قالَ الشيخُ : الحروفُ المحمولةُ على الفعلِ في دخولِ نونِ الوقايةِ عليها تقسمُ الى ثلاثةِ أقسامٍ : قسمٍ يستوي فيه الأمرانِ وهو كلُّ كلمةٍ كانَ في آخرِها حرفٌ مشددٌ وهي إنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، وأمَّا علةُ الاثباتِ فلشبهها بالفعلِ وأمَّا علةُ الحذفِ فلاجتماعِ النوناتِ فيما ليسَ بفعلٍ ، وأمَّا الموضعُ الذي الحذفُ فيهِ أولى فهو لعَلَّ

(١) في ل : (وقوعه) ، وهو خطأ .

وعلته تنزل اللام منزلة النون [٧٤ ظ] في قرب مخرجها مع لام أخرى قبل العين فلمّا كثرت المتماثلات مع المتقاربات كان الحذف أولى ، وعلّة أخرى وهو كون الحرف على أربعة أحرف بخلاف إنّ فانّه على ثلاثة أحرف فلمّا طال هذا بالنون كان الحذف أحسن ولمّا لم تطل إنّ بالحروف استوى الأمران ، وإن أوردت لكنّ وكأنّ فالجواب إن كانَ هي كاف التشبيه دخلت على (أنّ) فبقيت (أنّ) على أصليتها في استواء الأمرين ، وأمّا (لكنّ) فأصلها (لكن إنْ) فخففت ، والدليل عليه قوله[1] :

١٦٠- وَلَكِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

واللام لا تدخل الا مع (إنّ) فبقيت بعد تخفيفها بالنقل والادغام على ما كانت عليه في جواز الاثبات والحذف على الســواء ، وإن أوردت (لكنّ) على العلة الاولى • فالجواب أنّ هذه كلمتان كما قلنا ههنا ، وأمّا الموضع الذي الاحسن فيه ، لاثبات فهو (ليتَ) وعلته مشبّه بالفعل ولم يعرض مانع من الاثبات ، وقد جاء حذفها شاذاً نظراً الى أنّها ليست بفعل ، وقد فعلوا ذلك في الكلمات المبنيات على السكون عند إدخالها على المتكلم صوناً لها من الكسر ، واذا كانوا قد صانوا الفعل القابل للتحريك والاعراب عن الكسر فلأن يصونوا الحرف المبنيّ على السكون عن الكسر مــن باب الاولى فيقولون :

---

(١) البيت لم يعرف قائلـه وصدره : (يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي) ورواية الفراء (لَكَمِيدُ) وكذلك الانصاف والصحاح ، والكمد : الحزن ، والعميد : من عمده المرض اي افدحـه ، الانصـاف ١/٢٠٩ ، معاني القرآن ١/٤٦٦ ، ابن يعيش ٨/٦٤ ، المغني ١/٢٣٣ ، الاشـموني ١/٢٨٠ ، ابن عقيل ١/٣١٠ ، الصحاح ٦/٢١٩٧ مادة (لكن) ، الخزانـة ٤/٣٤٣ .

مِنِّي وعَنِّي الى آخرِ ما ذكروهُ ، ويقولونَ : حَسْبِي ، لأنَّهُ ليسَ مبنياً وهو بمثابةِ قولكَ : ثوبي ، وقالوا : قدي شاذاً تشبيهاً لهُ بحسبي ، لأنَّهُ بمعناهُ ولم يفعلوا ذلكَ في إليَّ وعليَّ ولديَّ ؛ لأنَّها تقلبُ الالفُ فيها ياءً فتجتمعُ معَ ياءِ المتكلمِ فتدغمُ وهي ساكنةٌ فقد أُمِنَتْ فيه الكسرةُ فلا حاجةَ الى النونِ .

أسماءُ الاشارةِ

قالَ الشيخُ : هي كلُّ اسمٍ وُضِعَ لمشارٍ اليهِ ومداولاتها باعتبارِ التقسيمِ العقلي ستةٌ ، لأنَّ المشارَ اليهِ لا يخلو من أنْ يكون مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً ، وكلُّ واحدٍ منها لا يخلو من أنْ يكونَ مذكراً أو مؤنثاً إلاّ أنَّهم وضعوا للاثنينِ منها لفظاً مشتركاً ، وهؤلاء للجماعةِ المذكورينَ والمؤنثينَ بقيَ أربعةٌ وضعوا لواحدٍ منها ألفاظاً مترادفةً ، وهو الواحدُ المؤنثُ ، والفاظهُ ذي وتَا وتِي وتِهِ وذِهْ وتِه[1] وذِهِ[2] بتيتْ ثلاثةٌ وضعوا لكلِ واحدٍ لفظاً نصاً ، وهو ذا للواحدِ المذكرِ وذانِ للاثنينِ المذكرينِ وتانِ للاثنينِ المؤنثينِ ، وهي مبنيةٌ كلها عندَ المحققينَ لاحتياجها إلى معنى الاشارةِ كاحتياجِ المضمرِ إلى المتكلمِ والخطابِ وتقدُّمَ الذكرِ ، وقالَ بعضُ الناسِ : إنَّ المثنى معربٌ وذلكَ أنَّهُ قد اختلفَ آخرهُ لاختلافِ العواملِ فوجبَ أنْ يكونَ معرباً قياساً علىَ سائرِ المبنياتِ . وأُجيبَ عن ذلكَ بأوجهٍ : أحدها أنَّ الدليلَ قائمٌ علىَ وجوبِ البناءِ فيها كلها فوجبَ الحكمُ

---

(١) (تِهْ ، وذِهِ) : ساقطة من و ، ش .

(٢) في ل : ذكر كلاماً لا يظهر أنه من كلام الشيخ بمقدار ثلاثة أسطر .

عليها كلها بالبناء ، وتأويلُ هذا مشكلٌ[1] ووجهُهُ أنْ نقولَ : لو كانتْ علَى قياسِ المثنَى لوجبَ أنْ تكونَ الفها منقلبةً كما تُقلَبُ ألفُ عصا ورحى ولمَّا لم تنقلبْ دلَّ على أنَّهَا صيغةٌ موضوعةٌ للمشارِ اليه[2] ، المرفوعُ والمنصوبُ أُخرى كما وضعوا إيَّاكَ للمنصوبِ في المضمراتِ وأنْتَ للمرفوعِ ولكن لمَّا كانَ ثمَّ تغيُّر لجميعِ الصيغةِ وضحَ أمرهُ ولمَّا كانَ ههنا تغييراً لبعضِ الصيغةِ أشكلَ أمرهُ ، ولا فرقَ في التحقيقِ في تغييرِ الصيغةِ بينَ أنْ يكونَ تغييراً للجميعِ أو تغييراً للبعضِ . الوجهُ الآخر أنَّها تُشدَّدُ نونها[3] حكماً لو كانتْ نونُ التثنيةِ لم تُشدَّدْ نونَها إذْ لا يجوزُ أنْ يُقالَ رجلانِ في رجلانِ بالتشديدِ هذا كلهُ علَى لغةِ من قالَ : هذانِ في الرفعِ وهذينِ في النصبِ والجرِّ ، وأمَّا من قالَ : هذانِ في الاحوالِ كلها فلا أشكالَ فيهِ أنَّهُ مبنيٌّ ، وإنَّما لم يجدَّ أسماءَ الاشارةِ استغناءً عنها باسمها ، فإنَّ الاشارةَ هي التي تميِّزهُ عن غيره .

قوله : ويلحقْ حرفُ الخطابِ بأواخرِها .

قالَ الشيخُ : كافُ الخطابِ لغيرِ من تشيرِ اليهِ وتغيرها علَى حسبِ من تخاطبُ ، وألفاظها خمسةٌ وقد تقدَّمَ أنَّ الفاظَ الاشارةِ خمسةٌ فيكونُ خمسةً وعشرينَ لفظاً ، تقولُ من ذا ذاكَ ذاكِ ذاكما ذاكمْ ذاكنَّ فهذهِ خمسةٌ معَ ذَا إذا كانَ المشارُ اليهِ مفرداً مذكراً ويجري معَ البواقِي علَى هذا المثالِ .

(٣) (اليه) : ساقطة من ل .
(١) (حكماً) : ساقطة من ل ، ت .
(٢) في ل ، س ، ب : (المشكل) ، وهو تحريف .

قالَ صاحبُ الكتابِ : الذي للمذكرِ إلى آخرهِ ٠

قالَ الشــيخُ : الموصولاتُ من جملةِ المبنياتِ وعلةُ بنائهــا واضحٌ ، وهو إحتياجها إلى ما يكمّلها كاحتياجِ الحرفِ الى متعلقــهِ ، والكلامُ في المثنى فيمن قالَ : اللذانِ واللذينِ واللتــانِ واللتــينِ في اللغةِ الفصيحةِ كالكلامِ في هــذينِ وهــذانِ [٥٧ و] في الاعرابِ والبناءِ ، وكذلكَ الكلامُ في الذينَ فيمن قالَ اللذونَ واللذينَ وهي اللغةُ القليلة ، ثمَّ ذكرَ اللغاتِ ثمَّ عــددَ ذكرَ الموصولاتِ من حيثُ الجملةُ (ثمَّ ذكرها مفصلةً وابتــدأ : بالذي ، لأنَّها أَصــلٌ لكثرةِ استعمالها ، ثمَّ ذكرَ الموصولَ من حيثُ الجملةُ)(١) ، فقالَ : وهــو ما لا بدَّ لهُ في تمامه اسماً من جملةٍ ومن ضميرٍ ، فهــذا ينبغي أنْ يكونَ أولاً ، لأنَّهُ حدُّ الموصولِ ، والتفصيلُ ينبغي أنْ يكونَ بعدهُ ، وإنَّما احتاجَ إلى جــملةٍ ، لأنَّهُ وُضِعَ ليتوصلَ بهِ إلى تصيــيرِ الجملةِ المقدَّرةِ نكرةً معرفةً ، فهو مع الجملةِ بمثابةِ الالفِ واللامِ مع المفردِ ، فثبت أنَّهُ لا بدَّ لهُ من جملةٍ ، وإنَّما احتاجَ الى ضميرٍ يرجعُ اليهِ ليحصلَ ربطاً بينهُ وبينهُ ٠

ثمَّ قالَ : « واسمُ الفاعلِ في الضاربِ في معنى الفعلِ إلى آخره » أوردهُ اعتراضاً على قوله : لا بدَّ لهُ من جملةٍ ، والضاربُ ليسَ مع الالفِ واللامِ جملةً ٠ فأجابَ بأنَّهُ في معنى الجملةِ ، وإنَّما وقع مفرداً لارادةِ المشاكلةِ بينَ هذهِ الالفِ واللامِ وبينَ(٢) الالفِ واللامِ

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر ٠
(٢) (بين) : ساقطة من ر ٠

التي للتعريف في قولك : الرجل ، فسبكوا من الجملة اسم فاعل ليوفروا على الالف واللام ما يقتضيه من المفرد ، والمعنى على ما كان عليه وكان فيه وفاءٌ بالغرضين :

وقوله : وقد حُذِفَ الراجع كما ذكرنا .

قال الشيخ : يعني في فصل[1] ، وحذف المفعول به كثيرٌ ، لأنَّه ذُكِرَ ، ثم أنَّ الضمير المفعول العائد على الموصول يجوز حذفه ، كقوله تعالى : { اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ويَقْدِرُ }[2] . أمّا اذا لم يكنْ مفعولاً فحذفه ضعيفٌ ، وإنّما ضعف إذا لم يكنْ مفعولاً ، لأنّه يكون أحد جزءي الجملة في غير الجرّ ، وفي الجرّ يلزم من حذفه حذف الجار فيؤدي إلى الاختلال ، والحذف أكثر بخلاف المفعول فانّه فضله مفردٌ .

قوله : وحقّ الجملة التي يوصل بها أنْ تكونَ معلومةً للمخاطب .

قال الشيخ : هذا قياس الصفات كلها ، لأنَّ الصفة لم يؤت بها ليعلمَ المخاطبُ بشيءٍ يجهله بخلاف الاخبار ، وقد تبيَّن أنَّ الذي يجعله صفةً فلا بدَّ أنْ يكونَ معلوماً كالصفات كلها . ثمَّ قال : وحذفوه رأساً واجتزوا عنه بالحرف المتلبس به وهو لام التعريف وفيه نظر ، لأنَّ الذي بكمالها للتعريف ، لأنَّ الالفَ واللامَ على انفرادها للتعريف ، وقد صرّح بذلك في قوله : « والذي وُضع

---

(1) أي : في فصل من فصول مفصّل الزمخشري .
(2) سورة الرعد الآية : ٢٦ .

وصلةً » ، فكيفَ تكونُ الذي بكمالها وصلةً للتعريفِ ، وتكونُ الالفُ واللامُ وحدها للتعريفِ ، وانّما جاءَ الوهمُ من أنَّ هذا الاسمَ يفيدُ التعريفَ كما يفيدُهُ الالفُ واللامُ ، وحكمُ انها حكمُ الف لامِ التعريفِ وعندَ حذفِ الذالِ نسبكُ الجملةَ فتصيرُ مفرداً فلمّا حُكِمَ بحذفِ الذالِ منها واعتا ولفظها لفظَ التعريفِ ومعناها[1] معنى التعريفِ ، والداخلةُ عليه اسمْ مفردْ كالداخلِ عليهِ حرفُ التعريفِ حكمَ بأنّهُ حرفُ التعريفِ ، والاولى أنْ يقالَ الالفُ واللامُ في قولكَ : الضاربُ حرفُ التعريفِ بمعنى الذي ، لا أنّه كانَ الذي فحُذفَ ذالهُ وياؤهُ وبقي حرفُ[2] تعريفهِ ، لأنَّ الذي بكمالهِ لا ينفصلُ بلْ بجملتهِ للتعريفِ .

وقولُهُ : « مستشهداً بقولهِ تعالى : { وَخُضْتُمْ كالّذي خاضُوا }[3] » ، إنْ جُعِلَ الضميرُ الفاعلُ عائداً على الذي ، فهو كما ذُكِرَ من أنَّ الذي بمعنى الذينَ ، ويكونُ المعنى وخضتم مشبهينَ الذينَ خاضوا ، أو خوضاً مثلَ خوضِ الذينَ خاضوا ، فيكونُ على هذا التقديرِ مصدراً وعلى التقديرِ الاولِ حالاً ، وإنْ جعلنا الضميرَ العائدَ على الذي ضميرَ مفعولٍ محذوفٍ وجبَ أنْ يكونَ الذي على بابهِ ويكونُ التقديرُ وخضتم خوضاً مثلَ الخوضِ الذي خاضوهُ فيكونُ مصدراً لا غيرُ .

(فصل) قوله : ومجالُ الذي في بابِ الاخبارِ أوسعُ من مجالِ اللامِ التي بمعناهُ .

---

(١) في و : (معناه) ، وهو تحريف .
(٢) (حرف) : ساقطة من ر .
(٣) سورة التوبة الآية : ٦٩

قالَ الشيخُ : فائدةُ الاخبارِ في هذا البابِ أنْ تعلمَ اذا علمت نسبةَ حكمٍ الى مبهمٍ أو منسوباً نُسِبَ اليه حكمٌ مبهمٌ كيفَ يُخبَّرُ عنهُ بالاسمِ الذي نقصدُ به تبيينُ ذلكَ المبهمَ ؟ فيجبُ أنْ تُصدِّرَ الجملةَ بالذي وما شاكلها ، لأنَّهُ مبهمٌ عندكَ لم تعلمْ غيرَ نسبتهِ أو منسوبهِ المذكورِ في الصلةِ فيصيرُ الجميعُ مبتدأً ، ويجبُ أنْ يكونَ موضعَ ذلكَ الاسمَ ضميرٌ يرجعُ الى الذي ، ولا بدَّ منه لأنَّكَ في المعنى إنَّما ذكرتِ الجملةَ منسوبةً الى مبهمٍ نُسِبَ اليه أو نُسِبَ هو لتعرفه ، فلو لم تذكرْهُ لبقت[1] النسبةُ الى غيرِ منسوبٍ ، والمنسوبُ من غيرِ نسبةٍ فيختلُ المقصودُ ، ولهذا المعنى احتاجَ الموصولُ الى صلةٍ ، لأنَّ وضعَهُ أنْ تصيرَ الجملةُ بهذه المثابةِ المذكورةِ فاذا عرفتَ المقصودَ من وضعِ البابِ في المعنى ، فانَّما قالوا : فيه إخبارٌ [٧٥ظ] عن الاسمِ الذي تذكرهُ آخراً من جهةِ أنَّهُ أوضحُ من الاولِ لما ذُكِرَ من إبهامِ الاولِ وهو هو في المعنى ، فنُسِبَ الخبرُ الى ما هو الاوضحُ لمَّا كانا لشيءٍ واحدٍ ، وكانَ القياسُ أنْ يُقالَ كيفَ يخبرُ بكذا ؟ ، وإنَّما جرى على ما ذكرتُ لكَ من أنَّهُ يكونُ أولاً مبهماً وهو في المعنى زيدٌ مثلاً ، فيُقالُ كيفَ تخبرُ عن هذا الذي هو زيدٌ ؟ ثمَّ كثرَ حتَّى قالوا : كيفَ تخبرُ عن زيدٍ ؟ . وذكرَ صاحبُ الكتابِ الطريقَ في الاخبارِ متضمناً ذكرَ الموانعِ ، فقالَ : « إنْ تُصدِّرَ الجملةُ بالموصولِ » فعلِمَ أنَّ كلَّ موضعٍ لا يصلحُ[2] أنْ[3] يُصدَّرَ الموصولُ[4] فيه لا يصحُّ الاخبارُ عنهُ[5] . ثمَّ قالَ : وتزحلقَ الاسمُ الى عجزها فعلِمَ أنَّ كلَّ

---

(١) في و : (لبقّى) ، وهو خطأ .
(٢) في و : (لا يصحُّ) ، وما اثبتناه احسن .
(٣) (أنْ يُصَدَّرَ) : ساقطة من و .
(٤) في س : (الجملة) .
(٥) (عنهُ) : ساقطة من ر .

ما لا يصحُ تأخيرهُ لا يصحُ فيه الاخبارُ ثمَّ قالَ : واضعاً مكانهُ ضميراً عائداً الى الموصول فعُلِم أنَّ ما لا يصحُ إضمارهُ ولا يصحُ وضعُ ضميرهِ مكانهُ لا يصحُ الاخبارُ عنهُ ، فامتنع الاخبارُ عن ضميرِ الشأنِ لعدمِ جوازِ تأخيرهِ ، وامتناعُ تقديمِ الذي عليه وامتنعَ الأخبارُ عن كلِّ ضميرٍ يعودُ على المبتدأ ، لأنَّكَ تؤخرهُ وتجعلُ مكانَهُ ضميراً عائداً الى الموصول فيبقى المبتدأُ بلا عائدٍ فيتعذَّرُ تأخيرهُ في المعنى .

وقولهُ : « لأنَّها اذا عادتَ الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد » فيه إيهامٌ أنَّهُ لو كانَ ضميرانِ لصحَّ ، لأنَّ المبتدأَ لا يحتاجُ إلاَّ الى ضميرٍ واحدٍ كقولكَ : زيدٌ في دارهِ [1] أخوهُ فالمبتدأُ يحتاجُ الى ضميرٍ منهما ، و[2] لو أخبرتَ عن الآخرِ لم يصحْ وإنَّما لم يصحْ ، لأنَّ الغرضَ من الاخبارِ أنْ يكونَ [3] أولاً مبهماً في الجزءِ المخبرِ عنهُ ثمَّ بعدَ ذلكَ يُذكَرُ الجزءُ الآخرُ ليفيدَ بالتركيبِ والنسبةِ فائدةً . وأنتَ ههنا اذا أخبرتَ لم تخبرْ إلاَّ بضميرٍ آخرَ يعودُ الى زيدٍ ، وزيدٌ مذكورٌ في الجزءِ الاول فلم تذكرْ شيئاً فيه فائدةٌ فامتنعَ لعدمِ الفائدةِ المقصودةِ بالاخبارِ فهو داخلٌ في القيدِ الاول وهو قولهُ : « وتزحلقَ الاسمُ الى عجزها » ، وهذا لا يتزحلقُ ، لأنَّهُ يكونُ [4] خبراً بغيرِ فائدةٍ .

(فصل) قولهُ : ومَا اذا كانتْ اسماً على أربعةِ أوجهٍ : موصولةٍ كما ذُكِرَ وموصوفةٍ .

---

(١) في و : (الداره) وهو تحريف .
(٢) هنا انتهى الخرم : في نسخة ش .
(٣) (من الأخبار أنْ يكونَ) : ساقطة من ل .
(٤) في س : (لا يكونُ) .

قالَ الشيخُ : وإذا كانتْ موصولةً [لم تكنْ للصفةِ وحدها ، بلْ][1] تكونُ للموصوفِ والصفةِ جميعاً بخلافِ الذي ، فإنَّ الموصوفَ مقدَّرٌ معها ، فلذلكَ تقولُ : في قولكَ أعجبني ما صنعت ، معناهُ أعجبني الشيءُ الذي صنعتَ فتفسيرها بالشيءِ والذي جميعاً فهذا يدلكَ على أنَّها للموصوفِ والصفةِ جميعاً وموصوفة في قولهِ[2] :

١٦١ـ رُبَّما تكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

فحكمَ على كونِها نكرةً بدخولِ رُبَّ عليها وحكمَ بالجملةِ صفةً على قياسِ نكرةِ رُبَّ في أنَّها موضوعةٌ لتقليلِ نوعٍ من جنسٍ فلا بدَّ من أنْ يكونَ الجنسُ موصوفاً حتَّى تحصلَ النوعيةُ وقد[3] قيلَ إنَّ ما ههنا مهيئةٌ هيئاتُ وقوعِ الجملِ بعدَ رُبَّ ، مثلها في قولكَ : رُبَّما قامَ[4] زيدٌ ، ورُبَّما زيدٌ في الدارِ فلا يكونُ فيه استدلالٌ ويكونُ حرفاً ويخرجُ عن الاستدلالِ بها على ذلكَ ، وسيأتي ذكرُ ذلكَ في موضوعهِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى ، وكانَ الاولُ أوْلى ، لأنَّ الضميرَ العائدَ على الموصوفِ حذفهُ سائغٌ ، ومن الأمرِ ، يتبيَّنُ له فإذا جُعِلَتْ

(١) ما بينَ القوسينِ : زيادةٌ عن ب ، ر ، وفي ل : (لم تكنْ صفةً) .

(٢) البيت لامية بن ابي الصلت في ديوانه ص ٥٠ ، الفُرْجَة : بضم الفاءِ في الحائط ، وفي فتحها : انفراجُ الأمرِ ، والبيت موجود في الكتاب ١/٢٧٠ ، المقتضب ١/٤٢ ، منازل الحروف للرماني ص٦١ ، شرح الجمل ٢/٣٦٩ ، المغني ١/٢٩٧ ، الاشموني ١/١٥٤ ، الخزانة ٢/٥٤١ ، العيني على الاشموني ١/١٥٤ ، اساس البلاغة ٢/١٠٦ .

(٣) (وقد) : ساقطة من ش .

(٤) في ر : (زيدٌ قائمٌ) .

(ما) مهيئة كان قوله : « من الأمر » واقعاً موقع المفعول تقديره تكره النفوس شيئاً من الأمر ، وحذف الموصوف وإبقاء الصفة جاراً ومجروراً في موضعه قليل ، ونكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى : { فَنِعِمَّا هِيَ }[1] ، لأن ما ههنا تمييز المضمير في نعم والضمر بعده هو المخصوص بالمدح ، فوجب أن يكون اسماً مستقلاً ، وكذلك ما في التعجب على مذهب سيبويه ، لأنها عنده شيء أحسن زيداً وسيأتي ذكر ذلك في بابه .

وقوله : « ومتضمنة معنى حرف الاستفهام أو الجزاء » . ظاهر وهي في وجوهها مبهمة تقع على كل شيء يعني أنها لا تختص بما لا يعقل عند الابهام فلذلك تقول : « لشبح »[2] كما ذكر[3] « وقد جاء { سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّ لَنَا }[4] الى آخره » . وقد وجه بأمرين : أحدهما صحة إطلاقها على أولى العلم وإن لم يكن مبهماً ، قال الله تعالى : { إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ }[5] ، والثاني أنه لمّا كان الباري سبحانه لا تدرك حقيقته صح التعبير باللفظ المبهم الحقيقة عنه .

(فصل) قوله : ويصيب ألفها القلب والحذف ، فالقلب في الاستفهامية .

---

(1) سورة البقرة الآية : ٢٧١ .
(2) في س ، ت ، ش ، ر : (الشيخ) وهو تصحيف .
(3) (كما ذكر) : ساقطة من ش .
(4) سورة الزخرف ١٣ والآية في القرآن الكريم « وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا » .
(5) سورة النساء الآية : ٢٤ .

قالَ الشيخُ : كما ذكرَ وكذلكَ في الجزائيةِ على ما ذُكِـر ، واستشهدَ بقولهِ تعالى : { مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيةٍ }[1] ، على مذهبِ سيبويه[2] ، لأنَّ أصلها عنده مَا مَا فقُلِبَتِ الالفُ الاولى هاءً كراهةَ اجتماعِ المثلينِ وكانتْ أولى من الثانيةِ لئلا يتوهمَ أنَّ التغييرَ لوقفٍ أو لتخفيفٍ . والحذفُ في الاستفهاميةِ على ما ذكر من الشرطِ ؛ لأنَّ الجارَّ مع المجرورِ كالجزءِ منه فجُعِلَتْ مَا مع الجارِّ كالكلمةِ الواحدةِ [٧٦ و] وخُفِّفَتْ بحذفِ ألِفِهَا فقيل ما ذُكِرَ ، وكيفيةُ الوقفِ عليها والفرقُ بينَ لِمَ ومجيء (م) يأتي في بابِ الوقفِ إن شاءَ اللهُ تعالى . وكذلكَ نصرةُ مذهبِ سيبويه في مَهْمَا .

(فصل) قولهُ : ومَنْ كمَا[3] في أوجهها إلاَّ في وقوعها غير موصولةٍ ولا موصوفةٍ .

(قالَ الشيخُ : وهو الوجهُ الذي[4] يكونُ فيه بمعنى شيءٍ ، وأمَّا بقيةُ الأوجهِ الاربعة[5] فجاريةٌ فيها . وقولهُ : « غيرُ موصولةٍ ولا موصوفةٍ »)[6] ، هو وجهٌ واحدٌ من وجوهِ « مَا » ، وهو قولهُ : فنعِمَّا هي وما أحسنَ زيداً ! فما ههنا غيرُ موصولةٍ ولا موصوفةٍ ، وهذا الوجهُ لا يقعُ في (مَنْ) فبقيتِ الموصولةُ والموصوفةُ والشرطيةُ والاستفهاميةُ ، وهي تختصُّ بأولي العلمِ هذا وضعهُ ، وتقعُ على

---

(١) سورة الاعراف الآية : ١٣٢ .
(٢) انظر الكتاب ١/٤٣٣ .
(٣) في ر : (كذلكَ) ، وما اثبتنا احسن .
(٤) في ل : (التي) ، وهو خطأ .
(٥) في س : (الاربعةُ الاوجهُ) ، وما اثبتناه أفضل .
(٦) ما بين القوسين : ساقط من ش .

والواحدِ والاثنينِ والجمعِ والمذكرِ والمؤنثِ كما ذُكِرَ ، إلاَّ أنَّكَ اذا حملتَ على اللفظِ جازَ أنْ[1] تحملَ بعدَ ذلكَ على المعنى ، واذا حملتَ على المعنى ضعفَ الحملُ بعدَهُ على اللفظِ ، وسرُّهُ هو أنَّ المعنى أقوى فلا يبعدُ الرجوعُ اليهِ بعدَ اعتبارِ اللفظِ ويضعفُ بعدَ اعتبارِ المعنى القوي أنْ ترجعَ الى الأضعفِ •

(فصل) قولهُ : واذا استفهمَ بها الواقفُ عن نكرةٍ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : شرطهُ أنْ يكونَ واقفاً وأنْ يكـونَ المُستَفهمُ عنهُ نكرةً ، أمَّا الوقفُ فلأنَّها زيادةٌ على خلافِ الأصلِ فشرطٌ له الوقفُ ؛ لأنَّ الوقفَ محلٌّ يقبـلُ التغييرَ ، وشـرطُ أنْ يكـونَ المُستَفهمُ عنهُ نكرةً ؛ لأنَّهُ الذي يحتـاجُ الى تمييزهِ بالاستفهامِ[2] في الغالبِ ، ألا ترى أنَّكَ اذا قلتَ : جاءني رجلٌ وضربتُ رجـلاً ومررتُ برجلٍ ، كانَ اللفظُ واحداً والمعنى مختلفاً فدلَّ ذلـكَ على أنَّ النكراتِ يحتاجُ الى تمييزها في الاستفهامِ عنها أكثرُ من احتيـاجِ غيرها فكانتْ بهذا أليَقُ فزادُوا حروفَ المدِّ ليدلوا على المُستَفهمِ عنهُ بما يجانسُ اعرابَهُ ، ثمَّ لمَّا كانتِ النكرةُ قـد تكونُ مؤنثـةً ومذكرةً ومثناةً ومجموعةً اختلفَ أصحابُ هـذهِ اللغةِ ، فمنهمْ ، وهم الاكثرونَ ، من يرى الدلالةَ على ذلكَ بأنْ يزيدَ في التثنيـةِ والجمعِ نفسَ ما يكونُ آخرُ المثنى والمجموعِ على حسبِ أحوالهِ من رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ فيُفْهَمُ منهُ الاعرابُ والحالُ جميعاً فاذا قالَ مَنانِ علِمَ أنَّهُ مستفهِمٌ عـن مرفوعٍ مثنىً وكذلكَ جميـعُ الامثلةِ ، فانْ اتفقَ أنْ لا يمكنَ اجتماعُ الدلالتينِ رجَّحَ الدلالةَ

---

(1) في ش : (آنْ تحملَ) تاتي بعد (ذلك) ، وهو وهم •
(2) في ش : (هو نكرةٌ) •

على حال الذات نفسها على الدلالة على الاعراب كما اذا قال : ضربت امرأةً فتقول : في هذه منه وليس فيه إلاّ ما يدل على التأنيث كأنّه جعل معرفة[1] الذات أولى من معرفة الاعراب ، واللغة الأخرى أن لا يعتد إلاّ بما يدل على الاعراب فهؤلاء استغنوا بالأحرف الثلاثة عن غيرها ، لأنّ المعنى الذي قصدوه يحصل بها فيقولون : مَنُو ومَنَا ومَني في كلّ منكرٍ مستفهمٍ عنه مذكرٍ أو مؤنثٍ أو مثنىً أو مجموعٍ ، فالواو للمرفوع والالف للمنصوب والياء المخفوض[2] ، كما يقولونه جميعاً في الواحد ، وأمّا المعرفة فقياسه أنّه غير محتاجٍ احتياج النكرة على ما تقدّم ؛ لأنّه في الغالب غير محتاجٍ الى الاستفهام عنه ، وإنّما جرى في العلم الحكاية عند[3] أهل الحجاز لمّا تطرق اليها من الاجمال لكثرة المسميات بالعلم الواحد فجُري فيها من اللبس المقدّر مثل ما جرى في النكرة فقصدوا حكايتها ليعرف منها ما قُصِد بالاستفهام عنه ولم يجعل العمل فيها كالعمل في النكرة فرقاً بين المعرفة والنكرة ، ولم يعكسوا لما ذكرناه من أنّ الأكثر في الاستفهام عن النكرة فلو عكس لكثر اللفظ وقلّ الاختصار ، لأنّ قولك : مَنُو أخصر من قولك : مَن زيدٌ ؟ ولأنّه لا يمكن حكاية النكرة ، لأنّك إن حكيتها وهي على لفظها استعملت اسم الجنس بعد تقدّم ذكره غير معرّف باللام وليس بجيد ، ألا ترى أنّك لو قلت : جاءني رجلٌ ، ثم قلت بعد ذلك : ضربت رجلاً ، وأنت تعني الدلالة عليه لم يكن مستقيماً ، ولو حكيت بالالف واللام لكنت حاكياً لفظاً غير اللفظ الواقع في كلام من تحكيه بخلاف العلم فان ذلك غير جائز فيه .

---

(1) (معرفة) : ساقطة من ش .

(2) في ش : (للمجرور) .

(3) في ر : (على) ، وهو خطأ .

قولهُ : واذا استُفهِمَ عن صفةِ العلمِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : وإنَّما فعلَ أصحابُ هذهِ اللغةِ ذلكَ ، لأنَّهم رأوا أنَّ الصفةَ أوْلى بالاستفهامِ ، لأنَّ اللبسَ في العلمِ إنَّما جاءَ من أجلها ، ألا ترى أنَّكَ لو قدَّرتَ مسمياتٍ باسمِ علمٍ فكانَ تمييزها يكونُ أحدها قرشياً والآخرُ تميمياً والآخرُ هُذلياً ، لكانَ اللبسُ إنَّما جاءكَ[1] باعتبارِ الصفةِ[2] فالاستفهامُ عنها أوْلى فلمَّا قصدوا الى الاستفهامِ عن [٧٦ ظ] هذا اللبسِ على السامعِ أتوا في مَن باللفظِ العامِ الذي يخصُّ الصفةَ من أولها الى آخرها وهوِ الالفُ واللامُ وياءُ النسبِ ووسَّطوا من بينهما فقالوا : المنيُّ ، وإنَّما خصُّوا الصفاتِ المنسوبةَ ، لأنَّها هي التي كانَ التمييزُ عندهم في الغالبِ بها فخصُّوها لذلكَ والاَّ فقد تكونُ الصفةُ بغيرِ النسبِ ، وأيضاً فانَّهم لو استفهموا بالالفِ واللامِ وحدها لم يُعرَفْ أنَّهُ صفةٌ اذْ لا تختصُّ الالفُ واللامُ بالصفةِ بخلافِ الياءِ معها فانَّها مختصةٌ بالصفةِ فعُلِمَ أنَّ الاستفهامَ عن الصفةِ ، وزادوا همزةَ الاستفهامِ لمَّا وسَّطوا مَنْ وأدخلوا عليها الالفَ واللامَ فكأنَّهم استضعفوا دلالتَها على الاستفهامِ معَ هذا الدخلِ الذي لا يكونُ معها في الاستفهامِ فأدخلوا الهمزةَ في أولهِ لقوةِ أمرِ الاستفهامِ •

(فصل) قولهُ : وأيُّ كَمَنْ في وهومها ، تقولُ : مستفهماً الى آخرهِ •

---

(١) في ل : (كانَ) •

(٢) في ل : (العامة) ، وهو خطأ •

قالَ الشيخُ : أيٌّ[1] معربةٌ في الاستفهامِ (والجزاءِ ومبنيةٌ في الصفةِ ، منقسمةٌ في الصلةِ الى مُعربٍ ومبنيٍّ ، فأمّا اعرابها في الاستفهامِ[2] والجزاءِ دونَ بقيةِ أسماءِ الاستفهامِ ، فلأنّهم لمّا لم يستعملوها إلاّ مضافةً ، والاضافةُ[3])[4] من خواصِ الاسماءِ فقوى أمرُ الاسميةِ فيها فَرُدَّتْ الى أصلها في الاعرابِ . وأمّا بناؤهُم لها اذا كانتْ موصوفةً ، فلأنّها غيرُ مضافةٍ أو لتأكيدِ الأمرِ المقتضي للبناءِ بدخولِ حرفِ النداءِ عليها . وأمّا الموصولةُ فانّها[5] إنْ كانتْ صلتها تامةً فالاعرابُ وعلتهُ كعلةِ الجزائيةِ والاستفهاميةِ ، وإنْ كانتْ صلتُها محذوفةَ الصدرِ فالبناءُ أفصحُ ، كأنّها لمّا تضمنتْ معنى الجزاءِ صارتْ محتاجةً الى أمرٍ آخرَ من وجهٍ[6] آخرَ فقوي شبهُ الحرفيةِ فيها فبُنيتْ ، والوجهُ الآخرُ أنّها[7] أُعربتْ لأجلِ الاضافةِ على ما تقررَ[8] في الاستفهاميةِ ، ولم يعتدْ بهذا التضمنِ كأنّهُ جعلَ حذفها من غيرِ تضمنٍ كقولهِ تعالى : { مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ }[9] في الوجهينِ جميعاً فانّها اذا ضُمِّنَتِ المحذوفُ بُنيتْ ، وإنْ لم تضمّنْهُ أُعربتْ ، وبناؤُها هو الأفصحُ ، فكذلكَ ههنا .

---

(١) رأى البصريين مبنية لوقوعها موقع حرف الاستفهام والشرط، والموصول كما بنيت (ما ، من) ، واعربوها حملا على مثيلتها (بعض) ونقيضتها (كل) الانصاف ٢/٧١٢ ، ٧١٣ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٣) في و : (والمضافة) وهو تحريف .

(٤) في ل : (خاصة) .

(٥) (فانّها) : ساقطة من ل .

(٦) (من وجه آخر) : ساقطة من ر .

(٧) (أنّها) : ساقطة من ر .

(٨) في ل : (تقدّم) .

(٩) سورة الروم الآية : ٤ .

(فصل) قوله : واذا استفهم بها عن نكرة في وصل الى آخره .

قال الشيخ : أمّا النكرة فلما تقدّم من أنّ النكرة هي التي يحتاج فيها الى الاستفهام غالباً وإنّما لم يشترط فيها أمر الوقف كما اشترط في (مَنْ) في الزيادات ، لأنّها معربة في أصلها تقبل الحركات بخلاف (مَنْ) فانّه لا قبول لها للحركات فلذلك جُعل عوض الحركات حروف المدّ واللين ، وقد تقدّم اختصاصها بالوقف ، ولمّا صحّ دخول الحركات عليها جرى أمرها في الوصل ؛ لأنّ الحركات لا تكون إلاّ في الوصل[1] ، ولمّا جرت الحركات فيها في الوصل جرت أيضاً في علامة التثنية والجمع والمذكر والمؤنث في الوصل ، لأنّه باب واحد فجرى على قياس واحد ، فاذا وقف عليها جرت في الوقف كالأسماء المعربة بشل ما فيها[2] ، فان وقعت على المرفوع والمجرور سكّنت أي[3] ، وعلى المنصوب أبدلت من التنوين ألفاً ، وعلى المثنى والمجموع باسكان النون وعلى المؤنث تنقلب التاء هاء ، وعلى المجموع بألف والتاء ساكنة ؛ لأنّ هذه الأحكام ما شبّه به ، وهذا كله[4] على لغة من يقصد التفرقة في الاعراب وأحوال الذات باعتبار المثنى والمجموع والتذكير والتأنيث كلغة من يقول : مَنُو و مَنَا ومَنَه ومَنَات ، وأمّا من لغته التفرقة في الاعراب خاصة دون الاحوال

---

(١) في و : (الاصل) وهو تحريف .

(٢) في و : (ما قبلها) وهو تحريف .

(٣) (أي) : ساقطة من ل ، ت .

(٤) (هذا كله) : ساقطة من ش .

المذكورة فانَّهُ يقولُ : أيٌّ وأيٍّ وأيّاً في الاحوالِ كلها كلغةِ من يقولُ : منُو ومَني ومنَا في الاحوالِ كلها لأنَّ الحركةَ ههنا بمثابةِ الحرفِ • ثمَّ قالَ : « ومحله الرفعُ على الابتداءِ » • وهذا ظاهر لأنَّهُ اسمٌ جُرِّدَ عن العامل [1] اللفظي ليُخبَرَ عنهُ ، لأنَّ التقديرَ أيٌّ هو فوجبَ أنْ يكونَ مبتدأً فلا يستقيمُ أنْ يُقالَ إنَّهُ معربٌ لفسادِ اللفظِ والمعنى ، أمَّا اللفظُ فلأنَّهُ يؤدي الى أنْ يكونَ العاملُ في كلامِ المكلمِ في كلامِ غيره ، وأمَّا المعنى فلأنَّهُ يصيرُ تقديرهُ ضربتُ أيّاً وليسَ المعنى كذلكَ ولو قيلَ [2] في الافرادِ في قولكَ : أيٌّ وأيّاً أنَّهُ معربٌ لكانَ مستقيماً ، ويكونُ التقديرُ اذا قالَ : ضربتُ رجلاً فقالَ [3] : أيّاً ضربتُ فلو قالهُ كذلكَ لكان معرباً باتفاقٍ فكذلكَ اذا صحَّ التقديرُ [4] ، وأمَّا في الرفعِ فواضحٌ وإنَّما أُختيرَ غيرهُ لوجهينِ : أحدهما أنَّ من جملتهِ المجرورَ فيؤدي الى إضمارِ الجارِّ ، والآخرُ أنَّ من جملته المسائلَ مسائلَ التثنيةِ والجمعِ ، والجميع [5] في المعنى وجهٌ واحدٌ ، ولا يمكنُ أنْ يكونَ في أيّانِ وأيّينَ معرباً إذْ لا يُقالُ : أيّينَ ضربتَ فعُلمَ أنَّهُ حكايةٌ ، وأمَّا مَنْ زيدٌ وأخواتهُ [٧٧ و] فواضحٌ في أنَّهُ حكايةٌ والكلامُ في مَنْ [6] زيدٌ بالرفعِ واحتمالهُ للاعرابِ [7] كالكلامِ في أيٍّ في النصبِ واحتمالهُ للاعرابِ [8] • فإنْ قيلَ فاذا جعلتموهُ حكايةً ،

---

(١) في ل ، س : (العواملِ اللفظيةِ) ، وما اثبتناه احسن •
(٢) في و : (الاعرابُ) ولا يستقيم معه الكلام •
(٣) في و ، ر ، س : (أيّاً) ولا يستقيم الكلام معه •
(٤) في ش ، ب ، ت ، س : (تقديره) •
(٥) في ل : (الكل) •
(٦) (مَنْ) : ساقطة من ر •
(٧) في ش : (للنصبِ) •
(٨) في ش : (للنصبِ) •

وهو في موضعه ، فَهل هو في معرب أو مبني؟ قلنا : هو معرب تقديراً لتعذّر الاعراب اللفظي ، والاعراب التقديري يكون للتعذّر تارةً وللاستثقال أُخرى ، واذا تعذّر إعراب قائم لاستثقال الضمة عليه فتعذّر[1] إعراب من[2] زيداً بالضمّ على حرف قد وجبَ له الفتح لمعنى أولى بالتعذّر لاستحالة اللفظ بحركتين على حرف واحد وهذا واضح . وأما المعرفة فغير العلم لا إشكال فيه على ما مرّ في (مَنْ) . وأمّا العلم فانّه أيضاً لا يُحكَى بخلاف (مَنْ) وسرّه هو أنّكَ مستغنٍ عن حكايته بما يظهر في أيّ من الحركات فلا حاجةَ إلى الحكاية التي هي علَى خلاف الأصل مع المغني عنها ، وأيضاً فانكَ لو حكيتَ ، فأمّا أنْ تحكي في الاثنين أو في أحدهما ، فإنْ حكيتَ في الاثنين فليس بجيد الكثرة مخالفة الاصل مع الاستغناء بالاول ، وإنْ حكيتَ الاول كانَ فيه مخالفةٌ للمعنَى إذا حكيتَ غيرَ المُحكِي وتركتَ المحكِي ، وإنْ حكيت الثاني دونَ الاول غيرتَ ما لم يثبتْ فيه تغيرْ وتركتَ القابلَ للتغيير فتعذّرَ تغييرهما أو تغيير أحدهما .

(فصل) قوله : ولم يُثبتْ سيبويه « ذَا » بمعنَى « الذي » إلا في قولهم : « ماذَا »[3] الى آخره .

قالَ الشيخُ : ما ذكره الكوفيونَ[4] ليسَ يثبتْ لخروجه عن القياس وقلته ، وذكرَ في « ماذا صنعتَ » ؟ وجهينِ ، وقالَ : في أحدهما بالرفع والآخرِ على ما ذُكِرَ ، وهذا علَى سبيل الاختيار وإلاّ فالوجهان جائزان في الوجهينِ ، والذي يدلُ عليه أنّهُ لو

(١) (فتعذر) : ساقطة من و ، س ، ش ، ر .
(٢) (مَنْ) : ساقطة من ر .
(٣) الكتاب ١/٤٠٥ .
(٤) قال الكوفيون : (ذا بمعنى الذى) الانصاف ٢/٧١٧ .

صرّح بما يُفسِّرُ به كلٌّ واحدٍ منهما لجازَ الوجهانِ ، وإذا جازَ مع التصريحِ الوجهانِ فهما مع المحتملِ أقربُ ، ووجههُ في النصبِ أنْ يُقدَّرَ الفعلُ المذكورُ فيُنصَبَ بهِ في الرفعِ أنْ يُقدَّرَ الفعلُ المذكورُ فيُنصَبَ بــهِ وفي الرفعِ أنْ يُقدَّرَ مبتدأً على حسبِ المعنى ، وإنّما حسنَ النصبُ في أحــدِ الوجهينِ ، لأنَّ في كــلامِ السائلِ جملةً فعليةً فكانَ في تقديرِ المجيبِ كذلكَ أولى بالمناسبةِ ، وفي الرفعِ الجملةُ مقدرةٌ في كلامِ السائلِ بالاسميةِ ، وكانَ الرفعُ لتكونَ اسميةً أولى للمناسبةِ المذكورةِ ، وجازَ غيرهما لصحةِ تقديرِ لفعلٍ في الاسميةِ ، والاسمِ في الفعليةِ ، وهــذا كلهُ إنّا يكونُ إذا كانَ المجيبُ موافقاً للسائلِ في أحــدِ جزئيهِ فيحــذفه[1] ويستغني بدلالة كلامِ السائلِ عليهِ مثلُ قولهِ : ما كتبتَ وهو قــد كتبَ ، فيقولُ : لهُ مصحفاً أو شبههُ فامّا إذا لم يكنْ موافقاً لهُ في الفعــلِ تعذّر تقديرهُ لاخلاله بالمعنى إذْ نفهمْ منهُ الاثباتَ وهو غــيرُ مريــد لهُ ، كما إذا قالَ : لهُ وقد سمعَ صوتاً ظنّهُ ضرباً منهُ من ضربتَ ؟ فيقولُ لهُ القائلُ هو صوتُ منادٍ ، فالنصبُ ههنا لا يستقيمُ ، لأنّهُ قاصدٌ نفيَهُ في المعنى مثبتٌ لغيره فهو يفسدُ المعنى ، ومنــهُ قولــهُ تعــالى : { وإذَا قيلَ لَهُمْ مَاذَا أنزَلَ رَبُّكُمْ قالوا أسَــاطِيرُ الأولينَ }[2] ، فلو نصبَ ههنا لم يستقمْ لأنّهم ليسوا مقرينَ بانزالٍ من اللهِ متعلقٍ بأساطيرِ الاولينَ بَلْ منكرينَ الانزالَ من اللهِ تعالى مطلقاً ، وقولهم أساطيرُ الاولينَ هو في المعنى نفيٌ للانزالِ أي هــذا الذي[3] يقولُ : إنّهُ إنزالٌ هو أساطيرُ الاولينَ فيفسدُ تقديرُ الفعــلِ علــى هذا واللهُ أعلمُ بالصواب[4] .

---

(١) في ت : (محذوفة) ، وهو خطأ .

(٢) سورة النحل الآية : ٢٤ .

(٣) في ش : (هذا القولُ) ، وما اثبتناه أحسن .

(٤) (بالصواب) : ساقطة من جميع النسخ .

أسماءُ الافعالِ والاصوات

قالَ الشيخُ : أمَّا أسماءُ الافعالِ فانَّها بُنِيَتْ لوقوعِها موقعَ ما لا أصلَ لهُ في الاعرابِ وهو الأمرُ والماضي ، وقولُ بعضِ النحويينَ : إنَّها تكونُ للامرِ والنهي راجعٌ إلى الأمرِ ، لأنَّ الذي يقولُ هذا القولَ النهيَ عن الشيءِ عنده أمرٌ بضدِه ، وإلاَّ فلا يليقُ به أنْ يقولَهُ لئلا تتعذَّرَ عليهِ علةُ البناءِ ، ولمَّا تيقَّظَ صاحبُ الكتابِ لذلكَ لم يتعرضْ لذكرِ النهيِ بلْ قالَ ضربٌ لتسميةِ الاوامرِ ، وضربٌ لتسميةِ الاخبارِ • ثمَّ ذكرَ ما ذكرهُ منهما[1] جملةً ثمَّ ذكرَ لكلٍ فصلاً فصلاً[2] • واعلمْ أنَّ هذهِ الاسماءَ معنَى المصادرِ المأمورِ بها في الامرِ ، والمخبرِ بها في الخبرِ كسقياً إلا أنَّا فهمنا منهء إعرابَ سقياً وبناءَ رويدَ وشبههُ وأمكننا أنْ نحملَ كلَّ واحدٍ من البابينِ علَى قياسِ لغتهِمْ ، فحكمنا بأنَّ سقياً مصدرٌ لسقي مقدَّراً غيرَ واقعٍ بدْياً موقعهُ وإنَّما حذفَ سقي معه لكثرةِ الاستعمالِ حتَّى صارَ كأنَّهُ عوضٌ عنهُ • وقولُ سيبويه[3] وغيرهِ من النحويينَ إنَّ سقياً عوضٌ ، جعلوا سقياً عوضاً من اللفظ بالفعلِ ، يعني أنَّه لازمٌ حذفَ فعله لكثرةِ استعماله لا أنَّ سقياً [٧٧ ظ] واقعٌ بدْياً موقعَ سقى أوْ اسقِ وحكمنا بأنَّ رويدَ وشبهَه[4] واقعٌ موقعَ فعلِ الأمرِ[5] فتضحُ علةُ البناءِ ، ولولا بناؤهُم لأحدِ القسمينِ واعرابُهم للآخرِ لم يكنْ للفصلِ بينهما معنى والذي يدلكَ علَى ذلكَ أنَّه قد جاءَ بعضُ هذهِ الاسماءِ معرباً ومبنياً

(١) في ش ، ر : (مبهماً) ، وهو تصحيف •

(٢) (منفصلاً) : ساقطة من ل •

(٣) الكتاب ١/١٢٥ •

(٤) سقطة بمقدار ورقة : من ت •

(٥) انظر الكتاب ١/١٢٤ •

كرويدَ ، وحكمُنا في حالِ اعرابهِ كحكمِنا على (سقياً) ، وحكمُنا في حالِ بنائه كحكمِنا على (مَا) وشبهه[1] وكذلك بَهْ ، وفداءِ وأُفْ ، ونظائرها ، فقد اتضحَ لكَ أنَّ التقدير مختلفٌ والمعنيانِ متقاربانِ .

ثمَّ قالَ : هلمّ وذكرَ الخلافَ في تركيبهـا ، والذي حملَ النحويينَ على الحكمِ بالتركيبِ في مثلِ هذه المواضعِ ، وإن كانَ الظاهرُ إنَّها كلمةٌ برأسهـا أنَّهم رأوا العربَ حكمتْ بالتركيبِ في مثلهِ في أمَّا إنْ في قولهم[2] :

١٦٢ ـ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَا

قالَ سيبويه : هي وإمَّا العاطفةُ فحُذفتْ ما[3] وبقيتْ إنْ[4] ، واذا ثبت أنَّ « إمَّا » مركبةٌ مع بُعْدِ التركيبِ عنها صورَ فلا بعدَ أنْ يكونَ في هلمَّ مركباً ويقوّيه ههنا لغةُ بني تميمٍ في قولهم : هلُمَّا ، وهلموا[5] ، لأنَّهم لمَّا[6] صرفوهُ تصرّفَ الفعلُ ، دلَّ على أنَّه فعلٌ ، ولا يكونُ فعلاً إلاَّ بالتركيبِ ، على أنَّ مذهبَ أهلِ الحجازِ[7] يضعفُ التركيبَ[8] ، لأنَّه لو كانَ مركَّباً لوجبت اللغة

---

(١) في ر : (بمعنى واحدٍ) .

(٢) البيت من قصيدة للنمر بن تولب في ديوانه ص ١٠٤ وصفَ بها وعلاً في مكانٍ مخصبٍ لا يوصَلُ اليه والامطار ملازمة له. وتمامه : (سقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ) . الكتاب ١/ ١٣٥ ، ٤٧١ ، مجاز القرآن ٢/ ٢٣٠ ، ٢٣١ ، المغني ١/٥٩ ، الخزانة ٤/٤٣٤ .

(٣) (ما) : ساقطة من و .

(٤) الكتاب ١/١٣٥ .

(٥) انظر الكتاب ٢/١٥٨ ، المقتضب ٣/٢٠٣ ، ٢٥ .

(٦) (لمَّا) ساقطة من و ، ب ، س ، ش ، ل .

(٧) انظر الكتاب ٢/١٥٨ ، المقتضب ٣/٢٠٢ .

(٨) (التركيب) : ساقطة من ر .

التميمية ، ولم يكن لكونه اسم فعل إذ كيف يكون اسم فعل وهو فعل ؟ ومذهب بني تميم يقوي التركب ولكنه يضعف كونه اسم فعل للمنافاة[1] الحاصلة بين الفعل واسم الفعل ، وإذا حكمنا بأنه فعل تعذر أن نحكم بأنه اسم ولا يبعد أن يكون على مذهب أهل الحجاز اسم فعل غير مركب وعلى مذهب بني تميم فعلاً لا اسم فعل ، ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن يقال المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل ويصير له بالتركيب معنى آخر وحكم ، فلا يبعد أن يكون هلم في الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلا جميعاً اسم فعل فحصلت له أحكام أسماء الأفعال لذلك ، وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة بني تميم على أصله ، ومذهب البصريين[2] أقرب لبعد معنى حرف الاستفهام من معناه ، « وحيهل » على ما ذكر ، ثم استدل بقوله بحيهلا على أنه يكون[3] مفتوحاً منوناً ، وإن كان المراد هنا اللفظ ، لأن حرف الجر لا يدخل عليه معناه كما لا يدخل على الفعل الذي بمعناه لتعذر معناه فيه إلا أنه استقام الاستدلال ؛ لأن الحكاية فيه معلومة إذ لو لم يقصدها لأقرب[4] ، وإذا كان (محكياً علم أنها لغة في المحكي وإذا لم يعرب وجب أن يكون حكاية)[5] . وأما قوله[6] :

---

(١) في و : (للمنافات) ، وهو خطأ .

(٢) مذهب البصريين: مركبة من هاء التنبيه (ولم) التي هي فعل أمر من قولهم : لم الله شعثه ، اي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك . حاشية الصبان على الاشموني ٢٠٦/٣ .

(٣) انظر الكتاب ٥٢/٢ .

(٤) في و : (لأن اعرب) ، وهو تحريف .

(٥) في ل : ما بين القوسين ورد كما يلي : (واذا لم يعرب فوجب أن يكون حكاية ، واذا كان محكياً علم أنه لغة في المحكى) ، وما اثبتناه افضل .

(٦) البيت لم يعرف قائله وصدره : (وهيج الحي من =

٦٣ ، يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيَّلُهُ

فلا معنى لانشاده هنا ، لأنَّه لا يستقل[1] دليلاً على لغة من لغات بنائه ولا على التعدّي بحرف جرّ إذ كلُّ ذلك لا يجوز تقديره ، أمَّا لغاته فلأنَّه لمَّا قصد اللفظ ولم يحكه أعربه فبقي احتمال لغات البناء على السواء ، والذي يدلك على إعرابه رفعه إذ ليس من لغاته الضم ، وأمَّا تعديه بنفسه أو بحرف جرّ فذلك إنَّما يكون عند استعماله بمعناه أو حكايته ، وقد تبيَّن أنَّه لم يستعمله بمعناه بل قصد اللفظ ولذلك أضافه ولم يحكه لأنَّه أعربه فصار تقدير التعدّي على اختلافه على حدّ سواء .

(فصل) قوله : فعال على أربعة أضرب .

قال الشيخ : أمَّا القسم الأول فعلّة بنائه علة بناء الأفعال ، وأمَّا الثلاثة البواقي فعلّتها مختلف فيها . فمنهم من يذهب إلى أنَّ علة بنائها قوة شبهها بما وقع موقع المبني فشبَّه يسار وحماد بنزال من وجهين : أحدهما أنَّه معدول في يسار عن الميسرة ، وحماد عن المحمدة ، كما أنَّ نزال معدول عن أنزل[2] . والثاني أنَّ لفظه في حركاته وسكناته لفظ نزال ، وهو مذهب صاحب الكتاب ، والمذهب الثاني أنَّها كلها بنيت لتضمنها معنى تاء التأنيث فزعم أنَّ يسار متضمّنة لتاء التأنيث التي في الميسرة ، لأنَّه بمعناه فكأنَّه تضمَّن معنى تاء التأنيث ، واذا أورد

= دار فتفتّل لهم) ، وصف الشاعر جيشاً تفرّق الحي حينما سمع به . الكتاب ٢/٥٢ ، المقتضب ٣/٢٠٦ ، المفصل ص ٧٣ ، ابن يعيش ٤/٤٧ ، الخزانة ٣/٤٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٠٧ .

(١) في ل : (لم يستقل) .
(٢) انظ الكتاب ٢/٤٠ .

عليه هندٌ وعينٌ وقِدْرٌ[1] وشبهه مما هو مؤنثٌ في كلامهم وليس فيه تاء التأنيث ، أجاب بأنّ هنا تاء التأنيث مرادةٌ محذوفةٌ وفي مثل يسار تضمّنها الاسم فصار دالاً عليها ، وزعم أنّ ذلك معلومٌ من أحكامهم لبنائهم أحد القسمين وإعرابهم الآخر ، فإذا قُدِّر هذا التقدير جرى على قياس لغتهم ، والأول أولى لما في هذا من التعسّف ، وتقدير أسماء مؤنثة لم ينطق بها

(فصل) قوله : والبناء في المعدولة لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف[2] .

[٧٨ و] قال الشيخ : ووجهه أنّه معدول علم فوجب أن يمتنع من الصرف كسائر الأسماء الممتنعة من الصرف ، وهذا وإنْ كان جيداً في معناه لو طردوه لكنّهم خالفوه فيما آخره راء فبنوا ، فلولا أنّهم فهموا علّة توجب البناء فيما آخره راء لمّا بنوا ، فإذا وجب بناء ما آخره راء وجب بناء الباب كله ، إذْ ليس لكونه راءً أثرٌ في البناء ، ويمكن أنْ يقال عنهم التقديران مستقيمان لكن قد يترجح أحد التقديرين لغرض ، والغرض ههنا قصد الإمالة ، وذلك لا يحصل إلاّ بتقدير علّة البناء ، لأنّه إذا أُعرب لم يكسر وإذا بُني كُسر ، والإمالة في مثله لا تكون إلاّ للكسرة ، فلمّا كانت الإمالة مقصودة في لغتنا ولا تحصل إلاّ بالكسرة ، والكسرة لا تحصل الا بتقدير علّة البناء كان تقديرها أولى من تقدير علّة منع الصرف ، وإنْ كانت أيضاً مستقيمة (؟) ترجح

---

(١) (وقِدْرٌ) : ساقطة من و

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٠

عليها غلبةُ البناءِ لما ذكرناه • وأمَّا القليلُ من بني تميم فقد جروا على قياسِ منعِ الصرفِ في الجميعِ دونَ البناءِ ، ولم يحتاجوا الى تعسُّفٍ في الفرقِ •

(فصل) ثمَّ قالَ : في هَيْهاتَ ، وقالوا : إنَّ المفتوحةَ مفردةٌ الى آخرِه •

قالَ الشيخُ : لم يَرِدْ نسبتَهُ اليه فقالَ : وقالوا لمَّا فيه من تعسُّفٍ ، والحقُّ أنَّهُ لغاتٌ فيها إلاَّ أنَّهم لمَّا رأوها مفتوحةً تارةً ومكسورةً أُخرى ، وتُقلبُ تاؤُها وتثبتُ أخرى شبهوها في الموضعينِ بما يماثلها فقالوا : ما قالوهُ من أنَّ المفتوحةَ أصلها هيهيةٌ كزلزلةٍ فقلبتِ الياءُ ألفاً وبقيتْ تاؤُها تاءَ التأنيثِ في مفردٍ فحكمُها أنْ تُقلبَ هاءً في الوقفِ مثلها في زلزلةٍ ، وأنَّ المكسورةَ أصلُها هَيْهَياتَ ، وهو جمعُ المفتوحة فحُذفتِ الياءُ التي هي لامٌ على غيرِ قياسٍ إذْ قياسُها أنْ لا تُحذَفَ كما تُحذفُ[1] في جمعِ مُصطفاةٍ ومعلاةٍ اذا قلتَ : مصطفياتُ ومعلَياتُ ؛ لأنَّ الياءَ تصحُّ اذا كانَ بعدها ألفٌ إمَّا كراهةُ اجتماعِ الألفينِ[2] ، وإمَّا خيفةُ اللبسِ كما في سَرَا وسَرَيا لأنَّكَ لو بقَّيتها ألفاً لحذفتَ أحديهما للساكنينِ فيبقى مصطفاةُ فيلبسُ بالمفردِ لأنَّ لفظَهُ كلفظه فتاؤُها اذنْ تاءُ جمعٍ كتاءِ مسلماتٍ فوقفُ عليها بالتاءِ هذا كله تعسُّفٌ لا حاجةَ اليهِ •

وقولهُ في فصلِ شتَّانَ[3] :

---

(١) (كما لا تحذفُ) : ساقطة من و ، ل ، ر ، ب ، س •
(٢) هنا انتهت السقطة في : ت •
(٣) البيتُ نُسِبَ في اللسان لربيعة الرقي وتمامه :
(في النَّدَى يزيدِ سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّ ابنِ حاتِمِ) ، إعرابُ ثلاثين سورة ص١٠٨ ، اصلاح المنطق ص٢٨١ ، المفصل ص ٧٦ ، اللسان مادة (شتت) •

١٦٤- لَشَتَّانَ ما بَيْنَ اليَزيدَيْنِ

الى آخره ، فقد أباه الاصمعي[1] لِما يلزمُ من جعلِ فاعلهِ المقصودَ به التفرقةَ بينهما في المعنى لفظاً واحداً لا افتراقَ فيهِ في اللفظِ كأنَّهُ فُهِمَ ، منهم أنَّهم قصدوا التفرقةَ في المعنى ، قصدوا الى أنْ يكونَ اللفظَ أيضاً مفترقاً ليتناسبَ اللفظُ والمعنى ، وكانَ المجيزُ لمَّا فهمَ أنَّ[2] معنى قولكَ : شتَّانَ زيدٌ وعمروٌ شتَّانَ حالا زيدٍ وعمروٍ ، فكأنَّهم حذفوا المضافَ وأقاموا المضافَ اليهِ مقامَهُ ، رأى أنَّ اظهارَهُ غيرُ بعيدٍ فجوَّزهُ ، وإنْ كانَ لفظهُ مفرداً ، لأنَّ التقديرَ كذلكَ ، وأيضاً كانَ الفاعلُ لا يعقلُ إلاَّ متعدداً في المعنى جازَ أنْ يأتي اللفظُ متعدداً لفظاً ومتعدداً معنىً كقولكَ : كلا الزيدينِ وكلا زيدٍ وعمروٍ • والجوابُ أنَّ ذلكَ لا يلزمُ ، أمَّا تقديرُ حالا زيدٍ وعمروٍ فمن وجهينِ : أحدهما أنَّ التقديرَ حالُ زيدٍ وحالُ عمروٍ ، فالتقديرُ أيضاً متعددٌ • والثاني سلَّمنا أنَّ التقديرَ غيرُ متعددٍ ولكنَّهُ عندَ ذلكَ ملتزمُ الحذفِ حتَّى يحصلَ التعددُ وعندَ الاظهارِ لا يبقى تعددٌ • وأمَّا الجوابُ عن الثاني فهو إنَّ المعنى اذا لم يحصلْ إلاَّ بالتعددِ نُظِرَ فإنْ كانَ المعنى يقتضي اجتماعَ المتعدداتِ فكانَ اللفظُ الواحدُ هو الوجهُ ليحصلَ الغرضانِ ، وإنْ كانَ المعنى يقتضي افتراقَ المتعدداتِ فالوجهُ الاتيانُ بها في اللفظِ متفرقةً وما ذكرتموهُ حجةٌ عليكم ، فإنَّ كلا الزيدينِ هو الوجهُ ، وكلا زيدٍ وعمروٍ ضعيفٌ • ولا خلافَ أنَّ شتَّانَ زيدٌ وعمروٌ قويٌ ، فلا بدَّ من الفرقِ ولا يوجدُ فرقٌ مناسبٌ سوى ما ذكرناهُ ، فكانَ ما ذكرناهُ أولى •

---

(١) قال ابن خالويه : والاصمعي كانَ لا يحتجُ بهذا • إعراب ثلاثين سورة ص١٠٨ •

(٢) في و : (من أنَّهم) ولا يستقيم الكلام معها •

(فصل) ثمَّ قالَ : أُفٍ يُفتحُ ويُضمُّ ويُكسرُ ويُنوَّنُ في أحوالهِ وتلحقُ بهِ التاءُ منوناً .

قالَ الشيخُ : أُفٍ اذا نُوِّنَ وفُتِحَ سواء لحقتهُ تاءُ التأنيث أوْ لا فالظاهرُ أنَّهُ مصدرٌ ولا حاجةَ الى تقديرهِ اسمَ فعلٍ ؛ لأنَّهُ قد تقدَّمَ أنَّ أسماءَ الأفعالِ إنَّما قُدِّرَتْ هذا التقديرَ لاظهار علَّةِ البناءِ ، فأمَّا اذا كانَ ظاهرهُ الاعرابُ فحملهُ[1] على المصدرِ أوْلى ولذلكَ ذكرَ [٧٨ ظ] أُفَّةً في المصادرِ المنصوبةِ بأفعالٍ مضمرةٍ ، ويجوزُ أنْ تقدَّرَ اسم فعلٍ لمَّا فُهِمَ أنَّ معناهُ في حالِ فتحهِ كمعناهُ في بقيةِ أحوالهِ ، وقد ثبتَ أنَّهُ في بقيةِ أحوالهِ اسم فعلٍ فليكنْ ههنا كذلكَ .

(فصل) ثمَّ قالَ : وهذهِ الاسماءُ على ثلاثةِ أضربٍ ما يستعمل منوناً وما يستعملُ غيرَ منونٍ .

قالَ الشيخُ : فقيلَ فيما استُعملَ منوناً أنَّ التنوينَ للتنكيرِ ، وأنَّكَ اذا قلتَ : صهٍ فمعناهُ الأمرُ بسكوتٍ[2] معهودٍ ، واذا قلتَ : صهٍ فمعناهُ الأمرُ بسكوتٍ ما كأنَّهم قصدوا الى أنْ يجعلوا التنوين في (صهٍ)[3] جيءَ بهِ[4] لمعنىً وحكموا على المنونِ بأنَّهُ نكرة وعلى غيرِ المنونِ بأنَّهُ معرفةٌ لما ذكرناهُ ، وينبغي اذا حكم بالتعريفِ أنْ يكونَ علماً موضوعاً اسماً للفعلِ الذي بمعناهُ . فان قيلَ هو اسمٌ للفعلِ على كلِّ تقديرٍ فكيفَ يكونُ معرفةً تارة

---

(١) في ت : (حكمهُ) وهو تحريف .
(٢) في ت : (بسكونٍ) وهو تصحيف .
(٣) (صهٍ) : ساقطة من ل .
(٤) (جيءَ بهِ) : ساقطة من ش ، ر .

ونكرةً أُخرى ؟ قلتُ : اذا قُدِّرَ معرفةً جُعِلَ علماً لمعقوليةِ الفعلِ الواحدُ من أحادِ الفعلِ الذي يتعددُ اللفظُ به فصارَ أمرُهُ بهذا الذي بمعناه كما تقولُه في أُسامةَ وغدوةَ ، واذا قُدِّرَ نكرةً كانَ الواحدُ من أحادِ الفعلِ الذي يتعددُ اللفظُ به فصارَ أمرُهُ بهذا التقديرِ مختلفاً فصحَّ أَنْ يُقدَّرَ معرفةً وأَنْ يُقدَّرَ نكرةً ، ومجيئه معرفةً لا غيرُ في بعضِ مواضعهِ ، كمجيءِ قولهم : أبو براقشَ ومجيئه معرفةً ونكرةً[1] بالتأويلينِ المذكورينِ كما لو نكَّرتَ أُسامةَ ، ومجيئه نكرةً لا غيرُ ، كقولكَ : أسدٌ وشبهُهُ ، وقولهم : فداءٌ لكَ لا بدَّ من تقديرهِ اسمَ فعلٍ وإلاّ وجبَ نصبُهُ ، واذا جاءَ منصوباً كانَ مصدراً .

وهذه الاسماءُ كلها – أعني أسماءَ الافعالِ – أختُلِفَ فيها ، هلْ لَها موضعٌ من الاعرابِ أو لا ؟ فقالَ قومٌ : لا موضعَ لها من الاعرابِ ؛ لأنَّ معناها معنى ما لا موضعَ لهُ من الاعرابِ ، ولذلكَ بُنيتْ فوجبَ أنْ لا يكونَ لها موضعٌ من الاعرابِ . وقالَ غيرهم[2] بلْ لهَا موضعٌ من الأعرابِ لأنَّهـا أسماءٌ وقعتْ مركبةً ، وكلُّ اسمٍ وقعَ مركباً فلا بدَّ من إعرابهِ إذ علةُ الاعرابِ التركيبُ وقد وُجِدَ ، وما ذكرتموهُ من علةِ البناءِ لا يوجبُ أنْ يكونَ لـهُ موضعٌ من الاعرابِ كجميعِ الأسماءِ المبنية ، فانَّا نحكمُ بأنَّ لهَا موضعاً من الاعرابِ ، وإنْ كانتْ مبنيةً على اختلافِ وجوهِ البناءِ ، وموضعُها عندَ هؤلاءِ رفعٌ بالابتداءِ ، لأنَّهُ وما بعدهُ اسمانِ جُرِّدا عن العواملِ اللفظيةِ ليُسندَ أحدهما إلى الآخرِ كقولكَ : أقائمٌ الزيدانِ ؟ وكونهُ واقعاً موقعَ الفعلِ لا يمنعُ الاعرابَ ، ألا ترى

---

(1) (نكرةً) : ساقطة من ر .
(2) في ل : (قوم) .

الى (أقائم))[1] وإن كان واقعاً موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء ؟ ، نعم بني لوقوعه موقع المبني هذا هو الوجه[2] .

أسماء الاصوات

قال الشيخ : وأمّا أسماء الأصوات فعلّة بنائها أنّه لم توجد فيها العلّة المقتضية للاعراب وهو التركيب ، ولأنّها وضعت مفردة صوتاً إمّا لحكاية وإمّا لغيرها على ما ذكرت معنيها ، ولذلك قال في المبتدأ والخبر ، لأنّهما لو جرّدا[3] لا للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي حقها أن ينعت بها غير معربة ، لأنّ الاعراب لا يستحق إلاّ بعد العقد[4] والتركيب ، فهذا تصريح بأنّها مبنيّة لعدل مقتضى الاعراب وهو التركيب . نعم إذا وقعت هذه الاسماء في التركيب حكيت على ما كانت عليه ويكون لها حينئذ موضع من الاعراب ، كقولك : غاق حكاية صوت الغراب ، وكذلك ما أشبهه ، وفي هذه أسماء لم يختلف في أنّها أصوات ، وأسماء يمكن أن تقدّر أصواتاً ويمكن أن تقدّر أسماء أفعال كالالفاظ التي تقال للبهائم زجراً ودعاء أو غيرهما كقولك : نخّ للبعير فان القائل أن يقول إنّه اسم فعل ، لأنّه بمعنى أنخ وهو أمر بالاناخة ، كما أنّ صه أمر بالسكوت فيكون [اسم فعل ، ويمكن أن يقال إنّ البهائم لم يقصد العقلاء مخاطبتها وارادة][5] معان في النفس بالخطاب تفهمها البهائم ، لأنّ البهائم لا تفهم[6] المركبات ،

---

(١) في ر : (الزيدان) .

(٢) في ل : زيادة بمقدار ثلاثة اسطر ، وهي من الأمالي .

(٣) (لا) : ساقطة من ت .

(٤) (العقد) : ساقطة من ت .

(٥) ما بين المعقوفين : ساقط في الاصل .

(٦) في س : (تدرك) ، وما اثبتناه أحسن .

وإنْ فهمتْ بعضَ المفرداتِ ، وإنما هي ألفاظٌ يقولهـا قائلُها عنـدَ إرادة اناخةِ البعيرِ لعلمه أنَّ العادةَ جرتْ بأنَّها إذا سمعها البعـيرُ أناخَ لا أنَّه يقومُ بنفسه طلبُ الاناخةِ من البعيرِ فعلىَ هـذا تكونُ أصواتاً ، وهذا هو الظاهرُ وعليه اعتمدَ صاحبُ الكتابِ ، وكذلكَ « وَيْ » يُحتمَلُ أنْ يُقَالَ هي اسمُ فعلٍ معناها معنَى تَعجَّبْ ، وإنَّما بُنِيتْ لوقوعِها موقعَ المبنِي ، وهي موضوعةٌ للتعجُبِ كمـا هَيْهَـاتَ موضوعـةٌ لبعـدَ ويجـوزُ أنْ يُقـالَ إنَّها اسمُ صوتٍ لأنَّ المتعجبَ يقولُ عندَ التعجُّبِ : « وَيْ » لا لقصدِ اخبارٍ بأنَّه تعجبَ بَلْ كمـا يقولُ المتـألمُ آهْ ، ولذلكَ يقولها المتعجبُ منفرداً ، ولو كانَ اسم فعلٍ لم يقلها المتكلمُ إلاَّ مخاطباً ، وهـذا هو الظاهرُ وعليهِ اعتمدَ صاحبُ الكتابِ في قولـهِ تعـالى { وَيْكَأنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ }[1] قـولان[2] : [٧٩ر] أَحـدهما أنَّ « وَيْ » كلمةٌ دخلتْ على كأنَّ ، والآخرُ أنَّها « وَيْكَ » دخلتْ على أنَّ ، فالاولُ مذهبُ البصريينَ ، والثـاني مذهبُ الكوفيينَ ، والقراءُ البصريونَ جاءتْ قراءتُهم علىَ خلافِ مذهبِهم ، فأبو عَمرو بصري يقفُ علىَ الكافِ من « وَيْكَ » ، والكسـائي كوفي يقفُ علىَ الياءِ من « وَيْ » ، فهذا يدُلكَ علىَ أنَّ قراءاتِهم لم يأخذوها من نحوهم ، وإنَّما أَخذوها نقـلاً حتَّى لو خالفَ النقلُ مذهبَه في النحو لم يقرأْ إلا بمـا نقلَ كمـا رأيتَ في « وَيْ » واللهُ أعلمُ بالصوابِ .

---

(١) سورة القصص الآية : ٨٢ .

(٢) ووقف على الياءِ من قوله (وَيْكَأَنَّ اللهَ) و (وَيْكَأَنَّهُ) الكسائي ووقف أبو عمرو على الكاف ، والباقون الكلمة كلها . اتحاف فضلاء البشر ص٣٤٤ ، غيث النفع في القراءات السبع ص ٣١٧ .

الظـــروف

قالَ : منها الغاياتُ وهي قبلُ وبعدُ إلى آخره .

قالَ الشيخُ : علةُ بناءِ هذهِ الظروف تضمّنها معنىَ الحرفِ لتضمّنُها معنى المضاف اليه ، والفرقُ بينهـا إذا أُعربتْ وبينهـا إذا بُنيَتْ ، والحذفُ في الحالين أنّها في البنـاء متضمنةٌ للمحـذوف تضمّنَ أيْنَ لحرفِ الاستفهامِ ، وإذا أُعربَتْ كانَ المضافُ اليه محذوفاً مراداً في نفسه لا على معنىَ أنّ شيئاً يتضمنهُ فهو كالظروفِ في قولك : خرجتُ يوم الجمعةِ في أنّ الحرفَ محذوفٌ لا متضمنٌ له والاّ وجبَ البناءُ وهو معربٌ باتفاقٍ ، فلما جاءتْ هـذه الظروفُ على الوجهينِ قُدِّر لكلّ وجهٍ ما يليقُ به مِمَّا هو قياسُ العربيةِ .

وقولهُ : وَحسْبُ ولا غيرُ . وإنْ لم يكونا ظرفينِ فقد أُجريا مجراهُ لتضمنهما المعنـى الذي بُني الظرفُ من أجلهِ ، ولو كانَ (حَسْبُ) معرباً لوجبَ تنوينهُ ، وكذلك « غيرُ » في قولك « لا غيرُ » فـدلّ ذلكَ على أنّهُ مبنـيٌ ولا علـّةَ للبنـاءِ الاّ ما ذكرناهُ في الظـروفِ .

قالَ وفي معنـى حَسْـبُ « بَجَلْ » . قلت : بَجَلْ كانتْ أَوْلىَ بأنْ تُذكَرَ في أسماءِ الأفعالِ ، لأنّها مبنيةٌ ومعناها كفـاكَ ، وليسَ بناؤها لقطعها عن الاضافةِ ، ألاّ تراهـم يقولون : بَجلُكَ فيبنونها بخـلاف « حَسْبُ » فانّها تكونُ معربةً عنـدَ الاضافة فيقولون : حسبُكَ الدرهمُ فدلّ ذلكَ على أنّ بناءَها ليسَ لقطعها عن الاضافة ، ولكن لمّا رأوها موافقةً لحَسْبِ في المعنىَ حيثُ يقولون : بَجلُكَ وبَجلي ، كما يقولونَ : حسبُكَ وحَسْبِي ذكرها معها ،

والاولى ذكرها في بناء أسماء الافعال لما ذكرناه ، وبناء الظروف على حركة لعروض البناء والالتقاء الساكنين في كثير منها ، وعلى الضم لأنها حركة لا تكون لها في حالة الاعراب .

(فصل) قوله : وشبه حيث بالغايات من حيث ملازمتها الاضافة[1] .

قال الشيخ : إن قصد بهذا التشبيه أنه علة البناء لم يستقم ، (لأن لزوم الاضافة لا يلزم منه البناء ، وإن أراد أنهما مضافان إلى جملة فلا يستقيم التشبيه[2]) ، لأن الغايات غير مضافة إلى جملة ، وأيضاً فان مضاف هذه مذكور والغايات بنيت لتضمنها معنى مضافها بعد الحذف فلا يستقيم أن ما ذكره علة للبناء ، وإن قصد إلى أنه علة الضم فهو مستقيم ، ولكن ذكر علة بنائها أهم ؛ لأنه ملبس وعلة بنائها احتياجها إلى جملة معه ، وهذه علة بناء الذي ، وإنما احتاج إلى جملة من جهة أن وضعه لمكان منسوب الى نسبة وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة ووزانه في احتيجه إلى جملة كاحتياج الذي من حيث إن وضعه لمن قامت[3] به النسبة فلما احتاج إلى جملة في تتمة أشبه الحرف .

(فصل) قوله : ومنها منذ وهي إذا كانت اسماً على معنيين إلى آخره .

قال الشيخ : علة بنائها أحد أمرين : أما أن يقال هي في أحد وجهيها حرف وفي جهة الاسمية لفظها مثله ، وأصل معناها

---

(1) انظر الكتاب ٢/٤٤ .
(2) ما بين القوسين : ساقط من ش .
(3) في ل : (لبيان مكان) ، وما اثبتناه أفضل .

مثل معناه فهي أشبه شيءٍ بالحرف ، وهذا المعنى هو الذي يقال في بناء[1] (عَنْ) وشبهها إذا وقعت اسماً وإلاّ وجب الاعراب ، والوجه الآخر أنْ يُقال إنّها مقطوعة عن إضافة مرادة في المعنى ، ألا ترى أنّ قولك : منذ يوم الجمعة[2] معناه أول المدة فالمضاف اليه متضمن لها كتضمّن قبل وبعد عند الحذف إلاّ أنّها لم تأت إلاّ مبنية ، لأنّ المضاف اليه لا يُذكَر أبَداً معها ، ولم يصح تقديره محذوفاً بخلاف قبل وشبهه فانّه يصح ذكر مضافها فصح أنْ يُقدّر محذوفاً فيعرب فيمن ثمّ جاءت منذ[3] مبنية ليس إلاّ ، وقبل وأخواتها مبنية تارة ومعربة أخرى[4] .

(فصل) قال : ومنها « إذْ » لمَا مضى من الدهر ، و « إذا » لمَا يُستقبَل منه .

قال الشيخ : علّة بناء « إذْ » أوْ « إذا » أنّ وضعهما لزمان منسوب الى نسبة ، فهما محتاجان الى جملة تبيّن معناهما كاحتياج الحرف الى جملة معه ، (وفي إذا أمرٌ آخر وهو تضمنها معنى الشرط[5]) ، وفي إذْ أمرٌ آخر وهو وضعها على حرفين الذي ليس وضع المتمكن ، ولم تُضَفْ إذا إنّ الفعلية لمَا فيها من معنى الشرط ، وأمّا « إذْ » فأضيفت [٧٩ ظ] إلى كلتا الجملتين ، لأنّه لا شرط فيها ، فانْ وقع بعد إذا اسم مرفوع أو منصوب

---

(١) في و : (بنائها) وهو لا يستقيم .
(٢) انظر الانصاف ٢/٣٨٢ .
(٣) (منذ) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، س .
(٤) في ل : زيادة بمقدار ستة أسطر وهي من أمالي ابن الحاجب على المفصل .
(٥) ما بين القوسين : ساقط من ش .

قُدِّرَ معمولاً لفعلٍ ليوفرَ عليها ما تقتضيه من الفعلِ كقولهِ تعالى : { إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ[1] } ، تقديرهُ إذا انْشَقَّتِ السماءُ ، وقد أجازَ بعضُ النحويينَ أنْ تكونَ[2] جملةً اسميةً مبتدأً وخبراً[3] ، واستدلَّ على ذلكَ باتفاقهم على جوازِ اذا زيدٌ ضربتُه ضربتُه ، لو كانَ الفعلُ لازماً لم يجزِ الرفعُ ، كما لا يجوزُ إنْ زيدٌ ضربتُه ضربتُه إذْ لا يُرفَعُ الاسمُ إلاَّ بالابتداءِ والخبرِ ، فدلَّ على صحةِ وقوعِ المبتدأ بعدها ، وهو استدلالٌ قويٌّ ، ثمَّ ذكرَ المسائلَ فقالَ : وقد استقبحوا إذْ زيدٌ قامَ ووجهُ استقباحِهم أنَّهُ إنْ قُصِدَ الى الفعليةِ فالوجهُ إذْ قامَ زيدٌ ، وإنْ قُصِدَ الى الاسميةِ فالوجهُ إذْ زيدٌ قائمٌ فلذلكَ قَبُحَ إذْ زيدٌ قامَ ، فإنْ قيلَ قُصِدَ الى الاسميةِ وأُتيَ بالماضي للدلالةِ على أنَّ الحكمَ فيما مضى ، قيلَ هذا معلومٌ من نفسِ (إذْ) فلا حاجةَ الى ايقاعِ الفعلِ لهذا الغرضِ ، فإنْ قيلَ يلزمُ مثلهُ اذا في قولكَ : اذا زيدٌ يقومُ . فالجوابُ أنَّ يقومُ مفسِّرٌ للفعلِ المقدَّرِ بعدها وليسَ الجملةَ اسميةً حتّى يُقالَ الوجهُ زيدٌ قائمٌ . فإنْ قيلَ فاذا قلنا : إنَّ اذا يصحُّ وقوعُ المبتدأ بعدها على ما ذُكِرَ من الاستدلالِ القويِّ . فالجوابُ أنَّ (يقومُ) حينئذٍ لم يُقصَدْ بها الدلالةُ على المستقبلِ ، إنَّما قُصِدَ بها الدلالةُ على الحالِ على وجهِ الحكايةِ فقد صارَ مجيئُه لمعنى مقصودٍ لا يوجدُ من (إذا) بخلافِ (إذْ) فإنَّهُ للماضي ولذلكَ حسنَ إذْ زيدٌ يقومُ لمَّا كانَ لمعنىً غيرِ مأخوذٍ من (إذْ) و (اذا) قد يكونُ ظرفاً غيرَ متضمِّنٍ للشرطِ في مثلِ قولهِ تعالى : { واللَّيلِ

(١) سورة الانشقاق الآية : ١

(٢) (ان يكونَ) : ساقطة من ش .

(٣) يشير الى الاخفش والكوفيين . انظر الانصاف ٢/٦١٥ـ٦٢٠ ، المغني ١/٩٣ .

إذا يَغْشَى }[1] ، ونظائره ؛ لأنّه لو قُدِّرَ شرطاً لفسد المعنى من جهة أنّ الجواب لا بدّ أنْ يكونَ مذكوراً أو في معنى المذكور الدلالة ما تقدّم عليه ، وههنا لم يُذكَرْ شيءٌ يصلح جواباً فيجب أنْ يكونَ ما تقدّمَ هو الدالُ فيفسد حينئذٍ المعنى إذْ يصير اذا يَغْشَى الليلُ أقسمُ ، فيصيرُ القسمُ معلقاً على شرطٍ وهو ظاهرُ الفساد فيجبُ أنْ يكونَ ظرفاً . فإنْ قيلَ بماذا تتعلقُ إذا كانتْ ظرفاً مجرّداً عن الشرطِ ، قلتُ بمحذوفٍ تقديرهُ والليلِ حاصلاً في هذا الوقتِ ، فهو اذنْ في موضعِ الحالَ من الليلِ ، والعاملُ في الحالِ فعلَ القسمِ ، فاستقامَ حينئذٍ المعنى ولا يستقيمُ أنْ يكونَ ظرفاً معمولاً لأقسمِ لفسادِ المعنى ، إذْ يصيرُ أقسمُ في هذا الوقتِ بالليلِ وليسَ المعنى على تقييدِ القسمِ بوقتٍ ، بَلْ معنى القسمِ مطلقاً ، والعاملُ في « إذا » إذا كانتْ شرطاً مختلفٌ فيهِ ، فمنهم من يقولُ : شرطها ، ومنهم من يقولُ : جوابها وهم الاكثرونَ ، بخلافِ « متَى » فإنّ الاكثرين على العكسِ ، فأمّا من قالَ : العاملُ فيها جوابُها فلمّا رأهُ من أنّ وضعَها للوقتِ المعينِ ، ورأى أنّهُ لا يتعينُ إلاّ بنسبته الى ما يتعينُ بهِ من شرطه فيصيرُ مضافاً الى الشرط ، واذا صارَ مضافاً تعذّرَ عمل المضافِ اليه في المضافِ لئلا يؤدي الى أنْ يكونَ الشيء عاملاً معمولاً من وجهٍ واحدٍ ، فوجبَ أنْ يكونَ العاملُ هو الجوابُ . وأمّا « متَى » فليستْ لوقتٍ معينٍ ، فلا يلزمُ أنْ تكونَ مضافةً فصحَ عملُ ما بعدها فيها . فإنْ قيلَ فقد عملتْ « متَى » فيما بعدها ، وما بعدها على هذا القول عاملٌ فيها فقد صارَ الشيءُ الواحدُ عاملاً معمولاً قلتُ : تعددت الوجوهُ ، وتعددُ الوجوهِ كتعددِ أصحابها ، ووجهُ التعددِ أنّ « متَى » إنّما عملتْ في فعلها لتضمنها معنى (إنْ) وما بعدها عملَ فيها (لكونها ظرفاً له ، فالوجهُ الذي عملتْ به غيرُ

(1) سورة الليل الآية : ١ .

الوجه الذي عملَ فيها)[1] . فإنْ قلتَ)[2] : فقدَّرهُ كذلكَ في إذا قلتُ : لا يستقيمُ لأنَّكَ اذا جعلتَ (إذا) مضافةً الى فعلها كان عملها فيه باعتبار كونها ظرفاً لهُ إذْ هو الذي جوَّزَ النسبةَ ، وإذا جعلنا الفعلَ عاملاً فيها كانَ على معنى كونها ظرفاً لهُ فصارَ الوجهُ واحداً ، فهذا وجهُ قولِ الاكثرينَ . والحقُّ أنَّ (إذا) و (متَى) سواءٌ في كونِ الشرطِ عاملاً ، وتقديرُ الاضافةِ في (إذا) لا معنى له ما ذكروهُ من كونها لوقتٍ معينٍ مسلَّمٌ لكنَّهُ حاصلٌ بذكرِ الفعل بعدها كما يحصلُ في قولكَ : زماناً طلعتْ فيهِ الشمسُ فانَّهُ يحصلُ التعيينُ ولا يلزمُ الاضافةَ ، واذا لم يلزمْ الاضافةَ لم يُلزَمْ فسادُ عملِ الشرطِ ، والذي يدلُّ على ذلكَ قولكَ : إذا أكرمتني اليومَ أكرمتُكَ غداً ، وقولهُ تعالى : { وَيَقُولُ الانسانُ أإذا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيّا }[3] ، معلومٌ أنَّ الجوابَ معنى قولهِ : لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا فلو [٨٠ و] كانَ هو العاملُ وإذا مضافةٌ الى الموتِ لَفسدَ المعنى إذْ يصيرُ إذا المرادُ بها وقتاً واقعاً فيهِ الاخراجُ فيصيرُ وقتُ الموتِ والاخراجِ واحداً ؛ لأنَّهُ ظرفٌ عندهم للاخراجِ وقد نُسبَ الى الموتِ على أنَّهُ ظرفٌ فلا يستقيمُ أنْ يكونَ ظرفاً للموت والاخراجِ جميعاً ، وكذلكَ المثالُ في قولكَ : إذا أكرمتني اليومَ أكرمتُكَ غداً ، وهذا ظاهرٌ في أنَّ العملَ للفعلِ الذي هو الشرطُ لا الجوابُ .

قولهُ : وفي « إذا » معنى المجازاةِ دونَ « إذْ » الاَّ اذا كُفَّتْ الى آخرهِ .

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ت .
(٣) سورة مريم الآية : ٦٦ .

قالَ الشيخُ : قد تقدَّمَ ما يدلُّ على أنَّ « إذا » قد تخلو عن الشرطِ ولكنَّها في الغالبِ كما ذُكِرَ وأمَّا « إذْ » فحكمُها ما ذُكِرَ فإذا دخلتْ عملَ الشرطِ ، وهلْ هي اسمٌ كمتَى أو حرفٌ ؟ فيه خلافٌ ، فمَنْ فهمَ الظرفيةَ حكمَ بالاسميةِ ومَنْ فهمَ الشرطية مجردةً حكمَ بالحرفيةِ .

وقولُه : وقد تعانِ للمفاجأةِ .

قالَ الشيخُ : وبيَّنَ بالأمثلةِ مواضعَ وقوعِها ، ولا يقعُ بعد « إذا » في المفاجأةِ إلاَّ المبتدأُ والخبرُ والعاملُ فيها معنى المفاجأةِ ، وهو عاملٌ لا يظهرُ استغنوا عن اظهارِه بقوةِ ما فيها من الدلالةِ عليه ، والذي يدلُّ على ذلكَ قولكَ : خرجتُ فإذا زيدٌ في البابِ ، إذْ لو كانَ العاملُ خرجتُ لفسدَ المعنى إذْ لا يفصلُ بينَ العاملِ ومعمولهِ بالفاءِ . ثمَّ قد يكونُ لعطفٍ أوْ لسببيَّةٍ وكلاهما متعذرٌ .

وأمَّا « بَيْنَا وبَيْنَما » فهو ظرفٌ فيهِ معنى الشرطِ أُجيبَ تارةً بإذا وتارةً بإذْ وتارةً بالفعلِ ، والأصمعي لمَّا رأى مجيءَ الفعلِ من غيرِ إذا وإذْ معَ استقلالِ المعنى ظنَّ أنَّ مجيئَهُ زيادةٌ لا فائدةَ فيها فحكمَ بأنَّ الفصيحَ اسقاطُها(1) ، والجميعُ جيدٌ ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : إنْ تكرمْني إذا أنا أكرمُكَ وانْ تكرمني أُكرمْكَ ، ولم يدلَّ ذلكَ على أنَّ الاسقاطَ أفصحُ ، قالَ اللهُ تعالى : { وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ }(2) على ما ذكرهُ .

---

(1) انظر ابن يعيش ٤/٩ .
(2) سورة الروم الآية : ٣٦ .

وأمّا « لَدَى »[1] فلا يستقيمُ أنْ يُقالَ علّةُ بنائها احتياجها الى مضافٍ إذْ لو صحَّ ذلكَ لوجبَ أنْ يُبنى كلُّ اسمٍ يحتاجُ الى الاضافة (كفوقَ وتحتَ وأمامَ وقدّامَ وغيرَ وبعضَ وما أشبهها إذْ كلها يحتاجُ الى الاضافة)[2] وإنّما الاولى أنْ يُقال بُنيتْ لَدُنْ ولَدْ لشبههما بالحروف لوضعهما على الصيغة التي ليستْ عليها الاسماءُ المتمكنةُ ، وإنّما عليها الحروفُ فأشبهت الحروفَ ، وبُني لدى لأنّهُ هو هو وقد تقدَّمَ أنّ كلَّ اسمٍ بُنيَ فانّهُ يُبنى وإنِ اختلفتْ لغاته بزيادةٍ أو نقصانٍ معَ بقاءِ أصلِ المعنى ، فبُني لَدُ لشبهِ (الحرفِ وبُني لَدَى لشبهِ ما أشبهَ الحرفَ وإنْ اختلفتْ جهاتُ الشبهِ فانّهُ لا يضرُّ ، ألا ترى أنّ نَزَالِ بُنيَ)[3] لشبهه بأنزل وبُني فَجَارِ لشبهه بنَزَالِ ، وإنْ اختلفتْ جهاتُ الشبه وهذا كثيرٌ في العربيةِ في أبوابٍ مختلفةٍ .

(فصل) ثمَّ قالَ : ومنها الآنَ وهو الزمانُ الذي يقعُ فيه كلامُ المتكلمِ .

قالَ الشيخُ : علّةُ بناءِ الآنَ لتضمّنها حرفَ التعريفِ[4] ، ولا يُقالُ إنَّ الالفَ واللامُ فيه للتعريفِ إذْ ليسَ هو آنَ دخلتْ عليهِ الالفُ واللامُ[5] ، بلْ هو موضوعٌ في أول أحوالهِ بالالفِ واللامِ ، وليسَ حكمُ لامِ التعريفِ ذلكَ فوجبَ أنْ يكونَ تعريفه

---

(١) في لَدَى عشرُ لغاتٍ وهي : (لَدَى ، لَدْنْ ، لَدُنْ ، لَدَنْ ، لَدْنِ ، لَدْنِ ، لَدْ ، لُدْ ، لَدْ ، لَتْ) ، وقد ذكر الشيخ منها ثلاثاً ، دونَ أن يشير الى بقية اللغات .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٤) تابع الشيخ في رأيه رأي الفارسي . الانصاف ٢/٥٢٣ م

(٥) هذا رأي الكوفيين . الانصاف ٢/٥٢٠ .

بأمرٍ مقدَّرٍ وهو تضمّنه معنى لامِ التعريفِ ، وهو معنى كلامه في قوله : « وقد وقعت في أولِ أحوالها بالالفِ واللامِ وهو علّةُ بنائها » ، لأنّها لمّا وقعتْ كذلكَ وهي معرفةٌ وجبَ أنْ تكونَ معرفةً بحرفِ تعريفٍ مقدَّرٍ فوجبَ بناؤه ، وأمّا متَى وأيْنَ فعلّةُ البناءِ فيهما واضحةٌ في الشرطِ والاستفهامِ جميعاً .

قوله : ومتَى للوقتِ المبهمِ .

قالَ الشيخُ[(١)] : لأنّكَ تستعملها لمّا لا يتحققُ وقوعه كقولكَ : متَى جاءَ زيدٌ ؟ ، ولا تقولُ : متَى طلعتِ الشمسُ ؟ وإذا بالعكسِ وإنْ كانتْ إذا قد استعملتْ كثيراً في المبهمِ ولم يجزموا بإذا لمّا لم تكنْ كالشروطِ في الابهامِ فأشبهتِ الاحيانَ المضافاتِ لا سيما على قولِ من يقولُ : إنّها مضافةٌ على الحقيقةِ ، وأمّا « لمّا » ، فبُنيتْ لشبهها بالشرطِ أو لاقتضائها جملةً كاقتضاءِ إذْ .

قوله : وأمّا أمسِ فهي متضمنةٌ معنى لامِ التعريفِ مبنيةٌ على الكسرِ عندَ الحجازيينَ وبنو تميم يعربونها[(٢)] .

قالَ الشيخُ : فينبغي أنْ تُقدَّرَ على مذهبهم معدولةً عمّا فيه الالفُ واللامُ ، والعدلُ لا يوجبُ البناءَ فيكونُ اسماً معرباً ممنوعاً من الصرفِ وكذلكَ يقولونَ . وأمّا « قطُّ » ، فبُنيتْ إمّا لتضمنها معنى لامِ التعريفِ ؛ لأنَّ معناها استغراقُ الزمانِ الماضي جميعه وهو قولُ بعضِ المتقدمينَ[(٣)] ، وإمّا أنْ يُقالَ لتضمّنها معنى المضافِ اليهِ ،

---

(١) في ل : (يعني) .
(٢) انظر الكتاب ٢/٤٣ ، المقتضب ٣/١٧٣ .
(٣) هو الأخفش . انظر همع الهوامع ١/٢١٤ .

لأنَّه بمعنى زمنِ المضي [٨٠ ط] أوْ تقولُ : إنَّ من لغاتها[١] قَطْ[٢] ساكنةٌ وهي موضوعةٌ وضعَ الحروفِ ، وهذه مشبهةٌ لها من حيثُ المعنى واللفظُ فأُجريتْ مجراها كما قلناهُ في لَدَنْ بالنسبةِ الى لَدْ .

وأمَّا « عوْضُ »[٣] فبُنيتْ للعلتينِ المذكورتينِ في قَطْ إلاَّ أنَّ زمانها مستقبلٌ ، فإنْ أُوردَ أبداً فانَّها موضوعةٌ للزمانِ المستقبلِ وهي معربةٌ . أُجيبَ بأنَّ أبداً يدخلهُ لامُ التعريفِ ولو كانَ متضمناً لها لم تدخله كما قلناهُ في أينَ وشبههِ من المبنياتِ التي تضمنتْ معنى الحرفِ [واللهُ أعلمُ بالصوابِ][٤] .

المركباتُ

قالَ صاحبُ الكتابِ : هي على ضربينِ : ضربٌ يقتضي تركيبُهُ أنْ يُبنى الاسمانِ معاً الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : إنَّما لم يُبنَ [الجزءُ][٥] الاولُ من أثني عشرَ لأنَّهم حذفوا نونَهُ فأشبهَ المضافَ مع المضافِ اليه فكما أنَّ المضافَ معَ المضافِ اليهِ غيرُ مبنيٍّ فكذلكَ ما أشبههُ ثمَّ قالَ : « الاصلُ في

(١) في ش : (لغتها) .

(٢) في « قَطْ » خمسُ لغاتٍ ذكر الشيخ منها لغتين ولم يتطرق الى الثلاث الاخرى ، ولغات قَط هي : (قَطُ ، قُطُ ، قُطْ ، قَطِّ ، قَطٌّ) .

(٣) (عوْضُ) مثلثةُ الآخر أي تضم كما ذكرها الشيخ وتفتح وتكسر (عَوْضَ ، عَوْضِ) واللغة الاولى هي المشهورة وقد ذكرها الشيخ لشهرتها .

(٤) (والله اعلم بالصواب) : ساقطة من الاصل .

(٥) (الجزء) : زيادة عن ل .

العدد المنيف على العشرة أنْ يُعطَفَ الثاني علـى الاول » ؛ لأنَّ القياس في الأعداد كلها أنْ يُعطَفَ الثـاني على الاول فكانَ قياس هذه كذلك فخرجَ الاسمانِ كما ذُكِرَ الى تسعةَ عشرَ ولم يخرج غيرَ ذلكَ ، لأنَّ العشرةَ فما دونَهـا ليسَ فيهـا تعددٌ ، وأمَّـا فوق العشرينَ فلم يكثرْ كثرةَ ما قبلها فخُفِّفَ ما كثُـرَ بالمزجِ دونَ ما لم يكثرْ ، والدليلُ على أكثريتهِ أنَّ كلَّ ما يتعداهُ فهو في ضمنه ، وحرفُ التعريفِ والاضافة لا يخلانِ بالبناء ، أمَّـا حرفُ التعريفِ فمتفقٌ على حكمه ، وأمَّا الاضافـةُ فمذهبُ سيبويه أنَّهـا لا تخـلُّ بالبناء نظراً الى قيامِ العلة فيه معَ الاضافة [1] ، فموجبُ البنـاءِ قائمٌ بعدَ الاضافة كما هو قبلَ الاضـافة ، ومذهبُ الاخفشِ أنَّ الثـاني معربٌ ، لأنَّهُ مضافٌ فقويَ أمرُ الاسميةِ فيه [2] قياساً على أثنـي في قولكَ : اثنا عشرَ ، والفرقُ بينهما أنَّ اثني [3] لمَّا حُذِفَتْ نونهـا وهو حكمٌ من أحكامِ الاضافة أُعطيَ حكمُ المضافِ لأنَّ علَّـةَ بنائه إنَّما هي كونهُ منزَّلاً منزلةَ جزءِ الكلمـةِ فلمَّـا قُـدِّرَ مضـافاً ، والمضافُ لهُ حكمُ الاستقلالِ في الاعرابِ فأتتْ [4] علَّـةُ البنـاء فأُجريَ مجرى المضافِ بخلافِ الثاني من خمسةَ عشرَ ، فإنَّ علَّـةَ بنائه تضمنُّهُ معنى الحرفِ ، وتضمنهُ معنى الحرفِ باقٍ على حالـه قبلَ الاضافةِ وبعدَهـا فلا يلزمُ مـن اعرابِ اثني في اثني عشـر اعراب [5] عشرَ في خمسةِ عشركَ ، فإنْ سُمِّيَ رجلٌ بخمسـة عشرَ كانَ فيه وجهان كما ذُكِرَ ، أمَّا وجهُ البناء فلأنَّـهُ قبـلَ النقلِ كانَ مبنياً فأُجريَ بعدَ التسميةِ مجراهُ قبلها كما أُجريَ غلامُ

(١) انظر كتاب سيبويه ٢/٥٣ ، ٥٤ .
(٢) (فيه) : ساقطة من ر .
(٣) في ت : (الفاء) .
(٤) في و ، من ، ب ، ت : (فات) .
(٥) في ل : (خمسة) .

زيدَ بعد التسمية مجراهُ قبلها في الاعراب قياساً على قُمْ إذا سمَّيت به وفيه ضمير" في البناء . وأمَّا الاعرابُ فلأنَّهما كلمتان مزجتا وصيِّرتا واحداً وسُمِّي بهما فأُجري مجرى ما هو كذلك في الاسماء كَمَعْد فينبغي لمن أعرب أنْ يجري فيه اللغات الثلاث التي في معد يكرب على ما يأتي بيانها في فصل معد يكرب ، وأمَّا علةُ بناء الخاز باز فمشكل" ، ووجهُ اشكاله أنَّهُ قُدِّرَ مفرداً فلا علةَ توجبُ البناءَ يمكنُ تقديرها ، وإنْ قُدِّرَ مركباً فلا علةَ يمكنُ تقديرها إلاَّ واوُ العطف على[1] أنْ يكونَ الاصلُ خازَ وبازَ مُزجَا وصُيِّرا واحداً كخمسةَ عشرَ ولا دليلَ يدلُ[2] على ذلكَ بخلاف خمسةَ عشرَ إذْ قياسه خمسةَ وعشرةَ ، فاذا صحَّ هذا التقديرُ فيه فليصحَّ في مَعد يكْرَب ولا قائلَ به ، وغايةُ ما يمكنُ أنْ يُقالَ فيه إنَّهُ في الاصل قصدَ الى عطف أحد الأسمين وهذا التقديرُ ، وإنْ كانَ يمكنُ أنْ يُقدِّروا[3] مثلَهُ في مَعْد يكْرب ، إلاَّ أنَّ الاحكامَ من البناء في خاز باز والاعراب في مَعْد يكْرب دلتْ على المخالفة بينَ التقديرين ، فاذا كانتْ قواعدَ معلومةً تقتضي أحكاماً مختلفةً [وجاءتِ الاحكامُ مختلفةً][4] في ألفاظ يجوزُ أنْ تُقدَّرَ في كلٍّ واحد منها ما يجري على القواعد المعلومة ، وجبَ تقديرُ ذلكَ فيها لئلا يؤدي الى إبطال ما علمتْ صحتهُ ، فهذا أقصى ما يمكنُ أنْ يُقالَ في خاز باز .

---

(١) في ل : (تقدير) .

(٢) (يدلُ) : ساقطة من ش .

(٣) (يمكنُ أنْ يقدروا) : ساقطة من ل .

(٤) ما بين القوسين المعقوفين ساقط من الاصل .

« إمَّا بَادِي[١] بَدَا أصلهُ بادِيءَ بداءِ » طُرِحَتِ الهمزةُ من بَداءِ فصارَ بَدَا مقصوراً ، وأُبْدِلَتِ الهمزةُ من بَادِيءِ ياءً وأُسْكِنَتْ حينَ ضُمَّ الثاني الى الاولِ ، وأمَّا بَادِي بَدِى فأصلهُ بادِيءَ بَدِيءٍ مثلُ بديعٍ فَطُرِحَتْ همزتهُ فبقَى بَدِي ، وقولهُ « بطَرحِ الهمزةِ » أي في بداءِ وبديءٍ ، والاسكانُ أي في الياءِ في الاسمِ الأولِ وهو أيادِي الى سَبَا[٢] فهما من القسمِ الثاني عندهُ مِمَّا لم يتضمَّنْ ثانيه معنى حرفٍ فهو معربٌ ، والاولُ مبنيٌّ كَمَعْدِ يكَرِبَ وهو مشكلٌ أيضاً ، ووجه إشكاله (أنَّهُ في الاصلِ[٣] اسمٌ معربٌ لم يطرأ عليهِ إلاَّ التخفيفُ والتخفيفُ لا يوجبُ بناءَ ، ولو قيلَ إنَّهُ معربٌ علىَ أصلهِ[٤]) منصوبٌ علىَ الحالِ ، إلاَّ أنَّهم سكَّنُوا الياءَ في أيدِى سَبَا وفي بَادِي بَدَا بعد تخفيفِ الهمزةِ تخفيفاً لمَّا جرَتْ في كلامهم كثيراً فصارتْ كالأمثالِ كما كانَ ذلكَ في قولهم : { أعْطِ القَوْسَ [١٨و] بارِيهَا }[٥] وكذلكَ قولُ الشاعرِ[٦] :

---

(١) جرَى مجرَى المثل ويضرب في الأولويةِ ، انظر الكتاب ٢/٥٤.

(٢) في الكتاب ، وامالي المرتضى (أيادي سَبا) مثل يُضرب في التفرق الكتب ٢/٥٤ ، أمالي المرتضى ١/٨١، المقتضب٤/٢٥٠.

(٣) (الاصل) : ساقطة من و ، ل ، ت ، س .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ت .

(٥) مثلٌ يُضرَبُ في الاستعانة على العمل بمن يحسنه وهو جزءٌ من بيت :

يا بَارِيَ القَوْسِ بَرْياً لَسْتَ تَحْسِنُها
لاَ تُفْسِدَنها وَأعْطِ القَوْسَ بَارِيهَا

انظر مجمع الامثال للميداني ١/٣١٣ ، الفاخر ص٣٠٤ .

(٦) البيت للاعشى من قصيدةٍ في ديوانه ص١٣٥ في وصف ناقته وقد وفدَ على الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتمامه :

فآليْتُ لاَ أرْثِي لَهَا مِن كَلاَلَةٍ
وَلاَ مِنْ حَفَىً حتَّى تلاَقِي مُحَمَّدَا =

ـ وسأني ذكرُ ذلكَ في المشتركِ ـ لكانَ أقربُ الى الصوابِ إلاّ أنَّهم حكموا بالبناء لمَّا رأوا اسكانَ الاول وهو في موضعِ نصبٍ ، ورأوا صورةَ التركيبِ ثمَّ توجيههُ لهم أنْ يُقالَ كثرَ استعمالهم أيدي سبَا في التفرقِ حتَّى صارَ قولهم : أيدي سبَا يفهم منه التفرّقُ من غيرِ نظرٍ (إلى معنى الأيدي ، ومعنى سبَا على التفصيل ، فلمَّا صارَ جميعاً يُفهمُ منهما المعنى المقصودُ من غيرِ نظرٍ)[١] إلى آحادهما كانَ بمنزلةِ معْد يكْربَ في دلالتهما على مدلولهما من غيرِ نظرٍ الى تفصيلِ اللفظين ، فأُجرِيَ مجراهُ لمَّا صارَ في المعنى مثلهُ ، وإذا كانوا قد فعلوا مثلَ ذلكَ في الجملةِ حتَّى أُجرِيتْ مجرى المفرداتِ لمَّا فُهِمَ منها معنًى من غيرِ تفصيلٍ كقوله : فاه الى فيّ[٢] ، فأعربتْ إعرابَ المفردِ وعُدِلَ بها عن معنى الجملةِ فهذهِ أقربُ الى ذلكَ ، وإنْ كانتِ الاحكامُ قد اختلفتْ باختلافِ المقصود فيهما إلاّ أنَّ الجامعَ بينهما في التشبيهِ أنَّها الفاظٌ يُفْهَمُ منها معنىً مقصودٌ من غيرِ نظرٍ إلى مدلولِ كلِّ واحدٍ من القبيلينِ مجرى المفردِ ، فهذا وجهُ المشابهةِ بينهما ، وحكمُ « بادِيَ بدَا » في العلةِ حكمُ « أيدي سبَا » وإنْ اختلفَ المدلولانِ في أنَّ ذلكَ المتفرقِ وهذا للاولية[٣] .

ابن يعيش ١٠٢/١٠ ، مشاهد الانصاف ص٢٨ ، المفصل ص ٢١٤ ، ورواية الديوان (تَزُورَ) مكان (تُلاقي) .

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) (كقوله : فاه الى فِيّ) ساقطة من ل ، ت .

(٣) في ر : أرجعَ السقطةُ التي اشرتُ اليها في رقم (٣) .

وأمَّا مَعْد يكرب وبابهُ فيه لغتان[١] علىَ ما ذُكِرَ ، أمَّا اللغةُ الفصيحةَ فهي إعرابُ الثاني وجعلُ الاول معَهُ كالجزءِ ، ويكونُ غيرَ منصرف[٢] وعِلّته واضحةٌ ، وهي أنَّهما لفظان مُزِجا وصُيِّرا واحداً دالاً على معنىً فأُلحِقَ بالمفردات من كلامهم ؛ لأنَّهُ أشبهَ بها من المركبات قبلَ النقلِ ، إذ المركباتُ[٣] قبلَ النقلِ كان لها حكمٌ في الاعرابِ فبقيَ ذلكَ الحكمُ علىَ حالهِ ، وهذا لم يكنْ لهُ حكمٌ قبلَ النقلِ فلا بدَّ لهُ من حكمه[٤] الآنَ وهو أشبهُ بالمفرداتِ من حيثُ المعنىَ إذْ مدلولهُ مفردٌ كما أنَّ مدلولَ المفردات مفردٌ . واللغةُ الثانيةُ أنْ تضيفَ الاولَ إلى الثاني وعلّتُها أنّهم شبهوهُ بالمضافِ والمضافِ اليهِ تشبيهاً لفظياً من جهة أنّهما أسمان ذُكِرَ أحدهما عقيبَ الآخرِ وهو ضعيفٌ من وجهين : أحدهما أنَّ ما ذكروهُ تشبيهُ لفظي وما ذُكِرَ في تلك اللغةِ تشبيهٌ معنوي واعتبارُ المعنىَ أقوى ، والآخرُ[٥] هو إنَّهم بقوهُ ساكناً في حالِ النصبِ ، فقالوا : رأيتُ مَعْد يكربْ ، ولو كانَ جارياً مجرىَ المضافِ على التحقيقِ لوجبَ أنْ تنصبَ كما تنصبُ المضافَ إذا كانَ مثلهُ في قولكَ : رأيتُ قاضي مصرَ وشبههِ ، ولمّا وجب[٦] التسكينُ دلَّ علىَ اعتبارِ الامتزاجِ دونَ اعتبارِ الاضافةِ ثمَّ هذهِ اللغةُ انقسمَ أصحابُها قسمين : فمنهم من يمنعُ الثاني الصرفَ ، عِلته كالعِلةِ في اسكانِ الياءِ من مَعْدِ يكْرب ، (ولولا اتدادُهم

---

(١) في ش : (يُضافُ عليها) .
(٢) في ل ، س : (منصوبِ) وهو تحريف .
(٣) (إذ المركباتُ قبلَ النقلِ): ساقطة من و ، ل ، ت ، ب، س.
(٤) في ل : (حكمِ) .
(٥) في و : (والاحسنُ) وهو تحريف .
(٦) في ل : (أوجبوا) ، وهو تحريف .

بالتركيبِ والمزجِ لم يكنْ للاسكانِ وجهٌ)[1] ، ثمَّ أصحابُ هذه اللغةِ انقسموا قسمينِ : منهم من لا يصرفُ الثاني اعتداداً بالتركيبِ الصوريِ كما اعتدَّ به في أسكانِ الياءِ من معْدِ يكْربَ ، وهو وجهٌ ثالثٌ يضعفُ به هذهِ اللغةَ ، ومنهم من يصرفهُ ، وهو القياسُ بعدَ قصدِ الاضافةِ إذْ التركيبُ في المضافِ والمضافِ اليهِ غيرِ معتدٍ بهِ في بابِ منعِ الصرفِ ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ •

الكنـايات

(فصل) قالَ صاحبُ الكتـاب : وهي كَمْ وكَذَا وكَيتَ وذَيتَ إلى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : علـَّةُ بناءِ « كَمْ » الاستفهامية ظاهرةٌ وهي تضمنُها معنى حرفِ الاستفهامِ ، وأمَّا الخبريةُ فيجوزُ أنْ تكونَ شبهها باختها لفظاً وأصلَ معنىً ، وهو كنـايةُ[2] أوْ بوضعها على حرفينِ كوضعِ أوْ لأنَّها نقيضةُ (رُبَّ) أو لتضمّنها معنى الانشاءِ ، وهو في الغالبِ بحرفٍ ، وكأنَّها تضمنتْ حرفاً متقدّراً ولذلكَ استحقتْ صدرَ الكلامِ ، ومعنى الكلامِ الانشائي ألاَّ يحتملَ صدقاً ولا كذباً بلْ لنوعٍ من الكلامِ المحقق في النفسِ ليسَ له إعتبارٌ من خارجٍ لهُ فيُسمّى صدقاً ولا بمخالفةٍ فيُسمّى كذباً ،

---

(1) في ر : ما بينَ القوسينِ متقدّم على (ثم هذه اللغةُ انقسمَ ٠٠ الخ) ، وهو وهم •

(2) في ش : (عن) •

(والخبرُ بخلافه لنوعٍ من الكلامِ في النفسِ لهُ اعتبارٌ من الخارجِ بموافقةٍ فيُسمَّى كذباً[1]) ، فمثالُ الانشاءِ كقولكَ : قُمْ واقعُدْ فانَّهُ لطلبٍ محققٍ لا يُعتَبَرُ بأمرٍ من خارجٍ فلا يُقالُ لهُ صدقٌ ولا كذبٌ ، والخبرُ كقولكَ : زيدٌ قائمٌ فيُعتَبَرُ بأمرٍ من خارجٍ وهو تحقيقُ النسبةِ إلى زيدٍ لا باعتبارِ النفسِ فانْ كانتْ محققةً سُمِّيَ كذباً . وأمَّا كذا فعلَّةُ بنائه ، إمَّا أنْ تقولَ : لشبهها بكَمْ في معناها وُلحِقَتْ بهـا ، وإمَّا لأنَّها كافُ التشبيهِ دخلتْ على ذا واستُعملتْ [١٨ ظ] كنايةً فبقيتْ على أصلهـا في البناءِ . وأمَّا كيتَ وذيتَ فعلَّةُ بنائهما أنَّهمـا كنايتانِ عن الجملِ ، والجملُ مبنيةٌ باعتبارِ الجملةِ فبُنيتْ تشبيهاً لها بما كُنِيَ بها عنهُ .

(فصل) قولهُ : ومميِّزُ الاستفهاميةِ مفردٌ ، منصوبٌ ومميِّزُ[2] لخبريهِ مجرورٌ مجموعٌ أو مفردٌ .

قالَ الشيخُ : إنَّما كانَ مميِّزُ الاستفهاميةِ منصوباً مفرداً لأنَّهُ لمطاقِ العددِ من غيرِ نظرٍ فجُعلَ لهُ تمييزٌ مطابقٌ للعددِ المتوسطِ وهو أحدَ عشرَ ولم يُجعَلَ لهُ القلَّةُ ولا الكثرةُ كمميزِ الثلاثةِ[3] والمائةِ فيكونُ تحكُّماً ، وأمَّا الخبريةُ فجُعلَ لهَا لمَّا كانتْ لكثرةِ مميِّزٌ موافقٌ لمميزِ عددِ الكثرةِ وهو المـائةُ والألفُ ، وهو مفـردٌ مخفوضٌ ، وجاءَ فيهِ الجمعُ تقويةً[4] لمعنى الكثرةِ إذ ليسَ في لفظِ كَمْ ما يشعرُ بخصوصيةِ الكثرةِ المقصودةِ بخلافِ الالفِ فانَّ فيها ما يشعرُ فاستغنتْ عن الجمعيةِ .

---

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ش ، ر .
(٢) (مميِّزُ) ساقطة من و ، ش .
(٣) (الثلاثة) : ساقطة من ل ، ت .
(٤) في ش : (بقوتـهِ) ، وهو تحريف .

(فصل) قالَ : وتقعُ في وجهيها مبتدأً الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : ولا يُقالُ[1] مالكَ كَمْ ، ولا تقعُ إلا صدرَ الكلامِ عند البصريينَ[2] فلذلكَ لم تقعْ فاعلةً ولا على صفةٍ يلزمُ منها تقديمُ العاملِ إلاَّ إذا كانتْ مضافاً اليها فانَّهُ مغتفرٌ تقديمُ المضافِ عليها ، إما لأنَّه متعذِّرٌ تأخيرُه ، وإمَّا لأنَّ معنى الاستفهامِ ينسحبُ اليهِ فتصيرُ الكلمتانِ للاستفهامِ فلم يبقَ إلاَّ أنْ تقعَ مبتدأةً أو معمولةً لفعلٍ بعدها ، ويعرف ذلكَ بأنْ يُنظَرَ إلى ما وقعَ بعدَها ، فانْ كانَ اسماً خبراً عنها وجبَ أنْ تكونَ مبتدأةً كقولكَ : كَمْ مالكَ وشبههُ ، وإنْ لم يكنْ اسماً هو خبرٌ عنها ، وجبَ أنْ يكونَ ثمَّ فعلٌ فيُنظَرُ فإنْ كانَ مسلطاً على كَمْ وجبَ أنْ تكونَ معمولةً لهُ حسبِ ذلكَ التسليطِ مفعولا به أو ظرفاً أو مصدراً ، كقولك: كَمْ رجلاً ضربت ، وكم يوماً ضربتَ[3] زيداً ، وكَمْ ضربةً ضربتُ زيداً[4] ؟ وإنْ لم يكنْ مساطاً عليه فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ مسلطاً على ضميرها تساطَ المفعوليةِ أولا ، فإنْ كانَ الاولُ فلكَ فيه[5] وجهانِ كمسألةِ (زيدٌ ضربتَهُ) مثالهُ كَمْ رجلاً ضربتَهُ إلاَّ أنَّكَ إذا قدَّرتهُ منصوباً وجبَ أنْ تقدرَ الناصبَ متأخراً عنها فتقولُ : كَمْ رجلاً ضربتَ ضربتَهُ لمَا تقدَّمَ من أنَّ لها صدرَ الكلامِ ، وإنْ لم يكنْ مسلطاً عليها ولا ضميرها وجبَ أنَّ يكونَ مبتدأً كقولكَ : كَمْ رجلٍ قامَ وكَمْ رجلٍ جاءكَ وشبههُ ، ثمَّ مثَّلَ بالمبتدأ ،

---

(١) (ولا يقعُ مالكَ كَمْ) : ساقطة من ل ، ت •
(٢) انظر انصاف ٢٩٨/١
(٣) (زيداً) : ساقطة من ر •
(٤) (زيداً) : ساقطة من ر •
(٥) في ل : (فيها) ، وهو تحريف •

ثمَّ مثّلَ بعدهُ بمثالينِ آخرينِ للابتداءِ[1] بيّنَ بهما أنَّ ما يصلحُ[2] صفةً للمميّزِ يصحُ أنْ يكونَ خبراً وهو قولهُ : كَمْ منهم شـاهدٌ علىَ فلانٍ ، وكَمْ غلاماً لكَ واهبٌ ، ثمَّ مثّلَ للمفعوليةِ والاضافةِ .

(فصـل) : قالَ : وإذا فُصِلَ بينَ الخبـريةِ ومميـزها نُصِبَ[3] .

قالَ الشيخُ : جازَ الفصلُ بينَ كَمْ ومميزها ولم يجزْ في مثلِ عشرينَ رجلاً من حيثُ إنَّ عشرينَ رجـلاً الغرضُ فيهِ تبيـينُ الذاتِ أولاً ، وإنّما جيءَ بعشرينَ ليُبيِّنَ بها خصوصيةَ العددِ فيهما جميعاً كأنَّهما شيءٌ واحـدٌ ، ألا ترى أنَّ هذينِ المعنيينِ لمَّا كانَ التعبيرُ عنهما بلفظٍ واحدٍ لم يعدلْ عنهُ كقولهم : رجلٌ ورجـلانِ ، فصارَ عشرونَ رجلاً بمثـابةِ قولكَ : رجلينِ فكمـا أنَّ رجلينِ لا يفصلُ بينَ حروفهِ فكذلكَ عشرونَ رجلاً بخلافِ (كَمْ) فانَّها في أصلِ وضعها للابهامِ وليستْ معَ مميزها كعشرينَ مـع مميزهِ ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : كَمْ رجلاً لم تبيِّنْ بهِ خصوصيةَ العددِ فقد ظهرَ الفرقُ بينَ البابينِ ، والمختارُ النصبُ عندَ الفصلِ ، لانَّهُ في التقديرِ المختارُ مضافٌ اليهِ ، والفصلُ بينَ المضـافِ والمضافِ اليهِ ضعيفٌ ، ولمَّا ضعفَ أنْ يكونَ مضافاً اليـه نُقلَ الى اعرابِ عمومِ التمييزِ وهو النصبُ ، وقد جاءَ الخبرُ مـعَ الفصلِ إمَّا على جوازِ الفصلِ بينَ المضافِ والمضافِ اليهِ ، وإمَّا علىَ أنْ يكـونَ مجروراً باضمارِ من .

---

(1) (للابتـداءِ) : ساقطة من ل .

(2) (صفـةً) : ساقطة من ش .

(3) هـذا رأي البصريـينَ ، والـكوفيون يرون بأنّه مخفوض الانصاف ٣٠٣/١ .

(فصل) قالَ : وتقولُ : كَمْ غيرَهُ لكَ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : إنَّما ذكرَ هذا الفصلَ ليُعرَفَ أنَّ غيرَهُ ومثلهُ وشبهها مما لا يتعرَّفُ بالاضافةِ يصحُّ أنْ يقعَ مميزاً لكَمْ كما يصحُّ أنْ يقعَ مجروراً لرُبَّ .

(فصل) قالَ : وقد يُنْشَدُ بيتُ الفرزدق[1] :

١٦٦- كَمْ عمَّةٍ لَكَ يَا جَريرُ

قالَ الشيخُ : والنصبُ كما ذُكِرَ والجرُّ كذلكَ والرفعُ على معنى كَمْ مرةً أو كَمْ مرةٍ عمةٌ لكَ حَلَبتْ عليَّ عِشاري ، فكَمْ منصوبٌ على الظرفِ بحلبت أو على المصدرِ إنْ جعلنا المرّاتِ للحلباتِ بحلبتْ أيضاً فتقديرهُ على الاولِ حَلَبتْ زماناً كثيراً ، وعلى الثاني حَلَبَتْ حلباتٍ كثيرةً ، ولا فرقَ في المعنى بينَ أنْ يُقدَّرَ استفهاماً أو خبراً ، إذْ معناهُ في الخبرِ كثيراً من الازمانِ عماتُكَ وخالاتُكَ حَلَبَتْ لي ، أي كانوا خدماً في أوقاتٍ كثيرةٍ ، واذا جعلتَهُ استفهاماً كانَ معناهُ أخبرني أيَّ عددٍ من الازمانِ أو من الحَلباتِ عمةٌ لكَ وخالةٌ حَلَبَتْ عليَّ عِشاري ؟ أي ذلكَ كثيرٌ لا أعرفُ عددَهُ فأخبرني عن عددهِ ، وهذا المعنى أبلغُ من الاولِ في الذمِّ لِما فيهِ من الاستهزاءِ .

---

(١) وتمامهُ : (وخالةٍ فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَليَّ عِشاري) ، وهو من قصيدةٍ له يهجو بها جريراً ، الفدعاء : التي في اصابعها اعوجاج من كثرة الحلب ، ويروى البيت برفع عمةٍ ونصبها وجرها ، الكتاب ٢٥٣/١ ، ٢٩٣ ، المقتضب ٥٨/٣ ، شرح الجمل ١٤٠/٢ ، الجمل ص ١٤٨ ، ابن يعيش ١٣٣/٤ ، المقرب ٣١٢/١ ، الاشموني ٢٠٧/١ ، الخزانة ١٢٦/٣ ، الديوان ٤٥١/٢ ، التوطئة ١٣٣ ، كتاب العين للخليل ٢٨٧/١ .

قولهُ : تقديرهُ كَمْ مرةً حَلَبَتْ عليَّ عماتُكَ •

قالَ الشيخُ : إنْ أرادَ بـــه تحقيقَ [٨٢ و] الاعرابِ لـــمْ يستقمْ ، لأنَّ عماتُكَ فيها قُدِّرَ فاعلْ وهي في البيتِ مبتـدأ لتأخـرِ الفعل عنها ، ولا يتقدَّمُ الفاعلُ على فعله ، وإنْ أرادَ به تبيِّينَ المعنى وايضاحَهُ فهو مستقيمْ ؛ لأنَّ عماتِكَ حَلَبَتْ وحَلَبَتْ عمـاتُكَ سواء •

(فصل) قالَ : والخبريةُ مضافةٌ الى مميزها[1] الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : تقديرُ الاضافةِ هو الوجهُ لِما يلزمُ من اضمـارِ الجارِّ • ووجهُ القولِ الآخرِ ما ثبتَ من اظهارِ الجارِّ في كثيرٍ مـن كلامهم وهي معَ حذفها بمعناها فَحَملتْ عليها وهــذا القـولَ ليس كقولِ من يقولُ : العاملُ في زيـدٍ في غـلامِ زيـدٍ حرفُ الجـرِّ المقدَّر[2] في المعنى عاملاً ؛ لأنَّ هذا كقولِ من يقدِّرُ الاسمَ الاولَ تاماً منوناً في التقديرِ ، ومن مضمره وذلكَ يجعلُ الحرفَ المقدَّرَ في المعنى عاملاً معَ كونِ الاولِ مضافاً لفظاً ومعنىً واللهُ أعلمُ بالصوابِ •

ومن أصنـاف الاسـم المثنـى

قالَ صاحبُ الكتابِ : هو ما لحقتْ آخرهُ زيادتانِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : هذا الحدُّ هـو الذي يستقيمُ في حـدِّ المثنى واذا حددنا التثنيةُ قلنا : هو الحاقُ الاسمِ زيادتينِ الى آخرهِ وليسَ قولُ

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٩٣ •

(٢) في ل : (مقدَّر) •

من قالَ :ضمُ شيءٍ الى مثله (في حدّ المثنى بشيءٍ ، لأنَّكَ لو قلتَ : زيدٌ وزيدٌ ضمُ شيءٍ الى مثله)[1]، وليسَ بمثنى . وقوله : « ليكونَ الاولُ علماً لضمّ واحدٍ الى واحدٍ » . يعني الى واحدٍ من جنسه المسمّى بذلكَ الاسمِ كقولكَ في رجلٍ رجلانِ ، وهَل يجوزُ أنْ تأخذَ الاسمَ المشتركَ فتثنيه باعتبارِ المدلولينِ كقولكَ : عينانِ في عينِ الشمسِ وعينِ الماء[2] فيه خلافٌ والظاهرُ جوازهُ شاذّاً ، والكثيرُ استعملَ خلافهُ ، وقالوا : زيدان[3] وعمرانِ في الاسماءِ الاعلامِ ، وإنْ كانتْ باعتبارِ مسمياتها كالاسما المشتركةِ ، لأنّها لم يُسمَ بها باعتبارِ أمرٍ جامعٍ في مسمياتها وهذا ممّا يُقوّي قولَ من يقولُ : إنّ الاسمَ المشتركَ يُثنى وإنْ اختلفَ مدلولهُ ، والجوابُ أنّها إنّما ثُنّيَتْ بعدَ أنْ أحظرَ المتكلمُ المسمياتِ بزيدٍ بباله وقدّرَ انتفاءَ العلميةِ منها فصارتْ كأنّها أسماءُ الاجناسِ[4] كرجلٍ باعتبارِ ما تحته[5] فثنّاها كما ثُنيَ رجلٌ بعدَ أنْ قدّرَ مثلَهُ ، وهذا المعنى هو الذي جوّزَ أنْ يُقالَ : الزيدُ وزيدُ فلانٍ ولولا تقديرها نكرةً لم يستقمْ تعريفها ، مهما قُدِّرَتْ نكرةٌ صارتْ كأسماءِ الاجناسِ المشتركةِ في أمرٍ[6] واحدٍ إلاّ أنّ أسماءَ الاجناسِ مشتركاتٌ في أمرٍ معنوي محققٍ ، وهذه مشتركةٌ في أمرٍ مقدّرٍ وهو كونهُ مسمى بزيد ، فانْ قيلَ اذا كانتْ تثنيتُها كبابِ تنكيرِها وتعريفها باللامِ ، وذلكَ[7] شاذٌ ، فليكن تثنيتها أيضاً شاذّاً وليسَ بشاذٍّ بالاجماعِ

(1) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(2) (الماءُ) : ساقطة من و .
(3) في ل : (الزيدان والعمران) .
(4) في ل : (اجناس) .
(5) في ر : (ما لحقه) .
(6) في ر : (اسم) .
(7) في ل : (ضعيف) .

فدلَّ على أنه ليسَ مثلَه ، والجوابُ أنَّ زيداً اذا نُكِّرَ وعُرِّفَ فقد استُعمِلَ على خلافِ ما وُضِعَ لهُ من غيرِ ضرورةٍ ؛ لأنّه يمكنُ استعمالهُ علماً في كلِّ موضعٍ فجعله نكرةً بهذا التقديرِ اخراجٌ لهُ عن أصلهِ لغيرِ ضرورةٍ ، وأمّا زيدانِ فلا[1] يمكنُ استعمالهُ علماً ، لأنَّ تثنيتَهُ تنافي علميّتَهُ فلا يلزمُ من شذوذِ ما يمكنُ جَرْيهِ على أصلهِ شذوذٌ ما لا يمكنُ إجراؤه على أصلهِ[2] .

قولهُ : والثانيةُ عِوَضاً من الحركةِ والتنوينِ .

قالَ الشيخُ : هو مذهبُ البصريينَ ، والكوفيونَ يقولونَ : إنّها عِوَضٌ من التنوينِ[3] ويستدلونَ بقولكَ : جاءني[4] غلاما زيدٍ فحذفها يدلُّ على أنّها كالتنوينِ ، والبصريونَ يستدلونَ بقولكَ : الغلامانِ وثباتها يدلُّ على أنّها كالحركةِ إذْ التنوينُ لا اثباتَ لهُ مع اللامِ . والوجهُ أنّها كالحركةِ في موضعٍ ، وكالتنوينِ في موضعٍ ، ومثلهما في موضعٍ ، فاذا قلتَ : رجلانِ كانتْ عِوضاً من التنوين[5] والحركةِ جميعاً ، واذا قلتَ : الرجلانِ كانتْ عِوضاً من الحركةِ ، فاذا قلتَ : غلاما زيدٍ كانتْ عِوضاً من التنوينِ والحركةِ جميعاً .

قولهُ : ومن شأنهِ اذا لم يكنْ مثنى منقوص .

---

(١) في و : (فلان) وهو تحريف .

(٢) في ل : (وأيضا فان المثنى في الاعلام يلزمه في الفصيح الالف واللام فكان كالعوض من علمته التى فاتت بالتثنية بخلاف المفرد ، واذا نكر فانه اخراج له من وضعه من غير عوض) ، وهذه من الزيادات التي يدخلها الناسخ .

(٣) الانصاف ١/٣٣ .

(٤) (جاءَ في) : ساقطة من ش .

(٥) في ل : (عوضاً منها) ، وهو وهم .

قالَ الشيخُ : يعني بالمنقوصِ ما آخرهُ ألفٌ ، وهذا غريبٌ في الاصطلاحِ ، (وإنّما المنقوصُ في الاصطلاحِ ما نقصَ من آخرهِ حرفٌ كقاضٍ وعمٍ ، (وما نقصَ بعضُ الاعرابِ كقاضٍ)[1] وأمّا إطلاقُ المنقوصِ)[2] على[3] ما في آخرهِ ألفٌ خاصةً فليسَ بمعروفٍ .

(فصل) قولهُ : ولا يخلو المنقوصُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : المنقوصُ على اصطلاحه ، وهو ما في آخرهِ ألفٌ ، لا يخلو من أنْ يكونَ ثلاثياً أو فوقَهُ ، فإنْ كانَ ثلاثياً وجبَ ردُّ الالف الى أصلها لوجوبِ حركتها لوقوعِ الألفِ بعدَها ، والواوُ والياءُ لا يعلانِ اذا وقعتا قبلَ الالفِ كقولكَ : غزوا ورميا ، إمّا كراهةُ اجتماعِ الالفينِ ، وإمّا كراهةُ اللبسِ في الاصلِ وحُملَ البواقي عليهِ واذا لم يعلْ وجبَ أنْ يبقى على الاصلِ فتقولُ : قَنَوانِ ورَحَيانِ ، وإنْ جُهلَ أصلُها نُظرَ الى الامالةِ كما ذكروا أنْ كانتْ فوقَ الثلاثةِ لم تُقلبْ إلاّ ياءً وإنّما قُلبتْ ياءً فيما أصلهُ واوٌ لأحدِ أمرينِ [٨٢ ظ] إمّا لأنّها في أصلِ الافعالِ فُعلَ بهنا ذلكَ فأُجريتَ الاسماءُ عليها كقولهم : أغزيتُ واستغزيتَ ، وإمّا لاستثقالها آخراً فيما كثرتْ حروفهُ فأبدلوا منها الياءَ لخفتها .

قولهُ : وأمّا مِذْرَوانِ فلأنَّ التثنيةَ فيهِ لازمةٌ الى آخرهِ

---

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ش .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ر .

(٣) في ل : (بما آخره) ، وما اثبتناه احسن .

قالَ الشيخُ : ووجهُ اعتراضهِ أنَّهُ اسمٌ رباعيٌّ جاءتْ فيهِ الواوُ رابعةً ولم تُقلَبْ ياءً ، وجوابهُ أنَّ مِذْرَوَانِ لا يُقالُ في مفردهِ مِذْرًا فإنْ علَّلنا بالوجهِ الاولِ فليسَ آخرهُ الفاً مُخففةً عن واوٍ حتّى تُبدَلَ عن الالفِ ياءً ، بَلْ هذهِ لم تزلْ واواً للزومِ التثنيةِ ، وإنْ علَّلنا بالثاني فالواوُ لم تقعْ متطرفةً ؛ لأنَّ التثنيةَ لازمةٌ فلا تقعُ متطرفةً ، ولذلكَ شبَّهها بالواوِ الواقعةِ في جَبَاوَةٍ .

(فصل) قولهُ : وما آخرهُ همزةٌ الى آخرهِ ، ثمَّ قالَ : في آخرِ الفصلِ فهذهِ الاخيرةُ تُقلَبُ واواً لا غيرُ .. والبابُ في البواقي أنْ لا يقلبنَ وقد أُجيزَ القلبُ .

قالَ الشيخُ : يوهمُ أنَّ الثلاثةَ الابوابَ مستويةٌ في البقاءِ والقلبِ وليسَ الأمرُ كذلكَ ، بَلْ الاوْلى البابُ فيها أنْ لا تُقلَبَ ، والقلبُ ضعيفٌ جداً ، والقلبُ في الثانيةِ أوْلى منهُ في الاولى ، والقلبُ في الثالثةِ أظهرُ منهُ في الثانيةِ ، وإنَّما كانَ القلبُ ضعيفاً في الاولى لأنَّها همزةٌ أصليةٌ لم يوجدْ ما يوجبُ تغيرها فكانَ بقاؤُها على حالها أوْلى ، والثانيةُ ليستْ همزةً أصليةً ولكنَّها منقلبةٌ عن حرفٍ (١) أصليٍّ فكانَ القلبُ أظهرُ لفوات أصليةِ الهمزةِ ، والثالثةُ ليستْ أصليةً ولا منقلبةً عن حرفٍ أصليٍّ فكانَ القلبُ أظهرَ لفواتِ أصليةِ الهمزةِ ولفواتِ الحرفِ الاصلي المنقلبةُ عنهُ الهمزةُ ، وأمَّا الرابعُ وهو حمراءُ وصحراءُ ، فانَّما أوجبوا فيهِ القلبَ للفرقِ بينَ همزةِ التأنيثِ وغيرها فكانتْ أوْلى بالقلبِ إذْ لا أصلَ لها ولا عن أصلٍ ولا مشبهةَ بالاصلي ، قُلِبَتْ واواً لأنَّهُ الذي ثبتَ لها

---

(١) (حرف) : ساقطة في و ، ل ، ت

في النسب فحُمِلَ عليه ، وإنْ اختلفتِ العلةُ ، وإمّا لأنّها عن همزةٍ والواوُ أقربُ اليها لمشاكلتها لها[1] في الثقلِ ، وإمّا كراهةُ الأداءِ الى يائينِ بعد الفٍ لو قالوا حمرائينِ ، وإمّا ليفرّقوا بينهما وبين الالفِ المقصورةِ بأمرٍ فيها ، والتي لا الفَ قبلها لم يقلبوها ذلك القلبَ ، لأنَّ القلبَ ثمَّ الواجبَ والجائزَ إنّما كانَ لأنّها زائدةٌ مع استثقال[2] همزةٍ بين الفينِ « كحمراءانِ » ، وإمّا لاستثقالها بين الفينِ ولم يوجدْ في هذهِ شيءٌ من ذلكَ ، نعمْ قد تُخفّفُ الهمزةُ على ما سيأتي في تخفيفِ الهمزةِ وليسَ من هذا البابِ .

(فصل) قولهُ : وقد يُثنّى الجمعُ على تأويلِ الجماعتينِ والفريقينِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : تثنيةُ الجمعِ قليلٌ وسببُ قلتهِ أنَّ مفردَهُ يُعطي ما تُعطي التثنيةُ فيقعُ ذكرُ التثنيةِ ضائعاً ، ولكن قد يجري في بعضِ ما يحتاجُ الى ذكرِ الجمعِ مُثنّى مثلُ قوله : [كَالشّاةِ العائرةِ بين الغنمينِ][3] ، فلذلكَ يستحسنُ مثلُ ذلكَ فانّه لا يمكنُ التعبيرُ بمجردِ الجمعِ بخلافِ قولكَ : رجالانِ فانّه ضعيفٌ .

(فصل) قولهُ : ويُجعلُ الاثنانِ على لفظِ الجمعِ اذا كانا متصلينِ الى آخرهِ .

---

(1) (لها) : ساقطة من ل ، ب .

(2) (استثقال همزة بين الفين) : ساقطة من س .

(3) الحديث موجود في مسند الامام أحمد بن حنبل ، العائرة : تعير الى هذه الغنم مرة والى هذه مرة أخرى لا تدري الى أي جهة تتبع ٢/٤٧ .

قالَ الشيخُ : يعني اذا قُصِدَ التعبيرُ عن اثنين في المعنى مضافين الى اثنين وهما متصلانِ بهما في المعنى ، عُبِّر عن المضافِ بلفظِ الجمعِ وإنْ كانَ مثنًى في المعنى ، وسببه كراهةُ اجتماعِ لفظِ تثنيتين فيما تأكدَ اتصالهما لفظاً ومعنىً ؛ فعلى ذلك تقولُ : اضرِبْ رؤوسهما ولا فرقَ بينَ أنْ يكونَ الاولُ متحداً في كلٍّ واحدٍ منهما أو متعدداً فلذلكَ تقولُ : قطعتُ أيديهما وأنْتَ تريدُ يداً من كلِّ واحدٍ منهما . وقالَ الكوفيونَ : شرطهُ أنْ يكونَ الأولُ متحداً في كلٍّ واحدٍ منهما كقولهِ تعالى : { فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما } [1] ، وهو مردودٌ بقولهِ تعالى : { فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا }[2] ، والمرادُ أيمانهما فبطلتْ شرطيةُ الاتحادِ .

قولهُ : وقالَ[3] :

٧٦١- ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

فاستعملَ هذا والاصلَ معاً .

قالَ الشيخُ : يعني بقولهِ هذا وضعَ الجمعِ موضعَ التثنيةِ وهو إشارةٌ الى حكمِ هذا الفصلِ ، وهو قولهُ : ظُهُورِ الترسينِ ، وقولهُ : والاصلُ يعني لفظَ المثنّى للدلالةِ على التثنيةِ على القياسِ الأصلي ،

---

(١) سورة التحريم الاية : ٤ .
(٢) سورة المائدة الاية : ٣٨ .

(٣) لبيت لخطام المجاشعي وصدره : (ومهمهين قذفين مرتين) وصف به فلاتين لانبات فيهما ، ووصفهما كالترسين لارتفاعهما ، ومهمين : واحدة المهمة ، وهو القفرُ المخوف ، القذف : البعيد من الارض ، والكتاب ١/٢٤١ ، ٢/٢٠٢ ، ابن يعيش ٤/١٥٦ ، الجمل ص ٣٠٣ ، شرح شواهد الشافية للبغدادى ص ٩٤ .

وهو قولُه : ظهراهما ثمَّ بيَّنَ أنَّ الشرطَ الاتصالُ لامتناعِ أفراسهما وغلمانهما لمَّا فُقِدَ الاتصالُ •

ومن أصنافِ الاسمِ المجموعِ

قالَ الشيخُ : لمَّا كانَ غرضهُ الدلالةَ على بيانِ اللفظِ السالمِ المذكرِ (١) ، لاختلافِ آخرِه ، بالحروفِ لاختلافِ العاملِ لم يمكنْهُ حدَّ المجموعِ المكسَّرِ معهُ لاختلافهما [٨٣ و] في هذا المعنى فجعلَ كلَّ واحدٍ على حدةٍ ، ثمَّ حدَّ المجموعَ السالمَ المذكرَ على نحوِ حدِّ التثنيةِ ، وذكرَ السالمَ المؤنثَ بالالفِ والتاءِ لئلا يتوهمَ عمومَ السالمِ فيما ذُكِرَ ، واستغنى عن أنْ يعيدَ لفظاً آخرَ للمذكرِ السالمِ إذْ لفظهُ فيه تنبيهٌ ، فالذي بالواوِ والنونِ لمن يعلمُ في أعلامهِ وصفاتِه ، أرادَ بعضَ أعلامهِ وإلاَّ فلا يستقيمُ التعميمُ ، فإنَّ طلحةَ وشبهَهُ لا يُجمَعُ جمعَ التصحيحِ وهو من أعلامِ من يعقلُ ، وأحمرُ وعلاَّمةٌ وجريحٌ من صفات من يعقلُ لا يُجمَعُ بالواوِ والنونِ ، وإنَّما يُجمَعُ بالواوِ والنونِ كلُّ مذكرٍ يعقلُ أو صفةٍ لمذكرٍ يعقلُ ، ليستْ أَفْعَلَ فَعْلاءَ ولا فعلانَ فُعْلَى مؤنثةً جاريةً على المذكرِ ، ولا مذكرُه يجري على المؤنثِ إلاَّ ما شذَّ عن الذي ذكره ، وأمَّا العلَّةُ فتوخذُ من غيرِه •

قولُه : « والذي بالالفِ والتاءِ للمؤنثِ في أسمائه وصفاته » • يريدُ بعضَ صفاتِه وهو كلُّ صفةٍ ليستْ فَعْلاءَ أَفْعَلَ ولا فَعْلَى فَعْلاَنَ ، ولا مذكراً يجري على المؤنثِ كطالقٍ وجريحٍ كأنَّهُ استغنى عن بيانِ ذلكَ ههنا بتفاصيلَ ستأتي في البابِ •

---

(١) في ت : (المذكورين ، وهو تحريف •

ثمَّ قالَ : والثاني يعمُّ من يعلمُ وغيرهم في أسمائهم وصفاتهم • (يعني المكسَّر ، وقولهُ : في أسمائهم وصفاتهم)[1] ، يريدُ في بعضِ الصفاتِ إذْ بعضها لا يُجمَعُ إلاَّ صحيحاً كمكرِمٍ ومكرَمٍ على ما سيأتي •

وقولهُ : وحكمُ الزيادتينِ كحكمِها في (مسلمانِ) • على ما تقدَّمَ •

قولهُ : وقد أجْري المؤنثُ على المذكرِ في التسويةِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : أي جعلُ علامةِ النصبِ والخفضِ الكسرةَ حملاً لهُ على المذكرِ حيثُ جعلَ علامةَ الخفضِ والنصبِ الياءَ أنْ تكون للمؤنثِ على المذكرِ مزيةٌ ، وإنَّما أُعربَ الجمعُ الصحيحُ بالحروفِ ؛ لأنَّهُ زيدَ في آخرهِ حروفُ علَّةٍ مع بقاءِ صيغتهِ فأشبهَ التثنيةَ فأُعربَ كاعرابِها ، وإنَّما أُعربَ المثنَّى بالحروفِ لأنَّهُ لمَّا تكثَّرَ مدلولهُ جعلوا اعرابَه بشيءٍ هو أكثرُ من اعرابِ المفردِ ، وهو الحروفُ ، وكانَ القياسُ فيما يُعرَبُ بالحروفِ أنْ يكونَ الواوُ للرفعِ والالفُ للنصبِ والياءُ للخفضِ كما هو في أخوكَ وأخواتهِ ، فقياسُ الزيدونَ أنْ يُقالَ في نصبهِ الزيدانِ ، وفي خفضهِ الزيدينِ على ما هو عليهِ في الرفعِ ، وقياسُ التثنيةِ أنْ يُقالَ في الرفعِ الزيدونَ وفي النصبِ الزيدانِ وفي الخفضِ الزيدينِ ، فجاءَ الجمعُ في الرفعِ والخفضِ على القياسِ ، وجاءت التثنيةُ في الخفضِ على القياسِ لا غيرُ ، وإنَّما كانَ ذلكَ من جهةِ أنَّ الالفَ التي هي قياسُ النصبِ لو بقيتْ لهما لالتبسَ التثنيةُ بالجمعِ في قولكَ :

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

ضاربك َ ، لأنَّ النونَ تُحذَفُ وما قبلَ الالفِ لا يكونُ اِلاّ مفتوحاً فلا فرقَ بينَ كونه تثنيةً أو جمعاً ، فلمّا جاءَ اللبسُ مِنَ الالفِ في النصبِ سقطتْ منهما جميعاً في النصبِ ، ثمَّ لمّا كانَ الالفُ أخفَّ حروفِ العلة كُرِهَ أنْ تخلاً بالكليَّةِ فجُعِلَ عوضاً من الواوِ في التثنيةِ ثمَّ حُمِلَ في كلٍّ واحدٍ منهما المنصوبُ على المخفوضِ اِذْ لم يبقَ غيرَ ذلكَ فصارَ الامر على ما ذكَرَ في حدِّ الجمعِ والتثنيةِ .

(فصل) قوله : وينقسمُ الى جمعِ قلةٍ وجمعِ كثرةٍ .

قالَ الشيخُ : ويعني بجمعِ القلةِ ما ذُكِرَ ، (وجمعِ الكثرةِ ما زادَ عليهِ ، وصيغُ جمعِ القلةِ أبنيـةٌ مخصوصةٌ مـن جمـوعِ التكسيرِ ، وهي)[1] ما ذُكِرَ ، وجميعُ صيغِ[2] التصحيحِ وصيـغِ جموعِ القلةِ أبنيةٌ مخصوصةٌ من جموعِ التكثيرِ ما عدَ ذلكَ .

(فصل) قوله : وقد يُجعَلُ اعرابُ ما يُجمَعُ بالواوِ والنونِ في النونِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : جَعْلُ الاعرابِ في النونِ معَ بقائهِ جمعاً شاذٌ ولم يأتِ معَ شذوذه اِلاّ في أسماءِ جُمِعَتْ جمعَ التصحيحِ علـى غيرِ قياسٍ ، كأنّهما لمّا كانتْ مستحقةً للتكسيرِ جرى فيهـا إعرابه ،

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ت .

(٢) (صيغ ير : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

من ذلكَ قولهم : سنين[1] على ما ذكرَ ، ومنها أسماءُ الاعدادِ كقولهِ[2] :

١٦٨- وَقَدْ جَاوَزْتُ حدَّ الأَرْبَعِينَ

ولابدَّ من الياءِ ؛ لأنَّ الاعرابَ لا يكونُ بجهتينِ ، والتزامُ الياءِ دونَ الواوِ لخفتها وثقلِ الواوِ .

(فصل) قولهُ : وللثلاثي المجرَّدِ اذا كُسِّرَ عشرةُ أمثلةٍ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : ثمَّ تعرَّضَ لأبنيةِ الجمعِ ولم يذكرِ المفرداتِ ولم يذكرْ لكلِّ مفردٍ أبنيتهُ التي جُمعَ عليها ؛ لأنَّهُ لا يفيدهُ كثيرَ غرضٍ إذْ ذلكَ لا ينضبطُ إلاَّ بالسماعِ في كلِّ لفظهِ وهو حظُّ اللغةِ ، والذي ينضبطُ هو أنْ تُعلمَ أوزانُ الجمعِ وأوزانِ المفرداتِ[3] ، ويُعلَمُ أنَّ تلكَ المفجرداتِ لا تخرجُ عن قبيلِ هذا الجمعِ ، وهذا المعنى يحصلُ بما ذكرهُ ؛ فإنْ ذكرَ من الجموعِ عشرةَ في مثالٍ ، عُلمَ أنَّ عشرةَ الاوزانِ المفردةِ تُجمَعُ عليها وإنْ جاءتْ ناقصةً عُلِمَ أنَّ ذلكَ المنقوصُ لم يأتِ جمعهُ على تلكَ الزنةِ ، وبيانهُ أنَّهُ ذكرَ في أفْعَالٍ جميعَ الامثلةِ فعُلِمَ أنَّ جميعَ الامثلةِ تُجمَعُ عليهِ ثمَّ ذكرَ فَعَالاً وذكرَ ستةَ أمثلةٍ فنقصتْ

---

(١) في ر : (شيئيين) ، وهو تحريف .

(٢) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي وصدره : (وَمَاذا يَدري الشُعراءُ منّي) يدري : يبتغي ، يطلب ، المقتضب ٣/٣٣٢ . الاشموني ١/٨٩ ، ابن عقيل ١/٦١ ، الخزانة ٣/٤١٤ ، العيني على الاشموني ١/٨٩ .

(٣) في ل : (أوزان في الجمع وأوزان في المفرد) .

أربعةً ، وهي فَعِلَ وفَعَلَ وفُعُلَ وفِعِلَ فيُعلَمُ أنَّ هذهِ الاربعةَ لم تجيءْ على فِعَالٍ وكذلكَ سائرها ، وهذا الذي كانَ يحصلُ لو ذكرَ المفرداتِ واحداً واحداً إلاّ أنّهُ كانَ يطولُ الكلامْ وهذا أخصرُ •

(فصل) قولهُ : والمؤنثُ الساكنُ الحشوِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : لا يخلو من أنْ يكونَ اسماً أو صفةً كما ذُكِرَ ، فانْ كانَ اسماً تحرّكتْ عينهُ في الجمعِ اذا صحّتْ [٨٣ ظ] فانْ أرادَ بقوله : اذا صحّتْ حروفُ العلّة وحروفُ الادغامِ فهو جيّدٌ ، ولكنّهُ ليسَ بالظاهرِ ، وحكمهُ حكمُ المعتلّ في أنّهُ لا يُحرّكُ ، تقولُ : شَدّةٌ وشدّاتْ •

قولهُ : وبهِ وبالكسرِ في المكسورِها كسِدِراتٍ •

قالَ الشيخُ : كانَ ينبغي أنْ يُنبّهَ على المدغمِ العينِ والمعتلّ اللامِ ، أمّا المدغمُ كقولهِ : حِجّةٌ وحِجّاتٌ فيجبُ إسكانهُ ، وأمّا المعتلُّ اللامُ فلاسكانُ فيهِ جائزٌ كذِرْوَةٍ وذِرْواتٍ •

وقولهُ : وبهِ وبالضمّ في المضمومِها كغُرُفَاتٍ •

قالَ الشيخُ : كانَ ينبغي أنْ يُنبّهَ على المدغمِ العينِ والمعتلّ اللامِ ، أمّا المدغمُ فيجبُ إسكانهُ كقولكَ : عُدّةٌ وعُدّاتْ ، وأمّا المعتلُّ اللامُ فيجوزُ اسكانهُ كعُرْوَةٍ وعُرْواتٍ ، وخُطْوةٍ وخُطْواتٍ • ثمّ أوردَ اعتراضاً على قولهِ : وتُسكّنُ في الصفةِ وقد قالوا لَجِبَاتٌ (وَرَبَعاتٌ وهي صفاتٌ ، تقولُ : شاةٌ

لَعَجَبَاتٌ)[1] ، وهي الشاةُ التي جفَّ لبنُها ونساءٌ رَبَعَاتٌ للقصيرات ، وأجابَ أنَّ ذلكَ في الاصلِ من قبيلِ الاسماءِ فلمَّا وُصِفَ به للمحِ معنى الصفة ، بقي حكمُ الاسمية في التحريكَ ويجوزُ أنْ يُقالَ : لَعَجْبَاتٌ ورَبْعَاتٌ وهو القياسُ ، ثمَّ قوي ذلكَ بأنْ مثَّلَ أسماءً لا لبسَ في اسميتها وقد أُجْرِيَتْ صفاتٌ على خلافِ أصلها بقوله : إمرأةٌ كلبةٌ وليلةٌ غَمَّةٌ ولو جُمِعَتْ في مثل ذلكَ لقيلَ نساءٌ كَلْبَاتٌ وكَلَبَاتٌ فكَلَبَاتٌ نظراً الى الاصلِ وكَلْبَاتٌ نظراً الى الوصفِ ، وأمَّا مثلُ[2] ليلةٍ غَمَّةٍ فلا يظهرُ في الجمعِ فرقٌ بينَ كونهِ اسماً أو صفةً لأنَّ المدغمَ فيهما سواءٌ على ما تقدَّمَ .

(فصل) قولهُ : وحكمُ المؤنثِ مِمَّا لا تاءَ فيهِ كالذي فيهِ التاءُ .

قالَ الشيخُ : وقولهُ عيرَاتٌ في جميعِ عيرٍ ، إنَّما يكونُ على لغةِ هُذيل ، لأنَّهُ مثلُ العينِ وكذلكَ البيتُ[3] .

(فصل) قولهُ : وامتنعوا فيما اعتلتْ عينهُ من أَفْعُل الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : كراهةَ الضمةِ على الواوِ والياءِ فلا يقولونَ : عُوُدٌ وأعْوُد ولا ذُيُل وأذْيُل إلاَّ ما شذَّ ، وامتنعوا في الواوِ دونَ

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ش .
(٢) (مثل) : ساقطة من ش .
(٣) البيت هو : عيَرَاتُ الفَعَالِ والسُّؤْدَدِ العـ ـدُ اليهمْ مَحْطُوطَةَ الأعكامِ
البيت للكميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت (ع) . المفصل ص ٩٠ ، ابن يعيش ٣٣/٥ .

الياءِ من فُعُولٍ • كراهةَ الضمتينِ والواوينِ فلا يقولونَ : قوُوس إلاَّ ما شذَّ ولم يكرهوهُ في الياءِ[1] لفقدانِ أحدِ الواوينِ وقوَّتهـا بالسكونِ بعدها ، ومنهم من يكسرُ الاولَ في مثـلِ ذلكَ كراهـةَ الضمتينِ والواوِ ، فيقولونَ : عِيونُ وشبهُ ، وأَفْعُل مـن المعتلَّ اللامِ يجبُ أنْ يكونَ من بابِ قاضٍ فيصيرُ لفظهُ على لفظِ أفْعٍ في الرفعِ والجرِّ ، وأَفْعُلاً في النصبِ ، لأنّهُ لـو بقي لادّى الى واوٍ وياءٍ قبلَها ضمةٌ ، وليسَ من لغتهم فتُبدَّلُ الضمةُ كسرةً فيجتمـعُ ساكنان حرفُ العلةِ والتنوينِ فيُحذَفُ الاولُ لالتقـاءِ السـاكنينِ فيصيرُ كما ذُكِرَ كقولكَ : أَدْلٍ وأَيْدٍ ، ورأيتُ أدْلياً وأيْدياً ، وفُعولٌ من المعتلِّ اللامِ تُبدَلُ فيهِ الضمةُ كسرةً لشبههِ بمـا في آخرهِ حرفُ علّةٍ قبلها ضمةٌ كقولكَ : دُليٌّ دُميٌّ ؛ لأنَّ أصلَهُ دُلُوٌّ [ودُمُوٌّ][2] في فقُلِبتْ الضمةُ كسرةً فانقلبتِ الواوُ الاولى ياءً ثمَّ أُدغِمَتْ فيما بعدها سواءٌ كانتْ واواً أو ياءً على أصلِ الاعلالِ الذي سيأتي ، وقد جاءَ الضمةُ في مثلـهِ باقيةً فيمـا كانَ من ذواتِ الواوِ مثلُ قولهم : نُحُوٌّ[3] ، وجاءَ في الياءِ نادراً ، قالوا : فُتُوٌّ ، ويجوزُ كسرُ الفاءِ في المقيسِ كقولكَ : دِليٌّ ونِحيٌّ كراهـةَ الكسرةِ بعدَ الضمةِ في أول الكلمةِ في الاسمِ • وقولهم : قِسيٌّ هو جمعُ قوسٍ ، جمعوهُ على فُعُول فيكونُ قُوُوساً ، فكرهوا اجتماع الضمتينِ والواوينِ فأخَّروا الواوَ الى موضعِ اللامِ فصـارَ قُسُوو ففعلوا فيهِ ما فعلوا في دِليٍّ فصارَ قُسِيٌّ فلذلكَ قالَ : كأنّهُ جمعُ قَسْوٍ في التقديرِ كما ذكرناهُ •

---

(1) (في الياء) : ساقطة من ب •

(2) (ودمو) : ساقطة من الاصل •

(3) في ش ، ر : (وقد) •

(فصل) قولُه : ويُجمَعُ .... على أفعُل كآمٍ وهو نظيرُ آكمٍ .

قالَ الشيخُ : معناهُ أنَّ آم وزنه أفعُل فيكونُ أصلهُ[1] أأمُوَاً فوجبَ قلبُ الهمزةِ الثانية[2] ألفاً مثلها في آدمٍ ، ووجبَ قلبُ الضمةِ كسرةً مثلها في أَدْلٍ ، لأنَّ الواوَ تنقلبُ ياءً بالكسرةِ ثمَّ تُسكَّنُ لاستثقال الضمةِ والكسرةِ عليها مثلها في قاضٍ فيجتمعُ ساكنان ويُحذَفُ حرف العلة لاجتماعهما فيصيرُ آمٍ ، ووزنهُ أفعٍ ، تقولُ : في الرفعِ والجرِّ آمٍ وتقولُ : في النصبِ رأيتُ آمياً فتثبتُ الياءَ لانكسارِ ما قبلها مثلهُ في رأيتَ غازياً .

(فصل) قولُه : .... وأمَّا الخماسي فلا يُكسَّرُ إلاَّ على استكراهٍ .

قالَ الشيخُ : لأنَّهُ مستثقلٌ في مفردهِ فاذا اجتمعَ زادَ استثقالا إن بقيتْ حروفهُ أو أُخِلَّ به إنْ حُذِفَ منها ، فان كُسِّر على الاستكراهِ وجبَ الحذفُ ، وقياسهُ أنْ يُحذَفَ الخامسُ ، لأنَّه حصلَ بهِ الثقلُ ، فيُقالُ فرازِدْ وجحامِرْ وقياسُ من قال جُحَيْمِرْشٌ وفُرَيْزِقٌ أنْ يقولَ جحَامِرْشٌ وفرازِقٌ .

(فصل) قوله : وما كانَ زيادتهُ ثالثةً فلأسمائهِ في الجمعِ أحدَ عشرَ مثالاً .

---

(١) في ل : (آآمر جمع أمر أصلها آمره ، فلذلك شبهه بأكمة وأكم ، واذا كان أصله) .

(٢) (الثانية) : ساقطة من ش .

قالَ الشيخ : جرى في هذا الفصل كالفصول الأُول ، لاشتراك الآحاد [٨٤و] في الابنية المذكورة وهذا لا يكونُ إلاّ في خمسة أمثلة ؛ لأنَّ المدّةَ إمّا ألفٌ أوْ واوٌ أوْ ياءٌ ، فالالف لا يكون قبلها[١] إلاّ فتحةً فيبقى أولُ الكلمة[٢] يكونُ مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً فهذه ثلاثةٌ ، وإنْ كانت المدّةُ واواً فلا يكونُ قبلها إلاّ الضمةُ ، والاول لا يكونُ إلاّ مفتوحاً ؛ لأنَّ الكسرَ ليسَ من أبنيتهم والضمَّ من أبنية الجموع[٣] إلاّ ما شذَّ من نحو سَدوسُ للطيلسانِ والاخضرِ ، وقد رواهُ الاصمعي بالفتحِ[٤] .

وقولُهُ : ولا يُجمَعُ علىَ أفْعُلٍ .

قالَ الشيخُ : تخصيصٌ لهُ بالمؤنثِ وبيَّنَ أنَّ أمكَنَاً من الشواذِ ، وإنْ كانت المدّةُ ياءً فلا يكونُ قبلها إلا الكسرةُ والأولُ مفتوحٌ ، والضمُ والكسرُ ليسَ من أبنيتهم إذْ فُعِيْل وفِعِيْل ليسَ من أبنيتهم فثبتَ أنّها خمسةٌ « ولم يجيء فُعُل في المضاعفِ ولا المعتلِ اللامِ » ، كأنّهم كرهوا أنْ يأتوا بالمثلينِ ؛ لأنّهم فيه بينَ لبسٍ وثقلٍ ، لأنّهم اذا أدغموا لم يعرفوا كونهُ فُعُلاً ، وإن أظهروا استثقلَ النطقُ بالمثلينِ وقد جاءَ قليلاً علىَ فُعُلٍ مفكوكاً إدغامهُ ، قالوا سَرير وسُرُرٌ[٥] ، فأمّا المعتلُ اللامُ فكرهوهُ البتةَ لَما يؤدي الى الاعلالِ ؛ لأنّه ليسَ في لغتهم ما آخرهُ حرفُ علةٍ وقبلها ضمّةٌ ، فاذا أدّى اليه قياسٌ[٦] قلبوا الضمةَ كسرةً ، فاو فعلوا ذلك

(١) (قبلها) ساقطة من ر .
(٢) (الكلمة) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت .
(٣) (من أبنية الجمع): ساقطة من و ، ل ، ش ، ت .
(٤) كان الاصمعي يقول : (السدوس) بالفتح الطيلسان وسدوس بالضم اسم رجل . الصحاح ٢/٩٣٤ مادة (سدس).
(٥) في ل : (سرر) ساقطة .
(٦) في ب : (الضمة) .

ههنا لقالوا : في النصب فُعلاً فيؤدي إلى ما ليس من أبنية أسمائهم • وقد جاء فُعِل قليلاً قالوا ذُباب وذُبّ ، وأمّا المؤنث فظاهر •

قوله : ولصفاته تسعة أمثلة •

قالَ الشيخُ : منها أفْعِلاءُ ولم يذْكرها في الأمثلة ، وموضعها بعدَ أعداء فينبغي أن يكونَ بعدَهُ ، وأصدقاءُ ونحوهُ •

قولهُ : ويُجمَعُ التصحيح •

قالَ الشيخُ : لوجودِ شرائطه ، وأمّا فَعِيْلٌ فبابهُ ما ذُكِرَ ولا يُجمَعُ جمعَ التصحيح ، لأنَّ فَعِيْلاً يكونُ بمعنى مَفْعُول، ويكونُ بمعنى فَاعِلٍ ، فكأنّهم أرادوا أن يجعلوا بينهما في الجمع فرقاً فجمعوا أحدهما جمع السلامة والآخرَ جمعَ التكسير وكان ذلك أولى بالسلامة ، لأنّهُ الأصلُ وفَعِيْل بمعنى مفعُولٍ ليسَ أصلاً فلمّا لم يُجمَعْ بالواوِ والنونِ لم يُجمَعْ مؤنثه بالالفِ والتاءِ لكونه عليه في الجمع •

قولهُ : ولمؤنثها ثلاثة أمثلة •

قالَ الشيخُ : وعَدَّ فُعُلاً وفُعَلاءَ عندَ غيره لا يكونُ جمعَ فَعِيْلة ، وإنّما هي جمعُ فَعِيل ، وقولهم : خُلَفاءُ ظاهرٌ فيما ذُكِرَ وغيرهُ يزعمُ أنّه قيلَ خَلِيف وخَلِيفَةٌ ، وإنّ خُلَفاءَ جمعُ خَلِيف ، وخلائفُ جمعُ خَلِيفة ، واذا احتملَ خُلَفاءْ أنْ يكونَ جمعاً لخليفٍ فلا يُجعَلُ أصلاً في جمعِ فَعِيلةٍ عليه إذْ لا يثبتُ بابٌ مثلُ هذا بالاحتمال بَلْ لا بدَّ من ثبتٍ •

(فصل) قوله : وما كانَ على فاعلٍ اسماً الى آخره •

قالَ الشيخُ : لمَّا كانَ هذا الوزنُ غيرَ مشاركٍ لمثله في أبنيةِ أفردَهُ • قولهُ : « وللصفة ثمانية » • ووقعَ في بعضِ النسخِ تسعة ، وعدَّ منها فعُول ومثَّلَ بقعُودٍ ، وليس ببعيدٍ عن الصوابِ • فان قيلَ هو قليل فَفعَّال أقلُّ ، وقد ذكرهُ وقد شذَّ نحو فَوَارِسَ وهَوَالِكَ ونَوَاكِسَ ، فأما فَوارِس ، فالذي حسَّنَ منهُ انتفاءُ [اللبسِ][1] بينهُ وبينَ المؤنثِ ؛ لأنَّهم لا يقولونَ امرأة فارسة ، وأمَّا هوَالكُ فجاءَ في مثلِ (هَالك في الهَوالك)[2] ، والأمثالُ كثيراً ما تخرجُ عن القياسِ ، وأمَّا نَوَاكِسُ فللضرورةِ فلا اعتدادَ بهِ ، ويجوزُ في فاعلٍ إذا كانَ لما لا يعقلُ أنْ يُجمعَ على فَوَاعل قياساً مطرداً تقولُ في خيلٍ ذكورٍ رَوَافِس ، وسِرُّهُ هو أنَّ الجمعَ فيما لا يُعقَلُ لمذكرٍ يجري مجرى المؤنثِ فيمن يعقلُ تارةً في مفرده وتارةً في صفاته وأخباره وأحواله ، ولمَّا كانتْ هذه الصفاتُ لما لا يعقلُ أجريتْ ذلكَ المجرى ، ألا ترى أنَّ أفعَلَ مذكرُ فُعْلَى لا يُجمعُ على فُعَلٍ ، وفُعلَى في مؤنثه يُجمعُ على فُعَلٍ ، قالَ اللهُ تعالى : { فعِدَّةٌ مِنْ أيَّامٍ أُخَرَ }[3] ، وأُخَرَ جمعُ آخرَ ، لأنَّهُ لليومِ ولكنَّهُ لمَّا كانَ فيما لا يعقلُ أُجريَ مجرى أُخرى على ما ذُكِرَ ، ويستوي في ذلكَ ما فيه التاءُ وما لا تاءَ فيه ؛ لانَّ الغرضَ التفرقةُ بينَ المذكرِ والمؤنثِ في المعنى ، فلا فرقَ بينَ وجود التاء وعدمها ، كحائض وحاسر •

---

(1) (اللبس) : زيادة عن ل •

(2) مثل يضرب في الذي يرمي بنفسه في التهلكة • اساس البلاغة ٢/٣٠٨ • شرح شواهد الشافية ص ١٤٢ •

(3) سورة البقرة الاية : ١٨٤ :

(فصل) قولُه : وللاسمِ مِمَّا في آخرِهِ ألفُ تأنيثٍ إلى آخرِهِ .

قالَ الشيخُ : ثمَّ مثَّلَ بِصَحَارَى وأناثٍ ، وقياسُ ترتيبِهِ أنْ يُمثِّلَ بأربعةٍ ، لأنَّ المفردَ مثالانِ والجمعَ مثالانِ[1] فيجيءُ الترتيبُ أربعةً ، وهو ذفارى في ذفرى .

وقولُه : وللصفةِ أربعةُ أمثلةٍ .

[قالَ الشيخُ][2] : ثمَّ ذكرَ فُعْلاً وفُعَلاً ، وفُعُلٌ وفُعُلُ ليسَ بعامٍ ، وإنَّما يُجْمَعُ على فُعْلٍ فَعْلاءُ أفْعَلُ وعلى الفُعَلِ فُعْلَى أفْعَل . ثمَّ قالَ « ويُقالُ ذُفْرَيَاتُ » تنبيهاً على أنَّهُ يجري فيه التصحيحُ إلاَّ فَعْلاء[3] أفْعَلَ ، وسببُهُ أنَّ أفْعَل فُعْلاء[4] ،وافقْ لأفْعَل فُعْلى[5] في اللفظِ ، فأرادوا أنْ يفرِّقوا بينهما في الجمعِ [٨٤ ظ] فجمعوا أفْعَلَ فُعْلَى بالواوِ والنونِ واستغنوا في جمعِ أفْعَل فَعْلاء فرقاً بينهما فلذلكَ جازَ في فُعْلى أفْعَل الفُعْلَيات حملاً على مذكَّرِهِ ، ولم يجيء في فَعْلاء أفْعَل فَعْلاوات ، لامتناعِ التصحيحِ في مذكرِهِ . ثمَّ اعترضَ بالخُضْرَوَاتِ ، وأجابَ عنها بغلبتها حتَّى لا يُذكَرَ الموصوفُ قبلها فصارتْ مثلَ صحراء فأُجرِيتْ مجراها .

---

(١) (والجمع مثالان) : ساقط من ش .
(٢) ما بين القوسين : ساقط من الاصل .
(٣) في ل : (فُعْلى) ، وهو خطأ .
(٤) في ل : (فُعَلى) ، وهو خطأ .
(٥) في ل : (فَعْلاء) ، وهو خطأ .

قالَ : « إذا كانت الالفُ خامسةً ، لم يُجمَعْ إلاّ مصححاً ؛ لأنَّهم إذا كرهوا التكبيرَ في الخماسيّ المذكرِ فلأنّ يكرهوا التكسيرَ في المؤنثِ أولى .

(فصلٌ) قالَ : لأفْعَل إذا كانَ أسماً مثالٌ واحدٌ أفاعِل إلى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : [قولهُ][1] وللصفة ثلاثةُ أمثلةٍ ، جمعَ بينَ أمثلة الصفاتِ ، وفُعل وفُعْلان مختصٌ بأفْعَل الذي مؤنثهُ فَعْلاء وأفاعِل مختصٌ بأفْعَل الذي للتفضيلِ ، وهو الذي مؤنثهُ فُعْلَى . وقولهُ : « إنّما يُجمَعُ بأفاعِل أفْعَل الذي مؤنثهُ فُعْلَى » . لا يكفي فانّهُ يبقى فُعْل وفُعْلان ويوهمُ أنّهما مطلقانِ وليسَ كذلكَ ، وأفْعَل التفضيلِ يُجمَعُ أيضاً بالواوِ والنونِ دونَ أفْعَل الآخر وقد ذكرَ ذلكَ . ثمَّ أوردَ قولَ الشاعرِ[2] :

١٦٩ـ أتاني وعيدُ الحُوصِ

والبيتُ كالاعتراضِ على الفصلِ ، فانّهُ إنْ كانَ أحوصُ صفة

---

(١) (قوله) ساقطة من الاصل .
(٢) البيت للاعشى من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة في ديوانه ١٤٩ وتمامه :
مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيا عَبْدَ عَمْرٍو لوْ نهيتَ الأحاوِصا
الاحوص : الذي عينه صغيرة ، وربيعة بن جعفر بن كلاب يقال له الاحوص ، وكذلك عمرو بن الاحوص ، والمعني بالقصيدة عمرو بن شرع بن الاحوص وأولاده . اصلاح المنطق ص ٤٠١ ، ابن يعيش ٥/٦٢ ، المفصل ص ٩٢ ، شواهد الشافية ٤/١٤٤ ، الصحاح ٣/١٠٣٤ مادة (حوص) .

فليُجمَعْ على حوَضٍ ، وإنْ كانَ علماً فليجمعَ على أَحَاوِصٍ .
فقالَ : هو منظورٌ فيهِ الى الوصفيةِ الاصليةِ فجُمعَ جمعها فقيلَ حوصٌ ، والى الاسميةِ العارضةِ بالعلميةِ فجُمعَ جمعها فقيلَ أَحَاوِصٌ ، فهذا معنى قولـهِ : فمنظورٌ فيـهِ الى جانبي الوصفيةِ والاسميةِ .

(فصل) قولـهُ : وكـلُّ ثلاثي فيهِ زيادةٌ للالحاقِ بالرباعي الى آخـرهِ .

قالَ الشيخُ : حكمُ الملحقِ بالرباعي أنْ يُجمَعَ جمعَ الرباعي كقولكَ : جدولٌ وجداولُ ، وحكمُ ما فيهِ زيادةٌ غيرُ مـدَّةٍ يكونُ بها مماثلاً للرباعي أنْ يُجمَعَ جمعهُ كأَجْدَلٍ وأَجَادِلٍ . وقولهُ : غيرُ مدَّةٍ احترازٌ من نحوِ فاعلٍ وفَعُولٍ وفَعيلٍ وأشباهها ، فانَّ لهُ جمعاً مخصوصاً على ما تقدَّمَ .

قولهُ : والرباعي اذا لحقهُ حرفُ لينٍ رابعٍ .

قالَ الشيخُ : إنْ يثبتَ في جمعهِ موضعهُ إلاَّ أنَّهُ يُقلَبُ ياءً إنْ لم يكنْ إيَّاهَا ، لانكسارِ ما قبلها كقولكَ : سِرْدَاح وسَرَادِيح ، وإمّا كانَ من(1) الثلاثي ملحقاً بهِ فحكمهُ في الجمعِ كذلكَ : كقولكَ : قِرْواح وقَرَاوِيح ، وكذلكَ ما كانتْ فيهِ زيادةٌ يكونُ بها موافقاً لذلكَ المثالِ وإنْ لم تكنْ للالحاقِ كمِصْبَاح ومَصَابيح .

وقولهُ : وكذلكَ ما كانتْ فيهِ من ذلكَ زيادةٌ غيرُ مدَّةٍ .

---

(1) في و ، ل ، ش ، ت ، ب : (الثاني) ، وهو خطأ .

قالَ الشيخُ : غيرُ مستقيمٍ ولا فرقَ بينَ أنْ تكونَ مدَّةً أوْ غيرَ مدَّةٍ ، وبيانُ ذلكَ أنَّ المدَّةَ لا يمكنُ أنْ تكونَ فيها إلاّ ثانيةً ؛ لأنَّ الاولَ موضعُ حركةٍ والثالثَ قبلَ حروفِ المدِّ واللينِ موضعُ حركةٍ ، والرابعَ هو نفسُ حرفِ المدِّ واللينِ الذي الكلامُ فيهِ في المثالِ معَ ثبوتهِ والخامسَ حروفُ الاعرابِ ، وهو موضعُ حركةٍ[1] فلم يبقَ إلاّ الثاني ، واذا تعيَّنَ [الثاني][2] لتقديرِ حروفِ المدِّ واللينِ فحكمهُ حكمُ الصحيحِ بدليلِ قولكَ : طُومارُ وطَوامِيرُ ودِيماس ودَيَاميس وسَابَاط وسَبَابِيط فلا معنى للاحترازِ بقولهِ : غيرُ مدَّةٍ ، لما ثبتَ أنَّ المدَّةَ وغيرَها سواءٌ .

(فصل) قولهُ : ويقعُ الاسمُ المفردُ على الجنسِ ثمَّ يُميَّزُ منهُ واحدةٌ بالتاءِ .

قالَ الشيخُ : مثلهُ مختلفٌ فيهِ ، فأكثرُ الناسِ على أنَّهُ اسمٌ مفردٌ وُضِعَ بإزاءِ الجمعِ ، والذي يدلُّ عليهِ إفرادُ صفتهِ وضمائرهِ .

قولهُ : وإنَّما يكثرُ ذلكَ في الاشياءِ المخلوقةِ .

قالَ الشيخُ : يعني التي سُمِّيَتْ بذلكَ باعتبارِ خلقة[3] أصليةٍ لا باعتبارِ صنعةٍ من الآدميينَ . ثمَّ أوردَ نحوَ سفينٍ وأشباهها على وجهِ الشذوذِ . وقولهُ : « وعكسُ تمرٍ وتمرةٍ وكمأةٍ وكمءٍ » . أي

---

(١) في ش : (حرف) ، وهو تحريف .
(٢) (الثاني) : زيادة عن ل .
(٣) (خلقه) : ساقطة من ش .

ما فيه إثباتُ الجمعِ وما حُذِفَتْ منهُ للمفردِ فهو نحوُ تمرةٍ وتمرٍ .

قولُه : وقد يجيء الجمعُ مبنياً على غيرِ واحدةِ المستعملِ وذلكَ نحو : أَرَاهِط وأَبَاطِيل .

قالَ الشيخُ : أَفَاعِلُ ليسَ من أبنيةِ فَعْل ، وأَبَاطِيل ليسَ من أبنيةِ فَاعِل ، وأَحَادِيث ليسَ من أبنيةِ فَعِيْل ، وأَعَارِيض ليسَ من أبنيةِ فعُول ، وأَهَالٍ على فَعَالَى زادُوا فيهِ ياءً للالحاقِ فاعتُلَّتْ كما اعتُلَّتْ ياءُ جَوَارٍ فلذلكَ يجري مجراهُ ، ولَيَالٍ مثلُه ، قالَ تعالى : { سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ }[1] ، وليسَ في المفردِ ياءٌ بعدَ اللامِ الثانيةِ فدلَّ على أنّها للالحاقِ وأمكَنْ قَدْ تقدَّمَ ذِكْرُهُ .

(فصل) قولُه : ويُجمَعُ الجمعُ الى آخرِهِ .

قالَ الشيخُ : يعني أنَّهُ قَدْ يُجمَعُ لا على أنّهُ يطَّرِدُ قياساً ولكنّهُ كَثُرَ في جمعِ القلةِ ، وقلَّ في جمعِ الكثرةِ إلاَّ بالألفِ والتاءِ وإنْ كانَ الجمعُ[2] لا يثبتُ إلاَّ بالسماعِ ، ثمَّ ذكرَ من كلِّ ذلكَ أمثلةً .

(فصل) قولُه : ويقعُ الاسمُ على الجمعِ لم يكسرْ عليهِ واحدهُ .

(١) سورة سبأ الاية : ١٨ .
(٢) في ل : (الكل) ، وهو خطأ .

قالَ الشيخُ : وهذا فيهِ خلافٌ والصحيحُ ما ذُكِرَ لأنَّ الجمعَ إنَّما ثبتَ كونهُ صيغةَ جمعٍ اذا كثرتْ جمعاً ، فامَّا أبنيتهُ نادرةٌ استعمالها جمعاً فلا يثبتُ كونها جموعاً ، والذي يدلُّ على أنَّها ليستَ بجمعٍ تصغيرها [٨٥ و] على صيغتها ولو كانتْ جمعاً لم يجزْ ذلكَ فيهــا .

(فصل) قولهُ : ويقعُ الاسمُ الذي فيهِ علامةُ التأنيثِ علــى الواحدِ والجمعِ بلفظٍ واحدٍ . وطريقتهُ السماعُ .

(فصل) ثمَّ قالَ : ويُحمَلُ الشيءُ على غيرهِ في المعنى فيُجمَعُ جمعهُ نحو قولهم : مرضى .

قالَ الشيخُ : ومريضٌ بمعنى فَاعِلٍ فقياسهُ ألاَّ يُجمَعَ علـى فَعْلَى ، وإنَّما يُجمَعُ على فُعْلَى بمعنى مَفْعُول ، ولكن لمَّا وافقهُ في وزنهِ وكونهُ صفةً باعتبارِ آفةٍ أُجرِيَتْ مجراهُ ، وأُجري هَلْكَى وشبههُ مجرى مرضى .

وقولهُ : حُمِلَتْ على قَتْلَى وجَرْحَى وعَقْرَى ولَدْغَى ، لأنَّها هو الاولُ الذي يُجمَعُ على فَعْلَى .

وقولــهُ : أَيَامَى و يَتَامَى محمولانِ علــى وَجَاعَى وَحَبَاطَى .

[قالَ الشيخُ](١) : يريدُ أنَّ وَجِعاً وَحَبِطاً جُمِعَا علــى فَعَالَى(٢) تشبيهاً لِفَعِلٍ بِفَعْلانَ ، لأنَّهما يشتركانِ كثيراً كقولهم :

(١) (قال الشيخ) : ساقطة من الاصل .
(٢) في و : (فعلى) ، وهو خطأ .

صَدٍ وصَدْيَان وغَرِث وغَرْثَان وعَطِش وعَطْشَان ، ولمَّا كان فَعْلان يُجمَع على فَعَالَى حُمِلَ عليه موافقه وهو فَعِل فجُمِع جمعه مع موافقته في معنى الآفة وأيَامَى ويَتَامَى حملاً على وَجَاعَى لقرب ما بينهما من الوزن ، لأنّ فَعِيلاً وفَيْعِلاً لا يفارقان فَعِلاً إلاّ بزيادة ياء فحُمِلا عليه مع موافقتهما في كونهما آفـة .

(قوله : والمحذوف يُرَدّ عند التكسير . ولم يُمثِّل إلاّ بما)[1] لمحذوف اللام لأنّه كثير وغيره نادر كقولهم : سَتَه ، ولو جُمِع أيضاً لقيل أَستاه [والله أعلم بالصواب][2] .

ومن أصناف الاسم المذكر والمؤنث

قال صاحب الكتاب : المذكر ما خلا من العلامات الثلاث إلى آخره .

قال الشيخ : يعني ما خلا لفظاً أو تقديراً ، (لأنّه سَيُبَيِّن أنّ المؤنث يكون مؤنثاً لفظاً وتقديراً)[3] ، فإن لم يكن المذكر كذلك رجع المؤنث المقدر مذكراً ، والتقدير مخصوص بالتاء على ما سيأتي ، والياء لا تكون للتأنيث في الأسماء إلاّ في نحو هذي عند بعضهم[4] ، وبعضهم لا يُثبت الياء) ويزعم أنّ هذي بكمالها صيغة موضوعة للتأنيث[5] كهذه ، وبعضهم يزيد في علامات التأنيث

(١) ما بين القوسين : ساقط من ش .
(٢) ما بين القوسين : ساقط من الاصل .
(٣) ما بين لقوسين : ساقط من ر .
(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٦ ، ٨٧ .
(٥) في ل : (بكمالها) . وفي ر : (الاسماء) .

الهاءَ موضعَ قولِهم : التاءُ)[1] نظراً الى قولهم : هــذهِ ، فيقــولُ : التاءُ والالفُ والهاءُ ، وهذهِ التاءُ ليستْ بهاءٍ ، وإنْ انقلبتْ هاءً فــي الوقفِ في اللغة الفصيحة ، ولذلكَ يقولُ الكوفيونَ : هاءُ التأنيثِ ، لأنّهُ قد ثبتَ التلفظُ بها تاءً في الاصلِ إجماعاً وقلبها في الوقفِ هـاءً إنّما كانَ فرقاً بينها وبينَ تاءِ الفعلِ ، والوقفُ محلُ تغييرٍ ، وأيضـاً فانّ تاءَ الفعلِ للتأنيثِ وهذهِ محمولةٌ عليها فهي إذنْ تاءٌ •

قولهُ : والتأنيثُ على ضربينِ حقيقي ـ على ما فسرهُ ـ وغــيرِ حقيقي كتأنيثِ الظلمةِ والنعلِ •

[قالَ الشيخُ][2] : ومثّلَ بالمؤنثِ بتاءٍ لفظيةٍ وتاءٍ مقدرةٍ على ما سيأتي ذكرهُ ، ثم ذكرَ أحكامَ الفعلِ اذا نُسبَ الى المؤنثِ عنــدَ ترجيحهِ الحقيقي (على غيره ، والفعلُ اذا أُسندَ الى ظاهــرِ المؤنث فلا يخلو إمّا أنْ يكونَ حقيقاً أو غيرَ حقيقي ، فالحقيقي لابدَّ من)[3] علامةِ التأنيثِ وقعَ فصلٌ أو لم يقعْ إلاّ في لغةٍ رديئةٍ وهو[4] معَ الفصلِ [ومعَ غيرِ الفصلِ أبعدُ[5] منهُ] • ومنهُ قولهُ[6] :

---

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ش •
(٣) (قال الشيخ) : ساقطة من الاصل •
(٢) ما بين القوسين : ساقطة من ر •
(٤) (وهو) : ساقطة من ل ، ش •
(٥) (ومع غير الفصل أبعد منه) : زيادة عن س ، ر •
(٦) البيت من قصيدة لجرير يهجو بها الاخطل وتمامه : (عَلَى بَابِ أسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامُ) صلب: جمع صليب ، شام: جمع شامة وهي العلامة • المقتضب ٢/١٤٨ ، الخصائص ٢/٤١٤، ابن يعيش ٥/٩٢ ، الانصــاف ١/١٧٥ ، الديوان ٢/١٠٠ ، العيني ٢/٤٦٢ ، معاني القرآن ٢/٣٠٨ التكملة لابي علـى الفارسي ص ١٠٦ ، التوطئة ٤٧ •

١٧٠- لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ

وغيرَ الحقيقي أنْتَ مُخيَّرٌ في الفعلِ بينَ إثباتِ التاءِ وتركِها ، وقعَ فصلٌ أو لم يقعْ ، وقد جاءَ القرآنُ بذلكَ كلِّهِ ، وقولُ النحويينَ : إنَّ اثباتَ التاءِ معَ عدمِ الفصلِ أحسنُ ليسَ بسديدٍ للاجماعِ على قولهِ تعالى : { وجُمِعَ الشَّمْسُ والْقَمَرُ }[1] ، فاذنْ الأمرانِ مستويانِ ، واذا أُسندَ الى الضميرِ المؤنثِ استوى الحقيقي وغيرُ الحقيقي في لزومِ العلامةِ ، فتقولُ : هندٌ قامتْ والشمسُ طلعتْ ، أمَّا في الحقيقي فواضحٌ ، وأمَّا في غيرِ الحقيقي فلأمورٍ : منها أنَّ تاءَ التأنيثِ إنَّما جيءَ بها لتدلَّ على أنَّ الفاعلَ مؤنثٌ ، واذا أُسندَ الى الظاهرِ فالظاهرُ نفسهُ يدلُّ على التأنيثِ فاستغنى عنها وليسَ في الضميرِ ما يرشدُ الى ذلكَ فلم يُستغنَ عنها . الآخرُ هو إنَّهُ اذا كانَ مضمراً كانَ أشدَّ اتصالاً فناسبَ أنْ يكونَ الفعلُ لهُ أكثرَ من كونه ظاهراً مستقلاً . والآخرُ أنَّهُ اذا تأخرَ علِمَ أنَّهُ فاعلهُ يرفعهُ واذا لم يتأخرْ وكانَ مضمراً فقد يتقدَّمَ هو وغيرهُ من المذكوراتِ فلا يُعلَمُ هَلْ هو للمذكرِ أو للمؤنثِ ؟ الآخرُ هو إنَّهُ اذا كانَ مضمراً فقد يكونُ مستتراً فجعلَ لهُ لفظاً يدلُّ عليهِ بخلافِ الظاهرِ ثمَّ حملَ أخواته في الاضمارِ عليهِ . وقولهُ[2] :

(١) سورة القيامة الاية : ٩ .

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي يصف أرضا مخصبة وصدره : (فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها)، الودق:المطر، والمزنة:السحابة، ويروى (أبقلت) بتخفيف الهمزة وبذلك يسقط من الاستشهاد وهي رواية الشنتمري ، الكتاب ١/٢٤٠ ، ابن يعيش ٥/٩٤ ، التنبيه لعلي بن حمزة ص ٣٠٣ ، المقرب ١/٣٠٣ ، التكملة لابي علي ص ١٠٧ ، الخصائص ٢/٤١١١ ، الصحاح ٤/١٦٣٧ مادة (بقل) اللسان : (بقل) ، المغني ٢/٦٥٦ ، الاشموني ٢/٥٣ ، الخزانة ١/٢١ ، ابن عقيل ١/٤٠٧ .

-١٧١ وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

متأول . يريد أن أرضاً بمعنى موضع فأجري مجرى موضع .

(فصل) قوله : والتاء تثبت في اللفظ وتقدر الى آخره .

قال الشيخ : يعني أن تاء التأنيث يكون الاسم مؤنثاً بها تقديراً[1] ، وإنما حكم بذلك لما استقر الاتيان بها في كل مصغر ثلاثي فعلم أنها مرادة ، إذ لو لم تكن مرادة لم يجز الاتيان بها [٨٥ ظ] ، لأن التصغير لا يرد شيئاً لم يكن ، ولما ثبت في الثلاثي علم أن الرباعي مثله ، وإنما منع منه مانع وهو زيادة الحرف الرابع ، فلذلك حكم بأن التاء مقدرة في الجميع وإن كانت في الثلاثي أوضح . وأما قوله : « ويظهر أمرها بالاسناد » فغير مستقيم ؛ لأنه إن أراد ظهور أن الاسم مؤنث فهذا يظهر بأشياء كثيرة غير الاسناد من الصفة ، وعود الضمير وبعض الجموع وغير ذلك ، وإن أراد يظهر أمر التاء في كونها مقدرة فغير مستقيم إذ ليس في الاسناد ما يشعر بذلك ، فكأنه قصد الى أن التاء في الاسماء القياسية محمولة على التاء التي في الفعل ، والتاء التي في الفعل[2] بالنظر الى الاصل فيها دلالة على التاء التي في الاسماء المؤنثة في الاصل ، لأن التاء في الاسماء[3] أصلها أن تكون في الصفات فرقاً بين المذكر والمؤنث ، ودخولها في الصفات في الموضع الذي تدخل [فيه][4] التاء في الافعل كقولك : قامت فهي قائمة ،

(١) في ر : (أو حكما) .
(٢) (والتاء التي في الفعل) : ساقطة من ل ، ر .
(٣) في ر : (الاسماء) ساقطة .
(٤) (فيه) : زيادة للسياق .

وضربتْ فهي ضاربةٌ فلذلكَ قالوا : حائضٌ لمَّا لم يقصدوا معنى الفعلِ فإذا قصدوا معنى الفعلِ قالوا : حائضةٌ ، فهذا وجهُ ذكرِ الاسنادِ في دلالته على التاءِ في خصوصيةِ دونَ ما يدلُّ على التأنيثِ لأنَّ غيرَهُ ، وإنْ دلَّ على كونهِ مؤنثاً ليستْ فيهِ دلالةٌ على كونِ المؤنثِ فيه تاءً مقدَّرةً ، وإنَّما خصَّ التاءَ بالتقديرِ دونَ الالفِ لأنَّها التي يثبتُ ردُّها في قولنا : أُذُنٌ وأُذَيْنَةٌ ولم يثبتْ ردُّ الالفِ فلا ينبغي أنْ يُقـدَّرَ .

(فصل) قولهُ : ودخولها على وجوهٍ للفرقَ بينَ المذكرِ والمؤنثِ في الصفةِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : أكثرُ ما تدخلُ التاءُ للفرقِ بينَ المذكرِ والمؤنثِ في الصفاتِ كما ذكرَ وهو قياسٌ إلاَّ في الابنيةِ المستثناةِ ، وأمَّا في غيرهِ فيحتاجُ فيهِ الى السماعِ وهي ثمانيةُ أوجهٍ كما ذكرهُ .

قولهُ : ويجمعُ هـذهِ الاوجـهَ أنَّهـا تدخـلُ للتأنيثِ وشبهِ التأنيثِ .

قالَ الشيخُ : ففي الاولِ والثاني [واضحٌ][1] ، وفي الثـالثِ للتفرقةِ أوْ للواحدةِ ، وفي الرابعِ للمبالغـةِ ، وفي الخامسِ واضحٌ وللجسميةِ والنسبةِ والتعريبِ يعني أنَّه كانَ أعجمياً فتكونُ دلالتـهُ على العجمـةِ والتعويضِ ـ يعني أنَّه عوضٌ عن الياءِ ـ والتـاءُ مؤنثـةٌ .

فصل قولهُ : والكثيرُ فيها أن تجيءَ منفصلةً .

(1) (واضح) : زيادة عن ل ، وفي ر : (للتفرقة) .

قالَ الشيخُ : يعني أنَّهُ يُقدَّرُ وجودُها كعدمِها في الأحكامِ التي تثبتُ في الاسمِ قبلها ويكونُ ما قبلها في حكمِ المتطرفِ في أحكامِ التطرفِ .

وقولهُ : وقلَّ أنْ تُبنى عليها الكلمةُ .

قالَ الشيخُ : يعني تُجعلُ معها كأحدِ أجزائِها حتَّى يكونَ ما قبلها كالوسطِ فتمتنعُ عليهِ أحكام الطرفِ ، ومن هذا القبيلِ قولهم : عَبَايَةٌ وعَظَايَةٌ وعَلاَوَةٌ وشَقَاوَةٌ في الواوِ فكانَ القياسُ أنْ يكونَ وضعُ الواوِ والياءِ همزةً .

(فصل) قولهُ : وقولهم جَمَّالَةٌ في جمع جَمَّال بمعنى جَماعةٍ .

قالَ الشيخُ : يعني أنَّ هذهِ التاءَ ليستْ لمعنىً آخرَ غيرَ ما تقدَّمَ ولكنَّها فيها بمثابةِ قولكَ : ضاربةٌ يصحُّ جريه علىَ كلِّ جماعةٍ صحَّ أنْ يكونَ جَمَّالةٌ يجري على الجمعِ أيضاً إلاَّ أنَّ في جَمَّالةٍ من الدلالةِ على الجمعيةِ ما لا تجدهُ في ضاربةٍ وسببُهُ كثرُ استعمالهِ للجماعةِ بحذفِ موصوفهِ (ولم يكثرُ ضاربةٌ ولو كثرَ ضاربةٌ هذه الكثرةُ باعتبارِ الجمعِ وحذفِ موصوفهِ)[1] لكانَ مثلَهُ ، ومن ذلكَ البصريةُ والكوفيةُ ، وهذا أظهرُ في أنَّهُ من بابِ ضاربٍ وضاربةٍ ، لأنَّه ليسَ الدلالةِ علىَ الجمعيةِ كبَغَّالةٍ لكونهِ دونَهُ في الكثرةِ .

قولهُ : ومنهُ الحَلُوبةُ والتَّوبةُ ، قالَ اللهُ تعالىَ : { فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ }[2] ، وقُرِيءَ رَكوبتهم[3] .

---

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ش .
(٢) سورة يس الآية : ٧٢ .
(٣) قال الفراء : قرأت عائشة (رضي الله عنها) فمنها ركوبتهم ، معاني القرآن ٢/٣٨١ .

قالَ الشيخُ : وهو موضعُ الاستشهادِ ، وقَـدْ يُقَالُ حلُوبَةٌ وحَلُوبٌ فحلوبَةٌ للواحدِ ، وحَلُوبٌ للجمعِ ، وليس هذا من بابِ الحلوبَةِ المتقدمةِ ، لأنَ تلكَ للجماعةِ فهو من بابِ بَغَّالَةٍ ، وهذهِ للمفردِ فهي من بابِ تَمْرَةٍ •

(فصل) قولهُ : وللبصريينَ في نحوِ حَائِضٍ وطَامِثٍ وطَالِقٍ مذهبانِ إلىَ آخرهِ •

قالَ الشيخُ : مذهبُ الخليلِ أنَّهُ على معنى النسبِ[1] ، ومـا كانَ على معنى النسبِ فقياسهُ أنْ يأتيَ بغيرِ تاءٍ كقولهم : لابنٌ وتامرٌ أي ذلكَ منسوبٌ اليها لا علىَ معنىَ حـدوثهِ حتَّى تدخـلَ التاءُ ، لأنَّ التاءَ إنَّما دخلتْ في هذا الجنسِ حملاً علىَ الفعلِ على تقدَّمَ فاذا لم يقصدْ جريها علىَ الفعلِ وقصدَ ذلكَ المعنى بمجردهِ منسوباً إلى من قامَ بهِ لم يُؤتَ بالتـاءِ ، فلذلكَ قالَ الخليلُ علـى معنى النسبِ يشيرُ الى هـذا[2] ، وقال سيبويه إنَّهُ متـأولٌ بأنَّهُ إنسانٌ أو شيءٌ حائضٍ[3] ، [٨٦ و] ، وما ذكرُ (الخليلُ أحسنُ ، لأنَّهُ ردَّهُ الى معنى يقتضي حذفَ التاءِ ، وما ذكره سيبويه تأويلٌ بعيدٌ ليسَ فيـهِ)[4] معنى يقتضي حذفَ التاءِ ، واتفاقهم على أنَّهُ إنَّما يكونُ في الصفةِ الثابتةِ دونَ الحـادثةِ دليلٌ علىَ صحـةِ ما ذهبَ اليـهِ الخليلُ ، إذ لو كانَ المصححُ تأويلـهُ بأنَّهُ شيءٌ

---

(١) انظر الكتاب ٢/٩١ •

(٢) في ل ، س (ليس ذلك قياس في الاسماء وانما هـو سماعي يتبع فيه ما ورد ولذلك قال (السماء منفطر به ، المزمـل ١٨) أي ذات انفطار يشير الى هذا) ، وهذا من زيادات الامالي •

(٣) انظر الكتاب ٢/٩١ •

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ش •

لجرتْ في الحدوثِ وغيرِه على سواءٍ ، وقالَ الكوفيونَ : إنَّما < كانَ[1] > ذلكَ لأنَّهُ[2] لا مشاركةَ بينه وبينَ المذكرَ ، والتاءُ جاءتْ للتفرقةِ فلا حاجةَ اليها[3] ، وقد رُدَّ ذلكَ بأمورٍ : أحدها أنَّهُ لو كانَ كذلكَ لوجبَ أنْ يُقالَ ناقةٌ ضامرٌ كقولهم : جملٌ ضامرٌ ، لتحصلَ التفرقةُ ، وهو الذي أشارَ اليهِ في الكتابِ ، وهذا لا يلزمهم إلاَّ أنْ يعمموا ،وهم إنَّما عللّوا نحو حائضٍ وطامثٍ . والثاني أنَّهُ لو كانَ كذلكَ لوجبَ أنْ يُقالَ امرأةٌ مرضعٌ ، لأنَّهُ لا مشاركةَ بينهُ وبينَ المذكرِ فلمّاقيلَ امرأةٌ مرضعةٌ دلَّ على فسادِ التعليلِ ، ولا يلزمهم أيضاً لأمرينِ : أحدهما أنَّهم إنَّما جعلوهُ مجوَّزاً لا موجباً ، ويجوزُ أنْ يُقالَ موضعٌ كذلكَ . الثاني أنَّهم إنما عللّوا الواقعَ في كلامِ العربِ من حائضٍ وطامثٍ وطالقٍ فلا يلزمهم التميمُ ، الثالثُ أنَّهُ قيلَ لو كانَ ما ذكرتموهُ صحيحاً لجازَ أنْ تقولَ : هندٌ حاضَ إذ لا مشاركةَ بينهُ وبينَ المذكرِ ، وهذا أيضاً لا يلزمهم لأنَّهم لم يعمموا في الأسماءِ فضلاً عن الافعالِ ، وإذا لم يردْ عليهم بعضُ الاسماءِ فلأن لا يردَ عليهم الأفعالُ أولى .

(فصل) قوله : ويستوي المذكرُ والمؤنثُ إلى آخرِه .

قالَ الشيخُ : هذا الفصلُ راجعٌ الى السماعِ واشتراطهم جريهِ على المؤنثِ قصدٌ الى الايضاحِ في كونهِ للمؤنثِ ليحصلَ الرقُ بينهُ وبينَ المؤنثِ بقرينةِ جريةِ عليهِ .

ثمَّ قالَ : وقد يُشبَّهُ به ما هو بمعنى فاعلٍ .

---

(١) (كان) : زيادة للسياق .

(٢) (لا) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب .

(٣) الانصاف ٢/٧٥٩ .

قالَ الشيخُ : يعني لمَّا كانَ فَعِيلاً قد تُحذَفُ منهُ التاءُ في المؤنثِ[1] ، وهو بمعنى مَفْعُول شُبِّهَ به[2] فَعِيلٌ ، وإنْ كانَ بمعنى فاعلٍ لموافقتِه لهُ في اللفظِ ، وقد قِيلَ إنَّ قَرِيبٌ[3] ههنا ذُكِّرَ ، لأنَّ رَحمةَ مصدرٌ والمصدرُ المؤنثُ يجوزُ تذكيرهُ[4] حملاً على لفظٍ آخر في معناهُ ، فالرحمةُ بمعنى الرحمِ ، والتذكرةُ في قوله : (فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ)[5] ، بمعنى الذكرِ .
وأمَّا مِلْحَفَةٌ جديدةٌ فالكوفيونَ يزعمونَ أنَّهُ بمعنى مَفْعُل ، وأنَّ جديداً بمعنى مجدودٍ أي مقطُوع فهو فَعِيل بمعنى مَفْعول ولكنَّهُ كثرَ حتَّى قالوا : جدَّ الثوبُ فهو جديد[6] فتوهِمَ أنَّ جديداً من جدَّ فهو جديدٌ وإنَّما هو[7] من جددتُ وليسَ بقوي ، لأنَّ دعواهم أنَّ جدَّ الشيءِ فرعٌ على جددتُهُ فهو جديدٌ لا دليلَ عليهِ .

(فصل) قولهُ : وتأنيثُ الجمعِ ليسَ بحقيقي .

قالَ الشيخُ : سواءٌ كانَ مفرداتهُ بتأنيثٍ حقيقي أوْ لا ، لأنَّ التأنيثَ الحقيقي إنَّما يُعتَبرُ عندَ الأفرادِ ، وأنْتَ في الجمع لم تَقصِدُ إلاَّ النسبةَ إلى الجمعِ والجمعُ ليسَ فيهِ تأنيثٌ حقيقي ،

---

(1) (في المؤنث) : ساقطة من ش .
(2) (به) : ساقطة من ر .
(3) هذه كلمة من الاية الشريفة في قوله تعالى : (إن رحمت الله قريب من المحسنين) ، سورة الاعراف : ٥٦ .
(4) في و : (تذكيرها) وهو وهم .
(5) سورة المدثر الاية : ٥٥ .
(6) انظر ابن يعيش ١٠٢/٥ .
(7) (هو) : ساقطة من ش .

فلمّا كانَ كذلكَ جرَى التأنيثُ والتذكيرُ كجريهِ على المؤنثِ غيرِ الحقيقي فاذا نُسبَ الى ضميرِ الجمعِ فانْ كانَ مذكراً يعقلُ اختص بضميرٍ وعلامةٍ لا يشركهُ غيرهُ فيها (وجازَ أنْ يأتيَ معَهُ بضميرِ المفردِ المؤنثِ ، وإنْ كانَ غيرَ ذلكَ من مذكرٍ لا يعقلُ أو مؤنثٍ مطلقاً كنتُ فيهِ بالخيارِ بينَ ضميرِ)[1] المفردِ المؤنثِ ، وبينَ ضميرِ الجمعِ ، وهذا جارٍ في الصفاتِ كما جرى في الأفعالِ ، فتقولُ : الرجالُ ضربوا أو ضربتْ ولا تقولُ : ضربنَ ، والنساء والأيامُ فعلتْ وفعلنَ ، ولا تقولُ : فعلوا ، ويجري أيضاً في الضمائرِ ، وإنْ لم يكنْ للفاعلِ تقولُ : الرجالُ ضربتهم وضربتُها ، والنساءَ والايامَ أكرمتُها وأكرمتهنَ ولا تقولُ : في الأولِ أكرمتُهنَ ولا في الثاني أكرمتُهمْ ، وعن أبي عثمان الاجذاعَ إنكسرنَ والجذوعُ إنكسرتْ ، وخمسَ خلونَ وخمسَ عشرةَ خلتْ علىَ سبيلِ الاستحسانِ لا الوجوبِ ، ووجههُ أنّكَ اذا قلتَ : خمسٌ خلونَ فأصلهُ خمسُ ليالٍ خلونَ ، فالليالي هي المقصودةُ بالذكرِ ، فحسنَ رجوعُ الضميرِ اليها ضميرَ جمعٍ ليناسبها ، وإذا قلتَ : خمسَ عشرةَ خلتْ فأصلهُ ليلةٌ فرجعَ الضميرُ الى ليلةٍ مفرداً كما يرجعُ الى الليالي جمعاً ، لكونهِ المقصودَ ، ثم حملوا الجموعَ على تقديرِ الاعدادِ ، وإنْ لم تُذكَرْ نظراً الى المعنىَ فقالوا : الاجذاعُ إنكسرت نظراً الى[2] أنّهُ جمعُ قلةٍ فيثبتُ علىَ حالهِ مع تقديرِ ألفاظ [٨٦ ظ] فكأنّكَ قلتَ : ثلاثةُ أجذاعٍ ، أوْ نحوها الى العشرةِ ، واذا قلتَ : الجذوعُ إنكسرتْ فهو لما فوقَ العشرةِ والتمييزُ فيهِ مفردٌ ، فكأنّكَ قلتَ : أحدَ عشرَ جذعاً أو مائةُ جذعٍ أو ألفُ جذعٍ ، فحُملَ علىَ تقديرِ وجودِ ما يكونُ تمييزاً لهُ .

---

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ش .

(١) في ش : (بابه) .

(فصل) قوله : ونحو النخل والتمر .... يذكر ويؤنث .

قال الشيخ : قضية سماعية فمن ذكر فلأن اللفظ مذكر ، ومن أنث فلأنه في المعنى جماعة ، ويستوي المذكر والمؤنث الحقيقي في اللفظ المفرد ، من هذا الباب ، فيقال حمامة ودجاجة وشاة للذكر والأنثى ، ولم يفرقوا كراهة اللبس بالجمع كما ذكروا . وقال يونس : اذا أرادوا ذلك . يعني الدلالة على الذكورية قالوا : شاة ذكر وحمامة ذكر ودجاجة ذكر[1] ، فعلى هذا يجوز أن نقول : غنت الحمامة وإن كانت ذكراً ، لأن فيها تأنيثاً لفظياً فيجوز اعتباره ، فقول من قال : إن قوله تعالى : { قَالَتْ نَمْلَةٌ }[2] ، يدل على أن النملة أنثى غير مستقيم ، لجواز أن يكون التأنيث لما في لفظ نملة من التأنيث ، والذي يدل على ذلك قولهم : هذه حمامة ذكر ، (ولو كان التأنيث في (قالت) ليس إلا لأن الفاعل أنثى لم يجز أن يقال هذه حمامة ذكر)[3] ، فالذي جوز الاتيان بعلامة التأنيث ، وإن كان مذكراً ، وقد أورد على ذلك لزوم قال : طلحة وشبهه ، لأن التأنيث ملفوظ به ، وهذا لا يلزم لما ذكرناه من الاتفاق على تجويز هذه شاة ذكر ، ونحن متفقون على امتناع هذه طلحة ، فدل ذلك على الفرق بينهما ، والسر في ذلك أن طلحة علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه ، وجعله لمن هو له فصار التأنيث نسياً منسياً فاعتبر المعنى ، وليس كذلك باب شاة ونحوها على أن بعض الكوفيين يلزم جواز هذه طلحة وقالت طلحة وإن كان لمذكر[4] ، وليس ذلك بشيء .

---

(١) انظر ابن يعيش ٥/١٠٦ .
(٢) سورة النمل الاية : ١٨ .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٧ .

(فصل) قولهُ : والابنيةُ التي تلحقُهـا ألفُ التأنيثِ المقصـورةُ على ضربينِ : مُخْتَصَّةٌ بها ومُشْتَرِكَةٌ .

قالَ الشيخُ : يعني بالابنيةِ الصيغةَ التي تلحقُهـا ألفُ التأنيثِ أو الالحاقِ دونَ الالفِ ، لأنَّكَ إنْ أخـذتَ الألفَ في الأبنيـةِ تعذَّرَ أنْ تكونَ مشتركةً ، لأنَّ البنـاءَ الذي فيـه ألفُ التأنيثِ باعتبارِ الالفِ لا اشتراكَ فيهِ أبداً فدلَّ ذلكَ على أنَّ (المرادَ الأبنيةِ دونَ تقديرِ الألفِ .

وقولهُ : « ومُشْتَرِكَةٌ » وقعَ في بعضِ النسخِ بالكسرِ وليس بجيـدٍ ، لأنَّ المشتَركَ لابـدَّ)[1] أنْ يكونَ فاعلهُ متعدداً متعلقـاً بمشتركٍ فيه ، والمشتركُ لابدَّ أنْ يكونَ متعلقاً بهِ إشتراكٌ متعددٌ ، واذا قلتَ : مُشْتَرِكَةٌ بالكسرِ وهو للبناء ، والبناءُ مفردٌ لا مشاركةَ بينهُ وبينَ غيرِهِ فتعذَّرَ أنْ يكونَ مُشتَرِكاً ، واذا قلنا مُشْتَرَكَةٌ فالمشترَكُ في البناءِ ألفُ التأنيثِ والالحاقِ وهو متعددٌ وهما جميعاً متعلقانَ بالبنيةِ التي تلحقها على سبيلِ الاشتراكِ . فانْ قالَ قائلٌ : المشتركةُ بالكسرِ هي الأبنيةُ[2] ، وهي متعددةٌ والمشتركُ فيهِ همـا الالفانِ ولا يضرُّ تعددُ المشتركِ فيه اذا ثبتَ تعددُ المشتركِ علـى معنى الاشتراكِ ، قيلَ لا يستقيمُ فانَّهُ يؤدي ذلكَ الى أنْ لا تكونَ مختصةً في الابنيةِ ، لأنَّ فُعْلَى وفَعْلَى وفُعَلَى مُشتَرِكَةٌ في ألفِ التأنيثِ ولا يضرُّ اتحادُ المشتركِ فيهِ ، فانْ قيلَ المشتركةُ هـي الابنيةُ التي اشتركتْ في الالفينِ والمختصةُ هيَ[3] الابنيةُ التي اشتركتْ في ألفِ التأنيثِ وحدهـا ، وسُمِّيَتْ مختصـةً لاختصاصها بألـفِ

(1) ما بين القوسين : ساقط من ش .
(2) (هي الابنية) : ساقطة من و .
(3) (هي) : ساقطة من ل ، ت .

التأنيث ، قيلَ لا يستقيمُ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من الابنيةِ يُقالُ لـهُ مُشْتَرِكٌ مع قطعِ النظرِ عن أخواتهِ ، وهو على هذا غيرُ مشتركٍ ، لأنَّ المشتركَ لا يكونُ واحداً .

قولـهُ : « فَمِن المختصـةِ فُعْلَى وفَعَلَى وفُعَلَى[1] » . لا تكونُ إلاَّ للتأنيثِ ، لأنَّها لو كانتْ للالحاقِ اوجبَ أنْ يكـونَ (في الاصولِ مماثلٌ لها [، وليسَ في الاصولِ مماثلٌ لها[2]] ، لأنَّ معنى الالحاقِ أنْ توجدَ حروفٌ ناقصةٌ عن حروفِ[3] أبنيةٍ أُخـرى في الاصولِ)[4] ، فيُزادُ على الناقصِ حرفٌ ليصيرَ مثلَهُ في الزنـةِ عندَ إرادتِهم منـهُ تلكَ البنيـةَ المخصوصةَ ، وليسَ في الاصـولِ (مماثلٌ لَها ، وليس في الاصولِ مماثلٌ فُعْلَلُ عنـدَ سيبويه[5] ولا فَعْلَلٌ ولا فُعَلَلٌ . وأمَّا الاخفشُ فلا ينهضُ لهُ هذا دليلاً على فُعْلَى ؛ لأنَّ عنـدَهُ)[6] فُعْلَلٌ[7] فيحتـاجُ الى دليـلٍ غيرهِ ، فيقـولُ : لـو كانَ فُعْلَى للالحاقِ لجاءَ مصروفاً ولـم يُصـرَفْ [٨٧ و] فدلَّ على أنَّهُ للتأنيثِ .

قولهُ : ومن المشتركةِ فَعْلَى .

قالَ الشيخُ : فما ذكرهُ في التأنيثِ يدلُّ على أنَّها ألفُ التأنيثِ

---

(١) هذه الاوزان : مجموعة من قول صاحب الكتاب ، وليس كما هي في هذه الجملة .
(٢) (وليس في الافعال مماثل لها) : زيادة عن ل ، ت ، ب ، س، ر .
(٣) في ل : (كلمة) ، ولا يستقيم الكلام معها .
(٤) ما بين القوسين : ساقط من س .
(٥) انظر ابن يعيش ١٠٧/٥ .
(٦) ما بين القوسين : ساقط في ر .
(٧) انظر ابن يعيش ١٠٧/٥ .

كونهُ غيرَ مصروفٍ ، وما ذكرهُ للالحاقِ دلَّ عليهِ صرفهُ أو الحاق تاء التأنيث به ؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ لا تلحق ألفَ التأنيث[1] . وأمّا أَرْطَى فألفهُ للالحاقِ في الأكثرِ لقولهم : (أُدِيمٌ مأْرُوطٌ) ، فلمَّا حُذِفتِ الألفُ من مفعوله دلَّ على زيادتها وأصالة الهمزة . واذا ثبتَ زيادتُها ثبتَ أنَّها للالحاقِ ، لأنَّ كلَّ ألفٍ زائدة وقعتْ آخراً وليستْ للتأنيثِ فهي للالحاقِ ، إلاَّ أنْ يمنعَ مانعٌ كما في نحو قَبَعْثَرَى ، ويجوزُ أنْ تكونَ ألفهُ أصليةً فيكونُ وزنُه أَفْعَلَ ، ويدلُّ عليه قولهم : « أديمٌ مَرْطِيٌّ » ، فحذفُ الهمزة من المفعول يدلُّ على زيادتها ، وإثباتُ الياء يدلُّ على إصالتها ، وإنْ جاءَ أَرْطَى غيرَ مصروفٍ في النكرة فيجبُ أنْ يكونَ للتأنيث . وأمَّا من قالَ عَلْقَى غيرُ منصرفٍ فألفهُ للتأنيثِ فلا يستقيمُ أنْ يُقالَ إنَّها أصلٌ لما ثبتَ من أنَّ الألفَ اذا وقعتْ معَ ثلاثة أحرف أصولٍ لا تكونُ إلاَّ زائدةً على أنَّ منعهم الصرفَ في عَلْقَى يدلُّ على زيادتها وأنَّ أصولَ الكلمةِ عينٌ ولامٌ وقافٌ فكلُّ ما يأتي منها يُحكَمُ بزيادته ، وإنْ لم يمنعْ مانعٌ . ومنها فِعْلَى فالشِّيزَى ألفهُ للتأنيثِ ، لأنَّهُ لم يُصرَفْ ولو كانتْ لغيرِه لَصُرِفَ وكذلكَ الدِّفْلَى ، وأمَّا الذِّفْرَى فمن لم يصرفْ فهو كالشِّيزَى ومن صرفَ فهو كمِعْزَى ، ومِعْزَى لم يأتِ إلاَّ مصروفاً فألفهُ للالحاقِ لا غيرُ .

وقولهُ : « صِفَةً » هذا على رأي غيرِ سيبويه ، لأنَّ سيبويه يقولُ : فِعْلَى لا يكونُ صفةً إلاَّ معَ التاء[2] ، وكذلكَ ذكرهُ صاحبُ الكتابِ في آخرِ الفصلِ ، وقد أُورِدَ على سيبويه قولهم :

---

(١) في ر : (كونه غير مصروف) .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٢١ ، ابن يعيش ٥/١٠٩ .

قسْمةٌ ضِيزَى ومِشْيَةٌ حِيكَى ، وهو عنـدَ سيبويه فُعْلَى لاَ فِعْلَى[1] ، وإنَّما كُسِرَتْ فَؤُه لتسلمَ الياءُ لأنَّـهُ من ضَازَ يضيزُ وحَاكَ يَحِيكُ فلو لم يُكسَرْ لانقلبتِ الياءُ واواً وقلبُ الضمةِ كسرةً أقربُ ، لأنَّهُ تغيرُ حركةٍ وذلـكَ تغيرُ حرفٍ •

وأمَّا من قالَ : ضِئْزَى بالهمزةِ فواردٌ على سيبويه ؛ لأنَّهُ لو كانَ فُعْلَى لوجبَ أنْ يقولَ ضُوْزَى ، وغايةُ ما يُقالُ إنَّهُ أَبدلَ من الياءِ همزةً على غيرِ قياسٍ وهو بعيدٌ •

(فصل) قولُه : والابنيةُ التي تلحقُها ممدودةٌ فَعْلاَء ، وهـي على ضربينِ الى آخرهِ •

قال الشيخُ : هذه الابنيةُ كلهـا مختصةٌ ، إمَّا بألفِ التأنيثِ وإمَّـا بألفِ الالحاقِ ، فَفِعْـلاَء وفُعْـلاَء مختصـانِ بالالحـاقِ وما عداهُ للتأنيثِ •

وقولهُ : « وجمعٌ » يريدُ اسمَ الجمعِ ، لأنَّ فَعْـلاَء ليستْ من أبنيةِ الجموعِ ، وعدَّ أشياءَ منها وهي كذلكَ على مذهبِ الخليلِ وسيبويه ، وأصلها عندهما شيئاء[2] كرهوا اجتماعَ الهمزتينِ وبينهمـا ألفٌ فقلبوا اللامَ الى موضعِ الفاء فقالوا : أشياءُ ، والذي يدلُ علـى ذلكَ أنَّهم قالوا : في تصغيره أُشَيَّاء وفي جمعه أَشاوي وإنَّهُ غيرُ منصرفٍ ، ولو كانَ جمعاً لم يخلُ إمَّا أنْ يكونَ أَفْعَالاً كما يقولُ الكسائي : أوْ أَفْعِلاء كما يقولُ الفراءُ والاخفش[3] وإنْ اختلفا في مفردهِ ، فقالَ الفراءُ : أصلهُ شيءٌ فخُفِّفَ كمـا خُفِّفَ هيِّنٌ ،

---

(1) الكتاب ٢/٣٧١ •
(2) الكتاب ٢/٣٧٩ ، ٣٨٠ ، شرح الشافية للرضي ١/٢٩ •
(3) الانصاف ٢/٨١٣ ، شرح الشافية ١/٣١ ، ٣٠ •

وقالَ الاخفشُ : بَلْ شيءٌ فَعْلٌ وجُمِعَ على أَفْعِلاء على غيرِ قياسٍ فلو كانَ أَفْعَالاً كما قالَ الكسائي : لانصرفَ ، لأنَّ أفعالاً مصروفٌ باتفاقٍ وهذا واضحٌ وأيضاً فانَّهُ كُسِرَ على أَشاوى وأَفْعِلاء لا يُكَسَّرُ على أَفاعِل إذْ ليسَ في كلامهم[1] أَفاعِل ، وأمَّا الفراءُ والاخفشُ فانَّهُ يبطلُ عليهم بأنَّهُ في التصغيرِ يقالُ فيه أُشَيَّاء ، ولو كانَ أَفْعِلاء لكانَ جمعَ كثرةٍ ، وجمعُ الكثرةِ في التصغيرِ يُرَدُّ الى المفردِ ثمَّ يُجمَعُ على ما يُذكَرُ في التصغيرِ ، وأيضاً فانَّهُ قد[2] كُسِّرَ على أَشاوي ، (وأَفْعِلاء لا يُكسَّرُ على أَفاعِل ولا يَرِدُ على مذهبِ سيبويه شيءٌ من ذلكَ ، لأنَّ منعَ الصرفِ لأجلِ ألفِ التأنيثِ وتصغيرهُ على أُشَيَّاء لأنَّهُ اسمُ جمعٍ لا جَمْعٌ ، وجمعهُ على أشَاوي)[3] ، لأنَّهُ اسمٌ على فَعْلاء ، وفَعْلاء يجيءُ على فَعَالَى كقولهم : صَحْراء وصَحَارى ، فانْ قيلَ يلزمُ سيبويه أنَّهُ قلبَ الهمزةَ الى موضعِ الفاءِ ، والقلبُ على خلافِ القياسِ[4] كما أنَّ منعَ الصرفِ في أَفْعَال على خلافِ القياسِ وكذلكَ التصغيرُ والجمعُ الذي أنكرهُ ، فالجوابُ أنَّ منعَ الصرفِ في أَفْعَال حكمٌ[5] لا يُعرفُ أصلاً ، فلا يجوزُ بحالٍ ، بخلافِ القلبِ فانَّهُ ثابتٌ في لغتهم في أمثلةٍ كثيرةٍ . وكانَ ارتكابُ ما هو من لغتهم أَوْلى . وأيضاً فانَّهُ يلزمُ الكسائي أمرانِ على خلافِ القياسِ منعَ صرفِ أَفْعَال وجمعهُ على أَفاعِل كما تقدَّمَ ولا يلزمُ سيبويه سوى أمرٍ واحدٍ ، وأمَّا الاخفشُ [٨٧ ظ] فانَّهُ يلزمهُ

(١) في س : (أفعال كُسِرَ على) وهو حشو .
(٢) (قد) : ساقطة من ش .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ش .
(٤) في ل : (الاصل) ، وما أثبتناه أحسن .
(٥) (حكم) : ساقطة من ل .

ثلاثةُ أمورٍ منها[1] جمعُ فُعْلٍ على أَفْعِلاء وهو خلافُ القياسِ ، ومنها[2] حذفُ الهمزةِ التي هي لامٌ ، ومنها[3] التصغيرُ المذكورُ .
وأمَّا الفراءُ فيلزمه ثلاثةُ أمورٍ : منها الأمرانِ الأخيرانِ ، ومنها جَعْلُ شيءٍ أصله شيِّءٍ كهيِّنٍ ، ولو كانَ كهيِّنٍ لجازَ فيهِ الأصلُ كما في هيِّنٍ ، فالتزامُ التخفيفِ معَ أنَّ الاصلَ ما ذكرهُ على خلافِ القياسِ ، فظهرَ أنَّ القولَ[4] ما ذهبَ اليهِ الخليلُ وسيبويه .

وأمَّا « فِعْلاء وفُعَلاء » فألفهما للالحاقَ ، لأنَّ فِعْلاء وفُعْلاء ليسَ من أبنيتهم الاَّ ما جاءَ في قُوباء شاذاً ، فَعِلْباء وحِرْباء وأضِحٌ وسِيْساءُ إنْ قِيلَ لِمَ لا يكونُ فِيْعَالاً بمثابةِ دِيْماس فتكونُ الياءُ زائدةً ، أوْ فِعْلالاً بمثابةِ الزِلْزالِ فتكونَ الياءُ أصليةَ والهمزةُ عن ياءٍ هي لامٌ حتَّى يكونَ مضاعفاً كزِلْزالٍ ؟ فالجوابُ أنَّكَ لو جعلتَ الياءَ زائدةً لكانتِ الفاءُ والعينُ من جنسٍ واحدٍ وذلكَ بعيدٌ ، فوجبَ أنْ تكونَ أصليةً ، واذا ثبتَ إصالتها فلو كانتْ الهمزةُ منقلبةً عن ياءٍ[5] كزِلْزالٍ ، لكانَ مصدراً ؛ لأنَّ ذلكَ مخصوصٌ بالمصادرِ ، وأيضاً فانَّهُ يكونُ جائزاً فيهِ الفتحُ ولم يُسْمَعْ منهُ فتحٌ ، فوجبَ أنْ تكونَ الهمزةُ زائدةً وليستْ للتأنيثِ لما ذكرناهُ أولاً فوجبَ [أنْ تكونَ][6] للالحاقِ .

وأمَّا « حُوَّاء » فانْ قِيلَ لِمَ لا تكونُ فُعَّالاً كقولِكَ : ضُرَّابٌ فتكونُ الهمزةُ منقلبةً عن حرفٍ أصليٍّ أو أصليةً أو فُوْعَالاً كقولهم : طُوْمَارٌ ، فالجوابُ أنَّهُ اسمٌ لنبتٍ يضربُ

(١) في ل : (أحدهما) .
(٢) في ل : (الثاني) .
(٣) في ل : (الثالث) ، وهو لم يعدد .
(٤) في ل : (السديد) .
(٥) في ل : (حتى تكون) .
(٦) (أن تكون) : زيادة عن ل .

لونه الى الحُوَّة ، فالاشتقاق مرشد الى أنَّ الهمزة ليست أصلية ، ولا يجوز أنْ يكونَ أصله فُعَالاً من الحُوَّة ، لأنَّ فُعَالاً من أبنية الصفات ، ولا يكون فُوْعَالا من الحُوَّة ، لأنَّ فُوْعَالاً فيما عينه واوٌ لم يأت ولو أتى لوجب أنْ يكونَ غير مدغم فرقاً بين البابين كما فرَّقوا بينَ تَفُعِّلَ وتَفُوعِل فقالوا : تُسُوير وتُسِيَّر فأدغموا في تَفُعِّل ولَم يُدغموا في تَفُوعِل ، وهذا يتبيَّن في الاعلال .

وأمَّا « مُزَّاء »[1] فوزنه فُعْلاء أيضاً فإنْ قلتَ : لِمَ لا تكون فُعَّالاً من المزَّية أو من المزيز قُلِبتْ فيه الزاي ياءً لأجل التضعيف ؟ فالجواب أنَّه لا يستقيم أنْ يكونَ من المَزِيَّة ، لأنَّ فُعَّالاً من أبنية الصفات كما تقدَّم وهذا اسمٌ ، وأيضاً فإنَّهم يقولون : مُزَّي مقصوراً وغير مصروف فدلَّ على أنَّ العينَ واللامَ زايان ، ولو كانَ من المزيَّة لوجبَ أنْ تكونَ الياء[2] أصليةً ، ولا يستقيم أنْ يكونَ من المزيز لما ذكرنا من أنَّ فُعَّالاً من أبنية الصفات ، وأيضاً فإنَّ حرفَ التضعيف إنَّما قُلِبَ عندَ الاجتماع وههنا قد فُصِل بالالف فوجبَ أنْ يكونَ فُعْلاء ، فأمَّا من قصر فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ منع الصرف أوْ لا ، فإنْ كانَ منعَ الصرفَ فهو فُعْلَى من المزيز لا غير ، وإنْ صُرِفَ لم تكن ألفه الاَّ عن أصل ، ويكون وزنه فُعَّل كزرَّق مشتقاً من المُزِّيَّة وهو ضعيفٌ لما ثبتَ من أنَّه مشتقٌ من المزيز بدليل مُزَّي غير مصروف وهو هو ، فالاولى أنْ يكونَ فُعَّلاً مشتقاً من المزيز قُلِبَتْ فيه الزاي الثالثة ياءً فانقلبت ألفاً فأصله مُزَّز . فإنْ قيلَ لِمَ لا[3] تحكمون بزيادة الالف

---

(١) (المزاء) : ضرب من الخمر .

(٢) في ر : (الهاء) ، وهو تحريف .

(٣) (لا) : ساقطة من ش .

فيكونُ وزنهُ فُعَّلاً ويدلُ على زيادتِها ما ثبتَ من زيادتِها في مُزَّي غيرِ مصروفٍ ، وهذا إنَّما يردُ اذا قلنا : إنَّهُ من المزيزِ فأمَّا إذا قلنا : إنَّهُ من المُزّيةِ فاصالتها واضحةٌ[1] ، والجوابُ أنَّهُ لا يمكنُ أنْ نقولَ : فُعْلَى لأنَّا لو قلنا : هو فُعْلى لوجبَ أنْ يكونَ الالفُ للالحاقِ فيجبُ أنْ يكونَ في الاصولِ فُعْلَلْ وليسَ ذلكَ على مذهبِ سيبويه • نعم يلزمُ الاخفشَ ذلكَ فيقولُ بهِ وليسَ ببدعٍ عندَ من يُثبتُ فُعْلَلاً بَلْ هو جارٍ على قياسِ قولهِ والله أعلمُ بالصوابِ •

ومن أصناف الاسم المصغر

قالَ صاحبُ الكتابِ : الاسمُ المتمكنُ إذا صُغِّر ضُمَّ صدرهُ وفُتِحَ ثانية الى آخره •

قالَ الشيخُ : قولهُ الاسمُ المتمكنُ احترازٌ من الاسماءِ المبهمةِ ، فانَّ تصغيرَها يخالفُ فيهِ ذلكَ كما سيأتي في آخرهِ • • ولم يتجاوزْ ثلاثةَ أمثلةٍ ، كأنَّهم قصدوا الى أنْ يكونَ لهذا المعنى صيغٌ محصورةٌ ليسهلَ أمرهُ •

وقولهُ : فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ •

[2] قالَ الشيخُ : إنَّما يريدُ صورتها لا اعتبار الحروفَ الاصولِ ولو أعتبرِ الحروفَ الاصولَ لأدَّى الى ذكرِ أبنيةِ الاسماءِ في التصغيرِ ، فلم يردْ إلاَّ صورةَ الحركاتِ الضمة ثمَّ الفتحةَ ثمَّ ياءَ التصغيرِ ثمَّ ما بعدها على اختلافهِ في الحركاتِ والعددِ •

---

(١) في ل : (نعم اذا قلنا إنَّهُ من المزيز ورد ذلك) •
(٢) هناه بدأ خرم في ش بمقدار عشر ورقات •

قولهُ : « وما خالفهنَّ » الى فُعيعِل و فُعيعال وذكرَ فُعَيْلَى وفُعَيْلاءَ وأُفيعال وفُعَيْلان ، فإنْ قُصِدَ الى أنّهُ على فُعيعِل حقيقةً فهو باطلٌ كما تقدّمَ ، وانْ قُصِدَ الى اعتبار الحركاتِ والسكناتِ على ما فُسِّرَ فلا ينحصرُ لهُ ذلكَ ، لأنَّ من الاوزانِ التي تثبتُ فيها ألفُ التأنيثِ ، والالفُ والنونُ كثيرةً غير هذه كقولكَ : في عقربَاء عُقَيْربَاء ، وفي خنفساء خُنَيْفِساء ، وفي زَعفران زُعَيْفران ، وفي عقربان عُقَيْربان [٨٨ و] ، وهذا لا ينحصرُ كثرةً ، وكان الوجهُ أنْ يقولَ : وما خالفهنَّ الى فُعَيْعَل وفُعَيْعال وفُعَيْعَلال ، انّما يكون لأجلِ ألفِ التأنيثِ المقصورةِ والممدودةِ والالفِ والنونِ ، اللتانِ لا تقلبُ الفهما ياءً في الجمعِ المكسّرِ وألفَ أفعَال ، أمّا الثلاثةُ الأولُ فكانَ يُستغنى عنها بأنْ يقولَ : وما في آخرهِ ألفُ التأنيثِ المقصورةُ من الثلاثي أو ألفُ تأنيثٍ ممدودةٌ مطلقاً أو ألفٌ ونونٌ زائدتانِ لا يُقلَبُ الفهما ياءً في التصغيرِ ، فالاعتبارُ في التثنيةِ بدونَ ذلكَ ، فيكونُ فُعَيْلَى وفُعَيْلاءُ وفُعَيْلانَ من باب فُعَيْل ، (ويكونُ فُعَيْعَلاءَ وفُعَيْلاء وفُعَيْلَلانَ وشبههَ)[1] من باب فُعَيْعِل ، ولم يبقَ إلاّ أفْعال فيحتاجُ الى ذكرهِ لخصوصيّته ، وإنّما جاءت الثلاثةُ الاول مخالفةً لصيغ التصغيرِ تشبيهاً لالفي التأنيثِ في المثالين بتاء التأنيثِ في المثالِ الثالثِ بالفي التأنيثِ في ترك الاعتداد بها في الجميعِ ولذلكَ بقيَ ما قبلها مفتوحاً ، وهي محمولةٌ على فُعَيْل وفُعَيْعِل كما تقدّمَ . وأمّا المثالُ[2] الرابعُ وهو ما جُمِعَ على أفْعال ، فانّما خُولِفَ به محافظةً على ألفِ الجمعِ كأنّهم قصدوا الى الفرقِ بينَ

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من و ، س .
(٢) في و (الثالث) وهو وهم .

حرفِ الجمعِ وحرفِ الافرادِ فلو صغَّرتْ أعلاماً لقلتَ أُعيْلام ، فلولا بقاءُ الالفِ لوقعَ اللبسُ فوجبَ الفتحُ عندَ المحافظةِ عليها لأنَّها لا يكونُ قبها إلا فتحةٌ .

ثمَّ قالَ : ولا يُصغَّرُ إلا الثلاثي والرباعي « يعني في الاتساعِ ولذلكَ ذكرَ تصغيرَ الخماسي » ، وفي تصغيرِه ثلاثةُ أوجهٍ : أحدها وهو الأجودُ أنْ يُحذَفَ الخامسُ كما ثبتَ في التكسيرِ ، وعلتهُ ما ذكرها سيبويه[1] وهو واضحٌ . والثاني أنْ يُحذَفَ ما كانَ من حروفِ الزوائدِ في الجنسِ أو في الشبهِ كحذفِ الميمِ والدالِ على ما ذُكِرَ . والثالثُ أنْ تبقى حروفهُ كلُّها فتقولُ : سُفَيْرِجل كما ذُكِرَ عن الأخفشِ[2] .

وقولهُ : والتصغيرُ والتكسيرُ من وادٍ واحدٍ .

قالَ الشيخُ : يريدُ أنَّهُ في المعنى مثلهُ من حيثُ إنَّهم قصدوا الى معنىً زائدٍ في الاسمِ غيَّروا صيغتَهُ تغيراً يؤذنُ بذلكَ ، ولذلكَ أنَّهم حملوهُ عليهِ ردِّهِ الاشياءَ الى أصولها[3] ، وفي امتناعهم من تصغيرِ الخماسي في السعةِ كما امتنعُوا من التكسيرِ .

(فصل) قولهُ : وكلُّ اسمٍ على حرفينِ فانَّ التحقيرَ يردُّهُ الى أصلهِ .

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٠٦ .
(٢) انظر شرح الشافية ١/٢٠٢ ، ٢٠٥
(٣) في ل ، س : (عندهم) .

قالَ الشيخُ : الاسمُ الذي بقيَ من حروفه الاصولِ حرفانِ ، لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ من غير زيادةٍ فيه أو مع زيادةٍ ، فالاولُ هو الفصلُ الاولْ وحكمهُ أنْ يُرَدَّ الزائدُ ، ضرورةَ بناءِ فُعَيْل إذْ لا يمكنُ إلاَّ بردِّهِ ؛ لأنَّكَ[1] لو لم تردَّهُ لوقعتْ ياءُ التصغيرِ آخراً فكانَ فيهِ خروجٌ عن بناء فُعَيْل وتغييرَ الياءِ ، لأنَّا ترجع معتقبُ حركاتِ الاعرابِ ثمَّ مثَّلَ بما حُذِفَ فاؤه أو لامهُ بتمثيلٍ واضحٍ وإنْ كانَ فيه زيادةٌ فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ ممَّا يمكن جعلُ الاسمِ على فُعَيْلٍ بها أولاً فالاولُ هو القسمُ الثاني وحكمهُ أنْ يستغني بالزيادةِ عن حرفِ الاصلِ المحذوفِ لامكانِ صيغة فُعَيْلٍ بها فيقالُ في مَيْتٍ ووزنه فَيْلٌ مُيَيْتٌ ، فتحصلُ الصيغةُ المطلوبةُ فلا حاجةَ الى ردِّ الأصلِ ، وكذلكَ تقولُ في تصغير هَارٍ ، وهَارٍ إمَّا أنْ يكونَ أصلهُ فَعُلَ هَوُرَ أوْ فاعِلٍ هَايِرٍ أو هَاوِرٍ مقلوبٌ فيكونُ مثلَ قاضٍ ، (ولا يمكنُ الأولُ ههنا لأنَّهُ أثبتهُ محذوفاً فيه حرفٌ أصلي ولا يمكنُ أنْ يكونَ)[2] مقلوباً ؛ لأنَّ حكمَ مثلِ قاضٍ أن تكونَ الياءُ فيه كالثابتة إذْ حذفها عارضٌ ، كقولكَ : رأيتُ قويضياً فوجبَ أنْ يكونَ فاعلاً حُذِفَت عينهُ ، فاذ صغَّرتَهُ قلتَ : هُوَيْر واستغنيتَ بالزيادةِ • وناسٌ مشتقٌ من الأنسِ ففاؤهُ محذوفةٌ فاذا صغَّرَ قلت : نويس واستغنى بالزيادة •

وقولهُ : « ولو رُدَّ » لم يكنْ علىَ هذه الصيغِ المذكورةِ ، ولوجبَ أنْ يُقالَ في مَيِّتٍ مُيَيِّت لأنَّكَ كذلكَ تُصغِّرُ ميتاً ، ويقالُ في هَارٍ هُوَيْر ، ووقعَ في النسخةِ هُوَيِّر وليسَ بجيدٍ ؛

(1) (لأنَّكَ) : ساقطة من ت •
(2) ما بين القوسين : ساقط من ر

لأنَّ قياسَ اسمِ الفاعلِ مِن مثلِ قالَ وقامَ وهارَ أنْ يُقالَ قُوَيْم وقُوَيْل وكذلكَ هُوَيْر ، وقد اعتذرَ بأنَّ هاراً محذوفٌ منهُ الواوَ قبلَ قلبها همزةً استثقالاً لها وإبقاءَ الهمزةِ في التصغيرِ فرعٌ على التكسيرِ ، فاذا لم يثبتْ في المكبَّرِ لم يثبتْ في المصغَّرِ ، ألا ترى أنَّهم يقولونَ في تصغيرِ اسمِ الفاعلِ من صيَدِ وعَوِرَ صُوَيْد وصُوَيْر لأنَّهم لم يقولوا صائد وعائر ، فدلَّ على ما ذكرناهُ ، واذا لم تُقلَبْ همزةً [٨٨ ظ] تُقلَبْ همزةً في هُوَيْر وليسَ ببعيدٍ ، وإنْ لم يكنْ جُعِلَ الاسمُ على فُعَيْل بها هو قسمان : أحدهما أنْ تكونَ الزيادةُ همزةَ وصلٍ أو تاءَ تأنيثٍ هي عوضٌ عن اللامِ وهو الفصلُ الثالثُ ، وبيانُ أنَّهُ لا يمكنُ فيه بناءُ فُعَيْل بالزيادةِ أنَّكَ لو بنيتَ فُعَيْلاً من اسمٍ وابنٍ بالزيادةِ لضممْتَ الهمزةَ وفتحتَ ما بعدها فأنتَ في الدرجِ إمَّا أنْ تحذفها فتخلَّ بفُعَيْل ، وإمَّا أنْ تُثبتها فتخالفَ وضعها وتنطقَ بها معَ الاستغناء عنها ، وفي الابتداءِ يستغنى عنها بتحريكِ ما بعدها ، ولو بنيتَ فُعَيْلاً من أخْتٍ وبِنْتٍ وهَنْتٍ لاعتددتَ بتاءِ التأنيثِ في بناءِ فُعَيْل ، وهي في حكمِ كلمةٍ أخرى ، بدليلِ قولهم شُفَيْهَةٌ ونظائرها ، واذا لم يُعتَدْ بها لم يبقَ الاسمُ على فُعَيْل ، فاذا صغَّرتَ مثلَ هذا القبيلِ وجب الردُّ كما في الفصلِ الاولِ إلاَّ أنَّكَ ههنا تحذفُ همزةَ الوصلِ استغناءً عنها لوجوبِ تحريكِ الفاء ولا تُحذَفُ التاءُ ، لأنَّ المعنى الذي أتى بها له باقٍ إلاَّ أنَّكَ لا تجعلُ حكمَها حكمَ التاءِ التي كانتْ في أخْتٍ لخروجها عن التعويضِ بردِّ المحذوفِ ، ولكن تجعلها تاءَ تأنيثٍ مثلها في قائمة ، لأنَّها في أخْتٍ عوضٌ وتأنيثٌ فثبتَ لها بالعوضيَّةِ حكمٌ ، فاذا رددتَ المحذوفَ زالت العوضيَّةُ فزال حكمُها ، فلذلكَ تقفُ عليها هاءً وتكتبها هاءً وتحركُ ما قبلها ،

وهـذه أحكامُ غيرِ العوضِ وهـذا الذي أرادَ بقولهِ : « وتذهبُ بالتاءِ اللاحقةِ » .

(فصل) ثمَّ قالَ : والبدلُ على ضربينِ لازمٍ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : الاسمُ الذي يُصغَّرُ لا يخلو إمَّا أنْ تكونَ حروفهُ لم تُغيَّرْ أوْ غُيِّرتْ ، فالثاني هو هذا الفصلُ ، وهو ينقسمُ الى قسمينِ : تغيير مسماهُ لازماً وتغيير غيرَ لازمٍ ، وقد فسَّر بعضُ الناسِ البدلَ اللازمَ بأنَّهُ الذي يلزمُ المكبَّر والمصغَّر ، وغيرُ اللازمِ كلُّ ما كانت العلَّةُ فيهِ في المكبَّرِ دونَ المصغَّرِ ، وبيانهُ أنَّكَ إذا أردتَ أنْ تصغِّرَ ميزاناً فأنتَ تعلمُ أنَّ الواوَ انقلبتْ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلها ، وتعلمُ أنَّ المصغَّرَ يُضَمُّ أولهُ ويُفتَحُ ثانيهِ ، فيزولُ الامرانِ جميعاً ، فاذَنْ العلةُ المقتضيةُ للبدلِ في المكبَّرِ منتفيةٌ في المصغَّرِ فتردُّهُ اذَنْ ، أصله ، فتقولُ : مُوَيْزِينٌ ، واذا أردتَ أنْ تُصغِّرَ مُتَّعِداً ومُتَّسِراً وأصلهُ مُوتَعِدٌ ومُوتَسِرٌ من الوعدِ واليسرِ فتعلمُ أنَّ الواوَ والياءَ قُلبتا تاءً لكونهما فائينِ ساكنتينِ معَ تاءِ الافتعالِ طلباً للتخفيفِ وعندَ تصغيرِ مُفْتَعِلٍ تُحذَفُ تاءُ الافتعالِ ويُتحرَّكُ الاولُ بالضمِ والثاني بالفتحِ ، فتزولُ العلَّةُ ، والعلَّةُ التي من أجلها قُلبتْ تاءً فهي غيرُ لازمةٍ فَتُرَدُّ الى أصلها ، فلذلكَ قلتَ : مُوَيْعِدٌ ومُيَيْسِرٌ . وفي بابٍ ونابٍ قُلبَتِ الواوُ والياءُ ألفاً لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها ، وفي التصغيرِ يُضَمُّ الاولُ فتذهبُ العلَّةُ[1] فهو إذَنْ غيرُ لازمٍ فَيُرَدُّ الى أصلهِ ، وقيلَ كميزانٍ ، ومثالُ البدلِ اللازمِ قولكَ في : قَائِلٍ قُوَيْلٌ ، إذْ العلةُ في الاعلالِ في اسمِ الفاعلِ إنَّما هو حملٌ لهُ على الفعلِ صُغِّرَ أوْ

---

(١) (العلة) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

كُبَّرَ فلذلك قيلَ قُوَيْل كما قيلَ قائِل ، وقد يُتَوَهم أنَّ الواوَ في قائل إنَّما قُلِبَتْ همزةً لوقوعِها بعدَ ألفٍ وليسَ بجيدٍ لِما ثبتَ عنهم من حكمِ المصغَّرِ ولو كانتْ تلكَ العلَّةُ لوجبَ أنْ يُقالَ قُوَيْل . ومن ذلكَ تُراثُ وتُخَمَةُ وأُدَدُ ، لأنَّ العلَّةَ في قلبِ الواوِ كونها مضمومةً وهذه في التصغيرِ مضمومةٌ فيجبُ أنْ تبقى ، وأوردَ تصغيرَ عيد إعتراضاً وبيانهُ هو أنَّ عيدَ مشتقٌ من عادَ يعودُ قُلِبَتِ الواوُ ياءً لسكونِها وإنكسارِ ما قبلها فهو مثلُ قيلَ وفي التصغيرِ تزولُ هذه العلَّةُ فكانَ يجبُ أنْ يُقالَ عُوَيْدُ كما يُقالَ قُوَيْل . وأجابَ بأنَّ هذا القياسَ خُولِفَ لغرضٍ آخرَ وهو إجراؤهم المصغَّرَ مجرى الجمعِ المكسرِ ، وهم يقولونَ أعيادُ بالياءِ ، وكانَ القياسُ أعواد بالواوِ ، ولكنَّهم خالفوا القياسَ ليفرِّقوا بينَ جمعِ عُود وجمعِ عِيد فلذلك خالفوا القياسَ ، ولو قالَ في عِيد إنَّما قالوا : عُيَيْد ليفرّقوا بينهُ وبينَ تصغيرِ عُود لكانَ أقربُ .

(فصل) قولهُ : والواوُ اذا وقعتْ ثالثةً وسطاً كواوِ أسْوَدَ وجَدْوَل الى آخرِه .

[٨٩ و] قالَ الشيخُ : أمَّا من قالَ أُسَيِّدُ فهو قياسُ العربيةِ ، لأنَّهُ اجتمعَ فيهِ الواوُ والياءُ وسُبِقَتْ احداهما بالسكون كما في مَيِّت ولذلكَ كانَ الفصيحُ ، وأمَّا من قالَ : أُسَيْوِد فكأنَّهُ راعى فيه أمرين : أحدهما مراعاةُ البنية كما في قولك[1] : سُوَيْر ليفرّقوا بينهُ وبينَ سُيَّر إذْ لو أُدْغِمَ لالتبسَ ، والآخرُ أنَّ ياءَ التصغيرِ تأتي عارضاً والعارضُ لا اعتدادَ به ، ألا ترى أنَّهم يقولونَ قالوا : يا قَوْم ولا يدغمونَ ، { وَنَادَوا يَا مالِكُ }[2] ، لعروضِ مجيءِ الياءِ بعدَ الواوِ بخلافِ ما كانَ مجيئها أصلاً في بنيةِ الكلمةِ .

---

(١) (قولك) : ساقطة من س .

(٢) سورة الزخرف الاية : ٧٧ .

(فصل) قولهُ : وكلُّ واوٍ وقعتْ لاماً صحَّتْ أو اعتلَّتْ فإنَّها تنقلبُ ياءً .

قالَ الشيخُ : لأنَّها إنْ كانتْ ثالثةً اجتمعتْ معَ ياءِ التصغيرِ فتُقلَبُ ياءً سواءً كانتْ مُصححةً أو مُعلَّةً كنحو عُرْوَةٍ ، والمعلَّةُ كنحو عَصاً ؛ لأنَّ ياءَ التصغيرِ اذا وقعتْ قبلَ الالفِ زالَ المعنى الذي من أجله قُلِبَتِ الواوُ ألفاً فرُدَّتْ الى أصلها ، لأنَّهُ بدلُ غيرُ لازمٍ كما تقدَّمَ في فصلِ البدلِ ، وإنْ كانتْ رابعةً وقعتْ بعدَ الكسرةِ التي بعدَ ياءِ التصغيرِ فتُنقلَبُ ياءً مصححةً في المكبَّرِ أوْ معلَّةً كقولكَ : في قَرْنُوَةٍ قُرَيْنِيَةٍ وفي شَقَاءٍ شُقَيٌّ .

(فصل) قولهُ : واذا اجتمعَ معَ ياءِ التصغيرِ ياءانِ حُذِفَتِ الأخيرةُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وإنَّما كانَ كذلكَ كراهةَ اجتماعِ الياءاتِ وليسَ هذا حذفاً إعلالياً بمنزلته في قاضٍ ، ولكنْ حذْفَ اعتباطي للتخفيفِ بمنزلته في يَدٍ ولذلكَ كانَ معرباً بالحركاتِ الثلاثِ كاعرابِ يَدٍ ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : هذا عُطَيٌّ ورأيْتُ عُطَيّاً ومررْتُ بعُطَيٍّ ، ولو كانَ كقاضٍ لقلتَ هذا عُطَيٍّ ومررْتُ بعُطَيٍّ ورأيْتُ عُطَيّاً كما توهَّمَ أبو عمرو[1] ، وفي أُحَيٍّ على ما سيأتي ، فأمَّا عَطَاءُ فقياسُ تصغيره عُطَيٌّ رُدَّتِ الهمزةُ الى أصلها لزوالِ علَّةِ قلبها همزةً ثمَّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها فاجتمعَ ثلاثُ ياءاتٍ فحُذِفَتِ الاخيرةُ تخفيفاً ، وإداوَةٌ مثلهُ ؛ لأنَّ أصلهُ أُدَيْوَةٌ كما تقولُ : وُسَيْلَةٌ ثمَّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً لانكسارِ ماقبلها

(١) الكتاب ٢/١٣٢ .

ثمَّ حُذِفَتْ لاجتماعِ الياءات ، وغَاوِيَة أصلها في التصغيرِ غُوَيْوِيَة قُلِبَتِ الواوُ ياءً كما فُعِلَ في سَيِّد ومَيِّت فصارت غُوَيْيِيَة فاجتمع ثلاثُ ياءاتٍ فحُذِفَتِ الأخيرةُ تخفيفاً ، ومُعَاوِيَة مثلُ غَاوِيَة ، لأنَّكَ تحذفُ الالفَ ، لأنَّها زائدةٌ خامسةٌ مع الميمِ فهي أحقُّ بالحذفِ على ما سيأتي ، فقياسُ تصغيره مُعَيْوِيَة ، (ثمَّ فُعِلَ ما تقدَّمَ ، وقياسُ من قالَ : أُسَيْوِدُ ورأيتُ أُحَيْوِياً أنْ يقولَ : مُعَيْوِيَة)[1] ؛ لأنَّها ثالثةٌ ولم يجتمع عندَهُ ياءاتٌ وكذلكَ ما أشبهه ، وأحْوَى قياسه أنْ تقولَ : أُحَيْوٍ ، لأنَّهُ من الحُوَّةِ فانقلبتِ الأخيرةُ ياءً لانكسارِ ما قبلها ثمَّ أُدغِمَتِ الياءُ في الواوِ بعدَ قلبها ياءً كما تقدَّمَ فصارتْ أُحَيِّيٌ فاجتمعَ ثلاثُ ياءاتٍ فحُذِفَتِ الأخيرةُ على القياسِ المتقدِّمِ ، ثم منهم من يمنعُ الصرفَ نظراً الى أنَّ التقديرَ في صيغةِ أَفْعَلَ كالمحقق ، ألا ترى أنَّكَ تمنعُ صرفَ أَشَدَّ وأُشَيْد وإنْ تغيَّرتْ صيغةُ أَفْعَل فكذلكَ ههنا ، ومنهم من نظرَ الى أنَّ الحذفَ ههنا ليسَ كالحذفِ في قاضٍ فيكونُ مراداً فتكونُ الكلمةُ كأنَّها على هذهِ البنيةِ فخرجتْ عن صيغةِ أَفْعَل ، ولذلكَ اذا صغَّرَ أحمرُ تصغيرَ ترخيمٍ قيلَ حُمَيْر على وزنِ فُعَيْل بلا خلافٍ لانتفاءِ صيغةِ أَفْعَل ، وإنْ كانَ في التقديرِ عليه ، وكأنَّهم فرقوا بينَ ما التغيرُ فيه لاعلالٍ موجبٍ فيكونُ المحذوفُ مراداً مثلهُ في أَشَدَّ ، وبينَ ما التغييرُ فيه ليسَ لاعلالٍ موجبٍ فلا يكونُ الاصلُ مراداً مثلهُ في حُمَيْر ، والاولُ مذهبُ سيبويه ، والثاني مذهبُ عيسى بن عمر[2] ، وأمَّا من قالَ : أُحَيٌّ فوهمٌ محضٌ ، لأنَّ أصلهُ كما تقدَّمَ أُحَيِّيٌ فقد اجتمعَ ثلاثُ ياءاتٍ

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(١) الكتاب ٢/١٣٢ . شرح الشافية ١/٢٢٦ .

فوجبَ حذفُ الاخيرةِ كما في عُطَيٍّ ، فإنْ قالَ : حذفُها ههنا حذفَ الاعلالِ ، ومــن قالَ : أُحَيٍّ في الرفعِ ومررتُ بأُحَيٍّ ورأيتُ أُحَيِّيَ وجبَ عليه في جميعِ البابِ أنْ يقولَ : هذا عُطَيٌّ ومررتُ بعُطَيٍّ ورأيتُ عُطَيًّا ، ولا قائلَ به إذْ لا فرقَ بينَ المسائلِ ، فظهرَ أنَّ ذلكَ توهمٌ[1] إذْ التسويةُ معلومةٌ . وأمَّا مـن قالَ : أُسَيْوِدُ فقياسهُ أنْ يقولَ : أُحَيْوٍ في الرفـعِ والجرِّ ورأيتُ أُحَيْوِيَ في النصبِ ، وأصلهُ أُحَيْوِيُ فأُعلَّهُ كَمـا أُعِـلَّ أُعَيْلِي ، فقالَ أُحَيْوٍ كما يُقالُ أُعَيْلٍ ، ولـم تجتمعْ ياءاتٌ فتُحذَفُ ، ولذلكَ قلنـا : إنَّ قياسَ البابِ عنـدَهُ أنْ يقولَ : مُعَيْوِيَةٌ وشبههُ على ما تقدَّمَ إذْ لم تجتمعْ ياءاتٌ على مذهبهِ .

(فصل) قولهُ : تاءُ التأنيثِ لا تخلو من أنْ تكونَ ظاهـرةً أوْ مقدرةً [٨٩ ظ] الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : إنَّما ظهرتِ التاءُ في تصغيرِ المؤنثِ الثلاثي ؛ لأنَّهُ لمَّا كانَ فيهِ معنى الصفةِ ، وتاءُ التأنيثِ قياسُـها أنْ تلحقَ صفـةَ المؤنثِ أُلحقَتْ بالمؤنثِ المصغَّرِ ، وإنْ لم يكنْ في مُكبَّرِهِ ولـم تثبتْ في الرباعي استثقالاً لكثرةِ حروفهِ فكانَ الرابعُ عوضاً منهـا ، وأمَّا الالفُ فإنْ كانتْ مقصورةً ، وهي رابعةٌ تثبتْ لخفتِ الاسمِ ، وإنْ كانتْ على أكثرِ من ذلكَ حُذِفَتْ استثقالاً لهـا فتقـولُ : جُحَيْجِبَي جُحَيْجِب ، وفي حَـوْلاَيا حُوَيْلِي وحُـوَيْلٌ[2] ، فأمَّا حُوَيْلِي فأنَّكَ لمَّا حذفتَ ألفَ التأنيثِ بقى حَوْلاَي على خمسةِ أحرفٍ وقبلَ آخرهِ لينٌ فثبتَ في التصغيرِ إلاَّ أنَّها تُقلَبُ

---

(١) في ر : (محض) ، وحذفها لا يضر النص .
(٢) انظر شرح الشافية ١/٢٣٧ .

ياءً لانكسارِ ما قبلها فتُدغَمُ في الياءِ الأخيرةِ فتصيرُ حُوَيْلي ، وحكمُ هذا الاسمِ وغيرِه الصرفُ ، لأنَّ منعَ الصرفِ إنَّما كانَ لألفِ التأنيثِ ولا ألفَ تأنيثٍ . وأمَّا من قالَ : حُوَيَّل وكذلكَ وقعَ في الأصلِ ، فإنَّه إمَّا أنْ يكونَ حذفَ الألفَ لزيادتِها ثمَّ صغَّرَ فقالَ : حُوَيْلي ثمَّ أعلَّ الياءَ كما فعلَ بياءِ قاضٍ ، وإمَّا أنْ يكونَ صغَّرَه أولاً على حُوَيْلي ثمَّ خفَّفَ الياءَ كما تُخفَّفُ ياءُ صَحاريَ فيُقالُ صَحَارٍ فتُعلُّ كما أُعلَّتْ ياءُ صَحَارٍ ، وإنْ كانتْ ممدودةً تثبتُ مطلقاً ثلاثياً كانَ الاسمُ أو غيرَه ، وإنَّما ثبتتْ ؛ لأنَّها زادتْ على حرفٍ فاشبهتْ كلمةً أخرى فثبتتْ كما تثبتُ تلكَ في قولكَ : بُعَيْلَبكّ ، فإنْ قيلَ فلِمَ لمْ تُحذَفْ تاءُ التأنيثِ كما حُذفتِ ألفُ التأنيثِ في الاسمِ الرباعي أو ثبتَتِ ألفُ التأنيثِ كما ثبتتَ ، قيلَ ألفُ التأنيثِ معَ الاسمِ كالجزءِ منه ، لأنَّها لا تُقدَّرُ منفصلةً بخلافِ تاءِ التأنيثِ فإنَّها تُقدَّرُ كالمنفصلةِ فأشبهتِ الحرفَ من بنيةِ الكلمةِ فحُذفَتْ كما يُحذَفُ ، وتثبتُ رابعةً لأنَّها لو كانتْ حرفاً من بنيةِ الكلمةِ لثبتتْ فكذلكَ ألفُ التأنيثِ .

(فصل) قولُهُ : وكلُّ زائدةٍ كانتْ مدَّةً في موضعِ ياءِ فُعَيْعِيْل وجبَ تقريرُها وإبدالُها الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّها لا تخرجُ عن أبنيةِ التصغيرِ إذِ الاسمُ يبقى على فُعَيْعِيل . وقولُهُ : يجبُ تقريرُها يعني إبقاءَها مدَّةً . وقولُه : « لإبدالها ياءً إنْ لم تكنها » يعني إنْ لم تكنْ ياءً[1] لأنَّها ينكسرُ ما قبلها فيجبُ قلبُها ياءً ، إذْ لا يمكنُ النطقُ بألفٍ أو واوٍ بعدَ كسرةٍ .

(١) (يعني أن لم تكن ياء) : ساقطة من ل .

وقولُه : وإنْ كانتْ في اسمٍ ثلاثي زائدتانِ ليستْ احداهما إيّاها أبقيتَ أذهبَهما في الفائدةِ وحذفتَ أُختَها .

قالَ الشيخُ : أي ليستْ احداهما المدّةَ التي قبلَ الآخرِ .

« أبقيتَ أذهبَهما في الفائدةِ » أي أقواهما في الدلالةِ على المعنى الأصلي وحذفتَ الاضعفَ ، وكلُّ اسمِ فاعلٍ أو مفعولٍ من الخماسي بالزيادةِ فانّكَ تُبقي الميمَ وتحذفُ الاخرى ، لأنَّ الميمَ هي موضوعةٌ لبناءِ اسمِ الفاعلِ أو المفعولِ ، وهو المقصودُ بالصيغةِ ، والزيادةُ الاخرى إنّما هي لِما يعتورُ من معانٍ أُخرُ ، فالميمُ أقعدُ في الدلالةِ على المقصودِ فوجبَ إثباتُها وحذفُ أختَها فلذلكَ تقولُ : في منطلقٍ وأشباهِهِ ما ذُكِرَ ، وإنْ تساويا كنتَ مخيراً ، وتساويهما بأنْ لا يكون لاحدهما قوةٌ في الدلالةِ على المقصودِ ، فتكونُ مخيراً في حذفِ أيتهما شئتَ على ما مثّلَ .

قولُه : « وإنْ كُنَّ ثلاثاً وانفصلُ لاحداهنَّ حذفتَ أختَها ، على ما تقدَّمَ .

قولُه : وأمّا الرباعي فتحذفُ منه كلَّ زائدةٍ ما خلا المدّةِ الموصوفةِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّهُ لا يمكنُ إبقاءُ أكثرَ من أربعةِ أحرفٍ ، وفي هذا الاسمِ أربعةُ أحرفٍ أصولٍ ولا مقابلةَ بينهُ وبين الزوائدِ ، فالزوائدُ بالحذفِ أولى فاذا صغّرتَ مُقرَطِساً قلتَ : قُرَيْطِس إذْ لا يمكنُ إبقاءُ شيءٍ من الزوائدِ لذهابِ صيغةِ التصغيرِ ببقائهِ إلاّ

(١) (أحرف) : ساقطةٌ من ت .

أنْ تكونَ مدةً قبلَ الآخرِ فإنَّها تثبتُ كما تقدَّمَ في أولِ الفصلِ لبقاءِ صيغة التصغيرِ معها ، وهو قولهُ : « ما خلا المدةَ الموصوفةَ » .

(فصل) قولهُ : ويجوزُ التعويضُ وتركه فيما يُحذَفُ من هذه الزوائدِ .

قالَ الشيخُ : والتعويضُ إنَّما يكونُ فيما يُحذَفُ منهُ ثمَّ هو على ضربينِ : ضربٌ موضعُ التعويضِ مشتغلٌ بما يأتي حرفِ التعويضِ خالٍ ، فالضربُ الاولُ لا يمكنُ فيهِ هذا كما لو قيلَ في تصغيرِ احرَنْجَام حُرَيْجِيْم فلا يمكنُ في هذا التعويضُ . والضربُ الثاني نحو قولك : في مُنْطلِق مُطَيْلِق فهذا يمكنُ فيه التعويضُ .

(فصل) قولهُ : وجمعُ القلةِ يُحقَّرُ على بنائهِ .

قالَ الشيخُ : الجمعُ على ضربينِ : جمعُ قلةٍ وجمعُ كثرةٍ على ما تقدَّمَ في الجموعِ ، فجمعُ القلةِ حكمهُ في التصغيرِ حكمُ المفردِ ويُصغَّرُ كما يُصغَّرُ الا أنَّ ألفَ أفعالٍ يُحافظُ عليها كما تقدَّمَ ، وأما جمعُ الكثرةِ فلا يُحقَّرُ على صيغتهِ كأنَّهُ لمَّا كانَ التصغيرُ فيهِ معنى التقليلِ كرهوا أنْ يجمعوا [٩٠ و] الى أحد أمرينِ الى جمعِ القلةِ إنْ كانَ لهُ جمعُ قلَّةٍ أو الى المفردِ ، ثمَّ جمعوهُ بالواوِ والنونِ والالفِ والتاءِ على حسبِ ما يستحقُّ ، فاذا صغَّرتَ غلماناً فأنت بالخيارِ إنْ شئتَ أخذتَ جمعَ قلةٍ هو غِلْمَة وصغَّرتهُ فقلتَ غُلَيْمَة ، وإنْ شئتَ صغَّرتَ المفردَ ثمَّ جمعتهُ فقلتَ : غُلَيِّمون[١] ، فانْ لم يكنْ لهُ جمعُ قلَّةٍ تعيَّنَ ردُّهُ الى المفردِ

---

(١) انظر شرح الكافية ١/٢٦٥ .

كقولك : في شُسُوع شُسَيْعِيات لفقد السماعِ في أشْسُعٍ ، وإنّما جُمِعَ غُلَيْم بالواوِ والنونِ ، ورُجَيْل كذلكَ في التصغيرِ ؛ لأنّهُ في معنى الصفةِ ، وقيلَ التصغيرُ ليسَ فيهِ معنى الصفةِ كما ذكرنا في دخولِ تاءِ التأنيثِ في مؤنثهِ في نحو أُذُنٍ مصغراً وامتناعها فيهِ مكبراً •

قولهُ : وحكمُ أسماءِ الجموعِ حكم الآحاد •

قالَ الشيخُ : لأنَّ ذلكَ المعنى منتفٍ إذْ ألفاظُها ألفاظُ المفرداتِ فلا معنى للعدولِ عنها ، وجاءَ في بعضِ الأسماءِ تصغيرٌ على خلافِ القياسِ على ما ذُكِرَ ، وحكمهُ السماعُ في أُنَيْسِيَان فزادوا ياءً بعدَ السينِ ، وفي عُشَيَّاناً « زادوا ألفاً ونوناً » ، وفي عُشَيْشِيَة أبدلوا من الياءِ شيئاً فردُّوا الياءَ التي كانَ قياسها أن تُحذَفَ لاجتماعِ التأنيثِ ، وفي أُغَيْلِمة وأُصَيْبِيَة زادو همزةً •

(فصل) قولهُ : وقد يُحَقَّرُ لدنوهِ من الشيء وليسَ مثلهُ •

قالَ الشيخُ : وقد تقرَّرَ أنَّ التصغيرَ يدلُ على أنَّ الشيءَ مُسْتَصغرٌ ، وقد جاءَ قليلاً على معنى قربِ الشيءِ من الشيءَ مثالهُ قولهم : أُصَيْغِرُ مِنْكَ ، لا يستقيمُ أنْ يُقَالَ إنَّ المرادَ به أنّهُ صغيرٌ ؛ لأنَّ لفظَ أصغر يدلُ على الزيادةِ في الصغرِ فهو مستغنٍ عن التصغيرِ بهذا المعنى ، وإنّما قصدوا الى أنَّ المدّةَ التي بينهما قريبةٌ وكذلكَ ما شُبِّهَ بهِ •

(فصل) قولهُ : وتصغيرُ الفعلِ ليسَ بقياسٍ •

قالَ الشيخُ : وإنّما جاءَ في ألفاظٍ يسيرةٍ محفوظةٍ ؛ لأنَّ معنى

التصغير الوصفية بالمصغّر لما صغّرته ، والفعل لا يصح وصفه فيُصغّر ، وإنّما المعنى فيما ..غدّ لمن نُسب اليه الفعل كما فسّره[1] .

فصل قوله : ومن الاسماء ما جرى مصغرا الى اخره .

قال الشيخ : يريد أنّه في الاصل وُضع مصغّراً ، كأنّهم في أصل الوضع فهموا تصغيره فوضعوا اسمه على التصغير وذلك قليل ، منه جُمَيْل وكُعَيْت اسمان لطائرين ، وكُمَيْت صفة للفرس ، واذا جمعوه ردّوه الى المكبر المقدّر ، لأنه ليس للمصغّر جمع على حياله فقالوا : في جُمَيْل وكُعَيْت جِمْلان وكِعْتَان ، فدلّ ذلك على أنّ المكبر في التقدير جُمَل وكُعَت ؛ لأنّ فِعْلان جمعه ، وقالوا : كُمْت فدلّ على أنّ مكبّره في التقدير أكْمَت ، لأنّ فُعلا جمعه ، وأيضاً فانّ كُمَيْتاً من صفات الالوان[2] فهو من باب أحْمَر وأسْوَد فقياس مكبّره بهذا الوجه يُعلَم أنّه أفْعَل.

(فصل) قوله : والاسماء المركبة يُحقّر الصدر منها .

قال الشيخ : ولا يُعتَد بالكلمة الثانية كما لا يُعتَد بتاء التأنيث ولا يُحذَف كما لا تُحذَف تاء التأنيث ، وهو ههنا أجدر لقوة الالتباس بتصغير غير المركب ، وتركوا ما قبل الثاني مفتوحاً تشبيهاً بتاء التأنيث .

(فصل) قوله : وتحقير الترخيم أنْ تحذف كلّ شيء زيد في بنات الثلاثة والأربعة الى آخره .

---

(١) في ل : (ومثله صيد عليه يومان في وقوع اليومين مصيدة والمصيدة غيرهما) ، وهي زيادة من الامالي .

(٢) في و : (الاول) وهو تحريف .

قالَ الشيخُ : هذا بابٌ على حيالهِ في التصغيرِ سهلٌ وهو أنْ تُحذَفَ الزوائدُ كلها ويُصغَّرَ الاسمُ ، ويُسمَّى تصغيرُ الترخيمِ لما التُزِمَ فيهِ من الحذفِ ، لأنَّ الترخيمَ في اللغةِ القليلُ ، يُقالُ صوتٌ رخيمٌ اذا لم يكنْ قوياً ومنهُ سمِّيَ الترخيمُ ، وليسَ تصغيرُ الترخيمِ معناهُ أنَّكَ أضفتَ الى الترخيمِ الذي هو حذفُ الآخرِ وإنَّما أرادَ حذفَ الزوائد على ما فسَّرهُ .

(فصل) قولهُ : ومن الأسماءِ ما لا يصغَّرُ .

قالَ الشيخُ : ثمَّ ذكَرَ أسماءَ كثيرةَ الاستعمالِ لو توجدْ في كلامهم إلا مكبَّرةً ، فدلَّ ذلكَ على أنَّ تصغيرَها مطرَّحٌ في لغتهم ، وإنَّما اسمُ الفاعلِ والمفعولِ اذا أعملتهما لم يأتِ في كلامهم تصغيرهما كراهةَ اجتماعِ العملِ والتصغيرِ لأنَّه قويَ شبهُ الفعلِ فيه .

(فصل) قولهُ : والأسماءُ المبهمةُ خُولِفَ بتحقيرها تحقيرَ ما سواها .

قالَ الشيخُ : يعني أسماءَ الاشارةِ والموصولات[1] ، وخُولِفَ للايذانِ من أولِ الأمرِ أنَّها غيرُ متمكنة . وقوله : « أُلحقَتْ بأواخرها لغاتٌ » فيما سوى[2] هؤلاء فانَّ الالفَ ملحقةٌ قبلَ آخرهِ ، وفيما سوى المثنى والمجموعِ فانَّكَ[3] تقولُ : في اللذانِ واللذيانِ وفي الذينَ اللذيونَ[4] ، ولا ألفُ في ذلكَ . فانْ زعمَ

(١) الكتاب ٢/١٣٩ .
(٢) في ل : (الا) وهو خطأ .
(٣) في ل : (فلذلك) وما ذكرناه افضل .
(٤) شرح الشافية ١/٢٨٤ .

أنَّ الألفَ في اللذيانِ واللتيانِ سقطتْ لالتقـاءِ الساكنينِ فمردودٌ بقولهم : اللذيُونَ بضمِ الياءِ ، ولو كانتِ الألفُ مرادةً لوجبَ أنْ يُقـَالَ اللذْيونَ فإنْ ثبتَ اللذْيونَ كانَ الانفصالَ مستقيماً وكانَ ينبغي أنْ يقولَ : وزيدَ قبلَ [٩٠ ظ] آخرها ياءُ التصغيرِ ، لأنَّهُ لا بدَّ منها .

ومن أصنافِ الاسمِ المنسوبُ

قالَ الشيخُ : وحدَّهُ بما ذُكِرَ ، وظاهرهُ غير مستقيمٍ ، وهو في الحقيقةِ مستقيمٌ ، فأمَّا ظاهرهُ فانَّهُ يُقَالُ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ حدَّ المنسوبَ أو المنسوبَ اليهِ ، فإنْ حدَّ المنسوبَ كانَ غيرَ مستقيمٍ لقولهِ : « علامةً للنسبةِ اليه » والمنسوبُ لم يلحقِ اليـاءُ علامـةً للنسبةِ اليه إذْ ليسَ منسوباً اليه ، وإنْ حدَّ المنسوبَ اليه كانَ غيرَ مستقيمٍ لأنَّ التبويب بالمنسوبِ ، فكيفَ يحدُّ غيرَ ما بُوبَ لهُ ؟ وهو في الحقيقةِ مستقيمٌ[1] ولم يحدَّ إلاَّ المنسوبَ ، وقولهُ : « هو الاسمُ » يريدُ الاسمَ قبلَ الالحاقِ .

ثمَّ قالَ : الملحقُ بآخره ياءٌ مكسورٌ مشددةٌ ما قبلهـا علامةً للنسبةِ اليهِ .

قالَ الشيخُ : يعني الى الاسمِ قبلَ الحاقِ الياءِ ، والاسمُ الذي أُلحقَتْ بآخرهِ ياءٌ مشددةٌ علامةً للنسبةِ اليهِ هو المنسوبُ ، وانَّما جاءَ[2] الاشكالُ من جهةِ الضميرِ في قولهِ اليهِ ، فمن جعلَ الضميرَ راجعاً الى الاسمِ الذي أُلحقَتْ بآخرهِ ياءٌ جاءَ فاسداً ، ومن جعلهُ

(١) (مستقيم) : ساقطة من و ، ت ، ب ، ر .
(٢) (جاء) : ساقطة من ر .

ضميرَ الاسمِ لا باعتبارِ الحاقِ الياءِ جاءَ مستقيماً وهو الذي قصدهُ ، وتشبيهها بتاء التأنيثِ من جهةِ تغييرها معنى الكلمةِ كما تغيّره التاء ، وشبهها بتاءِ التأنيثِ في أنّها تكونُ للنسبِ المحققِ ولمجردِ اللفظ في أنّها تكونُ للمفردِ كما تكونُ التاءُ .

قولهُ : وكما انقسمَ التأنيثُ الى حقيقي فكذلكَ النسبُ .

قالَ الشيخُ : يريدُ بالحقيقي ما تقدّمَ من كونِ المدلولِ مؤنثاً في المعنى بازائه ذكرٌ في الحيوانِ على ما تقدّمَ ، وغير الحقيقي ما جرى في اللفظِ فقط كقولهم : طلحةُ وضربةٌ وشبههُ ، وكذلكَ النسبُ منهُ ما كانَ مدلولهُ منسوباً حقيقةً كقولهم : دِمَشْقِيٌّ ومَصْرِيٌّ ، وهو الكثيرُ الشائعُ ، ومنهُ ما كانَ في اللفظِ خاصةً دونَ المعنى كقولكَ : كُرْسِيٌّ منسوباً من حيثُ المعنى كما أنَّ الظلمةَ ليسَ مؤنثاً من حيثُ المعنى .

قولهُ : والنسبةُ مما طرقَ على الاسمِ تغييراتٍ شتّى .

قالَ الشيخُ : لأنّها غيّرتهُ من مدلولٍ الى مدلولٍ آخرَ مغايرٍ لهُ ، ألا ترى أنَّ قولكَ : دِمَشْقُ اسمُ البلدِ وقولكَ : دِمَشْقِيّ للرجلِ المنسوبِ اليهِ ، وغيّرتهُ من حالٍ الى حالٍ ، لأنّهُ كانَ عرياً عن اليائينِ فصارَ بهما وكانَ إعرابهُ على ما قبلها فصارَ على آخرهما .

قولهُ : وحذفهم التاءِ في النسبِ واجبٌ .

قالَ الشيخُ : لأنّهم لو أثبتوها لفسدَ المعنى ، ألا ترى أنّكَ إذا نسبتَ رجلاً الى ضاربةٍ فالرجلُ هو الاسمُ الذي فيهِ ياءُ النسبِ

فلو بقيَتْ فيه تاءُ التأنيثِ لكنتَ مؤنثاً للمذكرِ • الثاني أنّه كان يؤدي الى اجتماعِ تأنيثينِ اذا نسبتَ مؤنثاً الى مؤنثٍ ، فتقولُ : اذا نسبتَ إمرأةً الى ظُلمةٍ ظُلميّةٌ • والثالثُ أنّهُ يؤدي الى أنْ تكونَ تاءُ التأنيثِ وسطاً •

قولهُ : ونوني التثنيةِ والجمعِ •

قالَ الشيخُ : ينبغي أنْ يقولَ : وعلامةُ التثنيةِ والجمعِ ونونيهما ، لأنَّ ذلكَ يُحذَفُ معَ النونَ ، فتخصيصهُ النونَ يوهمُ ببقاءِ ما قبلها وإنّما حذفَ علامةُ التثنيةِ لأنَّ المعنى يحصلُ بالنسبِ الى المفردِ فتقعُ الزيادةُ ضائعةً فلا حاجةَ اليها فكلُّ ما ذكرناهُ في التاءِ فنحوهُ جارٍ في المثنى والمجموعِ ، فتكونُ أربعةَ أوجهٍ ، فاذا سمّيتَ بالمثنى والمجموعِ المصححِ فلا يخلو إمّا أنْ تعربهُ إعرابَ المفرداتِ ، أو تجريهِ في الاعرابِ على حكمِ ما كانَ عليه ، فعلى الاول تثبتها ، لأنّكَ أخرجتها عن صورتها في أحكامها التي كانتْ لها فكأنّها ألفٌ ونونٌ لغيرِ التثنيةَ كما في عمران ، وعلى الثاني تحذفها كما قبلَ التسميةِ ، لأنَّ أحكامَ علامةَ[1] التثنيةِ في الجمعِ باقيةٌ فيها فأجريتَ بعدَ التسميةِ مجرها قبلها ، فتقولُ : على الاولِ قِنَّسْرِينيُّ وعلى قِنَّسْرِيُّ ، وكذلكَ نَصِيبيُّ وَيَبْرِيُّ ، وكذلكَ زَيْدِيُّ وَزَيْدَانِي وخَلِيلِيُّ وخَلِيلانيُّ وسَبْتِيُّ وسَبْعانيُّ في النسبِ الى السبعان اسم موضعٍ •

ومن الجاريةِ على القياسِ في التغيّرِ أن يكونَ الاسمُ ثلاثياً ثانيهِ كسرةً فانّهم يكرهونَ اجتماعَ الكسرتينِ والياءينِ معَ قلةِ حروفِ الكلمةِ ، فيفرُّونَ الى فتحِ الوسطِ كنَمَرِيُّ ودُؤَلِيَ

---

(١) (علامة) : ساقطة من س •

وإبَلِيٌّ ، فانْ كانَ أكثَرَ من ثلاثةِ أحرفٍ ، وفي آخرِهِ ما في تَسَرِيٌّ من الكسرتينِ والياءينِ فالاحسنُ بقاءَ الكسرةِ لقوةِ الكلمةِ بالزائدِ على الثلاثةِ كتَغْلِبِيٌّ ويَثْرِبِيٌّ ، ويجوزُ الفتحُ كراهةَ اجتماعِ الكسرتينِ والياءينِ .

ومن ذلكَ حذفُ الياءِ والواوِ من فَعِيلَةَ وفُعَيْلَةَ في صحيحِ العينِ غيرِ مضاعفٍ فرقاً بين المذكرِ والمؤنثِ ، فاذا نُسبَ الى كَرِيمٍ قلتَ : كَرِيمِيٌّ والى كريمةِ كَرَمِيٍّ ، والمؤنثُ أوْلى بالحذفِ لاستثقالهم إيّاهُ ، وأمّا المعتلُ العينُ فلم يفرّقوا فيه لِمّا يؤدي الى استثقالٍ ليسَ من جنسِ كلامِهم كأنّهم لو قالوا : طَوَلِيٌّ لأدّى الى تحريكِ الواوِ وانفتاحِ ما قبلها فيكونونَ بينَ أمرينِ استثقالٍ وزيادةِ تغييرٍ ، [وكذلكَ في شَدِيدة لو قالوا : شَدِيدَيٌّ لأدّى الى أحدِ أمرينِ نقلٍ أو زيادةِ تغييرٍ](١) .

(فصل) قولهُ : وتُحذَفُ الياءُ من كلِّ مثالٍ قبلَ آخرِهِ ياءانِ [٩١ و] مدغمةٌ احداهما في الاخرى .

قالَ الشيخُ : ومن ذلكَ حذفهم الياءَ المتحركةَ اذا وقعتْ مشددةً قبلَ الآخرِ كراهةَ اجتماعِ الياءينِ والكسرتينِ ، فيقولونَ : في مَيِّتٍ مَيْتِيٌّ على ما ذُكِرَ ، وأمّا طائِيٌّ ففيهِ من الشذوذِ وضعُ الالفِ مكانَ الياءِ الساكنةِ لا غيرُ ، وأمّا حذفُ الياءِ المتحركةِ فقياسٌ ، لأنّهم لو قالوا : طَيْئِيٌّ لم يكنْ فيهِ شذوذٌ ، وفرّقوا بين مُهَيَّمٍ مصغّراً ومكبّراً عندَ النسبةِ اليهِ فأجروا مُهَيَّماً المكبرَ على

---

(١) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن و ، ل ، س واثباتها أحسن .

القياس بالحذف وزادوا ياءً ساكنةً في المصغَّر بعد المشدَّدة فرقاً بينهما ، وكان اجراءُ المكبَّر على القياس أولى ، لأنَّهُ حَذْفٌ فيما لم يُحذَفْ منه شيءٌ ولو عكسوا لحذفوا فيما حذفوا منه قبل النسب ، وإنَّما لم يستغنوا ببقاء المصغرّ على صيغته وحذف الياء من المكبَّر مع أنَّ الفرقَ اذنْ حاصلٌ ؛ لأنَّ لفظَ مُهَيَّمِي أثقلُ من لفظِ مُهَيْمِي ولأنَّهُ أمرٌ جارٍ فيه قبلَ النسبِ فجازَ أنْ يبقى بعدَهُ على الحالةِ التي كانتْ تكونُ لهُ في المصغّرِ .

(فصـل) قولـهُ : وتقـولُ في فَعِيْلٍ وفَعِيْلَةٍ وفُعَيْلٍ وفُعَيْلَةٍ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : ومن التغييرات الجارية على القياسِ حذفهم الياءَ الساكنةَ من فَعِيْل وفَعِيْلَة وفُعَيْل وفُعَيْلَة وقلبهم الثانية واواً وفتحَ الكسرةِ التي قبلَها فيما هي فيهِ ، وإنَّما فعلوا ذلكَ كراهـةَ اجتماعِ الياءاتِ ولم يفرقوا بينَ المذكَّرِ والمؤنث لشدةِ الاستثقالِ ففرّوا منهُ فيهما جميعاً ، ومن العربِ من يقولُ : أُمَيِّيٌّ ولا يقولُ في غَنِيٍّ غَنِيِّيٌّ لِمَا في غَنِيٍّ من زيادة الاستثقال بالكسرة ، وقد فعلوا مثلَ ذلكَ فيما آخرهُ ياءٌ مشددةٌ وانْ كانَ مخالفاً لهُ في الزنةِ ، كقولهم : في تَحِيَّة تَحَوِيٌّ ، لأنَّ الأمرَ المستثقلَ موجودٌ فلا اعتدادَ بالوزنِ ، وأمَّا فَعُولٌ كَعَدُوٍّ ، بانَّهُ ليسَ فيه الاستثقال الذي في غَنِيٍّ فجرى مجرى الصحيحِ ، فقالوا عَدُوِّيٌّ بالاتفاق فأجروهُ مجرى الصحيحِ لمَّا انتفى ذلكَ الاستثقالُ . وأمَّا ما لحقتهُ تاءُ التأنيثِ ، فقالَ سيبويه فيهِ عَدَوِيٌّ إجراءً لهُ مجرى شَنُوءَة

---

(١) انظر الكتاب ٢/٧٤ ، شرح الشافية ٢/٢٠ .

وبابه (١) ، وهذا هو القياسُ الذي لا ينبغي أنْ نعدلَ عنـــهُ • وقـال المبرّدُ : عَدَيّيٌّ كالمذكرِ (٢) وليسَ لهُ وجهٌ في القيـاسِ ، لأنَّ عَدَوَيّاً أثقلُ من قولهِ عَدَوِيٌّ فلا معنى لالتزامهِ •

(فصل) قولهُ : والالفُ في الآخرِ لا تخلو من أنْ تقعَ ثالثـةً الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : ومما غُيِّر عن القياسِ ما آخرهُ ألفٌ وحكمها أنْ كانتْ ثالثةً أنْ تنقلبَ واواً ، سواءٌ كانتْ عن واوٍ أو ياءٍ ، لأنَّها إنْ كانتْ عن واوٍ فظاهرٌ وانْ كانتْ عن ياءٍ كُرِهَ بقاؤها لمـــا يؤدي من الجمع بينَ ساكنينِ أو اخلالٍ بالحذفِ ، وكُرِهَ ردُّها الى أصلها لِما فيهِ من اجتماعِ الياءاتِ ، فلم يبقَ إلاَّ ردّها الى أختـها ، وإنْ كانتْ رابعةً نُظِرَتْ ، فإنْ كانتْ أصليةً قلبتها كذلكَ محافظةً على الحرفِ الاصلي ، وقد جاء حذفُها استثقالاً لها كحُبْلَى ، وإنْ كانتْ زائـدةً فالمختارُ حذفُها بخلافِ الأصليةِ ، لأنَّ زيادتها تُقوِّي حذفَها وأصليتها في الاولى(٣) تضعفُهُ ، والثاني قلبها واواً محافظةً على البنيةِ تشبيهاً لها بالاصلية ، والثالثُ أنْ تجعلَ قبلَ ياءِ النسبِ ألفٌ وواوٌ ، وهَلْ تكونُ الالفُ هي ألفُ التأنيثِ والـــواوُ زائـدةٌ أو الـواوُ ألفُ التأنيثِ انقلبت والالفُ هي الزائدةُ ؟ كلُّ ذلكَ محتملٌ •

قولهُ : وإنْ يُفصَلَ بين الواوِ والياءِ بألفٍ •

قالَ الشـــيخُ : فقـــولهُ أنَّهُ لا يجـــري إلاَّ في دُنْيَاوِيٍّ وعُلْيَاوِيٍّ وشبـهِها فكانَ الاولى أنْ يقـــولَ : وإنْ يُفصَلَ بين

---

(١) انظر المقتضب ٣/١٤٠ ، شرح الشافية ٢/٢٠ •

(٢) في و : (الاول) •

آخره وبينَ الواوِ بألفٍ ليشملَ نحو حُبْلَى ، ولعلَّه قُصِـدَ الى التنبيهِ على التعليلِ في ادخالِ الالفِ كراهةَ اجتماعِ الياءِ والـواوِ وليسَ فيما وراءَ ذلكَ إلاَّ الحذفُ استثقالاً لهُ معَ ياءِ النسـبِ .
ثم قالَ : « وجَمَزَى في حكمِ حبَارَى » ، فجَمَزَى وإنْ كانتْ الالفُ رابعةً إلاَّ أنَّها حُمِلَتْ على الخامسةِ لأمرينِ : أحدهمـا تعذّرُ حملها على مثلِ دَعْوَى لأنَّهُ محمولٌ على مثلِ مَعْزَى الذي ألفهُ أصليةٌ وليسَ في مثلهِ فَعْلَلْ فيُحمَلُ عليهِ جَمَزَى ، فانْ وردَ حُبْلَى أرتُكِبَ مذهبُ الاخفشِ[1] في ثبوتِ جُخْدَبٍ[2] .
الثاني أنَّ الحركةَ فيهِ منزلةٌ منزلةَ الحرفِ الزائدِ على الأربعةِ كما في فرسٍ لو سميتَ بهِ إمرأةً بخلافِ هندٍ جعلوا الحركةَ منزّلةً منزلةَ الحرفِ ، لثقلِ الكلمةِ بها .

[فصل قولهُ : والياءُ المكسورُ ما قبلها في الآخرةِ الى آخرهِ][3].

قالَ الشيخُ : ومن التغييرات الجاريةِ على القياسِ ما آخرهُ ياءٌ مكسورٌ ما قبلها فحكمها إنْ كانتْ ثالثـةً أنْ تُقلَبَ واواً ويُفتَحَ ما قبلها ، أمَّا فتحُ ما قبلها فكما يفتحُ ما قبلَ آخرِ نَمِرٍ ، وأمَّا قلبها واواً فكما انقلبتِ ألفُ رحىً ، وإنْ كانتْ رابعةً فالمختارُ حذفهـا استثقالاً لها ويجوزُ قلبها واواً وفتحُ ما قبلهـا ، وانَّما كانَ المختارُ ههنا الحذفَ في الياءِ [٩١ ظ] مراعاةَ الاثقلِ ، الآخرُ أنَّ الالفَ ليسَ فيها إلاَّ تغيرٌ واحدٌ ، وفي الياءِ تغيرٌ آخرُ وهو قلبُ الكسرةِ

---

(١) انظر شرح الكافية ١/٥٥ .

(٢) الجخدب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال . اللسان (جخدب) ١/٢٤٧ .

(٣) ما بين القوسين المعقوفين : ساقط من الاصل .

فتحةَ ، ولذلكَ كانَ الحذفُ في الياءِ أحسنَ من الالفِ وبالعكسِ فليسَ فيما وراءَ ذلكَ إلاَّ الحذفُ استثقالاً لِمَا زادَ على الأربعةِ ، واذا كانوا قد التزموا الحذفَ فيما زادَ على الاربعةِ في الالفِ فالتزامهم الحذفَ في الياءِ أجدرُ ، لأنَّها أثقلُ في الوجهينِ ، فانْ كانتِ الياءُ زائدةً على الاربعةِ وقبلها ياءٌ مشددةٌ وجبَ حذفُ الخامسةِ كما يجبُ حذفُها في مُشْتَرٍ فتبقى قبلَ ياءِ النسبِ ياءٌ مشددةٌ قبلَها فتحةٌ فتكونُ في الاستثقال مثلها في أُميَّة فمن استثقلها قال في مُحَوِّي كما قالَ : في أُمَوِيَ ومن يستثقلها قالَ : مُحَيِّيَ كما قالَ : أُمَيِّيٌّ .

(فصل) قولهُ : وتقولُ في غَزْوٍ وظبْيٍ .

قالَ الشيخُ : مِمَّا آخره ياءٌ وواوٌ من الثلاثي الساكنِ الحشوِ غَزْوِيَ وظَبْيِيَ بلا خلافٍ إذْ لا استثقالَ لسكونِ ما قبلها لأنَّها تُخَفِّفُ[1] عندَ سكونِ ما قبلها فأمَّا ما لحقتهُ تاءُ التأنيثِ ففيه[2] خلافٌ ، مذهبُ سيبويه والخليلِ أنَّهُ في حكمِ الاولِ فيقولان : في غَزْوَةِ وظَبْيَةٍ غَزْوِيٌّ وظَبْيِيٌّ[3] لأنَّهُ ساكنُ الاوسطِ فاستخفَّ ، ومذهبُ يونس غَزَوِيَ وظَبَوِيَ[4] ولهُ شبهتانِ : احداهما أنَّ العربَ تقولُ : في النسبِ الى بني زِنْيَةَ وقَرْيَةَ قَرَوِيٌّ وزنَوِيٌّ وهو محلُ الخلافِ فوجبَ الحاقُ ذاكَ به . الأُخرى أنَّهم يكرهونَ الثقلَ باجتماعِ الياءاتِ في المؤنثِ كما كُرِهَ ذلكَ في كَرِيمَةَ ولم يُكرَهْ في كَرِيم ، واذا اجتمعَ الياءاتُ قُلِبَت

---

(١) في ل : (تخفانِ) وهو تحريف .

(٢) (ففيهخ لاف) : ساقطة من ل .

(٣) انكتاب ٢/٧٤ .

(٤) انظر الكتاب ٢/٧٤ ، شرح الشافية ٢/٤٧ .

الياءُ الاولى واواً وحُرِّكَ ما قبلها بالفتحِ كما قلناهُ في يَدَوِيٍّ ومذهبُ سيبويه أولى ، وما ذكرهُ [يونس[1]] من المسموعِ نادرٌ لا ينبغي أنْ يُجعلَ أصلاً والاستثقالُ الذي يشيرُ اليهِ غيرُ مُعتَدٍّ به لمخالفةِ أكثرِ النسبِ فيه ، ثم هو باطلٌ ببناتِ الواوِ ، إذْ لا ياءَ تُستثقلُ[2] حتَّى يُفتَحَ ما قبلها ، ولذلكَ عذرهُ[3] الخليلُ في بنات الياءِ دونَ بناتِ الواوِ ، لما كانتْ شبهةُ الاستثقالِ مختصةً بها فانْ كانتْ وسطَ الاسمِ أيضاً كقولكَ : طَيٍّ ولَيٍّ نظرتَ الى أصلِ الياءِ الاولى فرددتَها اليهِ متحركةً ، وقلبتَ الثانيةَ واواً فتقولُ : في طَيٍّ طَوَوِيٌّ ، وليسَ هذا مثلُ قولكَ : ظَبَيِيٌّ ، لأنَّهُ لو قيلَ فيهِ ظَبَيِيٌّ لأدَّى الى اجتماعِ أربعِ ياءاتٍ وكسرةٍ معَ قلةِ حروفِ الكلمة . وفي حَيَّةٍ حَيَوِيٌّ ، فانْ كانَ الاسمُ آخرَهُ واواً مشددةً بقيَّتَهُ على حالهِ وجرى مجرى غَزْوٍ ، فقلتَ : في دَوٍّ دَوِّيٌّ إذْ لا ياءاتٍ مجتمعةٌ .

قالَ الشيخُ : فانْ نسبتَ الى اسمٍ آخرهُ ياءٌ مشددةٌ معَ ثلاثةِ أحرفٍ فصاعداً ، نظرتَ هَلْ هما زائدتانِ أوْ لا ؟ فانْ كانتِ الثانيةُ أصليةً كنتَ فيها بالخيارِ إنْ شئتَ شبهتَها بياءِ غَنِيٍّ فتقولُ : مَرْمَوِيٌّ كما تقولُ غَنَوِيٌّ ، وإنْ شئتَ شبهتَها بزيادتِها على الثلاثةِ بياءِ مِصْرِيٍّ اذا نسبتَ اليهِ[4] فتحذفها فتقولُ : فيهِ مَرْمِيٌّ ، فالياءُ في مَرْمِي ياءُ النسبِ وتلكَ الياءُ حُذفتْ استثقالاً لها معَ ياءِ النسبِ ، وإنْ كانتَ الياءُ المشددةُ مزيدةً حذفتَها لا غيرُ ، إذْ لا وجهَ

(١) (يونس) : ليس في ل ، ت ، س ، والاصل ، واثباتها يتفق مع ما جاء في كتاب سيبويه .

(٢) في ل : (اذ لا ثقل) .

(٣) انظر الكتاب ٢/٧٤ .

(٤) في ل : (اليها) وهو تحريف .

في تشبيهها بغَنَيّ لزيادتها فتقول : في كُرْسيّ كُرْسيّ ، وفي بَخَاتي اسمُ رجلٍ بَخَاتيّ . وقولُه : « اسمُ رجلٍ » احترازٌ منه جمعاً فانَّكَ تردَّه الى الواحدِ فتقولُ : بَخْتيّ على قياسِ الجموعِ ، فلذلكَ قالَ : اسمُ رجلٍ ، والذي يدلُّ على أنَّ هذه الياءَ هي ياءُ النسبِ ، وأنَّ الياءَ التي كانتْ فيه هي المحذوفةُ ، أنَّكَ تقولُ : قبلَ النسبِ بَخَاتي غيرِ مصروفٍ ، فاذا نسبتَ قلتَ : بَخَاتيٌّ مصروفٌ ، ولو كانتْ هي تلكَ(1) الياءُ لكانَ على حالهِ .

(فصل) قالَ الشيخُ : وما كانَ آخرُه همزةً قبلها ألفٌ نظرتَ فانْ كانتِ ألفَ التأنيثِ قلبتها واواً ، وإنْ كانتْ غيرَها ساغَ فيها الوجهانِ على ما ذكرناهُ في التثنيةِ وهذا أوْلى من قولـهِ : إنْ كانَ منصرفاً ، لأنَّكَ لو سميتَ بكساءٍ امرأةً كانَ غيرَ مصروفٍ ، ولا يجبُ قلبُ الهمزةِ ، فكانَ التنبيهَ على أنَّهُ لا يُقلَبُ إلاّ اذا كانتِ ألفُ التأنيثِ أوْلى من اعتبارِ الصرفِ وعدمِه ، لئلا يؤدي الى دخولِ كساءٍ وشبهِه إذا سميّتَ به امرأةً فيما يجبُ قلبهُ ، لأنَّهُ غيرُ منصرفٍ حينئذٍ .

(فصل) قولهُ : وتقولُ في سِقَايةٍ وعَظَايةٍ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : سِقَائيٌّ وعَظَائيٌّ بالهمزة(2) ؛ لأنَّهم لو بقوها ياءً لجمعوا بينَ ياءاتٍ بعدَ ألفٍ زائدةٍ وهم يكرهونها بعدَ الالفِ الزائدةِ ، وإنْ انفردتْ فكيفَ بها وقد صارَ بعدها ياءانِ ؟ . فانْ قيلَ قد قالوا : سِقَايةٌ فأقرّوا الياءَ لمّا جعلوا التاءَ في حكمِ المتصلةِ ،

---

(1) (تلك) : ساقطة من ل ، ت .

(2) انظر شرح الشافية ٢/٥٩ .

فياءُ النسبِ أجدرُ بالاتصالِ لتغيرها معنى لاسمَ على ما تقدَّمَ [٩٢ و] • فالجوابُ أنَّها في النسبِ انكسرتْ فلا يلزمُ من صحَّتِها مفتوحةً صحتَها مكسورةً ، والآخرُ أنَّها في النسبِ اجتمتْ مع ياءاتٍ أُخرَ⁽¹⁾ فقوي الاستثقالُ ، والآخرُ أنَّ صحتَها في سِقَايةٍ شاذٌ فلا يلزمُ من شذوذِه معَ تاءِ التأنيثِ شذوذُه معَ ياءِ النسبِ •

فإنْ قيلَ فلِمَ لَمْ يقولوا : سِقَاوِيٌّ فيقلبوها واواً كما قلبوا في شَقَاوِيٍّ اذا نسبوا الى الشقاءِ ؟ • قلتُ : لمَّا كرهوا اجتماعَ الياءاتِ ههنا قدَّروها متطرفةً بعدَ ألفٍ زائدةٍ فقلبوها همزةً على قياسِها ثم لم يقلبوها واواً لأنَّهُ وجبَ قلبُها همزةً لاجتماعِها معَ [ياءِ]⁽²⁾ النسبِ ، وهم إنَّما يقلبونَ الهمزةَ واواً اذا كانتْ همزةً قبلَ ياءِ النسبِ ، فلمَّا لم تكنْ هذهِ همزةً قبلَ ياءِ النسبِ لم يكنْ لقلبها⁽³⁾ واواً معنىً فوجبَ أنْ تكونَ همزةً على ما ذُكِرَ ، وتقولُ : « في شَقَاوةٍ شَقَاوِيٌّ » ، وكذلكَ ما أشبهه لأنَّهُ لم يجتمعْ فيهِ ياءاتٌ مستثقلةٌ إذْ آخرُهُ واوٌ ، فبقيتْ على حالِها ولم تُقلَبْ همزةً لأنَّها قد ثبتتْ معَ تاءِ التأنيثِ وهي أولى بالانفصالِ فثباتها معَ ياءِ النسبِ أجدرُ ، وتقولُ : « في رايَةٍ وثايَةٍ وشِبهِها مِمَّا وقعتْ فيهِ الياءُ بعدَ ألفٍ ليستْ بزائدةٍ رايِيٌّ ورائِيٌّ وراوِيٌّ ، وأمَّا رايِيٌّ بالياءِ فلأنَّهُ لم يقعْ فيهِ بعدَ ألفٍ زائدةٍ ، فلم يُستَثقلْ استثقالَ سِقائِيٍّ ، بَلْ أُجْرِيَتْ مجرى ظبيِيٍّ ، لأنَّها مثلُهُ فتُرِكَتْ على حالِهِ ، ولم يجرِ مجرى طَوَوِيٍّ⁽⁴⁾ في ردِّ العينِ الى أصلِها لِما يلزمُ من كثرةِ التغييرِ من غيرِ حاجةٍ بخلافِ طَيِّيٍّ فإنَّهُ لو تُرِكَ على حالِهِ

---

(١) في و : (اذن) وهو تحريف •
(٢) (ياء) : زيادة عن ل ، ب •
(٣) في و : (لقبها) وهو تحريف •
(٤) في ر : (طيبي) وهو تحريف •

لاجتمعتْ أربعُ ياءاتٍ ، وأمّا رائيٌّ بالهمزةِ فلأنّهُ اجتمعتْ فيهِ ياءاتٌ معَ وقوعِ الياءِ بعدَ صورةِ الالفِ فأشبهَ سُقايَةَ ، والياءُ اذا استثقلتْ بعد الالفِ فالوجهُ قلبها همزةً ، وأمّا راويٌّ بالواوِ فلأنّهم لمّا استثقلوا الياءاتِ فيما قلتْ حروفهُ وما قبلهُ في حكمِ المتحركِ قلبوها واواً كما فعلوهُ في رَحَويٍّ ، وقياسُ الياءِ اذا استُثقلتْ في النسبِ أنْ تُقلَبَ واواً كما قالوا : عَمَويٌّ وشَجَويٌّ وبابهُ .

(فصل) قولهُ : وما كانَ على حرفينِ فعلى ثلاثةِ أضربٍ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وقد ضبطَ بعضهم بأنَّ كلَّ موضعٍ رُدَّ في التثنيةِ وجبَ الردُّ في النسبِ ، وكلَّ موضعٍ لم يُرَدَّ في التثنيةِ جازَ الوجهانِ ، وكلَّ موضوعٍ كانَ المحذوفُ غيرَ لامٍ لا يجوزُ الردُّ ، وليسَ بجيّدٍ ، لأنّهُ ردٌّ الى عَمَايةٍ إذْ لا يُعرَفُ ما الذي يُرَدُّ في التثنيةِ ومنهم من قالَ : كلُّ ما كانَ المحذوفُ غيرَ الياءِ في موضعِ اللامِ متحرّكَ الاوسطِ ولم يُعوَّضْ منهُ همزةُ وصلٍ فهو واجبُ الردِّ ، وكذلكَ ما كانَ المحذوفُ منهُ فاءً معتلَّ اللامِ ، وما كانَ المحذوفُ[1] منهُ غيرَ لامٍ ممّا ليسَ بمعتلِّ اللامِ[2] فانّهُ لا يُرَدُّ ، وما سوى ذلكَ جائزٌ فيهِ الأمرانِ ، واحترزَ بقولهِ : ما كانَ المحذوفُ غيرَ ياءٍ في القسمِ الاولِ من دَمٍ ، فانَّ أصلَهُ عندَ المبردِ دَمَيٌ[3] ، ويجوزُ في النسبِ اليهِ وجهانِ فلو لم يقلْ ما آخرهُ غيرَ

(١) في و : (منه) ساقطة .
(٢) (اللام) : ساقطة من س .
(٣) قال المبرد : وذلك قولك في النسب الى دم : دمي ودموي ، وفي النسب الى يد : يدوي ، يدي في قول سيبويه . المقتضب ١٥٢/٣ .

ياءٍ لوردَ عليهِ وجوبُ دَمَويَ وليسَ بواجبٍ ، وعلى مذهبِ سيبويه لا يحتاجُ الى أنْ يقولَ : غيرُ ياءٍ لأنَّ أصلَ دمٍ عندَهُ دَمْيٌ(١) ولذلكَ قيلَ في جمعه دِماءٌ كدَلْوٍ ودِلاءٍ وظَبيٍ وظِباءٍ ، وقولهم : الدَمَيانِ ويقطرُ الدَما لا ينهضُ ، لأنَّهُ شاذٌ فلا اعتدادَ به ، بقي أنْ يُقالَ فقد قيلَ أصله دَمَوٌ فعلى هذا يجيء اعتراضاً على القولين جميعاً . والجوابُ أنَّهُ لا اعتدادَ بهذا القولِ فانَّهُ مخالفٌ للظاهرِ فانَّ بابَ الياءِ أكثرُ من بابِ الواوِ فردهُ الى الواوِ ، ولا حاجةَ اليهِ معَ جوازِ أنْ يكونَ من الياءِ ، وهذا القائل يزعمُ أنَّ الياءَ في دَمْيٍ لأجلِ الكسرةِ مثلَ رَضِيَ ، ولولا أنَّ الواوَ في رَضِيَ ثابتةٌ بحجةٍ وهو قولهم : الرضوانِ لم يحسنْ أنْ يُقالَ هي منقلبةٌ عن واوٍ فلا يحسنُ في دَمْيٍ ذلكَ بلا دليلٍ عليهِ ، وانَّما وجبَ الردُّ في القسمِ الاول على تقديرِ صحةِ قولِ المبرّدِ في دَمٍ ، لأنَّهُ متحركُ الاوسطِ محذوفُ منهُ لامٌ غيرَ ياءٍ(٢) فينبغي أنْ يُرَدَّ لأنَّهُ موضعٌ يقبلُ التغييرَ بالردِّ من غيرِ ثقلٍ ، ولا يلزم دَمَوي ، لأنَّهُ محذوفٌ منهُ ياءٌ فلو أوجبوا الردَّ لأوجبوا تغييراً كثيراً وهو رَدُّ الياءِ وقلبهما الى الواوِ ولا يلزمُ من وجوبِ تغييرِ المعنى وجوبَ تغييرينِ . وأمَّا مذهبُ سيبويه فلا يحتاجَ الى الاحترازِ من دَمٍ إذْ أصلهُ دَمْيٌ(٣) على ما تقدَّمَ فقصدوا أنْ يعوّضوا فيما كانَ متحركُ الاوسطِ عوضاً عن حركتهِ وليسَ لِدَمٍ عندَهُ حركةٌ في الوسطِ حتّى يجبُ التعويضُ .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٧٩ .

(٢) قال المبرد : وسيبويه يزعم أن دما (فعل) في الاصل وهذا خطأ لانك لا تقول : دمي يدمي فهو دم فمصدر هذا لا يكون الا (فعل) . المقتضب ٣/١٥٢ .

(٣) انظر الكتاب ٢/٧٩ .

قولهُ : ومن ذلكَ سَتَهِيٌّ في سُتٍ .

قالَ الشيخُ : وقعَ في النسخ في أست [٩٢ظ] وليسَ بجيِّدٍ ، لأنَّ أستاً يجوزُ فيهِ الوجهانِ أسْتِيٌّ وسَتَهِيٌّ لجريهِ على قياسِ ما يجوزُ فيهِ الأمرانِ ، وأمّا ستٌ فأصلهُ ستَهٌ فهو قياسُ ما يجبُ فيهِ الردُّ ، فوجبَ أنْ يكونَ سَتَهِيٌّ . وأمّا القسمُ الآخرُ الذي يجبُ فيهِ الردُّ فهو أنْ يكونَ معتلَّ اللامِ والفاءِ(٢) نحو شِيَةٍ فانهم كرِهوا ألاّ يردوا فيكونوا بينَ ثقلٍ وارتكابِ تغييراتٍ على غيرِ قياسِ النسبِ فردُّوا فقالوا : وشَوِيٌّ ، وأبو الحسنِ يقولُ : وشْيِيٌّ(٣) . ووجههُ أنَّهُ لمّا ردُّوا الواوَ رجعتِ الكلمةُ الى أصلها فصارتْ وَشْيَةٌ ولو نَسَبْتَ الى وِشْيَةٍ لقلتَ : وِشْيِيٌّ عند المخالفِ فكذلكَ ههنا ، ولذلكَ قالَ : في القسمِ الثاني يَدْيِيٌّ وغَدْوِيٌّ فأسكنَ لهذا التعليلِ . والوجهُ غيرهُ لأنَّهُ تغييرٌ لأجلِ النسبِ فكانَ قياسهُ القلبَ وفتحَ ما قبلُ الآخرِ ، كعَمَوِيٍّ وشبههِ ، وحملهُ في النسبِ على ظَبْيٍ وغزوٍ ليسَ بجيدٍ إذْ ليسَ ذلكَ بتغييرٍ في النسبِ ، بلْ إبقاءُ الياءِ على ما كانتْ ، ولذلكَ إنَّ يونسَ لمّا خالفَ بتغييرِ الياءِ في ظَبْيَةٍ في النسبِ لم يمكنْهُ أنْ يقولَ إلاَّ ظَبَوِيٌّ(٤) ، فثبتَ أنَّ قياسَ تغييرهم في النسبِ أنْ يقلبوا الياءَ واواً ويفتحوا ما قبلها ، فلذلكَ كانَ يَدَوِيٌّ ووِشَوِيٌّ أولى من يَدْيِيٍّ ووِشْيِيٍّ ، وأمّا ما لا يجوزُ فيهِ الردُّ فهو أنْ يكونَ المحذوفُ من غيرِ موضعِ التغييرِ ممّا ليسَ مثلَ شِيَةٍ كقولكَ : عِدِيٌّ وزِنِيٌّ ، لأنَّ المحذوفَ في موضعٍ ليسَ موضعَ تغييرٍ فلم يجزِ الردُّ ، ولا

---

(١) في و ، س : (بعض) .
(٢) (الفاء واللام) : في ب ، ل ، ت .
(٣) انظر المقتضب ٣/١٥٦ ، ١٥٧ .
(٤) الكتاب ٢/٨٥ .

يلزمُ عليهِ شيئةٌ لِما ذكرناه' لِما يؤدي اليهِ من الاخلالِ ، وقد جاءَ عن بعضِ العربِ زيادةُ واوٍ بعدَ العينِ في مثــلِ عـديَ فيقولون : عَدَوي كأنَّهم لمَّا تعذَّرَ عليهم الردُّ في موضـــعِ الحذفِ إذْ ليسَ موضعَ التغييرِ قلبوا الى موضعِ التغييرِ أو زادوا في موضعِ التغييرِ •

قالَ : ومن ذلكَ سَهي في سَهٍ •

قالَ الشيخُ : يعني ممَّــا لا يجـوزُ فيهِ الردُّ ، لأنَّ أصلَــهُ سَتَهٌ فالمحذوفُ منهُ عينٌ ولم يجزِ الردُّ على ما ذُكِرَ في عِدَةٍ • وأمَّا القسمُ الثالثُ وهــو ما عدى هذينِ القسمينِ على التفصيــلِ المذكورِ أولاً كقولك : عَديَ وعَدَويَ وأخوَته ممَّا الحذفُ منه لامٌ ساكنُ الاوســطِ ، أو معوَّضاً عنْــدَ سيبويه أو متحرِّكةً ، والمحذوفُ ياءٌ عِنْدَ المبردِ على ما تقدَّمَ ولم يُعوَّضْ ، ومهما رددتَ وثمَّ عوَّضَ وجبَ حذفُ العوضِ إذْ لا يجــوزُ جمــعُ العوضِ والمعوَّضِ ، فتقولُ : سَمَويّ[1] ، ومهمــا لم تردْ وجبَ اثبــاتَ العوضِ ، لأنَّهُ ثابتٌ قبلَ النسبِ فالاوْلى أنْ تثبتَ في النسبِ •

(فصل) قوله : وتقولُ في بنتٍ وأختٍ بَنَوي وأخوي عِنْــدَ الخليلِ وسيبويه[2] •

قالَ الشيخُ : لأنَّ التاءَ فيها[3] معنى التأنيثِ وكانَ القياسُ لــهُ في النسبِ حذفها واذا حُذِفَتْ وجبَ ردُّ المحذوفِ ، واذا كانوا قــد ردُّوا في أخٍ وهو غيرُ معوَّضٍ قبلَ النسبِ فهم للردِّ عِنْــدَ حذفِ

(١) في ت : (سهوي) وهو تصحيف •
(٢) الكتاب ٢/٨٠ ، ٨١ •
(٣) في ل : (فيهما جميعا) وهو تحريف •

العوضِ أَلزمُ ، ألا ترى أنَّهم في اسمٍ لمَّا حذفوا منهُ العوضَ وجبَ الردُّ فقالوا : سَمَوِيٌّ ، وإنْ كانَ مِمَّا لا يجبُ الردُّ فيهِ لو بقي عوضهُ فأَخَوِيٌّ أجدرُ ، لأنَّهُ مِمَّا يجبُ الردُّ فيهِ لو لم يكن معوَّضاً • وأمَّا يونسُ فيقولُ : أُخْتِيٌّ[1] إجراءً للتاءِ مجرى حرفٍ أصلي ، لأنَّهُ عوضٌ عنهُ ، ومذهبُ سيبويه أقيسُ ، لأنَّهُ لو جاز أنْ يُقالَ أُخْتِيٌّ لجازَ أنْ يُقالَ في التصغيرِ أُخَيْتٌ ، ولمَّا لم يجزْ في التصغيرِ لم يجزْ في النسبِ •

وبيانُ الملازمةِ هو إنَّها إنَّما[2] لم تثبتْ في التصغيرِ ، لأنَّها منزَّلةٌ منزلةَ تاءِ التأنيثِ وهم لا يعتدونَ بتاءِ التأنيثِ في مثالِ المصغَّرِ ، فكذلكَ لم يعتدوا بما كانَ بمعناهُ ولذلكَ لا تكونُ تاءُ التأنيثِ قبلَ ياءِ النسبِ فكذلكَ ما كانَ في معناها •

قولهُ : وتقولُ في كِلْتي كِلْتِيٌّ وكِلَوِيٌّ •

قالَ الشيخُ : وقعَ في النسخِ كِلْتِيٌّ وكِلْتَوِيٌّ على المذهبينِ وليسَ بمستقيمٍ لأنَّ المنقولَ من مذهبِ سيبويه القياسُ جميعاً كِلَوِيٌّ ، ولا وجهَ لقولهِ : كِلْتِيٌّ وكِلْتَوِيٌّ على المذهبينِ ، وكِلْتا[3] عندَ سيبويه فِعْلَى[4] ، أصلهُ كِلَوِيٌّ أُبْدِلَتِ الواوُ تاءً إشعاراً بالتأنيثِ ولم يكتفِ بالالفِ ؟ لأنَّها تنقلبُ ياءً في قولكَ : رأيتُ المرأتينِ كلتيهما فلمَّا قُصِدَ الى النسبِ لم يبقَ لاثباتِ التاءِ

(١) قال سيبويه : وأما يونس فيقول : أختي وليس بقياس ، الكتاب ٢/٨١ •

(٢) (انما) : ساقطة من ل •

(٣) في ل : (كلتي) وهو تحريف •

(٤) الكتاب ٢/٨٣ •

وجهٌ فحُذِفَتْ فلمَّا حُذِفَتْ وجبَ أنْ يُقالَ كِلَوِيٌّ بتحريكِ اللامِ على ما ذُكِرَ فيما تقدَّمَ ، ووجبَ حذفُ الألفِ كراهةَ اجتماعِ الواوينِ[1] ، لو قلتَ : على أنَّ اللغةَ الفصيحةَ في مثلِ حُبْلَى الحذفُ فهي ههنا أجدرُ ، ولذلكَ التَزِمَ الحذفُ لِمَا ذكرناهُ من الاستثقال [٩٣ و] ، [٥٣ و][2] ، وقياسُ مذهبَ يونس أنْ تقولَ : كِلْتِيٌّ كما تقولُ : حُبْلِيٌّ وكِلْتَوِيٌّ وكِلْتَاوِيٌّ[3] كما تقولُ : حُبْلَوِيٌّ وحُبْلَاوِيٌّ ، ومذهبُ بعضِ النحويينَ أنَّ التاءَ غيرُ عوضٍ ، وأنَّ الألفَ لامٌ ووزنه فِعْتَلٌ فقياسُ النسبِ على قولِ هؤلاء كِلْتَوِيٌّ على الأفصحِ ، وكِلْتِيٌّ على غيرِ الأفصحِ ، وإنْ كانَ القولُ في أصلهِ ليسَ بشيءٍ إذْ لا يُعرَفُ فِعْتَلٌ ، فإنْ كانتِ التاءُ عندهم للتأنيثِ فهو أبعدُ لوقوعِها متوسطةً .

(فصل) قوله : ويُنسَبُ الى الصدرِ من المركبةِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّ الثاني من الاسمينِ بمنزلةِ تاءِ التأنيثِ فلذلكَ وجبَ الحذفُ كما تُحذَفُ تاءُ التأنيثِ فقيلَ بَعْلِيٌّ كما تقولُ : طَلْحِيٌّ ، ويُقالُ : في خمسةَ عشرَ اسماً خَمْسِيٌّ[4] ولا يُنسَبُ اليهِ وهو عددٌ كراهةَ اللبسِ ، لأنَّ النسبَ الى خمسةٍ خَمْسِيٌّ ، والى خمسةَ عشرَ خَمْسِيٌّ ، فلو نُسِبَ اليهِ وهو عددٌ لالتبسَ ، ولا يردُ رجلٌ سُمِّيَ بخمسةٍ فانَّ النسبَ اليه

---

(١) في ل ، ت : (الواوات) .

(٢) هنا انتهى الاختلاف بالترقيم ، بعد أن نقلنا الاختلاف الى مكانه ونرجع الى الابتداء من ورقة (٥٣) .

(٣) انظر الشافية ٢/٦٠ .

(٤) انظر الكتاب ٢/٨٧ ، شرح الشافية ٢/٧١ .

خَمْسِيٌّ فيقعُ اللبسُ ، فإنَّ وقوعَ ذلكَ نادرٌ والعددُ كثيرٌ فلا يلزمُ من الامتناعِ مما يؤدي الى اللبسِ غالباً[1] الامتناع مما يؤدي الى اللبسِ بتقديرٍ نادرٍ ، وكذلكَ اثْنَا عشرَ يُنسَبُ اليهِ فيُقالُ اثْنَيٌّ وثَنَوِيٌّ كما تقولُ : اسْمِيٌّ وسَمَوِيٌّ ، ومنه تأبطَ شرا وبرقَ نَحْرُهُ فتقول : تأبَّطِيٌّ وبَرَقِيٌّ ، كما تقول : مَعْدِيٌّ وأخواتهُ .

(فصل) قولهُ : والمضافُ على ضربينِ مضافٍ الى اسمٍ معروفٍ يتناولُ مسمىً على حيالهِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ رضيَ اللهُ عنهُ : اذا نُسبَ الى المضافِ نُظِرَ في المضافِ اليهِ ، هَلْ قصدَ الواضعُ بهِ مسمىً مقصوداً ثم أُضافَ اليهِ الاولَ ، أو لا يكونُ الثاني مقصوداً قصدهُ بنسبةِ الاول ؟ حُذِفَ المضافُ ، فقيلَ زُبَيْرِيٌّ في ابنِ الزبيرِ ، لأنَّ المضافَ اليهِ وهو الزبيرُ بمدلوله ونسبةُ الابنِ اليهِ ، واذا نُسبَ الى الثاني حُذِفَ المضافُ لهِ كَعَبْدِيٍّ في عبد القَيْسِ ، لأنَّه لم يُقصَدْ الى القيسِ واضافةُ عبدِ اليهم ، وانَّما حذف الثاني ههنا لأنَّهُ لم يُقصَدْ بهِ مدلولٌ على حيالهِ فينزلُ منزلةَ بَعْلَبك في أنَّ الثاني ليسَ لهُ مدلولٌ على حياله فيفعلُ به ما فعلَ بذلكَ . وأمَّا القسمُ الاولُ فلم يجرِ مجرى بَعْلَبك ، لأنَّ الثاني مقصودٌ مرادٌ ولم يُضَفْ اليهِ الأولُ إلاَّ لقصد المعنى فيهِ ، فلو نُسبَ الى الاول فيهِ لنُسبَ الى الاعمِ وتُرِكَ الاخصُ فكانَ ملبساً وكانَ العكسُ أولى .

---

(1) في ل : (عاما) وهو تحريف .

وإنْ وردَ على ذلكَ الكُنَى للاطفالِ لمن ليسَ لهُ ولدٌ فانّهُ لم يقصدْ فيهِ بالثاني مسمىً على حياله لانتفـاء ذلكَ في التحقيقِ ، والنسبُ فيهِ الى الثاني • فالجوابُ أنَّ الكُنَى أصلها القصـدُ الى الثاني ، وانّما جرتْ في هذه المواضعِ تفاؤلاً والمرادُ بها ما هو أصلها ، فلذلكَ جرتْ في هذهِ المواضع مجرىً وقوعهـا في التحقيقِ ، ألاَ ترى أنَّ ابنَ الزبيرِ علمٌ على عبدِاللهِ ولم يخطر السامعُ ببالهِ ابناً منسوباً الى رجلٍ مسمىً بالزبيرِ ، فالثاني بهذا التقديرِ غير مقصودٍ به مسمىً على حيالهِ وهو معَ ذلكَ يُنسَبُ الى الثاني فيـه اجراءً على قضيةِ الاصلِ إذْ أصلُ وضع ابن الزبيرِ لمن وُضعَ لهُ ابنٌ منسوبٌ الى رجلٍ مسمّىً بالزبيرِ فكذلكَ الكنى الواردة اعتراضاً •

قولهُ : وقد يُصَاغُ منهما اسمْ ويُنسَبُ اليه •

قالَ الشيخُ : وهذا إنّما يوخذُ سماعاً فيما جاءَ عنهم •

(فصل) قولهُ : واذا نُسِبَ الى الجمعُ رُدَّ الى الواحـدِ[1] الى آخرِه •

قالَ الشيخُ : [وضعُ[2]] الجمعِ المنسوبِ اليهِ لا يخلو إمّـا أنْ يكونَ باقياً على معنى الجمعيةِ فيه أو يُصيرَ علماً بوضعٍ أو غلبةٍ ، فاذا نسبَ الى الاولِ وجبَ ردهُ الى الواحد ، لأنَّ الغرضَ من النسبِ الى الجمعِ الدلالةُ على أنَّ بينهُ وبينَ هذا الجنس ملابسةً ، وهـذا يحصلُ بالمفردِ فيقعُ لفظُ الجمعِ ضائعاً • وأما الثـاني فيجبُ بقاؤه على لفظه إذْ هذا المعنى الذي فُعِلَ من أجلـهِ الردُ الى الواحـدِ

(1) انظر الكتاب ٢/٨٨ •
(2) (وضع) : زيادة عن و ، ر ، ب •

منتف ، لأنَّهُ لم يقصدْ به قصدَ الجمعِ وإنَّما صارَ المرادُ به كالمرادِ بالاعلامِ لقباً على واضعٍ لهُ ، فتقولُ في النسب الى المساجدِ مَسْجِدِيٌّ ، وفي مساجدَ اسمَ رجلٍ مَسَاجِدِيٌّ ، إذْ لو قلتَ : مَسْجِدِيٌّ لم يكنْ لهُ معنى إذْ ليسَ في مساجدَ دلالةٌ على مسجدٍ بخلافِ الاولِ ، وكذلكَ لو كانَ جمعاً في الأصلِ وغلبَ ، لأنَّهُ لمَّا غلبَ صارَ علماً فلم تبقَ الجمعيةُ ملحوظةً بَلْ صارَ يُفهَمُ مدلولهُ ، وإنْ لم يخطرْ كونهُ جمعاً بالبالِ فوجبَ بقاؤهُ على حاله كبقاءِ الجمعِ لو سُمِّيَ مفرداً والمفردُ لو سُمِّيَ بهِ جمعاً ؛ لأنَّهُ لا يُفهَمُ من اللفظِ جمعٌ فلذلكَ نُسِبَ الى الانصارِ أنصاريٌّ ، لأنَّهُ صارَ علماً يُفهَمُ منهُ قومٌ باعيانهم كما يُفهَمُ من قولكَ : الخزرجُ فوجبَ [٥٣ظ] أنْ تكونَ النسبةُ على اللفظِ من غيرِ تغييرٍ، وكذلكَ إعرابيٌّ بلْ هو بالاعرابِ أجدرُ،لأنَّ الاعرابَ لم يتحققْ كونه جمعاً ، لأنَّهُ لو كانَ جمعاً لعربٍ لكانَ مدلولهُ في الجمعيَّةِ كمدلولهِ في المفرداتِ ، وليسَ الامرُ كذلكَ ، فانَّ العربَ اسمٌ لمن عدا المعجمِ مطلقاً سكنَ الباديةَ أو الحاضرةَ ، والاعرابُ اسمٌ لمن سكنَ الباديةَ خاصةً منهم فكيفَ يكونُ الجمعُ أخصَّ من المفردِ ؟ هذا ممَّا لا يستقيمُ ولذلكَ عَدَّلَ بعضهمُ امتناعَ عَربي في النسبِ الى لاعرابِ باختلافِ المعنى آخذاً في هذا ، واذا كُنَّا قد نسبنا الى الانصارِ أنْصَاريٌّ معَ تحقيقِ أصلِ الجمعِ بمعناهُ لمَّا غلبَ وصارَ علماً ، فلأنَّ يُنْسَبَ الى الاعرابِ أعرابيٌّ معَ انتفاءِ معنى الجمعِ أجدرُ .

(فصل) قالَ الشيخُ : وأمَّا المعدولةُ عن القياسِ فبابُها السماعُ وخُرَاسِيٌّ وخُرْسِيٌّ منسوبٌ الى خُرَاسَان .

(فصل) قولهُ : وقد يُبْنَى على فَعَّالٍ وفَاعِلٍ ما فيهِ معنى النسبِ من غيرِ الحاقِ اليائينِ .

قالَ الشيخُ : هذا واضحٌ ويكونُ معناهُ معنى الاسمِ المشتقِ منهُ هذه الأبنيةُ لو لحقتهُ ياءُ النسبِ فبتّاتٌ بمعنى بتّيٌّ ، وعواجٌ بمعنى عاجيٍّ ، ولا يكونُ فعّال ولا فاعِل الاّ من الثلاثي لتعذّرِ بنائه من غيره ، وقد كثرُ فعّال حتّى لا تبعُدُ دعوى القياسِ فيهِ ، وقلَّ فاعل فلا يمكنُ دعوى القياسِ فيهِ لندوره ، وفعّال أكثرُ ما يأتي مشتقاً من اسمِ الحرفةِ التي المنسوبُ محاوِلٌ لها كما ذُكِرَ في قولكَ : بتّابَ ، وفاعِل يأتي للملابسةِ في الجملةَ لا على أنَّ ذلكَ الشيءَ حرفتهُ ، وقولهم : طاعِمٌ وكاسٍ لا يُحمَلُ الاّ على معنى النسبِ ، لأنّهُ لو أُدُعيَ فيهِ اسمُ الفاعلِ لوجبَ أنْ يكونَ لهُ فعلٌ بمعناهُ ، ومعنى طاعِمٍ أي لهُ طعامٌ ، وكاسٍ أي لهُ كسوةٌ ، وليسَ ثمّةَ فعلٌ هو طعِمَ وكُسِيَ بمعنى لهُ طعامٌ وكسوةٌ فلذلكَ وجبَ العدولُ لى معنى النسبِ ، ولذلكَ قال الخليلُ : في راضيةٍ[1] ذلكَ ، إذْ لا يستقيمُ أنْ تكونَ راضيةُ فاعلةِ من رَضيتْ وهي المعيشةُ إذ المعيشةُ لا يُقالُ فيها رَضيتْ فعُدِلَ الى معنى النسبِ بمعنى ذاتِ رضىً واللهُ أعلمُ بالصواب •

ومن أصناف الاسم أسماء العدد

قالَ الشيخُ : العددُ مقاديرُ أحادِ الأجناسِ ، فالواحدُ والاثنانِ على ذلكَ ليسَ بعددٍ وإنّما ذُكِرا في العددِ ، لأنّهُ محتاجٌ اليهما فيما بعدَ العشراتِ فهما حينئذٍ معَ ما معهما من العددِ ، وإنْ قلنا : إنَّ العددَ عبارةٌ عن مقدارِ ما الشيءُ عليهِ من وجدٍ وغيرها دخلَ الواحدُ والاثنانِ في العددِ ، ولمّا كانت الاسماءُ التي وُضعتْ لمقادير الآحادِ لها أحكامٌ لفظيةٌ احتاجَ النحويونَ الى تبويبها ، وأسماءُ الاعدادِ

---

(1) الكتاب ٢/٩٠ •

على ما ذكره اثنتا عشرة كلمة[1] وما عدا ذلك فمتشعب منها • أمّا بتثنية كاثنان وبمئتان أو بجمع قياسي كالالف أو غير قياسي كعشرين أو معطوفاً محققاً كثلاثة وعشرين ، أو في حكم المعطوف كأحد عشر •

قوله : وعامتها تشفع بأسماء المعدودات •

قال الشيخ : أي تذكر المعدودات بعدها اذا قصد بيان جنسها ولم يقدم ما يبينه ، وإلاّ فلو قيل رجال ثلاثة لا غنى عن ذكر المميّز بعده ثم قال : « لتدل على الاجناس » ، أي باسم المعدود و « ومقاديرها » باسم العدد ، لأنّ اسم الجنس ليس له دلالة على خصوصية العدد ، واسم العدد ليس له دلالة على خصوصية الجنس فاذا اجتمعا حصل دلالة الجنس ودلالة العدد • وقوله : « وعامتها » يعني أكثرها لأنّ الواحد والاثنين ليس كذلك على ما سيأتي •

قوله : ما خلا الواحد والاثنين :

قال الشيخ : غير مستقيم في الظاهر ؛ لأنّ الواحد والاثنين قد احترز عنهما بقوله : «عامتها» فكيف يستثني ما احترز عنه ويخرج ما ليس بداخل فيما قبله ؟ فيجب أنْ يحمل على الاستثناء المنقطع ، وإنّما عمل في الواحد والاثنين ما ذكر لأنّ الدلالتين اللتين ذُكرتا في اسم العدد والجنس تحصلان جميعاً باسم الجنس في الافراد والتثنية ، ألا ترى أنّك اذا قلت : رجل علم به أنّه واحد ، وأنّه من جنس الرجال ، فاذا قلت : رجلان علم أنّهما اثنان وأنّهما من جنس

---

(١) انظر شرح الشافية ص ١٣ •

الرجالِ ، فاستغنى بذلكَ عن اجتماعِ اسمِ العددِ والجنسِ وقد جاءَ شاذاً[1] :

-١٧٤ ثِنْتَا حَنْظَلِ

للضرورةِ •

(فصل) قولهُ : وقد سلكَ سبيلَ قياسِ التذكيرِ والتأنيثِ في الواحدِ والاثنينِ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : وإنّما كانَ [٥٤ و] كذلكَ من جهةِ أنَّ الثلاثة جماعةٌ فأنثوا الجماعةَ في المذكرِ لأنّهُ السابقَ ثمَّ جاءوا الى المؤنثِ فذكروهُ ارادةَ للفرقِ بينهما ، أو يُقالُ ثمَّ لمّا جاءوا الى المؤنثِ كرهوا أنْ يجمعوا بينَ دليلي التأنيثِ فيما هو كالشيءِ الواحدِ ولا يردُ في شيءٍ ممّا ذكرناهُ على الواحدِ والاثنينِ لأنّهُ ليسَ بجماعة فيُقالُ يُؤنثُ المذكرُ فجاءَ كلُّ واحدٍ منهما على أصلهِ ، ولا يُقالُ يُكرهُ في المؤنثِ أنْ يجمعَ بينَ تأنيثينِ فيما هو كالشيءِ الواحدِ إذْ لا يُقالُ واحدةٌ امرأةٌ ، فلذلكَ جاءَ الواحدُ والاثنانِ على القياسِ الاصلي وخُولِفَ في الثلاثةِ الى العشرةِ •

(١) البيت نسبه علي بن حمزة الى خطام المجاشعي ، ونسبه غيره الى جندل ابن المثنى وتمامه :

كأن خُصْيَيهِ من التَّدلدُلِ ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنتا حَنْظَلُ

ظرف العجوز : مزودها التي تخزن فيه متاعها • الكتاب ٢/١٧٧ ، ٢٠٢ ، المقتضب ٢/١٥٦ ، ابن يعيش ٤/١٤٤ ، ٥/١٨ ، التنبيهات لعلي بن حمزة ص ٢٩١ ، المقرب ١/٣٠٥ ، الخزانة ٣/٣١٤ ، ٣١٧ ، المفصل ص ١٠٩ •

(فصل) قوله : والمميّز على ضربين : منصوب ومجرور الى آخره .

قال الشيخ : أمّا من الثلاثة الى العشرة ، فالمميّز مخفوض مجموع ، أمّا جمعه فلأنّه هو القياس ، لأنّ مدلوله جمع ، وأمّا خفضه ، فلأنّ الثلاثة لمّا كانت مبهمة تصلح لكلّ شيء وقصد الى تبيينها أضيف كما يضاف نفس وذات وكلّ وبعض وغير ذلك اذا قصد الى تبيينه ، فلذلك جاء ثلاثة رجال الى العشرة ، وأمّا مميّزها بعد العشرة الى التسعة والتسعين فمفرد منصوب ، وأمّا كونه منصوباً فلتعذّر اضافته ، ألا ترى أنّ العشرين الى التسعين لا يصحّ اضافته ، لأنّه لو أضيف لم يخل إمّا أن تثبت نونه أو تحذف وكلاهما فيه خروج عن القياس ، لأنّه اذا[1] حذفها حذف حرفاً من كلمة ليست كنون مسلمين ، وإن أثبتها أثبت نوناً جيء بها للدلالة على الجمع فلمّا تعذّرت اضافته وجب نصب المميّز ، ولمّا وجب نصبه رُدّ الى المفرد إذ الغرض به التبيين .

فان قيل فلم لم يبق الجمع وإن فات الخفض لأنّ المدلول جمع ؟ فالجواب عنه من وجهين : أحدهما أنّه لم يقصد ههنا بالذات إلاّ الاسم المتقدّم بخلاف الاول فانّه قصد بالاسم الثاني غير المقصود ، لأنّه بمثابة قولك : نفس زيد على ما تقدّم ، وليس العشرون كذلك لأنّ رجلاً معه كالصفة بعد تمام الموصوف فلا يلزم من جمع قولك : ثلاثة رجال مع كونه مضافاً الى المقصود بمثابة ذات زيد جمع (رجلاً) بعد تعذّر اضافته في قولك :

---

[1] (اذا) : ساقطة من ت

عشرونَ رجلاً ، الآخرُ وإنْ سلمت المساواةُ إلاّ أنّهُ اغتفرَ الجمعُ في الأولِ لكونِه جمعَ قلةٍ لفظاً ومعنىً ، أو معنىً لا لفظاً بخلافِ هذا فإنَّه جمعُ كثرةٍ وجمعُ الكثرةِ مستثقلٌ رُدَّ الى الواحدِ في الموضعِ الذي يغني ذكرُ الواحدِ عنه ، ألا ترى أنَّه فُعِلَ مثلُ ذلكَ في التصغيرِ فقيلَ أُجَيْمَالٌ في تصغيرِ أَجْمَالٍ وأُغتُفِرَ لفظُ جمعِ القلةِ ، وقيلَ في تصغيرِ جِمَالٍ جُمَيْلاتٌ ولم يقلْ جُمَيِّلٌ استثقالاً لجمعِ الكثرةِ فرُدَّ الى الواحدِ ، وأمَّا مميّزُ المائةِ والالفِ فيجبُ خفضُه لصحةِ الاضافةِ كما خُفِضَ في أولِ العددِ ، وأُفْرِدَ للوجهِ الثاني المذكورِ في الافرادِ لا للوجهِ الاولِ لأنَّهُ يضعفُ .

(فصل) قولهُ : ومِمَّا شذَّ عن ذلكَ قولهم ثلاثمائة الى تسعمائة .

قالَ الشيخُ : ووجهُ الشذوذِ أنَّ قياسَ الثلاثةِ أنْ تُضافَ الى الجمعِ كما تقدَّمَ ، وقد أضافوا في المئاتِ الى المفردِ فقالوا : ثلاثمائة تسعمائة ، وكانَ قياسهُ ثلاثُ مئاتٍ أو مئين الى تسع مئاتٍ أو مئين ، وعلّتهُ أنّهُ في نفسهِ جمعُ كثرةٍ مؤنثٌ فاستُثقِلَ للكثرةِ والتأنيثِ ، ولا يرِدُ ثلاثةُ رجالٍ إذْ لا كثرةَ ولا تأنيثَ ، ولا ثلاث نساءٍ إذْ لا كثرةَ ، ولا ثلاثةُ آلافٍ إذْ لا تأنيثَ ، فلمَّا استُثقِلَ التأنيثُ والكثرةُ رُدَّ الى المفردِ وشبَّهَهُ بقولِه [1] :

---

(١) البيت لا يعرف قائله وتمامه :
تَعِفّوا فإنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ
الخميص : الجائع ، الصفة للزمان والمعنى للمخاطبين ، الكتاب ١٠٨/١ ، المقتضب ١٧٢/٢ ، ابن يعيش ٢٢/٦ ، شرح الجمل ٤٠٩ ، الخزانة ٣٧٣/٣ أساس البلاغة ١٣٢/١ ، مشاهد الانصاف ٦٦ .

١٧٣- كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمْ

وأرادَ بطونكم .

قولُه : وقد قالوا : ثلاثةٌ أثواباً .

قالَ الشيخُ : لمَّا ذكرَ الشذوذَ في المميَّزِ الخارجِ عن القياسِ وهو ثلاثمائة والخارجِ عنِ الاستعمالِ ، وهو ثلاثُ مئينَ أتبعهُ بما خرجَ منَ التمييزِ عن القياسِ والاستعمالِ جميعاً فقالَ : « وقد قالوا ثلاثةٌ أثواباً » وشذوذهُ نصبهُ والقياسُ على ما تقدَّمَ الخفضُ ، وقالوا : مائتينِ عاماً وشذوذهُ نصبهُ بتركِ الاضافةِ ، والقياسُ (مائتي عامٍ) ، لأنَّ المائةَ والالفَ حكمُهما الاضافةُ الى مميِّزهما مفردينِ كانا أو مثنيينِ ووجههُ كوجههِ مفرداً وقد تقدَّمَ . وقولهُ عزَّ وجل : { ثلاثمائةٍ سنينَ }[1] ، فيمن قرأَ بالتنوين[2] ، وهي عن غيرِ حمزةَ[3] والكسائي على البدلِ ، وإلاَّ لَزِمَ شذوذهُ من وجهينِ : أحدهما جمعُ مميِّزِ مائةٍ ، والآخرُ نصبهُ فاذا جُعِلَ بدلاً خرجَ عن الشذوذِ واستتامَ الاعرابُ ، فيكونُ منصوباً على البدليّةِ لا على التمييزِ ، كأنَّهُ قالَ : ولبثوا سنينَ ، وكذلكَ قولهُ [٥٤ ظ]

---

(١) سورة الكهف الآية : ٢٥ .

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الاضافة والباقون بالتنوين اتحاف فضلا البشر ص ٢٨٩ ، غيث النفع في القراءات السبع ص ٢٧٨ ، المقتضب ٢/١٧١ ، الاشموني ٤/٦٦ ، الصبان على الاشموني ٤/٦٦ .

(٣) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل ، الامام الكوفي المعروف بالزيات أحد القراء السبعة أخذ القراءة عن الاعمش وحمران بن أعين ، وأخذ عنه الكسائي ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٤هـ وقيل ١٥٨ ، غاية النهاية ١/٢٦١ ، ابن خلكان ١/٤٥٥ .

تعالى : { اثنتَي عشْرَةَ أسباطاً }[1] وإلاَّ لزمَ الشذوذُ في جمع المميّزِ لا غيرُ ، وإذا جُعِلَ بدلاً استقامَ الاعرابُ .

قالَ أبو اسحاق[2] : ولو انتصبَ سنينَ على التمييزِ لوجبَ أنْ يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنةٍ . ووجهه أنَّهُ قد فُهِمَ من لغةِ العربِ أنَّ مميِّزَ المائة واحدٌ من مائةٍ ، فإذا قلتَ : مائةُ رجلٍ فمميِّزُها رجلٌ وهو واحدٌ من المائةِ ، وإذا كانَ كذلكَ وقلتَ : مائةَ[3] سنينَ فيكونُ السنينَ واحدةً من المائةِ ، وهي ثلاثمائة ، وأقلُّ السنينَ ثلاثةٌ فيجبُ أنْ يكونَ تسعمائة وهذا يُطَّرَدُ في اثنتَي عشرةَ أسباطاً ، ويُقالُ لو كانَ تمييزاً لكانوا ستةً وثلاثينَ على هذا النحوِ ، لأنَّ مميِّزَ اثنتي عشرةَ واحدٌ من اثنتي عشرةَ ، فإذا كانَ ثلاثةً كانت الثلاثةُ واحداً من اثنتي عشرةَ فيكونُ ستةً وثلاثين قطعاً ، وهذا الذي ذكره (يردُ على قراءة حمزة والكسائي ، إذْ ليس لقراءتهما وجهٌ سوى التمييزِ ، لأنَّهما قرأا باضافة مائةٍ الى سنينَ ، ولا شكَّ أنَّ قراءةَ الجماعةِ أقيسُ عندَ النحويينَ من قراءتهما ، وما ذكره)[4] الزجاجُ غيرُ لازمٍ ، لأنَّ ذلكَ الذي ذكرهُ مخصوصٌ بأنْ يكونَ المميِّزُ مفرداً ، أمَّا اذا كانَ جمعاً فيكونُ القصدُ فيه كالقصدِ في وقوعِ التمييزِ جمعاً في نحو ثلاثةِ أثوابٍ ، على أنَّا قدمنا أنَّ الاصلَ في الجميعِ الجمعُ وإنَّما عُدِلَ الى المفردِ [لغرضٍ][5]

---

(1) سورة الاعراف الآية : ١٦٠ .
(2) انظر حاشية الصبان على الاشموني ٦٦/٤ ، ٦٧ ، ابن يعيش ٢٤/٦ . وقد ذكر الصبان رأي الزجاج ورد ابن الحاجب عليه كاملا .
(3) (مائة) : ساقطة من ب ، ت ، ر .
(4) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(5) (لغرض) : ساقطة من الاصل .

فإذا استُعمِلَ الجمعُ استُعمِلَ الاصلُ على الوجهِ الذي ألزمه ، فانَّ ذلكَ إنَّما يكونُ لو كانَ المستعملُ جمعاً استُعمِلَ كالمستعمل مفرداً ، فأمَّا اذا استُعمِلَ الجمعُ على أصله فيما وُضعَ العددُ لـه فلا ولسنا نخالفُ في أنَّ الوجـهَ نصبُ سنينَ على البدلِ وأسْباطاً أيضاً ، لأنَّ في جعلهما غيرَ بدلٍ مخالفةً لما تقدَّم من القياسَ ، فالوجهُ حملهُ على ذلكَ وإنَّما يخالفُ في أنَّ تضعيفَ العددِ على الوجهِ المذكورِ لازمٌ لو قُصِدَ التميزَ كما أنَّـه غيرُ لازمٍ لتلك قراءةِ حمزة والكسائي وإنْ لم يكنْ لها الا التميزُ .

(فصل) قولهُ : وحقُ مميزِ العشرةِ فما دونها أنْ يكونَ جمع قلةٍ ليطابقَ عددَ القلةِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : إنَّ العشرةَ فما دونَها هي التي وُضعَتْ لهـا جموعُ القلةِ فاذا أمكنَ الاتيانُ بها معها كانَ أحسنَ لموافقتها لها في المعنى .

قولهُ : وقد يُستعارُ جمعُ الكثرةِ لموضعِ جمعِ القلةِ كقولهِ تعالى : { ثَلاثَةَ قُرُوءٍ }[1] .

قالَ الشيخُ : والذي حسَّنهُ أنَّ قروءً في كلامهم كثيرٌ ، ولكثرتهِ استُخِفَّ فوُضعَ موضعَ أقراءٍ ، وأيضاً فانَّ أقراءً أثقلُ من قروءٍ ؛ لأنَّ فيهِ همزتينِ وهو أكثرُ بحرفٍ وكانَ قروءٌ ههنا حسناً لهـذا التعارضِ .

---

(١) سورة البقرة الاية : ٢٢٨ .

(فصل) قوله : وأحدَ عشرَ الى تسعةَ عشرَ مبنيٌّ إلاّ اثني عشرَ .

قالَ الشيخُ : تكلَّمَ فيه في المركباتِ وقد تقدَّمَ في المركباتِ ذكرُ علةِ بنائها ، وقوله : « إلا اثنى عشرَ » يريدُ أنَّهُ معربٌ دونَ سائرِ أخواته ، وإنَّما أُعربَ ؛ لأنَّهُ جُعلَ كالمضافِ الى عشرَ بدليلِ حذفِهم نونَهُ فلم يُقدَّرْ فيهِ حرفُ العطفِ ، إذْ في تقديرِ حرفِ العطفِ والاضافةِ تناقضٌ ، ولمَّا ثبتَ ذلكَ كانَ إعرابُهُ هو الوجهَ ، وحكمُ آخرِ شطريهِ حكمُ نونِ التثنيةِ ، ولذلكَ لم يُضَفْ اضافةَ أخواته ؛ لأنَّهُ لمَّا حذفوا نونهُ وهو غيرُ مضافٍ في التحقيقِ لطولهِ صارَ (عشرَ) عوضاً منها فلم يضيفوا لأنَّهم لو أضافوهُ وحذفوا (عشرَ) أخلوا ولو بقوا (عشرَ) كانوا قد جمعوا بينَ الاضافةِ وبينَ ما هو عوضٌ عن النونِ ، وأيضاً فانَّهم لو أضافوا لم يخلُ إمَّا أنْ يضيفوا الاسمينِ أو أحدهما ؟ وكلاهما متعذِّرٌ فتعذَّرَ ، وبيانُ التعذُّرِ هو أنَّهم لو أضافوا الاسمينِ معَ جعلِ الاول كالمضافِ في حذفِ النونِ والاعرابِ لم يستقمْ ، إذْ المضافُ والمضافُ اليه لا يضافانِ جميعاً أبداً فكذلكَ ما أُجريَ مجراهما في أحكامِ الاضافةِ لئلا يؤدي الى الجمعِ بينَ أحكامِ الاضافةِ وما يضادها ، ولو أضافوا أحدهما اختلَّ المعنى إذْ ليسَ [المعنى][1] اضافةُ اثنينِ دونَ العشرةِ ولا العشرةِ دونَ الاثنينِ فلذلكَ لم يقلْ هذه اثنا عشركَ كما قيلَ أحدَ عشركَ الى تسعةَ عشركَ .

قالَ الشيخُ : وحكمُ أحد و « اثنان » حكم أنفسهما في التذكيرِ والتأنيثِ على ما تقدَّمَ وهو ههنا للمذكرِ فوجبَ التذكيرُ ، وحكمُ

---

(١) (المعنى) : زيادة عن و ، ل ، ر ، س .

الثلاثة الى التسعة حكمها الذي تقدَّم ، ولذلك قيل أيضاً ثلاثة عشر الى تسعة عشر ، وأمَّا عشر فكان حكمها أيضاً أن يكون مؤنثاً إلاّ أنَّهم لمَّا أنثوا الاول [٥٥ و] كرهوا تأنيث اثني مع استغنائهم عن ذلك لأنَّهما كالشيء الواحد وجرى عشر مع أحد في أحد عشر واثنا عشر مجراه في بقية أخواته ؛ لأنَّه باب واحد فكرهت المخالفة فيه ، وأمَّا المؤنث فقياسه في احدى واثنتين ما ذكر فحكمهما أن يؤنثا مع المؤنث ، والثلاث الى التسع حكمها كما كان ولذلك أُتي بها من غير علامة وكان قياس عشر أن يكون عشر بغير علامة ، ولكن لمَّا كان الحاق العلامة لا يخل في اللبس بينه وبين المذكر أُدخلت في آخر الشطرين فقيل ثلاث عشرة الى تسع عشرة ، وأُجري ذلك في احدى عشرة واثنتي عشرة لأنَّه باب واحد فكرهت المخالفة فيه ، وأمَّا شين أحد عشر الى تسعة عشر فمفتوحة لا غير ، وأكثر العرب على فتح العين ، ومنهم من يسكّنها فيقول : أحد عشْر وثلاثة عشْر ، وأمَّا شين العشرة فأكثر العرب على اسكانها فلذلك لم يجيء تسكين العين ، وبعض العرب على اسكانها بكسر الشين كأنَّه كره توالي الفتحات الاصلية وليس بقوي لا في النقل ولا في التعليل ، لأنَّه عدل عن الفتح الذي هو أخف الى الكسر الذي هو أثقل ، وليس بجيِّد ، وأكثر العرب على فتح الياء من ثماني عشرة وهو الوجه ، لأنَّها وقعت آخر الاسم الاول وهو مبني على الفتح ، والياء قابلة للفتح مثلها في رأيت القاضي ، ومن العرب من يسكّنها استثقالاً للحركة على حرف العلة ويقوّي ذلك قولهم : معْد يكرب وقالوا : معدي فبنوا آخر الاسم الاول من معد يكرب على السكون لأجل حرف العلة .

(فصل) قوله : والعدد مبني على الوقف .

قالَ الشيخُ : يريدُ أنَّهُ اذا ذكرتهُ مفرداً من غيرِ تركيبٍ ؛ لأنَّ الاعرابَ إنَّما يَستحقُ من المعاني الناشئة من التركيبِ ، فاذا لم يكنْ تركيبُ فلا اعرابَ وليسَ هذا مخصوصاً بأسماءِ العددِ ، بَلْ كلُّ المفرداتِ اذا ساغَ[1] ذكرها من غيرِ تركيبٍ فلا اعرابَ فيها وكذلكَ لو[2] عددتَ أسماءَ لم تقصدْ فيها تركيباً لقلتَ : حضْرموْت وكذلكَ أسماءَ حروف النهي ، وكذلكَ الاصواتُ التي تُحكى كقولكَ : غَاقِ وقَبْ وما أشبههُ فاذا وقعَ التركيبُ جاءَ الاعرابُ .

(فصل) قولهُ : والهمزةُ في أحدَ وإحدى منقلبةٌ عن واوٍ .

قالَ الشيخُ : هذا معلومٌ بالاشتقاقِ ، لأنَّكَ تقولُ : واحدٌ فتعلمُ أنَّ فاءَ الكلمةِ واوٌ فاذا قلتَ : أحدٌ وهو مشتقٌ منهُ علمتَ أنَّ الهمزةَ عن الواوِ وذلكَ واضحٌ .

(فصل) قولهُ : وتقولُ : في تعريفِ الاعدادِ ثلاثةُ الاثوابِ وعشرةُ الغلمةِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لا تخلو الاعدادُ إمَّا أنْ تكونَ مضافةً أو غيرَ مضافةٍ ، فالمضافةُ تعريفها بتعريفِ المضاف اليه كما تقدَّمَ في فصولِ الاضافةِ كقولكَ : ثلاثةُ الاثوابِ ومائةُ الدرهمِ وإنْ كانَ غيرَ مضافٍ لم يخلُ إمَّا أنْ يكونَ ذا عطفٍ أوْ لا ، فانْ كانَ ذا عطفٍ عُرِّفَ بالمعطوفِ والمعطوف عليهِ جميعاً كقولكَ : الثلاثةُ والعشرونَ ، وإنْ كانَ غيرَ معطوفٍ ولا مضافٍ عُرِّفَ تعريفاً واحداً كقولكَ : الاحدَ عشرَ والثلاثةَ عشرَ ، وأمَّا من قالَ : الثلاثةُ الاثوابِ فقد

(١) في ر : (شاع) وهو تصحيف .
(٢) (لو) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س

تقدَّمَ ردهُ ووجههُ أنَّ الثلاثةَ هي المرادةُ بالذاتِ المقصودةِ بالتعريفِ فصحَّ تعريفها لذلكَ وجازَ اضافتُها الى المعرفةِ لافادةِ غرضٍ آخر وهو تبيينُ هذهِ الذاتِ المبهمةِ ، فصارَ في الاضافةِ معنىً غيرِ التعريفِ فجازَ الجمعُ بينهما ، وهذا وجهٌ لمن قالَ : الثلاثــةُ أثوابٍ ، وإنْ كانَ قبيحاً كأنَّهم لمَّا عرَّفوا الاولَ استغنوا عن تعريفٍ في الثاني وأضافوهُ لبيانِ نوعه ، وقولُ من قالَ : الاحدَ العشرَ الدرهمَ والاحد عشرَ درهماً ، كأنَّهُ لمَّا كانَ أصلهُ العطفَ أُجريَ مجرى العطفِ في تعريفِ الاسمينِ معاً ، وأمَّا تعريفُ الدرهمِ فلأنَّهُ هو المقصودُ بتبيينِ الذاتِ فكانَ أحقَ بالتعريفِ ، وكلُّ ذلكَ خارجٌ عن القياسِ واستعمالِ الفصحاء • وأمَّا المعطوفُ فلا خلافَ في أنَّ الاثنينِ يُعرَّفان [1] ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما اسمٌ مستقلٌ بنفسهِ فلا يلزمُ من تعريفِ أحدهما تعريفَ الآخرِ فوجبَ عندَ قصدِ التعريفِ أنْ يُعرَّفا جميعاً كقولكَ : جاءني الرجلُ والمرأةُ كما أنَّهُ لابدَّ من تعريفهما عندَ قصدِ التعريفِ ولا يُستغنى بتعريفِ أحدهما عن تعريفِ الآخرِ فكذلكَ ههنا • وأمَّا المركباتُ فقد مُزِجَا وصُيِّرا واحداً فَجُعِلا كالاسمِ [٥٥ ظ] الواحدِ في الاحكامِ فَعُرِّفا تعريفاً واحداً في أولِ الاسمينِ كما يُعرَّفُ الاسمُ المفردُ ولذلكَ صحَّتْ اضافتهما جميعاً ، فتقولُ أحدَ عشركَ ولولا جعلهما كالشيءِ الواحدِ لم تجزْ اضافتهما فهذا وجهُ ما ذكرناهُ من التعريفِ على التفصيلِ •

(فصل) قولهُ : وتقولُ الاولُ والثاني والثالثُ •

قالَ الشيخُ : هذا الفصلُ لتعريفِ الاسماءِ الموضوعةِ للواحدِ من المعدوداتِ باعتبارِ ذلكَ [العددِ][2] المشتقَ ذلكَ الاسمُ منه

---

(١) في ب : (لا يتعرفان) وهو تحريف •
(٢) (العدد) : ساقطة من الاصل ، و •

كقولكَ : الثالثُ والرابعُ ، فقولكَ الثالثُ اسمٌ لواحدٍ باعتبارِ الثلاثةِ ، إمّا لكونه أحدهما أو يُصيِّرها ثلاثةً أو مذكوراً ثالثاً ، وكذلكَ الى العشرةِ على ما سيأتي .

وقالَ : الاولُ ولم يقلِ الواحدُ ؛ لأنَّ لفظَ الواحدِ لو قالوهُ بهذا المعنى لكانَ لفظَ اسمِ العددِ ، فغيروهُ الى لفظِ الاولِ ، وكذلكَ ما زادَ كقولكَ : الحادي عشرَ والثاني عشرَ ، والمؤنثةِ الحاديةَ عشرةَ والثانيةَ عشرةَ بالتاء فيهما ، ووقعَ في المفصّلِ الحاديةَ عشرَ بغيرِ تاءٍ في عشرَ وليسَ بجيّدٍ[1] لخروجهِ عن الاستعمالِ والقياسِ ، أمّا الاستعمالُ فالمنقولُ تأنيثهما ، وإمّا القياسُ فلأنَّ الاسمَ الاولَ حكمهُ تأنيثُ المؤنثِ وتذكيرُ المذكرِ بدليلِ قولكَ : ثالثَ عشرَ في المذكرِ ، وأمّا الثاني فانَّ حكمهُ أنْ يبقى على حالهِ الذي كانَ في العددِ بدليلِ قولهم في المذكرِ ثالثُ عشرَ فتركوا عشرَ على ما كانَ في ثلاثةَ عشرَ فثبتَ أنَّ القياسَ ثلاثةَ عشرةَ الى التاسعةَ عشرةَ .

قولهُ : والحادي قلبُ الواحدِ .

قالَ الشيخُ : لأنّهُ مشتقٌ من الوحدةِ فلابدَّ أنْ يُقدَّرَ القلبُ وإلاَّ فلا يستقيمُ أنْ يكونَ مشتقاً منه ، لأنَّ المشتقَ من الشيءِ يجبُ أنْ تكونَ حروفهُ الاصولُ حروفَ المشتقِّ منهُ على الترتيبِ[2] ، فما لم يُقدَّرِ القلبُ فاتَ الترتيبُ[3] فامتنعَ الاشتقاقُ ، والحادي عشرَ والثاني عشرَ القياسُ فتحُ الياءِ كفتحِ ثماني عشرَ ، وجاءَ التسكينُ كاسكانِ ثماني عشرةَ استثقالاً لتحركِ حروفِ العلةِ وقد مضى .

---

(١) في ل : (بشيء) وما أثبتناه أفضل .

(٢ ، ٣) في ل : (التركيب) وهو تحريف .

(فصل) قوله : واذا أُضيف اسمُ الفاعلِ المشتقِّ من العددِ الى آخرهِ .

قال الشيخُ : اذا قصدتَ الى كونهِ واحداً من ذلكَ العدد المضافِ هو اليهِ جازَ ذلكَ أنْ تضيفَهُ الى العددِ المشتقِّ هو منـه كقولكَ : ثالثُ ثلاثةٍ ، أي واحدٌ من ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ الى عاشرِ عشـرةٍ ، وجازَ لكَ أنْ تضيفَهُ الى عددٍ أكثرَ فتقولُ : في تفصيلِ حملهِ هي عشرةٌ ثالثُها كذا ورابعُها [كـذا][1] ، ومعناهُ الواحدُ من العشـرةِ الذي ذكرهُ في موضعِ العددِ المشتقِ هو منـــهُ ، ولم يذكر صاحبُ الكتابِ هذا المعنى وهو جارٍ كثيراً ، ولا تجوز اضافتهُ بهذا المعنـى الى ما هو دونهُ فتقولُ : هذا ثالثُ اثنينِ واحدٍ من اثنينِ على انفرادهما ، إذْ ليس للثلاثةِ معنى فلا يستقيمُ تسميتهُ ثالثاً إذْ لا يستقيمُ تسـمية أحدهما ثالثاً بمعنى أنَّهُ واحدٌ منهما واذا قصدتَ الى كـونه مُصَيِّراً للمضافِ اليه على العددِ المشتقِ هو منهُ جبَ إضافتهُ الى ما[2] دونَهُ بواحدٍ في العددِ ليصيِّرهُ على العدد الذي اشتُقَّ منهُ كقولكَ : ثالثُ اثنينِ ورابعُ ثلاثةٍ فمعناهُ للاثنينِ ثلاثةً والثـلاثةِ أربعـةً ولا يجوزُ اضافتهُ الى أقلَّ منهُ باثنينِ أو أكثر ، ولا الى مثلهِ ولا الى أكثر منهُ إذْ لا يستقيمُ أنْ تقولَ : هـذا رابعُ اثـنينِ إذ الواحـدُ لا يصيّرُ الاثنينِ أربعةً ، وكذلكَ ثالثُ ثلاثةٍ إذ الثلاثةُ لا يصيّرُها واحـدٌ يدخلُ معها ثلاثةً لكونها تكونُ أربعـةً ، وكذلكَ لا تقولُ : رابـعُ خمسةٍ لأنَّه أبعدُ إذْ الخمسةُ لا يستقيمُ أن يزيدَ فيها واحدٌ فتصيرُ أربعةً ، وهي ستةٌ .

---

(١) (كذا) : زيادة عن ل .

(٢) في ر : (هو) .

قولهُ : فاذا جاوزت العشرةَ لم يكنْ إلاَّ الوجه الاول .

قالَ الشيخ : يعني أنَّه(١) يكونُ واحداً من العددِ المضافِ هو اليه على حسب ما تقدَّمَ من المعنيين ، ولا يستأيمُ الوجهُ الثاني ، لأنَّهُ مبنيٌّ على الفعلِ ألاّ ترى أنَّ قولك : رابعُ ثلاثةٍ إنَّما هو من قولك : ربعتُ الثلاثةَ اذا كمَّلْتهم بنفسكَ أربعةً فجاءَ رابعُ ثلاثةٍ من ذلكَ ، فهو فرعٌ على قولكَ : رابعٌ ثلاثةً أي مُصيّرُ الثلاثة أربعةً ، وأمَّا ما زاد على العشرة فليسَ لهُ فعلٌ بهذا المعنى ولا غيره فيُبنى منهُ اسمُ الفاعلِ ، وإنَّما هو اسمُ محضٌ فاذا أُضيفَ كاضافةِ الاسماءِ وجبَ أنْ يكونَ على الوجهِ الأولِ الذي أُضيفَ باعتبارِ الاسميةِ لا باعتبارِ الفعلية فعلى هـذا تقولُ : ثاني عشرَ اثنـى عشرَ ، ولا تقول : ثاني عشرَ أحَدَ عشرَ لِمَا تقدَّمَ ثم [٥٦و] لهم فيهِ عبارتان مشهورتانِ : أحدهما أنْ تذكرَ الاسمينِ جميعاً في الاولِ والثـاني ، فتقول : حادي عشرَ أحدَ عشرَ وتبني الجميعَ لوجودِ علةِ البناءِ ، والأخرى تحذفُ الاسمَ الثاني ، فتقولُ : حادي أحدَ عشـرَ وثالثُ ثلاثةَ عشرَ استغناءً بعشرٍ آخر عن أنْ تذكرها أولاً ، لأنَّهُ معلومٌ والاولُ في هذا معربٌ لفقدانِ علةِ البناءِ ، والثاني مبنيٌّ على أصلهِ ، وقد قيلَ وجهٌ ثالثٌ وهو أن تقولَ : حادي عشرَ فيُحذفُ الاسمُ الثاني من الاول والاولُ من الثاني فيبقى لفظـهُ كلفظِ الاولينِ في الصورةِ ولم يُنْقَلْ إلاَّ البناءُ لقيام(٢) الآخرِ من الثاني مقامَ الثاني من الاولِ ، والظاهرُ أنَّ هـذا اللفظَ هو لفظُ الاسـمينِ الاولين وكذلكَ سائرها بخلافِ ثالثٍ ورابعٍ فانَّ لهُ معنيين يستغنِ إذا قُصِدَ فيهِ أحد المعنيينِ عن ذكرِ المضافِ لتبيينِ المقصودِ بهِ .

---

(١) في الاصل : (يعني به) .

(٢) (لقيام) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

ومن أصناف الاسم المقصور والممدود

قالَ الشيخُ : سُمّيَ الممدودُ ممـــدوداً ، لأنَّ الالفَ قبلَ الهمزةِ تُمَدُّ لأجلِ الهمزةِ ولا تُحذَفُ بحالٍ ، وسُمّيَ المقصورُ مقصوراً ، لأنَّ الالفَ ليسَ بعدَها همزةٌ فتُمَدُّ ، لأنَّها قد تُحذَفُ لوجودِ التنوينِ أو الساكنِ بعدَها فيُقصَرُ الاسمُ ، وهـذا أولى في معنى الاسميةِ لِمَا فيهِ من مناقضةِ الممدودِ ، لأنَّهُ يُورَدُ على أنَّهُ يقتضيـــهِ من قـولِ من قـالَ في تفســيرِهِ ، هـو الذي قُصِرَ عن الاعرابِ [١] ، لأنَّهُ ليسَ فيهِ ما يشعرُ بمناقضةِ الممدودِ •

ثمَّ قولهُ : والقياسي طريقُ معرفتهِ أنْ يُنظَرَ الى نظيرِهِ من الصحيحِ الى آخرِهِ •

قالَ الشيخُ : يعني بالقياسي ما عُلِمَ قَصرهُ حمـــلاً لهُ على منـــاثلهِ من ذلك البـــابِ ، ولذلكَ لم يَرِدْ ولا فَعَلَى وفُعَلَـى وفِعِعْلَى وفُعَالَى [٢] ، وهذه لا تكونُ إلاَّ مقصوراتٍ لأنَّها ليستْ محمولةً على نظيرٍ ، وإنَّما اتفقَ أنْ كانتْ مقصورةً ، لأنَّ العربَ لم تضعْ وزنها وبعدَهُ همزةٌ ، فلذلكَ عُلِمَ قصرها لا بالقياسِ علـى نظيرٍ ، فاذا نظرتَ الى بابٍ من الصيغِ قياسهُ أنْ يكونَ قبلَ آخرهِ فتحةٌ وأردتَ بناءَ تلكَ الصيغـــةِ من المعتلِ اللامِ وجبَ أنْ يكونَ مقصوراً ، لأنَّهُ يتحرَّكُ اللامُ بحركةِ الاعرابِ ، وينفتحُ ما قبلهـا فيجبُ قلبُها ألفاً فيصيرُ اسماً [٣] آخرهِ ألفٌ وهو معنـى المقصورِ ،

---

(١) (لانه) : ساقطة من ر •

(٢) في ل : (فَعْلَى ولا فُعْلَى ولا فِعْلَى وفَعِيلَى وفَعلى)،

(٣) في و ، س، ش ، ب (قبل) ولا يستقيم معها الكلام •

وإذا كانَ البابُ قياسُهُ في الصحيحِ أنْ يكونَ قبلَ آخرِهِ ألفٌ ، فإذا أردت بناءَ تلك الصيغةِ من المعتلِ اللام وجبَ أنْ يكونَ ممدوداً ، لأنَّ حرفَ العلةِ من الاسمِ المعتلِ يقعُ آخراً بعدَ ألفٍ فيجبُ قلبهُ همزةً ، وهو معنى الممدودِ ، ثمَّ بسطَ ما اشتملَ عليهِ هذهِ الجملة بأبوابها[1] على التفصيلِ .

(فصل) قولهُ : فأسماءُ المفاعيلِ مِمَّا اعتلَ آخرهُ من الثلاثي المزيدِ فيهِ والرباعي .

قالَ الشيخُ : مقصوراتٌ لأنَّ نظائرهنَ مفتوحاتٌ ما قبلَ الآخرِ ، وذلكَ أنَّ كلَّ اسمِ مفعولٍ مِمَّا ذكرهُ مفتوحٌ ما قبلَ الآخرِ كقولكَ : مُكْرَمٌ ومستخرَجٌ ومدحرَجٌ ، فإذا أردتَ بناءَ هذه الصيغةِ من المعتلِ اللامِ تحركت الياء وانفتحَ ما قبلها فانقلبتْ ألفاً وهوَ المقصورُ كقولكَ : (مَغْزَىً ومُسْتَغْزَىً ومُصْطَفَى من ذلكَ)[2] مَغْزَىً ومَلْهَىً ، لأنَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ من يَفْعُلِ ويَفْعَلِ على مَفْعَل بفتحِ العينِ ، فاذا بُنِيتْ هذه الصيغةُ من المعل اللام تحرّكت الياءُ وانفتحَ ما قبلها فَقُلِبَتْ الفاً كقولكَ : مَغْزَىً ومَلْهَىً ، ولا فرقَ في المعتلِ بينَ أنْ يكونَ فعلهُ يفْعِل بالكسرِ أو غيرِهِ ، فانَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ منهُ مَفْعَل بالفتحِ ، وإنَّما ذلك الفرقُ في الصحيحِ ولكنَّهُ لم يمثّلْ إلاّ بما وافقَ الصحيحَ كراهةَ أنْ يدخلَ باحكامِ بابٍ في بابٍ آخر ، وسنذكرُ ذلكَ عندما نذكرُ أسماءَ الزمانِ والمكانِ ، ومن ذلكَ « العَشَى والصَدَى والطَّوَى » ، وهو كلُ مصدرِ ماضيهِ فَعِلَ ، واسمُ فاعِلِ منه أفْعَلَ أو فَعْلان

(١) في ل : (بايرادها) وهو تحريف .
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل ، س .

أو فَعِلَ فإنَّ مصدرَهُ على فَعَلٍ ، فإذا بنيتَ هذه الصيغةَ من معتلِ اللامِ وجب أنْ يكونَ على فَعَلٍ فتتحركُ اللامُ وينفتحُ ما قبلهـا فتنقلبُ ألفـاً وهو معنى المقصورِ ، ومثَّلَ بثلاثةِ أمثلةٍ في المعتـلِ لاختلافها في اسمِ الفاعلِ وبثلاثةِ [أمثلةٍ][1] في الصحيحِ كـذلك فالعَشَى من عَشِيَ فهـو أعشى [٥٦ ظ] ونظـيرهُ من الصحيحِ حَوِلَ فهـو أحولُ والطَّوى من طَوِيَ فهو طيَّانُ نظـيرهُ من الصحيحِ عَطِشَ بالكسرِ فهو عَطْشـان ، والصَّدى من صَدِيَ فهو صدٍ ونظيرهُ من الصحيحِ فَرِقَ فهـو فَرِقٌ ، ثمَّ أوردَ الْغَرَاءَ على ذلكَ إذْ قياسهُ غَرىً ، لأنَّهُ من غَرِيَ فهو غَرٍ ، مثلُ قولكَ : صَدِيَ فهو صدٍ فمدُّهُ على خـلافِ القياسِ ، ولا يبعدُ في مجيء بعضِ الالفـاظِ خارجاً عن القيـاسِ ، وقد أجراهُ الاصمعي على القياس[2] ، والمسموعُ ما ذكرهُ سيبويه من المدِّ[3] .

• ومن ذلكَ جمـعُ فُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ ، اذ قياسهما فُعَلٌ وفِعَلٌ فاذا جُمِعَ المعتـلُ الـلامُ من فُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ جاءَ على فُعَلٍ وفِعَلٍ فتتحرَّكُ الياءُ وينفتحُ ما قبلها فتنقلبُ الفاً وهو معنى المقصورِ .

(فصل) قولهُ : والاِعطَاءُ والرِّماءُ والاشْتِرَاءُ والاحبِنْطَاءُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : ممدوداتٌ لأنَّ نظائرهنَ من الصحيحِ قياسهُ أنْ يكونَ قبـلَ آخرهِ ألفٌ زائدةٌ فاذا بنيتَ من المعتلِ اللامِ مثلَهُ وقعَ حرفُ العلةِ متطرفاً بعـدَ ألفٍ زائدةٍ فوجبَ قلبهُ همزةً ،

---

(١) (أمثلة) : زيادة عن ل .

(٢) قال الرضي : وقال الاصمعي : هو غري على القياس . شرح الشافية ٢/٣٢٧ .

(٣) الكتاب ٢/١٦٢ .

وهو معنى الممدودِ ، ومثّلَ بالاعطاءِ في المعتلِ ونظيرُه الاكرامُ في الصحيحِ وقياسُ إفعالٍ ، ومثّلَ بالرِّماءِ في المعتلِ ونظيرُه الطلابُ في الصحيحِ ، وهو (مصدرُ فاعلٍ وقياسُ فاعلٍ فِعالٌ ، ومثّلَ بالاشتراءِ في المعتلِ ونظيرُه الافتتاحُ في الصحيحِ وهو)[1] مصدرُ افتعلَ وقياسُ مصدرِ افتعلَ افتعالٌ ، ومثّلَ بالاحبنطاءِ ، ونظيرُه في الصحيحِ الاحرنجامُ ، وهو مصدرُ افعنللَ وقياسُ مصدرِ افعنللَ افعنلالٌ ، فوجبَ أنْ يكونَ قبلَ آخرِ الجميعِ ألفٌ فيقعُ حرفُ العلةِ بعدَها متطرفاً فينقلبُ همزةً ، ومن ذلكَ أسماءُ الاصواتِ المضمومةَ الاوائلِ فانَّ قياسها أنْ يقعَ قبلَ آخرِها ألفٌ فينقلبُ حرفُ العلةِ همزةً كما تقدَّمَ . ثم مثّلَ بالصحيحِ والمعتلِ ، « وقالَ الخليلُ : مَدُّوا البكاءَ على ذا ، كأنَّهم لمَّا رأوهُ لا يخلو عن صوتٍ في العادةِ أجروهُ مجرى الصوتِ ، (والذين قصروهُ جعلوهُ كالحزنِ[2] ، لأنَّهُ ليسَ بصوتٍ على الحقيقةِ فلم يجروهُ مجرى)[3] الاصوات فيكونُ مدُّهُ قياساً ، وليسَ قصرهُ بقياسٍ أيضاً إذْ ليسَ لهُ أصلٌ في الصحيحِ مفتوحٌ ما قبلَ الآخرِ فيُحملُ عليهِ .

قولهُ : العِلاجُ كالأصواتِ .

قالَ الشيخُ : يعني الاسماءَ المضمومةَ الفاءِ التي هي موضوعةٌ لمزاولةِ الاشياءِ وعلاجِها قياسُها أنْ يكونَ قبلَ آخرها ألفٌ كالاصواتِ ، فاذا وقعتْ في المعتلِ اللامِ صارَ حرفُ العلةِ متطرفاً

---

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) قال الخليل : الذين قصروه جعلوه كالحزن الكتاب ٢/١٦٣ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

بعدَ ألفٍ زائدةٍ فينقلبُ همزةً ، وهو [معنًى[1]] الممدودِ . ومثّلَ المعتلّ « بالنُّزاء » ، يُقالُ نَزا الذكرُ على الأنثى ينزو نُزاءً ، والمعروفُ فيه الكسرُ ، وإنّما النُّزاءُ داءٌ يأخذُ الشاءَ ، ومثّلَ الصحيحَ « بالقِماص[2] » ، يُقالُ قَمِصَتِ الدابةُ إذا رفعتْ يديها ورجليها على غيرِ ترتيبٍ .

قولهُ : ومن ذلكَ ما جُمِعَ على أفْعِلَةَ .

قالَ الشيخُ : فإنّه جمعٌ مخصوصٌ بِما قبلَ آخرِه حرفُ مَدٍّ فإذا بَنيتَ[3] فيه المعتلُ وقعَ حرفُ العلّةَ بعدَ الألفِ فينقلبُ همزةً ومثّلهُ بأكسيَةٍ وأقبيةٍ ومفردها كِساءُ وقَباءُ ، والصحيحُ كقولكَ : قَذالٌ وأقْذِلةُ وحِمادُ وأحْمِدةُ .

وقولـه[4] :

١٧٤ في لَيْلَةٍ مِنْ جُمادَى ذَاتِ أنْدِيَةٍ

في الشذوذِ من المعتلّ كأنجِدَةٍ في جمع نجدٍ .

قالَ الشيخُ : وكانَ قياسهُ أنْ لا يُقالَ في جمعهِ أنْدِيَةٌ أو

---

(١) (معنًى) : زيادة عن ل ، س .

(٢) انظر الكتاب ١٦٣/٢ .

(٣) في ل : (جاءَ فيهِ) ولا يتفق معه الكلام .

(٤) البيت لمرة بن محكان التميمي وتمامه :
لا يُبْصِرُ الكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا
والشاهد فيه جمع ندى على أندية . ابن يعيش ٤١/٦ ، الازمنة والامكنة للمرزوقي ١٦٨/١ ، الاشموني ١٠٨/٤ ، شرح الشافية ٣٢٩/٢ ، العيني على الاشموني ١٠٨/٤ .

يُقالُ في مفرده نداً بالمدّ كما قيل قُبَاءُ في مفردِ [1] أقْبِية ، وكذلك قياسُ مفردِ أَنْجِدَةُ نَجاداً ونَجَادَ ولكنَّهم جمعوا فَعَلاً في الصحيحِ على أفْعِلَةَ ، وجمعوا نَدا في المعتلّ على أفْعِلَةَ على غيرِ قياسٍ ، وأمَّا السماعي فهو ما ليسَ لهُ باعتبارِ معناهُ صيغةٌ مخصوصةٌ مفتوحٌ ما قبلَ آخرِهِ ، فيكونُ مقصوراً[2] أو واقعٌ قبلَ آخرِهِ ألفٌ فيكونُ ممدوداً كقولهم : الرَّجَا والرَّحَا فلو مُدَّ هذا لم يكنْ فيهِ خروجٌ عن قياسٍ ، وكذلكَ قصرهُ إذْ ليسَ فيهِ أصلٌ مُطَّرِدٌ يُحمَلُ فيهِ على قصرٍ ولا مدٍّ واللهُ أعلمُ بالصوابِ[3] . [٥٧ و][4] [٥٧ظ] .

---

(١) في ت ، ب : (وجمع على) وما أثبتناه أصح .

(٢) انتهى الخرم في ش الذي إبتدأ من التصغير .

(٣) وكتب الناسخ وأحكم واليه المرجع والمصير والحمد لله على أفضاله والصلاة والسلام على محمد المصطفى وآله أجمعين ، وقع الفراغ من تحرير هذا النصف الاول من شرح المفصل للزمخشري في شهر محرم المكرم سنة ست وخمسين وستماية هجرية .

(٤) (٥٧ و) بيضاء ليس فيها كتابة . وقد ابتدأ في ٥٧ظ .

بسم الله الرحمن الرحيم   توكلت على الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد المرسلين محمد وآله الطيبين وصحبه الزاهدين .

ومن أصناف الاسم الأسماء المتصلة بالأفعال

قوله : وهي ثمانية الى آخرها .

قال الشيخ : معنى اتصالها بها أنها لا تنفك عن معناها ، فالمصدر اسم الفعل واسم الفاعل اسم لمن قام به الفعل ، وكذلك الى آخرها على ما سيأتي ، ووقع في الاصل « وأسماء الزمان والمكان » وليس بالجيد ، لأنك إن جعلته قسماً واحداً كن سبعة وإن جعلته أقساماً جاءت من ثمانية ولا وجه لجعلها اثنين ، لأن لفظه جمع فالاولى أن يقال : وأسماء الزمان والمكان فيكون على ذلك ثمانية ، أما المصدر فعلى ما ذكره من الثلاثي المجرد أبنية مختلفة ، وقد تكثر بعض الابنية في بعض الافعال كفعل في فعل المتعدي ، وفعول في فعل غير المتعدي ، وفعل في فعل غير المتعدي ، وفعالة في فعل ، وأما الثلاثي المزيد فيه والرباعي فلكل وزن مصدر يختص به وتجري عليه[1] قياساً على ما ذكر . « فقالوا : في فعّل تفعيل وتفعلة وتفعيل ، هو الأكثر » وعن ناس من

---

(١) في س : (على) ، وهو تحريف .

العرب فِعّال ، كأنّهم نحوا بالمصدرِ منه نحوَ قياسِ المزيدِ فيه حيثُ أتوا بحروفِ الفعلِ ، وزيادةُ الالف قبلَ الآخرِ كما قالوا : في أفْعَلَ إفْعَال ، قالوا : في فَعَّلَ فِعَّال ، لأنّهُ قياسهُ .

قولهُ : وفي فَاعَلْ مُفاعَلَةٌ وفِعَالَ .

قالَ الشيخُ : وهما كثيرٌ وبعضهم يقولُ : فِيعَالُ ، وهو قياسُ من قالَ فِعَّالُ من فَعَّلَ لأنّهُ اذا كُسِرَ الاولُ وأُتيَ بحروفِ الفعلِ انقلبتِ الالفُ ياءً لانكسارِ ما قبلها فبقى فِيْعَال ، ولمَّا كانَ ذلكَ هو قياسُ هذا البابِ جعلَ سيبويه قولَ من قالَ : فِعَال مبنياً على حذفِ الياءِ ، لأنّهُ قالَ : « كأنّهم حذفوا الياءَ التي جاءَ بها أولئكَ في قِيْتَال ونحوها »(١) وقد جاءَ فَاعَلْتهُ فِعَّالاً قليلاً كقولهم : « ما رأيتهُ مِرّاءً » ، وفي تَفَعَّلَ تَفَعُّلَ » ، وهذا هو الكثيرُ ، وقد جاءَ « تِفِعَّال » وهو قياسُ من « قالَ كِلاّم » ، لأنّهُ كَسرَ وزادَ ألفاً قبلَ الآخرِ ، « وفي فَعْلَلَ فَعْلَلَة وفِعْلال » ، كقولهم : سَرْهَفَ سَرْهَفَةَ وسِرْهَافاً بالكسرِ وفَعْلَلَةَ أكثرُ وفِعْلال هو القياسُ على نحو أفْعَلَ إفْعَال ، وأمَّا المضاعفُ منه فجاءَ فيه فَعْلَلَة وفِعْلال وفَعْلال(٢) بالفتحِ وهو قليلٌ ، ووجههُ أنّهُ لمّا كانَ مضاعفاً والتضعيفُ مستثقلٌ خُفِّفَ بقلبِ الكسرة فتحةً تقولُ زَلْزَلَ زَلْزَلَةَ وزِلْزالاً ، وفي تَفَعْلَلَ تَفَعْلُلَ .

(فصل) قوله : وقد يردُ المصدرُ على وزنِ اسمي الفاعلِ والمفعولِ .

---

(١) الكتاب ٢/٢١٥ .

(٢) (فَعْلال) ساقطة من و

قالَ الشيخُ : أمَّا ورودهُ على وزنِ اسمِ الفاعلِ فقليلٌ يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليهِ ، ولم يجيءْ إلاَّ في الثلاثي « كقولكَ : قُمْ قائِماً ، وقوله :

وَلاَ خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمِ »(١٢٥)

فقولكَ : قائماً وخارجاً صيغةُ اسمِ الفاعلِ وُضِعَتْ مصدراً في موضعِ قياماً وخروجاً ، وهو قليلٌ ومن ذلكَ « القَاضِيَةُ والعافِيَةُ والكاذِبَةُ والدَّالةُ » وأمَّا اسمُ المفعولِ فجاءَ من الثلاثي قليلاً يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليهِ كما « لْمَيْسُورِ والْمَعْسُورِ » ، وأمَّا المزيدُ فيهِ والرباعي فجاءَ منهُ اسمُ المفعولِ في موضعِ المصدرِ قياساً كقولكَ : أخرجتهُ مخرجاً وانطلقَ منطلقاً على ما ذكرهُ آخراً . وقولهُ : { بِأَيِّكُمُ المَفْتُونُ }(١) ، أوْرَدَهُ على أنَّهُ واقعٌ موقعَ المصدرِ ، وإنَّما يستقيمُ ذلكَ فيهِ على تقديرِ أنْ تكونَ الباءُ غيرَ زائدةٍ ، وقد ذكرَ في فصلِ حرفِ الجرِّ أنَّها زائدةٌ ، وعلى تقديرِ أنْ تكونَ زائدةً ، لا يكونُ المفتُونُ إلاَّ اسمَ مفعولٍ على بابه ، إذْ لا يستقيمُ أنْ يُقالَ أيُّكُمُ المَفْتُونَ بمعنى أيُّكُمُ الفتنةُ ، وذلكْ إنَّما يكونُ اذا لم تكنْ زائدةً ، والقولانِ مذكورانِ ، فاستعملَ أحدهما في فصلِ حرفِ الجرِّ والآخرُ استعملهُ ههنا .

وقولهُ(٢) :

---

(١) سورة القلم الآية : ٦ .

(٢) البيت لعلقمة بن عبدة التميمي المشهور بعلقمة الفحل من قصيدة يمدح بها جبلة بن الايهم وصدره : (تُرادَى على دِمَنِ الحِيَاضِ فانْ تَعَفْ) وترادى : تعرض الى موضع، ومن الحياض والضمير يعود للناقة ، وقد وضحه الشارح . الكتاب ١/٤١٤ ، المخصص ٧/١٠٠ ، الخصائص ١/٣٦٨ ، ديوان علقمة ط الجزائر ص ٢٨ ، ط بيروت ص ١٤ .

١٧٥- فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ [٥٨ و] فَركُوبُ

قالَ الشيخُ : أي فإنَّ التَّنْدِيةَ والتَّنْدِيةُ تردادُ الابل الى الماءِ لتشربَ عللاً بعدَ النهلِ فيقولُ إنَّ موضعَ تديتها رحلتها وركوبها كقول القائلِ عتابُكَ السَّيْفُ ، أي موضعُ العتابِ السَّيْفُ ، لأنَّ العتابَ ليسَ للسيفِ[١] على الحقيقةِ كما أنَّ التدية ليست الرحلةَ والركوبَ وإنَّما هو على معنى موضعِها وعوضاً عنها . وقوله[٢] :

١٧٦- إنَّ المُوقَّى مِثْلُ ما وُقِّيْتُ

أي أنَّ التوقيةَ على الحقيقةِ مثلَ توقيتي ، ولا يستقيمُ أنْ يكونَ الموقَّى اسمَ مفعولٍ ؛ لأنَّهُ أخبرَ عنهُ بالمصدرِ فدلَّ على أنَّهُ بمعناهُ إذْ لا يُقالُ إنَّ المضروبَ مثلُ ضربي ، وإنَّما يُقالُ انَّ الضربَ مثلُ ضربي ، فوجبَ حملهُ على المصدرِ ، ومنهُ قولهُ[٣] :

١٧٧- أُقَاتِلُ حَتَّى لاَ أَرَى لي مُقَاتَلاَ

---

(١) (لان العتاب ليس للسيف) : ساقطة من و ، وفي ب (ليس) : ساقطة .

(٢) الرجز ورد في ديوان رؤبة وورد في ديوان العجاج ، وفي كلا الديوانين يمدح مسلمة بن عبدالملك ، وسيبويه نسبه الى رؤبة وتمامه : (أنْقَذَني مِنْ خَوْفِ مَنْ خَشِيتُ) . الموقي : التوقية وهي الكلاءة والحفظ الكتاب ٢/٢٥٠ ، الخصائص ٣/١٧٥ ، لسان العرب مادة (وقى) ديوان العجاج ٢/١٨٢ ، ديوان رؤبة ص ٢٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٥١ .

(٣) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ١٨٤ وتمامه : (وأنْجُو اذا غُمَّ الجَبَانُ مِنَ الكَرْبِ) الكتاب ٢/٣٦٨ ، أمالي بن الحاجب ١٢٠ ، المقتضب ١/٧٥ ، الخصائص ١/٣٦٨ ، ابن يعيش ٦/٥ ، الاشموني ٢/٣١٠ ، اللسان (قتل) .

أي حتّى لا أرى قتالاً ، وهو أولى من أن يكونَ مقاتلاً للمفعولِ لأمرين : أحدهما أن يُستعمَل قاتلتُ حتّى ما بقي قتالٌ وهذا بمعناه ، والآخر أنّه اذا حُمِلَ على المفعولِ ضعفَ المعنى لأنّه إذا تركَ المقاتلةَ لم ترَ له مقاتلاً ، ولم يُورَدْ إلاّ في معنى المبالغةِ للشدةِ والشجاعةِ ، وهذا التقديرُ يدفعهُ وتقديرُه بالمصدرِ يُقوّيهِ والفصلان اللذان بعدهُ ظاهرانِ .

(فصل) قولهُ : وبناءُ المرّةِ من المجرّدِ على فَعْلَةٍ .

قالَ الشيخُ : يعني اذا قصدَ الى واحدةٍ من مرات الفعلِ باعتبارِ حقيقةِ الفعلِ لا باعتبارِ خصوصيةِ نوعِ [الفعلِ][1] وإنْ كانَ الفعلُ ثلاثياً مجرداً بنيتَ فَعلَةً له فقلتَ : ضربتُ ضَرْبةً وقتلتُ قَتْلَةً ، وقد جاءَ للمرةِ الواحدةِ على ألفاظِ المصدرِ المستعملِ كقولهم : أتيتُه إتيانةً ، وهو قليلٌ ، « وأمّا ما في آخرهِ تاءٌ فلا يتجاوزُ بهِ المستعملَ بعينهِ » ، وهذا الكلامُ وقعَ سهواً لأنّهُ مثّلَهُ بما زادَ على الثلاثةِ ، وقد ذكرَ أنّ ما زادَ على الثلاثةِ لا يتجاوزُ المستعملُ ، فلا وجهَ لقولهِ بعدَ ذلكَ : « وأمّا ما في آخرهِ تاءٌ فلا يتجاوزُ بهِ المستعملَ بعينهِ » ، وإنّما كانَ يصحُ لو ذكرهُ مع الثلاثي فإنّ المرّةَ من الثلاثي المجردِ اذا كانَ في المصدرِ تاءٌ لا يتجاوزُ [بهِ][2] ، فكانَ الصوابُ أنْ يذكرَهُ قبلَ قولهِ : « وهو ما عداه » ويُمثّله بنحوَ طَلْبةٍ ونَشْدةٍ وكَدْرةٍ وغَلْبةٍ وسَرْقةٍ ودَرايةٍ ، وكذلكَ ما أشبهُ .

(فصل) قولهُ : وتقولُ في الضربِ من الفعلِ هو حسنُ الطِّعْمةِ .

(١) (الفعل) : زيادة عن و ، شي .
(٢) (به) زيادة عن ر .

قالَ الشيخُ : أمَّا فِعْلَةُ بكسرِ الفاء فموضوعةٌ للدلالةِ على النوعِ من الفعلِ ، فإذا قلتَ : الجِلْسَةَ فمعناهُ النوعُ من الجلوسِ ، وإذا قلتَ : الجَلْسَةُ كانتْ للواحدةِ من الجلوسِ ، أي جلوسٍ كانَ ، وإذا قلتَ : الجلوسُ كانَ اسمَ جنسٍ للجلوسِ مطلقاً ثمَّ الجِلْسَةُ تُطلقُ أيضاً على المرةِ باعتبارِ النوعِ ، وهي على لفظه فلذلكَ تقولُ : جَلَسْنَا جِلْسَةً فتستعمله للنوعِ وإنْ لم يكنْ للمرةِ[1] في غير تغيرٍ لِما كانَ فيه التاءُ[2] .

(فصل) قولهُ : وقالوا فيما اعتلتْ عينهُ من أفْعَلَ واعتلتْ لامهُ من فَعَّلَ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّهُ اذا اعتُلِتْ عينهُ حُذِفَتْ في المصدرِ ، لأنَّكَ تقولُ : أقامَ فقياسُ مصدرهِ إِفْعَال فأصلهُ إِقْوَام فأعلّوا الواوَ كما أعلّوها في الفعلِ وإنْ لم تقمْ فيها علّةٌ لاعلالٍ ، فانقلبتْ ألفاً وحُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنينِ هي وألفُ إِفْعَال فبقي إِفَال بحذفِ العينِ فعوضوا تاءً ، فقالوا : إِقامَةً . وأمَّا ما اعتُلَّتْ لامهُ من فَعَّلَ فقياسهُ تَفْعِيل فكرهوا اجتماعَ الياءينِ فحذفوا أحديهما ، وظاهرُ كلامهِ أنَّ المحذوفَ اللامُ لقولهِ : « معوِّضينَ التاءَ من العينِ واللامِ الساقطتينِ » (فكأنَّهُ لمَّا اجتمعت الياءان حُذِفَت الثانيةُ استثقالاً لها ، والوجهُ أنْ يُقالَ إنَّ تَعْزِيَةَ تَفْعِلَةَ ، لأنَّ فَعَّلَ قياسهُ)[3] ، إمَّا تَفْعِيل وإمَّا تَفْعِلَة ، واذا استُثقِلَ تَفْعِيل

---

(١) في ل : في العبارة تقديم وتأخير ، وزيادة بعض الكلمات (فتستعمله للمرة من النوع لما كان فيه التاء كما تقول : طلبت طلبة فتستعمله للمرة من غير تغيير لما كان فيه من التاء) .

(٢) قالَ الرضي : « وذو التاء تبقيه على حاله ، نحو دريتُ درايةً ونشدتُ نشدةً ، ولا تقول : دَرْيَةً ، كذا قال المصنف؛ ولم اعثر في مصنفاتهِ على ما قاله » . شرح الشافية للرضي ١٧٩/١ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

فالوجهُ أنْ يُحمَلَ تَعزِيَة على أنَّهُ تَفعِلَة ولا حاجةَ الى أنْ يُحمَلَ على التفعيل ثمَّ حُذِفَ اللامُ ثمَّ عُوِضَ فإنَّهُ تعسفٌ من غيرِ حاجةٍ .

قولهُ : ويجوزُ تركُ التعويضِ (في أفْعَلَ دونَ فَعَّلَ ، قالَ اللهُ تعالى : { وَأَقَامَ الصَّلَاةَ }[1] .

قالَ الشيخُ : وإنَّما يكونُ تركُ التعويضِ)[2] عنـدَ وجـودِ بالاضافةِ كأنَّهم جعلوها عوضاً وأمَّا أريتُهُ إراءً فشاذٌ غير معلٍّ[3] عليه ، وأمَّا مصدرُ فعَّلَ فلم يجيءْ بتركِ التعويضِ لا مضافاً ولا غيرَ مضافٍ وسببهُ أنَّهُ أخذَ بناءَ مصدريهِ القياسي والتزمَ دونَ أخيه استثقالاً لأخيه ، فلا وجهَ لحذفِ تائه بخلافِ قولـكَ : [٥٨ ظ] إقامَة فإنَّ القياسَ حذفُ تائه فكأنَّ حذفها رداً لهُ الى أصله بخلاف تَفْعِلَة . ثمَّ لو سُلِّمَ أنَّها للتعويضِ في تعزيةٍ فالفرقُ بينهما وبين إقامَةَ إنَّ الحذفَ في إقامَةٍ لازمٌ اعلالاً كلزوم الحذفِ في نحـوَ عَصاً ، والحذفُ في تعزيةٍ ليسَ على طريقِ الاعلالِ إذْ اجتمـاعُ الياءَينِ لا يوجبُ حذفاً ، وإنَّما اغتُفِرَ التعويضُ فلا يلزمُ من حذفِ ما جيءَ بهِ بعدَ وجوبِ الحذفِ لغيرِه كالتعويضِ حَـذفُ ما كـانَ لأجلِ كونهِ عوضاً لتنزّلهِ منزلةَ المحذوفِ بخلافِ إقامَةٍ فإنَّهُ ليسَ

---

(١) سورة البقرة الآية : ١٧٧ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٣) في س ، ب ، ت ، ر : (معمول) وهو تحريف .

منزلةَ منزلةَ المحذوفِ لوجوبِ الحذفِ لغيرهِ وقد جاءَ التَفْعيل فيهِ في الشعرِ كقوله (١) :

١٧٨- فَهْيَ تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيَاً

وقياسهُ تَنْزِيةً كما تقدَّمَ .

(فصل) قولهُ : ويعملُ المصدرُ إعمالَ الفعلِ مفرداً .

قالَ الشيخُ : وإنَّما أُعمِلَ لأنَّهُ في المعنى مقدَّرٌ بأنْ والفعلِ ، فلذلكَ لا يعملُ إلاّ في الموضعِ الذي يصحُّ تقديرهُ ، فلذلكَ اذا قلتَ : ضربَ ضرباً زيدٌ عمرواً كانَ العاملُ الفعلَ ، وكذلكَ لو حُذِفَ الفعلُ وهو مرادٌ كانَ العاملُ الفعلُ كقولكَ : ضرباً زيداً ، (لأنَّ المعنى اضربْ ضرباً زيداً)(٢) ، فالعاملُ(٣) ههنا الفعلُ لا المصدرُ . فإنْ قيلَ فقولهم سقياً ورعياً وما أشبههُ من المصادرِ التي لا يجوزُ إظهارُ فعلها ما العاملُ فيما يُذكَرُ معها ؟ قيلَ فيه وجهانِ : أحدهما أنَّ العاملَ أيضاً الفعلُ المقدَّرُ الناصبُ لها ولا فرقَ بينَ اظهارهِ واضمارهِ ، ووجبَ إضمارهُ لعارضٍ فلا أثرَ لهُ في منعِ تقديرِ العملِ . ومنهم من يقولُ : العاملُ المصدرُ لا باعتبارِ كونهِ مصدراً ولكن لقيامهِ مقامَ الفعلِ ونيابتهِ عنهُ ، فعملهُ إذَنْ ليسَ كعملِ المصادرِ ، بلْ لقيامهِ مقامَ الفعلِ ، (ونيابتهِ عنهُ فعملهُ إذَنْ ليسَ

(١) البيت لم يُعرَفْ قائله ، وعجزه : (كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا) ، الشهلة : العجوز الكبيرة ، تنزى الطفل : ترقصه ، الخصائص ٣٠٢/٢ ، ابن يعيش ٢٥٨/٦ الاشموني والعيني على الاشموني ٣٠٧/٢ ، اعراب ثلاثين سورة ص ٥٥ ، ٩٩ ، شرح شواهد الشافية ٦٧/٤ ، اللسان مادة (شهل) ، الصحاح ١٧٤٣/٥ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) في ب : (الفاعل) وهو تحريف .

كعملِ المصادرِ ، بَلْ لقيامهِ مقامَ الفعلِ المقدَّرِ)[1] ، فوزانهُ في الوجهينِ وزانُ قولكَ : زيدٌ في الدارِ أبوهُ ، هَلْ العاملُ في (أبوهُ) الاستقرارُ المقدَّرُ أو قولكَ : في الدارِ لقيامهِ مقامهُ ؟ والأكثرُ على أنَّ في الدارِ هوَ العاملُ لا باعتبارِ نفسهِ ولكن لقيامهِ مقامَ مُسْتَقِرٍ فكذلكَ ههنا الأكثرونَ على أنَّهُ[2] مثلُ ذلكَ . ومنهم من يقولُ : العاملُ الاستقرارُ المقدَّرُ ، ووجوبُ حذفهِ لا يمنعُ عملهُ ، ألا ترى[3] أنَّ الاجماعَ على أنَّهُ عاملٌ في قولكَ : في الدارِ ولم يكنْ حذفهُ بمانعٍ[4] ، وكذلكَ الاجماعُ على أنَّ سقياً معمولُ الفعلِ المقدَّرِ ولم يكنْ حذفهُ بمانعٍ[5] من عملهِ ، فكذلكَ فيما كانَ معهُ ، والمصدرُ يعملُ مفرداً أو مضافاً أو معرَّفاً باللامِ وهو قليلٌ ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ لا تدخلُ على ما هو مقدَّرٌ بهِ وهو أنْ والفعلُ ، ولمَّا دخلتْ عليهِ ضعفَ تقديرهُ بأنْ والفعلُ فضعفَ عملهُ .

قولهُ : ويجوزُ تركُ ذكرِ الفاعلِ والمفعولِ في الافرادِ والاضافةِ .

قالَ الشيخُ : أمَّا جوازُ تركِ ذكرِ المفعولِ فواضحٌ ، لأنَّهُ فضلةٌ ، وأمَّا جوازُ تركِ ذكرِ الفاعلِ ، فلأنَّهُ لم يلزمْ مع الفعلِ إلاَّ لكونهِ أحدَ جزئي الجملةِ واحْتِيجَ اليه لتمامِ الجملةِ ، وليسَ هو ههنا أحدَ جزئي الجملةِ فلم يلزمْ . فإنْ قيلَ فاسمُ الفاعلِ لابدَّ لهُ من فاعلٍ وليسَ فاعلهُ أحدَ جزئي الجملةِ في أكثرِ مواضعهِ ، كقولكَ : زيدٌ ضاربٌ عمراً فلابدَّ في ضاربٍ من ضميرٍ هو فاعلٌ ، وكذلكَ زيدٌ ضاربٌ غلامُهُ عمراً فلِمَ لا يكونُ المصدرُ كذلكَ

---

(1) ما بين القوسين : ساقط ر .
(2) (أنه) : ساقطة من ل .
(3) في ل : (لأنّ) ، وهو وهم .
(4) في س : (مانعا) .
(5) في س : (مانعا) .

ويكونُ اسمُ الفاعِلِ كالمصدرِ ؟ فالفرقُ بينهما أنَّ اسمَ الفاعلِ لا يعملُ إلاّ معتمداً على من هو لهُ أو على حرفِ استفهامٍ أو حرفِ نفيٍ ، فإنْ اعتمدَ على من هو لهُ وجبَ رجوعُ الضميرِ اليهِ لكونهِ صفةً لهُ أو خبراً أو حالاً ، واذا اعتمدَ على حرفِ استفهامٍ أو نفيٍ وجبَ ذكرُ الفاعلِ لأنَّهُ حينئذٍ أحدُ جزئي الجملةِ فكانَ كالفاعلِ معَ الفعلِ بخلافِ المصدرِ ، فإنَّ عملَهُ ليسَ كاسمِ الفاعلِ في الاعتمادينِ المذكورينِ حتّى يلزمُ فيهِ الفاعلُ ، وأيضاً فإنَّ اسمَ الفاعلِ واقعٌ في المعنى موقعَ الفعلِ المبني للفاعلِ كقولك : زيدٌ ضاربٌ بمعنى زيدٌ يضربُ فكما أنَّهُ لابدَّ ليضربُ من فاعلٍ فكذلكَ لمّا حلَّ محلهُ بخلافِ المصدرِ فانَّهُ ليس واقعاً موقعَ الفعلِ ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : في موضعِ زيدٌ يضربُ زيدٌ ضربَ لم يستقمْ كما يستقيمُ زيدٌ ضاربٌ ، لأنَّ ضارباً بمعنى يضربُ . وقولهُ تعالى : { وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ }[1] ، يجوزُ أنْ يكونَ تمثيلاً لحذفِ الفاعلِ خاصةً ، لأنَّهُ أوردهُ بعدَ قولهِ : « أو ضَربَ » تفسيراً لقولهُ : « ضُرِبَ زيدٌ » ، ويجوزُ أنْ يكونَ أوردهُ على المثالينِ جميعاً لجوازِ التقديرِ ، والاولُ أظهرُ لأنَّ « هُمْ » ظاهرٌ في ضميرِ « الرومِ »[2] وهم المغلوبونَ ، والضميرُ في غلبهم لهم فهو مضافٌ الى المفعول ، والضميرُ في « سَيَغْلِبُونَ » للضميرِ الذي هو « وهُمْ » ، لأنَّهُ لم يتقدَّمْ لغيرهم ذكرٌ ، ويجوزُ [٥٩ و] أنْ يكونَ الضميرُ في وهم « للرومِ » أيضاً وفي « غلبهم » للمجوسِ فيكونُ مضافاً الى الفاعلِ « وسَيَغْلِبُونَ » عائدٌ على « هُمْ » على كلِّ تقديرٍ لأنَّهُ خبرهُ .

---

(١) سورة الروم الآية : ٣ .

(٢) في ل : (الرفع) ، وهو خطأ .

(فصل) وقوله[3] :

١٧٩- قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ

قالَ الشيخُ : لأنَّ الافلاسَ مفعولٌ في المعنى لمخـافةِ كأنَّكَ قلتَ : مخافةَ الافلاسِ فعطفتَ على أصلِ الحملِ في التقديرِ وليسَ بقويٍّ ، لأنَّه مخفوضٌ لفظاً أو تقديراً ، وإنَّما جازَ نظراً الى أنَّه كانَ يصحُّ أنْ يكونَ منصوباً على المفعوليةِ وكـذلكَ رفعُ المظلومِ في

١٨٠- طَلَبِ المُعَقِّبِ

(فصل) قولهُ : ويعملُ ماضياً كان أو مستقبلاً .

---

(١) البيت لرؤبة في ديوانـه ص ١٨٧ وتمـامه : (مَخَافَةَ الافْلاسِ واللَّيَّانَا) ونسبه ابن يعيش لزياد العنبري وهو غير صحيح . داينت : من الدين ، الليانا : مصدر لويته بالدين أي مطلته ، والضمير يعود الى قينة أخـذها الراجز عن دين له . الكتاب ١/٩٨ ، الايضاح للفارسي ص ١٥٩ ، شرح الجمـل لابن عصفور ١/١٤١ ، ابن يعيش ٦/٦٥ ، الاشموني ٢/٢٩١، العيني على الاشموني ٢/٢٩١ ، ابن عقيـل ٢/٨٥ ، همـع الهوامع ٢/١٤٥ ، المغني ٢/٤٧٦ .

(٢) البيت للبيد بن ربيعـة من أبيات في ديوانه ص ١٦٤ يصف حمارا وحشيا وأتانه وشبه به ناقته وتكملته :

حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وهَاجَهَا
طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

تَهجر : سار في وقت منتصف النهـار ، هاجـه : أزعجـه . والمعقب : الصائد الذي يتعقب الحمار ، الانصاف ١/٢٣٢ ، الايضـاح للفارسي ص ١٥٩ ، ابن يعيش ٦/٦٦ ، التوجيـه للرماني ص ٢٤٧ ، ابن عقيل ٢/٨٤ ، الاشـموني ٢/٢٩٠ ، همع الهوامع ٢/١٤٥ ، الخزانة ٣/١٤٥ ، الخزانة ٣/٤٤١ ، اللسان (عقب) ، كتاب العين ١/٢٠٢ .

قالَ الشيخُ : لأنَّ عملَهُ بتقديرِ أنْ والفعل وهو يجري في الماضي والمستقبلِ ولا يتقدمُ معمولهُ فيه ، لأنَّهُ في معنى الموصولِ فكما لا تتقدَّمُ الصلةُ على الموصولِ فكذلكَ لا يتقدمُ على ما هو بمعناهُ .

اسمُ الفاعلِ

قولهُ : هو ما يجري على يَفْعَلُ من فعلهِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : إنْ أرادَ بالجاري الواقعَ موقعَ يَفْعَلُ باعتبارِ المعنى وردَ عليهِ اسمُ الفاعلِ اذا كانَ لِمَا مضى فانَّهُ ليسَ واقعاً موقعَ يفعلُ ، وإنَّما هو واقعُ موقعَ فَعَلَ وهو اسمُ فاعلٍ فلم يكُنْ الحدُّ جامعاً ، وإنْ أرادَ بالجاري أنَّه على مثلِ حركاتهِ وسكناته[1] ، وردَ عليهِ أنْ ثمَّ أشياءْ تجري على يفْعَلُ بهذا الاعتبارِ وليستْ باسمِ الفاعلِ كاسمِ المكانِ والزمانِ ، فانَّهُ يجري على يَفْعَلُ بهذا التفسير وليستْ باسمِ فاعلٍ . ويُجابُ عنهُ بأنَّهُ استغنى عن القيدِ الذي يخصصهُ بقوله : باسمِ الفاعل ، فكأنَّهُ قالَ : هو الجاري على يفْعَلُ اسماً لمن نُسبَ اليهِ وفي الجميعِ[2] [تعسُّفٌ][3] ، وأوْلى من هذا أنْ يُقالَ هو المشتقُّ من فعلٍ لمن نُسبَ اليهِ على نحو المضارعِ فهذا حدُّهُ . وقولهُ : « من فعْلهِ » احترزَ بهِ عن التفسيرينِ من قولكَ : جالسٌ في يقعدُ ، وقاعدٍ في يجلسُ فانَّهُ اسمُ فاعلٍ جارٍ على يَفْعَلُ ، وليسَ باسمِ فاعلٍ منهُ فلذلكَ قالَ : من فعله واذا قصدَ الى تبيينِ كيفيةِ استعماله ، قيلَ لا يخلو من أنْ يكونَ من ثلاثيٍّ أو غيرهِ ، فانْ كانَ من ثلاثيٍّ فقياسهُ أنْ يجيءَ على وزن فاعلٍ كقولكَ : ضَربَ فهو ضاربٌ

---

(١) (سكناته) : ساقطة من و .

(٢) في ل : (الكل) .

(٣) (تعسف) : زيادة عن ل

وإنْ كانَ من غيرهِ فقياسه أنْ يجيءَ على وزنِ المضارعِ إلاّ أنَّ موضعَ الياءِ ميمٌ مضمومةٌ سواء كانت الياءُ مضمومةً ، أو مفتوحةً ، وما قبلَ الآخرِ مكسورٌ سواءَ كانَ مفتوحاً أو مكسوراً ، فتقولُ في أخْرَجَ يُخْرِجُ مُخرِجٌ ، وفي انطلقَ ينطلقُ منطلِقٌ فتضُمُّ الميمُ ، وإنْ كانت الياءُ مفتوحةً ، وتقولُ في توَعَّدَ يتْوعدُ متَوعدٌ فتكسرُ ما قبلَ الآخرِ ، وإنْ كانَ مفتوحاً في المضارعِ . وقولُه : « يعملُ عملَ فعلهِ متقدماً أو متأخراً ، كالفعلِ والمنوطاً به ومقدَّراً ، ثمَّ مثَّلَ بالجمعِ « قالَ سيبويه » : وأجروا اسمَ الفاعلِ اذا أرادوا أنْ يبالغوا في الأمرِ مجراه[1] إذا كانَ على بناءِ فاعلٍ ، « كأنَّهم جعلوا ما فيها من زيادةِ المعنى قائماً مقامَ ما فاتَ من أنّه[2] فاعلٌ فأعملوها عمله ، ومثَّلَ بذلك في التقديمِ والتأخيرِ والاظهارِ الاضمارِ كما مثَّلَ به في فاعل ، وقوله : « ضروبٌ رؤوسَ الرجالِ وسوقَ الابلِ » مثلُ ضاربِ زيدٍ وعمراً في اسمِ الفاعلِ .

(فصل) قولُهُ : وما تُثنيَ من ذلكَ وجُمعَ مصححاً أو مكسّراً يعملُ عملَ المفردِ .

قالَ الشيخُ : يريدُ منهما جميعاً أعني ما كانَ على وزنِ فاعلٍ وما كانَ للمبالغةِ سواءٌ كانَ الجمعُ مصححاً أو مكسّراً كما ذَكَرَ . ثمَّ مثَّلَ بالجمعِ المصححِ والمكسَّرِ ومثَّلَ بجمعِ اسمِ الفاعلِ والمبالغةِ هو قولهُ : « مَهاوينَ[3] » كأنّهُ جمعَ مِهْوان للمبالغةِ ، وغُفرُ جمعُ غفورٍ للمبالغةِ .

---

(1) الكتاب ٥٦/١ .

(2) في و : (أنه) وفي ر : (زنته) ، وما أثبتناه أحسن .

(3) هذه كلمة من بيت للكميت بن زيد الاسدي يصف فيه قوماً بالعزة والشرف وهو :

(4) شُمٌ مَهَاوِينُ أبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا
مِيصُ العَشيَّاتِ لا خُوْرٌ ولا قُزُمُ
الكتاب ٥٩/١ ، ابن يعيش ٧٦/٦ ، همع الهوامع ٩٧/٢ .

(فصل) قولُـهُ : ويُشتَرطُ في إعمالـهِ ، أنْ يكونَ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ .

قالَ الشيخُ : ودليلهُ استقراءُ لغةِ العربَ ، وحكمتـهُ أنّهُ اذا كانَ للحالِ والاستقبالِ كانَ موافقاً لهُ في المعنى واللفـظِ ، واذا كانَ بمعنى الماضي لم يكنْ موافقاً للمضارعِ في المعنى ولا للماضي في اللفظِ ولا يلزمُ من إعمالهم ما قَوِيَ شـبهُهُ بالفعلِ إعمالهم ما لـم يقـو قوتَهُ[1] ، وقال الكسـائي : يجـوزُ إعمـالُهُ وإنْ كانَ ماضيـاً وتمسّكَ[2] بأمورٍ : أحدها مثلُ قولهِ تعـالى : { وَجَاعِلُ اللّيـلِ سكَنَاً والشمسَ[3] } ، ومنهَا مثلُ قولهم : هذا مُعْطي زيدٍ أمسِ درهماً ، ومنها إجماعهم علـى قولهم : الضـاربُ زيداً أمسِ ، ومنهـا قولهُ تعالى : {وكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِراعَيْهِ بالوَصِيدِ[4]} ، وأُجيبَ عن ذلكَ أنّهُ لم يوجدْ في لغةِ العربِ مثل مررتُ برجلٍ ضـاربٍ زيداً أمسِ مع كثرةِ التغيرِ عن معناهُ ولو كانَ جائزاً لوقعَ ، وأمّا جاعلُ اللّيلِ سكَناً والشمسَ فبعيدٌ أنْ يُسلّمَ أنَّ جاعلاً للمضي فجائزٌ أنْ يكونَ والشمسُ منصوباً [٥٩ ظ] بفعـلٍ مقـدّرٍ دلَّ عليـهِ ما قبلَهُ ، واذا جازَ ذلكِ ضَعفَ أنْ يُقَالَ إنّهُ منصوبٌ بجاعلٍ ، لأنَّ فيه اثباتَ أصولِ الابوابِ التي ثبتَ أنّها ليستْ من لغتهم بالمحتملاتِ وكذلكَ قولهم : هذا مُعْطِي زيدٍ درهمـاً ، جائزٌ أنْ يكونَ درهماً جواباً لقولِ قائلٍ ، ما الذي أعطىَ ؟ فقيلَ أعطـاهُ

(١) (قوته) : ساقطة من ب .

(٢) أنظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٤ ، ابن يعيش ٧٧/٦ .

(٣) سورة الانعام الآية : ٩٦ . اختلف في (وجاعل الليل) فعاصم وحمزة والكسائي وخلف بفتح العين واللام من غير ألف فعـلا ماضيا (والليل) بالنصب مفعول به ، والباقون بالالف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل بالاضافة . اتحاف فضلا البشر في القراءات الاربعة عشـر ص ٢١٤ ، سـراج القاريء المبتـدي ص ٢١٣ .

(٤) سورة الكهف الآية : ١٨ .

درهماً ، فصار درهماً مثلَ والشمسُ في الاحتمالِ ، وأمّا الضاربُ زيداً أمسِ فهو نصٌّ في إعمال الماضي إلاّ أنَّ الفرقَ بينَهُ وبين صورِ الخلافِ إنَّ هذا دخلٌ على اسمٍ موصولٍ قياسهُ أن يُوصَلَ بجملةٍ ، ولا يكونُ اسمُ فاعلٍ مقدراً جملةً إلاّ بتقديرهِ فعلاً ، فقويٌّ تقديرُ الفعلِ فيهِ توفيراً لِما يقتضيه الموصولُ من الجملةِ فلا يلزمُ من إعمالَ اسمِ الفاعلِ في الموضعِ الذي قَويَ تقدير كونهِ فعلاً للازمٍ لهُ ، وإنْ كانَ ماضياً إعمالهُ في الموضعِ الذي انتفى عنهُ ذلكَ القويّ فثبتَ أنَّ الوجهَ ما عليهِ الجماعةُ في تركِ إعمالِ الماضي اذا لم يكنْ فيهِ لامُ التعريفِ • وأمّا قولهُ : (وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) وأمثالهُ فهذا إنّما يكونُ في موضعِ الاحوالِ ، والأحوالُ يُقصَدُ بِهَا التعبيرُ عن ذلكَ الفعلِ في حالٍ وقوعِهِ حتّى كأنّه واقعٌ ، ولذلكَ يقعُ الفعلُ المضارعُ في موضعها فتقولُ : جاءني رجلٌ أمسِ يضربُ عمراً ، وتقولُ : سرتُ أمسِ حتّى أدخلَ البلدَ بالرفعِ ، ولولا قصدُ التغييرِ عن الحالِ لم يستمْ وقوعُ المضارعِ فينزّلُ منزلةَ فعلِ الحالِ لأنّهُ المقصودُ فلا يلزمُ من إعمالِ اسمِ الفاعلِ وانْ كانَ المدلولُ ماضياً اذا قُصِدَ بهِ الدلالةُ على حالِ وقوعهِ إعمالَ اسمِ الفاعلِ ، وهو ماضٍ من كلِّ وجهٍ فحصلَ الفرقَ بينهما •

(فصل) قولهُ : ويُشترطُ إعتمادهُ •

قالَ الشيخُ : على ما ذكرَ صفتهُ إلاّ عندَ الفراءِ ، فانّهُ يجيزُ إعمالَهُ غيرَ معتمدٍ (١) ، فأمّا وجهُ إعتمادهِ على الثلاثة الأول ، فلأنّهُ صفةٌ تقتضي ما يكونُ لهُ موصوفاً وكانَ قياسهُ أنْ لا يقعَ

---

(١) أنظر شرح الاشموني ٢/٢٩٥ ، حاشية الصبان على الاشموني ٢/٢٩٤ ، ٢٩٥ •

إلاَّ معَ الثلاثةِ ، وإنَّما وقعَ بعدَ حرفِ الاستفهامِ وحرفِ النفـي ، لأنَّهُ قُصِدَ بهِ قصدُ نفسِهِ فجرى مجراهُ ولذلكَ[1] وحـــدهُ[2] في التثنيةِ والجمعِ ، وتستقلُّ الجملةُ بفاعلهِ[3] ، ولو لم يكنْ كذلكَ لأنَّ اسمَ الفاعلِ معَ فاعلهِ مفردٌ محتاجٌ الى جزءٍ آخرَ ينضمُّ اليهِ ، فإنْ قيلَ فمذهبُ الفراءِ إعمـــالُهُ من غيرِ حرفِ استفهامٍ وحرفِ نفي على الوجهِ الذي ذكرتموهُ من قيامهِ مقامَ الفعلِ فبمـــاذا يُرَدُّ عليهِ ؟ فنقولُ لم يثبتْ عن العربِ مثلُ قائمٌ الزيدونَ[4] ، وقد ثبتَ أقائمٌ الزيدونَ ؟ بالاجماعِ وحكمتهُ هو أنَّ حرفَ الاستفهامِ وحرفَ النفي يقتضيانِ الفعلَ فلا يلزمُ من وقوعِ اسمِ الفاعلُ موقعَ الفعلِ في الموضعِ الذي قامَ معهُ ما يقتضيهِ وقوعهَ موقعَ الفعلِ معَ انتفاءِ ما يقتضي الفعلَ فحصلَ الفرقَ بينهما فلا وجهَ للالحاقِ معَ تحقيقِ الفرقِ المناسبِ ، واحتمالُ الفرقِ كافٍ ما لم يعلمِ التسويةَ .

قولهُ : فانْ قلتَ : بارعٌ أدبهُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : وهذهِ يفرضها الخصمُ ويثبتُ عليها مذهبَـــهُ ، فنقولُ : أجمعنا على جوازِ مثلِ (بارعٌ أدبهُ) فليجزْ قائـمٌ أخواكَ قياساً عليهِ . فجوابهُ حينئذٍ منعُ ما ذكرهُ ، لأنَّهُ يُقالُ بارعٌ أدبهُ إنَّما جازَ لأنَّ « بارعٌ » خبرُ مبتدءٍ تقدَّمَ وأدبهُ مبتـــدأ كأنَّكَ قلتَ : أدبهُ بارعٌ ، فالوجهُ الذي جازَ بهِ عندنا غيرُ الوجـــهِ الذي جازَ بهِ عندكم ، والذي يدلُّ عليهِ امتناعُ قائمٌ أخواكَ وجعلهـا[5]

(١) في و : (لأن اسم الفاعل) ولا يستقيم معه الكلام .
(٢) (وحده) : ساقطة من ل ، ب ، س ، ت .
(٣) في و : (بفاعل) وهو تحريف .
(٤) في ل : (الزيدان) .
(٥) في ش : (شيئا) ، ولا يستقيم معه الكلام .

أصلاً في الرد ، وإنْ كانتْ مسألةُ الخلافِ لاحدِ أمرينِ : إمّا لأنَّهُ استُسْلِفَ جوازُ (بارعٌ أدبهُ) وحملَ قائمٌ أخواكَ عليهما وجعلها شيئاً واحداً فقيلَ لهُ ليسَ كشيءٍ واحدٍ وهو معنى نكذبهُ ، وإمّا لأنّهُ لم يوجدْ مثلُ ذلكَ في كلامِ العربِ ، ولا ينبغي أنْ نحملَهُ على وجهٍ في مسألةٍ أخرى لكَ فيها عنهُ مندوحةٌ لجوازِ أنْ يكونَ بارعٌ خبرً مبتداءٍ وأدبهُ مبتدأً ، وإذا جازَ ذلكَ فلا ينبغي أنْ يُثبتَ أصلُ بابٍ بالاحتمالِ معَ مخالفةِ ما ذكرناهُ من الاستقراءِ والمعنى جميعاً .

اسمُ المفعولِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : هو الجاري على يُفْعَلُ من فعلهِ نحوَ مضروبٍ لأنَّ أصلَهُ مُفْعَلٌ .

قالَ الشيخُ : الكلامُ في الجاري مثله فيما تقدمَ في اسمِ الفاعلِ ، وقولهُ : « لأنَّ أصلهُ مُفْعَلٌ » وقعَ في نسخةٍ يُفْعَلُ بالياءِ والصوابُ [٦٠ و] مُفْعَلٌ بالميمِ ، لأنَّ الجاري أنْ فسّرَ بالمعنى الاولِ فليسَ هو في الحقيقةِ أصلهُ يُفْعَلُ ، ثمَّ لو سلم أنّهُ أصلهُ فليسَ في تخصيصه بمضروبٍ فائدةٌ لأنَّ أسماءَ المفاعيلِ على هذا المعنى كلها سواء ، وأيضاً فلو كانَ المرادُ ذلكَ على هذا التفسيرِ لكانَ ذكرهُ في اسمِ الفاعلِ أولى ، لأنّهُ الاسبقُ والاصلُ فكان يقولُ : نحو ضاربٍ ، لأنّهُ أصلهُ يفعلُ ولا يستقيمُ على التفسيرِ الثاني للوجوهِ المذكورةِ أيضاً فانّما يستقيمُ مُفْعَلٌ ، لأنَّ مضروباً ليسَ جارياً على يَفْعَلُ في لفظهِ فأرادَ أنْ يبينَ أنَّ أصلهُ مُفْعَلٌ على وزنِ الفعلِ وهذا يقوّي التفسيرَ الثاني لأنّهُ ليسَ لذكرهِ على

التفسير الاول بالياء[1] معنى على ما تقدّم وهو بالميم أبعد وخص مضروباً ، لأنّ غيره من[2] أسماء المفاعيل جاء على الفعل من غير تغيير ، وأمّا مضروبٌ وبابه فليس جارياً على الفعل ، فقال : « أصله تُفْعَل ، إثباتاً لجريه على الفعل ، وإنّما غُيِّر الى لفظ مفعول ، لأنّه لو بقي على مُفْعَل لم يُعلَمْ أهو اسم مفعول لأَفْعَل أو لِفَعَّل فغيّروا مفعول فَعَل ليتبيّن وكانَ أولى بالتغيير بهذه الزيادة لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فانّه أكثرُ منه تقديراً إذْ أصلُ قولكَ : مُكرِم مُؤكرِم باتفاق ، ولمّا زادوه واواً فتحوا الميمَ تخفيفاً ، وكلُّ ما ذُكِرَ في اسم الفاعل مذكورٌ فيه والله أعلمُ » .

الصفةُ المشبّهةُ

قالَ صاحبُ الكتاب : هي التي ليستْ من الصفات الجارية ، وإنّما هي مشبّهةٌ بها .

قالَ الشيخُ : إنْ قلنا : الجاريةُ على التفسير الاول فليست مثل اسم الفاعل ، لأنّها تدلّ على معنىً ثابتٍ ، واسمُ الفاعل يدلّ على الحدوث كما في الفعل ، وإنْ كانَ على التفسير الثاني فهو ظاهرٌ ، لأنّها ليستْ على وزن الفعل المضارع وإنّما عملتْ عمله لما ذكرهُ .

(فصل) قولهُ : وهي تدلُّ على معنىً ثابتٍ فإنْ قصدَ الحدوث قيلَ هو حاسنٌ الآنَ أو غداً .

---

(1) في ل : (معنى بالياء) ، وهو وهم .
(2) في ب ، ت : (في) ، وهو تحريف .

قالَ الشيخُ : يعني أنَّكَ اذا قلتَ : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ، فمعناهُ إثباتُ الحسنِ لهُ من غيرِ تعرُّضٍ للدلالةِ على حدوثهِ بخلافِ قولكَ : حَاسِنٌ فانَّهُ يدلُّ على الحدوثِ كما في قولكَ : ضاربٌ؟ كما يدلُّ يحْسُنُ ويضربُ على ذلكَ : وهذا على نحوِ ما ذكرهُ سيبويه في حائضٍ وحائضةَ ، وإنْ كانَ على وزنِ اسمِ[1] الفاعلِ ، وإنَّما الغرضُ تشبيههُ بهِ في الثبوتِ والحدوثِ .

قولهُ : وتُضافُ الى فاعلِها .

قالَ الشيخ : لأنَّهُ لمَّا شُبِّهَ باسمِ الفاعلِ في العملِ ، واسمُ الفاعلِ يُضافُ الى معمولهِ المفعولِ ولم يكنْ لهذهِ مفعولٌ أُضيفتْ الى فاعلِها نقلِ حسنُ الوجهِ وستأتي الوجوهُ فيهِ .

قولهُ : وأسماءُ الفاعلِ والمفعولِ يجريانِ مجراهما في ذلكَ .

قالَ الشيخُ : يعني في الاضافةِ الى الفاعلِ يريدُ اسمَ الفاعلِ غيرَ المتعدي واسمَ المفعولِ المتعدي فعلهُ[2] الى واحدٍ ، وإلاَّ فلو قلتَ : هذا ضاربُ زيدٍ في دارهِ لم يكنْ زيدٌ إلاَّ مفعولاً ، وكذلكَ لو قلتَ : هذا معطي العبدِ لم يكنِ العبدُ إلاَّ مفعولاً ، لأنَّ اضافتَهُ الى المنصوبِ هو الوجهُ لأنَّهُ مغايرٌ فاضافتهُ الى الفاعلِ على خلافِ الاصلِ[3] ، لأنَّهُ هو هو في المعنى ، وإنَّما أُضيفَ اليهِ عندَ عدمِ المنصوبِ ، لأنَّهُ مشبَّهٌ بهِ فأُجريَ مجراهُ في الاضافةِ كما أُجريَ مجراهُ في العملِ ، وأيضاً فانَّهُ لو أُضيفَ الى الفاعلِ وهو متعدٍ

---

(١) في ش : (اسم) ساقطة .
(٢) (الى واحد) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش .
(٣) في ش : (القياس) ، وما أثبتناه أحسن .

لم يُعلَمْ هَـلْ هــو مضافٌ الى الفاعلِ أو الى المفعولِ ؟ بخـلافِ الصفةِ ، وغيرِ المتعدي فانـّهُ لا يلبسُ إذْ لا مفعولَ لهُ .

(فصل) قولهُ : وفي مسألةِ حَسَنِ وجههُ سبعةُ أوجـهٍ الى آخـرهِ .

قالَ الشيخُ : في مسألةِ حَسَنِ وجههُ بالتركيبِ العقلي ثمانيةَ عشرَ وجهاً ، وذلكَ أنَّ معمولَهُ لا يخلو أنْ يكونَ معرَّفاً باللامِ أو مضافاً الى مضمرٍ أو غيرهما فهذهِ ثلاثةُ أقسامٍ كلُّ واحدٍ منها يكونُ مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً[1] ، فهذهِ تسعةُ أقسامٍ ، ويكونُ الصفـةُ معهُ غيرَ معرَّفٍ باللامِ ومعرَّفاً باللامِ ، فتصيرُ ثمانيةَ عشرَ ، وصورها مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُـهُ ، وحَسَنٍ[2] وجهَـهُ ، وحَسَنِ وجهِهِ ، وحَسَنٍ الوجهُ وحَسَنٍ الوجـهَ ، وحَسَنِ الوجـهِ ، وحَسَنٍ وجهٌ ، وحَسَنٍ وجهاً ، وحَسَنِ وجهٍ ، فهذهِ تسـعةٌ ، واذا عُرِّفَ الاولُ جاءَ تسعةٌ أُخرى على هذا الترتيبِ ، ثمَّ أْعلمْ أنَّ حكمَ المعمولِ اذا كانَ معرَّفاً باللامِ (حكمهُ اذا كانَ مضـافاً الى المعرَّفِ باللامِ)[3] ، أو مضافاً الى ما أُضيفَ الى المعرَّفِ باللامِ[4] ما تناهي وما بلغَ فحكمُ قولكَ : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ حكمُ قولكَ : مررتُ برجلٍ حَسَنِ وجهِ الغـلامِ وحسَنِ وجـهِ ابي الغلامِ ، وكذلكَ لو زدتَ ، وحكمُ المضافِ الى المضمرِ حكمُ مـا أُضيفَ [٦٠ ظ] حكمُ قولكَ : مررتُ برجـلٍ حَسَنِ وجـهِ

(١) في ل : (مجرورا) ، وما أثبتناهُ احسن .
(٢) في ر : (وجهه حسن) ، وهو خطأ .
(٣) ما بين القوسين : ساقطة من ش .
(٤) ما بين القوسين : ساقطة من ش .

غُلامه ، وكذلكَ حَسَنٍ وجهِ أبي غُلامهِ ، وكذلكَ لو زدتَ ،
وحكمُ غيرِ المعرّفِ باللامِ وغيرِ المضافِ الى المضمرِ حكمُ ما أُضيفَ
الى مثله ، أعني غيرَ معرّفٍ باللامِ ولا مُضافٍ الى مضمرٍ ما تناهى
وبلغَ ، فقولكَ : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ حكمُ قولكَ : مررتُ
برجلٍ حَسَنٍ وجه غُلامٍ ، وكذلكَ حَسَنٍ وجهِ أبي غُلامٍ ،
وكذلكَ لو زدتَ : وكلُّ موضعٍ رفعتَ بالصفة كانَ فاعلاً لهـا ،
وكلُّ موضعٍ نصبتَ فانْ كانَ نكرةً فهو تمييزٌ أو مشبَّهٌ بالمفعولِ ،
وكلُّ موضعٍ خفضتَ كانَ مخفوضاً بالاضافةِ وعندَ ذلكَ يجبُ حذفُ
النونِ من الصفةِ إنْ كانَ مِمَّا ينونُ أو خفضه[1] إنْ كانَ غيرَ
منصرفٍ ، وهو في موضعِ خفضٍ ، واُعلمْ أنَّ كلَّ موضعٍ رفعتَ
بالصفة فلا ضميرَ فيها إذْ لا يكونُ لها فاعلان فيجبُ حينئذٍ افرادها
وتذكيرها إنْ كانَ ما بعدَها مذكّراً أو تأنيثها إنْ كانَ ما بعدَها مؤنثاً
كالفعلِ فتقولُ : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ ، ومررتُ برجلينِ
حسنٍ وجهُهما وبرجالٍ حسنٍ وجوهُهم وحسنَينِ وجوههما ضعيفٌ
وحسنِينَ وجوهُهم ضعيفٌ ضعفَ أكلوني البراغيثُ ، وأمَّا مررتُ
برجالٍ حِسانٍ وجوهُهم فهذا ليسَ بضعيفٍ ، لأنَّهم إنَّما كرهوا
الاتيانَ بالعلامةِ التي تدلُّ على ما تدلُّ عليه علامةُ الفعلِ ، وأمَّا جمعُ
التكسيرِ فليسَ من ذلكَ ، وكلُّ موضعٍ نصبَ المعمولُ أو خُفضَ
ففي الصفةِ ضميرٌ يعودُ على ما تقدَّمَ مما اعتمدتَ عليه إنْ كانَ
مذكراً فمذكرٌ وإنْ كانَ مؤنثاً فمؤنثٌ وكذلكَ[2] في التثنيةِ والجمعِ ،
فتقولُ : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهَ ، وبرجلينِ حسنَينِ الوجهَ ،
وبرجالٍ حسنِينَ الوجهَ[3] ، وبامرأةٍ حسنةِ الوجهَ وكذلكَ

---

(١) في ل نفتحه ، وهو خطأ .
(٢) قومت الجملة عن ش ، س ، وهي في و ، ب ، ت ، و : (وكذلك في التأنيث) .
(٣) (برجال حسنين الوجه) : ساقطة من ش .

ما أشبهه ، لأنَّهم لَمَّا نصبوا ما بعده وشبَّهوه بالمفعول ، وجعلوا حسناً كأنَّه في الحقيقة لما قبله ثم أُتي بالمعمول[1] للأمر الذي كان به الاول حسناً فالحسن على هذا التقدير لجملة ما تقدم وذكر المعمول تبييناً للامر الذي به حَسُن ، لأنَّ الشيء قد يكون[2] يحسُن جملته بحسن أمر ينضم اليه بخلاف الرفع ، فإنَّ الحسن ليس منسوباً إلاَّ لما بعده ولذلك امتنع الاضمار مع الرفع ووجب مع النصب واذا خفضت المعمول فالصفة في الحكم كحكم المنصوب ، لأنَّ الاضمار فيه لما قبله فتقول : مررت برجل حَسَن الوجه وبرجلين حسني الوجه وبرجال حسني الوجه ، وحكمه في التفسير ما ذُكر في المنصوب ، ثمَّ في هذه المسائل الثماني عشرة مسألتان ممتنعتان ، وهما مررت بالرجل الحسن وجهه وهي الثانية عشرة ومررت بالرجل الحَسَن وجه ، وهي المسألة الثامنة عشرة ، فامتناع الاولى لأنَّها لم تُفِد خفة بالاضافة ، وامتناع الثانية لأنَّها خلاف قياس وضع اللغة في إضافة المعرفة الى النكرة ، وفيها مسألة وقع فيها خلاف ، وهي مررت برجل حسن وجهه ، وهي الثالثة فمن منعها نظراً الى أنَّ حسناً للوجه فكأنَّه أُضيف الى نفسه .

قال الشيخ : وهذا التعليل لابن بابشاذ[3] ، وليس بصحيح ، لأنَّه إنَّما يلزم اضافة الشيء الى نفسه إنْ لو كان مدلولهما واحداً كالجنس ، والمنع ، وأمَّا اذا كانا متغايرين لفظاً ومعنى فلا فالحسن هنا ليس هو الوجه ، وإنَّما هو معنى قام بالوجه فلا يلزم ما ذكره ، أو لأنَّ الوجه مضاف الى ضميره فكأنَّه مُضاف الى نفسه وكلاهما

(1) في ل : (المفعول موضحا) .
(2) (يكون) : ساقطة من ل .
(3) أنظر شرح الجمل لابن بابشاذ ، ورقة ٧٦ ، ٧٧ ، من مخطوطة الظاهرية برقم ١٦٨٧ نحو .

تعليلٌ فاسدٌ ، ولذلكَ كانَ الوجهُ صحتها ، وإنَّما منعهـا صاحبُ[1] الجملِ لأنَّهُ ظنَّ أنَّ الناسَ يمنعونها فقـالَ : وخالفَ سيبويه[2] فيها جميعَ الناسِ وليسَ الامرُ على ما ذكرَ ، أمَّا التعليـلُ الاولُ فباطلٌ لجوازِ حسنِ وجهِ بالاتفاقِ ، وأمَّا الثاني فلجـوازِ ضاربِ غلامه باتفاقٍ .

ثمَّ هذه المسائلَ الست عشرةَ فيها القويُ والضعيفُ والمتوسطُ (فكلُ مسألةِ كانَ الضميرُ في الصفة أو في معمولها فهي قويّةٌ)[3] ، وكلُ مسألةٍ كانَ الضميرُ فيهما جميعاً فهي متوسطةٌ ، وكـلُ مسألةٍ ليسَ فيهـا ضميرٌ فهي ضعيفـةٌ فعلى ذلكَ تكونُ المسـألةُ الاولى والخامسةُ والسادسةُ والثامنةُ والتاسعةُ والعاشرةُ والرابعـةُ عشـرةَ والخامسةُ عشرةَ والسابعةُ عشرةَ قويةً ، لأنَّهُ ليسَ فيها إلاَّ ضميرٌ واحدٌ ، وتكونُ المسألةُ الثانيةُ والثالثةُ على قولِ المجيزِ ، والحاديةَ عشرةَ متوسطةً ، لأنَّ في كلَّ واحـدةٍ منهما ضميراً وتكونُ المسألةُ [٦١ و] الرابعةُ والسابعةُ والثالثةُ عشرةَ والسادسةُ عشرةَ ضعيفةً ، لأنَّهُ لا ضميرَ فيها وقد تقدَّمَ أنَّ المسألةَ الثانيةَ عشـرةَ والثامنـةَ عشرةَ غيرُ جائزتينِ فقد تكمَّلتِ الثمانيَ عشرةَ ولم يذكـرْ صاحبُ

---

(١) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي أخـذ عن الزجاج ، وابن السراج وسليمان الاخفش توفى سـنة ٣٣٧هـ نزهة الالباء ص ٢١١ أنباه الرواة ٢/١٦٠ ، النجوم الزاهـرة ٣/٣٠٢ .

(٢) قال الزجاجي : الوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وهو قولك: مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى الوجه واضـافة الوجه الى المضمر العائد على الرجل ، وخالفة جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين ، وقالوا : هو خطأ لانه أضـاف الشيء الى نفسه وهو كما قالوا . الجمل ص ١١١ .

(٣) ما بين القوسين : ساقطة من ر .

الكتاب منها الضعيف وإنّما ذكر القوي والمتوسط فلذلك جعلها سبعة وإن كانت عنده[1] اثنتي عشرة إلا أنّه استغنى بالتنكير عن التعريف ، لأنّه هو هو فاستغنى بحسن وجهه عن الحسن وجهه ، واستغنى بحسن وجهاً عن الحسن وجهاً ، وكذلك ما عداها إلا أنّه يسقط من التعريف مسألتين غير الجائزتين احداهما تعريف حسن وجه ، والاخرى تعريف حسن وجهه ، واذا تكررت سبعة دون اثنين منها علم أنّها اثنتا عشرة ، فلذلك قال : وفي مسألة حسن وجهه سبعة أوجه[2] حاصله راجع الى اثنتي عشرة ، وهي الحسنة والمتوسطة ، وأمّا الضعيف فلم يذكره وهي الاربعة المتقدمة ، ويضبطها كل موضع ارتفع المعمول وهو عري[3] عن الضمير ، ويضبط الحسن كل موضع ارتفع المعمول وفيه ضمير أو انتصب أو انخفض عرياً عن الضمير ، ويضبط المتوسط كل موضع انتصب أو انخفض وفيه ضمير ، وذلك بعد اسقاط المسألتين غير الجائزتين .

والصفة إنّما تعمل فيما كان من سببها لا في الاجنبي ، فلذلك أُحتيج في مسألة مررت برجل حسن الوجه وأمثالها الى تقدير الضمير ، وإن كانت ضعيفة ، فمنهم من يقول : الالف واللام سدّت مسدّ الضمير ، وهو مذهب الكوفيين[4] ، ومنهم من يقول : الضمير محذوف تقديره حسن الوجه منه وهو مذهب البصريين[5] ، وهنا إن قلنا : الوجه مرفوع بحسن رفع الفاعل ،

---

(١) في ب : (عدته) .

(٢) (أوجه) : ساقطة من ر .

(٣) في س : نحو حسن وجه ، حسن الوجه ، الحسن وجه ، الحسن الوجه .

(٤) وأهل الكوفة يقولون : الالف واللام في هذا عقيب الاضافة . الجمل ص ١١١ .

(٥) وأهل البصرة يضمرون ما ذكرت لك . الجمل ص ١١١ .

فأمّا اذا قيلَ إنَّ في الحسَنِ ضميراً يعودُ الى رجلٍ ، وإنَّ الوجهَ بدلٌ ، فعندَ ذلكَ تقوى المسألةُ ولا تضعفُ ، وعلى مثلِ ذلكَ حُمِلَ قولهُ تعالى : { مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأبْوابُ }[1] ، فيكونُ الاحتياجُ الى الضميرِ باعتبارِ بدليةِ الاشتمالِ وذلكَ جائزٌ حذفهُ اذا عُلِمَ ، وليسَ حذفهُ في الجوازِ كحذفِ الضميرِ العائدِ على صاحبِ الصفةِ . وأمَّا مسألةُ حَسَنِ الوجهَ ، أو حَسَنِ الوجهِ مما انتصبَ فيهِ المعمولُ أو انخفضَ فليسَ الحاجةُ فيهِ الى الضميرِ كالحاجةِ في حسَنِ الوجهُ لِما بيَّنا أنَّ الضميرَ عندَ النصبِ والخفضِ في الصفةِ ، وأنَّ النصبَ بعدهُ على التشبيهِ بالمفعوليةِ والخفضَ فرعهُ فكما يحسنُ ضاربٌ زيداً يحسنُ حسَنٌ وجهاً ، وكذلكَ الخفضُ وقولهُ[2] :

١٨١ـ أقامَتْ على رَبْعَيْهِما جارَتا صَفاً
كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما

استشهدَ بهِ سيبويه على جوازِ اضافةِ الصفةِ الى معمولها مضافاً الى مضمرِ موصوفهِ[3] ، وهي مسألةُ مررتُ برجلٍ حَسَنِ وجههِ ،

---

(١) سورة ص الاية : ٥٠ .

(٢) البيت للشماخ بن ضرار الغطفاني من قصيدة يمدح بها يزيد بن مربع الانصاري في ديوانه ص ٨٦ ، جارتا صفا : جارتا : يقصد الاثفيتين ، وصفاء جبل وهو الثالث لهما ، كميتا الاعالي: يريد أن أعلى الاثفيتين لم تسودا لبعدهما عن النار . جونتا : مسودا . أي والبعض الاخر مسود لقربه من النار وقد وضحه الشيخ بالمناقشة ، الكتاب ١/١٠٢ ، الخصائص ٢/٤٢٠ ، ابن يعيش ٦/٨٦ ، كتاب اصلاح الخلل والخلل ورقة ٤٧ ، المقرب ١/١٤١ ، همع الهوامع ٢/٩٩ ، الاشموني ٣/١١ ، الخزانة ٢/١٩٨ ، العيني على الاشموني ٣/١١ .

(٣) انظر الكتاب ١/١٠٢ ، ١٠٣ .

لأنَّ « جَوْنَتَا » صفةٌ « لجارتا » مضافٌ الى « مُصْطَلاهُما » بدليلِ حذفِ نونه ، وهما في قولـكَ : « مُصْطَلاهُما » ضميرُ « جارتـا » وهو موصوفٌ « جَوْنَتَا » ، وهـي عينُ مسـألةِ الخلافِ فقـالَ : المخالفونَ ليسَ الضميرُ في « مُصْطَلاهُما » راجعـاً الى « جارتـا » فتكونُ مسألةُ الخلافِ ، بَلْ يجعله عائداً الى « الأعالي » وهـو غيرُ الموصوفِ « لجَوْنَتَا » فيكونُ مثلَ قولكَ : زيدٌ حسَنُ الغـلامِ جميلُ ثوبهِ على أنْ يكونَ الضميرُ في ثوبه للغلامِ فيكونُ التقديرِ جميلُ ثوبِ الغلامِ ، ويخرجُ بذلكَ عن أنْ يكونَ دليـلاً على مسألةِ الخلافِ . فأُجيبَ عن ذلكَ بأنَّ الأعالي جمعٌ والضميرُ في مُصْطَلاهُما مثنى فلا يستقيمُ أنْ يكونَ الضميرُ مثنىً لجمـعٍ ، وأيضاً فانَّ المعنى على أنَّهُ تغيَّرُ أعالي الحجرينِ لبعده عن موقـدِ النارِ وأسودَّ موضعُ الأصطلاءِ على ما ذكرتموه يكونُ اسودَّ ولـم يسودَّ ، وهو غيرُ مستقيمٍ ، وغايةُ ما يقولونهُ على الوجهِ الاولِ أنَّه وإنْ كانَ بلفظِ الجمعِ فهو في معنى المثنى فعادَ الضميرُ عليه مـن حيثُ المعنى[1] وليسَ بشيءٍ ؛ لأنَّهُ جمعٌ مستقيمٌ يمكن حمله على ظاهره فلا حاجةَ الى حمله على غيره ، وأمَّا إفرادُ مُصْطَلى فهـو لازمٌ على كلِّ قولٍ ، ووجههُ أنْ يكونَ مُصْطَلى إمَّا مصدراً على تقديرِ حذفِ مضافٍ أي موضعي[2] إصطلاهما ، وإمَّا أنْ يكونَ مفرداً واقعاً موقعَ التثنيةِ كما قالوا :

كلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تعفّوا «١٧٣»

لمَّا كانَ معلوماً أوقعَ الواحدَ موقعَ الجمعِ ، فوقوعهُ موقعَ التثنيـةِ أجوزُ [واللهُ أعلمُ بالصوابِ][3] .

---

(١) في ل : (على المعنى) وهو خطأ .
(٢) في ل ، ب : (موضع) وهو تحريف .
(٣) ما بين القوسين المعقوفين : ساقط من الاصل .

أفعلُ التفضيلِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : قياسهُ أنْ يُصاغَ من ثلاثيٍّ غيرِ مزيدٍ فيهِ مِمَّا ليسَ بلونٍ ولا عيبٍ الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : إنَّما لم يُصَغْ من المزيدِ فيهِ على الثلاثة ، لأنَّهُ إنْ بقي على حروفه لم يمكنْ ، وإنْ حُذِفَ اختلَّ فكرِهَ ذلكَ [٦١ ظ] وأمَّا اللونُ والعيبُ فقد اختُلِفَ في تعليلهِ ، فقالَ قومٌ : لأنَّهُ في الاصلِ أفعالهُ زائدةٌ على ثلاثةٍ فاذا أُورِدَ عليهم أدِمَ وشَهِبَ وسَوِدَ ، أجابوا بأنَّ أصلَهُ إفْعَلَ وإفْعالَّ ولذلكَ صَحَّتْ واوُ سَوِدَ ؛ لأنَّها في موضعٍ يجبُ فيهِ تصحيحها في التقديرِ • ومنهم من قالَ : إنَّما لم يُتَعَجَّبْ من اللونِ والعيبِ لأنَّهما خُلِقَ ثابتةٌ في العادةِ ، وإنَّما يُتَعَجَّبُ مِمَّا يقبلُ الزيادةَ والنقصانَ فجرتْ لذلكَ مجرى الاجسامِ الثابتةِ على حالٍ واحدةٍ •

والحقُّ إنَّهُ إنَّما لم يُتَعَجَّبْ منهُ لأنَّهُ بُنِيَ منهما أفْعَل لغيرِ التفضيلِ فكرِهوا أنْ يبنوا منهما أفْعَلَ التفضيلِ فيلتبسُ ، فلذلكَ فرَّقوا بينهما في جمعِ التصحيحِ والتكسيرِ فجمعوا كلَّ واحدٍ بجمعٍ لم يُجمَعْ عليهِ ، الآخرُ ، ومما يدلُّ على ذلكَ أنَّهم تعجَّبوا من العيبِ اذا لم يكنْ لهُ أفْعَل لغيرِ التفضيلِ كقولكَ : زيدٌ أجْهَلُ من عمروٍ ، ولم يتعجَّبوا مِمَّا ليسَ بلونٍ ولا عيبٍ اذا كانَ لهُ أفْعَلُ لغيرِ التفضيلِ كقولكَ : أقْنى وشبههُ من الحلي فهذه العلَّةُ هي المستقيمةُ وينبغي أنْ يُضبَطَ بأنْ يُقالَ كلُّ موضعٍ ليسَ بلونٍ ولا عيبٍ مِمَّا لا يُبنى منهُ أفْعَلَ لغيرِ التفضيلِ ، لأنَّهُ قد تبيَّنَ أنْ كونَهُ ليسَ بلونٍ ولا عيبٍ لا يحصلُ به الضبطُ طرداً ولا عكساً بصحةِ قولهم : أجْمَلُ وأحْمَقُ وامتناعُ قولهم : أقْنى ، فاذا قُصِدَ

التعجُّبْ من هذه الانبياء بُني أفْعَلُ مِمَّا يصحُّ بناؤهُ على حسبِ المعنى الذي يقصده المتكلمُ ثم تُميّزُ[1] على ما ذُكِرَ ، وصحة[2] التعجبِ منهُ تُبطِلُ تعليلَ[3] من قالَ : إنّما لم يتعجبْ منها لأنّهـا ثابتةٌ كالأجسامِ • فإنْ قلَ : لم يتعجَّبْ منها وإنّما يُتعجَّبُ مـن معنى أفْعَلَ المذكورِ معها ، قيلَ قد عُلِمَ أنَّ المقصودَ في التعجبِ ليسَ إلاّ لها ، وتعليلُكَ إنّما كانَ من جهـةِ المعنى لا من جهـةِ اللفظِ ، ونحنُ على علمٍ أنَّ معنى قولكَ : ما أشَدُّ حمرتَهُ في أنَّ التعجبَ من الحمرةِ بمعنى قولِكَ : ما أحمرهُ لو جـازَ كمـا أنَّ قولكَ : ما أكثـرَ فضلَهُ وما أفضلهُ بمعنى واحـدٍ ، دلَّ على أنَّ التعجبَ إنّما كانَ مِمَّا وقعَ بعدَ أشَـدَّ وشبهِهِ ، ولذلكَ يقـولُ النحويونَ : فإنْ أردتَ التعجبَ في شيءٍ من ذلكَ توصلتَ إليـه بأشَدَّ وشبهِهِ ، فهذا تصريحٌ بأنَّهُ يتعجبُ منهُ من حيثُ المعنى •

(فصل) قولهُ : والقياسُ أنْ يُفضَّلَ على الفاعلِ دون المفعولَ •

قالَ الشيخُ : لأنّهم لو فضّلوا على المفعولِ دونَ الفاعلِ لبقيتْ كثيرٌ من الأفعالِ لا يُتعجَّبُ منها وغرضُهم التعميم ولو فضّلوا عليهـا جميعاً لأدّى الى اللبسِ فلم يبـقَ إلاّ التعجبُ من الفـاعلِ ، ولأنَّ الفاعلَ هو المقصودُ بالنسبةِ في المعنى[4] ، والمفعولُ فضلةٌ فكانَ ما هو المقصودُ أولى ، وهذا معنى « قولِ سيـبويه وهم ببيانهِ أعنى » يعني أنّهم يعنونَ بالفـاعلِ دونَ المفعولِ حتى لا يذكرونَ فعـلاً إلاّ

(١) في ل : (يصير) وهو تحريف •
(٢) في ب : (صيغة) وهو خطأ •
(٤) في س : (قول) •
(٤) في و : (معنى) وهو تحريف •

ويذكرونَ لهُ فاعلاً أو ما يقومُ مقامهُ حرصاً على بيانِ الفاعلِ عندهم فلمّا تعجبُوا كانَ الاولى عندهم أنْ يُجعَلَ التعجبُ لهُ لذلكَ .

(فصل) قولهُ : وتعتورهُ حالتانِ متضادتانِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : أمّا لزومُ التنكيرِ عندَ مصاحبةِ (مِنْ) فصحيحٌ ، ودليلهُ أنّهم لو عرّفوا[1] لا يخلو من أنْ يعرّفوا بالالفِ واللامِ ، أو بالاضافةِ وكلاهما متعذّرٌ ، أمّا الاضافةُ فواضحةٌ ، لأنّهم إنّما يضيفونهُ الى ما هو مفضلٌ عليهِ وإنّما يذكرونَ (من) ليبيّنُوا بعدها المفضّلِ عليهِ فكانَ الجمعُ بينهما عبثاً لا فائدةَ فيـــهِ ، ولو عرّفوهُ باللامِ لم يكنْ إلا لامَ العهدِ فيجبُ أنْ تكونَ معروفةَ أفضليتهُ عندَ المخاطبِ ، والمخاطبُ لا يكونَ معروفاً أفضليتهُ الا بالنظرِ الى المفضّلِ عليهِ ، فلو جمعتَ بينهما وبينَ المذكورِ بعدَها المفضلُ عليـهِ لجمعتَ أيضاً بينَ أمرينِ يغنيكَ أحدهما عن الآخرِ كاضافةِ المذكورةِ سواء . وأمّا قولهُ : « ولزومُ التعريفِ عنـدَ مفارقتهما » ، فوهمٌ لأنّهُ قـد يكونُ مضافاً الى نكرةٍ وهو باقٍ على تنكيرهِ كقولكَ : مررتُ بأفضلِ رجلٍ فهذا قد فارقَ (مِنْ) ولم يلزمْهُ لامُ التعريفِ أو الاضافةُ .

قولهُ : وكذلكَ مؤنثهُ وتثنيتهما وجمعهما .

قال الشيخُ : معطوفٌ على قولهِ : « وتعتورهُ حالتان متضادتان » وهو غيرُ مستقيمٍ في الظاهرِ ؛ لأنّه اذا كانَ مؤنثاً أو مثنّى أو مجموعاً لا تصاحبهُ (مِنْ) ، وإنما أرادَ بقولهِ : « وكذلكَ » أنّهُ لا بدّ لـهُ ممّا[2] يقومُ من تعريفٍ أو اضافةٍ ، لأنّ حـذفَ (مِنْ) واجبٌ

(١) في و : (لما) وهو تحريف .
(٢) في ل : (ما) وهو تحريف .

فيها بخلافِ الأولِ ، فانّهُ غيرُ واجبٍ بَلْ أنتَ بالخيارِ ، فاشتركا في أنّهُ اذا حُذِفَتْ (مِنْ) من القبليين فلا بدَّ من الالفِ واللامِ أو الاضافةِ إلا أنّكَ في الاولِ مخيَّرٌ في حذفِ (مِنْ) وفي التعويضِ بالالفِ واللامِ [٦٣ و] ، أو الاضافة ، وهنا في المؤنثِ والمثنى والمجموعِ لازمٌ حذفُ (مِنْ) واثباتُ أحدِ الأمرينِ .

قولهُ : بَلْ الواجبُ تعريفُ ذلكَ باللامِ أو بالاضافةِ .

قال الشيخُ : جرياً على الوهمِ الاولِ في قولهِ : ولزومُ التعريفِ عندَ مفارقتها ، وإنّما الواجبُ اللامُ أو الاضافةُ وقد تكونُ الاضافةُ تُعرِّفُ ، وقد لا تُعرِّفُ على ما تقدَّمَ .

(فصل) قولهُ : وما دام مصحوباً بِمنْ استوى فيهِ الذكرُ والأُنثى والاثنانِ والجمعُ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : لأنّهم أجروهُ مجرى بابِ التعجبِ لقربه منهُ في المعنى ولذلكَ اشترطوا فيهِ شروطَ التعجبِ فلم يُبْنَ إلاَّ مما بُني منهُ فعلُ التعجبِ فلمّا أجروهُ مجراهُ لفظاً ومعنى أفرودهُ كما أفردوا الفعلَ واستغنوا عن تثنيته وجمعه ، فاذا عُرِّفَ باللامِ أُنِّثَ وثُنِّيَ وجُمِعَ ، لأنَّ تعريفَهُ باللامِ أخرجهُ عن شبهِ الفعليةِ فجرى على طبقِ ما هو لهُ من التأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ .

قولهُ : واذا أُضيفَ ساغَ فيهِ الأمرانِ .

قالَ الشيخُ : يعني المطابقةَ والافرادَ ، أما المطابقةُ فلأنَّ الاضافةَ تشبهُ اللامَ فأُجري بها مجراهُ ، وأمّا الافرادُ فلأنَّ الاضافة فيهِ ليستْ إلاَّ للمفضلِ عليه فأشبهتْ (مِنْ) معَ ما بعدها ألا ترى

أنَّ قولك : زيدٌ أفضلُ الناسِ مثلَ قولكَ : زيدٌ أفضلُ من الناسِ فلمَّا كانت الاضافةُ فيه لا تخرجهُ عن معنى (مِنْ) الذي كانَ بها مفرداً معَ الاضافةِ لأنَّها بمشابةِ (مِن) مع مجرورها • وقول ذي الرمة[1] :

١٨٢- ومَيَّةُ أحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيْداً
وَسَالِفَةً وأحْسَنُهُ قَذَالاَ

على الافرادِ ، ولو جاءَ على المطابقةِ لقالَ حُسْنَى الثقلينِ وحسناهُ قَذَالا ، والضميرُ في أحْسَنَهُ عائدٌ على الثقلينِ ، وإنْ كانَ مثنى لأنَّهُ في معنى الخلقِ كأنَّهُ قالَ وميَّةُ أحْسنُ الخلقِ •

(فصل) قولهُ : ومِمَّا حُذِفَتْ منهُ (مِنْ) وهي مقدرةٌ إلى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : قولهُ : « أولُ مَنْ أفعَلَ الذي لا فِعْلَ لهُ كأَبَل » ، وهو مذهبُ البصريينَ[2] ، وقالَ الكوفيونَ : وزنهُ فَوْعَل كأنَّ أصلَهُ ووالُ فقلبوا الهمزةَ الى موضعِ الفاءِ ثمَّ أدغموا الواو وهو عندهم من قولهم : وألَ اذا نَجَا كأنَّ في الاوليةِ النجاةَ[3] •

---

(١) البيت لذي الرمة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة في ديوانه ص ٦٣ ، السالفة : أعلى العنق ، القذال مؤخر الرأس فوق القفا ، الخصائص ٢/٤١٩ وفيه مكان (جيداً) (وجهاً) ، الكامل ٣/٥٤ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/٧١٥ ، الخزانة ٤/١٠٨ ، وفي ديوانه (خداً) مكان (جيداً) ، أمالي ابن الحاجب ورقة ١٠٧ ، ابن يعيش ٦/٩٦ •

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٢/٣٤٠ •

(٣) انظر شرح الشافية ٢/٣٤٠ •

وقالَ قومٌ : أصلهُ وَوَلَ على فَوْعَل وليسَ بشيءٍ اذ يلزم منهُ تغييرات كثيرة ولا أصلَ لهُ في الاشتقاقِ وهو عندَ البصريين أفْعَل المبني للتفضيلِ لقولهم : أولَ مِنْ كذا ، ولقولهم : في مؤنثهِ الأولى وفي جمعهِ الأول كما ذُكِرَ ، وهذا هو الصحيحُ ، ولو كانَ كما زعمَ الكوفيونَ لقيلَ في مؤنثهِ أوّلهُ .

(فصل) قولهُ : والآخرُ شأنٌ ليس لأخواتهِ الى آخرهِ .

قال الشيخُ : لأنّهُ كثرَ في كلامهم حتّى صارَ لأحدِ الشيئينِ فاستعملوهُ حينئذٍ استعمالَ الاسماءِ التي لا تفضيلَ فيها ، والتزموا فيه حذفَ مِنْ في حالِ التنكيرِ وهو خلافُ أصلِ وضعه فلأجلِ ذلك خالفوا بهِ ، وهذا هو أيضاً الذي جوّزَ استعمالهم أوّلَ كذلكَ ، ألا تراهم يقولونَ : الأولُ والثاني والثالثُ لا تفضيلَ فيهِ ، والأوّلُ مفيدٌ ما يفيدهُ أحدها باعتبار العدد فجرى مجراهما في صحةِ استعماله بغيرِ (مِنْ) في قولكَ : هذا أوّلُ وثانٍ .

قولهُ : لم يستوِ فيهِ ما استوى في أخواتهِ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : المعنى(١) أنَّ أفْعَلَ التفضيلِ اذا كانَ غيرَ معرفٍ ولا مضافٍ فحكمهُ عدمُ المطابقة(٢) لا غير ، وقد غيّرَ فقد خالفَ أيضاً بابهُ ، ووجهُ المخالفةِ أيضاً(٣) ما ذُكِرَ مِنْ أنّهُ استعملَ استعمالَ ما لا تفضيلَ فيهِ فوجبت المطابقةُ كسائرِ الصفات فلذلكَ قالوا : على ما ذُكِرَ ، وأُخرُ غيرُ منصرفٍ وهو جمعُ

---

(١) في ل : (يعني) .
(٢) (المطابقة) في الاصل ، ل ، ت ، وهو خطأ .
(٣) (أيضا) : ساقطة من س .

أخرى ، وفُعَل جمع فُعْلى في جميع باب التفضيل منصرف"[1]" سوى أُخر ، وعلَّته أنَّه فيه الصفةُ والعدلُ ، وبيانُ العدلِ أنَّ الأصلَ ألاَّ يُستعمَلَ هذا الاستعمالَ فقد عُدِلَ عن صيغةٍ كان يستحقها الى صيغةٍ أخرى ، وهذا معنى العدلِ • وقد أوردَ أبو علي ذلكَ اعتراضاً ، وقالَ : المعدولُ عن المعرفةِ معرفة"[2] ، ألا ترى أنَّ سَحَرَ المعدولَ عن السحرِ معرفةٌ ، وأمسِ المعدولَ عن الأمسِ معرفةٌ ، وأخَر[3] انَّما كان يستحقُ أنْ يُقَال الآخَرُ فلو كانَ معدولاً عنهُ لوجب أنْ يكونَ معرفةً وليسَ بمعرفةٍ باتفاقٍ لوصفِ النكرةِ بهِ ولمَّا لم يكنْ معرفةً كانَ غيرَ معدولٍ فليطلبَ لهُ علَّةً أخرى • والجوابُ من وجهين : أحدهما[4] أنَّا نقولُ : ليس معدولاً عما ذكرت ولكنَّهُ معدولٌ عن قولهم : آخَرُ مِن كذا فاستعمالهم إيَّاه مجموعاً في موضعِ المفردِ مع (مِن) عدولٌ عن الصيغةِ التي كانتْ لهُ لمصاحبته (مِنْ) وعلى ذلكَ [٦٢ظ] تحققَ العدلُ مع التنكير • ويندفع السؤالُ الثاني [أنْ][5] سلَّمنا أنَّهُ معدولٌ عن الصيغةِ التي فيها الالفُ واللامُ ومعنى كونهِ معدولاً أنَّهُ كانَ يجبُ لهُ ألاَّ يُستعمَلَ إلا كذلكَ فلمَّا استُعمِلَ على غيرِ تلكَ الجهةِ كانَ عدولاً ، وما ذكرهُ من قياسِ العدلِ صحيح" إلاَّ أنَّهُ قالي الدليل[6] هنا على التنكيرِ وثمَّ على التعريفِ فحكمنا في كلِّ موضعٍ بموجبِ دليلهِ •

---

(١) (منصرف) : ساقطة من ل ، ب ، و ، س •
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢ •
(٣) في و : (والاخرى) وهو تحريف •
(٤) (من وجهين أحدهما) : ساقطة من ل •
(٥) (أن) : زيادة عن ت •
(٦) (هنا) : ساقطة من ت •

(فصل) قولهُ : وقد استُعمِلَتْ دُنْيَا بغيرِ ألفٍ ولامٍ .

قالَ الشيخُ : كما ذكرَ وهو ظاهرٌ .

(فصل) قوله : وقول الاعشى[1] :

١٨٣ ولَسْتَ بالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَىً

قالَ الشيخُ : يعني أنَّهُم لا يجمعونَ بينَ الالفِ واللامِ وبينَ (مِنْ) المذكورة للتفضيلِ على ما تقدَّمَ فلا بدَّ من تأويل منهم في قوله : « ولَسْتَ (بالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَيً » وتأويلها أنَّها مثلها في قولكَ : أنْتَ من بني فلانٍ الشجاعَ ، ومثلُ هذا يجوزُ أنْ يجتمعَ)[2] معَ أفعَل الذي فيهِ الالفُ واللامُ لأنَّكَ تقولُ : أنتَ الأفضلُ من قريشٍ كما تقولَ : أنتَ من قُريش الأفضلِ لا على أنَّكَ فضَّلْتَ على قريش ويكونُ المفضلُ عليه معلوماً من اللامِ الذي[3] للعهد على حسب ما بين المتخاطبينَ ، وقد يكونُ هو المذكورُ بعدَ (مِنْ) ، وقد يكونُ غيرهُ ، لأنك قد تقولُ : لمخاطبتكَ هذا[4] أفضَلُ من تميم ، فالمفضلُ عليه تميمٌ[5] ، ثمَّ تقولُ : له بعدَ ذلكَ

(١) البيت في ديوانه ص١٤٣ وعجزه: (وَإِنَّما العِزَّةُ لِلكَاثِرِ). الحصى : العدد الكثير تشبيها بالحصى بالكثـرة ، الخصائص ١/١٨٥ ، بان يعيش ٦/١٠٣ ، الصحاح ٢/٨٠٣ ، مـادة (كثر) ، لسان العرب مادة (حصى) ١٤/١٨٣ ، أسـاس البلاغة ١/٩٥ الاشموني ٣/٤٧ ، العيني على الاشموني ٣/٤٧ المغني ٢/٥٧٢ ، ابن عقيل ٢/١٤٢ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) (الذي) : ساقطة من ل .

(٤) في ل : (أنت) وما أثبتناه أحسن .

(٥) (ثم) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب .

الأفضلُ من تميم فلستَ تعني ههنا إلاَّ تلك الأفضليةَ وبيّنتَ له أيضاً أنّهُ من تميم فهذا المذكورُ بعدَ (مِنْ) هو المفضَّلُ عليهِ في المعنى ولكنّكَ لم تُفضِّلْ عليهِ بمِنْ وإنّما عُرِفَ ذلكَ بما تقدَّمَ ذكرتَ (مِنْ) للتبيينِ وقد تقولُ لمخاطبكَ : هذا أفضلُ من عمرٍو ، ثمَّ تقول : لهُ ذلكَ ، ذلكَ[1] الأفضلُ مِنْ تميم فههنا لستَ تعني بالأفضليةِ إلاَّ الأفضليةَ على عمرٍو ولأنّهُ للمعهودِ ، وذكرتَ من قريش[2] على ما عليهِ بعدَها وإنّما المفيدُ أنْ يكونَ الاتيانُ بها لغرضِ دلالةِ التفضيلِ على ما بعدَها ، فأمّا وقوعُ ذلكَ اتفاقاً والمرادُ بها التبيين فلا يضرُ .

(فصل) قولهُ : ولا يعملُ عملَ الفعلِ .

قالَ الشيخُ : ليسَ على عمومهِ بَلْ يعملُ عملَ الفعلِ في بعضِ المواضعِ ، وهو كلُّ موضعٍ كانَ فيهِ لسببٍ مُفضَّلٍ باعتبارِ مِنْ هو لهُ على نفسهِ باعتبارِ غيرهِ فعندَ ذلكَ يعملُ عملَ فعلهِ في ذلكَ السببِ ، مثلهُ قولهم : ما رأيتُ رجلاً أبغضَ اليهِ الشرُّ منهُ الى زيدٍ ، وما أشبهُ ذلكَ ، فأبغضُ[3] ههنا في المعنى[4] لسببٍ لرجلٍ وهو الشرُّ ، مفضَّلٌ باعتبارِ الرجلِ على نفسهِ وباعتبارِ غيرهِ وهو زيدٌ . قالَ سيبويه : في هذهِ المسألة ونظائرها[5] كلاماً معناهُ أنّكَ

(١) (ذلك) : ساقطة من ل ، ت ، س .
(٢) في س ، ش : (تميم) وهو وهم ، لان المثال المتقدم (من قريش) .
(٣) في ل : (بغض) ، وهو تحريف .
(٤) (في المعنى) : ساقطة من ش .
(٥) في س : (ظاهرها) ، وهو تحريف .

لو جعلتَ أبغضَ خبراً عن الشرّ كانَ محالاً[1] يعني أنّهُ يؤدي الى الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي ، لأنّ البغض[2] اذا ارتفع بالخبر كانَ الشرُ مبتدأً[3] ، ومنه متعلقٌ بالبغض[4] ، وقد فُصِل بينهُ وبينهُ بالمبتدأ ، وهو[5] فصلٌ بالاجنبي وذلكَ غيرُ جائزٍ ، ولكَ أن تختصرَ فتقولُ : أبغضُ اليهِ الشرُّ مِنْ زيدٍ فتحذفُ الضميرَ مِنْ منهُ وحرفَ الجرِّ الذي هو فيهِ ، وتدخلُ (مِنْ) على ما دخلتْ (في) عليهِ ، ولكَ أنْ تقولَ : ما رأيتُ كزيدٍ أبغضَ اليه الشرُّ وتفيدُ ذلكَ المعنى ، ومنهُ ما أنشدهُ سيبويه[6] :

١٨٤- مَرَرْتُ على وادي السِّباعِ ولا أرى
كَوادي السِّباعِ حينَ يُظْلِمُ واديا

أَقَلَّ بهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً
وأَخْوَفَ إلاّ ما وقَى اللهُ سَاريا

واذا اعتبرت[7] بالعبارةِ الاولى قلتَ : ولا أرى وادياً أقَلَّ بهِ ركبٌ أتوهُ تئيّةً منهُ من وادي السباعِ ، والثالثةُ هي عينُ ما ذكرهُ في البيتِ ، وأفْعَلُ ههنا أقَلُّ جرى لشيءٍ وهو في المعنى لسببٍ هو

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٣٢ .
(٢) في ل ، ب : (أبغض) ، وهو تحريف .
(٣) (مبتدأ) : ساقطة من ش .
(٤) (بابغض) : في ل ، ب .
(٥) في س : (قد) .
(٦) البيت لسحيم بن وثيل ، ووادي السباع : اسم وادي بطريق البصرة ، تيئة : التلبث ، الكتاب ١/٢٣٣ ، ابن عقيل ٢/١٤٩ ، شرح الكافية لابن الحاجب المتن ص ١٠٠ ، الشرح ص ١٠٠ .
(٧) في ش : (عبّرت) ، وهو تحريف .

الركبُ مُفَضَّلٍ باعتبارِ (مَن هو لهُ على نفسه)[1] باعتبارِ وادي السباعِ وأتوهُ صفةٌ لركبٍ وتئية إمَّا مصدرٌ على أصله لأنَّ الاتيانَ قد يكونُ بـ (تئيّةٍ أي بتوقّفٍ وتجبُّسٍ ، وقد يكونُ بغيرهِ ، وإمَّا مصدرٌ في موضعِ الحالِ أي متوقفينَ متلبثينَ ، وإمَّا غيرُ هذا الباب الذي قيّدناهُ من المسائلِ فلا يجوزُ أن يُرفَعَ بهِ الظاهرُ ، بل يرتفعانِ جميعاً على الابتداءِ والخبرِ وتكونُ الجملةُ صفةُ الاول كقولكَ : مررتُ برجلٍ أفضلَ منهُ أبوهُ ، فأبوهُ وأفضَلَ مبتدأٌ وخبرٌ ، والجملةُ صفةٌ لرجلٍ ، ولا يجوزُ الخفضُ [٩٣ و] صفةً [لرجلٍ][2] ورفعَ أبوهُ بأفعَلَ بخلافِ ما تقدَّمَ . قوله[3] :

١٨٥- وأضربَ منّا بالسُّيُوفِ القَوانِسَا

أوردهُ إعتراضاً لمن يتَوهمُ أنَّ القوانسَ منصوبٌ بأضربَ ، وإنّما هو معمولٌ لِما دلَّ عليهِ أضرَبَ ، فكأنّهُ قيلَ ماذا يضربُ ؟ فقيلَ القَوانسَا ، وهي بيضةُ الحديدِ ، وهو مثلُ قوله تعالى : { أعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِه }[4] ، فَمَنْ يَضِلُّ في موضعِ نصبٍ بفعلٍ دلَّ عليهِ أعلَمُ لا بأعْلَمْ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ مخفوضاً بأعْلَمُ لِما يلزمُ من المحالِ[5] ، وإنّما لم يعملْ في الظاهرِ

---

(١) في ل : (الاول وهو قوله به على نفسه) .

(٢) (لرجلٍ) : زيادة عن ل ، س .

(٣) البيت للعباس بن مرداس وصدره : (أكر وأحمى للحَقيقَةِ منهُم) ، للحَقيقَة : للحقائق ، القوانا : أعلى البيضة ، وقونسُ المرأة مقدم رأسها ، أمالي ابن الحاجب ورقة ظ ١٦٠ ، ابن يعيش ٦/١٠٦ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٤٤١ ، ديوان الحماسة لابي تمام شرح التبريزي ١/٢٢٨ ، المغنى ٢/٦١٨ ، الاشموني ٣/٥٧ ، لسان العرب (قنس) ٦/١٨٤ ، مشاهد الانصاف ص ٦٤ .

(٤) سورة الانعام الآية : ١١٧ .

(٥) في س : (الحالِ) ، وهو خطأ .

لأنَّهُ ليسَ جارياً على الفعلِ ولا مشبهاً بهِ إذْ لم يجرِ مجرى اسمِ الفاعل في التثنية [والجمعِ][1] والتذكيرِ والتأنيثِ على ما تقدَّمَ في قولكَ : زيدٌ أفضَلُ من عمروٍ لأنَّهُ الاصلُ ٠

أسماءُ الزمانِ والمكانِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : ما بُنِيَ منهما من الثلاثي المجرَّدِ على ضربينِ الى آخرهِ ٠

قالَ الشيخُ : هو كلُّ ما اشتقَّ من فعلٍ اسماً لِما فُعِلَ فيهِ الفعلُ من زمانٍ أو مكانٍ ولا يخلو من أنْ يُبنى من ثلاثي أو غيرهِ ، فانْ كانَ ثلاثياً فلا يخلو (من أنْ يكونَ معتلَّ الفاء أو اللامِ أو لا ، فانْ لم يكنْ معتلَّ الفاء واللامِ فلا يخلو)[2] من أنْ يكونَ مضارعه بالكسرِ أو لا ، فانْ كانَ بالكسرِ ، فالاسمُ بالكسرِ أيضاً وإنْ لم يكنْ بالكسرِ فالاسمُ بالفتحِ على مَفْعَلٍ وإنْ كانَ معتلَّ الفاء فالاسمُ على مَفْعِلٍ بالكسرِ لا غيرُ ، وإنْ كانَ معتلَّ اللامِ فالاسمُ بالفتحِ لا غيرُ ، فالاولُ مثلُ مَضْرِب ، والثاني مثلُ مقتَل ومَذبَح ، والثالثُ مثلُ مَوْعِد ومَوْرِد ، والرابعُ مثلُ مَأْتَى ومَسْعَى ، وما جاءَ على غيرِ ذلكَ فشاذٌ ، وقد ذُكِرَ ، وكأنَّهم كسروا تشبيهاً لهُ بالمضارعِ لأنَّهُ جارٍ عليهِ ، وفتحوا فيما كانَ المضارعُ مفتوحاً أو مضموماً إلاّ أنَّهم حملوا المضمومَ على المفتوحِ لأنَّهُ أخفُّ ، وكسروا في معتلِّ الفاءِ مطلقاً لأنَّهُ أخفُّ معَ الواوِ إذْ مَوْعِد أخفُّ من مَوْعَد ، وفتحوا معَ المعتلِّ اللامِ لِما يؤدي الكسرُ فيهِ الى الثقلِ المؤدي الى الاعلالِ ٠

---

(١) (الجمعِ) : زيادة عن ل ، ب ، ر ٠
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش ٠

(فصل) قولهُ : وقد تدخلُ على بعضِها تاءُ التأنيثِ .

قالَ الشيخُ : مع جريها على القياسِ مع مخالفتهِ ، فالجاري[1] كالمَنْزِلَةِ والمَقْبَرَةِ ، وغيرُ الجاري كالمَظِنَّةِ بالفتحِ لأنَّهُ من ظَنَّ يَظُنُّ فالكسرُ فيه شاذ ومَوْقُعة الطائرِ جارٍ على القياسِ ، وأمَّا « ما جاءَ على مَفْعُلَةٍ بالضمِّ » فأسماءُ غيرُ جاريةٍ على الفعلِ ولكنَّها بمنزلةِ قارُورةٍ وشبهِها .

قالَ الشيخُ : وما بُنِيَ من غيرِ الثلاثي رباعياً كانَ أو ثلاثياً بزيادة فكله على لفظِ اسمِ المفعولِ فيكونُ لفظُ اسمِ المفعولِ والمصدرِ كما تقدَّمَ ، والزمانِ والمكانِ مشتركانِ في الجميعِ كالمَخْرَجِ من أَخْرَجَ ، والمُسْتَخْرَجِ من استخرجَ ، المُدَحْرَجِ من دَحْرَجَ ، وكذلكَ ما أشبههُ وكأنَّهم قصدوا مضارعتَهُ للفعلِ في الزنةِ[2] فأجروهُ على لفظِ المفعولِ لأنَّهُ أخفُّ من لفظِ الفاعلِ لأنَّ الفاعلَ بالكسرِ والمفعولَ بالفتحِ ، والفتحُ أخفُّ ، ولأنَّ الاسمَ مفعولٌ فيه في المعنى فكانَ استعمالُ لفظِ المفعولِ لمطابقتهِ لـهُ أقيسَ فمن ثمَّ استعملوا صيغةَ المفعولِ . وقولهُ في البيتِ[3] :

---

(1) في و (الجري) وهو تحريف ، وفي ش : ساقطة .
(2) (في الزنة) : ساقطة من ش .
(3) البيت لحميد بن ثور الهذلي ، وهو من مستدركات عبدالسلام (هارون على الديوان ص١٧٣ ، قال ابن منظور : العِلْقَةُ والعِلْقُ : الثوب النفيس ، وقيل أول ثوبٍ يلبسه المولود وكانت الصبية تلبسه وقت اغارة ابن همَّام على الحي المذكور. الكتاب ١/١٢٠ ، أمالي ابن الحاجب ١٠٨ ظ ، المقتضب ٢/١٢١ ، لسان العرب (علق) ١٠/٢٦٢ ، المبهج في تفسير شعراء ديوان الحماسة لابن جني ٣٩ ، الخصائص ٢/٢٠٨ ، اعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٨٧ .

١٨٦- وما هيَ إلاَّ في إزارٍ وعِلْقَةٍ
مُغَارَ ابنِ هَمَّامٍ على حيٍّ خَثْعَمَا

أنشدهُ سيبويه في ذلكَ وقد أُخِذَ عليهِ من وجهينِ : أحدهما في قولهِ : على حيٍّ خَثْعَمَا ، واسمُ الزمانِ والمكانِ لا يعملُ ، والآخرَ أنَّ الغرضَ تشبيهُ خفَّةِ ما عليها بابنِ همَّامٍ عندَ إغارتهِ فكانَ المعنى وما هي إلاَّ متخففةً كتخفيفِ ابنِ همَّامٍ وهو وجهه في الردِّ ، والجوابُ عن الاولِ أنَّ الجارَّ [والمجرورَ][1] متعلقٌ بما دلَّ عليه مُغَارُ ، كأنَّهُ قالَ : يغيرُ على حيٍّ خَثْعَمَا • وأمَّا الثاني فلا يبعدَ أنْ يكونَ أرادَ وما هي إلاَّ متخففةٌ في زمانٍ مثلِ زمنِ إغارةِ ابنِ همَّامٍ فوضعَ مُغَارَ موضعَ زمنِ إغارةٍ ، وهو معنى اسمِ الزمانِ وفي الجميعِ تعسفٌ •

(فصل) قولهُ : ولا يعملُ شيءٌ منها •

قالَ الشيخُ : لأنَّها أسماءُ الاجسامِ[2] فلا تعملُ بخلافِ المصدرِ فانَّهُ اسمٌ للمعنى كالفعلِ وبخلافِ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ فانَّهما صفةٌ ، والمعنى في الصفةِ هو المقصودُ فجريا مجرى الفعلِ في ذلكَ ، وليسَ اسمُ الزمانِ والمكانِ كذلكَ لأنَّهما اسمانِ لذواتِ غيرِ مذهوبٍ بهما مذهبَ الصفةِ (فيجريانِ مجرى اسمِ الفاعلِ ، ولا مجرد المعنى)[3] فيجريانِ مجرى المصدرِ فمن أجلِ ذلكَ امتنعَ العملُ فيهما • وقولُ الشاعرِ[4] :

---

(١) (المجرور) : زيادة عن ل •
(٢) في ل : (الزمان) •
(٣) ما بين القوسين : ساقط في ل •
(٤) البيت للنابغة الذبياني من قصيدته التي يعتذر بها الى النعمان، =

١٨٧ـ كأنَّ مَجَرَّ الرّامِسَاتِ ذُيُولَهَا
عَلَيْـهِ قَضِـيمٌ نَمَّقَتْـهُ الصَّوانِـعُ

[٩٣ ظ] وتقديرُ الاعتراضِ أنَّ مَجَرَّ ههنا اسمٌ للمكانَ وقد عمل في ذيولها ، وبيانُ كونه اسماً للمكانِ أنَّهُ أُخبِرَ عنهُ بقضيمٍ وهو الرقُّ الابيضُ يُكتَبُ فيهِ فشبَّهَ موضعَ مرورِ الرياحِ بالرقِّ المنمقِ بالكتابةِ ، ولا يستقيمُ أنْ يكونَ للجرِّ فيؤدي الى تشبيههِ بالرقِّ ولا معنى لذلكَ . والجوابُ أنَّ اسمَ المكانِ[1] قد استقر باستقراء[2] لغتهم وتأكدَ ذلكَ بالمعنى فاذا وُجِدَ ما يخالفهُ وجبَ تأويلهُ ، ولهُ ههنا تأويلانِ : أحدهما أنْ يكونَ ثمَّ مضافٌ قبلَ مجرِّ وتقديرهُ كأنَّ موضعَ مجرِّ الرامساتِ ، وهو خيرٌ من تقديرِ أثرٍ لئلا يحصلَ ما هُرِبَ منهُ مِن الاخبارِ بقضيمٍ إذْ الاثرُ مشبهٌ بالكتابةِ لا بالرقِّ ، وغرضنا هنا المشبّهِ بالرقِّ ، لأنَّ الرقَّ هو الذي وقعَ خبراً عن (كأنَّ) فوجبَ أنْ يكونَ اسمُها هو المشبَّهُ هو بهِ ، والوجهُ الثاني أنْ يكونَ مجرُ موضعاً على ظاهرهِ ، والمضافُ محذوفٌ من الرامسات كأنَّهُ قالَ كأنَّ مَجَرَّ[3] جرَّ الرامساتِ ، ويتأكدُ بأمرينِ : أحدهما مطابقةُ المشبَّهِ بهِ ، لأنَّ فيهِ ذكرَ الموضعِ أولاً والاثرَ ثانياً كما أنَّ المشبَّهَ بهِ ذُكِرَ فيهِ الرقُّ أولاً والتنميق ثانياً (والآخر أنَّ المحذوفَ مدلولٌ عليهِ بمجرِّ ، لأنَّ مجرَّ

= في ديوانه ص٤٣ ، قضيم : حصير منسوج خيوطه سيور بلغة اهل الحجاز ، نمقته : زينته ، الرامسات : الرياح. ابن يعيش ٦/١١٠ ، ايضاح الفارسي ص ١٨٩ ، شواهد الشافية ٨٢ ، ١٠٦ ، الصحاح (نمق) ٤/١٥٦١ ، اللسان (قضم) ١٢/٤٨٨. اعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٨٧ .

(١) في ش : (الزمان) .
(٢) في ل ، ت : (استقرار) وهو تصحيف .
(٣) في ش : (مجرى في الرامساتِ) ، ولا يستقيم معه الكلام .

[معناً](1) موضعُ الجرِّ ولم يُقَدَّرْ إلاّ ما دلَّ عليه بخلافِ التقديرِ)(2) الاولِ ، فانَّ المؤدي اليه إمتناعُ استقامته في الظاهرِ ، وهو بعينه موجودٌ ههنا مع الوجهين الآخرينِ ويضعفُ من جهةِ أنَّ ذيولَها تكونُ منصوبةً بمصدرٍ مقدَّرٍ ، والنصبُ بالمصادر المقدَّرةِ لا يكادُ يوجدُ ، ومن أجلِ ذلكَ قدَّمَ ذكرَ التقديرِ الاولِ .

اسمُ الآلـةِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : هو اسمُ ما يُعالجُ بهِ ويُنقَلُ ويجيءُ على مِفْعَلٍ ومِفْعَلَةٍ ومِفْعَالٍ الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : اسمُ الآلةِ هو كلُّ اسمٍ اشتقَّ مِن فَعَلَ لِما يُستعانُ بهِ في ذلكَ الفعلِ وصيغتهُ المطردةُ مِفْعَلٌ ومِفْعَالٌ كَمِفْتَحٍ ومِفْتَاحٍ وما أُلحقَ بهِ لهاءُ مسموعٌ مثلهُ في الزمانِ والمكانِ ، وأمّا ما جاءَ مضمومَ الميمِ والعينِ فليسَ بالجاري قياساً ، وإنّما هي الفاظٌ وُضعَتْ أسماءً من غيرِ اعتبارِ جريها على الفعلِ .

ومن اصنافِ الاسمِ الثلاثي

قالَ الشيخُ : كلهُ عشرةُ أبنيةٍ وقسمتهُ العقليةُ إثنا عشرَ أهمَلَت العربُ منها اثنينِ واستعملتْ عشرةً ، وبيانُ ذلكَ أنَّ اللامَ لا تُقسمُ باعتبارها لأنَّ اختلافها لأجلِ الاعرابِ ، بقيت الفاءُ والعينُ ، فأمّا الفاءُ فتكونُ متحركةً بالحركاتِ الثلاثِ ولا تكونُ

---

(1) (معناه) : زيادة عن ل .

(2) ما بين القوسين : ساقط في ر .

ساكنةً لِمَا[1] يؤدي الى الابتداءِ بالساكنِ ، وأمَّا العينُ فتكونُ بالحركاتِ الثلاثِ وبالسكونِ ، واذا ضربتَ ثلاثةً في أربعةٍ كانتْ اثنَي عشرَ ، مفتوحُ الفاءِ أربعةٌ[2] فَعْلَ وفَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ ، وكذلكَ مكسورُها ومضمومُها إلاّ أنَّهُ سقطَ من مكسورِها (فِعُل) لأنَّهُ ليسَ من أبنيتهم استثقالاً لهُ ، وسقطَ من مضمومِها (فُعِلَ) لأنَّهُ بناءٌ مختصٌّ بالفعلِ لِما لم يُسمَّ فاعلهُ ، وقد تلحقهُ الزيادةُ ويُعرَفُ الاصلي من الزائدِ بأنْ يُنظَرَ الى تصاريفِ الكلمةِ فما ثبتَ من جميعِ وجوهِها فهو الاصلي ، وما سقطَ فهو الزائدَ ، والزيادةُ قد تكونُ من جنسِ حروفِ الكلمةِ وقد تكونُ من غيرِ جنسِها ، فما هو من جنسِها قد ذكرهُ مفصلاً ، وما هو من غيرِ جنسِها فهو حروفُ سألتمونيها ، فاذَنْ لا تكونُ زيادةٌ من غيرِ سألتمونيها إلاّ وهي تكريرٌ ، وحروفُ سألتمونيها قد تكونُ تكريراً وقد تكونُ غير تكريرٍ ، إلاّ أنَّها اذا كانتْ تكريراً هي أو غيرها لم توزنْ إلاّ بلفظِ الأصلِ المكررِ ولذلكَ تقولُ : في عَلَّمَ فَعَّلَ ، وفي ضَرَّبَ فَعَّلَ ، وفي خَفَيْدَدٍ[3] فَعَيْلَل ، وإمَّا اذا لم تكنْ الزيادةُ تكريراً لم تُذكَرْ في الوزنِ إلاّ بلفظِها ، فتقولُ : في وزنِ مَضْرِب مَفْعِل ، وفي زُرْقُم فُعْلُم وكذلكَ جميعُ ما يأتي من غيرِ تكريرٍ ، والزيادةُ أيضاً قد تكونُ للالحاقِ ولغيرِ الالحاق ، فأمَّا زيادةُ الالحاقِ فانْ تكونَ الزيادةُ جيءَ بها لغرضِ تصييرِ تلك الزنةِ الناقصة على مثالِ زنةٍ أكملَ منها كالحاقهم جَوْهَراً بجعفرٍ ، فلا يردُ على هذا مثلُ مَضْرِبٍ في أنَّهُ ملحقٌ بجعفرٍ ولا مثلُ مضرابٍ في أنَّهُ ملحقٌ بقرطاسٍ ، لأنَّ شرطَ الالحاقِ أنْ يكونَ الغرضُ

---

(1) في ب : (لئلا) ، وما اثبتناه أفضل .
(2) (أربعة) : ساقطة من ش .
(3) خَفَيْدَد : السريعُ أو الظليمَ الطويلُ الساقين . اللسان (خفد) ١٤٢/٤ .

بها ما ذُكِرَ ، وأمّا هذا المُعتَرِضُ بهِ فله(1) غرضٌ آخرُ واضحٌ في غيرِ ذلكَ المعنى فلا وجهَ لجعله إلحاقاً • وموقعَ الزيادةِ في الثلاثي أربعةٌ ، لأنّها إمّا أن تكونَ قبلَ ذكرِ الفاءِ أو تلي الفاءَ أو تلي العينَ [٩٤ و] ، [٩٥ و] أو تلي(2) اللامَ موضعَ غيرُ ذلكَ ، وأمّا في غيرِ الثلاثي فيزيدُ على حسبِ عددِ الحروفِ •

(فصل) قالَ صاحبُ الكتابِ : والزيادةُ الواحدةُ قبلَ الفاءِ في نحو أجْدَل وإثْمِد(3) وإصْبِع وأصْبِع وأكْلُب وأبْلَم(4) الى آخرِهِ •

قالَ الشيخُ : كلُّ همزةٍ وقعتْ أولاً وبعدها ثلاثةُ أحرفٍ أصول فهي زائدةٌ فحُكِمَ في أجْدَلَ(5) الى أكْلُب بالزيادةِ لذلكَ فإن وقعَ معَ الهمزة ما يُحتَمَلُ أنْ يكون أصلياً جازَ الوجهانِ ، كقولكَ أوْلَق(6) ، وإنْ وقع بعدَها ثلاثةٌ لا يصلحُ أحدها أن يكونَ أصلياً حُكِمْ بإصالتها(7) حكماً مثلُ قولهم إمَّعَةٌ(8) لأنَّ الميمَ لَوْ

---

(1) في و ، ش ، س : (ففيه) •

(2) هنا ورقة متأخرة فتغيّر الرقم مكان ٩٤ و ، ٩٥ و ، وهو خطأ في الترقيم حيث تقدم الرقم الاكبر على الرقم الاصغر •

(3) إثْمِد : حجر يُتخذ منه الكحل • اللسان (ثَمَدَ) ٤/٥٧٠ •

(4) ابْلَمَ : جمع أبلمة ، وهي خوصة المُقل ، يقال المال بيننا شقُّ المنصف ٣/٩٠ •

(5) أجْدَل : الصقرُ ، صفة غالبة ، وأصله من الجدل الشدة ، (اللسان) (جدل) ١٣/١٠٩ •

(6) أَوْلَق : مألوقٌ إذا جُنّ فهو مجنونٌ المنصف ٣/١٩ •

(7) (حكماً) : ساقطة من ل ، ب ، ت ، س •

(8) إمَّعَة : هو العاجزُ الذي لا رأي له ويتبع غيره في جميع اموره • المنصف ٣/١٨ ، اللسان (مَعَعَ) ١٠/٢١٧ •

كانا أصلاً لم تخلُ من أنْ تكونَ من باب يَيْنٍ(١) وهو نادرٌ فحكمِ بزيادة الثانية (٢) ، فوجبَ أنْ تكونَ الهمزة أصلاً ، وأما تَنْضُب(٣) وهو شجرٌ يُتخذُ منه القِسيُّ فالتاءُ فيه زائدةٌ ، لأنَّها لو كانتْ أصلاً لم تخلُ من أن تكونَ النونُ بعدَها أصلاً أو زائدةً ، وكلاهما يؤدي الى ما ليسَ من أبنيتهم ، فوجبَ أنْ تكونَ التاءُ زائدةً فان قيلَ فأنتُم اذا حكمتُم بزيادة التاءِ أدَّى الى أن يكونَ وزنُه تَفْعُلاً ، وتَفْعُل ليسَ من أبنيةِ الاسماءِ • فالجواب أنَّ الوزنَ اذا ترددَ بينَ أنْ تكونَ حروفهُ أصولاً وليسَ من أبنيتهم وبينَ أنْ يكونَ بعضها زائداً وليس من أبنيتهم كانَ الحكمُ بزيادة البعضِ أولى ، ووجههُ هو أنَّ الأبنيةَ الأصولَ قليلةٌ محصورةٌ ، والابنيةَ التي فيها الزيادةُ كثيرةٌ لا تكادُ تنحصرُ ، فاذا ترددَ هذا بينَ أنْ يكونَ من قليلٍ أوْ من كثيرٍ كانَ جعلهُ من الكثيرِ أولى ، وهذا جارٍ في كلِّ ما يأتي مثلُ ذلكَ • وأما تَدْرَأٌ(٤) فالكلامُ في التاء وزيادتها في مع الهمزةِ آخراً كالكلامِ في تَنْضُب مع النونِ الاَّ أنَّهُ إنَّما ينهضُ على مذهب سيبويه إذْ ليسَ في الكلامِ عنده فُعْلَلٌ(٥) ، فيحتاجُ الى جهةٍ أُخرى من الدليلِ فيرجعُ الى الاشتقاقِ وهو مشتقٌ من درأتُهُ إذا دفعتهُ لأنَّ الدراءَ المدافعةُ فالاشتقاقُ مشعرٌ بزيادته

---

(١) يَيْنٌ : اسم بلدٍ عن كراع ، وقال ابن جني يَيْنٌ وقرنه بدَوْنَ ، وقال اسم وادٍ بين ضاحك وضويحك جبلين أسفلَ الفرش • اللسان (يين) ١٧/٣٥٨ ، شرح السيرافي ٥/٢١٥•

(٢) في و (التانيثِ) وهو تحريف •

(٣) تَنْضُبٌ : شجر ضخام ليس له ورق ويخرج له خشب اللسان (نضبَ) ٢/٢٦٠ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٦ •

(٤) تَدْرَأٌ : يقالُ فلان ذو تَدْرَأ أي قوة ومنعةٍ على دفع أعدائه ، والتاء زائدة كما زيدتْ في ترتب وتتفُلٍ • اللسان (درأ) ١/٦٥ •

(٥) الكتاب ٢/٣٢٧ •

التاء . وأمَّا تَتْفُل[1] فتاؤه زائدةٌ ، لأنَّ من لغاته تَتْفُلاً فثبتَ أنَّ تاءَهُ بمثل ما ثبتَ في تَنْضُب . ثم تقولُ : التاء في تَتْفُل لأنَّها هي هي لفظاً ومعنىً واذا ثبتَ أنْ تكون زائدةً في احـدى الصيغتين وجبَ أنْ تكونَ زائدةً في الصيغة الاخرى لاتفاقهما حروفاً ومعنى . وأمَّا تَحْلِيءٌ[2] فتاؤهُ زائدةٌ لأنَّها من قولهم حلأْتُ الاديمَ اذا نقيّتهُ عندَ السلخ فالاشتقاقُ دلَّ على زيادةِ التاء . وأمَّا يَرْمَعُ[3] فياؤهُ زائدةٌ لأنَّهُ عُرِفَ باستقراءِ كلامهم أنَّ كلَّ ياءٍ وقعتْ مع ثلاثة أصولٍ فهي زائدةٌ . والميمُ في مَقْتَل وفي بقيتها كذلكَ . وأمَّا هَبْلَعٌ[4] فالهاءُ فيه زائدةٌ عندَ الاخفش[5] ، أُخذَ من الاشتقاق لأنَّ الهبلعَ الشديدُ البلعِ فكأنَّهُ من بلعَ فالهاءُ زائدةٌ ، وغيرهُ يقولُ : الهاءُ أصليةٌ ولا أثرَ لمثلِ هذا الاشتقاقِ الذي ليسَ على قياسِ كلامهم إذْ لم يُعهَدْ زيادةُ الهاءِ أولَ الكلامِ ولا بُعدَ في أنْ يكون بَنَوْا كلمةً للشديدِ البلعِ من الهاءِ والباءِ واللامِ[6] والعين فوافقَ بعضُ حروفِها حروفَ بَلَعَ وليسَ هذا كقولنا إنَّ النونَ في عَنْسَلٍ زائدةٌ أخذاً من قولهم عَسَلَ اذا أسرعَ لأنَّ العَنْسَلَ[7] السريعُ لأنَّ النونَ قد ثبتتْ زيادتُها ثانياً ساكناً كثيراً ،

(1) تَتْفُل : التتفل من أسماء الثعلب . اللسان (تفلَ) ٨١/١٣ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .
(2) تَحْلِيءُ : القشرُ الذي في أصول الشعر . المنصف ٥٣/٣ .
(3) يَرْمَعُ : الحصى الابيضُ الذي يلمعُ . أساس البلاغة ١٩٥/١ ، اللسان (رَمَعَ) ٤٩٤/٩ .
(4) هَبْلَعٌ : للأكولِ الكثير البلع وهو فِعْلَل ، شرح الشافية ٣٨٣/٢ .
(5) انظر ابن يعيش ١١٨/٦ ، الاشموني ٢٧٠/٤ .
(6) (اللامُ) : ساقطة من ر .
(7) عَنْسَلٌ : الناقة السريعة، مشتق من العسلان وهو السرعة، شرح الشافية ٣٣٣/٢ . اللسان (عسل) ٤٧٣/١٣ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .

فلم يكنْ الحكمُ بزيادتِها ههنا أخذاً من هذا الاشتقاقِ وإنْ كانَ فيهِ بُعْدٌ مثلَ الحكمِ بزيادةِ الهاء في هِبْلَع إذْ لم تثبتْ زيادتُها أولاً وقد بقي عليهِ (من الامثلةِ الثلاثيةِ التي زِيد[1] فيها زيادةً واحدةً قبلَ الفاء ، تَفْعُل كقولهم : تَتْفُل ، وبقي عليه)[2] يُفْعُل كقولهم : يُعْفُر فإنْ أُجيبَ عن يُعْفُر بأنَّ الضمةَ للاتباعِ والأصلُ يَعْفُر فقد ذكرَ من أبنيته مَنْخِراً ، وإنْ كانَ الكسرُ الاتباعِ فكما لم يُطْرَحْ مَنْخِر كذلكَ لا يُطرَحُ يُعْفُر .

(فصل) قولُه : وما بينَ الفاء والعينِ الى آخرِهِ .

قالَ الشيخُ : الالفَ لا تكونُ معَ ثلاثةِ أحرفِ أصولٍ إلاّ زائدةً ، والهمزةُ في شَمْأَل زائدةٌ لأنَّهُ من قولهم : شَمَلَتِ الريحُ ، والياءُ في ضَيْغَم[3] زائدةٌ لِما تقدَّمَ من أنَّ الياءَ اذا وقعتْ معَ ثلاثةِ أحرفِ أصولٍ زائدةٌ ، والنونُ في قُنْبَر[4] زائدةٌ لِما[5] يؤدي أنْ يكونَ فُعْلَل وليسَ من أبنيتهم عندَ سيبويه[6] ، وأمّا الاخفشُ فيحتجُ[7] بغيرِ ذلكَ فيقولُ : من لغته قُبَّر ، وتصرفهم [٩٥ ظ] فيه بغيرِ نونٍ معَ بقاءِ معناه يشعرُ بزيادةِ ما حُذِفَ

---

(١) (زيدَ) : ساقطة في س .

(٢) ما بين القوسين : ساقطة في ش .

(٣) ضَيْغَمٌ : من أسماء الأسد ، لأنه يضغم أي يعضُ . أساس البلاغة ٢/٢٩ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٤ .

(٤) قُنْبَرٌ : جمعُ قُنْبَرَة وقُبرة ، وهو طائرٌ معروف . اللسان (قَبَرَ) ٦/٣٧٧ ، أساس البلاغة ٢/١٢٥ .

(٥) في ل : (لئلا) .

(٦) هذا خلاف ما ذكره سيبويه ، فقد جاء في الكتاب : أمّا النون فتلحق ثانية فيكون الحرف على فنعَل في الاسماء ، ذلك قُنْبَر وعُنْظَب ولا نعلمه صفة ، الكتاب ٢/٣٢٦ .

(٧) في ل : (يحتاجُ) ، وهو تحريف .

لأنَّهُ معنى الزائد ، وجُنْدُبٌ[1] النونُ فيه زائدةٌ ، لأنَّ من لغته جُنْدَب ، فثبت أنَّ النونَ زائدةٌ ، واذا ثبت أنَّ النونَ زائدةٌ في جُنْدَبٍ ثبتَ أنَّها زائدةٌ في جُنْدُبٍ ، وأمَّا الاخفشُ فيحتاج الى غيرِ ذلكَ ولا نعرفُ لهُ وجهاً ولعلَّهُ يقولُ : [إنَّ][2] وزنَهُ فُعْلُلٌ[3] ، وأمَّا عَنْسَلٌ فقد تقدَّمَ بيانُ زيادةِ النونِ فيه . وأمَّا عَوْسَجٌ[4] فواوهُ زائدةٌ ؛ لأنَّ الواوَ مع ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ لا تكونُ إلاَّ زائدةً ، وقد بقي عليه من الأمثلةِ في هذا الفصلِ فُنْعُلٌ كجُنْدُبٍ وخُنْفُسٍ[5] للتصغيرِ ودُمْلَصٌ[6] بمعنى دُلامِصٍ أي بَرَّاقٍ ، وآجُر بمعنى آجرَّ أعجميٌّ مُعرَّب .

(فصل) قولُهُ : وما بينَ العينِ واللامِ في نحو شمألٍ .

قالَ الشيخُ : همزتهُ زائدةٌ « وغَزَالٍ وحمَارٍ وغُلامٍ » لا إشكالَ فيهِ ، « وبعيرٍ وعِثْيَرٍ[7] وعُلَيْبٍ[8] » كذلكَ . وأمَّا

---

(1) جُنْدُبٌ : ويقالُ جُنْدَبٌ : الجرادُ المنظم . المنصف ٣/٢١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٠ .

(2) (إن) : زيادة عن ل .

(3) ذهب الاخفش الى أنها أصلية من باب جُخْدُب . المنصف ١/١٣٨ .

(4) عَوْسَجٌ : شجر من أشجار الشوك له ثمر أحمر مدوّر . اللسان (عسج) ٣/١٤٨ .

(5) خُنْفُسٌ : من أسماء الخُنْفُساء وهي دويبة سوداء منتنة الريح ، اللسان (خنفس) ٧/٣٧٦ .

(6) دُمْلُصٌ : ودُلامِصٌ ودُمالِصٌ ودُمارِصٌ ، كلهُ بمعنى البرّاق الذي يبرق لونه . اللسان (دلص) ٨/٣٠٤ ، المنصف ٣/٢٥ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٧ .

(7) عِثْيَرٌ : التراب أو الغبار ، قال ابن منظور : ولا تقل عَثْيَر في التراب لأنه ليس في الكلام فَيْعَل إلا ضَهْيَد وهو مصنوع معناه الصلب . اللسان (عثر) ٦/٢١٤ .

(8) عُلَيْبٌ : اسم وادٍ على طريق اليمن وقيل موضع . اللسان (علب) ٢/١٢١ ، السيرافي ٥/٢٢٥ .

عُرُنْدٌ[1] فنونه زائدةٌ لأمرين : أحدهما أنَّهم يقولون : العُرُدُ وجبَ أنْ تكونَ زائدةً ، والآخر لو كانت أصليةً لوجب أنْ تكونَ وزنُه فُعُلاً وليسَ في الكلامِ فُعُلٌ والحروفُ أصولٌ . وفُعُود وجَدْوَل وخِرِوَع[2] وسُدُوس[3] وسُلَّم وقِنَّب[4] لا إشكالَ فيها ، وبقي عليه من أمثلة هذا الفصل دُلَمِس[5] وميمه زائدةٌ بمعنى دُلامِص ، وحِمَّص[6] وتُبَّع[7] لغةٌ في تُبَّعٍ .

(فصل) قولهُ : وما بعدَ اللامِ في نحو عَلْقَى[8] ومِعْزًى وبُهْمَى[9] .

---

(1) عُرُنْد : العُرُد والعَرَنْد ، الشديد في كل شيءٍ . اللسان (عَرَدَ) ٤/٢٧٨ .

(2) خِرِوَع : كل نباتٍ قصيفٍ من شجرٍ أو عشبٍ . اللسان (خَرَعَ) ٩/٤٢٠ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٧ .

(3) سُدُوس : بالفتح الطيلسان وبالضم اسم رجلٍ . اللسان ٧/٤١٠ ، سدس .

(4) قِنَّب : من قَنَّب القوم واقتنبوا ، اي باعدوا . اللسان (قَنَبُ) ٢/١٨٤ .

(5) دُلَمِس ، أو دُلامِس : ليل مظلم ، اللسان (دلس) ٧/٣٩٠ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٧ .

(6) حِمِّص : أو حِمَّصَ حبُّ القدرِ وهو من القطاني واحدته حِمَّصة ، اللسان (حمص) ٨/٢٨٢ .

(7) تُبَّع : سم ملك من اليمن كسى الكعبة ، والتُبَّعُ ضُربٌ من الطيرِ ، اللسان (تبع) ٩/٣٧٩ .

(8) عَلْقَى : شجرٌ تدوم خضرته في القيظ الفها للتأنيثِ وبعضهم يجعلها للالحاقِ وتنونُ ، قال سيبويه : واحدة وجمعاً . اللسان (علق) ١٢/١٣٦ ، شرح السيرافي ٥/٢٢١ .

(9) بُهْمَى : كل ذي أربعٍ من دواب البحر ، قال الاخفش البُهْمَى لا تصرف .
اللسان (بهم) ١٤/٣٢٥ ، شرح السيرافي ٥/٢٢١ .

قالَ الشيخُ : بالتنوين تكونَ للالحاقِ وإلاَّ فحبْلَى مثلهـا ، اذا نُوِّنَ لم يكنْ تكريراً كأنَّـه قصدَ الى أمثلةِ للالحاقِ والى أمثلةِ لغيرِ الالحاقِ وإنَّما يجيءُ هذا على مذهبِ الأخفشِ ، وإلاَّ فالالحاقِ على مذهبِ سيبويه[1] لتعذُّرِ فُعْلَلٍ عندَهُ ولذلكَ وقعَ بُهْمَى هٰهنا غيرَ مصروفٍ ، وإنْ لزِمَ منـهُ التكرارُ ، وسَلْمَى وذِكْرَى وحُبْلَى وشُعْبَى واضحٌ ، ورَعْشَنَ النونُ زائـدةٌ بدليلِ الاشتقاقِ ، لأنَّهُ من الرعشةِ إذْ معناهُ المرتعشُ ، وفِرْسِنَ النونُ زائدةٌ ، لأنَّهُ اسمٌ لمقدَّمِ خُفِّ البعيرِ من فَرَسَ اذا دقَّ فأرشدَ الاشتقاقُ الى زيادته ، وبَلْغَنَ النونُ زائدةٌ ؛ لأنَّ معنـاهُ البلاغةُ فأرشدَ الإشتقاقُ الى زيادتـه » وقَرْدَدَ[2] وشُرْبُبُ[3] وعُنْدَدُ[4] ورِمْدَدُ[5] » ظاهـرٌ وهو تكـرارُ [الـلام][6] • «ومَعَدَّ »[7] الدالُ الثانيةُ زائدةٌ سواءٌ جعلته اسماً للقبيلةِ أو اسـماً لموضعِ رجلِ الفارسِ من الدابة اذا ركبَ ، أمَّا اذا كانَ اسماً للقبيلةِ فدليلهُ قولهم : تَمَعْدَدُوا اذا تشبَّهوا بِمَعَدٍّ في خشونةِ العيشِ ،

---

(1) الكتاب ٢/٣٢٧ •

(2) قَرْدَدٌ : ارض صلبة أو غليظة • اللسان (قرد) ٤/٣٥٠، المنصف ٣/٨ •

(3) شُرْبُبٌ : إسم وادٍ ، أو نبات • اللسان (شرب) ١/٤٧٠ •

(4) عُنْدُدٌ : القديم ، المحيص ، الحيلةُ • اللسان (عند) ٤/٣١٤ •

(5) رِمْدِدٌ : المتناهي في الدقة والاحتراق • (رمد) اللسان ٤/١٦٧ •

(6) (اللام) : زيادة عن ل •

(7) مَعَدٌّ : اسم موضع رجل الراكب من الفرس ، اسم مَعَدّ ابن نزار الذي تنتسب اليه قبيلة معد • المنصف ٣/١٩، ٢٠ •

والميمُ لا تُزادُ في الفعلِ ، وإنْ كانَ اسماً لموضعِ رَجَلِ الفارسِ فيدلُّ على زيادتِها ما تقدَّم ، لأنَّهُ منقولٌ عنهُ إذِ الأسماءُ الاعلامُ اذا أمكنَ فيها النقلُ كانَ أولى وإمَّا لأنَّهم يقولون : مَعَدَ اذا عدا فيقربُ أنْ يكونَ مَعَدٌ منهُ ؛ لأنَّهُ موضعُ رَجَلِ الفارسِ الذي يبعثُها على العَدْوِ ، وهذا أولى من أنْ يُجعلَ من عدَّ يعدُّ إذ ليسَ بينهما معنًى قريبٌ . « وخِدَبٌ[1] وجُبُنٌّ[2] وفِلِزٌّ[3] » لا إشكالَ فيهِ ، وبقي عليهِ من أمثلةِ هذا الفصلِ ضَهْياءُ[4] والهمزةُ زائدةٌ ، وزُرْقُمٌ[5] والميمُ زائدةٌ اسمٌ[6] للأزرقِ ، ودِلْقِمٌ[7] اسمٌ للناقةِ المسنَّةِ لاندلاقِ لسانِها ، ودُرَّجٌ لغةٌ في دُرَّاجةٍ ، وشَجْعَمٌ للشجاعِ وهو عندَ سيبويه فَعْلَمٌ من الشجاعةِ .

(فصلٌ) قولُهُ : والزيادتانِ المفترقتانِ بينهما الفاءُ نحوُ أدابِرٍ[8] .

---

(١) خِدَبٌ : العظيم الجافي ، والضخم من الانعام ، وقيل من كل شيء . اللسان (خدب) ١/٣٣٥ .

(٢) جُبُنٌّ : من أجتبن فلان اللبن اتخذه جبناً ، وهو الذى يستعمل للاكل . اللسان (جبن) ١٦/٢٣٦ .

(٣) فِلِزٌّ : خبثُ ما أُذيبَ من الذهبِ والفضةِ وما ينفيه الكير . اللسان (فلز) ٧/٢٥٩ .

(٤) ضَهْياءُ : الارض لا تنبت النباتات فيها ، والمرأة التي لا تحيضُ ، وسميت ضَهْياءُ لأنها ضاهت الرجال . أساس البلاغة ٢/٣٢ ، شرح الشافية ٢/٣٣٩ ، شرح السيرافي ٥/٢١٧ .

(٥) زُرْقُمٌ : للازرق . اللسان « زرق » ١٢/٤ .

(٦) (اسمٌ) : ساقطة في ر .

(٧) دِلْقِمٌ : الناقة التي كبرت وسقطت أسنانها ، وكذلك المرأة . اللسان (دلقم) ١٥/٩٦ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٧ .

(٨) الأدابِرُ : من التدابر وهو التخالف والتقاطع . أساس البلاغة ١/١٣٨ .

قالَ الشيخُ : الهمزةُ والألفُ زائدتانِ ؛ لأنَّهُ اسمٌ لِمَن قطعَ رَحِمَهُ وأدْبَرَ عنها ، فالهمزةُ زائدةٌ وهو منصرفٌ وإنْ جُعِلَ اسمَ موضعٍ فجائزٌ ألاَّ يُصرَفَ « وأجادِل » جمعُ أجْدَل وقد ثبت زيادةُ همزتهِ في المفردِ فكذلكَ في الجمعِ • « وانْبَجَج »[1] همزتهُ ونونهُ زائدتانِ أما الهمزةُ فلأنَّهم يقولونَ : يَلَنْجَجُ فقد دلَّ على زيادتِها ؛ لأنَّ الياءَ لا تقعُ بدلاً عن الهمزةِ المفتوحةِ ، وأمَّا النونُ فلئلا يؤدي الى وزنٍ ليسَ من أبنيتهم هو أفعَلَل • والنَّدَدُ[2] مثلُ ألنْجَج للألدِّ الشديدِ[3] الخصومةِ فالاشتقاقِ يرشدُ الى الزيادةِ ، « ومُقاتَل ومُقاتِل » الى آخرِ الفصلِ •

(فصل) قولهُ :وبينهما العينُ في نحو عاقُولٍ[4] وسابَاطٍ[5] وطُومَارٍ[6] الى آخرهِ •

قالَ الشيخُ : الفصلُ ظاهرٌ ، وبقي عليه من هذا الفصلِ قِنْعَاسٌ[7] وهو الشديدُ من الابلِ ؛ لأنَّهُ من القَعَسِ وهو الشدةُ فالاشتقاقُ يرشدُ الى زيادةِ[8] [النونِ][9] •

---

(1) النَّجَجُ : العود الذي يتبخر به • اللسان (لنج) ٣/١٨٣، شرح السيرافي ٥/٢١٦ •

(2) النَّدَدُ : في الكتاب ٢/٣٤٥ وانما هو من الالدِ ، شرح السيرافي الشدة والخصومة ٥/٢١٦ •

(3) (الشديدُ) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س •

(4) عاقول : عاقول البحر موجه ، أو ما إعوَجَّ من النهر والوادي، اللسان (عقل) ١٣/٤٩٠ •

(5) ساباطٌ : سقيفة بين حائطين أو دارين ؛ والجمع سوابيط • اللسان (سبط) ١/١٨٣ •

(6) طومار : صحيفة أو سجل ، اللسان (طمر) ٦/١٧٥ •

(7) قِنْعَلْسٌ ، أو قَنْعَلْسٌ : الجمل الضخم ، والرجل العظيم • اللسان (قنعس) ٨/٦٨ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٢•

(8) في الاصل ، س ، ت ، ب : (زيادته) •

(9) (النون) : زيادة عن ل •

(فصل) قولهُ : وبينهما اللامُ في نحو قُصَيْرى •

قالَ الشيخُ : ظاهرٌ بزيادةِ اليـــاء والالفِ « وقَرَنْبَى »[1] اسمُ دويبةٍ من الحشراتِ معروفةٍ ، ألفهُ ونونهُ زائدتانِ ، وأمّـــا الالفُ فواضحٌ ، وأمَّا النونُ فلأنَّها لو كانتْ أصليةً لأدَّى الى مثال فَعَلْلَى وليس [٩٤ و] مـــن أمثلةِ الاسماء • « والجُلَنْدَى »[2] اسمُ ملكٍ كانَ بعمان وجاءَ بضمٍّ اللام ويُضْبَطُ عليهـــا ليَتحصَّلَ المثالان[3] وفيه زيادةُ النونِ والالفِ ، والكلامُ في الالفِ ظاهـــرٌ والنون كالنونِ في قَرَنْبَى ، ووقعَ في المفصلِ بالالفِ واللامِ وهـــو اسمُ علمٍ فالاَوْلى أن[4] يكونَ بغيرِ الالفِ واللامِ •• « وبَلَنْصَى »[5] نونهُ وألفهُ زائدتانِ ؛ لأنَّهُ مثل قَرَنْبَى ، ولأنَّهُ جمعٌ لبَـلَصوص اسمٍ لطائرٍ وإنَّما ذكـــرهُ وإنْ كانَ مثـــلُ قَرَنْبَى ؛ لأنَّ ألفَ بَلَنْصَى للتأنيثِ وألفَ قَرَنْبَى للالحاقِ بسفرجلٍ « وحَبَـــارَى » نوعٌ من الطيرِ ظاهرٌ ، وكذلكَ « وخَفَيْدَدٌ » ظاهرٌ وهو السريعُ ، «وجَرَنْبَةٌ»[6] نونهُ وتاؤهُ زائدتانِ ، أمَّا التاءُ فواضحٌ ، وأمَّا النونُ فلئلا يؤدي الى مثلٍ ليسَ في الاسماءِ مثلُ قَرَنْبَى ، وبقي عليهِ من

(١) قَرَنْبَى : دويبة شبه الخنفساء طويلة الرجلِ • اللســان (قرنب) ٢/١٦٥ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٢ •

(٢) جَلَنْدَى : اســم ملــكٍ – يُمَدُّ ويُقصر – كان بعمـــان • اللسان (جلند) ٤/١٠٣ •

(٣) في ش : سقطة بمقدار ورقتين من الاصل •

(٤) في ر : (لا) •

(٥) بَلَنْصَى : جمع بلصوص اسم طائرٍ • اللسان (بلصى) ٨/٢٧٢ •

(٦) جَرَنْبَةٌ أو الجَرَبَّة : الكثير ، يقال عليه عيال جربة ، أي كثيرة اللسان (جرب) ١/٢٥٥ •

هذا الفصل « سُمَّهَى »[1] للباطل وصَحَارٍ وصَحَارَى وعِلْوَدٌ[2] [للشديد][3] وحَبَوْتَنْ اسمُ وادٍ .

(فصل) قوله : وبينهما الفاءُ والعينُ في نحو عِثْيَارٍ .

قال الشيخ : وهي ريحٌ شَدِيدَةٌ ، أو شديدةٌ وفيها نارٌ ، وأُسْلُوبٌ »[4] وهو الطريقُ ، يُقالُ للمُتَكَبِّرِ أنفهُ في أُسْلُوبٍ قال : أُنُوفُهُمْ مِلْفَخْرِ في أُسْلُوبٍ ، ووقعَ في المفصل « تَنَوَّطٌ »[5] وليس بمستقيمٍ لثلاثةِ أوجهٍ : أحدهما أنَّهُ لا يُعرفُ تَنَوَّطٌ اسمٌ لشيءٍ ، والآخر ما يلزمُ من سقوطِ مثالِ تُفَعُّلٍ ، والثالث ما يلزمُ من التكرارِ من غيرِ فائدةٍ ، والصوابُ تَنَوُّطٌ وهو مصروفٌ « تُبُشِّرٌ »[6] وهو طائرٌ ، وجاءَ تُبُشِّرٌ فَيُضْبَطُ عليهما ليَحصلَ المثالانِ ، والصوابُ صرفُهُ و « تِهِبِّطٌ »[7] ظاهرٌ من

---

(1) سُمَّهَى : والسُمَّهُ الباطل ، قال السيرافي ومثل هذا البناء البُدَّى ، شرح الكتاب للسيرافي ٥/٢٢٤ .

(2) عِلْوَدٌ : الغليظ الرقبة أو الشديد من الرجال . اللسان (علد) ٤/٢٩٣ ، السيرافي ٥/٢٢٧ .

(3) (للشديد) : زيادة عن ل .

(4) حَبَوْتَنٌ : اسم وادٍ ، وقيل اسم موضعٍ بالبحرين . اللسان (حبن) ١٦/٢٦٠ ، السيرافي ٥/٢٢٨ .

(5) أُسْلُوبٌ: السطر من النخل، الطريق الممتد والوجه والمذهب، والفن يقال أنوفهم مِلْفَخْرِ في أسلوب ، اراد من الفخر فحذف النون ، وانفه في اسلوب اذا كان متكبراً . اللسان (سلب) ١/٤٥٦ ، شرح السيرافي ٥/٢١٦ .

(6) تَنُّوط : أو تَنَوُّط ، طائر يدلي خيوطاً من شجرة وينسج عشاً ويفرخ فيه وقد يكون بين عودين . اللسان (نوط) ٩/٢٩٨ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٦ .

(7) تُبُشِّرٌ وتُبَشِّرٌ : طائر يقال له الصفارية ولا نظير له الا التَنَوُّط . اللسان (بشر) ٥/١٢٩ .

(8) تِهِبِّط : طائر ليس في الكلام على مثال تفعل غيره ، وعن أبي عبيدة التَهَبُّطُ على لفظ المصدر ، اللسان ٩/٣٠١ ، قال السيرافي في شرحه : التَهَبُّطُ وتُبَشِّر : طائر ، معرفٌ . السيرافي ٥/٢٢٦ .

الاشتقاقِ وهو الهبوطُ ، وهو اسمُ أرضٍ ، ووقعَ في المفصلِ مصروفاً ، ووقعَ في أبنيةِ السيرافي بالالفِ واللامِ ، وبقي من الامثلةِ أَسْرُوعٌ[1] ، [2] وتُضَمُّ همزتُه فيكونُ كأُسْلُوبٍ ويُسْرُوعٌ لغةٌ فيه وتُفْتَحُ ياؤُه فيكونُ كيَرْبُوعٍ[3] ، وتُوثُورٌ[4] حديدةٌ تُوسَمُ بها الابلُ .

(فصل) قولُه : وبينهما العينُ واللامُ في نحو خَيْزَلى[5] وخَيْزَرَى .

قالَ الشيخُ[6] : ويُقالُ خَوْزَلى وخَوْزَرَى ضربٌ من المشي فيه تبخترٌ ، والاولى أنْ يُقالَ خَوْزَرَى لأنَّها لغةٌ فيه وخَيْزَلى يُغني عنه والاَّ فقد كُررَ المثالُ من غيرِ فائدةٍ ، وأُسقِطَ فَوْضَلَى ، و « وحِنْطَأْوٍ »[7] ونونُه وواوُه زائدتانِ[8] ، أمَّا الواوُ فظاهرٌ ، وأمَّا النونُ فلئلا يؤدي الى ما ليسَ من أبنيتهم باعتبارِ

---

(١) أَسْروع : أو أُسْروع ، دودٌ يكون على الشوك ، والجمع أساريع ، اللسان (سرع) ١٠/١٦ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٤ .

(٢) في ر : لدويبةٍ تكون في الرمل .

(٣) يَربوعُ : حيوان صغير يعيش في الصحراء . اللسان (قصَعَ) ١٠/١٤٨ .

(٤) تُوثور : حديدة توسم بها الابل ، شرح السيرافي ٥/٢٢٦ .

(٥) خَيْزَلَى ، خَوْزَلَى ، خَيْزَرَى ، خَوْزَرَى : مشية فيها ظَلَعٌ وتفكك وتبختر . اللسان (خَزَرَ) ٥/٣١٩ .

(٦) في ل : (كذا وقعَ والاولى أن يقال) .

(٧) حِنْطَأْوٌ ، وحِنْظَأْوٍ : وهو الوافر اللحية ، ويقال لعظيم البطن ، المنصف ٣/٢٦ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٥ .

(٨) انظر شرح الشافية ١/٢٥٦ .

الاصول ، بقي عليه كَوَأْلَل[1] للقصير ، قال ابن دُريد[2] كَوَأْلَك فلا يكون منه ، وآجرُ ظاهرٌ .

(فصل) قوله : وبينهما الفاءُ والعينُ واللامُ نحو أجفَلَى[3] .

قال الشيخُ : يعني جَفَلَى للكثرة يقالُ : دعاءُ الجَفَلَى اذا عمَّ ولم يَخُصَّ . وأترُج[4] وإرْزَب ، وهو الغليظُ قال :

إنَّ لَهـا مُرَكَّبا إرْزَبَّا
كأنَّهُ جَبْهَةُ ذَرَّى حَبَّا «٨»

بقي من هذا الفصل[5] يَهْيَرُّ[6] وهو الباطل ، وتَحْلِبَة[7] لغة في تَحْلُبَةُ اذا حَلِبَتْ قبلَ أنْ يضربَها الفحلُ .

---

(١) قال سيبويه كَوَأْلَل وهو صفة . الكتاب ٢/٣٢٨ .

(٢) هو محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية . أبو بكر بصري ، وهو الذي انتهى اليه علم اللغة ، روى عنه السيرافي والمرزباني وأبو الفرج ، وروى عنه القراءة أحمد ابن محمد المؤدب . توفي سنة (٣٢١هـ) ، غاية النهاية ٢/١١٦ ، مراتب النحويين ص ٨٤ ، بغية الوعاة ١/٧٦ .

(٣) أجفَلَى : تقول الجفَلَى والأجفَلَى بجماعتهم ، وقال الاخفش دُعِيَ في الخاصة ، وقيل الجماعة من كل شيء . للسان (جَفَلَ) ١٣/١٢١ ، شرح لسيرافي ٥/٢١٦ .

(٤) أترجٌ : جمع وواحدته تُرانجة ، والعامة تقول : أترنج وهو ثمرٌ . اللسان (ترج) ٣/٤٠ .

(٥) في ل : (الباب) وهو خطأ .

(٦) يَهْيَرّ : الباطل ، الماء الكثير ، السريع ، الحجارة ، الكذب ، اللسان (هير) ٧/١٣١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٤ .

(٧) تَحْلِبَة أو تُحْلُبَة ، تِحِلِبَة ، : اذا خرج من ضرعها حليبٌ قبل أن يَنزَى عليها الفحلُ . اللسان (حلب) ١/٣٢٠ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٦ .

(فصل) قوله : والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء في نحو مُنْطَلِق ومُسْطِيْع ومُهْرَاق .

قال الشيخ : واضح من حيث الاشتقاق ، « ومُسْطِيْع » من قولهم : أَسْطَاع بمعنى أطَاعَ ، زادوا السينَ على غير قياس ثم صرّفوه بها فقالوا : مُسْطِيْعُ للفاعل ومُسْطَاعُ للمفعول ، وهي في تصرّفهم للفعل كالعدم ، ألا تراهم يقولون : يُسْطِيعُ بضم الياء ، لأنّه مضارعُ أطاعَ . « ومُهْرَاق » من قولهم : أَهْرَاق بزيادة الهاء لأنّه أَرَاقَ زادوا بعدَ الهمزة هاءً كما زادوا سيناً بعد الهمزة في أَسْطاعَ ، هذا إنْ قلنا : مُهْرَاقٌ باسكان الهاء ، وإنْ قلنا : مُهَرَاقُ بفتح الهاء فهو في قولهم : هَرَانَ أبدلوا من الهمزة هاءً [ثمّ صرّفوا الفعلَ بها لأنّهم إنّما حذفوها لكونها همزةً من مثل يُرِيقُ][1] فلمّا صارتْ هاءً مثلَ دحرجَ ، فكما قالوا : يُدحرِجُ ومُدَحرِجُ ومُدحرَجُ ، قالوا : يهريقُ ومُهَرِيقٌ ومُهْرَاق « وأنْقَحلْ »[2] وهو المسنُّ « وأنْقَحرْ »[3] وهو بمعناه ، والهمزةُ والنونُ زائدتانِ وكرَّرَ المثالَ ، لأنّهُ منحصرٌ فيهما ، وبقي مُنْطَلِقٌ ومُسْطَاعٌ ومُهْرِيقٌ ومُهَرَاق ، وإنّما تركها لأنّها ألفاظٌ تجري على الفعلِ قياساً .

---

(1) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن و ، ل ، ش ، وإثباتها أحسنُ .

(2) إنقَحْلٌ : رجلٌ إنقَحْلٌ وامرأة إنقحلة مخلقان من الكبر ، قال ابن جني يجب أن تكون الهمزة في إنْقَحْلٍ للالحاق بما اقترن بها من النون ولم يحك سيبويه في هذا الوزن إنْقَحْلاً وحده . اللسان (قحل) ١٤/٧٠ ، شرح السيرافي ٥/٢١٧ .

(3) إنْقَحْرُ : صار مسناً أي كبيراً في السن اللسان (قحر) ٦/٣٨١ .

(فصل) قولهُ : وبينَ الفاءِ والعينِ في نحو حَواجِرْ[1] وغَيَالِمَ[2] وجَنَادِبَ[3] الى آخرهِ .

قالَ الشيخُ : ظاهرٌ ، وبقي دُمَالِصَ .

(فصل) قولهُ : وبين العينِ واللامِ في نحو كَلاَّءٍ[4] وخُطَّافٍ[5] .

قالَ الشيخُ : أمَّا كُلاَّءٌ فانَّما تكونُ فيهِ زيادتانِ بينَ العينِ واللامِ اذا كانَ من قولهم : كُلاَّءٌ وأمَّا أنْ كانَ قولَهم كُلٌّ لأنَّهُ موضعٌ تكلُّ فيهِ الريحُ عن العملِ فهو من بابِ ضَهْيَاء ، « وخُطَّاف وحِنَّاء » واضحٌ ، وكذلكَ « جِلَّوْاخٌ[6] وجِرْيَالٌ[7] وعِصْوَادٌ[8]

---

(١) حَوَاجِرُ : جمع حجرةٍ التي هي الناصية على غير قياسٍ . اللسان (حجر) ٥/٢٤٠ ، شرح السيرافي ٥/٢١٨ .

(٢) غَيَالِمُ : جمع غَيْلَمٍ وهو ذكر السلحفاة ، أو الضفدع ، أو الشاب العظيم . اللسان (غلم) ١٥/٣٣٦ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٠ .

(٣) جَنَادِبُ : جمع جُنْدَبٍ وهو ذكر الجراد . المنصف ٣/٢١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٠ .

(٤) "كَلاَّء" : مرفأ السفن ، لأن السفن تكِلُّ فيه فلا ينخرق . اللسان (كلا) ١/١٤١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢١ .

(٥) خُطَّافٌ : صفة للسريع الخطف يقال لصٌ خَطَّافٌ وبازٌ خَطَّافٌ . أساس البلاغة ١/١٢٦ .

(٦) جِلَّوْاخٌ : ما بانَ من الطريق ووضح . اللسان (جلخ) ٣/٤٨٩ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٠ .

(٧) جِرْيَالٌ : الخمرة الشديدة الحمرة ، والذهب والصبغ الاحمر ، اللسان (جرل) ١٣/١١٤ .

(٨) عِصْوَادٌ : العِصْوَادُ والعُصْوَادُ : الجلبة والاختلاط في الحرب وفي الخصومة : (عصد) اللسان ٤/٢٨٣ .

وهَبَيَّخ[1] » ظاهر « وكِدْيَوْن »[2] الياءُ والواوُ زائدتان ، « وعَقَنْقَل »[3] فَعَنْعَل فالنونُ فيه زائدة ، والقافُ كذلكَ ، لأنَّها تكريرٌ للعينِ ، « وعَثَوْثَل »[4] مثلهُ « وحُطَئِط »[5] والالفُ والهمزةُ زائدتانِ ، فإنْ قيلَ إنَّه فُعَاعِل ، لم يكنْ بعيداً وانَّما حكموا بزيادتِها نظراً الى الاشتقاقِ وانْ كان بعيداً الاَّ أنَّهُ اسمٌ للمتصغيرِ وكأنَّهُ حطَّ عن جرمِ الكبيرِ . « ودُلامِص » الالفُ والميمُ زائدانِ ، لأنَّهم يقولونَ دِرعٌ دِلاصٌ ، وبقيَ عليه زَرَارِق [٩٤ ظ] وقَرْنَاس[6] للأسدِ لأنَّهُ من فَرسَ ، وعُطَوَّد[7] للسفرِ البعيدِ ، وتَنَوَّم[8] لنبتٍ ، ولا أشكالَ أنَّ فيها زيادتينِ بين العينِ واللامِ .

---

(١) هَبَيَّخ : الرجل الذي لا خير فيه ، والاحمق ، والمسترخي الكثير اللحم ، اللسان (هبخ) ٤/٣٢ .

(٢) كِدْيَون : التراب الدقيق ، عكر الزيت المخلوط بالتراب الذي تجلو به الدروع . اللسان (كدن) ١٧/٢٣٧ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٥ .

(٣) عَقَنْقَل : رمل متراكب يشبه الجبل ، أو الحبل فيه عقد . اللسان (عقل) ١٣/٤٩١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٦ .

(٤) عَثَوْثَل : الكثير اللحم ، الكثير الشعر . اللسان (عثل) ١٣/٤٥٠ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٧ .

(٥) حُطَائِط : أو الحطيط الصغير من الناس المحطوط . اللسان (حطط) ٩/١٤٣ .

(٦) قَرْنَاس : الاسد الضاري ، ويطلق على الغليظ الرقبة . اللسان (فرنس) ٨/٤٤ .

(٧) عَطَوَّد : السير السريع ، وهو ملحق بالخماسي . اللسان (عطود) ٤/٢٨٧ .

(٨) تَنَوَّم : نوع من نبات الارض فيه سواد ، يأكله أهل البادية ، والإنعام . اللسان (تنم) ١٤/٣٣٨ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٨ .

(فصل) قوله : وبعدَ اللامِ في نحو ضَهْيَاء وطَرْفَاء[1] .

قالَ الشيخُ : وهما مثالان[2] يُستغنَى باحدهما عن الآخر ، وإنَّما كرر المثلُ للإشكال في ضَهْيَاء لأنَّهم يقولون : امرأةٌ ضَهْيا فقد تُوهم الاصالةُ . وقُوَبَاء[3] الى عَرَضْنَي[4] ظاهرٌ وعَرَضْنَي نونه وألفه زائدتان، لأنَّه اسمٌ لمشية فيها معارضةٌ ، فالاشتقاقُ يرشدُ اليه ، ويُقال عِرَضْنَى وعَرَضْنَى ، ودِفَقَّي[5] وهِبْرِيَة[6] واضحٌ ، « وسَنْبَتَة »[7] التاءُ الاولى والثانية زائدتان ، أمَّا الثانيةُ فلا أشكالَ ، وأمَّا الاولى فلأنَّهم يقولونَ مضى سَنْبَتَةٌ من الدهر بحذف التاء الاولى فدلَّ على أن التاءَ الاولى زائدةٌ « وقَرْنُوَة[8] وعَنْصُوَة[9] » الواوُ والتاءُ فيهما زائدتان ، وإنَّما حكمَ بزيادة

---

(١) طَرْفَاءُ : شجرٌ ومفرده طَرْفَةٌ ، وقيل طرفاءة . اللسان (طرف) ١١/١٢٤ ، السيرافي ٥/٢٢٢ .

(٦) في ل : (يمكن أن) .

(٢) قُوَبَاءُ : داء يخرج بالجسد يتقشر ويتسع ويداوى بالريق . اللسان (قوب) ٢/١٨٦ .

(٤) عَرَضْنَى : الاعتراض في السير ، وعادة يكون في الخيل حيث

(٣) تمشي معترضة مرة من وجه ومرة من آخر . اللسان ١٧/١٥٧ ، (عرضن) شرح الشافية ١/٢٤٥ .

(٨) دِفَقَّى : نوع من المشي : يقال فلان يمشي الدِفَقَّى وهي أقصى العنق . أساس البلاغة ١/١٤٥ .

(٥) هِبْرِيَةٌ : ما طار من ويش الزغب الرقيق من القطن ، أو ما تعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس . اللسان (هبر) ٧/١٠٧ .

سَنْبَتَةٌ : السنبتة الحقبة من الدهر أو من الوقت . اللسان (سنب) ١/٤٥٧ ، الكتاب ٢/٣٤٨ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٧ .

(٨) قَرْنُوَةٌ : نبات عريض الورق يُستعمل للدباغة اللسان (قرن) ١٧/٢١٩ ، السيرافي ٥/٢٢٨ .

(٩) عَنْصُوَةٌ : الخصلة من الشعر . اللسان (عنص) ٨/٣٢٥ .

الواوِ دونَ النونِ فيهما لأنَّ زيادةَ الواوِ أكثرُ فكان جعلها زائدةً أولى.
« وَجَبَرْرت »[1] الى آخره ظاهر، بقي عليه، بَلَصُوص لطائر وكِرْدِين[2] ورُعْبُوب[3] وعَرَضْنَي بمعنى عِرَضْنَي، وحَمَصِيص[4] وتَئِفَّة[5] وتَلُنَّة[6].

(فصل) قوله: والثلاثة المتفرقة في نحو إهْجِيرَى[7] الى آخره.
قالَ الشيخُ: واضح، وبقيَ عليه أبَاطِيلُ.

(فصل) قوله: وبينَ العين والكلام في سَلالِيم الى آخره.
قالَ الشيخُ: واضح وبقي مَرْمَرِيس[8].

(فصل) قوله: وبعدِ اللامِ في صِلِّيانٍ[9] وعُنْفُوانٍ[10].

---

(١) جَبَرُوت: الجبروت والملكوت فعلوت، من الجبر والقهر او عَتُو وقهر. اللسان (جبر) ٥/١٥٢.
(٢) كِرْدِين: الفأس العظيمة لها رأس واحد وهو الكردن أيضاً. اللسان (كردن) ١٧/٢٣٨.
(٣) رُعْبُوب: ورعبيب والجمع رعابيب: الفتاة البيضاء الناعمة أو الضعيف الجبان. اللسان (رعب) ١/٤٠٦، شرح السيرافي ٥/٢٢٤.
(٥) حَمَصِيص: بقلة دون الحماض في الحموضة، وهو جمع واحده حمصيصة. اللسان (حمص) ٨/٢٨٣.
(٤) تَئِفَّة: حين ذلك أو النشاط، تفعلة عند أبي علي وفعّلة عند سيبويه اللسان (تأف) ١٠/٣٥٩.
(٦) تَلُنَّة: تلونة أو تَلُنَّة: أي حاجة اللسان (تلن) ١٦/٢٢٢.
(٧) إهْجِيرَى: الدأب والعادة والديدن. اللسان (هجر) ٧/١١٥، شرح السيرافي ٥/٢١٦.
(٨) مَرْمَرِيس: الرخام الاملس أو الأرض الصلبة التي لاتنبت، أو الداهية اللسان (مرس) ٨/١٠١، شرح السيرافي ٥/٢٢٥.
(٩) صِلِّيَان: نبت. قال صاحب اللسان كون الصِّلِّيان اذا رُعِيَ فروعه وبقيت اصوله، اللسان (كدن) ١٧/٢٣٧.
(١٠) عُنْفُوان: كل شي أوله وقد غلب على الشباب لابتداء النشاط عند الشباب. اللسان (عنف) ١١/١٦٤، شرح السيرافي ٥/٢٢٣.

قالَ الشيخُ : ظاهرٌ وعِرِفّان[1] لأنَّهُ من المعرفةِ إذْ هو بمعناهُ فالفاءُ الثانيةُ والألفُ والنونُ زائدةٌ ، وكِبْرِياءُ وسِيمياءُ[2] واضحٌ ؛ لأنَّهُ من الكِبرِ والسِّيْمَا ، ومَرْحَيَّا »[3] وبقي عليه جُلُبَّان[4] وجِلِبْلاب[5] وعُمُدَّان[6] للطويل ، وإجْرِيَّا بمعنى إهْجِيرَى للمادةِ وبُلَهْنِيَةَ[7] للعيشِ الهنيء كأنَّهُ من البَلَهِ وفيهِ نظر .

(فصل) قولهُ : وقد اجْتَمَعَتْ تَتَانِ وانفردتْ واحدةٌ في نحو أُفْعُوانٍ[8] .

(١) عِرِفّان أو عُرُفان : دويبة صغيرة تكون في الرمل ، وقال أبو حنيفة : جندب ضخم مثل الجرادة له عرف . اللسان عرف ١١/١٤٧ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٣ .

(٢) سِيْمِياءُ : مقصور وممدود علامة يعلّمون بها أنفسهم في الحرب . الجمهرة (سميى) ٣/٥٤ . شرح السيرافي ٥/٢٢٣ .

(٣) مَرْحَيَّا : نوع من الزجر . اللسان (مرح) ٣/٤٢٩ .

(٤) جُلُبَّان : ذو جلبةٍ ، وذو صوت ، أو شبه الجراب يوضع فيه السيف . اللسان (جلب) ١/٢٦٢ .

(٥) جِلِبْلاب : نبت تدوم خضرته في القيظ ، وله ورق أعرض من الكف تسمن عليه الظباء والغنم . اللسان (حلب) ١/٣٢٣ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٣ .

(٦) عُمُدّان : الشاب الممتلئ شباباً أو الضخم الطويل . اللسان (عمد) ٤/٢٩٩ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٣ .

(٧) بُلَهْنِيَة : من البله أو من العيشه الهنيئة . الكتاب ٢/٣٥٠، شرح الشافية ٢/٣٣٥ ، اساس البلاغة ١/٣٤ .

(٨) أُفْعُوان : ذكرُ الأفعى . المنصف ٣/٦٩ ، شرح السيرافي ٥/٢١٧ .

قالَ الشيخُ : حكمَ بزيادةِ الهمزةِ الاولى ههنــا ولـم يُجعلْ كَعُنْفُوَانٍ ، لأنَّه ذكرَ أفعى وهو منصـرفٌ[1] فوجبَ أنْ تكــون الهمزةُ[2] أصليةَ لأنَّها وقعتْ أولاً مع ثلاثةِ أصـول ، « وإضْحِيَّان » واضحٌ لأنَّهُ من الضُحَا لأنَّ معناهُ المضيء « وأرْوَنَان »[3] للشديد « وأرْبُعَاء » [لليومِ الرابعِ لأنَّهُ مشتقٌ من الرُبْع لأنَّه اسمٌ لليومِ الرابــع من الاحـــد[4]] يُقَالُ أرْبِعَاءُ وأرْبُعَاءُ وأرْبَعَــاءُ . « قاصِعَاء » الى آخرِه ظاهرٌ ، ووقعَ في بعضِ النســخِ عُنْدُأنٌ وإنْ كانتْ لغةً فيهِ إلاّ أنَّه لا ينبغي ههنا ، لأنَّهُ يكونُ ثلاثةً بعــدَ اللامِ فيكونُ من الفصلِ الذي قبلــهُ . « ومَاكَعَان » لأنَّهُ من قولهـم : يا لُكَعُ ، وبقى عليهِ خَيْزُرَانٌ[6] وحَيْسُمَانٌ[7] نبتٌ ، وبمعنى الطويلِ إذا كانَ صفـةً ، وعَجِيْسَاءُ[8] لمشــيةٍ ، وحَوْتَنَان[9]

(1) في و : (منصوبٌ) وهو تحريف .
(2) في ب : (وجب أن لا تكون الهمزة زائدةً) .
(3) أرْوَنانُ : يقال يومٌ أرْوَنانُ : أي شديدٌ . شرح الشافية ٣٩٧/٢ .
(4) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل . وفي س : (لليـوم الرابع من الاحد) .
(5) قاصِعاءُ : فم جحر اليربوع أو جحر اليربوع . اللسان (قصع) ١٤٨/١٠ .
(6) خَيْزُرانٌ : نبتٌ تُستعمل منـه القضبـان التي تُسمَّى بقضبان الخَيْزُران . أساس البلاغة ١٢٠/١ ، شرح السيرافي ٢٢٢/٥ .
(7) حَيْسُمانٌ : الآدم وبه سُمي الرجل حَيْسُمانا ، والحيسمان اسم رجلٍ من غزاعة . اللسان (حسـم) ٢٤/١٥ ، شـرح السيرافي ٢٢٢/٥ .
(8) عَجِيْساءُ : الليلُ ، أو مشيةٌ فيها ثقل . اللسان (عجس) ٦/٨ .
(9) حَوْتَنانٌ : موضع وقيـل اسـم وادٍ . اللسـان (حتن) ٢٦٢/١٦ .

موضعٌ بالتاء والثاء جميعاً ، وفِرِنْدادُ[1] موضع ، ومَعْيُوراء[2] للحمير لأنّه من العَيْر ، ولُغَيْزَى[3] لبعض[4] حجرة اليربوع ، ويَهْيَرِّي للباطل ، ومَكْوَرّي[5] للكبير الانف[6] ، وهِجْيَرَّى ومُسْحُلان[7] للسبط الشعر ، وصَحَاري ودَيَامِيس جمع دِيماس ، وبَرُوكاء[8] بمعنى بَرَاكاً للثبات في الحرب ، وزَعَارّة[9] لسوء الخُلُق ، وخُضَارَى[10] لطائر أخضر ، وحَوْصَلَة للحوصلة ، وخَنْفَقِيق[11] للداهية ، وخَنْدَقُوق[12] بمعنى طويل مضطرب وقيل بمعنى مجنون .

---

(1) فِرِنْداد : موضع ، ويقال اسم رملة مشرفة على بلاد بني تميم . اللسان (فرند) ٤/٣٣١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٤ .
(2) مَعْيُوراء : مقصور وممدود للحمار . اللسان (عير) ٦/٢٩٩ .
(3) لُغَيْزَى : حفرة يحفرها اليربوع تحت الارض . اللسان (لغز) ٧/٢٧٣ .
(4) في ل : (لبعض) ساقطة . وفي ب ، س ، ت ، ر : (لبعض حجرة اليربوع) ساقطة .
(5) مَكْوَرّى : يقال رجل مكورى نعت له ، وهو اللئيم . اللسان (مكر) ٧/٣٣ ، الكتاب ٢/٣٤٤ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٤ .
(6) في و : (أو به الالف) وهو تحريف .
(7) مُسْحُلان : شاب طويل حسن القوام ، أو السبط الشعر . اللسان (سحل) ١٣/٣٥٢ .
(8) بَرُوكاء : الثبات في الحرب والجد ، وأصله من البروك . اللسان (برك) ١٢/٢٧٨ .
(9) زَعَارّة : الصيف ، وبتخفيف الراء : شراسة ، أو سوء الخلق . اللسان (زغر) ٥/٤١٢ .
(10) خُضَارَى : للطير الأخضر . اللسان (خضر) ٥/٣٣١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٢ .
(11) خَنْفَقِيق : الداهية . اللسان (خنفق) ١١/٣٨١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٥ .
(12) خَنْدَقُوق : للطويل ، اللسان (خندق) ١١/٣٨١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٥ .

(فصل) قوله : والأربعة في نحو إشهيباب واحميرار .

قال الشيخ : ظاهر وبقي عليه ترنموت[1] ؛ لأنه بمعنى الترنم ، وتقديمه الأول مقدم الخيل .

ومن أصناف الاسم الرباعي

(فصل) قوله فالزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون إلا في نحو مدحرج .

قال الشيخ : ينبغي أن يقول إلا في نحو مدحرج ومدحرج . وأما « قنفخر »[2] فالنون فيه زائدة ، لأنه يقال قفخر فلو كانت النون أصلية لأدى الى مثال ليس في الاسماء وهو فعللل ولأنه يقال في معناه القفاخري[3] للفائق فأرشد الاشتقاق اليه « وكنتأل »[4] نونه زائدة لما ذكر « وكنهبل » نونه زائدة ، والا أدى الى ما ليس من أبنيتهم ، وبنى عليه كنهبل وهو ضرب من الشجر[6] فنونه زائدة لما ذكر في اللغة الاخرى ، وكذلك قنفخر نونه زائدة لئلا يؤدي[7] ما ليس من أبنيتهم ،

---

(١) ترنموت : صوت ترنم القوس المنصف ٣/٢٢ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٦ .

(٢) قنفخر : الفائق في نوعه . اللسان (قفخر) ٦/٤٢٤ . شرح الشافية ٢/٣٥٧ .

(٣) القفاخري : التار الناعم الضخم الجثة ، اللسان (قفخر) ٦/٤٢٤ .

(٤) كنتال : القصير ، وفي اللسان كنتال بالثاء القصير أيضا قال ومثل به سيبويه وفسره السيرافي . شرح الشافية ٢/٣٥٩ ، اللسان (كنتل) ١٤/١٢٠ .

(٥) كنهبل : شجر عظام وهو العضاة ، شرح الشافية ٢/٣٥٩ ، اللسان ١٤/١٢٤ .

(٦) (وهو ضرب من) : ساقطة في ب ، س .

(٧) هنا انتهت السقطة في ش .

(فصل) قوله : وبعد العين في نحو عُذافِر[1] الى حُبارِج[2] .

قال الشيخ : ظاهر ، وحَزَنْبَل[3] نونه زائدة وإن لم يُعرَف له اشتقاق"[4] لا لعدم مماثله بل لكثرة زيادة النون ثالثة فيما عُرِفَ اشتقاقه نحو حَبَنْطي[5] ولو قيل إنها أصلية لم يكن بعيداً ، وقَرَنْفُل[6] ، نونه زائدة لما يؤدي الى ما ليس في الاسماء وهو فَعَلُّل ، وعَلَكْد ،[7] الى آخره ظاهر" وقد وقع في كتب اللغة شَمَخْز[8] بالزاي المعجمة والظاهر أنه الصواب ، وبقي عليه حَفَيْتَل"[9] لشجر ، وبقي عليه هَمَّرِش"[10] وهو عند سيبويه من

---

(1) عُذافِر : صلب ، عظيم ، شديد ، اسم كوكب ، وهو اسم الناقة العظيمة . اللسان (عذفر) ٦/٢٣٠ .

(2) حُبارِج : ذكر الحُبارى . أو دويبة صغيرة . اللسان (حبرج) ٣/٤٨ .

(3) حَزَنْبَل : المرأة الحمقاء ، وقيل العجوز المتهدمة ، ومن الرجال القصير . اللسان (حزبل) ١٣/١٦٠ .

(4) في ل : (فلا يمكن أن يقال انه لا نظير له في الاسماء لو كانت أصلية لمماثلة لسفرجل لأنه قد كثر زيادة النون) .

(5) حَبَنْطى : الممتلىء غيظاً . اللسان (حبط) ٩/١٤٠ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٢ .

(6) قَرَنْفُل : أو القرنفول ، وهو شجر هندى ليس من نبات أرض العرب . اللسان (قرنفل) ١٤/٧٤ .

(8) عَلَكْد : الغليظ الشديد العنق والظهر من الابل وغيرها . اللسان (عكلد) ٤/٢٩٣ .

(8) شَمَخْز : الجسيم من الرجال أو المتكبر أو من الفحول ، المتمايل في مشيه . اللسان ى شمخز) ٦/٩٨ .

(9) حَفَيْتَل : في اللسان حفيل" مملوء لبنا (حفل) ١٣/١٦٦ .

(10) هَمَّرِش : العجوز المضطربة الخلق . اللسان (همرش) ٨/٢٥٩ . شرح الشافية ١/٦١ .

ذلكَ مضاعفَ العينِ فتكونُ زيادتهُ واحدَ بعدَ العينِ ، وعندَ الاخفشِ أصلهُ هَمَرْشُ بحروفهِ كلها أصُولُ[1] مثل جَحَمْرِشٍ[2] فلا يكونُ من هذا الفصلِ ، ونَخوَرْشٌ واوهُ يُقالُ جرونَخورِشٌ أي كبيرٌ .

(فصل) قولهُ : وبعدَ اللامِ الاولى ....

قالَ الشيخُ :ظاهرٌ ، وبقيَ عليهِ قُرنَاسٌ[3][5] وهو ماشخصَ من الجبلِ والآلهِ التي يلفُ عليها ما يُغزَلُ وزُمُرُدٌ[4] .

[٩٦و] (فصل) قولهُ : وبعدَ اللامِ الاخيرةِ .

قالَ الشيخُ : ظاهرٌ أيضاً ، وبقى عليهِ هِنْدَبى[6] بمعنى هِنْدَبَاء[7] .

(فصل) قولهُ : والزيادتانِ المفترقتانِ في نحو حَبَوكَرَى[8] وخَيتَعورِ[9] .

---

(١) انظر شرح الشافية ١/٦١ .

(٢) جَحَمْرِشٌ : العجوز المسنة ، والعظيمة من النساء ، أو الارنب الضخمة ، المنصف ٣/٥ ، شرح الشافية ١/٥١ ، اللسان (جحمرش) ٨/١٥٩ .

(٣) قُرْناسٌ : المغزل ، أو شيء يلف عليه الصوف أو القطن ، وقرناس شيء بارز من الجبل . اللسان (قرنس) ٨/٥٦ .

(٤) زُمُرُدٌ : هو الزبردجُ ، أو الزبرجد ، اللسان (زبرجد) ٤/١٧٧ .

(٥) هنا انتهى الخلاف في التقديم والتأخير الذي ابتدأ من (٩٣و).

(٦) هِنْدَباء : ويقال هِنْدَبى وهِنْدَباة ، وهي بقلة اللسان (هدب) ٢/٢٨٠ .

(٧) (بمعنى هِنْدَباء) : ساقطة في و ، ت ، ر .

(٨) حَبَوْكَرَى: وهي أعظم الدواهي. اللسان (حبكر) ٥/٢٣٤.

(٩) خَيْتَعورٌ : الداهية ، أو السراب ، أو ما يبقى من السراب. اللسان (ختعر) ٥/٣١١ ، الكتاب ٢/٣٣٧ .

قالَ الشيخُ : ظاهرٌ « ومَنْجَنُون »[1] وقعَ في هــذا الفعلِ وليسَ هو موضعهُ ، لأنَّــهُ ليسَ من الرباعي وليس فيــهِ زيادتانِ مفترقتانِ ؛ لأنَّكَ إنْ قدَّرتَ الميمَ أصليةً وهو الصحيحُ فنونهُ الاولى والواوُ والنونُ الاخيرةُ زوائدُ ، فيكونُ ثلاثياً وليس فيــهِ زيادتانِ مفترقتانِ وإنْ قدَّرتَ الميمُ زائدةً كانَ غيرَ مستقيمٍ لأنَّــهُ يؤدي إنْ قدَّرتَ النونَ زائدةً أيضاً أو أصلاً الى مثالِ ليسَ في الأسماءِ ، وهو مَفْعَلُولُ أو مَنْفَعُولُ ويكونُ بعدَ ذلكَ ثلاثيــاً وفيــهِ زيادتانِ مجتمعتانِ ، والظاهرُ أنَّهُ تصحيفٌ لمَنْجَنِيق فانَّهُ مــن هــذا الفصلِ وهو بمعنى مَنْجَنُون وموافقٌ لهُ في أكثرِ الحروفِ فغلــطَ بهِ لموافقته لهُ في أكثرِ الحروفِ ، والمعنى ومَنْجَنِيق عنــدَ سيبويه فَنْعَلِيل[2] فالنونُ الاولى زائدةٌ والياءُ زائدةٌ والميمُ والجيمُ والنونُ الثانيةُ والقافُ أصولٌ فهو رباعي فيــهِ زيادتانِ مفترقتانِ ، وإنَّمــا حكمَ بزيادةِ النونِ لقولهم : مَجَانِيق[3] وحكمَ باصالةِ الميمِ لئــلا يجمعَ بينَ زيادتينِ في أول اسمٍ ليسَ بجارٍ على الفعلِ ، ولئلا يؤدي الى مثــالِ ليسَ في الاسماءِ ، وفَنْعَلِيلٌ كَخَنْدَرِيسٍ ، وبعضُ النحويينَ يزعمُ أنَّ الميمَ والنــونَ زائدتانِ لقولِ بعضِ العــربِ جَنَقْنَاهُم اذا رموهم بالمنجنيق فأدَّى الاشتقاقُ الى زيادتهما وما أدَّى اليهِ الاشتقاقُ حُكِمَ بهِ ، وإنْ أدَّى الى مثــالِ ما ليسَ في الاسماءِ « وكُنَابِيلُ »[4] اسمُ موضعٍ ووقعَ منصرفاً والاَولى أنْ لا ينصرفَ

---

(1) مَنْجَنُونُ : الدولاب الذي يستقى عليه · اللسان (منجنون) ١٧/٣١٢ · الكتاب ٢/٣٣٧ ·

(2) انظر الكتاب ٢/٣٣٧ ·

(3) مَنْجَنِيق : جمعها مَجانيقُ ، وهي آلة تُقذَفُ بها الحجارة على الحصون اللسان (جنق) ١١/٣١٩ ، الكتاب ٢/٣٣٧ ·

(4) كُنابِيلُ : اسم موضع حكاه سيبويه · الكتاب ٢/٣٣٧ ، اللسان (كنبل) ١٤/١٢٠ ·

« وجحنبار »(١) والالف والنون زائدتان وهو الضخم .

(فصل) قوله : والمجتمعتان الى آخره .

قال الشيخ : ظاهر « وحنددن »(٢) بالدال والذال وهو اسم قبيلة والاولى ألا ينصرف ، ووقع في أمثلة السيرافي بالالف واللام وليس بجيد وبقى عليه عرقصان(٣) لغة في عرقصان وهي دابة .

(فصل) قوله : والثلاث في نحو عبوثران(٤) وعريقصان(٥) وجخادباء(٦) وبرناساء(٧) وعقربان(٨) .

قال الشيخ : ظاهر .

---

(١) جحنبار : قال الفراء : الرجل الضخم . اللسان (جحنبر) ١٨٨/٥ ، الكتاب ٣٣٨/٢ .

(٢) حندمان أو حندمان : القبيلة أو الطائفة . اللسان (حندمان) ٥٢/١٥ ، « لم يذكر السيرافي حندمان ، أو حندمان » ، الكتاب ٣٣٩/٢ .

(٣) عرقصان ، عرنقصان : نبت وعن السيرافي دابة . اللسان (قرفص) ٣٢١/٨ .

(٤) عبوثران : نبات كالقيصوم في الغبرة الا أنه طيب للأكل ، اللسان (عبثر) ٢٠٧/٦ .

(٥) عريقصان : نبت يكون في البادية . اللسان (عرقص) ٣٢١/٨ . الكتاب ٣٣٧/٢ .

(٦) جخادباء : أبو جخدب وأبو جخادبا : دويبة شبيه بالحرباء وهو الجخدب . اللسان (جخدب) ٢٤٧/١ .

(٧) برناساء : الناس أو جميع الناس . (برس) اللسان ٣٢٣/٧ .

(٨) عقربان : ذكر العقرب ، اللسان (عقرب) ١١٥/٢ .

ومن اصناف الاسم الخماسي

قالَ الشيخُ : « فَخَنْدَرِيسٌ » عندهُ فَعْلَليل ، وهو وزنٌ لم يثبتْ فالاولى أنْ يكونَ فَنْعَليلاً ، وكذلكَ حكمُ مَنْجَنيقٍ أنْ يكونَ فَنْعَليلاً . وقالَ بعضُ الناسِ : النونُ أصليةٌ نظراً الى أنّهُ لم يثبتْ عندهُ زيادةُ النونِ في الرباعي ثانيةً فحكمَ على النونِ بالاصالة ، وهو الذي اختارهُ بأنّهُ خماسي ، وإنَّ زيادتَهُ واحدةٌ فوجبَ أنْ تكونَ نونه أصليةً ، وكذلكَ « خُزَعْبِيل »[1] واضحٌ وعَضْرَفُوط[2] وواوهُ زائدةٌ وإنّما حُكمَ أنَّ مَنْجَنُونَ ليس مثلَ عَضْرَفُوطٍ لأنَّ نونَهُ الاخيرةَ لابدَّ أنْ تكونَ زائدةً ، فوجب ألاَّ يكون[3] مثل عَضْرَفُوطٍ ، فلذلكَ قيلَ ثمَّ لئلا يؤدي الى بناءٍ ليسَ في الاسماءِ ، « ويَسْتَعُور »[4] مثلَ عَضْرَفُوط لئلا يؤدي الى مثالٍ ليسَ في الاسماءِ من غيرِ مرجّحٍ ، إذْ يَفْعَلُول ليسَ من أبنيتهم ، واذا جُعلَتِ الياءُ أصليةً كانَ مثلَ عَضْرَفُوط فلم يَرِدْ إلاَّ الى أمثلتهم فكانَ الاولى « وقَرَطَبُوس »[5] ظاهرٌ « وقَبَعْثَرى »[6] منونٌ ؛ لأنَّ ألفهُ ليستْ للتأنيثِ ، لأنَّكَ تقولُ :

---

(1) خَزَعْبيل : الباطل ، ويقال الاحاديث المستظرفة . اللسان (خزعبل) ١٣/٢١٧ .

(2) عَضْرَفوطٌ : دويبة بيضاء ناعمة ، أو ذكر العضاة . اللسان (عضرفط) ٩/٢٢٥ .

(3) انتهى الخرم في ش .

(4) يَسْتَعُورُ : موضع قبل حرة المدينة كثير العضاة موحش . أو شجر تصنع منه المساويك . اللسان (يستعر) ٧/١٦٤ .

(5) قَرَطَبوسُ : الداهية ، وبكسر القاف الناقة العظيمة . اللسان (قرطبس) ٨/٥٥ .

(6) قَبَعْثَرى : جمل غليظ شديد ضخم . المنصف ٣/١٢ .

جملٌ « قَبَعْثَرَى » أي شديد ، ولأنَّ ألفَ التأنيث لا تلحقُ مثلَ هذا الوزنِ فوجبَ صرفهُ ، وليستْ للالحاقِ أيضاً ؛ لأنّها لو كانتْ للالحاقِ والخمسةُ التي قبلها أُصولٌ لوجبَ أنْ يكونَ ثمةَ ملحقٌ بهِ هو على ستةِ أُصولٍ ، وليسَ بموجودٍ والله أعلمُ •

(فصل) قولهُ : فالزيادةُ الواحدةُ قبلَ الفاءِ في نحو أجْدَلَ وإثْمِد وإصْبَع وأبْلُم[1] •

قالَ الشيخُ : وهو خوصُ المقل ، « وأكْلُب » ، « وتَنْضُب » وهو شجرٌ تُعمَلُ منهُ القِسيُّ ، وتُدْراءَ وهو المدافعةُ في حربٍ أو خصومة ، « وتُتْفُل » وهو الثعلبُ والانثى تَتْفُلَة ، ويُقالُ : تُتْفُلُ وتَتْفَلُ وتِتْفِلُ وتِتْفَلُ ، فأمَّا تَتْفُلُ وتُتْفَلُ فيغني عنهما تَنْضُبُ وتَدْراءُ ، وينبغي أنْ يُضبَطَ على الوجهين الباقيين ليحصلَ المثالان ، « وتِحْلِىء » وهو يُحلَى من الاديمِ أي قُشِرَ أو بُشِرَ « ويَرْمَعُ » وهو حَجَرٌ رِخْوٌ يتفتتُ اذا فُرِكَ ، « ومَقْتَل ومِنْبَر ومَجْلِس ومُنْخُل ومُصْحَف ومِنْخِر » وكُسرَ الميمُ فيهِ للاتباعِ ، قالَ سيبويه : مِنْتِن ومِغِيرة كسروا[2] الميمَ فيهما للاتباعِ ، والاصلُ الضمُّ وكذلكَ مِنْخِر وهِبْلَع وهو الشديدُ البلعُ ، وغيرُ الاخفش[3] يجعلهُ من

(1) هذه اعادة للموضوعات ابتداءً من ورقة (٩٥ و) الى آخر باب الاسماء بشكلٍ مغاير عن السابق بحذف أو زيادة لذلك أثبتها وهي ساقطة في : ل •

(2) انظر الكتاب ٢/٣٢٨ •

(3) انظر ابن يعيش ٦/١١٨ ، الاشموني ٤/٢٧٠ •

الرباعي كدِرهم بقي عليه يُغْفُرُ اسم علمٍ والضمةُ للاتباعِ ككسرةِ منْخِرٍ ، فإنْ أُجيبَ بأنَّهُ علمٌ منقولٌ عن فُعْلٍ فلا مدخلَ لهُ في أَوزانِ الاسماءِ كتَغْلِبُ ويَشكُرُ فهو مستقيمٌ لو سَلِمَ من ضمِّ الياءِ ، وأمَّا [٩٦ ظ] بعدَ ضمِّ يائهِ فهو أشبهُ بالمرتجلِ فلا وجهَ لاسقاطهِ •

(فصل) قولهُ : وما بينَ الفاءِ والعينِ في نحو كَاهِلٍ وخَاتمٍ وشاملٍ •

قالَ الشيخُ : الشاملُ والشمألُ والشمالُ من الريحِ « وضَيْغَم » وهو من نعوت الاسد « وقُنْبَر وجُنْدُب » يُقالُ : جُنْدُبٌ وجنْدَبٌ وجُنْدَبٌ فأمَّا جُنْدُبٌ فمغنيةٌ عن قُنْبَرٍ فينبغي أنْ يُضبَطَ على الوجهينِ الآخرينِ ليحمِلَ المثالانِ « وعَنْسَل » وهو السريعُ « وعَوْسَج » بقي عليه حيْفُس وهو القصيرُ ودُمْلِص وهو البرّاقُ بمعنى دُلامِصٍ ويُقالُ : دُلامِصٌ ودُمالِصٌ ودُلْمِصٌ ودُمَلِصٌ بمعنىً واحدٍ ، وآجرُ بمعنى آجُرٍّ أعجمي معرّبٌ •

(فصل) قولهُ : وما بينَ العينِ واللامِ في نحو شمألٍ وغَزالٍ وحِمارٍ وغُلامٍ وبَعيرٍ وعَثيرٍ •

قالَ الشيخُ : وهو الغبارُ(١) « وعُلَيْب » وهو اسمُ وادٍ والصوابُ صرفهُ « عُرُنْد » وهو الشديدُ ويُقالُ عُرُدٌ « وقُعُود وجَدْوَل وخِروع » وهو ما لانَ من الشجرِ وسُدُوس وهو ضربٌ من الطيالسةِ الخضرِ والقيلةُ بالفتحِ ، والاصمعي يعكسُ ، وقالَ

(١) (وهو الغبارُ) : ساقطة في ش •

ابن حبيب : سُدُوس بن أصمع بن نبهان بالضمّ[1] ، وسُلّم وقِنّب ، بقي عليه دُلْمِص وخِمّص وتُبّع لغة في تُبَّع .

(فصل) قولُه : وما بعدَ اللامِ في نحو عَلْقَى .

قالَ الشيخُ : وهو نبتٌ يُنَوَّنُ ولا يُنَوَّنُ ، « ومِعْزَى وبُهْمَى » وهو شوكٌ والواحدُ والجمعُ سواءٌ ، وألفهُ للتأنيثِ وقيلَ للإلحاقِ ، فواحدةٌ بُهْمَاة ، « وسَلْمَى وذِكْرَى وحَبَلْنَى ودَفْرَى » وهي روضةٌ باليمامةِ وقالَ الجرمي دَقَرَى ونَمَلَى وصَوَرَى[2] مياهٌ قربَ المدينة « وشعبَى »[3] وهو اسمُ بلدٍ ، « ورَعْشُ » وهو المرتعشُ و « فِرْسِن » وهو مقدم خُفِّ البعيرِ من فرسه اذا دقّه ، « وبلَغَن » وهو البلاغةُ « وقَرْدَد » وهو الارضُ المستويةُ « وشُرْبُب » وهو شجرٌ واسمُ موضعٍ « وعُنْدَد » ويُقالُ مالي عنهُ عُنْدَدٌ أي بدٌّ « ورِمْدِد » يُقالُ رَمَادٌ رِمْدِدٌ أي أتى عليهِ الدهرُ وحالَ عن حالهِ ، « ومَعَدٌ » وهو موضعُ رجلِ الفارسِ من الدابةِ اذا ركبَ ، واسمُ قبيلةٍ وميمهُ أصليةٌ بدليلِ تَمَعْدَدَ اذا تَشَبَّهَ بِمَعَدّ في خشونةِ العيشِ والميمُ لا تزادُ في الفعلِ ، وتَمَدْرَعَ وتَمَسْكَنَ قليلٌ شاذٌ والفصيحُ تَسَكَّنَ وتَدَرَّعَ ، وأيضاً فانّه يُقالُ مَعْدٌ اذا عدَا فهو أشبهُ أنْ يُشْتَقَّ منهُ لأنّهُ موضعُ رجلِ الفارسِ الذي يبعثُها على العدوِ من

---

(1) انظر الصحاح ٢/٩٣٤ (سدس) ، اللسان (سدس) ٧/٤١١ ، تاج العروس ٤/١٦٦ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٨ .

(2) دَقَرَى ، نَمَلَى ، صَوَرَى : ويروى نَمَلاء ، مياه أو مواضع قرب المدينة المنصف ٣/٥٩ ، شرح الشافية ٣/١٠٥ ، معجم البلدان ٨/٣١٧ ، ٤/٥٦٥ ، شرح السيرافي ٥/٢٢١ .

(3) شُعْبَى : موضع في بلاد بني فزارة ، معجم البلدان ٥/٢٦٩ ، شرح الشافية ٢/١٦٠ .

أنْ يَجْعَلَ من عَبدَّ يَعبدُ « وخِدَبّ » وهو الضخمُ الشديدُ « وجُبُنّ » بالتشديدِ ويجوزُ تخفيفُه ، « وفِلِزّ » وهو خبثُ الفضةِ ، وبقي عليه « ضَهْيَا » بغيرِ مَدَّةٍ بمعنى ضَهْياء ممدوداً ، « وزُرْقُم » وهو الأزرقُ « ودِلْقِم » وهي الناقةُ المسنةُ والميمُ زائدةٌ ، والدِّلقُ وهو سرعةُ الخروجِ ، لأنَّ لسانَها يندلقُ لعدمِ أسنانها ، « ودَرَجّ » جمعُ درجةٍ لغةٌ في دراجةٍ ، « وشَجْعَم » وهو الشجاعُ وهو عندَ غيرِ[1] سيبويه فُعْلَم ، وذكره سيبويه مع سَلْهَب وخَلْجَم[2] .

(فصل) قولُه : والزيادتانِ المفترقتانِ بينهما الفاءُ في نحو أدابِر .

قالَ الشيخُ : لم يفسرْهُ غيرَ الجرمي فقالَ الذي يقطعُ رحمَه ويدبرُ عنها فعلى هذا يكونُ مصروفاً ، قالَ السيرافي[3] غيرَ مستنكرٍ أنْ يكونَ اسمَ موضعٍ فعلى هذا يجوزُ أنْ يُصرفَ ، « وأجادِل » وهو جمعُ أجْدَل للصقرِ « وألَنْجَج » وهو العودُ وجاءَ يَلَنْجَج واليَلَنْجُوج وأَلَنْجُوج وأَلَنْدَد للألدِ وهو الشديدُ الخصومةِ ، ومُقَاتِل ومُقَاتَل ومَساجِد وتَنَاضُب جمعُ تَنْضُب وهو شجرٌ تعملُ منه القِسيُّ ، ويَرَامِع جمعُ يَرْمَع وهو حجرٌ رخوٌ يتفتتُ اذا فُرِكَ .

(فصل) قولُه : وبينهما العينُ في نحو عاقُول .

(١) (غير) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٢) الكتاب ٢/٣٣٥ .

(٣) انظر شرح السيرافي ٥/٢١٦ .

قالَ الشيخُ : وهو الموضعُ اذا كانتْ فيه معاطنُ ، وسَابَاطِ وطُوبارِ وخيتامِ ، يُقالُ خيْتَامُ وخاتامٌ للخاتمِ ودِيمَاس وهو السربُ بكسرِ الدال وفتحهـا وينبغي أنْ يُضبَطَ عليهما ليحصلَ المثالانِ ، وتُورَابٌ[1] وهو الترابُ ، وقيْعُوم وهو نبتٌ ، بقي عليهِ قنعاسٌ وهو الشديدُ من الابلِ .

(فصل) قولهُ : وبينهما اللامُ في نحو قُصَيْرَى وقَرَنْبَى .

قالَ الشيخُ : وهي دويبةٌ من الحشراتِ مصروفةً ، والجُلَنْدَى اسمُ ملكٍ كانَ بعمانِ وجاءَ بضمِّ اللامِ فينبغي أنْ يُضبَطَ عليهما ليحصلَ المثالانِ ، ووقعَ في المفصلِ بلامِ التعريفِ ، والصوابُ اسقاطها ، وبَلَنْصَى جمعُ بَلَصُوصٍ على غيرِ قياسٍ وهو طائرٌ[2] وخَفَيْدَد وهو السريعُ ، وجَرَنْبَة ، وبقي عليه سُمَهَّى للباطلِ وصَحَارِ وصَحَارَى وعِلْوَدٌ للشديدِ وحَبَوتَنُ اسمُ وادٍ .

(فصل) قولهُ : وبينهما الفاءُ والعينُ في نحو عَصَارِ .

قالَ الشيخُ : وهي الريحُ الشديدةُ ، وقيلَ فيها نارٌ ، وإِخْرِيط[3] وأُسْلُوب وهو الطريقُ ، ويُقالُ للمتكبرِ أنفهُ في

---

(1) تُورَاب : توراب ، أوراب ، الوربة الحفرة ، التوريب : أن تورّى عن الشيء بالمعاراضات والمباحات ، اللسان (درب) ٢/٢٩٧ .

(2) في ر : (وحُبَارَى وهو طائر) .

(3) إِخْرِيط : من أطيب الحمض وهو مثل الرغل تأكله الابل . اللسان (خرطُ) ٩/١٥٦ .

أُسْلُوبٍ ، وقالَ[1] :

١٨٨- أُنُوفُهُمْ مِلْفَخَرْ في أُسْلُوبِ

وَشَعَرُ الأَسْتَاهِ في الجَبُوبِ

أي في ظاهرِ الارضِ ، « إِدْرَوْن »[2] وهو الوسخُ ويُستعمَلُ في الاصلِ الرديِ ، « ومِفْتَاح [٩٧ و] ومَضْرُوب ومِنْدِيل ومُغْرُود » والمُغْرُودُ والمغْلُوقُ ضربٌ من الكمأة[3] ، والمُغْثُورُ والمُغْثُور[4] الصَّمْغ ، وليسَ في كلامِ العربِ[5] غيرها ، « وتِمْثَال وتَرْدَاد ويَرْبُوع ويَعْضِيد »[6] وهو شجرٌ ، « وتَنْبِيت » وهو ما ينبتُ على الارضِ ، قالَ رؤبة[7] :

(١) هذا رجزٌ أورده السيرافي ولم ينسبه وكذلك اللسان ، أنوفُهم مِلْفَخَرِ : أي من الفخر فحذف النون ، في الجبوب : أي في التراب ، وأنفه في اسلوب : اذا كان متكبراً ، شرح السيرافي ٥/٢١٦ ، اللسان (سلب) ١/٤٥٦ .

(٢) إِدْرَوْن : الدرن أو لدنسٌ أو الخبث ، شرح السيرافي ٥/٢١٦، اللسان (درن) ١٧/١٠ .

(٣) انظر شرح الشافية ١/١٨٧ .

(٤) المُغْفُورُ والمُغْثُورُ : نوع من الصمغ أو صمغ الاجاصة . اللسان (غفر) ٦/٣٣٣ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٧ ، شرح الشافية ١/١٨٧ .

(٥) (كلام العرب) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ر .

(٦) يَعْضِيدُ : شجر أو بقلة زهرها أصفر ،شرح السيرافي ٥/٢٢٤، اللسان (عَضد) ٤/٢٨٦ .

(٧) البيت للعجاج في ديوانه وليس لرؤبة كما ذكر الشيخ ، وصدره (رَأَيْ الأَدلاءِ بِهَا شَتَيِيتُ) ، جاءَ في الجمهرة (مُلْساء) مكان صحراء ، و (تِنْبِيتُ) مكسورة التاء ، الشتيت : المتفرق ، الديوان ٢/١٨٣ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٦، جمهرة اللغة ٣/٣٧٤ اللسان ١/١٩٨ مادة (نبت) .

-١٨٩ صَحْرَاءُ لَمْ يَنْبُتْ بِهَا تَنْبِيتُ

وعن ابنِ دريد كسرُ التاء[١] فينبغي أنْ يُضبَطَ عليهما ليحصلَ المثالان ، ولو قَدَّرنا أنَّ الكسرَ للاتباعِ لأنَّهُ قدْ ذُكِرَ مفعلاً ومثالهُ بمنْخَرِ والكسرُ للاتباعِ ، « وتَذْنُوب »[٢] وهي البسرةُ اذا أُرْطَبَتْ من أسفلها ولم[٣] ويبلغِ النصفُ ، « وتَنَوَّط » وهو طائرٌ يعلقُ بيضَهُ في أغصانِ الشجرِ فيُسمَّى تنوطاً من نطتُ الشيء بالشيءِ ونوَّطتُهُ اذا علقتهُ بهِ ، ووقعَ في المفصلِ تَنَوَّط على[٤] مثال تَبُشَّر وليسَ بمستقيمٍ لثلاثةِ أوجهٍ منها أنَّهُ لا تعرفُ فيه هذه اللغةُ ، ومنها ما يلزمُ من سقوطِ مثال تَفَعَّل ، ومنها لزوم التكرارِ من غيرِ فائدةٍ ، فالصوابُ « تُنُوَّط » وهو مصروفٌ « وتُبُشَّر » وهو طائرٌ ، وجاءَ تَبُشَّرُ فينبغي أنْ يُضبَطَ عليهما ليحصلَ المثالانِ والصوابُ صرفهُ « وتهبِّط » وهو اسمُ أرضٍ ووقعَ بالمفصلِ مصروفاً ، ووقعَ في أبنيةِ السيرافي[٥] بالالفِ واللامِ ، وبقي عليه أُسْرُوع وهو دويبةٌ تكونُ في الرملِ وتُضَمُّ همزتهُ فيكونُ كَسْلُوب ويُسْرُوع لغةٌ في أُسْرُوعٍ وتُفتحُ ياؤهُ فيكونُ كيَرْبُوعٍ ، وتُونُور وهي حديدةٌ تُوسَمُ بها الابلُ .

(فصل) قولهُ : وبينهما العينُ واللامُ في نحو خَيْزَلى وخَوْزَلى وخَيْزَرَى وخَوْزَرَى .

---

(١) انظر الجمهرة ٣/٣٧٤ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٦ .

(٢) تَذْنُوبُ : لبسْر الذى قد يبدأ فيه الارطاب من قبلَ ذنبه واحدته تذنوبة ، اللسان (ذنب) ١/٣٧٦ .

(٣) (ولم) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٤) (على) : ساقطة من و ، ل ، ت ، س .

(٥) انظر شرح السيرافي ٥/٢٢٦ .

قالَ الشيخُ : لضربٍ من المشي فيــهِ تَبَخْتُرٌ ، وخَيْزَرَى معناهُ معنى خَيْزَلَى ، ووقعَ في المفصلِ بالياءِ والصوابُ أنْ يكونَ الخَوْزَرَى وإلاَّ فقد كُرِّرَ المثالُ بلا فائدةٍ ، وأسقطَ فَوْعَلَى ، وحِنْطَأْوٍ والحِنْطَأْوُ والحِنْطَأْوَةُ العظيمُ البطنِ ، وقيلَ القصيرُ والنونُ والواوُ مزيدتانِ كزيادتهما في كُنْتَأْوٍ وهذا أحسنُ ما قيلَ فيه ، وبقي عليه كَوَأْلَل وهو القصيرُ ، قالَ ابنُ دريد كَوَأْلَك[1] بالكافِ ، وآجُرٌّ أعجمي مُعَرَّب[2] .

(فصل) قولهُ : وبينهما الفاءُ والعينُ واللامُ في نحو أَجْفَلَى .

قالَ الشيخُ : بمعنى جَفَلَى للكثرةِ ، ويقالُ دعاءُ الجَفَلَى اذا عمَّ ولم يخصَّ ، « وأَتْرُجّ وإرْزَبّ » وهو الغليظ قالَ :

إنَّ لَهَـا مُرَكَّبًا إرْزَبَّـا
كأنَّهُ جَبْهَةُ ذَرَّى حَبَّا «٨»

بقي عليهِ يَهْيَرٌ وهو الباطلُ ، وتحلَبَةٌ وتحلِبَةٌ لما حُلِبَتْ قبلَ أنْ يضربها الفحلُ ، وتَرْعِيَةٌ بمعنى الراعي وتُشَدِّدُ ، ومَنْدَبى وهو الندبُ الخفيفُ في الحاجةِ .

(فصل) قولهُ : والزيادتانِ المجتمعتانِ قبلَ الفاءِ في نحو مُنْطَلِق ومُطَيِّع .

---

(١) جاء في الجمهرة : ورجل كَوَأْلَل ولم يذكرها بالكاف ، وقال السيرافي : وذكر الدريديّ في بعض ماليه (كَوَأْلَك) بالكاف ، الجمهرة ٣/٢٨٨ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٧ .
(٢) انظر الكتاب ٢/٣٤٢ .

قالَ الشيخُ : وهو اسم فاعل من استطاعَ بمعنى أطاعَ والسينُ زائدةٌ ملغاةٌ فلذلكَ بقي ضمُ الياءِ على حاله « ومُهْراق » اسم مفعولٍ من أهراقَ بمعنى أراقَ زِيدَتْ فيه الهاءُ أو كانَ أصلُه أراقَ قُلِبَت الهمزةُ معها ،وجاءَ اسمُ الفاعلِ والمفعولِ على ذلكَ ، « أنْقَحَلَ » بالتافِ المسنُ « وأنْقَحَرَ » مثلُه وهو تكريرٌ .

(فصل) قولُه : وبينَ الفاءِ والغينِ في نحوَ حَواجِزَ .

قالَ الشيخُ : وقعَ في كتابِ سيبويه بالتمثيلِ بحَواجِزَ بالزاي[1] جمع حاجزٍ وهو مثلُ الحوضِ ، ذكرها في الاسماء فيجوزُ أنْ يكونَ المصنفُ جعلَ موضعَها حَواجِز ، ويجوزَ أنَ يكونَ تصحيفاً ، « وغَيالِم » : جمعُ غَيْلَم وهي السلحفاةُ والمرأةُ الحسناءُ ، والعَيْلَمُ بالعينِ المهملة : البئرَ الغزيرةُ الماءِ ، « وجنَادِب » جمعُ جُنْدُب « ودَوَاسِر »[2] للشديدِ الماضي ، وصيَّهمْ وجاء مخففاً للقصيرِ وللذي يرفعُ رأسَهُ وللغليظِ ، بقيَ عليه دُمالِصٌ بمعنى دلامِصٍ وهو البرّاقُ .

---

(1) ذكر سيبويه هذه الكلمة في موضعين ، فقال في الاول : فما كان من الاسماء على فاعلٍ فانه يُكسّرُ على فواعل نحو (حاجِر وحَواجِر) ذكرها بالراء المهملة . الكتاب ٢/١٩٨ ، وقال في الثاني : في باب ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة من غير الفعل، ويكون على فَواعِل في الاسم والصفة نحو حَوائط، وحَواجز وجَوائز) ذكر ذلك بالزاي ، الكتاب ٢/٣١٨ ، والظاهر أن سيبويه قصد في الاول جمع (حاجِر) وهو المنهبط الذي يمسك الماء ، وفي الثاني جمع (حاجز) الذي يحجز بين المتقاتلين ، وكل ذلك ذكره الزمخشري في أساس البلاغة ١/٨١ ، ٨٢ .

(2) دَوَاسِرُ : الماضي الشديد ، اللسان (دَسَرَ) ٥/٣٧١ .

(فصل) قوله : وبين العين واللام في نحو كَلاَّء .

قال الشيخ : وهو الموضع الذي تحبس فيه السفن ، « وخُطَّاف وحِنَّاء وجاٰوَاخ » : وهو النهر العظيم ، و «جِرْيَال » اسم للخمر « وعِصْوَاد » وهو موضع الحرب والفصيح كسر عينه ، وقال الجرمي : معناه الجلبة والصياح[1] ، « وَهَبَيَّخ » وهو العظيم والصبي ، والأنثى هَبَيَّخة « وكِدْيَوْن » وهو دردي الزيت ، وبطِّيخ[2] وقُبَّيْط[3] « وهو الناطف ، ويقال قُبَّاط وقيَّام وصَوَّام وعَقَنْقَل وهو الجبل من الرمل ، وعَقَنْقَل الضب كُشيته وهي تخمته « وعَثَوْثَن » وهو الثول وهو المسترخي « وعجول وهو العجل « وسُبُّوح[4] ومُرَّيق »[5] وهو شبيه بالعصفر « وخُطَائط » وهو الصغير كأنه حط عن جرم الكبير ، «ودلامص» بقي عليه زرارق جمع زَرق لعلة ثر ، وفرناس من نعوت الأسد ، وعُطَوَّد[6] وهو السفر البعيد ، وتنوم وهو نبت يقال إنه الشهدانج .

---

(١) ورد في اللسان (عِصْوَاد وعُصْوَاد) بالكسر والضم ، ومعناه الجلبة والاختلاط في الحرب والخصومة . اللسان (عصد) ٢٨٣/٤ .

(٢) بَطِّيخ : شجر كالحبال يمتد على الارض واحدته بطيخة ، اللسان (بطخ) ٤٨٦/٣ .

(٣) قُبَّيْط : القُبَّاط وهو الناطف مشتق منه ، شرح السيرافي ٢٢٥/٥ ، اللسان (قبط) ٢٤٨/٩ .

(٤) سُبُّوح : من صفات الله عز وجل ، قال ثعلب كل اسم على فعول مفتوح الاول إلا سُبُّوح وقُدُّوس فان الضم فيه أكثر . اللسان (سبح) ٣٠١/٣ .

(٥) مُرِّيق : حب العصفر . اللسان (مرق) ٢١٨/١٢ .

(٦) عَطَوَّد : السير السريع ، اللسان (عطود) ٢٨٧/٤ .

[٩٧ ظ] (فصل) قولهُ : وبعدَ اللامِ في نحو ضَهْيَاه •

قالَ الشيخُ : وهي أرضٌ لا نباتَ بها والمرأةُ التي لا ينبتُ لها ثدي وأيضاً التي لا تحيضُ وجاء « ضَهْيَا » مهموزاً ومقصوراً ، « وطَرْفاء » شجرٌ واحدهُ طرفةٌ « وقُوبْاء وعِلْيَاء ورَحْضاء وسِيرَاء »(١) وهو ضربٌ من ثيابِ الحرير ، « وجَنَفاء » موضعٌ ، « وسَعْدَان » وهو نبتٌ وكَرَوان وكِرْوَان(٢) وسِرْحَان وهو الذئبُ والأسدُ أيضاً ، إلاَّ أنَّ كِرْوَاناً مثلهُ ، وعثمان وظِرْبَان(٣) وهي دابة منتنةُ الريح ، والسَّبْعَان وهو موضعٌ ، والسلطانُ وعَرَضْنَى وهي مشيةٌ معارضة وجاء عَرَضْنَى وينبغي أنْ يُضبَطَ عليهما ليحصلَ المثالانِ ، وجاءَ فيهِ عُرُضْنَى ، ودِفَقَّي وهو ضربٌ من السير ، وجاءَ بكسرِ العينِ وفتحها فينبغي أنْ يُضبَطَ عليهما ليحصلَ المثالان وهِبْرِية وهو الحزَازُ في الرأسِ وسَنْبَتَة من الدهرِ حينٌ وسَنْبَتُ مثلهُ ، وقَرْنُوَة وهو نبتٌ يُدبَغُ به وعُنْصُوَة وهو النبتُ المتفرقُ ، وجَبَرُوت وفُسْطَاط ، والفُسْطَاطُ الخيمةُ وجِلْبَاب وهو القميصُ ، وحِلِّيت وصَمَحْمَح وهو الغليظُ ، والفراءُ يجعلُ صَمَحْمَحاً(٤) مثلَ سَفَرْجَل

(١) سِيَرَاءُ : ضرب من البرود ، وقيل هو ثوب مُسيَّر فيه خطوط تعمل من القز كالسيور ، شرح السيرافي ٥/٢٢٢ ، اللسان (سير) ٦/٥٧ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٢ •

(٢) (كِرْوان) : ساقطة في ر •

(٣) ظِرْبانُ : دويبة صغيرة منتنة الريح صغيرة القوام طول قوائمهما قدر نصف اصبع وعرضه شبر ، شرح السيرافي ٥/٢٢٢ ، اللسان (ضرب) ٢/٦٠ •

(٤) قال الفراء : في مَرْمَرِيس وصَمَحْمَح انه فُعَلْليلٌ وفَعَلَّلٌ ، قال : ولو كان فَعَفْعَيلاً أو فُعَلعلاً لكان صَرْصَرَ وزَلْزَلَ فَعْفَعَ ، شرح الشافية ١/٦٣ •

« بذُرَحْرَح »[1] إذ ليسَ في الكلامِ مثلُ سَفَرْجَلٍ وخروجُ اللفظِ عن أبنيةِ كلامهم أحدُ الأدلـةِ على زيادةِ الحرفِ فيـه ، وذُرَحْرَج وهي دويبةٌ ذاتُ سُمٍ إذا أَكَلَتْ في طعامٍ ، واحـدة الذَرَاريح ،وبقي عليه بَلَصُوْص وهو طيرٌ وجمعه بَلَنْصَ ، وكِرْدِينٌ وهي جلةُ التمرِ ،ورُعبوبُ للناعمةِ البدنِ ، وعُرَضْنَى وحَمَصِيص وهو نبتٌ ، وتَشَفَّةٌ وفيـهِ نظرٌ يُقَالُ جئتكَ على تَشِفَّةِ ذلكَ وتفتهُ ذلكَ ، وإفْانه أي بالقربِ منـهُ ، وقولهم : تَفَئةٌ يدلُ على أنَّ التاءَ أصليةٌ فيكونُ من هذا الفصلِ ، وقولهـم : إفَّانُ ذلكَ يدلُ على أنَّ التاءَ زائدةٌ ، فيكونُ وزنهُ تَفْعِلَةَ فـلا يكونُ من هذا الفصلِ ، وتُلَنَّةُ وهي الحاجةُ ، قالَ ابنُ مُقْبِلٍ[2] :

190 يا حُرَّ أَمْسَتْ تُلَنَّاتُ الصِّبا ذَهَبَتْ
فَلَسْتُ مِنْهَا على عَيْنٍ ولا أَثَرِ

(فصل) قولهُ : والثلاثُ المتفرقةُ في نحوِ إِهْجِيرَى ومَخَارِيقَ وتَمَاثِيلَ ويَرَابِيعَ .

---

(1) ذُرَحْرَح : دويبة أعظم من الذباب لونها مبرقش لها سم اذا اكلت في طعام ، شرح السيرافي ٥/٢١٩ ، اللسان (ذرح) ٣/٣٦٦ .

(2) البيت أورده الزمخشري في أساس البلاغة ونسبه ايضاً لابن مقبل ، والرواية فيه (تليات) باليـاء وهو الصحيح ، لأنـه التُلُنَّة : الحاجـة ولا يسـتقيم ذهبت (حاجات الصبا) ، والتُلية : البقية ومعهـا يسـتقيم المعنى في البيت . اساس البلاغة ١/٤٤ ، وكذلك بالياء في المقاييس والديوان ، المقاييس ١/٣٥١ ، الديوان ص ٧٣ .

قالَ الشيخُ : جمعُ يَرْبُوع وهو دويبةٌ ، وبقى عليهِ أباطيلُ .

(فصل) قولهُ : والمجتمعةُ قبلَ الفاءِ في مُسْتَفْعِلٍ .

قالَ الشيخُ : بكسرِ العينِ وفتحها وينبغي أنْ يُضْبَطَ عليهما ليحصلَ المثالانِ .

(فصل) قولهُ : وبعدَ العينِ واللامِ في نحوِ سَلاَلِيمَ وقَرَاوِيحَ .

قالَ الشيخُ : بقى عليهِ مَرْمَرِيسُ .

(فصل) قولهُ : وبعدَ اللامِ في نحو صِلِّيان .

قالَ الشيخُ : وهو نبتٌ واللامُ مشددةٌ والياءُ مخففةٌ ، « وعُنْفُوَان » وهو ابتداءُ الشبابِ « وعِرِّفان » وهو المعرفةُ وقيلَ الكَرَى كقولهِ (١) :

١٩١ كَفَانِيَ العِرِّفَانُ الكَرَى وكَفِيْتُهُ
كَلُوءُ النُّجُومِ والنُّعَاسُ مُعَانِقُهُ

(١) البيت للراعي النميري ، ورواية السيرافي في شرحه كلا النجوم ، والعرفان : اسم رجل ، ورواية الديوان (عرفان) بغير تعريف ، وكلات النجوم ارتقبتها ، لأن عرفان كفاني الاشتغال بالنوم ، الكرى : السهر . شرح السيرافي ٢٢٣/٥ ، الديوان ص ١٠٩، الحماسة للمرزوقي ٣٠٩ .

« وتِهْفَّان » وهو أولُ الشيء وقيلَ النشاطُ ، « وكِبْرِ ياء وسِيْمِياء » وهي العلامةُ ويُقَالُ السِّيْمَاءُ وهو وزنُ كِبْرِ ياء فلا معنى لاعادته « ومُرْحَيَّا » وهو رجزٌ عِنْدَ الرمي بقيَ عليه جِلِيَّانٌ وهي بقلةٌ وحلِبْابٌ وهو نبتٌ وأجْرِيَا بمعنى إهْجِيرَى ، ورَغَبُوتاً وبَلَهْنِيَةَ وهو العيشُ الذي لا كَدرَ فيهِ .

(فصل) قولهُ : وقد اجتمعتْ ثِنتانِ وانفردتْ واحدةٌ في نحو أفْعَوانٍ .

قالَ الشيخُ : وهو الذكرُ من الافاعي « وإضْحِيَانٍ » وهو المُضِيّ ، « وأرْوَنانٍ » يُقَالُ يوم أرْوَنَان أي شديد ، قال النابغةُ[1] :

١٩٢ فَظَلَّ لِنِسْوَةِ النُّعْمَانِ مِنْهُ
عَلَى سَفْوَانَ يَوْمٌ أرْوَنَانُ

(١) هو النابغة الجعدي ، ورواية الديوان ص ١٦٤ والكتاب والسيرافي والصحاح والاضداد (منا) بدلا من منه ، ورواية الديوان والتنبيهات والصحاح والخزانة وأساس البلاغة (أروناني) ، أرونان : الشديد ، سفوان : اسم ماء ، الكتاب ٣١٧/٢ ، شرح السيرافي ٢١٧/٥ ، الديوان ص ١٦٣ ، الاضداد ص ١٤٢ ، التوجيه ١٤٩ ، التنبيهات ص ١٦٠ ، الصحاح (دون) ٢١٢٧/٥ ، الخزانة ٣٠٩/٤ ، اساس البلاغة ٧/١ ، والبيت المذكور هو التاسع من القصيدة والذي بعده هو الرابع وليس الاول .

وبعضُ الناسِ يقولُ : القافيةُ مجرورةٌ وأولها[1] :

ألا أبْلِغْ بَنِـي خَلَفٍ رَسُـولاً
أحَقّاً أنَّ أخْطَلَكُمْ هَجَانِي

فيَحتَمِلُ الامرينِ : أحدهما أنْ يكونَ إقْوَاءً والآخر أنْ يكونَ نَسَبَ النعتَ[2] ، كقولهِ[3] :

١٩٣ والدَّهْرُ بالانْسَانِ دَوَّارِيُّ

وإنّما هو دَوَّارٌ ، وأرْبِعَاء ليومِ الاربعاءِ المُختارُ عندَ ثعلب ، قالَ سيبويه : فيهِ لغتانِ : الارْبِعَاء والأرْبَعاء ، فتحُ الهمزةِ والباءِ وكسرهما[4] ، والارِبِعاء بالكسرِ عند سيبويه جمعُ ربيع ، والأرْبُعاء ، وقعَ في المفصلِ مضمومُ الهمزةِ والباءِ وهو غريبٌ وينبغي أنْ

(١) البيت من قصيدة للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٦٤ يهجو بها الاخطل وبني سعد بن زيد مناة ، بنو خلف : رهط الاخطل والبيت في الكتاب ١/٤٦٩ ، شرح السيرافي ٥/٢١٧ ، الاشموني ١/١٨٥ ، الخزانة ٤/٣٠٦ ، ٣٠٨ ، همع الهوامع ١/٧٢ ، الدرر اللوامع ١/٤٧ ، العيني على الاشموني ١/١٨٥ .

(٢) هذا التعليل للسيرافي في شرحه على الكتاب ، والشيخ نقلَهُ نصاً ، انظر شرح السيرافي ٥/٢١٧ .

(٣) البيت للعجاج وصدره : (أطَرَباً وأنْتَ قِنَّسْرِيٌّ) والخطاب فيه لنفسه ، أطَرَباً : أتطربُ وأنتَ شيخٌ كبيرٌ ؟ الدوار صفة للدهر ، أي يدور بالانسان من حال الى حال ، الكتاب ١/١٧٠ ، ٤٨٥ ، شرح السيرافي ٥/٢١٧ ، الديوان ١/٤٨٠ ، الخصائص ٣/١٠٤ ، ابن يعيش ٣/١٣٩ ، الايضاح للفارسي ص ٢٩٢ ، اعراب ثلاثين سورة ص ١٩ ، الاضداد ص ١٦٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٧ ، المقتضب ٣/٢٢٨ ، الصحاح (دور) ٢/٦٦٠ ، الخزانة ٤/٥١١ ، همع الهوامع ١/١٩٢ .

(٤) انظر الكتاب ٢/٣١٧ ، شرح السيرافي ٥/٢١٧ .

يُضبَطَ هذا[1] على الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه لا غيرُ ليشمل الوزنين « وقَاصِعَاء ، والقاصِعَاءُ ، والنَّافِقَاءُ من جحرِ اليربوعِ » « وفَسَاطِيط[2] وسَرَاحِين ، وثَلاَثَاء وسَلاَمَان » وهي في طيِّ ومَذْحِج وقُضَاعَة وقَيْس وغَيْلان ، وسلْمان في مُرَاد رَهْط عُبَيْدة السَّلماني[3] ، « وقُرَاسِيَة » وهو الفحلُ العظيمُ ، « وقَلَنْسُوة وخُنْفُسَاء وتَيَّحان » وهو المتعرِّضُ لِمَا لا يعنيهِ ، « وعُمُدَّان » وهو الطويلُ ، وفي نسخةِ المبرد من كتابِ سيبويه عُمَّدَان[4] وينبغي أنْ يُضبَطَ عليهما وإلاَّ فقد أسْقَطَ فُعُلاّن ، « ومَلْكَمَان ، مَلْكَمَان ومكْرَمَان (ومَلأَمَان[5] أسماءُ تقعُ في النداءِ ومَلْكَعَانُ [٩٨ و] ومكْرَمَان من العبوديةِ والهجْنَةِ من الكرامةِ ، ومَلأَمَان من[6]) اللؤمِ بقي عليهِ خَيْزُرَان وحَيْسُمَان وهو نبتٌ ، ويقالُ رجلٌ حَيْسُمانٌ أي طويلٌ سمينٌ آدمٌ ، وعَجْنَسَاء وهي مثنيةٌ ، وحَوْتَنَان وهو موضعٌ بالتِّهاءِ والنشاءِ ، ومُسْحُلان وهو السبطَ الجمةِ وفِرِنْدَاد وهو موضعٌ ومَعْيُوراء اسمٌ للحمير ولغَيْزَى بعضُ حجرةِ اليربوعِ ، ويَهَيْرَى للباطلِ

(١) (هذا) : ساقطة من و .

(٢) سَرَاحِين : جمعٌ مفردها سِرحَان : وهو الذئب أو الأسد أو السيد ، اللسان (سرح) ٣/٣١١ .

(٣) وسَلاَمَان وهو في طى .. الخ هذا النص أخذه الشيخ من شرح السيرافي على كتاب سيبويه ، انظر شرح السيرافي ٥/٢٢١ ، اللسان ١٥/١٩٢ (سلم) .

(٤) في الكتاب وشرح السيرافي ضَبطَ (عُمُدَّان) على فُعُلاَّن، ٢/٣٢٤ ، ٥/٢٢٣ .

(٥) (مَلاَمَان) : ساقطة من ب ، س .

(٦) ما بين القوسين : ساقط من ش .

ومَكْوَرَى للعظيم روثة الأنف ، هجيري وصحاري ودياميس وبرُوكَاء بمعنى بَرَاكاء وهو الثبات في الحرب ، وزعارة وهوسوء الخلق ، ويُقال حمارة لشدة الحر وصبارة لشدة البرد وليس في الكلام غيرها وخضاري وهو طائر أخضر وحوصلاء وحوصلة للحوصلة ، وخنفقيق وهي الداهية وخندقوق وهو نبت يقال له الذرق وهو نبطي معرب ولا يقال الخندقوقا .

(فصل) قوله : والاربعة في نحو إشهيباب واحميرار .

قال الشيخ : ظاهر وبقي عليه ترنموت وهو ترنم القوس عند النزع ، وتقدمة وهي لغة في التقدمة ، وهي أول تقدم الخيل .

ومن أصناف الاسم الرباعي

قال الشيخ : الأصول « جعفر وزبرج وهو الذهب[1] وقيل الاحمر وقيل السحاب الرقيق » ، « وبرثن » وهو للسبع وللطائر كالاصبع للانسان ودرهم وفطحل ، والفطحل اسم زمان تزعم العرب أن الحجارة كانت فيه رطبة ، قال رؤبه[2] :

١٩٤ـ فقلت لو عُمِّرْتُ عُمْرَ الحِسْل
أو عُمْرَ نوحٍ زمنَ الفِطَحْل

(١) (وهو الذهب) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٢) سُئِل رؤبة عن الفطحل فقال : أيام كانت الحجارة فيه رطباً ، الحِسْل التأبيد ، والبيت في شرح السيرافي ٥/٢٢٩ ، النوادر لأبي مسحل الاعرابي ٤٧/١ ، اللسان (فطحل) ٥٢٢/١١ ، الازمنة والامكنة ٢٢٩/١ ، رواية الديوان (سِنّ الحِسْل) مكان (عمر الحِسْل) الديوان ص ١٢٨ .

(فصل) قولهُ : والزيادةُ الواحدةُ قبلَ الفاءِ لا تكونُ إلاَّ في نحو مُدَحْرِج •

(فصل) قولهُ : وبعدَ الفاءِ في نحو قِنفَخرٍ •

قالَ الشيخُ : القِنْفَخْرُ القُنْفَخْرُ والقُنْفَاخِرِيُّ الفائقُ في نوعهِ « وكُنْتَالٍ » وهو القصيرُ ، « وكَنَهْبَلٍ » وهو ضربٌ من الشجرِ •

(فصل) قولهُ : وبعدَ العينِ في نحو عُذَافِرٍ •

قالَ الشيخُ : وهو الغليظ الجانبِ ، « وسَمَيْدَعٍ » وهو السيدُ ، « وقَدَوْكَس » وهو الشديدُ ، واسمُ حي من تَغْلَب بن وائل ، « وحَبَارِج وحَزَنْبَل » وهو القصيرُ ونباتٌ أيضاً حُكِمَ بزيادةِ النونِ وإنْ لم يُعرَفْ لهُ اشتقاقٌ لأنَّ النونَ قد كثُرَ زيادتها ثالثةً ساكنةً فيما عُرِفَ بالاشتقاقِ نحو حَبَنْطَى وشبهه فكانَ حملهُ على ما كثُرَ أولى من حمله على ما قلَّ كسَفَرْجلٍ وقَرَنْفُلٍ وعلكدٍ وهو الغليظُ ، وقالَ المبردُ : العجوز المسنة[1] كالعلكد ، وهَمَقع[2] وهو نبتٌ وشَمَخْرٍ وهو المتعظمُ وفي كتابِ سيبويه شَمَخْز[3] بالزاي ، وبقي عليهِ حَفَيْتَل وهو شجرٌ وهَمَرش

(1) في اللسان (العِلَكْدُ) العجوز الصخابة أو الغليظ الشديد ، اللسان (علكد) ٢٩٣/٤ ، ٢٩٥ ، الكتاب ٢/ ٢٣٩ •

(2) هَمَقعَ : ضرب من ثمر العضاة واحدته هَمَقعة ، أو الاحمق ، اللسان (همقع) ٢٥٥/١٠ ، الكتاب ، ٢/ ٣٣٩ •

(3) في الكتاب (شَمَخْر) بالراء وليس بالزاي كما ذكر الشيخ ٣٣٩/٢ •

وهو عند سيبويه رباعي مضاعف العين ووزنه فَعَّلل ، وعند الاخفش وزنه فَعَلُلل مثل جَحَمْرِش وأصله عنده هَنْمَرِش[1] فأدغمت النون في الميم ، ونَخْوَرِش يقال جِرْوٌ نَخْوَرِشٌ أي كبير ، قال السيرافي[2] : وهو ملحق بجَحَمْرِش بزيادة الواو .

(فصل) قوله : وبعدَ اللامِ الاولى في نحو قِنْدِيل[3] وزنْبُور[4] وغُرْنيق[5] .

قال الشيخ : وهو السَّيدُ ، « وفَرْدَوْسٍ »[6] وهي الروضة ، « وقَرَبُوسٍ » ، وقع في موضعه مثله سيبويه وقَرَقُوس[7] وهو القاع الاملس فيجوزُ أنْ يكونَ غيَّرهُ بقَرَبُوس ، ويجوزُ أنْ يكونَ تصحيفاً من الناقلين ، « وكَنَهْوَرٍ »[8] وهو السحابُ العظيمُ

---

(1) انظر شرح الشافية ١/٦١ .

(2) لم أعثر عليه في شرح السيرافي ، وفي شرح الشافية ، قال السيرافي بل جاء في كلامهم جروٌ نَخْوَرِش أي يخرش لكونه قد كبر ، شرح الشافية ٢/٣٦٤ .

(3) قِنْدِيلٌ : القنديل بالكسر معروف ، وبفتح القاف الطويل الضخم الرأس ، اللسان (قندل) ١٤/٨٨ .

(4) زُنْبورٌ : طائر يلسع ، أو الدبر ، أو صفة كقولك غلام زنبور أي خفيف . اللسان (زنبر) ٥/٤١٩ .

(5) غُرْنيق : غِرْنِيق ، غَرْنيق : الابيض أو الشاب لناعم ، اللسان (غرنق) ١٢/١٦٠ .

(6) فَرْدوسٌ : البستان أو الوادي الخصيب ، أو الروضة ، أو الحديقة اللسان (فردس) ٨/٤٤ .

(7) قَرَقوسُ : دعاء للكلب ، والجرو للكلب ، والارض الصلبة ، والقاع الاملس الغليظ . اللسان (قرقس) ٨/٥٥ .

(8) كَنَهْوَرٌ : السحاب المتراكب الثخين ، اللسان (كنهر) ٦/٤٧٠ .

واحدته كَنَهْوَرَةٌ ، « وصَلَنْصَال »[1] وسِرْدَاحٍ »[2] وهي الأرضُ الواسعةُ وأيضاً الضخمُ ، « وشَفَلَّحٍ » وهـو ثمرُ الكبرِ والغليظُ الشفتينِ ، « وصُفُرَّقٍ »[3] وهو نبتٌ ، ومثّلَ به سيبويه وفسّره السيرافي عن ثعلب وقيلَ لفالوذ[4] ، [5] بقي عليه قَرْنَاسٌ وهـو ما شخصَ من الجبلِ والآلـةُ التي يُدَنُّ عليهـا القطنُ وغـيرهُ فيُغْزَلُ ، وزُمُرُّدٌ •

(فصل) قولهُ : وبعدَ اللامِ الاخيرةِ في نحو حَبَرْكَى •

قالَ الشيخُ : وهو الطويلُ الظهرِ والقصيرُ الرجلِ وعـن ثعلب العكسُ ، « وجَحْجَبَى »[6] وهِرْبَذَى[7] وهِنْدَبَا ، يُقالُ هِنْدِبَا

(١) صَلَنْصَال : حاد الصوت دقيقة ، أو الطينُ اليابس الـذي يصلُّ من يبسه • اللسان (صلل) ١٣/٤٠٦ •

(٢) سِرْداحٌ : الناقة الطويلة العنق الكثيرة اللحم ، الضخم ، الارض اللينة ، اللسان (سردح) ٣/٣١١ •

(٣) صُفُرَّقٍ : أو الصفروق كما في اللسان : نبت قال صاحب اللسان مثّل به سيبويه وفسّره السيرافي عن ثعلب ، ولم اعثر عليه في شرح السيرافي • الكتاب ٢/٣٣٩ ، اللسان (صفرق) ١٢/٧٤ •

(٤) الفالوذَ : الذكرة من الحديد تُزاد في الحديد ، والفالوذ من الحلو وهو الـذي يوكَلُ ويُسوى من لب الحنطة ، فارسي معرّب• قال يعقوب ولا يُقال الفالوذج • اللسان (فلذ) ٥/٣٨•

(٥) في س : (الفالوذج) •

(٦) جَحْجَبَى : حيٌّ من الانصار ، وجَحْجَبَ العدو أهلكه ، اللسان (ججب) ١/٢٤٦ •

(٧) هِرْبَذَى : مشية فيها اختيال كمشي الهرابذة وهم حكّام المجوس ، اللسان (هربذ) ٥/٥٤ •

وهِنْدِباء مقصوراً وممدوداً فيهما وهو ههنا[1] بفتحِ الدالِ مقصورٌ لا غيرُ ، لأنَّ المدَّ يخرجه عن الفصل ، وكسرَ الدالِ يغني عنه ، وهِرْبِذَى وسِبَطْرَى[2] وهي مِشيةٌ فيها تَبَخْتُرٌ ، وسَبَهْلَل وهو الفارغُ « وقِرْشَبّ »[3] وهو المسنُ ، « وطِرْطَبّ »[4] وهو العظيمُ الثديينِ .

(فصل) قولُه : والزيادتانِ المفترقتانِ في نحو حَبَوْكَرَى .

قالَ الشيخُ : يُقالُ حَبَوْكَرى وحَبَوْكَر للداهيةِ و « خَيْتَعور » وهي الداهيةُ أيضاً ، وقيلَ ما يغرُّ ويخدعُ قالَ الشاعرُ[5] :

١٩٥ـ كُلُّ أُنْثَى وإنْ بَدَا لكَ مِنْهَا
آيَةُ الحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَعُورُ

« ومَنْجَنُون » وقعَ في المفصلِ مَنْجَنُونٍ وليسَ هذا موضعُه لأنَّه ليسَ في الرباعي وليست فيه زيادتانِ مفترقتانِ ، والذي أراه أن يكونَ موضعُه مَنْجَنِيق ، لأنَّه عند سيبويه

(١) في س : (قصور) .
(٢) سِبَطْرَى : الانبساط في المشي ، أو مشية التبختر والتحيّر ، اللسان (سبطر) ٦/٥ .
(٣) قِرْشَبّ : الضخم الطويل من الرجال أو الأكول ، اللسان (قرشب) ٢/١٦٣ .
(٤) طِرْطَبّ : الضخم المسترخي الطويل ، والعظيمة الثديين ، اللسان (طرطب) ٢/٤٧ .
(٥) البيت لجدّ امرىء القيس حجر آكل المرار ، ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية وذكر قبله بيتين ، والشاهد فيه على أن فيعلولاً موجودٌ كخيتمور ، والخيتمور : كل شيء لا يدوم على حالة واحدة ولا يتحصل كالسراب ، وقد يُطلقُ على الغول والذئب والداهية ذكر ذلك الجوهري ، الصحاح (ختر) ٢/٦٤٢ ، شرح شواهد الشافية ٤/٣٩٣ .

فَنْعَلِيل"[1] ففيه زيادتان مقترنتان وهو رباعي ، وحُكِم بزيادة النون لقولهم : مَجَانِيق وحُكِم بأنَّ الميم [٩٨ ظ] أصلية" لئلا يَجْمَعَ بين زيادتين في أول الاسم ولئلا يؤدي الى مثال ليس في الاسماء ، وفَنْعَلِيل[2] كخَنْدَرِيس ، وبعضُ النحويين يزعم أنَّ الميمَ والنونَ زائدتان ويذكرُ أنَّ من العربِ من يقولُ : جنقناهم اذا رموهم بالمنجنيقِ ، وما أدَّى اليهِ الاشتقاقُ الصحيحُ حُكِمَ به وإنْ أدَّى الى مثالِ ليسَ في الاسماءِ ، « وكَنَابِيْل » وهو اسم أرضٍ علمٍ فينبغي ألاَّ يُصرَفَ « وجِحِنْبَارِ » وهو الضخمُ ، بقي عليه غَرَانِيْقُ جمعُ غَرْنَقٍ وهو كثير" كقولكَ : قَنَادِيْل وزَنَابِيْرَ وفَرَادِيْسَ وقَرَابِيْسَ .

(فصل) قولهُ : والزيادتانِ المجتمعتانِ في نحو قَنْدَوِيْل .

قالَ الشيخُ : القِنْدَوِيلُ والقِنْدَلُ العظيمُ الرأسِ ، و « قَمَحْدُوَة[3] وسُلَحْفِيَة وعَنْكَبُوتٍ وعَرْطَلِيل[4] » ، وهو الطويلُ والغليظُ ، « وطِرِمّاح وعُقْرُبَاء » وهو معرفة" ووقع بضمِّ عينه ورائه وليسَ بمستقيمٍ ، وإنْ صحَّ ذلكَ فينبغي أنْ يزادَ بَرْنَسَاء فانَّهُ على ذلكَ قد أسقطَ فُعَلُلاء ، و « هِنْدَبَاء » يُقالُ هِنْدَبَاء وهِنْدَبَا ممدوداً ومقصوراً فيهما وهو هنا بكسر الدال وفتحها معاً ممدوداً ليحصلَ المثالانِ ، و « شَعْشَعَان[5] وعُقْرُبَان » وهو ذكرُ العقاربِ وقيلَ دُخَّالُ الاذنِ .

---

(١) الكتاب ٢/٣٣٧ .

(٢) في و : (ففيه زيادتان) .

(٣) قَمَحْدُوَة : فاس الرأس المشرفة على النقر . المنصف ٣/٦٩ .

(٤) عَرْطَلِيل : الطويل وقيل الغليظ ، اللسان (عرطل) ١٣/٤٦٦ .

(٥) شَعْشَعَان : الطويل الحسن الخفيف اللحم ، شبه بالخمر المشعشعة لرقتها اللسان (شعشع) ١٠/٨٤ .

(فصل) قوله : والثلاث في نحو عَبَوْثَران .

قالَ الشيخُ : عَبَوْثَران وعَبَيْثَران نبتٌ ، و« عَرَيقُصَان » عَرَنْقُصَان وعَرَقُصَان دابةٌ ، و « جُخْادِبَاء » جُخَادِبَا وجُخَادِب ضربٌ من الجرادِ ، و « بَرْنَاسَاء » وبَرَنْسَاء وبَرانْسَاء الناسُ ، يُقالُ ما أدْرِي أي البَرْنَاسَاء هو ، و « عُقْرُبَان » .

ومن أصنافِ الاسمِ الخماسي

قالَ صاحبُ الكتابِ : للمجردِ منهُ أربعةُ أبنيةٍ نحو سَفَرْجَلٍ وجَحْمَرِشٍ وقُذَعْمِلٍ[1] وجِرْدَحْلٍ وللمزيدِ فيهِ خمسةٌ .

قالَ الشيخُ : أبنيةٌ « أمثلتُها خَنْدَرِيْس وخُزَعْبِيْل » وهو الباطلُ من كلامِ مُزاحٍ ، و « عَضْرَفُوط » وهو دابةٌ ، ومنهُ « يَسْتَعُور » وهو موضعٌ بالحجازِ ويُقالُ ذهبَ (في اليستعورِ أي في الباطلِ وقوله)[2] :

١٩٦ـ عَصَيْتُ الآمِريَّ بِصَرْمِ لَيْلَى
فَطَارُوا فِي عِظَاةِ اليَسْتَعُورُ

---

(١) قُذَعْمِلٌ : القصير الضخم من الابل ، اللسان (قذعمل) ٧٠/١٤ .

(٢) البيت لعروة بن الورد ، ورواية ابن جني (طريق) مكان عظاة ، ورواية ابن فارس (بلاد) ، اليستعور : الباطل كما ذكره الشيخ وابن جني . ويقال : مكان أو شجر أو سعير ، أو بلد بالحجاز ، المنصف ٢٤/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٧٦/٣ ، ورواية الديوان (أطَعْتُ) مكان (عَصَيْتُ) ، و (سَلْمَى) مكان (لَيْلَى) الديوان ص ٣٥ .

يَحتَمِلُ الأمرينِ ، « وقِرْطَبُوس » ، وهي الداهيةُ أو النارُ الشديدةُ ، و « قَبَعْثَرَى » ، وهو الجملُ الضخمُ الشديدُ الكثيرُ الوبر)[1] . واللهُ أعلمُ بالصوابِ .

ما بين القوسين : ساقط من س .

فهرست الجزء الأول من كتاب الايضاح

النص المحقق

الموضوع	الصفحة

Documentation of The Book :

Documentation is considered a significant task if we know that any edition counld be liable to change while indexing it.

This part deals with numbers of pages, diviations from the original text and the proofs affirming this deviation. I confrimed the documentation of the book with the help of texts mentioned by predecessors, by collecting them and comparing them with texts shown in "AL Eidan Fi sharh EL Mouffassal". In that way I was able to document the book.

Method of Documentation :

As the aim of documentation lies in showing the text complete, I have put a method of documentation that consists of twelve points. I applied it through documenation. Finishing documentation, I have put a list of technical indexes which are those of the Koran, Traditions of The Prophet, proverbs and sayings, as well as, those of names and poems. It also includes sources and references of documentation and study and an index of the book.

Second Part : Verification

This part includes an introduction, a description of reliable sources of verification, documentation of the book according to subject matter, method of verification and a verification of text with technicol index. The "Forwerd" deals with the explanations and references, beginning with the explanation of "Sibaweeh's book given by grammarians to the age of "Ibn AL Hagib".

I explained the factors behind the grammarians explanations of these books, their comments, the extent of effect reflected upon "Ibn AL Hagib" as a result of these explanations and their effect on his book "AL Eidah".

Description of Editions :

This part explains the method of collecting editions used in verification. It draws a comparison between sides of differences and similarities among these editions. After drawing this comparison, I dropped repeated editions. The editions which were used came to be eight only, among which I chose the genuine text and gave them symbols related to names of libries, town or country in which it is found.

Second Part :

The grammatical Method of Ibn AL Hagib

This part consists of two chapter :-

The first chapter discusses "Ibn AL Hagib's" attitude of grammaticol schools and his acciptance and refusal of views expressed by those of Basra, Kouffa and Baghdad. I was able to detect his grammaticol method and the fundamentals on wich it was based.

The second chapter discusses "Ibn AL Hagib's" attitude and his impact on his followirs, where comparisons are drawn between him and Zamakhshari, Ibn Ya'ish and Akbari. Ibn Al Hagib's views were then followed and classified to two groups.

The first group discusses issues which he shared with modern grammarians and which amount to twenty one.

Thi second group discusses issues belonging to him and amount to six.

The final part includes a summary of the dessertation conducted and results reached of this dessertation.

his tutors and students. It gives a presentation of his scientific activitiis, his poetry and his impact upon others.

First Part :

A Study And Analysis of AL Eidah

The first part includes four chapters. The first deals with the method of "AL Eidah" and "AL Mouffassal". It defines the limits, definitions and the subject under analysis.

The Second chapter deals with "AL Eidah" sources which include the books of "Sibaweeh", "Moktadhab AL Mabrad", "Eidah AL Faresi", AL Ensaf Fi Masael AL. Khelaf", and other sources.

The third chapter deals with "Ibn AL Hagib's" attitude of the Koran, Traditions of the prophet, provirbs, sayings and Arab peotry.

The fourth chapter discusses the genuine proofs that are : ageeing, lanalogy, hearing.

EL Eidah Fi Sharh AL Mouffassal

By : Ibn AL Hagib.

A Study and Verification

This dissertation can be divided into two parts : one for study and the othır for verification.

First Part : A Study

This study includes an introduction, a forward, two chapters and a close. I dealt in the introduction with book of legacy and their significance. I explained that those books being written in manuscripts hampers reading them. I also emphasized the significance of the book titled "AL Eidah Fi Sharh AL Mouffassal", and the factors behind the selection of this subject for my dissertation.

The "Forward" expounded Ibn AL Hagib's age, the political and social life as well as the cultural background of the period so as to show the impact of such a life on the author. The "Forward" also gives a biography of the authir including a summary of birth, title and personality. It shows his reactions towards

Cairo University
Faculty Of Dar AL Eloum

AL EIDAH FI SHARH AL-MOUFFASSAL

A Study And Verification

PH. D. Dissertation
by.

Dr .Moussa Benai Elwan El Aleeli

1982/1402